الاستراتيجية الإدارية

الطبعة الثانية
١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م



مؤسسة الرسالة بيروت – شارع سوريا – بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٢٩٥٥٠١ – ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

العميد الركن محمد ضاهر وتر

الاستراتيجية الإدارية

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم
ويشف صدور قوم مؤمنين. قرآن كريم

تعميـــم

يعتبر هذا المؤلف كتاباً « ثقافيا » للضباط من مرتبة القادةو الامراء من مختلف أنواع وصنوف القوات المسلحة وخاصة ضباط الشـــؤون الادارية . وهو يبحث بشكل عميق وموضوعي في الاستراتيجية الادارية بمفهومها العام للقوات المسلحة وللدولة ، كما يبحث في المراحل التي مرت بها الاستراتيجية الادارية وصورها وأشكالها والمفاهيم المعاصرة حول ذلك.

هيئة التدريب

تقديم

بقلم

السيد اللواء عبد الرحمن خليفاوي

رئيس مجلس الوزراء

لاشك أن المؤلف قد بذل الجهد المشكور في اعداد هذا الكتاب نظرا لتشعب موضوعاته وندرة مصادرها خاصة ان الامور العسكرية مازالت خاضعة للسرية والحظر في الوقت الذي أصبحت فيه الحروب متعددة الميادين ، حيث لم يعد هناك فرق بين المدني والعسكري ولا بين المعركة الاقتصادية والمعركة الايديولوجية من ناحية والمعركة العسكرية من ناحية اخرى ، مما ادى الى وجود تداخل بين العلوم السياسية والعسكرية والاقتصادية والحياتية . ومما يجدر ذكره أن السلاح النووي الذي يهدد البشرية كلها بالدمار لم يعد يهم فئة خاصة من العسكريين والسياسيين بل غدت قضيته تهم كل انسان في المجتمع .

لقد امتد معنى الاستراتيجية الى ماوراء حدود كانت تعني العسكري

الاصلي المختص ، منذ آلت شؤون الحرب والمجتمع الى التطور والتعقيد، ولم يعد مقتصرا على تلك الجوانب في فن الحرب او السياسة أو القيادة ، بل اصبح لكلمة الاستراتيجية ذاتها مدلولات واسعة ، واصبحت تنطوي على نواح سياسية وعسكرية واقتصادية وايديولوجية ، ولكل من هذه النواحي تفرعات متنوعة ومتعددة ، تتناول العديد من القضايا الهامة التي يبنى عليها القرار الذي يقود الامة الى النصر أو الفناء .

ان مفهوم الاستراتيجية المعاصرة كعلم قائم بذاته لم يظهر دفعة واحدة بل كان كغيره من العلوم والنظريات حصيلة تجمع المعارف والخبرات على مر العصور .

لذا لم يعد مفهوم المؤخرة او الشؤون الادارية ، موضوع هذا الكتاب مقتصرا على الاهتمام بالتموين والادارة والتدريب ولكنها اصبحت تعني المجتمع بكامله .

ان استقرار المؤخرة يتضمن كل ماله علاقة بحياة ونشاط الدولة ، والمجتمع السياسي والاقتصادي ، وجهاز الانتاج ، ودرجة تنظيم المجتمع ، والمبادىء الفكرية ، والعلم والفن ، والروح المعنوية للشعب ، وقضايا أخرى .

ومن المعلوم أن القوات المسلحة هي عماد الدولة وركنها ومصدر من مصادر قوتها ومنعتها ، ومهمتها الاساسية الدفاع بقوة السلاح عن مصالح الوطن وحمايته من أي معتد ، ولا يمكن ان تبقى القوات المسلحة بمعزل عن حياة الدولة لانها الجهاز الذي يؤمن تطبيق السياسة الداخلية والخارجية للدولة وبدونها لا يعقل ان تبقى الدولة حرة مستقلة في الظروف المعاصرة لذلك فان الاهتمام ببناء القوات المسلحة واعدادها للحرب لمن اهم واجبات القيادة السياسية والاستراتيجية في الحزب والدولة .

لقد اكدت خبرات التاريخ العسكري ، بان الحروب تنجم عادة عن الاهداف القومية التي تعتبر محور أي عمل أو تخطيط استراتيجي ، ومن البداهة أن يتطرق كل بحث استراتيجي الى دراسة البنيان والتكوين السياسي للامة فالحرب في عصرنا هذا موضع عناية كل فرد وتلامس حياة كل مواطن ، والقيادة السياسية هي التي تضع الاهداف القومية وبعدها يبدأ القائد برسم الخطط .

ان تحقيق الاهداف التي ترسمها السياسة تتوقف على اختيار افضل الخطط الممكنة ، بالاضافة الى دراسة وتحليل العدو المحتمل ، الذي يخطط ايضا ويرسم استراتيجيته لمواجهة الاحتمالات المتوقعة كافة . ان المعركة التي يخوضها الطرفان ما هي في الواقع الا تصادم بين استراتيجيتين سواء أكانت تلك المعركة عسكرية أم سياسية أم اقتصادية.

ان الهدف المرسوم ليس دائما السعي لفرض الهزيمة العسكرية على العدو ، بل فرض ارادة الانتصار العسكرية أو المعنوية على هذا العدو فالاستراتيجية يجب أن تبحث قبل كل شيء عن النصر السياسي لا النصر العسكري مجردا عن سابقه ، فكثيرا ما ظهر أن نصرا عسكريا لم يؤد بالضرورة الى نصر سياسي ذلك لان اختيار الخطة الواجب اعتمادها بغية احراز النصر ليست دائما خطة عسكرية ، اذ كثيرا ماتستطيع الدولة أن تحقق مآربها في أرض العدو عن طريق التهديد فقط باستعمال القوة العسكرية أو عن طريق السعي لاحداث انقلاب داخل دولة العدو ، فالقيادة لا تبرح تبحث أفضل الخطط بشتى انواعها لتحقيق الانتصار سواء أكانت تلك الخطط عسكرية أم اقتصادية أم دبلوماسية .

ولا بد لاية قيادة سياسية في البلاد ، تملك امكانية استخدام مصادر الدولة كافة بما فيها القوات المسلحة،من دراسة عوامل عدة دراسة كافية، لمعرفة الامكانات والطاقات الموضوعة بين يديها . ومن هذه العوامل :

العامل الاقتصادي المالي ، والعامل السياسي الايديولوجي ، والعامل الحضاري التقـني .

على أن بداية الحرب ونهايتها لاتتوقف على العامل الاقتصادي فحسب بل تتعداه الى فـن الحرب (التكتيك) وفـن العمليات والاستراتيجية العسكرية ، ولا يتحقق الارتباط المتبادل بينها الا عن طريق السلطـات الحكومية ، لا عن طريق العلاقات المباشرة ، وللوصول الى ذلك ، لابد من مركزية في قيادة الاقتصاد أثناء الحرب،لان مصير الصراع المسلح والامكانات الحربية للطرفين المتحاربين مرتبطة عضويا باقتصادهما .

وتتضمن الامكانات الاقتصادية الحربية ما يلي :

- مستوى تطور وحالة القوى المنتجة كلها ودرجة العلم والثقافة .
- حجم الانتاج كاملا ، خاصة في مجال الصناعة الثقيلة .
- طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والعلاقات الطبقية والقومية في المجتمـع .
- عـدد السكان العام وكثافتهم .
- حجم ودرجة استغلال الثروات الطبيعية اللازمة .
- توزع الصناعة وفعالية حمايتها من تأثيرات العدو .
- طبيعة وحالة طرق ووسائل المواصلات والاتصال .
- العمل التنظيمي والعقائدي بين الجماهير الشعبية .

وتعد طبيعة العلاقات الانتاجية في اي نظام اقتصادي من الخصائص المميزة له لانها تؤمن امضى فاعلية للانسان واقصى مردود له .

ولا بد من التنويه الى أن :

- الاقتصاد المخطط للدولة الذي لا مجـال للعفوية والمصادفة فيـه يسمح بالتالي بتركيز الجهود على أنواع معينة من الانتاج تخدم متطلبات المعركـة .

ـ العامل المعنوي للشعب يكمن قبل كل شيء في الوحدة الوطنية لان الانسان المتحرر من الاستغلال هو الذي يدفع دمه بسخاء للدفاع عن النظام الاجتماعي السائد .

ـ اية قوات مسلحة لا يمكن أن تنتصر مهما بلغ تسليحها وعددها دون توفر الروح المعنوية العالية لديها ولدى الشعب .

الامكانات والطاقات المبعثرة لا قيمة لها مهما بلغت اذا لم تتوفر القدرة على حشدها واستخدامها والاستفادة منها وتحويلها الى واقع .

ـ النصر دوما الى جانب فكرة الحسم والتصميم ان استندت الى أسس صحيحة وعملية والا فانها تنقلب الى عناء يجلب الفشل عند الصدام الاول .

ـ تأثير الاقتصاد في الاستراتيجية يتوضح عن طريق الاسلحة ووسائط النقل ووسائط الاتصال بالدرجة الاولى ، مثلا :

ادى اختراع البارود والاسلحة النارية الى ايجاد الصفوف المتباعدة في حقول المعارك ، وفرضت المدفعية المحلزنة وجود البنية القتالية العميقة للقوات والتأثير في العدو الى عمق كبير ، وادخل ظهور السكك الحديدية والقاطرات والسفن التجارية والسيارات تبدلا جذريا على طريقة وايقاعات التحشد والانتشار الاستراتيجيين للجيوش وامكانات استخدام الاحتياطات الاستراتيجية،ومكن هذا من تحقيق اعادة التجمع الاستراتيجي في فترة وجيزة اثناء الحرب بغية تحشد القوى والوسائط اللازمة على الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية ، كما زادت قدرة الجيوش على المناورة في البر والبحر الى درجة كبيرة ، وزاد اختراع البرق اللاسلكي والاجهزة في امكانات القيادة الاستراتيجية الى حد كبير .

بينما قلب ظهور الاسلحة الصاروخية النووية ، وتجهيز الجيوش

بأحدث الوسائط اللاسلكية الالكترونية والتلفزيونية والآلات الحاسبة الالكترونية المعقدة ، التصورات السابقة حول طبيعة الصراع المسلح والاستراتيجية العسكرية بمجملها راسا على عقب وتغيرت المبادىء والموازين التي سادت في الحرب العالمية الثانية تغيرا شاملا :

ـ ان التقدم السريع في مجال الفضاء ادى الى خلق قوة كبيرة لاطلاق الاسلحة النووية ، ازالت الحدود بين الجبهات القتالية والمؤخرة ، واصبحت الاستراتيجية الحديثة هي استراتيجية الضربات العميقة بالصواريخ النووية ، لانزال الهزيمة بالعدو مع تدمير امكاناته الاقتصادية في أقصر وقت ، ولقد تغيرت صورة مبدأ الحشد ، فان كان قد تحقق في الماضي بحشد القوى البشرية والمعدات على اختلاف انواعها ، وبزيادة كثافة الامكانات المتاحة على جبهات القتال الفعلية ، فان ذلك قد أصبح يتحقق بتوجيه ضربات مركزة بالاسلحة الصاروخية النووية ، كما أصبح الحشد في قطاعات محدودة من الجبهة أمرا مشحونا بالخطورة . وتغير مفهوم مبدأ الاقتصاد بالقوى ، فطالما اصبحت نتيجة الحرب تعتمد الى حد كبير على تأثير الضربات وحجمها عند بدء قيامها فانه يصعب بالتالي تصور الاعتماد على القدرات الكامنة في الدولة والاحتفاظ بجزء كبير من القوات للعمليات العسكرية خلال المراحل التالية من الحرب ، فكل شيء يجب أن يركز في الضربة الاولى .

ان وجود الاسلحة الاستراتيجية الحديثة تحت تصرف القيادة العليا قد غير القول السائد بأن النصر النهائي في الحرب يعتمد على عدد من الانتصارات الجزئية على جبهات متعددة كما مكنها من الوصول الى نتائج حاسمة وتحقيق النصر النهائي دون استخدام الوسائل ذات المستوى التقني والتعبوي .

هذا وقد شمل التغيير ايضا فكرة الفتح والتوزيع الاستراتيجي للقوات

المسلحة ، اذ كان الفتح الاستراتيجي عبارة عن مجموعة من الاجراءات التي تحضر لستتر وتعبئة وحشد القوات المسلحة في مسرح العمليات تبعا لخطة محددة سابقا ، ففدت الفكرة الجديدة للفتح الاستراتيجي تقوم على اجراءات تسبق قيام الحرب فعلا طبقا لخطة الصراع المسلح وظروف تطور العمليات ، وهنا تلعب درجة الاستعداد القتالي للقوات المسلحة دورا هاما .

وباختصار لقد توغلت منجزات العلم والتقنية بشكل خاص في كافة مجالات العمل العسكري ، وادخلت هذه المنجزات تغييرا جذريا على امكانات وطبيعة الاستراتيجية العسكرية .

وأخيرا أتمنى التوفيق والنجاح للمؤلف وحصول الفائدة التي توخاها بكتابه للقراء .

اللواء
عبد الرحمن خليفاوي



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة المؤلف

بدات بتاليف هـذا الكتاب منذ عام ١٩٧٢ عندما كنت موفدا الى جمهورية مصر العربيـة ، ومما دفعني الى تاليفه هو الرغبة الأكيدة في ان اظهر اهمية الشؤون الادارية في الحروب الحديثة ، اذ لم يعد يقتصر هذا العلم على الاطعام والملابس فقط بل تعداه الى تنظيم القاعدة الكبيرة التي تتألف من الموارد البشرية والمالية والزراعية والتعدينية وموارد الطاقة وغيرها مع تنظيمها وتعبئتها ، وبشموليتها هذه أصبحت تشكل الكتلـة الكبيرة المهمة في هذا العصر ، وعلى القائد الاستراتيجي الاداري وغـير الاداري أن يكونا ملمين بهذا العلم الواسع الذي يتناول المواضيع السياسية والاقتصادية ، والعسكرية والاجتماعية ، ويتناول القوانين والانظمة المالية والادارية ، كما يتناول العلوم الجديدة مثل بحوث العمليات ، وعلم العمل ، ونظريات القرار وعلوم أخرى .

لقد قسمت هذا الكتاب الى ثلاثة أبواب كما يلي :

الباب الاول : يتضمن سردا تاريخيا للاستراتيجية الادارية في الحروب القديمة ، وتأثير هـذه الاستراتيجية في الصناعة والمخترعات الجديدة ، وبينت في **هذا** الباب :

ـ المراحل الاستراتيجية التي مرت بها الاستراتيجية الادارية ،

خاصة في ظل التجارب النووية وفي ظل استخدام الاسلحة النووية على نطاق محدود ، وفي الفضاء .

- الاستراتيجية الادارية على انها جزء من الاستراتيجية الشاملة .
- بعض انواع من الفلسفات الادارية المطبقة في كثير من دول العالم .
- تحديد الاستراتيجية الادارية .

كما بينت في الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا القسم تحديد الاستراتيجية الادارية . وقلت : انها تشمل كافة القوانين والانظمة الاقتصادية والمالية ، والصناعية والمصانع ، والموارد وامكانياتها ، وتوفرها ، وتعبئتها ، وتنظيمها ، والنقل وامكانياته ، والطب وتقدمه ، والاصلاح والصيانة ، والاموال وما يستتبعها من اصدار عملات أو دعم للتجارة والاقتصاد ... والاستراتيجية الادارية بهذا المفهوم تحدد كل هذه العلوم على اتساعها وشمولها فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد القومي ، وتعبئة الموارد كافة . وقد عرفت الاستراتيجية الادارية والاستراتيجية الادارية غير المباشرة بعد أن عرجت على كثير من التعاريف لمشاهير الكتاب والعسكريين . وقد وضعت مبادىء للاستراتيجية الادارية ، منها : حشد القوى ، وسرعة الامداد والحركية العالية،والسرعة تتطلب الكثير من الاجراءات الفنية والتقنية ،والتدريب المتواصل ، والطرق الحديثة ، واستخدام افضل الطرق لنقل الوسائط المادية ، وكذلك مبادىء التنسيق والتعاون وغيرها مما تجدها مبسوطة في الفصل الثاني من الباب الثالث من هذا القسم ، ثم عرضت في هذا الجزء اهداف الاستراتيجية الادارية وقلت : ان أهداف الاستراتيجية الادارية هي تحقيق الأهداف التي تضعها القيادة السياسية ، واعتبرت أهم الأهداف لهذه الاستراتيجية هو الوصول بأدوات الاستراتيجية الادارية الى أعلى مستوى من التنظيم والاستخدام ، وتطوير الموارد الادارية تكنولوجيا وعلميا وفنيا وصناعيا وماليا ، وان الهدف من هذا التطوير هو الحاق الخسارة بالعدو ، واستنزاف طاقته ، وجعل موارده غير صالحة للاستخدام العصري . وفي آخر فصل من هذا القسم ذكرت العوامل المؤثرة في اساس ومبادىء الاستراتيجية الادارية وتأثير هذه العوامل في السرعة ومفهوم القواعد ، واهمية الموارد ، وفي

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتوسع الابحاث الاقتصادية والعسكرية وفي التنظيم والتخطيط والتنفيذ .

الباب الثاني : ويتضمن اداة الاستراتيجية الادارية التي تؤلف بمجملها الموارد الطبيعية ، وتصنيفها ، وتحويلها ، والامداد بها ، وتطويرها على نحو يكفل لهذه الاداة تفوقها كماً وكيفاً على موارد العدو وبينت في هذا القسم أهمية هذه الموارد في الاستراتيجية الادارية .

من أهم هذه الموارد معادن الطاقة التي تحرك الصناعة ، التي تحول المعادن الى سوائل وبالتالي الى أسلحة ومركبات وطائرات وسفن وغيرها ، ويعتبر البترول أساس الطاقة في الوقت الحاضر اذ عليه تقوم اغلب الصناعات في الشرق والغرب وله أهميته الاستراتيجية في الحروب الحديثة . وتعرضت في هذا القسم الى الصناعة التي تعتبر لبنة ضرورية لبناء الاستراتيجية الادارية ، فالمصانع الكاملة والمتطورة ، وتوفر العلماء والفنيين ، وتمركز الصناعة طبقا للمبادىء هو ضرورة استراتيجية أيضا ، وهناك عوامل عدة تؤثر في الصناعة اهمها طبيعة الصناعة ، والمستوى الاقتصادي للدولة ، والظروف العسكرية ، والتقدم التكنولوجي . واذا كانت الصناعة متطورة فانها تعتمد في تطويرها على التنظيم الصناعي الذي يشمل التحضير والتحديد الزمني والتحضيرات الاولية والتقدير والدراسة والقرار الصناعي . وقد ختمت هذا القسم بأداة مهمة من أدوات الاستراتيجية الادارية الا وهي الاموال التي تعتبر المحرك الاساسي والضروري في كل المجالات .

الباب الثالث : يبحث صور الاستراتيجية الادارية ، ويشرح الاستراتيجية الادارية المباشرة ، ويوضح عناصرها التي من اهمها التفوق بالموارد والمجابهة ، ويظهر ميزاتها في استخدامها مع القوات المسلحة ، وفي دقة التنظيم وزمنه ، وفي الاراضي الواسعة ، وفي التعاون مع قوى المؤخرة كافة ، وفي التهديد المباشر باستخدام أقوى الموارد . ويتناول هذا القسم الاستراتيجية الادارية غير المباشرة وطبيعتها في المجابهة غير المباشرة ، ويبين خواص ومبادىء الاستراتيجية غير المباشرة في التعاون والتنسيق بين القوى والاسلحة الاخرى ، والحشد والاقتصاد في القوى ، والصراع الطويل ، والقتال في الاماكن الرئيسية ، والتماسك

الوثيق بين الجيش والشعب . واسلوب تطبيق الاستراتيجية الادارية غير المباشرة بطريقتين رئيسيتين هما : المفاجأة التي يتم بموجبها التغلب على التفوق الكمي والكيفي ، والخديعة التي تعني الاستتار والتمويه ، والقيام بأعمال تضليلية المراد بها انزال المكروه من حيث لا يعلم . وتم تحديد العلاقة بين الاستراتيجية القتالية والاستراتيجية الادارية مع تبيان ذلك بالامثلة والوقائع التاريخية . وبحث القرار الاستراتيجي الاداري وعلاقته بالعلوم الجديدة مثل بحوث العمليات : « السيبرنتيك » و « الانفورماتيك » و « اليونيك » وغيرها .

ان اهم ما يميز الاستراتيجية الادارية في الوقت الحاضر هو ظهور حرب التسابق والتقدم التي كانت من اهم مبادئها بحث وتطوير الموارد والكوادر والمصانع ، وسبق العدو بالتصنيع بأقل كلفة واعظم مردود ، وخلق جهاز استطلاع قوي قادر على اكتشاف مجاهل واسرار هذا التطور في الدول المعادية . وتوفير الامن اللازم للموارد وخاصة الامن الصناعي الذي يتضمن امن العاملين وامن السلاح او المادة المطورة ، والامن الاستخدامي الذي يتضمن النقل والتخزين والتسليح .

ولعل ابرز المظاهر المميزة لها هي :

- تفوق الاسلحة التدميرية الشاملة كماً وكيفاً ، وازدياد نفقاتها .
- تطور الاسلحة التقليدية ، ووسائل الدفاع والبحوث والتجارب ، والمركبات الفضائية ، والقذائف البعيدة المدى كالصواريخ بمختلف أنواعها التي بلغت كلفتها بلايين الدولارات ، ومما يزيد في نفقاتها أنها لا تستخدم سوى مرة واحدة .

ان الاستراتيجية الادارية يمكن أن تتطور الى استراتيجية فضائية تعالج فيها الطرق ، والمنطقة ، والسيطرة ، ومخزون الموارد الفضائية ، والنقل ، والامن ، والامداد الفضائي ، وقد تقتصر الحرب في المستقبل على المعارك الفضائية ويصبح وقتئذ الاشراف على الفضاء يعني الاشراف على العالم .

هذا وقد شجعت بحوث الفضاء الباحثين على اعداد غرف نوم وحمامات لرواد الفضاء ، ولا سيما في رحلة السفينة الفضائية (سكاي لاب) خلال شهر ايار من عام ١٩٧٣ ، كما دأب العلماء في الولايات المتحدة الامريكية على بحث اقامة مستعمرات فضائية في المنطقة بين الارض والقمر

والتي تنعدم فيها الجاذبية ، اذ يمكن بهذا نقل المستعمرات من القمر اليها (لان القمر يتصف بجاذبية أقل من الارض) . وهذه المستعمرات تتوفر فيها التلال والجبال والجـو الذي اعتاده الانسان على ظهـر الارض . ان هذه الظروف الملائمـة التي يحاول العلماء ايجادها في الفضاء ربمـا تتيح التحكم في مناخ الارض (فيضان ، جفاف ، المد والجزر ، تحويـل مجاري الخلجان ـ المناخ البارد ، المناخ الحار .. الخ) مما يؤدي الـى نشوء استراتيجية ادارية جديدة بمفهومها ومضمونها .

لقد عانيت كثيرا من الصعوبات في تأليف هذا الكتاب بأقسامه الثلاثة، خاصة تلك التي نجمت عن قلة المصادر الاختصاصية التي تبحث في هذا الموضوع الجديد ، الا أن متعة البحث والدراسة بـددت كثيرا منهـا . ثم حاولت جهدي أن يكون مضمون هذا الكتاب ومحتواه منظما واضحاً بحيث يعطينا الملامح لتعميق هذه الدراسة الجديدة .

لاجرم اني قد استوحيت الكثير مـن المفاهيم الاستراتيجية المعاصرة من السيد اللواء عبد الرحمن خليفاوي الذي تمرس على الاعمال القتالية، امتطى الدبابة فكان فارسها ، وخاض الاعمال الادارية فكان أول من طور الادارة ومفهومها في الجيش عندما كان مديرا لادارة شؤون الضباط ، وشهدت له السياسة بالحنكة والمقدرة عندما تسلم سدة رئاسة مجلس الوزراء . وترأس المكتب الاقتصادي في القيادة القطرية فشهد له بالتنظيم والتخطيط ، واستلم المكتب المالي أيضا فشهد له بالنزاهة والاستقامة . وكان لتوجيهاته الفضل في حذف أو تعديل الكثير مـن المفاهيم ، والكثير من الفصول في هذا الكتاب . ولقد رجوته أن يقدم لي هذا الكتاب فتفضل بالكلمة الصادقة التي جمعت فأوعت فكان معناها جامعا متضمنا حصيلة تجاربه وممارساته ، فاليه كل تقديـر واحترام ، والى بطولاته المختلفة في كل المجالات العسكرية والادارية والسياسية والاقتصادية كل تحيـة واجـلال .

المؤلف

الباب الأول

الاستراتيجية الادارية عبر التاريخ

الفصل الأول

الاستراتيجية الادارية قبل الحربين العالميتين

من المسلم به عند تكوين الاستراتيجية الادارية ، وعند تكوين أسسها وقواعدها أن نلم بالماضي وتطوراته ، وأن ندرسه دراسة صحيحة نستخلص منها العبر المفيدة ، والقواعد اللازمة للاستراتيجية الادارية .

قبل عام ١٩٤٥ لم تكن حينئذ استراتيجية ادارية واضحة ، انما كانت هنالك بعض المفاهيم والاعمال الادارية يقوم بها الجيش ، الذي كان أداة بيد الملوك ، والاقطاعيين ، هذا الجيش المسلح بالاسلحة القديمة ، والعتاد الاداري البالي الذي لايعوزه تنظيم أو عمل اداري يذكر ؛ فالقوس الطويل هو السلاح الصاروخي في القرون الوسطى ، والاعمال الادارية هي حراسة قوافل التجارة ، وتنظيمها والاعداد لها ، وكثيرا ما كان الملك يعمد الى تسريح الجند لعدم وجود رواتب لهم ، فان لم يستطع ذلك يغريهم بالخروج ظاهر البلاد ، فكان الجيش مأجورا وادارته مأجورة على هذه الحالة .

وأذكر في هذا المجال عصابات سطت وسلبت نتيجة اغراء الملك، وأهم هذه العصابات : العصابات الانكليزية والافرنسية التي خرجت عبر الالب ، والعصابات الايطالية التي كانت تدعى (كوندو يتري) وغيرها .

لقد كان الجندي نفسه يهتم بتعيينه ، وتوفير العلائق للرواحل

التي كانت معه ، وكان الطعام الفاسد والمياه الآسنة يقتلان من الجنود أكثر من قتل السيف والبارود ، وعلاج الجروح آنئذ هو البتر أو النار (الزيت المغلي) ، وكان الجندي نفسه ينقل الحمولات على ظهره كالدواب ، مما جعله غير قادر على قتال أو مطاردة العدو .

مثلا : الجندي الروماني المشاة يحمل سيفا قصيرا ، ورمحا ، ودرعا واقيا ، وخوذة ، وصدرة حديدية وجاروفا ، بالاضافة الى تعيينات جافة لمدة أسبوعين مع أدوات التحصينات الميدانية . هكذا بقي الجندي الى أن ظهرت العربات فخففت من عبئه وأثقاله وزادت في خفة حركته . ومع كل ذلك فهو يقوم باصلاح قوسه ورمحه ان اصابه عطل دون اللجوء الى غيره ثم يتابع القتال ، أما قائد السرية فهو كل شيء فيما يختص بالشؤون الادارية ، يجند الجند ، ويجمع ويوزع عليهم الرواتب والمؤن . وأما القطعة عندهم فتسمى (الترسيوس) وهي مكونة من ١٠ ــ ١٢ سرية أي ما يقابل اللواء حديثا ، والجدير بالذكر أنه لم يكن موجوداً في التنظيم الاداري للجيش سوى ثلاثة عناصر للخدمة الطبية ، وبعض رجال الدين والموسيقيين .

اذا لم يكن هناك تنظيم للاعمال العسكرية فكيف يمكن ان يكون هناك تنظيم للاعمال الادارية ؟

ففي عهد لويس الرابع عشر في أوروبه تحسن النقل والتموين ، ولعل أهم الذين طوروا الشؤون الادارية هو الفرنسي « جوستاف ادولوفس » الذي اهتم بالتعيينات وانصبتها والعمل على توفيرها ، وبالملابس ومطابقتها ومقاييسها والمخابز وما يلزم لها ، والرواتب وغيرها من الامور الادارية ، الا أن مصادر هذه التموينات كلها كانت تعتمد على السلب والنهب .

أما الشؤون الادارية البحرية فكانت كالشؤون الادارية البرية ، فالسفن البحرية التي كانت حمولة الواحدة منها حوالي /٢٠٠/ طن هي المستخدمة في نقل المؤن والبضائع لمسافات طويلة لانها أكثر سهولة وأقل كلفة من الطرق البرية التي كانت قليلة ورديئة ، تكثر الحروب عليها مما أدى الى عدم استقرار مجتمعها . ومن الدول التي اعتمدت على البحار وسيادتها بريطانيا واليابان .

وفي عهد (كولومبس) كانت السفينة تضم /١٥٠/ رجلا معظمهم من

العبيد والمجرمين المسجونين ، يعمل كل ثلاثة منهم على مجذاف واحد لمسافة قدرها /٣٦/قدما ، زنة كل مجذاف /١٢٥/رطلا ، وفيها /٧٥/ رجلا آخر مقاتلا .

وتبلغ سرعة السفينة /٦/ عقد ، يستطيع الرجال التجذيف /٣٦/ مرة في الدقيقة لمدة /٢٠/دقيقة . وتحمل السفينة تموينات تكفيها لمدة /٤٠/يوما وماء لمدة /٢٠/يوما . ان هذه التموينات سرعان ما تفسد ، ويصبح الماء آسنا غير صالح الشرب لانه لا توجد داخل السفينة برادات أو مستودعات لحفظ تلك التموينات وكان يصعب القيام برحلات بعيدة في اعالي البحار حتى لو استخدم الشراع الاضافي ، فهي لا تصلح للسير في كل الطرق وفي كل الظروف . وان أصعب مشكلة واجتهها هذه السفن هي قلة الماء ، فالماء الموجود فيها لا يكفي للجنود المقاتلين ، مما يضطرهم لشرب الماء الآسن ، وتصرف في بعض الاحيان البيرة والبراندي والروم .

ويصرف التعيين للشخص الواحد يوميا على الشكل التالي :

١ ــ وجبة الغداء ½ كوب من الروم و ½ كوب من الماء وقليل من عصير الليمون والسكر .

٢ ــ وجبة العشاء ½ كوب من الروم و ½ كوب من الماء .
و (١٫٥) رطل من البسكويت و رطلان من اللحم (أو ١٫٥ رطل من السمك) .

والفواكه عبارة عن زبيب أو خوخ أو اجاص مجفف وقلما كانت تصرف الفواكه الطازجة .

لقد كان هذا التعيين سببا لادمانهم شرب الخمر ولوقوع حوادث مميتة للرجال تفوق ما كان يفقد منهم في المعارك . حيث يجبرون على أكل البسكويت بعد اصابته بالحموضة والعفن والدود كما يصرف اللحم بأولوية قدمه (لحم ضأن ــ خنزير ــ بقر) .

أما الخدمة الطبية فكانت سيئة جدا ، فالجنود يموتون من المرض اكثر من المعارك ، ففي حرب (الارمادا) البحرية بين الانكليز والاسبان استمر القتال عشرة أيام بالقنال الانكليزي تم خلالها قتل وجرح ٧٪ من الاسبان بينما كانت نسبة الموتى من الامراض أكثر من هذه النسبة أو في حدودها .

وفي بحر السنوات الاربع من عام ١٧٧٦ ـ ١٧٧٩ دلت الاحصائيات على ما يلي : ـ

١٢٤٣ جنديا بين قتيل وجريح بسبب المعارك .

١٨٥٤١ جنديا ماتوا بسبب المرض وسوء الخدمة الطبية .

٤٢٠٦٩ جنديا بين هارب ومفقود .

ومن أسباب هذه الامراض : قلة الاطباء وعدم تخصصهم ، وقلة الادوية ، واختلاسها ، وسوء صنعها ، وتشكل الامراض المعدية كالجرب والاسقربوط وأوبئة التيفوس عاملا استراتيجيا مهما حيث يتوقف الجيش وتتعطل الاساطيل نتيجة لهذه الامراض ، ففي عام ١٨٠٥ انزل الافرنسيون والاسبان بعد رحلتهم الى الهند الغربية حوالي /١٢٠٠/ مريضا ، وامراض كل صنف تختلف عن الاخرى ، فأمراض البحار هي غير أمراض البر ، مثلا : امراض البحار تتأتى من غسيل المراكب الخشبية وتنظيفها حيث تبقى دائما رطبة ، الامر الذي يقتضي تغيير الملابس أو تجفيف المراكب أو التزود بأدوية خاصة ، مما نتج عن هذه الرطوبة بالاضافة الى رطوبة البحار نفسها كثير من الامراض كالروماتزم والتهاب الاوردة والشرايين وعرق النسا ، وعدوى امراض الجهاز التنفسي . ومعالجة المرض او الجرحى كانت تتم في العراء او في المطبخ لانه جاف ودافىء ، وأحيانا أخرى تجري المعالجة في المعابر والامكنة نفسها التي يتواجد فيها الاصحاء دون النظر الى نوع المرض والى تشخيصه معديا أو غير معدٍ ، وكثيرا ماكان الطبيب يقوم بمداواة المرضى والجرحى في الغرفة المخصصة للمرضى كافة ، ويجري عملياته في غرفة الطعام مستخدما المباضع والضمادات التي استخدمها لغيره من المرضى والجرحى .

والجدير بالذكر أن أعلى سلطة للشؤون الادارية في الدولة والجيش هي وزارة الخزانة التي تدير التموينات والنقليات والامداد ، وتنظم الرواتب وتقوم بتوزيعها على الجند ، فلا يوجد رئيس شؤون ادارية للجيش ، وانما تقوم هيئة باشراف وزارة الخزانة تدعى لجنة الادارة للاشراف على الاعمال الادارية في الحروب ، وكانت هذه الوزارة تعد من أهم الوزارات في الدولة لهيمنتها على شؤون التموين والنقل ، ولاعتبارها مصدرا للثراء الفاحش والسرقات .

وخلال الثورة الفرنسية ، وفي عهد نابليون ظهرت تنظيمات جديدة للجيوش ، حيث قسمت الشؤون الادارية الى مستويات كانت أعلاها الشؤون الادارية للفرقة والفيلق ، واهتم نابليون اهتماما خاصا بتحركات الجيوش وتحركات الشؤون الادارية معها ، وكانت الشؤون الادارية في الفرقة تشمل المسؤول عن الامداد في المجالات كلها (الذخيرة والتعيينات وغيرها) ، وتتمركز بالقرب من القوات المقاتلة أو تبتعد عنها قليلا ، والمحاور التي تسير عليها هي محاور صعبة غير مؤمنة . أما سلطة رئيس الشؤون الادارية للجيش فهي محصورة بيد القائد لانه لا تزال حتى ذلك التاريخ مسألة النبلاء وغير النبلاء ، فالقائد من النبلاء ، وبيده السلطة المطلقة على الجيش والمرافق الاخرى .

لم يفكر نابليون بالاستفادة من الموارد الفرنسية وتنظيمها تنظيما دقيقا بل راح يتصرف بها لمصلحة الحرب والجاه والسلطة ، ولا يخفي أن تنظيم الموارد له أهميته الاستراتيجية في السلم والحرب حيث يستطيع القائد المناورة بها ، وتشكيل الاحتياطي منها على المستويات كافة ، وكان نابليون مجبرا على انهاء الجيش والتعجيل في انكسار فرنسا ودحرها أمام أعدائها لسوء تنظيم وتخطيط الموارد ، فضعفت موارد فرنسا التي كان نابليون يعول عليها ، بالاضافة الى أنه لم يبحث على موارد أخرى من جهات أخرى في العالم بل اعتمد على الموارد المحلية غير الكافية التي سرعان ما تناقصت وعجلت بانهاء حكمه وانتهاء جيشه . أضف الى ذلك أنه لم يقم بتنظيم الموارد البشرية ، ولم يستفد من المواهب والطاقات المعطلة ، فكان التأهيل لخدمة الاركان ضعيفا فضعفت الشؤون الادارية وضعف معها التنظيم الدقيق لها ، يقول ديغول : « كان معظم مرؤوسي (نابليون) من المغامرين العسكريين المفتقرين تماما للشجاعة الادبية والمواهب والاخلاق ، تهمهم المناصب كما يهمهم الحصول على الذهب ، وهكذا تحول الجهاز النابليوني الحربي الضخم الى جهازعسكري بدا أنه لم يكن الا ليخدم الديكتاتور وأقرباءه النفعيين المتعبين ، ولكنه وجد نفسه فجأة بدون جنود ولا أسلحة » . ان الديكتاتورية تمنع الابتكار ، وتقضي على روح المبادأة ، وتهدر الطاقات الكامنة ، وتجعل التنظيم الاداري مذبذبا غير قادر على المجاراة والتطور ، وغير قادر على تخطيط استراتيجية ادارية شاملة .

ان من أخطر الامور التي تؤثر على الاستراتيجية الادارية هو اعتمادها

على موارد البلاد غير الكافية وموارد البلاد المغزوة أو المحتلة التي تقع ضحية للعدوان ومسرحا للعمليات ، وفي هذا يقول « وليتمبتون » في مذكراته : « ان من اخطر الامور هو تحويل الحرب الى مورد عيش والقاء العبء على البلد الذي أوقعه سوء حظه وأصبح مكانا لمسرح العمليات » .

أما الخدمة الطبية فكانت خسائرها كبيرة وذلك لسوئها ورداءتها ، فكانت المستشفيات وعربات الاسعاف كأي شيء آخر يتم تجهيزها بالطرق البدائية حيث يؤدي هذا العمل الى موت عدد كبير نتيجة الاصابات المتوسطة والخفيفة ، فلقد وصل عدد الموتى في معركة « واترلو » الى مليوني شخص . وكان نابليون لا يسمح باخلاء الجرحى والمرضى الى المستشفيات المركزية أو المستويات العليا مما أدى الى انخفاض الروح المعنوية . صحيح أن الروح المعنوية لها تأثير كبير على الحرب الادارية ؛ الا أن عدم الاهتمام بالخدمة الطبية وعدم معالجة المرضى والجرحى في الوقت المناسب تعرض الروح المعنوية الى الانهيار السريع للقوات المقاتلة ، وهكذا فان الحملات التي كان يقودها نابليون ينقصها التنظيم الاداري ، والعناية التامة بالمقاتلين وفي هذا المعنى يقول « كلاوزفيتز » :

« لو ان الكسندر (قائد روسي) وافق على الصلح لأمكن وضع تلك الحرب في مصاف (اوستر ليتز ، وفريدلاند ، وواجرام) ، ولكن تلك الحروب لو لم تنته بالصلح والسلم لانتهت بنكبات مماثلة ... » ثم يستطرد فيقول : « والى ما شاب الحملة من نقص اداري ، وافتقار العناية بخط انسحابه ، واخيرا الى تعطيل انسحابه من موسكو » .

الفصل الثاني

الاستراتيجية الادارية
في ظل الثورة الصناعية (١٨١٥ ــ ١٨٧١)

لما أتت .نورة الصناعية في النصف الاول من القرن التاسع عشر وبعد سقوط نابليون باشرت كل دولة من دول العالم ، خاصة الدول الاوروبية بتنظيم الشؤون الادارية في الجيش ، وان كان هذا التنظيم يختلف من دولة الى اخرى ، واهتمت كذلك هذه الدول بتنظيم مواردها، ومالت الى سياسة الاكتفاء الذاتي . لقد اثرت الثورة الصناعية على تنظيم الجيش البري والبحري ، وظهرت مصانع جديدة لصناعة الاسلحة والبوارج التي اشتهرت بها بريطانيا لتبقى مسيطرة على القواعد البحرية الهامسة ، وأهمها : مالطة ، سيلان ، رأس الرجاء الصالح ، وكانت تريد بذلك توسيع سيطرتها في البحار والحصول على موارد متنوعة وكبيرة من تلك القواعد ومن كل بقاع العالم ، وتوسيع مواردها الادارية ، وربط محاور الامداد والاخلاء البحرية والسيطرة عليها ، ولهذا نراها استولت على قواعد اضافية مثل جزر (فلكلاند ، وهونغ كونغ) .

وتطور الامداد بالطعام ، وتطورت معه أنواع الامدادات ، فبالاضافة الى ما سبق ذكره من انواع المشروبات والفواكه المجففة التي كانت في منتهى الرداءة حيث كان الجندي لا يستسيغها ، ويفضل عليها المشروبات الاخرى ، فاللحم أصبح من اللحم المغلي ولحم الخنزير المملح ، ولم

يكن الامداد بالطعام منتظما وفي ادقات محددة ، وكان كل ما هنالك ان يزود الجندي بهذه التعيينات ويرسل الى ما وراء البحار الى القواعد التي تقع تحت السيطرة ، ولا سيما بريطانيا التي كان لها عدد كبير من القواعد الاستراتيجية في أماكن شتى من انحاء العالم ، وفي أماكن استراتيجية من العالم . وتعتمد هذه القواعد على الموارد المحلية التي كانت لا تشكل سوى جزء بسيط من الموارد في بداية احتلالها ، ويزود الجيش الذي يحتل هذه القواعد بامدادات تبقى معه مدة طويلة ، وسرعان ما يسري الفساد الى بعضها ، وينفد بعضها الآخر وتتأخر الامدادات الاساسية من مصادرها ومن الدول التي تحتل هذه القواعد ، اما لصعوبة ايصال هذه الامدادات من الطرق ، وفي بعض الاحيان تبقى السفن في عرض البحار مدة طويلة لارتفاع امواج البحر ، وللعواصف ، الامر الذي يؤخر الامداد ، وبالتالي تفسد أنواع الامدادات قبل وصولها الى القواعد ، ويتعرض الجند في عرض البحار الى المرض والموت قبل ان ينفذوا مهماتهم .

ان الامداد باللباس يصل الى الضباط فقط ، وكان الضباط يلتحقون بالجيش زهوا بالملابس العسكرية المزركشة وطلبا للمغانم التي يكسبونها في الحرب ، اذ الحرب مازالت مورد عيش لهؤلاء المتميزين ، فالطعام الجيد والامداد به يصل الى الضباط ، ولا يصل الى الجند ما يسد رمقهم ويجعلهم قادرين على القيام بأعباء الحرب ، حتى أن كثيرا منهم يموت جوعا ، ويهلك بردا ، ذلك لان الملابس التي تخصص للجندي لا تقيه برد الشتاء ، ولا رطوبة السفن ، مما يدفع الجنود للنوم مجتمعين لاتقاء البرد ، وأخيرا تحسن هذا الوضع وخصص لكل عسكري سرير واحد . أما من ناحية الخدمة الطبية في الجيش البريطاني مثلا فانها لم تتحسن كثيرا مما كانت عليه ابان القرن الثامن عشر ، فكان معدل المرض بين حامية لندن اعلى منه من بقية سكانها كما لم تتحسن الخدمة الطبية في بقية الجيوش للدول الاخرى .

وفي حروب منتصف القرن التاسع عشر ١٨٥٤ ـ ١٨٧١ التي كان من اهمها حروب القرم وايطاليا ، وانتصارات بروسيا على النمسا ، والحرب الاهلية الامريكية ، لقد كانت هذه الحروب امتدادا لما سبقها

فشهد الربع الثالث من القرن التاسع عشر مولد ثورات أهمها : توحيد المانيا مع ايطاليا ، ونهاية السيادة الفرنسية ، والثورة الصناعية التي طغت على الناحية الزراعية ، وكان من آثارها ان تحسنت ناحية الامداد بالاضافة الى التنظيم ، فقد اخترعت السكك الحديدية التي تعتبر الشريان الامدادي للقوات المقاتلة ، وبهذا الاختراع حلت مشاكل كبيرة في الامداد والتموين وقيادة الجيوش ، والسرعة في الامداد ، ووضعت الوحدات والقطعات الادارية ، وتم تعيين مناطق المؤخرة لها ، ومن المعلوم ان كل صناعة حربية او غير حربية تؤثر على تنظيم وعمل الشؤون الادارية ، فقد اخترعت البندقية والذخيرة اللازمة لها ، الامر الذي يتطلب معه وجود كوادر فنية للتصنيع والنقل والامداد .

ان عمل الشؤون الادارية في هذه الحروب لم يتحسن تحسنا يذكر ففي معركة (سيباستبول) كان الامداد سيئا ، لم يصل الى الجنود أما لرداءة النقل ، أو لبعد مراكز التموين عن الجيوش المقاتلة ، أو لاستيلاء الضباط على تعيينات وارزاق الجنود ، وفي كل الاحوال فان الجنود في هذه المعركة اضطروا الى اكل جذور النباتات ، والى اكل اللحم نيئا ، والى تعرض اجسامهم للبرد القارس فكانت ثيابهم مبللة **وكانت وسائط النقل الخيول والثيران ،** مما ادى الى موتهم وعدم استطاعتهم تحمل الحرب ونجد « هافلي » البريطاني في كتابه « الحرب في القرم » يصف ذلك الامداد والشؤون الادارية في معركة « سيباستبول » قائلا : « رقد المرضى والجرحى والمنهكون على الارض في الوحل،وكثيرا ماكانت الخنادق غارقة بالمياه ، ولما كان الليل يرخي سدوله ، ويسكت تبادل النيران بين كلا الجانبين كان الجنود يجلسون القرفصاء هناك ، وظهورهم مسندة الى الارض الباردة المبللة ، وقد عانوا الكثير من عضة البرد ومرض الاقدام في الخنادق . كان الرجال يخرجون من الخنادق ويسعون لمسافات طويلة طلبا لجذور النباتات ... وطبخ طعامهم ، فلم يكن **من المستغرب قيام كثير منهم** بتناول اللحوم النيئة بلا طبخ ، لذا فقد ازداد عدد المرضى ، وازداد معه عبء العمل الملقى على عاتق من تبقى منهم » . كانت معركة « سيباستبول »التي قاتل فيها /٢٠٫٠٠٠/ جندي روسي تحت اشراف المهندس المقدم « تودلين » البالغ من العمر /٣٦/ عاما ضد تركيا

وفرنسا وانكلترا . قد فقد نتيجة المرض والجوع والبرد حوالي نصف العدد من كلا الطرفين « كان المرضى يحملون من وحل خيام المستشفى ، ويلفون في بطانياتهم المبللة . ويوضعون على الخيول لايصالهم الى المستشفى الكبير في « سكاتاري » كان ذلك الرتل الطويل يشق طريقه بكد وعناء عبر الخيول الميتة والهياكل والجثث المتناثرة ، والثيران المدفونة نصفها والعربات المحملة بجثث الاتراك المتجهة الى حفرة بجوار الطريق لتلقيهم فيها . وعربات المدفعية عائدة في الغسق محملة بالعلف التي بدأت رحلتها في الصباح لجلبه » « كان المرضى يرقدون كذلك بين الاصحاء مفترشين الارض على مشمعات لا ينالون شيئا من الطعام أو الدواء أو العناية ، ثم يركبون البحر الهائج في فترة الشتاء ولم تكن لديهم أغطية كافية ، وكانت تموجاب السفن في الريح العاصف مثار الم شديد للمرضى والجرحى خاصة الذين فقدو بعض اعضاء جسمهم » « وكثيرا ما كانت هذه السفن تتعطل في الطريق ، وتترك الجرحى والمرضى لمصيرهم المحتوم » . تلك أسوأ المعارك التي لقي فيها الجندي أشد العذاب ، أصابه المرض والجوع والبرد والجروح فلقي حتفه ، كل ذلك كان يفتك بالجنود اكثر مما تفتك المعارك نفسها ، وكان الاخلاء الطبي بطيئا وطويلا ، وكان الامداد المادي ضعيفا وطويلا ، قليلا وسيئا .

وفي الحرب الاهلية الامريكية تميزت الشؤون الادارية بما يلي : —

١ — تنظيم الشؤون الادارية:ادخلت بعض التحسينات عليهاحيث كانت تتمركز المستودعات والمؤن خلف الجيوش المقاتلة بمكان تتوفر فيه الحماية والقدرة على الامداد ، اما محاور الامداد والاخلاء فقد كان الرئيسي منها السكك الحديدية ، والطرق البحرية والنهرية ، اما النقل فتقوم به اكثر من غيرها السفن الشراعية ، وقطارات النقل ، والى جانب السفن الشراعية السفن التجاريةالتي احدثت ثورة فيعالم النقل لسرعتها وحمولتها الكبيرة. هذا ويشمل النقل نقل الجند، ونقل المؤن والامدادات المختلفة ، وقد تمكن «شيرمان» عند تقدمه الى (أتلانتا) في صيف عام ١٨٦٤ من استخدام المحاور النهرية والسكك الحديدية .

٢ ـ عمل الشؤون الادارية: كذلك ادخلت عليها تحسينات ملحوظة بفضل الصناعة الحديثة ، خاصة صناعة السفن البخارية ، والسكك الحديدية. وكان الامداد ينفذ بهاتين الواسطتين الرئيسيتين من الخلف الى الامام . واستخدم « شيرمان » عربات ذيله الاداري كمخازن متحركة تتقدم خلف القوات ، وقد قدر حجم النقل آنذاك بما يعادل /٣٦٨٠٠/ عربة تجر كل عربة بستة بغال ، فاذا تصورنا هذا الحجم الكبير من وسائط النقل أمكننا ان نقدر تلك الاهمية التي كانت تعطى للنقل وبالتالي فان هذا العدد الكبير يلزمه عدد كبير من الخيول التي تحتاج بدورها الى العلف ، والى اطعام معين كي تستطيع جر هذه العربات ؛ وكثيرا ما كانت تلاقي صعوبات عند اجتياز نهر ، او هطول امطار ، أو خلل أو كسر أية عربة ، فانه بذلك يتعطل ويتأخر الامداد بالمواد المتنوعة الغذائية وغيرها للجندي وسلاحه على السواء .



الفصل الثالث

الاستراتيجية الادارية

« في سنوات السلام القلق » من عام ١٨٧١ ــ ١٩١٤

في هذه الفترة انتشرت العقيدة القتالية البروسية ، التي اعتمدت البحث العلمي ، والتنظيم الاداري ، فقد ظهرت كتب علمية كثيرة تبحث في التنظيم ، والعلم ، وقيادة القوات ، والخدمة في الاركان العامة وغيرها، وأهم هذه الكتب هو كتاب « الفريد نورث » بعنوان « العلم والعالم الحديث نيويورك ١٩٤٨ ، ومؤلفات « فون مولتكه » حول الاركان العامة وعملها ، وكتاب « ج . ا . ف . و . فون فرانسوا » بعنوان «دراسات في قيادة القوات » وكتاب « بول برونزارت فون سيلندوف » بعنوان « الخدمة في الاركان العامة » وكتاب « يوميات الحرب السرية » وكتاب « لوفاس » بعنوان « التراث الحربي » الذي يعالج الاعاشة واستراتيجية الحرب الاهلية الامريكية ، وكتاب « هندرسون » بعنوان « التدريب المشترك سنة ١٩٠٢ » وسلسلة « ولسلي » وسلسلة « بول مول » التي ظهرت سنة ١٩٠٣ و « سلسلة الحملة الخاصة » التي نشرت اول مجلداتها سنة ١٩٠٧ ، والى جانب هذه الكتب والمؤلفات ظهرت المقالات والمطبوعات والجرائد العسكرية التي كان من اهمها « جريدة الفرسان ١٩٠٦ » و « مجلة الجيش ١٩١١ » ، كما برز الكتاب العسكريون ومن اشهرهم « كلاوزفيتز »

و « فوش » و « لكنسون » و « بينجتون » و « هوهنلوه » وغيرهم . ان فترة كهذه تكـون طليعتها العلماء والعـلم ، والمؤلفـات العديـدة في الامور العسكرية وغير العسكرية لا بد لها ان تتميز بروح التقدم والتطور، وان تضفي على الاستراتيجية الادارية بعض المفاهيم الجديدة، في الامداد، والتخطيط له على مستوى الدولة ، والجيوش .

ان أهم ما تميزت به هذه العقيدة التي تولدت عن تمحيص العلماء والكتاب العسكريين هو انها اعطت للتاريخ قيمة ، واعتبرته قاعدة كل نظرية حربية او ادارية ، وبهذا صار من الواجب على العسكريين فهم التاريخ ودراسته دراسة مستفيضة ، وقد اخذ الفرنسيون والالمـان بهذه القاعدة ، فانكبوا على دراسة التاريخ ، واستخلصوا منـه الاسس والقواعد الحربية ، كما اخذت الدول الاخرى بنصيب لا بأس به منها وان كان ذلك بنسب مختلفة ، فالاستراتيجي الالماني « هوهنلوه » كان يرى ضرورة الاخذ مـن التاريـخ مقتصـرا علـى دراسـة الحـروب ومظاهرها ونتائجها منذ ظهور البنادق ، بينما يرى آخرون مثل « كلاوز فيتز »اخذ مبادىء الحرب منذ حروب نابليون ، لانه يعتقد ان نابليون هو الذي القى الضوء على الاعداد والتنظيم للمعركة ، اما « فوش » فقد استخلص ثلاثة مبادىء للحرب هي :

ـ الاستعداد

ـ الحشـد

ـ الدفـع

كان يعتقد « فوش » ان التاريخ وفر وسائل عملية لتعليم مبادىء ثابتة من واقع حالات معينة هي : ـ

ـ الاعداد لاكتساب الخبرة

ـ تعليم فن القيادة

ـ اكتساب صحة العمل السليـم بدون الحاجـة الى التجـارب والضياع .

ـ تسليط الضوء على المستقبل في ظل الظروف المكتسبة .

وكذلك فان هذه العقيدة أولت التنظيم اهتماما كبيرا ، فقد قسمت القوات الى جيوش ضخمة ، ونظمت مع مراعاة التصنيع والمخترعات الحربية الجديدة ، ووضعت الخطط لادارتها في القتال ، وقيادتها أثناء المعارك ، وجرى تأهيل الضباط في جميع الاختصاصات وأهمها القوات البرية . واهتمت العقيدة بشكل كبير بمبادىء الحرب التي من اهمها « الاستعداد ، والحشد ، والدفع ، والفتح » الذي نادى به « هوهنلوه » حيث يقول « الفتح في المكان الصحيح هو أعظم هدف للاستراتيجية الحكيمة ، وان من النادر امكان تصحيح ما ينجم من تأخير ، ولو كان يوما واحدا ، أو خطأ في التجمع الاصلي للجيش » .

آ ــ ان الاستعداد قبل الحرب له أهمية كبرى ، اذ يجب أن تكون القاعدة المادية قوية متينة،حتى يستطيع الجيش الجرار مواصلة القتال، خاصة وان كبر حجم الجيش يتطلب الاستعداد الكامل للمعركة من النواحي الادارية والمادية ، والامدادات المختلفة ، التي تحتاجها الجيوش « وكانت المجهودات المادية التي تبذل في بداية الحرب من الضخامة حيث يكون من المتعذر معها زيادتها على الاقل » فقد استدعت فرنسا رجالها كافة من اليوم الاول للتعبئة « ونظرا لان معظم العسكريين كانوا يعتقدون أن الحرب التالية سيتقرر مصيرها في المعارك الاولى ، وأن نمو الجيوش الجرارة في العصر الصناعي،لم يكن مصحوبا بخطط طويلة المدى،للتعبئة الاقتصادية، وهذا الفشل في الاستعداد لحرب طويلة » ، فلذلك كانت الفكرة سائدة بأن من المفروض الاستعداد للمعارك الاولى ، وأن الحرب الطويلة يمكن أن تزيد النفقات ، وتجلب الافلاس ، وقد دعم هذا القول الاعتقاد السائد أن مثل تلك الحروب الطويلة لن تزيد الدولة الا ارهاقا ماديا ، وثورة اجتماعية ، وظهر « بيرناردي » بقوله : « ان الجيوش الجرارة من الضخامة والتعقيد حيث يجب العمل على تجنيبها الصدمات المعنوية الكبيرة وعندما تصبح الحشود المجمعة بعيدة عن متناول اليد فانها تشكل خطرا حقيقيا لا شك فيه ، والحرب التي تخوضها جيوش جرارة تكون . . . مباراة خطرة فمن الطبيعي العمل على انهائها بسرعة ، لرفع الضغط الذي لا بد ان ينشأ عندما تدعى الامة بكاملها الى حمل السلاح » .

ب ــ ان الجيش الجرار يلزمه ذيل اداري كبير،وان مقدار الطاقات تحشد للجيوش الجرارة قبل بدء الحرب له أهمية كبرى في استمرار الحرب ، أو التعجيل في انهيار هذا البلد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا

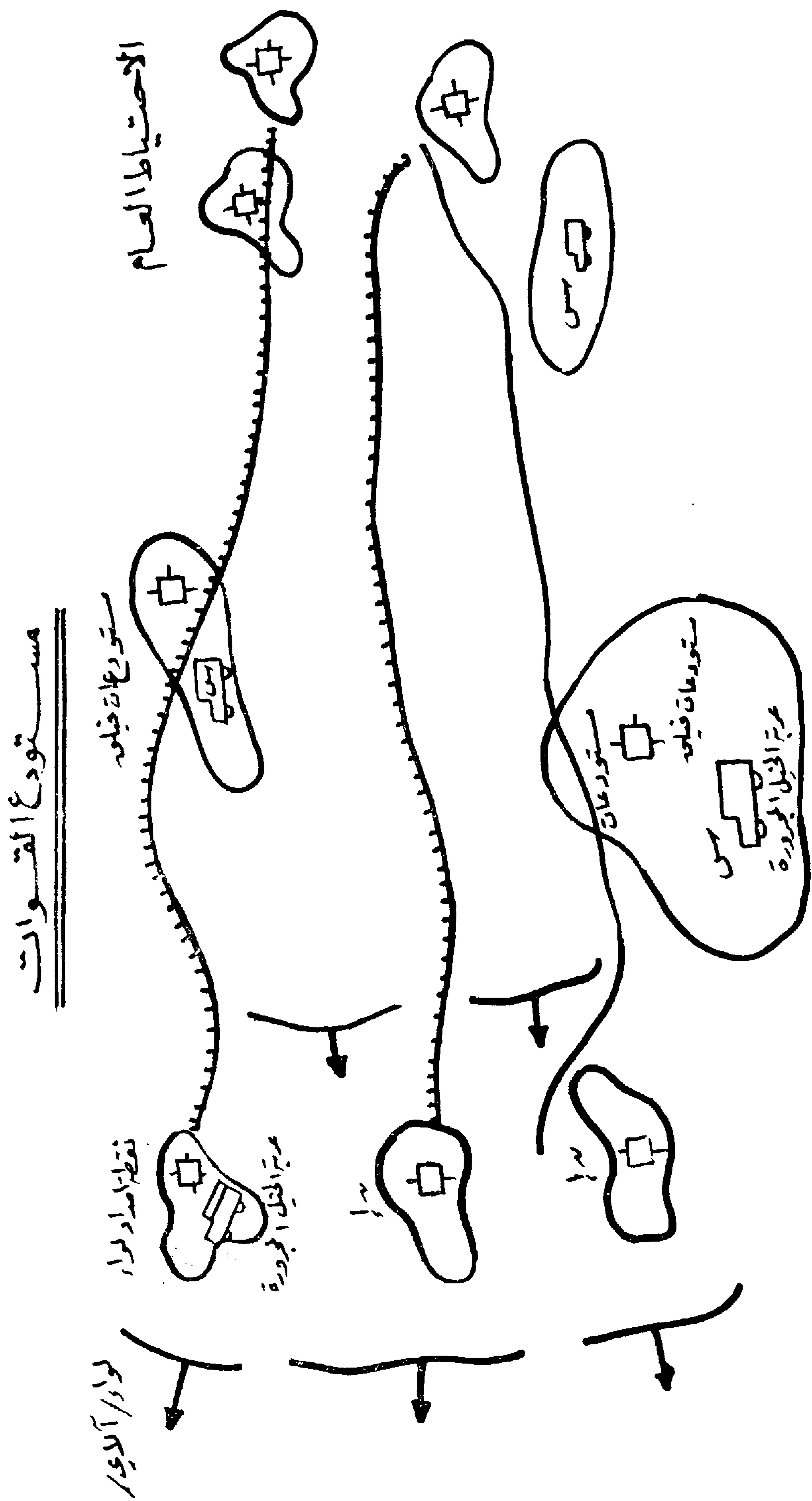
وعسكريا . لم تكن موجودة في تلك الآونة امكانيات مادية قادرة على متابعة الحرب ، لذا كانت الفكرة لدى اغلب الدول على انهاء الحرب بسرعة خاطفة، والا كان ذلك سببا للهزيمة في الميادين جميعها ، فهي تركز القوى والامكانيات كاملة للايام الاولى من الحرب ، فتسعى كل دولة لتعبئة امكانياتها المادية والبشرية كافة ، لتكون قادرة بهذا ، حسب زعمها ، على انهاء الحرب بسرعة ، وقد ثبت خطأ هذه النظرية في يومنا هذا ، فالحرب الخاطفة لا تقوى على مقاومة الطاقات المادية والامكانات البشرية الثابتة والمستمرة لتغذية الحرب مهما طال أمدها ، وهكذا تظهر الاستراتيجية الادارية بهذه الصورة وكأنها سيدة الموقف فاما النجاح ان كانت الموارد والطاقات متوفرة ، واما الفشل ان كانت الموارد والطاقات ضعيفة .

ان الحشد الكبير الذي كانت تتميز به الجيوش في الفترة المذكورة ، لا يرصد له من الامكانيات المادية ، الا للايام الاولى من القتال خوف الحرب الطويلة ، وما تجره من افلاس وثورة اجتماعية ، لذلك كان لا بد الى جانب الطاقات المادية والموارد الكبيرة من تدريب الشعب على الحرب الطويلة المدى وتوعيته توعية تقشفية بحيث يتحمل الجوع والنقص المادي في سبيل الوصول الى الهدف والنصر .

ج ـ اما الدفع فكانت كل الجيوش تتبع نظام التموين الالماني على مراحل ، وهو نفسه الذي اتبعه « شرمان » في الحرب الاهلية الامريكية ، ويعني هذا الامداد من الخلف الى الامام ، ما بين رؤوس السكك الحديدية وبين المستودعات والقوات ، ولقد كانت نقاط الامداد مقسمة الى :

١ ـ (نقطة امداد اللواء) وظيفتها : استلام المواد من مستودعات الفيلق وامداد القوات بها ، واللواء هو الوحدة الادارية التي توصل الامداد الى الجنود ، وتتمركز هذه النقطة خلف القوات وتعين من قبل قائد اللواء، ووسائط النقل هي العربات التي تجرها الخيول ، والدواب ، والجنود ، أما الامدادات فكانت تصل تباعا كل يوم . وفي نقطة امداد اللواء يوجد احتياطي من المواد التموينية لمدة يومين (جافة) ولا يستهلكها العسكري الا في حالة الضرورة ، أما الطازجة فهي مؤمنة يوميا .

٢ ـ (مستودعات القوات) (الفيلق) : وهي عبارة عن مستودعات تحوي تموينات القوىالمقاتلة لمدة يومينوظيفتها استلام المواد منالاحتياط العام وامداد نقاط الالوية ، وكان من قوام هذه المستودعات ايضا قطعة



مستودع القوات
الاحتياط العام
مستودعات خلفية
نقطة امداد لواء
عربة الخيل المجرورة
لواء/آلاي
مستودعات
مستودعات خلفية
عربة الخيل المجرورة

نقل مستقلة تحتوي على (٦٠٠) عربة لكل فيلق وظيفتها نقل الامدادات الى نقطة الامداد للالوية . أي : من رأس السكة الحديدية ومستودعات الفيلق الى هذه النقاط . وفي بعض الاحيان وللضرورة كانت مستودعات الاحتياط العام تقوم بنقل الامدادات الى نقاط الامداد في الالوية مباشرة .

٣ ـ (مستودعات الاحتياط العام) وظيفتها : استلام المواد وتجميعها وتخزينها من موارد البلاد المحلية ، وتسليم هذه المواد الى مستودعات القوات (الفيلق) أو الى مستودعات الالوية ونقاط الامداد للالوية . وكان من قوام هذه المستودعات قطعة نقل تتألف من /٤٠٠/ عربة وظيفتها نقل الامدادات الى القوات . ان تنقل نقاط الامداد والمستودعات مرتبط بتقدم القوات التي كانت حركتها بطيئة . بسبب سعة وطول ومكان السكك الحديدية . وتوفر الطرق والمجاري المائية . والتجمع الطبيعي لقوة العدو .

طرق النقل والاخلاء : اعتمدت كل الاعتماد على السكك الحديدية فلا تجهز جملة ، ولا توجه ضربة دون تقدير اتجاه هذه السكك . ولا تنقل التموينات الكبيرة الا على ضوء دراسة طاقة هذه السكك . ولا يمكن أن يخطط لمعركة الا اذا كانت السكك الحديدية متوفرة وقادرة على نقل الجند والامدادات الى ساحتها . وكثيرا ما كانت هذه السكك السبب الرئيسي في تغيير اتجاه الضربة الرئيسية . أو الغاء الهجوم اذا لم تكن متوفرة . كانت اهمية السكك الحديدية في الاستراتيجية هي الاولى والاخيرة . وحينما كانت الجيوش تعمل بدونها كانت سرعتها بطيئة . والامداد بطيء . وأحيانا لا تصل التموينات الى النقاط الادارية للقوات . وذلك لعدم قدرة العربات التي تجرها الخيول على التقدم في الارض الوعرة أو الموحلة ولهذا كله كانت تؤخذ بعين الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ المعركة الامور التالية :

ـ اتجاهات السكك الحديدية : هل هي باتجاه تجمع قوات العدو ؟ والا كانت القيادات تحاول الغاء او تغيير اتجاه قواتها حسب اتجاه السكك الحديدية .

ـ سرعة مد السكك الحديدية في اليوم الواحد : وعلى سرعة المد هذه يتوقف تقدم الجيوش . وتنقل الجند والامدادات . فكلما كانت سرعة المد كبيرة كانت سرعة الجيوش في التقدم أكبر .

ـ طاقة هذه السكك وتوفرها على خط او خطين او اكثر : كلما كانت السكك متوفرة كلما كان النقل اكبر . أي اننا نستطيع ان ننقل

التموينات والجنود في مدة أقل مما لو كانت خطوط السكك الحديدية قليلـة .

ـ توفر الطرق البرية وسهولة التقدم فيها : كانت هذه الطرق ثانوية بينما تعد طرق السكك الحديدية رئيسية . وكان على مستوى القيـادة العامة طريقان للسكك الحديدية ، تتولى القيادة نقل هذه التموينـات ، ونقل الجنود عليها لايصالها الى نقاط الامداد ، أو الى مكان قريب مـن تجمـع قوات العدو ، وهـذا الخط يمتد من المستودعات العـامة الـى نقطة امداد اللواء ، وبعد ذلك يتقدم الجنود بتشكيلات القتال لملاقاة العدو. أما الامدادات فانها تفرغ في مستودعات اللواء ، غير أن هذه المستودعات لم تكن قادرة على التحرك الا ببطء لان التحرك هنا يبدأ على العربات التي تجرها الخيول،وكثيرا ماكانت نقاط امداد اللواء بعيدة عن القوات المقاتلة، وفي بعض الاحيان يصعب امداد قطعات اللواء في الوقت المناسب فيتعرض الجنود للعطش والبرد ، وغير ذلك .

ـ وتأتي الاهمية الثانية للطرق البحـرية والنهـرية التـي كـان يعتمـد عليهـا للمسافات الطويلة ، حيث يتعـرض الجنـود للمـوت كثيرا من الامراض عند تناوله .

ـ وتأتي الاهمية الثالثة للطرق البرية الا ان هذه الطرق كانت صعبة الاجتياز امام العربات التي تجرها الخيول .

هـذا وقـد انصـب الاهتمـام علـى النقـل والامـداد دون الاخلاء ، فالذي يصيبه العطب لا يخلـى ، ولا يصلح ، الا اذا كان العطب بسـيطا لا يتطلـب الوقـت الكبـير وهـذا نطلق عليه اليوم « الاصلاح الجاري » ، أما الاعطاب المتوسطة والثقيلة فما كانت أمكنة الاصلاح متوفرة لها على المستويات المتسلسلة .

ان طـرق النقل والاخلاء كـانت تتحكـم في اتجـاهات القتـال ، وتوجيـه الجيـوش حتـى انـه قـد تتغـير خطـة قتال بكاملها لعدم وجود طرق اليها وفي هذا يقول « هوهنلوه » : « كانت خطـة التعبئة هي المنار الرئيسي ابان السلم لهيئة الاركان العامة ، فهي عبارة عن مجموعة معقدة من الوثائق السرية لتنظيم وتحريك ملايين الرجال ، ومئات الالوف من الخيول ، وملايين الاطنان مـن التموينات ، أما الخطط فكانت مقيدة بامكانية السكك الحديدية ، مـن حيث تحملها ومكانها ، وهما العاملان المتحكمان علـى الدوام بالفتح الاول » ويقول « فـون درجولتز » لقـد

أصبحت الاستراتيجية مبنية على التخمين الدقيق ، والتقديرات المبنية على اهداف العدو . التي من المحتمل تجميع الجيوش فيها . . . وتوزيع قوات العدو ابان السلم . وشبكات السكك الحديدية . والطرق البرية والمجاري المائية التي تستخدمها للوصول الى ساحات القتال . بل ان التقدم اليومي للجيش كان مرتبطا بطول السكك الحديدية الميدانية الممكن مدها في يوم واحد « ولم يكن بامكان تلك الحشود من الرجال والخيول غير الاندفاع من القطار الذي يحملها . والتقدم للامام ببطء » .

الفتح والاغلاق لقطعات ووحدات الشؤون الادارية :

كان فتح قطعات ووحدات المؤخرة يتأخر عن فتح القوات المقاتلة . ونحن نعلم ان الفتح له قيمة كبرى من حيث الامداد والاخلاء فكثيرا ما كانت تتأخر الامدادات عن القوات المقاتلة . فتسبب توقفا في القتال . أو تأخيرا فيه . كما ان وقوع الاصابات في القوات وعدم تمكنها من الاخلاء في الوقت المناسب يؤدي الى خروج قوة كبيرة من ساحات القتال لاتستطيع العودة اليها ضمن المدة المحددة .

لقد كانت مهمات القوات المقاتلة : (المباشرة واليومية) قليلة . ولهذا كان تنقل الوحدات والقطعات الادارية قللا . ففي مستوى التشكيل والقطعة والوحدة كان التنقل يجري من مرة الى مرتين وقد لا تنقل اطلاقا اذ ما طرأ امر على مجريات القتال . فوحدات المؤخرة تظل مغلقة لا تفتح الا عند الضرورة القصوى . وقد يتأخر الفتح فيسبب بذلك خسارة مادية وبشرية . اما قواعد الامداد والمستشفيات الميدانية. فلا يمكنها التنقل . الا انها جاهزة للفتح . وفي كثير من الاحيان تنوء بمهمات النقل والامداد الكبيرة الواجب نقلها . ولقلة وسائط النقل وراءها . كانت اسنان القوات المقاتلة أكبر بكثير من ذيلها الاداري . بعكس ما نرى اليوم . لهذا كانت الجيوش تتوقف بتعطل مهامها او تغير اتجاهها لقلة المحاور والموارد المادية وعدم القدرة على النقل . ان فتح المستودعات الرئيسية او الاحتياط العام لا يدوم طويلا الا لبضعة ايام خلال الحرب . ثم يتوقف . وهنا تقع الطامة الكبرى اذا لم يجر حسم الحرب خلال هذه الايام القليلة فينقلب النصر الى هزيمة . والتقدم الى تقهقر . والوحدة الوطنية الى تمزق .

والقيادة الموحدة الى أثرة وضياع. لقد كان تقدم وحدات وقطعات المؤخرة بطيئا ، وعند فتحهما كان فتحها بطيئا وعند اغلاقها كان اغلاقها بطيئا ، كما أنها لا تستطيع القيام بعملها في كل الظروف ، وعاجزة عن تأدية مهامها على الوجه الصحيح ، المرضى يموتون لانهم لا يجدون عناية ، والجرحى يتركون في أرض المعركة ، فتنزف دمائهم ، والعدد الكبير منهم يلقى حتفه جوعا وبردا .

الاحتياطات :

يقدر احتياطي اللواء من التموينات الجافة لمدة يومين ، وكذلك احتياطي الفيلق أيضا ، أما الاحتياط العام لمدة ٣ ــ ٦ أيام فقط ، لان المسؤولين كانوا يخططون لحرب مقيدة ، وفي نظرهم ان الحرب الطويلة تؤدي بالبلاد الى الافلاس ، واضعاف الروح المعنوية، اما الجندي فكان يحمل وفقا للوائح الفرنسية عام ١٨٨٧ ثلاثة تعيينات جافة لا يمسها الا اذا تعذر وصول التعيين اليومي اليه .

الميزانية :

نظرا لكبر الجيوش ، واعتماد نظرية الحشد آنذاك ، وتدريب المزيد من الرجال ، وتطويع الكثرة الكثيرة من المقاتلين اثناء بدء الحرب ، والتكاليف الباهظة للاستعداد ، والتعبئة العامة ، والتجنيد الاجباري، كل هذا يرهق الميزانية ويحملها أكثر مما تحتمل ، وقد حاول كثير من رؤساء الدول والحكومات الوقوف في وجه هذا التضخم ، والحد من زيادة حجم الجيش والنفقات الحربية ، فقد حدد برلمان ألمانيا الجيش ابان السلم بـ ١٪ من اجمالي تعداد السكان مع تخصيص ٢٢٥ تالرز و(هي العملة الالمانية اذ ذاك) عن كل رجل لفترة عشر سنوات قادمة ، الا ان بسمارك أخذ يطالب بزيادة الميزانية الحربية حتى يضمن استقلال الجيش ماليا ، وحذت حذو ألمانيا دول أخرى كفرنسا وغيرها .

المظاهر المميزة لهذه الفترة :

١ ــ ظهور عقيدة قتالية جديدة اعتمدت الحشد ، والاستعداد ، والدفع .

٢ ـ ظهور جيوش كبيرة الحجم مما أدخل تقسيمات جديدة على التنظيم القتالي والاداري .

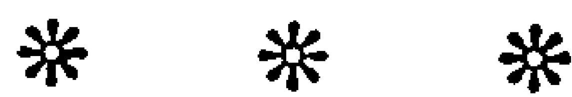
٣ ـ ظهور السكك الحديدية والطرق ، وبروز اهميتها الاستراتيجية في نقل وتموين الجيوش الكبيرة .

٤ ـ ظهور صناعة الاسلحة المتطورة ، وزيادة سرعة المعدلات العملية مما زاد من أعباء التموين . وأعباء الامداد . فإن بدأ القتال على مسافات بعيدة ادى ذلك الى انتشار القوات بما فيها الشؤون الادارية ، وزيادة الخسائر في العتاد والرجال ، وهذا المعنى يسوقه « فوش » في كتابه « مبادىء الحرب » ويسوقه « بلوغ » في كتبه مستقبل الحرب حيث يقولون : ان تحسين الاسلحة النارية يؤدي الى بداية المعارك على مسافات اكبر مما كانت عليه . والى تشكيلات مفتوحة في الهجوم . والى زيادة قوة وشكمية الدفاع . ومساحة ميدان القتال . بالاضافة الى ذلك زيادة الخسائر الكبيرة في الافراد والمعدات .

٥ ـ الاستهلاك الكبير للوسائط المادية نتيجة الصناعة المتطورة للاسلحة . وسرعة معدلاتها . مما يتطلب رفع طاقة النقل . ووحدات وقطعات الشؤون الادارية . ووجود الطرق ذات الطاقة الكبيرة . لحمل مثل هذه القوافل . التي تمون الجيوش المقاتلة .

٦ ـ ظهور القوة البحرية وفعاليتها في القتال والتموين .

٧ ـ ظهور السباق الاستعماري بين الدول على المناطق ذات الموارد الكبيرة . والموارد الاولية الاستراتيجية . وفي مقدمة هذه الدول انكلترا . ولا بد من القول : ان الدول الاستعمارية كانت تعتمد في هذا على عملائها من رجال الاعمال . وضباط الجيش والبحرية . والمبشرين . ورجال الصحافة والسياسة .



الفصل الرابع

الاستراتيجية الادارية من ١٩١٤ ـ ١٩٤٥

اندلعت الحرب العالمية الاولى في ٢٨ تموز ١٩١٤ ، ولم يكن لدى الدول الداخلة في الحرب الامكانيات المادية لاستمرارها ، كما قد سبق هذه الحرب استعدادات كبيرة ، منها تضخم الجيوش الكبيرة ، وفرض الضرائب ، وزيادة ميزانية الجيش ، مع ما رافق هذا من قلة الطرق ، والسكك الحديدية ، وزيادة الانتاج الكبير للمواد التموينية ولا سيما الذخيرة التي زادت نيران الحرب في استهلاكها ، وصنع الاسلحة الآلية . وقد خطط لهذه الحرب بعناية فائقة فنظمت الشؤون الادارية تبعا للتشكيلات المقاتلة التي كانت سائدة آنذاك ، وكان التنظيم يحتوي فيما يحتويه على الاعداد الكبير تحضيرا لهذه الحرب، فكانت تكدس التموينات في المستودعات العامة لمدة لا تقل عن ٣ ـ ٦ ايام ، وكان اعداد وتحضير العتادالاداري من أهم ما يشغل بال المسؤولين الاداريين ، كوسائط النقل ، والعبوات ، والمواد الخاصة ، والاعداد المالي ، واعداد خطوط المواصلات الداخلية ، خاصة منها التي تصل الرئيسية بنقاط امداد القطعات والتشكيلات . كما كان يجري تحضير الذخائر والاسلحة والمعدات الحربية والادارية ، بجانب تحضير المستوصفات والعتاد الطبي ، والكوادر الطبية المتخصصة وغيرها . وكان يجري تنظيم مناطق مؤخرات الجيوش لتمركز وحدات وقطعات المؤخرة على المستويات كافة ، ذلك لان ابعاد مناطق المؤخرات تعين تبعا لمخطط عمليات القوات ، ودور ومكان التشكيل (الجيش) في الترتيب القتالي، وطبيعة الارض ، وحالة الطرقات التي كانت توجه لها الاهمية الكبرى ،

اذ عليها يتوقف تحريك اتجاه الهجوم او تعطيله او تأخيره . ان تنظيم تمركز وتنقل وحدات وقطعات المؤخرة كان يملي على هذا التنظيم تجميع القوات لئلا تحد من مناورتها او تعيق تقدمها ، وكانت الطرق هي أهم مبدأ للتأثير على التمركز والتنقل الذي يجب ان يكون هذا في نطاق الاعمال القتالية . وعلى انساق في العمق ، ملائما في ذلك تشكيل القوات المقاتلة . التي كانت تقاتل على انساق ضمن نطاق الخنادق . وتتمركز خلفها بعيدا عنها التشكيلات الادارية ، تبعا لتوفر السكك الحديدية . وكانت الشؤون الادارية تنتقل بصعوبة بالغة جامعة الامدادات على عربات تجرها الخيول . واحيانا تنفصل عنها القوات المقاتلة لصعوبة التنقل وانعدام توفر المحاور ، وقلة السكك الحديدية . اما الطرق والمحاور البرية فكانت غير موجودة وان وجدت فانها لا يمكن ان تسلكها العربات المحملة بالتموين . اما الامدادات التموينية فكانت تنقل من مسافات بعيدة . أي ان عمل المؤخرة كان يزداد صعوبة خاصة عند انعدام توفر الطرق . والسكك الحديدية القصيرة التي شبهها احدهم بقوله : « بذراع مثبت من الكتف الى الرسغ ليس فيه حرا غير الاصابع . وبطبيعة الحال فقد كان تقدم الجيش مرتبط ارتباطا مباشرا بمكان الرسغ أو رأس السكة الحديدية . ولم يكن بالمستطاع ان تتعدى مسافة التقدم اليومي طول السكة الحديدية الميدانية الممكن مدها في يوم واحد . وكانت الاصابع منفتحة جدا بحيث اصبح من الصعب جمعها ضمن نقطة واحدة . واستحالة تحويلها لاي جانب » . ان الجيوش كانت تعتمد على المصادر المحلية التي سرعان ما تنفد . وتبقى الجيوش بدون امداد لمدة طويلة وذلك لكبر المسافات بين نقاط ومستودعات الامداد والقوات المقاتلة . ولبطء الحركة في نقل مواد التموين .

لم تكن الاحتياطات التموينية في كل الجيوش التي خاضت الحروب متوفرة الا ليومين او ثلاثة او ستة ايام على الاغلب . ففي مطالع الشتاء ١٩١٤ ــ ١٩١٥ كانت الدول كلها التي دخلت الحرب تفتقر الى التموينات بانواعها وتفتقر الى القاعدة المادية التي يجب ان تتوفر في كل دولة تريد دخول مثل هذه الحروب . حتى المانيا التي كانت تعد لهذه الحرب اكثر من غيرها . لم يكن لديها احتياطات كافية لحرب طويلة . انما كانت احتياطاتها تكفيها لمدة بسيطة ولحرب مفاجئة وسريعة وهذا هو المبدأ الذي كان سائدا آنذاك . وكذلك كانت انكلترا التي اوقفت

خطة بكاملها لتوسيع الجيش نتيجة عدم وجود الاحتياطات اللازمة لها في الحرب . وكذلك النمسا والمجر وروسيا وتركيا وايطاليا ، فقد كان المستوى الاحتياطي ضعيفا جدا وذلك بسبب ضعف المستوى الصناعي ، وضعف المستوى التخطيطي للموارد والامكانيات المادية المتوفرة . فالنمسا وروسيا لم يكن باستطاعتهما تموين جيوشهما في « كربات » لضعف وسائط النقل وانعدام توفر الطرق والسكك الحديدية للوصول الى هذين الجيشين ، اما التموين فقد كان مقتصرا على بعض المواد دون بعضها الآخر . كان الجند يفتقرون الى اللباس ومعدات الشتاء ، فالقوات الالمانية لم يكن لديها في منطقة « الكربات » أية ملبوسات او معدات للشتاء لمتابعة القتال مما سبب تأخير عملياتها القتالية ، وزيادة الخسائر في الرجال والعتاد ، فكانت القوات الالمانية فريسة البرد القارس ، حيث أغلقت الثلوج المتزايدة طرق التقدم في وجه قواتها ، مما جعل العتاد القتالي والاداري غير قادرين على السير ضمن هذه الشروط القاسية . ان تجهيز القوات باللباس والعتاد الملائم لاطبيعة الارض والمناخ يلعب دورا رئيسيا في نتائج المعارك والحروب .

ان الخدمة الطبية لم تكن على قدر كبير من التنظيم ، وخدمة الجرحى والمرضى ، فلا يوجد من الاطباء سوى عدد قليل ، واذا وجد فانه غير مؤهل ولا مدرب ، وكذلك فإن العتاد الطبي بدائي غير قادر على أداء مهمته ومثلها وسائط الاخلاء الطبي ، والكوادر الطبية ، وامكنة المعالجة والاستشفاء والعمليات وغير ذلك من الامور الهامة التي يعتمد عليها الطب العسكري في الميدان القتالي ، فكان يوجد لكل (١٠٠٠ ـ ١٥٠٠) شخص طبيب واحد اي أن اللواء بكامله يمكن ان يتواجد فيه (٢ ـ ٣) أطباء ، ولم تكن تتوفر المعدات ولا المسكنات ولا الادوية وقد كتب « بيرنارد بيرز » فقال : « لم تستطع الخدمات الطبية الروسية توفير سوى (٣) اطباء لكل (٤٠٠٠) شخص وربما تفقد الوحدة ثلاثة أرباع افرادها في مدى ثلاث أو اربع ساعات » ، وقد شاهد «بيرز» جراحا انكليزيا ومعاونا روسيا غير مؤهلين ، يتداولان معا (٤٠٠) حالة تحت النيران لمدة اربعة ايام ، وقد رقد الرجال في العراء ، في الطين والوحل في أوائل الخريف ، ولم يكن متوفرا الا للقليل منهم خيمة فقط ، أما معظمهم فقد تفتحت جروحهم وتحولت الى داء الفرغرينة قبل

وصولهم الى مستشفى القاعدة . وكان أي شخص يصاب اثناء القتال في يده أو في رجله أو في أي ناحية من جسمه يعد في الاموات لاستحالة اخلائه من أرض المعركة . وبعد المستشفيات عن مكان الاصابة. وجهل الاطباء . وقلة الكوادر الطبية . والادوية والعتاد الطبي .

ان الحرب تتطلب تنظيما قويا وعملا متقدما . وتخطيطا جيدا للخدمة الطبية . والموارد . والانتاج والتوزيع . والصناعة . والقيادة . والاقتصاد الذاتي . والانضباط القومي . وانتاج الاسلحة الفعالة مع ذخيرتها اللازمة للحرب الطويلة المدى . فإذا لم يتم هذا التنظيم وهذا التخطيط اثناء السلم كان المنتصر والمهزوم سواء من حيث الخسائر . وهكذا فإن القاعدة المادية المتينة . والمواد الكبيرة المتنوعة تلعب دورا اساسيا في نتائج الحروب . فالولايات المتحدة التي دخلت الحرب وهي قوية في مواردها . قوية في قاعدتها الاقتصادية لم تتأثر من هذه الحرب . بل استفادت من الصادرات الكبيرة التي كانت ترسلها للحلفاء حيث بلغت بليونين من الدولارات في ذلك الوقت . أما انكلترا فقد كانت في عام ١٩١٧ على شفا المجاعة التي كانت تهددها فلم يبق من احتياطها العام ما يكفيها بضعة شهور .

وفي عام ١٩١٧ انهارت روسيا القيصرية . وانهار معها النظام الاقتصادي والعسكري اللذين كانا يعوقان التقدم والتطور . والتنظيم الصحيح للاقتصاد والحرب ، وبهذا يقول لينين « لقد كانت القيصرية معوقا لتنظيم العمل الحربي بحيث يقابل المطالب الحديثة ـ العمل نفسه الذي أعطته القيصرية كل روحها » . وبدا على روسيا بعد انهيار قيصريتها اعتمادها على الثورة البروليتارية لانها تعطي مضمونا جديدا للتنظيم الحربي والاداري ، ولقد كانت العمليات القتالية اثناء الحرب العالمية الاولى تجري بغرض الاستيلاء على مصادر المواد الخام والوقود والقمح ونرى أن جماعة من المؤلفين السوفيات في كتابهم « الاستراتيجية الحربية من وجهة النظر السوفياتية » يقولون : « كانت العمليات القتالية التي تجري ليس هدفها تدمير القوة البشرية فحسب . بل الاستيلاء أيضا على المصادر الرئيسية للمواد الخام والقمح والوقود والتي لا يمكن للدولة ان تعيش دونها » . وقد كانت الموارد قليلة أثناء الحرب . ويعتمد فيها على الموارد المحلية لهذا كانت تجري المعارك من اجل احتلال هذه الموارد ، فكان الاتجاه الرئيسي يتحول الى هذه الموارد وتعد

اهدافا رئيسية وضرورية لمتابعة القتال ، وانتشال الجنود من المجاعة ، او التقهقر والتأخر اللذين يصيبان الجيوش اثناء نقص هذه الموارد .

وفي اعوام ١٩١٩ ـ ١٩٣٩ قام الاتحاد السوفييتي بتدعيم اقتصاده وتثبيت دعائم ثورته في الداخل ، واعتمد على تصنيع الدولة ،وتجميع الزراعة ، ولقد تم انشاء صناعات مختلفة كالجرارات والسيارات ومعدات الطيران والكيمياويات ، وبدأ انتاج الحديد والصلب وغيرها من المواد . وبدأ الاتحاد السوفييتي يدخر الاحتياطات المادية متعلما من الحرب الماضية ، ومن تجارب الثورة وتعليماتها بشكل يكفي مدة (شهرين الى أربعة أشهر) وكان « لينين » يعتبر « أن المؤخرة القوية الجيدة التنظيم ، والجيش المزود والمسلح بكل ما يلزمه امر ضروري للحرب » .

وفي أعوام ١٩٣٤ ـ ١٩٣٨ زاد عدد الدبابات في كل الدول ففي الاتحاد السوفييتي زاد عدد الدبابات بمقدار ثلاثة اضعاف والطائرات بمقدار ٣ر٢ ضعف ، والمدفعية ٨٠ ٪ ، وزاد عدد افراد الجيش ٥ر٢ مرة والمدرعة ٨ر٤ مرة والجوية ١ر٢ مرة . ويلاحظ من ذلك ان الاتحاد السوفياتي ركز على الاقتصاد القوي ، وعلى القاعدة المادية المتينة المتماسكة ، وعلى الاحتياطات في المستويات كافة ، وعلى التخزين ضمن الشروط الفنية الحديثة ، وعلى تنظيم الاستراتيجية الادارية التي بدت في هذا العصر تتكشف وتظهر كاستراتيجية لها اعتبارها وأهميتها ، فأعدت وحضرت الاعتدة الادارية وتحسنت طرق المواصلات وازداد عددها في كل البلاد عرضا وطولا لتخدم القوات المقاتلة والنقل التمويني الى أي جبهة من جبهات القتال ولا سيما على الحدود المتوقع أن ينشب فيها القتال . وتوسعت المناطق الادارية للجيوش المقاتلة ، وتنوعت فيها المصانع وانواع الامدادات الاخرى التي يحتاج اليها الجيش في الحروب المقبلة ، كما ان وحدات وقطعات المؤخرة زودت بالعتاد الاداري التي يكفل لها التقدم خلف القوات المقاتلة ، وان النقل اصبح لديه قدرة وطاقة على الامداد لمسافات طويلة وبكميات كبيرة ، أي ازدادت الحركية لهذه القطعات والوحدات قد ازدادت ، وان المناورة بالقوى والوسائط المادية اصبحت اكثر مما كانت عليه في السابق ،ونمت الطاقة الفنية ، وتحسنت وسائل الاصلاح، وزاد عدد الفنيين والاداريين في كل منشأة ادارية او فنية او حربية . ومن الطبيعي ان هذه

الزيادة وهذا التطور يكلف الدولة اموالا باهظة . ومصاريف مرتفعة ، وميزانية كبيرة . وزيادة في الانتاج . والغاء العتاد القديم واستداله بآخر يتمشى مع تنظيم الحرب الجديدة . ضاعف الاتحاد السوفييتي الجهود الاقتصادية والتنظيمية . واستعد لحرب طويلة الامد على عكس ما كان قبل الحرب العالمية الاولى ويقول « فرونز » : « تتميز الجيوش الحديثة بقدرة كبيرة على البقاء ... فحتى الهزيمة الكاملة لجيوش العدو التي تم تحقيقها في لحظة ما لا تؤمن النصر النهائي ما دام يوجد خلف الوحدات المهزومة مؤخرة قوية اقتصاديا ومعنويا ».زادت الجيوش سرعة وحركية ومرونة نظرا لتزويدها بوسائل ميكانيكية وآلية (وسائط نقل ــ دبابات ــ طائرات ــ اساطيل .... الخ) . وبذلك بدا على الجيش السوفياتي التنظيم الاقتصادي . والاعتماد على المؤخرة. وتشكيل الاحتياطات المادية الكبيرة التي تكفي لمدة طويلة .

أما أمريكا فقد خرجت من الحرب العالمية الاولى منتصرة.ومزدهرة اقتصاديا . ومتطورة ماديا . الا ان هذا الاقتصاد وهذه القاعدة المادية العريضة . لم يصلها التنظيم الدقيق . ولم تختبر أثناء المعارك سوى المعارك الاخيرة التي كانت فيها أمريكا عبارة عن دولةتريد تصريفمنتجاتها. وزيادة الربح الفاحش لشركاتها . وكانت كل شركة تحاول ان تنال نصيب الاسد من الغنائم . مستفيدة من ضعف الدول الحليفة . وعجز اقتصادها . فكانت كل شركة تزيد من صادراتها الحربية والاقتصادية الى هذه الدول . اذ كان التخطيط لهذه التجارة وهذا الاقتصاد كيفيا غير موجه وغير مركز . مما قاد الولايات المتحدة الى أن تبقى تتخبط في الفوضى وعدم التنسيق حتى قبل الحرب العالمية الثانية .

أما ايطاليا فقد كان الجيش ضعيفا . وكانت امكانيات الدولةوقاعدتها المادية شأنها في ذلك شأن اغلب الدول التي خاضت الحرب العالمية الاولى . فقد كانت الموارد الاولية قليلة والاحتياطات لا تكفي لحرب طويلة والتنظيم كان سيئا للغاية فكأنه تنظيم يرجع الى ما قبل مائة عام ، وكل الاسلحة والعتاد القتالي وغيره من مستلزمات الجيش الحديث كانت قديمة وغير مصونة . ولم يكن لدى هذه الدولة أي تصور أو استشفاف للمستقبل ، او أي تخطيط اقتصادي فكانت في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية ضعيفةمما عجل بهزيمة هذه الدولة من المعارك الاولى للحرب . وكان أحد دعاة الفاشية

ينادون بالتركيز على القوة الجوية ويعتبرونها السلاح الماضي والحاسم في المعارك متناسيا او مهملا بذلك أهمية الاسلحة الاخرى مثل «ووهيت» في كتابه « السيطرة الجوية » .

أما المانيا فقد بدأ يكبر جيشها ، ويزداد عدد الفنيين والاداريين ، وزادت من عتادها القتالي والاداري ونظمت استراتيجتها الادارية فأعدت المصانع ، ونظمت الموارد البشرية والاقتصادية ، واعتنت بالطرق والجسور وبحثت في القوانين والانظمة الادارية ، والنظريات الحديثة الادارية . واهتم قادة المانيا بالتخطيط الاقتصادي ، والاكتفاء الذاتي ، وصناعة الصلب الالماني ، وتطوير الموارد ؛ الا أنهم اخطأوا التقدير حين رأوا ان الحرب السريعة والخاطفة هي التي ستحسم الموقف ، ولم يدركوا ان الحرب الخاطفة لا تحسم أي موقف ، وأخطأ الالمان في تقدير اقتصادهم اذ أن الاقتصاد الالماني كان ضعيفا غير قادر على مواكبة الحرب الطويلة ، وأهم ما كتب عن القاعدة المادية والاقتصاد الالماني هو : « البرت . ت لوترباخ » في كتابه « الاقتصاديات في الحرب » و « برنيستون » في كتابه « الاقتصاد الحربي والدعامة الاجتماعية » وقد قالا : ان الاقتصاد الالماني كان غير كفء في الحرب ضد قوى العالم الصناعية الثلاث العظمى . ان الاقتصاد يحارب الاقتصاد ، وان الموارد تحارب الموارد ، وان الاسلحة تحارب الاسلحة . وان العنصر البشري يحارب العنصر البشري ، فيجب ان يكون لكل من هذه القوى مميزات وقدرة تفوق مميزات وقدرة القوى الاخرى المحاربة ، صحيح ان بعض هذه القوى كانت قوية في المانيا كالسلاح والعنصر البشري وغيره ، الا أن الدعامة الاقتصادية كانت ضعيفة . وهكذا فإن الالمان خسروا الحرب اذ لم تكن القاعدة المادية قوية ومنظمة ، ومنسقة مع القوى الاخرى في الدولة ، ويجب ان تتمشى هذه القوى بتواز متساو .

أما فرنسا فقد كانت كمثيلاتها من الدول ، فاهتمت كثيرا بالدفاع والتحصينات ، ولم تطور قاعدتها المادية ، ولم تشأ ان تنظمها تنظيما جيدا ، ويمكن ان نقول انها كانت مثل ايطاليا . فلم تنفق مواردها على تخطيط وتنظيم وعمل الشؤون الادارية . اذ لم يكن لها استراتيجية ادارية واضحة فلا توجد قاعدة مادية . ولا صحية ، ولا صناعية ولا مالية ولا غير ذلك ، انما اعتنت بالدفاع السلبي فانشأت خط (ماجينو) الذي انهكها ماديا . ولم يعمل هذا الخط ضد العدوان عليها شيئا ،

بل اخترقته القوات الالمانية وتجاوزت تحصيناته ، وفشل هـذا الخط كاستراتيجية قتالية وكاستراتيجية ادارية لان كل الاموال التي انفقت عليه لم تؤد مهمة الوقاية والدفاع عن فرنسا ، بل على العكس فإنهـا استسلمت لهذا الخط واعتبرته منيعا لا يقهر ، واهملت باقي الدفاعات وباقي الاسلحة الفعالة مما عجل في هزيمتها ، وأهم من كتب عن خـط (ماجينو وفرنسا) ، والتكاليف الباهظة التي كلفها « ماجينو » وسـوء التنظيم الاداري في فرنسا آنذاك هو الجنـرال « برتيـلات » في كتابه « النهاية المحزنة لخط ماجينو » والجنرال « جورج فيريه » في كتابـه « خطأ الدفاع في حصون ثابتة » . ان التكاليف التي تنفق في التحصين الدفاعي والحصون الثابتة هي تكاليف لا مبرر لهامن الوجهة الاستراتيجية الادارية . وقد اهتمت الدول قبل الحرب العالمية الثانية بالسلاح الجوي، ووضعوا له استراتيجية ادارية خاصة ، وهي الصناعة المتكاملة الخاصة به ، والابحاث والكادر الفني الكبير ، والاصلاحي ، والامدادي وخاصـة الوقود ووقود الطائرات النفاثة منه ، وركز على الوقود بصورة خاصـة واعتبرت هذه المادة من المواد الاستراتيجية التي تؤثر على نتائج المعـارك والحروب على السواء وكانت القوة الجوية هـي القوة المتكاملة بنظر الدول الداخلة في الحرب حيث اعتبرت سلاح الجو هو وحده الـذي يقضي علـى الدعائـم القويـة ، والنواحـي الحربيـة ، والسياسية والاقتصادية ، والاجتماعية ، وبهذا يؤدي بالعدو الى الاستسلام . وأهم مـن كتب في هذا الموضوع « ويسلي فرانك جرافن » و « جيمس لـي كيت في كتابهما « القوات الجوية للجيش في الحرب العالمية الثانيـة » و « توماس هو جرير » في كتابه « تطور العقيدة الجوية في سلاح طيران الجيش » الا أنه على أي حال لم تكن الاستراتيجية الادارية للقواتالجوية تحظى بذات الاهتمام الذي كان للاستراتيجية القتالية ، (وبهذا بدا عدم التوازن) ، وفقدت القوات الجويـة سيطرتها وقوتها عندما كان الوقود قليلا ، وعندما كان كادر الاصلاح غير كفء ، والاحتياطات من هذه المادة كانت قليلة .

أما في بريطانيا فقد اهملت الجيش ، واعتمدت على القوة البحرية بهدف تزويد الحلفاء من العتاد الحربي لهذا السلاح واستفادتها من جهة ثانية ماليا ، وبهدف الدفاع عن البحار وسيطرتها على الممرات والطرق المائية ثالثا . الا أن الذي اعتمد على القوة البحريـة ، كمن اعتمد على

القوة الجوية وحدها . يجب أن يعتمد الجيش الذي سينشأ على كافة الأسلحة والقوى لأنها تعمل كلها كالجسد الواحد في التعاون والتنسيق، واحراز النصر .

دخلت الجيوش المتحاربة الحرب ، وهي غير مستعدة له من الناحية المادية ، فلا الاحتياطات قادرة على استمرار الحرب ، ولا القاعدة المادية صلبة ومتماسكة ، ولا الموارد المختلفة الاستراتيجية وخاصة منها الوقود متوفرة ، لذلك فان المانيا استخدمت الحرب الخاطفة ذلك لأن هذه الحرب لاتحتاج الى تعبئة الموارد ، ولاتكديس الاحتياطات اللازمة ويقول « هلموت جرينبر » في كتابه « القيادة العليا في الجيش » : « على أية حال اثبتت الحرب الخاطفة أنها غير باهظة التكاليف بل زهيدة الثمن »، ولهذا نجد المانيا في الفترةالابتدائية للحرب استخدمت أقصى امكانياتها، كما استخدمت اسرائيل أقصى امكانياتها في الحروب الأربعة التي خاضتها ضد الدول العربية . وهكذا تبين فشل هذه الحرب الخاطفة قديما وحديثا لأنها لاتعتمد على اقتصاد قوي ، واحتياطات كبيرة ، وموارد متنوعة . ولما رات ألمانيا أن الخرب ستطول ، وأن الاحتياطات المادية لاتكفيها لمتابعة حرب طويلة ، رات من المفيد أن تستولي موارد القارة الأوروبية ، وفعلا كان لها ما أرادت فاستولت بجيوشها على معظم القارة الاوروبية ، وأخذت الامدادات ترد اليها من روسيا واسبانيا رغم الحصار البحري الانكليزي « وتسلمت المانيا ابان حرب ١٩٤٠ اكثر من (٣) ملايين طن من التموينات الروسية و ¼ مليون آخر من روسيا الشرقية . وكانت الحرب الخاطفة قد غطت وفاقت تكاليفها بمراحل ، ولم يكن منتظرا ان يستهلك الجيش الالماني كميات كبيرة من المعدات مرة اخرى الا بعد ان يقوم بغزو روسيا ، ونتيجة لذلك اصدر هتلر اوامره في ايلول ١٩٤١ « بانقاص الانتاج من الاسلحة » . وكانت اهم الامدادات التي اثرت على مجرى الحرب هي مادة البترول ، فقد كانت اغلب الدبابات بدون وقود ، واغلب الطائرات كذلك ، وان الذي عجل باندحار المانيا هو انهيار اقتصادها وانهيار الموارد الاساسية فيها كالبترول والانتاج الكيمياوي ، وكذلك الضربات المتتالية على وسائط النقل الالمانية، وانقطاع الامداد عن جيوشها في الاوقات الملحة والحرجة والضرورية .

حتى ان جيش شمال افريقيا لم تصل اليه الامدادات عبر البحر ، فكان الحلفاء يدمرونها قبل وصولها الى هذا الجيش ، مما عجل من

انسحاب جيش « روميل » وانكساره ، ولقد هوجمت خطوط المواصلات البحرية والنهرية الالمانية لمنع وصول المواد الخام اليها ايضا مثل النيكل من فنلندا والحديد من السويد .. الخ ، وكذلك فانه تم عرقلة التفريغ حتى على الشواطىء والموانىء ، وعند استلام المواد . فلم تكن خطوط مواصلات الامداد محمية ، ولم تكن القواعد المادية على الشواطىء محمية ايضا فكانت القوة الجوية تدمرها قبل وصولها وعند وصولها . ان الحرب حرب امداد ، وحرب اقتصاد ، وقواعد امدادية ، وان الامداد والقواعد لا تكفي الا ان هذه القواعد يجب ان تكون محمية ومدافع عنها حتى وصول هذه الامدادات الى خزانات الوقود لكل من الدبابة والعربة والطائرة . واهم ما كتب عن هذا الموضوع « هـ . م كول » في كتابه « مجلة اللورين » و « ليدل هارت » في كتابه « الاستراتيجية » .

المظاهر المميزة لسنوات ١٩١٤ ــ ١٩٤٥ :

١ ــ ظهرت النظريات اللينية الماركسية الحربية في الاتحاد السوفييتي وقد عالجت هذه النظريات علم الحرب وطبيعته ومن تحويل الحروب الى حروب أهلية ، والقاعدة المادية ، وتأمين كل ما يلزم الجيوش كما استخدم الاتحاد السوفييتي كذلك مبدأ الحشد والاستعداد، وطوروه لصالح عقيدتهم المتمثلة بكتابة لينين حين يقول « ان قانون النجاح العسكري هو تحقيق التفوق الساحق في القوى في اللحظة المناسبة وفي المكان المناسب » ويقول « يجب تغيير طرق الصراع المسلح ضد العدو تبعا لتغير الموقف » .

٤ ــ ظهرت أنظمة في العالم تدين بنظام الحزب الواحد ، فكانت أهم الدول هي : الاتحاد السوفييتي . والمانيا وايطاليا . وظهر الحزب الواحد بشكل واضح في روسيا ، وقد أثرت هذه الاحزاب على القواعد والقوانين والانظمة الادارية التي كانت سائدة قبل ظهور هذا الحزب . كما أثرت على النظريات الادارية والمالية ، والاختراعات ، ومعالجة المسائل الجديدة وعلى المسائل الفنية والادارية ، والصناعية ، والدفاع عن هذه المصانع والمنشآت الادارية . والتأمين الطبي والنقل ، وقيادة هذه المنشآت ، وتطويرها بما يخدم أهداف هذا الحزب الواحد حيث أثر على جميع المرافق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية ، وقد ظهرت نظريات وتعاليم الحزب على لسان مؤسسيه من القادة والزعماء .

٣ ـ كانت قواعد الامداد للجيوش الكبيرة في الحرب العالمية الاولى تعتمد على المصادر المحلية اكثر من اعتمادها على المؤخرة ، ولذا كانت هذه القواعد تقام في الامام كقواعد متقدمة ، وهذا ما يفسر ظهور السباق الاستعماري على المناطق ذات الموارد الكبيرة ، وتطلع الجيوش المقاتلة الى ثروات الدولة المغزوة ، ومدى توفر الاحتياجات المادية فيها ، ولهذا سرعان ما كان يصيب الجيش الغازي الشلل ، وانقطاع الامداد ، والآثار السيئة التي يجلبها النقص بالامداد وانقطاعه ، وبالتالي فان الدولة المغزوة تتعرض للنهب والسلب والاستعمار المادي في أبشع صوره . وقد تبدلت هذه الصورة في الحرب العالمية الثانية،وتطورت قواعد الامداد، واعتمدت على مصادر الامداد القومية كمصدر رئيسي ، وكذلك طور النقل والامداد ، واعطى للجيوش المقاتلة سرعة في الحركة ، وخفة في المناورة ، وعمقا كبيرا في القتال ، وكانت تتوضع قواعد الامداد للجيوش ضمن هذا العمق الكبير ، وعلى انساق بحيث تؤدي مهامها الامدادية بسرعة وأمان .

٤ ـ تقدم بعض الدول صناعيا ، خاصة قبيل الحرب العالمية الثانية كألمانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية مما أتاح لهذه الدول ان تطور اسلحتها ، وتبني مصانعها على أسس حديثة ، الا أن ألمانيا لم تستفد من أخطائها في الخرب العالمية الاولى حيث بنت اقتصادها واستراتيجيتها الادارية بشكل تتفق مع متطلبات الحرب الخاطفة بيد ان هذه الاستراتيجية كانت متطورة عما كانت عليه في الحرب العالمية الاولى فكان سرعة الامداد اهم ما تميزت به تلك الاستراتيجية ، وكانت قواعد الامداد متحركة خلف الجيوش ، والمصانع بنيت على أساس الاتجاه المهم ، وضمن الشروط اللازمة للتمركز المنشآت والصناعات ، ومدت خطوط المواصلات ... الخ . أما الاتحاد السوفييتي فقد استفاد من الماضي واعتبر الحرب الطويلة هي الاساس التي يجب ان تعتمد عليها أي دولة متقدمة ، لهذا بنى اقتصادا قويا ، وشكل احتياطا كبيرا ، وبنى المصانع حسب تخطيط مدروس ... الخ . واعتبر هذه العناصر من مقومات النصر الاساسية ولذلك يقول « م . ف وونز » « تتميز الجيوش الحديثة بقدرة كبيرة على البقاء فحتى الهزيمة الكاملة لجيوش العدو لن يتم تحقيقها في لحظة ما لا تؤمن النصر النهائي مادام يوجد خلف الوحدات المهزومة مؤخرة قوية اقتصاديا ومعنويا » . وان

الاحتياطات الكبيرة ، والتقدم الصناعي بيد الدول المتحاربة لم يكن متوازيا ، ولا بمستوى واحد ، فقد كانت بعض الدول أقوى في اقتصادها من بعض الدول كما وكيفا ، واذا تساوى العدد والكثرة فان التفوق التقني هو الذي سيميل كفة الميزان ويجعلها لصالح الدولة المتقدمة تكنولوجيا وفنيا . وهذا المبدأ نراه حتى في مستوى العمليات ، ويكون واضحا على مستوى الاستراتيجية ، فقد خسر الاتحاد السوفييتي على مستوى العمليات معركة القرم في صيف عام ١٩٤١ في منطقة خاركوف لانها لم تكن متوازية مع العدو ، وهذا مما نراه في تقدير الموقف ، فقد كان العدو يتفوق بالمعدات والموارد المادية أكثر بكثير من الاتحاد السوفييتي ان الموارد تطيل المعركة ، وان تقنية الموارد تتغلب على الموارد التي هي في مستواها كميا أو أكثر منها ، ويدخل في هذا الموضوع التنظيم والتخطيط والتنسيق والتعاون فيما بين الموارد وتحسينها وتطويرها ليكون الكيف سيد الموقف ، ولهذا يجب تنظيم الموارد وتقنيتها ، وحشد جميع الموارد المتاحة ، وتقوية المؤخرة ، وتحويل المجهود الاقتصادي الى مجهود حربي عند الضرورة ، وتعبئة الطاقات الادارية وتوزيعها توزيعا منظما حتى نضمن التفوق ، وبالتالي نضمن النصر .

٥ ـ ان ظهور الطيران وامكاناته التدميرية لقواعد الامداد والاقتصاد فهو يستطيع تدمير المصانع ، ومحطات الكهرباء ، ومستودعات البترول ، والمصافي ، ومصادر المياه ، ومنابع الطاقة وخطوط الامداد ، كما يستطيع بالاضافة الى ذلك تدمير القوة البشرية ، ويبعث على الرعب والخوف في نفوس السكان ، ولهذا بات من الضروري التفكير في هذه الامكانات وحمايتها من قصف الطيران ، ووضع خطة كاملة للدفاع من هذه المنشآت الحيوية ، والعمل على اخفائها وتمويهها ، وتحصينها وهذا ما اتجهت اليه اغلب الدول المتحاربة وخاصة الاتحاد السوفييتي ففي عام ١٩٤١ أنشأ الاتحاد السوفييتي قيادة الدفاع الجوي الاقليمي عن الدولة بالكامل ثم قسم الدفاع بعد ذلك الى أقسام بحيث تشمل القطاع المدني والقطاع العسكري وعلى مستوى القطاع العسكري كان في كل جيش أو فرقة أو لواء دفاع جوي خاص به . ثم اتخذ من المقاومة السرية الوطنية درعا داخليا يحمي القواعد والمنشآت الاقتصادية . ثم انشأ فيما بعد ما يسمى « بالبارتيزان » التي كانت تعمل في مؤخرة العدو ، فتقطع امداداته ، وتخرب قواعده ، وتعطل خطوط مواصلاته ، وهذا العمل جعل العدو

الالماني يخصص ١٠٪ من مجموع قواته لمواجهة تخريب وتعطيل وتدمير ما تقوم به الوحدات الفائية (البارتيزانية) . وبالاضافة الى ذلك فان الجيش النظامي كان يساند هذه القوة الفدائية ، ويساعد في الدفاع عن القواعد والمنشآت الادارية ، وحماية خطوط المواصلات الصديقة .

٦ - ظهر نظامان اقتصاديان كبيران غيرا من مفهوم الاستراتيجية الادارية وهما : النظام الاشتراكي ويتزعمه الاتحاد السوفييتي ، والنظام الرأسمالي وتتزعمه الولايات المتحدة الامريكية ، فقد اتجه النظام الرأسمالي الحربي الى اخضاع دول العالم لنفوذ الولايات المتحدة الامريكية اقتصاديا ، وتمكين هذه الدولة من السيطرة على الدول الاخرى عن طريق المعاهدات الجماعية أو الثلاثية أو الثنائية ، وعن طريق الاحلاف العسكرية ، وعن طريق القوة اذا لزم الامر (والقوة تعني القوة الاقتصادية الموجهة ضد اقتصاد الدول الفقيرة أو النامية التي لا تمشي في فلك الاقتصاد الامريكي) كل ذلك للقضاء على النظام الاشتراكي ، وللقضاء على كل فكرة تخالف هذا النظام ، ومما دعم وزاد من تدعيم هذا النظام ان الولايات المتحدة الامريكية خرجت من الحرب كأقوى دولة اقتصادية وعسكرية ، مما شجع الدول الرأسمالية وخاصة الدول الاوروبية الغربية للانضمام الى هذا النظام . وقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية أثناء الحرب العالمية الثانية ان تنتج القنبلة الذرية ثم الهيدروجينية فيما بعد ، وقد أصبحت بقوتها هذه تهدد العالم من مواقع القوة في كل معانيها ، خاصة منها الاقتصادية والعسكرية ، فاتخذت لنفسها مبدأ الردع الحازم ، ثم الردع المرن بعد ظهور الاتحاد السوفييتي كقوة اقتصادية وعسكرية مقابلة ، وادخلت الاسلحة النووية في قواتها ، وطورت أسلحتها التقليدية ، وعتادها الاداري والفني ، وزادت من الكوادر الادارية الفنية للعمل في المصانع ، كما زادت نفقات هذا التطوير وهذا التصنيع الجديد من (٦ الى ٨) أضعاف عما كانت عليه في الماضي ، وحسنت مواصلاتها وخطوطها الداخلية والخارجية . ولكن ما لبث الاتحاد السوفييتي ان لحق الولايات المتحدة الامريكية في الصناعة ، وفي المجالات الادارية المعقدة ولكن طبقا للخطة الاستراتيجية المبينة على النظام الاشتراكي في الدول الشيوعية ، وفي تطوير الاسلحة وخاصة المدمرة منها ، والصواريخ العابرة للقارات وغيرها ، ودخل هذان النظامان الاقتصاديان مباراة لتسابق والتقدم (وهذه هي الميزة الرئيسية التي تميزت بها

الاستراتيجية الادارية في هذا العصر) فهي استراتيجية تعتمد السباق أساسا في الاقتصاد ، فالتفوق في سلاح ما يجبر الخصم على الدخول في هذه الحرب التي تقوده الى تكبده أموالا طائلة ، وارهاقا ماديا حتى يستطيع أن يتوصل الى هذا السلاح أو يتفوق فيه ، وهي سلسلة لا تنتهي الا بانتهاء العالم .

٧ ـ تبعا لانتشار الجيوش على جبهات مختلفة ، وعلى اتساع وعمق كبيرين ، وضرورة حشد القوى على جبهة او جبهتين رئيسيتين فان تركيز قواعد الامداد المادية كان يجري خلف الجبهة الرئيسية حيث اتسعت هذه القواعد وتنوعت مواردها ونظمت تنظيما قادرا على خدمة الجيوش المقاتلة ، وتمركزت خلف الاتجاه الرئيسي كما جرى في روسيا عندما طبق هذا المبدأ « م . ف فرونز » فحشد للقطاع الرئيسي للجبهة (٢٠٠كم) من مجموع (٧٠٠ كم) جنودا تقدر بـ (٤٩٠٠٠) جندي و (١٥٢) قطعة مدفعية ، وترك الباقي من الجبهة للقطاع الثانوي وقدره (٢٢٥٠٠) جندي و (٧٠) قطعة مدفعية في مواجهة ٥٠٠ كم ، وكذلك في عام ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ وجهت القوات السوفييتية ضربتها باتجاه موسكو وفي شتاء ١٩٤٤ قام الجيش بتوجيه ضربته الرئيسية باتجاه الجنوب الشرقي بعد تحويله من الغرب ، وفي صيف ١٩٤٤ ، وفي عام ١٩٤٥ تم حشد القوات الرئيسية بالاتجاه الغربي ، وكذلك خلال عمليات شتاء ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣ حيث قامت القوات السوفييتية بحشد الامكانيات المادية وقواعد الامداد باتجاه مجموعة الجيوش الالمانية والايطالية وتم القضاء على[1] « مجموعتي الجيوش الالمانيتين « ب » و « دون » كان يدخل في تكوينها الجيش الثامن الايطالي والجيش المجري الثاني والجيشان الرومانيان الثالث والرابع ، والجيش الرابع المدرع ، والجيش السادس ، والمجموعة العبوية « هوليت » ولقد تم خلال هذه العمليات القضاء على أكثر من (١٠٠) فرقة منها (٩٨) فرقة في اتجاه الضربة الرئيسية» . ولقد كانت قيادة الشؤون الادارية تختار الوضع الملائم طبقا لمفهوم القيادة العليا الاستراتيجية ، والوضع الراهن ، والامكانيات المادية المتوفرة ، وهذه الطريقة في قيادة الشؤون الادارية سمحت بتجميع

---

(١) تأليف مجموعة من القادة السوفييت ترجمة محمود عبد الحليم غزالة «الاستراتيجية الحربية من وجهة النظر السوفييتية » ص (٢٠٧)

الامكانات المادية مـن المعدات والذخيرة والوقـود على اتجاهات هامـة لتأمين التفوق ، ودعم القوات المقاتلة . وتامين المناورة بهذه الامكانيـات على تلك الاتجاهات ، وقد يكون اتجاها واحـدا او اكثر متوازياومتلاقيا. ولا بـد عند تركيز القواعد الامدادية ان يكون تجميعها بصورة سريـة وخداعيه وذلك لتحقيق المفاجاة التي تقوم بها القوات وتضليل العـدو، ومثال على ذلك ما حدث في شتاء ١٩٤٢ / ١٩٤٣ عندما قامت القوات السوفييتية بتوجيه ضربة رئيسية عنـد « ستالينغراد » وفي اتجـاه لا يتوقعه العدو . ومن الضروري في مثل هذه الحالة ان يكون التنسيق والتعاون بين القواعد والقواعد المجاورة . أو بين الامكانات الماديـة فيما بينها وما بين هذه الامكانات والطاقات الماديـة وبين القوات المقاتلـة ، لان ذلك يؤمن استمرار الامداد وسرعة ايصاله الى القوات . وكما طرأ تطور في تنظيم الشؤون الادارية وقيادتها فإنه طرأ تطور كذلك فـي تشكيل وحجم الاحتياطات الاستراتيجية اللازمـة لاستمرار القتال ، فكانت تشكل في بادىء الامر من قواعد الامداد الميدانيـة ، ومن المصادر المحلية ، ثم شكلت فيما بعد من الانتاج القومي بالاضافة الى المصـادر الاخرى ، وتحول الاقتصاد كله الى انتاج حربي ، واستخدمت جميـع موارد الدولة المتوفرة وكذلك فإنه طرأ تطور في فروع القوات المسلحـة فأعطيت الاهمية الى القوات البرية حيث كانت تشكل نسبة ٨٠ ــ ٨٦٪ من تعداد القوات المسلحة في الاتحاد السوفيتي و ٧٠ ــ ٨٠ ٪ من تعداد القوات المسلحة من الدول الداخلة في الحرب ، ولذلك كانت الشؤون الادارية للقوات البرية لها أهمية كبرى حيث تطورت مع تطور القوات البرية فأضيفت لها الفروع الجديدة كفروع الذخيرة والوقود وغيرها . وكانت الشؤون الادارية في باقي فروع القوات المسلحة كالطيران والبحرية والدفاع الجوي لا تقـل أهمية عن الشؤون الادارية البرية(٢) « وكان نجاح هذه المهمة يتوقف أساسا على الامكانات الاقتصادية لدولتنا لتأمين القوات المسلحة بمعدات القتال والوسائط المادية » .

٨ ــ النقص الكبير في بعض مواد الامداد ولا سيما البترول . الذي عمل على توقف الدبابات والطائرات ، وقد بـرز للبترول أهمية كبرى في هذه الحرب فهو مسير الدبابة والطائرة ، ومشغل المصنع ، ومحـرك

---

(١) نفس المصدر .

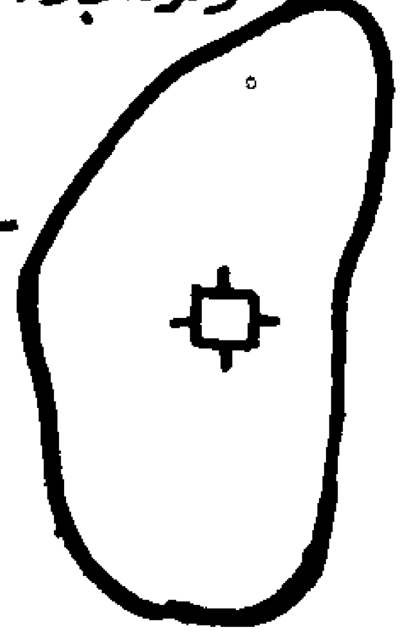
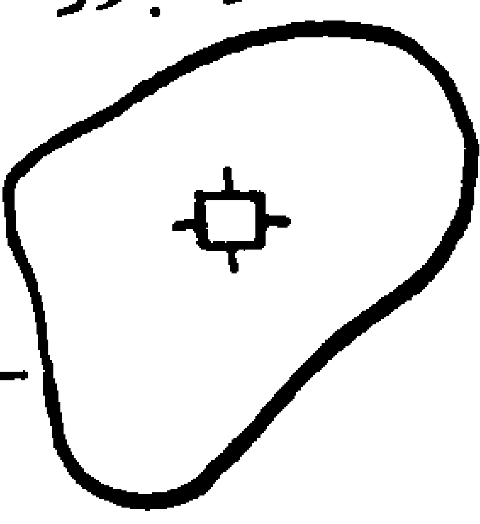
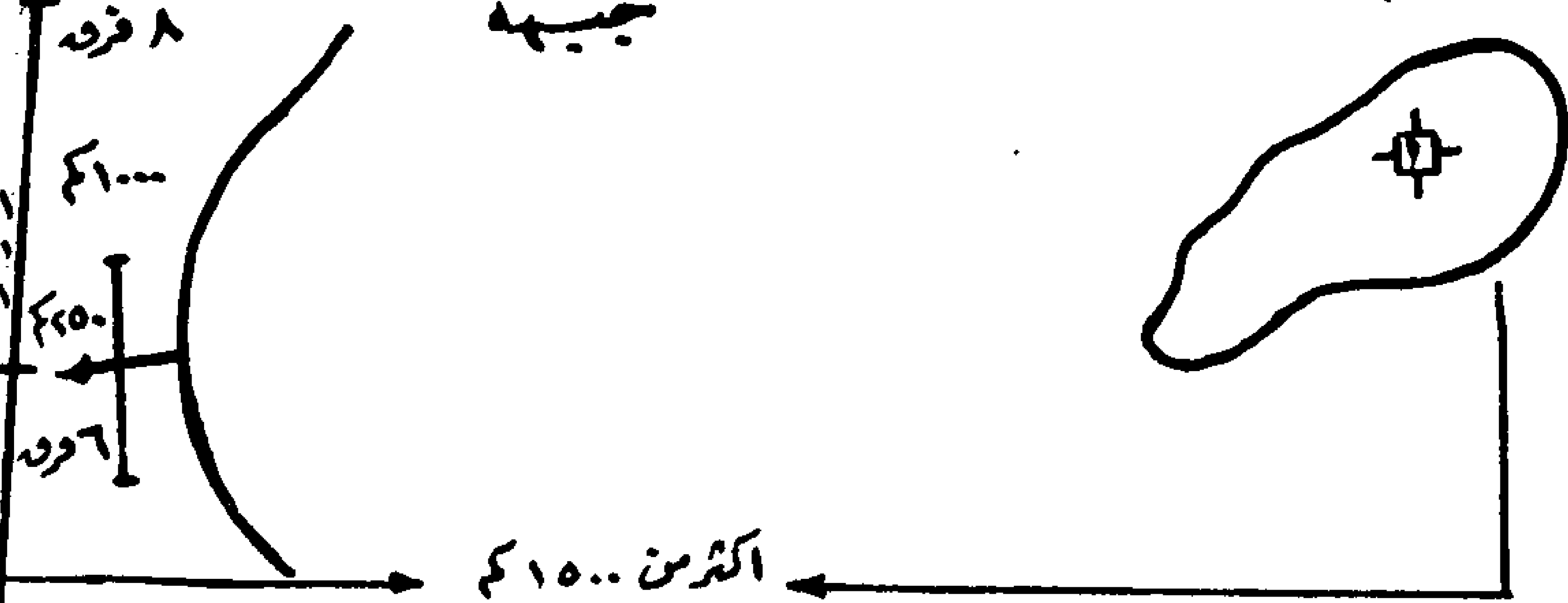
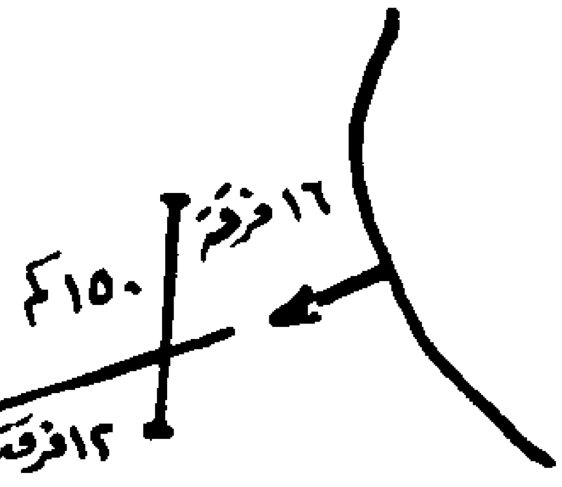
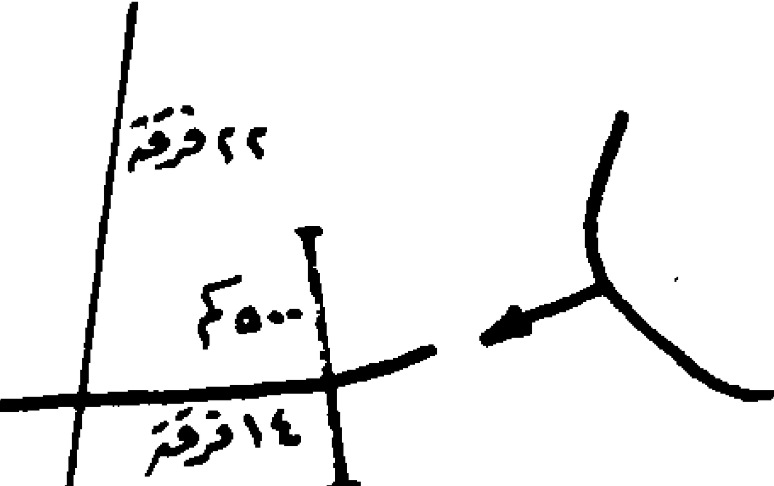
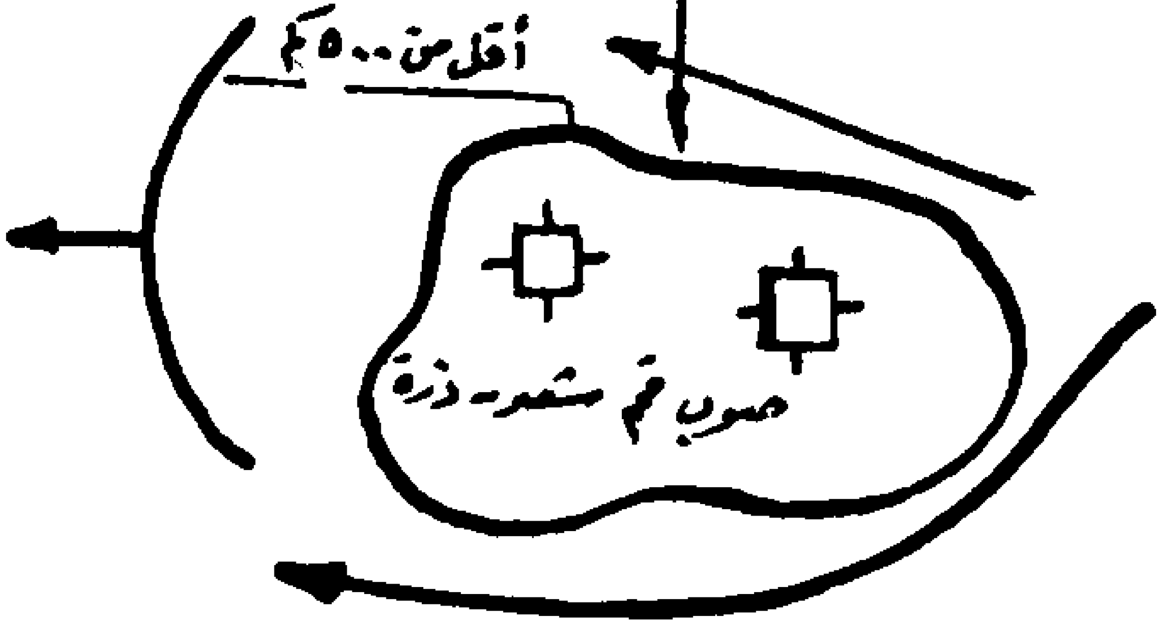
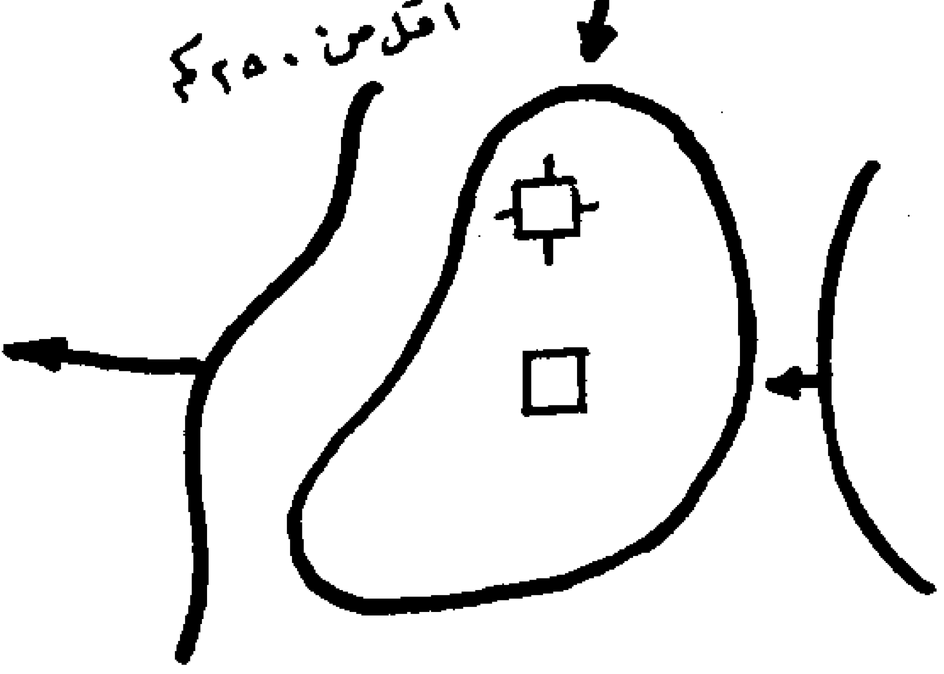
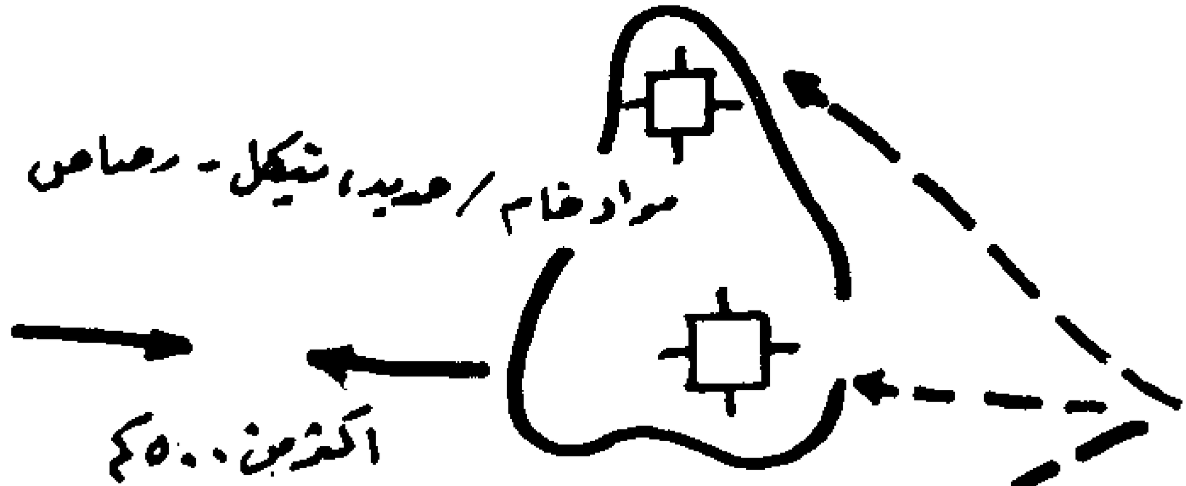
كل عمل . وانهارت المانيا بانهيار اقتصادها ونفاذ بترولها ، وانهارت اليابان اقتصاديا بتناقص بترولها ، واشرفت انكلترا على المجاعة ونفذ احتياطها من البترول حتى انه لم يكن لديها في عام ١٩١٨ ما يكفي لثمانية أسابيع من الوقود .

٩ ــ الاستهلاك الكبير للوسائط المادية ، ولا سيما الذخيرة والوقود، والخسائر الكبيرة في المعدات والافراد ، ففي الحرب العالمية الاولى قتل /١٠/ ملايين فرد وجرح أكثر من /٢٠/ مليون ، أما في الحرب العالمية الثانية فقد قتل حوالي /٥٠/ مليون فرد ، وجرح أكثر من /٨٠/ مليون فرد ، وأصابت البلاد خسائر مادية كبيرة ، حتى ان مدنا برمتها بما فيها من منشآت صناعية وادارية ، وموارد امدادية قد دمرت تدميرا كاملا كبعض المدن الالمانية ، ودمر في الاتحاد السوفييتي اكثر من /٠٠٠ر٧٠/ ألف قرية و /١٧١٠/ مدينة ، ومات أكثر من عشرين مليون نسمة ، واما الحرب العالمية الثالثة فانها اذا قامت فلا تبقي ولا تذر ، وسيكون هنالك تدمير كامل ، وفناء كامل ، واقتصاد خاو ، فلا الارض تنبت من جراء استخدام السلاح النووي ، ولا الجو بقادر على ان يعطي الحياة لتسممه بالغازات ، وتلوثه بالمواد الكيميائية القاتلة ، ولا البحر بقادر على ان يحتفظ بالثروة الحيوانية بعدما أصابها القتل والتدمير والتسمم ، ولا المصانع موجودة ، والانسان المتبقي بعد هذه الحرب ستشل حركته ، ويصبح عاجزا عن بناء الاقتصاد ، وعلى استنباط الموارد ، والطاقات المادية ، فلا يزال الى الآن آلاف الاشخاص في اليابان يعانون من نقص في العقل وتشوه في الجسم وقدرة ضعيفة على العمل من جراء استخدام القنبلة الذرية اثناء الحرب العالمية الثانية ، والتي كان استخدامها محصورا في مدينتين فقط ، فكيف اذا كانت هذه القنابل قد زادت أضعاف اضعاف قوتها التدميرية والتخريبية، وكان استخدامها عاما على الكرة الارضية ، فذلك هو الفناء الكامل ، والتدمير الكامل . ويتضح الاستهلاك الكبير للوسائط المادية من النفقات الكبيرة ففي الاتحاد السوفيتي كانت النفقات الحربية ٦٠ ٪ في الحرب العالمية الاولى ، أما في الحرب العالمية الثانية فقد وصلت الى أكثر من ٧٥ ٪ ، وتقترب من هذه النسبة بقية الدول الاخرى التي اشتركت في الحرب ، ما عدا الولايات المتحدة الامريكية التي خرجت من الحرب منتصرة ،واقتصادها قوي ، ومواردها كبيرة .

١٠ ـ ظهور القنبلة الذرية وما تبعها من تطورات وتحسينات قلبت مفهوم الاستراتيجية الادارية ، وظهرت من جراء ذلك حرب جديدة يمكن ان نطلق عليها حرب التسابق والتقدم ، او الحرب الادارية ، فاعتمدت هذه الحرب على التسابق في مضمار تطوير المواد الذرية ، والكادر الفني الاداري ، والمصانع ، واستخدام الفضاء الجوي كقواعد للامداد، وللتجارب وللمنطقة الادارية التي اتسعت ابعادها عما كانت عليه في الماضي ، وذلك للمدى البعيد للاسلحة المختلفة والصواريخ العابرة للقارات ، فتغيرت كافة المفاهيم الادارية ، وبدأ التسابق في التطوير والتصنيع ... الخ بأقل كلفة ممكنة وأعظم مردود ، وقد رصدت لهذه الغاية الاموال الطائلة والامكانيات المادية الكبيرة ، وان انتاج هذا السلاح التدميري ، والصواريخ والطائرات النفاثة ، والغوصات الذرية يقتضي اعادة تنظيم الاستراتيجية الادارية في معناها الواسع بصورة يتلاءم هذا التنظيم مع المميزات الفنية والتعبوية لهذه الاسلحة .



مخطط تمركز قواعد الاعداد في الحرب العالمية الأولى

الفصل الخامس

الاستراتيجية الادارية في العصر النووي

ما ان ظهرت للوجود القنبلة الذرية ، او السلاح الذري حتى ظهرت معها الاستراتيجية الادارية بكل معالمها ،وبكل سماتها ومبادئها، وتنظيمها وتكتيكاتها ، وأسلوب تنفيذها ، وتطورت هذه الاستراتيجية بتطور هذا السلاح ، فاتبعت الولايات المتحدة الامريكية اسلوب القوة والتهديد ، والتلويح باستخدام هذا السلاح ، واعتبرت ان لا قوة الا قوتها ، ولا استراتيجية الا استراتيجيتها باتباعها مبدأ « الرد الجسيم » الرد القاتل والقوي لاقل عمل يهدد سلامتها وامنها ، واعتبرت نفسها أنها هي الحارس الامين على العالم ، وبدأت تبسط سيطرتها على كافة دول العالم ، وان العالم بنظرها يجب ان يتبع نظامها ويخضع له شاء أو أبى ، وهكذا كان هذا السلاح الوحيد في العالم الذي تملكه الولايات المتحدة الامريكية ، اذ ليس بمقدور أية دولة في العالم ان تجاريها او تسابقها ؛ الا ان الاتحاد السوفييتي لم يلبث ان دخل معها في سباق تصنيع وتطوير هذا السلاح فأنتج الصواريخ،واكتشف الفضاء الخارجي مما أجبر الولايات المتحدة الامريكية على اتباع أسلوب ومبدأ يغاير ما كان قد اتخذته من قبل وهو « الرد الجسيم » واتبعت مبدأ « الرد المرن » . وقد ظهرت عدة كتب في امريكا وغيرها تبحث في الاستراتيجية الادارية ، وتركز على الاقتصاد القوي ، والمصانع الحديثة ، والبحث العلمي ، والتطور السريع لانتاج الاسلحة التدميرية التي تفوق الاسلحة المصنوعة من قبل وتتميز عنها بالدقة والمدى ، والتدمير الكبير، والتركيز على تدريب الكوادر الادارية والفنية ، بملا يتلاءم مع هذا

التطوير ، وزيادة المخزون من الاحتياطي من هذا السلاح ، وانتقاء الامكنة والقواعد المناسبة لتخزينة ونقله واستخدامه ، فأنشئت لذلك قواعد جديدة لها مميزات محددة ، ووسائط نقل جديدة لها مميزات ملائمة ، وانقلب مفهوم النقل الجوي والبري والبحري . وكان أهم هذه الكتب التي ظهرت هي : « الاقتصاد الحربي في العصر النووي » لمؤلفه « ج هيتش » وكتاب « ضرورة الاختيار » لمؤلفه الدكتور « هنري كيسنجر » وكذلك كتابه « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية » . تكدست هذه الاسلحة ، وازدادت ازديادا هائلا في كلا المعسكرين ، واصبح كل جانب يسعى في تطوير هذا السلاح وادخال التحسينات المستمرة عليه الفنية والتكتيكية والاستراتيجية ، ولا يخفى ما لهذا التسابق من حشد الامكانات الاقتصادية والمادية ، وقد حدد تيلور المستشار السياسي والعسكري للرئيس كنيدي عام ١٩٦١ ضرورة تأمين الموارد الاقتصادية التي تخصص لتنفيذ برنامج التسابق قائلا : « فإذا تخلف تطوير التسليح لدولة ما عن التسلح في دولة اخرى ، فان الدولة الاولى ستكون اضعف عسكريا من الدولة الثانية ، والعكس صحيح ، واذا أمكن للدولة ان تطور وسائل ادارة الحرب بشكل اسرع وأمكنها ان تسبق منافسيها ... فإن هذه الدولة ستكسب السباق ، وستضعف قوة عدوها » . ولقد دخل هذان العملاقان في استراتيجية التسابق والتقدم كما وكيفا ، ومن هنا يظهر ما لهذا التسابق من أهمية حيث تحبذ له الكفاءات والمهارات في ميدان التطوير والتكنولوجيا ، فيؤدي الى تهديد العدو بصورة غير مباشرة ، وتجبره على اتخاذ دفاعات أكثر ايجابية ، وفعالية وذلك للتقليل من الخسائر المادية والبشرية ، ولا يخفى ان نتيجة هذا التسابق سيصيب الدولتين معا المتفوقة والمتفوق عليها بخسائر قد تعطل او توقف التنمية الاقتصادية ، والمشاريع الادارية الاخرى .

لقد تولدت بعد الحرب العالمية الثانية حروبا من نوع جديد ، وأطلق على هذه الحروب تسميات متعددة ، فقد نشأ ما يسمى لدى المعسكر الشرقي « الحرب الاهلية » أو « الحرب الطويلة المدى » ولدى المعسكر الغربي « الحرب المحدودة » وغير ذلك ، ويشترك كلا المعسكرين في هذا الصراع الطويل ، ومن المعلوم ان هذه الحروب هي اختبار لقوى الطرفين بوسائل عادية دون استخدام السلاح التدميري الشامل الذي

قد نلجأ الى التهديد به في مناسبات تستدعي ذلك . واستخدمت في الحروب العادية التقليدية او « الحرب الباردة » المهارات التكنولوجية . والنشاط السياسي الواسع . وتنتهي هذه الحروب باتفاقيات ومعاهدات. وهي بذلك تكون حققت حربا كبيرا من هدف الا وهي الخسارة لكلا المتحاربين . وتحويل سكانها واقتصادها الى ضياع واتلاف . ومن الثابت انه حتى الآن لم تستخدم الاسلحة النووية التكتيكية في الحروب المحدودة لما لها من صعوبة في تحديد الاهداف بدقة دون التعرض لمناطق أخرى . وبالتالي صعوبة التحكم في التمادي في استخدامها . ولما لاستخدام هذه الاسلحة من سمعة دولية سيئة . فإذا استخدمت هذه الاسلحة فسوف تشمل تدريجيا مناطق اوسع وأهداف اخرى ثم تتوسع الى حرب نووية شاملة وقد كتب كيسنجر يقول : « ستحول الحرب المحدودة آليا الى حرب شاملة لان الدولة الخاسرة ستلجأ الى استخدام مصادر جديدة من الاسلحة كي تعيد الاوضاع الى ما كانت عليه » ولقد أوضح « جيليا تريك » مساعد وزير الدفاع الامريكي فقال : « من وجهة نظري الشخصية لن أؤمن يوما ما بما يطاق عليه الحرب النووية المحدودة فإنني لن اتصور كيف يمكن وضع حد ما اذا استخدمت الاسلحة النووية بأية صورة » ، لذلك ستقتصر المواجهة بين الشرق والغرب على الحرب المحدودة وهي الحرب الطويلة التي تستخدم فيها الوسائل العسكرية التقليدية بأعلى المهارات التكنولوجية ، وهي استنزاف كبير لموارد كل من البلدين ، وبهذا فقد بقيت الاسلحة النووية تشكل عنصرا من عناصر التهديد ، ومظهرا من مظاهر القوة ، ومكسبا سياسيا وعالميا وداخليا . كما تولدت بعد الحرب العالمية الثانية أحلافا عسكرية انعكست آثارها على الاستراتيجية الادارية فبدلا من ان توضع الاستراتيجية لدولة واحدة ، أصبح من الضروري تخطيط ودراسة هذه الاستراتيجية على مستوى الحلف ، وتجمعت الامكانات المادية في هذه الاحلاف لتساعد التطور والنمو المتزايد للطاقات والامكانيات المادية، ونشأ عن ذلك ان زادت الحاجة الى قواعد مادية ، والى موارد جديدة لهذا الحلف ، بالاضافة الى أنه بدأ الانتباه والحاجة الى الموارد الاخرى الموجودة خارج هذه الاحلاف ، وفي مناطق قد تكون بعيدة او غير بعيدة ، الا أن لها أهميتها الاستراتيجية الفعالة كمواد الطاقة الذرية ، والانتاج الصناعي أو الزراعي ، أو البترول بصورة خاصة وغيره . ان دراسة وتخطيط وعمل الاستراتيجية الادارية اذا ما تم فسوف يتم

ضمن هذا الحلف الكبير ، وبذلك ستتغير قواعد هذا التنظيم والتخطيط، وسينعكس أيضا على الاستراتيجية الادارية الداخلية التي يجب ان تتمشى مع استراتيجية الحلف بكل تعاون وتنسيق ، فنظرة التنظيم أصبحت شاملة بل عالمية ، ولا يمكن القيام بهذا التنظيم لهذه الاستراتيجية الا على ضوء اهداف هذا الحلف ، والموارد العالمية المتاحة والمتواجدة في كل دولة من دول العالم ، فالقواعد مثلا أتسع نطاقها ، وتعددت انواعها ، وانتشرت في مسافات بعيدة من العالم ، كما احتوت على أنواع كبيرة من الامدادات أو الموارد ، أو اقتصرت على مادة أو مورد معين ، فلقد نشأت مثلا قواعد للولايات المتحدة الامريكية في القارات الخمس ، فكان لها قواعد لخزن الاسلحة ، وقواعد للبترول ، وقواعد للمواد الخام الاستراتيجية ، وقواعد للانتاج الحربي الخاص ، وقواعد للذخيرة الذرية وغيرها . تتمركز هذه القواعد في جميع أنحاء العالم، وتتكثف في داخل البلاد وعلى الاتجاهات الحاسمة ، واما المناطق الادارية فقد ازدادت مساحتها بل انها في كثير من الاحيان لا يمكن أن تحدد بأبعاد فمساحتها وابعادها مؤخرة البلاد في طولها وعرضها ، ومؤخرة الجيش أو الجبهات فإنها قد تحدو بهدف تحديد المسؤولية وتحديد العمل ضمن هذه الابعاد ، ومع ذلك فإن هذه المناطق واسعة جدا اذا ما قيست بالمناطق الادارية السابقة ، حيث يتبع اتساع المناطق وابعادها الى تطور الاسلحة ، والى تطور القذائف البعيدة المدى ، كانت تحدد المنطقة الادارية على الارض ، أما الآن فقد تشمل مساحة من الجو يحدد في هذه المساحة تمركز بعض قطعات ووحدات المؤخرة . وكذلك فإن حماية هذه المؤسسات والمنشآت الادارية أينما كانت هي ضرورية لاستمرار الامداد والانتاج . وكذلك فإن طرق النقل والاخلاء . قد تنوعت وتعددت في أرجاء المنطقة الادارية وفي كل أبعادها فهناك الامداد الجوي المختلف والمتنوع والامداد البري المختلف والمتنوع .... ، وهناك الامداد البحري المختلف والمتنوع . يلاحظ ان هناك تطور واضح وكبير في تنظيم الاستراتيجية الادارية وعملها . فإذا قامت الحرب النووية أو التقليدية كان لعناصر هذا التنظيم والعمل الاداري موقف حاسم بالنسبة للحرب ، والتأمين الاداري لكل أنواع الحروب والمعارك ، فالمعارك مثلا يجب أن تكون جاهزة لتأمين القتال في جميع احتمالاته ، ولذلك نرى التخطيط والاستعداد وقيادة هذه القواعد وتدريبها هي من أولى واجبات القادة في هذه الاحلاف ، ووجود هذه القواعد او جميع عناصر

التنظيم الاداري تحت قيادة واحدة يهيء لها توحيد التدريب والتنظيم . والامداد ، والاستعداد في كل لحظة ، والحماية والدفاع عن تلك العناصر . وتنسيق المواصلات وتطويرها ، وتوحيد وسائل النقل البرية والبحرية والجوية والتنسيق فيما بينهما ، وكذلك يتيح وضع خطة ادارية كاملة وشاملة لكافة القواعد على اختلافها .

لقد طرأ تغيير على أوضاع فروع القوات المسلحة بعد الحرب . وخاصة منها الفروع الادارية ، ولا سيما ما يتعلق منها بالامور الذرية . كما أحدثت فروع اخرى ، وأعيد تنظيم القوات المسلحة بما يتلاءم مع التطور الجديد للظروف القائمة التي خلفتها ظروف الحرب ، وظروف العصر المحيطة ، فمن حيث التنظيم قسمت القوات المسلحة الى برية وبحرية وجوية ، وكل فرع منها قسم الى أقسام عديدة بحيث شملت قوات الصواريخ ، وقوات الدفاع الجوي وغيرها ، كما نظمت الامكانات المادية ومراكز القيادة ، وهكذا فإن مركزية الامداد ومركزية التنظيم شملت القوات المسلحة بكاملها ، فوزارة الدفاع مسؤولة عن التخطيط والتنظيم ، والمركزية والامداد ، والقوات مسؤولة عن الخطط التعبوية وتنفيذ وقيادة التشكيلات ، ففي الولايات المتحدة الامريكية مثلا قسمت القوات المسلحة :(١) .

آ ــ **القوات الاستراتيجية الهجومية** وهي تتكون من وحدات وتشكيلات من الصواريخ البلاستيكية العابرة للقارات ، والغواصات الذرية المسلحة بالصواريخ ، وقاذفات القنابل الثقيلة ، وطائرات الاستطلاع الاستراتيجي وطائرات الامداد بالوقود .

ب ــ **القوات الدفاعية الاستراتيجية** وتشمل وسائل الدفاع الجوي ــ صواريخ مضادة للطائرات ــ طائرات الاعتراض ، وكذا نظام الانذار والسيطرة . وسائل الوقاية من الصواريخ البلاستيكية ، وقوات الدفاع ضد الغواصات . وسائل الدفاع الكوني ــ صواريخ اعتراضية ، وشبكة الاستطلاع الكوني .

ج ــ **قوات ذات استخدام عام :** تشتمل على قوات برية وطيران تكتيكي وقوات بحرية (لا يدخل ضمنها الغواصات الذرية المزودة بالصواريخ ، وقوات الدفاع ضد الصواريخ) .

---

(١) تأليف مجموعة من القادة السوفييت : ترجمة محمود عبد الحليم غزالة «الاستراتيجية الحربية من وجهة النظر السوفياتية ص ١٢٥ و ١٢٦

د ـ قوات وسائل النقل الاستراتيجي : وتشتمل على وسائل النقل الجوي التابعة لقيادة النقل الجوي ، واحتياطي القوات الجوية، ووسائل النقل والابرار الجوي التابعة للقيادة التكتيكية الجوية ، ووسائل النقل البحري المخصصة لنقل القوات المسلحة ومواد الامداد بسرعة من الولايات المتحدة الامريكية الى المناطق الاخرى من الكرة الارضية (وهذا ما يذكرنا عندما مدت الولايات المتحدة الامريكية اسرائيل في حرب تشرين عام ١٩٧٣ المواد الامدادية اللازمة الى ارض المعركة ، وكذلك فعل الاتحاد السوفيتي عندما مد البلاد العربية (مصر وسوريا) بانواع الامدادات البحرية والجوية ، وكان للامداد الجوي نصيب كبير من هذه المواد ، ولا يخفى ان الامداد الجوي سريع ومرن في الزمان والمكان) .

هـ ـ احتياطات القوات المسلحة : وكان لكل قوة شؤون ادارية خاصة بها من حيث التنظيم والعمل في جميع الظروف والاحوال .

ان الحرب العالمية الثانية قد ابرزت نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجيا الحرب الالكترونية ، وغزو الفضاء الذي اوجد النظام المقنن على حظر استخدام الاسلحة النووية جنبا الى جنب مع الحروب المحدودة ، ومع الحروب الطويلة ، ولهذا فانه ارهق الدول الداخلة فيه اقتصاديا ، وألحق بها اضرارا كثيرة ، وعطل مسيرة اقتصادها ، بل ان بعض الدول كاليابان والمانيا استفادت اقتصاديا لغزو صناعاتها المتطورة البلدان النامية والمتخلفة ، والدول الغنية وازدادت نفقات هذا التقدم العلمي يوما بعد يوم . ففي الفترة مابين ١٩٥٧ ـ ١٩٦٦ انفقت الولايات المتحدة الامريكية ما يقرب من (٤٠) مليار على هذا البرنامج ، واننا نسمع عن المركبات الفضائية وتكاليفها، ونسمع عن المحطات الفضائية وتكاليفها، وعن الاقمار الصناعية ، ولهذا فان الفضاء قد شغل مكانا هاما بين الدول المتسابقة ، فانشئت له الادارات المسؤولة والكادر الفني ، وخصصت له الميزانية الكبيرة . كما استخدم فيما استخدم هذا البرنامج بهدف انتاج اسلحة جديدة ، واعتراض اسلحة هجومية ، وتكوين استراتيجية كونية متفوقة ، واستطلاع الكواكب الاخرى ، والسيطرة الفضائية لتأمين الانتصار في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية . كما انه من المهم ان نذكر ان للبرنامجالفضائي دور هامفي المواصلاتالعسكرية، وفي ايصال الامدادات والموارد الىأي نقطة من نقاط الكرةالارضية ،وفي ايجاد قواعد فضائية للامداد تحد القوات وتكون قريبة منها ، وفي

الاتجاهات الهامة ، ولهذه القواعد المواصلات اهمية كبرى عند تلـوث قواعد الامداد وخطوط المواصلات البريـة ، وعندما تشن حرب نوويـة تعطل فيها الامداد الارضـي ، وتعيق الامداد الجوي ، ومن المحتمل ان يصبح القمر يومـا ما أو أي كوكب قاعدة امنية ثابتة ، أو قاعدة وسيطة تتوفر فيها انواع الامدادات ، وبالفعل فقد وضعت الدول الكبرى عنايتها بهذا الكوكب والكواكب الاخرى ، فنزلوا على القمر ، واكتشفوا بعض مجاهله ، ولا تـزال الدراسة مستمرة تحشد لها الامكانات الماديـة ، والخبراء ، والكوادر الفنيـة .

ان التطور الذي طرأ على تنظيم القوات المسلحـة أصاب قـوات الصواريخ ولا سيما منها العابرة للقارات ، والمضادة للصواريخ الهجومية والطائرات ، والغواصات ، بحيث تؤمن هذه الصواريخ مـدى الكـرة الارضية ، وبحيث تتوزع في مناطق واتجاهات استراتيجية ، وبحيث تؤمن وقاية وأمن المنشآت الادارية ، ومؤخرة القوات المسلحة ، ومصادر الانتاج الصناعي والزراعي ، وقد وزعت مهام الدفاع على عدد من الدول المشتركة في الاحلاف ، وعلى عدد من المناطق ، وقد قوي جهاز الدفاع هذا ما استخدمت الرادارات والاقمار الصناعية لكشف مواقع وقواعـد الامكنة الاستراتيجية كأمكنة اطلاق الصواريخ ، والمعامل الذرية والقواعد الامداديـة ، ومخازن الاسلحة والذخيـرة ، والمنشآت الاقتصاديـة والحيوية ، وكذلك لتدمير كافة الاقمار والصواريخ الهجومية . انتنظيم الشؤون الادارية كان يتفق مع تنظيم القوات المقاتلة ، فالـوزارة هـي المسؤولة عن توفير كافـة الموارد والامكانات المادية ، وهي التي تنظـم الفروع ، وتقوم بتوزيع هـذه الموارد على فروع القوات المسلحة بمـا يتلاءم مع مهامها ونوعها ، وما على الفروع الا أن تنتقي أماكن التمركـز وتخطط لامداد القوات طبقـا لطبيعـة المهمة المكلفة بها . وتقوم الوزارة كذلك بالتنسيق بين هذه الفروع المختلفة فتجعل التعاون فيما بينها أمرا ضـروريا أثنـاء امـدادات القـوات المقاتلـة . وممـا يلفـت النظـر ان الامداد أصبح ذاتيـا في بعض الاحيان ولكثير من أنواع الاسلحـة والقوات ، فالصاروخ ينقل ذاتيا ويصل الى الهدف دون ان تمده بأي نوع من أنواع الطاقة أثناء مساره ، بل يصنع هذا الصاروخ ويوضع فيه الوقود اللازم الكافي لنقله الى أي اتجاه او الى اي هدف ، وينطبق هذا الكلام أيضا على الاقمار الصناعية ، وعلى المركبات الفضائية وغيرها .

كما تميز الامداد ايضا من السرعة ما يفوق الوصف ، ففي الصواريخ العابرة للقارات ، وفي المركبات الفضائية ، وفي السفن الذرية ، وفي القطارات التي تبلغ سرعتها (٣٠٠) ميل في الساعة وهو القطار الذي يسير على حمزة هوائية وهكذا فإن السرعة والمرونة في الامداد تتبع السرعة والمرونة في القتال ، وذلك لتأمين الاعمال القتالية البرية والبحرية والجوية .

بقيت القوات البرية تحتل الصدارة بين القوات الاخرى فمن حيث العدد بلغت ٦٠ ــ ٦٥ ٪ من مجموع القوات ، وانتقيت لقواعدها مناطق كبيرة وكثيرة من الارض بحيث تكون قادرة على الامداد بسرعة ، ففي امريكا توجد لها قواعد كثيرة في العالم اهمها في اوروبا الغربية ، وفي منطقة الشرق الاقصى ، وجنوب شرق آسيا ، وفي القارة الامريكية نفسها ، وقد تميزت قواعد الامداد هذه بالاستقلالية ، واحتوت على مواد وموارد مختلفة لحاجة القوات المقاتلة ، وما يمكن ان يقال عن القوات البرية يقال عن القوات البحرية ، فالاساطيل قوة مستقلة في البحار كالاسطول السادس الموجود في البحر الابيض المتوسط ، والاسطولين الاول والثاني في المحيط الهادي والاطلسي ، ولا يخفى ان التعاون وثيق بين هذه القواعد ، او بين هذه الاساطيل ، أو بين هذه القوات البحرية والبرية في نقل الامدادات ، ونقل الجند والمؤن الى اي بقعة او منطقة من الارض ، وهناك الاساطيل السوفياتية كذلك التي لا تقل شأنا وأهمية عن الاساطيل الامريكية ، وكذا القوات الانكليزية والافرنسية وغيرها .

ان الحدود لمنطقة الشؤون الادارية اصبحت من الاتساع جبهة وعمقا ، حيث احتوت من المخازن والقواعد المتنوعة والمنتشرة في هذه المنطقة المتسعة من الارض ، كما احتوت من شبكات الخطوط ، ومحاور الامداد ما يؤمن الامداد في كل الاتجاهات فأنشئت السكك الحديدية والطرق الحديثة التي تسمح بمرور ركبات النقل على اختلافها ،واعطيت الاهمية الى قواعد ومخازن الاسلحة الصاروخية والجوية والموانيء ، وقد روعي في تركيز هذه القواعد على الارض الانتشار الواسع فيما بينها ، وفي عمق كبير بحيث تؤدي مهمتها في الامداد من حيث السرعة والامن ، كما انشيء كثير من هذه القواعد تحت الارض لوقايتها من التدمير واخفائها حتى يصعب اكتشافها،وان هذه القواعد تؤمن بانتشارها

كذلك مطالب القوات المنتشرة في كثير من المناطق على الارض ، وكما قدمنا في مجال آخر بأن بعض هذه القواعد كانت متقدمة لتؤمن المطالب ايضا ، وهناك الموانىء الكثيرة التي تكون بمثابة قواعد بحرية اذ يوجد في الكرة الارضية أكثر من (١٠٠) قاعدة بحرية لامريكا وحلفائها ، وهذه القواعد قادرة على الامداد والتصدير والاستيراد سلما وحربا حيث يكون من مهامها حماية المواصلات البحرية وامداد ونقل القوات من مكان لآخر ، واستيراد وتصدير المواد منها اليها . ان القواعد بصورة عامة منظمة في داخلها تنظيما جيدا حيث تتوفر فيها الطرق الحديثة والمواصلات الجديدة المتطورة ، وروافع التحميل والتفريغ ، ونقاط للتوزيع ، وخطوط انابيب للوقود ، وتوزيع الموارد في داخلها توزيعا يسهل معه الامداد والدخول والخروج الى هذه القواعد ، كما أن هذه القواعد مؤمنه بوسائط الوقاية اللازمة لها . وتبعا للحاجة الى الوقود الذي كان سببا في فشل بعض الدول وخسارتها في الحرب العالمية الثانية فإنه ازدادت الاهمية له بشكل محسوس فأنشئت الانابيب اللازمة له التي توصل من القواعد الى أماكن القوات والقواعد الاخرى المتقدمة فبلغ طول الانابيب في بعض الاحيان الى (١٠٠٠) كم واكثر ، كما اعيرت الاهمية اللازمة لمخازن الوقود في كل قاعدة فبلغت سعتها الاجمالية (٢) مليون متر مكعب . وقد قدر مجموعة من القادة السوفييت الحاجة الى هذه المادة وحجم الاستهلاك الكبير بقولهم(١) : « وفي الظروف الحاضرة نتيجة لكون القوات المسلحة قد أصبحت ميكانيكية ، ونظرا لاطراد تزويدها بالمعدات الفنية ازدادت اهمية الوقود والشحومات لتأمين الاعمال القتالية للقوات . ويمكن اذا ما عرفنا كمية هذه المواد اللازمة لعملية هجومية واحدة لجبهة ما ان نتصور مطالب القوات المسلحة منها ، فالحسابات التقريبية تثبت أن مثل هذه العملية تستهلك حوالي (٣٠٠ر٠٠٠) الف طن من الوقود والزيوت والشحوم ، واسطول واحد فقط من الاساطيل الكبيرة يستهلك في هذه العملية (١٥٠ر٠٠٠) ألف طن من الوقود . ويجب ان نذكر هنا الزيادة المطردة في الطلب على الانواع الخاصة من وقود الصواريخ ، وعموما نلاحظ ان الوقود والزيوت والشحوم قد تحتل الآن أكثر من ٥٠ ٪ من وزن الوسائل المادية الاخرى المطلوبة القوات

---

(١) تأليف مجموعة من القادة السوفييت : الاستراتيجية الحربية من وجهة النظر السوفياتية : ترجمة محمود عبد الحليم غزالة . ص ٤٦٥

المسلحــة » . وكذلك نرى زيادة استهلاك المواد الاخرى بنسبة ٢ ــ ٢ر٥ عما كانت عليه من قبل ، وهكذا يظل الوقود والوسائط المادية الاخـرى يزداد الطلب عليهم بازدياد العتاد الفني ، وبازديـــاد الاعتــدة والآلات الحديثة التي تستهلك اضعاف ما كانت تستهلك في الحرب العالمية الثانية فإن الطائرة النفاثة في الوقت الحاضر تستهلك من الوقود يقدر مــن ٣ ــ ٥ اضعاف ما كانت تستهلكه اثناء الحرب العالمية الثانيــة ، وهكذا في الاعتدة البحرية وفي السفن ، وفي الاعتدة البرية .

ان التأمين الطبي قد تطور واصبح متطورا في مضمونه كما وكيفا ، فلقد ازداد عدد الاطباء لازدياد عدد الجرحــى في ظروف استخدام العدو لاسلحة التدمير الشامل ، وتحسنت كفاءتهم الفنيــة ، كذلك طــرأ تغيير على العتاد الطبي ووسائط الاخلاء الحديثة التي تتميز بالسرعة . وتقوم التدريبات على افتراض استخدام الانفجارات النووية واخــلاء الجرحى من منطقة الانفجار الى أماكن غيــر ملوثــة ومجهزة بمــا يلزم للتخلص من آثار هذا الانفجار ، كما يجري التدريب على انشاء مفــارز متنقلة مع مستشفيات مجهزة بكل ما يلزم من الوسائل الحديثة لعلاج الجرحى والمرضى .

ان تجهيز قواعد الامداد بما تتطلبه ، وانشاء خطــوط مواصلات حديثة ، وتطوير الاسلحة ، ووسائل الامداد ، والتسابق في مضمــار الفضاء ، وانتاج الصواريخ ، والسفن الذرية ، وتطوير اسلحة التدمير ، وتطوير معدات الحرب الالكترونية يتطلب نفقات باهظــة ، وميزانيــة كبيرة ، وجيش كبير من العلماء والفنيين ، لذلك فإن الدول القويــة تسعى الى امتلاك صناعات متقدمة ، واقتصاد قوي ، وانتاج قوي ، ففي الولايات المتحدة بلغ هذا الانفاق في عام ١٩٦٥ حوالي (٢ر٧٤) مليار دولار ، وهــذا ما يفسر ضــرورة انشاء اتحادات صناعيــة ، أو زراعية ، أو عسكرية مع الدول الاخرى لتغطي هذا الانفاق الذي لايمكن أن تتحمله دولة واحدة مهما أوتيت من اقتصاد قوي ، الامر الــذي يقودنا الى القول بضرورة تجميع القوى الاقتصادية المتكاملة فيالعالم، والتقرب من الوحدة لكل قارة أو منطقــة ، أو دول صغيرة تجمعها وحدة ما لتكون قادرة على تحديات العصر الحديث ، وما يتطلبه من تعبئــة للموارد المتكاملة فيما بينها ، ولهذا قامت في اوروبا تحالفات ومعاهدات كثيرة سواء كانت منها ثنائية أو ثلاثيــة او جماعية فقد انشئت « منظمة

الوحدة الاوروبية الاقتصادية » و « الاتحاد الاوروبي للفحم والصلب » و « السوق الاوروبية المشتركة » و « منظمة الوحدة الاقتصادية لدول أوروبا الشرقيـة » التي أطلق عليها اسم « الكومسيكون » ، و «السوق العربية المشتركـة » . و«منظمة التجارة الحـرة » و«السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية » وغيرها ... وخلال شهر شباط ١٩٧٣ صرح: « جورجي شوكيه » رئيس الوفد التجاري السوفياتي في الولايـات المتحدة أن الاتحاد السوفييتي يجب أن يحصل على قرض مـن السوق الامريكية ، كما يجب أن يوثق التعاون بين الجانب السوفياتي والجانب الامريكي وسيكون من نتجيته تقديم الخدمات الى قضيـة السـلام . فالتقارب الامريكي السوفياتي خير دليل على تبادل الخبرات ، وتفاعل القوى الاقتصادية في العالم . ولا يخفى ان تجهيز الاقتصاد للحـرب يتطلب صناعات ضخمة متطورة فنيا وتكنولوجيا وذريا كما يتطلب انتاجا كبيرا زراعيا ، وتحويل الطاقات الانتاجية الى انتاج حربي اثناء الحرب وتطوير المهارات والدراسات والابحاث ، وتكوين احتياط قوي ،فأمريكا بلغت ميزانيتها لتجهيز الاقتصاد الحربي خلال خمس سنوات ١٩٦١ ــ ١٩٦٦ ٣ر٢٨٩ مليار دولار ، وكان في كل سنة يزداد نسبة مطردة ، وكذلـك الامر بالنسبـة لبريطانيـا والمانيـا والاتحـاد السوفييتـي وغيرهم .

تطور الاستراتيجية الادارية في العصر النووي :

بدأت المرحلة الاولى بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ ــ ١٩٥٣ . كان الاتحاد السوفيتي خلال هذه الفترة يملك الجيش الكبيـر الـذي يستطيع به الاستيلاء على اوروبا ، وذلك باتباعه استراتيجية تطبيقيـة بالاشتراك مع الجانب الثوري ، وتتميز الاستراتيجية الادارية لهذه المرحلة بأن الاتحاد السوفيتي لا يملك المواد والموارد الاداريـة لتصنيـع القنبلة الذرية ، بل كان يملك موادا تموينية قليلة تكفي لاعاشـة جيشه فـي الميدان ، ولديه العدد والذخيرة والاسلحة اللازمة للقتال ، والمتابعة ضمن حدود الامكانيات المتاحة له آنئذ ، أما أمريكـا فكانت تملك موارد قوية ، وامكانيات ضخمة في موارد ومواد السلاح النووي بجانب قوة صغيرة من الجيش تعتمد أساسا على التموين التقليدي للجيوش ، مع تحسين في الامداد ، ووسائل الامداد وتنوعه ، وتحسين وسائل النقـل . لذلك فإن امريكا كانت متفوقة على الاتحاد السوفيتي فـي الاستراتيجيـة

الادارية ، وكان مما زاد لها التفوق أن اعتنقت مبدأ « الرد الجسيم » بهذه المواد حتى لا يستطيع السوفيات ان يفكروا بمجرد الاعتداء او الحصول على مكاسب ارضية او عقائدية ...

أما في المرحلة الثانية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٧ فإن الاتحاد السوفييتي لم يكن ليستطيع الرد على هذه الاستراتيجية الا باستراتيجية دفاعية (رادارات ، دفاع جوي ... الخ) مطبقا الاستراتيجية الادارية غير المباشرة التي تهدف الى زيادة انتاجه من المواد الذرية ، ورفع كفاءة الفنيين ، وتحسين وتطوير هذه المواد ليلحق بأمريكا ، الا ان هذه الاستراتيجية كانت في بدء تكوينها ، ولم تكن بقادرة وحدها على ردع الولايات المتحدة الامريكية ، لذلك لجأ الى استراتيجية مساعدة للاستراتيجية الادارية هي الاستراتيجية النفسية او الردع النفسي (عقد مؤتمرات السلام ، مهاجمة السلاح النووي وأخطاره ، مهاجمة الولايات المتحدة الامريكية على أنها عدوة السلام ... الخ) . وظل التوازن لصالح امريكا حتى في هذه المرحلة ، ولو قدر لامريكا ان تستخدم الصورة الاستراتيجية القائلة بالهجوم لفعلت لان أدوات الاستراتيجية متوفرة لها في تلك المرحلة وهي (المواد ـ المعامل ـ الفنيون ـ الاموال) ولكن عامل الخوف او العامل النفساني اعاقها عن استخدام هذه الصورة ، وبقيت تراقب عن بعد . هذا الامر نفسه الذي جعل ماك آرثر ينادي بضرب القواعد الخارجية الموجودة في منشوريا وعلى الحدود الصينية ، وكان ينادي باقامة حاجز من المواد المشعة في هذه المناطق لعزل (كوبا الشمالية عن قواعدها) الا ان الحكومة الامريكية لم توافق لوجود عامل الخوف وعامل الشك وهو العامل النفسي الذي أثاره الاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة الامريكية .

وظل هذا العامل مؤثرا حتى استطاع الاتحاد السوفيتي ان ينتج القنبلة النووية ، وان يلحق بأمريكا في التطوير الاداري ، واصبح لديه قوة كبيرة من الصواريخ فأطلق اول قمر صناعي وذلك في عام ١٩٥٧ ، مما أجبر الولايات المتحدة الامريكية ان تغير من استراتيجيتها فلجأت الى استراتيجية « الرد المرن » وطفقت تطور من مواردها كماً وكيفاً وذلك لتؤمن سبق الاتحاد السوفيتي في هذا المجال ومن هنا نستنتج : ـ

الاستنتــاج :

١ ــ ان الاستراتيجية الادارية هي استراتيجية اساسية لا بد منها ، وبدونها لا يمكن ان تكون هناك استراتيجية نووية .

٢ ــ ان الاستراتيجية الادارية يجب ان تبنى عليها كافــة التقديــرات النوويــة .

٣ ــ ان الحرب الحديثة اصبحت استراتيجية ادارية وتكتيكــات اداريــة .

٤ ــ ان التحضيرات الادارية أثناء السلم تحتاج الى وقت طويــل والى معاناة دائمــة لتطوير هذه الاستراتيجية .

٥ ــ الصراعات تتقرر مقدمــا اثناء السلم ، ويمكن ان نصل الــى الحسم دون أن نلجأ الى الحرب ، فالحــرب ليست اكثر من اختبــار حسابي لكفاءة التحضيرات .

٦ ــ الاستراتيجية الادارية تمتص جزءا كبيرا من الموارد الضرورية، والمتطورة ، وجزءا كبيرا من الاموال والامكانيات الماديــة والاقتصادية .

٧ ــ تبرز أهمية الاستراتيجية الادارية أثنــاء السلم والحــرب ، وأهميتها تتأتى من التحضيرات الطويلة اثناء السلم التــي تكلف مــن النفقات ما تعجز عنه اية دولة ذات موارد كبيرة في العالم .

٨ ــ الاستراتيجية الادارية تتمثل في الحرب الطويـلة المدى ، وفي حرب الاستنزاف ، وفي حرب العصابات ، وفي الحرب النفسية ، فهــي استراتيجية تبدأ بالاستنزاف وتنتهي بالتجويع والحرمــان والافقــار فالبلد الذي يملك موارد قوية ، والجيش الذي يملأ بطنه ويكسي جلده، ويبري نصله ، ويطور عتاده ، وينفق على أبحاثه هو الذي سينتصر على البلد أو الجيش القليل الموارد ، المكشوف جسمه للبرد والحــر ، المحافظ على سلاحه ، القانع بما عنده ، واستخدام الاستراتيجية الادارية يجب أن يكون في المكان المناسب ، وفي الزمن المناسب ، وبأقل كلفة وبأكثر مردود حيث يجب ان نفتش على طريقة نستطيع بها صرف مواد قليلة مقابل صرف مواد أكثر من العدو ، وأن تكون هناك طرقا للتحريض لصرف هذه الموارد والاموال الكبيرة . ففي الهجوم يجب ان يركز على المصادر

الادارية كالكهرباء والماء ، والسدود ، والمناطق الاقتصادية الحيوية ، والمصانع بادئين بالاهم فالمهم ، وفي الدفاع وقاية هذه المصادر بشتى الطرق وبمختلف الاساليب ، وان تطور مواردنا الهجومية والدفاعية لنسبق بها العدو بأقل كلفة واكبر انتاج لنضطره الى اللحاق بنا متحملا في ذلك خسائر مادية كبيرة ، وتحصل هذه الخسارة في حال تأمين المفاجأة في التطوير ، والسرية في العمل ، والحصول على نتائج كبيرة في الانتاج كماً وكيفاً . وكثيرا ما تحصل هذه الحروب بأشكال مختلفة الاتحاد السوفيتي — وامريكا بشكل غير مباشر ، وافريقيا والاستعمار بشكل مباشر ، والعرب واسرائيل بشكل مباشر . ان من تكون له الموارد فستكون له الغلبة وسيحقق له النصر في النهاية .

٩ — سيكون تنظيم الاستراتيجية الادارية مختلفا تماما عن تنظيمها من قبل ، وتنظم الاستراتيجية الادارية تحت ظروف استخدام الاسلحة النووية في وقت قصير من التحضيرات ، وستكون التحضيرات على الارض وفي مستوى مؤخرة البلاد للمصانع الذرية ، وللعتاد الذري ، وستكون المستشفيات بعيدة كل البعد عن مسارح العمليات الفضائية ، او في بلد آخر حليف لم يدخل الحرب بعد ، وفي مكان بعيد عن مرمى الاسلحة النووية . او ستكون هذه المستشفيات معلقة في الفضاء ضمن منطقة المؤخرة الفضائية ، وكذلك المستودعات الهامة من هذه الاسلحة والذخائر ، واللباس والتموين وغيره ، واما المنطقة الادارية للجيوش المقاتلة فستكون المنطقة الفضائية المحددة ذات البعد الفضائي الواسع جدا ، ويمكن ان تحوي هذه المنطقة المستودعات الهامة ، والمركبات الفضائية الهامة ، والجيوش المقاتلة ، ومراكز السيطرة والقيادة ، وسيعول على مراكز السيطرة والقيادة لانها تكون في مأمن نسبيا ، ومن خلال هذه المراكز تستطيع هذه القيادة ان تسيطر سيطرة تامة على القوات المقاتلة ، واما محاور الامداد والاخلاء فإنها ستكون مستقيمة وسهلة الاجتياز ، لا تعترضها عقبات لان بمقدور مركبات النقل الفضائية ان تحول من اتجاه الى آخر حتى تصل الى الهدف ، وتتميز هذه المركبات بالسرعة الكبيرة ، وبالمناورة الواسعة ، ولن يضير ان تستخدم عند النقل الطريقة المختلطة للسرعة الكبيرة التي تتميز بها مركبات النقل على اختلافها .. اما التمركز للقطعات والوحدات الادارية فسيكون خلف القوات المقاتلة بمسافات واسعة علوا او انخفاضا يمينا او شمالا ،

وستظهر التقنية في أوجها عند اخفاء وتمويه هذه القطعات والوحدات ، وسيقتصر في بادىء الامر على القطعات والوحدات الادارية الهامة التي تؤثر على مجرى الحرب ، لان الحرب اذا نشبت في ظل الظروف النووية فإنها ستكون قصيرة ، ولهذا لا بد من الاعتماد على القطعات والوحدات الادارية الهامة التي يؤثر وجودها على سير المعارك والحروب كمستودعات الذخيرة النووية مثلا ، والمركبات المعدة لنقلها الى التشكيلات المقاتلة ، هذه التشكيلات التي ستكون في أغلبها من القوة الجوية ، وسيظهر دور الطيران جليا في المستقبل وانه من الآن يجب الاعتناء بهذا السلاح وتطويره يتلاءم مع المهمة الجديدة التي ستسند اليه عند نشوب الحرب النووية . واما تنقل هذه القطعات والوحدات الادارية فسيكون سريعا جدا يستطيع تموين القوات المقاتلة وامدادها بهذه الذخيرة والامدادات الاخرى . ان العناصر الذين سيعملون في هذه القطعات سيكون لهم تأهيل خاص على الاعتدة والآلات التي سيستخدمونها وان الانسان سيكون مجرد مشرف على هذه الآلات والمركبات والمستودعات المعقدة . وان أكثر مايصيبه التطوير في هذا الشأن هي مراكز القيادة السياسية والعسكرية التي يمكن أن تقود المعارك والحروب من خلال هذه المراكز وهي معلقة في الفضاء الخارجي (سكاي لاب) ولكن الامر قد يتعقد عندما ترى هذه القيادة نفسها أنها ملزمة في قيادة المنشآت الادارية والحيوية على الأرض ، الا أن هذا الموضوع لايهم أكثر من يهم انهاء الحرب واجراء الحسم بصورة سريعة وبأقرب فرصة ، وعندئذ فلن تكون الأرض سوى هذا السراب الذي انقطع منه بعض موارده ، وسيعاد معالجة الموضوع من جديد ، واعادة الوضع الى ما كان عليه ، وعلى هذا فانه لن يكون ذلك الانسان القادر على اعادة الوضع ، وسيخلف جيل مريض ، وأرض مريضة ، وواردات ضعيفة وقليلة . ان حماية ووقاية المنشآت الادارية ، والموارد المتنوعة ، والمصانع ، وغيرها أمر حيوي وضروري ، ولكن هذه الحماية والوقاية لن تكون الا جزئية ، ان السلاح النووي وما نسمع عنه من تجارب أرضية في جوف الأرض لهو أمر سهل انْ ينفذ الى الأعماق فيخرب تلك المنشآت ، وتلك المرافق الحيوية . وان القضاء على هذه المنشآت سيكون بعد بدء الحرب مباشرة ، وان القيادة الأرضية لهذه المنشآت ، أو يمكن أن نقول ان قيادة مؤخرة البلاد سيقضى عليها ، وستدمر عند الطلقة الأولى وهو هدف تسعى اليه الدول النووية المتحاربة . ومن المحتمل أن تكون مؤخرة البلاد

متمركزة على الأرض ، ومقر القيادة متمركزة في الفضاء ، أو أن يكون مقر المؤخرة في الفضاء أيضا ، وهذا لايتأتى الا في زمن متأخر تتطور فيه المركبات الفضائية ، ويصبح من السهل تمركز قطعات ووحدات المؤخرة في هذا الفضاء الواسع ، الا أنه من الطبيعي اذا كانت مقرات المؤخرة على الأرض فان هذه القيادة ستدفع في الفضاء القطعات والوحدات المهمة والضرورية (قسم من وحدات النقل الفضائية ، قسم من الذخيرة النووية ، وغيرها . ستتعقد التحضيرات ، وسيتعقد العمل ، وسيتعقد اتخاذ القرار ، وستكون الآلة مرافقة لهذه السلسلة تعمل معها جنباً الى جنب .

١٠ ـ سيكون تطوير الاستراتيجية الادارية في ظل الأسلحة النووية على مرحلتين :

المرحلة الأولى : الاستخدام الأرضي الذي يقسم بدوره الى ٣ أطوار

الطور الأول : الاستراتيجية الادارية في ظل التجارب النووية .

الطور الثاني : الاستراتيجية الادارية في ظل استخدام الأسلحة النووية على نطاق محدود .

الطور الثالث : الاستراتيجية الادارية في ظل استخدام الأسلحة النووية على نطاق غير محدود .

المرحلة الثانية : الاستراتيجية الادارية في ظل استخدام الأسلحة النووية في الفضاء ، واستخدام الفضاء في مجالاته الواسعة التي يمكن أن تقم هذه المرحلة الى :

الطور الأول : الاستراتيجيةالادارية في ظل استخدامالفضاء والتعرف على مجاهله .

الطور الثاني : الاستراتيجية الادارية في ظل استخدام الكواكب الشمسية مبتدئين باستخدام القمر فالمريخ فالاقمار الاخرى الاقرب الى الارض فالاقرب ، على أنه لم تكن هناك حدود مميزة ودقيقة بين المرحلتين في نفس الوقت الذي تجرب فيه الاسلحة النووية الجوية والارضية تجرب المركبات الفضائية ، ويجري سبر غور الفضاء ، والكواكب القريبة من الارض ، الا أنه يبقى لكل مرحلة ميزاتها وخصائصها وأطوارها التي تنشأ بها ، والآثار التي تترتب على خلق هذه الاطوار . لم يدخل العالم

حتى الآن حربا نووية ، وانما كان مقصورا على تجارب ، والنظريات الاستراتيجية للبلاد النووية ، وحتى الآن لم تختبر هذه النظريات ، انما كان لكل دولة استراتيجية ادارية في ضوء هذه الاسلحة وتبعا للظروف الدولية ، محددة المعالم ، تحاول الدول تطوير هذه الاستراتيجية وتحسينها على ضوء التجارب الجوية والارضية .

١١ ــ ان الاستراتيجية في العصر النووي هي جزء من الاستراتيجية الشاملة بل هي معظمها ، وعلى هذا فلا يمكن دراسة الاستراتيجية الشاملة دون اعطاء الاهمية الكبيرة للاستراتيجية الادارية عبر اطوارها التي تقدم ذكرها ، وان الاستراتيجية الشاملة يمكن أن تدار بطريقة مغلوطة وناقصة في حال اهمال ادارة الموارد ، والاموال ، والمصانع والكادر الاداري والفني ، وانه من المؤسف حتى الآن عند دراسة الاستراتيجية الشاملة في بعض الدول المتخلفة والفقيرة ، لا تأبه بدراسة الاستراتيجية الادارية ، وهذا مما يجعل الاستراتيجية الشاملة مبتورة وقاصرة عن ادراك أهمية الاستراتيجية الادارية ، فتقع أثناء التطبيق في مواقف قد تضيع للقوات المسلحة ، وللدولة بالكامل فرص النجاح والانتصار ، سواء على مستوى المعارك الحربية ، أم على مستوى الاستراتيجية ، وهذا ما وقعت به الدول العربية أثناء حربها مع اسرائيل في عام ١٩٤٨ و ١٩٥٦ وفي عام ١٩٦٧ ووقعت به الولايات المتحدة الامريكية في حربها مع فيتنام وفي علاقتها مع العرب . ان التغييرات العالمية ، والتطويرات الكبيرة في الصناعة ، وظهور الموارد الجديدة كاليورانيوم ، والبترول ، والطفرات التكنولوجية ، والتكاليف الباهظة لهذا التطوير كلها مؤشرات تجبر على ادخالها ضمن الدراسات والتنظيمات للاستراتيجية الشاملة . وهكذا فان العصر النووي بدأ وكأنه طور الاستراتيجية الى أمور جديرة بالاعتبار كلها جديدة ، ويحسب لها حساب عند دراسة الاستراتيجية الشاملة .

* * *

الباب الثاني

أساس الاستراتيجية الادارية

الفصل الأول

فلسفة الاستراتيجية الادارية

ان للاستراتيجية الادارية أساس تنبع منه ، وتبني مبادئها ، واستراتيجيتها ، وتكتيكاتها ، وهذا الاساس هو الذي يحكم الاستراتيجية ويوجهها نحو الاهداف المطلوبة ، وقد تتعرض الاستراتيجية الى شيء من التغيير ، والظروف الجديدة المستحدثة ، ولكن هذا التغيير شيء طفيف لا يذكر اذا ما قيس بالعمليات والتكتيك على مستوى المعركة والمواقع الحربية ، أما الاساس أو الفلسفة أو الفكر أو الجوهر فانه لن يتغير ولن يعتوره تطورات الاحداث ومشتملاتها بل انه يراعي كل حالة من حالات المجتمع فيعطيها حقها ، ويراعي كل حالة من حالات السياسة فيعطيها حقها ، ويراعي كل حالة من الحالات العسكرية فيعطيها حقها ، ويراعي كل حالة من الحالات الاقتصادية فيعطيها حقها وكذلك الثقافية والدبلوماسية ، والمالية وغيرها ، فيحدد لكل حالة اطارها ومضمونها وجوهرها في التنظيم والعمل ، كما يراعي كافة الاستراتيجيات فيحدد لها الحدود العريضة ، ويرسم لها مسار العمل بشكل كبير . ان هذا الفكر أو هذه الفلسفة ترسم البناء ، والهيكل ، وتحدد النظريات المتبعة ، فهي أعلى من الدستور ، بل الدستور جزء منها ، فهي تحدد معالم الحياة كلها ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، كما تكون المنار الذي يهتدي ويرجع اليه كلما اختلفت الآراء والتفسيرات ، فلا تفسير ولا توضيح الا من خلاله ولا نظرية الا منه ، ولا مبادىء الا من مفهومه وتعاليمه . هذا الفكر أو الاساس هو الذي يبحث في معالم الحياة الدنيا ، وفي معالم الحياة الآخرة ، بعض هذه الافكار تؤمن بالدنيا والآخرة ، وبعضها يؤمن

بالدنيا فقط وبالحياة التي نحياها . وتختلف هذه الافكار من بلد الى آخر ، ومن دولة الى أخرى .

في القطر العربي السوري تعتبر مبادىء الحزب والمنطلقات النظرية عن الفكر لحزب البعث العربي الاشتراكي ، ومؤتمراته الحزبية هي الفكر والفلسفة . ومما ورد في هذه النظريات عن الفكر والجوهر الاداري مايلي « تهدف الاشتراكية الى اقامة نظام اجتماعي جديد يخلق ظروفا موضوعية اقتصادية واجتماعية وفكرية وسياسية جديدة ، تعتق الانسان من جميع أنواع الاستغلال والتسلط والجحود ، وتتيح له الفرص لكي يصير انسانا حرا كليا . ولكي تكون الاشتراكية حلا كليا وجذريا لمشكلة الانسان العربي لا بد أن تتوافر في النظام الجديد الظروف التي تهيء :

آ ــ الغاء ظروف الاستغلال المادية ، التي تسلب المواطن جوهره الانساني .

ب ــ تعميق المضمون الديمقراطي للاشتراكية لان الحرية هي الاساس الراسخ الذي تبنى الاشتراكية عليه .

ج ــ تربية المواطن تربية اشتراكية وعلمية . تعتقه من كافة الاطر والتقاليد الاجتماعية الموروثة والمتأخرة لكي يمكن خلق انسان عربي جديد بعقل علمي منفتح ، ويتمتع بأخلاق اشتراكية جديدة ، ويؤمن بقيم جماعيــة .

التحويل الاشتراكي للمجتمع يعني ــ من حيث المبدأ ــ تحويل ملكية وسائل الانتاج الخاصة الى ملكية عامة للشعب بأسره ، ويلغي الحاجة للوسيط الرأسمالي بصورة نهائية ، ويجعل دخل الفرد يرتبط مباشرة بعمله وكفاءته ويصهر سائر الطبقات في بوتقة واحدة وهو أخيرا يلغي اقتصاد الربح ويخلق اقتصادا يركز على الحاجات .

في البلدان المتخلفة ، ومنها وطننا العربي ، تأتي الاشتراكية ملبية لهدفين في آن واحد : الاول هو الغاء الاستغلال كليا ، والثاني هو القضاء على التخلف الموروث لهذه البلدان ، واللحاق بالبلدان الصاعية المتقدمة . ان الاقتصاد العربي هو اقتصاد زراعي بصورة اساسية ، ولهذا فهو اقتصاد مختل ومتخلف في آن واحد .

وتقول المنطلقات النظرية في معرض آخر :

« ان العالم يقف على عتبة الثورة الصناعية الثانية ، التي تهدف الى تحقيق آلية العمل ، وان الراسمالية العربية التي لم تستطع ان تنجز الثورة الصناعية الثانية ، التي تتخطى متطلباتها امكانيات الراسمالية العربية والراسمالية الغربية في اكثر البلدان ، واذا ما تحققت الثورة الصناعية الثانية وبقي الوطن العربي عاجزا عن تحقيقها فان تخلف وطننا العربي سيصبح اشد مما هو عليه الآن بمراحل طويلة . لذا فان النظام الاشتراكي هو الوحيد القادر على تجنيد الشعب بجميع طاقاته المادية والبشرية لتحقيق التقدم العلمي المنشود في عصر التقدم السريع السريع للعلم والتكنيك .

وتقول :

« ان الخطوط الأولية لعمليات التحويل الاشتراكي هي التالية : ـ

١ ـ التحويل الاشتراكي للمجتمع وتنمية الظروف الموضوعية لتنمية سريعة للاقتصاد القومي توجب تحويل جميع قطاعات الانتاج الهامة ووسائل التحويل والمرافق العامة ، ووسائل النقل الاساسية والثروات العقارية الكبيرة ، والتجارة الخارجية ، والفروع الاساسية من التجارة الداخلية الى ملكية الشعب .

٢ ـ وبسبب ظروف النضال القومي الراهنة في الوطن العربي ، ونظرا لان العناصر البرجوازية الصغيرة تشكل احدى القوى الاساسية التي تنهض باعباء النضال وبسبب اتساعها العددي ، فان ادخالها في القطاع الاشتراكي يجب ان يتم بصورة ايجابية ، وبعد ان يحرز هذا القطاع نجاحات تحقق نموه ورسوخه ، بحيث يصبح اندماجهم في هذا القطاع وليد اقتناعهم بان مستقبلهم مؤمن ومستقر ، وان يأتي عبر كفاح دؤوب للتثقيف والتوعية الاشتراكية ، وضمن برامج محلية وفقا لظروف كل قطر .

٣ ـ ان التأميم في ظروف البلدان المتخلفة عندما يتناول القطاعات الهامة للاقتصاد القومي بحيث يتيح للسلطة الثورية الشعبية قيادة الاقتصاد الوطني بصورة كاملة ، هو الخطوة الثورية الاولى نحو الاشتراكية وهو يفتح الطريق أمام التحويل الاشتراكي للمجتمع في بلد متخلف لم تتوفر فيه القاعدة المادية للاشتراكية غالبا ما تنتهي عمليات التأميم الى نظام رأسمالية الدولة ، واذا كان لرأسمالية الدولة بعض الجوانب

الايجابية لانها تلعب دورا تقدميا في التطور ، وتخلق الظروف الموضوعية لبناء الاشتراكية وتصبح اداة نضال ضد المجتمع القديم ، الا أن هـذا الجانب الايجابي لراسمالية الدولة ، ينبغي ألا يحجب عن الانظار الهدف البعيد لتحويل الاجتماعي ، وهو تطويـر المجتمع العربي الى مجتمـع اشتراكي كامل في ظروفـه وخصائصه .

لذا فان التحويل الاشتراكي للمجتمع سواء تم بواسطة التأميم ، أو عند تحويل الريف تحويلا اشتراكيا ينبغي أن يتلازم مع فتح الطريـق لمبادرة الجماهير البناء بحيث تأخذ هذه المبادرة طريقها ، من الاسهام الجدي الذي يندرج في قوتـه واتساعـه الى أن يلقي عبء ادارة هـذا الاقتصاد على عاتق الجماهير المنتجة عندما تمتلك وهما تمارس دورها في البناء ناصية الادارة الاقتصادية والاجتماعية لقطاعات الانتاج .

٤ ـ ان المواجهـة الاشتراكية لمشكلة الارض تقتضي تحقيق شعار « الارض لمن يحرثها » كما أنها تتجنب الاصرار على التملك الفردي . ان الهام والجوهري في موضوع الارض هو خلق علاقات انتاج اشتراكية في الريف ، لذا فان المزارع الجماعية هي في النهايـة الاطار الاشتراكي في الريـف .

ان مشكلة الارض يجب أن تواجه بمنطق اشتراكي علمي ، والاشتراكية كمبدأ ومنطلق تقتضي ثورة زراعية ، لا اصلاحا زراعيا فحسب ، ان الثورة الزراعية هي التي ستفتح الطريق امام انطلاق اقتصادي سريع في قطاعات الانتاج الاخرى لانها ستفتح سوقا داخلية واسعة عند تحرير جماهـير الفلاحين من الفقر والاستغلال .

٥ ـ ان التخلف الاقتصادي والثقافي الذي يعانيه شعبنا يتطلب شحذا خارقا لقوانا في سبيل تطويـر المستوى الاقتصادي لشعبنا ، وتحقيق الثورة الاشتراكية والتخطيط الاشتراكي هو الطريقة الفعالة الذي يمكن من استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقـة علمية وعمليـة .

٦ ـ على الرغم من ضعف الدخل القومي في الوطن العربي اجمالا ، فان فئات وطبقات هامة في مجتمعنا لا تزال قادرة على الادخار . والتخطيط هو الذي يمكن من تجميع رأس المال الضروري لبناء صناعة متطورة في زمـن قصير نسبيا .

ب ـ وبدون التخطيط فان عمليات الادخار سوف تتبعثر في عمليات رابية أو عقارية أو في استهلاك وسائل النزف المضرة بميزاننا التجاري ، فالتخطيط وحده هو القادر على تنفيذ سياسة التقشف ، لتحقيق مشاريع البناء الضخمة وهو أخيرا الذي يمكن من مركزه التوظيف في القطاعات الاكثر اهمية ، ويحد من أهداف التوظيف الى أبعد من حدود الحاضر ، ويضع المستقبل نصب عينيه دوما عن طريق تحقيق الانجازات التي تضمن التطور الحقيقي لاقتصادنا الوطني ، واستبعاد الانجازات المظهرية التي لا تساهم في تنمية الانتاج ومضاعفة المردود .

ج ـ ان التخطيط على المستوى القومي العربي ضرورة وحدوية وضرورة اشتراكية ، ان الاطار الليبرالي للاقتصاد يخلق المتناقضات بين الاقطار العربية ، ويؤدي الى تبذير طاقات الانماء الاقتصادي ، لذا فان التخطيط على المستوى القومي يهيء الظروف الموضوعية لتنسيق مشاريع التنمية بين الاقطار العربية ، بحيث تتكامل لتساهم في جعل التكامل الاقتصادي العربي حقيقة فعلية تسهم في توثيق عرى الوحدة السياسية بين الاقطار العربية .

٦ ـ ان بناء مجتمع اشتراكي جديد لا يمكن أن يتوفر على نحو كامل وسريع واقتصادي الا بواسطة تعبئة الطاقات البشرية لشعبنا تعبئة كاملة ، وان الطلائع الثورية هي التي تسهر على التطبيق وتضمن له النجاح ، وتحقق الانسجام اللازم بين الجوانب الفنية للتطوير الاقتصادي وبين متطلباته الانسانية .

ومما ورد في بعض مؤتمرات الحزب ما يلي : ـ

١ ـ بعض مقررات المؤتمر القطري العادي الثاني : « ان السياسة الاقتصادية في ظل الاشتراكية مرتبطة بالاسس التي يقوم عليها النظام أي : مسؤولية المجتمع ممثلا بالدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية،وواضح أن نشاط الدولة في مجال رسم السياسة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي أوسع بكثير مما هو عليه في النظام الرأسمالي الحر .

أولا : يجب أن تتسم السياسة بالاستقرار أي بالبعد عن التقلب السريع ... ويجب ان يأخذ الاستقرار في رسم السياسة الاقتصادية مظاهر تدل عليه وتخلق لدى المواطنين القناعة الاكيدة بوجوده ... ومن المهم أيضا تجنب الجمود العقائدي في رسم السياسة الاقتصادية بل يجب

أن يكون الواقع هو المنطلق دوما لمعرفة الممكن من الصعب من المستحيل ، ولمعرفة امكانيات التغير الحقيقية . كما يجب التحرر من كل نزعة مذهبية هدفها الكمال النظري على حساب المصلحة الاقتصادية للبلاد . ان حساب المردود والخسارة المادية يجب أن يكون في الصورة دائما ، وأن يؤخذ بعين الاعتبار في رسم السياسة الاقتصادية ، فلا يكفي أن تكون الخطوة بحد ذاتها اشتراكية بجانبها النظري بل يجب أن تكون أيضا ذات مردود اقتصادي أو اجتماعي يفوق في الامد الطويل الخسارة أو الكلفة المترتبة على القيام بها ... ان النظرة الواقعية توضح أن في الانسان دوافع ذاتية لتحسين أوضاعه ، وأن كمية العمل والنشاط والابداع التي يمكن أن يبذلها الفرد يمكن أن تزداد اذا توفرت تلك الحوافز الذاتية ، أي اذا ضمن ذلك الفرد بأنه سيتمتع بثمار عمله وجهده ، وهذا « جانب ايجابي ومشروع في تركيب النفس البشرية . » وقد تطرق المؤتمر الى السياسة الاقتصادية فرسم خطوطها فقال : في البطالة . « يجب أن ترتكز سياستنا الاقتصادية على أساس التشغيل الكامل لليد العاملة ، على الاقل ايجاد عمل لجميع الذين يطلبونه . ويعني ذلك أن الدولة يجب أن تتخذ جميع الاجراءات التي تساعد على تحقيق الهدف » . وعن الاسعار يقول : « ان سياستنا يجب أن تقوم على أساس تحقيق تنمية بدون تضخم وعمالة كاملة مع استقرار الاسعار ... ان عملية تسعير السلع التي ينتجها أو يوزعها القطاع العام يجب أن تتم على أساس تثبيت الاسعار الحالية دون أية زيادة فيها ، كما يجب على الدولة أن تدخل مجال تسعير جميع المنتوجات الاخرى الباقية بيد القطاع الخاص وان يهيىء جميع الوسائل لنجاح التسعير » . وعن الاجور والرواتب يقول « اننا نرى ان تكون السياسة في هذا المجال مبنية على اساس ربط مستوى الاجور والرواتب بمستوى الانتاجية فلا زيادة بالاجور والرواتب بدون زيادة مقابلة في الانتاجية ... » وباختصار ان متطلبات تكوين راس المال والمهمات الانمائية الجديدة التي نواجهها تحمل من كل سياسة ترمي الى زيادة دخل الطبقة العاملة ، بدوافع غير انتاجية ، سياسة مضرة بالبناء الاشتراكي ، وبالتالي فهي سياسة انتهازية قصيرة النظر ، على الحزب أن يقاومها بلا هواده » . وعن الضرائب يقول : « ان السياسة العامة في هذا المجال يجب ان تقوم على اساس عدم زيادة العبء الضريبي على الطبقات الكادحة اولا وعلى تحقيق العدالة في توزيع العبء ثانيا » . وعن الانفاق الحكومي يقول : « ان سياسة الانفاق الحكومي (فيما عدا الانفاق على التنمية والدفاع)

يجب ان تقوم على اساس التقشف وخاصة في المصروفات العامة والادارية. كما أن سياسة التقشف هذه يجب أن تطبق حتى في مجال الخدمات ولو بدرجة أقل » . وعن الاستهلاك يقول : « كما علينا ان نعلم ان التنمية السريعة لاقتصادنا الوطني تتطلب اتباع سياسة تقشفية في مجال الاستهلاك . ان الاقتصاد الوطني في اي وضع معين ينتج كمية من السلع والخدمات بواسطة كمية معينة من المواد وبعد طرح قيمة الاندثار التي حصلت على رأس المال الثابت التي سببها انتاج تلك الكمية من السلع والخدمات نحصل على الناتج الصافي . ويستعمل الناتج الصافي هذا للاستهلاك وما يتبقى للادخار ، وهو مصدر تكوين رأس المال اللازم للتنمية ، ويعني ذلك انه بمقدار ما نستطيع تقليل كمية الاستهلاك بنفس ذلك المقدار نستطيع زيادة كمية الادخار وبالتالي زيادة كمية الفائض المتاح للتنمية . ان الحد الادنى للاستهلاك هو الحد الضروري للحياة ولاستمرار الانتاج والصحة العامة والمهارة والراحة النفسية » . وعن العلاقات الاقتصادية الخارجية يقول : « كما لا بد لبلاد تطمع في التقدم الاقتصادي السريع ان تستفيد من العلاقات الاقتصادية الدولية بتوسيع نشاطها في جميع الميادين بما يحقق أكبر المنافع المشروعة لاقتصادها ، وعلى وجه التخصيص يجب أن تستهدف السياسة العامة في هذا المجال توسيع علاقاتنا الاقتصادية مع العالم الخارجي لابعد الحدود ، والاستفادة القصوى المتاحة دوليا لتنمية اقتصادنا الوطني . . . . وان هذا التعاون الاقتصادي يجب ان يكون على اساس التعامل مع جميع الدول الراغبة بذلك وبدون شروط غير مقبولة من جانبنا . وعلينا أن نقبل المساعدات من أي طريق تأتي ضمن هذا الاطار » . وعن القطاع الخاص وعن اصلاح الجهاز الاداري ، وعن الاصلاح الزراعي وعن تطوير الزراعة ، وعن التصنيع تكلم كذلك هذا المؤتمر ، وعن موضوعات أخرى هامة .

٢ ــ بعض مقررات المؤتمر القطري الخامس : تكلم عن السياسة الاقتصادية فقال : « ان القضية الرئيسية التي تواجه القطر هي احداث تنمية اقتصادية سريعة ومتوازنة ، وان الهدف الاخير للتنمية هو رفع مستوى معيشة الجماهير ، وقد حددت الاهداف العامة للسياسة الانمائية بما يلي : ــ

ــ زيادة في الانتاج تضمن مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات بدءا من عام ١٩٦٦ .

ـ استثمار الموارد الطبيعية والبشرية ، وتحقيق التشغيل الكامل للايدي العاملة .
ـ تحقيق نمو رأس المال باتباع سياسة واعية في ميدان الاستهلاك والادخار .
ـ تحقيق استقرار الاسعار .
ـ تعزيز القدرة الدفاعية .
ـ ضمان حد ادنى لمعيشة المواطنين وتوفير الخدمات الضرورية لهم، وتنظيم توزيعها .
ـ تطوير الاوضاع الاجتماعية والثقافية والتوزيعية » .

ثم تكلم هذا المؤتمر عن سياسة تطوير الزراعة ، وهدف فيما هدف اليه الى تصفية الاقطاع ، وتأسيس ونشر الجمعيات التعاونية ، وزيادة الانتاج الزراعي ، وتوسيع التصنيع الزراعي وغيره . ثم تكلم عن سياسة التصنيع فهدف الى استثمار الثروة المعدنية والمواد الخام والثروة البترولية ، والكهرباء ، وانشاء وتصنيع المنتجات الزراعية ، وبناء الطرق والجسور . ثم تكلم عن سياسة التجارة الخارجية ، وعن السياسة المالية فهدف الى تطوير انظمة الضرائب ، والتقشف ،والاستفادة من القروض الخارجية . وعن سياسة النقد والمصارف والاسعار ، وعن سياسة التشغيل والاجور والرواتب فهدف فيها الى مكافحة البطالة ، والتوفيق بين مستوى الاجور ومتطلبات المعيشة . ثم تكلم عن امور اخرى ، وعن سياسة التقشف (واقتصاد الحرب) قال : « ان استراتيجية الاقتصاد الحربي للثورة تتمركز فيما يلي : ـ

ـ التقشف في الاستهلاك على النطاق الشعبي والحكومي لاتاحة مزيد من الفائض الذي يمكن توفيره للدفاع والتنمية .
ـ تغيير البنية الانتاجية لتأمين منتجات استراتيجية ، او منتجات تؤمن المزيد من القطع النادر ، او تحل محل المنتجات المستوردة ،لتخفيف الضغوط الاقتصادية على الثورة .
ـ زيادة المخزون من المواد الاستراتيجية والتموينية .
ـ تنفيذ المهام الدفاعية الملحة » .

أما عن الاهداف العامة المقبلة فقال : « تهدف السياسة الاقتصادية المقبلة الى : ـ

١ ـ التعبئة الشاملة لكافة القطاعات الانتاجية ، وترسيخ القواعد المادية للتطور الاقتصادي والاجتماعي .

٢ ـ تطوير التكامل الاقتصادي العربي ، وتنسيق السياسة الاقتصادية والبترولية العربية ، وتشجيع المشاريع الاستثمارية العربية المشتركة .

٣ ـ تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ العدالة في توزيع الدخل والقضاء على الاحتكار والاستغلال .

٤ ـ الاسراع في انهاء المرحلة الانتقالية .

٥ ـ اقامة اقتصاد زراعي صناعي متطور ، وتحقيق تنمية ذاتية مستمرة ، وتعديل بنية الاقتصاد الوطني .

٦ ـ الاستفادة الكاملة من الثروة المائية والاراضي الزراعية ، ونشر وتثبيت دعائم الزراعة المروية ، وزيادة وتنويع الانتاج النباتي والحيواني ، وتحقيق التكامل بينهما ، واعتماد أساليب الزراعة الحديثة ، وتدريب الايدي العاملة ، واستكمال التنظيم التعاوني الزراعي ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية .

٧ ـ السير بخطا سريعة وحازمة لتنفيذ مشروع الفرات ، والاعداد المادي والبشري والتنظيمي لاستثمار وتطوير الاراضي التي يستصلحها المشروع .

٨ ـ تطوير الصناعات القائمة وتحديثها ، واقامة الصناعات التي تمكننا من استثمار الثروات الطبيعية والزراعية ، وخاصة صناعات انتاج وسائل الانتاج ، وتحقيق الاستفادة القصوى من امكانية بناء وحدات صناعية بالحجم الاقتصادي الامثل ، واستكمال لبناء القاعدة الصناعية .

٩ ـ تطوير وسائل المواصلات الدولية ، والاستفادة من موقع القطر الجغرافي في مجال التجارة ونقل البترول .

١٠ ـ تدعيم وتوفير السبل لتحقيق التقدم العلمي والثورة التقنية .

١١ ـ الاهتمام بالريف ونشر الصناعات الريفية ، وتوفير الخدمات العامة الاساسية له .

١٢ ـ زيادة الصادرات السلعية وتوجيه الاستثمارات لانتاج السلع التصديرية ، وتطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية .

١٣ ـ تطوير التجارة الداخلية ، وتحقيق التوازن بينها ، وبين فروع الاقتصاد المختلفة ، والتنسيق بين الاستهلاك والانتاج والتجارة الخارجية والعمل على احكام السيطرة التدريجية على تجارة الجملة ، ودعم التجارة التعاونية ، وتطوير نظام الاسعار لوضعه في خدمة الجماهير .

١٤ ـ رفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والسكنية ، وتطوير طرق الادارة ، واعتماد المبادىء العلمية فيها .

وهكذا يمضي المؤتمر ، فيتعرض لرسم السياسة العامة من كافة جوانبها ، ويحدد الحدود للاقتصاد ، كما يعطي الملامح العامة للاستراتيجية الادارية ، فيبين بوضوح التحضيرات والتعبئة الكاملة لكافة الموارد ، كما يبين تمركز الصناعات وتقدمها في المستقبل ويركز على تمركزها في الريف ، كما يتعرض للانتاج والاستهلاك والتخزين ، والطاقة بأنواعها (الكهرباء ـ الماء ـ الوقود) ، وفي هذه المناسبة لا بد لي من سرد اهداف الخطة النفطية لمالها من اهمية كبرى ، ولا سيما في الحرب الرابعة بين العرب واسرائيل ، ولما كان لهذه المادة من انعكاسات دولية وعالمية قلبت ميزان الاستراتيجية الادارية ، وغيرت من مفهومها . واليك ما قرره المؤتمر من اهداف في القطاع النفطي : ـ

« ـ الاستمرار بالمسح الجيولوجي في مناطق الامل لتحديد اماكن الثروة البترولية .

ـ التوسع في استثمار البترول .

ـ رفع استطاعة خطوط النقل للنفط الخام .

ـ انشاء صناعات مساعدة قرب المصفاة .

ـ زيادة الطاقة التخزينية .

ـ رفع المستوى الفني للعاملين في قطاع النفط » .

وهناك المؤتمرات العادية والاستثنائية المتعددة التي تعقد دوريا وفي حالات خاصة واضطرارية ، والتي تتعرض لكل مواضيع الاستراتيجية الادارية ، كما عقد مؤتمر استثنائي في دمشق خلال شهر حزيران ١٩٧٤ ، ودرس المواضيع الهامة كافة ، وسورات المرحلة المقبلة .

فلسفة الاستراتيجية الادارية في الاتحاد السوفييتي :

حتى الآن قمنا بعرض سريع لفلسفة الاستراتيجية للجمهورية العربية السورية ، وبينا مصدر هذه الفلسفة ، وقلنا ان فلسفة حزب البعث العربي الاشتراكي ، ومبادئه ، ومنطلقاته ، ومقرراته هي المصادر الاساسية للاستراتيجية الشاملة ،وللاستراتيجية الادارية بصورة خاصة، والتي نحن بصددها الآن . وقمنا بنقل بعض هذه المنطلقات ومقررات المؤتمرات حرفيا ، وعلى هذا فانه لا يمكن وضع استراتيجية ادارية للقطر العربي السوري ، وللاقطار العربية الاخرى التي تنتسب لحزب البعث العربي الاشتراكي قولا وعملا ، دون الاعتماد على هذه المصادر .

ان الاتحاد السوفييتي يتخذ من المادية الديالكتيكية فلسفة له ومصدرا ، وهذه الفلسفة تعني « علم التغيرات في الفكر والطبيعةوالمجتمع مما هو خاضع لقوانين التناقض والفعل المتبادل ، والرقي بقفزات » . والديالكتيك مرتبط بالعلوم الاخرى ، وبالمادية التاريخية ، ومن المؤلفات المشهورة التي تبحث في الديالكتيك « المادية والنقد التجريبي » لـ « لينين » ، كما ان المادية الديالكتيكية هي « الطريقة الفلسفيةللمعرفة في الاشتراكية العلمية » . وهي تبحث في العلاقات المادية وانعكاساتها في الفكر الانساني ، فتدرس المادة وخصائصها ، ومقوماتها ، والحركة ، والزمان والمكان ، والقدرة الفكرية على معرفة هذه المادة في هذا العالم ، كما تدرس الشمولية للتطور والقوانين وعلاقتها ببعضها ، وتأثير العام بالخاص والخاص بالعام ، ولهذا فإن القوانين الديالكتيكية قوانين موضوعية لتطور هذا العالم . ان المادية الديالكتيكية هي الفلسفة (الماركسية اللينينية) ، وتحل جميع القضايا على أنها مادية ، والاصل هو المادة ، والثاني هو الفكر ، وما هذه المواد وهذا الوجود سوى انعكاسات لهذه المادة،والتطور والتغير،والقديم والحديث،ينشآن جنبا الى جنب ، والمنطق مرتبط بالديالكتيك والمعرفة ليست مستقلة ويقول لينين « ان الديالكتيك هو نظرية الادراك الماركسية » ويقول لينين : « ان المنطق هو نظرية المعرفة » . ان المادية الديالكتيكية هي الاداة للمعرفة ، وهي كل شيء في هذا الوجود ، وهي « النظرية العلمية للاحزاب الاشتراكية والشيوعية » .

مادية العالـم :

يقولون : « الكون موجود خارج ادراكنا وغير مرتبط بهذا الادراك ، وما كان غير مرتبط بالادراك فإنه فلسفيا واقع موضوعي مادي كما يبين لينين . وفي هذا فإن مفهومي الموضوعي والمادي ممتزجان ولكن ليس كل واقعي مادي . فمفهوم الانسان عن قوانين العالم الواقعي ذو محتوى موضوعي ، ولكن لا المفهوم ولا قوانين العلوم مادية ، وهي تظهر فقط بالادراك تصويرا للعالم الخارجي ، وهذا كله ليس ماديا بل ظواهر مثالية . من هنا اذا كان كل شيء مادي هو موضوعي فليس كل موضوعي ماديا . فالمادة هي ما يوجد خارج ادراكنا وبالاستقلال عنه ، كل ما يوجد في ادراكنا بهذا الشكل أو بذاك هو انعكاس للمادة وهو مثالي ، وتتأكد مادية الكون :

١ ـ انها وجدت خارج ادراكنا وبالاستقلال عنه ، وجدت قبل ان يوجد الانسان وطبعا قبل ان يوجد الادراك ولهذا فالكون ليس مصنوعا .

٢ ـ لما كان الكون لا نهائيا فلا يوجد خارجه شيء .

٣ ـ الكون يتغير ويتبدل لاسباب وقوانين طبيعية يوجدها هو نفسه ، ولهذا فلم تضعه اي قوة فوقية .... المادية الديالكتيكية في مفهومها عن وحدة الكون تنطلق من أن الظواهر والاشياء : النجوم والكواكب الاتوم والجزئيات ، الحياة البيولوجية ، الانسان والمجتمع ، ودون النظر الى الاختلاف الكيفي انما هي في وحدة الوجود الواقعي » وهكذا يمضون فيقولون ان المادة تتعمق كلما تقدمت العلوم الطبيعية ، (الواقع والوجود والمادة) هم في الاصل مادة .

وقد ترتبط المادة بالحركة ، والحركة بالمادة فالحركة هي التبدل والتغير والتطور ، وهي الحياة في مراحلها وللحركة خصائص ، واشكال عديدة ، ويعتبر السكون حركة انما نسبية ، « والحركة والمادة كما يبين قانون حفظ وتحول الطاقة لا تنفصلان ولا تزولان بل هما في تغير وتبدل مستمرين » وترتبط بهما أيضا الزمان والمكان ، وبالادراك والطبيعة والمجتمع وغيرها .

ويقولون : « ان العمل هو الذي صنع الانسان ، وهو الذى يميزه عن الحيوان ، وتعني بالعمل انتاج الخيرات المادية الذي هو تحويل

الطبيعة وخيراتها وليس استخدامها جاهزة كما هي الحال بالنسبة الى الحيوان » ويعني العمل «صنع أدوات للعمل». ان اللغة تنشأ مع الادراك وتتطور معه ، وان اللغة انعكاس للتفكير . فاللغة والتفكير في علاقة ديالكتيكية . وان الماركسية « ضد الجمود العقائدي الذي يحدد الوضع بطريقة الجمود والخريطة الجاهزة دون درس تغير الواقع وتبدله وتطوره » . يتأثر كل شيء بالمادة ، وحتى التطور له فلسفة خاصة وهو حركة داخلية للعالم الواقعي « وقد اكد العلم صحة الديالكتيك المادي في ان كل ظاهرة في الطبيعة والمجتمع تتغير ، وتتطور ، وتنتقل من وضع لآخر من علاقة مرحلية ملموسة الى أخرى فالتطور انما هو ذلك التغير أو التبدل الذي يتحول من كيفية قديمة الى كيفية جديدة كحركة من الادنى الى الاعلى على أساس وحدة ونضال المتضادات ... وصفات التطور نفسها لا تنفصل عن الجديد اي ان ما ينشأ وما يتطور لا ينفصلان فالجديد التقدمي له المستقبل وروابة الجديد تعني النظر الى الامام تعني اتجاه التطور » .

وعن القانون يقولون : « انه يعكس العملية الواقعية للطبيعة والمجتمع والفكر ... فالقانون جزء من سنة التطور ، أما سنة التطور فمجموعة قوانين معطاة في نطاق الظواهر او العالم بعموميته .... فالقانون يعكس الشيء العام .. ويعكس الصلات في الظواهر قبل الصلات المنبثقة والمولدة من المحتوى الداخل للظواهر ... ومفهوم المادية الديالكتيكية للقوانين يتطلب التفريق بين قوانين الطبيعة وقوانين المجتمع « فإن معرفة القوانين وسنة التطور ليست فقط من اجل المعرفة المجردة ، بل لاجل التغيير والتبديل في الكون والمجتمع والفكر . فالمادية التاريخية تعلم أن قوانين المجتمع تعمل من خلال الجماهير الشعبية ، الصانعة الحقيقية للتاريخ ومعرفة قوانين المجتمع تمكن الناس من التأثير في مجرى الاحداث ، فالقوانين الاجتماعية في الاشتراكية تعمل تحت اشراف الناس ومراقبتهم وسلطتهم ، وهذه القوانين تؤثر في ظروف ملموسة ، وتحدد مجرى التطور ، وامكانية وحتمية الاحداث » .

وتكلموا عن التناقض الذي هو شرط بوجود تناقض آخر ،والتناقض هو : الحركة التي تمر بطور النشوء ــ الحل ــ الاستمرار كما يقسم التناقض الى اقسام داخلي وخارجي ، والتناقض التناحري وغير التناحري ويقولون : « ولا بد من الانتباه بعد هذه الى انه لا يمكن فهم

قانون وحدة ونضال المتضادات ، أو في الاصح نضال ووحدة المتضادات، الا اذا استندنا دائما ووفق الظروف التاريخية المعينة الملموسة الى الاساس الديالكتيكي الذي هو التغير والتبدل ، أي الى امكانية ان يشغل احد انواع التناقضات مكان النوع الآخر فالتناحري يمكن ان يتحول الى غير تناحري وبالعكس والرئيسي الى ثانوي وبالعكس ، والخارجي الى داخلي وبالعكس » .

وتكلموا عن التطور فقالوا : « ان في التطور ثورة وفي الثورة تطورا ... في مختلف الميادين ... » .

وعن الحرية فقالوا : « وحتى لا يكون الانسان حرا عليه ان لا يبقى عبدا للطبيعة ، ولا يمكن ان يتحرر من عبودية الطبيعة الا اذا فهم قوانينها الموضوعية واخضعها لنفسه ، وان الضرورة اولية ، والحرية ثانوية لان الكائن اولا والفكر والادراك ثانيا ، والحرية لهذا ليست مجردة بل مرتبطة بالتجربة التي تكشف الضرورة وسنة تطور العالم ، وبفضل ذلك يصبح الانسان حرا ... والحرية نتاج التطور التاريخي وكلما ادرك الانسان القوانين أكثر كلما ارتفعت نسبة حريته ومستواها ... العبودية دائما ترافق الجهل ، والحرية تصل الى مستوى ارفع عندما ندرك قوانين تطور المجتمع » . فالتحرر من الحاجة المادية وفهم القوانين ، واستنباط مجاهل الطبيعة هي الحرية .

ان الفلسفة التي بنى عليها الاتحاد السوفييتي استراتيجيتة الادارية هي المادية الديالكتيكية التي سبق ان شرحنا جانبا منها فهي تهتم بكافة العلوم ، والتطور ، وبالمادية التاريخية ، وبالانتاج المادي ، وبأساليب الانتاج وبالسكان ، وبالوسط الجغرافي ، وقد قال لينين « كل حركة هي حركة في نفسها » وقال ماركس « ان أسلوب الانتاج للحياة المادية يحدد عملية الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والروحية ». وقوى الانتاج هي تلك القوى السكانية وتأثيرها على الطبيعة ، وعلاقة الانتاج هي تلك العلاقة بين الناس انفسهم وقد قال ماركس « الناس يدخلون في علاقات محددة خارجة عن ارادتهم تسمى علاقات الانتاج وهي تتجاوب مع مستوى قوى الانتاج ودرجة تطويرها ، ومجموع هذه العلاقات الانتاجية يشكل التركيب الاقتصادي للمجتمع والاساس الحقيقي والقاعدة الحقيقية التي يقوم عليها بناء فوقي حقوقي وسياسي، وتنشأ عنه أشكال معينة للوعي الاجتماعي » .

ان للجماهير دورا فعالا في الاقتصاد والانتاج ، والسياسة ، ووضع النظريات ، والفن والادب ، وهي صانعة التاريخ ، والحزب والثورة ، والفلسفة ، والاستراتيجية ... الخ . أما الفرد فله دور مساعد وهو ما يمثل بين الصدفة والضرورة . قال ماركس « في كل التاريخ العبيد والملاك ، القن والاقطاعي ، العامل والرأسمالي يقودون نضالا ظاهرا او مخفيا وهذا النضال يؤدي للثورة » . ان ظهور الطبقات التي لم تكن موجودة من قبل ، أسبابها اقتصادي أي عندما وجد الفائض في الانتاج ، والملكية الخاصة ، والاستغلال ، والربح الفاحش . أما صراع الطبقات فهي الطريقة للوصول الى الثورة وبالتالي الوصول الى المساواة ، والى ان تعيش طبقةواحدة هي طبقة الاغلبية ، وطبقة العمال والفلاحين ، ونضال الطبقة العاملة يسير في اتجاهات ثلاثة متوازية ، متفاعلة مع بعضها بفعل علاقة الديالكتيك فيما بين هذه الاتجاهات وهي السياسية ، والاقتصادية ، والايديولوجية ثم ان الاتجاه الاقتصادي هو الاصل ، والاتجاهات الاخرى هي الاتجاهات التي تنتج عن الاتجاه الاقتصادي .

ان الثورة تعني الثورة لكافة المجالات ، ومنها الاقتصادية ، والاستراتيجية وغيرها ، وتعني الانتقال من النوع القديم لنوع اعلى تخطيطا وتنظيما ، ووعيا وادراكا ، وسياسة وايديولوجية ، وتمر هذه الثورة عبر اربعة ادوار في نظر الاتحاد السوفييتي وهي :

- مفهوم الثورة ، والانقلاب ، والانتفاضة المسلحة ، والثورة المضادة وان من أسباب هذه الثورة هو التناقض بين علاقات الانتاج ، وقوى الانتاج ويقول ماركس « الصدام هو الاساس الموضوعي للثورة الاجتماعية » وأما الثورة الاشتراكية فهي ستنتصر في البلدان الرأسمالية حيث يكون العمال قوة كبيرة ، وتقوم الثورة حسب بيان موسكو للاحزاب الشيوعية ١٩٧٥ على : وجود حد ادنى للتطور الصناعي ، ووجود بروليتاريا صناعية ، وأن يتوفر وضع ثوري في البلاد ، ان تطور الثورة يأتي من تطور اداة الثورة ، وانشاء علاقات انتاجية جديدة . وأن النضال السياسي والاقتصادي يجب أن يترافقا جنبا الى جنب .

الحزب : الحزب هو الطليعة والمنظم وصاحب النظام الخاص ، والمسلحة بالعلم والمعرفة والقوانين الاجتماعية ، وقوانين نضال الطبقات وهو القادر على قيادة الطبقة العاملة وارشادها ، والحزبي هو : الذي يعترف ببرنامج الحزب ويدعمه ماديا ، وينضم الى احدى منظماته ، وان الحزب

هو جزء من الطبقة العاملة ، وهو الذي يقود جميع المنظمات ، وله صلة بالجماهير ويقول لينين « يجب أن نحصل على تأييد الطبقة العاملة لكي نكون حزبا اشتراكيا ديموقراطيا » ، فالحزب اذن هو المرجع في كل شيء في أساس الاستراتيجية وفي فلسفتها ، وفي التنظيم والتخطيط لاداتها ومبادئها وغير ذلك . ان مؤتمرات الحزب تعتبر المرجع والمصدر والفلسفة العليا للحزب .

التأميم : يراه الاتحاد السوفييتي ضروريا بعد نجاح الثورة ، ويؤمن التأميم على الانتاج ، وهذا ما هو ضروري أثناء القيادة الاستراتيجية .

النقابات : حدد لينين دور النقابات وقال : انها مدرسة للاشتراكية والوحدة ، والدفاع ، ومدرسة للاقتصاد والادارة ، وان نضال النقابات الموجز من نضال العمال ، الا أنه تبقى القيادة للطبقة العاملة للحزب .

التعايش : يرى الاتحاد السوفييتي أن التعايش ضروري ، ويمكن درء الحروب والمخاطر بهذا المبدأ الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي وقد صرحت الاحزاب الشيوعية المجتمعة في موسكو عام ١٩٥٧ : أن الحرب العالمية يمكن درؤها حتى قبل انتصار الاشتراكية التام ، مع بقاء الرأسمالية ، ويرى الاتحاد السوفييتي أنه مادام هناك نظامان متناقضان فان فكرة الحرب ستظل بعيدة ، وما دام الامر كذلك فلا بد من الاتفاقيات الاقتصادية لانعاش الاقتصاد ، وزيادة رفاهية الشعوب مادام ذلك لا يؤثر على العقيدة ، ولا يمس سيادة أي من الدولتين . ويرون أن الحروب التحريرية واقعة لا محالة ولا يؤخذ الاستقلال الا بالنضال المسلح .

فلسفة الثورة الاشتراكية : يرى الاتحاد السوفييتي أن الاشتراكية لا تبنى الا على : ـ

١ ـ اقامة ديكتتاتورية البروليتاريا التي قوامها تحالف العمال والفلاحين .

٢ ـ قيادة الحزب الشيوعي .

٣ ـ التخطيط المبرمج للاقتصاد وبناء صناعة قوية .

٤ ـ بناء الاشتراكية في الريف .

٥ ـ الثورة الثقافية .

٦ ـ بناء قوة دفاعية .

٧ ـ التضامن الاممي .

الصراع الطبقي : توجد طبقات في هذا المجتمع . كما يوجـد صراع فيما بينها ، فقد حدد لينين الطبقات فقال : انها مجموعة من النـاس تختلف عن بعضها حسب مكانها في النظام الانتاجي . وحسب علاقة الناس بوسائل الانتاج ، وحسب مكانها في التنظيم . وحسب اساوب توزيـع الانتاج ، وحسب امكانية استغلال طبقـة لاخرى ، ويقول : ان أصـل الطبقات لم تكن موجودة من قبل . وأوجدتها الاسباب الاقتصادية التي تكمن في الانتاج ، وظهور الطبقات مرتبط بتطور القوى المنتجة ، وانه عندما يصل الانسان لدرجة كبيرة من تطور القوى المنتجة فان الطبقات ستزول وستصفى . ان الصراع الطبقي هو المحرك للتطوير ، وهي الاساس في التقدم حتى أن السياسة ما هي الا علاقة بين الطبقات وانعكاس المصالح الاقتصادية ويقولون : لقد ظهرت الدولة بظهور الطبقات . وقال عنهـا ماركس « الدولة هي آلة لحفظ سيطرة طبقة على أخرى » .

فلسفة الاستراتيجية من الوجهة الاسلامية :

لقد اعتنقت قليل مـن الدول النظام الاسلامي المعتمد علـى القرآن والسنة اذ احتوى هذا النظام المسائل الحياتية والروحية ، وجمع بين الواقعية والغيبية ، والتضامن والمضادات ، والامر الثوري والقيـادة ، ومبادىء القتال وفلسفته ، والجهاد بالمال والنفس ، والنهي عن مخالفة الله ورسوله ، والايمان بالله والكتب والرسل ، والحكم بالقرآن ، والتدرج بالاحـكام وتطبيقها ، وبحث في المؤتمـرات فأكـد أهميتها الاجتماعيـة والسياسية والثقافية والعسكريـة ، والحريـة في التفكير ، والتقشف والاسراف ، واعطى الانسان القيمة التي يستحقها والضرورية . ودعـا الناس جميعا الى الاخذ بهذا النظام حـين لم يترك صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ، ولا مشكلة الا وجد لها حلا . كما بحث وفصل هذا النظام في القتال والثبات فيه ، والغنائم والمصادر المحلية . وقدم المال على النفس في أمور ومواطن كثيرة ، وحث على القتال فرغب ورهب فيه ، وأمر بقتال الاعداء مساندة ومعاونة كوحدة كاملة ، وأمر بالخروج الى الحرب مشاة وركبانا صحاحا ومرضى . والزم كل نفس تقديم طاقتها ، واعتبر نتيجة الحرب دائما لصالح المقاتلين حين أكد على النصر والشهادة . كما اعتبر العمل هو اساس الحياة والتقدم ، وأعطى العاملين الجزاء الحسن . وبحث في المتضادات . ونهى عن اتباع الباطل أو تقليد الآباء ، بل جعل للحريـة

الفكرية قيمة كبيرة . مجد الفكر والمحاكمة والعقل . ثم أعطى هذا النظام الصورة الحقيقيــة للتخزين الاستراتيجي في الدولــة . وكيفية توفـير الاحتياطي وطرق استهلاكه عند الضرورة . كما جعل للعلم والعلماء منزلة رفيعة . واعطى أسسا للنقل الاستراتيجي . وقواعد وأسس للخدمــة الطبية . وأعطـى للتطور أهمية بالغــة اذ قضى بتبدل الاحــكام بتبدل الازمان .

لكن هذا النظام يتميز عن النظم الاخرى في عقيدة التوحيد فهو يتفرد بها بين الانظمة فلا ينازع فيها . فدعا الى توحيد الله والايمان به ايمانا مطلقا . وتضمن الايمان بالغيب . ودعا الى الالفة والى الوحدة ، والى الطبقات وصراعها ، والى التفكير وسبر مجاهل هذا الوجود . وحث على الجماعة ، والى الاستعداد الكامل والاخذ بمجامع القوة في كل الاتجاهات ضد العدو . وأعطى للانسان كل مايستحق . ودعا الى تعايش وتعامل من نوع جديد هو تعايش في الأموال المشتركة والكلأ والملح والري . والأموال المجباة من أموالهم وسماها الزكاة تؤخذ من أغنيائهم وترد على الفقراء في المجتمع وللمشاريع المختلفة التي تعود بالنفع لمتبعي هذا النظام والناس أجمعــين .

وهناك بعض الاسس الفلسفية التي لا يتسع المجال لذكرها . ففي معرض الغيب مثلا أوجب الايمان بالشهادة . فالملائكة والروح والجــن كلها غيبيات ألزم الايمان بها . قال الله تعالى : « ينزل الملائكة بالروح من امره على من يشاء من عباده » وقال : « واذ قالت الملائكة يامريم أن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين » وقال بشأن الجن : «والجان خلقناه من قبل من نار السموم » وقال : « يامعشر الجن والانس ألــم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا » وبشأن الروح يقول الله تعالى : « يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربــي وما أوتيتم من العلم الا قليلا » .

وهكذا نرى أن هــذه الفلسفة تكاد تكون جامعة لكل شيء ، للعلــم والعمل ، للغيب والحاضر ، للدنيا والآخرة ، للحرب والسلم ، للمــاء والاشفاق ، للاستراتيجية والتكتيك، للتحضير والتنفيذ، للثواب والعقاب، الدنيوي والاخروي للشؤون الادارية وللشؤون الحربية ، للنساء والرجال، على السواء للقادة والمرؤوسين ، يقول الله تعالى : « ما فرطنا في الكتاب مــن شيء » .

الفصل الثاني

الفكرة الادارية

بعد أن استعرضنا في الفصل السابق أسس الاستراتيجية الادارية ، او الفلسفة التي تصدر عنها الفكرة الادارية المبعثرة في كثير من المبادىء والاسس والنظريات ، رأينا من الواجب ان نبين ماهية هذه الفكرة التي ترافق كل عمل وتخطيط وكل تطبيق وتنفيذ ، في كل استراتيجية شاملة او غير شاملة ، وعلى مستوى العمليات والتكتيك وعلى مستوى الجيوش والوحدات الصغيرة . الفكرة الادارية تنفذ الى كل عمل سواء كان صغيرا ام كبيرا ، انالفكرة الادارية قد تكون منمصدر بشري كالاتحاد السوفييتي والبلاد الاشتراكية وقد تكون من مصدر الهي نزل بلسان الرسل .

وسواء كان مصدر هذه الفكرة : الهي ام بشري فان كل امة مستقلة تحترم نفسها تخطط لغدها فيها هذه الفكرة التي يجب ان تكون بسيطة واضحة المعاني والاهداف ، سهلة التطبيق والتنفيذ تصلح لكل نواحي الحياة ومجالاتها الواسعة،متطورة توافقالظروف وتساير الواقعوتحترمه، وبنفس الوقت فيها من الجدة والابتكار ما يسمح بتنظيم استراتيجية ادارية متطورة وان كانت الفكرة الادارية قوية منيعة الجانب مرنة متطورة كانتالامة قويةوكتب لها البقاء والنمو،وان كانت الفكرة ضعيفةمهلهلةغير متطورة كتب لهذه الامة الفناء والدمار والتوقف عن متابعة الركب العالمي. فألمانيا قسمت وانهزمت في حربين عالميتين وتداعى كيانها ، وسقطت عروشها ، وضاعت افكارها الهتلرية في مهب الريح وذلك لضعف فكرتها الادارية ، وسوء استخدامها .

وقد يكون للدولة فكرة واضحة الا ان هذه الفكرة لم تنتقل الى حيز التنفيذ حيث الاختبار والتطبيق . قد لا توجد هذه الفكرة اطلاقا . انما هناك بعض الاهواء والنظريات الشخصية التي لم تكتسب بعد العمق والتجربة وهذا أخطر ما يكون على الأمة وعلى تقدمها وتطورها . فمثل هذه الامم ليست سوى مجموعات قبلية بدائية متاخرة تحركها العادات والتقاليد والاهواء الفردية والعشوائية .

اولا ـ تعريف الفكرة الادارية :

ان الفكرة الادارية بعد وضعها تحتاج [illegible] قائد [illegible] المرجع الاول في تفسيرها وعليه [illegible] ادتها . وتحتاج [illegible] الى [illegible] يؤمنون بهذه الفكرة وبهذا القائد ايمانا مطلقا لا نفاقا وتزلفا [illegible] كراها والز[illegible]

ومن اهم صفات هذه الفكرة ان تكون محتوية العقل والفكر . والتأمل والتدبير والتقدم والتطوير . والمرونة والتفسير . العمومية لاالخصوصية، الشمولية والتنبوء والسلام والانسانية والحرب والعدالة والاقتصاد والسياسة والاعداد والقوة وفيها كل مقومات الحياة دون اختصار او اسهاب . ان التنسيق فيما بين هذه الافكار او القيم ضروري لحياة ونمو الفكرة الادارية . وبهذا فان ليس لكل قيمة مستقلة وجود اوحدها في التخطيط والتطبيق بل بينهما اوجه عديدة من التنسيق فلا يتصدى جزء على آخر بل يدعمه .

اذا ما حللنا الفكرة الادارية في كل امة من الامم نراها تحتل كل مرفق من مرافق الحياة والتفكير . ان كل تفكير بدونها ناقص الازدهار تعوزه المادة ، فالمادة والعمل في المادة هو اساس الحياة التي تستطيع الاستمرار، والتقدم والتطور .

ان الفكرة الادارية نراها موجودة في الفكر او الفلسفة التي تعتمدها اية امة من الامم سواء كان هذا التفكير من مصدر الهي او من مصدر وضعي ، وسواء كانت قوية ام ضعيفة . نجد مثلا هذه الفكرة في مؤلفات « لينين » العديدة عن المال ورأس المال ونجدها في مؤلفات (ماو تسي تونغ) ونجدها في الشرائع الالهية وفي المعتقدات الدينية .

تتكون الفكرة الادارية عموما من المادة ، التي تتألف من الاموال المتداولة التي هي اساس التعامل ، والمواد التي تؤلف في مجموعها موادا

ضرورية للحياة على اختلاف اتجاهاتها . المواد منها : الضرورية والاستراتيجية فالطعام والشراب والحديد واليورانيوم وغيره ، ومنها الثانوي الذي لا يؤثر على مجرى الحياة ، وعلى تطور الاستراتيجية وتقدمها ، وكلما تقدمت الحضارة وكلما تقدمت الاستراتيجية ظهرت حاجات ومواد ضرورية ، فما كان منها ثانوي انقلب الى رئيسي ، وما كان منها غير ضروري أصبحت الضرورة ملحة لتوفيره ، فاذا ما ظهر عدو كان لا بد من توفير سلاح نرد به كيده ، واذا ما جد لديه سلاح كان لا بد من توفير سلاح دفاعي ضد هذه الاسلحة الجديدة ، ومن هنا تنشأ الضرورات المتعددة لخلق حاجات جديدة لا بد منها لاستمرار الحياة ونموها .

ثانيا ـ منشأ الفكرة الادارية :

ان منشأ الفكرة الادارية قديم منذ خلقت هذه البشرية ووجدت على وجه هذه الارض فالانسان اول ماخلق فكر ماذا يأكل فأكل من حوله النبات ولحوم الحيوان دون تحضيرات كبيرة لاكلها ، ثم فكر ماذا يشرب فشرب الماء دون تعدد الاشربة الموجودة في الوقت الحاضر ، ثم فكر بماذا يقي جسمة من البرد والحر فاتخذ اوراق الشجر وجلود الحيوان لباسا دونما عناء ودون الحاجة الى مصانع للالبسة ، والى عمال ، والى سلسلة من الاعمال المعقدة،ثم فكر بماذا يدافع عن نفسه فاتخذ الفؤوس والخناجر من الصخور الصلبة ، ثم القوس والرمح دون ان يحتاج الى مصانع الاسلحة المعقدة ، والى الافران الذرية والطائرات والدبابات وغيرها ، ثم تطور هذا الطعام وهذا الشراب ، وهذا اللباس وهذا السلاح الى ان وصل ما وصل اليه اليوم .

لا شك ان الفكرة الادارية موجودة في كل عمل سواء كان صغيرا أم كبيرا ، ضعيفا أم قويا ، فالرجل في بيته لا بد له من وجود فكرة ادارية تنظم له موارده ومصروفاته ، ثم تنظم له العمل الذي يجب عمله في كسب هذه الموارد ثم العمل الذي يجب حمله في صرف هذه الموارد ، والوجوه التي يجب صرف هذه الاموال فيها ، ثم الطرق الاجدى والاقرب للحصول على هذه الموارد وصرفها ، والتكتيكيات التي يجب عملها لقاء هذا الصرف ، والمناورة التي يجب سلوكها للموازنة بين الواردات والصرفيات ، والطرق المؤدية الى خفض

الصرفيات ورفع الواردات حتى نتمكن من مجابهة التطور والتقدم والحاجات المستجدة . والوزارة اية وزارة لا بد لها من اجراء هذه السلسلة الادارية التي اتبعها الرجل بمفرده بالاضافة الى الاتساع والشمول والدقة والتخطيط والتنظيم . والدولة اية دولة لا بد لها كذلك من اجراء هذه السلسلة الادارية في تفكيرها وتخطيطها . فالفكرة الادارية هي الفكرة المنبثقة عن مصدر بغية التخطيط والتنظيم . وبغية تحديد علاقة الانسان بالمادة وبغية التطبيق والتنفيذ لكافة الشؤون الادارية التي يتطلبها أي عمل سواء كان عسكريا أم مدنيا .

ثالثا ــ مقومات الفكرة الادارية ومصدرها :

عندما تولد الفكرة الادارية لا بد لها من ظروف تعيش فيها ، وزمان تحيا فيه ، واناس يقبلونها وينفذون اهدافها ومراميها ، وقبل أن تولد لا بد لها من وجود مصدر تعتمد عليها ويشرعها ، وينظم لها الاطار العام والاسس العامة كما ينظم التعامل بأداتها ، ويوضح جوهرها توضيحا لا لبس فيه ولا غموض . وحين توجد المادة التي هي جوهر الفكرة يبين في هذا الجوهر المواد المشكلة منه هذا الجوهر ، والاموال النقدية وغير النقدية ، والثروات العديدة الموجودة في البلاد فتقدر الاراضي الصالحة للزراعة ، والمياه التي يمكن ان تروي هذه الاراضي ، والمحاصيل الزراعية التي يمكن ان تنتجها ، كما تقدر قوة الصناعة والمواد الاولية لهذه الصناعة وتكاليفها ، ووجود أسواق لتصريفها ، كما تقدر قوة الطرق وعددها وما يمكن ان تقدمه من خدمة في ميداني السلم والحرب ، وما هي الطرق المتوفرة والتي يجب ان توجد لنقل هذه المواد وتصريفها ، وقد تسهب هذه الفكرة فتبحث أمورا عديدة ومسائل ذات اهمية ، وان اهم ما تتطرق اليه هذه الفكرة هو : العلاقة بين هذه المادة والمتعاملين بها ، هذان العنصران هما أساسيان في انشاء الفكرة الادارية وفي تكوينها ، وفي القاء الضوء على الاحكام التي تصدر فيما بعد لتحدد العلاقة والتعامل ، ولتحدد العمل الذي يعمله الانسان تجاه هذه المادة ، وكيفية الحصول عليها ونقلها وتخزينها وحفظها وتوزيعها ، على أن هناك عاملين ثانويين هما : الزمن الذي يتحكم في انشاء الفكرة ، فالفكرة الادارية التي كانت قبل مائة عام لم تكن هي نفس الفكرة التي اقتضاها الزمن والتطور في هذا اليوم ، فعصر

الحديد غيره عصر التجار وغيره عصر الذرة فإن في كل عصر فكـرة ادارية . وفكرا متطورا ، الا أن أساس الفكرة واتجاههـا وخطوطها العريضة تبقى كما هي ، وكما كانت موضوعة من قبل ، انما يصبب التغيير الملامح التعاملية ، والتكتيكات التي تقتضيها ظروف العصر ومبدأ التطور . ان الامم ونفسياتها واختلافها مع بعضها ، فما يصلح لامة من الافكار الادارية لا يصلح لامة ثانيـة وهكذا فإنه لا يمكن تطبيق الفكرة الادارية التي يتعامل بها الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدةالامريكية وبالعكس ، كذلك فإن نفس الفكرة اذا تشابهت لا يمكن حتى تطبيقها على غير أمة ، فالفكرة الاداريـة للحزب الشيوعي لا يمكن تطبيقها على الامة العربية ، حتى على الامة اليوغسلافيـة أو الصينية أو الرومانية حرفيا بـل أن لكل امـة مـن هـذه الامـم ظروفهـا في التطبيق وان تشابهت الفكرة او توحدت ذلك أن اختلاف الامم وتصوراتها ونفسية عناصرها ، وتكوينهم النفسي يحول دون تطبيق فكرة ادارية تابعة لامة على امـة غيرها . ان طبيعة الارض التي نشأ عليها الانسان وما في هذه الارض من مناخ ، واتساع ، أو سهول وجبال ، او انهار وصحارى ، أو غابات وأراض مزروعة او غير مزروعة كل هذا يحتم انشاء فكرة ادارية خاصة ومستقلة عن الارض الاخرى التي لا تشبهها من حيث الطبيعة الجغرافية.

ان القيم الروحية مهمة في تكوين الفكرة الادارية فالامة التي لا تعتقد بمبـدأ روحي مهما كان هذا المبدأ لا يمكن ان تكون فكرتها الاداريـة هي نفسها في أمة لا تعتنق أي مبدأ روحي ، ثم ان الامة التي تعتنـق أي مبدأ روحي لا يمكن كذلك ان تتشابه فكرتها الادارية مع أمة لهـا مبادىء روحية غيرها . ثم ان المشرع اذ اختلف من بلد لآخر اختلفت معه الفكرة الادارية فلو جئنا بمشرع شيوعي وضع الفكـرة الاداريـة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي فإن المشرع العربي الشيوعي سيضع الفكرة الادارية الشيوعية في البلاد العربية مختلفة تماما عن الفكـرة الادارية الشيوعية السوفياتية ، ذلك ان كـلا من المشرعين العربـي والسوفيتي يختلف عـن الآخر في امور كثيرة وان لم يختلفا بانتسابهما للحزب الشيوعي اذن يمكـن اجمال مقومات الفكرة الادارية بما يلي : ـ

١ ـ وجود مشرع (مصدر) يضع الفكرة الادارية .

٢ ـ وجود مادة وموارد .

٣ ـ وجود عناصر تتعامل بهذه المادة تنفيذا للفكرة الادارية الموضوعة .

٤ ـ وجود أمة لها ماض وتاريخ متشابه ، ونفسية متقاربة ،وحياة لها مقومات الامة الواحدة .

٥ ـ تحكم الوقت في الفكرة الادارية ، ومراعاة الظروف المحيطة به ، والتنبؤ الاداري المحتمل ، واحتوائه على كافة المسائل .

٦ ـ طبـ الارض الجغرافيـة .

٧ ـ توا المبدأ الروحي .

٨ ـ توحيد المشـ ع (صـ ـر) مـ حيث النشأة ، والتلاؤم النفسي، والطبيعة الجغرافية . والتوافق الروحي (العقائدي) والثقافي ،والتاريخي ولقد استوحى الاتحاد السوفيتي فكرة من افكار لينين وتعاليمه ، واستوحى الاسرائيليون فكرهم من التوراة مستندين الى الجذور التاريخية القديمة ، ثم مزجوا بين القديم ومتطلبات الحاضر وخرجوا بفكرة جديدة هي فكرة الاستيلاء على الارض وفكرة الاستيلاء على الموارد ، وقد يخطىء من يظن ان الاسرائيليين اذا وقعوا على أرض او مادة ان يتركوها ، او يسلموها الى أصحابها ، فلهم الحق وحدهم حسب فكرتهم الادارية دون سائر البشر الاستئثار بالارض التي ارتكزوا عليها واستولوا على ما فيها لتكون منطلقا للاستيلاء على أراض وموارد جديدة فهم حسب الفكرة الادارية القائلة « لتكون لهم شعبا اخص من جميع الشعوب على وجه الارض » وكذلك « تحولوا وارتحلوا وادخلوا جبل العموريين وكل ما يليه من العرابة والجبل والسهل والجنوب وساحل البحر وأرض كنعان ولبنان الى النهر الكبير نهر الفرات . انظر قد جعلت امامكم الارض . ادخلوا وتملكوا الاراضي التي اقسم الرب لآبائكم ابراهيم واسحاق ويعقوب ان يعطيها لهم ولنسلهم من بعدهم » وهكذا فانهم يعتقدون طبقا لفكرتهم الادارية الاستيلاء على الارض العربية جميعا والاستفادة منها وحدهم دون غيرهم ، والاستئثار بكل ما فيها من كنوز ومادة . فكل أرض تدوسها ارجلهم هي لهم ، وكل مال يريدونه هو لهم وليعلم الاوروبيون ان الاسرائيلين هم اعداؤهم ـ ـسهم أموالهم بل يحرمونهم منها بشتى الوسائل والطرق ، ر ن فكرة يعلنها الاسرائيليون هي في نظرهم صحيحة ويجب ان يصدقها ويؤمن بها العالم كله ، ولهذا يسمحون لنفسهم ارتكاب كل أنواع القهر والاستيلاء . ومن هذا كله

اتسمت فكرتهم الادارية بالفوقية ، واستخدام القوة ، واستحلال ما استولوا عليه فلا يحلون حلالا ولا يحرمون حراما .

وقد بنوا فكرتهم الادارية على فهم الماضي ، ودراسة الحاضر ، وعلى ضوء الظروف الجديدة المحيطة بهم ولهذا فانهم يفسرون قصة جدعون والمديا ثيين كما ورد في التوراة ، فكان المديانيون يقيمون ويرابطون في وادي يزرعيل ، وكان جدعون بالقرب من المديانيين (في عين هاروت) وكان قومه ٣٢ألف رجل . وعمل جدعون فحشر الجيش للقتال المسمى في التوارة « شعب اسرائيل » وكان عدد كبير من هذا الجيش يخاف الحرب فنادى جدعون فيهم من كان خائفا فليرجع فرجع /٢٨الف/ وبقي /١٠/ الاف فأمر الذين بقوا ان ينزلوا الى الماء ليشربوا فشربوا الا قليلا منهم فبقوا /٣٠٠/ مقاتل وانقض الباقون ، ثم عمل جدعون فارسل عيونا لاستطلاع المديانيين فوجدوهم يتحدثون عن « سيف جدعون » فقسم بعد الاستطلاع المقاتلين الى ثلاثة اقسام ، واعطاهم ابواقاً وجراراً فارغة ومصابيح ليضعوها داخل الجرار لاخفائها وامرهم ان يقلدوه في كل مايفعل فمتى ضرب البوق ضرب الباقون ، ثم اختار منتصف الليل حين يقوم جند المديانيين بتبديل الحراسة، وقام بحصار المديانيين ، ثم ضرب البوق وكسر الجرة وامسك بالمصباح فتبعه الباقون ، ثم صرخ « سيف للرب ولجدعون » فصرخوا، وعندما سمع جيش المديانيين هذا فروا هاربين وولوا الادبار . لقد فسرها العسكريون الاسرائيليون في الوقت الحاضر ، فقد قسموها الى ثلاث مراحل :ـ مرحلة الاعداد ثم مرحلة المعركة ثم مرحلة المطاردة ثم قسموا كل مرحلة الى جملة من الاجراءات ، ففي المرحلة الاولى وهي التحضير والاعداد وهي « جمع الجيش اليهودي الشعبي وتنظيمه ، ثم انتقاء المقاتلين منه بما يتلائم مع نفسية المقاتلين ومع قوة العدو ، ومع طبيعة المعركة ، لذلك اختير /٣٠٠/ رجل من بين /٣٢/ الف ثم ان المرحلة الثانية وهي مرحلة الهجوم المفاجأة لان جيش المديانيين كان مجمعا يسهل الهجوم عليه ومفاجأته ، اما باقي الجيش فقد اختاره جدعون لسد الطريق على المديانيين في حالة الانسحاب فكانت في الوقت الحاضر الصاعقة والمفارز المكلفة بالمطاردة وهنا تبدأ المرحلة الثالثة . وأما الابواق والمصابيح والجرار فكانت أسلحة مبتكرة ، وفي الوقت الحاضر يفسرونها بضرورة وجوب ابتكار اسلحة جديدة تبعا لطبيعة المعركة ،وقد اختير وقت المعركة عند التبديل وهو أنسب وقت للهجوم ويفسرون أن أنسب الاوقات

للهجوم هو اثناء التبديل او اثناء انشغال العدو ... ثم اعطى جدعون اشارة الهجوم بنفسه ، وفي الوقت الحاضر يفسرونها ان للقائد الحق وحده في اعطاء هـذه الاشارة بناء على متطلبات المعركة ، وبهـذا فـان اسرائيل في اغلب حروبها ان لم نقل جميعها هي التي تختار الزمان والمكان في الهجوم في كل حروبها مع الدول العربية ففي اعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ وفي عام ١٩٦٧ ، الا ان العرب فاجؤا اسرائيل بحرب واحدة فقط هي حرب ١٩٧٣ حيث اختاروا هم الزمان والمكان وبذلك حققوا نصرا ساحقا عليها، الا أن اسرائيل بعد هـذه الحرب تتربص الدوائر لتكيد للعرب ولتلتزم بالمبدأ الذي اتخذته لنفسها وهو المبادأة واعطاء اشارة الهجوم قبل عدوها ولهذا فان على العرب أن يكونوا يقظين ، ويكون لديهم خطة جاهزة تقضي على الهجوم المرتقب وتحبطه قبل أن تعطي الاشارة ، وبعد أن تعطيها لئلا يفاجئهم العدو ببابهم فهذا مبدأ وهو من اصل فكرة اسرائيل الادارية لن تحيد عنه ، ولن تبدله . فالحذر الحذر ايها العرب والا وقعتم تحت تنفيذ هـذه الفكرة ، ولن ينقذكم منها سوى اعـداد خطـة شاملـة تقضي على هذه الفكرة في مهدها وقبل تطبيقها من قبل الاسرائيليين ، والاعداد الكامل والتعبئة الشاملة ، والاستعداد المستمر .

* * *

الفصل الثالث

تحديد الاستراتيجية الادارية

ان الاستراتيجية الادارية بمضمونها تشمل كافة القوانين والانظمة الاقتصادية والمالية ، والصناعة والمصانع . والموارد وامكانياتها وتوفرها وتعبئتها وتنظيمها ، والنقل وامكانياته، والطب وتقدمهفي الكوادر والعتاد والاخلاء ، والاصلاح والصيانة ، والطرق المتنوعة البرية والبحرية والجوية ، والاموال وما يستتبعها من اصدار عملات أو دعم للتجارة والاقتصاد ، والاحتياط الذي يجب ان يتوفر في كل المواد ولاسيما المواد الاستراتيجية ، وتحديد هذا الاحتياط في كافة المستويات وفي كافة القطعات والتشكيلات ، والدراسة اللازمة لدفع هذا التطور من مخترعات او مبتكرات كالسلاح النووي والالكتروني والبيولوجي ، والتكنولوجيا وغير ذلك ، والاستهلاك وكيفية ربط هذا الاستهلاك بالمواد المتوفرة ، وبظروف القتال وبالاحتياط المتوفر ، وبالهدف الذي تسعى اليه الدولة في قتالها مع الدول المعادية ، وبالظروف المحيطة كالانفجار السكانيالمتزايد ، وتلوث البيئة ، والطفرة التكنولوجية ، والمشكلات الادارية المعقدة ، والمعتقدات المتعارضة ، والاحلاف العسكرية ، والتكتلات الاقتصادية،كذلك فان الاستراتيجيةالادارية تشمل التخطيط لهذه الادوات على كافة المستويات ، والتخزين ، والبحث العلمي ، واجراء الحسابات بعقول الكترونية وبآلات معقدة حتى يصل القادة الى قرار صحيح غير متأثر بالاهواء والرغبات ، فالاستراتيجية الادارية اذن تحدد بكل هذه المفاهيم على اتساعها وشمولها ، وكما يقول الميجور جنرال « د . ك . باليت » في كتابه اصول المعرفة العسكرية : « فالشؤون

الادارية الجديدة لا تشتمل فقط على العوامل العسكرية والامكانيات الكامنة ، وانما ترتبط ايضا ارتباطا معقدا بالاقتصاد القومي وتعبئة كافة الموارد... أي الصناعة ومصادر القوى والخدمات الطبية والبحث العلمي ، والزراعة والدعاية وارادة القتال القومية ، وقد اختفى تماما الانقسام بين المسؤوليات والمجالات العسكرية والمدنية فيما يتعلق بموضوع توفير الموارد من أجل الحرب، فالشؤون الادارية اليوم تمتد ابتداء من الشعب حتى نقطة التوزيع في ميدان القتال » . اذن والحالة هذه لا بد من وجود استراتيجية ادارية منظمة لكل دولة ترتبط فيما بين هذه المواضيع الواسعة ، وتنسق فيما بينها ، ثم تبرز المواضيع الاكثر اهمية في مكان وزمن ما ، وان المناورة بهذا الادوات الاستراتيجية ، واعطاء كل أداة حقها هي الكفيلة بالتفوق والانتصار على الاستراتيجيات الاخرى المعادية، فاذا اخذنا مثلا الموارد بشموليتها بدءا من المواد الغذائية كالقمح والارز وغيرها من المشروبات ، والموارد الزراعية كالمطاط والجوت والقطن وغيره، والفواكه والموز والتمور وما شاكلها ، والموارد الحيوانية كالاسماك والانعام ، والموارد التعدينية الفلزية كالحديد والكروم والنيكل والكوبالت والالمنيوم والنحاس والرصاص والقصدير واليورانيوم ، والموارد الكيمياوية مثل المعادة الكيمياوية كالنترات والبوتاس والفوسفات والكبريت ، وانتهاء بموارد الطاقة كالفحم والماء والبترول والذرة وغيرها لوجدنا ان هذا الموضوع متسع ويحتاج الى وضع خطة استراتيجية كاملة منذ استخراجه والتنقيب عنه وحتى استهلاكه ، بل ان كل مادة من هذه المواد المذكورة لها استراتيجية ادارية مستقلة عن الاخرى ؛ ولها ظروفها ومستقبلها ، فاليورانيوم مثلا لم يكن يستخدم من قبل الا في الصناعات وبعض الصناعات القليلة الاهمية ، أما الآن وقد دخل في صناعة الاسلحة الذرية والنووية ، وفي كثير من الصناعات الاستراتيجية فقد اعير له الانتباه اللازم ، وفرضت على استخراجه بعض القيود ، كما ان بعض الدول فرضت سيطرتها على الدول المنتجة لهذا المعدن فلم تكتف الولايات المتحدة الامريكية بما لديها من هذا المعدن بل تطلعت الى الكونغو، وبهذا فان هذا المورد يحتاج الى استراتيجية ادارية خاصة به منذ التنقيب عنه والبحث عن مصادر متعددة ، وتأمين الاحتياط الكافي منه للصناعات الاستراتيجية التي تدخل في تركيبه ، والسيطرة الكاملة على امكنة انتاجه وحتى استهلاكه . وينطبق مثل هذا المعدن على بقية الموارد الاخرى كالبترول والحديد والفحم والقمح وغيرها ...

وان كثيرا من الحروب قامت للاستيلاء على مورد هام، بل ان من أهداف بعض الحروب، أو أهداف الجيوش الاستيلاء على الموارد، ومنابعها، ومصادرها وقد رأينا هذا واضحا في الحربين العالميتين ، وغيرهما من الحروب ، ففي الحرب العالمية الثانية استولت المانيا على مصادر الالومينيوم في كل من فرنسا والمجر ، فضغطت بهذا الاحتلال على الحلفاء ، واجبرتهم على التفكير باستخراجه من مصادر اخرى . وكما قامت المانيا ايضا باحتلال مناجم الفحم في حوض « الدونتيز » في اوكرانيا في الاتحاد السوفييتي . وكما قامت اليابان باحتلال مناجم الفحم في شمال الصين ومنشوريا ، وهكذا فإن العديد من الامثلة التي توضح أهمية الموارد وضرورة استخدامها وتنظيمها تنظيما جيدا بما يتلاءم مع الظروف المحيطة ومع أهميتها الاستراتيجية ، ثم ربط الموارد جميعها باستراتيجية ادارية واحدة منسقة ومنظمة ترتبط فيما بينها بنظام دقيق يسمح باستخدام كل مادة أو كل المواد مجتمعه ، واظهار المناورة النشيطة في مورد او عدة موارد تجاه الازمات والضغوط الاقتصادية . فعند مجابهة نقص مادة او عدة مواد مثلا تنبري الاستراتيجية الادارية لهذا الخطر ، وتبحث عن وسيلة اخرى لسداد النقص الذي حصل في تلك المادة ، ثم فتح باب الاستيراد لهذه المادة (المواد) من كل المصادر الاجنبية وتشجيعها ، وكذلك التوسع الافقي والرأسي لهذه المادة (المواد) ، والتخزين الكبير للمادة (المواد) الناقصة . وفي معرض البحث عن وسيلة اخرى لسداد النقص تتبع التكتيكات الادارية التالية : ـ

أولا : التوسع في انتاج المادة الناقصة ، وتصنيعها .

ثانيـا : البحث والتنقيب عن هذه المادة في مصادر أخرى .

ثالثـا : اتباع عدد من التكتيكات الادارية للتغلب على الصعوبات .

فالولايات المتحدة الامريكية لما شعرت بنقص مادة المطاط وسعت زراعته ثم صنعت المطاط وحولته من البالي واستصلحته ، ثم بحثت عنه ونقبت في مصادر وأمكنة اخرى فقد نجحت في زراعة نوعين من النباتات هما « كوايسول ، وكوك ساغيز » وبلغت مساحة الاراضي المزروعة منها حوالي /١٦٢/ الف فدان وانتاجهما حوالي /٥٠/ الف طن ، وكذلك صنعت المطاط المؤلف من /٣٠/ مادة خام أهمها « زيت البترول والغاز الطبيعي والفحم الحجري ، وكذلك استصلحت البالي من المطاط حيث بلغ انتاجها في عام ١٩٦٥ حوالي /٢٨٤ر٨/ الف طن ، وأنشأت

كذلك عدة مصانع منتشرة في انحاء البلاد أهمها ما كان في ولايات « كنكتكت ، ثكساس ، كاليفورنيا » وغيرها ، وهكذا فإن الولايات المتحدة الامريكية اتبعت عدة تكتيكات ادارية للوصول الى توفير المادة الناقصة ، والى سداد النقص الذي كانت تعاني منه . واتبعت دول عديدة هذا الاسلوب في تغطية مواردها الناقصة ، وكذلك عملت الاتحاد السوفيتي والمانيا الغربية وكندا وفرنسا وبريطانيا وغيرهم في تنشئة المصانع العديدة لانتاج المطاط الصناعي واتباع الاساليب المتعددة للوصول الى انتاج يفي بمتطلبات كل دولة، ويخدم استراتيجيتها وكنتيجة فإن تنظيم وتخطيط الاستراتيجية الادارية والربط فيما بين أدواتها ، والمناورة بهذه الموارد يساعد على تحديد الاستراتيجية ويقويها ويدفع بها الى التفوق والانتصار على الاستراتيجيات المعادية .

ان التأمين الاداري للعمليات يتطلب الكثير من الاجراءات الادارية ، فهي تشمل تنظيم المؤخرة للجيوش والتشكيلات ، وتأمين هذه الجيوش وهذه التشكيلات بالوسائط المادية ، والخدمات بشكل تام ، وفي كافة المواقف ، وفي كل زمان ومكان فالتحضير للحرب له أهميته الكبرى من الناحية الادارية ، ففي التحضير يجري تقريب القطعات الادارية ، والمستودعات ، كما يجري تحريكها بشكل سري ، وكذلك فإن اعادة تجميع القطعات والمنشآت والمستودعات الادارية طبقا لطبيعة المعركة وتضاريس الارض والمهمة يخدم ويساعد القوات المقاتلة ، كما ان اسناد المهام لهذه القطعات الادارية والمنشآت يساعد على تنفيذ مهمات التأمين المادي والطبي والفني . كما أن هذه القطعات والمنشآت يجب ان تكون موجودة على كافة المستويات القتالية من أصغر وحدة عسكرية وحتى أكبر تشكيل ، وان تكون قادرة على الامداد السريع والتحرك والمناورة في كل الاتجاهات ، وخاصة على الاتجاهات الرئيسية وتعزيزها وفي كافة المواد وخاصة المواد الرئيسية للعمليات كالاسلحة والذخيرة على اختلافها ، والتعيينات ، والمهمات وغيرها ، وكذلك المواد الاستراتيجية كالحديد والفحم والنيكل والبترول واليورانيوم والطاقة وغير ذلك ، وان يكون تصنيع هذه المواد ضمن البلاد ، أو خارجها بحيث يسهل نقلها أو التصرف بها ، ويصعب على الجيوش المقاتلة على مستوى دولة أو أمة أن تستورد الاسلحة والذخيرة والمواد الاستراتيجية من بلد أجنبي لعدة أسباب منها : صعوبة النقل ، وطول طرق الامداد ، وتعرضها

للقصف أثناء الامداد ، وضعف السيطرة على استمرار الامداد من البلد الاجنبي لان ذلك الاستمرار يتوقف على سياسة البلد الذي يرسل هذه الامدادات ، وهو يتطلع الى مصلحته قبل مصلحة البلد الذي يستورد ويستقبل منه هذه الامدادات. ان الامدادات أثناء العمليات ضرورة ملحة، وحاجة تستدعيها ظروف القتال . فإذا تأخر الامداد أو تعرقل لسبب من الاسباب كانت النتيجة سيئة على القوات المقاتلة ، وينعكس هذا السوء على البلاد بأكملها لذلك فإنه عندما تشن الحرب لا بد من وجود احتياط قوي من كافة المواد الرئيسية وخصوصا المستوردة من البلاد الاجنبية ، ولقاء هذا فإن على الدول التي لا تملك مصانع للاسلحة والذخائر ، والامدادات الحربية على اختلافها والتي تؤثر على مجرى العمليات ان تتبع ما يلي : ـ

أولا : تشكيل احتياط قوي خاصة من تلك المواد التي لا تنتجها الدولة المحاربة .

ثانيا : ان تبنى خطتها القتالية على تنفيذ الاهداف بسرعة ، وقبل نفاذ هذه الامدادات .

ثالثا : في حال فشل تنفيذ الاهداف بهذه السرعة ، أو عدم قدرة الجيوش المقاتلة على تحقيق هذه الاهداف في الزمن المحدد لها ، من المفضل في هذه الحالة اتباع سياسة التقنين في الاستهلاك ما أمكن ، وعلى القادة في كافة المستويات اتباع الاساليب والطرق القتالية المناسبة التي تضمن التقنين في الاستهلاك .

رابعا : في حال عدم استطاعة تحقيق التقنين في الاستهلاك ، أو في حال ضعف الامدادات ، أو قلة الموارد فانه يتبع في هذه الاحوال مبادىء الحرب الطويلة المدى على ان يسبق ذلك تعبئة شعبية كاملة ، وتعبئة كاملة للموارد والطاقات والامكانيات ، وان يحارب العدو بوحدات او قطعات صغيرة تمون عندئذ من المصادر المحلية المتوفرة ، ومن الموارد والامدادات الضعيفة التي تأتي على دفعات من الدول الصديقة ، أو المصادر الاخرى التي تعتمدها الدول المحاربة وفي هذه الحرب فان الشعب والجيش سيتحملان الجوع والتعب ، ويتدرعان بالصبر والحكمة ، وعلى المدى البعيد سوف تنتصر هذه الارادة التي تحملت القسوة والمرارة ، وقدمت المال والنفس في حربها الطويلة المدى .

ان التحرك السريع لقطعات ووحدات الامداد يعطي القوات المقاتلة القدرة على الاستمرار في القتال ، كما أن التحرك يجب ان يكون في الاتجاهات الضرورية وباتجاه القوات المقاتلة ، وان يكون لدى القادة في الوحدات والقطعات والمنشآت الادارية حس يدعوهم الى تعزيز الاتجاهات الرئيسية أو المحتملة . فالاصلاح يجب أن يكون ذا حركة عالية كما أن الاخلاء يجب أن يكون قبل بدء القتال وكل ما هو غير ضروري الى القواعد الخلفية من البلاد ، ويخلى أثناء القتال كل جريح أو عتاد معطل بحركية وسرعة عالية لتستطيع هذه الوحدات والقطعات والمنشآت ان تلحق بالقوات المقاتلة ، وتكون حركتها منسجمة مع حركة هذه القوات ، ولهذا يجب ان يكون عتادها قادرا على الحركة في كافة الاراضي ، وفي كل الظروف . ان تشكيل الاحتياطات على كافة المستويات وتكديس الضروري منها بالقرب من السلاح كتكديس ذخيرة المدفعية بجانب المدافع ، والمواد الهندسية بجانب الطرقات والحقول والجسور والاراضي التي ستزرع بالالغام ، والمواد الخام بجانب المصانع ، وايجاد احتياط بشري ضمن مستوى كل تشكيل أو جيش او جبهة او على مستوى البلاد ، وايجاد احتياط من كافة المواد الرئيسية التي تحتاجها المصانع لاستمرار القتال واعطائه التطوير الكامل ، والحرية الكاملة في استخدام اسلحته لهو ضرورة من ضرورات الاستراتيجية الادارية يتطلبها الواقع ، وتفرضها ضرورات القتال ومطالب العمليات قبل القتال واثناءه وبعده . ان تمركز المنشآت الصناعية والادارية والفنية والطبية وقطعاتها ، والتخطيط لهذا التمركز قادر ان يخدم تلك الجيوش والتشكيلات في كل مكان وزمان ، والمبدأ أن تكون هذه المنشآت قريبة من جبهات القتال وعلى الاتجاهات الرئيسية ، وفي أعماق البلاد وعلى أنساق بحيث تؤدي مهمتها ، وتخدم كل حالة من حالات القتال في الهجوم ، والدفاع ، والتلاقي ، والتطويق ، والانسحاب في الجبال والصحاري ، في البحار ، والاجواء ، في التماس وعدم التماس . من الحركة او من الثبات . وان يكون لهذه المنشآت قوة حركية وجاهزية فنية عالية لتكون قادرة على اللحاق بالقوات المقاتلة ، وجاهزة للعمل في اللحظات الحرجة ، وفي الظروف القتالية الاخرى .

ان تمركز الوحدات والقطعات والمنشآت الادارية في مكان قريب من الجيوش او التشكيلات يساعد على سرعة الامداد لهذه الجيوش او التشكيلات ، كما أن تمركز هذه المنشآت او القواعد على الاتجاهات الرئيسية يساعد

هذه الجيوش وهذه التشكيلات على استمرار القتال وتطويره في عمق دفاعات العدو ، كما ان التمركز على أنساق وعلى أبعاد متفاوتة من مناطق القتال يساعد على تأمين الامدادات ، أو الاصلاحات ، أو تقديم الخدمات الطبية الى الجيوش او القوات المقاتلة في وقتها المحدد ، دون تجاوز للصلاحيات والمسؤوليات المختلفة لهذه المستويات ، كما ان انتشار تمركز هذه المنشآت والقواعد على مساحات واسعة وفي عرض البلاد وطولها يساعد على تقديم المساعدة الطبية ، والامدادات المختلفة في أي بقعة من أراضي البلاد كما يخفض من الخسارة المادية والبشرية، خاصة في الظروف الحاضرة وفي ظل استخدام الاسلحة النووية ، واتساع مسارح العمليات ، فلم تعد الجبهة وحدها هي المعرضة لخطر العدو ، بل ان البلاد كلها معرضة كما في الجبهة ، ولا سيما عند استخدام الاسلحة البعيدة المدى كالصواريخ ، والطائرات الاستراتيجية وغيرها من الاسلحة . ولقاء هذه الاحتمالات المذكورة ، فإن المنشآت والقواعد الادارية يجب أن تكون منتشرة اتساعا وعمقا في كافة الاراضي المعرضة للحروب ، ولا يكفي في الوقت الحاضر ان تكون هذه المنشآت منتشرة بل يجب ان تكون كذلك مموهة ومخفية عن انظار العدو ، وفي ملاجيء تقيها ضربات الاسلحة التدميرية ، وضربات الاسلحة التدميرية . وقد دلت حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ على أن المنشآت الادارية كانت القاعدة بل ألزمت المسؤولين ان تكون هذه المنشآت (محطات الكهرباء ، المصانع الاستراتيجية ، موارد الطاقة كالبترول محطات المياه والمصافي ، وغيرها ..) ان تكون تحت الارض وبملاجيء يصعب التأثير عليها من قبل العدو ، كما أن التمركز يجب أن يكون في مكان يسمح للقوات المقاتلة بحرية الحركة والمناورة ، فلا نقيم مصنعا او منشأة ادارية مثلا في أمكنة عمل القوات او في طريق تحركها ، أو تجميعها واعادة تجميعها، أو انسحابها ، أو في مكان يتوقع فيه اجراء المعارك التصادمية ، أو اجراء التطويق ، واذا حصل تمركز كهذا فإن على قادة المنشآت او القواعد ، أو الوحدات والقطعات الادارية ان ينقلوا هذه المنشأة الى المكان الملائم الى الخلف أو الى اليمين او اليسار بحيث تسهل عمل القوات المقاتلة ، وتقدم لها الامدادات المستمرة لنجاح عملها القتالي ، وان تمركز المنشآت الادارية يجب ان يكون مدروسا ومنسقا مع كافة الجهات المشتركة في القتال ، وخاصة مع قائد العمليات لتلك المنطقة .

ان تبين منطقة مؤخرة كل جيش أو جبهة أو تشكيل ضرورة ملحة

من ضرورات القتال ، وذلك لتمركز المنشآت الادارية والصناعية والفنية وتحديد هذا التمركز بناء على التخطيط المرسوم من قبل الدولة ، ومن المستوى الاعلى لكل تشكيل أو مجموعة ، وذلك لكي تعمل هذه المنشآت والقطعات ضمن هذه المنطقة المعنية لها ، ولكي تستفيد من الموارد المحلية فتنظمها وتحدد لها المستويات اللازمة وكيفية الامداد بها . وكذلك من اجل تحديد النظام في هذه المنطقة ، فيحدد التنظيم والتأمين المادي والنقل ، والتأمين الطبي ، وقيادة المؤخرة ، وكذلك من أجل المناورة وغير ذلك من المسائل التنظيمية ضمن هذه المنطقة ، والتنسيق مع المستوى الادنى والاعلى والامام والخلف واليمين والشمال ، وكذلك أيضا من أجل تحديد المسؤولية ضمن هذه المنطقة فيما يتعلق بالتأمينات المادية والانضباط والوقاية والدفاع وغير ذلك . ويجب ان يتوفر في منطقة المؤخرة الانتشار الكامل كما قدمنا لكافة المنشآت والقطعات الادارية ، وان يؤمن هذا الانتشار التحرك في الجبهة وفي العمق وخاصة على المستويات الادارية الصغرى ، وان يتوفر في منطقة المؤخرة العديد من طرق النقل والاخلاء ، وان تتوفر فيها الحماية اللازمة والقدرة على الدفاع عن هذه المنشآت ووقايتها ، كما يجب ان تحتوي على مصادر امداد كافية للقوات المقاتلة ، وان تؤمن القيادة الحازمة والمرنة والمستمرة ، والسيطرة الكاملة لقيادة المؤخرة ، وان تؤمن هذه المنطقة تنفيذ المهمات بسهولة فيما يتعلق بالتأمين المادي والطبي والفني .

ان تحديد منطقة المؤخرة غير ضروري في الوقت الحاضر بسبب سرعة الحركة للقوات ، وايقاعها الكبير في الهجوم وبسبب الحركية العالية ، والآليات الحديثة ، والأسلحة المتطورة ، والعقيدة الجديدة التي تعتقدها بعض الجيوش ، فلقد أصبح الجيش الحديث ذا حركية عالية ، وقدرة على الهجوم السريع كما ان القدرة بأسلحته وعتاده الحديث على الدفاعات المحصنة والمنيعة ، وان طريقة القتال قد تغيرت ، خاصة للوحدات الصغرى فأصبح القتال الانسيابي (اذا جازت لي هذه التسمية) هو المفضل على القتال النسقي ، وبهذا يجب على الوحدات والقطعات والمنشآت الادارية ان تكون حركتها ملائمة لحركة القوات المقاتلة ، وقادرة على التموين والامداد ، والاصلاح والاخلاء في كافة الظروف ، وفي كل الاوقات ، وفي كافة الاراضي . وبهذه الحركة والسرعة يصعب على القادة تحديد منطقة المؤخرة ، وفي عدم التحديد هذا يمكن للقوات ان

يكون لها من الحرية ، والمناورة أكثر مما لو كانت محددة ، بيد انه في هذه الحالة فإن السيطرة على الوحدات والقطعات والمنشآت الادارية لكل الجيش او التشكيل تقل ، وبهذا تقودنا الضرورة الى تنظيم المؤخرة الى وحدات وقطعات تعمل في ظروف مستقلة ، كما انموضوع عدم التحديد يحتاج الى انضباط قوي ، وتدريب راق على أنظمة الامداد ، والاخلاء ، والاصلاح ، وان تكون هذه المنشآت قريبة جدا من القوات والجيوش المقاتلة وان تكون لهذه المنشآت والقطعات والوحدات الادارية قدرة كبيرة على انجاز عملها وهي متحركة خلف القوات ،وتظهر هذه النقطة واضحة في الوحدات الادارية الصغرى على مستوى سرية وكتيبة ، حيث تبقى مثلا النقطة الطبية للكتيبة في عربة تجمع كافة الاعمال (اسعاف ـ عون طبي ، عمليات بسيطة ـ اخلاء سريع ـ كادر مؤلف من طبيب أو مساعد طبيب وممرضين . . .) ، والا كان الموت بسبب الجروح والاصابات الخفيفة نتيجة النزف وعدم العناية ، أو التأخير في المعالجة أو الاخلاء المتأخر للمستوى الاعلى أكثر ، من الموت بالقصف والاسلحة . وهذا الهدف وهو اخراج المقاتلين من ساحة القتال في مدة بسيطة من ابتداء الحرب هدف تسعى اليه الجيوش المتحاربة ، وهو الذي يعجل بالنصر ، ويلحق الهزيمة بالجيوش التي فقدت قوتها البشرية في ساحة القتال .

ان التنقل للمنشآت والقطعات الادارية ضروري لامداد القوات بما تحتاج اليه من مواد امدادية متنوعة ، وان التأخير في التنقل ، أو التباطؤ فيه يؤدي الى التأخير في الامداد ، مما يسبب هزيمة منكرة في بعض الأحيان ، كما حصل (لرومل) في شمال أفريقيا في الحرب العالمية الثانية حيث تأخرت عنه الامدادات من الذخيرة والوقود فأدى ذلك الى تغيير اسلوب قتاله حيث انتقل من الهجوم الى الدفاع ثم التخلي عن الاراضي التي كسبها ثم الانسحاب فالقتال التراجعي ، وأخيرا وعندما قويت امدادات الحلفاء ، وضعفت امداداته تراجع وانهزم بعد ان كان متقدما على طول الساحل . وكما يسبب تأخير النقل وتأخير الامدادات الى تأخير الاعمال القتالية ، أو استبدالها ، أو الغائها كما حصل للقوات السوفييتية في معركة « ستالينغراد » ١٩٤٢ ــ ١٩٤٣ عندما تأخر الهجوم بسبب تأخر الامدادات ، ولهذا فإن الحركة العالية للقطعات والمنشآت الادارية ضرورية بضرورة الامداد ، ويجب ان يتم تنقلها طبقا للمبادىء التالية : ـ

أولا : أن يجري التنقل خلف التجميع الرئيسي وعلى أنساق مبتدئا بالاهم فالمهم وبالاول فالثاني .

ثانيا : الاستمرار بأية طريقة كانت في التأمين المادي والفني والطبي في مجريات القتال وأثناء التنقل ، والا يقف التنقل حائلا دون تنفيذ هذه المهام الاساسية حتى ولو كان التنقل صعبا او معقدا .

ثالثا : ألا يجري تنقل هذه القطعات او القواعد او المنشآت الادارية الا بعد استطلاع لمناطق الشؤون الادارية للجيوش والتشكيلات . ويعني ذلك استطلاع الطريق ، واستطلاع المناطق المزمع اقامتها لتكون نقاطا أو مناطق لتوزيع الامدادات ، وعلى هذا فإنه بالضرورة يجب ان كان الطريق بريا . أن تعزز الجسور والممرات الاجبارية بالحراسة والدفاع اللازمين لتأمين نقل هذه الامدادات ، وتنقل هذه الوحدات والقطعات والقواعد الادارية ، وان كان الطريق بحريا عزز بالدوريات والحراسة والدفاع وخاصة موانىء التفريغ والتحميل ، وكذلك ان كان الطريق جويا خاصة المطارات المعدة للتحميل والتفريغ .

رابعا : سرعة التنقل ترتبط بسرعة التقدم للقوات المقاتلة ، فهي سريعة اذا أسرعت القوات وهي بطيئة اذا أبطأت ، وهي متوقفة وجاهزة للامداد والتنقل اذا توقفت القوات ، الا ان الحركية العالية للوحدات وللقطعات وللقواعد الادارية تتوقف على نوعية العتاد الاداري المستخدم للنقل ، وقدرته على التنقل في جميع الاراضي وفي مختلف الظروف .

خامسا : يحدد نظام الامداد ـ المستوى الاعلى قائد الجيش ، أو الفرقة ، أو اللواء ، كما يجب أن يحدد نظام التنقل للقطعات والمنشآت الادارية قائد القطعة او المنشأة الادارية بناء على موافقة من المستوى الاعلى ، وفي كل الاحوال فإن نظام الامداد ونظام التنقل يجب أن يكونا دقيقين يحتويان كافة الاحتمالات والتنبؤات ، وان أقل خطأ في الامداد أو التنقل يسبب خطرا على القوات المقاتلة ، وكثيرا ما تضيع وحدات او قطعات ادارية عن القوات المقاتلة وتنفصل عنها ، أو تبتعد أوتتداخل في قوات أخرى لا سيما أثناء العمليات القتالية أو الضباب أو في حال انعدام الرؤية ، أما القواعد والمنشآت الكبيرة فيجب ان تتنقل ضمن

الاتجاه الرئيسي وتعزيزه ، وان ترسل قواعد متقدمة لتدعم تقدم القوات في الاتجاه نفسه .

سادسا : تنتقل المنشآت والقطعات والوحدات الادارية في نطاق الاعمال القتالية للجيش او التشكيلات المقاتلة ، وعلى رؤساء هذه المنشآت ان يكونوا قادرين على تحديد الاعمال القتالية بالضبط ، وهذا ما يتطلب منهم معرفة الموقف القتالي باستمرار ، والامداد المادي باستمرار على ضوء هذه المعرفة الجديدة ، ويمكن أن تشذ هذه القاعدة في حالة انفصال القوات المقاتلة عن ذيلها الاداري ، لسبب قاهر كأن دمرت طرق الامداد والاخلاء الواقعة في نطاق الاعمال القتالية ، أو طوقت القوات أو جزء منها وحينئذ يمكن للوحدات والقطعات والمنشآت الادارية ان تفتش لها على طرق امداد واخلاء خارج نطاق الاعمال القتالية ، وتوصل الامدادات بأية طريقة كانت ، او ان تقوم باصلاح هذه الطرق بواسطة قطعات الطرق العائدة للجيش وللوزارات المدنية . وفي حال تطويق القوات فان على الشؤون الادارية امداد القوات بواسطة الطائرات او المظلات ، وعلى الشؤون الادارية داخل الطوق ان تقنن في استهلاك المواد حتى يكسر التطويق .

سابعا : تنتقل المنشآت والوحدات الطبية والاصلاحية او ما شاكلها كالاحتياطات المادية الهامة (ذخيرة ـ وقود ـ نقل . . . الخ) والتي يتطلب وجودها سرعة في الامداد ، ولهذا يجب ان تكون هذه المنشآت في الانساق الاولى ، وان تكون قادرة على التنقل السريع خلف التشكيلات المقاتلة . ويختلف تشكيل النسق الاول تبعا لكل تشكيل . وطبيعة المعركة (هجومية ـ دفاعية ـ . . .) ، وطبيعة الارض (جبلية ـ صحراوية ـ ساحلية ـ . . .) والعتاد القتالي المستخدم (دبابات ـ صواريخ . وحدات خاصة . . .) ونوعية القوات المقاتلة (نفسية الجنود ـ ايمانهم بالقتال ، والاعتبارات التي يقاتلون من أجلها ، شجعان ـ عنيدين . . .الخ) فان الجندي الألماني يختلف في قتاله عن قتال الجندي الايطالي ، فان الجندي الايطالي عندما يتضايق في المعركة يفر ولا يصبر على تحمل القتال ، اما الجندي الالماني فهو شرس عنيد ، ولهذا فان تشكيل النسق الاول الاداري من حيث النوع والكمية يختلف من حالة الى اخرى تبعا للاعتبارات التي مر ذكرها .

ثامنا : تأمين تنقل الشؤون الادارية اثناء العمليات ، وذلك بتخصيص وحدات وقطعات قتالية وعتاد قتالي يضمن تأمين استمرار الامداد ، وهذا التأمين يجب ان يشمل العتاد الاداري ، والنقل الاداري ، والطرق وامكنة التمركز والجسور ، وفتح التحويلات اللازمة في الممرات الاجبارية وتشكيل الدوريات والمناوبة على الطرق البحرية والبرية والجوية ، وعلى اماكن التفريغ وفي نقاط التوزيع وغير ذلك .

ان لطرق المواصلات اهمية كبرى في التكتيك ، وفي العمليات ، وعلى مستوى الاستراتيجية ، وعلى المستويات الدنيا ، يمكن اجراء المعركة بدون طرق ، اما المستويات العليا من لواء فما فوق فلا يمكن حدوث معركة بدون طرق . ان ضرورة الطرق تأتي لتأمين التحرك عليها لكافة وسائط النقل ، وتخصص لمرور عربات الجيش والقطارات ، والسفن لنقل الوسائط المادية ، ولاخلاء العتاد المعطل ، وكل ما هو غير ضروري للمعركة . واذا اريد قياس تطور بلد ما قيس تطوره بشبكة الطرق ، فكثير من الصناعات قامت لسهولة المواصلات اليها كالصناعات التي قامت على خليج المكسيك ، ومعامل التكرير التي اقيمت على الموانيء القريبة من المواصلات البحرية والنهرية كالميسيسبي والراين،والبحيرات كما في بحر قزوين في الاتحاد السوفييتي ، والبحيرات العظمى في الولايات المتحدة الامريكية . ويجب أن تتوفر في البلد الواحد عدة طرق متنوعة كالسكك الحديدية والبحرية والنهرية ، والبرية ، والجوية ، فعلى المستوى الداخلي يجب أن ترتبط شبكة المواصلات هذه كافة المنشآت الصناعية والادارية والطبية والفنية ، وان تصل فيما بينها ، وبالمستوى الاعلى ، وبالمستوى الادنى منها ، وبالجوار ، وان تتصل هذه الطرق جميعا بالجبهات وفي اطراف البلاد ، فعلى مستوى الجبهة والجيش يجب ان يكون هناك بضع طرق متنوعة منها الجوي والبري والبحري حتى اذا انقطع طريق او دمر كان الطريق الآخر جاهزا للعمل . واذا لم يتوفر في البلاد غير الطرق البرية وجب الاستفادة من هذه الطرق جميعا ، ويجب ان ننشيء عند ذلك على مستوى الجيش لا اقل من طريقين طولانيين رئيسيين ، وعدة طرق عرضانية تربط مؤخرات النسق الاول للجيش ، وتربط قواعد الامداد فيما بينها في النسق الثاني ، وعلى الشواطيء الساحلية ، وعلى المصادر المائية ، ومن المفضل ان تحضر تحويلات عند الاماكن الاجبارية ، وعند مفارق الطرق ، والجسور ، والمدن ، لاستخدامها عند قطع الطريق ، وتبقى الحاجة ملحة لمثل هذه التحويلات

اذا لم يوجد بديلا لهذه الطرق . ويجب ان تنظم هذه الطرق بحيث تحوي محطات امداد على طولها . ونقاط فنية . ومخافر ضبط حركة ، تؤدي دورها جميعا عند تحرك العربات او القطارات على هذه الطرق . اما على المستوى الخارجي فتأتي الاهمية للطرق البحرية والجويه ، ويستمر الانتقال والامداد من بلد الى آخر عبر المحيطات والبحار ، وفي هذه الطرق لا بد من توفر موانيء مجهزة بآلات فنية حديثة للتحميل والتفريغ . وبسفن كبيرة قادرة على نقل المؤن والذخائر الى مسافات بعيدة وان تكون هذه السفن مجهزة تجهيزا كافيا بحيث يمكن ان تؤدي مهمتين اساسيتين وهما : ـ

اولا : نقل التموين او الجند من بلد الى آخر .

ثانيا : تموين الجيوش المقاتلة في بلد بعيد . او في عرض البحار ، وفي هذه الحالة تكون هذه السفن . عبارة عن مستودعات تحوي اغلب المواد الاساسية كالذخيرة والاسلحة والوقود وغيرها من العتاد الاداري . وان مثل هذه السفن باتت ضرورية في الوقت الحاضر للاستهلاك الكبير للعتاد القتالي وخاصة استهلاك مادة الوقـود التي يمكن ان تعـادل نصـف الاستهلاك بالنسبة للمواد الاخرى . الا ان مثل هذه السفن تكلف الكثير من الاموال كالناقلة الامريكية (C - S - A) والسفينة الادارية (F D L)، وكناقلات البترول الحديثة التي تتسع لـ (٧٥٠) الف طن . وقد اشتهر في صنع مثل هذه السفن اليابان وغيرها من الدول الصناعية الكبيرة كالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا . واما عن النقل الجوي فهو اسرع من النقل البحري ، ولكن قدرة النقل قد تكون اقل من النقل البحري ، ويستخدم النقل الجوي للتدخلات والامدادات الطارئة والمستعجلة ريثما يتم ويستمر النقل البحري كما حدث في حروب تشرين بين العرب واسرائيل عام ١٩٧٣ ، اذ انتصب جسر جـوي بـين الولايات المتحدة واسرائيل،وكذلك بين الاتحاد السوفييتي ومصر وسوريا فكانت سرعة الامداد ظاهرة اقتضتها الظروف الطارئة ، وفي كلا النوعين النقل البحري والجوي لا بد من توفر الحماية اللازمة لهذا النقل كأن تكون مخافر ودوريات على طول الطريق البحري ، وكذلك تأمين تفريغها في الموانيء أو المطارات ، وكذلك تأمـين وصولها حتى وصولهـا الـى القوات المقاتلة ، وهنا تنتهي مهمة الامداد لتبدأ مهمة الجنود المقاتلين ، وذلك كله لضمان وصول هذه القوافل الى اماكنها المحددة ، ولقد اشار

الىذلك مساعد وزير الدفاعالامريكي لشؤون الامداد والتموين في عام٩٧٣ اثناء أزمة الطاقة حيث أشار الى اهمية تأمين الممرات والطرق البحرية بواسطة الزوارق او الطائرات ، او غيرها مما يكفل حماية هذه القوافل ويؤمن سلامة وصولها . ومن انواع النقل المختلفة تبرز اهمية النقل البري ، الا ان لكل دولة ظروفها وامكانياتها في استخدام اي من الانواع المختلفة ، فالنقل البري يعتبر الاساسي في البلاد النامية والمتخلفة ، وذلك لمرونته وسهول استخدام العربات ، وقلة تكاليفه اذا قيس بانواع النقل الاخرى ، والطرق البرية اما ان تكون متطورة وموزعة ومربوطة بكافة المنشآت الادارية ، وبكافة انحاء البلاد حيث يمكن استخدامها اثناء العمليات بكل سهولة . اما النقل البحري فهو يتميز بالاقتصاد ، وبالقدرة على النقل ذي الحجم الكبير ، الا انه يجب ان تتوفر السفن ووسائل النقل المائي وتوفر الموانىء والحماية والمعدات الحديثة للتحميل والتفريغ واما النقل بالسكك الحديدية فهو يتميز أيضا بالقدرة على النقل ذي الحجم الكبير وبالسرعة في النقل . وبالكلفة القليلة ؛ الا ان له مساوىء منها تعرض الخط للقصف او العطل فيتعطل بذلك النقل بعكس الطرق البرية التي يمكن ان تقوم العربات بالالتفاف حول الجزء المعطل ثم تتابع سيرها . واما النقل بالانابيب فهو يقتصر على نقل المواد السائلة كالبترول والماء وما شاكلها ، وهناك محاولات لنقل المواد الصلبة عبر هذه الانابيب ، ومن مميزات هذا النقل انه يمكن ان يربط مباشرة بين مصادر الانتاج والاستهلاك ، وان يوزع على عدد من المصانع ، او الجهات الاخرى بكل سهولة الا ان من مساوئه في حال تدميره ينقطع النقل ، ولهذا فان الدول التي تهتم بهذا النوع من النقل تحاول طمره في الارض بعمق كبير كي لاتؤثر عليه القنابل ، او القصف المدمر ، ومن اخطر الاجزاء في هذه الانابيب تلك التي تكون غير مطمورة . ولاسيما اثناء الهجوم والعمليات الهجومية التي تتطلب السرعة في النقل واللحاق خلف التشكيلات المقاتلة ، وعلى كل فانه اسهل واسرع من النقل بالعربات المجهزة تجهيزا خاصا لامداد السوائل ، ومن الصهاريج المحملة بهذه المواد . واما النقل الجوي فهو سريع ومرن الا ان قدرته على النقل اذا ما قيست بوسائل النقل المختلفة فهي قليلة ، ويحتاج هذا النقل الى عدد من المطارات ، وعدد كبير من الطائرات الكبيرة ، ثم ان الاحوال الجوية قد تعطل او تعيق مثل هذا النقل .

ان النقل كما رأينا مختلف ومتنوع ولهذا يجب ان يتنوع النقل في كل بلد ، فلا يكفي ان يكون هناك طرق عربات ؛ بل يجب ان يرافقها طرق سكك حديدية اي يجب ان يتوفر للعمليات على الاقل نوعان من الطرق وذلك لضمان نقل الاعتدة والذخائر وغيرها ، واذا توفر اكثر من ذلك فهو افضل واجدر لتنفيذ المهام النقلية المطلوبة . فعلى مستوى القوات البرية يجب ان يتوفر طرق عربات ، وسكك حديدية ، وخطوط جوية ، و على مستوى القوات الجوية يجب ان يتوفر طرق جوية ، وطائرات تزويد جوية وصواريخ نقل جوية . وعلى مستوى القوات البحرية يجب ان يتوفر طرق بحرية ، وموانيء ، وحماية ، وطرق برية ساحلية . الا ان هذه الطرق جميعا يجب ان تعمل متناسقة من اجل انجاح مطالب العمليات والقوات المسلحة ، ويجب المناورة بهذه الطرق واستخدام طريقين على الاقل اثناء العمليات .

ان حراسة ووقاية والدفاع عن مناطق تمركز المؤخرة والمنشآت والعناصر ، وعن النقل ، والطرق والجسور بانواعها ووسائط النقل المتنوعة لهي ضرورة ملحة تفرضها مطالب العمليات ، وذلك للحفاظ على حياة العناصر، واضعاف تأثير العدو علىهذه المنشآت والاعتدة والعناصر، والحد من فعالية الاعتداءات المتكررة عليها ، وتأمين حرية العمل للمؤخرة بدون انقطاع ، فاذا لم تحرس قوافل النقل والسفن،وتؤمن لها الحراسة الكافية فان اية قافلة لا تستطيع الوصول الى نقاط الامداد والتوزيع او نقاط التحميل والتفريغ ، تخفق العمليات ويضيع معها الهدف الاستراتيجي .

ان اقامة مخافر رصد ومراقبة وحراسة ، واقامةدوريات على طول الطريق التي تسير عليها القوافل هي من الاعمال البديهية التي يجب ان تستخدمها الدول التي يمكنها ان تملك مثل هذه الوسائط، فالسفينة التي تنقل البترول من مكان الى آخر عبر المحيطات والبحار لم تكن بذات جدوى اذا لم تعزز بالحراسة القوية ، وبالدوريات المقاتلة (طيران ـ بحري) لمخافر (رصد ـ انذار ـ كيميائي ـ اشعاعي ... الخ) واللازمة على طول الطريق ، وان حراسة منشآت وقطعات المؤخرة اينما وجدت ضرورية لابقاء هذه المنشآت والقطعات بحالة عمل دائم . كذلك فان الدفاع عن هذه الطرق ، وهذه المنشآت والقطعات الادارية ، وتنظيم هذا الدفاع من الامور الضرورية التي يجب ان تهتم

بها الدولة والقوات المسلحة ، والمنشآت نفسها ، فيجب تنظيم الدفاع عنها بالشكل الذي يؤمن القتال في مختلف الاتجاهات ، ويسمح للقوى المقاتلة ان تستخدم اسلحتها بكل حرية وتصرف ، ويجب ان تجهز هذه المنشآت ، وينظم جهاز النار فيها ، ومرابض الرمي م/ط ، والدفاع م/د والدفاع ضد الانزالات على اختلافها ، ويقام التعاون فيما بين هذه المنشآت والقطعات فيما بينها ، وبين الجوار والتشكيلات المقاتلة . وكذلك الوقاية كالانذار من الاخطار النووية والكيميائية والجرثومية وتنظيم هذا الانذار بحيث يشمل الاتصال والمخافر وغيرها للتبليغ في الوقت اللازم والا فقد الانذار مضمونه ، كالاستطلاع الذي ينظم للكشف عن المناطق الملوثة جرثوميا او كيميائيا واشعاعيا شاملا مناطق تمركز المؤخرة والطرق والوسائط المادية والمصادر المحلية ، ومصادر المياه وغيرها ، ولهذا وجب تزويد العناصر بالبسة الوقاية ، وتحضير المخابىء والشقوق ، والساتر للعتاد ، وتشكيل مجموعات انقاذ ، وغيرها من الاعمال التي تساعد على تقديم العون للعناصر والعتاد في حال تعرضها للتلوث ، ويجب ان تستخدم الارض في هذه الحالة فيستفاد من المساتر الطبيعية ، والتمويه الطبيعي والاصطناعي ذلك ان التمويه العملياتي يخفف كثيرا من تأثير اعمال العدو . ولا يخفى فإن المراقبة الطبية ، والمعالجة والتطهير ، والمحافظة على صحة الافراد ، ووضع نظام لاستخدام التعيينات التي تركها العدو ، واطفاء الحرائق ، واعادة انشاء وترميم طرق المواصلات، وخطوط الاتصال وغيرها تساعد كثيرا على استقرار الدفاع والعمل القتالي عن المؤخرة ، ويكسبها قوة الى قوتها ، وان ازالة آثار الاعتداء وبسرعة تعطى المؤخرة الحرية في العمل ، والسرعة في التنقل خلف القوات المقاتلة ، ويهيء للمواطنين وللجيش الشعبي ، والقواعد الخلفية الادارية ، والشؤون الادارية ، الاطمئنان ، وسرعة الامداد ،والاستمرار في العمل ، وقد أعطت نتائج تشكيل فصائل او قطعات في المؤخرة لازالة القنابل التي لم تتفجر بعد ، وازاحة الانقاض من الطرقات المسدودة بسبب تدميرها ، أو من جراء الابنية المهدمة نتائج ايجابية في حرب تشرين ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل حيث كانت في المدة والقواعد المادية عدة وحدات وقطعات ذوات اختصاصات متعددة (ازالة القنابل ، رفع الانقاض ، نقل الجرحى والمصابين اطفاء الحرائق ... الخ) تعمل في كل المجالات ، وان تنظيم هذه الوحدات والقطعات ضروري جدا ولا سيما

اثناء العمليات الحربية ولهذا يجب ان تكون هذه الوحدات مدربة ، ذات قيادة مركزية ، ذات اتصال قوى سلكيا ولاسلكيا ، لديها عتاد متحرك وسريع حتى تتمكن من الوصول الى عملها المكلفة به . وهذا ما يضع مسؤولية تنظيمه على قيادة مؤخرة البلاد ، التي يجب عليها أن تجمع كافة الامكانيات المادية والبشرية ، وان تنسق بينها ؛ وتجعلها قوة قادرة على العمل المتواصل . وان ازالة آثار الاعتداء ، تتطلب تنظيما قويا ، وقيادة مركزية ، وانه يتوجب على كل منشأة او قطعة ان تضع خطة للحراسة والوقاية والدفاع تتضمن اهم المسائل التالية : ــ

اولا : حساب القوى والوسائط .

ثانيا : المهمات بكل دقة وتفصيل لكل من الرؤساء والمرؤوسين ، والحالات التي تسند فيها المهمات وتبيان كل حالة بحيث يتعرف ادنى مسؤول الى أعلى مسؤول واجباته ، والتصرف ازاء كل حالة .

ثالثا : اجراء التمارين والبيانات المتعددة على كل عمل ، حتى اذا ما جاء التنفيذ عرف كل مسؤول دوره ، ونفذه بكل سهولة ، ورباطة جأش ، وبكل يقين .

رابعا : تنظيم الدفاع الجوي ، والدفاع م/د ، والدفاع ضد الانزالات البحرية والجوية وغير ذلك . وان تنظيم هذا الدفاع ينظم حسب الاعتبارات التالية : ــ

١ ــ طبيعة قتال العدو .

٢ ــ الاسلحة المستخدمة لدى العدو ومعرفة مميزاتها وتأثيرها .

٣ ــ مكان المنشأة ، او القاعدة ، او المدينة ، او المصدر الحيوي فإن كانت ضمن المدينة او كانت بالقرب من المناطق المأهولة ، او بجانب هضبة ، او جبل ، أو تمويه طبيعي ... الخ فانه يختلف تنظيم الدفاع من حالة الى اخرى .

٤ ــ توفر وسائط الدفاع م/ط و م/د والوسائط الاخرى .

رابعا : تنظيم الرصد والانذار ، وكيفية تشكيل مخافرهما ، ومهامهما .

خامسا : تدابير ازالة آثار العدو وارجاع الحالة الى ما كانت عليه قبل العدوان .

وفي الحقيقة فإن القائد هو الذي يتحمل مسؤولية الحراسة والوقاية والدفاع عن هذه المنشآت والاعتدة والعناصر . وبقدر ما تكون خطة الحراسة هذه دقيقة وشاملة بقدر ما تكون فعالة . وان التنبؤات والاحتمالات هي من صفات القائد الذي يقود تشكيلات كبيرة . او منشآت واسعة وفي هذا المعنى يقول « كلاوزفتز » : « لا بد ان يعمل القائد في الحرب في مجال لا يمكن لعينيه أن يراه . في مجال لا يمكن لاحسن قواه العقلية المفكرة ان تسبر غوره . في مجال من النادر ان يعتاد عليه تماما نظرا لدوام التغير عليه » .

* * *

الفصل الرابع

تعريف الاستراتيجية الادارية

ان تعريف الاستراتيجية الادارية يتناول موضوعات عديدة ، وأساسيات لا بد منها اهمها : ــ

أولا تنظيم المؤخرة : ان التنظيم يشمل بدوره موضوعات هامة متضمنا تنظيم المصانع وبما تحتويه من عتاد وكوادر ادارية ، وعلاقات فيما بينهما ، واسس التعامل ، والشؤون الادارية ، والمالية ، والموارد والاحتياط والاستهلاك ، وكيفية خدمة هذا المصنع ما يليه لزيادة الانتاج وتحسينه ، وكيفية تحويله الى انتاج يلائم الحاجات والمتطلبات الحربية اثناء العمليات الحربية . . . الخ ، كما ان التنظيم يشمل الموارد المختلفة والمتنوعة الموجودة داخليا والمستوردة من الخارج فينظم استيراد المواد من البلاد الخارجية وكيفية استيرادها ، وتعيين مصادرها ، وكيفية نقلها وحفظها وتوزيعها ، ويدخل ضمن هذه الموارد الموارد المالية والبشرية ، فلا بد من تنظيمها باصدار القوانين والانظمة المالية التي تتلاءم مع الظروف ، والاحوال ، والفلسفة ، والنظام السياسي لكل بلد ، وان يخدم تنظيم الاموال دعم الاقتصاد وفتح المعامل والمصانع الحربية وغير الحربية ، وتوفير الفرص المتاحة لتوظيف رؤوس الاموال وتشغيلها ضمن نظام دقيق ومدروس . اما القوى البشرية فإنها يجب ان تنظم تعبئتها تعبئة كاملة حتى انه يمكن الاستفادة من هذه القوى منذ ولادة الطفل وحتى يبلغ عتيا من العمر وذلك بأن نهيىء للاطفال تربية صحيحة، وتعليما مدروسا ، ومناهج مخططة بحيث نختار من هؤلاء الاطفال نخبة من

القادة والرؤساء ، كما نكتشف فيهم الميول الوظيفية والمهنيــة التــي تظهر عليهم اثناء هذه المرحلة وهذه المرحلة يمكن ان نطلق عليهــا اسم المرحلة الابتدائية ، ثم تأتي من بعد ذلك المرحلة الاعداديــة وهي المرحلة التي يمكن للطالب فيها ان يبرز بصورة ظاهرة . ثم تاتي المرحلة الثانوية وهنا نعده لان يكون مقاتلا بكل ما في الكلمــة من معنى بالاكثار مــن صفات البطولة مما يؤهله لان يبذل ماله ودمــه . ومن صفات الرجولة ما يؤهله لان يربي جيلا أو يقــود فئــة على مستوى هذه المرحلة . ثــم تأتي المرحلة الجامعية وهي المرحلة التي يمكن ان اطلق عليها المرحلــة القيادية التي تتصف بالاختصاص والتركيز على المسائل الهامــة . ومن بين هذه الفئات كذلك يصدر العمال والفلاحون والحرفيون وغيرهــم . على انه لا بــد في كل عمل من استيعاب المراحل العلمية المطلوبة . والامم في هذا العصر تتسابق الى العلم والمعرفة لتسبق غيرها . وهذا السبق يمكن ان يفسر بأنه تطور الا ان هذا التطور يرافقه كثير من الامكانيــات المادية والمعنوية .

ان تنظيم المؤخرة يشمل النقاط التالية : ـ

١ ـ تحضير واعداد المؤخرة .

٢ ـ تمركز المؤخرة بكافة وحداتها وقطعاتها ومنشآتها ومصانعها ... الـخ .

٣ ـ تنقل المؤخرة على مستوى القوات . وعلــى مستوى مؤخــرة البــلاد .

٤ ـ تعيين منطقة مؤخرة للقوات ، ومناطق تمركز على مستوى البلاد لكافة المنشآت .

٥ ـ تعيين وتحديد طرق النقل والاخلاء ، وتنظيم حراستها بكافة الوسائــل .

٦ ـ تأمين الحراسة والوقاية والدفاع عن المؤخرة ، والمنشــآت والمصانع ، والمصادر الحيوية ، والكوادر ، والعتاد ، وغير ذلك .

٧ ـ اقامة تنظيم يكفل التعاون والتنسيق بين اجهزة المؤخــرة ومنشآتها وقطعاتها ووحداتها وكذلك بين هذه الاجهزة نفسها وبيــن الاتحادات والمنظمات الشعبية وقوى المؤخرة بالكامل .

ان هذه النقاط الآنفة الذكر تحوي نقاطا فرعيــة كثيرة لا يتسع المكان لذكرها في هذا الفصل .

ثانيــا : عمل المؤخرة :

ان عمل المؤخرة هو العمل الذي تختبر فيه التحضيرات ، وهــو المحك الذي تظهر فيه صلابة المؤخرة او ضعفها تنظيمها او فوضويتها ، وان العمل يعتمد اكثر ما يعتمد على تحضير هذه المؤخرة واعدادهــا وتمركزها وتنقلها ، وتأمينها بكافة التأمينات . ان العتاد المستخدم في المؤخرة كذلك يؤثر على عمل هذه المؤخرة فالعتاد يجب ان يكون فــي هذا العصر يتصف **بالحركية العالية ، والجاهزية القتاليــة الدائمــة ، والخاصية الوقائية ، والتزويــد الفني العالي ، والقيادة السهلة ،** واذا قصرت واحدة من هذه الصفــات اختل توازن المؤخرة ، ولم تستطــع ان تؤدي عملها ، وتصبح عاجزة عن العمل خاصة في حال اختــلاف الحركية بينها وبين القوات والجيوش المقاتلة ، او أن جاهزيتها كانت اقل من جاهزية القطعات والتشكيلات ، وهذا مما يؤكد على ضرورة توافــق وتناسق فيما بين المؤخرة ، والقوات المقاتلة في كــل ما يتعلق بهــذه الصفــات .

ان عمل المؤخرة في الامــداد عمــل مهم ، ويجب أن يؤدى في الوقت والمكان المناسبين فالمعامل والمصانع اذا تأخرت عنها المواد الاولية نقص انتاجها بل توقف ، وكذلك إذا تأخر امداد الجيوش فإنها قد تتــوقف او تغير في خططها ، وعلى هذا فإن الامداد يجب ان يكون مستمــرا بكافة المواد في أي شرط من شروط الموقف واستكماله وتخزينه حتــى أثناء القتال ومواد الامداد في ظروف الحرب كبيرة ومتعــددة منهــا الرئيسة كالذخيرة والوقود والتعيينات والمواد الهندسية ، والاسلحة بأنواعها ، ومنها الثانوية كالمهمات والالبسة وغيرها ، ان عمل المؤخرة عمل معقد على كافة المستويات التكتيكية ، والتعبوية والاستراتيجية ، ويظهر تعقيدها كلما كانت على مستوى أكبر فمثلا تعقيد العمل علــى المستوى التعبوي أكثر من التعقيد على مستوى التكتيكي وهكذا فإنــه على مستوى الاستراتيجية تبرز أهمية الاعمال في كل من المصانــع والموارد ذات الاهمية ، والعلاقات الاقتصادية الخارجية والداخليــة ، وتصبح المؤخرة لحل اهتمام السياسيين والعسكريين على السواء .

ان نظام الامداد يستند الى قاعدة اساسية في جميع جيوش العالم، وهي ان يمد المستوى الاعلى المستوى الادنى مع وجود المسؤولية الكاملة على المستوى الاعلى ، ذلك ان المستوى الاعلى يملك كافة الامدادات وعلى اختلافها ، كما أنه يملك نقل هذه الوسائط المادية ، كما ان لديه اطلاعا واسعا عن شؤون الحرب والقتال والمواقف القتالية المتطورة ، وكلما كانت الوظيفة أكبر كانت المسؤوليات اكبر ، كما ان المستوى الاعلى لديه الحرية الكبرى في حشد وتعبئة الامكانيات المادية اللازمة للحرب وعلى مستوى القطاع المدني والعسكري فيستطيع ان يحول المصانع الى مصانع حربية ، ويستطيع بالتالي استيراد الموارد الحربية من الدول الاجنبية اذا لم تتوفر داخل البلاد ، كما انه يستطيع حشد وتنظيم الطاقة البشرية لتعمل كلها لصالح الدفاع ولصالح الجيوش المقاتلة ، حتى تكون مؤخرة البلاد تعمل جميعها لهدف واحد ولاتجاه واحد ، وهذا ما يسمى بتركيز القوى على اتجاه واحد لتطوير القتال وللحصول على النصر بأسرع وقت ، ان هذه الاسباب جميعا تدعونا الى اعتبار المستوى الاعلى هو المسؤول عن الامداد للمستوى الادنى ، وهكذا تسير هذه السلسلة من الدولة (مؤخرة البلاد) بما فيها من مستودعات ، ومصانع ، وموارد حتى تصل الى الجندي المقاتل الذي يمسك ببندقيته وسلاحه وبطعامه ولباسه وكل ما هو ضروري للحرب فيستخدمهم احسن استخدام ، وهنا تبرز خاصية التدريب التمويني على هذه السلسلة فإن كان التدريب زمن السلم منظما كان الامداد زمن الحرب منظما ، وهكذا يبرز كذلك دور الترابط بين التدريب وبين العمليات ، وبين السلم والحرب فالتحضير للحرب هو في زمن السلم، وفي زمن الحرب نجني ثمرة التدريب . ان هذا النظام يؤمن لنا عدة مزايا في القتال اثناء امداد القوات المقاتلة فهو يؤمن : —

١ — مركزية الامداد التي هي المزية التي يستطيع بها رئيس المؤخرة السيطرة على مصادر الامداد الرئيسية في البلاد والثانوية منها حيث يستطيع ان يضع لها نظاما يستطيع به امداد كافة الجيوش المقاتلة، بنفس الوقت الذي يستطيع فيه امداد القوى الشعبية القادرة على حمل السلاح والوقوف امام العدو ، وفي الوقت ذاته يستطيع ان يمد باقي الجماهير المستضعفة التي لا تقوى على حمل السلاح كالولدان والشيوخ والنساء الذين لا يستطيعون تقديم العون للجيوش المقاتلة وهم بحاجة الى من يقوم بامدادهم ويرعى شؤونهم الادارية .

كما أن رئيس المؤخرة في هذه الحالة يستطيع ان يسيطر كذلك على مواطن الاستهلاك فيجعل لها نظاما خاصا بالحرب . ويستطيع ان يتصل بالمسؤولين فيحدد الموارد الضرورية ومقدارها واوقات صرفها .. الخ. وتعنى مركزية الامداد هنا السيطرة الكاملة على مواد الامداد . وعلى وسائط النقل . وعلى الكادر الاداري والفني الذي يقوم بالامداد . وتقوم بين مركزية الامداد العليا . وبين مركزية الامداد الادنى عدة حلقات متسلسلة وكلما كانت الحلقات قليلة كلما كانت السيطرة على الامداد أشد . أي أن مؤخرة البلاد تستطيع أن تسيطر على جيش مؤلف من خمس فرق اكثر مما تستطيع السيطرة على جيش مؤلف من تسع فرق . اي أنه كلما تعددت الجهات المرؤوسة كلما صعبت السيطرة الامدادية. وبهذه الحالة قد تلجأ بعض الدول الى تقسيم قواتها الى عدة جيوش مقاتلة بمؤخراتها . وهنا تسهل السيطرة على مؤخرة جيشين أو ثلاثة بدلا من السيطرة على خمس فرق او تسع فرق . الا انه في هذه الحالة أيضا قد تتبدد قوة السيطرة عبر هذه المؤخرات حتى تصل الى مستوى التشكيلات المقاتلة . فمن القيادة المركزية الى قيادة مؤخرة كل جيش فإلى مؤخرة الفيلق ــ فالفرقة . فاللواء . فالكتيبة . فمتى تصل الاوامر الى اللواء تصل ضعيفة من قائد الى قائد . كما انه يضيع الوقت حتى تصل هذه الاوامر بتسلسلها الامدادي الى اللواء . كما ان كل قائد يمكن ان يوصل هذه الاوامر ناقصة او زائدة عن حدها وبذلك تضيع بعض الفائدة . كما ان شيئا مهما يضيع عبر هذه السلسلة الا وهو صوت القائد الاعلى للمؤخرة الذي لصوته وتعليماته أثر السحر في القوات وفي التشكيلات المقاتلة . وهكذا فإنه عند تشكيل مؤخرة البلاد إما أن نتبع مركزية الامداد والاتصال بالحلقات العديدة والكثيرة المقاتلة ، وفي هذه الحالة يجب أن يكون للقائد عدة معاونين أخصائيين في كل أنواع الامداد ، وتفضل هذه الحالة في الحروب الحديثة التي تتطلب الحركة والسرعة في الامداد ، والمناورة السريعة بمواد الامداد ، وإما أن نتبع مركزية الامداد والاتصال بالحلقات القليلة كأن تكون ٢ ــ ٤ حلقات ، وفي هذه الحالة يتوفر للقائد الوقت الذي يعد فيه كافة الخطط والانظمة الكفيلة بتأمين هذا الامداد الى المستويات الادنى عبر المستويات الاعلى .

٢ ــ الامداد والخطط هي ميزة يستطيع بها رئيس المؤخرة أن يخطط للامداد ضمن كل مستوى من مستويات الامداد ، كما أنه يستطيع تعيين

الجهات المسؤولة عن الامداد ، ونوع الامداد المعين حسب ظروف كل حالة من حالات الحرب ، واذا تغيبت الجهات المسؤولة عن الامداد أمكن حصر المسؤولية في الامداد ، وبالامداد المخطط نستطيع ان نحدد ما يلي :

آ ـ نوعية وسائط النقل .

ب ـ نوعية الامداد وكيفية الامداد به .

ج ـ العناصر المسؤولة عن الامداد .

د ـ كمية الامداد بحساب دقيق معروف .

هـ ـ مصدر الامداد والطرق التي تسير عليها وسائط النقل المحملة بالامدادات ، والنقاط الواجب الوصول اليها كل على مستواه الاعلى فالادنى (من مستودعات الفرقة الى مستودعات اللواء مثلا) وتعين هذه النقاط باحداثيات وبكل دقة .

و ـ العناصر المسؤولة عن الاستلام لهذه المواد وفي اي نقطة وكيفية استلام هذه المواد ، وعلى كل حال فان الاستلام لهذه المواد يجب أن يتم بسرعة وبوثائق معينة ، وبمكان امين بعيد عن انظار العدو ، وبطريقة تتناسب مع الموقف القتالي والاداري .

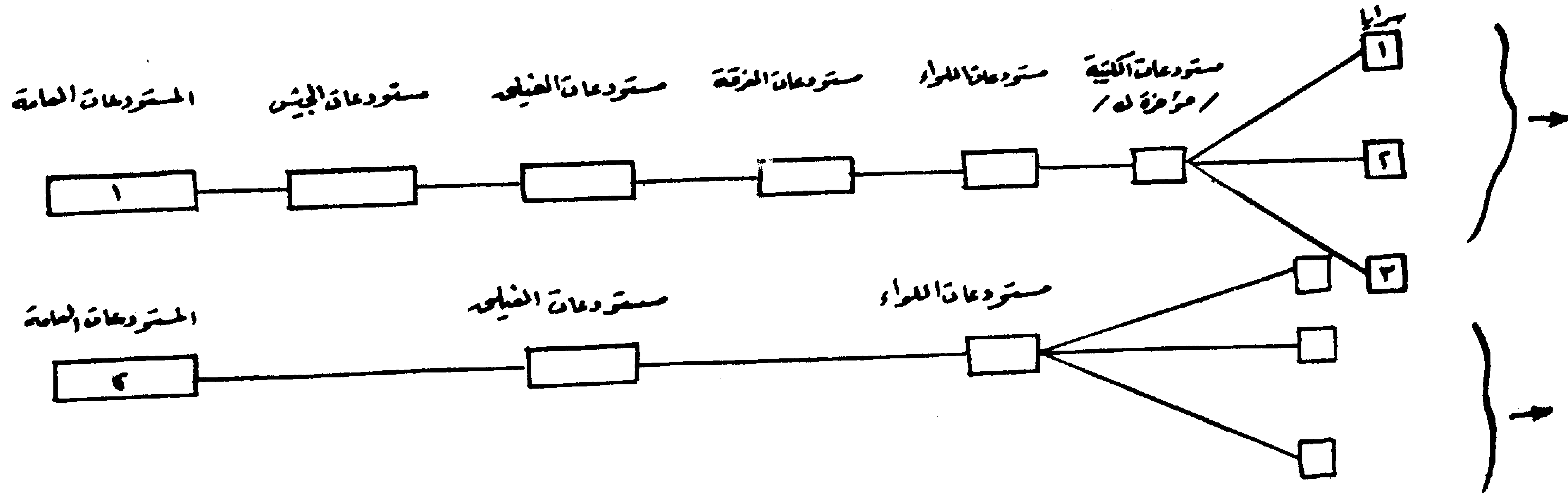
ز ـ تحديد طريقة النقل لهذه الامدادات ، أما أن تحده بواسطة نقل المستوى الاعلى او الادنى او بالطريقتين معا ، وهذا يرجع الى توفر وسائط النقل وحالة الطرق ، وكمية مواد الامداد ، والحالة القتالية والظروف المحيطة بها .

ح ـ نوع وسائط النقل وعددها .

ان الامداد المخطط يمكن أن يتبع ضمن سلسلة معروفة لدى أكثر الجيوش في العالم ، آخذين النقاط التي تقدم ذكرها بعين الاعتبار .

يمكن ان يخطط الامداد نموذجيا كما في المثال الاول ، ويمكن ان يخطط لاعتبارات وسائط النقل ، او كمية الامداد او نوعية الامداد ، او الجهات التي يصلها الامداد (مدفعية ، صاروخية تشكيلات خاصة) ... الخ ويمكن بهذه الاحوال تخطيط الامداد حسب الحالة فمن المستودعات العامة الى مستودعات الفيلق مباشرة ، ويمكن أن يكون من مستودعات الجيش الى مستودعات الالوية مباشرة ، او مرابض المدفعية، او من مستودعات الفرقة الى الكتائب مباشرة او من مستودعات الجيش

مخطط إمــداد نموذجي



الى لواء مستقل لــه مهام خاصــة ... الخ ، وهكذا يتبين أن تخطيط الامداد يختلف من حالة الىاخرى تبعا للظروف المحيطة .

٣ ـ استمرار الامداد . ويعتبر من أهم الاعمال التي يجب ان يؤمنها نظام الامداد ويجب أن يكون قبل القتال ، وأثناءه ، وبعده ، ويتحقق هذا الاستمرار بالتالي : ـ

آ ـ توفر مواد الامداد في كافة الشروط .

ب ـ توفر وسائط النقل المختلفة وقدرتها على النقل في كافة الشروط ، وفي كافة الاراضي .

جـ ـ استخدام مواد الامداد بصورة صحيحة ، وحسب التعليمات والانظمة الصادرة عن المستوى الاعلى ، وحسب مواصفاتها الفنية . والاستخدام الصحيح لوسائط النقل .

د ـ توفر الوسائط الفنية للاصلاح والصيانة .

هـ ـ توفر الطرق وجاهزيتها في كافة الشروط .

ز ـ المناورة بالوسائط المادية وبوسائط النقل .

ح ـ تنظيم اعمال التحميل والتفريغ ، وايجاد المحطات والقواعد والموانيء والمطارات المجهزة بوسائط التحميل والتفريغ ، وايجاد الكادر الفني والاداري لهذه الاعمال .

ط ـ التأمين المادي والفني ، والطبي لقطعات ووحدات المؤخرة ، والمنشآت والمصانع ، والطرق وغيرها ...

ي ـ الحراسة والوقاية والدفاع عنالوسائط المادية فيالمستودعات، وعلى الطرق واثناء الاستلام والتسليم ، وفي مناطق التحميل والتفريغ وحتى تصل هذه المواد الى الاستخدام .

ك ـ السيطرة الكاملة على مواد الامداد ، ووسائط نقلها ، وكادرها الاداري والفني .

ل ـ التنسيق والتعاون مع الجوار ومــع الجهات الصــديقة ، والدول الحليفــة .

ان اي انقطاع في الامداد ، او تأخير فيه يؤثر على مستوى القتال ، خاصــة اثنــاء القتال نفسه ، اذ يجب ان تتضاعف الجهــود متضافــرة

لاستمرار الامداد ، فقلة المواد ، وقلة وسائط النقل ، او تدمير الطريق ، او تدمير القواعد الامدادية ، او الموانىء ، او التعرض لقوافل الامداد كل ذلك يؤثر في استمرارية الامداد ولهذا وجب أن تكون كافة العناصر جاهزة لاصلاح ما تعطل ، ومنع العدو والتأثير عليه من أن يتعرض للامداد بأي طريقة وأي أسلوب كان .

ثالثا : الموارد الامدادية

يقصد بالموارد ما كانت منها طبيعية او تحويلية ، وان الموارد متنوعة ومتعددة منها الزراعية ، وهي في الاغلب مواد غذائية تزداد الحاجة اليها يوما بعد يوم ، وتختلف امكانيات كل بلد من البلاد الزراعية فتتحكم بذلك الطبيعة ، واليد الفنية والمناخ والتربة وغير ذلك ، وان اي بلد في العالم لا يمكن ان يجمع كافة الموارد الزراعية في ارضه اذ لا بد من التعاون مع باقي بلدان العالم ، او تضيع هذه المادة اذا كان ذلك ممكنا من الناحية المادية والفنية ، وان أهم الموارد الزراعية هي القمح والارز . واما الموارد التعدينية فتوجد في العالم بنسب مختلفة فمثلا توجد معادن الطاقة في بلد في حين لا يتوفر في البلد الآخر مثل هذه المعادن ، وقد توجد معادن فلزية في بلد لا توجد في بلد آخر ، وهكذا فان هذه الموارد غير منتظمة في توزيعها في العالم ، كما ان الموارد التعدينية في ازدياد دائم وقد نعثر اليوم على معدن لم نكن قد عثرنا عليه من قبل ، كما يمكن لهذه الموارد المعدنية المستهلكة ان تعاد ثانية فتصنع الى موراد جديدة ، اذ ان طبيعة الموارد التعدينية غيرها في الموارد الزراعية ، ففي انتاج الموارد التعدينية مرونة حيث يمكن ان ننتج حسب الطلب وحسب الظروف المحيطة ، فالبترول مثلا قد زيد في انتاجه ، كما ان الحديد قد زيد في انتاجه ، وهكذا فان الموارد قد تكون معدنية أو زراعية أو حيوانية وكلها تشترك في بناء استراتيجية ادارية لاي بلد كان . وان تنظيم هذه الموارد وحسن استخدامها يجعلها أكثر تقدما وتطورا . أما الموارد المالية فانه لا بد منها لاقامة المصانع والصناعات ، وتطوير الموارد الزراعية والمعدنية ، وشراء الآلات الحديثة ، وان اهم ما تقدمه الموارد المالية هي اقامة الصناعات الحديثة واستثمار رؤوس الاموال ، فتساهم الارباح مرة اخرى في تنشيط الصناعة ، واقامة المصانع . واما الموارد البشرية فهي اساس هام لتطوير الزراعة والصناعة والموارد الاخرى ، ويتوزع العمال في

مناطق مختلفة من العالم قد يكون للمناخ ، ولبعض المواد الزراعية او الصناعية او التعدينية اثر على توزيع الموارد البشرية ، وان الموارد البشرية هي اساس الموارد الاخرى ففي التأثير والحركة والعمل والتفاعل يمكن ان ننتج موارد متنوعة ، وان تنظيم هذه الموارد وتعبئتها تعبئة كاملة يساعد على التخطيط الاستراتيجي الاداري . وكما نلاحظ ان هناك موارد متعددة ومتنوعة تساهم بشكل فعال وتؤثر في الاستراتيجية الادارية في كل بلد ، وان هذا التأثير قد يكون صغيرا أو كبيرا حسب توفر هذه الموارد وحسن تنظيمها واستخدامها وتعبئتها .

ان تعريف الاستراتيجية الادارية يكمن في هذه العناصر وهذه الموضوعات التي قدمناها ، وهي تشمل بدورها التنظيم الذي يشمل كافة التحضيرات واعداد المؤخرة اعدادا يتلائم مع الاهداف ، ومع طبيعة الطرق الموصلة الى هذه الهدف ، ولهذا فان التعريف من خلال التنظيم يجب ان يكون شاملا لتحضير الكوادر والتشكيلات المختلفة عسكرية ومدنية ، وتشكل الاحتياطات اللازمة من الوسائط المادية ، والعمل على اسناد المهام كاملة فيما يتعلق بالتأمين المادي والطبي والفني، واعداد الطرق والمواصلات بانواعها ، وتنظيم الصيانة والاصلاح ، واستبعاد كل ما هو غير ضروري ، والاستغناء عن كثير من الصناعات او الاعتدة ، وتركيز الجهود على انتاج أنواع معينة من الامدادات ، ثم تحديد اماكن المنشآت الادارية واماكنها عند التحضير وعند القتال ، وفي المراحل التالية من القتال ، والتنبؤات التي يمكن ان تحدث ، والفجوات التي يمكن سدها ومعالجتها ، وان افضل تمركز للمنشآت والموارد هو خلف القوى التي تعمل من اجلها هذه المنشآت بحيث تؤدي لها خدمة الدعم المادي بأسرع ما يمكن ، وان التوزيع ، والانتشار في انحاء البلاد يعطي للمؤخرة بما فيها من منشآت ومصانع القدرة على الامداد والقدرة على وقايتها من تأثير ضربات العدو . وان تحديد هذه المنشآت بقطاع من الارض او بمنطقة هو ضروري لتحديد المسؤلية ، ولتتمكن الجهات المسؤولة من استثمار هذه الموارد وهذه المنشآت ، ولتكون هذه المنطقة ضمن التخطيط الاداري والصناعي والقتالي اللازم . وان تحديد الحراسة يتبع هذه المنشآت في كل احوالها ، كما ان تحديد الطرق ضرورة ادارية ملحة ، وقد تكون هذه الطرق برية أو بحرية أو جوية ، والعمل على تحسينها ، وتنظيم حركة المرور فيها .

وبعــد تنظيم تلك الموارد الزراعية والمعدنية والماليــة والعسكرية ، يتبقى علــى الاستراتيجية الادارية أن توصل تلــك الموارد الــى أمكنتها اللازمة في الزمن المحدد ، وهنا تأتي عملية الربط بــين التنظيم والعمل فالاستراتيجية تحدد التنظيم كما تحدد طريقة العمل أو طريقة استخدام هذه الموارد ، والعمل على أن تكون هذه الموارد كبيرة ومستمرة ، وذات احتياط قوي ولا يكفي أن تكون الموارد كبيرة ، انما يجب ان تكون ذات فنية عالية ، وذات حركة عالية ، وذات قيادة سهلة ، والا كانت الموارد الكبيرة عبئا على الاستراتيجة ، فأفريقيا تملك موارد كبيرة وذات أهمية كبيرة ، ولكنها غير قادرة على تكييفها فنيا ، واستخراجها واستخدامها ، وبالتالي وضعها في الاتجاهات الهامــة .

ان الابحاث الجديدة رالعلمية التي تطرأ على الموارد تقوم بها لجان متخصصة ، كما أن هذه الموارد أو بعض منها يخضع للتجارب العديدة بغية الوصول الى أعلى درجة من التطوير فياستخدام هذه الموارد او نقلها أو تخزينها . . . ولا ادل على ذلكمن تصنيع المواد الذرية والنووية والموارد الاخــرى .

ان كل هــذه الاعمال العلمية تدفــع الاستراتيجية الادارية قدماً الى الامام مسايرة في ذلك التطور العلمي الجديد . وهي بهــذا التطوير تحتاج الى علماء باحثين ، واعتدة علمية متطورة . وكادر فني اداري على مستوى هذا التطوير ، وان الضرورة تفرض على الموارد أن تكون متطورة كميا وكيفيا حتى تتمكن هذه الموارد من الحاق الخسائر في العدو ، وقد تكون هذه الخسائر بوسائل القتال عن طريق القوات المسلحة ، أو عن طريق الحصار الاقتصادي،أو عن طريق التسابق والتقدم العلمي وغيرها .

ان الاستراتيجية الاداريــة هي علم كباقي العلوم تبحث في المــوارد ومصادرها وانتاجهــا وخزنهــا والامداد بهــا وكيفية هــذا الامــداد ، والاصلاحات ، والتأمينات المادية والطبية والفنية والنقلية ، والاحتياط ، وهي في كل هــذا تحتــاج الى دراسة وبحث على مستوى كل فرع من الفروع المتقدمة ، كما أن الاستراتيجية تعني أول ماتعني استخدام هذه الموارد أي تصنيع هــذه الموارد ، وأفضل الطرق الموصلة الى مصادرها وخزنها وانتاجها والامداد بها ، والتأمينات ، كما انها تعني المناورة بهذه المــوارد والتنسيق فيما بينهــا ، وقــد يركز على مــورد دون آخــر أو يلغي مورد أو موردان أو اكثر،وهنا تظهر براعة فن القائد في استخدام

الموارد المتيسرة لـه ، ولذا فان استخدام فن الموارد له تأثير كبير على نجاح وفشل الاستراتيجية الادارية .

اذا استعرضنا تعاريف الاستراتيجية الادارية ، لا نجد لها تعريفا الا من خلال تعريف الاستراتيجية ككل أو بعض التعريفات المتفرقة ، وهي في الحقيقة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستراتيجية الشاملة ، الا أن الاستراتيجية الشاملة لاتساوي شيئا اذا كانت الاستراتيجية الادارية مفقودة ، أو ناقصة ، أو معدومة التنظيم ، أو سيئة الاستخدام ، أو كانت قاصرة عن اللحاق بالاستراتيجية الشاملة ، كما أن الاستراتيجية الادارية تبحث في كثير من المواضيع التي قدمناها من تحضير وعمل وما الى ذلك ، كما تبحث في النظريات والقوانين الاقتصادية والمالية والعسكرية ، والاختراعات ، والتعبئة للموارد ، وتنظيم التأمينات وقيادة الموارد والسيطرة عليها والتعريف بشموليته يجب أن يتضمن الامداد بكل الموارد والاحتياجات وبكافة أنواع الامداد حسب نظام امداد محدد وحسب خطة محددة يخططها المسؤولون في المؤخرة طبقا للشروط والمعطيات ، كما تشكل الاحتياطات المتحركة والاحتياطات الاضافية والاحتياطي العام ، ثم يحدد الاستهلاك ويجري طبقا للمهمات ، والعدو، والصديق ، والارض ، والوقت وظروف النقل ، كما تحدد مصادر الامداد ، وكيفية تسليم الوسائط المادية ، كما تحسب حاجة القطعات على أساس وحدات الامداد الحسابية وهكذا نرى أن علم الامداد علم واسع ومتشعب . ثم نرى النقل يحتل جزءا كبيرا من هذا العلم فهو الواسطة لنقل الامدادات الى أمكنتها المحددة ، ولهذا العلم أيضا تشعبات ومواضيع واسعة ، كما أن التأمين المادي والطبي والفني يدخل تحت موضوعات علم الامداد .

عرف بعضهم الشؤون الادارية فقال : (هو علم الامداد والتحركات) وبهذا التعريف قصر الشؤون الادارية على العلم فقط ، بل اقتصر فقط على علم الامداد والتحركات ، صحيح أن هذين الموضوعين هما اكبر أجزاء الشؤون الادارية الا أن الاستراتيجية الادارية هي أولا علم وفن ، وثانيا تتضمن الاستراتيجية الادارية عدا علم الامداد والتحركات كثيرا من العلوم الاخرى ، فالعلوم الاقتصادية والمالية جزء من الشؤون الادارية ، كما أن البحث العلمي والتسابق هو جزء منها ، والموارد ، والقيادة وغيرها .

اما الميجور جنرال « د . ك باليت » في كتابه أصول المعرفة

العسكرية فيقول : « الشؤون الادارية الجديدة وتشتمل فقط على العوامل العسكرية ، والامكانيات الكامنة ؛ وانما ترتبط أيضا ارتباطا معقدا بالاقتصاد القومي ، وتعبئة كافة المـوارد ، أي الصناعة ومصادر القوى والخدمات الطبية ، والبحث العلمي ، والزراعة والدعاية وارادة القتال القومية ، وقد اختفى تماما الانقسام بين المسؤوليات والمجالات العسكرية والمدنية فيما يتعلق بموضوع توفير الموارد من أجل الحرب ، فالشؤون الادارية اليوم تمتد ابتداءاً من الشعب حتى نقطة التوزيع في ميدان القتال » . **ان هذا التعريف وان كان قد شمل عناصر للتعريف أكثر من** التعريف الأول ، الا أنه أغفل أمورا عديدة منها العمل الذي تدور عليه كافة تنظيمات ومحتويات الشؤون الادارية ، وان الامداد والنقل هو المحك الذي تختبر فيه الشؤون الادارية في ميدان القتال فان كان الامداد والنقل ضعيفا أو غير منظم كانت الشؤون الادارية كلها ضعيفة وغير قادرة على امداد الجيوش والتشكيلات القتالية ، ولا حتى الجماهير الشعبية المقاتلة وغير المقاتلة ، ان الشؤون الادارية لاتعتبر ذات قيمة اذا لم توصل الامدادات الى الجندي والى المدفع والى البارودة والطيارة والغواصة ، والمركبة ، والمصنع ، والآلة وغير ذلك ، فهي تنظيم وعمل ، وتخطيط ونقل وتصنيع وانتاج ، وموارد وتطوير لهذه الموارد وتعبئتها تعبئة قادرة على التأثير وتجميع القوى من أجل تحقيق الأهداف القريبة والبعيدة للقيادة السياسية . **كما عرف الشؤون الادارية كثير من العسكريين بأن الشؤون الادارية هي المؤخرة** غير أن هذا التعريف مقتضب وغير كاف لأن نعتبره تعريفا بالمعنى الصحيح، والمؤخرة في هذا التعريف تشمل كافة القوى والامكانيات المادية والبشرية على مستوى الاستراتيجية الادارية ، وفعالية هذه القوى والامكانيات في التأثير على مجرى الحروب ، وعلى المستوى الدولي ، فهي في هذا القاعدة المادية التي تشمل الاقتصاد والنظم والقوانين المالية ، والموارد ، والصناعة ، والخدمة الطبية ، والخدمة النقلية ، والفنية والاصلاحية والاخلائية وما الى ذلك ، كذلك فانها تعني التنظيم لهذه الطاقات والامكانيات على المستوى الداخلي والخارجي ، وعلى المستوى العالمي . كما أن كثيرا من العسكريين يعرفون الشؤون الادارية من خلال تعريفهم للاستراتيجية ككل ، عرفها « ليدل هارت » بقوله : « هي فن استخدام القوات المسلحة لتحقيق الغايات التي تضعها السياسة » نجد في هذا التعريف انه لايتطرق الى ذكر الشؤون الادارية ، وانما ذكر فقط

استخدام القوات المسلحة وبالتالي استخدام الشؤون الادارية معها على أن كل قوة مسلحة على أي مستوى لابد لها من شؤون ادارية تدعمها وتمدها بالتموينات المختلفة لمواصلة القتال ، وقد أغفل (ليدل هارت) المؤخرة الكبيرة والقوية وأهميتها على مستوى الدولة التي هي الأساس في نجاح القوات المسلحة ، وبدون مؤخرة قوية لايمكن للقوات المسلحة أن تستمر في معاركها الا لفترة محدودة ، ولذلك يقول : (دوم . ف . فرونز) : « تتميز الجيوش الحديثة بقدرة كبيرة على البقاء فحتى الهزيمة الكاملة لجيوش العدو لم يتم تحقيقها في لحظة ما لا تؤمن النصر النهائي ما دام يوجد خلف القوات المهزومة مؤخرة قوية اقتصاديا ومعنويا » . وكذلك فان ليدل هارت قد اغفل العلوم الاقتصادية والمالية وباقي العلوم التي تتحكم بقوانينها وانظمتها واستخدام المؤخرة والقوات المسلحة على لواء بل انه اكثر من ذلك ابتدأ بالعمل دون الاخذ بالاهمية للتنظيم والتخطيط سواء للقوات المسلحة او المؤخرة ، ويعذر ليدل هارت في ذلك لانه كان يؤمن بالحرب الخاطفة والسريعة التي تنفذها القوات المسلحة بأسرع ما يمكن ، وما خطر بباله ان الحرب الحديثة تحتاج الى مؤخرة قوية ومنظمة ، صحيح ان القوات المسلحة هي الطليعة وهي اداة التنفيذ ، وهي القادرة على الحسم ، الا انه تبقى للمؤخرة دورها واهميتها في تحقيق النصر والصمود . كما عرف الاستراتيجية الاتحاد السوفييتي فقال عنها بأنها امتداد للسياسة . كما عرفتها الولايات المتحدة الامريكية فقالت : « هو فن الاختيار بين الحلول المتبادلة » وقد عرفها « مونتغمري » كما عرفها الكثيرون ، منهم الجنرال « جورج بوي » مدير مؤسسة دراسات الدفاع الوطني في فرنسا فقال : « هي فن متعدد الاطراف » وقال : « يجب ان يكون للاستراتيجية طرفان على الاقل ، وعدة اطراف في الغالب وبذلك نصل الى مفهوم الاستراتيجية الشاملة وهي استراتيجية الدولة وتتألف من عدة استراتيجيات اهمها الاستراتيجية العسكرية وتتبعها الاقتصادية والدبلوماسية والمالية . وفي ايام السلم تبرز بصورة اوضح اهمية الاستراتيجيات الملحقة مثل الاستراتيجية الاقتصادية والدبلوماسية والمالية وخاصة في الدول المتطورة » . ونخلص من هذه التعاريف الى استنتاجات أهمها : ـ

١ ـ ان بعض هذه التعاريف قد اقتصر فقط على التنظيم وحده ، والتنظيم لا يكفي وليس له قيمة بدون عمل .

٢ ـ كما أن بعض التعاريف اقتصرت على العمل فقط دون تخطيط وتنظيم . ان التنظيم والعمل هما جناحا الشؤون الادارية فلا يمكن ان تنهض او تطير بجناح واحد ، وان رأس هذا الجناح هي القيادة، وجسمها هي الامكانيات المادية والبشرية . والقوى الاخرى التابعة .

٣ ـ اقتصرت بعض التعاريف فقط على القوات المسلحة ، واهملت الشؤون الادارية ، والاستراتيجية الادارية على مستوى الدولة ، ولذلك فقد التعريف اهميته لخلوه من استراتيجية تعتبر في الحروب الحديثة اهم الاستراتيجيات الموجودة في الاستراتيجية الشاملة ، ويظهر اثرها سلما وحربا ، الا وهي الاستراتيجية الادارية .

٤ ـ طالما ان الحروب الحديثة تعتمد على مؤخرة قوية ، فلا بد من وجود استراتيجية ادارية تنظم هذه المؤخرة وتخطط لها ، وتستخدمها في النواحي الايجابية ، وتكون قادرة على حل كافة المشاكل الادارية المعقدة الداخلية منها والخارجية . فالمال من ادواتها ، والموارد جميعا من ادواتها فهي في هذا تملك قدرة على العمل والحركة .

٥ ـ ان التعاريف التي اقتصرت على استخدام القوات المسلحة هي تعاريف ناقصة لانه توجد قوى غير القوات المسلحة لها تأثير وفعالية على مجرى الحروب كالاستراتيجية السياسية ، والاعلامية والاقتصادية وغيرها ، وعلى هذا فاني لا أجد تعريفا يكاد يجمع كافة الاستراتيجيات أي الاستراتيجية الشاملة الا في تعريف الجنرال « اندريه بوفر » حين يقول : **« هي فن الحوار بين ارادتين متضادتين تستخدمان القوة في حل خلافاتهما »** .

وحتى هذا التعريف لا يوضح تعريف الاستراتيجية الادارية بجزئياته بل يتناول الاستراتيجية الادارية من خلال تعريفه بالاستراتيجية الشاملة ككل ، وعلى هذا فلا بد من ايجاد تعريف للاستراتيجية الادارية، وحتى نتوصل الى هذا التعريف الدقيق فلا بد لنا من معرفة العناصر التي يتألف منها هذا التعريف وهي : ـ

١ ـ الامداد بكافة انواع الامداد للقوات المقاتلة العسكرية والشعبية .

٢ ـ نقل هذه الامدادات بوسائط النقل المختلفة والقادرة على النقل في مختلف الظروف والاوقات .

٣ ـ الكادر الاداري والفني الـذي ـ ـ في كل عمـل اداري وفني على مستوى مؤخرة البلاد .

٤ ـ الموارد بأنواعها المادية والبشرية ، بما فيها الموارد المعدنيـة والطاقية والكيميائية والماليـة .

٥ ـ التأمينات الطبية ، والفنية ، والاصلاحيـة ، والاخلائيـة ، والطرقية ، والامنية والوقائية والخدمات .

٦ ـ الاحتياطات بأنواعها وتشكيلها على كافة المستويات .

٧ ـ الاستهـلاك .

٨ ـ التخزين والتوزيع ، والمحاسبة ، والاستلام والتسليم .

٩ ـ الاستطلاع والكشف على مواطن الضعف والقوة في كل حالة من حالات العمل والتنفيذ .

١٠ ـ تنظيم كل هذه العناصر من امداد ، ونقل ، وكوادر ،وموارد وتأمينات ، واستهلاك ، وتخزين واستطلاع وغير ذلك من الامور ، حتى يكون العمل مخططا ومنظما ومدروسا ، واجراء التجارب على كل عمـل حتى يكون التخطيط والتنظيم منسجمين مع العمل ، وايجاد القوانـين والانظمة الناظمة وخاصة القوانين المالية والاقتصادية .

١١ ـ الجاهزية الدائمة لكافة المنشآت والقواعد والمصانع .

١٢ ـ المصانع والصناعـة .

١٣ ـ التسابق والتقدم العلمي واجراء البحوث العلمية ، وسبـق العدو فيها ، واحداث الخسائر الجسيمة من جراء هذا السبق .

١٤ ـ قيادة هذه المؤسسات والمنشآت بحيث تكون هـذه القيادة مركزية ومرنة ومستمرة .

ان كل موضوع من هذه الموضوعات يحتوي على كثير من الجزئيات تؤلف في مجموعها أجنحـة الاستراتيجية الاداريـة وجسمها ورأسها ، وبهذا يمكن التوصل الى التعريف التالي :

الاستراتيجية الادارية هي : علم وفن تنظيم واستخدام الموارد ، والقوى الاخرى لها ، والتفوق بها كميا وكيفيا ، والحاق الخسائر للعدو بوسائل الصراع المختلفة .

ان الاستراتيجية الاداريـة علـم كعلـوم الاقتصـاد والمـال ، فـن

في استخدام مواد الامداد ، والمناورة بهـا او في النقل .... الـخ . وفيها التنظيم الذي يدخل كل عنصر من عناصر التعـ يف المتقدمة فينظمه حسب اسس صحيحة ومدروسة ففي التنظيم يـ ، ان نتناول الاعداد والتحضير ، كما نتناول التمركز والتنقل ، وطر ا' داد والحراسـة وغيرها اما في الاستخدام فتتناول الامداد ونظام و' فيتـه ، والنقـل وطريقتـه ، والاستطلاع وكيفيته وطرقه والموارد بأ اعها ، استخراجها ونقلهـا واستخدامها وتوزيعها ... الـخ . ونعني بالقوى الاخرى القوى التي تستطيع تأمـين الاستراتيجية كالتأمـين الطبي والفني والطرقـي والخدمات والتخزين ، كمـا تعنى المصانـع وشروط اقامتها وانتاجها .. أمـا التفوق بهـذه العناصـر التـي تؤلـف في مجموعهـا الاستراتيجية الادارية فنعني به أن يكون متطورا على غيره من موارد العدو ، ومن وسائط نقله ، ونظام امداده ، وتخزينه ، وكادره وغير ذلك كما وكيفا ، واذا وجد الكم بدون تطوير كان عبئا على الاستراتيجية ، واذا وجد الكيف بصورة قليلة كان ذلك أيضا عبئا على هذه الاستراتيجية ، اذ يجب أن يكون بينهما تناسق وانسجام فلا يطغى احدهما على الآخر ، ولا ينوء الواحـد بالآخر وهنا يبرز دور التسابق والتقدم مع العدو فان استطاع العدو تطويـر وسبق هذه الموارد والقوى الاخرى لدينا تحملنا بذلك خسائر ماديـة أثناء السلم للحاق به وبالعكس ، ويبدو هذا التسابق العلمي واضحا في الدولتين العظميين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ، امـا أثناء الحرب فان الدولة المتطورة والسباقة في مضمار البحث العلمـي والاختراعات سوف توقع الخسائر الكبرى المادية والبشرية في الدولـة الاخرى المتخلفة عنها .

وكنتيجة فان التعريف الذي بني علـى استخدام القوات المسلحة فقط هو تعريف ناقص ، خاصة في الظروف الحديثة ذلك أن القـوى الماديـة وقوة الموارد كماً وكيفاً هي التي تهيمن على القوى الاخرى ، أو تتعاون معها ، ولا أدل على ذلك من تأثير البترول كقوة تفوق القوات المسلحة ففي حرب تشرين التحريرية بين العرب واسرائيل في عام ١٩٧٣ أثبت البترول فعاليته في الحرب واهتز العالم بأسره من أقصاه الى أقصاه متأثرا به ، فقد استعانت أكبر الدول وأقواها عسكريا ، واستغاث بعضها الآخر علـى الرغم من قوتها الصناعية والتكنولوجية ، وهب الغرب لينظم استراتيجيته على أساس المعطيات الجديدة التي خلفها سلاح البترول ، وانظر ما قالته

صحيفة « نيويورك تايمز » الامريكية في عددها الصادر بتاريخ ١٧/٤/٩٧٣ « ان المنافسة بين دول أوروبا الغربية على بترول الشرق الاوسط ستكون له عواقب وخيمة بالنسبة لدول حلف الاطلنطي » وقالت « ان الصراع على البترول يشكل بالنسبة لمجتمعات أوروبا الغربية في فترة السبعينات تهديدا بنفس حجم التهديد الذي كانت تمثله القوة العسكرية السوفييتية في الاربعينات والخمسينات » .

هذا مورد من الموارد جعل أوروبا والولايات المتحدة الامريكية تعتبره اخطر من القوة العسكرية . كما أن القوات المسلحة أثبتت عجزها في كثير من المواقف ، فالقوات المسلحة لم ترغم الجزائريين على الاستسلام ، وعدوان ٥ حزيران العسكري لم يعمل شيئا ضد الدول العربية ، وانهزمت القوات المسلحة الامريكية أمام قوات الفييتناميين واستراتيجيتهم في ادارة الحرب الطويلة المدى التي تعتمد على الموارد .



الفصل الخامس

تبعية الاستراتيجية الادارية

ان للاستراتيجية الادارية اهمية كبرى ، ولها دور ايجابي في كافة الاستراتيجيات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاعلامية وغيرها ، فهي تعطي الحياة لعمل كل استراتيجية ، وتكفل نموها وتطورها ، وتعطي الاشارة لنجاح او فشل أية استراتيجية ، وهي أحد العوامل الرئيسية التي تتحكم في مدى تطبيق أية استراتيجية على الصعيد العملي، وهي بذلك تكون أحد الاركان الرئيسية لبناء أية استراتيجية ، ولهذا لا بد عند بحث أية استراتيجية كانت كالاعلامية مثلا أن يبحث معها الطاقات المادية ، والامكانات المتوفرة ، والا كانت هذه الاستراتيجية مبتورة وغير متكاملة . وتمارس الاستراتيجية الادارية بشكل واسع أثناء السلم حتى انها تكاد تكون هي الاستراتيجية العامة ، وخاصة في ظل هذا العصر ، وما رافقه من وسائل الصراع والتقدم العلمي الهائل .

تتبع الاستراتيجية الادارية بما يمكن أن نطلق عليه اسم « الاستراتيجية العامة » التي تضم كافة الاستراتيجيات وتهيمن عليها ، وتحدد عمل كل استراتيجية بخطوط عريضة ثم تحدد التعاون فيما بينها وأسلوب العمل ، والتنسيق أثناء التطبيق ، ثم تحدد الهدف العام والفكرة العامة ، وبعدئذ تقوم كل استراتيجية على حده بوضع عناصرها بصورة تخصصية ، وبصورة أوسع وأشمل ، فتحدد الهدف وأسلوب العمل ، والدعم والتعاون مع الاستراتيجيات الاخرى بكل دقة وتفصيل ، وتوزع المهام ، وتقسم الموارد ، وتعيد الاحتياجات اللازمة ، والتحضيرات الضرورية ، وتعد الخطوط الكاملة للتأمين المادي والطبي والفني ، وأسلوب

القيادة وغير ذلك معتمدة في هذا كله على الفكرة العامة ، وعلى الهدف العام وعلى الامكانات المادية المتوفرة ، وعلى الظروف المحيطة ، وبهذا فانها لن تخرج عن توجيهات الاستراتيجية العامة وأهدافها .

لقد أطلق على الاستراتيجية العامة تسميات كثيرة منها : «الاستراتيجية الشاملة» للجنرال « اندريه برفر » في كتابه « مدخل الى الاستراتيجية » حيث يقول : « تقع الاستراتيجية الشاملة عند قمة الهرم وتحت السيطرة المباشرة للحكومة أي السلطة السياسية وواجبها تحديد كيفية ادارة الحرب الشاملة . ان مهمتها وضع الهدف لكل فرع خاص من أفرع الاستراتيجية ، والاسلوب الذي يتم به الربط بينها جميعا ـ أي بين « الفروع السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية » ، كما يطلق البريطانيون عليها اسم « الاستراتيجية العظمى » ، وتطلق الولايات المتحدة الامريكية عليها اسم « الاستراتيجية القومية » ، ويطلق الاتحاد السوفييتي عليها اسم « الاستراتيجية » دون اضافة أية صفة عليها ، ويعتبرها قمة الفن الحربي السوفياتي ، وتحتل الاستراتيجية مكان الصدارة من هذا الفن ، كما أنها تبحث في استخدام كافة القوى الحربية في الدولة « ومهمتها معالجة الاسس العامة لاستخدام الفروع المختلفة للقوات المسلحة وتنسيق جهودها » . وهي تتطور بتطور « النظم الاقتصادية والسياسية والفنية والعلمية » ، كما ترتبط بالعلوم الاخرى كالكيمياء والرياضيات والطبيعة وغيرها من العلوم وهذا من وجهة نظر الاتحاد السوفييتي ، وفي هذا يقول جماعة من السوفيات : « تحتل الاستراتيجية مكان الصدارة في فن الحرب ، وتبحث نظرية الاستراتيجية استخدام كل القوى الحربية للدولة ووسائلها في الحرب ... وترتبط الاستراتيجية ارتباطا وثيقا بالفن التعبوي والتكتيك ، وتحتل الاستراتيجية بالنسبة لها مركز الصدارة والقيادة لانها تحدد الهدف العام للاعمال ، كما تحدد القوة والوسائل والطرق اللازمة لتنفيذ المهام المحددة لها ، ولا يمكن للاستراتيجية الحديثة أن تتطور دون مراعاة العوامل والنظم الاقتصادية والسياسية والفنية والعلمية اذ يجب أن تعتمد في دلالتها على ما وصلت اليه علوم الرياضيات والطبيعة والكيمياء وغيرها من العلوم حيث يستحيل دونها » . ان الاستراتيجية الادارية هي جزء من هذه الاستراتيجية ، وفيها تبحث كافة المسائل والنظريات المالية ، والاقتصادية والتطوير العلمي لكل العلوم والفنون المتصلة بهذه الاستراتيجية من قريب

أو بعيد ، فهي تسعى الى تحقيق الهدف العام بتحقيق أهدافها الادارية . الا وهي تطوير الموارد فنيا وتكنولوجيا بحيث تصل الى درجة قادرة فيها على استيعاب التطور ، وبنفس الوقت يكون هذا التطوير أكبر من التطوير الذي طرأ على موارد العدو . وكذلك تطوير الامداد بكافة أنواع الامداد ، وتحسين النقل الداخلي والخارجي وادخال التحسينات الفنية والعلمية على وسائط النقل ، والطرق بأنواعها ، وتطوير المصانع والصناعة ، والتخزين والتوزيع ، والتأمين الطبي والفني ، وتشكيل الاحتياطات بما يتلاءم مع الهدف العام ، وتطوير العلوم والقوى الاخرى المرافقة والمتممة للاستراتيجية الادارية كالنظم الاقتصادية والقوانين المالية ، وتعبئة الموارد تعبئة تتلاءم مع الظروف . ويمكن ايجاز المواضيع التي تقوم بمعالجتها ، وتعمل على تطويرها الاستراتيجية الادارية بمايلي :

١ ـ دراسة النظريات والقوانين الاقتصادية والمالية والعسكرية ، ودراسة التطور والمعالم الجديدة لهذه النظريات والقوانين مراعين في ذلك ظروف التطور في البلاد الاخرى ، والامكانات المتوفرة ، والهدف العام الذي تسعى اليه الاستراتيجية الشاملة ، وفكرة القيادة السياسية في هذه المفاهيم وهذا التطوير .

٢ ـ دراسة الاختراعات الحديثة كالتكنولوجيا ، والحرب الالكترونية، والسلاح النووي وتأثيرهما على الاستراتيجية الادارية ، ويجب ادخال هذه الاختراعات ، والحروب الجديدة في مجال تنظيم وعمل هذه الاستراتيجية ، واذا أردنا أن ندخل السلاح النووي في الاستراتيجية الادارية ، وجدنا أن تنظيم وعمل هذا السلاح (ما هو ليس الا) اجراءات ادارية من اوله الى آخره فهناك الكادر الاداري والفني الذي هو الجيش الاداري يعمل في الاقسام المتعددة لصنع هذا السلاح ، (وهو وفي الوقت نفسه يتمثل في القوات المسلحة) وفي الاستراتيجية الشاملة (أي أن هذا الجهاز الاداري يعمل عمل القوات المسلحة ، كما أن النفقات الباهظة التي يتكبدها صنع السلاح في جميع مراحله ، وفي مستقبل تطويره تتدخل به الاستراتيجية الادارية فتعد الخطة المالية والانظمة والقوانين المالية لتضمن لهذا السلاح التفوق على الاسلحة الاخرى الموجودة في العالم ، وهكذا يجب معالجة المسائل الجديدة على ضوء هذه المخترعات والاسلحة المتطورة .

٣ ـ دراسة التقدم الفني والاداري الكبيرين اللذين أصاباتنظيم وعمل الشؤون الادارية كزيادة حمولة السفن ، وزيادة سرعة الناقلات والمركبات على اختلافها ، وزيادة اتساع منطقة المؤخرة ، وتحسين طرق المواصلات سواء كانت منها برية أو بحرية أو جوية ، فلم يعد العتاد الاداري هو نفسه الذي كان من قبل ، واصبح يتطلب تحضير واعداد المؤخرة قبل الحرب زمنا قصيرا بل يتطلب ان تكون الجاهزية كاملة في كافة الاوقات ، وخاصة للعتاد المتطور ، وارتقى كذلك مستوى الاداريين علميا وفنيا في كافة المستويات خاصة على مستوى الاستراتيجية .

٤ ـ اقامة مصانع متطورة ، يتلائم انتاجها مع متطلبات الحرب الحديثة ، وخلق اقتصاد قوي قادر على حل كافة المشكلات الادارية والسياسية والعسكرية ، وبالوقت نفسه القدرة على الملاءمة والتحويل من اقتصاد سلمي الى اقتصاد حربي وذلك للاقتصاد في النفقات ، والتقليل من اقامة مصانع جديدة لانتاج العتاد الجديد اثناء الحرب . والاستفادة من الزمن الذي يستغرقه بناء هذه المصانع اذ ان الوقت في الحروب الحديثة قد ازدادت اهميته ، حتى يمكن ان يكون الوقت سببا للهزيمة او الانتصار ، وسنرى فيما بعد كيف تقام المصانع وما هي شروط اقامتها .

٥ ـ الامكانيات السريعة والدقيقة في تعبئة الموارد والامكانات المادية ، وتقنين الاستهلاك ، وتشكيل الاحتياطات الضرورية لاطالة أمد الحرب ، ومن المعلوم ان الموارد لاي بلد عديدة ومتنوعة الا ان هذه الموارد منها الرئيسية التي تلعب دوراكبيراعلى مستوى الاستراتيجية كالبترول، والمعادن الفلزية كالحديد والكروم والنيكل ، واليورانيوم وغيره والتي تدخل في كثير من الصناعات الاستراتيجية ، وان تعبئة هذه الموارد وتوفيرها قبل الحرب ضروري جدا ، وهكذا نرى ان هذه الموارد لها قيمتها الاستراتيجية قبل الحرب واثناءه وبعده .

٦ ـ (وقاية الامكنة الحيوية والدفاع عنها) ، ومصادر الموارد الاستراتيجية ، والمصانع ، والطرق ، وكافة المنشآت الادارية ، وذلك بما يكفل استمرار الامداد ، وزيادة الانتاج ، وفي حال تعرض هذه الامكنة للخطر او الاحتلال فانه يجب ان تكون هناك خطة لتدميرها لئلا يستفيد منها العدو ، كما فعل الاتحاد السوفيتي عندما قامت المانيا بعملية

« الثعلب الازرق » وكان من هدفها الاستيلاء على منابع النيكل في شبه (جزيـرة كويسلي) .

٧ ــ وضع الخطط الادارية اللازمة بما يحقق المطالب المتوقعة ، وبما يؤمن للقوات المسلحة تأمينها الاداري ، وبما يعزز تعبئة الصناعة والنقل والتوزيع ، واصدار العملات اللازمة،وفرض الضرائب الاضافية، وتحديد التجارة الخارجيةوقيادة الاقتصادوالموارد بشكل مركزي بحيث يكفل السيطرة ، والتنظيم ، والتوزيع ، والمناورة ، والانتاج وغيرها من الوسائل التنظيمية والعملية.

٨ ــ تنظيم التأمين الطبي والفني ، وتنظيم الامداد والنقل .

٩ ــ قيادة الاستراتيجية الادارية ، والسيطرة على الموارد والعناصر ، وتحديد الاستهلاك ، ان قيادة الاستراتيجية الادارية . هي قيادة صعبة تحتاج الى تخصص ، ورجال اكفاء قادرين على قيادتها.

يقود هذه الاستراتيجية ، ويوضح اهدافها ، وكيفية تعاونها ، وتطورها ، والاسس المعتمدة لها القيادة الفكرية (السياسية) ممثلة في حزب أو عقيدة ، فالحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ، وبعض الدول الاخرى الاشتراكية ، وحزب البعث العربي الاشتراكي في بعض الدول العربية ، والشريعة الاسلامية في بعض الدول ، والاتحاد الاشتراكي في بعضها الآخر . هذه القيادة تحد الاستراتيجية بالحياة والنمو ، وتضفي عليها افكارا تتلائم مع فكر الحزب واهدافه ، وما على الاستراتيجية الا أن تأخذ هذه الفكرة كمستند لبنائها ، وتنظيم كافة الامور الادارية ضمن هذا الاطار فلا تشذ عنه ، وضمن هذه الاسس فلا تحيد عنها . هذه القيادة اما ان تكون على شكل مجلس او هيئة او لجنة ، فالحزب الشيوعي في لجنة مركزية وحزب البعث العربي الاشتراكي في قيادة قومية ، والاتحاد الاشتراكي في لجنته المركزية وغير ذلك . وكلما كانت هذه القيادات متماسكةمتجانسة موحدة قوية متطورة مرنة متكيفة ، معالجة للظواهر الاجتماعية والانسانية والفكرية والاستراتيجية كلما كانت الاستراتيجية الادارية أقدر على مواجهة التحديات والصعوبات التي تعترضها .

تنبثق عن هذه القيادات السلطة السياسية التي تسعى الى تطبيق فكر القيادة ، وتضيفها في قالب تنفيذي يشمل النقاط الصغيرة،ويوضح

الهدف او الاهداف الوسيطة ، والطرق الموصلة الى تنفيذه ، والاساليب المتبعة لبلوغه . تقوم هذه القيادة بوضع استراتيجية شاملة على مستوى التطبيق والتنفيذ ، ومن ثم ترسل بتقارير عن تجاربها في هذا المجال للقيادة الفكرية لتقوم هذه القيادة بدراسة الظواهر ، وتعطي تفسيرات لها تكون ملزمة للسلطة السياسية ، وتعمل هذه السلطة بتوجيه من القيادة ولشد ما تكون هذه السلطة قوية عندما تكون منسجمة بفكرها وتطبيقها لفكرة القيادة ، وتكون ضعيفة عندما تكون غير منسجمة يعتريها التشوه التنفيذي المخالف للفكرة ، أو البعيد عنها ، ويستحسن في هذه الحالة او في هذه المرحلة وجود بعض القياديين في السلطة السياسية لتتولى بنفسها تنفيذ فكرة القيادة . ويمكن اثناء الحروب ووقوع البلاد في خطر ان تنضم القيادة للسلطة وتعملا جنبا الى جنب ، وهذا ما تحتمه الظروف المحيطة ، ويتطلبه الواقع .

تقوم السلطة السياسية بتحديد الاستراتيجية الادارية معتمدة في ذلك على فكرة القيادة ، وعلى الظروف المحيطة ، وعلى الامكانات المتوفرة، فتقوم بتشكيل اللجان الوزارية المختصة ، واللجان العسكرية المختصة لدراسة وتحديد هذه الاستراتيجية ، ووضع الخطوط والتأمينات اللازمة لها في السلم والحرب ، بهذا يمكن أن تتوصل الى استراتيجية واضحة تحدد الاهداف الوسيطة ، والهدف العام بكل دقة ، ثم تقوم بعد ذلك القيادة العامة للقوات المسلحة بعمل كل ما من شأنه بلوغ هذا الهدف فتعد الخطط اللازمة ، وتقوم بالتدريب والتعبئة ، وتقوم بالتحضيرات للحرب ، وتحسب حساب التأمين المادي ، ومقدار الحاجة الي الوسائط المادية ، وكمية العتاد الاداري والفني وهكذا نرى انالقيادة متسلسلة هرميا من القيادة الى القوات المسلحة الى التشكيلات المقاتلة ، وان وضوح الهدف الذي تضعه القيادة السياسية يعطي كذلك وضوحا للقيادة العسكرية من كافة الجوانب العسكرية والادارية والسياسية ، واليك ما قاله الماريشال « مانيكشو » القائد العام للقوات الهندية والتي انتصر فيها على باكستان عام ١٩٧١ يقول : « وبالنسبة لي شخصيا كان اهم شيء هو وضوح التوجيه الصادر عن قيادتي السياسية ، واعترف بانني كقائد عسكري كنت سعيد الحظ عندما تلقيت توجيهات رئيسة الوزراء الواضحة فلقد حددت لي في هذه التوجيهات في بداية عام ١٩٧١ ما يلي : —

١ ـ ان هناك موقفا ينشأ في البنغال لا تستطيع الهند ان تتحمله طويلا ، وسبب هذا الموقف هو تدفق اللاجئين بالملايين من شرق البنغال « بنغلاديش » الى غرب البنغال في الهند .

٢ ـ ان الهند تستطيع ان تتحمل هذا الموقف واعباءه الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمدة تتراوح بين عشرة شهور الى سنة واحدة ، ولكن هذا الموقف ان طال اكثر من ذلك فسوف يقصم ظهر الهند .

٣ ـ عليك ان تكون مستعدا في هذه الفترة لعمل مسلح هدفه بالتحديد هو فتح باب العودة أمام اللاجئين ليعودوا الى ارضهم التي طردوا او هربوا منها بسبب الارهاب .

٤ ـ في هذه الفترة سوف تبذل حكومة الهند قصاري جهدها لايجاد مخرج سلمي من هذا الموقف الصعب وفي هذا السبيل فانها لن تكف عن شرح سياستها للقوى الكبرى والرأي العام العالمي ، كما أنها ستظل على اتصال نشيط بكل طرف مباشر في هذا الموقف .

٥ ـ اذا لم تنجح هذه المساعي كلها فان الامر سوف يصدر اليك بالعمل ، وان الفرصة التي ستكون متاحة لك بسبب الاوضاع الدولية هي فترة تتراوح ما بين ثلاثة اسابيع الى اربعة اسابيع ، وبالتالي فان عليك اثناء اعداد خططك ان تراعي تحقيق ذلك في اطار هذه المدة » .

هذه هي التوجيهات التي اعطتها رئيسة وزراء الهند الى القائد العام للقوات المسلحة وتتميز بما يلي : ـ

١ ـ وضوح الهدف حيث بينت له الوضع الاقتصادي ، والسيل البشري المتدفق من (بنغلاديش الى الهند) والوضع الاجتماعي ، والنفسي الذي ينشأ عن هذه الهجرة الكبيرة . كما بينت له الوضع السياسي الدولي ، وفترة التحضير السلمي ، والتحضير للحرب أي : يجب ان يكون الاعداد للسلم كما يكون الاعداد للحرب جنبا الى جنب ، فاذا لم تنجح المساعي السلمية كانت الحرب هي التي ستحسم الموقف ، وتعيد الاوضاع الى ما كانت عليه .

٢ ـ القيادة السياسية هي المسؤولة عن قيادة الحرب ، ووضع الاستراتيجية الكاملة لها ، وبالتالي فهي المسؤولة عن توجيه هذه الاستراتيجة بما يتلائم مع الظروف المحيطة ، ومع فكرة القيادة التي

تبغي السلم اولا ثم الحرب اذا لم تنجح المساعي السلمية ، والاتصالات العديدة .

٣ ـ ان هذه الحرب قامت بسبب اداري بحت هو الهجرة ، وتأثير هذه الهجرة على الاقتصاد والموارد الادارية والحالة النفسية ، والحالة الاجتماعية في الهند ، لهذا فان الاستراتيجية الادارية قد تعرضت في هذه الهجرة الى خلل في مواردها، البشرية والمادية ، واثرت على كافة الاستراتيجيات الاخرى ، الدبلوماسية والسياسية وغيرها ، ولهذا فان الهند بدأت تشرح سياستها للقوى الكبرى والرأي العام العالمي . ومن هذا نستنتج ان كافة الاستراتيجيات قامت لتتعاون على تحقيق هدف واحد الا وهو الخروج من هذا الموقف الصعب(الهجرة وتأثيرها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والنفسي) وفتح باب العودة .

٤ ـ ان الهند لم تقم بالحرب المسلحة الا بعد توضيح الهدف للقائد العام للقوات المسلحة وللشعب الهندي ، وللقوى الكبرى ، وللرأي العام العالمي ، وبعد هذا التوضيح لكل الجهات المسؤولة المحلية والدولية قامت الهند بحربها مستفيدة من الاوضاع الدولية والاهداف الواضحة .

٥ ـ لقد حددت القيادة السياسية فترة التحضير ، وفترة الاعداد للحرب ، وفترة ابتداء الحرب وهي امور تختص بها القيادة السياسية .

٦ ـ قامت القوات المسلحة بعد توضيح الهدف باعداد الخطط الكفيلة بتحقيق هذا الهدف ضمن الوقت المحدد ، فاعدت التحضيرات ، وهيأت الاعتدة جميعها لتكون جاهزة لاداء مهمتها عند ابتداء الحرب .

انَ الاستراتيجية الادارية تتأثر كثيرا بالسلطة السياسية ، فلقد كتب لينين « السياسة هي الفكر اما الحرب فهي الوسيلة فقط ، وليس عكس ذلك ، وبالتالي لا يبقى الا اخضاع وجهة النظر العسكرية لوجهة النظر السياسية » وقال ايضا : « ان طبيعة الهدف السياسي تحدث اثرا كبيرا في ادارة الحرب » وتقول جماعة من المؤلفين السوفييت : « ان الرأي السائد او القاعدة الاساسية في سياسة الدولة تؤثر تأثيرا كبيرا على الطبيعة الاستراتيجية الحربية . ووجود هذا الراي يجعل الاستراتيجية الحربية حازمة وطبيعية . واذا اخذنا كمثال القاعدة الاساسية في سياسة الحزب الشيوعي التي عبر عنها المؤتمر الثاني والعشرون للحزب وجدنا انها بناء المجتمع الشيوعي » .

ولقد تأثرت استراتيجية كل دولة بطابعها القومي وتقاليدها السائدة ، وماضيها التاريخي ، فاستراتيجية الوطن العربي مثلا غير استراتيجية الاتحادالسوفييتي، واستراتيجيةانكلترا غيراستراتيجية المانيا وهكذا... كما تتأثر الاستراتيجيةالادارية ايضابالمواد الاستراتيجيةالمتوفرة فيأراضيها وغير المتوفرة ، وباتساع اراضي الدولة ومنطقة المؤخرة ، ومدى احتوائها على قواعد الامداد ، وعلى طرق وشبكة المواصلات الحديثة . فالاتحاد السوفييتي مثلا يملك مواد متوفرة اغلبها في اراضيه ، خاصة المواد الاستراتيجية ، بالاضافة الى اتساع اراضيه واتساع مناطق المؤخرة ، وشمولها على كافة ما تتطلبه الحرب الحديثة ، كما ان الوطن العربي باتساعه من الخليج العربي الى المحيط الاطلنطي اي من الشرق الى الغرب حوالي ٦٠٠٠ كم ، ومن ساحل مصر العربية الى حدود السودان الجنوبية مع اوغندا ، اي من الشمال الى الجنوب حوالي ٤٠٠٠ كم وتبلغ مساحته حوالي ١١ مليون متر مربع ويمتد على كل القارات ، وتتوفر فيه الموارد كافة بما فيها موارد الطاقة والموارد البشرية ، والغذائية ، والمعدنية ، كما تتوفر فيه الموانىء الطبيعية والسواحل الطويلة ، ولا يخفى ان هذا الاتساع يعطي الاستراتيجية الادارية امكانات هائلة .

ان السلطة السياسية تهيىء الجو الملائم لاستخدام الاستراتيجية الادارية خاصة في ظل تطور المواد التدميرية والتكنولوجية التدميرية ؛ فلقد أصبحت الحرب الذرية عبارة عن حرب ادارية هدفها ارهاق العدو ماديا وتكبيده أفدح الخسائر ، فالسياسة تؤمن للاستراتيجية الادارية المعونة اللازمة فنيا واداريا في النواحيالسياسية والاقتصاديةوالعسكرية وغيرهما ، فهي تقدر التوازن بين الاستراتيجيات وتعطي الأولوية فيما بينها حسب الاهداف الموضوعة لاي نوع من أنواع الاستراتيجية ؛ فهي بذلك تضمن نجاح الاستراتيجية في مجال التطبيق بتأمين مطالبهاوتقديم المساعدات الفكرية والمادية . وفي كل الاحوال فان القيادة والسلطة السياسية هما السلطتان اللتان بيدهما تحديد الاهداف ، واختيارها وهما كل شيء في الاستراتيجية سلما وحربا .

ومن أهم الصفات التي يجب أن تتحلى بها القيادة هي تجسيد أماني الشعب ، وتحقيق اهدافه ، وتحقيق مطالب الجماهير في تطلعاتها وأمانيها ، فهي مفوضة من قبل الشعب بحمل هذه الرسالة ، وتأديتها بأمانة وصدق وأخلاص ، وان تكون هذه القيادة قادرة على التكيف

والملاءمة في ظروف التطور ، والصناعات الجديدة ، والحروب النووية والالكترونية ، ومعالجة المسائل المعروضة على ضوء الماضي والحاضر والتطور الجديد ، وأن تكون قادرة على التنبؤ للمسائل الاستراتيجية العامة ، ووضع الحلول الملائمة لهذه التنبؤات ، وأن تكون على علم واطلاع واسعين بما يستجد من النظريات والقوانين والاختراعات الحديثة ، والتقدم الذي طرأ على التنظيم والتنفيذ ، لتكون دراساتها وتحليلاتها قريبة من الصحة والواقع ، وبعيدة عن الارتجال والعشوائية ، وان تكون قادرة على التخطيط البعيد في مجالات الاستراتيجية ، فتخطط للاقتصاد باقامة المصانع ، وتقوية الانتاج وزيادته وتحسينه ، والزراعة وتطويرها ، وتوازن بين الانتاج والاستهلاك وبين الامكانات والمخترعات الحديثة ، وأن تكون قادرة على قيادة الاستراتيجية ، والسيطرة المركزية ، وتوجيه الاقتصاد ، واتخاذ القوات المسلحة كأداة لتنفيذ مطالب هذه القيادة وأهدافها عندما يطلب منها ذلك . ولما لهذه القيادة من مهام كبيرة وخطيرة فانه من الواجب ان يكون اعضاء هذه القيادة من الجماهير الكادحة، مؤمنين بالرسالة ، معايشين لتجربة الفقر والحرمان ، مستعدين لبذل المال والنفس في سبيل هذه الرسالة أو هذه العقيدة ، مؤثرين على أنفسهم ، متحملين المصاعب والمتاعب ، مقبلين على الموت غير مدبرين ، آخذين العقيدة بقوة منطقية وبحجج دامغة ، وعقل مفتوح ، وقلب مستنير قدوة في التطبيق والتنفيذ بكل حزم واصرار ، فلا ينأى بنفسه عن هذه التعاليم والافكار العقائدية ، ولايتميز عن الشعب الذي اختاره ليكون قائدا .

ان وحدة الخط الفكري بين القاعدة والقيادة ضروري في كل المجالات، خاصة في مجال التطبيق ، وفهم اهداف وتعاليم القيادة ، ومما يعين على ذلك الفهم ، وعلى تقوية الوحدة الفكرية ، قدوة القيادة التي يجب ان تكون مثالية في تطبيق الوحدة الفكرية ، فاذا سكنت القاعدة في بناء متواضع فمن الاجدر ان تكون القيادة كذلك ، واذا لبست القاعدة نوعا من اللباس فمن الاجدر أن تكون القيادة كذلك ، واذا طعمت القاعدة من الطعام العادي كانت القيادة اولى بذلك . وفي الاخلاق والمعاملات يجب ان تكون القيادة مثلا يحتذى ، ولم تفلح قيادة همها نفسها وشأنها ، ولا تؤثر القاعدة عليها ، وعلى هذا فان القوة تنبع من هذا الاقتداء والسير في الطريق الذي حدده الفكر أو النظام أو العقيدة . فنرى كثيرا من الاجداد كانوا قدوة لغيرهم في استقامتهم وسلوكهم وحياتهم ، وهذه القاعدة

تسري في الناس سريان النار في الهشيم حيث يتقبلون بسهولة كل مايطبق على قيادتهم بارتياح وتقدير .

وكذلك فان التجربة تعمق وحدة الفكر فالشعب الذي مر بتجارب هو غير الشعب الذي لم يمر بتجارب ، وان التجارب تقرب من هذه الوحدة وتضيف اليها امورا كبيرة الاهمية ، فالشعب الذي مر بتجارب الحروب ، وقساوتها يستطيع أن يصنع التقدير الصحيح للموقف،كما انه في الوقت نفسه يستطيع ان يفسر ويقتنع باعمال قيادته ، وكلما مر على القيادة والقاعدة تجارب كلما ازداد صلابة ووعيا وقوة على مجابهة الامور والصعاب ، وتقاربت أفكارها وتقديراتها من المسائل المعروضة ، والمحن الجارية .

وكذلك فان الافكار عندما تعطى يجب ان تعطى من قبل اشخاص او دعاة قادرين على النفاذ الى افكار القاعدة وفي الوقت نفسه يؤمنون بما يحملونه وبما يعطونه من أفكار او عقيدة ، أو مذهب ... . كما يجب ان يكونوا قدوة في كل أعمالهم وأقوالهم ، وأن تطابق أعمالهم أقوالهم ، وأن يكونوا قادرين على الدخول الى قلوب الجماهير بصور وأمثلة بسيطة يتقبلها العالم والجاهل ، والعامل والفلاح ، والطالب ، والاستاذ ، والمهندس ، والمهني اي الشعب بفئاته الكاملة، ومنظماته مجتمعة، هذا ويجب ان تكون الفكرة او الافكار بسيطة وغير معقدة حتى يسهل على الدعاة والموجهين ان يعلموها للناس، ومع سهولتها يجب ان تكون للشعب عامة دون تخصيص، والا تكون هذه الافكار ضيقة على مستوى قطر او عدة أقطار بل للناس جميعا بتعاليمها الانسانية وفكرتها المقبولة لدى العالم اجمع ، ومتى اقتصرت الفكرة على قوم دون قوم أو أناس دون أناس أو طبقة دون طبقة سرعان ما دب فيها الضعف ، ووهن العظم منها ، ثم لحقها الفناء ، فأصبحت اثرا بعد عين .

ان اي امة من الامم اذا ما توصلت الى هذه القواعد والاسس حق لها ان تبني اقتصادا قويا،وجيشا حديثا،وشعبامؤمنا موحدا،واستراتيجية كاملة قوية، فهي في عنصرها البشري قوية،وفي اقتصادها قوية،وفي مواردها الزراعية والمعدنية وكذلك الطاقة ، وفوق كل هذا فهي في تخطيطها لهذه

الاستراتيجية قوية متماسكة قادرة على حل المسائل التي تعترض سبيل التطور .

ولعل اهم الصفات التي يجب ان تتحلى بها السلطة السياسية هي الاستيعاب الكامل لهذه القواعد والاسس ، والتنفيذ الدقيق لهذه الفكرة ولهذه الاهداف ، مع الملائمة بين التخطيط والتنفيذ ، او التنظيم والتجارب ووضع الوسائل والسبل اللازمة للوصول الى تطبيق نموذجي يحدد لنا المسائل الاستراتيجية الشاملة ، والاستراتيجية الادارية ضمن الاطار الفكري العام .

ان القيادة المباشرة للاستراتيجية الادارية يتولاها وزير الدفاع أو من ينوب عنه من القيادات واللجان المختلفة ، والاركانات التي تشكل في مجموعها قوة استشارية للوزير ، ومن المستحسن معالجة الاستراتيجية الادارية من قبل لجنة وزارية مؤلفة من وزراء الدفاع والتموين والاقتصاد والصناعة والتجارة والمواصلات والطاقة والبحث العلمي ، ويمكن أن تستعين هذه اللجنة بلجان فرعية وباختصاصيين عند الضرورة ، ويتولى تنفيذ هذه الاستراتيجية القائد العام للجيش والقوات المسلحة أو رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية طبقا لنظام الدولة المتبع ، وفي كل الاحوال فان رئيس الجمهورية ، أو رئيس الوزراء في بعض البلدان (انكلترا — الهند) يمارس صلاحية استخدامها وبدئها واتجاهها استنادا للامكانات المتوفرة في الدولة والوضع الدولي ، ويمارس هذا الحق بتفويض من الشعب أو من يمثله من القيادات والهيئات والمجالس . وقد تختلف طرق القيادة من دولة الى أخرى ، وهي وان اختلفت فانها متفقة جميعا في الوصول الى انسب الطرق لتأمين وحدة القيادة . مثلا : نرى هتلر وقد سيطر على كافة اجهزة القيادة ، واتخذ نفسه الوصي على الشعب ، واخذ يقود بفردية واستئثار مما اضاع الفرص الثمينة لغيره من القادة الاكفاء . وفي بريطانيا كان رئيس الوزراء هو الذي يمارس هذا الحق من خلال اللجان الاختصاصية المختلفة المشكلة . وفي الولايات المتحدة الامريكية كان رئيس الجمهورية هو الذي يقود من خلال رؤساء الاركان في كل سلاح ، ووزارتي الحربية والبحرية ، ثم قيادة مسارح العمليات التي تسيطر على القوى البرية والبحرية والجوية وخفر السواحل

والتي يتولاها وزير الدفاع . اما في الاتحاد السوفييتي فقد شكلت اثناء الحرب « لجنة الدفاع الحكومية برئاسة « ستالين » بقرار من قبل قيادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، ومجلس السوفييت الاعلى ، ومجلس مفوضي الشعب ضمتاليها الامكانات المادية والعسكرية والقوى المختلفة كافة . وكان من اهم اعمال هذه اللجنة كما يقول المؤلفون السوفييت « الاهتمام بمشكلات اعادة توزيع القوى البشرية في الاقتصاد الوطني ، واعداد القوى العاملة المدربة ، وتوفير الكوادر اللازمة لفروع الانتاج المختلفة ، وكذلك تخصيص الافراد اللازمين للقوات المسلحة » ... وكانت تركز اهتمامها « على انتاج وتزويد القوات المسلحة بالنماذج الحديثة من الاسلحة ، والبحث عن طرق جديدة لادارة الحرب » . ثم انشئت فيما بعد واثناء الحرب قيادة عامة للقوات خاصة عندما كانت تعمل هذه القوات على جبهات متعددة ، وانشيء لكل جبهة قيادة ، وكانت أهم مهام القيادة هو التنسيق وادارة أعمال القتال في الجبهات جميعها«كماانشيء منصب رئيسالشؤونالاداريةللجيش الاحمر الذي كان يتبع مباشرة رئاسة القيادة العليا » . ان مثل هذه اللجنة قد شكلت في القطر العربي السوري بقرار من القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي اثناء حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ الا ان هذه اللجنة كانت على مستوى الدفاع عن العاصمة فقط ، بينما كانت اللجنة في الاتحاد السوفييتي على مستوى البلاد كلها . وكانت مهام هذه اللجنة تشبه تماما مهام « لجنة الدفاع الحكومية » في الاتحاد السوفييتي حيث كان من مهامها : زيادة الانتاج والاشراف عليه ، ورفد القوات المسلحة بالمقاتلين ، وتحقيق الامن ، وتطوير عمل الادارة المحلية ، وتعميق دور الحزب (حزب البعث العربي الاشتراكي) والتنسيق والتعاون بين المنظمات الشعبية والاتحادات على اختلافها ، ثم اعادة تنظيم القوات الشعبية والعسكرية بتنظيمات قادرة على الدفاع عن العاصمة دفاعا مستميتا ، وهكذا نرى ان مهمة هذه اللجنة تشبه تقريبا مهمة اللجنة السوفييتية التي شكلت اثناء الحرب .

ان قيادة القوى المادية والعسكرية تحتاج فعلا الى قيادة لها وزنها السياسي والحزبي والعسكري حتى تتمكن من قيادة القوى المختلفة المبعثرة ، وان أهم عمل لهذه اللجنة

هو اعادة تنظيم هذه القوى وتشكيلاتها بصورة تتجاوب مع ظروف الحرب والامكانات المتاحة ، ولن تنجح اية قيادة او لجنة ما لم تقد كافة القوى مركزيا وبصورة مباشرة وحازمة ، كما يجب ان يكون بيدها كافة المهام والصلاحيات فعلا لادارة الحرب وقيادة العمليات ، واذا ما أتيح للجان أو للقيادات الاستمرار فانها يجب أن تكون على مستوى الدولة لا على مستوى مدينة فقط وبهذه الحالة تكون تحت سيطرتها القوى العسكرية والمدنية على اختلافها (قيادة جيش ــ قيادة منظمات ــ جيش شعبي ــ اتحادات ــ معامل ... الخ .) وثانيهما : ان تكون الصلاحيات والامكانات قولا وفعلا مهيمنة على المرافق كلها والا كان وجودها عبئا على القوات المسلحة ، والتشكيلات القائمة .

ان القيادة تحتاج الى كادر قوي ، وامكانات مادية ، وصلاحيات غير محدودة ضمن المهمة المكلفة بها هذه القيادة ، كما يجب ان تتصف بالمركزية ، والحزم والمرونة والاستمرار ، على انه في الظروف الحاضرة يجب ان تكون القيادة قائمة على تشكيلات تشمل : ــ

١ ــ تشكيل لجنة على مستوى الدولة تضم وزراء الدفاع والتموين ، والصناعة ، والمواصلات ، والطاقة والبحث العلمي ، أو تشكيلها على مستوى القيادتين تضم هذه الاختصاصات ، وعلى هذه اللجنة أن تكون مشكلة من اعلى السلطات في ذلك البلد ، مثلا : اما ان تكون من القيادة القومية في البلاد التي يحكمها حزب البعث العربي الاشتراكي ، أو اللجنة المركزية في البلاد التي يحكمها الحزب الشيوعي ، أو من قبل الرئيس في البلاد التي يكون شكل الحكم فيها رئاسي ... ، والمهم في هذا ان تكون لجنة مشكلة من أعلى سلطة في البلد ، يعهد اليها بكافة الصلاحيات والمهام الدفاعية ، وعلى هذه اللجنة في هذه الحالة وضع استراتيجية شاملة (اعلامية ــ سياسية ــ اقتصادية ــ تموينية ــ نفسية عسكرية ...) . وهذه اللجنة تبقى مسؤولة أمام السلطة العليا التي شكلتها ، وعلى السلطة اصدار التوجيهات اللازمة حول عملها ومهامها ، واصدار الاوامر الى وزير الدفاع او القائد العام لتنفيذ الاستراتيجية اللازمة وعلى القوات المسلحة اعداد الخطط اللازمة ضمن الاستراتيجية المحددة ، والتوجيهات الصادرة من السلطة العليا بين آونة واخرى لتحديد الخط العام ، والاستراتيجية الشاملة .

٢ ــ تشكيل لجان فرعية في كل جبهة تكون من مهمتها تنفيذ ما تصدره اللجنة العليا ، وتتضمن قائد المنطقة (الفرقة) ، او قائد الجبهة حسب تشكيلات البلد ، والمسؤول عن الصناعة والمواصلات ، والطاقة والبحث العلمي ، وغيرهم ممن تراه اللجنة العليا ضروريا .

٣ ــ تشكيل قيادة مشتركة بين الدول المتحالفة تتكون من رؤساء السلطات العليا في كل بلد مهمتها التنسيق بين الجبهات المختلفة ، والمناورة بالقوى والوسائط ، ونقل القوات من مكان الى آخر طبقا لطبيعة وظروف القتال ، وهذه القيادة هي التي تستطيع ان تعطي الدور والاهمية للقوى والامكانات المتاحة بشتى أنواعها .

٤ ــ وأفضل من هذا كله انتكون بين الدول المتحالفة وحدة سياسية تعقبها وحدة عسكرية واقتصادية ، واهم ما يمكن ان يكون هو الوحدة السياسية ، والوحدة السياسية وحدها هي التي يمكن ان تقضي على التناقضات والمشاكل المعقدة التي تعترض العمل العسكري الموحد . وهذا لا يتوفر في العالم الآن ، بل العالم اليوم متجه الى نظام الاحلاف والتكتلات الاقتصادية .

ان الوحدة السياسية تدعم مبدأ القيادة العسكرية المركزية ، والسيطرة الكاملة على القوى والامكانات المادية والعسكرية كافة ، وبالتالي تقرب الى النصر . على ان الظروف الحاضرة في ظل الاحلاف ، والتكتلات الاقتصادية ، كما قلنا ، وفي ظل تعدد الجبهات ، واتساع مسارح العمليات ، ومنطقة المؤخرة ، وزيادة مدى الاسلحة المختلفة ، وتطور وسائل النقل والمواصلات سوف تدعو الى نشوء قيادة خاصة (حسب نظام البلد) لكل دولة ، ثمنشوء قيادة عامة للحلف تهيمنعلى كافة الجيوش ، وتنظم مواردها ، وتخطط امدادها ، وتنسق فيما بينها، وتحل مشاكل الامداد فيها بتوزيع الموارد على مناطق المؤخرات للجبهات والجيوش طبقا لاهمية الجبهة ، او لطبيعة مواردها ، وسيكون هناك تكامل في المواد الامدادية ضمن هذا الحلف أو ذاك ، وبذا يتوفر الجهد ، ويؤمن الاستمرار،حينئذ سيقوم بقيادة الاحلاف الدول القوية بمواردها، والقوية في انتاجها ، ولذا نجد الاتحاد السوفييتي قائدا في حلف وارسو، والولايات المتحدة الامريكية في الاحلاف الاوروبية منها : حلف شمال

الاطلسي[1] ، ومعاهدة « ريو » ومعاهدة « جمهورية كوريا » ومعاهـدة « اليابان » ومعاهـدة « الفيليبين » ومعاهـدة « الايزوس » ومعاهـدة « جنوب شرق آسيا » ومعاهدة « فورموزا » (جمهورية الصين الوطنية) وكلما كانت هذه المعاهدات ، أو التكتلات ، أو الاتحادات قوية في تنظيمها وقيادتها قادرة على التنسيق ، قادرة على اعادة توزيع القوى ، وذات موارد استراتيجية متكاملة فيما بينها ، كلما كان ذلك أقوى على مجابهة التحديات والصعوبات التي تعترضها أثناء السلم والحرب .



---

(١) **معاهدة حلف شمال الاطلسي** : الولايات المتحـدة الامريكية ، كنـدا ، لكسمبورغ ، ايسلندا ، البرتغال ، النرويج ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، ايطاليا ، هولندا ، اليونان ، الدانمارك ، تركيا ، بلجيكا ، ألمانيا الغربية .

معاهدة ريـو : الولايات المتحـدة الامريكية ، المكسيك ، كولومبيا ، بربادوس ، فنزويلا ، هايتي ، اكوادور ، جمهورية الدوميكان ، بيرو هندراس ، البرازيـل ، جواتيمالا ، السلفادور ، برجواي ، ميكاراجو ، شيل ، كوستاريكا ، الارجنتين ، بنما ، أراغوي ، ترانداد ، توباجو .

معاهدة كوريا : الولايات المتحدة الامريكية ، جمهورية كوريا الجنوبية .

معاهدة اليابان : الولايات المتحدة الامريكية ، اليابـان .

معاهدة الفيليبين : الولايات المتحدة الامريكية ، الفيليبين .

معاهدة لايزوس : الولايات المتحدة الامريكية ، نيوزيلاندا ، استراليا .

معاهدة جنوب شرق آسيا : الولايات المتحدة الامريكية ، المملكة المتحدة ، استراليا ، فرنسا ، الفيلبين ، نيوزيلاندا ، تايلاند ، باكستان (خرجت مؤخرا) .

معاهدة فورموزا : الولايات المتحدة الامريكية ، فورموزا وأخيرا تخلت الولايـات المتحدة الامريكية عن فورموزا تجاه الصين الشعبية .

الباب الثالث

مبادىء الاستراتيجية الادارية

الفصل الأول

دور وأهمية مبادىء الاستراتيجية الادارية

يظهر دور المبادىء اذا طبقت ، واخذ بهـا حيث انها توصـل الـى النصـر ، وبقدر ما يطبـق منها ، بدقـة وفـن بقـدر ما يكون ذلـك أدعى لبلوغ الهدف ، وهذه المبادىء اساسية لا بد منها حيث ترسم المسار الصحيح لطرق القتال،وتوضح الجوانب العديدة من المستلزمات التي لابد منها أثناء السلم والحرب ، فهي تفتح للقائد الرؤى الصحيحة للتطبيق ، وهي التي تكسبه تمرسا على القتال ، واذا طبق القائد تلك المبادىء ولـم ينجح فـلا يكون مسؤولا اذ لا يؤاخـذ على عمـل عملـه ضمن هـذه المبادىء ، ذلك لان امورا صعبة قـد اعترضت أو اعاقت عمله لسبب قاهر من الاسباب . وان المبادىء هذه يجب أن تكون من القائد في فهمها، وحسن تصورها ، وتطبيقها ، وتحليلها بمنزلة ابنائه في معرفتهم ومعرفة أسمائهم وأعمالهم ، ولا يعقـل أن تسلم قيادة قائـد وهو بعيـد عـن فهم هذه المبادىء ، وادراكها ادراكا صحيحا . ولهذا كان على القائـد الذي يتسلم قيادة ان يكون مؤهلا قد اتبع عدة دورات ، بالاضافة الـى التجـارب التـي صقلته وعلمتـه حقائـق الامور . وهنـاك مـن يقول : ان رجالا بلغوا أهدافهم المحددة مع أنهم لم يتبعوا مبادىء القتال ، وهـذه قاعـدة غير علمية لا يطمأن اليها فمن بلغ الهـدف لسبب مـا لا يعني أنه بمخالفته للمبادىء استطاع أن يحقق النصـر ، ولكننا نستطيع أن نفسر ذلك فنقول : انهم اتبعوا المبـادىء ولكنهم لـم ولـم يشعروا بتطبيقهـا ، أو أنهـم بسبـب ممـارستهـم ، وأفـكارهـم الثاقبـة استطاعوا أن يطوروا هذه المبادىء ، أو يبتكروا مبدأ جديدا ، وهـذا

لا نجده الا في القادة الملهمين الذين حباهم الله خيالا واسعا ، وفكرا ناصعا، وقلبا خاشعا أمثال خالد بن الوليد ، وأبو عبيدة بن الجراح وغيرهم من القادة الافذاذ .

تلعب المبادىء دورا كبيرا في تنظيم وعمل الاستراتيجية ، حيث تنظم الاستراتيجية طبقا للمبادىء فيجري تحضير واعداد الموارد ، والمنشآت، والطرق ، والمصانع ، كما يجري تمركزها وتنقلها ، وتأميغها لما تتطلبه هذه المبادىء ، كما ان الامداد والنقل والقيادة ، والبحث العلمي وغيرها من الامور الادارية تجري وفقا لهذه المبادىء . فاذا تمركزت مثلا مصانع او قواعد ، او منشآت على ارض معينة فان هذا التمركز يخضع لشروط التمركز الصحيحة المطلوبة ، كان تكون هذه المنشآت بالقرب من الموارد الاولية والطاقة التي تقدم للصناعة حاجتها ما امكن، واهمها : الوقود ، والبترول ، والماء ، والحرارة ، والطاقة الشمسية والنووية وذلك حسب المتوفر منها . كما يجب ان تتوفر لها الاموال اللازمة لسد وتغطية المستهلك منها ، أو لزيادة الانتاج أو لاستيرادها من مصادر اجنبية لعدم توفرها . وكذلك يجب ان تكون قريبة من المستهلكين (مدنيين أو عسكريين) لان هذا الانتاج يحتاج الى تصريف ، حيث تعتمد اقامة هذه المنشآت والمصانع عليه ، وأن أهم الصناعات التي يجب أن تكون قريبة من المستهلكين هي الصناعات الغذائية الطازجة التي يتطرق اليها الفساد في مدة زمنية بسيطة كالمواد الغذائية والمثلجات والالبان ، والمصانع التي لها أهمية كبرى في الامداد والتي تؤثر على سير الحرب كالذخيرة والوقود . كما يجب ان تتوفر بالقرب من هذه المصانع المنشآت والكوادر الفنية والعمالية والمتخصصة . وكذلك فان وجود طرق المواصلات يسهل كثيرا اقامة المصانع والامداد .

وهكذا نرى ان المبادىء تتحكم في الشروط ، وفي كيفية العمل ، والتمركز والتنقل والامداد والنقل وما الى ذلك . كما ان للامداد مبادىء وللتنظيم مبادىء ، كلها تؤخذ وتستقى من المبادىء العامة للاستراتيجية الادارية ، فاذا اخذنا مثلا التنقل للقطعات والمؤخرات والمنشآت لادارية لراينا أن التنقل يتم ضمن نطاق الاعمال القتالية للقوات المسلحة ، وتتجمع هذه المنشآت والمؤخرات خلف التجمع الرئيسي للقوات ، وخلف الاتجاهات ذات الاهمية والخطورة الكبيرة ،ومن الافضل انتكون موزعة في

كل البلاد على انساق حتى يتم امداد القوات المسلحة بما تحتاجه من مواد الامداد ، وكلما كانت هذه القواعد متحركة خلف الجيوش كلما كان ذلك اجدى واسرع في الامداد ، اما الموارد الاولية للمصانع والمعامل فيستحسن أن تكون قريبة منها ، أو سهلة التنقل ، وانتشار المصانع والقواعد ، والمنشآت تؤمن الامن لها ، وعلى هذه المنشآت أن تكون جاهزة للامداد في كل لحظة بل يجب عليها ان تكون قادرة على التحول من الانتاج السلمي الى الانتاج الحربي ، واستمرار الامداد للقوات ضروري قبل المعركة وأثناءها وبعدها ولهذا يجب ان تتخذ الاحتياطات المختلفة لهذه الاستمرارية ، ومن هذه الاحتياطات : تشكيل الاحتياطات على شتى المستويات ، وان تكون مصادر التموين قريبة من القوات المقاتلة ، فاذا كانت في بلد اجنبي يجب ان تتخذ كافة الاجراءات للحصول عليها . . . . وتتنقل المنشآت الضرورية التي يتطلب قربها من القوات المقاتلة كالخدما تالطبية ، وخدمات الاصلاح ، وخدمات الاخلاء ، ومنشآت او مستودعات الذخائر والاسلحة المختلفة وذلك لتأمين سرعة الامداد . وهكذا نرى ان لكل عمل استراتيجي مبادىء ، انما هناك مبادىء عامة تتحكم بالمبادىء الفرعية في كل مرحلة . ان المبادىء العامة هي الاطار الذي يحيط بتنظيم وعمل الاستراتيجية ، ويمنحها القوة والاستمرار .

كما تلعب المبادىء دورا كبيرا في تنظيم الموارد واستخراجها ، وتصنيعها ونقلها وتخزينها وتسليمها وتطويرها . . . فمبدأ حشد القوى مثلا يبين لنا أهمية الحشد الصناعي حول حقول الفحم والحديد ، ففي الاتحاد السوفييتي يتم حشد الصناعة في أوكرانيا ، وفي الولايات المتحدة الامريكية في الجزء الشمالي من البلاد ، وشرقه ، وتحشد في جبال الابلاش ، وفي نيويوك ، وفي فرنسا في منطقة « اللورين » حيث يوجد الحديد ، وفي بريطانيا في منطقة « كمبرلاند » و « كليفلاند » وغيرها ، ان الحشد الصناعي على اتجاه واحد او على عدة اتجاهات يبين لنا اهمية هذا الاتجاه ، وكيف يجب أن يحشد على هذا الاتجاه القوى البشرية وقوى الطاقة وغيرها ، وان الحشد حسب المبدأ يجب ان يؤمن قوة تستطيع أن تؤثر على العدو وان تحدث فيه خرقا قويا وكذلك فان المبادىء تؤثر أو تلعب دورها في الموارد الاستراتيجية ، والبحث العلمي ، والعلوم الاخرى .

ان الاستراتيجية الادارية بما تملك من امكانات وطاقات قادرة على استيعاب الظروف والاحداث ، وقادرة على التأثير في مجرى الحرب قبلها وبعدها ، فهي تملك الموارد ، والصناعة ، والنقل ، والامداد والبحث العلمي لتطوير الموارد . من الموارد : الموارد الغذائية كالقمح والارز وغيرهما ، ومن الصناعة : الصناعة الغذائية ، والحربية ، والالكترونية والارشادية ، والصاروخية ، والذرية ، وصناعة الطائرات ، والقذائف وغير ذلك من الصناعات المتعددة ، ومن النقل : وسائط النقل البرية والبحرية والجوية القادرة على نقل الموارد والامدادات من مكان الى آخر ، وقد ازدادت سرعة النقل وحمولته في الآونة الاخيرة ، خاصة ناقلات البترول ، والمؤن والذخائر ، والسفن الكبيرة المخصصة لنقل الامداد والجند بآن واحد ، وكذلك الطيران فقد اعد ليكون قادرا على نقل القوات ، والمؤن والامدادات ، واجرت القوات الامريكية تعديلات على طيران النقل « بوينغ ٧٤٧ ، و د . س ١٠ – ٣٠ – ٤٠ » لتستطيع نقل العتاد والجند بصورة اكبر،وفي هذا المعنى يقول « بسام العسلي » : «(١)ان تجربة حرب السادس من تشرينالتحريرية عام١٩٧٣ ، وما رافقها من احداث بما فيها اقامة جسر جوي لمصلحة اسرائيل قد كونت لدى القيادة الامريكية القناعة بعجز اسطول النقل الجوي عن تلبية المتطلبات الطارئة ، وابرزت ضرورة تطوير اسطول النقل الجوي تطويرا كبيرا . وقد عبر وزير الدفاع « جيمس شليسنفر » عن هذه الحاجة بقوله : « انني لا أرى سبيلا لتطوير استراتيجية الردع نحو الافضل لاحباط كل هجوم يشن على دول حلف شمالي الاطلسي الا اذا امكن اجراء التجارب الناجحة للبرهان على استطاعة الولايات المتحدة الامريكية نقل فرقة كاملة الى اوربة مع ما تتطلبه هذه الفرقة من اسلحة ومركبات واعتدة لتستطيع هذه الفرق الدخول في المعركة مباشرة ومعها قوات الدعم الضرورية ، وتنفيذ ذلك خلال أيام قليلة فقط »» . ومن الامداد : مختلف انواع الامداد ، بل ان الانواع تزداد بصورة مطردة تبعا لتنوع الاسلحة والعتاد القتالي والفني ، وان كان اهمها في الوقت الحاضر هو الذخيرة والوقود والتعيينات ، والقواذف الصاروخية والبسة الوقاية ، وغيرها .

---

(١) المجلة العسكرية الشهرية التي تصدر عن الادارة السياسية في الجيش العربيالسوري العدد الثالث – السنة الخامسة والعشرون – رمضان ١٣٩٤ هـ – تشرين الاول ١٩٧٤ م صفحة /١٠/ .

ومن البحث العلمي والعلوم الذرية ، والكيميائية ، والارشادية ، والتي تميز بحثها وتطويرها بكبر الذيل الاداري ، وتعدد اختصاصاته ومؤهلاته ، وكثرة النفقات الباهظة ، ورصد الميزانية الكبيرة لهذه الابحاث ، وانشاء المصانع والمعامل اللازمة لها ، وفعلا طور البحث العلمي للاستراتيجية الادارية عناصرها وادواتها فالنقل أصبح سريعا متنوعا يشمل الارض والجو والبحر ، فالبري منه القطار ، والسيارة ، والجوي منه الطيران ، والمركبات والصواريخ الحاملة للامدادات المتجاوزة سرعة الصوت ، وهكذا فالبحث العلمي كان دافعا ومطورا للاستراتيجية الادارية التي تملك امكانات قادرة على التدخل والتأثير في مجرى الحرب واتجاهاتها وطرقها ، ومبادئها .

تظهر اهمية المبادىء ودورها في الناحية المعنوية للمقاتلين والدولة، والجماهير الشعبية ، فترى الجندي يقاتل بمعنوية عالية اذا كان بطنه ملآن ، وسلاحه فعالا ، وامداده مستمرا ، ولباسه مؤمنا ، ومواده متوفرة ، ومصانعه منتجة ، وقيادته حكيمة ، ورؤسائه مستقيمين ومؤثرين ، ومرؤسوه مستعدين للبذل ، وزملاؤه من حوله شجعان متعاونين ، وبهذا يصبح الجيش كتلة من المعنويات ان خضت به خاض معك ، وان طرت به طار معك . والقائد يجب ان يتحلى بالشجاعة والجرأة ، والتفاؤل ، ففي عام ١٨١٣ عندما مني نابليون بالخسائر حاول في شهر آب من السنة نفسها ان يتمسك بخط نهر الالب لاطول مدة ممكنة ، وقد كان ذلك يعزى الى روح التفاؤل في ان ينجلي الموقف ويتبدل لصالحه . كما ان العلاقات الخاصة بين القيادة والافراد والتقاليد والثقة تبعث في الجيش حب القيام باعمال نادرة فقد كان « سوفورف » القائد الروسي الشهير يطلب من جنوده اعمالا غاية في الصعوبة لايمكن ان ينفذها الجنود فيما لو كانوا تحت امرة قائد آخر ، ونجد أمثال هؤلاء القادة في التاريخ ، البطل الشهير خالد بن الوليد الذي سار في جنده في كل موقعة ، فكان النصر حليفه ، كما نجد منهم الماريشال الفرنسي « ناي » في العصر النابليوني، فقد ادت بطولته الى عدم المبالاة باللذة او الالم ، يحتقر الخطر بل يجده عاديا .

وعلى القائد أن يحس بنبض المعركة فيكيف قراره طبقا لظروفها . فاذا ما تعادلت القوى في تقدير الموقف فان الجرأة تتغلب في

هذه الحالة على القوى الاخرى ، والاقدام على ارض المعركة ضروري لاختراق دفاعات العدو والقضاء على قواه وامكانياته القتالية ، حتى ان بعض الكتاب يعتبرون الشجاعة محمودة ولو كانت في غير موضعها . يقول « كلاوزفيتز » : « ان شجاعة القائد قد يثبت خطؤها في حالة معينة من الحالات ولكنه خطأ يستحق التقدير ، ولا بد ان ينظر اليه هكذا ، وانه لجيش حسن الحظ ذلك الذي تظهر فيه آيات من الشجاعة في غير اوقاتها ، وربما تكون نباتا غضا ولكنها دليل على خصب التربة ، حتى الطيش (اي الشجاعة بلا تعقل) لاتخلو من بعض الفضل ، نظرا لكونها دليلا على الصفة الاساسية للجندي الناجح . (وعندما تنتهي الشجاعة الى عدم الانقياد والالتفات الى الاوامر الصريحة الصادرة عن القائد الاعلى تؤدي الى فشل الخطط . حينئذ لا بد ان تقاوم الشجاعة على انها شر خطير ، ولا يكون الجزاء حينئذ موجها على الشجاعة نفسها بل انما يكون لمخالفة الاوامر) .

وعلى القائد أن يكون ملتصقا بقواته عالما بما فيها بامكاناتها ومعنوياتها وقدرتها على القتال ، وسلاحها وعتادها . . . الخ . ولهذا يجب ان يكون القائد متحدثا اليهم ، نائما معهم ، يشاركهم الاحزان والافراح ، والمأكل والمشرب ، يجتمع بهم بين آونة واخرى ، يفهم مشاكلهم حتى الاسرية منها والخاصة ، يواسيهم ، يعطف عليهم ، قدوة لهم .

ان التدريب العقلي والبدني والانضباط ، والتنظيم الحديث ، والتحلي بالشجاعة والصبر ، والصمود والثبات ضرورات اساسية للجندى المقاتل .

وعلى القائد ان يكون دائم السهر على تنمية هذه الضرورات فالجندي مثلا عندما يشتد به العطش في الجو الحار تقل قدرته ، وتصبح الحاجة الى الماء امرا ضروريا ، وكذلك كافة حاجياته الاخرى كالطعام واللباس والذخيرة ، ووسائط النقل ، التموين ، وتتضح اهمية الامداد عندما ينطلق الجنود غريزيا الى آبار ومصادر مياه البلد التي استولوا عليها ، كما تظهر اهمية الامداد في كل الحروب العالمية والمحلية حتى وان كانت على مستوى حرب العصابات ، او المجموعات الصغيرة . يقول كلاوزفيتز : « ان مشاكل التموين حين تظهر تشكل قوة تجعل اداة الحرب ببساطة عاجزة عن العمل ، وان فقرا يصيب منطقة ما من مناطق الحرب غالبا

ما ينتهي باحسن الخطط الى الفشل ، ويؤدي بأفضل العمليات الى الاحباط » .

ان مبادىء الاستراتيجية الادارية يجب ان تهدف فيما يخص هذه الفقرة الى :

١ ـ تقوية الروح المعنوية لدى المقاتلين .

٢ ـ تنظيم الامداد والتموين ليكون قادرا على امداد الجندي والمركبة والطيارة والغواصة .

٣ ـ تدريب الكوادر الادارية والفنية على اعمال الامداد في كافة الظروف والاوقات (عملية هجومية ـ دفاعية ـ انسحاب ـ مطاردة ، تلاقي . وفي الليل أو النهار أو الصيف أو الشتاء ...) .

٤ ـ الانضباط الشديد لتطبيق خطط الامداد والتوزيع والاستلام ...

٥ ـ غرس روح الشجاعة والاقدام والايثار لدى المقاتلين الاداريين، حتى يستطيعوا خوض المخاطر واللحاق بالقوات المقاتلة لايهابون القنابل ، ولا يحجمون عند تدمير الطرق ووسائط النقل المحملة بانواع الامدادات ، وانما يلجؤون الى الحالة الملائمة التي تخرجهم من هذا المأزق الصعب . يقول داروين : « واحراز النصر ليس مقصورا على الثروات والممتلكات المادية، والكثرة العددية فقط بل هناك عوامل معنوية كالتعليم وثقافة الشعب ، ونظام الحكم ، والولاء الذي يعطي شكلا خاصا للجماهير » .

٦ وحتى تكون المعنويات كاملة لا بد للشعب والكوادر البشرية أن تكون واعية ، متعلمة قادرة على فهم أمور المعركة ومجرياتها ونتائجها، ومستعدة لان تتحمل شظف العيش ، وجهد القتال ، ومسؤوليتها تجاه هذا الحرمان ، ففي الحروب الطويلة الامد يجب أن يكون الشعب مستعدا لتحملها ، قادرا على تخطيها وتخطي العقبات الكامنة فيها واللاحقة بها ، وان يبعث المؤخرة كلما نقصت ، أو فتر صمودها .

ان الاستراتيجيةومبادئها لهمادوران كبيران في القوى، والاستراتيجات كافة ، وفي المبادىء الاخرى ، وانه دون مبادىء الاستراتيجية الادارية لا يمكن ان تكون هنالك اية قوى ، او استراتيجية ،

أو مبادىء ، فهي القــوة الحقيقية التي تمد هذه القوى بالحياة والنمو والتطور ، والفعالية اللازمة ، والحركة المستمرة . فلا يمكن إقامة مصنع دون أن يكون له المال اللازم ، والموارد الاولية الضرورية ، والاســواق العديدة للتصريف ، ولا يمكن أن تدور عجلة المصنع دون الكهرباء اللازم ، والوقود والطاقة الضرورية ، كما أن أقسامه لا يمكن أن تعمل دون توفر العنصر البشري والكادر الاختصاصي ، وإن الآلات والاعتدة سوف تتوقف اذا اختل منها عنصر واحد من العناصر والمبادىء الادارية . ان شروط ومبادىء اقــامة المصنــع ضروريــة ، واذا اختــل شــرط من شروطه توقف المصنع أو تدنى في انتاجه ، ولهذا يجب أن تعمل هذه الشروط كلها متعاونة مع بعضها بعضا . وكذلك فان للمبادىء تأثير كبير وأهمية في الاستراتيجية الاعلامية ، والحربية ، والدبلوماسية ، والاقتصادية ، ويكفي أن نقول إن هذه الاستراتيجيات جميعا لا يمكن أن تقوم دون توفر الاموال اللازمــة لهــا ، والقــوى البشــرية المتخصــصة ، والمــوارد الضرورية . ففي الاستراتيجية الحربية مثــلا لا يمكــن توفــير السلاح ما لم توفر الاموال اللازمة ووسائط النقل ، والمصانع الحربية ، والكوادر الفنية والادارية ، وإذا توفرت الموارد الأولية للصناعة فإنه يلزمها آلات لتحويلها الى انتاج من نوع خاص ، وكذلك فإن الامداد متنوع ومختلف مــن ســلاح الــى ســلاح ، كمــا ان تطويــر هــذه المــوارد والمصانع يتطلــب تطــورا علميــا يتناســب مــع الظــروف القتــالية الجديدة ومتطلبــات العصــر . كمــا ان التخــزين يلعــب دورا كبـــيرا في الاستراتيجية الحربية فلكل جيش مستودعات خاصة ثابتة او متنقلة يخزن فيها كافة المواد الغذائية ، والكيميائية ، والالبسة والذخيرة والوقود وغيرها مما تستفيد منه الاستراتيجية الحربية في تخطيطها وعملياتها ، ودون ذلك يبقى التخطيط والعمليات ناقصا ، وتخزن في هذه المستودعات أيضا الاحتياطات اللازمــة لادامة المعركــة واستمرارها ، وإن تشكيــل الاحتياطات على المستويات كافة للقوات المسلحة ضروري مــن أجــل الاستراتيجية الحربية،وهكذا نرى ان مبادىء الاستراتيجية الادارية تؤثر في الاستراتيجيات جميعا وتدفعها الى الامام،وان كثيرا من الدول ماتهمل هذه المبادىء ، أو لا تعيرها الاهمية المناسبة ، وفي هذه الحالة تصــاب الاستراتيجية الحربية بوهن ، كما تصاب بتقصيرها ، وبهذا تنهزم الدولة وتنهزم قواتها المسلحة . كما أن المبادىء الادارية لها دور فعال في التأثير على المبادىء الحربية ، فإذا أخذنا مثلا مبدأ من مبادىء القتال ألا وهــو

اختيار الهدف لوجدنا أنه لا يمكن تحطيم إرادة العدو عند نقص الموارد ، ونقص الامدادات ، (ولا يمكن إقامة مصنع ما ذي هدف وإنتاج محددين اذا كان هنالك نقص في الامداد) ونقص في المواد الضرورية . ان المبادىء القتالية جميعها تحتاج الى حركة وتفاعل فالعمل بقوة ضد قوات العدو الرئيسية تحتاج الى حركة ، والى امدادات من كافة الانواع ، فإذا أخذنا مبدأ آخر وهو حشد القوى لوجدنا أن هذا الحشد يتم بأكبر قوة معنوية ومادية وبشرية ، فإذا تأخرت هذه القوى أو انعدمت أو تأخر جزء منها كان نصيب مبدأ هذا الحشد هو الضياع ولا فائدة منه . فالمبادىء مهما كانت هي المبادىء التي يؤدي تطبيقها الى النصر ، ويلتزمها القائد في تصرفاته سواء كانت هذه المبادىء مبادىء حربية أم إدارية ، ولا بأس في هذا المكان أن أورد أقوال اللواء الركن محمود شيت خطاب حين يتعرض لتأثير مادة من مواد الامداد وهي البترول على المبادىء الحربية فيقول :

« اختيار[1] المقصد وادامته في كل حركة حربية ضروري ونعني بالمقصد النهائي تحطيم ارادة العدو على القتال ، ومن الواضح ان البترول في جيش من الجيوش (او نقص الموارد التموينية الاخرى) يؤدي الى عدم استطاعة تحطيم ارادة عدو على القتال،لان تحطيم تلك الارادة تكون بالحركة وحدها ولا حركة بدون بترول.

والتعرض هو الهجوم على العدو لسحقه ولا يتم الحصول على النصر الا بالتعرض وحده ، والتعرض هو عبارة عن مسير واقتراب وهجوم ومطاردة ولايتم ذلك دون بترول ، واذا كان النصر لايتم إلاّ بالتعرض كما ينص على ذلك كتاب « الخدمة السفرية » واذا كان التعرض حركة دائبة وتقدما مستمرا ، فلا يتم النصر الذي يكون بالحركة والتقدم الى الامام دون بترول . والمباغتة أقوى العوامل وابعدها أثرا في الحرب وتأثيرها من الناحية النفسية يكون فيما تحدثه من شلل متوقع في تفكير القائد الخصم ، والمباغتة حركة عسكرية لا يتوقعها العدو ، وهذا يكون بالزمان أو المكان او بالاسلوب ، أي تكون الحركة في وقت لا يتوقعه العدو أو من مكان لا يتوقعه ، أو بأسلوب لا يتوقعه سواء كان ذلك باستخدام سلاح جديد ، أم بخطة عسكرية مبتكرة ، ومعنى ذلك أن المباغتة هي اندفاع الى الامام لضرب العدو بوقت أو بمكان أو بأسلوب لا يتوقعه العدو وهذا الاندفاع بكل اشكاله في حاجة الى البترول ، وحشد

---

(١) كتاب الايام الحاسمة قبل معركة المصير وبعدها الطبعة الثالثة ص ١٠٣ ـ ١٠٦ .

القوة هو حشد أعظم قوة معنوية وبدنية ومادية واستخدام تلك القوة في الزمان والمكان اللازمين ، وحشد القوة معناه انتقال القطعات ومعداتها وأسلحتها من مكان الى آخر ضمن وقت معين اذا تأخرت عنه كان مصيرها الفشل الذريع وانتقال القطعات بسرعة وكفاية لا يكون الا بالبترول فلا حشد بدون بترول . والاقتصاد بالمجهود هو استخدام أصغر القوات للامن ، أو لتحويل انتباه العدو الى محل آخر أو صد قوة معادية أكبر منها مع بلوغ الغاية المتوخاة ، واستخدام أصغر القوات لتحقيق تلك الواجبات ويعتمد بالدرجة الاولى على الحركة السريعة القادرة ولا سرعة بدون بترول . والامن هو توفير الحماية للقوة ولمواصلاتها لوقايتها من المباغتة ومنع العدو من الحصول على المعلومات (الاستطلاع) ومعنى ذلك أن مبدأ الامن هو حركة دائبة وسريعة ولا حركة سريعة نشيطة بدون بترول . والمرونة هي قوة الحركة وقوة العمل السريع في الحركة والقرارات والخطط وقد كان هذا المبدأ يطلق عليه قبل اعوام مبدأ (قابلية الحركة) ، واية قابلية حركة بدون بترول . والتعاون هو توحيد جهود صنوف القطعات كافة لبلوغ الغرض المطلوب وهو النصر في الحرب ، وتوحيد الجهود لا يمكن بالوقوف بل بالحركة ولا حركة بدون بترول . وإدامة المعنويات هي المحافظة على المعنويات العالية ، والعمل على استمراريتها ، ولا معنويات بدون نصر ، ولا نصر بدون حركة ، ولا حركة بدون بترول . والأمور الادارية هي إمداد القطعات بالسلاح والعتاد والقضايا الصحية والنقلية والرواتب والمسكن والتجهيزات والارزاق ... وهذه كلها تحتاج الى البترول قبل كل شيء » . هذا عن مادة واحدة فقط ضمن مواد متعددة وهي في ازدياد دائم كلما تطورت الاسلحة ، وتطورت الاعتدة والتجهيزات فكيف اذا كانت المواد جميعا أو كان أغلبها غير متوفر فهل تستطيع هذه المبادىء أن تعمل عملها ، أو أن تقوم بأي عمل ؟ واذا كانت هذه الموارد مُنتَجة فكيف يكون الحال عند نقص مصانعها ؟ وكيف يكون الحال عند نقص أو عدم توفر وسائط النقل لها ؟ وكيف يكون الحال عند نقص المواد البشرية (الكوادر الفنية والادارية) التي تعمل في كل المراحل ، وفي كافة المستويات ؟ . فاذا نقصت أو انعدمت مادة الذخيرة لنوع معين من الاسلحة أو لعدة أنواع كالمدافع الصاروخية ، والمدافع العادية فإن هذا النقص أو هذا الفقدان سوف يؤثر تأثيرا قاتلا على مجرى الحرب فيصبح مبدأ اختيار الهدف الذي هو تحطيم إرادة العدو مبدأ عقيما خاليا من كل مضمون اذ لا تحطم ارادة العدو الا بالنار والاسلحة

المتعددة . كما يصبح التعرض خطرا على المهاجم بدون ذخيرة ، وكذلك المناورة والمطاردة ، فاذاً كيف يحصل النصر دون هذه الاعمال التي لا بد منها في التعرض ، فالحركة والنار متلازمان في جميع أنواع القتال فاذا كانت النار مفقودة فالحركة تصبح لوحدها عديمة الجدوى ، وتغدو الاسلحة وكأنها عصي بل ان استخدامها كعصي صعب للغاية . وأما المباغتة فإنها تتطلب من جملة ما تتطلبه سلاحا مجهولا غير معروف لدى العدو فاذا كان هذا السلاح لا تتوفر له الذخائر فلا يحقق المفاجأة ، وسيكون إما في الصناديق ، أو على الارض مرميا ، واذا ضاعت المفاجأة بالسلاح ضاع معها الاسلوب الجديد ، أو الخطة المبتكرة ، وضاعت كافة الفرص لتحقيق هذه المفاجأة . وأما حشد القوة فاذا لم يحشد السلاح مع الذخيرة ، وتحشد باقي القوى البشرية والمادية معها فكأن الحشد بباقي القوى هراء ذلك أن حشد القوى البشرية دون ذخيرة وسلاح لايمكن ان تعمل شيئا ، وبامكان اي جندي لديه بندقية آلية أن يسوق أمامه فصيلة أو سرية ليس معها أي سلاح أو أن سلاحها كان الخنجر أو العصا ، والحشد الحقيقي لا يكون الا بالاسلحة المتعددة على اتجاه معين لاحداث الخرق وتوسيعه في صفوف ودفاعات العدو المنيعة . لماذا اذا دون ذخيرة لا يحصل الحشد . وأما الاقتصاد بالمجهود فهو الاقتصاد بالجهود على اتجاه لتكثيفه على اتجاه آخر ، وكذلك فان هذا المبدأ لايحقق دون توفر الذخائر للاسلحة التي تقوم بالتكثيف على الاتجاه ، والاقتصاد على الاتجاه الثاني . وأما الامن : فهو توفير الحماية اللازمة للعتاد والكوادر والمنشآت والقطعات ، لا تتم هذه الحماية الا بالاسلحة المعدة للدفاع م/ط و م/د والاسلحة الاخرى ، ولا يكون لهذه الاسلحة مفعول ما الا اذا توفرت الذخائر اللازمة لها . وأما المرونة : فهي حركة بالفعل ومناورة بالقوى والوسائط بحركة عالية ، ولا تتم الحركة دون النار ، ولا يتم النصر بدون النار والحركة . وأما التعاون فهو كذلك تعاون بالنار والحركة وتعاون بالقوات ، ولا يتم التعاون للجوار الا بالنار ، وكثيرا ما تستخدم من المستوى الاعلى الى الادنى بقذائف المدفعية ، والقذائف البعيدة المدى ، كما تستعمل أثناء دعم الجوار وخطوط الفصل بين القوات ، ولا يحصل هذا التعاون اذا كانت الذخائر غير متوفرة او معدومة . اما المعنويات فان الجندي عندما تنفد ذخيرته تخور قواه ، والسرية تتوقف واللواء يتراجع ، والجيش يحاول التثبت في الارض الا أن المعنويات يكون قد أصابها العنف على كافة المستويات ، فالمعنويات الحقيقية بالسلاح الجيد وبالذخائر

المتوفرة لهذا السلاح . وأما الامـور الادارية فهي معروفة وفيها يتـم امداد الذخائر حتى يصل الى الجندي ، وبها يتم التعويض عن الخسائر، وبها يطلب الاستحقاق من المستوى الإعلى ، وهكذا فان الشؤون الادارية تستكمل وتستعيض وتحد وتنقل الذخائر الى مرابض المدفعية والـى مؤخرات الكتائب والتشكيلات ، والجيوش المقاتلة على كافة المستويات . هذا عن الموارد والمواد الامدادية فكيف يكون الحال اذا قلت أو نقصت الموارد الاخرى ؟ ، واذا كانت المصانع والصناعات قليلة أو غير متوفرة في البلد ؟ وكيف يكون الحال اذا قلت وسائط النقل ؟ حتما ان الحـرب ستكون وبالا على من دخلها وهو غير مستعد لها من الناحية الادارية ، فالنقل مثلا في هذا العصر أصبح له أهميته الاستراتيجية ، وهو يؤثـر على المبادىء تأثير الموارد التي تقدم ذكرها ، وهو يربط فروع الاستراتيجية بعضها ببعض يـربط الصنـاعة والتجارة ، ويربط الزراعة والتجـارة وهو سبيل لنقل الامدادات من مكان الى آخر ومن اتجاه الى آخر حسب طبيعة المعركة ، فالطيران له دور ، والقوى البرية لها دور ، وفي القـوى البحرية لها دور ، فهو يؤثر في أسنان الجيش والجيوش ، كما يؤثر تماما في الذيل والمؤخرة الادارية ، وقد طرأ تطور كبير على وسائط النقـل بانواعه وغدا يتميز بميزتين اساسيتين هما : السرعة ، والحمولة الكبيرة، كما يضاف لها ميزات أخرى كقدرتها على السير في كافة الاراضي أو البحار او الاجـواء . وقـد كتب بهـذا الصـدد الاسـتاذ المسـاعد العقيـد « سبيدتشنكوف . ك . أ » قائلا : إن(١) الدور المعين الذي يقوم بـه الاقتصاد في الحرب قد اتضح في تجارب الحروب الماضية كلها ، ولـه أهمية حاسمة حتى في الحرب الحديثة . والاقتصاد عبارة عن مجموعـة مـن فروع الاقتصاد الوطني ، وبالدرجة الاولى كالصناعة والزراعة ، ووسائل النقل ، وهو يبدو بمثابة قاعدة للتأمين المادي التكتيكي في الحرب الحديثة ، وتستخدم فروع الانتاج المادي التي ينشأ فيها النتاج الاجتماعي اساسا للقدرة الحربية الاقتصادية في الدولة » . إن الجزء الرئيسي الذي لا يتجزأ من مجموعة الاقتصاد العظمى الكاملة هو « النقل » ؛ وهو يربط

---

(١) المجلة العسكرية : المجلة الشهرية الصادرة عن الادارة السياسية في الجيش العربي السوري العدد ٣ السنة الخامسة والعشرون . رمضان ١٣٩٤ هـ ــ تشرين الاول ١٩٧٤ . دور العلم في الحرب الحديثة ترجمة واعداد العقيد الركن أسعد الحكيـم ص ٣٢ ــ ٣٣ .

الصناعة والزراعة ، وفروع الانتاج والتجارة كلها في وحدة عضوية اقتصادية وطنية . ويصلح أساسا للعلاقات الاقتصادية الواسعة ، وهو عامل هام من عوامل التوزيع الاقليمي للانتاج ، وتقسيم العمل عالميا الى عدة مناطق . ولا سبيل الى تطوير الانتاج الاجتماعي ، وخوض الحروب الحديثة الا بالنقل . لا ريب في أن للطيران كواسطة نقل - دورا كبيرا لاسيما الحوامات . وفي السنوات الاخيرة اتجه الاهتمام الى انشاء الطائرات النفاثة القادرة على الاقلاع والهبوط عموديا ، والتي ستتحول في المستقبل الى آلات قوية لا تحتاج الى مطارات وقادرة على تنفيذ أية مهمة . ان تحرير الطيران من الارتباط بالمطارات الضخمة يزيد من قدرته على المناورة ، وينقص تعرضه لضربات العدو لاسيما أن مثل هذه المطارات لا يمكن تمويهها تمويها ناجحا كما أن انشاءها يستغرق زمنا طويلا . ومن المفيد ان نتذكر هنا أقوال بعض الاختصاصيين العسكريين في الولايات المتحدة الامريكية في ضرورة الاحتفاظ كاحتياط بقنبلتين أو ثلاث قنابل ذرية بغية تدمير المطارات في حال توجيه الضربة الذرية المفاجئة الى العدو . فحيث لا توجد الاستراتيجية كما كتب المارشال « فوش » توجد المفاجأة الاستراتيجية . ان مسألة انشاء طيران قتالي لا يحتاج الى مطارات ليس الا مسألة نظرية . غير أن هذا لا ينفي المحاولات في بلدان عديدة من أجل صنع طائرات قادرة على الاقلاع والهبوط عموديا بالاضافة الى محاولات أخرى تقترب من نموذج حديث لطائرة قتالية خفيفة . ان تطوير نماذج للسيارات المختلفة مسألة جوهرية للغاية بالنسبة للنقل العسكري ، وخاصة زيادة قدرتها على المرور وحيويتها في المستقبل . ان الصعوبات الكبيرة المتولدة من ضرورة تموين وسائل النقل باستمرار بالوقود ينبغي التغلب عليها باللجوء الى نقل الوقود بالانابيب التي تمد بسرعة . ان استخدام المحركات الذرية في النقل العسكري مازال بالغ الصعوبة لان مثل هذه المحركات تولد اشعاعا نافذا قويا . ان للادوات الوقائية التي تحفظ الناس من هذا الاشعاع حجوما وأوزانا كبيرة (عشرات ومئات الاطنان) ، ولذلك فان المحركات الذرية لا يمكن أن تركب في الوقت الحاضر الا على الاغراض الضخمة مثل السفن ، وتملك الغواصات الذرية مدى كبيرا للملاحة تحت الماء . خاصة الغواصات الذرية بالاضافة الى استخدامها القتالي التي تصبح وسيلة امينة للنقل البحري في منطقتي القطبين الشمالي والجنوبي اذ انها تستطيع أن تسير تحت الجليد وأن تخرج الى سطحه بطرق عديدة » . وهكذا نرى أن الاستراتيجية

الادارية لها الدور المهيمن في الحالات التي تكون فيها هذه الاستراتيجية قادرة بنفسها على تحقيق الهدف المطلوب ، وانه لا معنى للاستراتيجية الحربية اذا لم تدعمها الاستراتيجية الادارية ، واذا كان الهدف احراز الحسم فان دور القوات المسلحة يبرز بصورة واضحة وجلية واحراز الحسم لا يتم الا بناء على الامكانات المادية والبشرية والقتالية والتسليحية ، والامدادية ، والنقلية ، والتكتيكات في كل هذه الامكانات . ان عملية تطور هذه الامكانات تعتبر مفاجأة للخصم ، في كل المعارك وخاصة في العمليات الحربية الانسيابية ، وفي العمليات الفضائية والصاروخية ، وفي المعارك البرية التي تميزت في الوقت الحاضر بالسرعة ، والحركية العالية ، والتزويد الفني العالي للآليات ، والاعتدة والاجهزة .

يمكن للاستراتيجية الادارية بمبادئها أن تعمل مستقلة في بعض الاحيان وخاصة في الحالات التالية : ـ

١ ـ أثناء السلم .

٢ ـ اثناء تطوير مادة ، أو فرع من فروع الاستراتيجية الادارية . كتطوير مادة الذرة ، أو البترول أو الطاقة المائية ، أو تطوير الامداد ، أو المصانع ، أو البحث العلمي وأسلوبه . . . .

٣ ـ أثناء حرب التسابق والتقدم التي تهدف الى ابطال الامكانات المتاحة لدى العدو . باختراع أو ابتكار أسلوب أو طريقة للامكانات المتاحة لدى الصديق تفوق وتتميز عن الموارد الاخرى الموجودة لدى العدو . والعدو بهذا يضطر للحاق بالتطور الجديد فيتكلف نفقات باهظة ، قد يعجز عن تحملها ، وبنفس الوقت فان أسلحته المادية والمعنوية تسقط ولا تستطيع تأمين المطلوب منها فتنسق أو تبطل ، أو تعاد لتصنيعها وتكييفها من جديد .

٤ ـ أثناء الحروب الباردة يمكن أن تكون بعض المواد الامدادية سببا في الضغط على دولة أخرى ، قد لا تكون هذه المادة أو غيرها متوفرة، فالقمح مثلا ضغط على الاتحاد السوفييتي وجعله ينهج سياسة معينة تريدها الولايات المتحدة الامريكية ، (وهذا البترول جعل العالم اجمع يعيد من جديد حساباته وتقديراته) بعد حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ ، وخاصة دول اوروبا الغربية ، واضعا بذلك اتجاهات جديدة ، وتكتيكات حديثة تتلاءم مع أهمية هذه المادة . . .

٥ ـ نتيجة لعمل الاستراتيجية الادارية المستقلة فانها تحدث تغيرات في تكتيك القوى المادية والعسكرية فتوسع مثلا قواعد الانتاج لنقص هذه المادة ، او تفتش عن مصدر آخر ، او تدخل في أحلاف ومعاهدات جديدة لتأمين هذه المادة ، او تفرض القيود على الاستهلاك ،او تغير في بنية القوات المسلحة ، او المصانع . ومن ابرز الامثلة في الوقت الحاضر دور البترول الذي احدث تغيرات كبيرة في الاتجاه ، وفي نظام الاحلاف والمعاهدات ، وفي تنظيم القوات المسلحة ، وفي تصنيع العتاد العسكري واسمع الى أقوال « ريتشارد ماثيوس » المسؤول عن شؤون النفط في مكتب مساعد وزير الدفاع للامداد والتموين يقول(١) « ان من دوافع الحرص ان نفترض أن غالبية الدول المصدرة سوف تفرض قيودا على الانتاج بهدف المحافظة على مواردها ، والحصول على اقصى عائد مالي ممكن من كل وحدة انتاج ، واذا اصبحت هذه النتيجة فان امداداتنا من الطاقة في عام ١٩٨٠ سوف تعتمد بصفة متزايدة على قدراتنا في توسيع قاعدة الانتاج المحلي من الوقود ، واذا فشلنا في ذلك فاننا سنضطر للدخول في منافسة حادة مع اصدقائنا وحلفائنا للحصول على المواد النفطية من مصادرها المختلفة » . ثم يقول : « منذ الحرب العالمية الثانية سنواجه احتمال ان نصبح عاجزين عن تدبير كل الوقود اللازم لقواتنا المسلحة ... ، انه عجز مركز الامداد بالوقود في وزارة الدفاع عن ايجاد تغطية كاملة من معامل التكرير الاجنبية للاحتياطات الاضافية من الوقود لمواجهة متطلبات وقود الطائرات النفاثة في منطقة المحيط الهادي، وفي طلب آخر تقدمنا به الى المعامل المحلية والاجنبية لتأمين كميات اكبر من الوقود كانت العروض المتقدمة لم تف سوى بنسبة ٣٠٪ فقط من من الطلبات » . وهذا مما يؤكد حاجة الولايات المتحدة الامريكية لهذه المادة وخاصة أثناء الحرب حيث يزداد الاستهلاك ، وستزداد الحاجة الى البترول .

ان المبادىء سوف تحدد مسارات العمل الاداري في كل مرحلة وفي كل مكان ، ولهذا لا بد من تخطيط كل مرحلة من المراحل الادارية فمثلا الانتاج : ما الطريقة للانتاج ؟ وما حجم الانتاج ؟ وما المصانع اللازمة ؟ وهل المصانع الموجودة كافية ؟ وهل يمكن تصنيع المنتجات الوسيطة ؟

---

(١) مجلة نفط العرب العدد السادس السنة الثامنة آذار ١٩٧٣ ص ٤٦ عن « بلاش اويل جرام نيوز سرفيس » عدد الثلاثاء شباط ١٩٧٣ .

وما رأس المال ؟ وما المعامل الملحقة لتكون المصانع متكاملة ؟ وما كيفية الاستهلاك ؟ محليا ودوليا ؟ وما القيود المفروضة على الاستهلاك؟ وما المستودعات وطاقاتها في التخزين ؟ وكيفية الصرف منها ؟ ... وما الى ذلك . كل هذه العمليات يجب ان يخطط لها ، وتدرس دراسة كاملة بحيث تؤمن هذه الدراسة ما يلي :

١ ـ اقامة المصانع اللازمة الرئيسية والفرعية (مجمع للصناعات اللازمة) .

٢ ـ الاستفادة من كافة مراحل تصنيع هذه المادة .

٣ ـ توفير الكوادر الفنية والادارية للمجمعات .

٤ ـ توفير العتاد والقطع والادوات اللازمة للتصليح والصيانة .

٥ ـ اقامة مستودعات ذات مستويات ، وتخزين الاحتياطي من كل مادة وتحديده .

٦ ـ التعاون المنظم بين هذه المجمعات وهذه المستودعات والمستهليكين .

٧ ـ توفير الامن اللازم لهذه المنشآت ولخطوط المواصلات ، ولنقاط الانتاج ، والمصادر .

٨ ـ تحديد هدف كل مرحلة من المراحل بوضوح تام .

٩ ـ الاستهلاك المنظم وهو ما يشمل الاستهلاك المحلي والدولي ، والاستهلاك العسكري وغير العسكري .

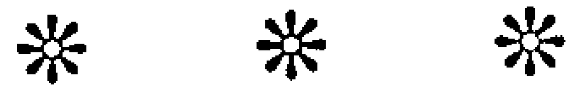
١٠ ان يكون الاستهلاك غير زائد ولا ناقص عن الكمية المحددة .

١١ ـ تحديد الجهات المعينة للتعامل معها ، او تركيز التعامل مع دولة دون اخرى ، وهذا عائد الى الجهات السياسية التي تحدد وجهات التعامل وكيفيته ، وطرقه ...

١٢ ـ ان يكون لدى هذه السلطات، او المجمعات، او المستودعات، او القوات حركية عالية ، وسرعة استجابة بحيث تؤمن وصول هذه الامدادات الى اماكنها في الزمن والمكان المحددين .

وكنتيجة لذلك فان هذه المبادىء تلعب دورا مهما في التنظيم والعمل وعلى مستوى التكتيك والعمليات الاستراتيجية وتؤثر في الحروب كلها ،

وتكون عنصرا فعالا للنجاح والنصر ، اذ لا بد من هذه المبادىء في كل عمل حربي او اداري او اعلامي او سياسي ، او اقتصادي ، كما ان هذه المبادىء تكون سببا في تقوية المعنويات ، والمعنويات كما نعرف هي ثلث القوة التي تحقق النصر ، وكما رأينا ان المبادىء الحربية تولد ميتة اذا لم تدعمها المبادىء المادية والبشرية ، والموارد المتاحة والصناعة وغيرها من العناصر الادارية الضرورية لاحياء المبادىء القتالية المتعارف عليها . كما تؤثر هذه المبادىء على التنظيم الشعبي والعسكري ، فيتكيف التنظيم طبقا للامكانات المتحاة والموارد المتوفرة ، ويمكن القول بابعد من هذا فانها تؤثر على انظمة الحكم في العالم فتقسم العالم الى قسمين : الدول الرأسمالية ، والدول الاشتراكية ، ولكلا هذين النظامين استراتيجية ادارية مستقلة عن الاخرى لها حدودها وابعادها واهدافها . كما ان عامل او مبدأ التطور ضروري في هذا العصر الذي تولد عنه عدة قفزات في عالم الحرب وعالم السلم ، فالاتحاد السوفيتي مثلا في الوقت الحاضر هو غير الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٤٥ ، والولايات المتحدة الامريكية الآن غيرها فيما سبق،وان الاسلحة والاعتدة والموارد والمواد التي وجدت الآن غير التي كانت متوفرة في الحربين العالميتين ، لا تصالح للحالة التي نحن فيها الآن . ولذلك فان الاعداد والتحضير اصبح في هذاالعصر اعقد من التنفيذ ، بل ان التنفيذ يستند عليه بكليته ، وهكذا فان ما نراه اليوم ليس هو كل شيء . ان العالم يتطور بسرعة مذهلة وتتسابق الدول في هذا المضمار لتدرك ما قد يفوتها وتحتفظ لنفسها بقصب السبق .



الفصل الثاني

مبادىء الاستراتيجية الادارية

لعلي قد استعرضت عددا كبيرا من الكتب الاستراتيجية ، فلم اجد اي استراتيجي او كاتب بحث في هذا الموضوع وهو الاستراتيجية الادارية ، أو في مبادئها ؛ الا من خلال دراسته وتحليله للاستراتيجيات الاخرى كالسياسية والاعلامية والعسكرية وغيرها ، وقد تكون المبادىء هي التي تتحكم في استخدام الاستراتيجية ، وتعتبر بذلك قانونا ملزم التطبيق ، يهتدي اليه القائد ويطبقه في المجالات المتعددة ، وفي الصراعات المختلفة ، الا انه قد تكون هناك ظروف تجيز للقائد ان يستخدم هذه القوانين بكل فن وتدبر ، وبكل مرونة وتقدير ، وهنا تظهر اهمية فن تطبيق هذه المبادىء ، ومع مرور الزمن ، وخلق الظروف الجديدة ، فان هذه المبادىء قد تتغير ويصبح تطبيقها الذي طبقت به في الماضي امرا لا يمكن تطبيقه في الحاضر ، وعلى هذا فان مبادىء الاستراتيجية الادارية قابلة للتغيير والتطور ، وفي هذا يقول الجنرال « اندريه بوفر » في كتابه « مدخل الاستراتيجية» : «هل توجد هناك قواعد للاستراتيجية مرشدة للتفكير عند اختيار مسار العمل ؟ لقد وضعت الاستراتيجية العسكرية الكلاسيكية مثل هذه القواعد ، واعتبرتها قوانين تصلح للتطبيق بشكل عام وصحيحة دائما ، وبالتالي اعتبرت ان الاستراتيجية فنا لا يتغير على نقيض التغيرات المستمرة التي تحدث في التكتيك ، والناتجة عن تطور المعدات؛ على انه اذا كان من الممكن تطوير القواعد، فان هذه القواعد سوف تشكل نقطة ثابتة يدور حولها التفكير الاستراتيجي ، وسوف تكون طريقة تطبيق هذه القواعد هي الخاضعة وحدها لعملية التطور »

ويقول في معرض آخر « ان ما قيل حتى الآن ليس كل شيء فهناك عامل آخر ذو أهمية كبرى في تكوين المفهوم الاستراتيجي وهو قابلية التغير في كل من المواد المتيسرة ، والظروف التي تحيط باستخدامها » . وعلى هذا يمكن اعتبار المبادىء علم وفن تؤدي في فهمها ودراستها وتحليلها الى علم قانون ذي قانون محدد ، وتؤدي في تطبيقها وفي استخدامها بكل دقة ومرونة الى فن موصل للنصر . ففي الماضي كان حشد القوى والوسائط في اتجاه الضربة الرئيسية أمر ضروري لانه يؤمن التفوق ويؤمن الكثافة اللازمة ، أما في الوقت الحاضر فلم يعد هذا المبدأ ضروريا في ظل الاسلحة التدميرية التي تستطيع تدمير الاهداف في كل عمق وعلى مسافة بعيدة ، كما ان الاسلحة الاخرى تأثرت بهذا المبدأ ، فما بالك كذلك في اسلحة الفضاء والتكنولوجيا ، وغيرها من الاسلحة الفعالة والفتاكة .

اولا : حشد القوى : وهو الحشد الذي يتم في اتجاه محدد بغرض تكثيف القوى والوسائط على هذا الاتجاه ، لكي يحقق التفوق بالقوى المادية والبشرية والمعنوية ، ويجري هذا التفوق عندما تكون الدولة ضعيفة ، أو أن الجبهات ، أو الجبه الثانية ثانوية وغير مهمة . ولهذا ترتكز القوى وتحشد على الاتجاه الرئيسي لجبهة (جبهات) القتال . كما يفسر هذا المبدأ أيضا اعتماد التمركز على ناحية معينة ، أو استراتيجية محددة في ظروف وأماكن توجبان استخدام هذه الاستراتيجية او تلك في ناحية معينة أو اتجاه محدد ، قد يكون الظرف والوقت مثلا ملائمين لاستخدام الاستراتيجية الادارية فنستخدمها بحالها او نستخدم الاستراتيجية الاعلامية ، أو غيرها ، واذا قلنا استخدام الاستراتيجية الشاملة فانه يجب في هذه الحالة حشد كافة القوى والامكانات المادية والعسكرية والاعلامية والسياسية وغيرها على هذا الاتجاه المعين في الزمن المعين لتحقيق هدف معين ، ومتى امكننا التجمع أو الحشد على هذا الاتجاه أمكن لتلك القوى المتفوقة أن تخرق دفاعات العدو في هذه النقطة (القطاع) ثم تعمل هذه القوى لتوسيع هذا الخرق وتطوير القتال الى أعماق دفاعات العدو لذلك يجب أن تكون هذه القوى المشتركة قوية ، ومحافظة على قوتها حتى اثناء الخرق،اذ يجب ان تكون مستمرة في قوتها حتى بلوغ الهدف . (ويختلف بعض الاستراتيجيين) في ان هذا التفوق يجب أن يكون في أضعف نقاط العدو أو في أقواها ،

وان الذين يبنون نظريتهم على حشد القوى في أضعف النقاط يقولون ان الكبش لا يقابل بقرونه ، بل يطعن بخاصرته ، ومتى امكن خرق نقاط الضعف امكن القضاء على اماكن القوة واحدة بعد الاخرى ، وخرق نقاط الضعف امر سهل لا يحتاج الى جهد كبير ، كما لا يحتاج الى قوة كبيرة وامكانات متعددة اذا ما قيست بمبدأ الخرق من أقوى النقاط . كما أن الحشد والتفوق في هذا يكون قليلا ، ولا تتعرض القوى المحشودة الى ضربة نووية تجعل الخسائر فيها كبيرة في العتاد والرجال و « فليلدل هارت » يرى أن الحشد يجب ان يكون في أضعف النقاط ليسهل بعدئذ القضاء على القوى الاخرى الموجودة لدى العدو ، اما الاتحاد السوفييتي وغيره من الدول فترى أن الخرق يجب أن يكون في أقوى النقاط لدى العدو ، لان بتدمير هذه القوى يكون النصر محققا ، ومتى ضرب العدو في أقوى نقاطه فانذلك سيكون سببا فياستسلامه، فضربالقوةالعسكرية من أقوى نقاطها يكون سببا في انهيارها والقاء الرعب في صفوفها ولن تقوم لها قائمة الا اذا اعيد تجميعها بسرعة كبيرة ، وهذا لا يتوفر في الحروب الحديثة التي تتطلب سرعة فائقة في التنظيم والاعادة ، وما على القوات المسلحة في هذه الحالة الا ان تزج بأكبر احتياطاتها في الزمان والمكان المناسبين ، وفي اية حالة فان الاحتياط لا يقدم عونا اذا لم يكون منظما وقويا وقادرا على اعادة الاوضاع الطبيعية . وضرب القوة الاقتصادية والادارية في قمتها قد تكون سببا للهزيمة وقطع الامدادات عن القوات المقاتلة ، وعن القوات الشعبية وغيرها اذ أن ضرب المصانع وتدميرها ، وقطع وتدمير طرق المواصلات ، والمنشآت الحيوية كالسدود والجسور ، وتدمير المستودعات الرئيسية كالذخيرة والوقود والتجهيزات والاعتدة الاخرى المهمة ، وتدمير القوى المائية والكهربائية وقوى الطاقة بالكامل سوف تؤثر بكل تأكيد على مجرى الحرب . وبهذا المبدأ يجب أن تنتقى النقاط القوية وترتكز على هذه النقاط الاسلحة الكفيلة بتدميرها تدميرا نهائيا سواء كانت هذه الاهداف عسكرية أم اقتصادية ، وان الاقتصاد في الوقت الحاضر يلعب الدور الرئيسي في الحرب ، فكلما كان الاقتصاد قويا ومنظما ذي حماية كبيرة كلما كان ذلك أقوى على مجابهة التحديات والاسلحة المختلفة ، وان هذا المبدأقد تعرض لكثير من النقد في ظل الاستراتيجية النووية ، فالكثافة والحشد على اتجاه معين يعرض هذا الاتجاه لخلق خسارة كبيرة اذا ما استخدمت الاسلحة الذرية من الجانب الثاني ، وقد يكون مبدأ مهما في استخدام

الاسلحة التقليدية ، وعند تطبيق الاستراتيجية الادارية ، حيث تعمل هذه الاستراتيجية على حشد كل الامكانات باتجاه مهم ورئيسي ، كما تحشد الدول العربية في الوقت الحاضر امكاناتها المادية والعسكرية للاتجاه الرئيسي وهو طرد العدو الاسرائيلي من الاراضي المحتلة ، كما حشد الفيتناميون لطرد الولايات المتحدة الامريكية من أراضيهم ، حيث تتحول الطاقات والاموال ، والامكانات المختلفة الى هذا الاتجاه ، وفي هذه الحال يتوجب على الاستراتيجيات الاخرى أن تخدم الاستراتيجية الادارية وخاصة في زمن السلم والتحضيرات .

ان الحساب الدقيق لهذه الاستراتيجية يلعب دورا مهما ، وتجنب اي خطأ في الحساب مهما كان صغيرا لهذا الحشد، في معرفة المواد المحشودة، والامكانات المتوفرة ، والتي تتوفر فيما بعد ، والقوى المدافعة وامكاناتها في التدريب والاستخدام للاسلحة والعتاد ، ومقدار المعنويات وكيف تغذى ، والطريقة لاستمرار دعم هذه القوى والامكانات ... المختلفة .

ان الحشد يعني التفوق والتفوق يجب ان يكون طبقا لحسابات الجندي وامكاناته وقوته البدنية وشجاعته وتدريبه ، ومعنوياته ،وقوة شكيمته واحتماله ، وسلاحه ، ولباسه ، وتجربته ، ولا أن يكون سلاح ضد سلاح بل يجب ان نتعرف على ميزات هذا السلاح الفنية والتعبوية فلا يوضع مدفع قذاف ١٢٢ مم مثلا مقابل مدفع ١٧٥ فالمدفع ١٧٥ له ميزات فنية وتعبوية تتفوق على المدفع الآخر ، واذا أخذنا دبابة ت ٣٤ مقابل دبابة ت ٥٤ نرى أن الدبابة الثانية تتميز بمواصفاتها المتعددة عن الدبابة الاولى ، وهكذا في باقي الأسلحة على أن يحسب بدقة في كل سلاح ، وتؤخذ بعين الاعتبار كافة المسائل الفنية والتعبوية حتى ولو كانت قليلة ، ولا يكفي ان يكون جيش مقابل جيش بل يجب ان يحسب لكل جيش سلاحه وتدريبه ومعنوياته واحتماله ، وتجاربه في الحروب، وعتاده ، وامداده، وطرق نقله، وموارده ، ومعتقده، وهدفه... كل هذا يجب ان يدخل في الحساب حتى الامور الفرعية يجب أن يحسب لها حساب فاذا أخذنا النقل مثلا وجب علينا دراسته من ناحية الحمولة، والقدرة على النقل في جميع الأراضي وكافة الظروف ، وهل هي مجنزرة أو على عجل ، وما مقدار وقايتها وتصفيحها ؟ وهل تستطيع وهي محملة أن تجتاز الاراضي الوعرة ، ؟ وهل لوسائط النقل هذه مشمعات تقيها

من الغبار الذري . وهكذا الامداد ، والعتاد والتدريب والنظام والانضباط كل هذه الامور يجب ان تكون بحسابات دقيقة ودقيقة للغاية ، فاذا ما توصلنا الى هذا الحساب الدقيق أمكننا ان نحشد باتجاه العدو القدر المناسب من الامور الرئيسية المتفوقة ما يلي :

١ ـ القوى البشرية على اتساع هذه القوى وشمولها وتدريبها ووعيها ، وانضباطها ، وادراكها لهذه المعاني الدقيقة والشاملة ، والمتفرعة عن هذه القوى (أي دراسة القوى البشرية دراسة كاملة وموسعة ودقيقة) فاذا ما أخذنا مثلا الناحية التدريبية وكانت ضعيفة بالمقارنة مع العدو ، وكانت كل النواحي الاخرى كاملة كان العدو متفوقا علينا ، وهكذا يحسب في كل النواحي البشرية وتفرعاتها .

٢ ـ القوى المادية كالبترول وقوى الطاقة الاخرى والموارد،والصناعة والانتاج والزراعة والطرق ، والمستودعات ، والاحتياطات . كل هذه القوى وما تفرع منها يجب أن تدرس وتحسب الحسابات الدقيقة لها ، فلا نترك أي فرع أو جزء من أجزاء القوى المادية ولو كان صغيرا الا حسبنا له الحسابات الدقيقة . ثم قدرنا موقفنا مع العدو فان كان في ناحية فرعية صغيرة كان الاجدر بنا أن ننبذه في هذه الناحية الفرعية الصغيرة وأن نتفوق عليه فيها .

٣ ـ القوى العسكرية فاذا درست وحسبت هذه القوى يجب أن تدرس وقائعها وجزئياتها بادئين بالاهم فالمهم فهناك القوة البرية والجوية، وهناك السلاح لكل هذه القوة ، وهناك التدريب ، والتدريب يتفرع عنه عدة فروع جزئية كالتدريب على السلاح أو على سلاح معين ، والتدريب الرياضي ، والاجتماعي ، والعملياتي . وهناك المعنويات بكل تفرعاتها وجزئياتها ، وهناك العتاد بكل أنواعه وبكل احتياجات القوات المسلحة مهما كان نوع العتاد،وهناك المعتقدات والمذاهب والانظمة،وهناك الاسلحة وميزاتها الفنية والتعبوية . كل هذا يجب ان يحسب طبقا لحسابات دقيقة لا يشذ عنها أي جزء ولو كان صغيرا . فاذا ما توصلنا الى هذه الحسابات من السهل علينا ان نحشد هذه القوى المتفوقة كما وكيفا الى أي اتجاه نريده ، وعلى أي نقطة نهدف اليها .

ان التفوق لا يكون بالكمية فقط اذ تكون هذه الكمية في كثير من الاحيان عبئا ثقيلا على القوى المحشودة بل يكون كذلك بالكيفية

وعلى كافة المستويات فروعها وجزئياتها فاذا اختل منها جزء أو فرع اختل معه التوازن ، وفقد التفوق ، وضاعت الحسابات ، وتبعثرت الجهود الاخرى في سبيل رفع هذه القوة وفي سبيل التفوق .

ثانيا : الاقتصاد في القوى : وهو الاقتصاد الذي يجري في بعض الجبهات ، أو الاستراتيجيات ، أو الامكانات ، أو الموارد فلا يقدم لها الا الضروري القادر فقط على تثبيت الموقف المحدد لمدة محددة ، وفي مكان محدد ، وعلى اتجاه من الاتجاهات المحددة ، فلا يطلب من هذا الاتجاه ، أو هذه الجبهة الا مهام ثانوية مساعدة للاتجاهات والجبهات الرئيسية ، كالدفاع مؤقتا ، أو تحويل أنظار العدو عن هذا الاتجاه بغية تغطية وستر الاتجاه الهام ، أو رصد العدو ، أو اجتذاب قوة الموارد أو الامكانات لتخفيف الضغط على الجبهة الرئيسية أو القطاع الرئيسي . وعند تقديرنا لهذه القوى يجب أن نضع في الاعتبار :

١ كفاءة هذه القوى كما وكيفا ، وقدرتها على مهامها في القطاع الثانوي ، أو الجبهة غير الرئيسية .

٢ ـ أن تكون هذه القوى غير زائدة ولا ناقصة عن الحد المطلوب ، فان كانت زائدة انقصنا من قدرة وفعالية الجبهة الرئيسية ، وكانت على حساب هذه الجبهة ، وعند الزيادة تضيع المسؤلية ويؤثر ذلك على المهام المكلفة بها هذه الجبهة التي تدافع عن اتجاه ثانوي ، وتكون هذه المهام عرضة لعدم المبالاة وعدم الجدية في تنفيذها حيث يمكن أن يتهم أحدهم الآخر بشيء من المسؤولية ، وذلك لعدم وضوح هذه المسؤولية وتحديدها ، وكذلك فان النقص عن الحد المطلوب يؤدي بهذه القوى المدافعة الى الارهاق ، والى تحمل ما لا تستطع تحمله ، وبالتالي تدع للعدو فرصة النيل من هذه القوى أو هذه الجبهة عندما يراها ضعيفة مرهقة غير قادرة على استيعاب مهامها بالكامل ، وغير قادرة على حماية هذا الاتجاه أو الموارد .

٣ ـ أن تكون لهذه القوى مهام محددة ودقيقة من القادة وحتى المرؤوسين كل يفهم مهمته المكلف بها ، وينفذها اذا اقتضت الضرورة طبقا للفكرة العامة المحددة من قبل القيادة العليا .

٤ ـ حساب القوى والامكانات لدى الطرفين المتنازعين فان كان العدو (٢ـ١)في كل أنواع القوى علىهذه الجبهة كان المبدأ مقبولا ومعقولا ، وان

كان غير ذلك زيادة أو نقصا فان احتمال الفشل في هذا المبدأ كبير . فالنسبة للعدو اذا كان اقل من /٢/ فان احتمال صموده مشكوك فيه ، أو انه اذا قام بعمل فانه غير مضمون النتائج لان /٢/ هو الحد الذي يقف عنده ، وان كان العدو أكثر من /٢/ معنى ذلك أنه ركز على الجهد الثانوي على حساب الجهد الرئيسي ، وبذلك ضاعت هذه القوى الزائدة عن الحد المطلوب فلم يعد لها من فائدة في هذا الجهد الثانوي . وأما بالنسبة للطرف الثاني الذي يدافع بقوة ١ — ٢ فاذا كان أقل من /١/ فان احتمال صموده مشكوك فيه ، أو انه اذا قام بعمل فان عمله غير مضمون النتائج لان /١/ هو الحد الذي يقف عنده في الدفاع وهو المقدار اللازم بدون نقص ، وان كان الطرف الآخر من /١/ معنى ذلك أنه ركز على الجهد الثانوي على حساب الجهد الرئيسي وبذلك ضاعت هذه القوى الزائدة عن الحد المطلوب . وبصورة عامة يمكن لهذه النسبة (٢—١) للمهاجم والمدافع ان تتبدل بتبدل قيمتها كأن تكون أقل أو أكثر ، الا ان المبدأ الاساسي في الاقتصاد بالقوى الذي لا يتغير ولا يتبدل ان تضع في كل اتجاه أو جبهة أو قطاع القوى والوسائط اللازمة فقط دون زيادة أو نقصان لأن كلاهما يؤديان الى الفشل ، وقد يسأل سائل كيف نتوصل الى هذه النسبة الحقيقية (لازائدة ولاناقصة) والجواب : أن هذا يحصل بالتجارب ، وتقدير ذلك في عقول الكترونية دقيقة ، وكلما كانت هذه الحسابات دقيقة كلما وصلنا الى نتيجة أفضل في اقتصاد القوى ووضعنا الضروري منها فقط .

ان حساب اقتصاد القوى يختلف من حالة الى اخرى ومن دولة الى أخرى ومن اتجاه الى اتجاه ، وكما قدمنا لا بد عند بحث هذه المسألة ان تبحث المسائل الفرعية والجزئية في كلا الطرفين ، ولم يترك من هذا المبدأ شيء الا درس ووضع في الميزان والتقدير ، والا تكون النتائج كلها خطأ أو أغلبها أو جزء منها وذلك يرجع كله الى دراسة عناصر هذا المبدأ بدقائقها وجزئياتها .

ان كل القوى والامكانات الزائدة يجب أن تحول الى الجبهات ، أو الاستراتيجيات الاخرى ، أو تحول الى الاحتياط العام ، وقد بات من الضروري انشاء احتياط قوي للدولة ، وخاصة قبل بدء الاعمال الحربية . والاستراتيجيات والاحتياط يحتاج الى قدرة كبيرة على التخطيط ، بحيث يكون هذا التوزع متوازنا وهادفا ودقيقا يضمن استمرار القتال كما يضمن استمرار الانتاج والامداد ، وقد يبدوا ان الاحتياط الكبير غير

ضروري في ظل الاستراتيجية النووية على اعتبار أن الحرب ستكون سريعة وقصيرة ، وانه لا يلزمها الا الامكانات المتوفرة قبل الحرب والقادرة على تدمير العدو تدميرا كاملا بشريا واقتصاديا وعسكريا ، ولكن مهما عظم شأن استخدام هذه الاسلحة النووية ، فانه سيكون هنالك شأن كبير لا يقل أهمية عنه في التدمير وهي القوى الاخرى العسكريةوغير العسكرية فلها دورها في التدمير ، والتنظيف والاستيلاء ، والاحتلال المباشر ، والدفاع عن الاراضي في حال غزوها أو الزحف اليها لاحتلالها ، وعلى هذا يمكن القول بأن الحرب المقبلة ولو كانت ذرية فسوف تكون طويلة ، وسوف يكون طولها مرافقا لاستخدام القوات التقليدية ، وبهذا تحتاج الى احتياط كبير من القوى والامكانات المادية ، ولا ننسى أن استخدام الاسلحة الذرية سيحتاج في المستقبل الى جيش كبير من الاداريين ، وقوة كبيرة من الموارد الاستراتيجية ، وعدد كبير من المصانع النووية والتحويلية كلها تحتاج الى احتياط قوي من الموارد والاموال والكفاءات . كما أن القوات التقليدية قد تستخدم الاسلحة النووية على مستوى محدود . أو مستوى تكتيكي ، الامر الذي يجعل ضرورة لوجود احتياط قوي يضمن استمرار المعركة واستمرار الامداد . ان دور الاحتياط في مبدأ الاقتصاد بالقوى يكمن في أن لا تعطى للجبهات ، أو للاستراتيجيات أو للقوى الاخرى سوى احتياجاتها الضرورية طبقا لطبيعة مهامها ، كما يجب ألا نحملها فوق ما تستطيع ، ومازاد عن هذه الاحتياجات فانه يجب ان نشكل منها احتياطات قوية مناسبة تبعا لمهام كل قطاع او اتجاه .

ان مبدأ الاقتصاد في القوى يجعلنا نفكر في تحديد الانتاج فلا ننتج الا ما هو ضروري ، وفي تنوع الانتاج فلا ننتج الا الانواع المحددة والتي تحتاجها الجبهات والقطاعات ، وفي امكان تحويل المصانع حيث يركز على بعض المصانع لتحويلها اثناء القتال الى مصانع تنتج لصالح القوات المسلحة، وكما يجري التحديد في الانتاج يجري كذلك التحديد في الموارد الضرورية وتحديد التجارب على هذه المنتجات وفحص قدرتها وقوتها ، وتحديد القواعد والمصادر التي يمكن أن تستورد منه المواد الاولية في السلم والحرب وما هو مقدارها ، وما هو عدد المستفيدين منها ، وتحديد الاحتياطات بشكل علمي وفني مدروس ، وتحديد الاستهلاك في القوات المقاتلة ، وغير المقاتلة على المستوى الفردي والجماعي ، والسلمي والحربي،ان كل عناصر الاستراتيجية الادارية يجب أن تحدد طبقا لمبدأ الاقتصاد في القوى ، ويجب ان يشمل هذا المبدأ كافة القوى المادية والبشرية والعسكرية .

ثالثا وضوح وتحديد الهدف : ان من أولى المبادىء ان يحدد هدف الاستراتيجية الادارية ، وهو عبارة عن الهدف أو الاهداف التي تضعها القيادة أو السلطة السياسية ، ومن الواضح أن يكون الهدف التي تسعى اليه الاستراتيجية : هو شل ارادة العدو العدوانية ، والحاق الخسائر المادية والبشرية ، وتحقيق الانتصار ، وحتى يمكن الوصول الى هذا الهدف لا بد من اتباع شروط أهمها :

١ ــ تعبئة الموارد وتنظيمها تنظيما جيدا بحيث تشمل المصانع والموارد والكوادر والتأمين المادي والفني والطبي .

٢ ــ استخدام هذه الموارد استخداما جيدا ، .

٣ ــ الامداد بهذه الموارد في الزمان والمكان المعينين .

٤ ــ قيادة هذه الموارد وهذه الطاقات بما يكفل لها أفضل تنظيم وأفضل استخدام وأفضل توزيع .

ومما يعزز ويوضح أهداف الاستراتيجية الادارية هو قوة الاقتصاد الحربي ، وتخطيط هذا الاقتصاد ، وملاءمته للمطالب المحتملة ، وسد احتياجات القوات المسلحة ، وتوزيع هذا الاقتصاد وبما يتلاءم مع الهدف، وتعبئة الصناعة ، والموارد الزراعية ، ووسائل النقل والمواصلات ، والعمل على نمو الانتاج ، والتنسيق بين التطور الاقتصادي وبين المطالب ، وتعيين القواعد المادية على أساس اقليمي وقريب من الجبهات بحيث يخدم مطالب الدفاع عن الدولة ، ويؤمن لها الامداد المستمر والناجح ، ولقد كتب « ميخائيل ما سيليفتش فرونز » مقالا عن الجبهة والمؤخرة المقبلة قال فيه «في كل مشروع جديد اقتصادي ــ ثقافي ، يجب ان نتسائل دائما الى اي حد تلبي نتائج هذا المشروع مطالب تأمين الدفاع عن الدولة ؟ وهل من الممكن دون الاخلال بالمطالب السليمة أن يتم الامر بحيث يمكن تحقيق مهام عسكرية محددة ؟ » .

يختلف الهدف القريب او الطرق الموصلة الى الهدف البعيد في ظل استخدام الاسلحة النووية ، فيمكن ان يكون الهدف أو (الاهداف) القريبة هو التفوق الفني في الموارد والكادرات الفنية ، وفي المصانع ، وان هذا التسابق نحو انتاج الاسلحة المتطورة والآلات والمعدات الالكترونية والتكنولوجية ، والكونية هو هدف كل دولة تسعى الى الانتصار وتعمل له ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تتكلف الدولة أموالا طائلة ، وموارد معينة لكي تظل محافظة على هذا

السبق في مضمار انتاج الاسلحة والعتاد المتطورين . ومـن اجل هذا فقد وزعت الصناعة توزيعا يتناسب مع هذا السباق ومع خطورته وحددت المناطق الزراعية ، والمناطق الانتاجية ، واثر ذلك التسابق تأثير واضحا في تنظيم الاقتصاد والموارد ، وأعـدت الدولة اعـدادا اقتصاديا جديدا ، فجهزت الابنية تحت الارض ، وأقيمت مدن بكاملها لضمان الانتـاج ، وضـمان سـلامة المباني في حال تعرضـها لقصف نووي ، كما واتخذت اجراءات كبيرة مع هذا التطور ومع هذا التسابق ، وأعدت صناعـات زراعية وغذائية تتلائم مع هذا التسابق فتخلفت المواد الغذائية لوقايتهـا من التلوث . كاحتياطي لهذه المواد ، وبينت المخازن الكافية تحت الارض بمواصفات خاصة ، وأعـدت الدولـة كذلك مرافق النقل والمواصلات والتصليح ، وتكون احتياطي من مواد التصليح لاصلاح الجسور والانفاق والمصانع وغيرها ، وظهـرت أهمية النقل البحري والمائي تحت البـحر (الماء) ولعب كذلك النقل الجـوي دورا هاما ، وسيؤثر كذلك هـذا التسابق على التأمين الطبي فيما يتعلق بالعناصر وبالمعدات وبالكثـرة الكثيرة من المرضى والمصابين بآثار استخدام الاسلحة النووية ، وهكـذا فان تحقيق هذا التسابق سيؤدي الى تغيير شامل في التنظيم والتطبيق .

ان وضوح الهدف يعطي للمنفذين الرؤى الصحيحة في تنفيذ أعمالهم، حيث يستطيعون تقسيمها الى مراحل زمنية ، ولكل مرحلة لها أعمالها المحددة ، وحتى يكون الهدف واضحا في كل الاعمال الادارية لا بد مـن معرفـة مايلي :

١ ــ تقسيم العمل الى مراحل حتى يسهل على المنفذين وضوح العمل في كل مرحلة من هذه المراحل .

٢ ــ القيادة العليا (السلطة السياسية) يجب عليها أن تحدد الهدف بكل دقة فتبين كافة التساؤلات وتوضح كافة الامور الغامضة ، والامور المطـلوبة العاجلة منهـا ، والمتـأخرة . ان القيـادة العلـيا هي وحدها المسؤولة عن توضيح الهدف فاذا ما أريد صنع أو استيراد سلاح معين عليها أن توضح البلد وطريقة التعامل ، ووسائط النقل والمدة التي يجب أن يستورد أو يصنع خلالها ، وما هي المراحل ، وما هي الامكانات التي يجب ان تصرف او تخصص لهذا التصنيع ؟ وما هي التحضيرات ؟ .

٣ ــ تحديد المدة التي يجب أن تتم فيها التحضيرات ، والمدد الباقية لانهاء المراحل الباقية من التحضير أو التنفيذ ، وتحديد الزمن ضروري

ليسهل على المنفذين او المسؤلين اتمام عملهم ضمن هذه المدة ، وتحديد فترة الابتداء والانتهاء لكل المشروع أو لكل مرحلة على حـده .

٤ ـ القيام بالتسهيلات اللازمة من جانب القيادة لتوضيح الهدف حيث تعمـل هـذه القيادة علـى تهيئة المنـاخ السياسي ، والنفسي ، والدبلوماسي ، والمادي ، والدولي ، والمحلي ، والعسكري ، والمدني على أن يكون هذا الهدف سهل الوصول وسهل التنفيذ والتحقيق ، وأن تزال كـل العقبات امامـه ، وان تتعاون كافة الجهود والامكانات المتاحة في الدولة لتحقيق هذا الهدف .

٥ ـ بعـد توضيح الهدف تقوم السلطات المنفذة بوضـع خططها ، وتصاميمها لتنفيذ هذا الهدف ، وتحقيق توجيهات القيادة العليا بـكل دقة وجدية ، حيث تعمل كل ما مـن شأنه تنفيذ الهدف ضمن الوقت المحدد ، فتحضر الاعتدة والتجهيزات اللازمة ، وتحضر العناصر مـن مختلف الاختصاصات،وتجهز المصانع ، وتحضر الطرق،ووسائط النقل، حتـى اذا انقضـت فترة التحضـير ، جـاء دور التنفيـذ ليكـون صحيحا ومنسجما ومحققا للهدف .

ان الطـرق الموصلـة الـى الهـدف متنوعـة ومتعـددة فمنهـا ما يكون باستخدام القوات المسلحة ، وعادة ما تستخدم عند نفاذ الطرق السياسية ، والاقتصادية ، كما فعلت الهند عندما استخدمت قواتها وذلك لتحقيق هدف عودة اللاجئين الى بلادهم ضد باكستان ، وطبيعي أن الهند استخدمت كافة الطرق لتحقيق هذا الهدف وكـان آخرهـا استخدام القوات المسلحة . ومنها ما يكون بالضغط الاقتصادي ، وهنا تظهر أهمية الدول القوية في الضغط على الدول الضعيفة ، كالضغط الاقتصادي ، كما تظهر في الوقت نفسه أهمية الموارد، والمواد ففي حرب تشرين التحريرية ضغطت الدول العربية بالبترول على الدول الاوربيية، والولايات المتحدة الامريكية فكان لهذا الضغط تأثير كبير على مجرى الحرب واتجاهها . والضغط الاقتصادي الذي فرض على ايطاليا في عام ١٩٣٥ ، وكالضغط الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية على دول امريكا اللاتينية وعلى غيرها من الدول الضعيفة .

انالضغط الاقتصاديمنهذا النوع قديمارسعلى موردواحداوعدة موارد،وماهذهالتكتلات الاقتصادية فيالعالم الاشعوربشدة الحاجةللتخلص من هذه الضغوط ، وتظهر خطوط الضغط الاقتصاديعندماتكونالدولة

المراد الضغط عليها في حاجة ماسة الى هذه الموارد ، وخاصة أثناء الحروب ، أو عند ظهور مجاعات ، حيث تصبح الحاجة ضرورية وملحة الى هذه الموارد ، فالقمح الامريكي استخدم في الضغط على الاتحاد السوفيتي ، والمعونات الامريكية (باسم المعونات) استخدمت في الضغط الاقتصادي غير المباشر على الدول الممنوحة اعانات أمريكية تحت اسماء واسباب متعددة ، وكذلك المواد الحربية أثناء الحروب خاصة اذا كانت الدول المستوردة لا تملك من الموارد ما تدافع بها عن نفسها ، فهو يعتبر ضغطا اقتصاديا كبيرا لتغير ساسة البلد المستورد ، او لاجباره على اتباع اسلوب معين او السير في فلك البلاد المصدرة لهذه المواد .
ومن هنا تظهر أهمية التصنيع والاكتفاء الذاتي ، وبنفس الوقت تظهر أهمية مواد الامداد فهي سلاح قوي بيد الدولة التي تملك مثل هذه المواد، وان التلويح أو التهديد بقطع هذه الموارد قد يكون ناجحا ويوصل الى الهدف المطلوب ، وقد يكون الطريق الى الهدف باتباع نوع من الصراع تستخدم فيه الموارد على مصراعيها ، ومن هذه الصراعات حروب التحرير الطويلة ، وحروب العصابات ، التي تتبع فيها أساليب جديدة لاستخدام الموارد ، فحروب التحرير تحتاج الي موارد قليلة ، الا انها تجبر العدو على صرف موارد كبيرة ، ونفقات باهظة ، وخسارة مادية كبيرة وبشرية ومعنوية فهذا النوع من الحروب يشل قوة العدو تدريجيا ، ولا ادل على ذلك من حروب فيتنام ، وحروب الهند الصينية. وقد يكون الطريق الموصل الى الهدف هو العمل من أجل الاستيلاء على منابع الثروات والموارد ، وهذا ما نسميه بالاستثمار الاقتصادي وهو ان تستعين الدولة برؤوس أموالها لاستثمار مثل هذه الثروات ، او أن تستعين بالثقافة فتغزوها فكريا وتهيمن على مصادرها ، أو أن يكون عن طريق القوات المسلحة حيث يجري الاستيلاء على هذه المصادر ، أو أن يكون عن طريق تجار ، او قلة من الناس أعطوا لانفسم الحق في استعباد أناس آخرين كما حصل في جنوب افريقيا حيث حكمها قلة من العنصريين البيض ، او ان يكون الاستيلاء على المصادر عن طريق الاستعمار الاسيطاني كما حصل في فلسطين حيث استعمرها الصهيونيون ، واستولوا على مواردها ومصادرها المتعددة ، وهكذا فانه توجد طرق عديدة للوصول الى الهدف ، وهذه الطرق متنوعة ويختلف أحدها عن الآخر ، كما أن هناك طرقا أخرى يمكن استخدامها تبعا للظروف ، وللمحيط الدولي، وللحالات القومية، والجغرافية والنفسية والسياسية

والعسكرية. فان في كل طريقة اسلوبا يجب اتباعه والوصول به الى الهدف والاهداف الحاسمة .

ان النصر الدبلوماسي وحده لا يكفي ، والنصر الاقتصادي وحده لا يكفي ، والنصر العسكري وحده لا يكفي فان النصر العسكري لم يعمل شيئا ضد الجزائر ، ولم يعمل شيئا في عدوان ٥ حزيران ١٩٦٧ ضد الدول العربية ، ولم يعمل شيئا في الحربين العالميتين . ان المهم هو تحديد الهدف تحديدا دقيقا ، وتحديد الطرق وانتقاء المناسب منها للوصول الى الهدف .

رابعا : سرعة الامداد والحركية العالية : وهي السرعة التي يتم فيها امداد القوات في المكان والزمان المعينين ، فان تقدم او تأخر في الزمان او المكان ضاعت الفائدة من الامدادات فأثرت بذلك على القوة القتالية وهذا ما حدث لـ « رومل » في الحرب العالمية الثانية عندما تأخرت عنه الامدادات ، وهذا ما حصل ايضا في معركة « ستالينغراد » ١٩٤٢ ــ ١٩٤٣ ، حيث تأخر الهجوم المضاد للقوات المسلحة السوفيتية الى ان وصلت الامدادات ، وكذلك توقف الهجوم الروسي ١٩١٥ في جبال « كاربات » ، واضطرت القيادة آنئذ لسحب قواتها نتيجة تأخير الذخيرة ، وهذا ما ينطبق ايضا على تأخير المواد الاولية للوصول الى المصانع مما يؤثر على الانتاج ، والانتاج يؤثر على الامداد فهي سلسلة متصلة ، وان الامداد غير مضمون اذا كانت الموارد او المصانع بعيدة عن القوات المقاتلة او اذا كانت في بلد بعيد عن القوات المقاتلة ، سيما وان هذا البلد كانت غير موالية ، ويتعارض مع سياستها . فان الامدادات سوف تتأخر وتتعرض لكثير من المعيقات . وهناك العديد من الامثلة التاريخية الدالة على اهمية السرعة والامداد في الزمن والمكان المحددين لتتاح للقوة امكانية المتابعة وتحقيق الاهداف . وحتى نضمن السرعة في الامداد يجب تأمين الاسس التالية : ــ

١ ــ امكانية توفر مواد الامداد .

٢ ــ السيطرة على هذه الموارد بحيث تكون في متناول اليد ، وبمقدورنا المناورة طبقا للظروف القتالية الجديدة ، وكلما دعت الضرورة الى ان تكون ضمن البلاد ، او ضمن البلاد الاخرى المهيمن عليها.

٣ ــ تحقيق مبدأ المركزية في الامداد .

٤ ــ توفر وسائط النقل (البرية والبحرية والجوية)

وتطابق مواصفاتها ومميزاتها مع التطور الجديد لا ساليب القتال . وان تكون ذا حركية عالية قادرة على السرعة واللحاق بالقوات المقاتلة . وقادرة على تموين المصانع والنقل اليها بسرعة مطلوبة ومحددة لها . وقادرة على التنقل في الاراضي وفي جميع الاجواء البحرية والجوية . وفي جميع ظروف القتال الحديثة ، ومزودة بكل ما يمكن لوقايتها وحمايتها ، ووقاية وحماية الحمولات معها .

٥ ــ توفر الطرق الحديثة والتي تؤمن السرعة . وتؤمن وصول الحمولات الى اماكنها المحددة .

٦ ــ المناورة بالقوى والوسائط الامدادية المتوفرة لتأمين السرعة في وصول هذه الامدادات الى المكان المعين ، ضمن المدة المحددة .

٧ ــ تنظيم واستخدام الامداد والنقل ، والتسليم والاستلام والتوزيع ، حيث يحقق الامداد السريع ، والعمليات السريعة في النقل والاستلام والتسليم والتوزيع ، وذلك بانتقاء نوع النقل المناسب ، والتوزيع المناسب ، واستخدام الآلة في كل هذه العمليات ، خاصة التحميل والتفريغ .

٨ ــ تأمين الحماية والوقاية والدفاع لعمليات الامداد والنقل ، والأعمال التموينية والنقلية كافة .

٩ ــ تحديد وحدات حسابية معترف بها تحسب على أساسها حاجة الجهات المستهلكة أو القوات المقاتلة ليسهل عند الاستلام والتسليم ، وعند التوزيع ، وليؤمن الامداد والنقل السريع .

١٠ ــ قيادة الامداد والنقل بحزم ومرونة واستمرار .

والسرعة في الامداد تتطلب تنظيما دقيقا للقوى المادية بحيث يشمل اعداد الدولة المادي للحرب ، وتهيئة كل ما يمكن تهيئته لخدمةالحرب ، كالصناعة والزراعة ، وطرق المواصلات ، وتوزيع الموارد على منطقة المؤخرة بحيث تؤدي السرعة المطلوبة لعملية الامداد ، كما تتطلب السرعة في الامداد وجود وسائط نقل حديثة متطورة ملائمة ومتوافقة مع شروط الموقف القتالي ، ووجود موارد متطورة ذات صفات معينة لامداد المصانع وامداد القوات بما تحتاجه في كل الظروف من التزويد العالي الفني للمؤخرة ، كما تتطلب السرعة في الامداد قرب وجود الموارد وتوفرها من خطوط الجبهات ، وبصورة عامة فان المطالب العشرة التي سبق أن

قدمناها هي التي تضمن السرعة في الامداد ، والاستجابة لهذه السرعة .

ان سرعة الامداد في ظل الأسلحة النووية قد ازدادت أهميتها فالامداد أثناء القتال ليس مهما كأهميته قبل القتال ، اذ أن التحضير لحرب نووية يكون طويلا ومعقدا ، وتظهر السرعة في امداده قبيل القتال ، كما أن الدول أثناء التحضير الطويل تسعى الى تطوير هذه الموارد ، وسبق الدول الأخرى في تطوير الاسلحة النووية كما وكيفا ، واذا ما سبقت دولة اخرى في هذا المضمار ، رأيت الدولة الثانية قد وضعت امكاناتها وقدراتها للحاق بها أو سبقها ، وهكذا تدخل الدول في هذا المضمار لاهثة وراء التطوير وادخال التحسينات على هذه الأسلحة ان هذه السرعة يمكن أن نطلق عليها سرعة التسابق والتقدم ، لأن هذه الحرب تتطلب موادا متوفرة ، وأموالا طائلة ، وكادرا اداريا وفنيا كبيرا. ان هذه المواد قد تنقل بواسطة الصواريخ البعيدة المدى مستغنية بذلك عن وسائط النقل العادية التي رأيناها في الحروب التقليدية المتطورة ، وقد تستعمل الطرق الجوية والبحرية في هذا السبيل ، الا أن هذه الطرق لايشترط فيها أن تكون محددة كما تحتاج الى ذلك طائرات النقل ، أو الغواصات أو الحاملات . كما أن امداد هذه الغواصات أو الصواريخ لايكون الا لمرة واحدة وتكفي هذه المرة لأن تسير بوقودها الى مسافات طويلة وبسرعة فائقة .

ان السرعة في هذا النوع من النقل تفوقت على كل سرعة ، الا ان الحماية والوقاية لوسائط النقل هذه تبقى لازمة،غير أن حمايتها ووقايتها أصعب من حماية ووقاية السفن العادية، والطائرات العادية ، وهنا يلعب العلم دوره في هذه الحماية ، فتتكلف حماية مدينة من القذائف الموجهة عشرات المليارات من الدولارات ، وان بعض الدول أو أغلبها غير قادر على دفع هذه الصواريخ الحاملة للمواد التدميرية بالوسائل العادية ، أو وضع شبكة دفاعية ضد هذه القذائف المحملة بالمواد التدميرية ، وتظهر أهمية السرعة في هذا المجال للاخلاء الصحي ، والاخلاء الفني ذلك أن هذه الحرب ستسبب خسائر كبيرة في القوى البشرية والمادية وتحدث أنواعا عديدة من الجروح والحروق ، لذا كلما كان الاخلاء سريعا كانت الخسائر قليلة ، وتعتمد هذه السرعة على وجود وسائط اخلاء سريعة ، ومستشفيات متخصصة ، ورحبات اصلاح قادرة على التصليح بسرعة ، وكوادر طبية وفنية متخصصة .

ان سرعة الامداد تفرض على القيادة كذلك أن تكون قراراتها سريعة

تتلاءم مع ظروف القتال ، ومع تطوير هذه الموارد ، ومع تغيير وتبديل المواقف بسرعة كبيرة ، كما انه يجب أن يكون بجانب السرعة دقة ووضوح وتصميم وارادة ، وعلى هذا اخترعت العقول الالكترونية (كمبيوتر) لاعطاء القرار السريع فور ورود المعطيات لهذه العقول . وأصبح ضروريا أن يكون للقائد أركانات يعملون بجانبه لجمع المعلومات والمعطيات الجديدة عن الامداد ، حتى يتمكن القائد من اتخاذ قراره بسرعة مناسبة .

خامسا : الامـن :

(هو مجموعة التدابير المتخذة لحماية ووقاية والدفاع عن الموارد والمنشآت والمصانع والكوادر الادارية والفنية بغية استمرار العمل في الامداد والانتاج قبل القتال وأثناءه وبعده) وتنفذ هذه التدابير بما يلي :

١ ـ **الاستطلاع :** وهو الاجراءات المتخذة التي تبعث القدرة على تنظيم الموارد والمنشآت والمصانع وحسن استخدامها ، وتمكينها من العمل بحرية وفعالية . وينظم الاستطلاع من قبل الدولة والمسؤولين على المستوى الاستراتيجي لمناطق المؤخرة ، ولتمركز وتوزيع الموارد بصورة متوازنة وهادفة بحيث تكون قريبة أو سريعة الوصول الى الجهة التي ستستخدمها .

ان الموارد كثيرة ومتنوعة كلما تقدم الزمن ، وابتكرت وسائل جديدة لانواع الصراع ، والموارد الرئيسية في الوقت الحاضر هي الموارد التي تتكون منها الاسلحة الذرية والالكترونية والغذائية (كالقمح والارز) ، والمعدنية (كالحديد والنحاس وغيره) . ينظم الاستطلاع لحماية الطرق البرية والجوية والبحرية ، والمعامل والمصانع والموارد ، ووسائط النقل الخ ... وتجاه ذلك يجب أن يكون هناك جهاز استطلاع قوي قادر على استطلاع عناصر المؤخرة التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية ، وأن يكون هذا الجهاز لديه كافة الاعتدة،والامكانات القادرة على تغطية هذه المساحات الواسعة ، وهذه المستويات المتعددة ، كما يجب أن يكون لدى هذا الجهاز كادر اداري وفني مدرب على أعمال الاستطلاع المختلفة .

ان معرفة الطرق هامة ، كما أن مصادر الامداد هامة يجب استطلاعها ، وكذلك القواعد الادارية ، والذرية ، وأمكنة المعامل والمصانع، ووسائط النقل ، والابحاث العلمية الادارية .

ان جهاز الاستطلاع جهاز مهم في الوقت الحاضر فهو يكشف قوة العدو وضعفه بالوسائل المتطورة المتوفرة لديه ، وانه يجب أن يكون جهازا

متكاملا لكافة انواع الاستطلاع (بريا وبحريا وجويا) وأن يكون لكل نـوع جهاز ، وأن يكون هـذا الجهاز متخصصا حتى في الامـور الدقيقة مـن الاستطلاعات التي يقوم بتنفيذها ، فلو قام هذا الجهاز باستطلاع قاعدة ذرية ، فان هذا الجهاز يجب أن يكون من العلماء بالذرة ، وبالقواعد ، وبالبناء ، وبالمخطط لهذا البناء ، وبالذخيرة الموجودة داخل البناء ، وقـد يصادف أن لكل نوع من الانواع استطلاع معين ، مثلا : اذا استطلع هذا الجهـاز مستودعات الحبوب فيجب أن يكون هـذا الجهاز خبيرا ببناء المستودعات ، وكيفية الخزن ، وقادرا على معرفة كمية الحبوب المخزنة في هذه المستودعات وهكذا نرى أن الاستطلاع يجب أن يخصص له جهاز قادر ومتكامل بأنواعه كلها . وكذلك الطرقات فانه يجب أن يستطلع بها الاتجاه ، وطاقة هذه الطرقات ، وصيانتها ، وتوفير المواد اللازمة للصيانة، وحجوم الاعمال المحتملة ، والمنشآت التي تقام على الطرقات ، وامكانية انشاء طرقات جديـدة ، وامكانية الحراسة ، أو التعاون مع السلطات الاخرى في استخدام واصلاح هذه الطرقات ثم دراسة امكانية انشـاء طرقات جديدة تتمشى مع السرعة ، ومع وسائل المواصلات الحديثـة ، والتطور الذي طـرأ على الامور الفنية في الاسلحـة والمعدات والمنشآت وغيرها ، أي أن يكون هذا الاستطلاع دقيقا لا يترك صغيرة ولا كبيرة الا استطلعها ، ولا احتمالا الا ذكره ، ولا استنتاجا الا عرج عليه .

ان الاستطلاع ولا سيما في الوقت الحـاضر يجب أن يكون مستمرا لاكتشاف مجاهل أسرار العـدو في الابتكارات الجـديدة ، والصناعات المتطورة ، والمنشآت الحديثة ، والتقدم العلمي والفني للكوادر الادارية الجديدة ، وان استمرار الاستطلاع الاداري ، أثناء السلم ، وأثناء الحرب وبعده لهو ضرورة تفرضه الحاجة الملحة لمعرفة الدولة الأخرى من الناحية الادارية ، حتى أن بعض الدول أو أغلبها تملك أجهزة خاصة للقيام بهذه الاستطلاعات تطلق عليه اسم (الاستطلاعات أو الاستخبارات أو المعلومات الاقتصادية) ويعطـون هـذا الجهاز أهميـة كبـيرة لمعـرفة اقتصاد البلد وتطويره ، وربط هذا التطور بالتطور السياسي والعسكري ، واجراء الدراسات الاقتصـادية المعتمدة على المعلومات الصحيحة والمتقاطعة . وتستخدم الوسـائل المتعددة لجلب هذه المعلومـات سواء من العنصر العادي أم من العالم المتخصص أو غيرهما من الوسائل والآلات العلميـة الحديثة كالاستطلاع الراداري ، والاسـتطلاع الفضـائي الذي تقوم به

الاقمار الصناعية والاستطلاع البحري ، والاستطلاع البري وغيرهما من أنواع الاستطلاعات التي تكشف وتبين المسائل الاقتصادية والادارية بكل دقة ووضوح ، ومما يساعد على الاستطلاع توفر ما يلي :

آ ـ وجود جهاز قوي متخصص،على المستوى الداخلي والخارجي، على أن يكون هذا الجهاز مركزيا قادرا على القيادة ، والتمحيص والتدقيق ، والتحليل لكافة المعلومات الادارية . وهناك أجهزة متعددة في الوقت الحاضر منها ما تتفحصه السفارات بثوبها الشرعي ، ومنها ما يكون مخفيا عن الانظار لا يعلمه الا قليل من الناس ، ومنها ما يلبس ثوب السياح والتجار ، والباحث عن الآثار ، وان يكون هذا الجهاز مدربا على كل الاعمال ، صادقا في معلوماته دقيقا بها ، ولعل التجارب في هذا تلعب الدور الكبير في اغناء هذا الجهاز ، وفعاليته في المهام المكلف بها .

ب ـ وجود وسائل استطلاع تتميز بالدقة ، والسرعة والمدى ، والاستجابة لكل أنواع الاستطلاع أي : أن تتميز بحساسية قادرة على التصوير والسماع الدقيقين ، وأن تنقل هذه المعلومات بسرعة كبيرة ، والى كل مدى بعيد ، بدقة وأمانة .

يهدف الاستطلاع الاداري في جملة ما يهدف الى اكتشاف أماكن وتوزيع المنشآت والموارد ، والكوادر ، والابنية وامكاناتها ومؤسسات انتاجها وطاقتها والعاملين بها ، وتوزيعاتها تحت الارض ، ومخططاتها ، والطرق الموصلة اليها أو القريبة منها ، واستطلاع مؤسسات الاصلاح وطاقتها والعاملين بها ، والمؤسسات الطبية ، والتدابير الصحية واوقائيية والكيميائية والاشعاعية والجرثومية ، وطرق المواصلات البرية والبحرية والجوية، والموارد المحلية لتي يمكن الاستفادة منها ، والسباق الصناعي، والبحث العلمي ان أهداف الاستطلاع الاداري لا تختلف فيما بين المستوى التكتيكي والعملياتي والاستراتيجي انما لكل مستوى نوع معين من جهاز ووسائل الاستطلاع الخاصة به ، وانه كلما كانت الوسائل والأجهزة متطورة كلما كان ذلك أجدى في جلب المعلومات ، وأقوى على جمعها وتحليلها .

٢ ـ **الحراسة :** وهي مجموعة التدابير التي تتخذ لحراسة المنشآت والموارد والعناصر والمواصلات بغية منع العدو من التأثير عليها ، واتاحة حرية العمل للمنشآت الادارية في الامداد والانتاج والاصلاح والتطبيب

واستمرار العمل فيهـا . يمكن أن يقوم بهذه الحراسة مخافر حراسة متناوبة ، ومخافر انذار ، واخرى كيميائية واشعاعية ، كما انه يمكن ان تقوم دوريات متحركة برية أو جوية أو بحرية للحراسة داخـل وخارج المنشآت ، شاملة اشارات الانذار والتعارف والاحتياط ، وأماكن التجمع عند الانذار ، ومهمة كل مخفر اشعاعي وكيميائي ، ومهمة كل وحدة من من الوحدات المكلفة بالحراسة، وتجهيز المخابىء والمساتر للعتاد والأشخاص والوسائط المادية . وتنظيم الأسلحة اللازمة للحراسة والدفاع عنها في حال تعرضها للخطر ، والدفاع الذي يشكل قد يكون دفاعا دائريا وقد يكون غير ذلك ، والدفاع الدائري حتى الآن اجدى من أي دفاع آخر حيث يسمح باستخدام كافة أنواع الأسلحة ، ويعطي للرماة حقول رمي ونظر جيدين . كما تنظم الحماية اللازمة والدفاع اللازم عن المنشآت الحيوية والادارية ، وقد تكون هذه الحراسة من قبل جهاز خاص أو من قبـل مدنيين مدربين على هذه الاعمال .

٣ ـ **الوقاية** : وهي مجموعة التدابير التي تتخـذ لوقاية المنشآت الادارية ، والوسائط المادية ، والكوادر من الأخطار النووية والكيميائية والجرثومية ، واتاحة العمـل باستمرار لهـذه المنشآت ، والوسائط والكوادر . وتشمل هذه الاجراءات الوقائية : الانذار والاستطلاع للمناطق الملوثة وتحديدها، وبيان ما اذا كانت هذه المناطق الملوثة او المدمرة يمكن استمرارها في العمل أم لا ، وبناء على هذا القرار يمكن تبديل أماكن هذه المنشآت أو ابقاؤها ، أو ازالـة آثار الهجوم النووي ، أو الجرثومي ، او الكيميائي ، ولهذا يجب حين استخدام هذه الاسلحة ان يؤمن انتشار المنشآت ، وأن تزود عناصرها بوسائط الوقاية الضرورية والجماعية ، وان تحضر الملاجيء ،والمخابىء الصحية ، وان تكون جميعها تحت الارض تؤدي عملها كالمعتاد في حال استخدام العدو لهذه الأسلحة . وأن يكون تمويه هذه المنشآت لازما بالطرق المكنة والمتيسرة ، كـأن تكـون هذه الأبنيـة في مناطق من الأرض لايمكن اكتشافها ، واستخـدام المساتر الطبيعية ، والتمويه الطبيعي وغيره ، وأهم من هذا وذاك هو حصر عدد العاملين في هذه المنشآت ، والمحافظة على السر وكتمانه .

ان الوقاية ضرورية ، ولهذا لا بـد من اتخاذ جميع الاجراءات التي تؤمن وقاية كافة المصادر والمصانع والكوادر والوسائط .

٤ ـ **الدفاع** : هو مجموعة مـن التدابير المتخذة للدفاع عن هـذه

المنشآت والوسائط والكوادر من أخطار العدو الارضية والجوية والبحرية بغية اضعاف تأثير العدو على هذه المنشآت ، واتاحة الفرصة لها لكي تؤدي عملها باستمرار . ويجب أن يكون الدفاع قويا عن هذه المنشآت والموارد ، بأحدث ما يكون الدفاع بحيث تقسم هذه المنشآت الى مناطق يعين لكل واحدة منها شكل الدفاع والقوى والوسائط التي تدافع عن هذهالمنشأة، ثم تحدد مسؤولية الدفاع وتنظم الجهات التي ستقوم بها ، كما ينظم جهاز النار مركزيا ، ويجب ان يكون فعالا وقويا بحيث يمنع اي اعتداء على هذه المنشآت ، وفي هذا الدفاع يجب ان تكون المناطق كلها متعاونة فيما بينها بجهاز نار فعال كما فعلت الولايات المتحدة الامريكيــة ، والاتحاد السوفياتي باقامة دفاع منيع اقليمي عن كل البلاد ، حيث حفرت الملاجيء ضد الذرة واقيمت اغلب المدن تحت الارض ، وحيث أقيــم الدفاع ضد الصواريخ الهجومية ، وضد أي اعتداء قد يقوم به الآخرون.

سادسا : التنسيق والتعاون :

التنسيق : هو تضافر كل الجهود والقوى والامكانات للعمل المنسجم بين كل القواعد او مع القوى الاخرى ، وان التنسيق يعني توزيــع الموارد بصورة هادفة وتبعا لاهمية الجهات والموارد ، اذ يجب توزيع هذه الموارد في العمق وعلى انساق بحيث يؤدي كل نسق مهامه المطلوبة وبالسرعة المحددة ، وعلى هذا فلا يمكن اقامة المنشآت والمصانع في مرمى الاسلحة الهجومية ، أو اقامته في مكان يسهل على العدو اكتشافه وتدميره ، بل يجب ان تكون هناك شروط لاقامة مثل هذه المنشآت ، وان هذه المنشآت متعددة ومتنوعة ويجب ان تكون منسقة في العمق كما ان التنسيق : يعني حصر الانتــاج من مادة واحدة أو من مواد متشابهة أو متماثلة في الوظيفة على كل ، فلو كان هناك مصنع لانتاج المواد الغذائية ولنوع معين فان هذا المصنع يجب ان يتكفل انتاج كل المراحل من المادة الخام الى التحضير والتغليف ، ذلك اجدى ان يلبي جميع مطالب القوات المسلحة، والجهات المستهلكة بعمليات سريعة ومتسلسلة ومنظمة ، والمنشآت ذات الانتاج المتشابه يجب ان تتعاون فيما بينها وان يكمل أحدهمــا الآخر ، وكذلك على المصانع والمنشآت الاخرى التعاون فيما بينها لتكون المصانع والمنشآت وحدة متكاملة لكيلا تضيع جهود العاملين ، ولا تضيع الموارد ، ولا يكلف انتاج المواد سوى جزء قليل من الامــوال ، اذا فالتوزيع الاقليمي ، وتنوع المصانع حسب الحاجة وتبعا لشروط محددة

يتيح للمنشآت والمصانع أن تكون قادرة على تلبية حاجات المجتمع السلمي والحربي ، وحتى يكون التنسيق منسجما وفعالا بين المنشآت أو بين المصانع لا بد من توفر المبادىء التالية :

آ ـ تعميم فكرة التنسيق بين كل الجهات المعنية ، وان تكون هذه الفكرة موحدة ومفهومة .

ب ـ أن تكون الموارد متوفرة في البلد الذي سيقام فيه المصنع أو المنشأة ، ومن الافضل أن تكون قريبة منه ، سهلة الاستخدام والبحث والتنقيب والنقل ، وغيرها من الامور الادارية التي تسهل الحصول على هذه الموارد .

جـ ـ أن تكون المنشآت والمصانع المختلفة موزعة اقليميا في طول البلاد وعرضها بحيث يؤمن هذا التوزيع ، حاجة البلاد بما فيها القوات المسلحة، وأن يكون متكاملا من مصانع الالبسة الى مصانع الاسلحة والذخيرة ، الى مصانع البترول ، والطاقة وغيرها .

د ـ أن لا يقوم أي مصنع ، ولا أية منشأة دون تخطيط مسبق لها ، أي أن التخطيط الصناعي لكل المنشآت الادارية يجب أن يكون متكاملا تشترك في تخطيط كافة الجهات المعنية .

هـ ـ توفر الاختصاصيين والكوادر الفنية للعمل في مختلف المصانع والمنشآت الادارية .

و ـ توفر الاعتدة اللازمة،وتأمين قطع التبديل والصيانة،والاصلاحات اللازمة .

ز ـ توفر الاموال اللازمة لاقامة مثل هذه المصانع والمنشآت ، وتوظيف رؤوس الاموال الوطنية .

ح ـ وجود اسواق للانتاج الصناعي او الزراعي وغير ذلك .

ط ـ توفر وسائط النقل المختلفة الحديثة ، والطرقات ، والموانىء ، والمطارات ، ليسهل التنسيق ، وليكون له دوره الفعال أثناء العمليات الحربية ، واثناء التخطيط لأي عمل .

ان التعاون هو الصورة التي تقوم بها مؤخرة البلاد ، والاجراءات التي تساعد على تنظيم وعمل المؤسسات والمصانع والموارد فيما بينها بشكل فعال وقادر على اداء المهام المطلوبة ، وان التعاون يتجلى بصورة

واضحة في التعاون بين الافراد والعلاقات التي تربط الرئيس بالمرؤوس ، والمؤسسة بالمؤسسة والمصنع بالمصنع ، والموارد بالموارد ، ثم تعاون هذه المنشآت فيما بينها ، وقد يكون التعاون بالموارد المالية ، أو البشرية ، أو الفنية ، وبالموارد الاخرى . ويتجلى التعاون على اشده عند اشتداد الازمات واثناء الحروب ، والضغوط الاقتصادية والسياسية . وتتعاون هذه القوى جميعا لدعم الاستراتيجية ، وتعزيز مبادئها ، واذا ما اشتد الضغط على اتجاه معين من قبل العدو فانه من الضروري التعاون بين هذه المنشآت والموارد وتركيزها على هذا الاتجاه لتقف في طريقه ، ثم تتحفز لاحداث هجوم على هذا الاتجاه ، فقد يشتد أثناء الحرب الضغط على جبهة او اتجاه معين ، ففي هذه الحالة يجب ان يركز تعاون كافة المنشآت والمصانع لتحويلها الى مواد واسلحة قادرة على التأثير للحيلولة دون هذا الضغط على هذا الاتجاه ، وكذلك تكثيف الموارد والمواد التموينية خلف هذا الاتجاه ، وكذلك تعاون فروع القوات المسلحة على اختلافها لدرء هذا الخطر ، وللانطلاق منه الى الهجوم ان التعاون ضروري في كل شتى الاعمال الاستراتيجية ، ولا بد ان يكون هذا العمل متوازنا وهادفا وقادرا على التأثير ويقتضي عند التعاون كنتيجة له ان تنقل القوات والموارد من مكان الى آخر ، وان تكون هذه القوى جميعها جاهزة للعمل عند الطلب بكامل مرونتها ، وقدرتها على الحركة، والحركة السريعة من اتجاه الى آخر ، ومن انتاج الى انتاج آخر يتناسب مع المهام والاهداف المطلوبة ، ولهذا يجب ان تكون هذه القوى جميعها تتصف بصفات السرعة ، والفنية العالية ، واستجابة كبيرة للمطالب . وهذا يتطلب من القائد ان يكون متمشيا مع هذه السرعة ومع هذه المطالب ، ويجب أن يكون التعاون دائما وبصورة مستمرة مع الادنى والاعلى ومع الجوار ، ومع الاحلاف ، او الجبهات ، او القوات البرية والبحرية والجوية والصواريخ وغيرها بحيث تؤدي عملها ومهامهابشكل مختصر وسريع ، وبشكل تكون الجهات المتعاونة واضعة كل الامكانات في سبيل هذا التعاون فلا تضن ببعضها أو بجزء منها ، فيصبح هذا الجزء او بعضه معطلا غير مستغل لتحقيق الهدف المطلوب .

ان تجميع الموارد والمؤسسات يجب ان يكون خلف القوة الرئيسية، حتى يكون للتعاون اثره الفعال . لدعم القوة الرئيسية ، او جبهات القتال الهامة .

ان للتعاون مجال واسع فيه تحول أجزاء كبيرة من القطاع الزراعي والصناعي والتجاري وطرق المواصلات المدنية الى عمل حربي ، ويركز الانتاج على انواع معينة . وان الانتاج في هذا المجال يرافقه زيادة في الانتاج ، ومحاصيل الحبوب ، والحيوان والزراعة ، والصناعة ،والابحاث العلمية التي تساعد على التطوير والتقدم ، بحيث تتناسب هذه الزيادة أو التطوير مع مهام الدولة وفكرتها الاساسية .

سابعا : الدعم الكامل والمنظم للقوى والاستراتيجيات والمبادىء كافة:

ان أية قوى في الصناعة ، أو التجارة ، أو التطور أو الزراعة ، او التخطيط ، لا يمكن ان تقوم او تحيا الا اذا دعمت بمواد أولية ، وموارد ضرورية ، وأموال لازمة تدفع بهذه القوى لان تؤتي أكلها في الوقت المحدد ، فلا يستطع أي تنظيم صناعي ، أو زراعي أو تجاري أن يستمر وأن يخطط وأن يعمل دون أن تكون الموارد في أساسه ، والاموال في قوة استمراره ، وهذا ما ينطبق على أي عمل مهما كبر أو صغر . ويتجلى هذا الدعم بالمبادىء التالية :

١ ـ الدعم المالي المنظم والمخطط والمستمر لكل القوى والاستراتيجيات والمبادىء ، وأن تعمل الدولة على توفير الاموال الضرورية سواء عن طريق التجارة ، أو فرض الضرائب او اصدار عملات أو شبه ذلك .

٢ ـ دعم الموارد وذلك بتوفير الموارد الضرورية وتأمين مصادرها ، واستخراجها ، والبحث عنها ، ونقلها ، وحمايتها ، حتى وصولها الى المصنع ، أو المستهلك ، أو الجهات المستهلكة . وتوفير الاحتياطي منها ، والعمل على عقد معاهدات أو اتفاقات ان كانت هذه الموارد مستورة من بلاد أجنبية .

٣ ـ الدعم الآلي وذلك بتوفير الاعتدة ، والتجهيزات اللازمة لاقامة المصانع ، أو تطوير الزراعة، أو التجارة ، أو طرق المواصلات،أو لتطوير الجيش ليصبح آليا يتصف بالحركية العالية ، وان وجود الآلات والاعتدة ضروري للقوى ، وللمجالات الحيوية والثانوية جميعها .

٤ ـ الدعم الصناعي وذلك بتوفير الصناعات الرئيسية ، والمصانع المختلفة والمتنوعة ، والعمل على تكاملها ، وتوزيعها توزيعا يخدم كل

القوى والاعمال المطلوبة في كل الاتجاهات ، والعمل على توفير الاموال اللازمة ، والمرافىء ، والطاقة لتسيير هذه المصانع (الطاقة الحرارية ، المائية ، البترولية ... الخ) ، وايجاد الاسواق اللازمة لتصريف الانتاج . وتوفير المواد الاولية اللازمة للصناعة والتصنيع ، وتوفير الكوادر ، ودعم البحث العلمي الصناعي بغية تطوير الصناعة .

٥ ـ الدعم الغذائي والتمويني وأهمه القمح الذي يكون فيه الامداد والدعم الغذائي بنسبة كبيرة فان أغلب المواد الغذائية يدخل في تركيبها القمح ، وقد اتجهت الدول في المدة الاخيرة الى تحسين انتاجها وزيادته عموديا وافقيا وذلك لكثرة المطالبة به ، والارز وهو يمتيز بنفس الاهمية التي للقمح . وهناك الانواع الاخرى كالذرة والشعير والبطاطا والسكر وغيرها ، وهناك الفواكه المتعددة كالموز والعنب والتفاح ، وهناك السمن والزيوت بأنواعهما ، وهكذا نرى أن المواد الغذائية متعددة ومتنوعة ، ولها قيمة غذائية للعامل ، والفلاح ، والجندي على السواء .

٦ ـ الدعم الاداري والفني : لا بد لاي عمل سواء كان في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة ، أو الاعمال العسكرية ، أو الاعمال المدنية من كوادر فنية وادارية متخصصة في العمل الذي ستقوم به ، وكلما كانت الكوادر المتخصصة متوفرة كانت الدولة اقوى في مواجهتها للضغوط المختلفة ، أو الحروب ، أو الازمات بصورة عامة ، وان البلاد المتقدمة تتميز بكادرها الفني والاداري وحيث يوجد هذا الكادر يوجد التقدم في الصناعة والزراعة والمواصلات .

٧ ـ الدعم العلمي : ان البحث المنظم والهادف الى تطوير الموارد المالية ، والمعدنية ، والصناعات المتعددة ، والتموين ، والنقل ، والقيادة تساعد جميعها كل القوى والاستراتيجيات والمبادىء ، وتجعلها متمشية مع مطالب العلم الحديثة ، وتدفع بهذه القوى وهذه الاستراتيجيات ليكون لها دور فعال ، ولها وزنها الدولي والمحلي فتجعل الجيش حديثا ، متطورا، وتجعل الاستراتيجية السياسية ذات وزن وفعالية على المستوى العالمي ، كما تجعل الاستراتيجية الاعلامية ذات اثر في المجالات الاعلامية ، والمؤسسات التي ترتبط بها من قريب أو بعيد .

ان تطور البحث العلمي في اداة الاستراتيجية الادارية يجعل التطور ممكنا سهل التحقيق في كل الاستراتيجيات ، والقوى الاخرى المتاحة في الدولة كالمبادىء الحربية وغيرها ، وان تطوير هذه الاداة تدعم مبادىء

الحرب التي كنا قد نوهنا عن أهميتها ودورها في الفصل الاول من هذا الباب ، وأوردنا أمثلة عديدة على ذلك . ولا بأس في ان اورد هنا أهمية الدعم للمبادىء الحربية .

— فالهدف هو مبدأ من مبادىء الحرب،وان الهدف النهائي هوتدمير أرادة العدو القتالية ، وقد يسبق هذا الغرض اغراض كثيرة كالاستيلاء على الاراضي ، أو تحطيم القوى العسكرية ، أو قطع المواصلات .

ان هذه الاغراض جميعا لا يمكن الوصول اليها الا بدعم مادي كامل ؛ فالذخيرة اذا لم تصل الى العسكري أو الى المدفع أو الى المركبة كانت هذه الوسائط جميعها عديمة الفائدة ، وبالتالي كان الوصول الى الهدف مستحيلا ، والوقود اذا لم يصل الى المركباتاوالى السفن والطوربيدات أو الى الطائرات بانواعها ، والقنابل النووية ، والصواريخ ، والمركبات الفضائية كانت هذه المركبات أو السفن أو الطائرات عديمة الفائدة ، وبالتالي كان الوصول الى الغرض مستحيلا ، وهكذا فان الدعم ينطبق على الموارد ، والآليات ، والصناعات ، والكوادر الادارية ، والابحاث العلمية .

— والهجوم هو مبدأ من مبادىء الحرب ، يعني تدمير العدووالقضاء على عَدده وعُدده ، باحداث فجوة في دفاع العدو ثم الانطلاق من هذه الفجوة وتوسيعها والاندفاع في عمق دفاع العدو ، والقضاء على احتياطاته القريبة والبعيدة ، وكما نعلم فانه يسبق الهجوم مرحلة التحضير وفيها تشكل الاحتياطات وتؤمن القوات بكل ما يلزمها من ذخيرة ووقود وتعيينات وملبوسات ... وتكميل الاسلحة والاعتدة ، واخلاء الفائض منها ، واخلاء الجرحى والمرضى ، وتصليح الطرقات ، وتقديم ما يلزم من مواد هندسية أو غيرها للقوات ، مع الاخذ بعين الاعتبار في هذه المرحلة على التركيز على بعض الجبهات او على جزء منها . ثم تأتي مرحلة الهجوم نفسه التي يحتاج فيها الجيش الى الامداد ببعضالانواع الضرورية خاصة الذخيرة والوقود ، ثم تأتي مرحلة تطوير الهجوم وزج الانساق الثانية التي يحتاج فيها الجيش المهاجم الىانواع من الامدادات، والى اعادة تزويده بالوقود والذخيرة وغيرها ، ثم تأتي مرحلة القضاء على الهجمات المعاكسة التي يحتاج فيها الجيش الى أنواع عديدة من الامدادات ، ثم تأتي مرحلة مطاردة العدو والقضاء عليه .

كل هذه المراحل وكل هذه الاجراءات من جانب القوات تحتاج الى دعم مادي متواصل حتى تحقق القوات اغراضها ، ولولا هذا الدعم المادي المتواصل لا ستحال الهجوم ، واستحال معه الحصول على الغلبة . ومما يزيد في دعم هذه القوات المقاتلة تماسك المؤخرة في صناعتها ، وانتاجها ومواردها ، وفي بحثها العلمي .

ــ والحشد : مبدأ من المبادىء الحربية،وهوعبارة عنحشد الطاقات (القوى) في اتجاه معين ووقت معين بغية احراز التفوق على العدو ، وبهذا الحشد تنتقل القوات من مكان الى آخر بأسلحتها ومعداتها كاملة وقد يكون الحشد المطلوب على هذا الاتجاه بنسبة (٣ الى ١) لذا فانه من الواجب على القوات أن تنتقل الى هذا المكان مسرعة ، وقادمة من اتجاهات وامكنة اخرى لتؤمن النسبة المطلوبة .

ان هذا الحشد وهذه الحركة تحتاج الى دعم مادي ، فالحركة يلزمها الوقود والمركبات ، وجهاز كامل للاصلاح ، وطرقات صالحة للمسير ، كما يحتاج الحشد الى موارد كثيرة خاصة الذخيرة التي يجب أن تكدس في الاماكن اللازمة لاستخدامها أثناء القتال ، والى مواد الهندسة وغيرها ، ذلك لان الاعمال الادارية أثناء الحشد تكون كبيرة وضخمة بحيث تحتاج الجيوش الى دعم مادي كبير والى امكانيات هائلة كي تقوم بدورها المطلوب ، والحشد بدون هذا الدعم يكون عديم الفائدة ، وبالتالي يصبح الجيش غير قادر على اجراء عملية الحشد .

ان الدعم بالمواد الامدادية اثناء الحشد يكون مستمرا ، وعلى المؤخرة أن تكون مستعدة وجاهزة لتلبية طلبات هذه القوات .

ــ والاقتصاد في القوى : مبدأ من المبادىء الحربية ، وهوباختصار وضع القوى المناسبة في المكان والاتجاه المناسبين ، فلا زيادة ولا نقصان ، والاقتصاد في القوى يتطلب اجراءات ادارية عديدة في انتقال القوات ، وتمركزها ، والحركة ضمن مسارح العمليات عرضا وطولا ، كما يتطلب تركيز الاهمية المادية على الجبهات (القوات) الرئيسية ودعمها بما يضمن لها تحقيق أهدافها . ولولا هذه الاجراءات أو الامدادات لما كان هذا المبدأ ، ولتقوض من أساسه .

ــ والامن هو مبدأ من المبادىء الحربية : وهو كما قلنا من قبل(مجموعة التدابير المتخذة للدفاع والوقاية والحماية للقوات والموارد والمصانع وغيرها ، ومنع مباغتة العدو ، والحصول على المعلومات)، وهوما يمكن

أن نسمية الاستطلاع . والجدير بالذكر أن الامن يتطلب عتادا لا بد من توفيره للحصول على المعلومات ، كما يتطلب كوادر متخصصة ، ومواد أساسية كالبترول والذخيرة وغيرها ، وبدونها يبقى الامن جامدا غير متحرك ، وجثة لا حياة فيها .

– والتعاون مبدأ من المبادىء الحربية: وهو تنسيق وتماسك كل القوى والاسلحة لتحقيق الغرض المطلوب ، وان التنسيق والتماسك يحتاج الى حركة دائمة والى نشاط فعال ، والى مواصلات طولا وعرضا ، والى عتاد اداري ضخم ، وامدادات هائلة ، فكيف يتم التنسيق والتماسك دون الذخيرة والوقود والمركبات او طرق المواصلات الحديثة ؟ ... طبعا لا يتم بدون هذا الدعم المادي .

– والمفاجأة مبدأ من المبادىء الحربية : وهي جملة الاجراءات المتخذة لمباغتة العدو ومفاجأته ، والمفاجأة : اما ان تكون بسلاح جديد ، أو بخطة جديدة في القتال ، وتحتاج المفاجأة الى سرعة كبيرة في التنفيذ مستفيدة من الوقت المناسب ، والظروف المناسبة كالليل ، أو الضباب او الامطار ، أو ما شابه ذلك . وفي كل الاحوال اذا اريد حدوث مفاجأة لا بد أن تكون القوات مزودة بكل الامدادات اللازمة كالذخيرة والوقود وغيرها ، وأن يكون لها من العتاد ما يؤمن هذه المفاجأة والا لما حدثت مفاجأة ، ولما كان هناك أي تأثير ، ولما تحقق هدف .

– وخفة الحركة والمرونة مبدأ من المبادىء الحربية وهي : (الحركة السريعة في مسرح العمليات ، والحركة السريعة التي تؤديها القوات بما يتلائم مع مهامها) ، واي حركة بدون بترول ، واي مناورة بدون ذخيرة ، وأي تقدم أو احتمال بدون احكام ، وان الحركة السريعة هي من حركة العتاد وسرعة الامداد لهذه القوات . وفي الوقت الحاضر فان خفة الحركة من أبرز المبادىء الحربية مع ما رافق ذلك من تطور القتال والاعتماد على الحركة السريعة ، والتطوير القتالي في الهجوم والمطاردة وغيرها ؛ واذا لا بد من الدعم المادي لتكون المؤخرة على اتصال دائم بالقوات ، لتؤدي القوات دورها كاملا .

– والمعنويات مبدأ من المبادىء الحربية : وهي الجانب النفسي الذي يجب ان يقوى ويستمر بالتضحية والفداء ، وبذل كل ما يمكن بذله للمحافظة على الروح المعنوية ، وعلى الروح القتالية المتسمة بالتصميم والشجاعة . وأن المعنويات ستنهار حتما عندما لا يجد أفراد الجيش طعامهم ، وستتوقف المركبات والطائرات اذا لم يتوفر لها الوقود

وستتوقف الاسلحة والعتاد القتالي اذا لم توجد الذخيرة ، وهذا ما يؤثر على الروح المعنوية لدى المقاتلين ،ومتى شعر الجندي بنقص هذه الامدادات انهارت معنوياته ، وانهيار المعنويات يعني الهزيمة والهزيمة تعني الاستسلام ، ولذلك فان الدول الكبيرة اعارت أهمية كبيرة (الناحية المعنوية) فنرى في مبادىء الاتحاد السوفييتي على لسان «لينين وستالين» تشير الى أهمية هذه الناحية حين يقولون : « بضرورة تماسك الجيش والشعب نفسيا » . وان الخطر الكبير على الناحية المعنوية هي الناحية الامدادية سلما وحربا ، وتظهر أهميتها أثناء السلم في التشجيع المادي والغذاء الكامل ، كما تظهر أهميتها أثناء الحرب في الحفاظ على المعنويات بل وزيادتها ، ومتى حافظنا على المعنويات حافظنا على النصر ، ولا نصر بدون معنويات ، ولا معنويات بدون ملء البطون والمركبات والطائرات ، وتزويدها بالذخيرة والعتاد الضروريين لذلك .

ان مبادىء الحرب قد تختلف من استراتيجية الى اخرى ، ومن دولة الى أخرى ف « كلاوزفيتز » يرى أن للحرب ثلاث مبادىء وهي :

١ ــ حشد القوى .
٢ ــ استعمال هذه القوى بشكل جيد ضد قوات العدو الرئيسية .
٣ ــ حسم القتال في الاماكن الرئيسية .

وكما نرى « ماو تسي تونغ » يضع ستة مبادىء وهي :

١ ــ الانسحاب المتلاقي .
٢ ــ القتال في الاماكن الرئيسية .
٣ ــ التجمع أثناء الانسحاب أمام تقدم العدو .
٤ ــ التماسك الوثيق بين الجيش والسكان المدنيين .
٥ ــ التموين والتسليح على حساب العدو .
٦ ــ استراتيجيا يكفي ١ ضد ٥ ، وتكتيكيا ٥ ضد ١ .

كما نرى لينين وستالين في الاتحاد السوفييتي يضعان ثلاث مبادىء وهي :

١ ــ تماسك الجيش والشعب نفسيا .
٢ ــ أعتبار المناطق الخلفية ذات اهمية حيوية .
٣ ــ التمهيد النفسي للعمل العسكري .

كما نرى الولايات المتحدة الامريكية وضعت مبدأين هما :

١ ـ الرد الجسيم .

٢ ـ الرد المرن .

كما نرى فرنسا وضعت مبدأين كذلك هما :

١ ـ اقتصاد القوة الرئيسية .

٢ ـ حرية العمل .

كما نرى الجنرال « فوللر » يضع ثمانية مبادىء وهي :

١ ـ التقدم بقوة ضد القوة الرئيسية .

٢ ـ تدمير العدو والحسم في المعركة .

٣ ـ الهجوم باكبر قوة ممكنة .

٤ ـ الحشد والاقتصاد في القوى .

٥ ـ التعاون والتنسيق بين الاسلحة المختلفة .

٦ ـ التحرك في أقصر وقت ممكن .

٧ ـ المفاجأة .

٨ ـ الامن .

كما نرى (ليدل هارت) يضع ستة مبادىء وهي تظهر في قوله «بدون خفة حركة يكون الجيش مجرد جثة منتظرة دفنه في المقبرة ، والتحرك العميق أو الاختراق العميق لخطوط العدو وشل قيادته ، والمرونة والخداع مستخدما في ذلك أغراضا تبادلية ، فالتشكيلات المرنة تؤمن مثل أيادي الاخطبوط التي سوف تربك العدو وتخفي حتى آخر لحظة الهدف الحقيقي ، واجبار العدو على الانتشار ، والعمل الحاسم والسريع ضد النقاط الضعيفة وفي المسارح الثانوية » .

كما نرى في اسرائيل عشرة مبادىء وهي :

١ ـ المفاجأة .

٢ ـ الهجوم العنيف والسريع .

٣ ـ خفة الحركة وتحقيق مايسمى بالحرب الخاطفة وذلك قبل استعداد العدو .

٤ ــ التفوق الدائم ، واتباع أساليب جديدة في القتال .

٥ ــ شمولية التنظيم العسكري في كل المرافق .

٦ ــ الاستعداد الكامل والدائم والتنظيم الجيد .

٧ ــ السرية والكتمان في تنفيذ العمليات .

٨ ــ الاستطلاع الدقيق .

٩ ــ المرونة والخداع .

١٠ ــ ملاءمة التنظيم والخطة والتفوق مع المزايا الجغرافية للبلاد .

ومهما تعددت المبادىء او اختلفت ، ومهما تعددت العناصر الاستراتيجية أو اختلفت ، ومهما تعددت القوى أو اختلفت فانه في كل الأحوال لابد لها اذا أريد لها النجاح والانتصار أن تكون مدعومة بالأموال اللازمة ، والموارد المتوفرة والمتاحة ، والآلات والاعتدة والتجهيزات المطورة والحديثة لتؤمن الحركية العالية ، والاستخدام المطور للأسلحة القتالية ، بالصناعات المختلفة واللازمة ، والتي تحتاج كل استراتيجية أو مبدأ أو قوى ، وأن تكون هذه الصناعة متلاءمة ومتطورة . وبالمواد الغذائية والتموينية التي تحتاجها الجيوش ويحتاجها الشعب على السواء ، وبالعناصر الفنية والادارية المدربة على التموين وعلى الصناعة ، وعلى الاسلحة وعلى والتجهيزات والعتاد المستخدم ، وبالدعم العلمي والأبحاث المطورة لكل دعامة من الدعامات الادارية . وهكذا نرى أن الدعم المادي ضروري لكافة الاستراتيجيات والمبادىء والقوى وبدونها تبقى جثة هامدة غير قادرة على الحركة أو على عمل أي شيء يقرب من النصر أو الصمود .

الفصل الثالث

أهداف الاستراتيجية الادارية

ان أهداف الاستراتيجية الادارية هي : تحقيق الاهداف التي تضعها القيادة السياسية ، وبمقتضى هذه الاهداف نتوصل الى اجبار العدو على الالتزام بالشروط المفروضة عليه ، وشل امكانياته المادية ، أو الحاق الخسائر الجسيمة به ، والوقوف في وجه مشروعاته التقدمية والعلمية ، وجعله دائما متخلفا غير قادر على مواكبة التطور العلمي وعلى هذا يمكننا ان نضع للاستراتيجية الادارية أهم الاهداف كما يلي :

اولا : **الوصول بأدوات الاستراتيجية الادارية الى أعلى مستوى من التنظيم والاستخدام** ، وتشمل هذه الادوات الموارد الزراعية ، والتعدينية ، والبشرية ، والتصنيع والصناعة ، والموارد المالية ، والبحث العلمي لتطوير هذه الموارد .

١ ــ **تنظيم الموارد** : وهو الذي يتم بموجبه تحضير كافة الاجراءات التي تساعد على استخدام هذه الموارد استخداما صحيحا في الاغراض المعينة لها ، فالموارد الزراعية عند تنظيمها تدرس التربة وقابليتها للزراعة ، والمناخ وتأثيره على الزراعة ، وتوفر الايدي العاملة الفنية والمستوى الصحي ، والخبرة المكتسبة ومهارة هؤلاء العمال في الزراعة ، وتوفر راس المال وذلك لشراء ما يلزم من الاعتدة اللازمة ، وتدرس كذلك العوامل الاجتماعية والتقاليد والعادات لانها تؤثر على نوع الزراعة ، فالصينيون الذين هاجروا الى منشوريا بدأو بزراعة الارز ، وكذلك فان العراق زرعت الارز في جنوب البلاد بالرغم من أن هذه المنطقة

لاتصلح لزراعته لان العراقيين يعتبرون زراعة الخضراوات شيئا محتقرا . وكذلك التخطيط يحسب له حسابه فزراعة نوع معين من هذه الانواع يفرضه التخطيط الاقتصادي في بلد دون آخر فالقمح مثلا تختص به الولايات المتحدة الامريكية ، والقطن في جمهورية مصر العربية ، وان نسينا فلا ننسى دراسة التطور العلمي للزراعة وادخال الآلة فيها ، والوسائل الجديدة للمكافحة ، ومن الدول التي ادخلت البحث العلمي في تطوير الزراعة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة واليابان والصين وغيرها من الدول ، ان هذا التنظيم للموارد الزراعية يساعد على :

آ ــ وضع خطة شاملة لكافة الموارد الزراعية ، واعطاء الاهمية لبعضها دون البعض الآخر .

ب ــ تعيين الاماكن والمناطق التي يجب ان تزرع فيها الاصناف دون أصناف أخرى .

جـ ــ التركيز على نوع معين او عدة انواع من الموارد الزراعية .

د ــ توفير الحماية اللازمة لهذه الموارد .

د ــ انشاء الخدمات العامة لهذه الموارد كالطرق ، والموانىء ، والآلات والاجهزة ، والمخابىء وتحديد الصناعات الزراعية ومكانها ، وانتاجها ، وتصديرها ، وتحديد الصناعات المتكاملة .

هـ ــ تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك وتوفير الاحتياطي من المواد الغذائية اللازمة للشعب وللجيش على السواء ، ويمكن تقدير الاحتياطات وفقا للاستهلاك ، والمدة .

و ــ امكانية تحديد الموارد الزراعية المهمة التي تأتي كافضلية اولى ، وتحديد الموارد الثانية كافضلية ثانية مما يساعد على استخدام المواد ذات الافضلية الثانية عند الحاجة اليها اثناء الحروب ، وخاصة اثناء الحروب الطويلة الامد ، ويساعد على التوسع في زراعة الموارد ذات الافضلية الاولى . هذا هو مجمل تنظيم الموارد الزراعية اما تنظيم الموارد التعدينية فيجب ان يشمل كافة المواد المدروسة في الموارد الزراعية ، وخاصة توفر المال ، والخبرة المكتسبة للعمال ، وتوفير راس المال ، والتطوير العلمي للصناعة ، الا انه عند دراستنا للموارد التعدينية يجب

ان نأخذ بالاعتبارات التالية :

آ ـ ان المواد التعدينية غير مرتبطة بمناخ او بالطبيعة وان كانت توجد الى حد ما في المناطق التي تكونت منذ العصور الجيولوجية القديمة او يرافق توزيعها توزيع الصخور النارية أي أن الموارد غير خاضعة تماما لما تخضع له الموارد الزراعية .

ب ـ ان الموارد التعدينية قابلة للتخزين لمدة طويلة .

ج ـ ان استهلاكها فيه شيء من المرونة يساعد على تنظيم الاستهلاك والتوزيع .

د ـ لا تتأثر الموارد التعدينية بالعوامل الطبيعية كما تتأثر الموارد الزراعية .

هـ ـ الموارد التعدينية قابلة النفاذ ، واذا نفذت كمية من الموارد التعدينية لا يمكن ان يعوض بدلا عنها في الموارد الزراعية ، وهذا ما يفسر ضرورة الاهتمام الجدي بالاحتياط للموارد المعدنية خوفا من نفاذها او نقصها .

و ـ يمكن التعويض عن معدن مستهلك بمعدن مكتشف ، او بصناعة معادن جديدة كالمركبات النباتية ، وصناعة السفن ، وان عدد المعادن آخذ في الازدياد كلما تقدمت الحضارة وتطورت الامم . كما انه يمكن ان يعوض عن المعدن المستهلك تلك المعادن التي بطل استعمالها واصبحت خرداوات يمكن اعادة تصنيعها ثانية .

ز ـ ان الانتاج للمعادن يزداد يوما بعد يوم فالبترول في ازدياد والحديد في ازدياد وهكذا نرى ان العالم يزداد انتاجه من الموارد التعدينية كلما تقدم الزمن .

ح ـ في المكان الذي تتوفر فيه الموارد التعدينية تتوفر فيه رؤوس الاموال ، والصناعات الضخمة ، والجيوش من العمال ، والامكانات الاقتصادية والعسكرية ، والتكنولوجيا وغيرها ، مما يساعد على بناء استراتيجية ادارية قادرة على مواجهة الازمات والحروب .

ط ـ ان الموارد التعدينية لها اهميتها الاستراتيجية ، فالحديد له أهمية كبرى حيث يدخل في كثير من الصناعات ، والكروم في بناء

الافـران الذريـة ، وصـناعة الطائرات ، والنيكـل فـي الاتصـالات السلكية واللاسلكية ، والالمنيوم في صناعة الطائرات ، والمنغنيز والكوبالت والرصـاص والنحـاس في كثير مـن الصـناعات الحـربية وغـير الحربية ، وكذلك فان معدن اليورانيوم الذي غير في كثير من الصناعات فقد أطلق على عصره عصر الذرة ، ولا يخفى انـه يـدخل في صـناعة الاسلحة الذرية على اختلافها . وهناك المعادن الكيميائية التي من أهمها النترات والبوتاس والفوسفات والكبريـت التي تـدخل في صـناعة المتفجرات ، والاجهزة الكهربائية ، والملابس المضادة للحريق وغيرها . واما معادن الطاقة فهي القوة التي تحرك الصناعة ، وتحول الحديد ، وتسير البواخر ، وتحلق الطائرات ، وتدفع بالعربات والمركبات والدبابات واهم معادن الطاقة الفحم ، والطاقة المائية ، والطاقة البترولية،ولا يخفى البترولية وما لها من اهمية استراتيجية اكدتها حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣ ، وما اعطته من نتائج في الحرب ، بل كانت اهميتها تتعدى كل معدن من المعادن المذكورة ، اما تنظيم الموارد البشرية فهو يتناول امورا عديدة أهمها : اعداد القوى البشرية اعدادا جسميا وعقليا ، وتدريبهم على كافة الاعمال والاختصاصات وذلك منذ صغرهم فيتفرغون ، هذا للصناعة وذاك للزراعة ، وهذا للقيادة وذاك للتنفيذ ، وهذا للجيش ، وذاك لغيره وان تنظيم الاشبال والفتيان منذ الصغر يعطيهم الممارسة ، والدقة في أعمالهم واختصاصاتهم ، ويسهل بالتالي توجيههم الوجهة الصحيحة ، ويجعل بالمستطاع تنظيمهم في منظمات سياسية واجتماعيـة واقتصادية وعسكرية وثقافية وعلمية وتربوية وغيرها . ان التنظيم البشري يجب أن يتفاعل ويعطي المردود في كل النواحي المذكورة ، فلا اقتصاد بدون التنظيم البشري ، ولا علم ولا ثقافة ولا سياسة ولا اجتماع ولا تقـدم ولا تطور دون التنظيم البشري في أي بلد من بلدان العالم ولاسيما في البلدان التي تكثر فيها كثافة السكان كالصين والهند وجمهورية مصر العربية وغيرها،وان العنصر البشريهو اساس الزراعة والصناعة والتقدم والتطور ، وان أكثر ما يكون العنصر البشري تزاحما في المناخات المعتدلة ، والمناطـق السهلة ، وذات التربة الغنية ، والموقـع الجغرافي كالمنـاطق الساحلية والموانىء ، والمناطق الصناعية ، والبلاد المتقدمة علميا وصحيا، والبلاد المستقرة سياسيا واقتصاديا وعسكريا ذلك أن الحروب تؤثر على الكثافة ، فاسرائيـل بدأو يهاجرون منها الى الخـارج بعد حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣ ، وهم قد ركزوا جهدهم على منع الهجرة ، واستقدام

المهاجرين الجدد ، الا أن الحرب وتوقع نشوبها بين آونة وأخرى يجعل المجتمع الاسرائيلي غير مستقر وتصبح الهجرة مهربا ومنجا يفرون منه ويرجعون الى ديارهم التي وفدوا منها ، واما تنظيم الصناعة فانه يتناول أهم الامور التالية :

ــ التخطيط الصناعي ، والتمركز الصناعي الذي يجب ان يتمشى مع تمركز الموارد المعدنية ، ومع الظروف المحيطة ، ومع المهام والاهداف الموضوعة للصناعة ، وحماية الصناعة وتشجيعها وتأمين الدفاع عن المنشآت الصناعية وعن المصانع ، وتوفر المواد الاولية اللازمة للصناعة ، وتوفر الطاقة وأهمها الوقود بأنواعه والبترول ، والماء وغيرها ، وتحضير وتوفير رؤوس الاموال ، ثم ايجاد أسواق لتصريف المنتجات ، وتحضير الكادر الصناعي القادر على الملاءمة والتطور مع تطور الصناعات والتقدم العلمي والتكنولوجيا ، وكذلك يجب أن تحضر طرق المواصلات المحلية والعالمية البرية منها والبحرية والجوية ، وأن يخطط لها للحماية والوقاية والدفاع اللازم عن هذه الطرق،وعن هذا الكادر وعن مصادر الطاقة ، وعن المنشآت الادارية والحيوية كالسدود المائية ، والكهرباء ومستودعات البترول والمستودعات الاخرى الصناعية ، اما تنظيم الموارد المالية فان أهم تنظيم له هو : اصدار القوانين والانظمة المالية المختلفة ، وتشجيع رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية ، واصدار العملات اللازمة ، وفرض الضرائب المحدودة ، وتقوية الموارد الاخرى التي مر ذكرها ، وغيرها من التنظيمات التي تكفل قوة الموارد المالية وتفوقها على الموارد المالية الاخرى في العالم . وأما تنظيم البحث العلمي فانه يقتضي تنظيم الكادر من العلماء والفنيين والباحثين والعمال المهرة ، كما يقتضي تنظيم المورد المالي له ، وتوفير الاموال اللازمة للبحث ، كما يجب توفير الآلات والاعتدة ، وفرض رقابة شديدة على نتائج الابحاث العلمية ، وان الدول تعتني اعتناء كبيرا في تنظيم البحث العلمي كالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان وغيرها من الدول الاخرى .

٢ ــ **استخدام الموارد :** ان استخدام الموارد بعد تنظيمها يحتاج الى تطبيق دقيق ، وفي التطبيق يظهر أثر هذا التنظيم ويوضع على المحك ، ويبقى بين التنظيم والاستخدام علاقة دليالكتيكية (جدلية) قادرة على الوصول الى نتائج ايجابية ، والى تقييم الاستراتيجية الادارية

بطرفيها التنظيمي والتطبيقي ، وان اهم ما يظهر هذا الاستخدام هو ما يلي :

آ ـ **القيادة :** يجب أن تكون القيادة قادرة على تحريك هذه الموارد والمناورة بها ، ووضعها في مكانها الصحيح ، وجاهزية هذه الموارد الدائمة، واسناد المهام اليها ولكافة المنفذين في الوقت المناسب ، وازالة كل ما يعيق تقدم هذه الموارد ، وجعلها متطورة وقادرة على اللحاق والسباق للمواد الاخرى الموجودة في العالم ، ولهذا يجب ان تكون هذه القيادة على معرفة واطلاع دائمين بهذه الموارد فتحدد انتاجها واستهلاكها والعاملين فيها ، وأن تكون قادرة على التنبؤ بمستقبل هذه الموارد ، وأن تكون على اطلاع بما يجري بالموارد الاخرى في العالم ، حتى تكون هذه القيادة عند تقدير الموقف عالمة بكل المعطيات اللازمة لاتخاذ القرار المناسب ، وهو أهم ما تعمله القيادة وهو من اختصاصها وصلاحياتها فاذا كان القرار سليما كان التطبيق سليما . وكلما كان القرار مستندا الى معطيات جديدة كان أسلم واوضح .

ب ـ **التأمين المادي والطبي والفني :** ان هذه التامينات ضرورية للمصانع والمنشآت الادارية ، كما هي ضرورية للجيش ومؤخرته فلا يمكن اقامة مصنع دون تأمين كافة المواد الاولية الضرورية لاقامته ، ولا يمكن تأسيس جيش او بناؤه بناء عصريا دون تأمين كافة الاسلحة والذخائر والالبسة ، وأنواع الامداد الاخرى العديدة التي هي في ازدياد كلما مر الزمن وكلما تطورت آلة الحرب ، كذلك فان التأمين الطبي وتقديم المعونة الطبية ، والاخلاء ، واقامة المؤسسات المتسلسلة ضرورة من ضرورات الحرب والسلم . وكذلك التأمين الفني وتقديم المعونة الفنية ، واقامة المؤسسات الاصلاحية والرحبات على كافة المستويات ضرورة من ضرورات الحرب والسلم ، وان الجيوش التي تمتاز بفنية عالية قادرة على الاستمرار في الحرب لامد طويل ذلك أن الاصلاحات الجارية والسريعة يمكن أن تعيد الكثير من المركبات أو السفن أو الطائرات الى القتال ، كما يمكن أن تعيد المركبات الاخرى في مدة أطول. وعلى هذا فان التأمين المادي والطبي والفني يلعب دوره الاساسي في الحرب ويؤثر على شدتها ومدتها ، كما يؤثر على الحركية العالية للجيوش فيكسبها فنية عالية قادرة على الحركة والمناورة وقادرة بنفس الوقت أن تؤدي واجبها تجاه الجيش وتجاه المؤسسات الصناعية والزراعية .

ج ـ **الامـــداد :** وهو الطريقة التي يتم بموجبها تأمين وامداد المصانع والمؤسسات والقوات المسلحة بكل ما تحتاجه لاستمرار الانتاج واستمرار الحرب واستكمالها وتخزينها أثناء القتال . ولا يخفى أن الامداد يؤثـر على مجرى الحرب ، وعلى اتساع الاعمال القتالية ، وعلى عمق المهمات ، وعلى معنويات الدولة وقدرتها على الاستمرار ، ولهذا تشكل احتياطات لامـداد القـوات والمصـانع بمـا تحتاجه وتحـدد بأوامـر . كمـا ان الاستهلاك يتوقف على عدة اعتبارات أهمها : المهمة ، وحالـة العـدو ، وحالـة الصديق والارض الـذي يجري عليها القتال ، ونـوع السلاح المستخدم ، والمصانع المستخدمة في الانتاج ، وغيرها .

د ـ **النقــل :** وهــو الواسطة التي يتم بموجبها نقـل الامـدادات المختلفة الى أي جهة كانت . وهو يربـط الصناعة بالتجارة كما يربـط الزراعة بالتجارة،وهو الذي يقيم علاقات اقتصادية بين فروعالاستراتيجية الادارية ، ولا يمكن دخول الحرب دون وسائط النقل المختلفة ، ويتطور النقل تطورا هائلا في الوقت الحاضر ، فهو يتميز بالسرعة ، والحمولة الكبيرة . والنقل هو الذي يربط مؤخرة البلاد بقواتها المقاتلة ، كما يمكن أن يكون الصورة الوحيدة التي تغذي الحرب ، وتمنحه الاستمرار . كما أن النقل يربط الكرة الارضية من أقصاها الى أقصاها فهو مهم وان كانت القوات المقاتلـة بعيدة عنه ، لان هـذا البعد سيذلل بالسرعة وبالحركة الفنية العالية ، فالطائرات السريعـة التي يملكها الاتحـاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية قادرة على نقل العتاد الاداري والجنود بسرعة كبيرة مهما تكن المسافة ، كما أن الطائرات العمودية قد تحررت من قيـود المطارات ، وأصبح بامكانها أن تحط على أرض عادية . وهكذا فان النقل قد تميز كذلك بالمرونة والحركية العالية وأصبح قادرا على تلبية العمليات في الظروف الراهنة .

ان اســتخدام الموارد بصورة علمـية ومتطورة يجعل الاستراتيجية الاداريـة قـادرة علـى حـل جميع المشكلات التي تعترضها ، بـل تجد لها الحلول المناسبة ، وان استخدام القيادة للاساليب الحديثـة ، وتطور التأمين المادي والفني ، وتطور طريقة الامداد ونظام الامداد ، وتنوع المواد الامدادية بما يتلاءم مـع العتاد والاسلحة المستخدمة ، وكذلـك استخدام النقل بصورة مركزية ، وبصورة يكون معها قادرا على تلبيـة ونقل الاعتدة الادارية ، والجنود من مكان الى آخر ، أو من اتجاه الـى

اتجاه ، يمكن بهذا أن تتوصل الاستراتيجية الادارية الى أعلى مستوى من التنظيم والاستخدام ، وحينئذ تكون قادرة على عمل ما ، والى الوصول الى الاهداف المطلوبة منها .

ثانيا : الدفاع وحماية ووقاية الاداة الادارية : حتى نضمن حرية العمل لهذه الادوات لا بد من توفير الحماية اللازمة لها سواء كانت هذه الحماية اقتصاديا أو عسكريا أو سياسيا ، وتوفير الاسلحة الفعالة للدفاع عنها بأحدث الطرق اللازمة . فعلى مستوى النقل لا بد له من توفير الحماية والدفاع عند التحميل وعلى الطرق الموصلة الى المصانع أو القوات المسلحة ، وعند التفريغ ، ولهذا لابدمن وجود اسلحة قادرة على الدفاع عن وسائط النقل ، وعن العناصر القادرين على استخدام هذا السلاح ، والسلاح قد يكون أرضيا أو بحريا أو جويا ، والمهم في ذلك أن يحقق الغاية المرجوة منه وهو تأمين وسائط النقل وسلامة وصولها الى قواعد الامداد او الى المرافيء او المطارات ، وكما يكون للدفاع عن النقل أهمية تكون أهمية الدفاع بالنسبة الى باقي الادوات الاستراتيجية الادارية للزراعة والموارد التعدينية ، والمصانع ، والابحاث العلمية وغيرها . فالدفاع هنا يجب أن يكون فعالا ، ولكي يكون فعالا لا بد من اتباع الطرق والاساليب التالية :

١ ــ مصادر الامداد ، أو أمكنة التحميل ، أو القواعد ، أو المصانع : يخطط لها نظام دفاعي ارضي بحيث يكون الدفاع عن هذه الامكنة دائريا. ثم تقسيم هذه الامكنة الى اقسام او جزئيات وتركيز الاسلحة المختلفة الارضية وال م/ط وال م/د والصواريخ بحيث تكون قادرة على اصابة الهدف عند ظهوره وعند تهديده لهذه الامكنة ، ثم تحديد المسؤليات لكل جزء وتحديد العناصر القتالية ومهامها بكل دقة ، مع تحديد الاسلحة اللازمة لها . ثم تنظيم جهاز النار بحيث يكون متقاطعا وقاتلا لكل القوى المعادية التي تحاول التقدم نحو هذه الامكنة . كما يجب انشاء المخابيء والملاجيء الذرية وغير الذرية ، والعلاقات ومساتر الاسلحة كما يجب اقامة التنسيق والتعاون بين هذه الامكنة والمصادر ، وبين الامكنة والمصادر الاخرى ، اما الوقاية فيجب ان تشمل الانذار بكافة انواعه النووي والجرثومي والكيميائي والاستطلاع ، والانتشار ، وتنفيذ التدابير الصحية والوقائية والنظامية ، وتأمين الحركة المستمرة ضمن هذه المناطق ، وتزويد العناصر بالالبسة الواقية ،وتشكيل مجموعاتانقاذ

وغيرها من الاجراءات التي تكفل الدفاع والوقاية .

٢ ـ **طرق الامداد او وسائط النقل :** فانه على طول طريق الامداد يجب ان تكون هناك دوريات مختلفة ، ووحدات لتأمين السير على هذه الطرق ، ومخافر صيانة واصلاح وغيرها ، كما أنه يجب أن تكون وسائط النقل نفسها محملة بالاسلحة الدفاعية اللازمة لها ترافقها وحدات للدفاع عنها ، وفي كل الاحوال يجب أن يكون الدفاع هذا من وسائط النقل ، وعن طرق الامداد بشكل فعال وبكافة الوسائل لتتمكن وسائط النقل من الوصول الى أمكنة التفريغ بسلام وأمان .

٣ ـ أمكنة الوصول (قواعد امداد، موانىء ـ مستودعات ـ مطارات).

يجب ان ينظم الدفاع عنها بأقوى ما يمكن لقرب هذه الامكنة من العدو ، ومستهدفة لتخريبها او تعطيلها ، او تدميرها بأي وسيلة كانت وان وجود الاسلحة الفعالة في هذه الامكنة ضد وسائط العدو المختلفة (طيران ـ صواريخ ، غواصات ، دفاع ساحلي) . وكذلك وجود العناصر المدربة على هذه الاعتدة والاسلحة ووجود وسائط تحميل وتفريغ آلية سريعة ، كل هذه الامور تساعد على وصول الامدادات الى هذه الامكنة بشكل موافق وبشكل سريع ، وبالتالي يمكن أن يعطى الحرب الاستمرارية والقوة ، وتوصل الى الاهداف التي تسعى اليها الاستراتيجية الادارية .

ثالثا : احداث خسائر كبيرة لدى العدو بوسائل الصراع المختلفة :

ان وسائل الصراع مختلفة ،والخسائر قد تكون متفاوتة بالنسبة الى استخدام هذه الوسائل ، فالقوة الذرية تحدث خسائر اكبر من الخسائر التي تحدثها الاسلحة التقليدية ، والاسلحة التقليدية قد تحدث اكبر من الخسائر التي تحدثها الاسلحة الاقتصادية كمنع القمح عن بلد من البلدان ، او منع الارز او المواد الاخرى وتتفاوت الاسلحة الاقتصادية في أهميتها فاليورانيوم مثلا ، اذا منع تصديره او استيراده عن البلد الذي تعتبره عنصرا هاما ومن العناصر التي تدخل في الصناعات الذرية والنووية . وكذلك البترول فان له الاهمية البالغة في الاستراتيجية الادارية،وقد يحدث خسائر كبيرة مادية ومعنوية، وهذا ما حدث في حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل ،

وعلى هذا يمكن أن تنتقى الوسيلة الملائمة لاحداث هذه الخسائر ضمن الاسس التاليـة :

١ ـ انتقاء وسيلة الصراع الملائمة لاحداث أكبر الخسائر ماديا وبشريا ومعنويا ، وقد يكون انتقاء هذه الوسيلة او تلك ملائما أكثر من غيرها بالرغم من أنها لا تحدث خسائر جسيمة، الا ان اتباعها يكون اجدى للوصول الى الهدف .

٢ ـ اشراك القوى المادية والمعنوية والسياسة والاعلامية.الضرورية التي تحدث الخسائر المطلوبة ، والتي تحقق الاهداف المطلوبة فان كانت القوى زائدة عن الحاجة ، فقد تكون الخسائر لكلا الجانبين المتصادمين بنسب متفاوتة ، وينطبق هذا الاساس على القوى ان كانت ناقصة عما يجب ان يكون ، وعندما تصاعدت الازمة الالمانية التشيكية عام ١٩٣٨ طلب رئيس وزراء بريطانيا آنذاك « تشمرلن » مقابلة هتلر ، وتم هذا اللقاء في ايلول من العام نفسه،ونتيجة لهذه المقابلة اقنع هتلر «تشمبرلن» بضرورة ضم السوديت الى المانيا . وحصل تحقيق الهدف الذي كان يسعى اليه هتلر بمجرد هذه المقابلة البسيطة التي لم تكلفة سوى اقناع رئيس وزراء بريطانيا بضرورة هذا الضم . وان كثيرا من الاهداف يمكن ان تتحقق دون استخدام قوة كبيرة مادية أو عسكرية ، وفي هـذه الحالة يكتفي فقط بما هو ضروري لاحراز هذا النصر وللوصول الـى الهدف المطلوب .

٣ ـ تأجيل استخدام القوات المسلحة الا عند الضرورة ، وعند نفاذ استخدام القوى الاخرى كالتهديد ، او الضغط ، او المقاطعة ، او المقابلة ، او قطع مورد او عدة موارد ، او تخفيض الانتاج لمادة من المواد كالبترول ، أو تقوية القوات المسلحة وزيادة قدرتهـا الدفاعية ، او التلويح باستخدام سلاح معين كالسلاح الذري او النووي او الكيميائي ، او بواسطة الاقناع ، وقد تجدي واحدة من هذه القوى اكثر مـن استخدام القوات المسلحة ، كفيلة بالوصول الى الهدف المطاوب ، وان العامل النفسي قد يكون له أثره الكبير في الوصول الى النصر يقول لينين : « أن أصلح وأسلم استراتيجية في الحربهي تأجيل العمليات حتى يجعل الانهيار المعنوي للعدو ويمكننا من توجيه ضربة قاتلة .

٤ ـ توضيح الهدف او الاهداف المتتابعة أساس من الاسس الىي تحدث خسارة كبيرة في الخصم ، ويساعد في الوصول الى التحضيرات

والاجراءات والاعمال الضرورية اللازمة قبل استخدام ايــة قوة ، كما حدث في الهند وباكستان ، حيث ان رئيسة وزراء الهند أوضحت لقائد القوات المسلحة الهدف الذي تسعى اليه الدولة ، والمهمة الملقاة على عاتق القوات المسلحة ، وتوضيح الهدف مهمة القيادة ومسؤوليتها .

٥ ــ ردود الفعل لدى العدو عند استخدام اية قوة ،ودراسة ردود الفعل دوليا ومحليا ، ولدى القوات الكبرى في العالــم ، وتهيئها لقبول استخدام هذه القوة ، والا استخدمت قوة غيرها لتحقيق النجاح ، وللوصول الى الهدف المطلوب دون اية عوائق ، او اعتراضات او مــا الى ذلك ، وان دراسة الاحتمالات والتنبؤات يجب ان يعتمد على اسلوب علمي صحيح ، وعلى منطق مدعم بالحجج والبراهين .

قد يكون النصر العسكري حاسما وسريعا ، الا انه يسبب خسائر كبيرة لكلا الطرفين المتصارعين ويكون النصر في النهاية لمن يملك مؤخرة قوية وامكانيات مادية كبيرة ، اما النصر غير العسكري فقد يكــون طويلا الا أنه له أهميته في احداث الخسائر ، واستنزاف العدو في النهاية قبل قبول الشروط المفروضــة عليه ، واذا كان لا بد من استخدام القوات المسلحة فانه يقتضي ان تدعم هذه القوات بالقوى الاخرى المادية المتوفرة حتى يتحقق الهدف ..

رابعا : تطوير الموارد الادارية تكنولوجيا وعلميا وفنيــا وصناعيا وماليــا :

ان تطوير الموارد يعني ادخال التحسينات الفنية على الموارد ، او ابتكار موارد فنية جديدة تفوق في قدرتها على الموارد الاخرى لدى العدو ، بحيث تجعلها عقيمة وغير صالحة للاستخدام .

ان أي مورد يمكن أن يدخل التحسينــات او الابتكــار الفني ، فاليورانيوم كان يستخدم فيما سبق في صناعة الاصبغة ، وحديثا فقد دخل في صناعة الاسلحة الذرية ، فالصواريخ والمحركات الذرية ، والطاقة الذرية . لوحدها قلبت مفهوم هذا العصر واعطته أهميــة كبيرة على الموارد الاخرى كالحديد والرصاص والالمنيوم والكروم وغيره من الموارد العديدة التي لا تدخل تحت حصر ، والزمن كل فترة ينبئنا عن استخدام مورد او ظهور مورد آخر لم نكن نسمع فيه من قبل . وحتى تطور هذه الموارد لا بد من توفر ما يلي :

١ ــ توفر العلماء والباحثين والمهندسين والفنيين للقيام بهذا التطوير .

٢ ــ توفر الاموال اللازمة للبحث والتجارب ، وهي تكاليف كبيرة بحيث لا يمكن ان تحملها دولة فقيرة ، أو دولة صغيرة ، وفي الوقت الحاضر تقوم به الدول الكبرى كالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ، وانكلترا وفرنسا والصين وغيرها من الدول التي جرت وراء هذه الابحاث .

٣ ــ توفر الموارد ، فلا تستطيع دولة ان تقوم بالتطوير دون ان يتوفر لها المادة التي تجري عليه ابحاثها وتجاربها واذا لم يتوفر في دولة ما أي مورد عمدت الى استيراده من بلاد اخرى . ان اغنى دولة في العالم في مادة اليورانيوم مثلا هي الولايات المتحدة الامريكية . والاتحاد السوفيتي ، وتشيكوسلوفاكيا ، والكونغو ورغم ان الولايات المتحدة الامريكية تعتبر اكبر منتج لهذه المادة الا انها تستهلكه وتستورد من الكونغو لتلبي حاجتها كما تستورد من كندا والبرتغال ، وكذلك فان الاتحاد السوفيتي يستورد ليلبي حاجاته من تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا والمانيا الشرقية ، لان تركيز الابحاث في هاتين الدولتين قوي بحيث يمتص الانتاج المحلي والانتاج العالمي .

٤ ــ توفر العتاد والمباني والاجهزة اللازمة لتطوير الموارد .

٥ ــ توفر جهاز استطلاع قوي يطلع على تطوير الموارد الموجودة في العالم ، وعلى الابحاث ، وعلى الكوادر التي تعمل في هذا التطوير ، مما يساعد على اجراء تطويرات قادرة على اللحاق او السباق في هذا المضمار .

ان الهدف من تطوير هذه الموارد ومنشآتها وكوادرها : الحاق الخسائر الكبيرة في العدو ، وانهاكه واستنزاف طاقته وامكانياته وجعل موارده عقيمة لا تصلح للاستخدام ، فيضطر لذلك وهو يلهث بأن يلحق بالتطور الجديد ، وما ان يصل اليه حتى يبادره العدو بتطوير آخر وبسباق من نوع جديد ، وهكذا تتم هذه المبارزة ، وتتطور الموارد والاسلحة ، ويتناوب الخصمان في السباق والتطوير ، ويتحمل كل منهما الخسارة حسب تكتيكاته في صنع وتطوير الموارد . وفي هذا المعنى يقول

الجنرال « اندريه بوفر » بشأن الاستراتيجية الادارية وأهدافها : « بأنها جعل وسائل العدو عقيمة لا تناسب العصر بدلا من تدميرها ، وبذلك تفرض عليه نفقات باهظة ، وكمثال على ذلك فان الرادار حقق أثناء معركة بريطانيا أول نجاح للدفاع الجوي في التاريخ وكانت الخطوة التالية هي الطائرات التي حلقت على ارتفاعات عالية جدا ، والتي أحبطت مفعول المدافع م/ط ، واجهزة الرادار الموجودة وقتئذ ، ثم جاء دور الصواريخ (ارض / ارض) والتي لا يمكن اعتراضها ، فجعلت جميع انواع الطائرات عقيمة نظرا رابضة على قواعد ثابتة ، وبالتالي تكون معرضة ، في نفس الوقت فان الصواريخ (ارض/جو) قدجعلت في الامكان اعتراض الطائرات التي تحلق على ارتفاعات عالية . وظهرت عند ذلك الصواريخ جو/ارض التي جعلت في الامكان ضرب الطائرات لاهدافها بينما هي خارج مدى صواريخ العدو ارض/جو . وفي نفس الوقت غدا اعتراض الصواريخ ارض/ارض ممكنا وهكذا ...

ان هناك حرب صامتة وسليمة في ظاهرها ولكنها يمكن انتنقلب الى حرب حاسمة في الحقيقة » .

* * *

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة
على أسس ومبادىء الاستراتيجية الادارية

هناك عوامل ولدتها الظروف والاحداث ، والتطور ، والمفاهيم الجديدة فأثرت على أسس ومبادىء الاستراتيجية الادارية . وغدت هذه الأسس والمبادىء شيئا جديدا في عالم الاستراتيجية الادارية . ومن هذه العوامل ظروف العصر التي أثرت على مسافة ومدى الأسلحة المختلفة ، فالحرب النووية غيرت كثيرا من مفاهيم وأسس الاستراتيجية فتغير بذلك مفهوم القواعد الامدادية ، ومصادر الامداد والنظرة الى الموارد فأعطيت الاهمية الى بعض المواردد دون غيرها كاليورانيوم والبترول. وأصبحت تقاس عظمة الدول بسعة أراضيها واحتوائها في نفس الوقت على أغلب الموارد . وتغيرت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية . والسياسية . ثم ظهرت مشكلة الانفجار السكاني الذي أثر بدوره على الموارد وعلى قيمتها . خاصة منها الغذائية كالقمح والارز ومشتقاتهما، وركز على الموارد الاصطناعية اعلها تغني عن الموارد الطبيعية . وبحث العلماء وجربوا كثيرا ليخلصوا الى نتيجة فوسعوا الابحاث والزراعة الرأسية والافقية ، وعملوا كل ما من شأنه زيادة هذه الموارد ، واذا استعرضنا الاحصاءات القائمة حتى الآن نرى ان الموارد منذ نشأتها تزداد عاما بعد عام لتسد مشكلة التزايد السكاني ، ثم ظهر مع تطور الصناعة ، وكثرة الصناعات ، والمصانع الذرية ، والتجارب النووية ، وعوادم السيارات والطيارات وغيرها أن تلوثت البيئة مما أثر على الموارد الزراعية والحيوانية ، والتربة والمياه والبحار والجو مما جعلها

غير صالحة لنمو الموارد نمـوا طبيعيا ، والعلماء جادون لتقليل حدة هذا التأثير . ثم ظهرت كذلك الطفرة التكنولوجية التي أثرت علـى المفاهيم والمبادىء الادارية فغدت السرعة كبيرة ، تستوجب معها وجود محركات قوية ، ووسائط نقل مقاومة لهذه السرعة ، وكادر يستطيع مجاراة هذه السرعة ، وطرق مواصلات تستجيب لهذه السرعات الجديدة واموال كبيرة تصرف على الابحاث التكنولوجية وهكذا فان التكنولوجيا قد غيرت من المفاهيم الاداريـة ، وما على هـذه المفاهيم أو المبادىء الا أن تستجيب لمطالب التكنولوجية الحديثة ، كذلك فقـد ظهرت مشكلات ادارية يصعب حلها ، ثم ظهرت الاحلاف والتكتلات الاقتصادية مما زاد من تأثيرها على الاسس والمباديء الاداريـة ، ولنحـاول في هـذه الدراسة .ان نبين العوامل المؤثرة كلا على حدة .

أولا : ظروف العصر المحيطة :

هناك التغيرات التي تمت في المفاهيم ، فأصبحت المسافات قريبة ، والمحيطات غدت أقل أهمية ، وامتد مدى الاسلحة الى كل نقطة من نقاط العالم ، والحرب النووية المدمرة أرهقت الدول الكبرى والصغـرى على السواء ، وهددت بفناء البشريـة والانسانية . والمفاهيم الاقتصادية الجديدة التي بنيت على المصالح الدوليـة والاقليمية ، والمعتقدات السياسيـة والدينيـة المختلفـة التـي أثـرت علـى القيـم الاداريـة والنفسية والاجتماعية ، فأصبح العالم ماديا لايؤمن الا بالمحسوسات وغدت المادة أساسا للتعامل ، واحتلت الامور الاداريـة مكانتها في هـذا العالم المحاط بأقسى الظروف ، وبعلاقات اقتصادية جديدة .

والآن لندرس تغير بعض المفاهيم التي تأثرت بهذه الظروف :

١ ــ الدول التي تحوي في داخلهـا أغلب المـوارد التي تحتاجهـا تتصـف باتساع أراضيها ، وامتلاكهـا للمـوارد الاساسية ، ولاغلـب الموارد الأخرى ، وتستطيع هـذه الدول تأمين باقي الموارد من الدول الحليفة والصديقة ، وهذا ما ينطبق على الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، ففي هاتين الدولتين قوة كبرى على الامداد ، وعلى حل المشاكل المحيطة بها ، فقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بامداد جيوشها في فييتنام رغم المسافة البعيدة والظروف المحيطة بها ، كذلك

قامت بامداد سريع لاسرائيل أثناء حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ ، وكذلك قام الاتحاد السوفييتي بامداد قواته ونقلها الى مسافات بعيدة وبسرعة قوية في تشيكوسلوفاكيا ، وقام كذلك بدور هام في هذه المهمة عندما قام بامداد ثوار فييتنام . وتختلف الدول في أهميتها بأهمية الموارد وتوفرها ، ولموقعها الجغرافي ، أو لكونها عقدة اتصالات برية أو بحرية أو جوية . فالصين تملك قوة نووية الا أن أراضيها فقيرة في الموارد التي لا تغطي الزيادة الكبيرة في السكان ، ستحاول في المستقبل اذا بقيت على هذه الحالة في ايجاد موارد لها في سيبيريا أو في الوطن العربي أو في غيره ، كما ستحاول أن توجد بعض الموارد الصناعية ، وزيادة الموارد زيادة رأسية وأفقية . وأما الاتحاد السوفييتي فيملك موارد كبيرة ومتنوعة الا أنه يفتقر في الموارد الزراعية خاصة الغذائية منها كعنصر أساسي في حياة الجماهير الكبيرة . وأما فرنسا فتملك موارد كبيرة من الدول النووية الا أنها تفتقر لكثير من الموارد ولاسيما البترول الذيهو عصب الصناعة، وروح الآلة . وكذلك ألمانيا فشأنها شأن فرنسا وهي غنية بين الدول الأوروبية بصناعتها وتقدمها الصناعي والتكنولوجي . فقناة السويس مثلا لها أهميتها الكبرى من الناحية الامدادية اذ تعتبر طريق الامداد الرئيسي للوطن العربي ، ولاسيما بعد ظهور الناقلات المتوسطة . والآن وهي قيد التطوير والاصلاح بعد الحرب التي أصابتها حيث بقيت معطلة أعواما كثيرة منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٥ ، وخلال هذه المدة اتجهت النية لبناء ناقلات كبيرة تطوف رأس الرجاء الصالح للقيام بالامدادات المطلوبة . وكذلك فان البترول الذي يملكه الوطن العربي وهو عصب المعركة الحديثة ، هو القادر على قلب الموازين والمفاهيم الادارية لصالح العرب ويعترف الامريكيون في هذا فيقول : « هانسون » « في هذه المنطقة مصالح بترولية كبرى للولايات المتحدة الأمريكية ، ودول غرب أوروبا ، كما أن هناك روابط عاطفية بين المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ، وسيبقى الشرق الأوسط ميدان صراع لعدة سنين قادمة مابقي تأرجح توازن القوى بين العربواسرائيل» ان هذا الكاتب يبين القيمة الاستراتيجية للبترول ويربط هذه الاستراتيجية بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، ودول أوروبا الغربية . ثم يبين العلاقة مابين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل

مبينا أهمية استخدام هذه المادة ، وان توازن القوى التي نوه عنها هذا الكاتب يكمن في حسن استخدام هذا السلاح البترولي وحسن استخدامه يكمن في الوقت الحاضر في التفاهم والحوار العربي الاوروبي . وحين يكون هذا الحوار ايجابيا سينقلب ميزان القوى لصالح الوطن العربي . وستصبح الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذا التعاطف الموجود حاليا بينها وبين اسرائيل ، ولن تقف العواطف أمام المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، وستجد نفسها يوما ما مشدودة الى فكرة دول أوروبا الغربية واتجاهها التي أوجدت الحوار والتفاهم سبيلا لحل المشكلات البترولية ، والمعضلات والمشكلات الأساسية التي تعترض سبيل هذا التفاهم . وأما أفريقيا فهي غنية بمواردها فقيرة في كوادرها ومصانعها وفكرها المتخلف ولذلك فهي مستعمرة كبرى للدول الكبرى ، وحتى تنهض هذه القارة لابد لها من توفر الشروط الفنية والتكنولوجية والعلمية والمالية ، فاذا قلنا أن الدول العربية تستطيع امدادها بالأموال الا أنه لايزال ينقصها الخبرة الفنية والتكنولوجية التي تفتقر اليها البلاد العربية نسبيا ، وأما أمريكا اللاتينية فهي كافريقيا مشحونة بالمتناقضات ، وتفتقر الى كثير من الشروط الفنية والمالية وغيرها .

٢ ــ الدول التي تحوي في داخلها أغلب الموارد ، وتنقصها الخبرة الفنية والتكنولوجية ، ما عليها الا أن تتبع في استراتيجيتها ما يلي :

آ ــ اقامة حوار ومعاهدات وتفاهم لتزويد هذه الدول بالخبرة الفنية والتكنولوجية والعلمية ، مقابل التزويد بالموارد المتنوعة ، وبالمال ، ويفضل ان يستثمر المال في الصناعات العديدة المحلية لتطوير هذه الموارد .

ب ــ العمل على اقامة مصانع متعددة ومتكاملة لتصنيع هذه الموارد محليا .

ج ــ العمل على تدريب كادر اداري وفني يقوم بالاعمال المطلوبة من البحث والتنقيب حتى التصدير والاستهلاك . وهذا ما ينطبق على الوطن العربي في الوقت الحاضر .

٣ ــ الدول التي تحوي في داخلها أغلب الموارد وتنقصها الخبرة الفنية والعلمية ، والاموال فهي فقيرة في العنصر البشري الماهر والاموال

اللازمة للاستفادة من هذه الموارد ، وهذه الدول تحتاج الى زمن اطول لكي تعود اليها قوتها الذاتية ، وكرامتها الاجتماعية ، وبناؤها السياسي ، ومستقبلها الاقتصادي ، وهذا ما ينطبق في الوقت الحاضر على دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وان الوطن العربي سينهض في المستقبل وسيكون له دوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقيادي في هذه الكرة الارضية عاجلا أم آجلا لما يتمتع به من مقومات لتسلم هذا الدور .

يملك الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية اكبر قاعدة تكنولوجية ، وأكبر قاعدة مادية أما باقي دول العالم فهي دون هاتين القاعدتين . كما تمتلك الدول العربية أكبر قاعدة بترولية حيث يبلغ احتياطها ٦٠٪ من الاحتياط العالمي ، وان الانتاج آخذ بالازدياد(١) أفقيا وراسيا ففي السعودية وحدها زاد الانتاج من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٢ بنسبة ٤٣٪ في عام ١٩٧١ بلغ الانتاج ١٧٤١ مليون برميل وفي عام ١٩٧٢ بلغ الانتاج ٢٢٠٢ مليون برميل حيث تعتبر السعودية ثالث دولة منتجة للبترول في العالم . واليكم هذا الجدول الذي يبين انتاج البترول .

انتاج البترول العزبي عام ١٩٦٦(٢)

القطر	الانتاج بالطن	الاحتياطي المخزون (بالبرميل)	
الكويت	١١٤ر٣٩٦ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠	مليون
السعودية	١١٨ر٧٥٢ر٠٠٠	٦٣ر٧٠٧	مليون
ليبيا	٧٢ر٢٤٠ر٠٠٠	١٣ر٠٠٠	مليون
العراق	٦٨ر٠٠٤ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠	مليون
الجزائر	٣٣ر١٦٨ر٠٠٠	٦ر٣٠٠	مليون
المنطقة المحايدة	٢٢ر٣٤٤ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	مليون
أبو ظبي	١٧ر٥٠٨ر٠٠٠	٧ر٥٠٠	مليون
قطر	١٣ر٨٤٨ر٠٠٠	٣ر٨٠٠	مليون
مصر	٧ر٠٠٠ر٠٠٠	٠ر٦٠٠	مليون
البحرين	٣ر١٤٤ر٠٠٠	٠ر٢٥٠	مليون
المغرب	١٠٣ر٠٠٠		

مجموع انتاج الوطن العربي ٤٧٢ر٩٥٨ر٠٠٠ .
مجموع انتاج العالم ١ر٦٣٤ر٩٥٢ر٠٠٠ .

(١) التوسع الافقي هو كشف حقول بترولية جديدة ، والتوسع الرأسي زيادة انتاج البترول من الآبار .

(٢) كتاب « الوطن العربي » دراسة جغرافية للدكتور صلاح الدين الشامي جامعة القاهرة . ص ١٧٤ .

لهـذا فان الوطـن العربي يجب أن يتبـع سياسة معينة في الانتـاج ، ومبينـة علـى أسس ثابتـة . فـان الولايـات المتحـدة الامـريكيـة تتطلع الى هـذا البترول وتعتبره مادة ضروريـة لدوام استراتيجيتهـا الادارية ، بالاضافة الا أن انتاجها المحلي كبير من هذه المادة ولايكفيهـا لسـد احتياجاتها ، بالرغـم مـن أنهـا تملـك مـوارد عديـدة ، وكذلك الاتحـاد السـوفييتي ، رغـم توفـر أغلـب المـوارد فانـه ينقـص الولايات المتحدة الامريكية عدد كبير من الموارد الاستراتيجية ويقـول : « هانس » « هناك ٢٣ مـادة استراتيجية أما نـادرة أو غـير موجودة في الولايات المتحدة الامريكية ولكنها ضرورية لاقتصادنا بعضها نستورده من كندا والمكسيك ، ودول أخرى في نصف الكرة الغربي ، وان كانت جميـع قارات العالم وكذلك بعض جزره تمدنا بمواد ضرورية لتراثنا وقوتنـا ونوع واحد على الاقل من هذه المواد نشتريه من روسيا » . وان أهم هذه المواد هي : الكروم ويستورد من جنوب أفريقيا وزامبيا وروديسيا واللايو والفيلبين والاتحاد السوفييتي ويستورد بنسبة ١٠٠ ٪ ،ومادة «الانتيمون» وتستورد من جنوب أفريقيا ويوغسلافيا وتستورد بنسبة ٥٣٪ . ومادة «التنتالوم» ويستورد من نيجيريا وكندا والبرازيل وتستورد بنسبة ١٠٠ ٪ . ومادة « خام الحديد » ويستورد مـن كندا وفنزويلا وتشيلي والبرازيل وتستورد بنسبة ٤٣ ٪ . ومـادة « الرصاص » وتستورد مـن المكسيك وأوستراليا وكندا وبيرو وجنوب أفريقيا ويوغسلافيا ، وتستورد بنسبة ٥٤ ٪ . ومادة خام «المنغنيز» وتستورد من جنوب أفريقيا والكونغو وساحل العاج والهند وغانا والبرازيل وتستورد بنسبة ٩٩ ٪ . ومـادة « النيكل » وتستورد من كنـدا والنرويج وتستورد بنسبة ٩١ ٪ . ومادة «البترول» وتستورده من الكويت والعربية السعودية وايران وكندا وفنزويلا وسومطرا وتستورد بنسبة ١٤ ٪ . ومادة «المطاط» وتستورد من أندونيسيا وماليزيا وليبيريا وتستورد بنسبة ١٠٠ ٪ . ومادة «السكر» وتستورد من الفيلبين والمكسيك ، وجمهورية الدومنيكان والبرازيل وتستورد بنسبة ٤٩ ٪ . ومادة «التصفيح» وتستورده من المملكة المتحدة وبوليفيا ونيجيريا وماليزيا بنسبة ٩٩ ٪ . ومادة «اليورانيوم» وتستورد مـن جنوب افريقيا وكندا والكونغو وتستورد بنسبة ٢٠ ٪ ، والوطن العربي يملك قاعدة مادية فقط فهو غني بثرواته ولاسيما البترول ، وأما أفريقيا فهي بلاد شاسعة غنية تملك قاعدة مادية كبيرة ، فتملك جمهورية جنوب أفريقيا ٤٣ ٪ من معادن افريقيا ، و ٧٣ ٪ مـن الذهب الذي ينتج في العالم ، وروديسيا تملـك

مصادر الكروم ، وفي القارة الافريقية المواد العديدة كالماس ، والانتيمون ، والذهب في جنوب أفريقيا ، والبريل (حجر كريم) في الكونغو ، والكرومت في جنوب أفريقيا وزامبيا ، والكولومبيوم في نيجريا ، والبترول في أنجول ونيجريا . وقد رأينا العديد من المواد الافريقية تستورده الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الكبرى والصناعية ، والتي تملك قاعدة تكنولوجية كبيرة ، ويقول « هنري وولف » وهو أمريكي : « قارة أفريقيا غنيمة اقتصادية كبرى تستحق النضال من أجلها لثرائها بالمواد الخام ففيها حوالي ٢٥ ٪ من منغنيز العالم وما يزيد عن ٥٠ ٪ من الذهب و ٧٠ ٪ من زيت النخيل ، و٧٥ ٪ من السيزال و ٨٠ ٪ من الكولومبيوم » . ويلاحظ مما تقدم أن الذي يملك القاعدة التكنولوجية هو الذي يسيطر على القاعدة المادية ، وأن القاعدة التكنولوجية ليس لها معنى اذا لم تقدم لها القاعدة المادية كل الامكانيات اللازمة ، ومن يملك القاعدة التكنولوجية والقاعدة المادية فقد سيطر على العالم ، ودفع بالتطوير الصناعي والتقدم العلمي أشواطا بعيدة الى الامام ، ومن يملك القاعدة المادية لوحدها فانه يحتاج الى تدعيم القاعدة التكنولوجية لتكون لها عونا على التقدم والتطور .

سأتناول في هذه الفقرة القواعد المادية الموجودة في العالم على مستوى الدولة ، وعلى مستوى القاعدة التي تتبع للقاعدة المادية الكبيرة ، وعلى مستوى القاعدة المستقلة ، مبينا في ذلك مهمات وأهداف كل قاعدة وصفاتها .

القاعدة المادية الكبيرة : ان هذه القاعدة تكون على مستوى الدولة ، فلكل دولة من الدول قاعدة مادية ، تتفاوت قوتها ومواردها تبعا لكل دولة ، وتبعا لمساحتها واحتوائها على الموارد الاساسية التي تحتاجها في جميع المجالات والصناعات ، والازمات التي تحتاجها كذلك في تطوير القاعدة التكنولوجية . ومن أهم صفات هذه القاعدة : أنها تكون على مستوى الدولة بالكامل ، وان تكون ذات رقعة كبيرة ، واتساع شامل سيما في هذا العصر الذي تزداد فيه الحاجة لانتشار المواد والاسلحة على بقعة كبيرة من الارض ، فأمريكا في هذه الحالة أقل اتساعا من الصين والاتحاد السوفيتي ، الا أن مواردها الموزعة توزيعا منتظما في جميع أراضيها يكسبها استراتيجية ادارية قوية ، والوطن العربي اكثر اتساعا من أرض فلسطين المحتلة من قبل اسرائيل ، وثرواته غنية وموارده

موزعة وهو بذلك أقدر على مجابهة اسرائيل أو غير اسرائيل . ويستطيع هذا الوطن ان يكون قوة كبيرة بفضل اتساعه وتوفر موارده ، ان المواد يجب أن تكون في منطقة يسهل فيها استخراج وتنظيم واستخدام هذه الموارد كان يكون في منطقة معتدلة او متوسطة من العالم ولها قواعد فرعية بحيث تؤمن المزايا الادارية الكاملة ، فالولايات المتحدة الامريكية يقع جزء منها في المنطقة المعتدلة ، وتطل على البحار من جهاتها المختلفة . وكذلك فان الاتحاد السوفييتي يقع جزؤه الاكبر في المنطقة الباردة التي تحرمه كثيرا من المزايا الادارية الهامة ، الا أنه قد يستطيع التغلب على هذه بتطوير القاعدة التكنولوجية ، ان الموارد الموجودة في هذه القواعد المادية الكبيرة يجب أن تكون كبيرة ومتنوعة تستطيع هذه القواعد بهذه الموارد ان تسد حاجة القوة البشرية المتزايدة . وتستطيع ان تنشىء احتياطا من هذه الموارد ، وأن تكون عونا للتقدم التكنولوجي . لانه لايكفي أن تكون القواعد المادية ذات مصادر للثروات كبيرة . انما المهم أن يرافق هذه القاعدة المادية قاعدة تكنولوجية والا أصبحت مستعمرة للدول الكبرى والصناعية التي تملك التقدم التكنولوجي فافريقيا مستعمرة للدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول . وهذا اليابان الذي ملك قوة تكنولوجية بدأها بعد الحرب العالمية الثانية فهو يستورد كثيرا من الموارد من دول العالم فيستورد على سبيل المثال من الوطن العربي وغيره ٩٠٪ من البترول ويستورد خام الحديد من استراليا ويقول « هانسون » : « في ربع قرن تحول شعب جثا على ركبتيه الى شعب يملك اكتفاء ذاتيا في الموارد الغذائية ، واكبر شعب يبني السفن ، وثالث أقوى دولة صناعية واقتصادية رائدة في مجال التجارة العالمية ولها ثروات ضخمة » ، وان من أهم شروط هذه القاعدة المادية الكبيرة أن تكون مفتوحة ومطلة على البحار . وتتصل بالعالم بمواصلات جوية وبحرية وبرية . فلم تعد المحيطات المتجمدة تعوق الملاحة بعد ظهور الغواصات النووية التي يمكنها السير تحت سطح الماء ، كما أن المقاتلات ذات المدى الطويل لم يعد يعيقها ان تطير فوق القطب الشمالي ، أو الجنوبي أو في أي منطقة كانت ، وبالنسبة لغرب أوروبا فهي منطقة تطل على البحار وفيها قواعد مادية وتكنولوجية وهي شبه جزيرة من الناحية « الجيوبولوتيكية » تابعة لآسيا ، فالبحر الأبيض المتوسط على شواطئها ، كما أن هناك بحر الشمال وبحر النرويج والمحيط الاطلسي من الشمال والغرب ، وأما اسبانيا فتعتبر قاعدة مادية لها اهميتها في البحر الابيض

المتوسط ، وان الدول الغربية تعلق عليها أهمية كبرى في البحر الابيض المتوسط ، وفي المحيط الاطلسي ضد الهجوم السوفييتي البري عبر المانيا ، وهي قاعدة للتموين والامداد ، كما تعتبر النرويج قاعدة من الشمال ، وتصل المحيط الاطلسي بالمحيط المتجمد الشمالي ونارفيك. ومن الملاحظ ان القوى المفتوحة يسهل فيها التموين عبرالبحار خاصة في المناطق المتجمدة حيث يصعب التموين البري ، ويفضل في هذه الحالة الامداد البحري ، اما منطقة الوطن العربي فالبحر الابيض المتوسط يحيط بها وهو ممر بحري يصل الى قلب الارض ، والى منابع ومصادر البترول العربي ، ويصل الى المحيط الهندي عبر قناة السويس وهو الممر البحري الذي يصل فيه عدد السفن التجارية لاكثر من /٢٦٠٠/ قطعة ، واستخدمت في هذا البحر كافة السفن قديما وحديثا ، وانتصر العرب في هذا البحر بمواقع بحرية ، وفيه ممرات استراتيجية مهمة تسيطر على البحر في شمال أفريقيا وفي البحر الاحمر وعلى الخليج العربي وفي الغرب يتصل بالمحيط الاطلسي عن مضيق جبل طارق ، وفي الشرق يتصل بالمحيط الهندي ويصل بممرات مائية الى القارات الثلاثة . ولهذه الممرات أهمية استراتيجية في النقل والتموين وأهمها مضيق جبل طارق ، ومضيق باب المندب ، والمضائق التركية (البسفور ،وبحر مرمرة والدردنيل ، والبحر الاسود) وهي ممرات الى البحر الاسود وقناة السويس وهذه الممرات هي التي توصل الثروات العربية وغيرها وتتصل بالعالم ، ففي منطقة الشرق العربي يوجد اكبر احتياطي من البترول موجود في العالم ، وتستورد دول الغرب من هذه المنطقة ، وقد بلغ دخل الشركات الامريكية من هذه الدول مابين (٢ر١ — ٦ر١)بليون دولار في كل عام ، ويوجد ممر آخر في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر له أهمية استراتيجية حيث يمكن أن يتصل بأفريقيا الغنية بثرواتها . أما أفريقيا تحوي في جنوبها ممرا من أهم الممرات البحرية وهو طريق رأس الرجاء الصالح ، وازدادت أهميته حين قطع ممر قناة السويس أثناء عدوان اسرائيل على الدول العربية عام ١٩٦٧ . وافريقيا كما هو معلوم تجذب انتباه الدول الصناعية ذات القواعد التكنولوجية وذلك لتعاظم مواردها وثرواتها ، ويمر من ممر رأس الرجاء الصالح كل يوم مقدار ٥ر١مليون من حمولات السفن أكثر من نصفها بترول لاوروبا وتسيطر على هذا الممر حاليا اتحاد جنوب افريقيا وروديسيا ، ان هذا الممر سوف تزداد أهميته اذا لم تتوسع قناة السويس للسفن ذات الحمولات الكبيرة الذي

يمر فيه يوميا أكثر من /٢٠٠٠/ سفينة ، اما في آسيا فالمحيط الهادي الذي هو اكبر المحيطات وهو ممر طويل ومانع وقائي للدول التي تحيط به ، ويعتبر هذا المحيط متصلا بخطوط اقتراب تؤدي الى المحيط الهندي والمحيط المتجمد الشمالي ، والى المحيط الاطلسي ، وان الصين التي بدأت تقفز في عالم الصناعة والتقدم التكنولوجي تستخدمه بصورة قليلة ، أما الاتحاد السوفييتي فبصورة أكبر ، وأما الولايات المتحدة الامريكية فهي تعتبره طريقا هاما لاستيراد « البريل » من استراليا و « الكولومبيوم » و « التنتولام » من ماليزيا و « النحاس » من تشيل وبيرو و « الالياف » من الفلبين و « الرصاص » من استراليا و «المطاط» من جنوب شرق آسيا و « السكر » و « الثوريوم » الذي يستخدم في المفاعلات النووية من استراليا وماليزيا و « القصدير » و « الصفيح » من ماليزيا و « التونجستين » من كوريا الجنوبية و « الزركون » وهي مادة مضادة للتآكل ولها أهمية كبرى في الصناعات النووية . وكل هذه الموارد لها أهمية كبرى في الصناعات النووية والتقدم التكنولوجي ، ومن الملاحظ أنها جميعا تستورد من الدول المحيطة في المحيط الهادي .

ان من أهم أهداف القاعدة المادية هو تأمين كافة الموارد محليا ، وتوسيع هذه الموارد في انتاجها بحيث تفي بحاجيات الدولة المادية والعسكرية ، وتأمين الاحتياطي اللازم منهذه الموارد لا سيما الموارد الاستراتيجية ، واذا تعذر ذلك التوسع في الانتاج المحلي فانه يتوجبعلى هذه القاعدة تأمينالنقص منهذه الموارد ، اما من القواعدالمادية الاخرى فيالعالم ، او من القواعدالمادية التابعة او الصديقة او الحليفة ،وتوثيق العلاقةفيما بين القاعدة المادية والقاعدة التكنولوجية في الدولةوالتعاون والتنسيق فيما بينها ، ان القاعدة المادية التي لا تتوفر فيها اغلبالموارد أو جزء منها تحاول أن تسد هذه الاحتياجات باقامة علاقات ثنائية أو أكثر على شكل معاهدات فأمريكا أقامت علاقات كبيرة مع دول العالم لسد النقص وأهمها جنوب أفريقيا والكونغو والبرازيل والفليبين وأندونيسيا والمملكة العربية السعودية واستراليا وكوريا الجنوبية كما أقام الاتحاد السوفييتي علاقات مع المعسكر الشيوعي والاشتراكي وغيره من الدول ، وفي بعض الاحيان قد تضطر هذه القاعدة أو تلك ابرام معاهدات مع أي قاعدة أخرى بالرغم من أختلاف النظم الاقتصادية أو المادية فأقامت الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية من أجل تصدير القمح الامريكي وغيره ، كما أن امريكا فيالوقت نفسه تستورد من

الاتحاد السوفيتي جزءا من معدن الكروم الذي يدخل في كثير من الصناعات التكنولوجية والمتطورة ، وكذلك فان الاتحاد السوفيتي اقام مثل هذه المعاهدات والاتفاقيات وكذلك الدول الاخرى كفرنسا وانكلترا ، وهكذا فان الهدف الذي تسعى اليه هذه القواعد هو تأمين الموارد ، والاكتفاء الذاتي .

القواعد المتكاملة : هي القواعد التي تتوفر فيها الموارد المكملة للموارد الموجودة في القاعدة المادية ، وهذه القواعد اما أن تكون تابعة للقاعدة المادية تبعية غير متكاملة « كدول الكومنولث » و « السوق الاوروبية المشتركة » و « الكوميكون » و « السوق العربية » وغيرها من أشكال التبعية المادية ، وبمقتضى هذه الاتفاقيات تكون كل دولة لها الحق ، أن تستكمل مواردها ضمن هذا التشكيل ، وبذلك تضمن القواعد المادية في كل بلد توفير أغلب الموارد ، وهذا هو التكتل السائد في هذا العصر ، وما أكثر التكتلات الاقتصادية في العالم ، وفي هذا التكتل تبين حقوق كل بلد من البلدان ، ومدى استفادتها من القواعد المادية الاخرى فأمريكا قد أخضعت لسيطرتها أغلب الدول الافريقية بطريقة أو بأخرى لتكون قواعد هذه الدول تحت تصرف القاعدة المادية الامريكية فهي تستورد الكروم والتنتالوم والرصاص واليورانيوم وغيره من الموارد من دول أفريقية ، وكان للاستعمار الفرنسي والهولندي والبريطاني أثره ودوره في هذه القواعد ، فكانت سنغافوره والملايو تقع تحت سيطرة بريطانيا ، فكانت تزرع المطاط في هاتين القاعدتين ، كما تستفيد من بقية الموارد الموجودة فيهما ، وهكذا فرنسا وهولندا والبرتغال وغيرهم من الدول ، وهدف القواعد المتكاملة هو الحصول على المواد الناقصة بأي شكل من الاشكال تكمل بعضها بعضا ، كما تسعى بعض القواعد للحصول عليها بطريقة ، أو الاستيلاء غير المباشر .

القواعد المتقدمة : وهي القواعد التي تنشأ لضرورات الدفاع ، ولضرورة الحصول على موارد لها أهميتها الدفاعية ، أو لاستنزاف موارد العدو وتحميله خسائر كبيرة ، وان هذه القواعد تتبع تبعية مباشرة للقواعد المادية أو غير مباشرة ، فالولايات المتحدة الامريكية مثلا تعتبر اسبانيا قاعدة متقدمة لها أهميتها من حيث موقعها الجغرافي والدفاعي عن الولايات المتحدة الامريكية لذلك فيما تعلق أهمية كبرى عليها . يقول « هانس بالدوين » : « لاسبانيا أهمية حيوية للدفاع عن البحر الابيض المتوسط

ولاستراتيجية الاطلسي البحرية لانها منطقة جغرافية توفر موقعا خلفيا ومساحة لانتشار القوات الجوية للدفاع عن غرب أوروبا ضد الهجوم السوفييتي البري الضخم عبر ألمانيا ومطاراتها لا تزال صالحة كقواعد صيانة ، واعادة قاذفات القيادة الهجومية الاستراتيجية ، وقاعدة للامداد والشؤون الادارية » . كما تعتبر القاعدة « ألاسكا » للدفاع والهجوم الجويين ، وتخفيف الصدمة عن المدن الصناعية ، وتوفير مطاراتها والذلك يقول « هانسون » « كذلك توفر مطارات « ألاسكا » الكبرى قواعد أمامية للاستطلاع وجمع المعلومات ذات الاهمية الكبرى لامن الدولة ، كما أن موقعها الجغرافي بجوار سيبريا عبر الريح السائد من الغرب الى الشرق ، والسيطر على مخرج الطريق السوفييتي البحري المار بالمحيط المتجمد الشمالي الى المحيط الهادي يجعلها قاعدة مثالية لجمع المعلومات بواسطة أجهزة الرقابة الالكترونية ، وكذلك مراقبة ميدان الصواريخ السوفياتية في « كمشاتكا » ، ولدوريات الجليد ، ودوريات مراقبة الملاحة البحرية وتوفر جبالها وغاباتها مواقع نموذجية للصواريخ المتوسطة وطويلة المدى ، وبعيدة عن المناطق الصناعية الكبرى المزدحمة بالسكان » . كما تعتبر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية جزر « الازورس البرتغالية » و « برمودا » البريطانية قواعد متقدمة لمطارات النقل ، ومنطقة البحر الكاريبي وخليج المكسيك وقناة بناما تعتبر هذه المناطق كذلك قواعد متقدمة للمواصلات الجيدة حيث يمر عبر هذه المناطق بترول فنزويلا ومنغنيز البرتغال ، ونحاس شيلي ويقول « هانس » « يمر عبرها بترول فنزويلا وبوكسيت جاميكا ، ومنغنيز البرتغال ، ونحاس شيلي ، والزنك وخام الحديد والالياف والبن والموز والسكر الى الولايات المتحدة الامريكية وتسيطر على التجارة مع أمريكا اللاتينية بين الشمال والجنوب ، ومع غرب أوروبا بين الشرق والغرب من موانىء الشواطىء الشرقية للولايات المتحدة الامريكية الى الموانىء القريبة والىالمحيط الهادي . وقناة بنما لا يمكنها استيعاب كثير من السفن الكبيرة وناقلات البترول » وهي شريان المواصلات البحرية الآن بين امريكا وباقي القارات فيالعالم .والبحر الكاريبي تعلق عليه الولايات المتحدة الامريكية أهمية كبيرة وقد يؤدي الاهتمام به أن تقابل الولايات المتحدة الامريكية كما أظهرت في عام ١٩٦٢ أزمة الصواريخ حيث اعتبرت أن هذا تهديد قاتل لامنها . ومن هنا كذلك تأتي أهمية كوبا لوقوعها على البحر الكاريبي ، وبجانبها قاعدة « جوانتانامو » تصل اليها المياه بواسطة خط أنابيب من نهر « باتيراس » على بعد ٤ أميال ، وقد منع « كاسترو » هذا الامداد في سنة ١٩٦٤ . فاضطرت

الولايات المتحدة الامريكية لتحلية ماء البحر وتزويد هذه القاعدة بما يلزمها من المياه ، ولهذه القاعدة المتقدمة أهميتها الادارية ففيها اعادة ملء الطيران والامداد الجوي والصيانة ، وهي بنفس الوقت قاعدة للامداد والاخلاء لطائرات النقل بين الولايات المتحدة الامريكية ، وأمريكا اللاتينية لذلك فان أهمية كوبا تأتي من مكانها في خليج « موانتنامو » لذلك فان أزمة الصواريخ في كوبا عام ١٩٦٢ أحدثت قلقا بالغا للولايات المتحدة الامريكية ، ولا يستبعد ان يكون الاتحاد السوفييتي قد أنشأ في كوبا قواعد للصواريخ ، ان القواعد البحرية المتحركة سوف تقلل أهمية هذه القاعدة ، فلدى الاتحاد السوفييتي حاليا اسطولا كبيرا من الغواصات التي تسير بالمحركات النووية محملة بالصواريخ ، وكذلك فان الاتحاد السوفييتي قادر على اصابة اي هدف في أي منطقة من العالم ، ومع ذلك فان كوبا تعتبر قاعدة متقدمة للاتحاد السوفييتي ، ان هذه القاعدة يستطيع الاتحاد السوفييتي امداد السفن والغواصات السوفييتية بالوقود واقامة ورش للصيانة والاصلاح ، كما يستطيع أن يهدد الولايات المتحدة الامريكية بالقوة التي تتمركز في هذه القاعدة ، وأن يجمع المعلومات والاخبار عن الولايات المتحدة الامريكية ، والبحر الكاريبي حيث يستطيع تحديد هويات السفن ونشاطها وحجمها ، وهذه القاعدة قريبة بين « كيب كندي » وتجارب الصواريخ ، ويستطيع الاتحاد السوفييتي كذلك وضع رادار وأجهزة الكترونية تحدد هوية القوة البحرية أو الجوية لدى الولايات المتحدة الامريكية ، وتحديد برامج الفضاء لديها ومراقبته وغيرها . ان وجود هذه القاعدة المتقدمة للاتحاد السوفييتي في قلب الولايات المتحدة الامريكية هو تهديد لامنها ، واستنزاف لمواردها . فالولايات المتحدة الامريكية مضطرة الى مراقبة نشاط السفن السوفياتية الذاهبة الى كوبا والعائدة منها ، كما يقتضي زيادة عدد الدوريات الجوية والبحرية ، والى قيام شبكة استطلاع قوية سواء كانت بالتصوير الجوي أو الجواسيس والعملاء ، والاستطلاع الليلي والمنخفض، وتجهيز طائرات استطلاع بأحسن ما أنتجته الولايات المتحدة الامريكية للقيام بالاستطلاع الالكتروني ، والمراقبة للرادارات ومحطات اللاسلكي الموضوعة في كوبا ، وتخصيص مجموعات قتال برمائية ، وهكذا فعلا فقد جهزت الولايات المتحدة الامريكية مجموعة قتال برمائية لمنطقة الكاريبي ، كما دعمت القاعدة « جوانتنامو » بقوة كبيرة من الاسطول الامريكي ، وان مجرد التظاهر من قبل الاتحاد السوفييتي سوف يكلف الولايات المتحدة الامريكية أموالا وقوة هائلة ،

وعلى سبيل الاطلاع فانه اثناء أزمة الصواريخ ١٩٦٢ عبأت الولايات المتحدة الامريكية وشكلت قوة تعدادها نصف مليون جندي مع الاعتدة والتجهيزات فكيف الآن فهي ستعبىء قوة كبيرة ، وستضع الامكانات المادية والعسكرية الكبيرة لمواجهة الاحتمالات ، كما أن هناك جزرا في المحيط الهادي يمكن أن نعتبرها قواعد متقدمة للامداد ، وتملك أغلبها الولايات المتحدة الامريكية ، كما يملك الاتحاد السوفييتي بعض الجزر فيه أهمها « جزر كورين » التي كانت في يد اليابان قبل الحرب العالمية الثانية ، وكذلك فان اليابان تملك بعض الجزر أهمها جزر « اليابان » وجزر « يوكيو » وهي مؤجرة الآن الى الولايات المتحدة الامريكية لاتخاذها كقاعدة متقدمة للامداد ، وكقاعدة لتخزين الاسلحة النووية ، وهناك كذلك جزيرة « أوكناوا » وهي أكبر قاعدة متقدمة للامداد والتخزين والصيانة ، وان الولايات المتحدة الامريكية قد بنت استراتيجيتها على هذه القواعد المتقدمة فاتخذت بعض الجزر اليابانية لقيامها بالحرب ضد فييتنام ، وكذلك اتخذت الجزر المحيطة بالعالم كالجزر الآسيوية واوستراليا ونيوزيلاندا وميكرونيسيا قواعد متقدمة زودتها بكل ما يلزم لتكون هذه القواعد جرس انذار ، وقاعدة للتجسس ، وقاعدة للتموين ، وقاعدة عسكرية فيها من كافة الاسلحة المختلفة اللازمة ، ولذلك نرى الكاتب الامريكي « هانسون » يعلق أهمية كبرى على هذه القواعد فيقول : « يجب أن تبنى الاستراتيجية الامريكية الفعالة في المحيط الهادي على تفوق جوي وبحري لا يجارى ، وأن ترتكز على قواعد متقدمة في سلسلة الجزر التي تحيط بالارض الآسيوية وعلى أوستراليا ونيوزيلندا وميكرو نيسيا وعلى قواعد رئيسية ومواقع خلفية في هاواي على أن يكون لنا التزامات خاصة نحو كوريا وفييتنام وتايلاند وهي مناطق بحرية بارزة من قارة آسيا لا يمكن انتزاع أنفسنا منها في ليلة واحدة لان لذلك نتائج سياسية وعسكرية . هذا ويمكننا اعتبار اسرائيل قاعدة متقدمة تعمل لصالح الولايات المتحدة الامريكية ومهمة هذه القاعدة استنزاف موارد الدول العربية ، وعدم اتاحة الفرصة لانشاء القاعدة المادية وبنائها بناء علميا ، وبالتالي عدم تمكن الدول العربية من بناء القاعدة التكنولوجية ، ووضع كافة العقبات والصعوبات لفصل القاعدة المادية عن القاعدة التكنولوجية لتظل الدول العربية متخلفة وغير قادرة على اللحاق بالدول المتقدمة ، كما أن لهذه القاعدة (اسرائيل) مهمة هي الحصول على موارد الطاقة ولا سيما البترول ، والموارد المالية .

ان الفصل بين القاعده المادية والقاعدة التكنولوجية هـو السـلاح القاتل للدول العربية ، ومتى تقاربت واتصلت القاعدة المادية بالقاعدة التكنولوجية نهض العرب كأكبر قوة في العالم ، وهم اليوم يلتمسون تكوين القاعدة التكنولوجية باتصالهم مع دول اوروبا الغربية ، وأرسال العلماء والفنيين اللازمين للدول المتقدمة في هذا المضمار ، ويسعون بكل جهدهم لتجميع القاعدة المادية ليكون لها شأنها عند بناء القاعدة التكنولوجية ، ومهما يكن اختلاف القواعد المادية وتنوعها فان لها مهمة أساسية الا وهي الحصول على الموارد ، والدفاع عنها وتأمينها ، وخزنهـا ، وسلامـة استيرادها ووصولها ، ولذلك فهي تتبع الطرق العديدة للوصول الى هذه المهمة مهما كانت هذه الطرق ومهما تنوعت .

ثانيا : الانفجار السكاني المتزايـد :

ان النمو السكاني يزداد يوما بعد يوم ، وقد تنبه الى هذا النمـو المخيف جميع دول العالم ولاسيما الدول التي لديها كثافة بشرية ، وليس لديها من الموارد الغذائية ما يساوي تلك الزيادات البشرية كالهند والصين وغيرها مـن دول العالم ، ولقـد شعر العلماء والباحثون والمتخصصون للخروج من هذا المأزق الصعب فأوصوا بزيادة الانتاج رأسيا وأفقيـا ، وبتقليل النسـل ، وغيرها من الاجراءات .

ان النمو السكاني يؤثر على أساس ومبادىء الاستراتيجية الادارية، وان تطبيق الاساليب العلمية في الزراعة يمكن ان تسد ازدياد السكان المتزايد الا أن هناك مناطق من العالم يتزايد سكانها بنسبة كبيرة جدا بحيث تطغى على امكانية الموارد ، وفي محاضرة للفيلسوف البريطاني سنة ١٩٦٨ قال : « ربما في المدة من ١٩٧٥ — ١٩٨٠ تبدأ مجاعات محلية ثم تتفاقم الى مجاعة عامة » ، وقد عقدت عدة مؤتمرات عالمية لدراسة هذه الظاهرة فقد عقد مؤتمر في عام ١٩٦٣ تحت اشراف الامم المتحدة وفي عام ١٩٧٠ وضعت دراسات جديدة لزيادة الانتاج الزراعي ، وعقد مؤتمر للتغذية في عام ١٩٧٢ وحدد فيه عام ١٩٧٤ موعدا لدراسة السكان في العالم ، وكل هذه الدراسات والمؤتمرات تهدف الى زيادة الانتـاج بالطرق المختلفة والقضاء على الجوع والفقر والمـرض — وفي مقـال لجريدة الاهرام في عددها ٣١٤٩١ تاريخ ١٩٧٣/٢/٢٨ . يصف هذا المقال المجاعة التي تجتاح الهند « أعلنت المصادر الهندية أن الهند تواجه نقصا حادا في السلع الغذائية وارتفاعا كبيرا في أسعارها بسبب ما تعانيه

من حالة الجفاف التي تعتبر أسوأ حالة تواجهها الهند منذ عشر سنوات ، وقد بلغ من حدة نقص الاغذية ان عدة ولايات مثل « ماهاراشترا » و « راجستان » و « ميسور » و « اندرابرادش » يخيم عليها شبح المجاعة ، ويتفق خبراء الاغذية في الحكومة الهندية وخارجها وكذلك الدول الغربية على ان فترة الامطار الموسمية التي تبدو في شهر يونيو ستكون احرج فترة منذ سنوات ، وانه اذا ندرت الامطار فيها فان ذلك سيسبب مجاعات في انحاء الهند ، وفي الوقت نفسه يضع المسؤولون في الهند الخطة الخمسية القادمة بحيث تتضمن برنامجا عاجلا للقضاء على الفقر في الهند ، وتوفير الضروريات والوظائف لما بقرب من /٢٢٠/مليون من الهند محرومين منها يعيشون على دخل فردي شهري لا يزيد عن جنيهين ، ويشكل هؤلاء ٤٠٪ من تعداد سكان الهند ، وقد قوبلت الخطة من جانب رجال الاقتصاد والصحفيين الذين شاهدوا الخطة الخمسية السابقة تنهار أمام التزايد المستمر في تعداد السكان ، فمنذ أول خطة خمسية عام ١٩٥٠ ازداد السكان من /٣٥٠/ مليون الى /٧٥٠/ مليون نسمة » ــ هذا ويتزايد السكان بمتوالية هندسية بينما يزداد الانتاج بمتوالية عددية ، وعلى هذا الاساس فان ازدياد السكان يؤدي الى نقص الموارد الغذائية كما يؤثر بالتالي على فعالية الاستراتيجية الادارية ، وان هذا الفرق ناتج عن معدل زيادة السكان ، ومعدل زيادة الموارد الغذائية ، ومن المفيد في هذا المكان أن نورد بعض الحلول أهمها : كما يوردها الاستاذ الدكتور خطاب صكار العاني(١) .

١ ــ تحسين طرق استغلال موارد الثروة الاقتصادية الذي سيؤدي الى زيادة انتاج المواد الغذائية .

٢ ــ زيادة التصنيع في البلاد خصوصا في الاقطار التي تتوفر فيها المواد الخام اللازمة لانشاء الصناعات .

٣ ــ الهجرة : والهجرة نوعان هجرة داخلية وهجرة خارجية ، ويقصد بالداخلية انتقال الاشخاص من منطقة الى أخرى داخل حدود القطر الواحد ، أما الخارجية فيقصد بها انتقال الاشخاص من قطر الى آخر ، ويطلق على هذا النوع من الهجرة (الهجرة الدولية) ، والذي يعنينا هنا

---

(١) الجغرافية الاقتصادية ص ٤٦ و ٤٩ .

هو النوع الثاني الذي يمكن بواسطته التخفيف من ازدحام السكان في أي قطـر .

٤ ــ تطبيق وسيلة تحديد النسل ، ويتوقف تحديد هذه الوسيلـة على عدة عوامل منها مستوى السكان الثقافي والاقتصادي ، والعوامـل الدينية التي تمنـع جميعا تحديد النسل ما عـدا المذهب البروتستنتي الذي لا يحاول ان يقف حائلا امام تحديد النسل ، وتدل الاحصائيات على أن عدد سكان العالم بلغوا في نهاية ١٩٧٠ حوالي ٣٦٣٢ مليون نسمة موزعين كما يلي : قارة آسيا ٢٠٥٦ مليون نسمة ، الاتحاد السوفييتي ٢٤٢ مليون نسمة ، والقارة الاوروبية ٤٦٢ مليون نسمة ، والاميركيتين ٥١١ مليون نسمة ، وافريقيا ٣٤٤ مليون نسمة، وجزرالمحيطات بما فيها استراليا ١٩ مليون نسمة منها ١٧ مليون في اوستراليا ، ويلاحظ ارتفاع نسبة النمو السكاني في البلاد المتخلفة والتي تعتمد على الاقتصاد الزراعي ففي آسيا ترتفع النسبة سنويا الى ١ر٨ شرقها الى ٢ر٨ غربها ، وفي افريقيا ترتفع ٢ر٦ ، وفي أمريكا الوسطى الى ٢ر٩ ، وفي نفس الوقـت نرى عدد الوفيات تبلغ نسبة كبيرة في هذه البلاد فترتفع في آسيا وأفريقيا الى ١٥ ــ ٢٤ بالالف سنويا ، وهكذا فان نسبة النمو الوسطية تبلغ ٢٪ والوفيات ١٤٪ بالالف ، وعلى هذا الاساس يقدر العلماء أن السكان في العالم سيبلغون ١٢ الف مليون نسمة بعد ثمانين عاما ، وفي عام ٢٠٨٠ سيبلغ ٢٤ الف مليون نسمة أي بزيادة ١٧٨ الف نسمة في اليوم ،وهكذا فان الزيادة في السكان لا يقابلها نفس الزيادة في التنمية ، ويجد العلمـاء في البحث عن وسيلة ، فبعضهم يؤمن بالتطور العلمي ، والآخر يرى اعادة توزيع الثروة في العالم ، والثالث يرى تنظيم الموارد البشرية عن طريق تحديد النسل وغير ذلك من الآراء .

ان التطور العلمي قد يزيد من انتاج الموارد ، ويجد طرقا جديـدة للانتاج ، حيث يمكن الحصول على موارد غذائية من بعض الاتربة أو الحشائش أما الى ذلك ، فقد توصل العلماء الى صنع كثير من الاغذيـة من النباتات أو أشجار الغابات ، أو البترول كاللحوم والزيوت النباتية والسمون وغيرها ، وفي كل يوم يأتينا العلماء بصناعات جديدة تسـد ثغرة في النقص الحاصل في الموارد ، الا أن هذا التطور العلمي يحتاج الى علماء باحثين ، وآلات وأعتدة علمية ، وأموال وفيرة تصرف للتجـارب والابحاث ، ومن أين يتوفر لكل دولة هذه العناصر اللازمة لزيادة الانتاج؟

ان هذا يؤثر على قوة الاستراتيجية الادارية من جهتين : الجهة الاولى في حال نقص الموارد وزيادة السكان ، فان نقص الموارد يؤثر على قوة الامداد كما يؤثر على النقل وعلى التقدم الصناعي والصناعات اللازمة ، وتصبح في هذه الحالة زيادة السكان عبئا على الموارد وعلى الاستراتيجية الادارية، ففي حال زيادة السكان يجب أن تزداد الموارد وخاصة الموارد الضرورية لبقاء حياة السكان ، كما أن زيادة السكان تقف عائقا أمام التقدم التكنولوجي والعلمي للحاق بالدول الاخرى ، ففي الهند قوة بشرية كبيرة منها ٤٠٪ من هذه القوة دخلها لا يكفيها وهي واقعة في مجاعة لا يمكن أن تقف هذه المجاعة دون زيادة الانتاج ، ومع ذلك فان الهند قامت بتجربتها النووية ولا تزال مجدة في أبحاثها العامية المتطورة التي تكلفها الكثير من الاموال الطائلة التي لو صرفت لزيادة الانتاج لكان ذلك أجدى لتلبية متطلبات زيادة السكان ، ولكن ما العمل اذا كان العالم وخاصة الدول الكبرى والصين المجاورة للهند تقوم بالابحاث النووية المستمرة ، وهنا يبدأ التسابق العلمي ، وينتهي بالقضاء على الدول الضعيفة الموارد ، الكثيفة السكان ومن هنا نستنتج بما يلي :

١ ــ ان التطور العلمي يزيد في انتاج بعض الموارد ، ويحتاج الى أموال طائلة تصرف من أجل هذا التطوير .

٢ ــ ان الابحاث العلمية لتطوير الموارد الاستراتيجية تقف عائقا أمام تقدم وتطوير الموارد البشرية منها تطوير الذرة ، وتطوير الاسلحة المختلفة ، فهذا التطوير يجري على حساب الموارد الغذائية ، وعلى حساب الموارد البشرية حيث يستنزف طاقة البلد المادية والاقتصادية .

٣ ــ ان زيادة السكان قد تؤثر تأثيرا ايجابيا بالاستراتيجية الادارية فيما لو نظمت هذه الزيادة ، وعملت في زيادة الانتاج الزراعي أو الصناعي ، وفي الحقول المختلفة للانتاج ، وكل زيادة في السكان يجب أن يقابلها زيادة في الانتاج .

٤ ــ ان التطور الصحيح للاستراتيجية الادارية هو أن تتطور الموارد الزراعية والتعدينية ، مع الموارد البشرية تطورا متوازيا ومتعاونا بحيث يقوي كل منهما الآخر ، ويأخذ بيده ليحصل التفوق المادي والتكنولوجي .

٥ ــ ان على الدول الضعيفة بالموارد الزراعية ، والتعدينية ، والمالية ان توازن بين هذه الموارد ، والموارد البشرية فلا تخطو خطوة قبل أن

تقدر موقف هذه الموارد جميعا ، وعليها أن تبدأ أولا بتحسين مواردها الزراعية والتعدينية والمالية قبل أن تقوم بأي مشروع يقوي هيبتها السياسية والعسكرية والدولية ويضعف قوتها الاقتصادية والبشرية والداخلية . ان أي مشروع لا يمكن أن تقوم له قائمة الا اذا ارتكز على أسس اقتصادية وبشرية قوية .

٦ ــ ان الدول الغنية بكافة مواردها تستطيع أن تدعم قدرتها الاستراتيجية ، وأبحاثها العلمية المتطورة ، وقوتها الدولية ، والداخلية، والسياسية والعسكرية ، وأن يكون لها شأن بين دول العالم ، وهذا لا يمكن أن يتوفر الا في الاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة الامريكية، والوطن العربي الذي سيتسلم مركز الصدارة عما قريب .

ثالثا : تلوث البيئة :

يقول العلماء بهذا الصدد : أنه اذا استمرت الحضارة في التطور ، وازداد نمو الانسان فان العالم يجب أن يفقد حضارته في غضون مئة عام . يأتي التلوث من مصادر مختلفة فيتلوث الجو ، والتربة ، والموارد الزراعية ، والبحار بنسب مختلفة ، ويصيب الانسان من جراء تلوث هذه العناصر التلوث فيأخذه من الهواء ، أو الماء ، أو المواد الغذائية ، أو عن طريق الاستخدام وما الى ذلك ، وان مصادر التلوث متنوعة أهمها مايلي :

١ ــ المصانع الذرية التي تنفث من مصانعها السموم ، كما تخلف النظائر المشعة ومشتقاتها .

٢ ــ المصانع غير الذرية ، وهي منتشرة في جميع أنحاء العالم وخاصة المدن الصناعية ، ومما يزيد في ضرر هذه المصانع وتأثيرها عليها مع الزمن التحسين الفنى في السرعة وفي غيره مما يزيد في استهلاك (قربها من الاماكن السكانيه المزدحمة ، وعدم ايجاد مصرف فني لمخلفاتها .)

٣ ــ عوادم السيارات والطيارات التي تزداد يوما بعد يوم ، ويدخل عليها مع الزمن التحسين الفني فيالسرعة وفي غيره مما يزيد في استهلاك الوقود ، ونفث الغاز المسموم في الهواء ، وكلما تقدم الزمن كلما كثرت العربات والمركبات والطائرات ، وكثر معها استهلاك الوقود ، ومع استهلاكه يكثر الغاز المنتشر في الهواء بعد الاحتراق .

٤ ــ التجارب النووية في البر والبحر والجو مما يؤثر على التربة

وعلى الموارد الزراعية وغير الزراعيـة ، ويؤثر على الموارد الحيوانيـة وعلى الأسماك وعلى الثروة المائية التي لاغنى لأي كائن حي فيها ، وهكذا فان التجارب النووية تؤثر تأثيرا أكثر من غيرها في كل كائن حي لما تخلفه من اشعاعات ، وحرارة ، وغيرها تدوم طويلا في الأرض أو في البحر وتنام فيها لتنشأ من جديد وتعمل عملها ، وان آثار القنبلة الذرية التي وقعت في اليابان لاتزال باقية حتى الآن ، فالأرض لم تستصلح من آثار القنبلة الذرية رغم مرور السنين ، والاشخـاص الذين اصابتهـم لا يزالون حتى الآن يعانون من ويلاتها ، وقد بلغت التجارب النووية حتى الآن أكثر من ٣٠٠ تفجير غير نظيف ، وهكذا فان الدول تجري تجاربها غير آبهة بما يترتب على ذلك ، وحتما فان الانسان في هذا السبيل كمن يحفر قبره بيده ، وضرر هذه التجارب اكثر من نفعها .

٥ ــ حوادث المخازن بالنظائر المشعـة فهي كذلك تؤثر على تلوث البيئة ، وعلى سلامة الانسان .

٦ ــ حوادث الانفجارات الذرية في المفاعلات والأفران الذرية . وقد وقع حتى الآن أكثر من (٢٥) حادث .

٧ ــ النمو السكاني يسبب التلوث أيضا بسبب الزيادة في السكان ، والنقص في الموارد الطبيعية .

كما عكف العلماء والباحثون لايجاد مخرج من تزايد السكان وقلة المواد الانتاجية ، كذلك عكف العلماء والباحثون على دراسة التلـوث ، وازالته . ففي الاتحاد السوفييتي صنعت مرافق لمراقبة التلوث . كما وجدت اتفاقات للتعاون بين الدول الكبـرى وخاصـة بين الاتحـاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية لمحاربة التلوث ، وايجاد طـرق تخفف منه او تقضي عليه . وفي انكلترا صدرت القوانين لحماية البنية من التلوث . وفي اليابان رصدت المبالغ الطائلة لمكافحة التلـوث وتقـدر بـ ٣٥ مليار دولار . وهكذا في بقية بلـدان العالم .(1) و « قد نجح العلماء اليابانيون في استبعاد غاز ثاني اوكسيد الكبريت ، واوكسيـد النتروجين وهما عنصران اساسيان في تلوث البيئة من الدخان الناتج من الآلات التي تعمل «بالجازولين» وذلـك بتعريض هذيـن الغازيـن للاشعاعات الالكترونيـة لتتحول الى الحالة الصلبة . وبذلك يمكـن

---

(1) جريدة الاهرام عدد ٣١٥٤١ / ١٩ ابريل ١٩٧٣ .

التخلص منها بجهاز (للشفط) وقد اثبتت التجربة نجاح هذه الطريقة في التخلص من نسبة ٩٠ ٪ في المائة من هذين الغازين » ، وقد عقدت جامعة الاسكندرية مؤتمرا علميا لبحث تلوث البيئة من ٨ — ١٠/٥/٩٧٣ وناقشت فيه تلوث المياه والاغذية والتربة والهواء ، وقد ثبت علميا ان الغبار الذري يقع على الارض ، وتعتبر الامطار اكبر عامل في انزال الغبار الذري على الارض ، ولهذا يفسر بأن نصف الكرة الشمالية فيه من الغبار الذري ما يزيد عن نصف الكرة الجنوبي وذلك لتوفر الامطار في الاول ، وهكذا فان الغبار الذري أصاب الكرة الارضية بكاملهابنسب متفاوتة تبعا لكمية الامطار ونوع المأكولات مثل السمك الذي يمتص اكبر كمية من الاشعاعات وخاصة منها « الاسترنشيوم » المشع ، وكذلك الخيار والخضراوات وغيره من الاطعمة . وقد اجريت عدة تجارب في مصر عام ١٩٧٣ على عدد من المأكولات والاطعمة كالسمك والخضراوات والخيار والملوخية ووجبة الطعام الكاملة ، فوجد ان الوجبة تحتوي يوميا من الغبار حوالي ٦ر٤ « ميكرو ميكروكيوري » في القاهرة ، وبلغت في الاسكندرية حوالي ٢ر٧ « ميكرو ميكرو كيوري » وذلك لتوفر الامطار والسمك في الاسكندرية . وان تلوث البيئة يؤثر على :

١ — الموارد الزراعية يقلل التلوث من انتاج الخضار والحبوب والفواكه ، او يجعل الارض غير صالحة للزراعة لسنوات طويلة وبذلك يعمل على تقليص الارض الصالحة للزراعة ، واذا استصلحت الارض الملوثة فإن ذلك قد يكلف اموالا طائلة ، ويبقى انتاج هذه الارض يؤثر على الانسان والحيوان . ولهذا فإن زيادة السكان وتلوث البيئة عاملان من العوامل المؤثرة على الانتاج ، ويقف كل منهما في جهة فزيادة السكان تتطلب زيادة الانتاج ، وتلوث البيئة تتطلب زيادة الانتاج ، ومن اين تأتي زيادة الانتاج اذا لم توسع الموارد الزراعية ، ويقضي على التلوث ، وعلى زيادة السكان ، الا الابحاث العلمية تزيد في الانتاج ، وبنفس الوقت اذا استخدمت لتطوير المواد الحربية والاسلحة المختلفة فإنها ستكون عاملا في اضعاف الانتاج بل في اضعاف القاعدة المادية ، وخاصة في الدول التي لا تملك قاعدة مادية قوية ، وان الموارد الزراعية تعتبر من اداة الاستراتيجية الادارية ، فإذا ما أصابها تلوث أو عاهة فإن ذلك سيؤثر على الاستراتيجية الادارية كما يؤثر على مبادئها وأسسها .

٢ ـ الموارد الحيوانية كالاسماك ، والاغنام والابقار ، والدواجن والارانب ... يؤثر التلوث في التجارب البحرية فيؤثر على الاسماك وعلى غيرها من الاحياء المائية ، كما يؤثر على الانعام عن طريق النباتات والمراعي الملوثة وعن طريق التربية التي تنبت الكلأ والمرعى ، فيؤثر هذا التلوث بنسب مختلفة حسب درجة الاصابة . وحسب منطقة التلوث ، ومقدار التلوث على انتاج هذه الحيوانات كما يؤثر على سلالتها ، وان الموارد الحيوانية تعتبر من أداة الاستراتيجية الادارية ، ولهذا فإن قلتها او عدم جودة نوعيتها ، أو اصابتها بأمراض كثيرة كل ذلك يؤثر على الاستراتيجية الادارية وعلى مبادئها وأسسها .

٣ ـ الموارد البشرية : كذلك اثر تلوث البيئة على الموارد البشرية في النواحي التالية أهمها :

آ ـ ضعف القوى الجنسية فيجعل كلا الزوجين عقيما ، وبذلك يؤثر على التناسل والتوالد ، وزيادة المواليد والنمو السكاني بصورة عامة ، الا أن هذه الناحية تؤثر على القوى المعنوية للازواج حيث لايجدون من حولهم أولاداً ، وتؤثر القوى المعنوية بدورها على العمل ، وعلى زيادة انتاج الموارد التي يكون فيها الانسان العنصر الفعال في هذه الزيادة .

ب ـ يصاب الانسان من جراء التلوث عن طريق الهواء أو الاطعمة ، أو الملامسة للجلد ببعض الامراض التي تؤثر على قواه العقلية والجسدية فيجعله قاصرا وعالة على غيره من الناس ، فهو مستهلك بدون انتاج . ولا يزال بعض الناس في اليابان حتى الآن يعانون من ويلات آثار القنبلة الذرية منذ الحرب العالمية الثانية .

ومن الطبيعي أن تأثير التلوث على العنصر البشري يضعف قوة الاستراتيجية الادارية التي تعتبره أداة من أدواتها ، وهو العنصر الفعال في كل الموارد ، وفي كل عناصر ومبادىء وأسس هذه الاستراتيجية .

رابعا ـ الطفرة التكنولوجية :

يعتبر بعض العلماء أن التعليم العام هو أساس التقدم التكنولوجي . كما يعتبره البعض الآخر أن التعليم مع التخصص هو أساس التقدم التكنولوجي ، ويعتبر نجاح التقدم التكنولوجي مرهونا بما يلي :

١ ـ توفر العلماء والباحثين للتفرغ لهذا التقدم .

٢ ـ توفر العتاد والتجهيزات والمباني اللازمة للتجارب ، وغيرها من الامور .

٣ ـ توفر القاعدة المادية اللازمة لتقدم التكنولوجيا كالاموال والمصانع والموارد وغيرها .

أدت سرعة المواصلات الحديثة الى وجوب ايجاد طرق يسير عليها وسائل المواصلات السريعة من نوع خاص وذات شروط ومواصفات عديدة سواء كانت هذه الطرق برية أو بحرية أو جوية . ففي المجال البري انشئت القطارات السريعة ذات الحمولات الكبيرة ، والناقلات الاخرى كالعربات والجرارات التي تسير في كافة الطرق المجهزة لها . وفي المجال الجوي استطاعت الطائرات النفاثة الاسرع من الصوت ، وطائرات النقل الكبيرة ، والصواريخ النووية ، والمركبات الفضائية انت صل الى أهدافها بسرعة فائقة ، وبدقة كبيرة ،استطاعت المركبات الفضائية أن تصل الىا لقمر ، والصواريخ ان تبلغ اقصى نقطة من الكوكب الارضي ، والطائرات ان تبلغ أي نقطة من العالم . كل ذلك بفضل التقدم التكنولوجي ، وتأثيره على الاستراتيجية الادارية حيث طور هذا التقدم وسائط النقل ، وطرقه فازدادت السرعة ، وقصرت المسافة ، وتناهت الدقة ، وضبط الوقت . وفي المجال البحري استطاعت الغواصات ان تغوص في أعماق البحار، واتخذت من بطنه طريقا، واستطاعت الطوربيدات أن تبلغ أي مكان من البحر بأقصى سرعة ، واستطاعت السفن الكبيرة والسريعة ان تمخر عباب البحر فتنقل المواد ذات الحمولات الكبيرة ، واستطاعت اليابان أن تبني اكبر سفن العالم حمولة ، وان هذا التطور قد أثر على الاستراتيجية الادارية ، فالطرق التي كانت تصلح لعبور بعض السفن أصبحت الان في ظل هذه الثورة التكنولوجية لاتصلح لها وهذه « قناة السويس » التي قلت قيمتها الاستراتيجية الا اذا اتسعت لعبور السفن الكبيرة . وهذه قناة (بنما) التي قلت قيمتها الاستراتجية الا اذا استوعبت الحجم الكبير للسفن التي تمر فيها يوميا ، ولهذا فان الولايات المتحدة الامريكية تفكر في فتح قناة جديدة لتخفيف الضغط ، أو توسيع القناة نفسها . وهذه الطرق البحرية في البحار والمحيطات قد تبدلت قيمتها فأصبح للمحيط الهندي اهمية استراتيجية كبرى وكذلك لمر « رأس الرجاء الصالح » ، وبعض الممرات والطرق الاخرى ، كما انه اصبح بامكان السفن ان تسير في المتجمدات

تحت سطح الماء بفعل القوة النووية واصبح بالامكان صنع سفن قادرة على السير في طرقات لم تكن تستطيعها قبل الثورة التكنولوجية . وقد تم تقدم هذه الثورة التكنولوجية متميزة من الناحية الادارية بما يلي :

١ ـ سرعة كبيرة لوسائط النقل كسرعة الصواريخ والطوربيدات والطائرات النفاثة ، والسفن الذرية ، والقطارات السريعة والعربات المجهزة وغيرها من وسائط النقل .

٢ ـ حمولة كبيرة ، وقوة رفع كبيرة كناقلات البترول الحديثة : (٧٥٠) الف طن حمولة ناقلة البترول اليابانية ، وطائرات النقل التي تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفييتي في نقل فرقة وعتادها بالكامل ، وهناك أيضا الطائرات العديدة في الدول المتقدمة تكنولوجيا كطائرة النقل الامريكية (C - S A)وكذلك السفينة الادارية (F D L) وهي عبارة عن ثكنة عسكرية ادارية سريعة لتخزين الاسلحة والمعدات والذخائر ، وقد وضعت فيها سفن متقدمة لتكون قواعد امداد متقدمة للجيوش المقاتلة في عرض البحار ، أو في الاراضي ذات الموارد التي يكون للدول الكبرى المستعمرة لها فيها مصالح مادية واقتصادية وسياسية . وكذلك فان وسائط النقل البرية والجوية على اختلاف أنواعها أصبحت تتميز بقدرتها على الحمولات الكبيرة . ومما يميز هذه الوسائط ايضا أن لها قوة دفع كبيرة تستطيع حمل أثقال ما كانت تستطيعه وسائط النقل القديمة ، وبالاضافة الى أنها ذات قوة دفع كبيرة فان هذه المحركات أو الدافع ذو حجم صغير وصغير جدا اذا ما قيس بما قبل ظهور التكنولوجيا .

٣ ـ ان وسائط النقل العديدة ، أصبح الكثير منها ينقل ذاتيا كالمركبات الفضائية الروسية التي انتقلت وحدها الى القمر ثم عادت تحمل معها الصخور والتراب من القمر ، وهناك الطائرات التي تطير بدون طيار وتنقل معها الذخائر والاعتدة اللازمة . وهناك وسائط النقل البحرية .

٤ ـ المدى المبعيد لوسائط النقل الحديثة ، حيث اصبحت السفينة الذرية قادرة على قطع البحار والمحيطات دون التزود بالوقود الذي كانت تزود به السفن العادية ، وهذا ينطبق على الصواريخ ، والمركبات الفضائية ، وغيرها .

٥ ــ ان الالات والاعتدة ، والصناعات التكنولوجية بمجموعها على درجة كبيرة من التعقيد الصناعي ، كذلك فان هذا التعقيد يحتاج الى علماء وفنيين مهرة يعملون في صنع وتوجيه وقيادة هذه الصناعة .

٦ ــ سهولة القيادة والسيطرة على المسائل الادارية ، والاعمال الادارية ، وتوفير كثير من الجهد في هذه القيادة، وجعلها تتميزبالسيطرة الكاملة والوضوح الكامل ، ان القيادة شيء أساسي في الاستراتيجية الادارية ، وان التقدم التكنولوجي قد أوضح المسائل الكثيرة في القيادة والسيطرة على المؤخرة .

٧ ــ الزمن الكبير الذي تستغرقه هذه الدراسة وهذه الابحاث فان زمن التحضير للوسائل والمسائل التكنولوجية تحتاج الى تحضيرات ودراسات وتجارب طويلة ، ولذلك فان فترة التحضير أصبح لها من الاهمية الكبيرة التي لم تكن موجودة من قبل .

٨ ــ الانفاق الهائل مع هذه الابحاث وهذه الدراسات ، ومتابعتها في سلسلة تصل الى الغاية المتوخاة .

٩ ــ اتساع قواعد الامداد وشمولها بأغلب الموارد الضرورية ، وتنوعها ، وهذا ما يفسر ضرورة توفر القاعدة المادية والموارد المتنوعة فيها لتكون هذه القواعد قادرة على التكيف بما يتلاءم ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة .

١٠ ــ ان التقدم التكنولوجي قدطرأ على كافة أدوات الاستراتيجية الادارية على الموارد بأنواعها(الزراعية والتعدينية ، والطاقة)والصناعة) والموانيء والطرق ، والمطارات ، والآعتدة اللازمة وغيرها) وهكذانرى هذا التطور شاملا عاما حيث شمل مجمل الحياة العسكرية والمدنية .

ان التطور التكنولوجي يتقدم بسرعة مذهلة ، حتى على القواعد الامدادية في كافة المستويات حتى التشكيلات والقطعات ، والقواعد البرية والبحرية والجوية حيث أصبحت السرعة والحركة من مهمات القواعد ، ولا يستبعد أن تقام هناك قواعد اللامعاد جوية ، وفضائية تزود القوات بكل ما يلزمها ، بل ان هذه القواعد قد تغير شكلها ومواصفاتها وعمقها واتساعها . ولا أدري اذا ما كانت التكنولوجيا ستتطور وتتولى بنفسها ارسال الحمولات الى أي نقطة من العالم حيث وصل الاتحاد السوفييتي الى القمر كما قلنا في سبق،والى باقي الكواكب الشمسية. ويتوقع أن ترسل

الحمولات في المستقبل علــى هذه الطريقة الى أي جيش من الجيوش البرية أوالبحرية أو الجوية حاملا اليها كافة الامدادات مع ما يرافقذلك من السهولة في القيادة ، والسرعة في الامداد ، والدقة في التنفيذ وهناك سبع دول على الأقل تقدمت في الثورة التكنولوجية تقدما كبيرا .

ان الدفاع عن القواعد المادية ، ووسائل الــمواصلات ، والقواعــد المتقدمة ، والتقدم التكنولوجــي في كــل أدوات الاستراتيجية الادارية لايكون الابالتقدم التكنولوجي المتفوق الذي يغلب التقدم التكنولوجي في البلاد الأخرى ويجعلهذا التقدم في كافة الصناعات عديم الفائدة ، وغير صالح للاستخدام ، كما أن الدفاع عن الموارد والمصانع التي تلعب دوراً كبيرا في التقدم لهو ضرورة من ضرورات المحافظة على هــذه الموارد وبأي شكل من الاشكال ، فالارض واتساعها تلعب الدور الرئيسي ، وكذلك توفر الموارد العديدة في هذه الارض كما أن الارض نفسها تعطي مناعة للمحافظة على الموارد ، والاسلحة ووسائل القتال المختلفة تلعب دورا كبيرا في الدفاع عن هذه الموارد ومنالمفضل أن يكونموارد أخرىتعوض عنالموارد الاساسية كأن تكون من بلد آخر ، أو تكون صناعية ، وفي كل الاحوال يجب أن تكون كلفة تصنيع الموارد قليلة ، وسلسلة أعمالها تساويه أو أقل ، والزمن الذي يستغرقه صنعها يساوي أو يقل عن الزمن في صنع الموارد الاساسية المتوفرة ضمن البلد وضمن الاتساع والسيطرة على القواعد المادية ، وعلى هذا فان للموارد أهمية كبرى ، ولهذا يقتضي أن تشكل هنالك احتياطات قوية من الموارد التي يتوقع أن تنقص بما يمكن ان تسد الحاجة .

خامسا : المشكلات الادارية المعقدة :

لقد ورثت الحرب العالمية الثانية مشكلات ادارية معقــدة لم تجد حلولا لها حتى الان وتتزايد هذه المشكلات وتنمو مع الزمن فتنعكس اثارها على العلاقات بين الدول ، وكذلك على العلاقات المحلية ، وعلى الاستراتيجية الادارية بصورة خاصة ، وهذه المشاكل هي : مشكلــة برلين ، ومشكلــة تقسيم المانيــا ، ومشكلة الراسماليــةوالاشتراكيــة، مشكلات التحرر القومي ، ومشكلة فييتنام ، والنزاع العربي الاسرائيلي وغيرها من المشاكل التي تحتاج الى حل جذري .

مضت على هذه المشكلات سنون عديدة ولم تحل بل تتفاقموستؤدي فيما بعد اما الى انفجار كامل ، أو الى تسوية مبتورة ، أو الى حــل لاترضى عنه الاطراف المعنية ، وحتى الان لاتزال تستخدم التكتيكات

الادارية أحيانا ، والتصادم العسكري احيانا أخرى ، وتتدخل الدول الكبرى ودول العالم لحل هذه المشكلات ، ولكنه حتى الآن ليس هناك حل" ترضى عنه الاطراف المعنية ، وهكذا برزت عدة نتائج أهمها :

١ ـ ظهور ثورات تحررية تحاول ان تجد حلا ، ولكن حتى الآن لاتزال هذه الثورات تقاتل بكل ما أوتيت لتحصل على حقوقها وفي النهاية وان طالت هذه الثورات لابد لها أن تنتصر وأن تحقق هدفها .

٢ ـ ظهور حرب الاستنزاف بكل معالمها فهي تستنزف الطاقات. والامكانيات المادية والبشرية ، وتحرم الشعب الفقير من كافة مقومات الحياة فهي حرب تؤثر على الطرفين المتنازعين ، وتكون أشد تأثيرا على الناس المحرومين ، وعلى الدولة الفقيرة بقاعدتها المادية والتكنولوجية .

٣ ـ ظهور حرب طويلة الامد ، وهذه الحرب تحتاج الى قوى مادية كبيرة ، والى موارد متوفرة ، والى امداد مستمر بالمواد الضرورية والاساسية للحرب ، وهذه الحرب تخلق مآسي كبيرة فتجعل الشعب متخلفا الا في القتال والصمود .

٤ ـ الانفاق الهائل على هذه الثورات وهذه الحروب ، وهي تكلف الجيوش النظامية اكثر بكثير من العصابات الصغيرة التي اعتمدت الحرب الطويلة في قتالها مع العدو .

٥ ـ تدخل الدول الكبرى لحل هذه المشكلات ، وحتى الآن لم تكن هذه الحلول الا جزئية ، والطريقة الوحيدة لحل هذه المشكلات الادارية هي : قيام صاحب الحق بالمطالبة ، وشرح ذلك للدول الكبرى ولدول العالم واقناعهم بأن هذا الحق هو عادل وشرعي ، ثم توفير الامكانيات المادية والمعنوية المتاحة ، وتشكيل قوة مسلحة تنمو مع الزمن وتتطور ماديا وتكنولوجيا حتى اذا لم تجد الطرق السلمية في هذه المشكلة ، تتصدى لها القوة المسلحة مدعومة بالقاعدة المادية والتكنولوجية ، وبالدعم السياسي والمادي من الدول الصديقة أو المتحالفة . وبالدعم المعنوي والسياسي من الدول الاخرى . وهكذا فان القوة في السلاح والسلاح وحده مدعوما بكافة القوى الاخرى المتوفرة يستطيع أن يحرز الحسم ويثبت الحق . وعلى هذا فان الحرب

الطويلة هي خير ماتلجأ اليه الشعوب الضعيفة ، والتي لاتملك الموارد الكبيرة .

٦ ـ ظهور عدة اشكال للاستعمار ، ومنه الاستعمار الاستيطاني في البلاد العربية ، والاستعمار الفكري في أفريقيا والاستعمار العنصري في جنوب أفريقيا ، والاقتصادي في أفريقيا أيضا وهذا أهم أشكال الاستعمار في البلاد العربية والافريقية اللتين تتركز فيهما القاعدة المادية الكبيرة في العالم .

سادسا : المعتقدات المتعارضة :

ان اي تناقض يظهر في المجتمع لابد وأن يظهر قليلا ثم ينمو حتى يصل الى درجة الصدام المسلح أو غير المسلح ، والتناقض هوالذي يدفع الاستراتيجية الادارية لان تتطور ضمن مسار صحيح تبرز فيهما أهمية هذا التناقض وهذا الاختلاف . فهناك تناقض بين الرأسمالية والاشتراكية ، وبين الدول الاشتراكية نفسها ، وبين الدول الرأسمالية نفسها ، الا أن شدة هذا التناقض يختلف داخليا عنه خارجيا ، ففي التناقض الداخلي تكون الشدة والمساحة أضيق مما اذا كانت خارجية ، فنجد التناقضات قليلة ضمن النظام الاشتراكي الواحد ، وكذلك ضمن النظام الرأسمالي ، أما فيما بين هذين النظامين فان الهوة عميقة والمسافة شاسعة والاصطدام متوقع ، وهذا التناقض في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدينية .

هناك الاديان المختلفة السماوية وغير السماوية وكل دين ينظر الى المادة ، والى نظامها الاقتصادي ، أو التعامل بها ، أو تسخيرها لاهداف تختلف نظرتها عن الاخرى ، وان كانت الديانات السماوية تلتقي جميعا في الاصول وتختلف في الفروع . أما الديانات غير السماوية فهي تختلف عن بعضها اختلافا كبيرا ، أما البون الشاسع والهوة العميقة فتوجد بعقائد السماوية والعقائد غير السماوية ، ولهذا نجد في العالم الآن الاختلاف بين الاديان السماوية حتى ضمن الدين الواحد، ولذلك يمكن تصنيف هذا الاختلاف حسب شدته ، فيبدأ بين الدين الواحد فنجد مثلا في الدين الاسلامي عدة نحل متفرعة ، وكذلك الدين المسيحي ، وينتهي بشدته بين كل دين ودين ، ثم يتعاظم في الشدة فيصل الى ذروته ، ولن تجد تقاربا بين دين من الاديان السماوية ،

وبين معتقد شيوعي ، أو حزبي لانها تغاير تعاليم الدين . ان الاختلاف موجود لايمكن انكاره أو تجاهلـه ، وان هـذا التناقض يـؤثر علـى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية ، كما يؤثر على الاستراتيجية التي سبق ان بحثنا هذا الموضـوع في بـاب (أساس الاستراتيجية الادارية) .

هناك الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المتباينة في العالم أهمها النظام الاشتراكي ويتزعمه الاتحاد السوفييتي ، والنظام الرأسمالي وتتزعمـه الولايات المتحدة الامريكية ، وان كان ضمن النظام نفسه انقسامات وتناقضات أخرى . قد تولد نتيجة وجود هذين النظامين في العالـم انقسام العالـم الى كتلتين كبيرتين كل كتلـة لهـا نظامهـا الاقتصادي واستراتيجيتها الادارية التي تسعى لتأمين استخدام المـواردالاقتصادية ضمن الاطار الدفاعي . ويحاول كل نظام أن يقضي على الآخر بأيـة وسيلة كانت وبأية طريقة مستخدمين في ذلك استراتيجية معينـة فالنظام الاشتراكي يسعى الى تطبيق استراتيجية الحرب الاهليـة ، والحرب الشعبية ، والحروب العادلة ، والتعايش السلمي . امـا النظام الرأسمالي فيتبع استراتيجية « الرد المرن » و « الرد الجسيم » ففي مفهوم النظام الاشتراكي يرى أن تدرس الحوادث الحاضرة مـن زاوية الصراع بين العقيدين وان تدرس كذلك الحوادث مـع « مراعـاة التوازن التاريخي » في القوى بين هذين النظامين « أي مـع مراعـاة النمو الاقتصادي ، وتدعيم مركز الاشتراكية » ، وظلت الرأسماليـة سائدة وهي الوحيدة في بداية القرن العشرين ثم نشأت النظريـة اللينينية ، وحددت مشكلة « عهد الاستعمار والحروب والثورات » ، ويعتبر هذا النظام أن الثورات القومية التحررية هي الكفيلـة بتدمير الاستعمار والتخلص منه ، كما يرى هذا النظام أن هذا العصر هو عصر سقوط الرأسمالية والنظام الاستعماري وعصر كل الجماهير لاتجاهها الى النظام الاشتراكي ، ويرى هذا النظام ايضا انـه يمكن أن تقـوم حروب بين الدول الاستعمارية نفسها وقد قال جماعة من المؤلفين في الاتحـاد السوفييتي في كتاب (الاستراتيجية الحربيـة) : ان الثورات الاشتراكية والقومية التحررية ، والمضادة للاستعمار ، والثـورات الديموقراطية الشعبية ، وحركات الفلاحين الواسعـة ، والنضـال الشعبي للقضاء على الفاشية والنظم المستبدة الاخرى ، والحركات الديموقراطية ضد الظلم « كل هذا يتجمع في تطوير ثوري عالمي عام لنسف

أساس المعسكر الاستعماري » ، ولكن هذا النظام لم يسلم كذلك من الانقسام على نفسه كما انقسم النظام الرأسمالي ، وان كانت الاسباب متباينة ، فيوغسلافيا تتبع ايديولوجية معينة ، وألبانيا سارت على خط « ماوتسي تونغ » ورومانيا سارت في طريق الاستقلالية ، والصين الشعبية سارت بخط سياسي واقليمي وايديولوجي مغاير ، والتنافس شديد بين الاتحاد السوفييتي والصين . وكذلك النظام الرأسمالي ففرنسا سارت بطريق جديد يحفظ لها هيبتها واستقلالها عن الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك بريطانيا واليابان وغيرهما من دول المعسكر الرأسمالي ويقول « هانس بالدوين » ، « وقد قامت في فرنسا تحت حكم ديغول نهضة اقتصادية وسيكولوجية وأصبحت دولةنووية صناعية غنية وحديثة ، ولكن مكاسبها واجهت مصاعب أمام اطماع الكثيرين الى الاحسن ، وانسلخت من حلف الاطلسي ، عدا ما على الورق لتسير في اتجاه شبه مستقل كما أصبحت ألمانيا الغربية باقتصادها المزدهر وقوتها المتجددة اقل استجابة لرغبات واشنطن » .

هناك التميز العنصري الذي تشتد وطأته وينمو خطره في جنوب أفريقيا ، وفي أمريكا ، وسيؤثر من قريب أو بعيد على الاستراتيجية وعلى الاحداث العالمية وعلى المشاكل الداخلية لهذه الدول ، ان في أفريقيا أغلبها بل كلها من العنصر البشري الاسود حيث تشكل هذه القارة قوة مادية وبشرية كبيرتين ، وان كان التقدم العلمي والتطور التكنولوجي ضعيفا فيها ، وبمستطاع العملاق الافريقي يوما ما أن يكون سيدا لارضه وموارده بل على القارات الاخرى فيما اذا استطاع النهوض والتقدم وتلمس أسباب النجاح . ان نجاحه يكمن في تكوين وانشاء قاعدة تكنولوجية . وكذلك فان الولايات المتحدة الامريكية ليست منيعة ضد قيام صراع بين السود والبيض وانه سيأتي اليوم الذي تقلق فيه ، ولاتجد الحلول لنفسها .

هناك النزاعات القبلية ، ولشد ما تشتد وطأة هذه النزاعات في البلاد العربية والافريقية . ففي افريقيا يوجد حوالي أكثر من اربع وثلاثين دولة ، كما أن بها اكثر من /٢١٠٠/ قبيلة ، واربعة آلاف لغة ولهجة ، وهذه الدول أغلبها متخلفة لمشكلتها المذكورة ، وتستفيد من هذه الخلافات الدول ذات الاطماع الاستعمارية التي تسعى للسيطرة على مواردها وقاعدتها المادية الكبيرة ، وامتصاص ثرواتها .

ان الدول الصناعية كالولايات المتحدة الامريكية واليابان وغيرها يتطلعون الى افريقيا وكأنها المائدة الدسمة .

سابعا : نظام الاحلاف والتكتلات الاقتصادية :

ان أهم الاحلاف التي وجــدت في العالم هي « حلف وارســو » ويتزعمه الاتحاد السوفياتي في دول المعسكر الشيــوعي ، و « حلف الاطلسي » وتتزعمه الولايات المتحدة الامريكية في دول أوروباالغربية. ان هذه الاحلاف تهدف فيما تهدف الى تقوية القدرة الدفاعية وتغذيتها للحلف الواحد ضد الحلف الآخر ، كما أن من أهدافه اقامة علاقات اقتصادية فيما بين دول الحلف الواحد ، وهذه العلاقة تتمثــل في تبادل الموارد ، والمواد الامدادية لكافة الجيوش المشتركة، حيث تخصص كل بلد لانتاج مادة أو عدة مواد لصالح الحلف ، كما انه يمكــن بهذه الصورة اقامة صناعات عسكرية متكاملة ، واقامة مصانع الكترونية ، واقامة منشآتادارية كثيرة يتناسب تمركزها مــع أوضــاع الحلف العسكرية والاقتصادية ، ان هذه الاحلاف يغلب عليها الطابع الدفاعي والحربي ، أكثر من الطابع الاقتصادي ، وان كان الطابع الاقتصــادي يظهر عليها في كل سماتها ، ولهذه الاحلاف تأثير كبير على الاستراتيجية الادارية فهي تؤثر على الصناعة والزراعة والموارد التعدينية ، وتمركز الصناعات ، وتمركز قواعد الامداد للجيوش المقاتلــة ضمن الحلف ، وعلى طرق الامداد والاخلاء ، وعلى الصناعات التكنولوجيــة ، وعلى الابحاث العلمية ، على الميزانية لكل جيش ولجيوش الحلف مجتمعة ، وان هذا يفيد في تقليل النفقات ، وفي تنسيق الصناعات ، وفي تركيز القــوى ، وفي القيادة ، وفي تكامــل مواد الامداد ، وفي التنظيم ، غير القوى ، وفي القيادة ، وفي تكامل مواد الامداد ، وفي التنظيم ، وغــير ذلك من الامور الادارية .

ان التكتلات الاقتصادية قــد ظهرت للوجود بسبب الحاجة الملحة الى المــوارد الموجودة خارج البلــد ، والتي تكون بوجودها تكامــلا في الموارد . لقد ظهرت التكتلات الاقتصادية اما على شكل تعاون بــين الدول المستقلة ، والتعاون في هذا لايكون ملزمــا للاطراف المتعاونة ، واما على شكل اندماج وبهذا يمكن ان تشــكل سلطــات عليا تنسق فيما بين الدول المندمجة وتكون هذه السلطات بمثابة قيادة قد تشكل مــن

رؤساء الدول ، أو رؤساء الوزا رات ، أو لجنة تجمع هذه الدول جميعها ، وتكون من مهمتها تنسيق ودمج القوى الموجودة في البلاد الاتحادية تدريجيا بحيث يمكن بعد مضي عدة سنين ان يكون لهذه الدول قوة اقتصادية وعسكرية كبيرتين ، ولهذا النوع من الاندماج الاقتصادي عدة طرق لتنفيذه تسعى كل الدول المشتركة لتوضيح الاسس التي يجب ان يسير عليها هذا الاتحاد أو الاندماج ، واما على شكل اتحاد أو وحدة وهذا أقوى انواع التكتل الاقتصادي ، وهذا يقود بدوره الى الوحدة العسكرية فالسياسية ، وفي هذه الوحدة يمكن ان يخطط للاستراتيجية الادارية على أسس ومبادىء علمية حديثة ، ومن الطبيعي ان تكون الاستراتيجية في ظل هذه التكتلات مختلفة اختلاف التكتل نفسه ، فالاستراتيجية الادارية تكون اكثر تماسكا وقوة في حال وحدة قوى الموارد والصناعة ، والاموال والقيادة وغيرها ، وبذلك نحصل في ظل هذه الوحدة على عنصرين هامين لبلوغ النصر والصمود وهما مركزية القيادة ، ولا مركزية التخصص .

انه قد يظهر تقارب اقتصادي حتى بين الدول المتناقضة فيمعتقداتها بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية ، وبين المجموعة الاشتراكية ، والمجموعة الرأسمالية ، ان الاقتصاد يفرض وجوده على كل نظام بل على كل معتقد ، لان الحاجة تدفع لهذا التقارب وهذه العلاقة ، فتقام المشروعات ، وتوظف الاموال ، وتقام الصناعات المتعددة ، وتتبادل الموارد فتستورد الولايات المتحدة الامريكية مثلا الكروم من الاتحاد السوفييتي ، وكثيرا من الموارد من باقي بلدان العالم كما يستورد الاتحاد السوفييتي الحبوب وخاصة القمح الذي لا ينتج منه سوى كمية لا تكفي لسد احتياجاته ، كما ان اليابان تستورد مادة الارز رغم انتاجها لهذه المادة ، وأما بريطانيا فتستورد الحديد ، وكذلك ايطاليا والمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ، وهكذا بالنسبة لبقية الموارد ، وقد عقدت موسكو مؤخرا في الشهر السادس من عام ١٩٧٣ اتفاقا اقتصاديا بين الاتحاد السوفييتي مع شركة «أوكسيدنتال بتروليلم» الامريكية ، تقوم الشركة بمقتضى هذه الاتفاقية بمد خط أنابيب قيمة ثمانية مليارات دولار مقابل تزويد الاتحاد السوفييتي للولايات المتحدة المتحدة الامريكية ممثلة بهذه الشركة بالمواد الكيمائية بقيمة (٢٠٠) مائتي مليون دولا ر لمدة عشرين سنة . وقد بلغت تجارة الاتحاد السوفييتي

مع الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٧٢ حوالي : (٥٤٧)مليون دولار وهي في ازدياد مضطرد ، ان هذا التقارب تفرضه الدوافع التاليـة :

١ ـ الثورة الصناعية اذ تتطلب الكثير من المـوارد ، ولا تتكامل هذه الموارد الا في بلاد مختلفة من العالم ، من الواجب اقامة علاقات اقتصادية معها لتوفير هذه الموارد .

٢ ـ الثورة التكنولوجية وما رافقها من تطورات ، الامـر الـذي ادى الى التفتيش عن موارد جديدة خارج حدود البلد السياسي لدوام استمرار تقدم الثورة التكنولوجية .

٣ ـ زيادة عدد السكان في العالم ، وهذا مما يجعل الدول الكثيفة بالسكان بحاجة الى موارد غذائية تسد بها حاجة السكان المتزايدة، فتضطر لعقد اتفاقيات اقتصادية مع أية دولة من دول العالم . وهذا مما جعل بعض العلماء والباحثين يفكرون في اعادة توزيع الثروات في العالم بشكل يؤمن للجميع مطالبه واحتياجاته من جمَيع الموارد الزراعية والتعدينية وان هذه النظرة هي نظرة سلمية يتجه العالم فيها الى شواطىء السلام ، الا ان توزيع هذه الثروات يؤثر تأثيرا كبيرا على الاستراتيجـة الادارية في كل مـن بلدان العالم اذ يتوجب نتيجـة لذلك اعـادة النظـر في القواعد المادية ، والموارد الاستراتيجية ، والصناعات القائمة ، كمـا يتوجب تغيير بعض الاسس والمبادىء الاستراتيجيـة في النقـل وفي التموين وفي القيادة .

٤ ـ الاتجاه في الوقت الحاضر الى سياسـة التعاون والوفـاق الدولي الواسع لما في ذلك من مزايا اقتصادية يؤمنها الاتجاه الجديد لتلبية المطالب والاحتياجات المتنوعة لدول العالم ، وان هـذا الانفتاح سيزيد من امكانيات البلد الاقتصادية والسياسيـة والعسكريـة ، ويسير العالم رويدا رويدا الى السلام المنشود .

ان مارأيناه حتى الان من ظروف العصر المحيطـة ، والانفجـار السكاني ، وتلوث البيئة ، والطفرة التكنولوجية ،والمشكلات الادارية المعقدة ، والمعتقـدات المتعارضة ، والاحـلاف والتكتلات الاقتصاديـة كلها عوامل تؤثر على الاستراتيجية الادارية من قريب أو بعيـد ، حيث تؤثر هذه العوامل على أساس الاستراتيجية ، وعلى مبادئها جميعا ، وعلى الموارد وعلى الصناعة والزراعة ، وعلى الامداد والتموين ، والنقل، وعلى العلاقات الدولية ، والثورة التكنولوجية ، وعلى التقـدم العلمي في مجال الاستراتيجية الاداريـة .

الباب الرابع

أداة الاستراتيجية الادارية

مجالس

في ١٧ [illegible]

الفصل الأول

تعريف الاداة

الاداة هي الموارد المتاحة الطبيعية او التحويلية ، وتصنع هذه الموارد بما يتلاءم مع طبيعتها ، ومع اهداف الاستراتيجية الادارية ، ثم تسويق هذه الموارد ، وانشاء الطرق والمواصلات اللازمة لذلك والامداد بها ، ومن ثم العمل على خلق كادر فني واداري يقوم بانتاجها وتصنيعها وتحويلها والامداد بها على نحو يكفل تفوقها المادي والكيفي ، وخلق احتياطي قوي ، وميزانية كبيرة لهذه الاعمال المتسلسلة .

أولا : تعريف الموارد الزراعية :

ان الموارد متنوعة ومتعددة فالموارد الزراعية تخضع للاعتبارات المناخية ، والتربة ، وبصورة عامة للعامل الذي يتحكم في الانتاج وتحسينه . ان الموارد الزراعية غير قابلة للتخزين لمدة طويلة ، ومن المفروض أن يبدل المخزون الاحتياطي كل مدة . والزراعة منها بدائي ، ومنها متقدم متطور . والزراعة المتطورة نوعان : الزراعة الكثيفة وتقوم في المناطق الكثيفة بالسكان ، ويستغل كل شبر فيها للزراعة كما في جمهورية مصر العربية ، والصين ، والهند ، واليابان . أما في البلاد المكتشفة حديثا كأمريكا وأوستراليا فان الزراعة فيها واسعة تقوم على الات حديثة نظرا لقلة السكان ، وتستطيع هذه الدول أن توزع تلك الزراعة على أراضيها بما يتلاءم مع حاجة بعض

الانواع الزراعية ، أو الاستغناء عن بعضها . وتقدر المساحة المزروعة في العالم من (٧٪ — ١٠٪) من مساحة العالم اي مايعادل من (٢ر٦ الى ٣ر٦) بليون فدان في العالم . ونلاحظ أن أمريكا تساهم في الانتاج العالمي بنسبة (١٤٪ — ١٦٪) وأمريكا اللاتينية (٧٪ — ٩٪) والاتحاد السوفييتي (١٧٪) وأوستراليا ونيوزيلاندا (٢٪) وتفسر زيادة الانتاج في منطقة ، وتخلفه في منطقة أخرى بالامور التالية :

وهي (كما فسرها الدكتور نصر السيد نصر في كتابه « الموارد الاقتصادية » قوله) « وقد يكون تفسير عدم الاتفاق هو الاختلاف في طبيعة الموارد الزراعية ، أو عدم استغلال الموارد استغلالا كاملا في حالة زيادة نسبة الارض المزروعة فقد يرجع ذلك الى الى أن طبيعة المورد هنا افضل بكثير من المناطق الاخرى ، أو أن المنطقة الواحدة تستغل اكثر من مرة ، الامر الذي يترتب عليه ان المساحة المحصولية التي تستغل تكون في الواقع اكبر مما يظهر في نسبة الارض المزروعة » ثم اضاف قائلا : « ان مايزيد على ثلاثة أرباع الانتاج الزراعي يأتي من الولايات المتحدة الامريكية ، وأوروبا الغربية والكتلة الشرقية باستثناء اليابان . وتساهم الكتلة الشرقية وحدها (آسيا الشيوعية وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي) بما يقرب من (٣٠٪) من جملة الانتاج العالمي ، كما يظهر تفوق الجزء الاسيوى على الجزء الاوروبي . ويساهم العالم العربي بما يقرب من (٤٥٪) من جملة الانتاج الزراعي . وتساهم الولايات المتحدة الامريكية وحدها بما يعادل اسهام أوروبا الغربية مجتمعة . ويساهم العالم الافريقي الاسيوي بأكثر من (٤٠٪) من الانتاج الزراعي في العالم . وقد ازداد انتاج الموارد الزراعية مقابل الزيادة في عدد السكان . والزيادة في الانتاج كانت اعلى مايكون في أوروبا الشرقية ، والاتحاد السوفييتي ، وأوقيانوسية ، والشرق الاوسط ، وسجل هبوطا في كل من افريقيا وامريكا الشمالية » .

ان التربة تؤثر على انتاج الموارد الزراعية أو نقصانا ، فهناك التربة التربة المحلية التي تتكون من الصخور ، والتربة الفرينيتية التي

ترسبت بواسطة الانهار ، والتربة الهوائية المحمولة بالرياح ، والتربة الجليدية التي تحركت وتكونت نتيجة زحف الكتل الجليدية . ويمكننا تقسيم التربة نسبة الى الشكل النباتي :

آ – تربة الغابات ، وتوجد حيث تكثر الامطار الغزيرة ، وتنقسم الى :

١ – تربة مدارية حمراء وهي قليلة الخصوبة .

٢ – تربة هشة تساعد على تخزين الامطار ، وهذه التربة فقيرة بالمواد المعدنية ، ويساعد المناخ البارد على تحليلها .

ب – تربة سمراء وهي أخصب أنواع التربة للانتاج الزراعي .

ج – وتربة الحشائش التي منها التربة السوداء ، وتظهر في الاتحاد السوفييتي ، وأمريكا ، وتستخدم للرعي وتربية الحيوانات .

د – تربة الصحراء وهي لا تصلح للزراعة ولا للرعي .

ان المناخ يؤثر على الموارد زيادة ونقصانا ، وان كان الانسان في الوقت الحاضرقد استطاع أن يهيىء مناخا اصطناعيا لبعض أنواع المزروعات الا أنها قليلة اذا ماقيست بالمحاصيل الزراعية الاخرى .

ان الحرارة عامل مهم فكل نبات تلزمه درجة معينة من الحرارة ، فالقمح مثلا من زراعة المناطق المعتدلة ، كما أن الارز يلزمه درجة معينة من الحرارة ، ويكثر في المناطق المدارية .

ان الضوء عامل مهم في النمو الزراعي حتى تتمثل عملية الكلوفيلي، فزيادة ساعات النهار في المناطق الشمالية هي السبب في سرعة نمو النباتات ، كما يؤثر الضوء في الجودة ، فالقطن المصري والسوداني أجود من القطن الامريكي ذلك أن الاول حصل على ساعات ضوء مابين (٢٤ – ٢٥) ساعة في حين حصل الثاني على (٢٠) ساعة فقط .

وان الرطوبة والامطار عامل هام في النمو . وكذلك الرياح ، والمياه، وهذه هي أهم العوامل التي تؤثر في الانتاج ، وتبرز الاهمية في الدور الاول مياه الامطار التي تكون كبيرة وتستفيد منها التربة . الا أن نوع التربة يفرض زراعة المزروعات فمنها تربة الاراضي الصحراوية التي تزرع فيها مزروعات جافة تتحمل الجفاف ، وتكون لموسم واحد فقط ، ومياه الانهار التي يتحكم في مياهها السدود وغيرها كما في مصرالتي تعتمد كليا على مياه النيل والسدود المقامة عليه وخاصة السد العالي ، والقطر العربي السوري الذي يعتمد على مياه الامطار والسدود المقامة خاصة سد الفرات ، والهند وباكستان وغيرها من من الدول ، كما أن هناك المياه الجوفية التي تلعب دورا كبيرا في

الزراعة ، وان من الدول ماتعتمد عليه بشكل كلي ، والمياه المتكونة من الثلوج ، ومتى وجد الماء وجدت الزراعة ، سواء كان هذا الماء باطنيا ، أو ظاهريا .

ان الانسان عامل هام في نمو الزراعة فهو يؤثر تأثيرا كبيرا على كافة المراحل الزراعية والانتاج الزراعي ، فان توفر اليد العاملة أو عدمه يؤثر على الانتاج . فالمناطق التي تقل فيها الايدي العاملة تنتشر فيها الزراعة الواسعة التي تعتمد على الالة كما في كندا واوستراليا ، اما المناطق التي تكثر فيها الايدي العاملة كالصين والهند واليابان فتسود الزراعة الكثيفة ، وكما يقول الدكتور « خطاب صكار العاني » : « ان قدرة السكان على الانتاج تتوقف على نسبة القادرين منهم على العمل ، وعلى مستواهم الصحي ، والخبرة التي اكتسبوها في الحقل الزراعي وعدد الماهرين منهم ونشاطهم » . وليست العبرة بالعدد والكثرة ، بل العبرة أيضا في قدرة العامل ، وخبرته ، ونشاطه ، وتجاربه والآلات التي يعمل فيها ، والوعي الزراعي والثقافي الذي يتصف به ، فالكمية والكيفية يجب ان تحقق في المناطق الزراعية التي يتواجد فيها العمال ، والتي تتوفر فيها كافة العوامل التي تزيد في الانتاج الزراعي .

اما توفر راس المال فهو عامل مهم في النمو الزراعي ، والنهوض بالمستوى الزراعي وذلك لتأمين الاعتدة اللازمة للزراعة ، ولتأمين ثقافي كاعداد الدورات اللازمة للعامل الزراعي ، كما يكون ذلك حافزا على اجراء التجارب العلمية الزراعية ، وفي الامكان اقامة مؤسسات منشآت زراعية ، كالمستوى ، وصوامع الحبوب وغيرها .

ان العوامل الاجتماعية والعادات الموروثة أيضا لها الاثر على الانتاج الزراعي ، وتنوعه ، وخزنه ، واستهلاكه ، فمنشوريا مثلا تقوم بزراعة الارز مع أن العوامل لاتساعد على زراعتها كما يجب ، وظروف الطبيعة غير ملائمة ، ومنشوريا تزرع هذه النوع لسبب واحد فقط وهو ان الصينيين الذين هاجروا الى منشوريا قاموا بزراعتها لاعتيادهم على زراعتها من قبل عندما كانوا في الصين ، وانتقلت معهم هذه العادة اثناء هجرتهم الى منشوريا ، وهذا ماينطبق على البلاد الاخرى في العالم، كما حصل للمزارعين في جنوب العراق الذين تركوا زراعة الخضراوات وزرعوا الارز لالشيء الا لاحتقارهم لزراعة الخضراوات .

ان التخطيط الاقتصادي يلعب دورا هاما في الانتاج الزراعي ،

ويفرض زراعة معينة دون زراعة اخرى ، ويفرض التوسع في مادة دون مادة اخرى حيث تحدد المساحة المزروعة ، وأنواع المزروعات . وهذا التخطيط يلعب دورا كبيرا في الانتاج و الحفظ (الخزن) والتصدير أو الاستيراد ، والاستهلاك ، وكمية الاحتياط وغيرها .

ان التقدم العلمي ، والتطور التكنولوجي في الزراعة يزيد من الانتاج الزراعي ، ويلعب دورا كبيرا في جودة الانواع الزراعية ، كما يستطيع استنبات أنواع جديدة منها . ويعدد المواسم ، كما يقضي على كثير من الآفات الزراعية باستخدام الوسائل الجديدة للمكافحة ، ويزيد من جودة التربة ، والمياه ، حتى المناخ ، ومن اهم الدول التي ادخلت التقدم العلمي في الزراعة هي اليابان ، والولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفييتي ، فالهكتار أعطى في سوريا عام ١٩٦١ ٦ر٤ كغ في حين أعطى في اليابان ٤ر٢٥ كغ كما أن التقدم العلمي كان عاملا في تقدم علم الوراثة والاجناس فتحسن الانتاج ، وظهرت نظريات عديدة في علم الاقتصاد الزراعي أدت الى زيادة الانتاج ، وان التكنولوجيا كان لها الاثر الكبير في تبديل بعض الموارد الزراعية الى موارد صناعية كالمطاط الصناعي وغيره .

والجدول التالي يبين الاراضي الصالحة والمزروعة في العالم ونسبة توزيع هذه الاراضي على القارات ، ثم نسبة السكان في العالم ، ثم المساحة المزروعة من مساحة القارة .

القارة	لارض صالحة مزروعة من مساحة العالم	نسبة السكان في العالم	المساحة المزروعة من مساحة القارة	المساحة غير الصالحة من القارة	مراعي وغابات من القارة
أوروبا (دون الاتحاد السوفييتي)	١٢٪	١١٪	٣٠٪	٤٥٪	٢٥٪
آسيا	٢ر٢٨٪	٥٦٪	١٣٪	٦٠٪	٢٧٪
الاتحاد السوفييتي	١٨٪	٦٪	١٠٪	٤٣٪	٤٧٪
أمريكا	١٨٪	٧٪	٧ر١١٪	٥١٪	٢٧٪
أمريكا اللاتينية	٧٪	٨٪	٣٥٪	٣٥٪	٥ر٦١٪
أفريقيا	١٥٪	٥ر٩٪	٦٪	٤٥٪	٤٩٪
اوقيانوسيا	٥ر١٪	٥ر٢٪	٢ر٢٪	٤٦٪	٥٢٪

يلاحظ من هذا الجدول مايلي :

١ ــ هنالك مساحات غير مزروعة في العالم ، ويمكن ان تسد حاجات السكان ، والنمو السكاني المتزايد ، والمتطلبات الادارية الحديثة ويمكن ادخال الالة والتقدم العلمي لزيادة انتاج هذه المساحة .

٢ ــ هنالك مراعي كبيرة تتسع لنمو الثروة الحيوانية والنباتية التي يستفاد منها كمصادر تموين لكافة القوى المستهلكة ، ويمكن أن تستخدم هذه المناطق أيضا لانشاء بعض المنشآت الادارية التي تفيد في تقديم الخدمة الطبية للحيوانات ، واقامة مستودعات تخزن فيها كافة المواد اللازمة ، بقصد زيادة الانتاج في الثروة الحيوانية ، وتحسين جودتها .

٣ ــ يمكن أن يدخل التقدم العلمي الى المساحة غير الصالحة ، وغير المزروعة مر العالم فيحولها الى مساحة من الارض قابلة للزراعة ، ولانتاج أنواع معينة أو محددة .

٤ ــ يمكن تكثيف الانتاج في الاراضي الصالحة لتنتج اكثر من موسم لمضاعفة الانتاج ، وللوصول الى الحد الاقصى .

٥ ــ يمكن انتخاب السلالات الجيدة ، والبذور الطيبة لانتاج حيوانات جيدة في سلالتها ، بالاضافة الى انتاج أنواع عديدة ومنتقاة من البذور والاسمدة .

٦ ــ ان المساحة غير الصالحة للزراعة تتركز في دول أوروبا (ماعدا الاتحاد السوفييتي) وهذه المساحة يمكن ان تقلص اذا ما انبرى لها التقدم العلمي ، والآلات الحديثة ، والدراسات العلمية بهذا الشأن . الا أن الذي يعوض دول أوروبا هو اتساع المساحة المزروعة اذا ماقيست بالمساحات المزروعة من العالم .

٧ ــ يوجد في آسيا مساحة كبيرة جدا غير مزروعة ، كما أنه في الوقت نفسه يوجد في هذه القارة نسبة كبيرة من السكان ، تغطي هذه النسبة بنسبة الاراضي المزروعة وتقدر بـ ٢٨٫٢ وهي أعلى نسبة مزروعة من مساحة العالم .

٨ ــ يلاحظ على الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ان نسبة السكان فيهما قليلة ، والمساحة المزروعة كبيرة ، وهذا ما يفسر

بأن هاتين الدولتين قادرتان على مواجهة زيادة السكان ، ووضع استراتيجية ادارية متكاملة للموارد الزراعية ، والانتاج الزراعي المتوفر في أراضيهما الشاسعة .

٩ ـ ان اكثر القارات قابلية للرعي هي أمريكا اللاتينية ، وبهذا يمكن لهذه القارة ان تحسن المراعي والحيوانات ، وأن تقيم المصانع والمستودعات اللازمة لزيادة انتاج الثروة الحيوانية لديها .

١٠ ـ ان أفريقيا أقل القارات في مساحة الارض المزروعة اذا ماقيست بنسبة أراضيها الصالحة فهي تزرع ٦٪ فقط بينما الارض الصالحة فيها تساوي نسبتها ١٥٪ ، وهذا التقصير يعود للعوامل الزراعية المتحكمة في أفريقيا ، وخاصة التخلف الزراعي ، والعادات والتقاليد الموروثة ، وانه يمكن أن تتطور هذه القارة فيما لو استخدمت فيها الوسائل الزراعية الحديثة ، والتقدم العلمي ، والوعي الصحي ، والخبرة المكتسبة .

١١ ـ أما أوقيانوسيا فهي قليلة بسكانها ، وقليلة بنسبة المساحة الصالحة للزراعة ، وأكثر ما تشتهر هذه القارة بالرعي ولذلك ماينطبق في هذه الناحية على امريكا اللاتينية ينطبق عليها .

وهكذا نرى القارات تتباين في الاراضي الصالحة للزراعة ، وغير الصالحة منها ونسبة انتاجها ، وهل يتناسب هذا الانتاج مع زيادة السكان ؟ ان بعض القارات تجد الحلول لهذه المشاكل الادارية بتحسين الانتاج وزيادته وذلك بزيادة نسبة الاراضي الصالحة للزراعة ،وادخال العلم في الانتاج الزراعي ، الا أن بعض القارات لايمكن ان تجد الحلول لهذا فتقع تحت الضغوط الاقتصادية ، وتحت سيطرتها ، وفي هذا تأثير كبير على الاستراتيجية الادارية من وجهة نظر الموارد الزراعية .

ان الموارد الزراعية أغلبها مواد غذائية يتزايد عليها الطلب يوما بعد يوم وهي تتمثل في الحبوب التي من أهمها القمح والارز ، والمنتجات الغذائية الاخرى ، وتمثل المنتجات الغذائية نسبة ٩٢٪ من مساحة المحاصيل في العالم ، ومن الطبيعي أن تكون لهذه الموارد تصنيعا وتجهيزا خاصين يتلاءم مع طريقة الاستهلاك ، وان تجهيز هذه الغلات لصالح الجيوش ، المستهلكين يحتاج الى طريقة خاصة في الصنع وفي التغليف ، وفي التجهيز ، وفي النقل حتى وصوله الى أدنى مستوى من الجهة المستهلكة .

١٢ ـ المناخ والتربة والانسان يتحكم في الانتاج الزراعي وفي التوزيع ، وفي التصنيع ، فيمتد الاقليم الاستوائي الواقع بين خطي العرض خمس درجات شمال وجنوب خط الاستواء ويشمل على[1] « حوض الامازون بأمريكا الجنوبية ، وحوض نهر الكونغو وساحل غانية في قارة أفريقيا وشبه جزيرة الملايو ، وأندونيسيا بقارة آسيا » وهو ذو حرارة مرتفعة وأمطار كثيرة طوال أيام السنة ، وذو تربة تسمى تربة « اللاترايت » وهي غير غنية بالمواد الغذائية ، وتسود فيها الزراعة المتنقلة البدائية المعتمدة على تنظيف مساحة صغيرة بواسطة حرق أشجارها وزراعة هذه المساحة ، كما سادت في هذه التربة ، الزراعة التجارية وهي الزراعة المتخصصة المعتمدة على الغلات النقدية المشجعة من قبل أصحاب رؤوس الاموال ، وتكون قريبة من السواحل لتسهيل تصديرها ، وأهم ماينتجه هذا الاقليم هو المطاط والكاكاو والتوابل وزيت النخيل . ويمتد اقليم الحشائش الحارة الواقع بين خطي العرض / ٨ ـ ١٨ / شمال وجنوب خط الاستواء ويشتمل على السودان يبدأ من ساحل البحر الاحمر وينتهي عند ساحل المحيط الاطلسي في الغرب « في أنكولا ، وروديسيا الشمالية والجنوبية ، ويمتد في آسيا على نطاق دائري يحيط بصحراء « الثار » الموجودة في شمال الهند ، ويقع في قارة أوستراليا الى الجنوب من الاقليم الموسمي محصورا بين صحراء استراليا الكبرى من جهة ، والاقليم الموسمي من جهة أخرى . أما في قارة أمريكا الجنوبية فيتمثل بشكل واضح في وادي نهر « أورانكو » وهضبة غيانا » . وتختلف درجة الحرارة في هذا الاقليم ، كما أن الامطار مختلفة ، وان هذا الاقليم يصلح لتربية الحيوان والرعي ، كما يزرع في هذا الاقليم بعض الغلات الزراعية اهمها : القطن ، الفول السوداني ، قصب السكر ، ويمتد الاقليم الموسمي بين خطي العرض شمال جنوب ٥° ـ ٣٠° . ويمتاز هذا الاقليم بحرارة عالية ، وبامطار صيفية ، وبجفاف ، ويمكن أن يميز فيه ثلاثة فصول : الفصل الحار من آذار حتى حزيران . والفصل المطير من حزيران حتى كانون الاول . والفصل البارد من كانون الاول حتى شباط . « ويتمثل المناخ الموسمي في قارة آسيا بشبه جزيرة الهند ماعدا شمالها الغربي ، وفي قارة أفريقيا بهضبة الحبشة ،

---

(١) **الجغرافية الاقتصادية للدكتور خطاب صكار العاني ص ٩٧ ـ ١٢٨ .**

وساحل موزامبيق ، وجزيرة مدغشقر ، وفي قارة أوستراليا بالجزء الشمالي منها ، أما في الامريكيتين فيظهر في جزر الهند الغربية ، وامريكا الوسطى ، والساحل الشرقي للبرازيل » ، وان هذا الاقليم يصلح لزراعة الارز والحبوب والذرة وقصب السكر والقطن والقمح والشعير ، ويعتبر هذا الاقليم مزدحما بالسكان لذلك فان الايدي العاملة متوفرة فيه ورخيصة ، ويمتد الاقليم الصحرائي الحار بين خطي العرض ١٨ ـ ٣٠ شمالا وجنوبا ، ويمتاز هذا الاقليم بالحرارة العالية ، والرياح القوية . وقلة الامطار ، ويتمثل هذا الاقليم (١) « في آسيا : في الصحراء العربية ، وصحراء بادية الشام ، وصحراء الثار في شمال غرب الهند . وفي أفريقيا وفي الصحراء الكبرى وصحراء الصومال في شمال خط الاستواء ، وصحراء كلاهاري في جنوبه . وفي أوستراليا يشمل الصحراء الاسترالية الكبرى التي تمتد في وسط غرب القارة ، وفي أمريكا الشمالية يشمل صحراء أريزونا في جنوب غرب الولايات المتحدة وشمال غرب المكسيك ، وفي أمريكا الجنوبية يشمل صحراء اتكاما في بيرو وشمال شيلي » . وان هذا الاقليم يصلح لزراعة النخيل والمراعي ، ويتميز بقلة سكانه ، وثرواته الفنية في المملكة العربية السعودية والكويت . والذهب في صحراء أوستراليا ، والنحاس في تشيلي ، ويتميز اقليم البحر المتوسط وهو من المنطقة المعتدلة الدافئة بشتاء دافيء وممطر ، وتختلف كمية الامطار من منطقة الى اخرى ، ومن الساحل الى الداخل ، وفي الصيف يكون حارا ، كما يتميز هذا الاقليم بكثرة الضوء واهم المحاصيل الصيفية فيه الخضراوات والفواكه المختلفة ، والزيتون والعنب والتين وكافة المحصولات المقاومة للجفاف ، وأهم المحاصيل الشتوية القمح والشعير ، وفيه بعض النباتات التي تشكل غابات في بعض الاحيان كأشجار الصنوبر في سفوح لبنان .

اما الاقليم الصيفي ففيه الامطار كثيرة ، ويتميز بأمطار صيفية ويشمل هذا الاقليم « في قارة آسيا بالقسم الشمالي والاوسط من الصين . وفي قارة أمريكا الشمالية بجنوب شرق الولايات المتحدة ، وفي قارة أمريكا الجنوبية في أرغواي وجنوب شرق البرازيل، وفي قارة اوستراليا وفي ساحلها الجنوبي الشرقي . وفي قارة افريقيا بالساحل الشرقي منها في اقليم الناتال » . تتكون في هذا الاقليم الغابات الطويلة ذات

---

(١) الجغرافية الاقتصادية ص ٩٧ ـ ١٢٨ د . خطاب .

الاشجار العالية ، وهي دائمة الخضرة ، وهـذا الاقليم يلائم العيش البشري ، لذلك فانه مزدحم بالسكان ويصلح لزراعة القطن والرز والتوت والبن .

أما الاقليم المعتدل وينتشر « في أمريكا الشمالية ويتمثل في السهول العظمى الممتدة في كل من الولايات المتحدة وكندا ، وأمريكا الجنوبية ويتمثل في الارغواي وشمال الارجنتين ، وفي أوراسيا ويمتد في جنوب شرق أوروبا في حوض نهر الدانوب الادنى ، وفي اقليم أوكرانيا بالاتحاد السوفييتي ، وفي أفريقيا يتمثل في جنوب القارة ، واوستراليا يتمثل في حوض مري » . ويتميز هذا الاقليم بارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف وانخفاضها في الشتاء ، وتسقط الامطار خلال الربيع والصيف ويصلح للري ، وزراعة القمح .

أما المنطقة المعتدلة الباردة وهي التي تمتد بين خطي عرض ٤٠ – ٦٠ شمالا وجنوبا وتقسم الى اقليم غرب أوروبا ويشمل(١) « الجزر البريطانية ومعظم فرنسا وهولندا وبلجيكا والدانمارك والمانيا الغربية وجنوب السويد والنرويج ، وفي أمريكا الشمالية يشمل ولايتي أوريكون وواشنطن الواقعتين في أقصى شمال غرب الولايات المتحدة الامريكية ، ومعظم ولاية كولومبيا البريطانية الواقعة في أقصى غرب كندا ، وفي أمريكا الجنوبية ويشملجنوب شيلي » . ويتميز هذا الاقليم بأمطار دائمة خلال السنة ، وان كانت تقل في بعض فصولها . وتنفض الاشجار عن كاهلها الاوراق في فصل الخريف لاتقاء البرد الشديد في الشتاء ، ومن أهم الاشجار البلوط والزان اذ تستخدم أخشابها في كثير من الصناعات الحربية ويصلح هذا الاقليم لزراعةالشعير والبطاطا والكتان وغيره ، وقد تحول سكان هذا الاقليم من الزراعة الى الصناعة.

أما اقليم (سانت لورنس) وهو يتمثل في قارة أمريكا الشمالية في وادي سانت لورنس ، ويتميز هذا الاقليم بشتاء بارد الى درجة تتجمد موانؤها ، وأمطاره موزعة ومستديمة خلال العام ، وتتطور في هذا الاقليم الصناعة والتجارة (٢) .

---

(١) الجغرافية الاقتصادية للدكتور العاني ص ٩٧ – ١٢٨ (٢) نفس المصدر السابق .

أما اقليم الغابات الصنوبرية فهو قليل الزراعة ، وكثير النباتات والاشجار ومن أهمها الاشجار الصنوبرية . وهو شديـد البرودة ، وسكانه قليلون ومتأخرون اقتصاديا ، الا أن الاخشاب هناك هي أهم مورد في هذا الاقليم .

اما المنطقة الباردة وهي المنطقة القطبية الشمالية ، ينعدم فيهـا النبات للبرودة الشديدة وتشمل (شمال السويد والنرويج) ويمتـاز بقلة السكان والشتاء الطويل والصيف القصير ، وهو أفقر الاقاليم اقتصاديا ، والحيوانات التي تتحمل البرودة هي عماد الثروة الاقتصادية في هـذا الاقليم وأهمهـا غزال الرنـه الذي يربى في قطعان ، والكاريبو الذي لم يستانس بعد ولا يعتبر من الحيوانات الاهلية .

الاستنتاج : نلاحظ مما تقـدم ما يلـي :

١ ــ أن الذي يتحكم في الانتاج والتوزيـع هـو المناخ والتربـة والانسان .. وان تغيير المناخ والتربة لهومن الصعوبة بحيث يجعل الانسان قاصراعلى انتاج أنـواع قليلة ومحدودة كالقمـح الربيعي ، وبعض أزهار الزينة ، وكذلك بالامكان ادخـال التقـدم العلمي على المناخ والتربة ، ولكن حتى الآن كان ذلك في حدود ضيقة كالزراعـة المائيـة ، والطحالب البحرية ، والولايات المتحدة الامريكية استخدمت الامطار الصناعية في حربها مع فييتنام .

ان تسخير المناخ والتربة ممكن لخدمة الاستراتيجية الادارية في بعض الاحيـان ، ولكنـه يبقى للمناخ أثره في الانتاج ، والتوزيع والنقل والاستهلاك ، والامداد ، والعمليات الحربية ، وغيرها . وما ينطبـق على المناخ ينطبق على التربة .

٢ ــ ان في كل منطقة امكانيات لزراعة أنواع معينـة مـن الموارد الزراعية تبعا لتحكم الطبيعة في ذلك ، وما وجدنا منطقة تتكامل فيها الموارد الزراعية الا في بعض البلدان الكبرى نسبيا التي تتسلط عليهـا أغلب الاقاليم الملائمة للزراعة كالاتحاد السوفييتي والولايـات المتحدة الامريكيـة والصين وأفريقيا ، فالولايات المتحدة الامريكية مثـلا يصيبها الاقليم الموسمي ، والاقليم الصحرائي الحار ، والاقليم المعتدل واقليم سانت لورنس ، فهذه المناطق تتنوع فيها المـوارد الزراعيـة

الاساسية التي تدخل كأداة رئيسية في الاستراتيجية الادارية ، وهذا معناه أن تلك المناطق تملك امكانيات كبيرة في الموارد الزراعيــة ، كمــا أن لديها الامكانيات لزيادة هذه الموارد ، ويبقى الجزء القليــل التي تضطر اما لزراعته محليا للاشتراك في زراعته في بعض الاقاليم أو ادخال التقدم العلمي لاستزراعه أو تصنيعه بيد أنه تبقى تكاليف الزراعة محليا أو خارجيا أقل من التكاليف فيما لو استزرع أو صنع ، وهذه الناحية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير الموقف الزراعي الاستراتيجي .

٣ ــ انه لابد من التكامل الزراعي من ايجاد مناطق أخرى مــن العالم يستورد منها مايكون ضروريا للمستهلكين في حــدود حاجــة البلاد ، وتكوين احتياطي كبير من هذه المــادة مع مراعــاة المدة القصوى لحفظها وتبديلها دوريا .

ان التكامل الزراعي أمر ضروري ، وهذا مايفسر ضرورة وجود قواعد مادية ، أو مصادر أخرى زراعية في العالم ، ولهذا تنشأ عقود واتفاقات ومعاهدات زراعية بين بلدان العــالم ، وتتبــادل الــدول المحاصيل الزراعية التي تحتاجها للتكامل .

٤ ــ أن أهم المواد الزراعية : المحاصيل الغذائية كالقمح والشعير والارز والذرة ، وفي بعض البلاد البقول والتمور كما في مصر والعراق . وهذه المواد بالذات يجب أن توسع أفقيا ورأسيا بحيث تلبي حاجــة الدولة في السلم والحرب . ولا يعني هذا أن الموارد الزراعية الاخــرى غير ضرورية ، فالخشب مثلا الذي يستخرج من الغابات هو مهم بالنسبة لصناعة السفن والمركبات والصناعات الاخرى ، والثروة الحيوانية التي تشتهر بها بعض المناطق فهي ضرورية لتوفير اللحوم والامداد بــه .

٥ ــ ان المناطق الغنية بالموارد الزراعية هي في نفس الوقت غنيــة بالعنصر البشري ، وهذا مايفسر العلاقة بين الزراعة والمناخ والعنصر البشري ، فنجد الصين مزدحمة بشريا لوقوعها في الاقليم الصيفي ذي المناخ الملائم للاستقرار البشري ، والزراعة المستقرة وفي هذا الاقليم يجب ان تنظم الموارد الزراعية ، والسيل البشري بتخطيط يجمع ويلائم فيمــا بينهما ، وبارادة تكفل لهما الاستقرار والتقدم ، بحيث يكــون العنصر البشري قوة فعالة لاقوة مثبطة وثقيلة .

٦ ــ ان النظرية القائلة : (باعادة توزيع الثروات) نراها ضروورية على مستوى الموارد الزراعية في العالم ، فالعالم كله متكامل من الوجهة

الزراعية فالذي لايزرع في منطقة أو في اقليم ، يمكن زراعته في منطقة أو في اقليم آخر من العالم ، ومما لا يتوفر بعض الحيوانات في منطقة يمكن توفره وايجاده في منطقة أخرى من العالم . وما لم يتوفر في اقليم من الاشجار والغابات الضرورية للصناعة يتوفر في اقليم آخر .

ان التربة والمناخ والحرارة والضوء والرطوبة والامطار والرياح والمياه ، والانسان وراس المال والتخطيط الاقتصادي والتقدم العلمي كلها تزيد من الانتاج ، وفي نفس الوقت يمكن أن تكون هذه العوامل سببا في تقدم البشرية والقضاء على الجوع والحرمان والمرض والفقر فيما اذا نظمت واستخدمت بطرق صحيحة ومدروسة .

ان توزيع الثروة الزراعية يعيد التوازن العالمي ويعيش الناس في سلام ، ولكن هيهات الوصول الى هذا التوازن فكل بلد غني تحاول أن تحتفظ بمواردها الزراعية بل يمكن أن تصرفها على الكلاب والقطط ، بل يمكن أيضا أن تهدد بها وتمنعها عن البلدان التي هي بحاجة الى هذه الموارد ، وذلك اما لاستغلال هذه البلدان أو لاستعمارها ، أو لاجبارها على شروط معينة .

٧ ـ أن المواد الزراعية وخاصة منها الموارد الغذائية أصبحت في هذا العصر مطلب السكان المتزايد ، وأماني العلماء الباحثين لتطويرها وزيادة انتاجها لتلبي مطالب هذا التزايد ، والان بين زيادة الانتاج في الموارد الزراعية ، والوقوف في وجه الانفجار السكاني ثورة وصراع ، يمكن أن يزداد السكان ويقف الانتاج أو يقل أو يزداد بنسبة أقل من أزدياد السكان ، والمفروض في هذه الحالة اما أن يزداد الانتاج وهذا هو الهدف الذي يجب ان تسعى اليه دول العالم ، والعلماء والباحثون ، أو أن ينظم ازدياد السكان بالطرق المعروفة بحيث يتبع زيادة الانتاج التدريجي ، وفي حالة ثانية أن يزداد السكان والانتاج بصورة متوازية ، وهذا هو المرجح والافضل ، وفي حالة ثالثة أن يزداد الانتاج فوق زيادة السكان وهو احتمال ضعيف لانه من الملاحظ حتى الان أن الانتاج يزداد بنسبة قليلة . وفي حالة رابعة أن يزداد السكان بصورة كبيرة ويعجز الانتاج عن تلبية مطالب هذه الزيادة فينشأ الجوع والمرض ، ويتدنى مستوى المعيشة ، وتنتشر المجاعات في دول العالم خاصة الفقيرة منها بالموارد الزراعية كالهند وغيرها .

ثانيا : الموارد التعدينية :

توجد المعادن في مناطق مختلفة من العالم بنسبة قليلة أو كثيرة وتقسم الى :

آ ـ معادن الطاقة

ب ـ معادن فلزيـه .

ج ـ معادن كيمياوية

ان انتاج أي نوع من أنواع المعادن يتوقف على وجوده وسهولة استخراجه ، وفي حال تعذر الوصول الى معدن ما في منطقة تصعب الحياة فيها كالبرودة ، أو الحرارة الشديدتين مما يؤثر على انتاج هذا المعدن بعكس ما اذا وجد المعدن في منطقة سهلة (١) « كجبال الابلاش في الولايات المتحدة الامريكية ، ومنطقة أوكرانيا في الاتحاد السوفيتي ، والمرتفعات الوسطى في بريطانيا وأيضا فان وجود المعدن في طبقات عميقة وصعوبة استخراجه ، وكثرة تكاليفه ، وجود الشوائب عن الحد المعين ، وتوفر كمية كبيرة أو قليلة منه ، وحالة الدولة من تخلف وبدائية الوسائل التي يستخرج بها ، ووجود معادن ترهق الدولة في تكاليفها « وقد دلت الدراسات على أن مياه المحيطات تحتوي على كميات هائلة من الذهب ويمكن استخلاص ماقيمته خمسة ملايين دينار عن كل ميل مكعب من مياهها ، ولكن تكاليف العمليات اللازمة للحصول على تلك الكمية من الذهب تساوي خمسة أضعاف قيمتها » . ووجود أيدي عاملة أو عدم وجودها ، واهم العوامل جميعها وفرة الاموال اللازمة ، والكوادر الفنية والعلمية والآلات الحديثة لاستخراج هذا المعدن ، كل هذه العوامل تؤثر على الانتاج وتجعله اما انتاجا كبيرا أو معدوما أو وسطا بينهما .

ان المصادر والموارد التعدينية توجد في مناطق مختلفة من العالم غير منتظمة في توزيعها تتوفر في منطقة وتنعدم في أخرى وغير مرتبط بمناطق مناخية قطبية أو مدارية ، معتدلة أو حارة ، وان كان يبدو عليها أنها تتأثر بشيء من العوامل الطبيعية . اذ يرافق توزيع المعادن

---

(١) الجغرافية الاقتصادية ص ٣٦٦ د . خطاب .

وتمركزها توزيع الصخور النارية ، وتوجد أيضا في المناطق التي تكونت منذ عصور جيولوجية قديمة : ومن أهم المناطق التي تتمركز فيها هذه المعادن هي : المنطقة اللورنسية في كندا ، وجبال اورال أوزامبيا أو كاتنجا في جنوب أفريقيا ، أو بصورة خاصة في الكونغو ، وجبال الابلاش في الولايات المتحدة الامريكية ، وقد توجد بعض المعادن في بعض المناطق نتيجة التحركات الارضية الباطنية ، كما يمكن أن تتعرض بعض الصخور للضغط والشد فتؤدي هذه العملية الى انصهار بعض المعادن وتكوين جزء منها ، وان عوامل التعرية التي تقوم بالنقل والترسيب تؤدي الى تفتيت بعض الصخور . وكذلك فان المياه الباطنية التي تتسبب في بعض المعادن كحديد أسوان في جمهورية مصر العربية .

ان الموارد التعدينية قابلة للتخزين لمدة غير محدودة ، كما أن استهلاكها بعد تصنيعها فيه من المرونة مايكفل تنظيم هذا الاستهلاك

والاستهلاك في نظر الاستراتيجية الادارية عملية مهمة يتوقف عليها دوام الامداد ، والمحافظة على الاحتياطي . كما ان هذه الموارد لاتتأثر بالعوامل الطبيعية كسرعة تأثر الموارد الزراعية ، بالاضافة الى ذلك فان الموارد التعدينية حتى تصل الى المستهلك يلزمها سلسلة من التصنيعات أكثر من الموارد الزراعية نسبيا ، وهذا مما يعطيها أهمية كبرى في الامداد والاستهلاك ، وتبقى مدة طويلة دون أن تتعرض للتلف أو الفساد ، وهذا مايفسر ضرورة اقامة المصانع الغذائية بالقرب من الموارد الزراعية . كما أن الموارد التعدينية ستنضب يوما ما وفي وقت من الاوقات ، ولن يعوض ما افتقد منه أو استهلك ، وهذا مايبرر ضرورة توفر كمية احتياطية كبيرة من الموارد التعدينية التي يجب أن تكون جاهزة في كل وقت لتشغيل المصانع ، وحتى لايتوقف الانتاج فجأة ، واذا لم تستطع الدولة توفير هذا الاحتياطي لسبب ما كنقص الموارد أو انعدامها فعليها أن توفر هذا الاحتياطي من المصادرالاخرى العالمية ، ومن دول أخرى ، وذلك تابع لسياسة أية دولة ، وعلاقاتها الاقتصادية مع دول العالم ، بينما تكون الموارد الزراعية موارد تتجدد كل موسم بالاضافة الى التحسينات ، وزيادة الانتاج ، وكما قلنا فان الاحتياطي من الموارد التعدينية له أهمية كبرى لخاصية نفاذه ، وعدم تجدده لذلك يجب توفير الاحتياطي منه وتنظيمه في كل وقت وفي كافة الظروف ، ويصعب تقدير كمية الاحتياطي الموجود في باطن الارض ، بينما في الموارد الزراعية يمكن تقدير كمية الاحتياطي بشيء

من السهولة وبدقة تامة ، ويصعب التقدير للموارد التعدينية نظرا لاشتماله على خامات غريبة وعدم وجود آلات دقيقة تحصيه وتقدره ، وبهذا يكون تقدير الاحتياطي من هذه الموارد بشكل تقريبي .

وان معالجة الاحتياطي وتوفيره له من الاهمية الاستراتيجية ، يجعل الدولة تفكر في وجوه شتى لتأمين ، ويمكن تأمين وتوفير الاحتياطي علاوة على المتوفر في باطن الارض بالطرق التالية :

١ ــ الدراسة المستمرة والبحث والتنقيب عن المعادن لاكتشاف انواع جديدة من المناجم الفنية بالثروة المعدنية التي كانت غير مكتشفة من قبل . حتى تسد النقص وترقى بالاحتياطي الى الحد المطلوب .

٢ ــ التقدم التكنولوجي والصناعي خلقت معادن توازي وتساوي قيمة المعدن المستهلك ، وحلت محله في كثير من الصناعات ، بل يمكن القول انها استغنت عنه في بعض الصناعات التي كان يدخل فيها من قبل كصناعة المركبات النباتية والحيوانية مثل المطاط والبلاستيك (مطاط + زجاج) الذي دخل حديثا في كثير من الصناعات كصناعة السفن والعربات وغيرها .

٣ ــ (١) ان عدد المعادن المعروفة والتي تدخل في الصناعة آخذة بالازدياد (والتنوع) بصورة مستمرة بيد أن الانسان لم يستخدم في العصور الوسطى سوى /١٢/ معدنا نراه يستخدم أكثر من /٧٥/ نوعا في الوقت الحاضر ، معنى هذا أن في استطاعة الانسان استبدال بعض المعادن التي تكتشف حديثا بمعادن كانت مستخدمة من قبل » .

٤ ــ ان مخلفات المعادن المستهلكة كثيرة ، وان الخردوات التي بطل استعمالها ، والآلات والاعتدة البالية يمكن ان تعاد ثانية وتصهر لتخرج آلات جديدة وأعتدة حديثة ، وقد اعتمدت بعض الدول أثناء الحروب على هذه الطريقة ، وكانت المانيا في مقدمة الذين استخدموا هذه الطريقة فصنعت منها الدبابات والادوات الحربية ، وبهذا يمكن أن ندعم الاحتياطي ، ونشكل في نفس الوقت احتياطا قويا وكبيرا .

٥ ــ يمكن لبعض الدول أن تستثمر مصادر وموارد الدول الاخرى المتخلفة ، أو الدول التي تقيم معها علاقات ومعاهدات اقتصادية

---

(١) الجغرافية الاقتصادية د . خطاب ص ٢٧٠ .

وتبادل بالموارد، والمعادن كما يمكن أثناء الحروب الاستيلاء على مناطق معينة فيها مصادر للثروة المعدنية ، وهذا ماحصل في الحرب العالمية الثانية ، حيث كانت المانيا تحاول السيطرة على منابع البترول ، ومصادر الحديد في فرنسا .

ان احتواء منطقة ما من العالم لمعدن ما قد تستأثر به هـذه المنطقة فتستخدمه الدولة كقوة استراتيجية مؤثرة ، فتعطيه لمن تشاء وتمنعه عمن تشاء، وذلك حسب أهداف الاستراتيجية الادارية، وان هذه الحال قد توجد في الدول الغنية بنوع معين من الموارد المعدنية . فمنطقـة سدبري بكندا تنتج ٦٥٪ من النيكل في العالم ، وجنوب أفريقيـا تنتج ٧٣٪ من الذهب في العالم ، والوطن العربي ينتج ٣٠٪ من البترول في العالم « ففي مجال الانتاج ساهمت المجموعة (مجموعة الدول العربية المنتجة للبترول) في عام ١٩٧١ بنحو ١٤٫٧ مليـون برميل يوميـا أي ما يعادل نحو ٣٠٪ من العالمي و ٣٧٪ من انتاج العالم غير الشيوعي أو ٤٨٪ من انتاج العالم غير الشيوعي بعد استبعاد الولايـات المتحـدة الامريكية التي يحكم البترول فيها أوضاع خاصة » .

ان انتاج الموارد التعدينية اصبح مرنا بحيث يمكن ان ننتج منه كثيرا أو قليلا وحسب الطلب طالما توفرت الامكانيات الفنية الوسعـة لانتاجه ، ويمكن ان يكون نمو الانتاج سريعا في الصناعات التعدينية ، وهذا يعود الى الظروف المحيطة وكثرة الطلب او ازدياد الحاجة الى مثل هذه الصناعات ، حيث يكثر الطلب عليه في الحروب والازمات ، وان هذه الخاصية تعطي الموارد التعدينية المميزات الايجابيـة للخزن والاستهلاك والحرية الكاملة في الصرف ، أو التصدير .

حيث توجد المعادن توجد القوة ، وحيث توجد رؤوس الامـوال والمعـادن يتحقق التفوق ، وتنشأ من جـراء ذلـك الصناعات الثقيلـة والصناعات الخفيفة ، وتظهر أهميـة المعادن في السلم والحرب (١) « وقد اثبتت الحربان العالميتان الاولى والثانيـة أهميـة المعـادن في الحصول على التفوق العسكري فالاسلحة الحربية والذخائر ووسائل النقل العسكري ، وكثير من متطلبات المجهود العسكري تعتمـد على

---

(١) الموارد : دراسة في الجغرافية الاقتصادية د . الشامي و د . الصقار .

المعادن والوقود المعدني فاذا انقطعت الموارد التعدينية الاستراتيجية عن دولة ما أثناء الحرب قد تؤدي ذلك الى هزيمتها » . وهذا مايجعل الدول تفكر في الحصول على الموارد الاستراتيجية سواء على المستوى المحلي أو الدولي ، أو بمعاهدات ، أو بالوسائط الدبلوماسية والسياسية أو بقوة عسكرية اذا اقتضى الامر وأصبح نقص هذا المورد يهدد حياتها وتقدمها ، فنجد الولايات المتحدة الامريكية تطلق التهديدات بالاستيلاء على مصادر البترول بين آونة وأخرى لما لهذه المادة من اهمية في تسيير المصانع ، والطائرات ، ووسائط النقل المختلفة والتدفئة ، وقد تتبدل أهمية المورد المعدني الاستراتيجي من عصر الى عصر الا ان الموارد المعدنية لها قيمتها الاستراتيجية ، واهم المعادن على سبيل المثال لاالحصر هي : الفحم ويوجد في الولايات المتحدة الامريكية وتنتج منه ٢٥٪ من الانتاج العالمي ، والنحاس وتنتج منه ٢٤٪ من الانتاج العالمي . والرصاص ١٤٪ . والفناديوم ٥٠٪ والموليدنم ٦١٪ والكبريت ٦٤٪ والفوسفات ٤٢٪ كما تنتج الانواع الاخرى من المعادن . كما نرى الاتحاد السوفييتي يوجد فيه موارد عديدة أهمها الحديد ٢٦٪ من الانتاج العالمي . والمنغنيز ٣٣٪ والكروم ٣٠٪ والبوتاس ١٩٪ . كما نجد الدول الاخرى تنتج كثيرا أو قليلا من هذه المواد أو غيرها ، كما وان لكل دولة لها شهرتها وتفوقها في مورد معدني معين . على ان العبرة في تكامل القوى للدولة في وجود اغلب المعادن لديها ، حيث نجد الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية يحتلان المرتبة الاولى في توفر اغلب الموارد التعدينية كما نجد الدول الاخرى وتأتي في المرتبة الثانية في الموارد التعدينية هي : الوطن العربي والصين والمملكة المتحدة وفنزويلا وأوستراليا وغيرها ، تأتي بعض الدول في المرحلة الثالثة والرابعة . ويمكن اعتبار المعادن التالية أهم المعادن في الوقت الحاضر وهي : الفحم ، البترول الحديد ، النحاس ، الرصاص ، الزنك ، القصدير ، البوكسيت ، المنغنيز ، الفوسفات ، الاسبتومي ، الماس .

ان الانتاج يزداد يوما بعد يوما للموارد التعدينية فالبترول مثلا كان قبل الحرب العالمية الثانية كان ٢٦٦ ملبون طن فأصبح عام ١٩٧٠ حوالي ٦٣١٫٤ مليون طن ، والحديد كان قبل الحرب العالمية الثانية ٨٤ مليون طن فأصبح في عام ١٩٦٠ حوالي ٢٨٨ مليون طن ، وهكذا فأن الانتاج يزداد يوما بعد يوم وعاما بعد عام ، وان كل دولة قد يتأثر

انتاجها بأحد العوامل التي قدمنا فينخفض انتاجها ، فالولايات المتحدة الامريكية قد انخفض انتاجها من الحديد من ٣٢٪ الى ٢٠٪ وبذلك تبدل مركزها الاول في انتاج هذه المادة ، واحتل الاتحاد السوفييتي المركز الاول ، كما أن الاتحاد السوفييتي قد انخفض انتاجه في بعض المعادن مثل المنغنيز من ٥٠٪ الى ٣٣٪ من الانتاج العالمي .

ان الموارد المعدنية تحمل هذه الخاصة وهي النفاد من الزمن ، ولذلك لابد من المحافظة على قوة الدولة من أن تجد موردا أخر يحل محله طبيعيا أو صناعيا ، أو التوسع في البحث والتنقيب عن هذا المورد، أو تأمينه من بعض دول العالم ، وفي الحالة الاخيرة فان استيراد المورد من بلد أجنبي يتعرض للكثير من الهزات والحوادث التي تمنع استيراد هذا المعدن ، فتتأثر بذلك الاستراتيجية الادارية بصناعتها ومواردها واحتياطها وامدادها ونقلها .

ان وجود المعادن في هذه الدول يجعلها تملك النشاط الصناعي ، وبالتالي تكون بعيدة عن الهزات المالية أو التجارية ، وتملك كذلكرؤوس الاموال الكبيرة التي يمكن ان تسيطر بها على شركات العالم ، وعلى المعادن الموجودة خارج أراضيها ، فالولايات المتحدة الامريكية وظفت رؤوس اموالها في أغلب بقاع العالم حتى في فرنسا وألمانيا واليابان ، وكذلك بريطانيا التي توسعت استعماريا لتسيطر على مصادر الثروات المعدنية ، وان كان الاستعمار في الوقت الحاضر بدأ يتقلص ويزول ، الا أن تطلعات المستعمرين لازالت تغريها المصادر المعدينة الموجودة في الدول الاخرى ، فهو يحاول السيطرة على هذه المصادر بأي شكل من الاشكال ، وكثير من الدول الصناعية تعتمد في تصنيعها على استيرادها من الخارج كفرنسا التي تستورد كثيرا من المعادن أهمها : الحديد والبوتاس . وايطاليا التي تستورد الحديد والنحاس والرصاص والقصدير ، وكثير من المعادن وحتى الولايات المتحدة الامريكية فانها تستورد القصدير والنيكل وغيرها ، وحتى الاتحاد السوفياتي كذلك فانه يستورد القصدير وغيره من المعادن ، الا ان نسبة هذا الاستيراد يختلف من دولة الى اخرى ، فكلما كان الاستيراد من الخارج كبيرا أثر ذلك على وضع الاستراتيجية الادارية وعلى قوتها ، لذلك تحاول الدول التي ينقصها بعض الموارد المعدنية ايجاد طريقة أو وسيلة مناسبة للحصول على الموارد الضرورية من الخارج ، وهذا ما يفسر بضرورة وجود اتحادات ، أو أسواق اقتصادية كالسوق الاوروبية المشتركة ، والكوميكون وغيرهما .

ان الانتاج المعدني يرتبط دائما بالاستهلاك ، فكلما كان الاستهلاك كبيرا كلما كانت الحاجة الى موارد كبيرة من المعادن ، وان هذا يرتبط بقوة الدولة الاستهلاكية فالولايات المتحدة الامريكية قوة مستهلكة في العالم أكثر من غيرها ، فرغم انتاجها الكبير من المعادن تحتاج الى استيراد موارد معدنيةكبيرة من دول العالم المختلفة .

ان الاستهلاك يصل في هذه الدولة الى حد التبذير ، والاستهلاك المقنن هو الذي يؤدي الى التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، واذا بقيت هذه الدولة وعلى وضعها الاستهلاكي الكبير فانها ستواجه مصاعب عديدة في استيراد ماتحتاجه من دول العالم ، وستتعرض الى أزمات اقتصادية متتالية تقوض بها دعائم الاستراتيجية الادارية .

١ ــ ان الاتحاد السوفييتي يملك قوة كبيرة ومتعددة من الموارد التعدينية ، وقد تصنعه في مقدمة الدول ، ثم تليه الولايات المتحدة الامريكية ثم بقية دول العالم ، مما يكسب الاتحاد السوفييتي قوة متفوقة في الموارد التعدينية .

٢ ــ تتقدم الولايات المتحدة الامريكية دول العالم في انتاج الفحم والنحاس والمولبدنم والفناديوم والكبريت والفوسفات ، وهي موارد معدنية استراتيجية لها قيمتها وأهميتها الحربية الادارية .

٣ ــ يتفوق الوطن العربي على دول العالم في انتاج البترول ، وقد ظهرت أهميته واستخدم كسلاح فعال في حرب تشرين التحريرية مع اسرائيل في عام ١٩٧٣ ، كما ظهرت أهميته في استخداماته العديدة والمتنوعة في وسائط النقل ، والمصانع ، والانارة ، والتدفئة ، وفي الخدمات المختلفة .

٤ ــ يتفوق الاتحاد السوفييتي في كافة الموارد لاسيما الحديد والمنغنيز والكروم والبوتاس) .

٥ ــ ان تعددالموارد وتنوعه في بلد ما يكسبة قوة اقتصادية كبيرة، واستراتيجية ادارية متفوقة ، ويأتي بعد الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ــ كندا التي اشتهرت بانتاج « الزنك والنيكل والاسبتومي التي تدخل في كثير منالصناعات الاستراتيجية » .

جدول انتاج المعادن الهامة وتوزيعها على أهم الدول المنتجة(١) ونسبة انتاج كل منها الى الانتاج العالمي عام ١٩٦٩

المعدن	الانتاج العالمي ١٠٠٠ طن	٪ من الانتاج العالمي	أهم الدول المنتجة
الفحم	٢ر٠٦٢ر٨٠٠	٦٩	الولايات المتحدة ٢٥٪ الاتحاد السوفييتي ٢١٪ الصين ١٦٪ المملكة المتحدة ٧٪
لبترول عام		٥٢	
١٩٧٠	٢ر٣٥٣ر٨٠٠	٧٤	الوطن العربي ٣١٪ الولايات المتحدة الامريكية ٢٠٪ الاتحاد السوفييتي ١٥٪ فنزويلا ٨٪
الحديد	٣٩٠ر٤٠٠		الاتحاد السوفييتي ٢٦٪ الولايات المتحدة الامريكية ١٤٪ أوستراليا ٧٪ السويد ٥٪
النحاس	٥ر٩٤٠	٦٧	الولايات المتحدة الامريكية ٢٤٪ الاتحاد السوفييتي ١٦٪ زامبيا ١٢٪ شيلي ١١٪
الرصاص	٣ر٢٥٠	٥٢	الولايات المتحدة الامريكية ١٤٪ أوستراليا ١٤٪ الاتحاد السوفييتي ١٤٪ كندا ١٠٪
الزنك	٥ر١٤٠	٥١	كندا ٣٢٪ الاتحاد السوفييتي ١١٪ أوستراليا ٩٪ الولايات المتحدة الامريكية ٩٪
القصدير	٠ر١٨٠	٨٠	ماليزيا ٤١٪ بوليفيا ١٨٪ تايلاند ١٢٪ أندونيسيا ٩٪
البوكسيت	٥٣ر٩٦٠	٥٦	جميكا ٢٠٪ أوستراليا ١٥٪ سورينام ١١٪ الاتحاد السوفييتي ١٠٪
المنغنيز	٧ر٣٠٠	٦٥	الاتحاد السوفييتي ٣٣٪ اتحاد جنوب أفريقيا ١٤٪ جابون١٠٪ الهند ٨٪
الكروم	٢ر٥٣٠	٦٩	الاتحاد السوفييتي ٣٠٪ اتحاد جنوب افريقيا ٢١٪ تركيا ١٠٪ البانيا ٧٪
النيكل	٠ر٥١٥	٨٣	كندا ٣٨٪ نيوكا ليدونيا ٢٢٪ الاتحاد السوفييتي ٢٠٪ الولايات المتحدة الامريكية ٣٪
المولبدنم	٧٣	٩٦	الولايات المتحدة الامريكية ٦١٪ كندا ١٩٪ الاتحاد السوفييتي ١٠٪ شيلي ٦٪
التنجستن	٤١	٧١	الصين ٢٥٪ الاتحاد السوفييتي ٢٠٪ الولايات المتحدة الامريكية ١٣٪ كوريا الشمالية والجنوبية ١٣٪
الفناديوم	١٠	٩٦	الولايات المتحدة الامريكية ٥٠٪ اتحاد جنوب أفريقيا ٢٥٪ فنلندا ١٢٪ النرويج ٩٪
الذهب ١٢٤٠	ألف كيلو غرام	٩١	اتحاد جنوب أفريقيا ٧٩٪ كندا ٦٪ الولايات المتحدة الامريكية ٤٪ غانا ٢٪
الكبريت	١١ر٤٠٧	٦٤	الولايات المتحدة الامريكية ٦٤٪ المكسيك ١٥٪ الاتحاد السوفييتي ١٠٪ بولندا ٥٪
البوتاس	١٦ر٦٩٠	٦٧	الاتحاد السوفييتي ١٩٪ كندا ١٧٪ المانيا الغربية ١٦٪ الولايات المتحدة الامريكية ١٥٪
الفوسفات	٨٢ر٠١٠	٨٣	الولايات المتحدة الامريكية ٤٢٪ الاتحاد السوفييتي ٢٥٪ المغرب ١٣٪ تونس ٣٪
الاسبستوس	٣ر٧٠٠	٧٨	كندا ٤٠٪ الاتحاد السوفييتي ٢٧٪ جنوب أفريقيا ٦٪ الصين ٥٪
ماس	٤٧ر٣٧٠ ألف قيراط	٧٢	زائيري ٢٨٪ اتحاد جنوب أفريقيا ١٧٪ الاتحاد السوفييتي ١٦٪ الكنغو ١١٪

(١) الموارد : دراسة في الجغرافيا الاقتصادية للدكتور صلاح الدين الشامي وفؤاد محمد الصقار .

٦ ـ وجد في القارة الافريقية كثير من الموارد التعدينية ، وهي اليوم محط أنظار الدول الاخرى للاستفادة من هذه الموارد التي من أهمها الذهب والماس والمنغنيز والكروم حيث يوجد الذهب بكثرة في اتحاد جنوب أفريقيا ، ويوجد الماس بكثرة في زائير وفي جنوب أفريقيا ، وان هذه القارة بكر لاتزال أراضيها مملوءة بالمواد التعدينية .

ثالثا : التعريف بالصناعة :

الصناعة هي تحويل الموارد الزراعية والحيوانية والتعدينية الى مواد استهلاكية طبقا لحاجة الانسان ورغباته ، وطبقا لما تقتضيه ظروف الحياة ومتطلباتها ، فهي بذلك عنصر هام من بناء الاستراتيجية الادارية وتطويرها بما يتلاءم مع القوى الجديدة المرافقة لهذه الاستراتيجية ، كما أن الصناعة تعتبر عماد التنظيم الاستراتيجي ، وجزءا هام منها .

ان الصناعة البدائية في الصناعة اليدوية ، التي هي قليلة الانتاج، لاتحتاج الى رأسمال قوي ، كما لاتحتاج الى عمال فنيين مؤهلين تأهيلا عاليا ، والخبرة والمران هما التأهيل الذي لايحتاج الى زمن طويل ، أما الصناعة الالية فهي تحتاج الى موارد كبيرة وأموالا كثيرة ، واسواقا واسعة ، وعمالا فنيين مهرة مؤهلين ، حيث يمكن لهذه الصناعة أن تطور وسائل النقل ، وتلعب دورا مهما في انشاء الصناعات الضخمة ، وفي ارتفاع مستوى المعيشة ، وازدياد عدد العاملين فيها ، واظهار قوة الدولة فالدول الصناعية أقوى من الدول الزراعية ، بل ان الدول الصناعية تكون مسيطرة على الدول الزراعية تمتص خيراتها ، وتبيعها المنتجات بالاسعار التي تريدها ، ثم في نفس الوقت تشتري منها الموارد الاولية بأسعار بخسة وتبيعها كمنتجات صناعية بأسعار غالية ، ثم هي فوق ذلك تحاول وضعها تحت السيطرة الاقتصادية لتكون بمثابة مائدة تشبع عليها الدول الصناعية .

تتمركز الصناعة في بلد ما بناء على الاسس التالية أهمها :

١ ـ توفر الموارد الاولية : ان هذه الموارد كما قدمنا قد تكون معدنية أو زراعية أو حيوانية ، فالموارد الزراعية والحيوانية قد تتعرض للتلف اذا كانت هذه الموارد بعيدة عن مراكز الصناعة ، ولذلك

تنشأ صناعاتها بالقرب منها كالصناعات الغذائية والتعليب ، أما اذا كانت هذه الموارد غير قابلة للتلف كالموارد التعدينية والاخشاب وغيرها فانه ليس بالضرورة اقامة المصانع بالقرب من هذه الموارد ، وعلى هذا فانه يمكن أن تقام مصانع في غير المكان الذي تتوفر فيه المواد الاولية كصناعة الغزل والنسيج في انكلترا رغم أنه لاتوجد في انكلترا موارد أولية أو خامات لهذه الصناعات ، وقد تقام بعض المصانع بالقرب من الموارد الاولية لاعتبارات أخرى كاعتبار أن المادة المصنوعة أقل بكثير من المادة الخام كتركيز صهر النحاس ، أو مشتقات البترول ، أو المياه الغازية ، والاسمنت وغيرها ، ولكنه في الوقت الحاضر لابد من توفر الموارد الاولية لاقامة المصانع وذلك لضمان استمرار عمل هذه المصانع، والتكيف في الانتاج ، والذي يملك الموارد يجب ان يملك المصانع حتى لاتذهب القوى سدى ، والا حصل هوة شديدة بين مالكي الموارد ومالكي المصانع كل منهما يسعى لان يستأثر بالآخر ، وفي النهاية تستطيع المصانع ان تسيطر على الموارد بالقوة كالمناطق الاستوائية والمدارية التي تنتج الموارد الزراعية كالمطاط والكاكاو وغيرها ، فهي واقعة تحت سيطرة الدول التي تملك الصناعة . فالصناعة هي نقطة الجذب والسيطرة على أماكن الموارد ، ولا أدل على ذلك من سيطرة الاستعمار البريطاني والامريكي لاغلب بقاع العالم ، لذلك فان توفر الموارد الاولية ، واستثمارها في الصناعات محليا أمر حيوي ينبغي الانتباه اليه عند تخطيط الدولة للاستراتيجية الادارية .

٢ ــ رؤوس الاموال : لابد من اقامة المصانع والصناعات من توفر رؤوس الاموال ، وذلك لشراء الالات الحديثة والمادة الخام ، والطاقة التي تحرك المصنع ، ورفع أجور الفنيين والعمال ، وتتكون رؤوس الاموال من الادخار ، ومن الدخل القومي . كما أن الصناعة هي التي تشارك في تكوين رأس المال ، ومتى زاد رأس المال عن الحد المعين ، يمكن لتلك الدول ان تتطلع الى الدول المتخلفة فتقيم فيها الصناعات ، وتستثمر رؤوس أموالها ، ومن المفيد في هذا المكان أن تستثمر رؤوس الاموال المحلية فتساهم الارباح مرة أخرى في تنشيط بعض الصناعات بعكس ما اذا كان الاستثمار أجنبيا فان الارباح تنتقل الى الدول المستثمرة لرؤوس أموالها ، وكثيرا ما يستخدم هذا المال في استثمار بعض الصناعات الاولية لان المستثمر الاجنبي يخشى من الاجراءات

السياسية أو الاقتصادية التي يمكن ان تجربها الدول المستثمرة فيها رؤوس الاموال .

هذا ولابد من وجود احتياطي من الاموال يمكن أن يستخدم للتوسع ، أو لتغطية الخسارة ، أو مجابهة الحوادث الطارئة .

٣ ـ الطاقة : تقام الصناعة بالقرب من الطاقة لحاجة الصناعة الى هذه الطاقة واهمها الوقود بأنواعه ، والغاز ، والبترول والماء ، والفحم ، والطاقة الشمسية ، والطاقة النووية ، وعلى هذا فان المصانع عندما تقام يؤخذ بعين الاعتبار وجود الطاقة وتوفرها . في انكلترا تقوم الصناعة حيث يوجد الفحم ، وفي الولايات المتحدة الامريكية ، منطقة الفحم في « بنسلفانيا » وفي الاتحاد السوفييتي في « أوكرانيا » القريبة من الفحم ، وفي كندا التي تفتقر الى الموارد الاولية لصناعة الالومينوم ، ومع ذلك فلديها أكبر مصنع للالومنيوم في العالم لتوفر الطاقة المائية الكهربائية لديها ، فالمصنع يوجد على نهر « سانت لورنس » الذي يولد هذا النهر الطاقة الكهربائية الكبيرة ، ويكفي لانتاج طن واحد من الالمنيوم استهلاك /٢٠،٠٠٠/ كيلو واط ساعي من الكهرباء ، اذ لم يمكن اقامة مثل هذا المصنع اذا لم تتوفر الطاقة الكهربائية المتولدة عن القوة المائية ، وهكذا فان كندا تستورد الموارد الاولية لهذه الصناعة من دول العالم وتصدر الالومنيوم بعد تصنيعه ، وتساهم بنسبة ١٥٪ من الانتاج العالمي ، على أنه يمكن للصناعة أن تستخدم أكثر من مصدر واحد للطاقة في حين تحتاج بعض الصناعات الى طاقة معينة ومحددة كصناعة صهر الحديد التي تتطلب فحما ، وربما كانت بعض مصادر الطاقة أرخص من الاخرى فتستخدم الطاقة الارخص ، أو أو أن بعض مصادر الطاقة كان يصعب نقلها ، وهكذا نرى أن الطاقة ضرورية لاقامة المصانع ، بل وحيويه . ان التقدم الفني في الطاقة ، والابحاث العلمية فيها قد دفع بالطاقة الى الامام ، كما استخدمت طاقات لم تكن مستخدمة من قبل . كل ذلك يؤثر على توزيع الصناعة وتمركزها في منطقة دون اخرى ، كما أن بعض معادن الطاقة قد حل محل معدن آخر ، اما لمميزاته الكبيرة والمتعددة التي تجعل من الصناعة اكثر تقدما وانتاجا ، فكثرة الحرارة ، وسهولة النقل ، ورخص أسعار الطاقة وغيرها كلها مميزات تعطي الصناعة النمو والازدهار فالبترول مثلا حل محل كثير من معادن الطاقة كالفحم للمميزات المتقدمة التي يتميز بها عن قوى الطاقة الاخرى . وهذه الصناعات

تتمركز حول أو بالقرب من مصادر الطاقة ، وتستهلك الصناعات من مصادر الطاقة المتوفرة مايناسبها تبعا لنوع صناعاتها كصناعة الحديد والصلب والصناعات الثقيلة التي تحتاج عموما الى حقول من الفحم ، وحاجة صناعة الكهرباء والالمنيوم الى قوى الطاقة الكهربائية ، كذلك تعتمد أكثر الصناعات الفلزية المعدنية وبعض الصناعات الكيمياوية كصناعة الاسمدة الكيمياوية الازوتية على القوة الكهربائية حيث نجد أغلب مصانع الاسمدة والكيمياويات بالقرب من المحطات الكهربائية .

ان استهلاك الطاقة يختلف من دولة الى أخرى ، كما أن الاستهلاك المحلي يتفاوت في أنواع الطاقة . وقد قدرت الولايات المتحدة الامريكية استهلاكها من الطاقة حتى عام ٢٠٠٠ كما يلي :

يلاحظ من هذا الجدول أن الطاقة تسيطر على الصناعات وتتحكم في تحركها ، وفي توزيعها ، كما يلاحظ أهمية الطاقة المتزايدة في كل عام ، الامر الذي يجعل الدول تفكر في مصادر هذه الطاقة المتزايدة ، كما وتتزايد مع الطاقة ضخامة حجم الصناعات وزيادة انتاجها لتغطي هذه الزيادة الاستهلاك الكبير المتزايد لهذه الصناعات ، كما يلاحظ أن طاقة البترول هي أكبر نسبة في مجموع نسب الطاقة المستخدمة حيث تشكل نسبة ٧٧٪ من مجموع استهلاك الطاقة للولايات المتحدة الامريكية ، وأن مصادر الطاقة الاخرى هي بنسبة ٢٣٪ . وهذا مما يؤكد على الوطن العربي الذي تبلغ نسبة انتاجه العالمي ٣٣٪ من الطاقة البترولية ، أن يستخدم هذه الطاقة ، وأن ينظمها بحيث ترفع من مستوى الوطن العربي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وبنفس الوقت تؤثر على اقتصاد وصناعة الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من دول العالم التي تستفيد من هذه الطاقة ، كما يلاحظ أن الصناعة في بعض الاحيان غير مرتبطة ببعض مصادر الطاقة ، الا أنها تحتاج الى توفر هذه الطاقة ، فالولايات المتحدة الامريكية تعتمد في صناعتها على جزء كبير من الطاقة البترولية التي تنتجها محليا حيث لاتكفي فتضطر لاستيرادها من البلاد الاجنبية ، وخاصة من الوطن العربي ، وسيسبب بعد الطاقة عن هذه المصانع المتاعب الكبيرة للولايات المتحدة الامريكية ، وهناك عدة احتمالات فأما أن ترضخ الولايات المتحدة الامريكية لمطالب الوطن العربي ، أو تعمل على تغيير سياستها العدوانية لهذا الوطن ، فتقيم العلاقات المبنية على الحق والعدالة ، واما أن تعمل على زيادة انتاجها المحلي بكل الطرق والامكانيات المتاحة ، أو ان تعمل على زيادة قوى الطاقة الاخرى

جدول يبين استهلاك الولايات المتحدة الامريكية من المصادر الرئيسية للطاقة[1]

نوع الطاقة	الاستهلاك الحالي		تقديرات الاستهلاك		سنة
	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	٢٠٠٠
النفط : يشمل الغاز السائل بملايين البراميل يوميا	٥٥٢٣	٦٣٤٠	٦٧١٥	٩١٤٠	١٢٩٨٥
	١٥ر١	١٧ر٤	٢٠ر٩	٢٥ر٠	٣٥ر٦
بآلاف الملايين من الوحدات الحرارية (ترليون) .	٣٠٤٩٢	٣٥٠٢٠	٤٢١٩٠	٥٠٧٠٠	٧١٣٨٠
النسبة المئوية لاجمالي الطاقة المستخدمة	٤٤ر١	٤٣ر٨	٤٣ر٩	٤٣ر٥	٣٧ر٢
الغاز الطبيعي					
ـ بملايين الاقدام المكعبة	٢٢٠٥٠	٢٤٤٦٢	٢٦١٦٩	٢٧٥٣٧	٩٢٩٥٩
ـ بآلاف البلايين من الوحدات الحرارية .	٢٢٧٢٤	٢٥٢٢٠	٢٦٩٨٠	٢٨٣٩٠	٣٣٩٨٠
ـ النسبة المئوية لاجمال الطاقة المستخدمة .	٣٣	٣١ر٤	٢٨١	٢٤ر٣	١٧ر٧
الفحم (بيتومتي انتراتيب ليجنيت)					
ـ بآلاف الاطنان القصيرة.	٥١٠٨٠٠	٥٦٥٠٠٠	٦٦٥٠٠	٨٩٣٠٠٠	١ر٣١٠ر٠٠٠
ـ بآلاف البلايين من الوحدات الحرارية (ترليون) .	١٢٥٦٠	١٣٨٢٥	١٦١٤٠	٢١٤٧٠	٣١٣٦٠
ـ النسبة المئوية لاجمالي الطاقة المستخدمة .	١٨ر٢	١٧ر٢	١٦ر٨	١٨ر٤	١٦ر٣
الطاقة المائية (الهيدروليكية)					
ـ بآلاف الملايين من الكيلوا واط ساعةدبليون .	٢٦٦ر٣	٣٥٠	٤٢٠	٤٧٠	٧٠٠
ـ بآلاف البلايين من الوحدات الحرارية (ترليون) .	٢٧٦٨	٣٥٧٠	٣٩٩٠	٤٣٢٠	٥٩٥٠
ـ النسبة المئوية لاجمالي الطاقة المستخدمة .	٤ر١	٤ر٤	٤ر٢	٣ر٧	٣ر١
الطاقة النووية					
ـ الاف البلايين (بليون كيلوات ساعة) .	٣٧ر٩	٢٤٠	٦٣٠	١١٣٠	٥٤٧٠
ـ بآلاف البلايين (ترليون) وحدات حرارية .	٤٠٥	٢٥٦٠	٦٧٢٠	١١٧٥٠	٤٩٢٣٠
ـ النسبة المئوية لاجمالي الطاقة المستخدمة .	٠ر٦	٣ر٢	٧ر٠	١٠ر١	٢٥ر٧
الطاقة الكلية المستخدمة بكافة أنواعها ـ الاف البلايين من الوحدات الحرارية .	٦٨٩٨٩	٨٠٢٦٥	٩٦٠٢٠	١١٦٦٣٠	١٩١٩٠٠

(١) مجلة نفط العرب اذار ١٩٧٣ نقلا عن وزارة الداخلية الامريكية نقلا عن مجلة

« أويل أند غازس جورنال » تاريخ ١٩٧٣/١/١

المتوفرة لديها كالطاقة المائية ، والطاقة النووية وغيرها ، فاذا وجدت ان هذه الطرق جميعها غير ممكنة أو أن زيادتها ستكلفها الكثير من الاموال والجهد اذا ما قيست باستيراد الطاقة اللازمة لها من الدول الاجنبية ، وحينئذ ستعمل الولايات المتحدة الامريكية على احتلال هذه المصادر (مصادر طاقة البترول) بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالطرق العسكرية ، وفي هذه الحال ستنتقي المصادر التي يمكن الاستيلاء عليها دون أن يكلفها هذا الاستيلاء كثير من القوى والوسائط اللازمة لهذا الاحتلال ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية تؤمن بالانتقاء بين الحلول المتبادلة ، فهي تختار استراتيجتها من بين الحلول المختلفة ، وهذا ما صرحت ولوحت به الولايات المتحدة الامريكية مرات عديدة واليك ماقاله مساعد الهيئة الامريكية لمواجهة الطوارىء : « واذا استمر اعتمادنا على واردات البترول من خارج أمريكا في التزايد ، أو تراجع نفوذ الدولة في السياسة الخارجية ، فقد نجد أنفسنا مضطرين الى قبول هذه الاجراءات ، أو نضطر الى ارسال قوات عسكرية الى الشرق الاوسط بحيث تصبح الحرب في فيتنام بالنسبة اليها مجرد نزهة » ، وان الولايات المتحدة الامريكية بدأت منذ خمس سنوات تعد العدة لمواجهة أزمة الطاقة على كافة المستويات ، وفي كافة الجهات وذلك لضمان استمرار تدفق البترول ، أو ايجاد وسيلة أخرى ، فقد وضعت خطة لمواجهة الازمة رصد لها مليار دولار سنويا ، ويقول رئيس لجنة التخطيط في الولايات المتحدة الامريكية في عام١٩٧٣وهو «مايك ماكورماك» يقول : « ان الولايات المتحدة الامريكية ستعتمد حاليا في استيراد البترول من الشرق الاوسط حتى الثمانين (١٩٨٠) ، ولكن على الولايات المتحدة الامريكية أن تكون مستعدة لتشغيل محطات القوى بالفحم اذا قامت الدول العربية بقطع البترول عنها » ، ولكن هناك كثيرا من الصناعات والخدمات لابد لها من قوى الطاقة البترولية حيث اضطرت الولايات المتحدة الامريكية ، ودول أوروبا الغربية ابان حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ وانقلب بعد ذلك المفهوم الاستراتيجي لهذه الطاقة حيث أثرت على أغلب دول العالم ، وهب العالم مذعورا يستصرخ الوطن العربي ويقيم العلاقات الجديدة بناء على المفهوم الاستراتيجي الاداري الجديد لهذه الطاقة ، وهكذا نرى أن هذا المورد الاستراتيجي قد لعب دورا كبيرا في استراتيجية العالم ، وسيلعب الدور الاكبر كذلك في المستقبل فهو محرك الآلة ، ورافع الطيارة ، ومسير السيارة،

والمركبات بأنواعها ومشغل المصانع ، ومقدم الخدمات الكبيرة ، وباعث الحياة والتقدم والرفاهية في الشعوب .

٤ ـ تصريف الانتاج : ترتبط اقامة المصانع وزيادة انتاجها ، وتوسيعها على وجود أسواق لهذه المنتجات ، وعلى أفواه تطحن ، وعلى بطون تستهلك ، وعلى أيد تستخدم تلك السلع ، وهناك الاستهلاك المحلي ، والاستهلاك الخارجي الذي يرتبط بمنافسة البضائع الاخرى من حيث الجودة ، والسعر ، اذا ما قيست بالبضائع الاخرى ، وقد تكون اسعارها المعقولة آتية من قلة تكاليف النقل ، واجرة العمال البسيطة ، وكثرة الاستهلاك والطلب على هذه السلع ، فنجد اليابان عندما غزت السوق العالمية كانت بضائعها رخيصة ، وتتناسب مع القوة الشرائية لسكان العالم ، ولاسيما الدول النامية . وان أهم المصنوعات التي ترتبط بالسوق هي تلك المصنوعات الطازجة والمواد الغذائية كالمثلجات والالبان والمخابز ، وكذلك الصناعات التي تتطلب مراعاة اذواق ورغبات المستهلكين كصناعة الاحذية والملابس وغيرها .

ان وجود المستهلك ضروري لاقامة المصانع ، وعلى الدولة أن تشجع المصنوعات الوطنية بالطرق الكفيلة بتشجيعها ، وذلك بفرض الضرائب الجمركية ، وتحديد أسعار السلع ، والاشراف على الجودة . وكذلك الصناعات الحربية التي يجب أن تكون على قدر كبير من الكفاءة ، وتتصف بميزات فنية وتعبوية قادرة على تنفيذ متطلبات التكتيك والعمليات والاستراتيجية ، ويجب ان يكون الانتاج متوافقا مع الحاجة الى مثل هذه الاسلحة ، أو المواد الاخرى الاستراتيجية التي تحتاجها القوات المسلحة لمواجهة التحديات ، والدفاع عن البلاد . وهذه الصناعات يجب ان تكون في مكان أمين واستراتيجي بحيث يؤدي مهامه الامدادية اثناء الحاجة .

ان الجيش يحتاج لكثير من السلع الغذائية وغير الغذائية ، وان السوق الداخلية في هذه الحال تعتبر أكبر مستهلك لهذه السلع والمنتجات الصناعية حيث يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند الانتاج وعند الاستهلاك ، وعند تشكيل الاحتياط مايحتاجه الشعب برمته (جيش ، شعب) من السلع والمنتجات ، والمواد الغذائية، والصناعات الاستراتيجية وغيرها ، وكنتيجة يجب اقامة المصانع لانتاج المواد الطازجة أو المستهلكة وأن تكون قريبة من المستهلكين على مستوى الجيش والمواطنين ، واقامة المصانع الاخرى بعيدة نسبيا عن القوات وعن المستهلكين فالاولى يجب

أن تكون متحركة ومرنة بقدر الامكان ، وقادرة على التنقل تبعا للظروف المحيطة بها ، والثانية تكون ثابتة نسبيا بامكانها تزويد الجهات المستهلكة باقامة مواصلات سريعة ، ومحطات نقل ، ووسائط نقل حديثة لنقل هذه المصنوعات الى الجهات المختلفة ، وان كثيرا ماتقام المصانع المهمة والاستراتيجية في بلاد بعيدة ، وذلك لضمان الانتاج وللسرية ، وخوفا من قصفها أو تدميرها أثناء العمليات ، ففي الحرب العالمية الثانية وقبلها أقيمت مصانع ألمانية كثيرة في الاتحاد السوفييتي وفي غيره عندما فرض الحظر على ألمانيا وعلى زيادة قوتها الدفاعية بعد الحرب العالمية الاولى ، الا أن لهذه الطريقة محاذير كثيرة .

٥ ــ الكوادر العمالية : يتأثر تمركز الصناعات تبعا لتوفر العمال ، فهناك عمال عاديون ، وعمال متخصصون ، ومنهم من يتقاضى أجرا بسيطا ، وآخرون يتقاضون أجرا عاليا ، وكذلك فان من العمال الماهر والمدرب يفوق انتاجه العامل غير المدرب ، وتقاس قدرة العامل بانتاجه ، فالمدربون يصعب وجودهم في أي منطقة ، بينما غير المدربين يمكن أن يوجدوا في أغلب المناطق لاسيما منها المزدحمة بالسكان .

ان ارتباط العامل بالمعمل ، وتأهيله ، واشراكه في الارباح ، وتوعيته قوميا ، وثقته بالمعمل وبمدير العمل كل هذا يزيد من انتاجه ، ويرفع من قيمة الانتاج كماً وكيفاً ، وان المصانع بدون عمال لايمكن أن تقام ، وكثيرا من المشاكل قد تعطل الانتاج كاضراب العمال في الدول الرأسمالية ، وأي اضراب في صناعة الحديد أو الموارد الاستراتيجية الاخرى قد يؤدي الى خسارة كبيرة ، بل الى تراجع في الاستراتيجية الادارية ، واضطراب في أداتها ، فيؤثر ذلك على رأس المال ، وعلى الصناعة ، وعلى البحث العلمي .

ورأس المال كغيره يعتبر العامل الاساسي في الصناعة سواء كانت الدولة اشتراكية أو رأسمالية ، فرأس المال هو خدمة العمل في الدول الاشتراكية ، لذلك نرى تأميم الصناعة في هذه الدول يلغي سيطرة رأس المال على الصناعات .

ان التطور الفني للالات والاجهزة الحديثة الحربية ، وغير الحربية يقتضي توفير عمال فنيين مؤهلين وقادرين على استيعاب هذا التطور ، وخلق آلات وصناعات مختلفة متطورة ، وان العامل المتدرع بالخبرة والمران القادر على استيعاب الالات الحديثة وتشغيلها بما يتلاءم مع

ظروف الاستراتيجية الادارية الجديدة كعمل المصانع الالكترونية الدقيقة والمصانع النووية وغيرها ، وقد بلغت نسبة العمال المشتغلين بالصناعة ١٠٪ من عمال العالم ، في الاتحاد السوفييتي بلغ عدد العمال المشتغلين في الصناعة حوالي ٢٢مليون عامل ، وفي الولايات المتحدة الامريكية حوالي ١٩ مليون عامل وفي المانيا ٧ مليون ، وفي اليابان ٦ مليون ، ومجموع ما يعمل في الصناعة ١٦٠ مليون عامل .

٦ ـ طرق المواصلات :

للطرق أهمية كبرى في اقامة الصناعات وتركيزها ، حيث تعتبر المناطق الصناعية من أغنى المواصلات ، فكثيرا ماتقام بعض المصانع في الموانيء وذلك لسهولة المواصلات البحرية ، وتصريف الانتاج ، أو استيراد المواد الاولية كالصناعات التي قامت على خليج المكسيك في الولايات المتحدة الامريكية ، وكمعامل التكرير في كثير من البلدان كفرنسا وايطاليا والمانيا وغيرها ، ومما يشجع على اقامة ، مصنع في منطقة ما توفر النقل الرخيص كالنقل النهري الذي يجري في بعض دول العالم الكبرى كالمسيسبي ، والراين وغيرها ، وقد تكون صورة النقل ضمن البحيرات كما في بحر قزوين في الاتحاد السوفييتي ، ومنطقة البحيرات العظمى في الولايات المتحدة الامريكية ، وقد تقام المصانع في نهاية أنابيب نقل البترول كصناعة البترول ، وقد تكون في نقطة التقاء عدد من الانهار كالمناطق الصناعية المقامة في الابلاش الشمالية ، وعلى كل فان الصناعة تقام حيث تتوفر الطرق سواء كانت بحرية أو نهرية أو برية ، وسواء أقيمت المصانع أولا ، أو مدت الطرق أولا ، فالمناطق الصناعية يلزمها شبكة متطورة من المواصلات تربطها بالجهات المستهلكة ، وبالجهات المصدرة للموارد الاولية ، ولهذا يجب أن تكون الطرق متنوعة طولانية وعرضانية برية وبحرية لنقل الامدادات من المصانع الى أية جهة كانت بدون انقطاع ، وهذا ما يؤكد على وجوب توفير عدد من الطرق القصيرة والسريعة ، وذات الطاقة الكبيرة .

٧ ـ قد يقام المصنع في منطقة ما وذلك لاعتبارات شتى (غير الاسس التي قدمنا) كالاعتبارات السياسية لبعض الدول لتشجيع صناعة ما ، أو اعفائها من الضرائب ، أو لاعتبارات أمنية ، وحينئذ يكون انتقاء

الموقـع ملائما لشروط الامـن وللشروط الاخرى اللازمة لتمركـز هـذا المصنع من حيث الاخفاء والتمويه ، ومن حيث قربه من المواصلات ، وبالجبهة أو الجبهات ، أو المصادر الاوليـة وسهولة قيادة هـذه المصانع وتنفيذها للمهمات المتعلقة بالتأمين المادي ، وان تسهـل في مكانها هذا تجمع القوى المادية والبشرية . أو أن تكون هذه المصانع في أمكنة تسهل ولاتعيق تقدم القوات المقاتلة ، أو أن تكون على اتجاه رئيسي أو اتجـاه ثانوي طبقا لظروف القتال وطبقا لما يتطلب تمركزها مـن التلاؤم مـع الفكرة والهدف الاداري ، وأن تكون في مكان يسهـل الدفاع عنهـا ، وهذا الذي يهمنا أكثر من أي اعتبار آخر على أن نراعي العوامـل الاخرى كالموقع الجغرافي مثلا ، وقرب المصانع من المسطحات المائيـة أو غيرها بمعنى أن كل العوامل يجب أن تدرس دراسة وافية . فالموقـع الممتاز يساعد على تمركز الصناعات ، فمنطقة غرب أوروبا ساعـدت على نشاط الصناعة وازدهارها قبل غيرها من المناطق الصناعية ، وفي أثناء الحرب تقوم الحكومات بتوجيه المصانع بناء على خطة مدروسـة من قبل ، وان توزيع المصانع وانتقاء أماكنها والتخطيط الصناعي يلعب دورا كبيرا في تمركز الصناعات(١) « ففي سنوات الحرب العالميـة الثانيـة (١٩٤٠ ـ ١٩٤٥) تدخلت الحكومة الامريكية في صناعة الالومنيوم ـ وكان مطلوبا آنذاك لصناعة الطائرات ، ولم تكتف بانشاء مؤسسة (الكو) فأنشأت سبع مناطق لتركيز الالومينيا وانتاج الالومينيوم في كنساس ومنسوتا ونيويورك ، ومناطق الباسفيكي » .

٨ ـ المناخ :

للمناخ أثر ضئيل على توطن الصناعـة ، ولكن بعض الباحثين أكدوا أهمية المناخ في ازدهار الصناعة منهم الاستاذ « هنتنكتن » حيث يقول : ان أنسب مناخ لقيام الصناعة هو المناخ الذي لا تهبط درجـة حرارته الى (٣°) والا ترتفع عن (٨°) ، وأن يكـون ممطرا طـول العـام ، ورطبـا ، ومعرضا لعواصف متكررة تتغير معها درجـة الحرارة لتسـاعد على نشاط خلايا الجسم ، وتساعد النشاط الفكري والجسماني . وكذلك الاستاذ « ملر » حيث يعتبر المناخ البحري ذات أثر هام في الصناعة لانه

---

(١) الموارد الاقتصادية ص ٣٣٦ د . نصر السيد نصر أستاذ الجغرافية في جامعـة عـين شمس .

يؤمن المزايا التي تـ كلم عنهـا زميله . فاذا استعرضنا المناطق المناخية في العالم لما وجدنا منطقة بهذه الشروط المتكاملة ، ولكنه توجد مناطق قريبةمن هذه الشروط أهمها : بريطانيا ، والشمال الشرقي للولايات المتحدة الامريكية ، وبعض أجزاء في اليابان .

وبناء على الاسس المتقدمة بأن الصناعة تتمركز في مجموعتين :

١ ـ **مجموعة الصناعات الرئيسية الكبرى** : وتضم الاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة الامريكية ، والمملكة المتحدة ، وبولنده ، وألمانيا الشرقية ، وألمانيا الغربية واليابان ، وفرنسا ، وايطاليا .

٢ ـ **المجموعة الصناعية الصغرى** : وتضم الهند ، وكندا وتشيكوسلوفاكيا ، والبرازيل ، والمكسيك ، وأوستراليا ، وبلجيكا ، والاراضي المنخفضة وغيرها من الدول .

ان الاتحاد السوفييتي من بين مجموعة الصناعات الرئيسية الكبرى ، قد خطط للصناعة ، فتكونت لديه الاموال اللازمة ، وذلك من جراء هذا التخطيط ، والتقنين في الاستهلاك وغير ذلك ، كما أن الاتحاد السوفييتي لديه الموارد الكبيرة الصناعية والزراعية والحيوانية وهي في نمو دائم وتتركز الصناعات حول حقول الفحم والحديد ، أما الولايات المتحدة الامريكية ، فهي غنية أيضا بمواردها ، وتتوفر فيها أغلب العوامل والاسس اللازمة لاقامة وتمركز الصناعات الرئيسية ، وتتمركز صناعاتها حول حقول الفحم والحديد والطاقة المائية ، وخاصة في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من البلاد ، الا أن تركيز الصناعة في منطقة معينة من البلاد لا يتناسب مع التخطيط الصناعي ، ولا يتلاءم مع متطلبات الاستراتيجية ، ومع ذلك فان الولايات المتحدة الامريكية قد ركزت صناعتها ومصانعها في هذه المنطقة التي تقوم فيها أغلب الصناعات كصناعة الحديد والصلب والسكك الحديدية ، والسفن ، والعربات والاسمنت ، وغيرها ، كما أن هذه المنطقة مكتظة بالسكان وتشكل سوقا كبيرا للاستهلاك المحلي ، وتتوفر فيها عقدة مواصلات كبيرة ومتطورة محليا وعالميا . أما في بريطانيا فقد انتشرت فيها الصناعة في جميع أراضيها ، وتمركزت بصورة خاصة بالقرب من مناجم الحديد والفحم ، وان كانت بريطانيا تستورد جزءا كبيرا من الحديد . نجد تمركز الصناعات في « كمبرلاند » و « كليفلند » والحقيقة أن انكلترا تعتبر منطقة صناعية متصلة ، أما في فرنسا فانها تعتبر فقيرة بالفحم ،

وغنية بالحديد ، وتعتمد على الطاقةِ المائية والطاقة البترولية المستوردة ، وهكذا فقد تمركزت صناعة الحديد والصلب في منطقة (للورين) ، ومدينة « ليل » ، وصناعة المنسوجات في منطقة « ليون » وعمليات التكرير في موانىء جنوب فرنسا ، اما ألمانيا فتعتبر غنية بالفحم الذي يتمركز في اقليم (الرور) وهي أهم منطقة صناعية ، ومنطقة « سَكوني » في جنوب المانيا المشهورة بالغزل والنسيج ، وصناعة الاجهزة الدقيقة ، ومنطقة « سيليزيا » وهي منطقة هامة وتقع في شرق المانيا ، وتأتي أهميتها لتوفر الفحم هناك ، وهكذا فان بقية الدول تعتمد في صناعتها على الموارد الاولية المتوفرة لديها ، وعلى الاسس الاخرى في تكون وتمركز الصناعة ، ويمكن أن نميز عموما بين المناطق الصناعية وغير الصناعية بوجود حقول الفحم ، فمتى وجدت هذه الحقول تمركزت الصناعات بالقرب منها ، ومتى وجدت القوى المائية وجدت وتمركزت بعض الصناعات ، ومتى وجدت باقي الاسس كالسوق وكثرة المستهلكين وجدت الصناعة ، كما هو الحال في لندن وباريس وغيرها .

من كل ماتقدم ، ومراعاةللتخطيط الصناعي، وتطبيقا للاستراتيجية الادارية ، وتخطيطا للموارد الزراعية والحيوانية والتعدينية ، وتمشيا مع الاسس العلمية في تمركز الصناعات نستنتج مايلي :

١ ــ تتمركز المناطق الصناعية في مجموعتين يمكن أن نطلق على الاول « مجموعة الدول الصناعية الكبرى » وعلى الثانية « مجموعة الدول الصناعية الصغرى » . تتمركز في هذه المناطق الصناعات الثقيلة المثلة في صناعة الحديد والصلب وغيرها ، ويتركز أغلبها حول حقول الفحم ، والصناعات الخفيفة المثلة في صناعة الملبوسات والمهمات ، والمواد الغذائية . فالصناعات الخفيفة أقل حجما واكثر انتشارا بحيث تكون موزعة على عدد من الامكنة، أما الصناعات الثقيلة فهي اكبر حجما، وأقل انتشارا بحيث تكون محصورة في امكنة معينة .

٢ ــ بقدر ماتكون الموارد الاولية متوفرة ، بقدر ماتكون الدولة قوية وقادرة على تخطيط صناعاتها واستراتيجيتها ، وبهذا الاعتبار فان الاتحاد السوفييتي يعتبر القوة العالمية الاولى لوفرة موارده ، ولزيادة انتاجها بما يتلاءم مع مطالب الاستراتيجية . ثم تأتي في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الامريكية ، ثم باقي الدول الصناعية .

٣ ـ يجب ان تكون ومن المفضل ان تكون المصانع قريبة من الجبهات الرئيسية التي هي بحاجة الى هذه الصناعات التي تنتجها هذه المصانع ، وليس من التخطيط ان تكون المصانع في بلد ما كما حدث لالمانيا بعد الحرب العالمية الاولى والثانية ، والمستهلك أو الجيوش او الجبهات المستفيدة في بلد آخر ، الا اذا تأمن النقل السريع ، ووسائط النقل ، واستمرار امداد تلك الموارد من البلد التي تتمركز فيها المصانع الى البلد التي تستهلك والتي هي بحاجة الى هذا الانتاج .

٤ ـ أن تكون المصانع قريبة من المواد الخام الاولية ، أو باستطاعة الدولة أن تحصل على هذه المواد بالطرق التي تراها ضرورية ، كما لو كانت المصانع قريبة منها حتى تعمل على تأمين هذه المواد ، وتأمين الطرق ، وازالة العقبات ، وتأمين التسهيلات الضرورية للحصول على هذه المادة ، وايصالها الى المصنع .

٥ ـ أن تكون الكوادر الفنية والعمالية على مستوى جيد من التأهيل والتدريب والكفاءة اللازمة ، وأن تجري الدراسات والابحاث لتطوير هذا المصنع بما يتلاءم مع ظروف العصر الجديد ، ومع حاجة المستهلكين ، ومع تطوير الموارد وغيرها .

٦ ـ أن تكون للمصانع أو لاتحاد الصناعات ، أو للدولة رصيد قوي من الاموال لادارة هذا المصنع وتطويرها لمجابهة التحديات والخسائر ، والظروف الصعبة .

٧ ـ ضرورة توفر الطرق والمواصلات البحرية والنهرية والبرية والجوية وتأمينها ، وجعلها صالحة لمرور وسائط النقل المختلفة من المصانع الى الجهات المستفيدة وبالعكس .

٨ ـ أن يحقق تمركز هذه المصانع السيطرة عليها ، وعلى الانتاج ، وعلى التوزيع وعلى الكوادر ، وعلى الامداد ،، وهذه السيطرة هي نتيجة التخطيط الصناعي في البلد .

٩ ـ توفير الامن والحماية والدفاع من هذه المنشآت الصناعية .

١٠ ـ ان تكون هذه المصانع مرنة بحيث تتحول المصانع اثناء الحرب الى مصانع تخدم المجهود الحربي ، لا كما فعلت بعض الدول أثناء الحرب العالمية الثانية كالولايات المتحدة الامريكية حيث انشأت مصانع جديدة للالومينيوم لصناعة الطائرات ، واضطرت الى الغائها

بعد الحرب فتكبدت بذلك خسائر كبيرة في الامـوال وتسببت في توقيف عدد كبير من العمال الذين كانوا يعملون في هذه المصانع ، والاهم مـن ذلك هو أن الوقت أثناء الحرب له قيمته الاستراتيجية ، فانشـاء مصنع جديد يستغرق وقتا أطول مما لوكان المصنع قد حـول من تصنيـع الالمنيوم الى تصنيع الصفائح للطائرات ، لهذا يجب ان تكـون المصانـع نفسها قادرة على التحول ، وذات مرونة بحيث تساعد للوصـول الى التركيز على انتاج أنواع معينة من الصناعـات التي تخـدم المجهـود الحربي ، والا كانت عائقا أمـام تخطيط وتنفيـذ الدولـة للاعمـال القتالية .

١١ ــ أن تكون ملكية الموارد الصناعية ، والاحتياطي ، والانتاج والفائض ، والمصانع ، والاستثمارات ، وأسطول النقـل وغيره تابعـا للدولة بحيث تتحكم وتتصرف في جميع هذه الملكيات تبعا لاهدافها .

١٢ ــ ان موارد الطاقة برزت اهميتها في العصر الحديث بحيث تعتبر كل شيء في الصناعات ، فالطاقة الكهربائية ضرورية لكثير من الصناعات ، كما أن الطاقة النووية قد دخلت في كثير من الصناعات ، وكذلك الطاقات الاخرى لاسيما البترولية منها التي أدخلت مفاهيم جديدة في الاستراتيجية الادارية ، وطورت المفهوم الاداري لهذه الطاقة .

رابعا : التعريف بالموارد البشرية : ان العامل هو اساس الزراعـة والصناعة ، والموارد بأنواعها ، وهـو محور التطور فيهـا ، واساس الحركة التي تبعث الروح في كل ما في الحياة .

يوزع العمال في مناطق عديدة من العالم ، بتأثـير المناخ ، فالمناطـق الباردة والصحراوية غير صالحة للحياة البشرية ، أما المناخ المعتدل فهو الذي تتجمع حوله اليد العاملة ، كما تتجمع حوله أسباب الحياة ، كما يؤثر في التوزيع البشري ايضا التضاريس ، فالعمال يوجدون بكثرة في المناطق السهلة ، ويقلون في المناطق الجبلية ، وينعدمـون في المناطـق الشاهقة ، وتعتبر سهول الصين ، وجمهورية مصر العربية مـن أعظـم جهات العالم أزدحاما بالموارد البشرية ، كما تؤثر في التوزيع التربـة ، فالتربة الغنيـة التي تساعد علـى الانتاج يجلب اليها العمال ، والتربـة الفقيرة تقل العمال فيها كنتيجة حتمية ، فجزيرة « جاوا » في أندونيسيا غنية بتربتها ، وبالتالي غنية بسكانها ، أما الاجزاء الباقية من أراضي أندونيسيا فهي فقيرة بتربتها وبالتالي فقيرة بعمالها ، كما يؤثر في التوزيع توفر الموارد التي تقدم ذكرها فيما سبق وهي الموارد الزراعية والصناعية

والتعدينية ، فهي تجتذب العديد من العمال ، فنجد أن نسبة العمال الذين يشتغلون في الزراعة ٦٠٪ بينما نجد العمال الذين يشتغلون في الصناعة هي بنسبة ١٠٪ كما يؤثر في التوزيع الموقع الجغرافي كالمناطق الساحلية التي غالبا ما تكون مكتظة بالسكان ، والمناطق القريبة من الموانىء كميناء « نيويورك » وميناء « هامبورغ » في المانيا الغربية ، وبيروت في لبنان ، والاسكندرية في مصر العربية ، وكذلك فان للعوامل الاخرى تأثيرا كبيرا على توزيع العمال وكثافتهم ، ومن هذه العوامل نوع العمل فعمل الرعي لايحتاج الى عمال بنسبة مايحتاج اليه عمل الزراعة والصناعة . وكذلك المواصلات فعواصم العالم مزدحمة بالعمال والموارد البشرية لكثرة مواصلاتها ، والطرق التي تلتقي بها ، اما باقي المدن فهي أقل منها ، وللمواصلات أهمية كبرى في اجتذاب العمال ، أو استصلاح الاراضي ، أو اقامة الصناعات أو غيرها ، وكذلك فان الحالة الصحية ، وتقديم الخدمات الصحية في بعض المناطق يزيد من كثافة العمال ، ويزيد من قوة الموارد البشرية ، أما الاقطار الاخرى التي دون ذلك فهي قليلة السكان نظرا لكثرة الوفيات والامراض الكثيرة . والحروب التي تجبر العمال على الهجرة من أراضيهم وديارهم الى ارض مستقرة ، فقد قدر أن ثلاثين مليون هاجروا من د يارهم من دول أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية ، وأن عشرة ملايين أو أكثر هاجروا من باكستان الى الهند أثناء الحرب الهندية الباكستانية في عام ١٩٧١ ، وكذلك نرى التقدم العلمي الذي له أثره في التوزيع والتمركز البشري حيث نجد الدول المتقدمة علميا وفنيا غنية بالكوادر الفنية التي لا يمكن أن توجد في بلد متأخر ، ومن هنا نشأت فكرة الكادر الفني وأهميته في الصناعة والزراعة ، وغيرها ، حتى ان بعض الدول المتقدمة أغرت الكثير بمغريات مختلفة مادية أو معنوية في البلاد الاخرى للهجرة اليها ، وهكذا فقد هاجر اليها كثير من العقول العلمية ، والادمغة الفنية حتى أن بعض الدول ارادت أن تحد من هذه الهجرة بكافة الوسائل ، وخاصة الدول النامية التي هي بحاجة الى مثل هؤلاء العمال .

ان الموارد البشرية هي أساس الموارد جميعا ، فالطاقة التي يصدرها الانسان تتحول بذاتها الى موارد عن طريق الحركة والتفاعل والتأثر ، فهي طاقة في العمل كامنه ، وطاقة ظاهرة في التفاعل ، وان نمط هذا التفاعل مع الموارد الاخرى يتنوع بتنوع النشاط وحجمه ونوع الموارد ، ونوع الانتاج ، وهناك علاقة بين مهد الانسان وبين الحضارة والتقدم ، ولقد

استطاع الانسان ان يغير أنماط الاستثمار والانتفاع بالطبيعة وتسخيرها لمصالحه ورغباته ، ولئن كانت الطبيعة في بعض الاحيان تبخل عليه في مواردها وتتحداه ، ولكنه في النهاية يتغلب عليها ، ويوجد نوعا من الملاءمة معها ، واخضاعها لخدمته في مواجهة نقص الامطار مثلا يسعى لان يعوض هذا النقص من المياه الباطنية ، أو اقامة السدود ، وهذا مايفسر لنا على المستوى الزراعي بأن هناك زراعة راقية عمل بها الانسان وأعطاها من جهده ، وزراعة أولية متأخرة عن الاولى ، وهناك على المستوى التعديني معادن غير مكتشفة أو غير مستغلة رغم وجودها ، ومعادن مكتشفة تعطي كثيرا من خيراتها ، وغيرها لاتعطي شيئا ، ان الانسان هو الذي فصل بين التقدم وغير التقدم ، والحضارة وغير الحضارة ، وقد تفوق الانسان على ما حوله فسخره لخدمته ، وحاجياته الكثيرة والمتنوعة ، وأهمها الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية التي بين ذلك وكلما أرتقى الانسان في سلم الحضارة كلما كانت حاجياته وضرورياته ، وأكبر الحاجات الكمالية سرعان ما تنقلب الى حاجات ضرورية بعد التقدم الحضاري . فمن منطلق الطاقة التي تكمن فيالانسان من فكر وتطبيق عملي أن يستفيد من الموارد الطبيعية ويحولها كيف يشاء ، ويستغلها بالصورة التي تكفل له زيادة الانتاج ، ورفع الكفاءة ، والخبرات ، ومادامت الموارد البشرية متفاوتة في قدراتها فان هذا يعني التعرف على هذه الموارد ، ودراسة طاقتهم وامكانياتهم وتصنيفهم طبقا للاعمال التي يقومون بها ، فعامل الصناعة يختلف عن عامل الزراعة ، أو التجارة أو الرعي ، وعامل الصناعة في اتجاه معين يختلف عن عامل الصناعة الذي يعمل في صناعات اخرى أي أن بين الفئة الواحدة عدة أنواع من العمال ، فالعامل الذي يعمل في صناعة الالكترونيات غير العامل الذي يعمل في صناعة الاسلاك ، وهكذا فقد سار العامل أشواطا بعيدة في التخصص والدقة ، وفي التوسع الكمي في نفس الوقت . وانه كما تسخر الجهود لتحسين الموارد الزراعية وأ التعدينية فانها تسخر أيضا لتحسين الموارد البشرية ، وذلك عن طريق اتباع الدورات المتتالية ، وتحسين ظروف العامل الاجتماعية والمادية والصحية والنفسية ، ليكون قادرا على ملاءمة التطور ، وزيادة وتحسين انتاجه كما وكيفا ، ولئن كان التوزيع في الموارد البشرية يتعلق بالعوامل الطبيعية كالمناخات المعتدلة التي تكون فيها الموارد البشرية على أكثرها كما في الصين وغيرها ، وكذلك تتعلق بالعوامل الاخرى

كالتضاريس ، ونوع الحياة الاقتصادية ، فان تنظيم الموارد البشرية وتعبئتها من أهم المشاكل التي تحتاجها القيادات في وقتنا الحاضر ، وبنفس الوقت تعتبر هذه الموارد قوة ادارية كبرى تفوق القوى الاخرى . ولا أدل على ذلك من قوة الصين البشرية وفعاليتها في كل القوى الاخرى للبلاد ، أما اذا لم يحسن تنظيم هذه الموارد فانها ستكون كارثة ، وستكون عبئا ثقيلا على نفسها ، وعلى الموارد الاخرى ، وعلى التخطيط الاستراتيجي الاداري .

ان الكادر الاداري للموارد البشرية يجب أن يكون ملما بما يعمله ، ماهرا فيما يسند اليه ، وعلى كل فان الكادر الاداري يمكن أن تكون فيه نسب مختلفة من العمال اليدويين ، والفنيين والاداريين ، والمشرفين وغير ذلك وهذا مايعود الى طبيعة العمل الاداري ، فالعامل اليدوي أو الكتابي غير العامل الذي يعمل في منشأة صناعية متطورة ، وان أهم مايؤثر على الانتاج والتشغيل والامداد هو خصائص الفرد وصلاحيته النفسية والشخصية ، والثقة ، ومستواه القومي ، ومدى تفاعله مع الاوامر المعطاة له ، وسلوكه الشخصي ، والتدريب ، والتوافق العملي للعمل الذي يناسب صفات العامل ، والتحديد الواضح لعمل العامل ، والمرونة اللازمة ليتقبل التطور في العمل دون ارباك أو تقصير . والخبرة اللازمة لهذا العمل ، اذ لاتكفي الدورس النظرية ، بل من الضروري صقل هذه المعلومات بالخبرة والمران . والحوافز التي تدفع الفرد الى الرغبة في العمل مما يؤدي الى زيادة دخله ، والمناخ الذي يعيش فيه ، والحياة الاجتماعية التي يحياها في المنشأة بين رفاقه ومرؤوسيه ورؤسائه ، والترقي جملة حوافز على العمل وعلى كل فان هناك لكل منشأة نظام خاص بها تجري على اسسه ، وتتبعه أثناء التعيين حيث تجري اختبارات محددة لانتقاء الصفات المعينة ثم يجري لهم ضمن هذه المنشأة مايشجعهم على الاستمرار والنشاط .

وكثيرا مايرتفع مستوى المهارات المطلوبة من العمال اليدويين ، ففي هذه الحالة يجب تدريب الافراد ، وانتقاء العمال ، وتخليصهم من الاعمال التي تتطلب مهارة ، كما يجب ادخال الاشراف التخصصي . أما اذا كانت الحاجة الى عدد من العمال المهرة الاختصاصيين ، ففي هذه الحالة يجب تقديم التسهيلات والشروط المغرية لهم ، وابعاد أي عمل غير فني عنهم ، وتدريب الجدد منهم على العمل المخصص ، وريثما يتم تدريب هؤلاء على العمل الجديد فان الضرورة تقتضي استقدام الفنيين

والخبراء الاجانب للمدة التي يستطيعون فيها العمال الجدد على أن يحلوا محل الاجانب ، واذا كانت الحاجة الى قياديين أو رؤساءأقسام وفروع ، يمكن اللجوء فيهذهالحالة الى الترقي بغير الكفء ، وهذا ما يعود على المنشأة ، وعلى الصناعة بالخسارة ، ويجب تدعيم التنسيق بين القيادات الدنيا والعليا ، وأن يتاح للقيادات النشيطة باستلام مهام مسؤولياتها ، وذلك بتقديم العون لها والمكافآت المتناسبة مع تحمل هذه المسؤولية ويجب في كل الاحوال أن يكون العمال متخصصين لئلا يحدث ارتباك في فهم العمل وتطبيقه ، وفي الحالات التي يمكن فيها أن نستعين بعمال غير متخصصين أو بعمال بعيدين عن مكان المنشأة ، أو أن طبيعة العمل لاتسمح بتشغيل دائميين ، أو تسمح بتشغيلهم ، أو تشغيل الاحداث والنساء فان ذلك يوجب توفير امكانيات النقل للعمال البعيدين ، أو تهيئة المساكن اللازمة لهم بجانب عملهم ، وكذلك يجب الاشراف المباشر والقوي على العمال المؤقتين لان ذلك الوضع المؤقت لايحفزهم على العمل ، ويؤثر على روحهم المعنوية ، كما يشعرون بأنهم غير مندمجين مع العمل الذي يوكل اليهم ، كما أن تشغيل الاحداث والنساء يؤدي الى الاهتمام بشؤونهن اهتماما خاصا حيث تقتضي الضرورة في بعض الاحيان عزلهن عن باقي العاملين ، والى اتباع طرق خاصة في تشغيلهن ، ويمكن لهذه الفئة أن تعمل في الصناعات ،والمنشآت الصناعية التي لاتتطلب دأبا واستمرارا كالمنشآت الطبية وغيرها .

ان التنظيم البشري يتسع لان يحدد لكل عامل عمله ، ولكل اختصاصي اختصاصه ، ولكل منشآة عمالها ولكل منصب أو وظيفة صفاتها وواجباتها ، وبالتالي يحدد هذا التنظيم المنشآة وقواعد أنشائها وعملها ومكانها وقيادتها ، كما يحدد التنظيم العامل المهني وغير المهني ، والخصائص المميزة له ، كما يحدد التعامل بين هذه المنشآة والعاملين فيها ، وأوجه التفاعل والنشاط كيما تؤدي هذه المنشآة والعاملين فيها العمل المطلوب ، ونستنتج مما تقدم من بحث الموارد البشرية مايلي :

١ – تتمركز الموارد البشرية في المناطق الصالحة للمحافظة على حياتها ، ودوام استقرارها ، وعملها ، ، وسهولة العيش فيها لاعتبارات عديدة ، فالانسان يحب الحياة في المناطق التي تؤمن له الرفاهية والصحة والعمل ، والانتاج الجيد ، والاستقرار ، والحياة الاجتماعية والنفسية الملائمة .

٢ ـ ان الموارد البشرية تختلف عن الموارد الاخرى الزراعيـة والتعدينية فهي ذات حياة نشطة . وحركة ، وفعاليـة واحساس ، ومسؤليات . فهي تحمل صفة التعقل ، والعمـل ، وهي التي تخطط وتنفذ . وهي التي تفكر وتبين . وهي أساس الحضارة والتقـدم ومحور الحياة ، وباعثة الحياة في الموارد الاخرى . فهي في هذه الحالة أساس الموارد جميعا .

٣ ـ ان هجرة الموارد البشرية الى الخارج تؤثر تأثيرا كبيرا على قوة هذه الموارد . وعلى قوة الاستراتيجية الادارية خاصـة اذا كانت الهجرة للعقول والادمغة الفنية والعلمية والادارية . فاذا هاجرت هذه العناصر فكأنما افقدت الموارد جزءا هاما يعتبر قـوة استراتيجيـة لها أثرهـا على النهضة الزراعيـة والصناعيـة ، والتقـدم العلمي والحضـاري والاداري .

٤ ـ ان التمركز للموارد البشرية ضروري في المناطق الزراعيـة والصناعيـة للقيام بالاعمال المتطلبة للزراعة والصناعة .

٥ ـ ان التنظيم للموارد البشرية ضروري في كافة مرافق الحياة ، ولكل الاعمال المتطلبة . فاذا اختل هـذا التنظيم ـ كزيادة عـدد العمال عن المطلوب في المصنع أو المزرعة أو عدم مناسبتهم وتأهيلهم للعمل وغير ذلـك فبهذا نقضي على كثير من الكفاءات ، ونعطل المواهب ، ونوقـع المصانع أو المزارع في فوضى الخسارة والافلاس ، والانتـاج الضعيف الذي لايتناسب مع الامكانيات المقدرة لهذا المصنع ، أو لهذه المزرعـة . دون زيادة ولانقصان ، وتعيين الرجل المناسب في المكان المناسب ، والمؤهل ذي الخبرة والمران ، واذا تساوت الخبرة والتأهيل فيفضل من أمضى مدة أطول في عمله . والتنظيم يقتضي كذلك ايجاد عمل لكـل القـوى البشرية ، وعلى كافة المستويات صغيرها وكبيرها ، رجالهـا ونسائهـا طبقا للوظائف والمهن ، والاعمال المحددة في كل دولة ، فالصغير يوجـه الى عمل التعليم ، والكبير يوجه الى عمله المتخصص به ، والعاجزوالشيخ يوجه الى العمل الذي يستطيعه ويتناسب معطاقاته الجسدية وهكذا لاتترك الدولة أي عنصر بشري الا استفادت من عمله وما قوته الكامنة حسب طاقته . وأصعب مايكون في التنظيم الاداري هو تنظيم الموارد البشريـة ، حيث تنظم من البداية حتى النهاية وفيما بينهما أي في خـلال هذه الفترة أمور تنظيمية كثيرة تتطور بتطور الحياة وتتعقد كلما تطورت ، وان النمو

البشري يرافق النمو العقلي والجسمي ، ومع هذا النمو وهـذه المرافقة أمور تنظيمية يصعب تعدادها بل يصعب احصاؤها ، وتحتاج هـذه الامور التنظيمية الى امكانات ماديـة وفكرية وبشرية .

٦ ــ ان الموارد البشرية هي أساس الموارد جميعـا ولولاها لمـا وجدت موارد زراعية أو تعدينية أو غيرها ، فهي الفاعلة في هـذه الموارد، وهي القادرة على تكييفها وتنظيمها والاستفادة منها وتسخيرها للعمل .

٧ ــ ان طاقة الموارد البشرية هي اكبر من أي طاقة موجودة في هذه الارض ، فهي أكبر من الطاقة النووية لان الانسان هو الذي أوجدها ، وهي أكبر من الطاقة الكهربائية لان الانسان هو الذي ابتكرها وطورها ، وهي أكبر من الطاقـة البتروليـة لان الانسـان هو الذي استخرجهـا من باطن الارض وطورها في الصناعات المتعددة .

فالموارد البشرية اذن هي أهم الموارد ، وهي أساسها وعليهـا ترتكز كافة الموارد ، وفيما اذا أحسن تنظيم الموارد البشرية فانهـا سبب في التقدم والتطور والبناء للاستراتيجية الادارية .

خامسا :الموارد الماليـة : تأتي الموارد الماليـة من مصادر مختلفة ، ومن ازدهار الصناعة والزراعة والتجارة ، ولابد عند اقامة المصانع ، والمشاريع الزراعية وتطويرها ، واقامة الابحـاث العلميـة وغيرها ، وذلك لشراء آلات وأعتدة المصانع ، والمواد الخـام ، ودفـع أجـور العلماء والباحثين والفنيين وغيرها من النفقات التي يحتاج اليهـا أي مشروع كان . ان هذه الموارد يجب أن تنمى بالطرق التي تراها الدولة ضرورية ، وان نماءها مرتبط بنمو الزراعة والصناعة اللتين بمقدورهما أن الاسهام الى حد كبير في توفر الاموال ، وان الاحتياطي مـن الاموال ضروري لكل المشاريع في الدولة وذلك لمجابهة الخسارة ، والتطور الذي يطرأ في العالم على أدوات الاستراتيجية الادارية ، بـل ان نفقـات هذا التطور تزداد يوما بعد يوم وعاما بعد عام ، وان التكنولوجيا والتقدم يحتاج الى أموال وفيرة جاهزة عند الطلب ، وهذا لا يتأتى الا اذا كان هناك احتياط قوي من الاموال لدى الدولة لكافة المشاريع الزراعية والصناعية والعلمية وغيرها . لتكون رأس المال ثابت كالآلات والمصانع وقطع التبديل وغيرها وراسمال متحرك يتمثل في الاستثمارات والتوزيع ، ورأس مال احتياطي قد يكون ثابتا أو متحركا وظيفة دعم رأس المال المتحرك والثابت، ومجابهة الاحتمالات والتحديات . ان الموازنة بين الايرادات والمصروفات

ضرورية في كل دولة ، وحتى تكون الدولــة متفوقة ماليــا يجب ان تكون صادراتها أكثر من وارداتها ، وهنا تلعب الموارد الزراعية والتعدينية دورا هاما في هذا الشأن . كما أن الموازنة بين رأس المال الثابت ، ورأس المال المتحرك ضرورية لانه يخلق الاستقرار ويساعد الدولــة علــى تخطيط اقتصادها تخطيطا سليما ، فزيادة رأس المال المتداول يخلق جــوا مــن الركود الاقتصادي ، كما يتعرض هذا المال الى الهزات العالمية ، كمــا حصل في تخفيض قيمة الدولار من قبل وكما يحصل في المستقبــل ، فأرصدة الاموال لبعض الدول العربية تعرضت لكثير من الضعف . كما أن زيادة الرفاهية ، وانشاء المصانع الضرورية يؤدي برأس المــال الى التدهور والى تدني مستوى المعيشة ، وتتعرض الدولة لهزات اقتصادية كبرى ، كما حصل لبعض دول اوروبا مثل الولايات المتحدة الامريكية التي تحاول تبذير رأس مالها على الكماليات ، ومصانع السيارات العديدة وغيرها ، ولهذا يجب ايجاد التوازن بين رأس المال الثابت ورأس المــال المتحرك ، حيث يستخدم رأس المال المتحرك في اقامة المصانع الضرورية ، والحاجيات المناسبة ، والمزارع المحددة ، وذلك حسب تخطيط اقتصادي سليم تحدد فيه طريقة الاستخدام لكل نوع ، وحفظه وصيانته ، وحمايته وتوفير الموارد اللازمة له ، وتحديد الاستهلاك ، والمحافظة على الاحتياطي، وتوزيعه ، وتوفير الكوادر الماليــة والادارية الجيدة ، وتحسين مستوى المعيشة لهذه الكوادر ، وللشعب بالكامل ، وتأمين احتياطات القوات المسلحة ، خاصة منها الاستراتيجية كالذخائر ، والاسلحــة ، والطاقــة (البترول ، النووية) والملابس بانواعها بمافيها ألبسةالوقايــة الكيميائية، والاطعام ، والمواد الاخرى ، وعندما تعجز الدولــة عن توفير المــوارد المالية المحلية تضطر للحصول عليها من مصادر أجنبية مختلفة كأن تكــون هذه المصادر أرخص من الاستثمار المحلي ، أو عندما تكــون الحاجــة الى الموارد الماليــة الاجنبية ضرورية للمشاريع الزراعيــة والصناعيــة المحلية ، أو أن تكون الموارد الزراعية أو التعدينية ضروريــة لتشغيــل المصانع والآلات المحلية ، وتستثمر رؤوس الاموال اما على شكل قروض ، أو على شكل استثمار مباشر وهذا ماتخشاه الدول النامية من أن يقــوم الاجنبي بالتدخل الاقتصادي أو السياسي متذرعا بهذا الاستثمــار الذي هو ظاهره الرحمة ، وباطنه من قبله العذاب ، غير ان الاستثمار غــير المشفوع بشروط ، والذي لايتدخل في أمور الدولة هو استثمار ناجــح يعمل على زيادة رأس المال ، واستيعاب قسم كبير من العاطلين ، وتنشيط

المجال الاقتصادي،ورفع وسائل الانتاج،وتوفير النقد الاجنبي،أما القروض فيمكن لكل دولة أن تقرض الاخرى لمدة معلومة تحدد فيه مقدار الفائدة والاجل المستوفى ، أو نوع البضاعة التي ستستوفى كبديل عن رؤوس الاموال ، أو بضاعة ببضاعة ، وقد تكونت بعض الهيئات العالمية للاقراض كالبنك الدولي الذي يقوم بدور الاقتراض للدول النامية للقيام بمشروعاتها المحددة ، وهناك نوع من رؤوس الاموال تقوم كمساعدة من الدول الفقيرة للقيام بالمشروعات اللازمة ، وقد تكون هذه المساعدة مالا ثابتا أو متحركا نقودا أو سلفا .

والمهم في الموارد المالية ألا تكون مخططة ومدروسة ، وأن تكون الاحتياجات تابعة للموارد المالية ، وأن يزداد الانتاج بالطرق المختلفة وأن يكون الاقتراض غير مشروط وفي حدود ضيقة ، وأن يكون الاستهلاك مقننا خاصة للسلع المستوردة من الخارج ، أو السلع التي يصعب الحصول عليها ، أو السلع التي لها قيمة استراتيجية كبيرة والتي يجب أن يكون منها احتياطي للبلاد ، وهكذا فان الموارد المالية ضرورية للتقدم والتطور وبناء الاستراتيجية الادارية .

* * *

الفصل الثاني

أنــواع الادوات الاستراتيجية وأهميتهــا الاداريــة

ان الادوات لها اهمية كبرى في الاستراتيجية الادارية ، فهي مقومات هذه الاستراتيجية ، واذا اختل نوع منها فانه يؤثر قــوة وفعالــة هذه الاستراتيجية ، وقلة الموارد في بلد مــا تلجئــه الى زيــادة انتاجــه ، أو الاستيعاض عنها بموارد أخرى ، أو تقنين الاستهلاك كما فعلت أمريكا عندما نقصت لديها موارد الطاقة . وكذلك فان تضيع هــذه المــوارد بما يتلاءم مع الحاجيات والطلبات ، وبما يتلاءم مع تطور الاستراتيجيــة ضرورة من ضرورات حياة هذه الاستراتيجية ، وان كثيرا مــن البــلاد غنية بالموارد ، الا أن الصناعة فيها ضعيفة أو قليلة ، غير متطــورة ، ففي هذه الحالة تكون الموارد عبئا ثقيلا ، ومحط انظار الاستعمــار ، واصحاب المصانع ، والدول الصناعية الكبرى التي تصنع هذه الموارد على حسابها ولا تبقى لاهلهــا الا النذر القليــل . وكثيرا ما تنشأ صناعــات في بلد ما تغذيها موارد بلد آخــر ، ففي كندا مصانــع الالومينيوم الذي يستورد خامه من الخارج .

ان الكوادر الادارية لها اهميتها من حيث تأثيرها على الموارد والمصانع فهي أساس التطوير والابتكار والتقدم ، وتقوم بخدمة وتصنيــع الموارد طبقا لرغباتها ، وهي التي تقيم المصانع حسب الظروف المحيطــة وهي التي تؤثر في كل أداة من ادوات الاستراتيجية الادارية .

ان الدعم المادي المالي الذي يهب الحياة الموارد الزراعية والتعدينية والصناعية هو الذي يبعث الحركة والنمو فيها فأمريكا اختل توازن الموارد فيها من جراء انخفاض سعر الدولار وتدهوره في الاسواق العالمية مما أدى الى ضعف الثقة في هذه العملة ، كما ادى تنبه بعض الدول للمخاطر التي يتعرض لها نقدها من جراء الاضطراب في الدولار ومنها بعض الدول العربية التي لديها مخزون كبير في المصارف الاجنبية من هذا القطع ، كما أن هذا التخفيض أثر في كثير من الموارد الاخرى وخاصة البترول وعائداته ، واصبح أداة ضغط على الدول الاوروبية ، وعلى الولايات المتحدة الامريكية ، والضغط هنا يتجلى بالاجراءات التالية :

١ ـ تقليل انتاج البترول الى الحد الذي يمكن فيه أن تستجيب الدول لمطالب الدول المنتجة .

٢ ـ التهديد بسحب الارصدة المالية الموجودة في المصارف الاجنبية واقامة مشروعات جديدة في البلاد .

٣ ـ زيادة اسعار البترول ، وذلك لمجابهة تخفيض اسعار الدولار .

٤ ـ تحديد وتقنين المستوردات الامريكية والاوروبية بمقدار ماتتطلبه الضرورة الاستراتيجية .

٥ ـ فرض سعر البترول بعملات اجنبية (غير الدولار) مستقرة نوعا ما كالين الياباني ، والمارك الالماني وغيرها .

٦ ـ صك عملة جديدة لدول البترول، وهذا مافكر فيه الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية ، وبهذا تكون عائدات البترول العربي أساسا لعملة عربية تسمى الدينار ، وترتبط هذه العملة بالذهب . وقد عقد الصندوق العربي جلسته خلال شهر نيسان ١٩٧٣ لدراسة هذا الموضوع ، الا أنه حتى الان لم يصدر أي شيء .

وهكذا فان الادوات تؤثر وتتأثر ، وكلها مرتبطة ببعضها كالبنيان الذي اذا فقدت منه لبنة ، اختل نظام البناء ، واهميتها من حيث الربط والتنظيم والتماسك والقوة ، والنوع ، والعمل وغيرها من الامور الادارية المتسلسلة في حلقات يصعب الاستغناء عن أي واحدة كانت .

أولا : الموارد

١ ــ الموارد الغذائية : تنتشر هذه الموارد في جميع أنحاء العالـم ، وان كان في بعض منها قليل ، وفي البعض الاخر كبير ، وتتأثر انتشـار هذه الموارد بالطبيعة والعوامل الاخرى ، وأهم هذه الموارد هي الحبوب التي تدخل في تعيين الفرد الرئيسي ، وذلك لقيمتها الغذائيـة الكبرى ، وسهولة نقلها وتخزينها وتحويلها واستهلاكها ، ويعتبر القمـح والارز الغذاء الاساسي في العالم ، وان كانت بعض الدول تتغذى معه الشيلم والبطاطا كالاتحاد السوفياتي ، أما الصين فتعتبر الارز المـادة الغذائيـة الاساسية ، كما يمكن ان هناك بعض الحبوب كالشعير والشوفان والذرة تستخدم كمواد غذائيـة .

ان العالم يتفاوت في زراعة الحبوب ، واكثر ما يزرع في المناطـق المداريـة ، والمناطق المعتدلة ، وتتفاوت الكميـات المزروعـة من بلد لآخر ، كما يتفاوت الانتاج والاستهلاك .

يزداد انتاج الحبوب في كل عام تبعا لزيادة السكان وكثرة الاستهلاك، والطلبات المستمرة ، والتنوع الغذائي في استخدامه ، وساعد على هذه الزيادة التحسين في زراعته ، والتوسع فيها أفقيا ورأسيـا ، ويختلف الانتاج تبعا لعوامل الزيادة كما هو مبين في الجدول التالي :

الانتاج بملايين الاطنان عام ١٩٦٨

يلاحظ من هذا الجدول ما يلي :(١)

١ ــ يعتبر القمح في مقدمة الانتاج في العالم لاهميته الغذائيـة ، والاستراتيجية ، ثم يأتي في المرتبة الثانية الارز فالذرة فالشعير فباقي أنـواع الحبـوب . كما وتعتبر أوروبا في مقدمـة القـارات التي تنتج ثم تليها امريكا فباقي القارات .

٢ ــ تعتبر آسيا في مقدمة القارات التي تنتج الارز ، وذلك لملاءمة مناخ هذه القارة للانتاج ، وكذلك النمو السكاني وكثرة الاستهلاك لهذه المادة التي تعتبر المادة الاساسية الغذائية في الصين .

٣ ــ كما تعتبر آسيا أيضا في مقدمة القارات التي تنتج الذرة ، وهي تستخدم كغذاء للانسان والحيوان ثم تليهـا أمريكـا الشماليـة والوسطى ثم باقي القارات ، وتعتبر الذرة مادة مساعدة للقمح والارز ، حتى أن بعض الدول تعتبرها مادة اساسية .

(١) انظر ص ٣٠٢ .

الانتاج بملايين الاطنان عام ١٩٦٨ (١)

المادة	العالم	آسيا	أمريكا الشمالية والوسطى	أوروبا	أفريقيا	أمريكا الجنوبية	أوقيانوسيا
القمح	٣٣٣	٤٤ر٥	٦٢	٧٣	٨ر٥	٩	١٥ر١
الارز	٢٨٤	١٦٨ر٢	٦	١ر٥	٧	٩	٠ر٢
الذرة	٢٥١	١٧٣	١٢٥	٣٣	١٨ر٣	٢٣	٠ر٢
الشعير	١٣٠	١٣ر٧	١٦ر٥	٤٦	٦ر٥	١ر٢	١ر٩
مجموعةالذرةالرفيعة	٨٥	١٦ر٤	٢١	٠ر٤	١٩ر٦	٢ر٥	٠ر٤
الشوفان	٥٤	٠ر٦	١٩	١٨	٠ر٢	٠ر٨	١ر٨
الشيلم	٣٣	٠ر٩	٠ر٩	١٧	—	٠ر٤	—

(١) الموارد الاقتصادية د . نصر السيد نصر ص ٨٣

٤ ـ تعتبر باقي المواد مواد متممة أو مساعدة للقمح والارز ، وان كانت بعض الدول تعتبره مثل القمح والارز كالاتحاد السوفييتي الذي يعتبر الشليم احد المواد الرئيسية في الغذاء .

٥ ـ ان اقل قارة في الانتاج بصورة عامة هي أوقيانوسيه وافريقيا وامريكا الجنوبية .

٦ ـ ان زيادة الانتاج في بعض القارات ناتج عن زيادة السكان ، والتوسع الرأسي والافقي في انتاج الحبوب ، وان زيادة السكان تضغط باستهلاكها الكبير على ضرورة التوسع في الانتاج ، وتحسين الزراعة .

٧ ـ ان مادة الشليم لاتنتج اطلاقا في قارتي أفريقا واوقيانوسية .

٨ ـ ان الحبوب المذكورة تلعب دورا رئيسيا في الاستراتيجية الادارية ، فقمح الولايات المتحدة الامريكية يعتبر من المواد الاستراتيجية وتضغط به على الدول الاخرى ، حتى على الاتحاد السوفييتي ، والغذاء في هذا العصر يعتبر من المشاكل الادارية المعقدة تحتاج الى حلول جذرية للقضاء على الجوع ، وبهذا ينهض العالم في جميع اقطاره ليتلمس الحلول المناسبة .

والذي يهمنا في هذا الجدول هو مدى امكانية اية دولة في التصدير، وهل هذا الانتاج يسمح لها بالكفاية المحلية أم انها تحتاج لكميات ، ومقدار هذه الكميات قلة أو كثرة،ومدى تأثر استراتيجيتها الادارية بهذا الانتاج الذي لايفي بالحاجة ، كما لايهمنا مدى انتاج الفدان بقدر ما يهمنا الانتاج الكلي ، وساتعرض لبحث كل مادة على حدة مبينا في ذلك أهميتها الادارية ، وانتاجها ، واستهلاكها وغير ذلك .

آ ـ القمح :

يعتبر من المواد الغذائية التي تزرعه أكثر بلدان العالم ، ويكاد يكون عالميا في زراعته (عدا : افريقيا المدارية) نظرا لاحتياجاته المحددة من الماء والحرارة ، وسهولة انتاجه بواسطة الآلة ، وقيمته الغذائية ، ولقد أمكن زراعة القمح الربيعي والشتوي ، والقمح اللين في المناطق المطرة ، والقمح الصلب في المناطق القليلة الامطار ، وان التحسينات الراسية والافقية مستمرة على القمح في انتاجه ونوعيته ، ويزداد الانتاج الافقي

في كل عام فقد ازداد من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٦٤ بمقـدار ٢٥٪ ، أما الراسى فقد ازداد بمقدار ٤٦٪ .

ويزرع القمح في جهات عديدة اهمها : أوروبا والاتحاد السوفيتي ، والامريكتين ، وآسيا وافريقيا واوستراليا ، ويعد الاتحاد السوفياتي من أوائل الدول المنتجة للقمح حيث تبلغ نسبة انتاجه ٢٦٪ ، ويزرع القمح الربيعي من الفولفا الى سيبيريا من الشرق الى الغـرب ، كمـا يزرع القمح الشتوي في أوكرانيا والقوقاز ، وفي أوروبـا حيث يبلـغ انتاجها ٢٢٪ من الانتاج العالمي ، وتأتي فرنسا من دول أوروبا في المقدمة في انتاج القمح حيث تبلغ نسبة انتاجها ٢٥٪ من الانتاج الاوربي ، وفي حوض اللواء وباريس وجارون الاوسط - [illegible] من الـدول الاوروبية فتنتج ١٥٪ من الانتاج الاوربي ، ثم تأتي الدول الاوربيـة الاخرى مثل اسبانيا وايطاليا واليونان وغيرها ، ثم يلي ذلك في مرتبـة الانتاج العالمي أمريكا الشمالية حيث يبلغ انتاجها ١١٪ والقمح الربيعي حيث يزرع في واكوتا الشماليـة والجنوبية ومونتانا ومينيسوتا ، والقمح الشتوي في كنساس واوكلاهوما وبنراسكا وتكساس والبحيرات العظمى وهضبة كولوبيا ، ومن ثم يلي ذلك في الانتاج العالمي آسيا وفي مقدمتهـا الصين حيث يزرع في مناطق السهول خاصة سهل الصين الشمالي ، وشمال غرب الصين ، والسهول الدنيا ، ويزرع في هذه السهول القمح الربيعي والشتوى ويبلغ انتاج الصين العالمي حوالي ١٣٪ ثم الهنـد وباكستان فلاتنتجان سوى ٥٪ من الانتاج العالمي ، أما الانتاج الافريقي فلا يكاد يذكر ، وأما أوستراليا فيزرع فيها القمح في الجنوب الشرقي للقارة ، وتبلغ نسبة الانتاج العالمي فيها حوالي ٣٪ .

ان الاستهلاك المحلي لهذا الانتاج يكاد يكون كبيرا في بعض الـدول ، ومنها مايفيض عن حاجتها الاستهلاكية ، بالرغم ان الاتحاد السوفييتي ينتج ٢٦٪ من الانتاج العالمي الا أن هذه الكمية لاتكفي للاستهلاك المحلي ، وكذلك بعض بلاد أوروبا يكاد لايكفيها انتاجها ، وفي نفس الوقت هناك دول أو قارات تنتج نسبة قليلة من الانتاج العالمي ، ومـع ذلـك فهي تستهلكه كله بل يبقى فائضا لديها كأوستراليا وكندا ، واذا اسعرضنا العوامل الاساسية التي أدت الى الاستهلاك الكبير نرى أن من أهمها :

ـ كثافة السكان حيث لا تغطي زيـادة الانتاج الزيـادة الكبيرة في السكان اي ان كثافة السكان والزيـادة الزائدة فيها تحتاج الى زيـادة

في الانتاج تساويها أو تزيد عنها ، ومن بين هذه الـدول هي الصـين ، والهند وغيرها .

– اعتماد بعض الدول في غذائها الاساسي على القمح ، فلا يعوض القمح عن أي مادة فالرغيف هو الاساس ولاشيء بعده فالوطن العربي يعتمد اعتمادا اساسيا على القمح . ومن هنا ينشأ الاستهلاك الكبـير لهذه المادة .

– تحويل الانتاج القمحي الى كثير من الصناعات الغذائية وغير الغذائية ، ولهذا فان الاستهلاك يزداد ، وتضطر الدولة الى استيراد ما يلزمها اضافة الى الانتاج المحلي كالاتحاد السوفييتي فانـه ينتج ٢٦ ٪ من الانتاج العالمي ويضطر لاستيرادها من الخارج وخاصة من الولايات المتحدة الامريكية .

هذا ويوجد اربع دول فقط يمكن ان يفيض لديها الانتاج القمحي وهي الولايات المتحدة الامريكية ، وكندا ، واستراليا ، والارجنتين ، حيث يمكن ان يقدر الفائض بـ ٦٥ ٪ وهذه النسبة يمكن ان تصدرهـا هذه الدول الى الخارج ولا سيما دول اوربا والاتحاد السوفييتي وغيرها (ولقد عقد الاتحاد السوفييتي في المدة الاخيرة صفقة كبيرة لشراء القمح الامريكي ، وقع القـطر العربي السوري اتفاقا مع الو لايـات المتحدة الامريكية أيضا بحدود (٧٥) ألف طن قمح و (٢٥) ألف طن من الـرز(١) في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٤ وقد وقع الاتفاق عن الجانب العربي السوري الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وعن الجانب الامريكي السيد مورفي السفير الامريكي في دمشق ، وستقدم الحكومة الامريكية بموجب هذا الاتفاق الى الجمهورية العربيـة السوريـة قرضا بحدود (٧٥) الف طن من القمح و (٢٥) الف طن من الارز خـلال الفترة الواقعة من تاريخ الاتفاق وحتى نهاية الشهر السادس من عام ١٩٧٥ . وتقدر قيمة القرض بـ (٢٢) مليون دولار ومدته (٢٠) سنـة وبفائـدة تبلغ ٢ ٪ عن السنة الاولى و ٣ ٪ للسنوات الباقية) .

تحاول الدول ذات الانتاج المحدد الذي لايكفي لسد الاستهلاك أن تزيد من مساحة الارض المزروعة أو أن تعمل على تحسينها فنيا ، وهـذا ما اتجه اليه الاتحاد السوفييتي وكثير من الدول ، غير انه قـد تعترض

---

(١) جريدة البعث . الخميس ٧ ذي القعدة ١٣٩٤ . ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٤ . العدد ٣٥٩٥

هذه المساعي في الزيادة عوامل عديدة اهمها العوامل الطبيعية ، لاسيما الامطار .

ان وجود احتياطي من هذه المادة ضروري بالنسبة للاستراتيجية الادارية في كل وقت واستمرار الامداد بها . وان أقل احتياطي يجب ان يتراوح مابين ١٠ ـ ١٥٪ من مجموع الاستهلاك ، وأن يكون مخزنا في مستودعات موزعة في كل البلاد ، وطبقا لمواصفات معينة ، وشروط تلائم التخزين الطويل والامداد السريع ، ومن هذه الشروط .

ـ ان تكون هناك مخازن متعددة تستطيع استيعاب الحبوب المراد تخزينها .

ـ أن توجد مراكز او نقاط للاستلام والتسليم بغية جمع الحبوب في أمكنة معينة ثم نقلها الى اماكن التخزين .بعد فحصها ، ووزنها ، وتوفر الشروط اللازمة للاستلام .

ـ أن تتوفر وسائط النقل الكافية من والى مستودعات التخزين .

ـ أن تتوفر مراكز للتعقيم والفرز وذلك بغية تخزين القمح الصالح .

ـ أن تكون المخازن جيدة التهوية وتوفر الاجهزة اللازمة لذلك .

ـ أن يتوفر كادر فني مدرب على التخزين ، والنقل ، والتحميل والتفريغ ، وعلى نظام المستودعات بصورة دائمة .

ـ أن يتوفر أجهزة حديثة للتفريغ ، والموازين ، وتحديد نسبة الرطوبة ، وامتصاص الغبار ، وتعقيم الحبوب ، والنظافة ، وغير ذلك .

ـ توفر أمكنة وساحات وموانىء وارصفة ومطارات لوسائط النقل المختلفة(١) .

ان قيمة القمح الاستراتيجية تأتي من اهميته الغذائية للافواه المستهلكة ، سلما وحربا ، وللصناعات العديدة ، كما تظهر اهميته في الضغط على بعض الدول لاجبارها على قبول الشروط التي تمليها الدول المصدرة رغم قساوتها على الدول المستوردة ، فالولايات المتحدة الامريكية ضغطت على الاتحاد السوفييتي في صفقة القمح المعقودة بينهما عام ١٩٧٣ اذ أجبرته على قبول مبدأ عدم فرض الضرائب على المهاجرين المقيمين من اليهود في الاتحاد السوفييتي والذين يودون مغادرة اراضي

---

(١) جريدة البعث الخميس ٧ ذو القعدة ٢١/١٣٩٤ تشرين الثاني ١٩٧٤ العدد ٣٥٩٥ .

الاتحاد السوفييتي الى اسرائيل . وكثيرا مايسبب نقض هذه المادة ازمات اقتصادية ، بل ازمات سياسية وعسكرية . وقد اكد خبراء منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة في عام ١٩٧٣ ، ان أحد اسباب أزمة الاغذية في العالم هو الموقف غير المستقر لانتاج القمح في الصين وضعف محصوله في أوستراليا الى حد مخيب للامال .

ولا يزال العالم ينظر الى هذه المادة على انها مادة أساسية في غذاء الجندي والعامل والفلاح وعامة الناس ، فمنها الخبز اليومي ومنها بعض المواد الغذائية ، والصناعات الغذائية التي لا يستطيع الانسان أن يستغني عنها ، وستظل قيمتها الاستراتيجية تزداد على مر الزمن الى أن تنتج أو تبتكر بعض الموادللاستعاضة عنها ، والى الان لم نجد بديلا عن القمح يحل محله ، أو يشاركه في قيمته الغذائية والامدادية والتخزينية ، والنقلية والاستهلاكية .

ب ـ الارز : يعتبر الارز المادة الثانية في القيمة الغذائية ، والاهمية الاستراتيجية بعد القمح ، وتكاد تكون زراعته نصف عالمية فلا ينشر انتشار القمح ، وان الجزء الجنوبي الشرقي من قارة آسيا هو الجزء الذي تنمو فيه هذه الزراعة ويشكل ٧٠ ـ ٩٠٪ من الغذاء . وللارز انواع كثيرة ولكن قيمته الغذائية تكاد تكون متساوية . ويزرع الارز في ٧٥٪ من الارض المخصصة لزراعة القمح في المناطق المدارية والمروية . فيزرع أرز المرتفعات في المناطق المروية والتي تسقط فيها أمطار كثيرة . ان انتاج مناطق المرتفعات قليل على عكس أرز المنخفضات حيث يكون الانتاج كبيرا ، وتنتشر زراعته في السهول الضحلة التي تتجمع فيها المياه حيث يكون انتاجه مرتفعا .

ان العوامل التي ينمو فيها الارز صعبة نسبيا اذا ما قيس بالقمح فهو يحتاج الى مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية ، فالحرارة وكمية المياه والتربة ، ومكانه من الارض المزروعة ، والمناخ المداري ، والضوء ، والايدي العاملة الكثيرة ، والخبرة بزراعته ، كلها عوامل يحتاجها الارز في زراعته ، ويتأثر الانتاج صعودا أو هبوطا . لذلك وبناء على هذه العوامل العديدة فان زراعته تنحصر في أهم المناطق التالية : اليابان ، الصين ، الهند ، اندونيسيا ، الباكستان ، البرازيل ، بورما ، الفيليبين ، مصر ، تايلاند ، الولايات المتحدة الامريكية وغيرهم . وقد بلغ الانتاج العالمي عام ١٩٦٥ حوالي (٢٤٨) مليون طن ، وان زيادة

الانتاج مستمرة من عام الى عام لمقابلة الطلب عليــه ، ففي جمهوريــة مصر العربية كان في عام ١٩٥٢ حوالي ٨ر٠ مليون طــن بينما ارتفــع في عــام ١٩٦٥ الى ٩ر١ مليون طن وهــو في زيادة مستمرة في كل العالم، ويتمركز انتاج الارز في امــريكا الشماليــة حيث الظروف المواتيــة في تكساس ، والمسيسبي ، ولويزيانا ، وكالفورنيا ، وجنوبها ، وبالقــرب من الحدود المكسيكية فقد انتجت الولايات المتحدة الامريكية عــام ١٩٥٦ حوالي ٥ر٣ مليون طن ، ويتمركز أيضا الانتاج في أمريكا الجنوبية (في الارجنتين وكولومبيا والبرازيل) حيث يبلغ الانتاج في هــذا البــلد الى ٢٪ من الانتاج العالمي ، وأما في افريقيا وأوستراليا فالانتاج قليــلا جــدا مثل حوض نهري مري ودارلنك في أوستراليــا ، وحوض النيــل والوجه البحري في جمهورية مصر العربية ، اما أوروبا فان أهم الــدول المنتجة فيها هي ايطاليا ، واسبانيا ، واما آسيا فانه يتركز الانتاج فيهــا حيث تنتج ٩٠ ــ ٩٥٪ من الانتاج العالمي ، وأهم الــدول المنتجــة في هــذه القارة هي : الصين حيث يبلغ انتاجها العالمي ٤٠٪ ويزرع في المناطــق الساحلية وحوض البحر الاحمر ، والجزء الجنوبي والاوسط من الصين ، واليابان حيث يبلغ انتاجها ٦٪ من الانتاج العالمي ، وتزرع في السواحل، والهند حيث يبلغ انتاجها ٧٪ مــن الانتاج العالمي ويــزرع في السواحل والقسم الجنوبي من الهند ، وفي دلتا نهري (الكنج ، وبراهما) ، وفي باكستان حيث يزرع في حوض نهر السند ، وفي اندونيسيا حيث تنتشر زراعتــه في السواحل ، وأهمها جزيرة (جاوه) ، وفي (برما) تنتشر زراعته في جميع أراضيها ، وفي القطر العربي السوري حيث يــزرع في منطقة الجزيرة . وفي غيرها من بلدان العالم .

ان الاستهلاك الكبير للارز هــو الــذي يمتص الانتــاج الكبــير ، والاستهلاك كما قدمنا في بحث القمح يرجع الى عدة عوامــل وأهمهــا الكثافة السكانية ، فكما نجد اليابان التي أنتجت في عام ١٩٦٥ حوالي (١ر١٦) مليون طن نراها بنفس الوقت تستورد مايقرب من ٢٨٪ مــن صادرات العالم من الارز . وكذلك فان الهند انتجت في عام ١٩٦٥ حوالي ٥٠ مليون طن ، ومع ذلك فانها استوردت كميات أخرى من الارز مــن الاقطار العالمية ، وهذا عائد الى كثافة السكان واعتمادهم الغذائي على الارز ، واستهلاكهم الكبير لهذه المادة .

ان الدول التي يمكن أن تحقق فائضا في انتاجهــا هي (بــورما ،

تايلاند ، فورموزا ، الصين الهندية) فبورما يفيض عنها حوالي ٣٠٪ من مجموع صادرات العالم ، أما الدول التي تحتاج الى الارز فهي كثيرة أهمها : (الهند واليابان والصين وأندونيسيا) ، ولم تحاول هذه الدول زيادة انتاجها بمعدلات كبيرة ، ولذلك فانها تحتاج في كل عام الى كمية أكبر من العام الماضي ، وزراعة الارز تتناقض في كل عام ولهذا يجب اتباع أساليب جديدة في الزراعة ، وفي كثافة السكان .

لا بد للدول المنتجة للارز والمستهلكة له كليا ، والدول المنتجة التي يفيض عن حاجتها ان يكون لديها احتياط كبير من هذه المادة ومن المفضل أن يكون هذا الاحتياطي متساويا مع احتياطي القمح ، وأن تكون هناك المستودعات لذلك .

ان دول الصين الهندية قد عملت لزيادة انتاج الارز في بلادها رغم الحروب المحيطة بالمنطقة ، وذلك لاهميته الاستراتيجية في اعاشة وامداد القوات ، فنجد فيتنام قد توسعت في زراعته ، وخزنت منه احتياطات كبيرة ، فالمقاتلون الفيتناميون يعيشون على الارز ، حيث يضع كل واحد (مزودته) في تعيينه اليومي من الارز ، معتمدا في ذلك على هذه المادة الغذائية الوحيدة . ومادام الارز يتناقص انتاجه في العالم في كل عام ، فانه يجب مواجهة هذا النقص بتحسين زراعته ، وتوسيع زراعة القمح ، وزراعة الحبوب الاخرى .

ج ـ الموارد الغذائية الاخرى :

ـ الذرة : وهي تأتي بعد القمح والارز ، وهي أهم الحبوب المستخدمة في غذاء الحيوان ، ثم الانسان في بعض الاقطار المتخلفة حيث يمكن ان يمزج مع القمح أو الشعير لتكون لديه رغيف العيش ، كما يمكن أكل الذرة مباشرة كالعرانيس المسلوقة أو المشوية ، كما تستخدم الذرة لاغراض صناعية كاستخراج النشا والكحول والسكر ، ان أهميتها الغذائية تكمن في انها غذاء اساسي للحيوان حيث تساعد على تسمينه ، وانتاج اللحوم والالبان ، وأهم البلاد التي تستخدمه لهذه الغاية هي : الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفيتي والارجنتين .

تزرع الذرة في المناطق المعتدلة والمدارية الحارة ، ويتطلب زراعة هذه المادة شروطا قاسية كالتي رأيناها في زراعة الارز ، وتعتبر أمريكا

أهم الدول المنتجة لهذه المادة كما تعتبر المكسيك أهم الدول التي تتغذى به وتعتبره الغذاء الاساسي ، وتزرعه في السهول والجبال والمنحدرات .

ان انتاج الذرة يكاد يكون قريبا من انتاج القمح ، ويقتصر استهلاكه محليا ، وتقوم بعض الدول بتصديره (كرومانيا والمجر ويوغسلافيا) الى شمال غرب أوروبا للعلف ، وان قيمته الغذائية تأتي من انه مصدر للتسمين الحيواني ، لتربية الابقار والمواشي والطيور وغيرها مما يمكن ان تستفيد منه الدول في تنمية الثروة الحيوانية . ويمكن أن تكون الذرة في المستقبل بديلة عن القمح والارز عندما تصبح الحاجة اليها فيقل انتاج المادتين الاساسيتين ، لذلك لابد من اعارتها الاهمية اللازمة في زراعتها ، وفي تكوين الاحتياطي منها ، واستهلاكها ، والامداد بها ، وان كان عديم الاهمية في الوقت الحاضر .

الشعير : ان مايقال عن الشعير قد قيل عن الذرة ، ويزرع في كافة القارات ربيعيا وشتويا ، ويزداد انتاجه عاما بعد عام حيث كان في عام ١٩٥٢ حوالي ٥٩ مليون طن فقفز الى ١٠٢ مليون طن تقريبا في عام ١٩٦٥ ، كما أن انتاجه قد تضاعف في عام ١٩٧٥ . ويلعب في التصدير دورا رئيسيا ، ويدخل في كثير من الصناعات ، كما أنه يمكن أن يخلط مع القمح ليكون رغيف العيش والمادة الغذائية الاساسية للانسان في بعض البلاد المتأخرة ، وانكانت قيمته الغذائية ادنى من القيمة الغذائية للقمح ، وأهم البلاد التي تزرعه هي الاتحاد السوفييتي ، والصين ، والولايات المتحدة الامريكية والارجنتين ، والمغرب في الوطن العربي ، وكذلك العراق ،ويمكن ان يعتبر كمادة مساعدة للقمح والارز في قيمته الغذائية ، والامدادية ، وادخاله في كثير من الصناعات .

ـ البطاطا : تعتبر البطاطا من المواد الغذائية للانسان ، وقد تنافس في قيمتها الغذائية القمح والارز ، وتزرع في مناطق عديدة من العالم ، وخاصة في المناطق المعتدلة ، ويرافق زراعته القمح ، فيزرع في الاتحاد السوفييتي بكميات كبيرة ، ويكاد يكون الغذاء الاساسي لديها ، كما تزرعه بلدان أخرى في الوطن العربي : مثل جمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية السورية ، ويمكن ان يعطي موسمين في العام (ربيعي وشتوي) وزراعته لاتحتاج الى الجهد الذي تتطلبه باقي المواد الزراعية كالارز مثلا ، ويأتي الاتحاد السوفييتي في مقدمة الدول المنتجة للبطاطا ، كما تنتجه أوروبا بكميات لابأس بها ، والولاياتالمتحدة الامريكية .

تستهلك هذه المادة محليا وهي سهلة التحضير والطبخ ، ولـذلك فالجيوش تستهلك منها كميات كبيرة وفي أغلب الاطعمـة الطازجة ، وتزرع الدول المنتجة منها كميات محددة للاستهلاك المحلي ، والقليل منها يمكن أن يصدر الى الخارج او يصنع في كثير مـن الصنـاعـات الغذائية ، ونظرا لفقد قيمته الغذائية في الخزن فان نسبة الاحتيـاط منه تكون قليلة ولمدة محددة ، ويمكن أن تدخـل هـذه المـادة كمادة مساعدة في الامداد بالاطعام والمواد الغذائيـة ، كما يمكـن ان يكـون بديلا عن الخبز في بعض الاحيان .

ــ السكر : للسكر قيمة غذائية ، فهو الذي يدخـل في كثير مـن الوجبات والسوائل الساخنة والباردة ، ويعتبره الجندي في القتال شراب التسخين والاندفاع اذا ما أضيف الى الشاي ، ويشربه في كـل الاوَقات ، في الصباح ، وقبل بدء المعارك ، كما تعير الـدول اهتمامهـا للسكر فتزرع المساحات الواسعة من : (قصب السكر ، والشمنـدر والبنجر) ، وتجري التحسينات المستمرة على زراعة هذه المواد .

تتطلب زراعة قصب السكر مناخا مداريا دافئـا ، ومناخااستوائيا، كما تتطلب زراعته تربة غنية ، وأيدي عاملـة كثيرة ، وأهـم البـلاد التي تزرعه هي : (الهند ، وكوبا ، والبرازيـل ، وأندونيسيا) ، وهناك بعض الدول التي تزرع قصب السكر بنسبة أقل وهي : « الباكستان ، وجزيرة فورموزه وأوستراليا ، والولايات المتحدة الامريكية ، والصين ، وجمهورية مصر العربية » ، وقد بلغت المساحة المزروعـة في الهنـد حوالي /٣ر٢/ مليـون هكتار ، وفي كوبا حوالي /٧ر١/ مليـون هكتار وتنتج الدول التي تزرع القصب كميات متفاوتة من السكر حيث بلـغ الانتاج العالمي عام ١٩٦٠ حوالي /٣ر٥٩/ مليون طن كان نصيب الهند منها /٢٠٪/ والبـرازيـل /١٤٪/ وكـوبـا /١٣٪/ والمكسيـك /٤١٪/ وباكستان /٤٪/ والولايات المتحدة الامريكية /٤٪/ والصين /٣٪/ والدول الاخرى /٣٨٪/ .

تؤثر في الانتاج العوامل الطبيعية والتربة والمناخ والايـدي العاملـة ، ويتمركز الانتاج طبقا لتفاوت العوامل وتوفرها في هذه الدول على النحو التالي : في الهند (وادي نهـر الكنج) ، وفي كوبـا في أغلـب أراضـي الجزيرة) ، وفي البرازيل في (السواحل الشرقية) ، وفي الجزء الاوسط من الهضبة البرازيلية ، وفي اندونيسيا في جزيرة « جاوه » ، وفي باكستان

في منطقة « البنجاب » ، وفي المكسيك حول « خليـخ المكسيـك » ، وفي أوستراليا في « كونيرلاند » ، وفي الولايات المتحدة الامريكيـة في جـزر « هواي » ودلتا نهـر « المسيسبي » ، وفي الصـين في « السواحـل الجنوبية » ، وفي جمهورية مصر العربية في الوجه « القبلي» .

ان كثيرا من الدول المنتجة للسكر تستهلكه محليا ، ولايفيض منهـا للتصدير أو للتخزين أو الاحتياطي ، بـل ان بعض الدول المنتجـة يمكن تستورد منه كميات لا بأس بها كالهند والبرازيل مثلا ، وبعضها الاخـر يمكن أن يلتقي ذاتيا كالاتحاد السوفييتي ، والثالث يمكن أن يستورد منه كميات كبيرة كالولايات المتحدة الامريكية التي تستورد منه حوالي ٤٠٪ من مجموع السكر المصدر في العالم ، ثم بريطانيا فكندا فألمانيا ، فاليابان ففرنسا فهولنده فسويسرة ، والرابع هو الذي يمكن أن يفيض عن حاجته مثل كوبا التي تساهم في التصدير بحوالي ٣٣٪ من مجموع صادرات العالم للسكر ثم بورتيكو فالدومينيكان .

ان قصب السكر هو المادة الاساسية التي يمكن استخراج السكر منهـا ، الا أن هناك بعض المـواد الاخـرى كالبنجر ، وتتركز زراعته في الولايات المتحدة الامريكية ، كما يزرع في اوروبا ، وفي الاتحاد السوفييتي على أن نسبة انتاج السكر في العالم من القصب تقدر بحوالي ٦٠٪ بينما تبلغ من البنجر حوالي ٤٠٪ ، وأهم الدول المنتجة للسكر في عام ١٩٦٩ من النوعين القصب والبنجر هي : الاتحاد السوفييتي ١٤٫٥ ، كوبا ٨٪ ، الولايات المتحـدة ٧٪ ، الهنـد ٦٪ ، البرازيـل ٦٪ ، وبقيـة الـدول ١٧٫٥٪ . ان وجود احتياطي ضروري من هذه المادة ، ونقصها قـد يسبب أزمة اقتصادية ، ولا أدل على ذلك من تأكيد قيمته الاستراتيجية في الحربين العالميتين ، وما العالم عن استخراج السكر مـن غـير قصب السكر الا دلالة واضحة على أهميته الاستراتيجية فقد استخرج مـن البنجر والشمندر وغـيره ليسد النقص الحاصل ، وليفـي بمتطلبات المستهلكين ، فقد جمع « نابليون » العلماء لاستخراج السكر من البنجر ونجحوا في ذلك ، وتم انشاء أول مصنع للسكر من لمبنجر في أوروبا عام (١٨٠١) ، وهكـذا فان الانتاج يتزايد ، كمـا أن الاستهلاك يتزايد ، وتظهر قيمة السكر الاستراتيجية في قيمته الغذائية ، والحاجة الملحة اليه في أغلب دول العالم ، كما أنه يدر ربحا كبيرا في تجارته ، وخاصة في المدة الاخيرة التي ارتفعت فيهـا أسعار السكر ، حيـث أصبح يشكل مـادة استراتيجية ، وان كانت تحتل المرتبة الثانية من بين المواد الاستراتيجية الغذائية .

د ـ المشروبات : ليس للمشروبات المنتشرة عالميا قيمة غذائية كبيرة ، بل هي شراب المترفين والمعتادين ، فالبن عرفه الانسان منذ القديم ، وتعتبر البرازيل من اكبر الدول المنتجة له في العالم ، وتوجد انواع للبن منها : القهوة الحبشية ، والقهوة الرويستا والقهوة العربية وتشتمل زراعته على أراض واسعة من العالم ، قد تكون على حساب الانواع الاخرى من المزروعات ، وصرفت من أجله الاموال الطائلة ، حيث ان امريكا تستهلك من البن ما قيمته اكثر من (٥٠٠) مليون دولار تستورده من البرازيل والبحرالكاريبي . كما ان الشاي ينمو في الجهات المدارية ، والمعتدلة الدافئة ، وقد بلغ انتاج الشاي في عام ١٩٦٥ حوالي ٨٨٧ ألف طن ، وازداد الى الضعف في عام ١٩٧٥ واهم البلاد المنتجة لهذه المادة هي : الهند ، سيلان ، الصين ، اليابان ، واهم الاقطار المستوردة هي : بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، واوستراليا ، والعراق . كما ان الكاكاو الذي يزرع على السواحل ويحتاج الى مناخ (حار ورطب) ، وتربة خصبة ، وهواء خفيف واهم البلاد التي تنتجه هي : غانا ونيجيريا ، والبرازيل ، وساحل العاج وغيرها من الدول الاخرى ، واهم الاقطار المستوردة هي : الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، والمانيا الغربية .

ان النظرة الى هذه المواد تختلف باختلاف البلدان ، فالبلاد المترفة تعتبر مادة الشاي ضرورية كبريطانيا مثلا ، والولايات المتحدة الامريكية واوستراليا ، وكندا ، والجمهورية العراقية ، بينما لا تعتبر ضرورية في بلاد اخرى ، كما ان هناك البعض الآخر من الدول يفضل مشروب البن على الشاي كايطاليا واسبانيا وغيرها .

لا يؤدي نقص هذه المواد الى أي خطر ، وانما تلعب دورا هاما في انواع الامدادات ، ودورها ثانوي اثناء تطبيق الاشتراكية ، وقد يكون لها دور رئيسي في البلاد التي اعتادت على شربها . وفي كل الاحوال فانه ان توفرت فستكون سببا في رفع الروح المعنوية ، للجنود ، ولا يخفى ان الروح المعنوية تعتبر مبدأ منمبادىء الاستراتيجية الادارية ، وفي الحقيقة ان المشروبات المذكورة أصبحت من العادة في أغلب البلاد التي ان نقصت أو قلت سببت للفرد وللدولة مضاعفات اقتصادية ، ومعنوية . واذا قطعت عن بلد ما لسبب ما يمكن ان تسبب حروبا شأنها كشأن المواد الاخرى الضرورية .

وهناك مواد غذائية اخرى تعتبر مكملة للمواد الغذائية الاساسية كالحمص والعدس والفول ، وهي لاتقل أهمية عن غيرها في الاطار الغذائي للدولة ، وستحين وجود احتياطي من هذه المواد وغيرها من المواد الاخرى ، وكقاعدة يجب تكوين احتياطي من كافة المواد الغذائية الاساسية والثانوية ، وبصورة تتلاءم مع التخطيط الاستراتيجي الاداري ، ومع طبيعة الشعب وعاداته وظروفه وعقيدته ، وغير ذلك من الاعتبارات الاخرى .

٢ ــ **الموارد الزراعية** : ان اهم الموارد الزراعية هي : المطاط ، والجوت ، والقطن ، والكتان ، والقنب ، والسيسال والاباكا ، ونخيل الزيت وغيرها .

أ ــ المطاط : المطاط له أهميته الصناعية في كثير من الصناعات الحربية والمدنية « فهو العمود الفقري للمواصلات » السيارات الطائرات والسفن ، حتى أن بعض الدول منها اليابان قد اتجهت في صناعتها الى استخدامه بدل الحديد ، وبعض المعادن الاخرى ، فالسفينة التي كانت تصنع من المعادن اصبحت تصنع من المطاط ، وبعض الموادالمخلوطة مع المطاط كالزجاج ، وبهذا تميزت السفينة الجديدة بخفتها ، وسرعة حركتها ومتانة صنعها ، وزيادة حمولتها ، وقلة تكاليفها ، وكذلك ادخلت ميزات مختلفة على باقي وسائط النقل والموصلات والصناعات الاخرى .

تزرع شجرة المطاط في الاقاليم الاستوائية الرطبة ، وتتطلب في نموها عوامل عديدة أهمها سقوط الامطار وتنظيمها خلال السنة ، والى درجة حرارة تتراوح من (٢١° الى ٣٥°) ، والى تربة غنية بالموادالمعدنية، وتوفر الايدي العاملة ، وسهولة النقل ، والعامل السياسي ، ورؤوس الاموال وغيرها .

يجمع المطاط من الشجرة بشقها واستخراج العصارة منها ثم نقلها ، والمطاط نوعان : بري وزراعي وقد تفوق المطاط الزراعي على البري لعدة عقبات أهمها قلة الايدي العاملة في زراعة المطاط البري ، وتعرضهم للاوبئة ، وعدم مهارتهم ، وبعد المسافة من مكان زراعته الى تصنيعه ، بينما المطاط الزراعي قد تخطى هذه العقبات ، فأنشأت المزارع الحديثة القريبة من المصانع كما فعلت الولايات المتحدة الامريكية

فزرعته في حوض الامازون ، وبفضل التقدم الصناعي ، والحاجة الملحة الى المطاط ، وخاصة أثناء الازمات ، وعند فقدان المطاط الطبيعي ، فقد أعير الاهتمام بانتاج المطاط الصناعي ، واشتهرت بانتاج المطاط الطبيعي كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ، والمانيا الغربية ، وبريطانيا ، وليبيريا في افريقيا ، وامريكا الوسطى والجنوبية، وقد بلغ انتاج المطاط الطبيعي في عام ١٩٦٥ حوالي ٣٦٥ر٢ مليون طن ، كما اشتهرت بانتاج المطاط الصناعي كل من الاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية ، والملايو ، وأندونيسيا وقد بلغ انتاج المطاط الصناعي في عام ١٩٦٥ حوالي ١٩٥ر٣ مليون طن. الطبيعي ، وذلك لعدم استطاعة المطاط الطبيعي تلبية كافة متطلبات ويلاحظ من ذلك أن المطاط الصناعي قد تفوق في انتاجه على المطاط الصناعة الحديثة .

يستهلك العالم كثيرا من المطاط الطبيعي والصناعي ، ويلاحظ ان البلاد المنتجة لاتستهلك الا كمية قليلة من انتاجها ، واما الباقي فتصدره الى البلاد الاخرى ، كما يلاحظ ان البلاد الصناعية هي التي تستهلك أكبر كمية من المطاط ، وتأتي في عداد المستهلكين الاوائل : الولايات المتحدة الامريكية التي تستورد ثلث انتاج العالم من المطاط الطبيعي رغم انها تنتج كمية كبيرة من المطاط الطبيعي والاصطناعي ، ثم يأتي بعد ذلك في الاستهلاك الدول الصناعية : بريطانيا ، وألمانيا الغربية وفرنسا ، واليابان ، والصين ، والاتحاد السوفييتي ، وكندا والبرازيل ، وان البلاد التي يفيض عن حاجتها هي : اتحاد الملايو ، واندونيسيا ، وتايلاند ، وسيلان ، والبرازيل والهند .

ان وجود احتياطي من هذه المادة اصبح ضروريا في الوقت الحاضر بعد ان دخلت هذه المادة في عديد من الصناعات الحربية والمدنية ، وقد كانت في الماضي أثناء الحرب العالمية الاولى مهمة في عديد من الصناعات ، وكانت ألمانيا أثناء هذه الحرب قد قامت بانشاء مصانع مطاط صناعي عندما حوصرت المانيا ، ووقعت اراضيها المنتجة للمطاط تحت قبضة اعدائها ، كما قامت الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٤١ اثناء الحرب العالمية الثانية ، واثناء وقوع موارد المطاط الطبيعي في أيدي اليابانيين باقامة مصانع وانتاج المطاط الصناعي .

سيزداد الطلب لهذه المادة الاستراتيجية في المستقبل ، وسترتفع اسعارها ، وستتوسع زراعتها ، كما سيتوسع انتاجها الصناعي وستسعى الدول الصناعية الى تحسين المزارع المطاطية ، والى تصنيع المطاط وتحويله من البالي ، والبحث والتنقيب عن النباتات الاخرى التي يمكن ان تنتج انواعا من المطاط كنباتات «الكوانسيول» و « كوك ساغيز » ، وانتاج المطاط الصناعي المؤلف من أكثر من ٣٠ مادة خامية أهمها زيت البترول والغاز الطبيعي ، والفحم الحجري وغيرها ، لهذا لا بد من تشكيل احتياط قوي لهذه المادة في الدول الصناعية ، والدول المتقدمة في التكنولوجيا كاليابان والمانيا الغربية بصورة خاصة .

ب ـ **الجوت** : للجوت اهمية كبرى في الصناعة فهو يدخل في صناعة الاكياس المستخدمة في كثير من الاغراض المختلفة ، وخاصة في تعبئة أنواع الامدادات ، وصناعة الحبال للسفن الحربية وغير الحربية ، وذلك لمقاومته للرطوبة والمياه ، وصناعة المنسوجات والخيم والمهمات العسكرية وغير العسكرية . كما تأتي أهمية في تسويقه وزيادة راس المال القرمي بتصديره للبلاد الاخرى .

تزرع شجرة الجوت ، وهي شجرة فصلية عمرها ٤ ـ ٥ شهور وتحتاج الى حرارة عالية مع رطوبة ، والى تربة هشة او رملية ، ومياه دائمة ، كما تحتاج ليد عاملة ، وتوفر وسائل النقل والموانىء، وللجوت نوعان احمر وابيض ، ويزرع في الهند وباكستان وفي الصين وتايلاند ، وغيرها من دول العالم ، واهم البلاد التي تنتجه هي البلاد التي تزرعه ، وتصدر باكستان وتايلاند منه كميات كبيرة الى بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والمانيا الغربية ، والولايات المتحدة الامريكية،واليابان وغيرها من الدول ، وتصدر باكستان وحدها حوالي ٩١ ٪ من صادرات العالم وتايلاند ٥ ٪ ، وتستورد بريطانيا وفرنسا وبلجيكا معظم صادرات هاتين الدولتين ، وينافس الجوت انواع عديدة من النباتات الاخرى كالكتان والقطن والقنب والخشب ، و نجح الاتحاد السوفييتي في استنبات خمس أنواع غير الجوت في منطقة ازبكستان ، وكذلك نجحت البرازيل في استنبات نوع من النباتات ، وكذلك الكونغو « جوت الكونغو » وأوستراليا ، والولايات المتحدة الامريكية ، وبقية الدول الاخرى ، وهكذا فان قيمة الجوت الصناعية تكاد تكون قليلة ، ومما زاد

في عدم أهميته الاستراتيجية هو انــه امكن استنبات النباتات الاخــرى كبديل له في الصناعة ، وامكن في كثير من الدول الاستعاضة عنه .

حـ ـ القطن : للقطن اهمية صناعية ، فهو يدخل في صناعةالملابس، والمنسوجات القطنية ، وغلاته القطنية ، وامتصاص عددكبير مــن العمال سواء كان في زراعته أو في صناعته أو في تجارته ، كما تأتي اهميته في أنه لايوجد منافس له من غير الاصناف الاخرى من النباتات ، الا الانــواع التي يشتهر بها القطن نفسه فهو طويل التيلة أو متوسطها او قصيرها ، كذلك تأتي أهمية القطن في الصناعة فهو قد اغنى عن كثير من الصناعات الصوفية المنتشرة في العالم ، والتي لم تعد بلبي متطلبات المستهلكين . كما تكمن أهميته في قيمة بذوره الغذائية ، واستخلاص زيت القطن منها .

يزرع القطن في الاقاليم المعتدلة ، وتتطلب زراعته حرارةعالية وفصل طويل ذي شمس مشرقة لايقل عن /٢٠٠/ يوم وهو لايحتاج الى كميــة كبيرة من الامطار ، ويمكن أن يزرع بوسائل الري الصناعي ، كما يحتاج الى تربة خصبة وخفيفة ويمكن ان يسمد ، وتوجد هذه التربــة في دلتا الانهار ، ويحتاج الى ايدي عاملة وفيرة ورخيصة ، والى سياسة حكيمة تتجه نحو نظام الاصلاح الزراعي ، واصدار القوانين والانظمة المنظمة لزراعته وتسويقه وتجارته كما في الدول الاشتراكية ، كما كان عاملاهاما في تنشيط زراعته قيام الثورات في العالم حيث قضت على الاقطاعيات، وقسمت الاراضي على الفلاحين ، وبهذا فقد قضى توسيع زراعة القطن في العالم على الاحتكارات الامريكية التي كانت حتى أواخر القرن التاسع عشر تنتج الولايات المتحدة الامريكية منه حوالي ٩٠٪ من انتاج العالم الى ان هبطت واستمرت في الهبوط حتى وصلت الى ٢٨٪ ، والى ان بلغ عدد الدول المصدرة اكثر من ثلاثين بلدا أهمها جمهورية مصر العربية، والمكسيك ، والبرازيل ، بالاضافة الى بلدان اخرى تزرعه للاستهلاك المحلي وان أهم البلاد التي تشتهر في زراعته هي : الولايــات المتحــدة الامريكية ، والاتحاد السوفييتي ، والصين ، والهند ، وجمهورية مصر العربية ، والسودان ، والباكستان ، والبرازيل ، وغيرها مــن الــدول الاخرى ، ويزرع القطن طويل التيلة في مناطق محدودة من العالم « هي دلتا النيل في جمهورية مصر العربية ، ومنطقة الجزيرة في الســودان ، ووادي المسيسبي ، وولاية اريزونا في الولايات المتحدة الامريكيــة ، وفي بلاد بيرو ، وجنوب افريقيا ، وقد بدأت بعض الدول الاخرى كالهنــد

والاتحاد السوفييتي والصين والبرازيل في زراعة هذا النوع من القطن، ولكنها لازالت في بداية التجربة » . (١) « وقد بلغ انتاج العالم في عام١٩٦٥ كالتالي : الولايات المتحدة الامريكية ٣٫٢٥٦ مليون طن ، والاتحاد السوفييتي ١٫٨٥٦ مليون طن ، والهند والبرازيل حوالي ٠٫٦٨٦٢ مليون طن ، والمكسيك ٠٫٥٧٧ مليون طن وجمهورية مصر العربية ٥٢٠. مليون طن » . تحتل الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الاولى في الانتاج ، وتركزت زراعة القطن فيها حوالي المسيسبي وولاية الاباما وتكساس و«اوكلاهوما» واريزونا وغيرها ، ويأتي الاتحاد السوفييتي في المرتبة الثانيـة ، وتتركز زراعة القطن فيه في تركستان وازبكستان . ثم تأتي الصين في المرتبة الثالثة وتتركز زراعته في وادي يانكتسي ، وسهل الصين الشمالي .ثم تأتي الهند وتتمركز زراعة القطن فيها في الشمال الغربي لهضبة وكن ، وشرق جبال الغابات الغربية ، ثم تأتي جمهوريةمصر العربية وتتمركز زراعته في دلتا النيل وتعتبر جمهورية مصر العربية البلد الاول في انتاج القطن طويل التيلة ، ثم تأتي البرازيل والارجنتين .

ان أول مستهلك هي الولايات المتحدة الامريكية حيث تستهلك أكثر من نصف انتاجها ، فتستورد القطن طويل التيلة من جمهورية مصر العربية . وكذلك فان الاتحاد السوفييتي يستهلك معظم انتاجه ، ويستورد القطن طويل التيلة من جمهورية مصر العربية ، أما الصين فتستهلك معظم انتاجها وتستورد كمية كبيرة من المنسوجات اليابانية والبريطانية ، وكذلك فان الهند تستهلك معظم انتاجها ، وتستورد ما تحتاجه من الدول الاخرى . أما جمهورية مصر العربية فهي تصدر الى العالم ، وقد بلغ قيمة ماصدرته في عام ١٩٥٨ حوالي ١٢٥ مليون جنيه ، ويشارك بنسبة كبيرة في الدخل القومي وفي الدخل الزراعي . وكذلك فان القطر العربي السوري قد صدر في عام ١٩٧٣ ما قيمته حوالي ٠٫٥ مليون ليرة سورية . وتصدر القطن أغلب دول العالم على الاقل /٣٠/ قطرا ، وخمسة منها تبلغ نسبة تصديرهم ٧٠٪ وهي : الولايات المتحدة الامريكية ، وجمهورية مصر العربية ، والمكسيك ، والبرازيل وباكستان .

من الضروري توفير احتياط من هذه المادة ، بالاضافة الى الاعتناء بزراعتها وتحسينها لان هذه المادة تزيد من الدخل القومي عن طريق الغلات النقدية . ولتكن الزيادة في الانتاج أو التوسع في زراعة هذه

(١) الجغرافية الاقتصادية د . خطاب صكار ص ١٥٧ .

المادة وتحسينها مرهونة بالانواع الاخرى العالميـة ، وعلى كل بلـد ان يفكر في اسوأ الاحوال عن الكفاية الذاتيـة من هذه المـادة أثناء الحرب ، وأن يكون أثناء السلم قادرا على انتاجه اذا سمحت له ظروف الانتاج ، وكذلك لزيادة الدخل القومي .

د ـ الكتان والسيال والاباكا والقنب : تدخل هذه الموارد في كثير من الصناعات النسيجية ، والخيوط ، والاكياس ، وحبـال السفـن لمقاومتها للمياه ، وتعبئة الموارد الاخرى كالحبوب وغـيرها ، كما تأتي اهميتها وقيمتها من استخدامها كألياف صناعية . وكذلـك القيمـة الغذائيـة الكامنة في بعض منها كبذر الكتان مثلا .

تزرع هذه الموارد في الاتحاد السوفييتي وهولنده وبلجيكا كالكتان، وأما القنب فيحتاج الى مناخ معتدل رطب ، والى تربـة غنيـة بالمـواد العضوية والكلسيـة ، وتوفر الايدي العاملة . وتنتشر زراعتـه في مناطق متعددة من العالم أهمها الاتحاد السوفييتي والهند ويوغسلافيـا ورومانيا وايطاليا وتركيا وغيرها من الدول . أما السيسـال والاباكا فيحتاج الـى مناطق مداريـة ، ويحتاج الى مدة طويلـة للانتاج فشجرة الاباكـا تنتج بعد مضي سنتين أو ثلاث ، والسيسال الى ثلاث او اربع سنوات ، كما يحتاج الى تربـة غنية ، ومياه وفيرة ، وأهم البـلاد التي تزرعه هي : أفريقيا ، وامريكيا الوسطى ، والفيليبين .

ينتج الاتحاد السوفييتي من الياف الكتان مايقدر بثلاثـة أرباع الانتاج العالمي . وتنتج بلجيكا وهولنده أرقى انواع الالياف ، ويمكن أن يفيض عنها ، ويأتي الاتحاد السوفييتي في مقدمة الدول في انتـاج الياف القنب ايضا ، ثم الهند ، ثم باقي الـدول في العالـم كايطاليـا ويوغسلافيـا . أمـا السيسـال والابـاكا فتنتجهما امريـكا الوسطـى والفيليبين . ينافس هذه الصناعات بعض المواد الاخرى التي يمكن أن تنتج نفس الاليـاف وذلك باستنبات بعض النباتات في عديد من الدول. كذلك فان هناك بعض الالياف الصناعيـة التي تصنع من « الرايـون » الذي يعتمد على الخامات الزراعية الطبيعية وغيرها . وأول من صنـع هذه المواد فرنسا حيث أطلقت عليه اسم « رايون » ثم تبعتها الولايـات المتحدة الامريكية والمانيـا واليابان والاتحاد السوفييتي ، ثم انتشرت صناعته في معظم بلاد العالم الصناعية ، وهذه الصناعة في تقـدم مستمر وتنافس كبير للمنسوجات والمصنوعات القطنية وغير القطنيـة . وان

هذه الموارد ليس من الضروري وجود احتياط لها بقدر ماهو ضروري تصنيع المواد وانتاج بديلها لان الانتاج الكثير والمتعدد والبديل يقلل من أهمية المادة الاستراتيجية ، وتكون هذه المادة في أيدي أغلب الدول في العالم ، كما أن استخدامها غير مهم بنسبة أهمية المواد الاخرى . وان مستقبل التطور العلمي سوف يحل كثيرا من المشاكل الامدادية ،حيث يحتمل ان يجعل من المادة الاساسية الاستراتيجية مادة ثانوية ، ويخلق موادا كثيرة قادرة على حل مشاكل الامداد والانتاج والصناعة والغذاء .

هـ ــ النباتات الزيتية والدهنية : ان بعض النباتات قد تعطينا موارد زيتية أو دهنية نباتية ، وقد ساهمت هذه النباتات بانتاج ثلاثة أرباع الانتاج العالمي ، مع مقارنتها مع الانتاج الحيواني ، وأهم النباتات التي تدخل في هذه الصناعة هي : جوز الهند و « البينوتول » وزيت الزيتون ، وزيت النخيل ، وفول الصويا ، وبذر الكتان وغيرها ، وتزرع هذه النباتات في مناطق مختلفة من العالم ، الزيتون في حوض البحر الابيض المتوسط و « البينوتول » في أوروبا ، والنخيل في نيجيريا والكونغو ، وفول الصويا في أمريكا الشمالية والصين ، وجوز الهند في الفيليبين وأندونيسيا .

وصل انتاج العالم من زيت النخيل في عام ١٩٦٨الى ٤ مليون طن كانت نيجيريا والكونغو في مقدمة المنتجين وانتاج فول الصويا الى ٤٢ر٦ مليون طن كانت امريكا الشمالية في مقدمة المنتجين ثم الصين ، وانتاج جوز الهند الى ٣ر٢ مليون طن كانت الفيليبين في مقدمة المنتجين .

ان هذه المواد بعد تصنيعها يمكن ان تدخل في كثير من الاطعمة الاساسية والضرورية لحياة الفرد . ويمكن أن نعتبر هذه الزيوت مساعدة للمواد الغذائية الاساسية ، وتدخل في عداد انواع الامدادات الغذائية ، وفي الوجبات التي تحضر للمقاتلين في ظروف المعركة الحديثة .

الاشجار والغابات : وقبل ان انهي دراسة الموارد الزراعية لابد ان أن أشير الى أهمية المزروعة وغير المزروعة في استخدامها في الاغراض الادارية ، فالاشجار تستخدم عاة للوقود ، وفي المواصلات ، والتمويه والاخفاء وغيرها كبناء الجسور . وصناعة السفن ، والمخازن والمستودعات وتنبت هذه الاشجار في الغابات الطبيعية وقد اهتم الانسان بالغابات ، كما استزرع الانسان أنواعا اخرى من الارض بقصد استغلالها والاستفادة

منها ، وهكذا تتناقص الغابات ، وتزداد الارض المزروعة وعملية التوازن بين الهدم والبناء مستمرة . فبعض الغابات تقطع ليحل محلها زراعة الحبوب او الانواع الاخرى من المزروعات ، وخاصة الحبوب التي تطعم الانسان من جوع . والابحاث هنا مستمرة ، ولكن تبقى أهمية الجوع ومقابلة اكبر من أهمية الاسلحة وتطويرها . وان لكل من هذه النظريات أصحابها يدافعون عنها ويتبنونها على الدوام .

تنمو الغابات في البلاد الاوروبية واهمها النرويج والسويد والاتحاد السوفييتي وفنلنده . وتصدر فنلنده من اخشابها ٩٠ ٪ حيث تكون هذه الصادرات سببا في نمو الدخل القومي ، وانماء رأس المال ، وان الغابات سوف تخسر في المستقبل وستتقلص في سبيل تأمين الزراعات الغذائية محلها ، كما ان العلماء عاكفون على دراسة التغذية والغذاء العالميين ، وما أكثر المؤتمرات والبحوث حول هذه المواضيع .

و ـ الفواكه : الفواكه كثيرة ومتعددة ، وقد يختص بلد دون آخر بزراعته ، وتتأثر زراعة الفواكه وانتاجها بالعوامل الطبيعية ، وبالاستهلاك ، وبقيمتها الغذائية ، وبمواصفاتها التخزينية ، فهناك بعض الفواكه لا يمكن ان تخزن لمدة طويلة كالمشمش بأنواعه ، واذا خزن بعضها فيحتاج الى اماكن مجهزة تجهيزا خاصا كالتفاح الذي يمكن ان يوضع في ثلاجات كبيرة ، او الموز الذي يوضع في مكان ملائم رطب . الا ان الفواكه يمكن ان تصنع الى فواكه معلبة ، او مجففة ، دون خسارة كمية كبيرة من مواردها الغذائية ، تتأثر كذلك ايضا الفواكه وزراعتها وتصفيها بالمهارات والخبرات اللازمة ، كما انها اثناء النقل قد تفسد اذا كانت المسافات بعيدة ، وعلى كل حال ، وللصعوبات المبنية في الحفاظ على الفواكه الطازجة يمكن ان تصنع او تجفف وتخزن في هذه الحالة لمدة طويلة ، ثم تزود للمستهلكين حين الحاجة . واني سأتناول بحث صنفين فقط من الفواكه هما : الموز ، والتمور .

الموز : تعتمد بعض البلاد على هذه الفاكهة ، وتعتبرها اساسية في غذائها كبعض البلاد الافريقية ، ويحتاج نمو الموز الى تربة طينية خفيفة ، والى مياه كبيرة ومنتظمة ، ودرجة حرارة عالية ، والى توفر الايدي العاملة ، وتوفر رأس المال الكافي ، وتوفر وسائط النقل السريعة لان الموز سريع التلف اذا تعرض لمدة طويلة في نقله ،

سيما وان مناطق انتاجه في الاقاليم الاستوائية ، ومناطق استهلاكه في غرب اوروبا ، ولهذا اتجهت الدول المستهلكة الى الاعتناء بزراعة هذه الفاكهة ، وسيطرت على انتاجها منها شركات اجنبية كشركة الفواكه المتحدة ، واهتمت كذلك بنقله فخصصت له السفن اللازمة بعد أن جهزتها بمكيفات وتجهيزات تضمن وصول الموز سليما وطازجا الى أماكن استهلاكه البعيدة ، كما اهتمت كذلك بالمواصلات المحلية سواء كانت مواصلات برية ، او بحرية ، او سلكية او لاسلكية ، وعينت لهذه المادة الاداريين المهرة للقيام بكل هذه العمليات . وبالاضافة الى ذلك يجب توفر موانيء ومحطات لاستيراد وتصديره ، وقد حرصت بعض الدول المنتجة من الاستفادة من انتاج هذه المادة ، وذلك اما لبعدها عن الاسواق العالمية ، أو لعدم وجود موانيءومحطات قريبة منها ليسهل نقله الى امكنة الاستهلاك البعيدة .

يزرع الموز في امريكا الوسطى واهمها المكسيك حيث تتوفر الشروط الملائمة لزراعته وتأتي « هوندوراس » في امريكا الوسطى بالمرتبة الاولى في زراعته وانتاجه ، ويزرع كذلك في جزر البحر الكاريبي ، واهم الجزر التي يزرع فيها هي جزيرة « جمايكا » ، وجزيرة « كوبا » كما يزرع ايضا في امريكا الجنوبية ، واهم البلاد التي يزرع فيها : البرازيل ، والاكوادور ، أما في افريقيا فيزرع في الكاميرون ، وساحل العاج وموزامبيق ، وجزر « الكناري » ، أما في قارة اسيا فيزرع في الهند ثم جزيرة الملايو ، وفورموزا ، ولبنان .

بلغ انتاج العالم في عام ١٩٦٦ حوالي ٢٣ الف طن . واهم الدول المنتجة للموز هي : البرازيل والكوادر ، والهند وفنزويلا ، وهوندوراس، وكوستاريكا ، وبنما ، والدمينيكان ،وأما اهم الدول التي يفيض عن استهلاكها هي : الاكوادور ، وبنما ، وكوستاريكا ، وهندوراس ، ويذهب هذا الفائض الى الولايات المتحدة الامريكية ، وألمانيا الغربية، وبريطانيا ، وفرنسا ، والارجنتين .

هنالك كثير من الدول بلغ انتاجها نسبة كبيرة من الانتاج العالمي ، الا ان ضخامة الاستهلاك حال دون التصدير ، أو تكوين الفائض كالهند مثلا ، كما أن هناك بعض الدول رغم كبر انتاجها ، وقلة استهلاكها ، ومع ذلك لم تستطع ان تصدر منه الى العالم وذلك لبعدها عن مكان الاستهلاك ، ووجود العوائق الكبرى لهذا البعد كالبرازيل مثلا حيث

تبعد كثيرا عن الولايات المتحدة الامريكية التي تمتص ٤٠٪ من مجموع صادرات العالم من الموز .

ان قيمته الاستراتيجية تأتي من تسويقه ، وزيادة رأس المال الوطني . وتقل اهميته عند فقدان أهميته الغذائية في النقل البعيد ، وعدم ملاءمته للتخزين أو التصنيع ، أو التجفيف ، وتقل أهميته تماما عندما تقطع خطوط نقله في الازمات والظروف الطارئة ، وذلك لبعد مناطق انتاجه ، عن مناطق استهلاكه ، لذلك فهو يتطلب نقلا سريعا ، ووسائط نقل مجهزة تجهيزا خاصا ، وطرق مواصلات مؤمنة ، وتوفر الموانىء ، وتوفر الاتصال السلكي واللاسلكي ، وتوفر الكوادر الاختصاصية .

التمر : يعتبر التمر من الفواكه ، ومن المواد الغذائية بآن واحد ، فهو مادة غذائية كبيرة ، حارب، من اجلها العرب منذ القديم فكانت المادة التموينية الوحيدة ، وقد دلت الابحاث على انها من الفيتامينات والمواد الغذائية الكامنة لاعاشة الانسان وادامة حياته . وتأتي أهميتها الغذائية في امكانية زيادة انتاجها أو الحصول عليها فهي متوفرة ، وسهلة النقل والتخزين ومرنة في الاستهلاك والحفظ ، كما تأتي أهميتها في صنع كثير من المواد الغذائية منها كالدبس أو المشروبات الاخرى ، أو في تحويل قسم منها الى علف للحيوانات ، أو صنع السكر منها ، أو الاستفادة من غلاتها النقدية عند التصدير ، أو مصدر وقود من سعفها(١) ، أو بناء الجسور من ساقها ، أو صنع المكانس والحصر ، أو صنع بعض تجهيزات العتاد القتالي من أوراقها ، وصنع أدوات المكاتب والاسرة من فوارع(٢) أغصانها .

تزرع اشجار النخيل في كل من قارتي آسيا وافريقيا حيث تتوفر العوامل الطبيعية لها ، فتعتبر المناطق الجافة ذات الحرارة المرتفعة وذات التربة الرسوبية أو الغرينية كما في العراق ، أو الرملية في الجزائر ، أو التربة الكلسية كما في تونس ، وتزرع هذه الشجرة اما عن طريق الفسائل أو عن طريق النواة ، والاولى اسرع في الانتاج حيث تعطي من ٤ ـ ٦ سنوات . وتتمركز زراعة النخيل في الوطن العربي وخاصة في العراق حيث يوجد بها ٣٢ مليون شجرة تعطي حوالي ٢٨٠

(١) السعف : بفتح السين والعين : جريد النخل وهي الاغصان الذابلة الجافة وقديما كانت تستعمل للكتابة وسقفا لبيوت الطين ، وقد أحرزت العراق تقدما كبيرا في استعمال الكميات الكبيرة من سعف النخل في تصنيع الورق لكونها غنية بمادة السيليلوز .

(٢) فوارع مفرده فارع : وهو الضارب في الطول والعظم .

ألف طن سنويا ، وكذلك السعودية . وهكذا فان الوطن العربي يحتل الصدارة في زراعة النخيل حيث يبلغ ٨٠٪ من مجموع النخيل في العالم .

يطرأ على الانتاج عدة عوامل من عام الى آخر أهمها : العوامل الطبيعية ، وخاصة عامل المناخ ، وصعوبة التصدير ، اما لعدم الحاجة اليه في الاسواق العالمية ، أو لرداءة نوعه ، أو لخفض سعره ، أوأسلوب تمليك ارض النخيل ، او تشجيع الزراعة وحمايتها وغير ذلك من العوامل . وقد ازدادت كمية الانتاج في السعودية وايران في السنوات الاخيرة ، وان معظم الدول المنتجة يمكن أن تصدر منه وأهمها : السعودية وايران والعراق . وتستهلك هذه الدول نسبة بسيطة من الانتاج والباقي تصدره ، أما في جمهورية مصر العربية فانها تستهلكه بالكامل . ولا يفيض عن حاجتها شيء .

ونظرا لامكانية تخزينه يمكن أن يشكل منه احتياطي . ولو قدر للوطن العربي ان يستفيد من هذه المادة . فيستغني بها عن كثير من المواد الغذائية المستوردة كالسكر وغيره لامكن زيادة الغلات النقدية من جراء تخفيض الاستيراد . ولامكن وضع سياسة للتقشف تعتمد على التمور وتوفرها في هذا الوطن وفي نظري أن هذه المادة مهمة في الموارد الزراعية كأهمية البترول في الموارد التعدينية (الطاقة) .

٣ ـ الموارد الحيوانية : هنالك أنواع عديدة من الحيوانات البرية، ومنها الحيوانات الاهلية ، ومن الحيوانات الاهلية أنواع أهمها : الابل والبقر والغنم والماعز ، ومن الحيوانات البرية حمار الوحش ، والغزال وغيرها ، ومن الحيوانات المائية : الاسماك والحيتان وعجول البحر وغيرها ، وهكذا نرى ان الحيوانات كثيرة ومتنوعة ، وقد كانت ولا تزال موردا كبيرا يستفاد من لحمها ولبنها وصوفها ، وشعرها وجلودها ، فمن اللحم غذاء أساسي للانسان ، ومن صوفها غزلا ونسيجا للابسه ومن شعرها خيما واستخدامات اخرى ، ومن جلودها أحذية ، ومن لبنها ومشتقاته غذاءا ، وهكذا فان الموارد الحيوانية غدت موردا رئيسيا بما تقدمه من لحوم وغيرها ، وسأتناول دراسة أهم الموارد الحيوانية وهي الاسماك والانعام .

آ ـ الاسماك : تعيش الاسماك في المسطحات المائية وبعمق ٢٠٠ م ، وتتوزع في طول المحيطات والبحار والمياه ، وفي عرضها ، وتتمركز في الامكنة التي يتوفر فيها النبات ، ومكان التقاء الماء العذب بالماء المالح ، وفي الخلجان ، والشروم ، فتكثر في المحيط الهادي الشمالي

في سواحل الصين وجزر اليابان وغيرها ، وفي المحيط الاطلسي في خليج بسكاي والنرويج وسواحل وجـزر بريطانيـا وامريكا ، وسواحـل كاليفورنيا وجزيرة الاسكا وغيرها ، وعلى العموم فان السمك يوجد في كل مكان من البحر تتوفر فيه العوامل الطبيعيـة والحياتيـة لنمـو الاسماك وتكاثرها .

ان للحوم الاسماك قيمة غذائيـة كبرى ، فهو خال من الدهـون يحتاج في تحضيره الى عدة اجراءات منها توفر امكنة الصيـد (الخلجان والشروم) والامكنة التي بيناها فيما سبق ، والى سفن صيـد مجهزة بأحدث الات الصيد ، والى مصانع تعبئة وغيرها .

يتمركز انتاج الاسماك في آسيا ثم أوروبا ، وان اليابان والصين بمفردها تنتجان حوالي ٣٢٪ من الانتاج العالمي ، أما أفريقيـا فـلا تنتج سوى ٥٪ من الانتاج العالمي ، كما ان الاتحاد السوفييتي يحتل المرتبة الرابعة في الانتاج العالمي ، وقد توجد بعض الـدول ذات الانتاج الكبير ، ومع ذلك فهي تستهلك معظم انتاجها نظرا لزيادة السكان ، واقبال المستهلكين على استهلاك هذا النوع من اللحوم كالصين واليابان والاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة الامريكية ، وان الدول التي يفيض عنها الانتاج هي : كندا والدانمارك وهولندا واسبانيا والبرتغال ، وان أهم البلاد التي تستورد من هذا الفائض هي : بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا والسويد .

يمكن تخزين كمية كبيرةمن اللحمالمحفوظ (طون ــ سردين) وتكوين احتياطي منه ، على ان السمك الطازج سرعان مايتطرق اليه الفساد ، ولهـذا يجب أن تكون مصانـع الاسماك قريبة مـن الخلجان والشروم وأمكنة الصيد ، وكثيرا ماتكون على ظهر السفينـة التي تصيد هـذه الانواع من الاسماك ، وتبقى المصانع الكبيرة بجانب الشواطيء وبهـذا تشكل موردا اساسيا للغذاء باشتراكها مع اللحوم الاخرى .

ب ــ الانعام : ان أهم العوامل التي تؤثر على نمو الانعـام هي : الغطاء النباتي الذي يستخدم للرعي ، ولتعليف الماشية ، وهـذا يتعلق بكمية الامطار ، ودرجة الحرارة الملائمة ، والظروف الطبيعيـة الاخرى ، والاهتمام بصحة هذه الانعام ، وبتوفير الطعام لها في زمـن الشـح والنقصان ، واتساع هذا الغطاء النباتي ففي آسيا يوجد ١ر٨ مليون كم٢ من النبات ، بينما يوجد في أوستراليـا ٦ر٤ مليـون كم٢ لهـذا فان

استراليا تتلاءم مع زيادة عدد الانعام ، ونموها ، والاهتمام بها ، وكلما زاد اهتمام الانسان بهـذه الموارد كلما كان أدعـى الى نموها وازدهارها وتؤثر الطبيعة كثيرا على الماشية كما يؤثر الرعي التقليدي . فالقبائل التي تمتهن(١) الرعي في جنوب السودان تحيا حياة بسيطة ، فهي ليست متعلمة ، ولا ماهرة في الرعي وتربيـة الحيوان مما أثر على نمـو هـذه الثروة الحيوانيـة ، أما استراليـا فكان اهتمامها بالرعي كبيرا ممـا ساعد على تخصيص ماشية اللحم لوحدها ، وماشية اللبن لوحدها ، وتعتبر الابقار مصدر اللحم الرئيسي في العالم ، ومـع ذلـك فانها لاتكون جميعها مخصصة للحم الا في حدود ٤٥٪ من مجموعهـا الموجود في العالم ، وتوزيـع هـذه الابقار على الـدول التالية ٢٧٪ في أمريـكا الشمالية والجنوبية . و ١٧٪ في البرازيل والارجنتين واورغواي . و ١٠٪ في الولايات المتحدة الامريكيـة . و ٨٪ في فرنسا واوستراليا والحبشة واتحاد جنوب افريقيا . و ٧٪ في الاتحاد السوفييتي ، أما الاغنام فتنتشر في الارجنتين واوستراليا ونيوزيلنده وجنوب أفريقيا ، وان اول الدول المصدرة للحوم هي الارجنتين وان أهم الدول المستوردة هي الدول الصناعية .

وما ينطبق على تخزين وحفظ لحوم الاسماك ينطبق على تخزين لحوم البقر والجاموس والغنم ، وكذلك الجمال والماعز في نطاق ضيق. وتشكل لحوم المواشي أحد مواد الامداد الرئيسية ، كما تشكل منتجاتها من الالبان والسمن مواد امداد متنوعة ، وتشتهر به الدانمارك وهولنده وأوستراليا ونيوزيلندة .

٤ ـ الموارد التعدينية : ان الموارد التعدينية لها أهميتها الصناعية وأهميتها الاستراتيجية ، وأهميتها المالية(٢) وهي تقسم الى :

أ ـ المعادن الفلزية : وتستخدم في الاعمـال الانشائيـة ، وصنع الآلات ، وتمتاز بكثافتها النوعيـة ، وثقل وزنها . ومن أهم المعـادن الفلزيـة (الحديد ، والكروم ، والمنغنيز) وغيرها ، والفلزات غـير الحديدية وأهمها (الالمينوم والنحاس والرصاص) وغيرها . والفلزات الثمينة (كالذهب والبلاتين واليورانيوم) .

الحديد : للحديد أهميـة كبرى في الصناعة فهو يدخل في كثير مـن

(١) امتهن الشيء اذا جعله مهنته ، وليس من المهانة .

(١) راجع بحث التعريف بالمصادر التعدينية .

الصناعات الاستراتيجية ، وغير الاستراتيجية ، فيدخل في صناعة الاسلحة ، وفي صناعة الغواصات ، وفي صناعة النقل البري والجوي والمائي ، ويدخل في كثير من الصناعات الدقيقة مثل الادوات الطبية ، والصواريخ الموجهة ، وغيرها ، كما أن له أهمية كبرى فهو اداة تنمية الغلات النقدية ، فمتى وجد الحديد وجدت الصناعة ، ومتى وجدت الصناعة توفرت رؤوس الاموال ، وكذلك تأتي أهميته وقيمته في سهولة استخراجه ، واستعماله في هذه الصناعات المتعددة ، ووفرة احتياطه ، وليونته ، والتحكم في صنعه .

يوجد الحديد كما قدمنا في مناطق كثيرة من العالم يرتبط وجوده بالطبيعة ، ويحوي الحديد على خامات أهمها المغناتايت ، والهيماتايت ، والليمونايت ، والسايداريت ، والبايرايت ، ويعتبر أغناها وأنقاها هو : المغناتايت وتشتهر به السويد ، ويأتي حديد الهماتايت في الدرجة الثانية وتشتهر به الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفييتي ، ثم الليمونايت وتشتهر به فرنسا في حقول اللورين ، والسايدرايت وتشتهر به بريطانيا ، وهذا يعني ان الدول التي تحوي على نوع من أنواع الحديد المذكورة لاتحتوي على انواع أخرى بل ان الكثرة والسمة المميزة هي للانواع التي ذكرناها في كل بلد .

يزداد انتاج الحديد منذ اكتشافه عاما بعد عام ، وتصل هذه الزيادة أثناء الحروب الى ذروتها ففي عام ١٩١٤ كان الانتاج حوالي ١٥٠ مليون طن ، بينما كان الانتاج قبل الحرب أي عام ١٩٠٠ حوالي ٩٠ مليون طن ، وبعد الحرب أي في عام ١٩٢١ وصل الى حوالي ٧٥ مليون طن وكذلك فقد ارتفع اثناء الحرب العالمية الثانية فوصل في عام ١٩٤٢ الى أكثر من ٢٤٥ مليون طن ، ثم انخفض بعد الحرب مباشرة وفي هذه السنين تشير معدلات الانتاج الى الارتفاع فوصلت في عام ١٩٦٥ الى ١ر٣٠٥ مليون طن ، وفي عام ١٩٧٤ الى أكثر من ٤٠٠ مليون طن ، مما يعطينا مؤشرات جديدة على اتجاه العالم نحو الاستخدام الكبير للحديد الذي هو عنوان الحروب ، وعنوان التقدم الحضاري بآن واحد . وان ظاهرة زيادة الانتاج هذه تظهر كذلك في كل دولة من الدول المنتجة بنسبة قليلة أو كبيرة ، فنرى الاتحاد السوفييتي مثلا قد تقدم في الانتاج بنسبة اكبر من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا حيث كان انتاجه في عام ١٩٤٨ حوالي ٢ر١٦ مليون طن فقفز في عام ١٩٦٥ الى ٩ر٨٨ مليون طن ، بينما الولايات المتحدة

الامريكية بلغ انتاجها في عام ١٩٤٨ حوالي ٩ر٥٠ مليون طن ، وبلغ في عام ١٩٦٥ حوالي ٤ر٥٠ مليون طن ، وهذا مايفسر :

– تقدم الاتحاد السوفييتي الصناعي والقفزة الصناعية المتطورة، واللحاق بالولايات المتحدة الامريكية والتفوق عليها في كثير من الصناعات الحربية ، وغير الحربية .

– لدى الاتحاد السوفييتي كمية كبيرة من احتياطي الحديد المنتشر في مناطق عديدة ، كما ان انتاج الحديد لديه في تزايد ، بينما الولايات المتحدة الامريكية لاتحوي في حقولها سوى كمية قليلة من الاحتياط ، وهي بذلك تريد ان تحافظ على ماتبقى لديها من هذه الكمية . وتضطر لاستيراد ماتحتاج اليه من الدول الاخرى .

– ان الاتحاد السوفييتي قادر على تصدير هذه المادة حسبما يراه ضروريا . أما الولايات المتحدة الامريكية فهي تستورد من هذه المادة، لان الانتاج المحلي لايكفيها .

– سهولة استخراج الحديد في الاتحاد السوفييتي ، وهذه الصفة تعطيه القدرة على الزيادة في الانتاج ، بينما نجد في الولايات المتحدة الامريكية ان بعض المناجم تتأثر بالمناخ لسقوط الثلوج وشدة البرودة ، كما ان بعضها الاخر يصل الى عمق كبير يصعب استخراج الحديد الا بصعوبة بالغة . وهذه الصفة تؤثر على الانتاج ، وطول الوقت ، وعلى العمال . وعلى الكلفة ... الخ .

– يتمركز الحديد في الولايات المتحدة الامريكية في منطقة البحيرات الخمسة . وفي الجبل الاحمر ، ويمتاز خام الولايات المتحدة الامريكية بانه قشري وسميك وواسع حيث تبلغ سمك القشرة الارضية حوالي ٢٠٠ قدم وتصل سكة الحديد الى اماكن استخراج الحديد ، ثم ينقل بعدها بوسائط النقل المختلفة الى المناطق الصناعية . ويتأثر انتاج الحديد في اقليم المسيسبي بالمناخ نتيجة لسقوط الثلوج لمدة أربعة أشهر ، وتوجد مناجم الحديد العميقة التي لاتتأثر بالمناخ حيث توجد على عمق /٢٠٠٠/قدم . اما الاتحاد السوفييتي فيتمركز انتاج الحديد فيه في أوكرانيا وجبال الاورال ، ومنطقة تولا واغلب هذه المناطق ذات قشرة رقيقة ، وسهلة الاستخراج . وفي فرنسا يتمركز الانتاج في منطقة

اللوراين والنورماندي ، وفي السويد في منطقة قرب كيرونا وهو من الخامات السهلة الاستخراج ومن النوع الجيدة وفي بريطانيا يتمركز في منطقة كليفلاند ، والميدلاند وهو من الانواع الرديئة ، وفي الوطن العربي تحتل الجزائر المرتبة الاولى في الوطن العربي ، والنوع المتوفر فيها من النوع الثاني في الجودة وفي النسبة الفلزية ومن أهم المناجم في الجزائر : مناجم عوزة . وتحتل تونس المرتبة الثانية ويتوفر فيها النوع الذي يتوفر في الجزائر ومن اهم المناجم في تونس هي : مناجم سلاطه ، ويلاحظ أن الحديد موجودة في منطقة واحدة بين تونس والجزائر . ويحتل المغرب المرتبة الثالثة . وتحتل جمهورية مصر العربية المرتبة الرابعة ، ومن أهم المناطق فيها البحر الاحمر ومنطقة أسوان . اما في ألمانيا فيتمركز الحديد في اقليم سيليزيا . وكذلك هنالك دول أخرى مثل بلجيكا وايطاليا والهند واليابان والصين والبرازيل وكندا وغيرها تنتج انواعا معينة وقليلة من الحديد .

تستهلك الولايات المتحدة الامريكية معظم انتاجها من الحديد بالرغم من ضخامة الانتاج فيها ، وتعمل على استيراد ماتبقى من احتياجها من دول العالم القريبة منها ، والقريبة من المراكز الصناعية ، وعن طريق سهل هو طريق البحر فتستورد من اسبانيا والسويد . أما الاتحاد السوفييتي فهو يستهلك كمية كبيرة من الحديد ، ويعتبر الاول في انتاجه ، ومع ذلك فهو لايصدر سوى ١٠٪ من الانتاج العالمي ، وكذلك فان بريطانيا تستهلك كل انتاجها ، وتستورد من دول العالم وخاصة من السويد والجزائر واسبانيا ، وكذلك فان المانيا تستهلك كل انتاجها وتستورد الباقي ، واليابان يستورد كمية كبيرة لتقدمه الصناعي ، وان استهلاك الحديد مرتبط بوجود الفحم فحيث يوجد الفحم يوجد استهلاك للحديد ، وبوجود الصناعات المتقدمة فنرى اليابان والمانيا تستهلكان كثيرا من الحديد ، وبقدم الصناعة والمحافظة على قيام هذه الصناعة ، فرغم ان بريطانيا لايوجد في اراضيها حقول الحديد اللازمة الا انها تجد نفسها مضطرة للمحافظة على صناعتها لقدمها فتستهلك بذلك كميات كبيرة من الحديد ، وبالسياسة الذاتية فان الاتحاد السوفييتي يستهلك معظم الكمية المنتجة لديه لاتباعه سياسة معينة في الاكتفاء الذاتي ، وان أهم الدول المستهلكة هي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، وألمانيا واليابان فهم يستوردون من الدول المتخلفة صناعيا كالجزائر مثلا ، أو الدول التي يزيد عن استهلاكها

كالسويد وفرنسا وكندا ، وقد بلغ مجموع ماصدر من الحديد ١٩٥٨ – ١٩٦٠ حوالى (١٣٠) مليون طن اشتركت فيه الدول التاليـة بنسب مختلفـة[1] .

أهم البلاد المصدرة				الدول المستوردة			
الدولة	النسبة	الدولة		الدولة		الدولة	
فرنسا	١٦٪	الولايات المتحدة	٣٪	الولايات المتحدة	٢٤٪	كندا	٣٪
فنزويلا	١٣٪	الملايو	٣٪	ألمانيا الغربية	٢٠٪	ايطاليا	٢٪
كندا	١٣٪	بيرو	٣٪	بلجيكا – لوكسمبورغ	١٤٪	ألمانيا الشرقية	٢٪
السويد	١٣٪	الجزائر	٢٪				
الاتحاد السوفييتي	١٠٪	الهند	٢٪	بريطانيا	١١٪	هولندة	١٪
				اليابان	٥٪	المجر	١٪
شيلي	٣٪	ليبريا	٢٪	بولندة	٥٪	تشيكوسلوفاكيا	٥٪
البرازيل	٣٪	اسبانيا	٢٪	بقية الاقطار	٤٪		
بقية الاقطار	١٢٪						

يلاحظ من هذا الجدول ما يلي :

– أن فرنسا تأتي في مقدمة الدول المصدرة للحديد ، ومن النوع الجيد ، وهذا ما يفسر بأن فرنسا لديها امكانيات صناعية متقدمة ، لتوفر الاداة الاستراتيجية المهمة وهي الحديد ، كما أن لدى فرنسا في المستقبل امكانات لتوسيع نشاطها الصناعي والتكنولوجي .

– ان الولايات المتحدة الامريكية هي من أكبر الدول المستوردة ، وهذا يعني أن هـذه الدولة تستهلك دون تخطيط ، أو ان صناعتها متقدمـة ومتطورة بحيث تستوعب هذه المصانع كافة الانتاج المحلي والمستورد ، أو أنها تريد أن تحتفظ باحتياطها المحلي وتستورد من الخارج ، وفي كل الاحوال فان الاستيراد من الخارج يتعرض لكثير من الصعوبات ، وهذه الصعوبات تؤثـر بدورها على الصناعـة ، وكذلك علـى الانتاج فتجعله مضطربا غير مستقر .

(١) الجغرافية الاقتصادية د . خطاب – ص ٤٨٥ .

ـ ان البلاد المتخلفة في الصناعة لا تستفيد من موارد الحديد ، بل هي تصدره الى البلاد الاجنبية وأهم هـذه البلاد هي الجزائر وبـيرو ، والملايو ، وغيرها من الدول الافريقية .

ـ أن النسبة الكبيرة التي تمتصها الدول من موارد الحديد ، هي الدول الصناعية المتقدمة وأهمها ألمانيا الغربية واليابان حيث تستورد الاولى نسبة كبيرة تبلغ ٢٠٪ من مجموع الصادرات ، وتستورد اليابان ٥٪ .

ـ أن بعض الدول لا تحتوي على موارد من مادة الحديد تكفيها ، لان انتاجها قليل ، وغير متوفر في أراضيها ، ومع ذلك فانها تريد أن تساير في صناعتها التطور الذي طرأ على الصناعة في العالم مضطرا لاستيراد كميات كبيرة كبريطانيا ، وبلجيكا .

ـ أن الاحتياطي الموجود في العالم من الحديد حسب احصائيات الامم المتحدة عام ١٩٥٠ ظهر أكبر ما يكون في قارة أفريقيا حيث تحتوي علـى ٤٠٪ من مجموع احتياط العالم من الحديد ، ثم قارة أمريكا الشمالية ٢٥٪ ، وأمريكا الجنوبية ١٢٪ أما القارات الاخرى فتحتوي على ٨٪ ، الا أنه ظهرت احصائيات أخرى بعد عام ١٩٥٠ قدر فيها أن البرازيل وحـدها تحوي احتياطا يساوي الاحتياط الموجود في كل مـن الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفييتي ، ويتمركز الاحتياطي في الدول المتخلفة اقتصاديا كروديسيا وجنوب أفريقيا ، وعلـى كل حال فـان الاحتياطي الموجود حاليا يكفي لعشرات السنين ، وفي كل يوم قد نفاجـأ باستكشاف جديد للحديد،اذ ليس هناك تقدير دقيق للاحتياطي وتوزيعه، وتظهر أهمية التخزين في الحديد المستخرج والجاهز للصنع ، وان قيمة الحديد الاستراتيجية لن تقل عما كانت عليه في الماضي وفي الحاضر بـل ستزداد مع ازدياد وتقدم الصناعة ، وسيدخل في كثير مـن الصناعات علـى اختلافهـا .

الكـروم :

تأتي أهمية الكروم في استخدامه في صناعة الصلب ، خاصة في بناء الافران الذريـة ، والطائرات ، ووسائط النقل ، وفي الطلاء والسبائك ، كما يستخدم أيضا في أدوات المطبخ ، ويدخـل في كثير مـن الصناعات الكيمياويـة .

ويوجد في مناطق متعددة من العالم ، ويتكون من الصخور (السربنتين) ، ويتمركز في جنوب أفريقيا ، وروديسيا ، والفيلبين والولايات المتحدة الامريكية ، وتركيا ، وغيرها ، وقد بلغ انتاج روديسيا عام ١٩٦٥ حوالي ٤٢١ر٤ الف طن ، وبلغ مجموع انتاج العالم حوالي ١٢٣٣ طن ، ورغم أن الولايات المتحدة الامريكية تنتج كمية لا بأس بها حيث بلغ انتاجها في عام ١٩٦٥ حوالي ٣٢ ألف طن الا أنها تستورد كمية كبيرة تقدر ب ٧٠٪ من الفائض في العالم ، وان انتاج هذه المادة لا يزال محدودا ، وتوجد كميات كبيرة احتياطيه منه ، وان قيمته الاستراتيجية تأتي من قيمته الصناعية ، وخاصة في صناعة الصلب والافران الذرية .

النيكل :

تأتي اهميته ايضا في صناعة الصلب ، وفي عديد من الصناعات ، ويكاد يشبه الكروم في استخداماته ، وفي التليفون والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وان أهم البلاد التي تنتجه هي : «كندا والاتحاد السوفييتي» حيث بلغ انتاج كندا منه عام ١٩٦٥ حوالي ٩ر٢٣٦ ألف طن أي ما يعادل ٦٠٪ من الانتاج العالمي ، ويلاحظ أن الاتحاد السوفييتي يحتل المرتبة الثانية في الانتاج حيث بلغ انتاجه في عام ١٩٦٥ حوالي ٨٥ ألف طن ، كما يلاحظ أن انتاج العالم من هذه المادة يكاد معدوما اذا ما قيس بالخامات الاخرى .

المنغنيز :

يستخدم ايضا في صناعة الصلب ، وأهم البلاد المنتجة هي : (الاتحاد السوفييتي) حيث يحتل المرتبة الاولى وقد بلغ انتاجه في عام ١٩٦٥ حوالي ٠٠٤ر٣ ألف طن ، وكذلك فان المغرب في الوطن العربي قد بلغ انتاجه حوالي (١٣٧) ألف طن ، وقديما كانت تشتهر في انتاجه الهند ، وتحتل به حاليا المرتبة الثالثة بعد الاتحاد السوفييتي وجنوب أفريقيا .

الالمنيوم :

ويعتبر من الفلزات غير الحديدية ، ويستخدم في صناعة الطائرات ، وفي بعض الصناعات التي يدخل في تركيبها النحاس ، وادوات المطبخ ، وفي الصناعات الكيمياوية كالطلاء ، وفي صناعة التغليف المعدني ، وفي

صناعة وسائط النقل كالقطارات والعربات ، وفي الاتصالات السلكية ، وهو بنفس الوقت له أهمية كبرى في جميع مرافق الصناعة ، والحياة العامة حتى أطلقوا على هذا العصر اسم « عصر الالمنيوم » ، ومما يشجع في استخدامه هو خفة وزنه وقوته ، وشدة ايصاله للحرارة والكهرباء ومقاومته للصدأ ، والحوامض والعوامل الاخرى ، فهو بهذا اكتسب شهرة واسعة في استخدامه ، وعمومية كاملة في الصناعة ، وترتبط صناعته وتمركزها بوجود طاقة كهربائية كبرى .

ان أهم الدول المنتجة للالمنيوم هي : (جميكا ، والاتحاد السوفييتي) وقد بلغ انتاج العالم في عام ١٩٦٥ حوالي ٣٤ مليون طن وجميكا كانت في مقدمة الدول في الانتاج لتوفر العوامل المشجعة لانتاجه كالنقل ، ووجود السوق ، ويتمركز انتاج الاتحاد السوفييتي في جبال الاورال وسورينام « مستعمرة هولندية » . وتعد الولايات المتحدة الامريكية أكبر مصنع للالمنيوم وذلك لتوفر الطاقة الكهربائية لانه يحتاج لتصنيعه الى طاقة كهربائية ، لذلك فان الولايات المتحدة الامريكية تحتل المرتبة الاولى في تصنيعه بالرغم من استيرادها لكميات كبيرة من خام الالمنيوم ثم تأتي كندا في المرحلة الثانية ، ثم فرنسا والمانيا الغربية .

تستهلك الدول المنتجة معظم انتاجها كالولايات المتحدة الامريكية وكندا ، حيث تستهلكان نصف انتاج العالم من هذه المادة .

نظرا لاهميته الصناعية ، ودخوله في كثير من الصناعات الاستراتيجية كصناعة الطائرات والسيارات وغيرها ، فانه من الضروري تكوين احتياطي مصنع منه ، وهكذا نرى الولايات المتحدة الامريكية ، تركز على صناعته كما تركز على صناعة النيكل ، وكلاهما يدخل في الصناعات الاستراتيجية، وانه يوجد لدى أمريكا احتياط كبير من هاتين المادتين ، مما يفسر استخدامهما في كثير من الصناعات ، وان كثرة الطلب عليه من الدول الصناعية يعطيه اهمية كبيرة ، حيث تقدم على استيراده من الولايات المتحدة الامريكية كل من اليابان والمانيا وبريطانيا ، وقد برزت أهميته الاستراتيجية منذ الحرب العالمية الثانية وذلك عندما استولت ألمانيا على مصادر خام الالمنيوم باحتلالها للدول المنتجة كفرنسا والمجر ، فالتفت الحلفاء الى سورينام لانتاج الالمنيوم .

النحاس :

يدخل النحاس في كثير من الصناعات ، والسبائك مع القصدير حيث يكون سبيكة قاسية جدا وهي : البرونز ، وفي صناعة الكهرباء ، فهو ناقل للكهرباء والحرارة ، الا أن استخلاص النحاس يحتاج الى عمليات طويلة اهمها الصهر والتكرير .

يوجد النحاس في مناطق مختلفة من العالم ، ففي الولايات المتحدة الامريكية يوجد في عدة ولايات أهمها : مشيكان ، واريزونا وغيرها . كما يتمركز الانتاج في شيلي في اهم المناطق هي : جوكو يكامانا ، وفي صحراء براون ، كما يوجد في كندا ويتمركز في منطقة كويبك ، ومنطقة كولومبيا ومناجم سديري،اما الوطن العربي فيوجد منه في تونس والمغرب والجزائر ومصر ، كما يوجد ايضا في عدة دول اهمها : المكسيك ويوغسلافيا وتركيا وغيرها .

وتأتي في مقدمة الدول المنتجة الولايات المتحدة الامريكية حيث بلغ انتاجها عام ١٩٦٥ حوالي ٢٢٦ر١ مليون طن ، ثم زامبيا وتشيلي وكندا ، ومع ذلك فهي تستورد منه كميات كبيرة . أما الاتحاد السوفييتي قد بلغ انتاجه حوالي ٤٠٠ ألف طن أي ما يعادل ١١٪ من الانتاج العالمي ويكفي نفسه ذاتيا فلا يصدر ولا يستورد ، وان أهم الدول المصدرة للنحاس هي : زامبيا حيث بلغ انتاجها في عام ١٩٦٥ حوالي ٧ر٦٩٥ الف طن فهي لا تستهلك من هذه الكمية الا قليلا ، وتأتي بعدها الكونغو حيث بلغ انتاجه في عام ١٩٦٥ حوالي ٦ر٢٨٨ ألف طن وتصدر هاتان الدولتان حوالى (٦٠٠) ألف طن سنويا ، وكذلك تصدر شيلي وكندا كميات غير قليلة منه ، كما أن الدول المستوردة هي : الولايات المتحدة الامريكية ودول أوروبا الغربية وأهمها فرنسا والمانيا ، وكذلك اليابان ، وبريطانيا حيث تستورد من زامبيا،وامريكا تستورده من شيلي ، وبلجيكا من الكونغو .

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة الدول في احتوائها على كميات كبيرة من احتياطي النحاس ، وتوجد كميات اكبر منها في تشيلي حيث تعتبر الدولة الاولى في العالم ، ثم تأتي الدول الاخرى وأهمها الاتحاد السوفييتي وكندا وغيرها ، على ان الدلائل والدراسات تشير الى منطقة عمان الى انها تحوي اكبر احتياطي من النحاس في العالم ، ولا توجد احصائيات منشورة حتى هذا التاريخ .

ان للنحاس قيمة استراتيجية لدخوله في كثير من الصناعات الدقيقة ، والاتصالات وغيرها ، وازدادت اهميته الاستراتيجية بعدالحرب العالمية الثانية ، فأزداد انتاجه ، وتوسع البحث والتنقيب عنه ، وان التقدم التكنولوجي سوف يعطي الاهمية اللازمة لهذه المادة .

الرصاص : تأتي اهمية الرصاص لاستخدامه في كثير من الصناعات ، أهمها صناعة الاسلحة والذخيرة ، وصناعة العربات والبطاريات والاصباغ ، والاسلاك الكهربائية ، وتصفية بعض انواع البنزين ذي الاحتراق العالي ، وفي صناعة المطاط ، والسفن الحربية وغير الحربية ، وهذه الاهمية اعطتها خواصها الفيزيائية والكيميائية ، فهو لين مقاوم للحوامض ، ينصهر بدرجة حرارة منخفضة ، ولايوجد الرصاص حرا في الطبيعة بل يوجد مركبا مع العناصر الاخرى كالفضة والزنك والكبريت وغيرها ، ويحتاج انتاجه الى عمليات طويلة اهمها عملية الصهر .

يوجد الرصاص في مناطق عديدة من العالم وعلى شكل مركب (رصاص + كبريت) وتكون نسبة الكبريت فيه كبير حيث بلغ ٨٦٫٤ ويوجد ويتمركز الرصاص فياوستراليا في منطقة « كوينزلاند » وغيرها من المناطق ، وتنتج اوستراليا منه كمية كبيرة قدرت عام ١٩٦٥ حوالي ٣٦٨ ألف طن أما الولايات المتحدة الامريكية فيتمركز في ولايتي أوكلاهوما وكنساس حيث بلغ الانتاج في عام ١٩٦٥ حوالي (٣٠٦) آلاف طن — اما الاتحاد السوفيتي فيتمركز الانتاج في جنوب القازاق ، وقد بلغ الانتاج في عام ١٩٦٥ حوالي (٣٧٠) الف طن ، وبذلك احتل المرتبة الاولى في الانتاج ، ويسعى الاتحاد السوفيتي الى زيادة الانتاجوتطويره أما المكسيك فيتمركز في هضبة المكسيك ،وفي كندا في مقاطعة كولومبيا وفي يوغسلافيا في تربكا ، وهناك دول أخرى تنتج الرصاص منها المغرب العربي في الوطن العربي . وجنوب افريقيا في أفريقيا ، واسبانيا وغيرها .

تعتبر الدول المنتجة اهم مستودع احتياطي لمادة النحاس ، وان بعض هذه الدول أقل من بعضها الاخر — فألمانيا مثلا تدنى احتياطها ، أما الاتحاد السوفييتي فقد قفز باحتياطه ، واصبح يشكل اكبراحتياطي في العالم ، تلته الولايات المتحدة الامريكية ، ولا يفوتنا ان هناك بعض الدول التي لم تكتشف بعد ، وربما وجد فيها احتياطي كبير كالوطن العربي ، وافريقيا وغيرهما .

تستهلك الدول معظم انتاجها ، ولا يفيض عنها الا قليلا ، واهم الدول المصدرة المكسيك ، وكندا ، والبيرو ، والمغرب العربي واوستراليا وغيرها ، واهم البلاد المستوردة هي : البلاد الصناعية اهمها اليابان والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا .

ان الرصاص له قيمة استراتيجية كبرى ، فهو يدخل في الصناعات الاستراتيجية كالصناعات الدقيقة ، وصناعة الاسلحة ، والذخائر ، ووسائط النقل وغيرها ، وتزداد اهميته مع الزمن ، والتقدم العلمي .

القصدير : يعتبر القصدير من أهم المعادن المستخدمة في حفظ المواد الغذائية حفظا تاما بعدم تسرب الهواء او الرطوبة الى المحفوظات كما يدخل في كثير من الصناعات الاخرى كالبرونز عندما يستخدم مع النحاس كسبائك .

يوجد القصدير على شكل خامات ، أو على شكل عروق في الارض ، ويتمركز القصدير في عديد من الدول اهمها : (الملايو والصين) حيث بلغ انتاج الملايو في عام ١٩٦٥ حوالي ٥٦٫٧ الف طن . ويتمركز في منطقة سرمان ، وتعتبر الملايو من أهم البلاد لاحتوائها على كمية كبيرة احتياطية تكفيها لمدة طويلة من الزمن ، كما تملك الصين كميات كبيرة من الاحتياط ، ثم تتبعها بوليفيا والكونغو ، وتايلاند ،وبريطانيا ونيجريا . ولا تقل أهمية الاحتياطي في هذه البلاد عن الاحتياطي الموجود في الاتحاد السوفييتي ، واوستراليا .

لا تستهلك الدول المنتجة معدن القصدير (ما عدا بريطانيا) انما تصدره يصنع في بلاد أخرى ، وتصدره اما مصهورا او غير مصهور ، وأهم البلاد المنتجة هي : الملايو ، والصين ، وبوليفيا ، واندونيسيا ، وتايلاند ، ونيجيريا ، والكونغو ، وأهم البلاد المستوردة هيالولايات المتحدة الامريكية ، وبريطانيا ، والمانيا الشرقية والغربية ، والاتحاد السوفييتي وغيرها .

تأتي اهميته الاستراتيجية من امكانية حفظه للمواد الغذائية من الرطوبة ، وحفظ التموينات المنقولة من الغبار الذري الذي يمكن ان يستخدم في الحروب المقبلة ، ويمكن تعميمه مستقبلا على كافة مواد الامداد ، وكذلك اغطية وسائط النقل ، وتأتي اهميته ايضا في اتحاده مع النحاس ليكون مادة قوية تستخدم في كثير من الصناعات .

ان مادة الخام للقصدير كما يلاحظ تنتج في بلد ، وتصنع في بلد أخرى ، وهذا ما يدعو البلد المنتج الى أن تصنيعه محليا ، ويعتني في صناعته ، كما يعطي في نفس الوقت اشارة للدول المستوردة والمصنعة لهذه المادة الخام على ضرورة وجود احتياطي كبير من هذه المادة ، ويظهر أن الدول المستوردة لهذه المادة قد رأت ان القصدير غير ضروري وغير مهم ، ولا يدخل في الصناعات الرئيسية والهامة ، لذلك فهي لم توله الاهمية اللازمة ، ولم توفر الاحتياطي منه ، وعلى كل حال ومهما كانت قيمته الصناعية فان الدول المنتجة سوف تسيطر عليه اثناء السلم على الاقل برفع اسعاره ، واثناء الحرب بقطع تصديره .

اليورانيوم : ازدادت اهمية اليورانيوم عندما دخل في صناعة الطاقة الذرية ، وفي صناعة الاسلحة الذرية ، والهيدروجينية ، والنووية حتى انه ميز بين عصرين : العصر الحديث منهما عصر الذرة : حيث قلب ميزان القوى بهذا التطور الصناعي الهائل ، ودخل العالم مرحلة انتاج الصواريخ الذرية القارية ، وانتاج السفن الذرية ، وانتاج الطاقة الذرية ، كما دخل بفضل استخدام هذا المعدن عصر التسابق والتقدم منذ عام ١٩٤٥ ، وبعد القاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما، وناغازاكي ، وان كان هذا المعدن قد استخدم من قبل في كثير من الصناعات كالصباغات وغيرها .

يستخرج اليورانيوم من خامات رئيسية وثانوية ، فالخامات الرئيسية تحوي ٨٥ ٪ من عنصر اليورانيوم ، ومنه الالوان الاسود ، والرمادي ، والثانوي الاصفر والبرتقالي ويحوي نسبة ٥٠٪ ويوجد الخام في الصخور النارية القديمة التي تكونت منذ عصور جيولوجية قديمة كمنطقة جبل الابلاش في الولايات المتحدة الامريكية ، والكونغو في افريقيا ، والمنطقة اللورنسية في كندا وغيرها .

ان أغنى بلد في العالم من هذا المعدن هي : الولايات المتحدة الامريكية ، ويتمركز في هضبة كولورادو ـ أما في كندا فيتمركز بالقرب من بحيرة الدب الكبير ، والاتحاد السوفياتي فيتمركز في جنوب سيبريا . وأما تشيكوسلوفاكيا فيتمركز في منطقة جوشيمستال واما في الكونغو فيتمركز في منطقة كاتانكا ، واما في اوستراليا فيتمركز في

راديوم هيل ، وهناك بعض الدول الاخرى التي تنتجه أهمها البرتغال والسويد ، وبريطانيا ، والصين وغيرها .

تعتبر الولايات المتحدة اكبر مستهلك لليورانيوم بالرغم من الكمية التي تنتجها فقد بلغ انتاجها في عام ١٩٥٩ حوالي ١٦ الف طن وتستورد ما يلبي حاجتها من الكونغو واوستراليا ، وكندا ، والبرتغال ، كما يأتي الاتحاد السوفييتي بعد الولايات المتحدة الامريكية في الاستهلاك بالرغم من الكمية الكبيرة التي ينتجها ، ويستورد من تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا والمانيا الشرقية ، كما تأتي بريطانيا بعد الاتحاد السوفييتي بالرغم من الكمية التي تنتجها ، فتستورد من الكونغو واوستراليا ، وكندا ، والبرتغال وغيرها .

يوجد منه احتياطي كبير يفوق المعادن الثمينة الاخرى كالذهب ، ويتمركز احتياطي اليورانيوم في الدول المنتجة واهمها الدول الحديثة في انتاجه مثل اوستراليا ، واتحاد جنوب افريقيا ، والكونغو ، كما يملك الاتحاد السوفييتي كمية كبيرة من الاحتياطي ، وقد يبلغ الاحتياطي في العالم حوالي (٥٠٠) الف طن .

ونظرا لقيمته الاستراتيجية الهامة ، فقد سعت الدول الصناعية للسيطرة على اماكن انتاجه ، فالكونغو اصبح محط انظار الدول الصناعية ، وهي في تنافس مستمر للسيطرة على مصادرة أينما وجد في العالم ، كما ان بعض الدول تفرض القيود السرية على انتاجه ، وكمية الاحتياطي الاهمية الاستراتيجية ، ولدخوله في صناعة الاسلحة التدميرية الشاملة ، كالاتحاد السوفييتي ، وهناك بعض الدول تسعى الى تكوين احتياط قوي منه لتحافظ على احتياطها المحلي كالولايات المتحدة الامريكية حيث تستورد من بلاد اخرى لتكون قادرة على مجابهة الصعوبات ، والظروف القاسية ، ومجابهة الصناعات التي تتطلب هذه المادة .

ان الدول النووية تسعى جاهدة للحصول على اليورانيوم بأي ثمن كان ، ولهذا نرى ان الدول النووية في العالم تهتم بانتاجه واحتياطه واستهلاكه ، وبما ان هذا المعدن له أهمية كبرى في الاستراتيجية ، وهو المعدن الوحيد الذي لا يوازيه في صفاته اي معدن آخر ، فان ضرورة توفره امر ملح وكبير .

ب ـ المعادن الكيمياوية : وهي المعادن التي تستخدم في كثير من صناعات البناء ، والصناعات الكيميائية ، والتي يمكن ان يوجد منها بكثرة في القشرة الارضية ، وللمعادن الكيمياوية أهمية في صناعة المعادن الفلزية ، وفي صناعة وزيادة المواد النباتية ، وصناعة البارود كالنترات التي تدخل في صناعة حشوات الذخائر والمتفجرات ،وصناعة الاصباغ والزجاج ، وصناعة الصابون ، والمواد الطبية المطهرةوالمعقمه ، وصناعة الاسمدة ، وصناعة الملابس المضادة للحريق ، وصناعة الاسلاك على اختلافها ، وصناعة الاجهزة الكهربائية ، والاجهزة البصرية، وغيرها من الصناعات العديدة والمهمة ، وأهم هذه المعادن هي :

النترات : للنترات اهمية كبرى في صناعة المتفجرات ، وحشوات الذخائر ، فهي توجد في الهواء حيث يحوي على ٨٠ ٪ من النيتروجين، كما يوجد في جذور النبات ، وفي المواد العضوية والمخلفات ،وتستخرج النترات من مصدر طبيعي ، ومن مصدر اصطناعي .

يتمركز انتاج النترات في تشيلي لملاءمة المناخ ، ويوجد في منطقة جبال الانديز على عمق قليل من سطح الارض ، وصناعة النترات ظهرت قبل الحرب العالمية الاولى ، وتوسع انتاجها ، وكان لها أهمية كبرى في الاستراتيجية ، وذلك عندما حاصر الحلفاء المانيا فلم تستطع ان تستورد من تشيلي وغيرها ، فأضطرت لتصنيعه ، وتقدمت في هذا المضمار .

البوتاس : لا تقل أهمية البوتاس عن النترات في الصناعة ، وفي تسميد الارض ، وتوجد املاح البوتاس في مناطق كثيرة من العالم ، وأهميته الصناعية في المواد المطهرة ، والمتفجرات ، والاصباغ وغير ذلك ، الا ان تسميد الارض يأخذ نسبة كبيرة في التصنيع ، ويبلغ ٩٠ ٪ من الانتاج ، ويتمركز انتاج هذا المعدن في الولايات المتحدة الامريكية ، وفي المانيا حيث بلغ انتاجها في عام ١٩٤٨ حوالي مليون طن ، ثم الاتحاد السوفيتي وفرنسا ، ويقدر العلماء ان احتياط البوتاس يتمركز في الاتحاد السوفيتي حيث تبلغ نسبة الاحتياطي ٨٠ ٪ من احتياط العالم .

الحرير الصناعي : للحرير الصناعي اهمية كبرى في الصناعات اهمها الملابس المضادة للحريق ، وصناعة الاسلاك ، والاجهزةالكهربائية

وغيرها ، ويوجد في الارض على شكل عروق ، ويتمركز انتاجه في كندا اذ تنتج ٤٠ ٪ من الانتاج العالمي ، وينتج الاتحاد السوفييتي ٢٧٪ — واتحاد جنوب افريقيا ٦ ٪ — والصين ٥ ٪ — والولايات المتحدة الامريكية ٤ ٪ .

الميكا : له اهمية في صناعة صفائح رقيقة جدا ، بحيث لا تتوفر لكل معدن ، وهو مرن حيث يستخدم في كثير من الصناعات الدقيقة كالمواد البصرية ، والمواد العازلة للكهرباء ، وهو شفاف ، ويوجد في الصخور النارية ، وهو منتشر في كثير من بلدان العالم أهمها : الولايات المتحدة الامريكية الذي يبلغ انتاجها حوالي ٧٢ ٪ من الانتاج العالمي ، ومع هذا الانتاج الكبير فانها تستورد كميات كبيرة من كندا ، والهند وتأتي في المرتبة الثانية حيث تنتج ١٩٪ من الانتاج العالمي ، ثم يأتي الاتحاد السوفييتي المكتفى ذاتيا .

الفوسفات : له اهمية في صناعة الاسمدة ، وفي نمو النباتات (الفوسفور والآزوت) ، ويستخرج الفوسفور اما من الحديد او من معدن الفوسفات او من غيره ، وتشتهر في انتاجه كل من الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفييتي ، والمغرب ، وتونس ، وجمهورية مصر العربية .

الكبريت : له اهمية كبرى في الصناعة ، ومن اهمها صناعة سوبر فوسفات « التي تعالج بحامض الكبريت بنسبة ١٥ ٪ فيالمتوسط» وهو أساس الصناعات الكيمياوية ، وصناعة المطاط والورق والمتفجرات، وحشوات الذخائر وغيرها .

يوجد الكبريت بالقرب من فوهات البراكين ، او في الطبقات الترسبية ، ويتمركز في الولايات المتحدة في منطقة تكساس وهي تنتج حوالي ٦٤ ٪ من الانتاج العالمي ، ثم تأتي الدول الاخرى كالمكسيك وشيلي وفرنسا وغيرها .

ان لهذه المعادن الكيميائية جميعا قيمتها الاستراتيجية فهي المادة الاولى لصنع المتفجرات ، وهي المادة الثانية لصنع الاعتدة والملابس الخاصة بالوقاية من الحريق ، وهي وان ظهرت في قيمتها في الحرب العالمية عندما اضطرت المانيا في حصارها ان تنتج النترات (النتروجين)

صناعيا ، وقد ظهرت في جميع الحروب ، وفي الصناعات الحربية ، ويوجد في العالم احتياط قوي من هذه المعادن منتشرة في الدول المنتجة لهذه المعادن ، وما من شك في أن توفر احتياطي كبير منها يساعد على حل بعض الامور الهامة في الاستراتيجية الادارية .

ح ـ **معادن الطاقة** : معادن الطاقة هي القوة التي تحرك الصناعة ، فالطاقة كما عرفها عبد الله الطريقي حيث قال : « الطاقة هي القوة التي تنير المدن ، وتحرك المصانع ، وتحول الحديد ، والمعادن الاخرى الى سوائل ، والتي يمكن بالتالي تحويلها الى سيارات ودبابات ومدمرات ، والطاقة هي التي تدفع بالطائرات الى السماء لتنقل البضائع والبشر من أقصى الشرق الى أقصى الغرب ، والطاقة هي التي تسير البواخر الجبارة فوق سطح المحيطات لتجعلها في حركة دائمة تنقل الانسان وحاجياته وبضائعه من مكان الى آخر » . وهي مختلفة باختلاف مصادرها التي تبدأ بالانسان ولا تنتهي الى قرار ، فالايام ترينا ، والمستقبل يكشف عن مصادر جديدة للطاقة لم تكن موجودة من قبل ، فأخشاب الوقود قوة ، والبخار قوة ، والكهرباء قوة ، والرياح قوة ، والمد والجزر قوة ، والشمس قوة ، والفحم قوة ، والماء قوة والغاز الطبيعي قوة ، والبترول قوة ، والذرة قوة ، وغيرها من القوى الموجودة بشكل كبير في الطبيعة ، فمن هذه القوى تشكل قوة هائلة جبارة كالذرة ، ومنها ضعيفة كخشب الوقود ، ومنها بين ذلك ، ولكل من هذه القوى استعمالاتها الخاصة في كافة المجالات الصناعية والعلمية ، والنقلية وغيرها ، كما أن منها الرخيص كالطاقة المائية ، ومنها الغالي كالطاقة الذرية ، ويتفاوت استخدام الطاقة تبعا لكل بلد ، ومدى تقدمها الصناعي والزراعي والعلمي والحضاري ، كما يتفاوت الاستهلاك جملة وتفصيلا ، ففي بعض البلاد تستهلك من البترول اكثر من الفحم وبالعكس . وكذلك فان الانتاج يتفاوت ايضا من بلد الى آخر ، فالاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة الامريكية تنتجان من الطاقة ما يساوي انتاج الدول الباقية من العالم ، يعتبر الفحم أساس الطاقة في دول اوروبا الغربية ، كما يعتبر البترول أساس الطاقة في الشرق الاوسط ، كما أن الصناعات تختلف حاجتها من الطاقة ، فصناعة الصهر ، أو الصناعات الثقيلة تستهلك اكبر من الصناعات النسيجية ، أو الصناعات الخفيفية ، وتختلف ايضا البلاد الزراعية عن البلاد الصناعية في الاستهلاك .

انتاج واستهلاك موارد الطاقة بما يعادل ملايين الاطنان من الفحم(عام ١٩٦٩)(١)

العالم	انتاج موارد الطاقة (مليون طن)					جملة المستهلك	نصيب الفرد
	جملـة	فحم	بترول	غاز	كهرباء	(مليون طن)	(كيلو غرام)
العالم	٦٥٢٢	٢٣٣٠	٢٧٤١	١٣٠٣	١٤٨	٦٤٠٦	١٨٠٤
أفريقيـا	٣٨٣	٥٧	١٣٩	٤	٣	١٠١	٢٩١
أمريكا الشماليـة	٢ر١٤١	٥٢٣	٧٠١	٨٦٤	٥٢	٢ر٣٥٧	١٠ر٥٨٥
أمريكا الوسطى	٣٤٣	٥	٣٠١	٣٤	٣	١٢١	١ر٠٠٩
أمريكا الجنوبية	٦٧	٥	٤٤	١٣	٦	١٠٨	٠ر٦٩٦
الشرق الاوسط (الاسيوي)	٨٢٤	٦	٨٠٣	١٤	١	٦٤	٠ر٦٣٦
باقي الدول الاسيوية	٢٣٦	١٣٧	٦٨	١٦	١٥	٤٨٦	٤٣٧
أوروبا (بدون شرقها)	٥٤٢	٢٩٤	٢٦	٣٧	٤٦	١ر٢٤٥	٣ر٥٢٥
الدول الشيوعيـة	١ر٩٢٩	١ر١٥٠	٤٧٦	٢٨٢	٢١	١ر٨٣٢	١ر٦٣٤
الاوقيانوسية	٥٧	٥٢	٣	٠	٣	٧٣	٣ر٩٠١

(١) الموارد : دراسة في الجغرافية الاقتصادية د . الشامي د . الصقار ص ٣٤٥ .

ان كفاءة انواع الطاقة تختلف من طاقة الى اخرى ، فطاقة البترول أقوى من طاقة الفحم ، كما ان المناخ يلعب دورا رئيسيا في استهلاك الطاقة ، فالمناطق الباردة تستهلك أكثر من المناطق المعتدلة ، والجدول الذي يلي يبين لنا انتاج واستهلاك موارد الطاقة في العالم .

يلاحظ من هذا الجدول مايلي :

تتفوق امريكا الشمالية على العالم في انتاج الطاقة، وقد بلغ مجموع ما أنتجته عام ١٩٦٩ حوالي ٢ر٢٤١ بليون طن ، تأتي بعدها الدول الشيوعية كما تحتل الدول الشيوعية المرتبة الاولى في انتاج الطاقة من الفحم ، ثم تأتي بعدها أمريكا الشمالية فدول أوروبا الغربية ، كما أن الشرق الاوسط الاسيوي يحتل المرتبة الاولى في انتاج الطاقة من البترول تليه مباشرة امريكا الشمالية ، فالدول الشيوعية ، كما تحتل أمريكا الشمالية المرتبة الاولى في انتاج الغاز تليها مباشرةالدول الشيوعية .

صحيح أن امريكا الشمالية تنتج طاقة كبيرة الا انها بنفس الوقت تستهلك كمية كبيرة ، فلقد بلغ استهلاكها للطاقة في عام ١٩٦٩ حوالي ٢ر٣٧٥ بليون طن تلتها مباشرة في الاستهلاك الدول الشيوعية ، فدول أووروبا الغربية ، ورغم انتاج امريكا الكبير للطاقة فانها تستهلك كمية اكبر انتاجها لذلك فهي تستورده من الخارج ، ولاسيما البترول ، وبعض معادن الطاقة التي من أهمها اليورانيوم والثوريوم ، وتعتبر الاوقيانوسية أقل مستهلك للطاقة في دول العالم ، تليها مباشرة أفريقيا ، والشرق الاوسط .

كما يلاحظ أن الاحتياطي من الطاقة يتوفر في البلاد المتخلفة اقتصاديا كدول الشرق الاوسط ، وافريقيا ، حيث تصدر هذه الدول معظم بترولها الى الدول الصناعية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية واليابان وفرنسا وايطاليا وغيرها ، ومن المعلوم ان الطاقة المنقولة في الوقت الحاضر الى مسافات بعيدة تقتصر على البترول والفحم والغاز ، وتستخدم هذه الطاقة اما مباشرة كادارة الآلات ، أو بصورة غير مباشرة في توليد القوة الكهربائية أو غيرها ، وقد قدرت الولايات المتحدة الامريكية استهلاك الطاقة فوجدت انه يمكن ان تستهلك في عام ١٩٧٥ من النفط حوالي /٣٥٠٢٠/ الف مليون وحدة حرارية ، ومن

الغاز الطبيعي حوالي /٢٥٢٢٠/ الف بليون وحدة حرارية ، ومن الفحم /١٣٨٢٥/ الف بليون وحدة حرارية ، ومن الطاقة المائية حوالي /٥٣٠/ الف بليون وحدة حرارية ، ومن الطاقة النووية حوالي /٢٥٦٠/ الف بليون وحدة حرارية ، وانه سيزداد استهلاك هذه الطاقة مع الاعوام القادمة حيث يمكن ان يبلغ استهلاك النفط في عام /٢٠٠٠/ حوالي /٧١٣٨٠/ الف بليون وحدة حرارية ، ولذلك فان امريكا سوف تواجه ازمة طاقية في السنين القادمة اذا لم تعتمد على الطاقات الاخرى ، أو تزيد في انتاجها .

اذا علمنا ان الدول الصناعية والمتطورة تستهلك كميات كبيرة من الطاقة ، لوجدنا ان امريكا الشمالية تستهلك أكثر من غيرها فهي تستهلك لوحدها ٢٫٣٥٧٫٠٠٠ مليون طن ، بينما لايستهلك الشرق الاسيوي سوى ٦٤ مليون طن ، وأوقيانوسية ٧٣ مليون طن . ان هذا الاستهلاك الكبير يدل على نشاط الصناعة وتطورها وتقدمها في البلاد الصناعية ، وانه حيث وجدت الصناعة ، وجدت الاموال ومتى وجدت الاموال وجدت المشاريع المتعددة لامتصاص العمال وتشغيلهم ، والاستفادة من كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في هذهالدول وبتعبير ادق ان الصناعة هي عماد الاستراتيجية الادارية .

ان من أهم معادن الطاقة هو : الفحم ، والطاقة المائية ، والطاقة البترولية ، وسأتناول في هذا الفصل بحث مادتين من مواد الطاقة وهما : الفحم ، والطاقة المائية ، على ان اترك بحث الطاقة البترولية في فصل « الاستراتيجية الادارية للبترول » وهو الذي يلي مباشرة هذا الفصل .

الفحم : للفحم اهمية كبرى في الصناعة ، وترجع أهميته منذ اكتشافه واستخدامه في الصناعة ، او الاستخدام المنزلي ، أو استخدامه كمادة في الصناعات الكيمياوية ، أو تحريك الآلات وتشغيلها ، وقد رأينا من الجدول السابق ان معظم انتاج الفحم يتمركز في الدولالشيوعية وفي أمريكا ويتزايد انتاجه عاما بعد عام حتى بلغ في عام ١٩٦٩ حوالي /٢٣٣٠/ مليون طن ، بينما كان في القرن التاسع عشر لايتعدى انتاجه /٢٠٠/ مليون طن ، ولكن قيمته تتناقص يوما بعد يوم ، وعاما بعد عام، وذلك لوجود مادة اخرى حلت محله مع الزمن ، بل تفوقت عليه في كثير

من الميزات الا وهي البترول ، وللفحم انواع اهمهـا ، الانثراسيت ، والبتوميني ، واللجنيت ، وتبلغ نسبة الخام في الاول أعلاه حيث يبلغ نسبة ٩٠ ـ ٩٥٪ ثم يأتي بعد ذلك النوعان الآخران .

يوجد الفحم في مناطق مختلفة من العالم ، ويتكـون في الصخـور الرسوبيـة ، وعلى طبقات ، وفي مساحات كبيرة أو صغيرة ، وسمك مختلف ، وكلما كان الفحـم في طبقات عميقة كلما كانت أكثر جـودة ، ويتمركز الفحم في اغلب بلاد العالم أهمها : الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكيـة وأوستراليـا وافريقيا .

يرتبط انتاج الفحم بعدة عوامل أهمها : امكانية نقله ، والصعوبـة البالغة في النقل ، وارتفاع اسعاره ، وانخفاض قيمته اذا نقل لمسافات طويلـة ، وهذا مايفسر ارتباط الصناعات بمكان الفحم ، فنرى قيـام الصناعات في منطقة الابلاش في الولايات المتحدة الامريكيـة ، ومنطقـة الرور في ألمانيا الغربية ومنطقة الدونيتر في الاتحاد السوفييتي وذلـك لتوفر الفحم في هذه المناطق الصناعية ، وكذلك من العوامل هو العددالهائل من العمال الذين يشتغلون في صناعة الفحم ، وارتفاع تكاليف الفحم مع انخفاض اجرة العامل ، وظهور طاقات اقوى من طاقة الفحم كالبترول مثلا ، كل هذه العوامل تؤثر على الانتاج من قريب أو بعيـد ، وتجعله قليل الاهمية في الوقت الحاضر بالنسبة للطاقات الاخرى المتوفـرة في هذا العصر ، وقد وصل انتاج الفحم عام ١٩٨٤ حوالي ١ر٤١١ر٥ مليون طن بينما ارتفع انتاجه في عام ١٩٦٥ الى ٢ بليـون طن ، كانت في مقدمـة المنتجين الولايات المتحدة الامريكيـة حيث بلغ انتاجها حوالي ٤٧٥ر٣ مليون طن تلاها الاتحاد السوفييتي ، فالصين ، فالدول الاوروبيـة ، وان الانتاج يتمركز كما قلنا في الولايات المتحدة الامريكيـة في حقـول الابلاش ، وأكلاهوما ، وفي تكساس ، ومشيطان ، والحقل الغربي وغيرها كالسهول العظمى وولاية واكوتا ، وذلك مما شجع الصناعة على انتشارها وتوزيعها في جميع ارأضي الولايات المتحدة الامريكيـة ، وهذا مايعطي ميزة مهمة في الاستراتيجية الاداريـة عند توزيع وانتشـار الصناعات، وخاصة في العصر الذري ، كما يعطي للامداد السرعة وتلبية الحاجات للقوات المقاتلة والمستهلكين المحليين على السواء ، أما في كندا فيتمركز الانتاج في منطقة نوفا سكوشيا ، وكولومبيا البريطانية ، ومما يلاحظ ان

فيتمركز الانتاج في وسط اسكتلنده ، وفي نورثمبرد ودرم ، وكمبرلاند ، وجبان بناين ، وفي وسط بريطانيا وجنوب ويلز ، مما يلاحظ أن الانتاج موزع في جميع الاراضي حيث تتوطن حوله الصناعات ، وفي فرنسا يتمركز الانتاج في منطقة السامبرميز وهو ضئيل جدا ، وتضطر لاستيراده من بلاد اخرى ، وفي المانيا يتمركز الانتاج في منطقة الرور والسار ، ويزيد عن حاجتها ، وفي بولندة يتمركز الانتاج في دومورافا ، وكراكاو ، ويوجد الفحم هنا على عمق كبير ، أما الاتحاد السوفييتي فيتمركز فيه الانتاج في حوض الدينتر ، وموسكو ، والكوزنتسك ، وغيرها ، وتبعد بعض مناجم الفحم عن مكان الصناعات مما يضطر الى نقلها ، وزيادة التكلفة فيها ، وليست موزعة توزيعا منتظما في كافة اراضي الاتحاد السوفييتي أو قريبة من مناجم الحديد . اما في قارة آسيا فالصين يتمركز الانتاج فيها في منطقة الشمال الغربي من البلاد واهمها شنس ،ومنشوريا وفي الهند يتمركز في بيهار واويسيا بالقرب من مناجم الحديد ، وفي اليابان يتمركز الانتاج في جزيرة كيوشو التي لاتكفي لسد متطلبات الصناعة اما في أمريكا الجنوبية فيتمركز انتاج الفحم في شيلي والبرازيل ، ولكنه من النوع الرديء ، وتعتبر أمريكا الجنوبية افقر القارات في انتاج الفحم ، وكذلك قارة أفريقيا ، أما اوستراليا فهي غنيةبالفحم ويتمركز انتاجها في القسم الجنوبي من البلاد وفي منطقة حوالي سدني ، وتحقيقا لمتطلبات الاستراتيجية الادارية يجب أن يكونالفحم كما يلي :

ـ ان يكون انتاج الفحم يفي بمتطلبات الصناعة اي أن تتوفر كميات كبيرة منه .

ـ أن تكون مصادر الفحم وحقوله قريبة من المصانع ، لان في نقل الفحم خسارة كبيرة لقيمته ، وتكاليفه باهظة .

ـ أن يكون الفحم منالنوع الجيد ، وسهل الاستخراج ، والا اضطرت الدولة التي تملك نوعا رديئا أن تستورد من بلاد أخرى أنواعا جيدة منه .

ـ ان يكون الفحم موزعا في كل الاراضي للدولة ، لتتمكن هذه الدولة من انشاء الصناعات المختلفة بقربها ، الا اذا كانت هذه الصناعات تستلزم ان تكون في منطقة معينة لظروف استراتيجية ، ففي هذه الحالة يمكن اقامة بعض الصناعات بعيدة عن مراكز الفحم ،

وتتحمل الدولــة في هذه الحالة ، التكاليف الباهظة ، وصعــوبة النقل، وعليها ان تعد وسائط النقل اللازمة ، وتهيء الطرقات المختلفة لشحن انتاج الفحم من منطقة الانتاج الى منطقة الصناعات .

ــ ان يكون انتاج الفحم قليل الكلفة رخيص الاسعار في جميــع عملياتــه .

ــ أن تفرض القيود في استهلاكه ، وفي تصديره ، وفي استيراده ، وفي انتاجه ، ليكون متوازنا مع كل هذه الاتجاهات ، وان تعطى للصناعة منه مايكفيها فلا اسراف ولا تبذير .

ــ ان يشكل من الفحم قوة احتياطية لكافة الدول سواء المستوردة او المصدرة ، سيما وأن الفحم يتقد بسرعــة وتعتمد بعض الصناعــات اعتمادا كليا عليه .

تستهلك الدول المنتجة كثيرا من انتاجها ، بل اننا نرى كندا وهي تنتج كمية لابأس بها ، نراها في الوقت نفسه تستورد كمية كبيرة ، وذلك اما لرداءة الفحم الموجود لديها ، أو أن مصادره بعيدة عن مراكز الصناعة، وكذلك اليابان فانها تستورد كمية وذلك لقلة الانتاج ، وكذلك المانيــا الغربية وفرنسا ، وتعتبر بريطانيا أهم بلد مصدر اذ يبلغ مايفيض عنهــا حوالي ٣٤٪ من الانتاج العالمي ، وبما يعادل ثلث انتاجها ، وأهممستورد وهي كندا حيث بلغ نسبة استيرادها حوالي ٢٪ من الكميــة المستورة العالميــة ، كما يلاحظ أن بعض الدول تصدر وتستورد في الوقت نفســه مثل ألمانيا الغربية وهولنده وفرنسا وبلجيكا وغيرها .

والجدول التالي(١) يعطينا فكرة واضحة عن الدول المصدرة،والدول المستوردة .

يلاحظ من هذا الجدول أن بعض الدول مصدرة ومستوردة في آن واحد ، اما لان الفحم المستورد أسعاره رخيصة(٢) ، أو أكثر جودة ، او اسهل في النقل ، أو ملائمته لبعض الصناعات ، أو ان مصادره ساحلية او داخلية ، فاذا كان ساحليا كان النقل أسهل وأوفر ، وابقى على قيمته

---

(١) انظر الصفحة التالية ٣٤٨ .

(٢) رخص الاسعار يأتي من انخفاض تكاليف أجور العمال وانخفاض تكاليف النقل المائي وانخفاض تكاليف انتاجه كأن يكون المنجم غير عميق ، أو انخفاض التكاليف نتيجة استخدام الالات الحديثة .

جدول الدول المصدرة ، والدول المستوردة ، ونسبة التصدير والاستيراد (١)

الاقطار المصدرة				الاقطار المستوردة			
اسم القطر	النسبة المئوية	اسم القطر	النسبة المئوية	اسم القطر	النسبة المئوية	اسم القطر	النسبة المئوية
بريطانيا	٣٤٪	بلجيكا ولكسمبرغ	٤٪	كندا	١٢٪	اليابان	٦٪
ألمانيا الغربية	٢١٪	فرنسا	١٪	ألمانيا الشرقية	١٢٪	السويد	٦٪
الولايات المتحدة الامريكية	٩٪	أوستراليا	١٪	ألمانيا الغربية	١١٪	بلجيكا	٥٪
بولنده	٨٪	الهند	١٪	فرنسا	٩٪	الاتحاد السوفييتي	٤٪
هولنده	٦٪	بقية الاقطار	١٥٪	ايطاليا	٨٪	النمسا	٣٪
				هولنده	٦٪	بقية الاقطار	١٨٪

(١) الجغرافية الاقتصادية ص ٤٠٢ د . خطاب العاني .

الصناعية بعكس ما اذا كان داخليا ، أو أن الانواع المنتجة محليا غير ملائمة مع استخدامها في الصناعات ، أو لاعتبارات أخرى .

اختلفت المصادر في تقدير الاحتياطي من الفحم في العالم ، فبعضها قدره بحوالي /٨/ طن ، وبعضها الاخر قدره بـ /٧ر٤/ مليون طن ، والثالث قدره بـ /٦٩٠/ ألف مليون طن ، والخامس بـ /٥/ آلاف بليون طن ، وعلى كل ومهما كانت تقدير المصادر السابقة ، فان الاحتياطي الموجود في العالم من الفحم في الوقت الحاضر يكفي حوالي /١٥٠٠/ عام طبقا لمعدلات الاستهلاك في العالم آخذين بعين الاعتبار تضاؤل أهميته الطاقية ، بعد أن حل محله البترول في كثير من الاستخدامات ، وتنافس الطاقة الاخرى له ، مما قد يؤثر على انتاجه ، وبالتالي على استهلاكه .

ويتمركز الاحتياطي في الوقت الحاضر في كل من : الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفييتي وبريطانيا ، وغيرها من الدول ، وقد جاء موزعا على الدول التالية بنسب مختلفة : الولايات المتحدة الامريكية ٣ر٣٦٪ والاتحاد السوفييتي ٢٤٪ ، والصين ٢ر٢٠٪ ، والمانيا ٧ر٦٪ ، وبريطانيا ٤ر٣٪ ، والهند ٣ر١٪ ، واليابان ٣٪ .

وللفحم قيمة استراتيجية منذ القدم ، ومنذ اكتشف فهو يتحكم بتمركز الصناعات الثقيلة ، والصناعات الاستراتيجية ، وبوجوده توجد الصناعة . فالمناطق الصناعية في معظم بلاد العالم تقوم حيث تتوفر مناجم الفحم ، ما عدا بعض الاعتبارات كسهولة النقل ، أو رخص اسعار الفحم ، أو أن المصانع ذات الاهمية الخاصة يتطلب فحما يؤتى به من مكان بعيد كمصانع « ماكينتوكورسك » في الاتحاد السوفييتي التي ينقل لها الفحم من مسافة ١٥٠٠ ميل بالقطارات من منطقة « كوزنتسك » ، لاهمية مناجم الفحم الاستراتيجية فانها هدف تسعى الدول المتحاربة للوصول اليه والاستيلاء عليه لنقل الامدادات منه الى المصانع ، وليتمكن المستولي عليه أن يمد به مصانعه ، ويحرك به آلاته الحربية ، ولهذا فقد قامت الجيوش الالمانية في الحرب العالمية الثانية بالاستيلاء على حوض ـ الدونتز ـ في أوكرانيا في الاتحاد السوفييتي ، كما قامت اليابان بالاستيلاء على مناجم الفحم في شمال الصين ومنشوريا ، وقد فعلت ذلك ألمانيا واليابان ، وذلك لسد النقص الحاصل في مناجمها ، واستخدام المناجم المستولى عليها في

تحريك الصناعة التي هي أداة من أدوات الاستراتيجية الادارية ، ولتكون هذه المناجم قاعدة متقدمة أثناء الامداد الحربي .

ان اليابان لا زالت الى الان تفتقر للفحم ، وان مناجمها لا تكفيها لاستهلاكها المحلي ، فهي تستورد في الوقت الحاضر كمية تعادل الكمية المنتجة لديها ، وتعوض النقص من هذا الاستيراد ، ومن الطاقة المائية والكهربائية المتوفرة لديها .

ان قيمة الفحم الاستراتيجية ستتضاءل في المستقبل نتيجة ظهور طاقة أخرى حلت محل الفحم وهي البترول ، والطاقة النووية ، الا أن الفحم لا يزال يحتل حتى الان مكانا مهما وحيويا ، واذا ما أتيح للتطور والتقدم العلمي أن يقلب الفحم الى غاز يسهل نقله واستخدامه في الصناعة فستزداد أهميته الاستراتيجية ، وهذا ما عكف العلماء عليه في الوقت الحاضر ، ولا تزال الابحاث ماضية مستمرة ، كما أن النقص في الطاقة البترولية سوف يؤدي الى زيادة الاهمية الاستراتيجية بالفحم ، وقد تنبأت لجنة متفرعة عن دول السوق الاوروبية المشتركة أهمية الفحم كمصدر للوقود في عام (٢٠٠٠) .

الطاقـة المائيـة :

استخدمت الطاقة المائية منذ زمن بعيد لادارة الطواحين ، وبعض المصانع البسيطة ، ثم تقدم استخدامها فاخترعت الآلات ، والسدود ، والمولدات ، والطوربينات ، والاسمنت ، والاسلاك المعدنية وغيرها ، والاستفادة من الطاقة المائية مرهون بكمية الماء ، وانحدارها ، وانتظامها خلال العام ، ويمكن أن نتحكم في انتظام جريان المياه باقامة السدود ، وليس يعني أن توفر الماء وانحداره ، وانتظامه سبب في اقامة طاقة مائية ذلك لان هناك كثيرا من الدول تتوفر فيها هذه العوامل ، ومع ذلك فهي لا تستفيد من هذه المياه لتخلفها الاقتصادي كأفريقيا مثلا ، فالطاقة المائية تولد الكهرباء ، وتدير المصانع المختلفة الكيمياوية ، والالمنيوم ، وتكرير الفلزات غير الحديدية ، وبما أن الطاقة يصعب نقلها الى مسافات بعيدة ، وحينئذ نحتاج الى توتر عال ، وهذا ما يفسر تمركز المصانع بجانب هذه الطاقة ، وقريبة من المستهلك ما أمكن ، وكثير من الطاقات المائية مهدورة بسبب بعدها ، كما في أمريكا الجنوبية ، وافريقيا وغيرها ، ويحل محلها في هذه الحالة قوى أخرى كالفحم أو البترول ، أو تطوير القوى

المائية نفسها ، على أن بعض الصناعات لا بد لها من توفر الطاقة الكهربائية ، وهي صناعة الالمنيوم ، وصناعة الاسمدة والاوراق ، وغيرها .

يتمركز انتاج الطاقة الكهربائية المائية في الولايات المتحدة الامريكية ، وتتمركز الطاقة الكامنة في افريقيا ، فالاولى استغلت وجود الطاقة ، واستفادت منها تبعا لظروفها ، وعوامل الانتاج فيها ، كقربها من المناطق المكتظة بالسكان ، ومن المصانع ، ومن الجهات المستهلكة ، وفي الثانية كانت على عكس الاولى ، وقد بلغ مجموع الانتاج من الطاقة الكهربائية المائية حوالي ــ ٥٤٢ر٦١٩ ــ مليون كيلو واط ، فكانت الولايات المتحدة الامريكية تحتل نسبة منه حوالي ٢٣٪ ثم تأتي بعدها كندا فاليابان فالاتحاد السوفييتي فايطاليا ففرنسا وغيرها من الدول الاخرى ، وقد قدرت الطاقة الكهربائية المائية في الولايات المتحدة الامريكية فكانت حوالي ــ ٣٩ ــ مليون حصان يستغل منها ــ ٣٧ ــ مليون حصان ، وفي كندا ــ ٣٦ ــ مليون حصان يستغل منها ــ ١٧ ــ مليون حصان ، وفي الاتحاد السوفييتي ــ ١٤ ــ مليون حصان يستغل منها ــ ٤ر١ مليون حصان فقط ، وفي فرنسا ــ ٩ ــ ملايين حصان يستغل منها ــ ٥ر٤ ــ مليون حصان ، وفي المانيا ــ ٤ ــ مليون حصان يستغل ــ ٦٠٪ ــ منها فقط وذلك لوجود الفحم الذي يحل محل الماء في توليد الطاقة الكهربائية ، وكذلك فان بريطانيا لم تستغل طاقتها المائية حق الاستغلال لوجود الفحم لديها ، وفي اليابان استغلت القوى المائية فيها حتى بلغت أكثر من أربعة أخماس القوى .

تستهلك الطاقة المائية الكهربائية محليا ، وتفقد جزءا كبيرا من قوتها فيما اذا نقلت الى مسافات بعيدة عبر الاسلاك ، وتحتاج حينئذ الى توتر عال ، وتستهلك هذه الطاقة في نواح عديدة أهمها الصناعة ، والاستخدامات المنزلية ، الا أن بعض الدول رأت أن توسع استخدامات هذه الطاقة في الملاحة والصناعة ، ومقاومة أخطار الفيضانات وايقاف التعرية السطحية للتربة ، وخير مثال على هذا هو مشروع (وادي تنسي) في الولايات المتحدة الامريكية .

يبلغ احتياطي العالم ما يعادل ــ ٦٦٤ ــ مليون حصان ، ولم يستغل منها الا ــ ٣٠٪ ــ فقط ، ويتمركز الاحتياطي في افريقيا وآسيا حيث احتلتا المرتبة الاولى في كمية الاحتياطي فيها ، حيث يبلغ احتياط قارة اسيا حوالي ــ ٩٠٪ من مجموع طاقتها .

ان للطاقة المائية والنووية ، والشمسية وغيرها من الطاقات ، قيمة كبرى في الاستراتيجية الادارية ، وان المستقبل سوف يحدد أفضليات في الاستخدام ، وان كانت الطاقة النووية هي القوة المسيطرة على كافة استخدامها لا يزال محدودا في عـدة دول ، وهـذه الطاقة قلبت مفهوم الطاقات ، الا أن استخدامها لا يزال محدودا في عدة دول ، وهذه الطاقة

بمفردها قلبت مفهوم الاستراتيجية ، فأصبحت الحـرب حـرب تسابق ، وحرب امكانات ، وان ما يميز الدول القوية عن غيرها هـو امتلاكها للطاقة الذرية ، والتوسع في استخدامها وتطويرها بشكل يتفق مع متطلبات وظروف الدولة ، وعقيدتها القتالية ، وقد نشأ ما يسمى بعصر الذرة أو « العصر النووي » ، والذي أثـر على تنظيم الاستراتيجية فأصبحت تدار الحرب الذرية بدون تحديد أو تعيين مناطق ادارية ، ودون تحديد مسارح للعمليات ، او طرق للمواصلات ، او دراسـة للمصادر المحلية ، وانما انصب الاعتناء على أماكن تمركز هـذه المنشآت النووية ، وقواعد الامن اللازمة لها ، وبالكادر الفني والاداري الذي يدير هذه المنشآت ، وان المستقبل الذري سوف يرينا آفاقا جديدة في علم الامداد والنقل والصيانة والخزن ، والاستلام والتوزيع .

الطاقة البتروليـة : سأتعرض لبحث الطاقة البترولية ، في معرض كتابتي عن استراتيجية البترول في الفصل القادم(1) ، وانما يمكن أن أقول الآن بأن الطاقة البترولية ازدادت اهميتها في الوقت الحاضر ، وخاصـة في المدة الاخيرة ، وبرز الوطن العربي كقوة كبيرة بين دول العالم ،ولا سيما بعد حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ ، واظهر هذا السلاح فعاليته وقوته في قلب المفاهيم الاستراتيجية ، والعربية والدولية ، ولذلك فقد أفردت له بحثـا خاصا به لماله من اهمية وشأن كبير .

ان ما يقال عن الجدول الوارد في بحث الموارد الغذائية في هـذا الفصل يمكن أن يقال عن هذا الجدول ، الا أن الجدول الاول كان في عام ١٩٦٨ والجدول الثاني كان في عام ١٩٧١ — فلا يزال القمح يحتل المرتبة الاولى في الانتاج ، كما تعتبر آسيا في مقدمـة القارات في انتـاج الارز كما ازداد الانتاج عن الاعوام السابقة فقفز انتاج القمح من ٣٣٣ مليـون طن الى ٣٥٣ مليون طن اي بزيادة ٢٠ مليون طن ، الا ان هذه الزيادة في هذه الموارد لا يساوي الزيادة في السكان ، ففي عام ١٩٦٨ كان تعداد

(1) راجع صفحة ٣٥٩ من نفس الكتاب .

سكان العالم حوالي ٣٫٤٩٠ مليار ، بينما قفز في عام ١٩٧١ الى ٣٫٧٠٦ مليار أي بزيادة ٢١٦ مليون نسمة ، وهذا يعني ان الجهود سوف تبذل لزيادة الانتاج من هذه الموارد الغذائية ، او يعاد توزيع هذه الموارد توزيعا عادلا على كافة القارات ، وان زيادة السكان المخيفة نلحظها في قارة آسيا ، كما نجد الكثافة فيها حيث قفزت الزيادة من ١٫٩٦٣ مليار نسمة عام ١٩٦٨ الى ٢٫١٠٤ مليار عام ١٩٧١ — ان التوازن بين زيادة الانتاج ، والانفجار السكاني ضروري في الاستراتيجية الادارية لتتمكن كل من الجهتين في استمرار التقدم .

ان أهم الموارد الزراعية الواردة في هذا الجدول(١) هي : المطاط ، والقطن ، وكما قدمنا له أهمية استراتيجية حيث يدخل في كثير من الصناعات الحربية ، ووسائط النقل ، والسفن ، والصناعات الاخرى ، واود ان اشير هنا الى ان المطاط منه طبيعي واصطناعي ، وان ما ورد في هذا الجدول هو الانتاج الطبيعي للمطاط ، ففي عام ١٩٦٥ بلغ انتاج المطاط حوالي ٢٫٣٦٥ مليون طن ، بينما قفز في عام ١٩٧١ الى ٣٫٠ مليون طن ، وهذا ما يفسر زيادة الطلب عليه للاعمال الصناعية ، وبالاضافة الى ذلك فان المطاط الصناعي قد زاد انتاجه عن الانتاج الطبيعي بمعدل ٢٥ ٪ ، وهكذا فان المطاط بنوعيه الطبيعي والاصطناعي دخل مرحلة الصناعة المتطورة ،واصبح من الموارد الزراعية الاستراتيجية الهامة ، واكثر ما تنتجه هي آسيا ، واكثر ما تنتجه صناعيا هي الدول الصناعية كالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان والمانيا ، أما القطن فله اهمية كبرى ، وقد قفز في انتاجه الى ١٢ مليون في عام ١٩٧١ ، وكما يلاحظ بأن القطن لم يزد انتاجه سوى زيادة قليلة بل توقف عن الزيادة حيث انه في عام ١٩٧٠ كان الانتاج العالمي ١٢ مليون طن ، وهذا ما يفسر بأن مساحة الاراضي التي كان يزرع فيها في السنين السابقة بقيت على حالها أو أنه بصورة عامة لم يصبه التحسين الرأسي والافقي الذي أصاب غيره من الموارد الزراعية ، كما انه يعني ان بعض الموارد الاخرى قد حلت محله في كثير من الصناعات ، وخاصة صناعة الالبسة وهناك بعض الموارد الزراعية العديدة كالجوت والكتان ، والقنب ، والنبات الزيتي والدهني التي لا تزال لها أهميتها الصناعية في كثير من الاستخدامات الحربية وغير الحربية ولم يتطرق اليها احصاء المجموعة الاحصائية .

(١) انظر الصفحة التالية جدول رقم — ٢ — .

٥ ـ نظرة سريعة الى الادوات الاستراتيجية في عام ١٩٧١ :

آ ـ الانتاج بملايين الاطنان عام ١٩٧١ لبعض الموارد الغذائية (١)

المادة	العالم	آسيا	افريقيا	امريكا	اوروبا	اوقيانوسيا
القمح	٣٥٣	٤٨ر٨	٩ر٠	٧٠ر٥	٨١ر٣	٩ر٠
الارز	٣٠٧	٢٨٠ر٧	٧ر٦	١٥ر٢	١ر٨	٠ر٣
الذرة	٣٠٥	٤٨ر٨	٢٢ر٢	١٨٣ر٥	٤١ر٢	٠ر٣
الشعير	١٥١	٣١ر٢	٤ر٦	٢٤ر٧	٢٥ر٣	٣ر٣
الشوفان	٥٧	٣ر١	٠ر٢	١٩ر٠	١٩ر١	١ر٣
حب الفاصولياء	٤٨	١٢ر٨	٠٠	٣٤ر٥	٠٠	—
البطاطا	٢٩٢	٤٩ر٩	٢ر٨	٢٥ر٩	١١٦ر٩	١ر١

ب ـ الانتاج بملايين الاطنان عام ١٩٧١ لبعض الموارد الزراعية(٢)

المادة	العالم	آسيا	افريقيا	امريكا	اوروبا	اوقيانوسيا
كاكاو (حب)	١ر٥	—	١ر١	٠ر٤	—	—
قهوة	٢ر٥	٠ر٤	١ر٣	٣ر٥	—	—
قطن	١٢	٤ر٤	١ر٣	٣ر٧	٠ر٢	—
التبغ	٤ر٦	٢ر١	٠ر٢	١ر٤	٠ر٦	—
الاخشاب المستديرة	٢٣٩٢ر٢	٢٢٤ر٠	٢٨٠ر٠	٧٤١ر٠	٣٣٥ر٠	٢٧ر٠
المطاط	٣ر٠	٢ر٨	٠ر٢	—	—	—

ح ـ الانتاج بملايين الاطنان عام ١٩٧١ لبعض الموارد الحيوانية

المادة	العالم	آسيا	افريقيا	امريكا	اوروبا	اوقيانوسيا
المواشي	١١٤١ر١	٣٥٢ر١	١٥٨ر٤	٣٧٥ر٣	١٢٢ر٦	٣٣ر٧
الخنازير	٦٦٨	٢٧٢ر١	٩ر٦	١٧٨ر٤	١٣٩ر٤	٣ر٥
الغنم	١٠٧٥ر١	٢٨١ر٤	١٤٠ر٤	١٥٠ر٣	١٢٧ر٥	٢٣٧ر٢
الخيل	٦٦	١٤ر٤	٣ر٩	٣٢ر٤	٧ر٧	٠ر٥
صيد الاسماك	٦٩	٢٨ر٢	٣ر٨	١٧ر٩	١٢ر١	٠ر٢

(١) (٢) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٤ ص ٩١٠ عن المكتب المركزي للاحصاء في الجمهورية العربية السورية .

يلاحظ من هذا الجدول(١) ما يلي :

١ ــ تحتل قارة امريكا المرتبة الاولى في انتاج المواشي ، ثم يأتي بعدها آسيا فافريقيا فأوروبا ، ومعنى ذلك ان اللحوم وهي مادة اساسية في الغذاء ، وفي الامداد تتمركز في امريكا .

٢ ــ يتزايد نمو الغنم في اوقيانوسيا لتوفر المراعي فيها ، والغنم يشكل المادة الاساسية للحوم .

٣ ــ وبصورة عامة تحتل آسيا المرتبة الاولى في انتاج اللحوم ، وفي تربيتها ، وذلك للتغلب على ازمة الانفجار السكاني فهي كثيفة بالسكان وتحتل المرتبة الاولى بين القارات .

٤ ــ ان الاسماك بدات تعوض كثيرا عن الموارد الحيوانية الاخرى ، وذلك لسد العجز من الانواع الاخرى من اللحوم (كالابقار والغنم) .

٥ ــ ان لكل نوع من انواع الحيوانات المذكورة يحتاج الى مراعي دائمة ، ومناخ ملائم ، واعتناء واهتمام وتحسين سلالاتها ، حتى تنمو وتتكاثر .

٦ ــ يلاحظ ان الزيادة في الحيوانات في عام ١٩٧١ لم تكن تساوي الزيادة السكانية في هذا العام نفسه ، كما نلاحظ ان صيد السمك لم يزود عن السنين السابقة الا بنسبة بسيطة ففي عام ١٩٧٠ كان ٦٩ مليون طن ، وبقي في عام ١٩٧١ على حاله لم يتغير ، وكذلك باقي الحيوانات فانها لم تزداد الا بنسبة بسيطة .

يلاحظ من هذا الجدول(٢) ما يلي :

١ ــ ان الفحم وهو مادة من مواد الطاقة لم يزد انتاجه عن العام السابق سوى نسبة بسيطة ففي عام ١٩٧٠ بلغ الانتاج حوالي ٢١٢٣ مليون طن ، بينما كان في عام ١٩٧١ حسب الجدول المبين حوالي ٢١٢٤ مليون طن اي بزيادة مليون طن فقط ، وذلك لان الفحم اصبح يفقد قيمته شيئا فشيئا ، وكذلك فانه وجد عدة مواد تحل محله كالطاقة الكهربائية ، والطاقة البترولية وغيرها ، او لان الفحم اصبح يكلف انتاجه اكثر من غيره من الموارد ، وعلى كل فان الفحم لا يزال لا اهمية استراتيجية كبرى وان تغير او تدنى انتاجه فهو ينفرد في استخدامه في انواع معينة من الصناعات .

(١) رقم (٣) .

(٢) انظر صفحة ٣٥٦ .

٣ ـ ان الكروم يزداد انتاجه أيضا ، وذلك لادخاله في كثير من الصناعات والافران الذرية ، حيث قفز من ١٢٣٣ طن في عام ١٩٦٥ الى ٣ مليون طن في عام ١٩٧١ . وهذا ما يفسر بكثرة الصناعات الصلبة، والطائرات ، ووسائط النقل وغيرها ، وكذلك النيكل الذي يشبه الى حد بعيد الكروم في استخداماته الصناعية ، وخاصة في الاتصالات السلكية واللاسلكية . والمنغنيز الذي يدخل في كثير من صناعات الصلب .

٤ ـ لقد ازداد انتاج الالمنيوم ازديادا ملحوظا وذلك لاستخدامه في كثير من الصناعات ، وما يتصف به من مميزات تجعله يستخدم ليس فقط في الصناعات الحربية ، بل في الاستخدامات المنزلية ، حتى يمكن ان يكون استخدامه شاملا لجميع مرافق الحياة ، فبينما كان انتاجه في عام ١٩٦٥ حوالي ٣٤ مليون طن قفز في عام ١٩٧١ الى ٦٣ مليون طن اي بمقدار الضعف تقريبا ،وان اهم القارات في انتاجه هي قارة أمريكا .

٥ ـ وكذلك فان النحاس قد ازداد انتاجه فقفز من عام ١٩٦٨ من ٥ر٥ مليون الى ٤ر٦ مليون في عام ١٩٧١ وذلك لزيادة استخداماته المتعددة فيالصناعة ، وخاصة السبائك مع القصدير .

٦ ـ الرصاص معدن يستخدم في صناعة الاسلحة والذخائر ، والكهرباء وغيرها ، وتأتي أهميته من خواصه الفيزيائية والكيميائية ، وهذا ما يفسر زيادة انتاجه حيث كان في عام ١٩٦٨ حوالي ٣ مليون طن فقفز الى ٤ر٣ في عام ١٩٧١ مليون طن وهي زيادة غير كبيرة اذاما قيست بالمعادن الاخرى ، وهذا يعود الى ان الرصاص لا يوجد حرا في الطبيعة ، وتحتاج عملياته الى كثير من الوقت وليس من السهل استخراجه

٧ ـ ان اليورانيوم الذي يدخل في أهم الصناعات الذرية ، لا نجد له احصاء دقيقا ، وذلك للاجراءات الامنية ، والسياسية في انتاجه ، وعدم اعطاء اي بيان حوله ، واذا ما اعطي هذا البيان فانه يكون غير دقيق ، وغير كامل .

٨ ـ تأتي أهمية البوتاس في دخوله في صناعة المتفجرات وغيرها وهو ما تنفرد به قارة امريكا في الانتاج ثم أوروبا وآسيا ، وقد ازداد انتاجه زيادة ملحوظة عن السنين السابقة .

٩ ـ اما الذي يمكن التكلم عن زيادة انتاجه زيادة كبيرة هـو البترول ذلك لانه غدا عصب الصناعة ، ومحرك الآلات والبواخر ، والاستخدامات العديدة التي لا تقع تحت حصر ، فهو يدخل في صناعة السلم والحرب ، كما يدخل في صناعة الاسمدة الزراعية والمواصلات ، وتكوين راس المال ، وتكوين القدرة الذاتية القتالية للدولة .

الفصل الثالث

الاستراتيجية الادارية للبترول

احتل البترول أهمية كبرى منذ القدم ، الى ما قبل ٦٠٠٠ سنه قبل الميلاد ، وتدل الدراسات على أنه وجد واستخرج من حوض نهر الفرات ، وفي الصين ، وفي شبه جزيرة القرم وفي غيرها . وقد كان القدماء يستخرجونه من الآبار السطحية بطرق بدائية ويدوية . وظلت الطرق البدائية سائدة حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث حلت الاساليب العلمية والآلية في الحفر والاستخراج ، خاصة في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي ففي عام ١٨٥٩ بلغ الانتاج العالمي حوالي /٥/ آلاف طن ، وفي عام ١٩٠٠ حوالي ٢٠ مليون طن . وبقي البترول يتزايد في انتاجه حتى بلغ انتاجه في عام ١٩٧١ حوالي٣٩٩ر٢ الف مليون طن ، وقد بدأ الغاز الطبيعي يساعد البترول منذ اكتشافه ايضا ، وقد كان القرن العشرون عصر البترول والغاز الطبيعي ،وازداد عدد البلدان المنتجة للبترول والغاز ، ووصل عددها الى اكثر من ١٢٠ بلدا موزعين في أنحاء العالم ، ونتيجة لاعمال البحث والتنقيب عن البترول فقد اكتشفت عدة مناطق كان لها اثرها في زيادة الانتاج . وفي التطور الصناعي والزراعي ، والمواصلات وغيرها ، فقد اكتشفت مناطق في السعودية ، وفي الجزائر وليبيا ، فكان الوطن العربي اهم منطقة اكتشف فيها البترول ، كما ان هناك مناطق اكتشفت ايضا في جميع أنحاء العالم منها فرنسا في منخفضي أكويتان وباريس ، وهولندا في منخفض شرق هولندا ، وايطاليا ، والصين ، وكندا وغيرها من الـدول .

يشير المؤرخون الى ان اول من استخرج البترول هم العرب الذين كانوا يخلطونة بالرمل والمواد الاخرى ويستخدمونه في عدة استعمالات وركزوا اهتمامهم على خام البترول حيث استعملوه في الاضاءة ، والعرب أول من اخترع جهاز التقطير ، وقد ورد في كتب عديدة طريقة التقطير هذه . والعرب هم البادئون في استخدام البترول في الصناعات وخاصة في الحروب التي كانوا يطلقون عليها « قاذفات اللهب » كما دل على ذلك الرحالة « ماركوبولو » وكتب « جراكسوس ». ثم انتقل هذا العلم الى اوروبا عن طريق اسبانيا وايطاليا ، وقد طورت أوروبا هذا العلم ولاسيما التقطير .

دلت الاكتشافات في عام ١٩٢٦ عن وجود الاسفلت في كوبا ، وفي عام ١٥٩٢ اكتشف البريطانيون هذه المادة واستعملوها في طلاء السفن ، ولقد تعرف الفرنسيون على البترول في عام ١٦٧٠ ، وفي عام ١٧٥٧ بدأ بنجامين فرانكلين يجري تجاربه على البترول ، وفي عام ١٨٢٠ بدأ استخدام الالات التجارية في أعمال الحفر ، وفي عام ١٨٤٩ أنشاء « صمويل كير » معملا صغيرافي مدينةبتسبرجلتعبئة الزيت، واستخدامه كعلاج لامراض الروماتيزم ، وكان عمق الزيت أنئذ على عمق ٤٠٠ قدم، واستمر البحث عن زيت الاضاءة ، وفي عام ١٨٥٠ تم اكتشاف سائل وهو مايمكن ان يطلق عليه بالكيروسين ، وفي عام ١٨٥٤ سجل الطبيب الكندي ابراهيم جسنر اكتشافه لانتاج الكيروسين ، وفي عام ١٨٥٩ تم أدوين دريك حفر أول بئر بترولية واستخرج منها الكيروسين ، الا أن استخدام هذه المادة كان محصورا في الاضاءة ومنذ ذلك الوقت والولايات المتحدة الامريكية تطور في صناعة البترول ، وقد صدرت منه كميات كبيرة الى الخارج ، وبدات الولايات المتحدة الامريكية تبسط سيطرتها على العالم منذ اكتشاف هذا البئر والابار العديدة التي تلتها ، وقد تمكنت مجموعة « ستاندرد » عام ١٨٧٠ من السيطرة الكاملة علىصناعة البترول ، وقد تمكنت « ستاندرد » التي كان يراسها « جون د . ركفلر » من أن يمتد نفوذها ليس الى الولايات المتحدة الامريكية فقط ، بل شمل العالم بأسره ، ثم ظهرت بعد ذلك شركات كبرى الا أن هذهالشركات جميعا لم تكن بقوة شركة « ستاندرد » ، ثم بعد الاكتشاف والانتاج ظهرت مشكلات جديدة وهي كيفية تخزين البترول وتعبئته ونقله الى معامل التكرير والى الخارج بغية تصديرها فكان ينقل في براميل خشبية على عربات الخيل وكانت الطرق البرية وعرة للغاية ، وكانت هذه

العربات تسير على شكل قوافل تتجاووز المائة ، وظلت هذه العربات مستخدمة حتى ظهرت انابيب نقل الخام ، ومن الملاحظأنه قد نشأ عن انتاج البترول وتسويقه عدة مسائل لها أهميتها ومن هذه المسائل : النقل البري ، والعربات أي : وسائط النقل المختلفة البرية منها كعربات الخيول والمائية الداخلية كالصنادل والسفن التجارية ، والقطارات التي تنقل البترول عبر السكك الحديدية التي بدأت في عملها منذ عام ١٨٤٠ ، وقد سيطرت عليها شركاتنقل مختلفة ، وبوشر بتوصيل السكك الحديدية الى مناطق انتاج البترول ، وكان من اهمها سكة حديد (بافالو ـ أيري) وكانت تصل بين مدينة أيري ونيتوسفيل بمسافة ٤٠ ميل ، وسكة حديد اتلانتيك ، وسكة حديد سنبري ـ أيري ، ثم تضاعفت خطوط السكك الحديدية تبعا لزيادة انتاج البترول ، وفي عام ١٨٦٠ بوشر بنقل الخام بواسطة الانابيب وانشيء خط أنابيب من بئر بترول الشركة باروز في حقل تارفارم الى معمل التكرير بطول /١٠٠٠/ قدم ثم استخدمت بعد ذلك المضخات لنقل البترول عبر الانابيب ، وفي نفس المدة التي انشئت فيها انابيب للبترول أنشئت كذلك معامل للتكرير أهمها معمل التكرير في وارن ، ومعمل التكرير في بلومر ، وفي عام ١٨٦٥ بلغ عدد معامل التكرير حوالي ٢٠ معمل ثم وصلت الى ٢٥٠ معمل خلال عشر سنوات ، ولقد انتشرت هذه المعامل انتشارا واسعا وخاصة على الساحل ، وفي مراكز الانتاج ، وان كان قد بديء في مناطق الانتاج ، وبهذه الطريقة أمكن للشركات الامريكية أن تزيد من انتاجها وان تصدر منه الى العالم ، ونتيجة لعدم التخطيط ، وفسح المجال امام المستغلين للعمل في صناعة البترول فان العديد من الابارقد فتحت ، وصار الانتاج مضطربا بين الارتفاع والانخفاض لذلك فان الاسعار كانت غير مستقرة فكان سعر البرميل الواحد يصل في عام ١٥٩ الى عشرين دولارا نراه ينخفض في عام ١٨٦١ الى ٥٢ سنتا ثم يرتفع ثم ينخفض ، وهكذا فان الاسعار تتأثر دائما بالانتاج ، وبالظروف المحيطة بالانتاج كعدم الاستقرار الداخلي ،والصراع بين الشركات في استثمار البترول ، فقد قامت مثلا في عام ١٨٧١ منافسة شديدة بين سكة حديد بنسلفانيا ، سكة حديد الايري اذ أقدمت الاولى على تخفيض أجور النقل ، ثم زادت على التخفيض ثانية ، وهكذا حتى خسرت الشركتان ، واضطرت الشركات الموجودة آنئذ لابرام العقود اللازمة بين السكك الحديدية وكان من أهمها سكة حديد نيويورك سنترل ،

وسكة حديد ايري ، وسكة حديد بنسلفانيا ، وقد تم الاتفاق بموجب هذه العقود على مضاعفة اجور النقل ، وتقسيم النقليات بين الشركات المتعاقدة ثم عادوا الى الاختلاف ، وكذلك فان جماعة المنتجين شكلوا مايسمى « باتحاد منتجي البترول » ، وكذلك فقد نشأ مايسمى « جمعية مكرري البترول » وهكذا قامت لكل صناعة اتحاد أو جماعة يدافعون عن مصالحهم ، ويحاول كل واحد منهم أن يسيطر على الآخر بطريقة أو بأخرى ، أو أن تقدم اتفاقات ومعاهدات بين المنتجين المكررين « كمعاهدة تيتوسفيل » التي وافقت فيها جمعية المكررين على شراء كميات يومية طبقا لطلب السوق ، واتفق على الاسعار ، كما اتفق على ان يتقابل المندوبون اسبوعيا لفحص الدفاتر وغيرها ، وهكذا نرى الخلاف القائم المستحكم بين المنتجين ، والمكررين ، وبين شركات النقل ، وغيرها من الجهات العديدة التي تتعامل في صناعة البترول .

تنقسم صناعة البترول في العالم الى خمسة اقسام هي : البحث، والتنقيب ، والانتاج،والتكرير ، والنقل والتسويق ، وتسيطر بعضالدول على كافة مراحل الصناعة البترولية كالاتحاد السوفييتي ، تسيطر بعضها الاخر على جزء منه ، وتتولى الشركات الاخرى الموجودة في هذه الدولة العمليات البترولية محليا ودوليا كالولايات المتحدة الامريكية وبعضها الاخر يسيطر عليه القطاعين العام والخاص ، وهكذا نجد التفاوت بين الدول في السيطرة على الصناعة البترولية .

ان عملية البحث والتنقيب أهم عملية في الصناعة البترولية ، فقديما كان الدليل الوحيد على وجود البترول في باطن الارض هو ظهور أثاره على سطح الارض ، كما ان استخراجه كان بدائيا ويدويا ، وقد ظلت هذه الصناعة متأخرة حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وقد نشأت عدة نظريات منها نظرية « الطيات المحدبة » التيتعتمد على الطبقات الارضية الجيولوجية ، والنظرية « المكانية » التي تنفي هجرة البترول في باطن الارض بين الطيات المحدبة على اساس عضوي ، ثم نشأت في نهاية القرن التاسع عشر نظرية « الاصل الكوني للبترول » التي تعتمد على اصل البترول (الهيدروكرونبات التي تكونت في القشرة الخارجية للارض ، ثم ظهرت بعد ذلك فرضية : (الاصل البركاني) التي ما لبثت ان اندثرت ولم تلق أي تأييد علمي لها ، وقد ظل الجدل محتدما بين العلماء في الاصل العضوي للبترول ، والاصل غير العضوي ،

وقد توصل العلماء فيما بعد الى المسائل التالية وهي : ان البترول قد ترسب في القشرة الارضية ، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالتكونات الرسوبية ، كما تدخل في هذه التكونات الطبقية بعض البقايا العضوية ذات الاصل الحيواني والنباتي ، وتتم تفاعلات السلسلة البترولية في الماء ، مما يضطر البترول الى الهجرة ضمن هذه الطبقات وتتجمع في مناطق يطلق عليها اسم « المصايد » ، ثم ان عمليات التفاعل قد مرت في أدوار أهمها تراكم المادة وتحولها وتوزيعها ، وان العوامل التي تؤثر على تطور ونشأة هذه العمليات عديدة أهمها : الظروف الحرارية والخصائص الحركية للبترول التي تلعب الظروف الديناميكية للمياه ، وخصائص الصخور وقانون الجاذبية وغيرها ، هكذا فقد نشأت قوانين للعلاقة بين تراكم البترول والغاز ، وبين العوامل الجيولوجية ، أمكن بواسطة هذه القوانين التصرف على وجود مادة البترول في باطن الارض ، واشتهر في هذه الدراسة العلماء في الاتحاد السوفييتي أمثال أ . جوبكن أبرز أ.باكيروف فقد صنف هذا العالم الفصائل الاساسية لتراكمات البترول والغاز المحلية ، وقسمها الى مجموعات وفئات وأنواع ، ولقد ميز هذا العالم « جوبكن » الانواع التالية للاثار فقال : بتسرب البترول الى اعلى ، ثم تخرج رواسب اسفلتية ، ثم ينطلق الغاز ، ثم البراكين الموحلة، ثم خروج الصخور المشبعة بالبترول .

كما قسم العلماء ظهور أثار البترول الى الاشكال المختلفة للهجرة ونوعها فقالوا : يشكل البترول على هيئة سائل ثم قير ثم أغشية وطبقات بترولية ، كما قسموا ظهور البترول حسب مظهره من الارض، وحسب ظهوره ، وطبعيتها فقالوا : بخروج البترول السائل ، وخروج الصخور المشبعة بالبترول ، وخروج التكونات الاسفلتية والاوزوكرينية ، وخروج غازات الوقود الهيدروكربونية والبراكين الوحلية . وهكذا لايزال البحث والتنقيب مستمرا .

ان الاهداف الرئيسية للبحث والتنقيب هي : البحث والتنقيب عن مقاطعات ومناطق جديدة سواء المدروسة منها او المكتشفة ، واكتشاف حقول جديدة ، ويمكن أن تأخذ هذه الاهداف المراحل التالية :

التمهيدية والاقليمية والتفصيلية ، فمن أعمال البحث التمهيدية توفر الادلة المباشرة على ظهور البترول،ومن أعمال البحث الاقليمية توفر البترول في أراضي ، أو في مناطق جديدة ، وتقدير الاحتياطي منه بناء على انتشار

الصخور ، ولهذا فانـه يلزم لهـذا البحث عدة خرائط تبين التركيبات الاقليمية والسمك ، ودراسة الاراضي وغيرها ، واستكمالا لعمليـات البحث والتنقيب في هذه المرحلـة لتحديد مهامها ، والمساحة اللازمـة للدراسة وطرق التنقيب ، وابحاث اثار البترول ، والابحـاث الاخرى المتوفرة كتركيب الماء ، وتشبعه بالغاز والابار المعتمدة ، وطريقـة المعالجة المستمرة لنتائج الابحاث ، ومن اعمال البحث التفصيلية : دراسـة الخصائص التفصيلية للتركيب الجيولوجي ، وتكـون العناصر ، ومختلف الوحدات ، وجميع الظروف والاحتمالات ، واختيار منطقة الاهتمـام الاول والخرائط وغير ذلك .

وهكذا فاننا نرى ان من أهم مهام البحث والتنقيب هـو كشف تفاصيل التكوين الجيولوجي ، والدراسـة التفصيلية له ، وتحديـد « قيم » الضغوط الطبقية الابتدائية ، والدراسة الشاملة لكل مكمـن يجري التنقيب فيه ، وتدقيق أوضاع محيطات الاحتواء ، والدراسـة التفصيلية للميزات الكيميائية ، والانتاجية وغيرها ، وحساب الاحتياطي لكل صنف على حدة والاجمالي ، وهكذا تبين أن الكشف والتنقيب له أهمية في تقدير الاحتياطي ، وفي تحديد الامكنة التي يحتويها هذاالاحتياطي وفي تقدير الكمية التجارية ، وتقدير الكلفة التي يجب ان تكـون قليلـة ، كما أن هناك اسسا لتوزيع الابار عند التنقيب عن البترول اذ يجبتحديد العدد من الابار المستكشفة ، ووضع الاسس والترتيب واللازمين لها ، وتوجد ثلاث انظمة لتوزيع الابار هي المثلثات والدائري ، ونظام البروفيلات ولكل نظام أسسه وطرائقه وشروطه ، ومقاييسه وأبعاده ، كمـا أن هناك مبادىء أساسية للتنقيب عن حقول البترول والغاز ، وينقب عن الحقـول البترول والغاز ، وينقب عن الحقول بأحد نظامين : من أعلى الى اسفل ، ومن أسفل الى أعلى ، ولكل من النظامين أيضا أسسه وطرائقه وشروطه ، ومناطقه ، أما حفر الابار الاستكشافيـة فيتبع في حفرها عدة اجراءات منها اخذ العينات ، والمسح الكهربائي والاشعاعي والميـل والغـازي ، وتحديد العمق ، والانتاج وغيرها .

وهناك البحث عن التراكيب ويوجد ثلاثة أنواع رئيسيـة مـن المساحات : بلاتفورم قديم ، وبلاتفورم حديث ، ومناطق الطيات الارضية، وهناك الميزات للبحث والتنقيب عن الحقول والمكامن اللازمة لتركيب اقبية الملح الصخري ، والحقول والمكامن الليثولوجي ، والاستراتجرافي،

والمسيفات الشعابية ، والرواسب الكاربوناتية ، والاحواض البحرية ، والاقليمية ، ويتطلب البحث والتنقيب كذلك الرسوم والخرائط التخطيطية والجيوفيزيائية وغيرها والمنتجات والمثلثات ، وغيرها كخرائط التنبؤ ، ثم بعد ذلك يضف احتياط البترول بدءا من الصنف (أ) المتازحتى الصنف (د) أو أكثر ، وهناك الطرق العديدة لتقدير احتياطي البترول ، ويمكن حسابه بمعادلات لامجال لذكرها في هذا المكان ، ويمكن ان نذكر بعض الطرق التي يجري بموجبها تقدير الاحتياطي منها الطريقة الحجمية ، وانخفاض الضغط ، والتركيب الواحد ، والطريقة الهكتارية ، والطريقة الحجمية الاحصائية .

ان ماقدمناه عن البحث والتنقيب ماهو الا عناوين لمؤلفات كبيرة ، ولهذا فان صناعة البحث والتنقيب وحدها تحتاج الى خبرة وعلماء ، والى آلات فنية ، والى معادلات رياضية ، والى معرفة بالقوانين البترولية ، والى معرفة بالطبقات والمكامن والمحيطات وغيرها ، وكما ابتدأت عمليات البحث والتنقيب بدائية ويدوية توصلت الآن الى آلات دقيقة كالآلة المسماة « سيسموغراف » حيث تتلقى ذبذبات معينة تدل على وجود البترول ، ويقوم حاليا في السودان بالبحث عن البترول في جزيرة « درورا » شركة رومانية حديثة من هذا النوع بالاتفاق مع حكومة السودان ، كما ان هناك شركات عديدة تهتم بالبحث والتنقيب أهمها « شركة ارامكو » في السعودية حيث اكتشفت هذه الشركة مؤخرا ابار « خريص » و « مزاليج » . ثم تأتي بعد عملية البحث عمليات الحفر والاستكشاف كما رأينا ، وتحفر الابار بواسطة «ديريك» وهو عبارة عن قاعدة حديدية توصل بها أنابيب الحفر الحديدية القادرة على حفر الصخور القوية ، وقد بلغ أعمق بئر في كاليفورنيا /٢٠٠٠/م ، وبئر « فورت » في أوكلاهوما /٦٥٩٤/م وعندما تصل هذه الانابيب الى البترول المخلوط بالماء المالح ، والغاز الطبيعي تركب على البئر آلات لفصل الغاز عن البترول ، ويرفع البترول من الآبار بواسطة آلات .

كما ان عملية البحث والتنقيب عملية صعبة ومعقدة ، كذلك فان عملية النقل تحتاج الى وسائط نقل متعددة ، وفوارغ للحجم السائل ، وامكانيات كبيرة ، وتتولى هذه العملية في العالم اما شركات ، أو الدولة بنفسها ، وينقل البترول من الآبار البترولية ، ويفرغ في صهاريج ، أو

ينقل عبر الانابيب الى خزانات ، أو ينقل الى مصافي التكرير بكافة وسائط النقل المتوفرة ، وتأتي ناقلات البترول في مقدمة وسائط النقل من حيث رخصها ، وسلامة نقلها ، ومرونتها ، ثم تأتي الانابيب المنتشرة في جميع انحاء العالم أهمها الموجودة في الاتحاد السوفييتي ، وفي الولايات المتحدة الامريكية وغيرها ، وقد اتفقت أخيرا شركة « ستاندرد أوف كاليفورنيا » مع شركة « متسوبيتش » اليابانية على صنع /٤/ ناقلات حمولة كل منها حوالي /٢٦٤/ الف طن يتم تسليمها في عـام ١٩٧٥ . كما تم الاتفاق بين شركة كويتية التي يقوم على ادارتها بريطانيون ، وحوض ياباني على بناء سفينة حمولتها الساكنة ٣٩٥ ألف طن تسلم في عام١٩٧٦.

لاتقل أهمية عمليات التكرير وصناعته عن العمليتين السابقتين ففي هذه العمليات نحصل على نفط مكرر ، وعدة أنواع من البترول منها ما يستخدم في الطائـرات ومنهـا ما يستخدم في العربـات ، والدهـون والشحوم ، وغيرها من أنواع الصناعات المتعددة والتي يمكن أن يطلق عليها اسم (المادة الجامعة) هذا وقد اتفقت مؤخرا شركة النفط البريطانية : وشركة النفط الايطالية (ايني) على انشاءمعمل للمواد البروتينية مـن النفط يكلف عشرين مليون جنيه أسترليني يقام في ساردينيا بايطاليا ، وتناقلت الانبـاء من لندن أن شركة النفـط البريطانية ، وشركة النفـط الايطالية ــ ايني ــ سيتعاونان لبناء معمل لانتاج المـواد البروتينية مـن النفط يكلف عشرين مليون جنيه أسترليني وتبلغ طاقته ــ ١٠٠ ــ ألف طـن سنويا .

هذا وسيتم بناء هذا المعمل في ساردينيا بايطاليا(١) ويكون معدا للانتاج في عـام ١٩٧٥ . أما استغلال هذا المعمل فسيكون بمثابة طعام للحيوانات يصدر الـى الاسواق الاوروبية ، ومن هنا نـرى أهمية تكرير البترول والاستفادة من مشتقاته في مجال الزراعة والصناعة .

اولا : طرق استخدام سلاح البترول :

يشكل البترول نسبة كبيرة من الطاقة في أغلب دول العالم ، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية حيث يشكل فيها نسبة ٣٩٫٦ ، ويشكل النفط

---

(١) مجلة النفط العربي عدد نيسان ١٩٧٣ .

بالكامل بما فيه الغاز الطبيعي حوالي ٧٥٪ ، وعلى هذا فانه يحتل المركز الاول في مصادر الطاقة ، وتتفاوت هذه النسبة من بلد الى اخر ، وقد بذلت الجهود العديدة باستحدام الطاقات الاخرى بدلا عن الطاقة البترولية الا أن هذه الجهود قد باءت بالفشل ، فاستخدام الطاقة النووية مثلا يكلف أموالا طائلة ، ويحتاج الى كوادر فنية وادارية متخصصة ، والى تقدم تكنولوجي ملحوظ ، وكذلك استخدام باقي الطاقات كالطاقة الشمسية ، أو الفحم أو الطاقة المائية وغيرها .

للبترول أهمية كبرى في الصناعة ، وفي الخدمات وغيرها ، فهو محرك المصانع لانتاج الدبابات والعربات ، ووسائط النقل المختلفة من طائرات أو عربات أو بواخر ، كما انه يدخل في كثير من الاستخدامات المنزلية والتدفئة الاخرى كالمطابخ وغيره .

والبترول لا يزال المادة الاساسية في تسيير العربات والدبابات ووسائل النقل المختلفة برية وبحرية وجوية ، وهو الذي تستخلص منه كثير من الصناعات التعدينية والطاقة كالفحم والحديد والالمنيوم ، والمطاط الصناعي ، كما يستخدم في مجال الزراعة باستخراج الاسمدة المختلفة منه والاصباغ ، ويستخدم في صناعة الملابس والمهمات المتنوعة كالنايلون والداكرون وغيرها ، ويستخدم في صناعة مواد التزليق والصيانة للعربات والمجنزرات والدبابات والطائرات وغيرها من الاستخدامات المختلفة في مجال الصناعة والزراعة والمواصلات ، وبالاضافة الى ذلك فان أهميته تأتي من تكوين رأس المال وخاصة للدول المصدرة ، فقد قدر علماء البترول أن دخل البلاد العربية من النفط سيكون في عام ١٩٨٠ حوالي ٧٠٠ مليون دولار وهذا المبلغ كاف لاحداث ثورة في عالم الصناعة والزراعة ، وفي الاستراتيجية الادارية الذي يعتبر المال فيها أحد أدواتها .

لقد ثبت على مر الزمن أن البترول سلاح هام اذا ما استخدم استخداما جيدا على مستوى العمليات والاستراتيجية ، وقد راينا دوره على مستوى التكتيك والعمليات ودونه لا يمكن ان ترتفع طائرة أو تسير دبابة أو عربة ، أو محرك ، وأما على مستوى الاستراتيجية فانه بشكل قوة كبيرة ، ويعمل عمله في الاقتصاد ، وفي النمو الاقتصادي ، والنمو الصناعي ، وارتفاع الاسعار ، وتقنين الاستهلاك في كل المصانع حتى السيارات التي منعوا سيرها أيام الآحاد ، وقد استخدم هذا السلاح حتى الآن بأحد الاساليب التالية :

١ ـ التهديد بقطع البترول عن الدول التي لا تتجاوب مع اهداف ومتطلبات الدول المصدرة لــه .

٢ ـ رفع الاسعار وهو من الطرق المتبعة لاجبار الخصم على قبول الشروط ، وهو ما تسعى الدول المصدرة أن تجبر خصمها على قبــول شروطها ، وتسعى الدول الخصم في مقابل ذلك أن تتبع كافة الامــور المضادة كأن تطلب تخفيض الاسعار ، وهذا ما اعلنه مؤخرا وزير الخزانة الاميركية عندما زار البلاد العربية فطالب بتخفيض الاسعار بنسبة ٣٠٪ اي ان يصبح سعر البرميل ١٥١ر٨ دولار للبرميل الواحد بدلا من ٦٥١ر١١ دولار للبرميل الواحد ، كما هو معلوم أن انتاج النفط العربي يبلــغ يوميا حوالي ١٨ مليون برميل اي ان الخسارة السنوية نتيجة هذا التخفيض ستكون ٢٣ بليون دولار . وقد شنت الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول عدة اجراءات مضادة لرفع أسعار النفط منها أساليب الدعاية في صحفهم ووسائل اعلامهم ، وخاصة منها الصادرة عن الخبراء في النفط، ثم انهم اخــذوا يوهمون الدول المصدرة على ان النفط متوفــر ، وان اجراءات زيادة سعره سوف تقلل مــن استهلاكه في الدول المستهلكة ، وغيرها من الاعمال المضادة ، الا انه لا يزال حتى الآن نشاهد ارتفاع أسعار البترول ، وقد قال كارلوس أندريس بيريز رئيس فنزويلا : « سنظل نناضل ضد البلدان المصنعة الكبرى التي تريد أن تجني أرباحا هائلــة من استثمار مادتنا الاولية ، ويدنا العاملة ، واضاف بأن أسعار النفط ستواصل الارتفاع الى أن يقوم توازن بين أسعار المواد الاولية التي تبيعها والسلع الصناعية التي تشتريها » .

ان زيادة الاسعار ستؤدي الى زيادة الدخل للبلاد المصدرة ، وتؤدي الى الاقتصاد في الاستهلاك للدول المستهلكة كما تؤدي ايضا الى توفير احتياط قوي من هذه المادة ، واستغلال حقول النفط ، والى زيــادة الجهود لتطوير مصادر الطاقة الاخرى ، ونجد الاسعار في عــام ١٩٦٥ كانت ٨٠ر١ دولار للبرميل الواحد ارتفعت في عام ١٩٧١ الى ١٨ر٢ دولار للبرميل الواحد وظلت ترتفع حتى وصلت في عام ١٩٧٣ الى ٠٧ر٣ دولار للبرميل الواحد ، وارتفعت في عام ١٩٧٣ الى ١٢ر٥ دولار للبرميل الواحد وقفزت في عام ١٩٧٤ الى ٥٦ر١١ دولار للبرميل الواحد ، ترى هل تستقر أسعار البترول ؟ ... وهذا ما حاوله بعض الخبراء حيث قاموا بدراسات مستفيضة ، وكانت أهداف هذه الدراسات ما يلي :

آ ــ ايجاد نظام تسعيري على اساس تنافس النفط الخام مع مصادر الطاقة الاخرى في المدى البعيد(١) .

ب ــ ايجاد نظام تسعيري وضريبي يهدف الى الحيلولة دون تحقيق شركات النفط أرباحا طائلة غير متوقعة .

جـ ــ ايجاد استقرار نسبي في مستوى اسعار الصادرات النفطية » .

ازدادت الاسعار كما رأينا أكثر من /٨/أضعاف من عام ١٩٦٥ ، وقد اثر ارتفاع الاسعار هذا على اقتصاد البلاد الصناعية ، كما أثر أيضا على الدول النامية وخاصة الفقيرة ، واثر أيضا على الطلب النفطي وعلى الاستهلاك فنجد ان نسبة الاستهلاك نقصت ٢ر٧٪ ، واصبح الاستهلاك ينحصر فقط في الاستخدامات التي لا يمكن أن يستخدم فيها سوى النفط، كما أن الاسعار أثرت على الدولار ، فالنفط يرتفع ثمنه مع الزمن بينما الدولار ينخفض نتيجة للتضخم المالي وازدادت العائدات النفطية ، وارتفع دخل البلاد العربية من البترول من ٦ مليار في عام ١٩٧١ الى ٦٠ مليار عام ١٩٧٤ ، وتزايدت معها سرعة تنفيذ المشاريع الانمائية . كما أن أسعار النفط ستزداد كلما قل الانتاج أو قل الاحتياطي من هذه المادة ، وقد قدر الاحتياطي العام عام ١٩٧٤ حوالي ٤ر٨٩ بليون طن ، وحول أسعار النفط اقترح عبد الله الطريقي وارتأى أن تصنف الى صنفين وذلك حسب الدول المباع لها هذا النفط .

الصنف الاول الدول الصناعية ، والصنف الثاني الدول الفقيرة ، فأما الدولة الغنية فانه يثبت دخل البرميل الحالي مضافا اليه كلفة اخراج النفط واضافة مبلغ مقطوع يقدر على اساس الربح الصافي لاموال الشركات بحيث لاتزيد نسبة الارباح عن ١٥٪ او لاتزيد عن ٥٠ سنتا لبرميل الواحد وأما الدول الفقيرة فيقدر السعر بان نأخذ السعر الحالي لشهر من الاشهر كأساس ونضيف اليه نسبة مئوية بحيث لا يزيد سعر البرميل الواحد عن /٤/ دولارات وهذا الاقتراح من شأنه أنيزيد العلاقات الطيبة مع الدول الفقيرة ، وان يقطع خط

---

(١) مجلة نفط العرب العدد الحادي عشر السنة التاسعة ــ آب ١٩٧٤ ص ٢٤ .

الرجعة على الدول الصناعيــة المتباكية على مصالح الدول الناميــة ، وهذا بالطبع سيزيد من قوة الجبهة العربيــة ، ويعطيها القوة والصمود، وقد درس مؤتمر التجارة والتنمية ودعا لابرام اتفاقيات سلبية دولية بغرض تثبيت أسعار المواد الاوليــة ومنها النفط الا ان الدول الصناعية قد اهملت هذه الدعوة ، كما ان الدعوة لمؤتمر دولي للطاقة يمكن ان يحدد الاسعار للنفط وللسلع الاساسية الخامات والمنتجات ، وليست الدعوة محقه اذا كانت الدعــوة لمادة النفط ، بل ان تحديد الاسعــار يجب أن يشمل النفط والسلع الاساسية في العالم ، وكذلك تحدد الاسعــار من قبــل الشركات النفطيــة التي لهــا مصالح وامتيــازات وهــذه الشركات تعلن عن الاسعار دوريا بنشرة اسعار للنفط ومشتقاته قاصدة من وراء ذلك اجراء الحسابات بين الشركات نفسها ، واجراء الحساب مع الحكومة المحليــة ، وتجني بهذه الطريقة ارباحا هائلــة عن طريق بيع المشتقات أو بيع النفط عند ارتفاع الاسعار ولهذا فانــه لايؤمــن جانب الشركات النفطيــة الاحتكارية ، والغريب أن بعض الشــركات الاحتكارية تعارض خفض الاسعار وخاصة منهــا الشركات المحليــة والذين لايملكون ابارا نفطية في الخارج ، وتؤدي أحيانا المنافسة بــين الشركات الاحتكارية الى تخفيض الاسعار ففي عام ١٩٦٣ باعت شركة « اسو » لايطاليا /١٢/ مليون طــن معظمها مــن النفــط السعودي ، وحسمت نسبة ٢٠٪ لهذه الصفقة عن الاسعار المعلنة .

٣ ــ تخفيض الانتاج : اسلوب قد يكون مجديا ، حيث يجبرالخصم على قبول الشروط ، فمنذ اعلان تخفيض الانتاج في ١٩٧٣/١٠/١٧ بمعدل ٥٪ من قبل الدول العربيــة المصدرة للنفط أثناء حرب تشرين التحريريــة ١٩٧٣ بــين العــرب واسرائيل ، وخفض مــرة ثانيــة في ١٩٧٣/١١/٤ ٢٥٪ بالنسبة لشهر ايلول ثــم خفض ٥٪ في أول شهــر كانون الاول ، قامت الدول الاوربية في أعقاب هذا الاعلان ، وأعلنت تأييدها للحق العربي ، وكذلك اليابان وايطاليا وغيرها من الدول . ومن الملائم أن نذكر معدلات الانتاج في الاشهر التي سبقت وتلت حــرب تشرين التحريرية وأثر التخفيضات العربيــة في الجدول التالي :

أثر التخفيضات العربية والحظر العربي على تدفق النفط الخام (مقدرة بالاف البراميل في اليوم)

الدولة المنتجة	معدل انتاج شهر سبتمبر ١٩٧٣	معدل انتاج شهر اكتوبر ١٩٧٣	النقص الحاصل في اكتوبر عن معدل سبتمبر عام ١٩٧٣		معدل انتاج شهر نوفمبر ١٩٧٣	النقص الحاصل في نوفمبر عن معدل سبتمبر عام ١٩٧٣		معدل انتاج شهر ديسمبر ١٩٧٣	النقص الحاصل في ديسمبر عن معدل سبتمبر عام ١٩٧٣	
			بالحجم	بالنسبة المئوية		بالحجم	بالنسبة المئوية		بالحجم	بالنسبة المئوية
العربية السعودية (أرامكو)	٨٢١٩ر٠	٧٥٥٨ر٠	– ٧٣٣ر٠	– ٨ر٨	٦٠٥٤ر٠	– ٢٢٣٧ر٠	– ٢٧ر٠	٦٣٩٦ر٠	– ١٨٩٥ر٠	– ٢٢ر٩
الكويت (شركة نفط الكويت)	٣٢٣٧ر٠	٢٨١٨ر٠	– ٤١٩ر٠	– ١٢ر٩	٢٣٦٧ر٠	– ٨٧٠ر٠	– ٢٦ر٩	٢٣٣٦ر٠	– ٩٠١ر٠	– ٢٧ر٨
المنطقة المحايدة	٥٦٧ر٠	٤٨١ر٠	– ٨٦ر٠	– ١٥ر٢	٤٣٠ر٠	– ١٣٧ر٠	– ٢٤ر٢	٤٣٩ر٠	– ١٢٨ر٠	– ٢٢ر٦
العراق	٢١٦٧ر٠	١٧٠٧ر٠	– ٤٦٠ر٠	– ٢١ر٢	٢١٥٦ر٠	– ١١ر٠	– ٠ر٥	٢١٣٧ر٠	– ٣٠ر٠	– ١ر٤
ابو ظبي	٦٠٨ر٠	١٣٣٨ر٠		– ٣ر٠	١١٥٣ر٠	– ٢٢٦ر٠	– ١٦ر٤	١٠١٦ر٠	– ٢٦٣ر٠	– ٢٦ر٣
قطر	١٣٧٩ر٠	٥٩٨ر٠	١٠ر٠	– ١ر٦	٤٦٧ر٠	– ١٤١ر٠	– ٢٣ر٢	٤٦٠ر٠	– ١٤٨ر٠	– ٢٤ر٣
عمان	٣٠٢ر٠	٣٠٤ر٠	+ ٢ر٠	+ ٠ر٧	٣٠٢ر٠	–	–	٣٠٢ر٠	–	–
البحرين	٦٨ر٠	٦٨ر٠	–	–	٦٩ر٠	+ ١ر٠	+ ١ر٥	٦٩ر٠	+ ١ر٠	+ ١ر٥
مجموع الدول العربية في الخليج العربي	١٢٨٩٢ر٠	١٥٠٨٦ر٠	– ١٨٠٦ر٠	– ١٠ر٧	١٣١٣٨ر٠	– ٣٧٥٤ر٠	– ٢٢ر٢	١٣٢٩٦ر٠	– ٣٥٩٦	– ٢١ر٣
الجزائر	١١٠٠ر٠	١٠٢٠ر٠	– ٨٠ر٠	– ٧ر٣	٨٨٠ر٠	– ٢٢٠ر٠	– ٢٠ر٠	٨٦٠ر٠	– ٢٤٠ر٠	– ٢١ر٨
ليبيا	٢٢٨٦ر٠	٢٣٨٤ر٠	+ ٩٨ر٠	+ ٤ر٣	١٧٦٦ر٠	– ٥٢٠ر٠	– ٢٢ر٧	١٧٦٩ر٠	– ٥١٧ر٠	– ٢٢ر٦
مصر	٢١٠ر٠	٦٠ر٠	١٥٠ر٠	– ٧١ر٤	٣٠ر٠	– ١٨٠ر٠	– ٨٥ر٧	٣٠ر٠	– ١٨٠ر٠	– ٨٥ر٧
سوريا	١٢٥ر٠	٤٠ر٠	– ٨٥ر٠	– ٦٨ر٠	–	– ١٢٥ر٠	– ١٠٠ر٠	٥٠ر٠	– ٧٥ر٠	– ٦٠ر٠
تونس	٨٢ر٠	٨٢ر٠	–	–	٨٢ر٠	–	–	٨٢ر٠	–	–
مراكش	١ر٠	١ر٠	–	–	١ر٠	–	–	١ر٠	–	–
مجموع الدول العربية الاخرى	٣٨٠٤ر٠	٣٥٨٧ر٠	– ٢١٧ر٠	– ٥ر٧	٣٧٥٩ر٠	– ١٠٤٥ر٠	– ٢٧ر٥	٢٧٩٢ر٠	– ١٠١٢ر٠	– ٢٦ر٦
مجموع جميع الدول العربية	٢٠٦٩٦ر٠	١٨٦٧٣ر٠	– ٢٠٢٣ر٠	– ٩ر٨	١٥٨٩٧ر٠	– ٤٧٩٩ر٠	– ٢٣ر٢	١٦٠٨٨ر٠	– ٤٦٠٨ر٠	– ٢٣ر٣

(٩) الجدول من مجلة نفط العرب العدد السابع السنة التاسعة نيسان « ابريل » عام ١٩٧٤ ص ٢١ .

وقد لوحظ ان التخفيض الذي طرأ على الوطن العربي ، قابله زيادة في الانتاج في باقي دول العالم ، فنجد ان انتاج النفط حقق رقماً قياسياً في عام ١٩٧٣ بزيادة ٩ر٥٪ عما كان عليه في عام ١٩٧٢ ، وبلغ معدل الانتاج اليومي حوالي ٥ر٥٥ مليون برميل في عام ١٩٧٣ بزيادة ٨ر٤ مليون برميل في اليوم عما كان عليه المعدل في عام ١٩٧٢ حيث بلغ ٠ر٥٠٦٧ ، ففي العالم غير الشيوعي زادت نسبة الانتاج بنسبة ٥ر٩ ٪ والبلاد الشيوعية بنسبة ٧ ٪ ، والشرق الاوسط بنسبة ٩ر١٦ جاءت المملكة العربية السعودية في المقدمة ثم تلتها ايران فالكويت ، اما في افريقيا فقد بلغت ٦ ٪ وفي اندونيسيا ٩ر٢٤ ٪ وامريكا اللاتينية بنسبة ٤ر٦ ٪ وفنزويلا بنسبة ٥ر٤ ٪ ، اما اوروبا فقد انخفض انتاجها بنسبة ١ر٠ ٪ وقد بلغ الانتاج قمته في الشهر الذي سبق شهر الحرب (الرابعة) وهو ايلول من عام ١٩٧٣ .

٤ ــ **قطع البترول** :البترول مادة رئيسية في تسيير الصناعة ، وفي تحريك آلة الحرب ، فلا فائدة من الدبابة اذا لم تملأ خزاناتها بترولا ، ولا فائدة من الطائرة اذا لم يتوفر لها البترول اللازم والكافي، ولا فائدة من المصانع بدون وقود لتحريك ادواته ، وعلى هذا فان البترول اثبت اهميته الحربية والصناعية ، والخدمات منذ ان اكتشفه الانسان .

وقد أحدث قرار قطع البترول في ١٩٧٣/١٠/١٧ اثناء حرب تشرين التحريرية اثرا حاسما ، وصعقة قوية لدى الولايات المتحدة الامريكية ، وهولندا وهما الدولتان اللتان ساندتا اسرائيل اثناء تلك الحرب ، ثم عادت الدول العربية بعد القطع الى الامداد السابق بل زادت من انتاجها لتعوض الولايات المتحدة الامريكية هذه الخسارة .

ان قطع الامداد يجب ان يكون مستمرا حتى تتحقق الاهداف . أهداف هذه الحرب التي اشتعلت في عام ١٩٧٣ الا وهي تحرير الاراضي المحتلة ، واعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني حتى الآن ، وبعد مضي أكثر من عام على الحرب لم تتحرر الارض ولم يعد الحق المشروع للشعب الفلسطيني ، وان كان قد تقدم تقدما بطيئا في الوصول الى الحل .

ان قطع الامداد البترولي ضروري عن الولايات المتحدة الامريكية ،

وهولندا ، ويمكن القول بأن القطع في ذاته ضغط على الولايات المتحدة الامريكية واجبارها على اتخاذ تنازلات واجراءات سارعت في فصل القوات على الجبهتين السورية والمصرية ، هذا هو ثمن القطع القصير ، اما فيما لو استمر هذا القطع لاجبرت الولايات المتحدة الامريكية اسرائيل على الانسحاب دون قيد او شرط ، ولحصل العرب على مطالبهم كاملة .

ان العبرة في استمرار القطع ، وليس في القطع القصير غير الكافي لاجبار الخصم على قبول التنازلات ، والشروط ، واذا نظرنا الى الولايات المتحدة الامريكية لرأينا انها تحتاج الى البترول العربي ، وان هذه الحاجة ستزداد على مر الزمن ، وستضطر في حلول عام ١٩٨٠ الى استيراد ما لا يقل عن / ١٢ / مليون برميل من النفط ، وفي مؤتمر واشنطن الذي عقد للدول المستهلكه بتاريخ ١٣ شباط ١٩٧٤ ، وكان اعتقادهم جميعا بأن الموقف لو بقي على حاله فانه سيؤدي الى تدهور في الاقتصاد ومما قالوه حرفيا في تقريرهم : « ان الموقف الراهن لو ظل على حاله فانه سيؤدي الى تدهور خطير في الدخل والعمالة ، والتفاقم في التضخم المالي ويعرض مصالح الامم للاخطار ، كما يعتقد الوزراء ان اتخاذ اجراءات مالية فحسب لن يعالج الازمة أو يحلها » .

ولهذا فاني اعتقد(1) ان قطع البترول عن الولايات المتحدة الامريكية سوف يجبر اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، واعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين . وقد عبر عن هذا المعنى عبد الله الطريقي(2) بقوله : « عندما قرر وزراء النفط العرب منع تصدير النفط الى الولايات المتحدة الامريكية وهولندا اشترطوا الا يستأنف التصدير الى الولايات المتحدة الا بعد ان تنسحب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلت من عام ١٩٦٧ والقدس على رأس القائمة واشترطوا ايضا اعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، لقد كان هذا القرار التاريخي مفخرة لكل العرب ، وكان يمكن الحفاظ عليه حتى يتم الانسحاب فعلا ، وتعاد الحقوق المشروعة الى أصحابها ، ولكن المناورات التي قام بها وزير الخارجية الامريكية(3) ، واقنع بها بعض الحكام العرب بأن الحظر لا داعي له ، وان استمراره

(١) هذا راي المؤلف .

(٢) وذلك في مقال نشر في مجلة نفط العرب العدد السابع ـ نيسان ـ السنة التاسعة

(٣) الدكتور هنري كيسنجر الوزير السابق للخارجية الامريكية .

يؤثر على المجهودات التي يبذلها الرئيس نيكسون لاقناع اسرائيل بفك ارتباط الجيوش ، ثم الدخول في مفاوضات لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، كل ذلك ادى الى انشقاق الصف العربي وظهور العرب أمام العالم بأنهم قوم لم تكن قراراتهم جدية ، وانه من السهل اقناعهم والتأثير عليهم ، وبالتالي عدم تنفيذ قرار مجلس الامن لان الحقيقة المرة هي : « ان ما أخذ بالقوة لا يمكن ان يعود الا بقوة اكبر » ، ونحن العرب بامكاناتنا البشرية والطبيعية قادرون على الاستمرار في الجهاد واسترداد الاراضي المغتصبة » ، وقد كتبت الصحف الاميريكية نفسها عن هذا الحظر فقالت « الواشنطن بوست » : « ان حظر النفط اتاح للعرب اخراج المحادثات العربية الاسرائيلية من الطريق المسدود ، ولفت انتباه العالم بأسره الى مطالب العرب في نزاع الشرق الاوسط ، والاهم من ذلك انه وضع حدا للاذلال العسكري والسياسي الذي تعرض له العرب خلال ربع قرن » . ومن المعروف ان الولايات الامريكية قد هددت باحتلال عسكري ، اذا استمر العرب في قطع البترول عنها .

ثانيا : الاستراتيجية الادارية للبترول : من المعلوم ان هناك دولا منتجة ومستهلكة في آن واحد للبترول ، ودولا منتجة وغير مستهلكة الا قليلا ، ودولا منتجة الا انها تستهلك اكثر من انتاجها ، وتحتاج الى كمية تستوردها من الدول الاخرى .

فأما الاولى كالاتحاد السوفييتي فهو ينتج بقدر ما يستهلك وذلك ضمن تخطيط اداري دقيق ، وتتوفر لديه قوة احتياطية كبرى من البترول ، فهو ليس بحاجة الى غيره ، وفي استطاعته في أي وقت كان وحسب الظروف ان يزيد من انتاجه . واما الدول الثانية فهي تنتج لحساب غيرها كدول الوطن العربي ، وايران ، وفنزويلا ، فهي تصدر الى دول اوروبا الغربية ، والولايات المتحدة الامريكية بكميات كبيرة ، ولا تستفيد من انتاجها سوى ما يعادل : (٢٪ — ٨٪) ، والباقي تستخدمه الدول ذات الامتياز، وتتلاعب به الشركات الاجنبية ، واما الدول الثالثة فهي تستهلك اكثر مما تنتج كأمريكا ودول اوروبا الغربية ، وقد اتجهت هذه الدول الى مصادر البترول الاخرى من العالم ، فاتجهت اكثر ما يكون الى الوطن العربي .

آ ـ الاستراتيجية الادارية البترولية للاتحاد السوفييتي

تبرز الاستراتيجية الادارية للنوع الاول من الدول في مبادىء اهمها ما يلي :

١ ـ توزيع البترول في اماكن مختلفة من البلاد ، بحيث يكون هـذا التوزيع متلائما مع تمركز الصناعات ، ومع تمركـز الجيوش المنتشرة في انحاء البلاد ، ثم تعزيز الاتجاهات الرئيسية ، وخلق قاعدة بترولية كبيرة خلفها .

ان الطبيعة لا يمكن ان توزع البترول توزيعا متساويا في كـل بلد ، بل ان كل بلد يختلف في توزيعه البترولي من مكان الى آخـر ، فمن الحقول ما يكون في الصحراء بعيدا عن الموانىء والاتجاهات الهامة ، ومنه ما يكون قريبا من ذلك ، وعلى كل اذا توفر هذا التوزيع الجغرافي للحقول البترولية فانه يكون اقوى على خدمة الصناعات ، وخدمـة الجيوش المقاتلة ، واذا لم يتوفر فان الدولة يجب ان تنشىء وسائط النقل المختلفة : (صهاريج ، ناقلات بترول ، انابيب ، وغيرهـا) وان تنشىء المستودعات اللازمة للتخزين بشرطان تكون هذه المستودعات قريبة من المصانع ومن الجبهات الهامة ، وان تكون هذه المستودعـات كافية لتحقيق الامداد المستمر اثناء السلم واثناء الحرب .

٢ ـ تحسين وتطوير وسائل النقل الى كافة الاتجاهات بما يتلاءم مع مواصفات البترول ، ومع استخدام هذه الوسائل التي قد تكـون بريه كالانابيب ، والصهاريج ، والقطارات ، وبحرية كالناقلات والسفن المجهزة تجهيزا فنيـا بحيث يؤمن النقل الجيد ، والسرعة في الامداد ، والسرعة في اعادة الاملاء والتزويد وغيرها ، وجوية كالطائرات المختلفة ، وبالاضافة الى ذلك يجب ان تكون لدى وسائط النقل المختلفة امكانيـة في التزويـد في البر والجو ، والبحر .

٣ ـ تكوين احتياطي على كافة المستويات مستوى الدولـة ، ومستوى الجيوش والقوات ، ومستوى التشكيلات بحيث يؤمن هـذا الاحتياطي استمرار القتال ويكون جاهزا في مستودعات منقولة او ثابتة ، وان الاتحاد السوفييتي لديه اكبر قوة من الاحتياطي الخـام ، والاحتياطي المكرر .

٤ ـ انشاء قواعد بترولية متحركة تجوب البحار والمحيطات ،

او انشاء هذه القواعد في الدول الصديقة ، او المتحالفة بحيث تؤمن الامداد السريع للقوات المقاتلة في جميع انحاء العالم ، وفي أي بقعة منه ، كما ويمكن انشاء هذه القواعد من النوعين معا .

٥ ـ خلق وتحسين الصناعات البترولية والتوسع في هذه الصناعات لتشمل جميعها ، وبالاخص الصناعات الاستراتيجية كصناعة الحديد والصلب ، والصناعات البتروكيميائية ، والخدمات البترولية ويجب ان تكون هذه الصناعات متكاملة من انتاجها وحتى استهلاكها والصناعة البترولية تتضمن البحث والتنقيب ، والانتاج ، والنقل ، والتكرير ، والتسويق ، وفي كل صناعة من هذه الصناعات يجب ان تكون متطورة ومتقدمة في كادرها الفني والاداري ، وفي عتادها ، وفي ابحاثها العلمية .

٦ ـ ضرورة اكتشاف البترول الذي لم يكتشف بعد وذلك للوقوف على الدقة في كمية الاحتياطي المتوفر في البلاد حتى تكون التقديرات واقعية ودقيقة عند التخطيط للبترول ، وهناك حقول كثيرة في الاتحاد السوفييتي والدول الشيوعية لم تكتشف بعد ، او انها اكتشفت ولم يجر لها تقدير احتياطها من البترول ، والاحتياطي يجب ان يقدر في حقول البترول المكتشفة ، والحقول التي يجري فيها البحث والتنقيب ، كما يجري تقدير وتحديد كمية الاحتياطي من البترول المكرر ، ويجب ان تحدد الكمية في جميع المستويات ، وفي جميع المصانع والخدمات .

٧ ـ ان هذه الدول لها الحرية الكاملة ، وطبقا للظروف المحيطة ان تزيد من انتاجها او تخفضه ـ أي ان سيطرتها الكاملة على البترول والصناعة البترولية تجعل هذه الدول قادرة على قيادة البترول في كافة الظروف ، وفي كافة الاوقات ، وبذلك تأمن من الازمات أو الهزات ، او الضغوط السياسية او الاقتصادية او العسكرية ، او الداخلية والخارجية ، كما ينتاب في الوقت الحاضر الدول الاخرى التي لا تتوفر فيها السيطرة الكاملة على الصناعات البترولية كالولايات المتحدة الامريكية ، ودول أوروبا الغربية وغيرها .

٨ ـ توفير الامن والحماية للصناعة البترولية كأن يكون لاسطول النقل مثلا دوريات بحرية ، او جوية ، او برية ، ونقاط حماية على طول الطريق الامدادي ، وذلك لتأمين وصول امدادات النفط الى الجهة

المراد امدادها ، أو توفر الدولة كافة الوسائل لبيع الفائض كالحماية الجمركية ، او فرض القيود على الانتاج ، أو تحديد وسائط النقل ، ومصانع التكرير وغير ذلك من الاعمال التي تحمي صناعة البترول ، وتؤمن له الانتاج ، والامداد ، والتصنيع ، والنقل ، والتسويق .

ب ـ الاستراتيجية الادارية البترولية للوطن العربي

وتبرز الاستراتيجية للنوع الثاني من الدول في مبادىء أهمها :

١ ـ تخفيض انتاج البترول : وذلك للمحافظة على الاحتياطي الخام ، ولضمان رفع أسعاره ، وللضغط على الدول المستوردة لاجبارها على الالتزام بشروط الدول المنتجة ، وقبل ان تعمل هذه الدول على تخفيض الانتاج يجب ان تلوح بذلك ، وهذا ما يسمى بالتهديد الذي يجعل العدو قلقا وهنا يأتي دور الحرب النفسية ، فتخفيض الانتاج كما رأينا في حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ ، اجبر الدول الاوروبية على ان تعلن تأييدها للحق العربي ، لان التخفيض معناه :

آ ـ خلق مصاعب تموينية لدى البلاد المستهلكة .

ب ـ يؤثر هذا التخفيض على كمية الاحتياطي المخزون في البلاد المستهلكة ، ويجعلها تستهلك منه ، وبهذا تقل قدرتها القتالية لنقص الاحتياطي لديها ، ومن المعلوم ان الاحتياطي يهدف فيما يهدف اليه الى استمرار الامداد في الحرب .

حـ ـ التأثير القوي على نفسية الشعوب المستهلكة بحيث يجعل هذا الشعب يحس بأن هنالك مشكلة أدت الى انخفاض الانتاج ، وبهذا يمكن للشعب الضغط على حكوماته ، وخاصة اذا كان الشعب لا يتحمل برودة الشتاء ، ولا يتحمل ان ينقص اي جزء من رفاهيته كشعب الولايات المتحدة الامريكية .

د ـ كما أن التخفيض في الانتاج البترولي يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الدخل القومي وعلى النمو الاقتصادي للبلاد المستهلكة، وعلى انتاج المصانع وعلى مصادر الطاقة الاخرى ، وعلى المستهلكين حين تفرض عليهم قيود الاستهلاك للبترول في التدفئة او الاستخدامات المنزلية او في السيارات وغيرها .

هـ ـ التخفيض يؤدي الى خلاف بين الدول المستهلكة بل ان التخفيض يلحق هذه الخلافات ويوسعها ، فلقد أحدث تخفيض البترول في عام ١٩٧٣ عن الدول الاوروبية الغربية أن ازدادت خلافاتها ، فيما بين تلك الدول وبين الولايات المتحدة الامريكية ، وهذا ما يسمى بخرق الجبهة في مكان ما ، ثم العمل على توسع هذا الخرق ، والوصول الى نطاقاته الدفاعية .

و ـ العمل أو التفكير في أسلوب جديد في العلاقة بين الدول المنتجة ، والدول المستهلكة ، وهذا ما تبنته بعض الدول الاوروبية ، ونادت به ، وأهم حدث في هذا هو عقد المؤتمرات العديدة « للحوار العربي الاروبي » أي أن أسلوب عمل جديد سيبدأ بين المستهلكين والمنتجين حيث تتبادل بينهم المنافع المشتركة ، فالدول العربية تحتوي على قاعدة بترولية مادية كبيرة ، والدول الاوروبية تحتوي على قاعدة تكنولوجية كبيرة ، وان التبادل فيما بينهم بهذه ـ القيم ـ سوف يمكن كلا الطرفين من بلوغ أهدافه التي يسعى اليها .

٢ ـ تشكيل جبهة واحدة من الدول المصدرة : وذلك لضمان السيطرة على مراحل الصناعة البترولية ، أو المشاركة فيها ، والوقوف ضد الاحتكارات النفطية ، والوقوف صفا واحدا ، والتنسيق فيما بينها ، وتحديد الانتاج ، أو التصدير ، والوقوف في وجه ارتفاع الاسعار المتزايد الذي تلتهمه الاحتكارات المتمثلة في ـ الكارتل ـ والاشراف الفعلي على استخراج النفط وتصديره ، وتنظيم معدلات الانتاج والتحكم في الانتاج والتوازن بين العرض والطلب ، والقضاء على تمادي شركات النفط والتلاعب بالاسعار ، وضمان الحماية للقوة الشرائية للدخول النفطية .

ان تشكيل جبهة واحدة يعني ألا يتسرب البترول الى الدول الخصم مهما كانت الاسباب ، أو من أي جهة كانت ، أي ضرب الحصار البترولي عن طريق التحالفات ، أو المعاهدات أو الجبهات ، وان هذا **المبدأ له أهمية في التطبيق وان تطبيقه وتنظيمه مرهون بتفاهم الدول المصدرة للنفط ، وقوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وان أي خلل في التطبيق سوف يؤدي الى نتائج عكسية ، وان ظهور دولة من** الدول المصدرة للبترول في هذه الجبهة بالمعارضة ، وتسرب البترول

للدول الخصم سوف يزيد من شقة الخلافات بين الدول المصدرة ، وسوف يحدث خرقا في هذه الجبهة من الصعب الوقوف في وجه هذا الخرق الا ببتر هذه الدولة التي انفردت بالامداد للدول الخصم ، أو اتخاذ الاجراءات الاخرى الكفيلة بردعها عن هذا العمل ، وان أهم مثل في ذلك هي : منظمة الدول المصدرة للنفط « الاوبيك » وهي المنظمة التي تأسست عام ١٩٦٠ ، وتضم في الوقت الحاضر كبريات دول الوطن العربي في انتاج النفط وهي : المملكة العربية السعودية — ليبيا — قطر — العراق — دولة الامارات المتحدة — الجزائر ، ومن بعض الدول الاخرى هي : ايران — اندونيسيا — فنزويلا — نيجيريا ، وتشكيل تنظيمها من مؤتمر المنظمة وهو أعلى سلطة ومسؤول عن وضع السياسة العامة ، وهو يضم ممثلي الدول الاعضاء ، ويرفع قراراته وتوصياته الى مجلس الحكام الذي يجمع كافة الحكام في بلدان المنظمة ، وهو الذي يدعم المنظمة وينفذ توصيات المؤتمر ، ومن الهيئة الاقتصادية، وسكرتارية المنظمة . وكان هدف المنظمة أول تشكيلها هو : عقد الاتفاقيات مع الشركات صاحبة الامتياز للقبول بمبدأ المشاركة ، واعتبار الاسعار المعلنة أساسا لدفع حصة هذه الدول من الارباح أي أن رفع الاسعار كان من هدفها ، ومن ثم تنظيم استخراج النفط وتجنب تصدير الفائض عن طريق تحديد الكميات المصدرة من النفط .

لقد وجهت هذه الجبهة ضربة قوية الى — الكارتل — حيث كان بيده توجيه السياسة النفطية فهو الذي كان ينظم سياسة النفط انطلاقا من مصالحه الاحتكارية ، ويعمد الى زيادة الانتاج متى أراد قاصدا بذلك الربح الكبير ، ولو كان هذا الاجراء سيسبب الخسارة الكبيرة للدول المنتجة للنفط ، وفعلا فقد كان يحصل على أرباح طائلة ويودعها البنوك الاجنبية كبريطانيا ، والولايات المتحدة الامريكية ، وباختصار فان — الكارتل — هو الذي ينظم انتاج النفط ، ويبحث عنه ، ويسوقه ، وينقله ، ويرفع أسعاره متى أراد ، ويضع العراقيل الكبيرة والكثيرة أمام الدول المنتجة للنفط لتكون راضخة له ومستسلمة في كل شيء ، ولقد جاءت منظمة « الاوبيك » ردا على سياسة « الكارتل » وتسلطه ، واستهتاره بالدول المنتجة ، وتشكل هذه الجبهة قوة كبيرة في انتاجها ففي عام ١٩٧٠ بلغ انتاجها بملايين الاطنان كما يلي : المملكة العربية السعودية — ١٧٥٥٣ — الكويت — ٩٢٣٩ — العراق — ٤٣٠١ — ليبيا

ــ ٣٨٣٤ ــ الجزائر ــ ٣٨٩١ ــ أبو ظبي ــ ١٥٧٥ ــ قطـر ــ ٥٥٧ ــ ايران ــ ٩٤٩٩ ــ فنزويلا ــ ١٩٩٩ ــ أندونيسيا ــ ١٣٦١ ــ .

ان تشكيل هذه الجبهة كان لاغراض اقتصادية كما رأينا ، الا أن وحدة النضال ، كانت تملي على هذه المنظمة توحيد مواقفها الاقتصادية والسياسية ، فلقد رأينا في حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣ وقفة الدول العربية المنتجة للبترول والمصدرة منه التي كانت تبرهن على فعالية وقوة هذه الجبهة ، كما رأينا في الوقت نفسه تعاطفا مع الدول الداخلة في منظمة « الاوبيك » وهذا يعني أن توحيد الاقتصاد سوف يؤدي الى تفاهم نحو التوحيد العسكري والسياسي ، وان كان التوحيد السياسي صعبا للغايــة ، الا أن توحيد المواقف السياسية في دول « الاوبيك » سوف يزيد من فعاليتها وقوتها الاقتصادية ، وهكذا فقد وقف الوطن العربي أثناء الحرب وقفة واحدة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، مبرهنا علـى قوته وفعاليته .

لقد واجهت منظمة « الاوبيك » صعوبات كثيرة ، وذلك لوجود المقاييس المختلفة بين أعضائها ، فمن الدول الاعضاء ما يتوفر لديهـا كميات كبـيرة من الاحتياطي ، كالمملكة العربية السعودية والـكويت ، وهاتان الدولتان بصورة عامــة تريدان أن تزيدا من انتاجهما ، الا أن الكويت بقلة سكانها تريد أن تحافظ على الاحتياطي ، وأن تقلل مـن الانتاج ، كما أن بعض الدول تعتمد على النفط في ميزانيتها فهي مضطرة لان ترفع انتاجها ، وهناك بعض الدول التي تتميز باحتياط قليل فهي تريد أن يكون معدل استخراج البترول تبعا لهذا الاحتياطي كفنزويلا . كما أن الاسعار تلعب دورا رئيسيا في الانتاج ، وهكذا فان هذه الصعوبات سوف تؤثر على المنظمة مــن قريب أو بعيد ، وكذلك فــان الصعوبـة الكبيرة هي الخلافات التي زرعها « الكارتل » للتفريق بين دول هــذه المنظمة أحيانا بالاشاعات ، وأحيانا أخرى بالمنافسة عــن طريــق تقديم الفائض بأسعار أقل من أسعار منظمة الاوبيك ، وأن الحل الوحيد لهذه الصعوبات تأتي من تنظيم معدلات الانتاج ، وتنظيم الاسعار ، ووضع المشرفين على ذلك ، وتضامن بلدان المنظمة ، ولقد اوضح « بهمـــن كارباسيون » في مقاله بعنوان (استراتيجية الدول النفطية) : « ان هدف منظمة الاوبيك التي انبثقت عن مؤتمر بغداد في سبتمبر عام ١٩٦٠ كان اجراء المشاورات بين الدول الاعضاء المنتجة للنفط بهدف تنسيق

سياستها البترولية ، ولا يزال هدفها هو حصول الدول الاعضاء على قيمة أكثر مساواة لثرواتها القابلة للنضوب والمحافظة على مستوى القوة الشرائية لمدخولاتها النفطية ...

وان الدول الاعضاء في الاوبيك قد أدركت أخيرا أن زيادة كافية في الاسعار من شأنها أن تشكل حافزا للدول المستهلكة للاقتصاد في الاستهلاك وذلك على ضوء المخاوف التي سادت في السابق من احتمال أن يفوق الطلب النفطي العرض الى حد كبير ، ولما كان النفط يشكل احدى السلع التي تستوردها الدول المستوردة للنفط ، فانه من الخطأ افراد النفط والتركيز عليه في حين يتم تجاهل ما يجري لاسعار السلع الرئيسية الاخرى ، كما أنه من الخطأ أيضا التوجه باللائمة لدرجة التضخم العالمية الحالية على أسعار النفط اذ أن التأثير المباشر للزيادة التي طرات على أسعار النفط في أكتوبر عام ١٩٧٣ على الاسعار في الدول الصناعية لا تغدو نصف بالمئة من درجة التضخم التي تتراوح الان بين ١٢٪ — ١٤٪ واذا ما أخذنا بعين الاعتبار التأثيرات الثانوية والزيادة في أسعار النفط التي حصلت في يناير ١٩٧٤ بأن التأثير الاجمالي للزيادات في أسعار النفط الخام على مستوى الاسعار يتراوح بين ٢٪ و ٥ر٢٪ .

٣ — تدريب الكادر الفني على أعمال التصنيع المختلفة المتعددة وادارتها : تبدأ من أعمال البحث والتنقيب ، وتنتهي في اعمال التسويق مارة بالنقل والتكرير حتى في أقل عمل ، وان كان من المفضل تدريب القادة أولا وذلك بعقد دورات متتالية لهم ، واشراكهم مع القادة القدماء ليحلوا محلهم في المستقبل بعد أن يكون قد تدربوا تدريبا جيدا ، ثم تدريب العمال الفنيين في المصانع المختلفة ، والذي يتطلب عملهم دقة وكفاءة كالعلماء والخبراء ومساعديهم الذي يجب أن يركز على عملهم وتدريبهم وهذه الحلقة تكون بين العمال وبين القادة أو العلماء أو المهندسين ، ثم تدريب البقية الباقية من العمال وذلك كل حسب اختصاصه في معامل التكرير ، أو أسطول النقل المختلفة كالقطارات ، والسفن والصواريخ والانابيب) أو مصانع الخدمات أو مصانع البتروكيميائية ، والتحميل والتفريغ ، والاملاء والترتيب وغيرها .

ان دخل الدول المصدرة للنفط كبير جدا ، حيث يقدر العلماء أن دخل الدول العربية سوف يبلغ عام ١٩٨٠ حوالي ٧٠٠ مليون دولار

يذهب اغلبها الى المصارف الاجنبية ، والاسواق المالية غير العربية ، وقد قدرت عوائد النفط في البلاد العربية كما يلي :

تقديرات عوائد النفط في البلاد العربية خلال الفترة (١٩٧٣ – ١٩٨٣) بملايين الدولارات(١)

الدولة المصدرة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٣–١٩٨٣
المملكة العربية السعودية	٤٩١٥	١٧٢٦٩	١٧٧٦٠٥
الكويت	٢٠٠١	٧٠٠٤	٧٢٠٤١
ليبيا	٢٢١٠	٦٧٠١	٦٩٢٢٠
العراق	١٣١٧	٤٦١٠	٤٧٤١٧
الجزائر	١١١٧	٣٢٨٩	٣٤٠٠٧
ابو ظبي	١٠٣٥	٣١٧٢	٣٢٧٥٥
قطر	٣٩٧	١٣٩١	١٤٣٠٧
دبي	١٦٥	٥٧٦	٥٩٢٥
عمان	١٠٦	٥٢٤	٥٣٦٤
المجموع	١٧١٤٨	٥٨٢٩٤	٦٣٤٤٩٥

تحتل المملكة العربية السعودية رقما قياسيا في عائدات النفط بين الدول العربية ثم تأتي بعدها ايران التي يبلغ نسبة عائداتها حوالي ٤ر١٧٪ من مجموع البلاد المصدرة ، والسعودية تبلغ نسبة عائداتها حوالي ٦٦ر٢٢٪ ، والجدول التالي يوضح العائدات والنسبة المئوية للدول المصدرة للنفط .

كما قدر هذه العائدات خبير الطاقة الامريكي « جيمس أ . أكنز » في عام ١٩٧٣ قبل أن تخضع أسعار النفط للزيادة من جراء تخفيض الدولار ، والزيادات الاخرى التي أعقبت حرب تشرين التحريرية عام عام ١٩٧٣ ، قدرها آنئذ بحوالي – ٢١٠ – بليون دولار وذلك من عام ١٩٧٣ – ١٩٨٠ ، كما قدرها أيضا المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في عام ١٩٧١ – ١٩٨٠ حوالي – ٢١٥ – بليون دولار ، وقدرها أيضا الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في الفترة

(١) مجلة نفط العرب – العدد العاشر تموز (يوليو) ص – ٧ – .

ا ـ المحافظة على قيمة الفائض النقدي النفطي :

ان الوضـــع للنظام النقدي الحالي يفرض على دول النفط اتبـــاع سياسة تهدف الى المحافظـــة على قيمـــة هـــذه الفـــوائض النفطيـــة ، فالاسترليني تعرض للاضرابات ، كما ان الدولار قد تعرض أيضا لهـذا وكان الاسترليني فيما مضى عملة عالمية تساوي نسبة ٩٠٪ من المبادلات التجارية ، واذا ماثبت الاسترليني فانه سوف يحافظ على ثبات الاسعار وبذلت المحاولات للمحافظة ولاقامة نظام نقدي متين فانعقـــد مؤتمـــر « بريتون وودز » على أساس تثبيت سعر الذهب للاوقية الواحدة بما يساوي ٣٥ دولار وبدات الولايات المتحدة الامريكيـــة تجمع الـــذهب ، وتغطي الاسواق بالدولارات ، وتراكمت الكميات الكبيرة منـــه في الاسواق العالمية ، فاضطرت الولايات المتحدة الامريكية الى تخفيض الدولار فيعام ١٩٧١ ، وكذلك في عام ١٩٧٣ ، ومن هنا كان تفجر الازمـــة النقدية اذ اثر ذلك على الفوائض النفطية التي كانت مودعة بالدولار ، وازاء هـــذا التخفيض لابد للدول النفطية من اتباع استراتيجية تمكنها من المحافظـــة على قيمة الفوائض النقدية ، ويمكن ان تكون هذه الاستراتيجيـــة باستيفاء العائدات من الذهب ، أو تنويع الاحتياطي ، أو تغطية العملات الاسترلينية والدولار بالذهب ، وفي الوقت نفسه تحاول رفع اسعـــار النفط ليقابل أسعار السلع الاخرى الاساسية ، والاجدى من ذلك أن تحاول الدول النفطية ايجاد اصلاح للنظام النقدي الحالي وبامكان الدول النفطية أن تفعل ذلك لقوة السيولة الموجودة تحت تصرفها ، وان تتحرك هذه الدول نحو التنمية الاقتصادية والتركيز على بناء صناعة محلية ، وان يقوم هناك تخطيط اقليمي للتنمية الاقتصاديـــة على مستوى الوطن العربي يقضي على التخلف ، وينظم استخدام الموارد محليا واقليميا اذ يجب ان تكـــون التنميه شاملة وتنفذ على مراحل وخير مثال لذلك التنمية الاقتصاديـــة في الجزائر وفي هذا المعنى يقول عبد الملك تمام مدير عام البنك الوطني الجزائري : « من المؤكد في الدرجة الاولى أن الناحية الاعظم جـــدوى والاكثر ملاءمة للاستفاءة من الفائض المالي الموجود لدينا هي التنميـــة الاقتصادية الشاملة لمختلف القطاعات ، وواضح من جهـــة أخرى ان الدراسة المشتركة لمشاريع تتعدى قدرة الامتصاص في سوق وطنيـــة امر يجب الشروع فيه ومتابعته وسنشهد حينئذ بدلا مـــن الانجازات الوطنية المتواضعة الحجم استثمارات دولية واسعة النطاق تسد الحاجات

الداخلية في عدد كبير من بلداننا ، وتلبي الطلب الخارجي الشديد في بعض المجالات » . اذن يجب ان تشمل التنمية :

١ ــ جميع المجالات ومختلف القطاعات المحلية .

٢ ــ على امتداد الوطن العربي بكامله ضمن تخطيط اقتصادي متكامل .

٣ ــ ثم بعد ذلك على امتداد القارة الافريقية التي فيها من الامكانات المكملة لامكانات الوطن العربي .

٤ ــ ثم يأتي دور الدول الصديقة ، فالدول الاخرى من العالم .

ب ــ وضع الاموال الفائضة كلها تحت تصرف مؤسسة عربية واحدة : تشكل أو تنتخب من كل البلاد العربية ، ويكون لهذه المؤسسة الامكانات اللازمة والمتاحة ، من المؤسسات الفرعية في العلوم والتكنولوجيا ، والتدريب ، والفنيين ، أي : أن تكون هذه المؤسسة كاملة ، فيها كل الامكانات والطاقات العلمية والادارية والفنية والاقتصادية ، وذلك خير من أن تودع هذه الاموال في المصارف الاجنبية أو شراء سندات على الخزينة الامريكية ، أو وضع هذه الاموال في بنوك بريطانية لقاء ضمانات من الدولة .

ان هذه الفرصة هي فرصة الحياة ولن يتاح الوقت للدول النفطية كما اتيح لها اليوم ، فهي تقف تجاه الدول الصناعية الكبرى لتتفوق عليها في الموارد المالية ، والتفوق في هذه الموارد وخاصة الفوائض النفطية التي هي عبارة عن فوائض نقدية أو ذهبية ، وفي هذ المعنى يقول عبد الله الطريقي : « انالثروة الجديدة للامة العربية اذا ما استغلت على مستوى الوطن العربي أمكن بسهولة تحقيق فوائد سياسية واقتصادية وعسكرية فهذه الاموال لو وضعت تحت ادارة مؤسسة واحدة وسميت مثلا (الصندوق العربي للتنمية العالمية) ، وأقيم الى جانب هذه المؤسسة مؤسسة أخرى للابحاث العلمية والاقتصادية تركز على دراسة الامكانات العربية ، والدول النامية المجاورة لنا ، لامكننا بدون شك تطوير امكانات الامة العربية كلها ــ الزراعية والصناعية ، بل ومساعدة كل الشعوب الفقيرة » .

جـ ـ ابتكار الصيغ المالية والقانونية ، ودعم الاجهزة المالية الموجودة ، واستحداث أو استكمال النقص في المؤسسات المالية وشركات الاستثمار ، أو اعادة تنظيم المؤسسات الادارية والمالية بما يتلاءم مع أهداف الدول النفطية ، والتي لها عوائد كبيرة .

أن الدول الصناعية قد فتحت ذراعها للدول النفطية ، وسهلت عليهم توظيف هذه العائدات ، ولذلك اندفعت بعض الدول النفطية لاهثة وراء هذه التسهيلات ، ولقاء ايجاد تسهيلات على مستوى الوطن العربي سوف يجذب هذه الدول نحو هذه المؤسسات ، أو الشركات ، أو البنوك ويوجد في الوقت الحاضر بما لايقل عن ٤٠ مصرف تجاري وطني منتشرة في كافة الوطن العربي ولها فروع لاتقل عن ١٤٠٠ موقع ، الا ان هـذه البنوك تتسم بعدم الكفاءة ، أو أن حجمها المالي قليل ، أو أن عملياتها غير موسعة ، أو أن كادرها غير مؤهل ، أي أن هـذه البنوك هي بنوك صغيرة في حجمها ، فلا نجد بنكا يزيد رأسماله عن ٥ر٧ مليون دينار كبنك الكويت الوطني ، وهناك المصارف العربية الافريقية ، والعربية والاوروبية وهناك المؤسسات المالية الانمائية ويوجد حاليا /١١/ بنك وطني للانماء الصناعي في المنطقة العربية أهمها :

الصندوق الوطني للتنمية الاقتصادية في الكويت على مستوى الوطن العربي ، ومع ذلك فلا زال هذا الصندوق عاجزا ، ويعاني من قصور في الموارد المالية .

وصندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي على مستوى الوطن العربي ايضا .

والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وقد انشيء هذا الصندوق برأسمال قدره /١٠٠/ مليون دينار كويتي ، وقد اقترض منه مؤخرا القطر العربي السوري بفائدة ٤٪ ـ ٦٪ ولمدة عشرين عاما .

وهناك الشركة العربية للاستثمارات البترولية ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ويلاحظ أن عدد الاجهزة المالية ، والبنوك ، والشركات كبير جدا الا ان هذه الاجهزة جميعا ينقصها الكادر الفني والاداري ، وتنقصها الخبرة في التمويل واصدار السندات ، وضمان تسويتها ، وعدم التعاون بين هذه الاجهزة وضعف تمويلها ومواردها ، وعلى هـذا

فانه لابد عند الاستفادة من الفوائض النفطية ان تكون لها أجهزة مدعمة ماليا ، وفنيا واداريا . وتدار بطريقة حديثة وعلمية .

ان هذه الاموال الفائضة (النفطية) شرط لاقامة المصانع البترولية وغير البترولية ، وشرط للتقدم الصناعي والعسكري ، وعامل مهم في التنمية الاقتصادية ، وهو أحد دعائم الاستراتيجية الادارية ، وهو شرط للتفوق بالموارد ، وضروري لحرب التسابق والتقدم ، ودعم كبير للميزانية وهو أساس التقدم العلمي والحضاري لهذا فان هذه الاموال يجب أن تصرف في المشاريع المتعددة ، وانشاء المصانع ، وبناء الناقلات وتدريب الكوادر ، وتذليل العقبات والصعوبات أمام التصنيع البترولي ، والتنمية الاقتصادية وغيرها .

٥ ــ اقامة عملة موحدة مستقلة : وقبل اقامة عملةموحدة من المفضل تحول عوائد النفط الى العملات القوية في العالم كالذهب ، أو الين الياباني، أو المارك الالماني بعد أن تعثر الجنيه الاسترليني ، والدولار الامريكي ، ثم بعد ذلك اقامة مؤسسات مالية وتقديم كل مايلزمها من خبرات ودعم وما الى ذلك ، ثم وضع خطة تنمية موحدة ، واقامة عملات في النهاية ، وبهذه الطريقة اتبعنا مراحل قبل اقامة عملة موحدة وذلك لتأمين الاضرار المالية المترتبة على هذا العمل ، وبعد ان تكون الدول النفطية قد بلغت مرحلة استجمعت فيها كل قواها المالية والفنية والعلمية ، وبتصوري أن اقامة العملة آنئذ يكون له تأثيره على استقرار الاسعار وعلى استقرار العملات وعلى استقرار المواد الاساسية ، فتكون الدول النفطية قد ساهمت مساهمة كبيرة في ايجاد صيغة ملائمة للاستقرار النقدي في العالم .

٦ ــ السيطرة الكاملة على الانتاج ووسائل الانتاج : وهو ما يعبرعنه اقتصاديا « بالتأميم » وهو أفضل الطرق للسيطرة على الانتاج النفطي والصناعة النفطية بالكامل ، ونشأت فكرة التأميم منذ عام ١٩١٧ عند اسقاط القيصرية في روسيا ، وفي عام ١٩٦٥ وفي المؤتمر النفطي الرابع قام ممثل الكويت وابرز هذه الفكرة في المؤتمر ، وأوضح ان التأميم يسبقه عدة اجراءات اهمها المفاوضات ، واصدار المراسيم المناسبة ، ودفع التعويضات المناسبة ، ومن الطبيعي أن لايتم التأميم بصورة سهلة بل أن هناك عقبات وصعوبات تعترض التأميم منها توفر الكادر الفني والاداري ، وتوفر اسطول النقل ، والعلماء الباحثين ، وغير ذلك علىأنه

تبقى الصعوبة التي تواجه التأميم بعنف هي الاحتكارات النفطية متمثلة « بالكارتل » لما كانت تتصف به هذه الاحتكارات من سيطرة قوية على البترول في البلاد النفطية وخاصة في البلاد العربية ، وهكذا فان المسؤولين في الدول النفطية كانوا يخشون « الكارتل » ويحسبون له حسابا لسيطرته الكاملة حتى على الامور الداخلية في البلد فكان ينصب وزيرا ويقيل آخر لنفوذه الواسع ، وسلطته القوية في الدول النفطية كما أن هناك عائقا كبيرا أمام التأميم الا وهو اختلاف الدول النفطية فيما بينها ، وعدم التعاون والتنسيق ، ويدل على ذلك كلمة اشرف لطفي في ندوة الكويت حيث قال : « لنفرض أن جميع الدول المصدرة للنفط قامت بتأميم صناعاتها النفطية دفعة واحدة ، فهل ستتمكن كل هذه البلدان من المحافظة على عائداتها من النفط كما كانت عليها سابقا » .

ان من المحتمل أن تبدأ حكومات بلداننا أو شركات التسويق بمنافسة بعضها بعضا في بيع النفط . ماذا سيحدث بعد عام من المنافسة ؟ ان رغبة بعض الدول في زيادة مبيعاتها من النفط وبأي ثمن كانت ستجعل من الصعب على منظمة « الاوبيك » اتخاذ اجراء موحد لتنظيم معدلات الانتاج » . وتعرض لطفي والطريقي بعد مدة للاستقالة من « الكارتل » .

ان التأميم اذا كان من دولة واحدة سوف يعرضها للخطر وسيقل هذا الخطر اذا كانت اجراءات التأميم من كل الدول النفطية ، وسيتعرض الكارتل آنذاك للرضوخ أمام ضغط الدول المصدرة للنفط ، وفي ندوة الكويت ١٩٦٨ اقترح لطفي عدة خطوات للوصول الى التأميم منها : انشاء شركة تسويق مشتركة « آ رابيان ماركيتنيك أوكانيزيشن » تقدم بيع النفط العربي ليأمن الاثار الضارة للمنافسة الشديدة المؤممة ، وانشاء صندوق مشترك لعائدات النفط ، وانشاء أسطول للنقل يستطيع شحن ٥٠٪ من النفط المؤمم وقبل التأميم تتولاه منظم « الاوبيك » ليأمن مقاطعة الاحتكارات النفطية ، وفي عام ١٩٧١ قامت أغلب الدول العربية النفطية بتبني هذه الفكرة وذلك بانشاء شركة نفط عربية موحدة تشترك مع الدول الاجنبية ، وانشاء صندوق موحد للدول العربية ، وبذلك شاركت الدول النفطية في الصناعة النفطية .

ان دخل الدول النفطية يأتي من مصدرين هما ضريبة الدخل التي تحصل عليها الدول النفطية من الشركات الاجنبية ، وتقدر بـ ٥٠٪ من الارباح ، وايجار الارض لهذه الشركات وتتراوح نسبتها من ١٢ر٥٪ —

٢٥٪ من الاسعار المعلنة وكلما كان الانتاج لهذه الارض كبيرا ، الا أن الشركات كانت تعمل الاحايل العديدة ، لدفع هذه الحصص بشكل قليل، ولكن الدول النفطية بدأت تمارس ضغطا على الشركات ، وهكذا تمكنت الحكومة الليبية في عام ١٩٧٠ من زيادة حصتها من الارباح فارتفع الى نسبة ٥٥٪ ، وكذلك الايجار حيث لم يرتفع دفعة واحدة ، وهكذا كانت زيادة متدرجة ففي عام ١٩٦٤ حصلت على أرباح للبرميل الواحد ٥ر٤ سنت ، وفي عام ١٩٧٢ وصلت الى ر١٨٠ سنت ، وقد قابلت الدول النفطية الشركات الاحتكارية باجراءات متدرجة أهمها : زيادة حصة الارباح من ضريبة الدخل وايجار الارض ، ثم المشاركة في الصناعة النفطية ثم تأسيس شركات وطنية تحل محل الشركات الاجنبية ، ثم التأميم ، فخلال شهر أيلول ١٩٧٤ عقد شركة الزيت العربية الكويتية (اليابان) عقد مشاركة تكون حصتها ٦٠٪ ، وكذلك فان شركة الزيت الامريكيةالمستقلة (امينويل) قد عرضت على الحكومة الكويتية مشاركتها بنسبة ٨٥٪ من انتاج الكبريت الذي تستخرجه من نفط عملياتها ، كما اتفقت شركة اشلاند على المساهمة بـ ٥ر١٢ من مشروع الصناعة ونقل وتسويق الكيمياويات في الاراضي السعودية مع الحكومة السعودية وشركاء يابانيين وكوريين ، وقد رفعت حكومة عمان نسبة المشاركة مع بتروليوم (دفلوبمنت عمان) المحددة من ٢٥٪ الى ٦٠٪ ، كما أن حكومة أبو ظبي طلبت من شركتي « أبو ظبي بتروليوم » و « أبو ظبي مارين ايرياز » رفع حصة المشاركة من ٢٥٪ الا أن لشركتين لم توافقا الا على ٦٠٪ ، كما أن الحكومة النيجرية تعتزم المشاركة في ٦٠٪ من شركات النفط الاجنبية العاملة في اراضيها . كما أذاع راديو قطر : أن الحكومة القطرية وقعت أتفاقية مشاركة مع شركتي نفط قطر المحدودة وتحصل قطر بموجبها على ٦٠٪ من أسهم الشركتين اعتبارا من الاول من كانون الثاني ١٩٧٤ ، وكذلك فانه تم التوقيع بين (سوناتراك الجزائرية) وبين شركة سي فرانشيزدي بترول الفرنسية ـ تحصل بموجبها الشركة الوطنية الجزائرية على ٥١٪ من رأس المال وبموجب هذه الاتفاقية تقوم الشركتان بالبحث والتنقيب في الاراضي المغمورة بمياه البحر ، وكذلك فقد تأسست شركات وطنية كثيرة في الدول النفطية تتولى بنفسها الاشراف الفعلي على مراحل التصنيع النفطي أهمها شركة سوناتراك الجزائرية ، والمؤسسة العامة القطرية للبترول وغيرها ، وهكذا نشأت في كل بلد نفطي شركات وطنية تتولى بنفسها الاشتغال بصناعة البترول ، ومن المعلوم ان هذه

الشركات الوطنية جاءت لتحل محل الشركات الاجنبية ، ثم تأتي المرحلة الرابعة والمهمة وهي التأميم ، وقد اتجهت الى هذا المبدأ الدول النفطية فأممت الشركات الاجنبية ، كالجزائر وليبيا والسعودية ، وفنزويلا وغيرها من الدول ، فالحكومة الليبية قد أممت في اذار ١٩٧٤ شركة شل، وتنازلت هذه الشركة عن جميع حقوقها ، والحكومة الايرانية تعلق عن لسان الشاه انه يجب تأميم جميع شركات النفط ، وان تتم جميع صفقات تجارة النفط الخام بيد الحكومات ، ومن المعلوم ان ايران قد خطت في سبيل التأميم خطوات كبيرة ، وانشأت شركة وطنية ايرانية ، وكذلك فان الرئيس الفنزويللي « كارلو اندري بير » قد صرح قائلا : « لن تمر سنة واحدة قبل أن يصبح جميع النفط في أيدي الفنزويليين » وقد سارت دول « الاوبيك » نحو التأميم ، ومما قاله الدكتور عبد الرحمن حسين السكرتير العام لمنظمة الاوبيك « وعلى اثر التأميم الذي تبناه عدد من الدول الاعضاء في منظمة الاوبيك ، والذي استعادت بموجبه هذه الدول ملكيتها لنفطها بات الان مؤكدا امكانية قيام تعاون بين الدول المنتجة للنفط ، والدول المستهلكة » .

وفي مقال لجريدة الشرق البيروتية(١) بعنوان « تأميم العرب للبترول لايشكل أية خطورة لان الشركات الاجنبية ستبقى مشرفة على التوزيع والنقل والانتاج » في هذا المقال بسطت لعمليات التأميم ، وما آلت اليه ، وان التأميم هو كالنار يسري في الهشيم ، ان نار العدوى ستنقل من بلد الى أخر ، وسينتهي العمالقة البتروليون والاحتكاريون الذين كانوا يمتصون بترول الدول النفطية ، ومن المفيد جدا أن أكتب هذا المقال حرفيا تقول الصحيفة : في مقال تحليلي كتبه «ليث ماك جراندل» لصحيفة الصانداي تلغراف في الثالث من كانون الحالي ١٩٧٤ حول تأميم البترول العربي جاء فيه : بالامس كانت شركة أرامكو هي الاغنى في العالم ، اذ أن جميع البترول الموجود تحت رمال السعودية كان في حوزتها ، فكانت بذلك تسيطر على اكبر منابع للبترول وجدت حتى الان ، ولكن اللعبة انتهت في الوقت الحاضر ، وفي اجتماع ينعقد في لندن هذا الصباح سيبحث في المرحلة الاخيرة لاغلاق الاقفال الذهبية لشركة النفط الامريكية العربية ، وذلك لان السعودية التي أممت منذ سنة ما يعادل ٦٠٪ من شركة أرامكو عادت الان واستولت على الـ ٤٠٪ الباقية ، ولقد

---

(١) العدد (٧٨٠٣) تاريخ ١٦ كانون أول ١٩٧٤ .

ترددت شركة أرامكو ولكنها عادت فوافقت على ذلك وهـذه الشركة تتألف من شركة نفط كاليفورنيا وشركة موبيل ، وشركة ايكون وتيكاسو ، وان المباحثات المقبلة ستستهدف التفاصيل في تحقيق هذه الخطوة ، وماهي التنازلات التي يستطيع العمالقة في هذه الشركة الاحتفاظ بها .

ان ذلك التأميم العربي الكامل لهذه الشركة لايثير اية دهشـة ، ولكن سرعة اتخاذ القرار هو مايثير الدهشة ، والان وبعد أن قامت السعودية بتصرفها السريع ذاك أصبح متوقعا أن تحذو حذوها دول الخليج في غضون الشهور القادمة وهذا اذا لم يحدث في غضون الاسابيـع القادمة علما بأن هذه الدول تملك ٦٠٪ ، وما تبقى في أيدي الشركات وهـو ٤٠٪ بالمئة فقط .

ان المباحثات المشتركة بين كل من الدول المنتجـة للبترول والشركات البترولية قد بدأت منذ عدة سنين حتى اصبحت هذه الشركات معتادة على فكرة انهاء أيامها الذهبية ولذلك كان عليها أن تتكيف مـع الوضـع الجديد ، وان تأثير هذا التحول في الملكية من عمالقة البترول الى الدول العربية المنتجة يجب أن لا نفقده قدره من الاهمية .

ان امتيازات الشرق أوسطية التي كانت في قبضة عمالقة البترول بدأت الان تنحسر عن أيديهم ، فمنذ عدة سنين كان هؤلاء العمالقـة يمتلكون البترول مئة بالمئة ، وقد قاموا باستخراجه من باطن رمال الشرق الاوسط ، عدا حقول بترول ايران حيث قام بتأميمها السيد مصدق في عام ١٩٥١ ثم اصبحوا يمتلكون ٤٠٪ بالمئة منها فقط ، وفي العام القادم سينتهي امتلاكهم لها وستعود مئة بالمئة الى ايران ، ولكنهم سيبقون فيها كاداريين فقط .

ان ارباح عمالقة البترول كانت ولعدة سنـين تاتي مـن الشرق الاوسط اذ كانوا المالكين للبترول العربي ، ينتجـون بتكاليف قليلـة ويدفعون الضريبة للحكومات المحلية ثم يقومون بشحنه الى المصافي ، ومنها الى المؤسسات الكيميائية او الى التوزيع .

ان التأميم السعودي سيستهدف الشركات الامريكيـة ، كمـا سيستهدف التأميم في الخليج العربي الشركات البريطانية مثل شركـة النفط البريطانية كل من الكويت ، أبو ظبي ، قطر ، وشركة شل في قطر ،

وشركة النفط البريطانية في نيجريا ، ولكن حتى لو أن تلك الايـام العظيمة قد انتهت بالنسبة لاولئك العمالقة فانهم بعيدون عن الافلاس بسبب ذلك التأميم ،فتسبقى الاعمال التنفيذية في أيديهم كما تبقى شخصيتهم في المنطقة ، وان الثروات التي حدثت في بلاد أخرى من جراء تأميم كهذا لم تحدث في السعودية على الاطلاق ، وسيكون هناك نقاش بين عمالقة البترول وبين الدول المنتجة له حول خفض السعر المقرر والذي ستوليه الدول المنتجة للبترول اكبر أهمية ، وعلى الرغم من أن شركات البترول ترغب في ان يكون هذا التخفيض بمعدل ٥٠٪ بالمئة لكل برميل فان فكرة انقاصه ٣٠٪ بالمئة للبرميل الواحد هي الاكثر قبولا ، وعلى العموم فان أرباح جماعة البرول ستكون حوايل ٣٣ سنتا للبرميل الواحـد وهي تشكل مبلغا لابأس به ، وهناك نقطتان هامتان : ان هذا التحول في الملكية فيما يبدو سيقود الى تبديل في النظام الضريبي لجماعات البترول ،فحتى الان كانت تدفع الضرائب للدول العربية ، ولكن سيصبح رصيد الضرائب عاجزا في الوقت الحاضر لان الشركات البتروليـة ستكف عن دفـع أية ضريبة على بترولها الخاص لانها ستشتري مباشرة من الدول المنتجة ، وأخيرا ومع أن شركات البترول بدأت تفقد ملكيتها لتلك الحقول فانها لاتزال المسؤولة عن ادارتها كما أنها هي نفسها ستقوم بشحن وتصفيـة وتوزيع ذلك النفط .

ان اكثر المصافي في العالم هي حيازة عمالقة البترول ولذلك فانهم بعيدون عن فقدان قوتهم المادية ، ويستطيعون تحويل تأثيرهم ذاك من من ملكية البترول وانتاجه الى التصفية والتوزيع لتلك المادة ، وبكلمات أخرى فان الارباح البترولية قد أتت في بداية الامر من شحن وتصفيـة النفطوليس من تملكه ، وان عمالقة البترول استجابـة منهم للتأميـم العالمي الذي يجري في الوقت الحاضر سيعودون الى المبادىء الاوليـة .

ان هذا المقال يعكس الصورة التي يجري منها التأميم في الدول النفطية ، وان التأميم بمعناه الاستراتيجي لايكون فقط التأميم للبحث و التنقيب ، والانتاج فقط ، بل يشمل كافة الصناعات البتروليـة مـن انتاج ، وتكرير ، ونقل ، وتوزيع ، بل سيكون كذلك العتاد المستخـدم في هذه الصناعات ، والا كان التأميم مبتورا وغير كامل ، وتستطيـع الشركات الاحتكارية في أي وقت ان تفرض شروطها النقلية ، أوالتسويقية وغيرها ، وهذا مما يؤثر في صميم الاستراتيجية الادارية ويجعلها عاجزة عن تأدية دورها في السيطرة والقيادة .

يمكن ان نعتبر تأميم الانتاج مرحلة تعقبه مراحل متعددة، ويمكن ان نصل في نهايتها الى تأميم كامل ونهائي ، ولكن هل نبـدأ بالسيطرة على الانتاج أولا ، أو على النقل ، أو على التكرير ، أو التسويق ؟...هذا ما تؤيده وتواتيه الظروف الدولية المحيطة ، وقدرة الدولة النفطيـة ، وكفاءة الجهاز الفني والاداري ، وقدرة الدولة على ادارة هذه المراحل أو جزء منها ، وان المرحلة التي سيسطر عليها لابد من أتباع اجراءات قبل السيطرة عليها ، فاذا ماأريد السيطرة على النقل كان لابد من تحضير وسائط النقل الكافية ، وتحضير الكـادر الفني والاداري ، وتحضـير العبوات للازمة ، وقبل كل هذا تحضير الشركات لان تتقبل مبدأالمشاركة، ثم الانتقال الى تأسيس شركات نقل تحل محل الشركات الاجنبية ، وهكذا حتى نصل في نهاية كل مرحلة الى سيطرة كاملة تبدأ بعدها بالمرحلة اللاحقة .

وفي نظري أنه يجب أن نبدأ مرحلة مرحلةمارين فيها حسبالتسلسل التالي : (البحث والتنقيب ـ الانتاج ـ النقل ـ التكرير ـ التوزيع) ، كما أن فيكلمرحلةمنالمراحل الداخليـة الفرعية لابد من اتباعها عندما نفكر في السيطرة عليها مارين بالمفاوضات ، وتأسيس شركات ، وبناء كادر فني واداري وغيرها من الاعمال الضرورية لتأميم مرحلة من مراحل الصناعة النفطية .

تتم السيطرة على البترول والتحكم في هذه الطاقة متى كانت هذه الطاقة في يد الدول النفطية ، وتحت تصرفها في كل مايتعلق بها ، وفي كل مايتعلق بمراحلها من مرحلة الكشف والتنقيب ، حتى مرحلة التوزيع والاستهلاك ، فقد يوجد حاليا من الدول ماتسيطر على عملية البحث والتنقيب ، ومنها ماتسيطر على النقل ، والاخر على التكرير ، والرابع على التوزيع ، أو أن توجد بعض الشركات أو بعض الدول ماتسيطر على أغلب هذه المراحل أو جزء منها ، وهكذا يظهر التفاوت في السيطرة على الصناعة النفطية فتسمح بعض الدول للبحث والتنقيب في أراضيها لقلة الكوادر الفنية ، وللتخلف العلمي والاقتصادي حيث نرى أغلب دول الشرق الاوسط تسمح لاغلب دول أوروبا بالبحث والتنقيب في أراضيها لقلة الكوادر الفنية ، وللتخلف العلمي والاقتصادي حيث نرى أغلب دول الشرق الاوسط تسمح لاغلب دول أوروبـا بالبحث والتنقيب في أراضيهما لقاء امتيازات معينة كضريبة الدخل ، أو ايجار الارض ،فهناك

شركة الزيت العربية « أرامكو في المملكة السعودية التي اشرفت على الاحتضار ، وهناك شركة « الكونسوريتوم » في ايران وقد صرح الشاه بتأميم كافة الشركات في عام ١٩٧٤ . والشركة الرومانية في السودان ، والشركات الكندية في تونس ، والشركة الايطالية « يني » في جمهوريةمصر العربية وغيرها من الشركات الكثيرة والمتعددة الاجناس حتى أنه قد يوجد في كل بلد نفطي اكثر من ٢٥ شركة اجنبية ...

ان هذه الصورة تسمح بوجود خلل في السيطرة على النفط ، كما يسمح بوجود تغيرات يمكن ان يدخل منها الخصم ، ويفوت على الدول النفطية الفرص العديدة للاستفادة من النفط كاملا ، وان هناك ظاهرة غريبة في الدول النفطية في سعيها وراء تأميم الانتاج فقط ، الا ان الصناعات الاخرى النفطية لاتزال بيد الشركات الاجنبية كصناعات التكرير ، والتسويق والنقل فوسائط النقل المختلفة (أنابيب قاطرات ـ ناقلات ـ عربات .. الخ) هي بيد الشركات الاجنبية ، ولا يملك المنتج منها شيئا ، واذا تملك فلن يتملك سوى جزء بسيط حتى هذا التاريخ ، اذ نلاحظ ان الدول الغربية تملك اسطول النقل فنراه موزعا في نسب مختلفة بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، وفرنسا ، واليابان ، والنرويج ، وليبريا ، تحتل ليبريا المرتبة الاولى بين الدول ثم النرويج فبريطانيا فالولايات المتحدة الامريكية ، وقد اتجهت مؤخرا بعض الدول لبناء اسطول للنقل ، فقد اوصت شركة ناقلات النفط الكويتية على بناء ناقلات ذات حمولات ضخمة ، كما نلاحظ ان أغلب دول منظمة «الاوبيك» تتجه الى هذاالاتجاه كما ان هناك شركة تكونت حديثا تدعىشركة الناقلات العربية تضم في عضويتها الدول العربية المصدرة للنفط ، كما أن هناك اتجاها لبناء اسطول متعدد الجنسيات ، وقد جاء في مقال لمجلة النفط تحت عنوان « أسطول الناقلات في الشرق الاوسط تصل حمولته الى /٧/ ملايين طن ساكن »(١) .

ومما جاء في هذا المقال « من المتوقع ان تصل حمولة أسطول الناقلات التي تملكه الدول المنتجة للنفط فيشمالافريقيا والشرق الاوسط في عام ١٩٧٨ الى سبعة ملايين طن ساكن . وتصل الحمولة في الوقت الحاضر الى ٥ر١ مليون طن ساكن فقط ، وبالاضافة الى ذلك فان الجزائر

(١) العدد الثاني عشر ـ ايلول ١٩٧٤ ص ٣٤ .

ستزيد من سعة انابيب وناقلات الغاز الطبيعي السائل من /٤٦٢١٠/ متر مكعب في الوقت الحاضر الى /٦١٧٢١٠/ متر مكعب عام ١٩٧٨ ، وكذلك الكويت فقد طلبت ناقلات للغاز الطبيعي السائل ، وزيت الغاز السائل تصل حمولتها الى /٤٠٥/ الاف متر مكعب : وفيما يلي جدول بتوزيع هذه الحمولة على بلدان المنطقة » .

ـ جدول الحمولة ـ

اسم الدولة	طن ساكن	
	الحمولة الحالية	الحمولة المطلوبة
الكويت	٧٩٣٠٠٠	١٣٤٤٠٠٠
العراق	٢٦٩٣٥٠	١٢٦٠٠٠٠
ليبيا	١٨٥٣٠٠	٨٤٠١٠٠
ايران	١٨٣٤٩٨	٨٦٠٠٠٠
الجزائر	٦٢٠٠٠	—
السعودية	٢٧٢٣٢	٨٠٠٠٠
الاوبيك العربية	—	١٩٢٠٠٠
المجموع	١٥٢٠٣٨٠	٥٥٧٦١٠٠

ومن المحتمل ان تكون هذه الدول قد اوصت لبناء ناقلات ، فالعراق مثلا أوصى على بناء ناقلات اربع جرى تسليم احداها في كانون الثاني ١٩٧٤ ، وحمولة الناقلات ١٢٠ الف طن ، كما ذكرت شركة ناقلات النفط الحكومية انها ستقدم طلبا لبناء ناقلتين حمولة ٢٥٠ الف طن ، كذلك فقد أوصت الشركة العربية البحرية لنقل البترول التي تملكها الدول الثماني الاعضاء في منظمة الاوبيك العربية وقد انشئت هذه الشركة في كانون الثاني ١٩٧٣ برأسمال /٥٠٠/ مليون دولار على بناء أربع ناقلات تبلغ كلفتها حوالي /٢٤٠/مليون دولار . أثنتان بحمولة /٢٧٨١٠٠/ طن ساكن تبين في احواض شركة « شانيتر داتلانتيك » ومواعيد تسليمها واحدة في تشرين الاول لعام ١٩٧٦ والثانية في شهر نيسان لعام ١٩٧٨ ، واثنتان حمولة كل واحدة منها /٣١٨٠٠٠/ طن ساكن تبين في احواض « بريمرفلكان »في ألمانيا الغربية وستسلم احداها في كانون الاول ١٩٧٦ والاخرى في نيسان عام ١٩٧٧ .

ولقد ادى بناء الناقلات في الدول النفطية الى :

أ ــ هبوط اسعار استثمار الناقلات خاصة الناقلات الكبيرة حيث هبط معدلها بنسبة ٥٪ تقريبا .

ب ــ تخوف الدول الاوروبية من زيادة عدد الناقلات وزيادة حمولتها في الدول النفطية ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي بدأت مخاوفها لئلا تسيطر الدول المنتجة على وسائط النقل . وبالتالي تتدهور اجور الناقلات للدول الاوروبية حيث تضطر هذه الدول في النهاية الى بيعها ، مما يعطي قوة وسيطرة للدول النفطية على الصناعات البترولية . وتضعف بالتالي الشركات الاوروبية .

ج ــ ان فتح قناة السويس قد اثر على طلب الناقلات وخاصة منها الكبيرة ، اذا لاتستطيع هذه السفن من عبور القناة . وهناك محاولات وخطط من الحكومة المصرية لتعميق وتوسيع القناة بحيث تتحمل السفن التي تصل سعتها الى /٢٦٠/ ألف طن أما القناة في حالتها الراهنة فهي لاتستوعب الا الناقلات الصغيرة والمتوسطة . لهذا فان بناء الناقلات اتجه في الوقت الحاضر الى هذين النوعين .

ان فتح القناة سيوفر جزءا كبيرا في ميزان المدفوعات البريطاني ، وقد خسرت بريطانيا في عام ١٩٦٧ حوالي ٣٥٠ مليون جنيه ، كما ان فتح القناة سيوفر لافريقيا وأسيا حوالي ٣٠٪ من تكاليف الشحن .

والجدول التالي يرينا الاهمية المتزايدة في النقل ؛

ان معامل التصفية والتكرير هي في اغلبها بين دول اوروبا الغربية . وتحت تصرفها . فنجد الولايات المتحدة الامريكية تصفي في عام ١٩٦٦ كمية ٥٢٥ر٣ مليون طن تتبعها كندا . والكتلة الشرقية . والاتحاد السوفييتي . الا ان الدول النفطية قد تنبهت لهذه الناحية وطفقت تبنى معامل للتكرير والتصفية . وهذه العملية تؤهلها في المستقبل لان تسيطر على هذه المرحلة من الصناعة النفطية . فنجد في العراق مثلا النية متجهة لبناء مصافي ففي عام ١٩٧٤ بدأ العراق بناء مصفاة طاقتها /٧٠٫٠٠٠/ برميل في اليوم ويعتقد انه سينتهي العمل فيها في أواخر عام ١٩٧٤ . وكذلك في ليبيا فقد انشئت عدة مصافي منها المصفاة الجديدة التي تزمع بناءها في « زوتينا » بالاشتراك مع الحكومة الرومانية . وتبلغ طاقة هذه المصفاة

جدول يبين الاهمية المتزايدة في النقل (١)

الدولة	عدد الناقلات	ناقلات عاملة تراوح حجم الناقلات بالاف الاطنان الساكنة	مجموع حمولة الناقلات بالاف الاطنان الساكنة	ناقلات في طور الطلب العدد × الوزن	تاريخ تسليم الناقلة
الكويت	٦	٥٠ – ٢٠٩	٨٠٠	١ × ٣٩٥٠٠٠ ١ × ٣٢٨٠٠٠	١٩٧٦ ١٩٧٦/١٩٧٤
ايران	٤	٣٥ – ٧٥	١٨٤	١ × ٢٢٨٥٠٠ ١ × ٢٢٥٥٠٠	١٩٧٥ ١٩٧٥
العراق	٥	٣٥	١٧٥	٢ × ٣٥ر٠٠٠	١٩٧٣
السعودية	١	٢٧	٢٧	٢ × ٤٠ر٠٠٠	١٩٧٥/١٩٧٤
ليبيا	١	٤٧	٤٧	١ × ٤٧ر٠٠٠ ١ × ٨٦ر٠٠٠	١٩٧٣ ١٩٧٤
الجزائر	١	٥٠	٥٠	–	–
اندونيسيا	١٤	٨ – ٣٤	٢٠٥	١ × ٣٠ر٠٠٠	١٩٧٣
فنزويلا	١	٣٥	٣٥	–	–
البرازيل	٣٠	٦ – ١١٥	٨٢٤	٢ × ٢٧٨ر٠٠٠ ٥ × ١١٦ر٠٠٠ ٤ × ٢٦ر٠٠٠	١٩٧٤ ٧٥/١٩٧٣ ١٩٧٣
المكسيك	١٩	٩ – ٢٢	٣٤٤	٦ × ٢١ر٥٠٠	١٩٧٥/١٩٧٣
الارجنتين	٢٠	٦ – ٢٠	٣٠٥	٢ × ٦٠ر٠٠٠	١٩٧٦/١٩٧٥
الاكوادور	١	٣١	٣١	–	–

حوالي /٣٠٠ر٠٠٠/ برميل يوميا ، وكذلك عقدت ليبيا مع الاتحاد السوفييتي عقدا تم بموجبه بناء معمل لتكرير النفط في بنغازي طاقته /٦٠٠ر٠٠٠/ برميل يوميا ، وكذلك القطر العربي السوري فقد حصل على قرض لبناء مصفاة جديدة في بانياس ، وهكذا باشرت الدول المنتجة للنفط تهتم بانشاء معامل التكرير والتصفية ، الا انه لايزال حتى الان أغلب المعامل بيد الشركات والدول الاجنبية ، فهي اما شريكة فيه ، او تحت سيطرتها ، وتخطط الدول النفطية الان للسيطرة على هذه المعامل شيئا فشيئا .

---

(١) نفط العرب عدد نيسان ١٩٧٣ .

ان احتياط النفط موزع في أنحاء العالم ، وفي مناطق عديدة منه ، وتتصدر المملكة العربية السعودية دول العالم فيما تملكه من احتياطي البترول ، وقد قدر الاحتياطي فيها عام ١٩٦٧ حوالي ٢٠٠ر١٠ مليون طن ، وقدر احتياط العالم بالكامل حوالي ٠٠٠ر٠٠٠ر٨٠٠ر٥٦ بليون طن ، الا ان هذا التقدير كان غير دقيق حيث ظهرت بعده ابار جديدة وحقول جديدة ، وقد قامت شركة يابانية عام ١٩٧٣ باكتشاف حقل « جرونينجن » الهولندي ، وحقل « حاس الرمل » في الجزائر ، وكذلك في السعودية حيث قامت شركة (الآرامكو) باكتشاف حقل « مزاليج » الذي يبعد ٥ ميلا عن حقل « خريص » وكذلك في بريطانيا حيث اكتشف حقول في البحر الشمالي من القطب ، ويقدر انتاجه ب ٥٠٪ ، ويغطي ٧٥٪ من الاحتياجات في عام ١٩٨٠ ، وقد علم مؤخرا ان سفينة البحث الامريكية « جلومار شالنجر » قامت في البحث والتنقيب عن البترول في القطب الجنوبي في البحر المتجمد الجنوبي ، وقد تمكن العلماء مؤخرا من صنع آلات تصل الى عمق /١٠/ آلاف قدم أو اكثر كذلك فقد تم مؤخرا اكتشاف حقل كبير للغاز في ايران عام ١٩٧٤ ، ويقع هذا الحقل في اقليم فارس جنوب ايران ويقدر العلماء ان احتياط هذا الحقل يمكن ان يبلغ /١٩٠٠/ مليار متر مكعب ، ويمكن القول بان الاحتياطي النفطي لم يقدر تقديرا صحيحا حتى الان وخاصة بعد ان اتجهت الشركات الاجنبية والدول الاوروبية للبحث والتنقيب عن البترول في البحار والمحيطات . وقد امكن توقيع عقد بين اليابان وبين الشركات (فيلبيس بتروليوم) وجيتي أويل ، واجيب الايطالية ، على صنع سفينة تسمى (ديسكفور٥٣٤) تستطيع هذه السفينة الحفر في ماء يصل عمقة الى ستة الاف قدم . وهكذا فان الاكتشافات تجعل الاحتياطي غير مستقر أو محدد ، وعلى كل فان الوطن العربي يحوي اكثر من ٦٠٪ من احتياطي العالم ، وان السيطرة عليه هي جزء من السيطرة النفطية .

ان رؤوس الاموال متوفرة في الدول النفطية ، وقد سبق ان نوهنا على أهميتها وتوظيفها ، وهي شرط لاقامة الصناعة النفطية من البحث والتنقيب حتى التوزيع والاستهلاك ، لهذا لابد من السيطرة على هذه الاموال المتوفرة ، والمخزون اغلبها في المصارف الاجنبية ، وطالما انهذه الاموال في المصارف الاجنبية ، وفي البلاد الخصم لايمكن القول بأنه يمكن السيطرة عليها ، وهكذا لابد من اتباع سياسة تمكننا من السيطرة

على هذه الاموال وذلك باتباع التنمية الاقتصادية في البلاد النفطية ، واتباع التكتيكات الادارية التي مرت معنا فيما سبق .

ان فرض السيطرة في وقتها الحاضر على الصناعة النفطية (البحث والتنقيب ، الانتاج ، التكرير ، النقل ، التوزيع) في ظل تملك الشركات الاجنبية لهذه الوسائل أو بعضها ، وفي ظل المحالفات الاقتصادية ، وفي ظل أطماع الدول المستهلكة والمستوردة لهذا النفط الذي يتصف بالجودة والرخص ، والذي يؤمن في الوقت نفسه لهذه الدول قواعد مادية متقدمة لقواتها ، ويؤمن لها تنفيذ سياستها الاقتصادية والسياسية ، ويؤمن في الوقت نفسه لشعوب الدول ذات الاطماع التقدم والرفاهية ، كما يؤمن لولايات المتحدة الامريكية خاصة ابعاد خصومها عن البلاد النفطية ، وخاصة عن الوطن العربي كما فعلت من قبل ، وتحاول ابعاد الاتحاد السوفييتي عن المنطقة العربية ، وعن قواعد الولايات المتحدة المتمركزة في بعض الوطن العربي ، وعن مصادر البترول اذن فكيف يمكن للدول النفطية أن تسيطر على نفطها ، والسيطرة الاجنبية مطبقة عليه في الوقت الحاضر ؟ ليس لدينا الا أن نتبع تكتيكات القضمات الادارية حيث يمكن بهذه التكتيكات السيطرة على البترول وصناعته ووسائله جزءا بعد جزء ، وفي ظروف وأوقات دولية وداخلية ملائمة أي يمكن أن ندرب مثلا الكوادر الفنية والادارية من المستويات المختلفة لتحمل محل الكوادر الاجنبية ، أو اقامة مصانع تكرير او المشاركة فيها ، او شراء بعض أسهم الشركات الاجنبية ، او شراء الناقلات أو المشاركة فيها ، وانشاء معامل تكرير وطنية أو المشاركة في معامل التكرير الاجنبية ، واقامة التنمية الاقتصادية على مستوى كل بلد نفطي ثم على مستوى اكبر ، والمحافظة على قيمة الفائض النقدي باتباع تكتيكات ادارية وغيرها من الاعمال . . . على ان نبدأ بالسيطرة أولا على الانتاج ثم باقي الصناعات النفطية المتسلسة ووسائلها ، والاموال المودعة . على ان هذا لايعني ان ندخل فقط في كل مرحلة من مراحل الصناعة النفطية شيئافشيئا بل يجب ان نركز على الانتاج ثم التكرير ثم النقل ثم التوزيع ، وان في كل مرحلة من هذه المراحل تكتيكات ادارية اقل منها في المستوى من التكتيكات المرحلية الكبيرة ، على ان طريقة هذه السيطرة تكون طويلة ، الا انها تكون في أغلب الاحيان مضمونة النتائج وقادرة على بلوغ الهدف المطلوب ، واما اذا أريد أن تكون السيطرة دفعة واحدة فلها محاسنها اذا استطاعت الدولة التي تريد السيطرة على بترولها أن تكون قادرة على قيادة المصانع والانتاج والنقل

والتكرير والتسويق ، وقيادة الاعداد الكبيرة من الكوادر الادارية والفنية ، وادارة الاموال المودعة بتصرف قيادي حكيم ، ون تكون هذه السيطرة مستمرة وحازمة دون توقف على أي جهة او قطاع ، أو صناعة ، وهذا ماينطبق على سيطرة الجزائر عندما أممت البترول في بلادها ، فالانتاج ظل مستمرا ، والنقل ظل مستمرا في تدفقه جهة موانيء الشحن ، كما استطاعت ان تؤمن النقل عبر خطوط الانابيب ، وأن تصدره الى الخارج رغم التخويفات والتحذيرات والمقاطعة من قبل الشركات الفرنسية التي كانت مسيطرة على البترول قبل التأميم، وبهذا فقداستلمت «سوناطراك» وهي الشركة الوطنية في الجزائر كافة العمليات والمراحل ، وكافة المصانع، والتوزيع وغير ذلك ، الا انه استعرضنا تكتيكات الجزائر نرى انها قد اتبعت في السيطرة على بترولها تكتيكات القضمات ، وان كان قد بدا مسيطرا عليه دفعة واحدة ، فهي قبل ان تؤمم في ٢٤ شباط ١٩٧١ اتبعت تكتيكات ادارية أهمها :

ا ــ اجراء حوار وجس نبض الشركات الفرنسية حول ضرورة مشاركة الجزائر المباشرة في جميع النشاطات البترولية ، وذلك تمهيدا لاستعادة الثروات الطبيعية والسيطرة عليها .

ب ــ ثم دخلت الجزائر بمفاوضات انتهت هذه المفاوضات بتعنت الجانب الفرنسي لكنه وافق في النهاية على زيادة المشاركة مع الجزائر بشروط قاسية .

جـ ــ اعداد الشركة الوطنية الجزائرية « سوناطراك » اعدادا يؤهلها للقيام والاضطلاع بمهام الشركات الاجنبية ، وقادرة في الوقت نفسه الاستمرار بهذه المهام وبهذه المسؤوليات .

د ــ اعداد الكادر الفني والاداري لكافة مراحل التصنيع النفطي ، وخاصة في أعمال النقل والتسويق .

هـ ــ اصدار المراسيم المناسبة التي تعطي الحق القانوني للجزائر للاستفادة من مواردها النفطية ، وتنظيم العلاقات فيما بينها وبين الشركات الاجنبية ، وتحدد لهم التعويضات المناسبة ، وكل ماله علاقة في تنظيم استخراج النفط وتكريره ونقله وتوزيعه .

ان الجزائر لم تقم دفعة واحدة في تأميم صناعاتها النفطية ، بل اتبعت تكتيكات القضمات في سياستها لتأميم النفط ، وهكذا بقيت

تبني الكفاءات والمهارات ، وتعد الاعداد الكافي ، والتحضيرات الضرورية حتى سيطرت على البترول في عام ١٩٧١ ، وحققت اهدافها ، واعطت دروسا جديدة بهذا الشأن .

وعلى العكس من تجربة الجزائر ، فللسيطرة دفعة واحدةمساوئها القريبة والبعيدة ، ولا ادل على ذلك من تجربة ايران ، حيث قامت بتأميم البترول عام ١٩٥١ دفعة واحدة ، وهي غير مهيأة لهذا التأميم ، فلم يكن لديها الخبرات اللازمة ، ولا وسائط النقل الكافية ، ولا وجود للكادر الفني والاداري ، الوحدة الوطنية غير متماسكة فالشعب مقسوم الى احزاب متناحرة ، والخلافات على اشدها والمناخ النفسي معدوم وغيرها من الامور التي يمكن ان تكون شرطا لنجاح تكتيكات القضمات الادارية ، وكانت الشركات الاجنبية مسيطرة انذاك على الصناعة النفطية ، ولها نفوذها وقوتها حتى في الامور الداخلية لايران ، لذلك فشلت السيطرة على البترول من قبل الدولة في ايران ، وانتكستهذهالدو لة، وبانتكاسها فقد تأخرت في تأميمها حتى الان ، ولا تزال حتى الان تسيطر الشركات الاجنبية على البترول وان كان قد بدىء بالتأميم ، وصرح الشاه اكثر من مرة لتأميم الصناعات النفطية ، وهكذا فان لنا في الطريقة التي اتبعتها الجزائر لعبرة ، فهي المثال الحي للدول التي تريد السيطرة على بترولها وان السيطرة سوف تعم جميع البلدان النفطية في العالم وسوف تسيطر المنتجة ولن يبقى موضع قدم للشركات والاحتكارات الاجنبية ونقول عندها بفرح « هذه بضاعتنا ردت الينا » .

٧ ــ **تنفيذ المبادىء المخصصة للنوع الاول** : بعد السيطرة الكاملة على البترول ، واتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها تدعيم الدول النفطية ،تتخذ في ذلك ماتخذ من اجراءات ومبادىء للنوع الاول من الدول ، فتقوم بتوزيع البترول في أماكن مختلفة من البلاد ، وتشكل احتياطا قويا في كافة المستويات ، وتطور النقل فنيا وكما ، وتطور المحاور ، وكذلك تنشىء قواعد بترولية لكافة المستويات ، وتحسين الصناعة وتوسيع الزراعة راسيا وافقيا ، وتقود هذه المنشآت بكل حزم ومرونة بشكل تجعل هذه القيادة مستمرة في السيطرة قبل الازمات والقتال واثناءه وبعده ، وتوفير الامن والحماية والوقاية لهذه المنشآت والطرق ، وتطوير الابحاث العلمية في الصناعة البترولية .

الاستراتيجية الادارية البترولية للولايات المتحدة الامريكية .

وتبرز الاستراتيجية الادارية للنوع الثالث في مبادىء اهمها :

١ ـ تحديد الاستهلاك في كافة مجالات استهلاك البترول : يحدد الاستهلاك في كل مجال ، كتحديد استهلاك الصناعات والخدمات والمنازل كتحديد استهلاك وقود الطائرات ، وقد فرض « روبرت يتم » رئيس مجلس الطيران المدني الامريكي قيودا على استهلاك وقود الطائرات وقال : « ان الاقتصاد بنسبة ١٠٪ في استخدام وقود الطائرات النفاثة سيوفر على الولايات المتحدة الامريكية /١ر١/ مليار جالون من هذا الوقود « سنويا » ، وقد ألغي الكثير من رحلات هذه الطائرة ، وان ٩٠٪ من الشعب الامريكي يستخدم البترول في أغراض مختلفة في التدفئة والسيارة ، والطبخ وغيرها ، فالعربات لوحدها تستهلك كميات كبيرة من البترول فقد وجد في امريكا عام ١٩٧٢ مايزيد عن / ١٢٠/ مليون سيارة أي مايعادل ٦٠٪ من مجموع السيارات في العالم ، وهناك المجالات الاخرى العديدة في الاستهلاك غير المحدود ، ونتيجة لذلك فقد انخفض الاستهلاك في دول أوروبا الغربية ، وفي الولايات المتحدة الامريكية بصورة خاصة لجميع مصادر الطاقة فانخفض الاستهلاك في عام ١٩٧٤ بنسبة ٢ر١٪ عن النصف الاول من عام ١٩٧٣ ، ولاشك أن الحظر النفطي وقلة البترول ، وارتفاع اسعاره جعل الامريكيين يقتصدون في استهلاك الطاقة ، والجدول التالي يعطينا مقدار التغيير الذي طرأ في عام ١٩٧٤ .

الاستهلاك الامريكي من جميع مصادر الطاقة خلال النصف

من عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ بملايين البراميل يوميا

نوع الطاقة	بملايين البراميل يوميا		مقدار التغيير عن عام ١٩٧٣	نسبة التغيير
	عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٣		
النفط	١٦ر٤	١٧ر٣	ـ ٩ر٠	ـ ٢ر٥
الغاز الطبيعي	١١ر٨	١٢ر٣	ـ ٥ر٠	ـ ١ر٤
الفحم	٦ر٤	٦ر٢	+ ٢ر٠	+ ٢ر٣
الهيدروكربونات	١ر٦	١ر٥	+ ١ر٠	+ ٦ر٦
الطاقة الذرية	٠ر٥	٠ر٤	+ ١ر٠	+ ٢٥ر٠
المجموع	٣٦ر٩	٣٧ر٩	ـ ١ر٠	ـ ٢ر٦

نلاحظ من هذا الجدول ان النفط والغاز الطبيعي قد حدد استهلاكه ، ونتيجة لهذا التحديد والتقنين فقد وفر على الولايات المتحدة الامريكية ٩٪ من النفط و ـ ٥ر٠ من الغاز الطبيعي ، الا أنه ماكاد ينقص من هاتين المادتين حتى ازداد في مصادر الطاقة الاخرى لسداد النقص الذي حصل ، ومعنى ذلك انه لم ينقص الاستهلاك في موارد الطاقة الا بنسبة ضئيلة ، كما نجد في الوقت نفسه ان العالم غير العربي قد ازداد انتاجه من النفط ، فكندا مثلا كان انتاجها من النصف الاول عام ١٩٧٣ يساوي ١٫٧٨٦ مليون برميل يوميا فقفز في النصف الثاني من عام ١٩٧٤ الى ١٫٨١٤ مليون برميل يوميا ، وذلك ليغطي النقص في امدادات النفط للبلاد الاوروبية ، والولايات المتحدة الامريكية .

ا ـ رفع اسعار البترول ، وبذلك يخف الاستهلاك لهذه المادة ، كما فعلت الولايات المتحدة ، ودول اوروبا الغربية حيث طالب المنتجون في الولايات المتحدة الامريكية الكونغرس بزيادة لاتقل عن ٥٠٪ ، وفي مقال للسيد « بهمن كارباسون » بعنوان استراتيجية الدول النفطية تعرض لهذه الناحية فقال : ان الدول الاعضاء في الاوبيك قد ادركت اخيرا ان زيادة كافية في الاسعار من شأنها أن تشكل حافزا للدول المستهلكة للاقتصاد في الاستهلاك وذلك على ضوء المخاوف التي سادت في السابق من احتمال ان يفوق الطلب النفطي العرض الى حد كبير ، وفعلا فقد ارتفعت اسعار النفط داخليا وخارجيا بينما كان في اول عام ١٩٧٢ يساوي ٢٫٤٧٩ دولار للبرميل الواحد فقفز في أول عام ١٩٧٤ الى ١١٫٦٥١ دولار للبرميل الواحد .

ب ـ تحديد نظام الافضليات في الاستهلاك ، وذلك بتحديد الهام وغير الهام ، وتقسيمه الى درجات في الاهمية ، والبدء في امداد الاهم ثم المهم ، أفضلية اولى وافضلية ثانية وثالثة وهكذا ..

ج ـ استخدام نظام البطاقات كما فعلت الولايات المتحدة الامريكية حاليا ، وغيرها من الدول الاوروبية الغربية ،

د ـ من التشريعات التي تكفل تحديد الاستهلاك ، والمحافظة على البترول وصرفه في الوجوه الهامة فقط دون التنديد الذي لا مسوغ له ، وهكذا نرى ان الولايات المتحدة الامريكية سنت تشريعا جديدا يخول وزير النقل وضع الدراسات اللازمة ويحدد الطرق لاستهلاك البنزين وفعلا فقد نزل الاستهلاك الى الثلث في استخدام السيارات .

هـ ـ فرض ضرائب جديدة على استهلاك البترول ، كما فرضت ضرائب جديدة على استخدام السيارات حسب قوتها بعد حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ كل هذه اجراءات تحد من الاستهلاك . وتعمل على استمرار الامداد ولو لفترة محددة .

٢ ـ البحث عن وسيلة أخرى لسداد هذا النقص : قد تكون هذه الوسائل متعددة منها زيادة انواع الطاقات الاخرى التي يمكن ان تحل محل البترول كزيادة طاقة الفحم ، أو زيادة الطاقة الكهربائية ، او الذرية ، أو الهيدرو كربونات ، ولكن العقبة الكبرى في هذه الانواع من الطاقات تكمن عندما لايستطاع زيادة هذه الطاقات ، وذلك لعدم توفر الامكانات اللازمة لزيادتها ، أو أن هناك بعض الاستخدامات لايمكن ان تعوض ببديل الا بالطاقة النفطية ، ومنها التقدم التكنولوجي الذي يمكن باستخدامه الاستغناء عن الطاقة البترولية كأن يتحول الفحم مثلا الى غاز يسهل نقله واستخراجه في المجالات التي كان يستخدم بها البترول ، أو التغيير في صناعة المصنوعات كأن تصنع السيارات مثلا بشكل يستخدم في تحريكها القوة الكهربائية أو القوة الذاتية أو أية قوة اخرى ، أو التقدم الحضاري ، فقد كانت الاكتشافات من قبل تقتصر على عدة مصادر محدودة للطاقة ، ولا يستغرب [illegible] الزمن ان يكتشف العالم الان أنواعا جديدة من الطاقة تحل محل الطاقة البترولية **وتدل الاكتشافات والابحاث على اكتشافات جديدة كلما تقدمت الحضارة ، فلقد اكتشف الاتحاد السوفييتي مؤخرا معدنا أطلق عليه اسم « أرمستربخت » وتجري الدراسات حاليا** لاكتشاف انواع أخرى من الطاقة كحجر (السجيل) ففي **الاتحاد السوفييتي في منطقة « استوينا » بلغ انتاج زيت حجر** السجيل حوالي ٣ر٥ مليون طن في علم ١٩٧٤ ، ورغم هذا التقدم الهائل في انواع الطاقات ، الا أن التنبؤات تشير الى ازدياد أهمية البترول ودوره الكبير في الاستراتيجية الادارية ، فلقد أشار الدكتور محمد صادق

المهدي رئيس الدائرة الاقتصادية في منظمة الاوبيك في مؤتمر البترول العربي الثامن في الجزائر عام ١٩٧٢ قائلا : « ان التنبؤات الاخيرة عن الطاقة تشير الى أن مجمل الطلب العالمي على الطاقة سيزداد بمقدار /٨ر٤/ في الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨٠) أي أن الاستهلاك الاجمالي للطاقة سيصبح مساويا لـ / ١٥٨ر٧ / مليون برميل من النفط الخام يوميا ، ومن المقدر ان تصل حصة البترول من هذا المجموع الى /٨٣ر٢/ مليون برميل من النفط الخام يوميا أي بنسبة /٥٢ر٤٪/ ، وستكون حصة الفحم منه /٢١٪/ ، وحصة كل من الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية والنووية ستكون /١٨،١٪/ و /٥،١٪/ و /٣،٤٪/ . ان البترول وما يتصف به من رخص في الاسعار بالنسبة لباقي قوى الطاقة ، وسهولة في الاستخدام والاستخراج والانتاج ، والتسويق ، وطاقة كبيرة من الوحدات الحرورية جعلته يتبوأ المكانة الاولى بين انواع الطاقات الاخرى ويشكل نسبة كبيرة منها ، ففي الولايات المتحدة الامريكية يشكل استهلاك البترول حوالي ٧٧٪ من استهلاك الطاقات الاخرى ، وهذا ما يدلنا على أهميته الاستراتيجية وقيمته بين مصادر الطاقة ، وليت الوطن العربي يدرك هذه الحظورة ويبين استراتيجية الادارية على هذه المعطيات الاولية ، وعسى ان يكون ذلك قريبا .

٣ – استيراد البترول من عدة مصادر من الدول الاجنبية وعدم الاكتفاء بمصدر واحد : اذا استعرضنا أهم الدول المستوردة نجد في المقدمة دول اوروبا (ماعدا الاتحاد السوفييتي) ، ثم الولايات المتحدة الامريكية ثم الشرق الاقصى ، وأوستراليا ، وأفريقيا ، واذا استعرضنا أهم الدول المصدرة نجدها في الوطن العربي ، ثم ايران . ففنزويلا ، واذا ما أرادت الدول المستوردة ان تستورد البترول فيجب عليها الا تعتمد على مصدر واحد على الوطن العربي مثلا ، أو على ايران وحدها ، أو على فنزويلا ، وتأتي نقطة الضعف في دول أوروبا انهم يعتمدون في استهلاك بترولهم على مصدر واحد تقريبا الا وهو نفط الوطن العربي ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية فهي تستثمر بترول السعودية /١٠٠٪/ و ٥٠٪ في الكويت ، و ١٠٠٪ في ليبيا بالاشتراك مع البلاد الاوروبية الاخرى ، وبريطانيا تستثمر بترول الكويت بنسبة ٥٪ ، وبترول قطر ٢٣ر٧٥٪ وغيرها أي أن ٨٠٪ يمكن ان تستورده هذه الدول من الوطن العربي ، بينما يبلغ بعضهم نسبة اكبر فتصل اليابان الى ٩٠٪ من احتياطي النفطي .

ان الضربة التي تصيب المقتل هو قطع الانتاج ، وبالتالي قطع التصدير عن هذه البلاد ، وهذا ما اشار اليه المسؤولون الامريكيون في تصريحاتهم المتعددة منها تصريح « جاكسون » رئيس لجنة الشؤون الداخلية في الكونغرس الامريكي قائلا . « قد تستيقظ مؤسسة أو شركة امريكية ذات يوم فتجد نفسها قد اصبحت ملكا لدولة مصدرة » وهذا ما حصل في بعض الشركات حيث اشترت المملكة العربية السعودية شركة « أرامكو » بالكامل ، وحيث ساهمت أغلب الدول النفطية بهذهالاجراءات وقال « هاتفيلد » : « ان تزايد اعتماد الولايات المتحدة الامريكيـة والعالم الحر على نفط الشرق الاوسط لسنوات عديدة قائمة يتطلب منها بناء صداقاتها التقليدية مع العالم العربي ، والعمل على خلق الاستقرار **السياسي ، والاسراع نحو حـل سلمي للنزاع العربي الاسرائيلي » . كما** بين « هاتفيلد » ضرورة اتباع سياسة ايجابية نحو الوطن العربي المصدر الوحيد لامريكا فقال : « ان تزايد اعتماد الولايات المتحدة الامريكيـة على نفط الشرق الاوسط .. يحتم فرض موقف اكثر ايجابية » وقال « ان على الولايات المتحدة الامريكية ان تحول سياستها المتذبذبة في منطقة الشرق الاوسط الى سياسة ثابتة ومخلصة نحو الوصول الى السـلام الدائم في هذه المنطقة » . ثم حذر من عواقب هذه السياسة التي مـن نتيجتها عزل الولايات المتحدة الامريكية عن حلفائها الغربيين فقـال : « ان الدول الاوروبية المستهلكة للنفط قد وعت هذه المشكلة، فاختلفت مع الولايات المتحدة الامريكية في سياستها نحو قضية الشرق الاوسط ، وهي الان تمارس سياسة مستقلة نحو هذه القضية » فلقد بدأ فعـلا الحوار العربي الاوروبي ، ومالت أوروبا راغبة في التعاون الجدي مـع الدول العربية ، ومازالت الولايات المتحدة الامريكيـة سائرة في سياستها الانعزالية ، وفي سياستها المتذبذبة ، وهي الى الان لم تدرك خطورةهذه السياسة ، ومعها العذر في ذلك فالصهيونية في الولايات المتحدة الامريكة وضعت غشاوة على أعين المسؤولين ، وحجبت عنهم الحقيقة ، ودفعتهم الى السياسة التي نقول عنها ببساطة انها في غير صالح الولايات المتحدة الامريكية . اذا الاعتماد على مصدر واحد يؤدي الى ضعف امام الدول المصدرة ، كما يؤدي الى انهزام وتفكك في الاستراتيجية الاداريـة ، ويؤدي بالتالي الى رضوخ تام لمطالب الدول المصدرة . وليت الوطن العربي يدرك هذه الخطورة ، وهذه النقطة بالذات فيحولها الى سلاح يصيب المقتل ، وفي رأيي ان نقطة الضعف تتمثل في الاختلاف بينالولايات

المتحدة الامريكية ، وبين حلفائها فلقد مال حلفاؤها الى اتباع سياسة ملائمة مع الدول المنتجة ، ولقد ظهر ذلك جليا عند التصويت في مجلس الامن عقب الغارة الوحشية الاسرائيلية على بيروت في عام ١٩٧٣ ، وفي حرب تشرين التحريرية في الوقت نفسه حيث هبت الدول الاوروبية منادية بالتعاون والاستجابة لمطالب الوطن العربي ، ولم يشذ عن هذا المبدأ سوى الولايات المتحدة الامريكية وكندا وهولندا ، وهي قلة قليلة بالنسبة للمجتمع الدولي الاوروبي ، وظهر كذلك من التصريحات المتعددة التي أطلقها زعماء ورؤساء الدول الاوروبية فلقد نادت اليابان (١) « ان اهتمام اليابان يتزايد بشكل أعظم نحو الاعتماد على نفط الخليج العربي ، وأنهم معرضون بشدة اكثر بسبب اعتمادهم هذا واضافت الوزارة اليابانية في ردها ان الاوروبيين واليابانيين معا قد تحركوا في اتجاه صنع سياسة متلائمة مع حكومات البلدان المنتجة من أجل الحيلولة دون انقطاع الامداد بالنفط ، هذا وتعتبر العلاقات الفرنسية مع العراق مثالا على هذه السياسة » . كما ان « روبان أندرياسيان » في مقاله سلاح النفط في الشرق الادنى أشار الى أهمية الخلافات بين الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية قائلا : (٢) « ولكن البترول كان أحد أسباب الخلاف العميق بين الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في الحلف الاطلسي ، واذا كانت الولايات المتحدة في الوقت الحاضر ترتبط ارتباطا قليلا نسبيا بتزويدها بالبترول العربي ، فان الامر يختلف بالنسبة لبلدان اوروبا الغربية ، أو ليس من العجيب ان يكون هناك شبه اجماع ليس فقط على رفض تأييد اسرائيل ، بل وكذلك على منع اسلحة الولايات المتحدة من أن تسلم لاسرائيل عن طريق أراضيها » «ولادرك. الاوروبيون ، ومدراء الشركات الهامة ، وحتى في الولايات المتحدة الامريكية ان السياسة الراهنة نحو الوطن العربي سوف تؤدي الى فقدان مواقع هذه البلاد في هذا الوطن النفطي ، ولهذا نرى مدير عام شركة « ستاندارد أويل كومباني أوف كاليفورنيا » المستر « ميلر » يقول : « نظرا لكون بترول الشرق الادنى ذو أهمية حيوية في الغرب علينا أن نفهم آمال الشعب العربي وان نمنحه تأييدا ومساندة أقوى لجهوده الموجهة نحو اقامة سلام في الشرق الادنى » وكذلك أشارت صحيفة نيويورك تايمز في عددها

---

(١)(٢) مجلة نفط العرب عدد آذار لعام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ص ٤٤ ـ ٤١

الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٧ منوهة الى الخوف الشديد من الاختلاف بين دول اوروبا والولايات المتحدة الامريكية على النزاع على البترول العربي فقالت : (١) « ان المنافسة بين دول اوروبا الغربية على بترول الشرق الاوسط ستكون له عواقب وخيمة بالنسبة لدول «حلف الاطلنطي» وقالت : « ان الصراع على البترول يشكل بالنسبة لمجتمعات أوروبا الغربية في فترة السبعينات تهديدا بنفس حجم التهديد الذي كانت تمثله القوة العسكرية السوفياتية في الاربعينات والخمسينات » حقا انه سلاح رهيب ، أرهب أعداء الدول العربية ، وجعلهم في حيرة ، بل جعلهم منقسمين على أنفسهم ، وجعل أمريكا تهب مذعورة من هول استخدام هذا السلاح لانه لايؤثر فقط على الانقسام الحلفي الاوروبي ، بل على الشعب الامريكي نفسه ، فلا يستطيع شعب تعود الرفاهية ان يتحمل البرد في أيام الشتاء القارس ولا أن يتحمل نقص مادة البنزين في سيارته ، ولا أن يتحمل أي حاجة حصل عليها ثم سلبت منه لسياسة خرقاء تتبعها الولايات المتحدة الامريكية لهذا فان نقطة الضعف حاليا بهاتين النقطتين: الاختلاف مع الحلفاء ، والاختلاف مع الشعب أي أن الجبهتين الداخلية والخارجية غير مستقرة وقد اعتراها خلل وضعف ، وهاتان النقطتان هما لصالح الدول المصدرة .

كيف يمكن لدول اوروبا الغربية ، والولايات المتحدة الامريكية أن تجد مصادر بترولية غير المصادر العربية ؟ بل كيف يمكن لهذه الدول ان تجد الكمية المطلوبة ، وأن تجد التسهيلات المتوفرة في البترول العربي ، فالبترول العربي رخيص ، يتمتع بمواصفات فنية جيدة ، سهل النقل والتكرير ، وسهل التسويق ، مما يجعل هذه الدول تتهافت عليه ، وتعتبره المصدر الوحيد ، بل تعتبره أساس نشاطها الصناعي والزراعي ، والاستراتيجي ، ومما يساعد على استيراد البترول هو : الغاء كافة القيود المترتبة على الاستيراد ، والغاء الرسوم الجمركية وتشجيع الشركات المنتجة ، وسن قوانين وأنظمة ، واجراء بعض التسهيلات الاستيرادية وغيرها من الاجراءات التي تكفل تتابع استيراد البترول واستمراره وهذا ماصرح به الرئيس الامريكي نيكسون في مقدمة بيانه عام ١٩٧٣ لمواجهة أزمة الطاقة داعيا الى وقف جميع القيود على استيراد البترول ، وكذلك الغاء الرسوم الجمركية على الواردات منه ، وقال :

(١) جريدة الاهرام القاهرية العدد ٣١٥٤١/١٩ ابريل ١٩٧٣

« **كارباسيون** » : (١) « **واذا ماأريد تجنب مثل هذه النتيجة** ، وتلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط فان اكتشافات جديدة بحجم حقل (الاسكا) يجب ان تتحقق كل ستة أشهر ، ويمضي السيد « كارباسون» الى القول بأنه بالنظر لامكانات العلم الحديث فان مشكلة نضوب احتياطي البترول لايمكن اعتبارها بداية نهاية الحضارة الحديثة اذ ان **مصادر** بديلة للطاقة هو امر لامفر منه ، غير أنه نظرا للمصاعب الفنية التي تعترض هذا الطريق فان العلماء يتوقعون ألا تظهر المصادر البديلة الى حيز الوجود قبل بداية القرن القادم . وبناء عليه فان الدول الاعضاء في الاوبيك تؤيد الان **سياسة استهلاكية** اكثر حكمة بهدف الاقتصاد في استهلاك النفط » ، وان الولايات المتحدة الامريكية وضعت كل طاقاتها وامكاناتها لاستيراد البترول والتقنين باستهلاكه .

ان المصادر الاخرى غير العربية لاتشكل شيئا ما بالنسبة لاستيراد البترول وهي غير مستقرة ، وغير كافية لتلبية طلبات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، وقد أشار الى ذلك « ويس آرمستروغ » مساعد وزير الخارجية الامريكية للشؤون الاقتصادية قائلا : « انه ولسوء الحظ وفي ظل الاوضاع الاقتصادية الراهنة ، وحالة عدم استقرار السياسات القومية للولايات المتحدة الامريكية وفنزويلا وكندا حول قضية الطاقة فانه لايبدو أن هناك زيادة كبيرة في امداد النفط يحتمل تطويرها بسرعة كافية من بلدان نصف الكرة الغربي » .

٤ ـ **التوسيع الافقي والرأسي لانتاج النفط** : ان توسيع البحث والتنقيب عن الابار الجديدة التي لم تكتشف بعد ضرورة استراتيجية لهذا النوع من الدول . ويجب ان توضع الامكانات اللازمة ، ويجري هذا التوسيع في البلاد أو المناطق التي تقتصر وجود النفط فيها . فقد قام

---

(١) مجلة نفط العرب العدد الحادي عشر اب ١٩٧٤ ص ٢٣ .

خبراء رومانيين بالبحث والتنقيب في السودان مؤخرا ، كما تم اكتشاف ابار جديدة في المملكة العربية السعودية . كما ان بريطانيا تعمل جادة في الكشف والتنقيب عن البترول في بحر الشمال ، كما ان الولايات المتحدة الامريكية اندفعت بسرعة منذ حدوث ازمة الطاقة في البحث والتنقيب في أراضيها ، والاراضي الاجنبية الاخرى التي لها الحق في استثمارها والبحث والتنقيب مثل السعودية والكويت .

ان التوسع في عملية التنقيب هدفه زيادة الانتاج ، وسد النقص في الطاقة الا ان هذا التوسع يحتاج الى امكانات مادية وفنية ، وهذه لاتتوفر حاليا لا في الدول القوية ، وهناك اتفاقات عديدة للبحث والتنقيب جديدة عن البترول ، فقد ذكر في عام ١٩٧٤ أنه تم الاتفاق بين شركة النفط الوطنية الايرانية ، وبين شركة « سيب » المغربية على التنقيب عن النفط في جنوب ايران بمساحة تقدر بـ ٨ آلاف متر مربع ، كما عقدت شركة النفط الايرانية مع شركة / ديمنكس / عقدين لاستكشاف وتطوير النفط في عيادان وشيراز ، كما اتفقت حكومة اتحاد الامارات العربية مع شركة « ريزيرف اديل أندغاز » للبحث عن النفط في جميع المياه التابعة لامارتي الشارقة والفجيرة من خليج عمان ، كما وافق الاتحاد السوفياتي على مساعدة المغرب في تطوير برامج البحث والتنقيب في « تطوان » الى الشرق من طنجة ، كما وقعت مصر عقدا مع شركة (موبيل ويونيون أويل ، واموكو) للبحث والتنقيب في رأس (غارب) على خليج السويس ، وقد حصلت ليبيا على مبلغ /٤٦٠/ مليون دولار وذلك كدفعة أولية من الشركات المتعاقدة معها في البحث والتنقيب ، كما أن الجزائر قامت بتوقيع عقد بين شركة « سوناتراك » وشركة « سي فرانسيزوي بترول الفرنسية للبحث والتنقيب في الاراضي المغمورة بمياه البحر ، قريبا من الساحل الجزائري ، كما أن ليبيا وقعت على عقد بينها وبين شركة «أوكسيدنتال» للبحث والتنقيب في مناطق (صرته) والجبل الاخضر ،

كما أن العلماء يعتقدون ان البحار تحتوي على نفط يساوي أو يزيد عن النفط في اليابسة ، وان حفر آبار النفط على عمق كبير ١٠ آلاف قدم أصبح ممكنا لوجود آلات فنية قادرة على هذا الحفر العميق في أعماق البحار ، وهكذا نرى ان العالم اجمع قد هب دفعة واحدة للبحث والتنقيب عن البترول في كافة المناطق برها وبحرها ، واستخدمت في ذلك الآلات والاعتدة الفنية ، ورصدت الاموال الطائلة ، وذلك كله للتغلب على الخوف من نضوب النفط في العالم ، وتزايد استخداماته المتعددة .

كما توسع العالم في اكتشاف آبار جديدة بدأ يتوسع ايضا في انتاج الابار المكتشفة وزيادة انتاجها ، وهكذا نجد الانتاج يزداد عاما بعد عام فلقد قفز انتاج الاتحاد السوفييتي مثلا من ١١٣ مليون طن عام ١٩٥٨ الى ٢٨٨ مليون طن عام ١٩٦٧ ، والى أكثر من ٤٠٠ مليون طن عام ١٩٧٤ وقفزت الولايات المتحدة الامريكية من ٢٧٣ مليون طن في عام ١٩٤٨ الى ٤٩٤ مليون طن في عام ١٩٦٧ ، ثم انخفض الانتاج فيما بعد وخاصة في عام ١٩٧٤ حيث انخفض الانتاج من ٩٫٢ مليون برميل يوميا خلال السبعة أشهر الاولى في عام ١٩٧٣ الى ٩ ملايين برميل يوميا أي انخفض بنسبة ٣٪ وكذلك انخفض الانتاج في دول اوروبا الغربية ، وقفز الانتاج في المملكة العربية السعودية من ٥ مليون طن عام ١٩٥٤ الى ١٢٤٩ الف برميل يوميا ونشاهد هذه الزيادة تبلغ اعظميتها في عام ١٩٧٢ حوالي ٤٧٧٠ الف برميل يوميا قفزت في عام ١٩٧٢ الى ٦٠١٩ الف برميل يوميا أي بزيادة ٢٦٫٢٪ ، وان هذه الزيادة في الانتاج تعني تغطية النقص الموجود في الولايات المتحدة الامريكية ، وهكذا فان أمريكا ودول أوروبا الغربية يحاولون جاهدين للتوسع الافقي والراسي لكي يتغلبوا على أزمة الطاقة البترولية ، وهي تتناقص عندهم عاما بعد عام فلقد بلغ انتاج الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٧١ حوالي ٩٥٢٩

الف برميل يوميا بينما تناقص الانتاج في العام الثاني رغم المحاولات العديدة والتوسع في انتاجه فبلغ في عام ١٩٧٢ حوالى ٩٣٦٥ الف برميل يوميا اي بنقص ٦٤ الف برميل يوميا ، وفي المانيا الغربية تناقص في العامين (١٩٧١،١٩٧٢) الى (١٤٥ ــ ١٣٩)الف برميل يوميا ، في فرنسا خلال العامين (٣٧ ــ ٣١) الف برميل يوميا ، وفي ايطاليا (٢٤ ــ ٢١) الف برميل يوميا،وان العقبة في هذا التوسع هو أن التوسع يجري بصورة سريعة وواسعة في الدول المنتجة وخاصة في دول الوطن العربي ، ان هذا التوسع بيد الدول النفطية فمتى شاءت ضيقت من هذا التوسع تبعا لظروفها وسياستها واستراتيجيتها وان تضييق هذا التوسع سوف يؤثر من قريب أو بعيد بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وسوف يضغط هذا التضييق لتحقيق انتصارات للدول النفطية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وستلائم هذه الدول مطالبها واستراتيجيتها مع هذا التوسع ، وهذه المزايا تشكل نقطة ضعف لدى الدول المستهلكة، وعلى الدول النفطية أن تعزز القوى خلف نقاط الضعف ، وخرقها ، وتوسيع ذلك الخرق ، وذلك باتباع تكتيكات ادارية تؤمن الاهداف المطلوبة من أهم هذه التكتيكات هي السيطرة المرحلية على البحث والتنقيب ، وعلى الانتاج ، وقد اشار (ماثيوس) المسؤول عن شؤون النفط في مكتب مساعد وزير الدفاع للامدادات والتموين الامريكية عن نقطة الضعف هذه قائلا : « ان من دواعي الحرص أن نفترض أن غالبية الدول المصدرة سوف تفرض قيودا على الانتاج بهدف المحافظة على مواردها ، والحصول على أقصى عائد مالي ممكن من كل وحدة انتاج . واذا صمت هذه النتيجة فان امدادتنا من الطاقة في عام ١٩٨٠ سوف تعتمد بصفة متزايدة على مقدرتنا في توسيع قاعدة الانتاج المحلي من الوقود » . ولكني أسأل « ماثيوس » ماذا سيتم فيما لو لم يكن بالمستطاع توسيع قاعدة الانتاج المحلي، وقد دلت الاحصائيات والدراسات

على أن احتياط أمريكا من البترول ، واحتياط الدول الاوروبية الاخرى في تناقص وان الانتاج في تناقص ؟ ماذا تعمل امريكا والدول الاوروبية في هذه الحال ؟ هل ستعتمد على توسيع الانتاج النفطي في الوطن العربي ؟ أم ستعمل على الاستيلاء على النفط العربي ؟ أم أن هناك ضبابا يغشى أعين الامريكيين المسؤولين فيندفعون وراء اسرائيل ؟ ..

ان الاستراتيجية الادارية للولايات المتحدة الامريكية فيها نقاط ضعف ، ويجب أن تستغل نقاط الضعف هذه لصالح الوطن العربي ، الارقام والاحصائيات التالية تعطينا فكرة واضحة عن الانتاج في العالم لنرى اهمية الوطن العربي في هذا المجال ، وضعف الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية فيه .

ان هذا الجدول يرينا ضرورة انتاج البترول في الدول التي يتناقص انتاجها ، ويتعاظم استهلاكها ، وهذا ما ينطبق على الولايات المتحدة الامريكية ، ودول أوروبا الغربية ، واذا لم تستطع هذه الدول التوسع في انتاجها فيقتضي اقامة علاقات سياسية واقتصادية ، مع الدول النفطية ، واذا لم تستطع اقامة هذه العلاقات فسوف تمر بأزمات بترولية متتالية ، بينما نرى الاتحاد السوفييتي يحافظ على نسبة زيادة معينة لمواجهة المتطلبات ، وهذا يعني أن هناك تخطيطا دقيقا لانتاج البترول . بالرغم من أن الدول العربية النفطية قد يتناقص انتاجها لسبب ما كما تناقص في حرب تشرين التحريرية الا أن هذا التناقص لا يؤثر على استراتيجيتها واقتصادها ، فلا تستهلك من البترول الا قليلا ، ومعظم انتاجها يصدر الى أغلب دول العالم ، وخاصة دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، أي أن انتاجها لصالح غيرها . تبلغ نسبة زيادة الانتاج اكثر ما تكون في الوطن العربي حيث بلغت في عام ١٩٧٢ ، اكثر من عام ١٩٧٤ . قد تضطر الدول التي يتناقص انتاجـ[illegible] ـمـل

الانتـــاج العربـــي والعالمـــي

العالم	معدلات الانتاج اليومي من النفط الخام مقدرا بالاف البراميل		متوسط الانتاج اليومي	
	نوفمبر	ديسمبر	الانتاج ١٩٧١	الانتاج ١٩٧٢
١	٢	٣	٤	٥
العالم العربي				
أبو ظبي	١١٣٨ر٢	١١٤٢	٩٣٤	١٠٥٠
البحرين	٥٥ر٢	٦٧ر٣	٧٥	٧٠
دبي		٢٤٠	١٢٥	١٥٣
العراق	١٤٤٦ر٤	١٦٩٩	١٧١٢	٢٤٤٦
الكويت	٣٤٢٢ر٥	٣٠٩٠ر٢	٣١٩٨	٣٢٨٥
مسقط عمان	٢٨٢	٢٨١	٢٨٩	٢٨٢
قطر	٥٨٤	٥٧٥	٤٣٠	٤٨٢
السعودية	٦٦٩٦ر٣	٦٦٩٩ر١	٤٧٧٠	٦٠١٩
سوريا	١٢٠	١٢٠	١٠٣	١١٩
الجزائر	١١٠٠	١١٠٠	٧٧٥	١٠٦٨
مصر	٢٠٧	٢٠٢	٢٩٤	٢١٥
ليبيا	٢١٧٧	٢٢١٥	٢٧٦٢	٢٢١٥
المغرب	٣	٣	٣	٣
تونس	٨٥	٨٥	٨٦	٨٢
الارض المحتلة	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
المجموع	١٧٦٦١ر١	١٧٦٣٨ر٦	١٥٦٧٦	١٦٦١٠
البلاد غير العربية في افريقيا والشرق الاوسط				
ايران	٥٥٦١	٥٦٤٣	٤٥٣٥	٥٠٢١
تركيا	٦٧	٦٧	٦٦	٦٦
انغولا	١٢ر٥	١٢ر٥	١٥	١٢
كابيندا	١٢٥	١٣٠	١٠٠	١٢٥
الكونغو (برازفيل)	٧ر٥	٧ر٥	٣	٦ر٩
غابون	١٠٤	١٤٠	١١٥	١٣٤
نيجيريا	١٩٠١	١٩٢٠	١٥٣١	١٨١٧
المجموع	٧٧٧٨	٧٩٢٠	٦٣٦٥	٧١٨١ر٩

مـــن النفـــط الخـــام (١)

لاثنى عشر شهرا		انتاج النفط الخام في العالم غير الشيوعي عام ١٩٧٤ مقارنا بانتاج السبعة أشهر الاولى من عام ١٩٧٣ مقدرا بآلاف البراميل يوميا			
الكميـــة	التغيرات ٪	يوليو	الاشهر السبعة الاولى		نسبة التغيير
			١٩٧٤	١٩٧٣	
٦	٧	٨	٩	١٠	
١١٦	٤ر١٢٪	١٦٤١	١٤٩٥	١٣٣٩	٧ر١١٪
٥ —	٧ر٦٪				
٨٢	٤ر٢٢٪				
—٢٦٦	—٥ر١٥٪	١٦٣٥	١٧٨٤	١٩١٩	— ٣ر٦ ٪
٨٧	٧ر٢ ٪	٢٢٨٦	٢٧٦٤	٣٠٧٥	— ١ر١٥٪
— ٧	— ٤ر٢ ٪				
٥٢	١ر١٢ ٪				
١٢٤٩	٢ر٢٦ ٪	٨٧٧٨	٨٤٠١	٧٦٥٠	٨ر٩ ٪
١٦	٥ر١٥ ٪				
٢٩٣	٨ر٣٧ ٪	٩٠٠	١٠٤٤	١١١٠	— ٩ر٥
٧٩ —	—٩ر٢٦٪				
٥٣٧	—٨ر١٩٪	١٥٨٣	١٨٤٢	٢٢٥٦	— ١ر١٩
—	—				
٣ —	— ٥ر٣ ٪				
—	—				
٩٣٤	٥١٪				

٤٨٦	٧ر١٠٪	٦٠٦٤	٦١٢٥	٥٨٢٦	١ر٥
—	—				
٣ —	٢٠ — ٪				
٢٥	٢٥٪				
٦ر٦	٣٪				
١٩	٥ر١٦٪				
٢٨٦	٧ر١٨٪	٢١٩٦	٢٢٦٤	١٩٥٨	٥ر١٥
٦ر٨١٩	٨ر١٢٪				

(١) مجلة نفط العرب عدد آذار ١٩٧٣ ص ٣٦ و ٣٧ وعدد تشرين ص ٣٢

(تابع) الإنتاج العربي والعالمي

نصف الكرة الغربي

١	٢	٣	٤	٥
الارجنتين	٤٥٢	٤٥٢	٢٤٣	٤٣٥
بوليفيا	٤٥	٤٥	٣٧	٤٣
البرازيل	١٦٥	١٦٥	١٧٠	١٦٦
كندا	١٥٩١	١٧٢٦	١٣٥٠	١٥١٧
شيلي	٣٤	٣٤	٣٥	٣٣
كولومبيا	١٩٥	١٩٥	٢٢٩	١٩٨
اكوادور	١٧٠	١٧٠	٤	٦٩
المكسيك	٤٥٠	٤٥٠	٤٣٦	٤٤٥
بيرو	٧٠	٧٠	٦٢	٦٨
ترينيداد	١٦٠	١٦٠	١٢٩	١٥١
فنزويلا	٣٢٧٠	٣٢٨٤	٣٥٤٩	٣٢١٩
المجموع	٦٦٠٢	٦٧٥١	٦٤٢٤	
أوروبا				
النمسا	٤٦	٤٦	٤٨	٤٦
الدنمارك	٦		٠٠٠	٤
فرنسا	٣٠	٣٠	٣٧	٣١
المانيا الغربية	١٢٧	١٢٧	١٤٥	١٣٩
ايطاليا	٢٠	٢٠	٢٤	٢١
هولندا	٣٢ر٢	٣٠ر٨	٣٣	٣١
النرويج	٢١ر٣	٢٣ر٨	٦	٣٣
اسبانيا	٢ر٥	٢ر٥	٢ر٥	٢ر٥
المملكة المتحدة	٢	٢	٢	٢
يوغسلافيا	٦٩	٦٩	٦٠	٦٤
المجموع	٣٦٦ر٠	٣٦٧ر١	٣٥٧ر٥	٣٧٣ر٥
آسيا والمحيط الهادي				
أوس[illegible] الي[illegible]	[illegible]	٤٣٩ر٢	٣١٥	٣٤١
بورما	[illegible]	٢٠	١٧	١٩
برو[illegible]	[illegible]	٣١٠	٢٠٠	٢٩٢
[illegible]	[illegible]	١٥٠	١٤٥	١٥١
[illegible]	[illegible]	١١٢١	٨٨٩	١٠٦٠

٦	٧	٨	٩	١٠	١١
١٢	٢ر٨٪				
٦	١٦ر٢٪				
٤ – ٥	٢ر٤ – ٪				
١٠٦٧	١٢ر٤٪	١٦٧٦	١٧٧٠	١٧٨٩	– ١ر١
٢ –	٥ر٧٪				
٣١ –	١٣ر٥–٪				
٦٥	٠ر٠٤ ٪				
٩	١ر٢ ٪				
٦	٩ر٧ ٪				
٢٢	١ر١٧ ٪				
–٢٣٠	٩ر٢ –٪	٢٩٤٠	٣٠٨٦	٣٣٦٠	– ٢ر٨٪
٨٠ –	١ر٢ – ٪				
		٤٠١	٣٨٤٠	٣٧١	٣ر٥٪
٢ –	٣ر٢ –٪				
٤	...				
٦ –	١٦ر٢–٪				
٦ –	١ر٤ –٪				
٣ –	١٢ر٥–٪				
٢ –	١ر٦ –٪				
٢٧	٤ر٥				
...	...				
...	...				
٤	٦ر٧				
١٦	٤ر٤٪				
٢٤	٨ر٢ ٪				
٢	١١ر٨٪				
٩٢	٤٦٪				
٦	١ر٤ ٪				
١٧١	١٩ر٢٪	١٤٦٩	١٤٧٨	١٢٨٥	١٥ر٠٪

(تابع) الانتاج العربي والعالمي

تابع آسيا والمحيط الهادي

١	٢	٣	٤	٥
اليابان	١٥	١٥	١٥	١٥
الباكستان	٩	٩	١٠	٩
تايوان	٢	٢	٢	٢
تايلاند	٣	٣	٣	٣
المجموع	٢٠٥٩	٢٠٦٩ر٢	١٥٩٦	٨١٩٢
العالم الرأسمالي	٣٤٤٦٦ر١	٣٤٧٤٥ر٩	٣٠٤١٨ر٥	٣٢٤٠١ر٤
الولايات المتحدة الامريكية	٩٤٩٨	٩٤٨٥	٩٥٢٩	٩٤٦٥
الكتلة الاشتراكية				
الصين الشعبية	٥١٠	٥١٠	٥١٠	٥١٠
رومانيا	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥
الاتحاد السوفييتي	٨٠٣٠	٨٠٠٦	٧٤٣٣	٧٨٨٠
بلاد أخرى	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
المجموع	٨٩٠٠	٨٧٧٦	٨٣٠٣	٨٧٥٠
متفرقات				
باقي دول افريقيا				
مجموع دول أفريقيا				
باقي دول الشرق الاوسط				
مجموع دول العالم الشيوعي				
مجموع دول العالم غير الاشتراكي				
مجموع جنوب شرق آسيا				
العالم	٥٢٨٦٤ر١	٥٣١٠٦ر٩	٤٨٢٥٠ر٥	٥٠٦١٦ر٤

مـــن النفـــط الخـــــام

٦	٧	٨	٩	١٠	١١
...	...				
١ –	١٠٪				
...	...				
...	...				
٢٩٦	١٨ر٤٪				
١٩٨٥ر٦	٦ر٥٪				
٦٤ –	٧ –				
...	...				
...	...				
٤٤٧	٦ ٪				
...	...				
	٦٪				
		٥٨٨	٥٣٦	٦٣٤	–١٥ر٥٪
		٥٢٦٧	٥٦٨٦	٥٩٥٨	–٤ر٦٪
		١٤٨٥	١٤٣٠	١٤٦٦	–٢ر٥٪
		٢١٨٨٩	٢١٩٩٩	٢١٢٧٥	٣ر٤٪
		٤٥٣٥٧	٤٦١٧٢	٤٥٩٤٨	٦٪
		٢٣٥٤	٢٣٩٧	٢٢٠٣	٨ر٨٪
٢٣٦٨ر٦	٦٦٠٢				

على توسيع انتاجه في البحار والمحيطات ، وهذا ما يفسر اهتمام أمريكا بالمحيطات والبحار . ففي عـام ١٩٧٠ خصصت /٩٠٠/ مليـون دولار للبحوث المتعلقة بالمحيطات ومصادرها المتنوعة . ويقول الادميرال البحري السوفييتي «ك . ستالبو» في معرض حديثه عن أهمية البحار والمحيطات: « ومـن هنا يتضح أن المحيطات مستودع كبير جـدا لمختلف الثروات والمصادر الحيوية للكرة الارضية ، وقد قدر العلماء كمية المعادن الموجودة في أعماق المحيطات بأنها يمكن أن تغطي سطح الكرة الارضية بطبقة سماكتها أكثر من ٢٠٠ م . أما بالنسبة للبترول فيكفي أن نذكر أن أكثر من ١٦٪ من النفط المنتج يتم الحصول عليه من البحار والمحيطات ، وقد تـم حتى الآن اكتشاف أكثر من /٤٠٠/ مكان للنفط الخام والغاز الطبيعي ». بلغ انتاج الوطن العربي من النفط في عام ١٩٧٢ حوالي /١٦٦١٠/ ألف برميل يوميا بينما بلغ الانتاج في أوروبا للعام نفسه ٣٧٣ر٥ ألف برميـل يوميا وبلغ انتاج الولايات المتحدة الامريكية حوالي /٩٤٦٥/ ألف برميل يوميا ، وهذا هو سر قوة الوطن العربي .

٥ ـ السيطرة على المصادر البترولية :

ان السيطرة على المصادر البترولية مؤمنة فيما اذا كان هذا المصدر داخل البلاد سواء كان ملكا لشركات ، أو لافراد ، أو للدولة . فانه في كل الاحوال تنظم القوانين اللازمة ، والاوامر الاداريه لوضع هذه المصادر تحت سيطرة الدولة بطريقة أو بأخرى ، ففي الولايات المتحدة الامريكية يقوم الفرد أو الجماعة بانتاج واستغلال المصادر البترولية ، وتـؤدي المنافسة بين هذه الفئات الى حفر آبار كثيرة ، واستغلال بشع لهـذا المصدر ، فلا يهم هذه الفئات الا « الاقتناص » والاستيلاء على المصدر قبل أن تستولي عليه جماعة أخرى . هذا العمل وهذه السيطرة الفردية ادت الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، وضعف الآبار نتيجة لضعف ضغط الغاز من جراء تعدد الآبار . وتضعف السيطرة على هذه المصادر لكثرة الافراد والجماعات التي تقوم باستغلال هذه المصادر ، ولان القيادة على هؤلاء تأتي بصورة غير مباشرة ، ولان المستغلين أنفسهم لا تهمهم الا مصالحهم التي تتعارض في كثير مـن الاحيان مـع مصالح الدولة ، ومـع مطالب الاستراتيجية الادارية للبترول ، وهذا ما يؤثر على تنظيم هذه المصادر ، وعلى الانتاج ، والنقل ، والتكرير ، والتسويق ، كما يؤثر على القـدرة العملية لهـذه الصناعات . أما في البلاد الاخـرى فأغلبها يتبع أسلوب

السيطرة الحكومية على بعضها أو كلها ، وهكذا تضمن الدولة التحكم في الانتاج ، وخفض تكاليفه . فقد قدرت تكاليف البرميل في الاتحاد السوفييتي ½ من تكاليفه في الولايات المتحدة الامريكية . وعلى كل فان السيطرة تتم على المصادر المحلية أثناء السلم وأثناء القتال بطرق أسهل من السيطرة عليها ما اذا كانت هذه المصادر خارجية .

تتم السيطرة الخارجية اما عن طريق الشركات الاستثمارية أو عن طريق توظيف رؤوس الاموال ، أو معاهدات واتفاقات تتفق الدولتان بموجب اتفاقيات محددة على استثمار أو انتاج أو اكتشاف المصادر البترولية ، وهذا هو ديدن أغلب الدول في السيطرة على مصادر موجودة في دولة أخرى كما تفعل حاليا أمريكا ودول أوروبا الغربية ، والدول الصناعية ، الا أن هذه السيطرة ضعيفة لان هذه المصادر واقعة في أرض أخرى وبعيدة ويحتمل قطع الامداد في أية لحظة ، وبصورة قد تكون مفاجئة اذن ما العمل ؟ قد تفكر بعض الدول عند ضعف سيطرتها على هذه المصادر ، وبعد نفاذ الوساطة السياسية ، أو المغريات الاقتصادية ، أو المعاهدات الرابحة وغيرها أن تحتل هذه المصادر بالقوة العسكرية ، وهذا ما فكرت به الولايات المتحدة الامريكية عند حدوث أزمة الطاقة ، وعند سماعها التهديدات من قبل الوطن العربي . وعند نشوب حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ ، والآن ما تزال تطلق التصريحات تلو التصريحات والتهديدات تلو التهديدات على لسان مسؤوليها بضرورة احتلال مصادر النفط العربي . ان الاسلوب العسكري الذي تفكر به الولايات المتحدة الامريكية أسلوب غير صحيح للاسباب التالية :

أ — ان مصادر النفط بعيدة من أراضي الولايات المتحدة الامريكية وهذا البعد يعطي للوطن العربي امكانيات تخريب وتدمير آبار البترول قبل أن تصل القوات العسكرية الامريكية الى هذه المصادر ، وخاصة اذا كانت هناك خطة مسبقة لتخريب وتدمير هذه الآبار عند تهديدها ، أو اكتشاف وقت الاحتلال العسكري الامريكي ولو قبل الاحتلال بفترة أو لساعة واحدة أو أقل من ذلك . فان الخطة المسبقة من قبل العرب لتدمير الآبار والدفاع عنها تعطيهم الحرية لتنفيذ تفجير الآبار في لحظات ، وقبل أن تطأ قدم اي عسكري أجنبي الاراضي العربية ، ومن الآن يجب وضع هذه الخطة ان لم تكن موضوعة حتى الآن .

ب — بما أن الطرق الامدادية طويلة بين مصادر النفط ، وبين

الولايات المتحدة الامريكية ، فانه يمكن أن تتعرض قوافل الامداد الاميركية الى تعطيل خطوط المواصلات وخاصة البحرية منها ، أو الى مهاجمة الناقلات من قبل القوات العربية ، أو القوات السوفييتية في حال امتداد الحرب وشمولها ، وحينئذ تضيع الفرصة على الولايات المتحدة الامريكية من ان تفكر أو تقوم باحتلال مصادر النفط العربية .

جـ ـ تحتاج الولايات المتحدة الامريكية لحماية قوافلها الامدادية ، ومصادر النفط في الوطن العربي الى قوة كبيرة من القوات العسكرية الامريكية ، وبهذا يمكن أن تجذب هذه المهام الاضافية لهذه القوات جزءا كبيرا من القوة العسكرية ، وبذلك تضعف القوات الرئيسية الامريكية ، وتجعلها معرضة لهجوم ناجح قد يشن من الاتحاد السوفييتي وحلفائه في حال نشوب حرب جديدة تبدؤها الولايات المتحدة الامريكية .

د ـ هل تضمن الولايات المتحدة الامريكية وقوف حلفائها الى جانبها في حال احتلالها لمصادر النفط العربية ؟ .هذا أمر مشكوك فيه ، فقد دلت حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣ أن بعض حلفاء أمريكا قد انشقوا عنها ، ومالت أوروبا الغربية مع الوطن العربي ، ونتج عن ذلك عدة اجتماعات تقرب وجهات النظر ، وخاصة مؤتمرات واجتماعات « الحوار العربي الاوروبي » ، وبهذا تترك الولايات المتحدة الامريكية ثغرة كبيرة بينها وبين حلفائها الامر الذي يضعف من قوتها ، ويعزلها عن أوروبا .

هـ ـ استنكار الرأي العام العالمي لهذه التصريحات التي يطلقها الساسة الاميركيون بين الحين والآخر ، باحتلال مصادر النفط العربي ، وسيكون الاستنكار اعظم واشد فيما لو حاولت الولايات المتحدة الامريكية ان تفعل شيئا من هذا القبيل ، وستجد نفسها محملة بعقدة الذنب ، كما حملتها في حربها مع فييتنام ، فالامريكيون كلهم يشعرون بعقدة الذنب هذه اثناء حروب فييتنام ، وقد طالبوا الحكومة الامريكية مرارا بالكف عن هذه الحرب ، وعن وحشية هذه الحرب ، كما امتنع كثيرون عن تأدية الخدمة في فييتنام . ان الولايات المتحدة الامريكية بدأت تظهر بهذه الاساليب وكأنها عدوة الشعوب ، وعدوة الحرية ، فلا شعبها راض عن تصرفات الحكومة ، ولا الدول الاوروبية راضية عن أعمال الولايات المتحدة الامريكية ، ولا الوطن العربي راض عن اعمالها ، ولا العالم أجمع راض عن أعمالها فأصبحت تظهر وكأنها معزولة تمثل القهر والتسلط على العالم .

و ــ هل تضمن الولايات المتحــدة الامريكية عنــد قيامها باحتلال مصادر النفط أن لا يكون هذا الاحتلال سببا في قيام حرب عالمية ؟ ولعل بمستطاع الولايات المتحدة الامريكية أن تنهي الحرب كما بدأتها ؟ ان ذلك مرهون بتصرفات أمريكا قبل الاقدام على احتلال مصادر النفط . ان السيطرة على النفط بالوفاق اجدى من السيطرة عليه بالقوة ، وستكون السيطرة عليه بالقوة وبالاعلى الولايات المتحدة الامريكية ، وعلى وحلفائها وعلى العالم اجمع . ومن يدري أين سيمسى مصير الحضارة ، ومصير النفط ، ومصير الصناعة ، ومصير الانسانية جمعاء اذا قامت حرب نووية أشعلتها الولايات المتحدة الامريكية ؟ ان التعقل في هذا العمل قبل الاقدام عليه ضروري فالحرب المقبلة لا تبقي ، ولا تذر لها ولغيرها فلا تزال المانيا حتى الان تحمل وزر النازية .

وعلى كل فان السيطرة الخارجية ضعيفة ؟ وغالبا ماتؤدي الـى انعكاسات ، فاذا اضمنت الولايات المتحدة الامريكية السيطرة على المصادر بطريقة ما ، هل تضمن السيطرة بدون حماية وحراسة ؟ واذا ضمنت المصادر هل تضمن السيطرة على الامداد ، والنقل ، والتكرير ، والموانىء ، والمصانع البترولية ، ان التخريب والنسف والتدمير سيصيب كل مرحلة من هذه المراحل ، وستكون الضربة الكبرى للابار ، ووسائط النقل ، وطرق النقل ، والى هذا أشار الادميرال « الموزومولت » رئيس هيئة العمليات البحرية للولايات المتحدة الامريكية ، واعتبرها نقاط ضعف في السيطرة ، وثغرة قوية في جهة السيطرة الامريكية فقال : « ان ازديـاد الاعتماد على نفط الشرق الاوسط يعني خطوط مواصلات بحرية طويلة ومعرضة للخطر اكثر ، وتحتاج الى قوات بحرية كبيرة . وان تجهيز وسائل عسكرية لحماية هذا الخط البحري الطويل من الخليج العربي الى شاطىء الولايات المتحدة الامريكيــة الشرقي سوف يؤثر على مصادرنا بشكل عنيف . وانه في الوقت نفسه فان الاتحاد السوفييتي قادرة على عرقلة أو تعطيل الناقلات التي تمدنا في النفط ، لقد اصبح النفط عاملا هامــا في اقتصادنا ، وان واردات النفط عبر البحار تمثل نقطة ضعف مؤثرة وموجعة يمكن استخدامها لفرض بعض القضايا علينا » .

ز ــ ان الوطن العربي بالكامل قد صحا من كبوته ، واصبح يـدرك ضرورة تدمير عدوه ، وذلك بتدمير مصادر النفط ، وهو قادر على ذلك وان القاعدة المادية التي يمتاز بها ستكون له عونا في بناء قاعدة تكنولوجية

قادرة على اللحاق بالغرب في أقرب وقت ، وهو يستحث الخطى مسرعا نحو تقدم تكنولوجي ، وان هذا التقدم كفيل باحباط كل هجوم قد يشن على مصادر البترول ،ولن يستطيع العدو في هذه الحالة الوصول الى هدفه . كذلك فان الوعي القومي والسياسي والاقتصادي سلاح يحول دون تحقيق العدو لاهدافه ، وان نقطة الضعف في دول النفط العربي هي أنها قليلة السكان وخاصة دول الخليج العربي .

ليت الوطن العربي يدرك نقاط الضعف لدى خصمه ، ويدرك خطورتها بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية .

٦ ـ **التخزين الكبير من البترول** : في هذا النوع من الدول يجب ان ينصب اهتمام المسؤولين على التخزين لانواع البترول للاستخدامات الحربية والصناعية ، وبقدر مايكون التخزين كبيرا وموزعا بصورة منتظمة في كافة الاراضي ، وعلى الاتجاهات الرئيسية بصورة خاصة ، امكن للدولة أن تؤمن امدادتها ، وتسير مصانعها ، وتشكل قوافلها . والبترول في هذه الحالة يجب ان يكون جاهزا للاستعمال المباشر طبقا لاحتياجات اية الة ، أو ناقلة أو طائرة أو سلاح ، أو مصنع ، وكلما كان التخزين قريبا من الجهات التي ستستخدمه كان ذلك أجدى وأسرع في الامدادات ، هذا ويجب ان يكون التخزين فنيا مما له شأنه في سرعة اعادة الملء وتستخدم فيملئة الاجهزة الفنية ، والعمال الفنيون المدربون .

ان الضرورة تقضى ايضا تخزين المواد الخام البترولية ، والمحافظة على نسبة الاحتياطي الموجود في الارض ، وذلك اما بتجديد انتاجه أو باستيراده من أماكن اخرى من العالم ، وان الاحتياطي هذا يختلف من بلد الى اخر ، وقد يبلغ احتياطي الوطن العربي من البترول اكثر من ٦٠٪ من احتياطي العالم . ان التخزين في منطقة ما يتطلب لنقله ، وتخزينه ، وسائط كافية ، وتصعب الحراسة في حال وجود التخزين في أماكن بعيدة عن الجهات المستفيدة، مما يخلق صعوبات كبيرة ان يكون التخزين في مستودعات ثابتة على مستوى الدولة ، وفي مستودعات متحركة على مستوى ا لقوات اما على ناقلات عائمة ، أو على عربات مجهزة ، أو على طائرات خاصة للنقل، ان العالم يقوم بالتخزين بصورة مختلفة حسب وضع البلدان واستراتيجيتها . فالولايات المتحدة الامريكية تخزن أو تطلب تخزين البترول من الشركات بنسبة معينة تحددها ، كما تطلب من الشركات المنتجة تخزين الكميات المطلوبة وتحديد أنواعها وكمياتها . أما

الاتحاد السوفييتي فهو يقوم بنفسه بتخزين البترول في أماكن معينة ، وبنسب محددة لانه هوالذي يقوم بتصنيع البترول وانتاجه، ومن الطبيعي ان النظام الثاني (التخزين في الاتحاد السوفييتي) أقوى على تحمل الازمات وتتوفر فيه القيادة المركزية التي يمكن ان تحل كثيرا من مشاكل التخزين مالا يمكن للنظام الاول تحقيقة ، ولهذا السبب نجد الاتحاد السوفييتي يحتل المركز الاول تقريبا في تنظيم تخزين البترول ، وفي تنظيم الاحتياطي ، وفي نظام الانتاج البترولي وتوزيعه وتكريره ونقله وغير ذلك . على أنه لابد لي في هذا المجال من ان أورد المستويات التي يجب عليها تخزين الوقود ،

أ على مستوى البيت الواحد في المدينة أو الريف يجب ان يخزن البترول للاستخدامات المنزلية ، وللتدفئة لمدة /١٥/ يوما .

ب ـ على مستوى الحي في المدينة ، أو القرية في الريف يجب أن يخزن البترول لكافة الاستخدامات الموجودة في هذا الحي او القرية (استخدامات منزلية ، تدفئة ، افران ، المطاعم ، المستوصفات) . لمدة شهر على الاقل .

جـ ـ على مستوى المنطقة وهي التي تتألف من ٥ـ٨ أحياء ويخزن فيها البترول لمدة /٤٥/ يوما .

د ـ على مستوى المدينة لكافة الاستخدامات والمصانع ، وغيرها لمدة /٩٠/ يوما .

هـ ـ ـهذا ويجب ان يكون في كل مصنع احتياط يكفيه لمدة /١٥/ يوما على الاقل ، وفي السيارة خزان احتياطي يكفي لمسافة /١٠٠/ كم على الاقل ، وأما على مستوى القوات العسكرية المقاتلة فيجب ان يكون الاحتياطي المحمول يكفي لاعادة ملء واحدة ، وفي العربة أو الدبابة أو الطائرة خزانات للوقود احتياطية تكفيها للمسير لمسافة تساوي نصف المسافة التي تقطعها في خزناتها الرئيسية .

اما أمكنتها فيمكن ان تكون في البيت بجانب منه موضوعة في براميل أو خزانات ، وعلى مستوى الحي في مستودعات أرضية بجانب الحي أو بقسم منه ، وفي مستوى المنطقة على أطراف المدينة بعيدا عنها وفي اتجاه الداخل ، وفي مستوى المدينة يجب ان تكون المستودعات بعيدة عنها في

حدود ١٥ ـ ٣٠ كم في مستودعات موزعة تحت الارض ومطمورة بشكل جيد وللقوات خلف قواتها بصهاريج للقوى البرية ، وبناقلات للقوى البحرية وبطائرات للقوى الجوية ، أما المستودعات الثابتة للقوات فلا تختلف عن مستودعات المدينة .

و ـ هناك طريقة كذلك في الدول الغربية ، والولايات المتحدة وهي بأن تعهد للشركات بتخزين الكميات المطلوبة وهذا ما أشار اليه مساعد وزير الدفاع الامريكي لشؤون الامدادات والتموين السيد « بيرين شيليتو » في عام ١٩٧٣ حيث اعطيت الاوامر للشركات الموردة والمنتجة أن تخزن الكميات اللازمة قائلا : « يجب على الموردين للنفط الخام ومنتجاته تخزين كميات كافية كاحتياطي أستراتيجي لمواجهة أزمةالطاقة التي تعاني منها الولايات المتحدة الامريكية ، وانه خلال فترة تمتد من عشر الى أربعة عشر سنة قادمة أي قبل أن تستطيع برنامج الطاقة الضخم من اعادة البلاد الى درجة الاكتفاء الذاتي فليس هناك كما يبدو سوى حل واحد لتخفيف حدة أي خطر قد ينجم عن انقطاع الامدادات هو تخزينات الاحتياطي .. وان أهم ما يجب ان يسترعي انتباهنا حيال استيراد النفطأوالغاز هو الحاجة الى تأمين الممرات البحرية في وقت الازمات أو الحرب فنحن لانملك في الوقت الحاضر من وسائل الحراسة والسيطرة البحريةسواء من الزوارق أو الطائرات مايكفي لتوفر درجة الحماية التي نحتاجها » . وكذلك فان حكومة ألمانيا الغربية . قد حذت حذو الولايات المتحدة الامريكية فألزمت المستوردين والمنتجين الاحتفاظ باحتياطي كبير ، وحددت الكمية اللازمة لذلك خوفا من احتمال انقطاع الامداد ، فألزممشروع قرار الحكومة في شهر نيسان ١٩٧٣ مستوردي الوقود تخزين مايكفي لاستهلاك /٧٠/ يوما حسب المعدلات العادية ، وان يخزن منتجو الوقود ما يكفي لاستهلاك العادي /٩٠/ يوما . وكذلك اتخذت نفس الاجراءات في كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا وغيرهما .

ز ـ وهناكطريقةللتخزين داخل الارض يتسع لكمية كبيرةمن البترول تكفي البلاد لمدةطويلة،وقد أنشأتاسرائيلخزانا صخريا تحتالارضكما أنشأت السويدخزانا مشابها يتسع لـ مليون و ١٣٠٠ م٣ من البترول وكلف بناؤه ١٢ مليون دولار .

٧ ـ انشاء جبهة لمواجهة الضغوط من الدول المصدرة :

في نهاية العشرينات وفي بداية الثلاثينات من هذا القرن شكلت

أكبر جبهةللاحتكارات النفطية تمثلت هذه الجبهة في سبع شركات احتكارية منها خمس شركات امريكية وهي : «ستاندارد أويل أوف نيوجرسي » « ستاندار أويل أوف كاليفورنيا » ، « موبيل أويل » ، « غالف أويـل » « تكساس أويل » . وواحدة انكليزية وهـي « بريتش بتروليوم » . وواحدة انكليزية هولندية وهي : « رويال داتش ـ شل » . تمثل هذه الشركات قمة الاحتكارات النفطية ، وقد بلغ انتاجها في عام ١٩٧٠ حوالي ١٢٠٤ مليون طن وتستخرج من البلاد النفطية حوالي ٤/٥ النفط . وحصلت على امتيازات لدى الدول النفطية ، ولم تسمح في بادىء الامر للشركات الوطنية بالبحث والتنقيب ، ولاستثمار رأس المال الوطني ، ولا في كل الصناعات النفطية ، وللدول النفطية الحق فقط في الضريبة ، وفي قيمة استئجار الارض من قبل الشركات . ظل الكارتل يحافظ على سيطرته على استثمار النفط ، وعلى وضع العراقيل والمعوقات أمـام تقدم الدول النفطيـة فهو يسعى دائما الى عرقلة استخدام الرأسمال المحلي ، وأعمال البحث والتنقيب وغيرها ، كما سيطر هذا الكارتل على الدول الصناعية حيث كان يمدها بالنفط بما يعادل ٤/٥ النفط المستخرج ، فيجنون بذلك ارباحا طائلة ، وقد بلغت عام ١٩٧٠ حوالي ٢٦٠٣ مليـون دولار أرباحا صافية للشركات الامريكية فقط ، تحول هذه الارباح ، كما تحول عوائد الدول النفطية الى بنوك اوروبا والولايات المتحـدة الامريكية لتزيد من قوة نقدها (الدولار ، أو الاسترليني) وتساهم في ميزان المدفوعات . هذا هو الابتزاز بذاته فلقد ربحت الشركات الامريكية خلال ربع القرن الماضي مايزيد عن /٣١/ مليار دولار وهو مايزيد عن ٣ مرات من قيمة احتياطي الذهب الموجود لدى الولايات المتحدة الامريكية، وكرد طبيعي على الكارتل قامت عدة دول نفطية بتأميم جزء من هـذه الشركات ، كما قامت في الوقت نفسه شركات وطنية عهد اليها باستثمار النفط ، وأخيرا قامت منظمة « الاوبيك » للدول المصدرة للنفط التي اخذت تتولى بنفسها الاشراف على الانتاج ، والاسعار والامور الاخرى من الصناعة البترولية ، ولما أن تعاظم دور المنتجين ومنظمة الاوبيك ، وزاد استيراد الولايات المتحدة الامريكية للنفط ، كما تطورت الـدول الصناعية ، واصبحت بحاجة كبيرة الى النفط ظهرت أزمـة الطاقـة وقلت أهمية الكارتل بعد أن فقد معظم سيطرته في الدول النفطيـة ، هبت الولايات المتحدة الامريكية لتفتش عن جهة مضادة تقف امـام الدول المصدرة للنفط وامام منظمة الاوبيك بصورة خاصة ، ولاسيمـا دول

الوطن العربي في هذه المنظمة ، وكانت الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة الدول التي نادت بانشاء جبهة للمستهلكين تقف امام الدول المصدرة ، واقترحت صيغا عديدة ، واشكالا مختلفة للوقوف امام الدول المصدرة ، ولكنه حتى الان ورغم المحاولات العديدة فانها تنجح النجاح الذي يمكنها من تحقيق رغباتها ، فلجأت في النهاية الى التهديد والوعيد للوطن العربي النفطي .

ان تشكيل جبهة لم يقم حتى الان للمستهلكين في مجال النفط ، ولا تزال تتعثر مساعي هذه الدول للوصول الى حل ، غير أن هناك عدة جهات ، أو تحالفات ثنائية أو ثلاثية منها ما يكون هدفها بتروليا كالتي تسعى اليها الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الحاضر . ومنها ما يكون هدفها اقتصاديا ، أو دفاعيا ، أو الاثنتين معا ، وما أكثر التحالفات الاقتصاديةفي هذا العصر ، ومنها الاتحاد الاوروبي للفحم والصلب ، والسوق الاوروبية المشتركة ، ومنظمة الوحدة الاوروبية الاقتصادية ، ومنظمة الوحدة الاقتصادية لدول أوروبا الشرقية . وهكذا فقد نشأت جبهات متعددة تقف في وجه الضغوط للجبهات الاخرى ، فهناك منظمة السوق الاوروبية المشتركة التي نشأ مقابلها منظمة « الكوميكون » في الكتلة الشرقية ، وقيام حلف دفاعي هو حلف « وارسو » مقابل حلف دفاعي « حلف الاطلنطي » ، كما ان هناك احلافا أخرى دفاعية كثيرة من كلا المعسكرين الشرقي والغربي .وبهذا فقد ركز مؤخرا على انشاء جبهة أو اتحاد للدول المستهلكة للبترول لان البترول أصبح في الوقت الحاضر عماد الاقتصاد ، وأساس الاستراتيجية الادارية وله أهميته الصناعية، والادارية . ولقد اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية ان من اول واجباتها تشكيل جبهة ، وحرضت الدول الاجنبية الغربية على ذلك ، كمااعتبرت ان عدم التشكيل خطرا على امنها وسلامتها . ولقد وردت هذه التخوفات على لسان المسؤولين فيها فهذه وزارة الخارجية الامريكية تجيب على سؤال للكونغرس الامريكي قائلة : « ان الاوروبيين حتى الان لم يعملوا سوى القليل نسبيا حيال التهديد لامنهم ورفاهيتهم » . وقالت الوزارة « انها تهتم بشكل رئيسي من أجل التنافس القاتل فيما بين الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من جهة ، وبين الحلفاء فيما بينهم من جهة اخرى » وقالت : « ان هذا التنافس سوف يضر بعلاقاتنا السياسية . وقد عقد مؤتمر في واشنطن للمستهلكين في ١٣ شباط عام ١٩٧٤ الذي

دعا اليه الرئيس الامريكي نيكسون ، وكان أهم ما قرره في هذا الشأن معالجة أزمة الطاقة ، والحلول اللازمة ، كما أكدوا على التشاور والتعاون بين الدول المستهلكة والنتجة ، وأبدوا تخوفهم من النتائج المترتبة على ازمة الطاقة ورفع اسعار النفط ، واتفقوا على وضع برنامج للعمل لمعالجة أوجه ازمة الطاقة . الا أن هذا المؤتمر لم يخرج بشيء جديد ، سوى توصيات نظرية هدفها ابـراز عضلات الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ، وتهديد مستتر مبطن للدول العربية .

ان تحرير البلاد العربية من الاضطهاد السياسي لم يكن ليعنى أنها تحررت من الاضطهاد الرأسمالي الاجنبي ، فهي بذلك لاتزال تقع تحت هذه السيطرة ، ولاتزال الشركات الاجنبية بيدها وتحت سيطرتها أغلب الصناعات النفطية كالتكرير ، والنقل والتسويق . وان الدول النفطية وخاصة الدول العربية سوف تكافح للتحرر من هذه السيطرة ، وسينتهي الصراع بانتصار الدول النفطية مهما تأسست جبهات أو لجان ، أو منظمات من الدول المستوردة .

ان نقطة الضعف في هذه الجبهات ، أو المنظمات ، أو المؤتمرات .. الخ تكمن في الاختلاف فيما بين دول هذه الجبهة ، أو المنظمة ، وبين الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ، وان توسيع هذا الخرق يتأتى من تعزيز الاختلافات والشقاق . وخلق نقاط الضعف الاخرى التيتظهر فيما بعد . وابعاد الشركات أو التحالفات عن بعضها . أو الانفراد بدولة أو بمجموعة والاتفاق معهم على شروط خاصة ، وذلك لبعثرة هذه القوى ، وتفويت الفرصة المناسبة للاتفاق أو انشاء جبهة ، انه مما يساعد الدول المستوردة الامداد بالنفط هو اتفاقها مع منظمة الاوبيك لتأمين الامداد بعد سلوك هذه الدول سياسة تقبلها هذه المنظمة . انهذا الانفراد من جانب الدول المستوردة كما فعلت فرنسا واليابان وأغلب الدول الاوروبية مؤخرا وبعد حرب تشرين التحريرية أعطى هذه الدول ميزة في استمرار امداداتها النفطية حيث انهت هذه الدول سياسة بترولية مستقلة عن سياسة الولايات المتحدة الامريكية . الا أن هذا الانفراد يقوي مركز الدول المصدرة ، وعليها في هذه الحال انتقاءالحلول المتبادلة المناسبة ، والتي تتلاءم مع متطلباتها وسياستها ، فعليها أن تنتقي الطرق المؤدية الى التقدم السريع للوصول الى اهدافها .

ثالثا : مستقبل البترول : سيزداد الطلب على البترول ، ويزداد

الانتاج عاما بعد عام . ففي عام ١٩٤٨ بلغ الانتاج العالمي حوالي ٤٦٩ مليون طن ، بينما ارتفع في عام ١٩٦٧ الى ١٫٨٢٨ الف مليــون طن ، وارتفع في عام ١٩٧٢ الى ١٥٥ر٠٤٠ر٥ الف مليــون طن . تنتج الــدول الاوروبية ودول العالم ماعدا الوطن العربي حوالى ٧٠٪ . أما الوطن العربي فينتج ٣٠٪ من الانتاج العالمي ، وهكذا سيكون انتاج البترول متزايدا في الاعوام التالية ، وقد اثار بهذا المعنى الدكتور محمد صادق المهدي رئيس الدائرة الاقتصادية في منظمة الاوبيك في مؤتمر البترول العربي الثامن المعقود في الجزائر من ٢٨ أيار ــ ٣ حزيــران ١٩٧٢ حين قــال : « ان التنبؤات الاخيرة عن الطاقة تشير الى ان مجمل الطلب العــالمي على الطاقة سيزداد بمقدار ٨ر٤ في السنة بالفترة (١٩٨٠ ــ ١٩٨٠) أي أن الاستهلاك للطاقة سيصبح مساو لـ ٨ر١٥٨ مليون برميل من النفط الخام يوميا ، ومن المقدر ان تصل حصة البترول من هذا المجموع ٢ر٨٣مليون برميل في اليوم أي بنسبة ٤ر٥٢٪ ، وستكون حصة الفحم ٢١٪ وحصة كل من الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية والنووية (١ ، ١٨٪) و (١ر٥٪) و (٤ ، ٣٪) على التوالي . تنتج الولايات المتحدة الامريكية حوالى ٢١٪ من بترول العالم ، أما الاتحاد السوفييتي فقد بلغ انتاجه حسب احصائية عام ١٩٦٧ حوالي ٠ر٢٨٨ مليون طن بينما كان انتاجه في عام ١٩٤٨ حوالي ٢ر٢٩ مليون طن حيث كانت نسبة الزيادة أعلى من نسبــة الزيــادة في الولايات المتحدة الامريكية . فقد بلغ انتاج امريكا عام ١٩٤٧ حوالي : (٢٧٤) مليون طن بينما بلغ انتاجها في عام ١٩٦٧ حوالي ٢ر٤٩٤ مليون طن . الا ان الولايات المتحدة الامريكية تستورد ما تحتاجه من البترول من الوطن العربي وخاصة المملكة العربية السعودية حيث بلغ انتاجها في عام ١٩٦٧ حوالي ١٣٠ مليون طن بينما بلغ في عام ١٩٤٨ حوالي ١٩ مليون طن . وقد أشار « ريتشارو ماثيوس » مساعد وزير الدفاع الامريكي للامدادات قائلا : « واذا صحت هذه النتيجة فان امدادتنا من الطاقــة في عام ١٩٨٠ سوف تعتمد بصفة متزايدة على قدرتنا في توسيع قاعدة الانتاج المحلي من الوقود ، واذا فشلنا في ذلــك سنضطر للدخــول في منافسة حادة مع أصدقائنا وحلفائنا للحصول على المواد النفطيــة من مصادرها المختلفة » . وعلى هذا فان انتاج البترول سيزداد محليــا ودوليا ، وستلجأ الدول التي لاتستطيع أن تزيد من انتاجها أن تطلب من الدول الاخرى المرتبطة بها بمعاهدات أو امتيازات أو من الــدول الصديقة أو من أي مصدر أخر .

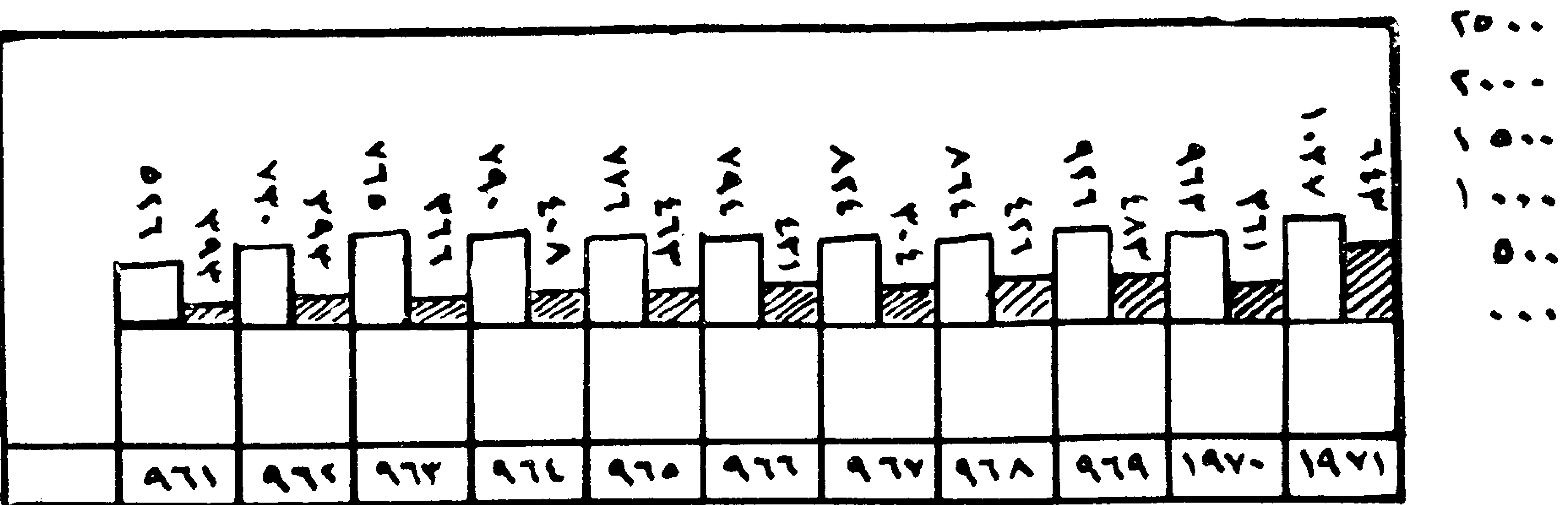
صحيح ان الولايات المتحدة الامريكية تنتج كميات كبيرة من البترول الا ان استهلاكها كبير ، وتحتاج الى ٢٥٪ زيادة عن انتاجها ، وستزداد هذه النسبة في الاعوام القادمة اما الاتحاد السوفييتي فهو ينتج بقدر ما يستهلك ، أو يزيد عن ذلك حسب خطة مدروسة ، ويتبع في ذلك سياسة الاكتفاء الذاتي ولا يصدر من البترول الا عند الضرورة ، أما دول أوروبا ، فهي تستهلك كافة ماتنتجه ، وتحتاج الى كميات كبيرة تستوردها من دول الشرق الاوسط وفنزويلا وغيرها . وأهم الدول المستوردة هي الولايات المتحدة الامريكية ، وفرنسا ، وهولندا ، وايطاليا وأسبانيا وألمانيا الغربية وبريطانيا واليابان ، وأستراليا والهند وبلجيكا والبرازيل والارجنتين . وأهم الدول المصدرة هي السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر ، وايران والاتحاد السوفييني وفنزويلا . ويتراوح نسبة تصدير البلاد العربية الى البلاد الاجنبية حوالي ٨٢٪ من الانتاج ، وتتفاوت النسبة حسب كل بلد أجنبي ، ففرنسا بلغت نسبة استيرادها من البلاد العربية من البترول حوالي ٧٣٪ في عام ١٩٦٦ ، بينما بلغت حوالي ٧٤٪ ، واسبانيا حوالي ٨٢٪ ، وايطاليا ٨٣٪ ، وبلجيكا ٥٩٪ ، وهكذا فانه يمكن القول بان الوطن العربي يحتل المكانة الاولى في الفائض ، وانه يتميز بقربه الى امكنة الاستهلاك أو الاسواق ، وبأن سعره رخيص ، بينما نجد الفائض البترولي من الدول الاجنبية وخاصة الفائض الكاريبي أغلبية من المشتقات ، ولهذا نرى الدول الغربية والولايات الامريكية تتهافت على شرائه ، وقد بلغت واردات الولايات المتحدة الامريكية من النفط الخام ومن المشتقات كمايلي

يلاحظ من هذا الجدول مايلي :

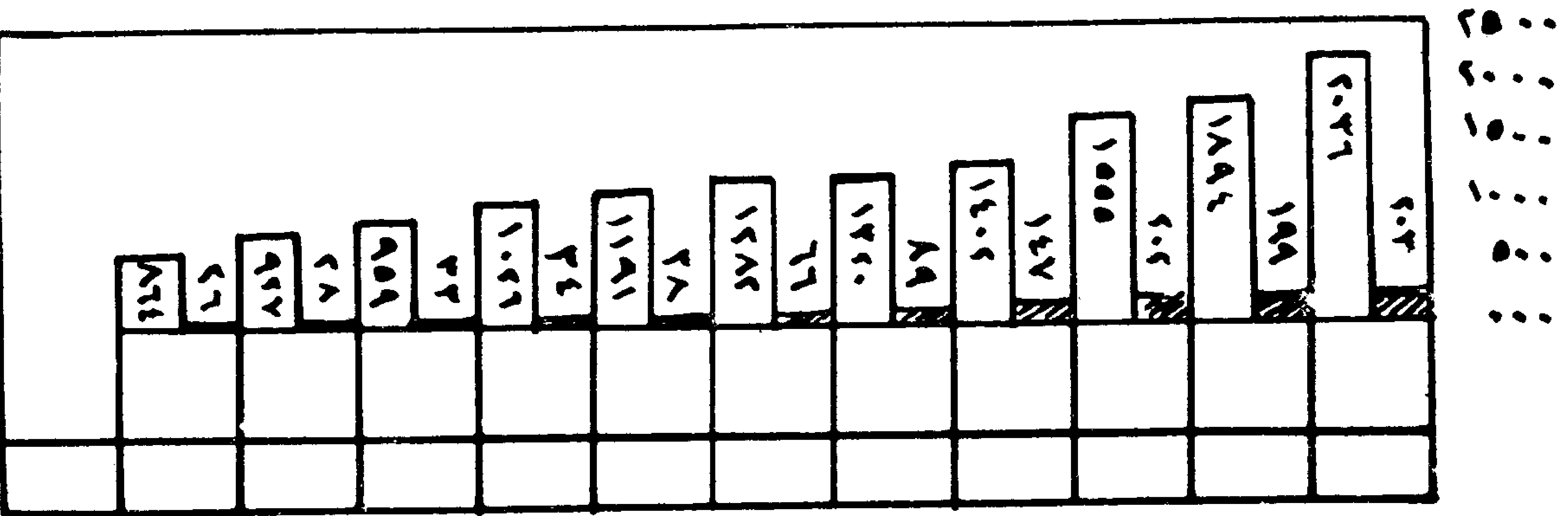
١ ــ تستهلك الولايات المتحدة الامريكية من النفط الخام ومن المنتجات النفطية بصورة متزايدة ، فقد بلغ استيرادها من النفط الخام عام ١٩٦١ حوالي ٥٢٦ الف برميل يوميا ارتفع في عام ١٧٩١ الى ١٠٣٧ ألف برميل يوميا ، وفي عام ١٩٧٤ الى أكثر من ذلك .

٢ ــ يزداد الطلب من المنتجات النفطية من نصف الكرة الغربي ، على حين يزداد الطلب من النفط الخام من نصف الكرة الشرقي ، وهذا مايفسر اعتماد الولايات المتحدة الامريكية على النفط الخام الذي تنتجه الدول العربية ، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية .

من نصف الكرة الشرقي والغربي من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٧١ ألف برميل يوميا



واردات الولايات المتحدة الامريكية من المنتجات النفطية



من نصف الكرة الشرقي والغربي من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٧١ ألف برميل يوميا

٣ ـ وكنتيجة لذلك فان استهلاك النفط سـوف يزداد في السنين القادمة ، وسيصبح مثلا في عام ١٩٨٥ حوالي /٥٠٧٠٠/ ترليـون وحدة حرارية ، وفي عام /٢٠٠٠/حوالي /٧١٣٨٠/ ترليـون وحدة حراريـة ، بينما كان في عام ١٩٧١ مقدرا بالبراميل حوالي /١٠٣٧/ الف برميـل يوميا اي حوالي /٣٠٤٩٢/ ترليون من الوحدات الحرارية ،وذلك حسب تقدير وزارة الداخلية الامريكية (عن مجلة اندغار جورنال ١٩٧٣/١/١) عن مجلة نفط العرب اذار ١٩٧٣ .

ان زيادة الاستهلاك ، وزيادة الطلب على البترول سيجعله ينضب يوما ما ، خاصة وانه من المواد التي لايمكن أن تعوض كالموارد الزراعية ، ولكن هناك بعض الاكتشافات التي يمكن ان تزيد من كميـة الاحتياط الموجود في العالم كالاكتشافات التي تجري حديثا في بريطانيا وهولندا والجزائر ، والسعودية ، والبحر الشمالي ، والقطب الجنوبي وغيره . وسيضطر العالم فيما بعد وعند الضرورة الى استخراجه مـن الطّفَل وغيره ، وقد استخرجته الولايات المتحدة الامريكية واليابان وغيرهما ، وذلك بتقطير الطّفَل، والى استخراج البترول من الفحم، وقد استخرجته المانيا أثناء الحرب العالمية الاولى فبلغ انتاجها منهحوالي مليوني طن ، والى استخراجه من الكحول ، وقد استخرج في كوبا اثناء الحـرب العالمية الاولى . انه حتى الان لم نقف على تقدير صحيح للاحتياط ، وكذلك يمكن استخراجه من مواد أخرى .

ان أسعار النفط ستزداد عاما بعد عام ، وستظل في ازديـاد حتى يعوض ببديل ، الا ان العالم حتى الان لم يشر الى اكتشافطاقة تساويه في استخداماته المتعددة ، فهو لايزال اساس الصناعة ، والقوة المحركة للألة ، قد تختلف الاسعار من بلد الى اخر ، ومن نوع الى نوع ، ومن مسافةالىمسافة مضافا اليها الضرائب وأجور النقل ، وغيره . ففي فرنسا كان سعر البرميل من المشتقات عام ١٩٦٩ حوالي ٤ر٥٤ دولار بينما ارتفع في عام ١٩٧١ الى ٥ر٤٣ دولار وفي النمسا كان عام ١٩٦٩ حوالي ٧ر٧ دولار ارتفع في عام ١٩٧١ الى ٨ر٤٠ دولار . وفي بريطانيا من ٥ر٧٢ دولار الى ٦ر١١ دولار . والجدول التالي يرينا تطور الاسعار وارتفاعها المتزايد من عام الى عام وخاصة في عام ١٩٧٤ .

تطور الاسعار ودخل حكومات البلاد المنتجة والمصدرة عن كل برميل ومجموع تكلفة البرميل الواحد في مواني‌ء التصدير خلال الفترة من (١٩٦٠ – ١٩٧٤) (١)

الفترة الزمنية	السعر المعلن للبرميل بالدولار	متوسط الحصة (الريع + الضريبة)	تكلفة برميل النفط الخام في موانىء التصدير تكلفة × الانتاج + الريع + الضريبة
١٩٤٠ – ١٩٦٥	١ر٨٠	٠ر٨٢	٠ر٩٢
١٩٦٦ – ١٩٦٧	١ر٨٠	٠ر٨٥	٠ر٩٥
١٩٦٨ – ١٩٦٩	١ر٨٠	٠ر٨٨	٠ر٩٨
١ يناير – ١٤ نوفمبر ١٩٧٠	١ر٨٠	٠ر٩١	١ر٠١
١٥ نوفمبر –١٩٧٠–١٤ فبراير٩٧١	١ر٨٠	٠ر٩٩	١ر١٠
١٥ فبراير – ٣١ مايو ٩٧١	٢ر١٨	١ر٢٦	١ر٣٧
١ يونيو ١٩٧١ – ١٩ يناير ٩٧٢	٢ر٢٨	١ر٣٢	١ر٤٣
٢٠ يناير ١٩٧٢ ١ يناير ١٩٧٣	٢ر٤٨	١ر٤٤	١ر٥٥
١ يناير ٣١ مارس ١٩٧٣	٢ر٥٩	١ر٥١	١ر٦٢
١ ابريل – ٣١ مايو ١٩٧٣	٢ر٧٥		١ر٧١
يونيو ١٩٧٣	٢ر٩٠	١ر٧٠	١ر٨٠
يوليو ١٩٧٣	٢ر٩٥	١ر٧٤	١ر٨٤
اغسطس ١٩٧٣	٣ر٠٧	١ر٨٠	١ر٩٠
١ – ١٥ اكتوبر ١٩٧٣	٣ر٠١	١ر٧٧	١ر٨٧
١٦ اكتوبر – ٣١ ديسمبر ١٩٧٣	٥ر١٢	٣ر٠٥	٣ر١٥
١ يناير ١٩٧٤	١١ر٥٦	٧ر٠٠	٧ر١٠

ان هذا الجدول يرينا ارتفاع الاسعار المطرد ، وخاصة في عامي ١٩٧٣ ، و ١٩٧٤ ، وهو لايزال يزداد حتى الان ، وسيظل يزداد طالما ازدادت اسعار السلع الاساسية ، ولطالما هناك تضخم مالي ، وكلما قل احتياط البترول في العالم .

(١) الجدول مجلة نفط العرب العدد الحادي عشر – آب ١٩٧٤ .

ان دخل الدول المصدرة للنفط سيزداد أيضا بازدياد أسعار البترول ، والجدول التالي يرينا دخل الدول النفطية وتزايد الدخل بصورة طردية .

واردات النفط من عام ١٩٦١ ــ ١٩٧٢ (١)
ببلاين الدولارات

البلد	١٩٦١	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٢
السعودية	٤٠٠ر٢	٩٦٥ر٥	١١٩٩ر٧	٣١٠٦ر٩
الكويت	٤٦٤ر٣	٧٦٥ر٦	٨٩٥ر١	١٦٥٦ر٨
الامارات المتحدة	—	١٣٥ر٤	٣٨١ر٠	٩٠٠ر٠
عمان	—	٥٨ر٠	١٠٥ر٤	١١٠ر٠
قطر	—	١٠١ر٨	١٢٢ر٠	٢٥٥ر٠
ليبيا	٣ر٢	٩٥٢ر٠	١ر٢٩٤ر٨	١ر٥٩٨ر٠
نيجريا	—	—	٤١١ر٠	١ر١٧٤ر٤

وقد قدر علماء النفط ان دخل الدول العربية من النفط سيزداد في عام ١٩٧٣ الى أكثر من ١٢ بليــون دولار وفي عام ١٩٧٤ الى أكثر من ١٦ بليون دولار وفي عم ١٩٧٥ الى أكثر من ٢٠ بليون دولار حتى يصل في عام ١٩٨٠ الى أكثر من ٤٠ بليون دولار . وتتصدر الدول العربيــة في الدخل المملكة العربية السعودية فليبيا فالكويت فالجزائر . وان الدخل سيزداد أكثر فيما اذا أممت شركات البترول التي تعمــل في الــدول المنتجة ، والان في السبعينات اتجاه جدى لتأميم هذه الشركات في كل الدول النفطية ، وان كان بعض هذه الدول قد سبق في هذا المضمارمثل الجزائر وليبيا والعراق وغيرها . ويسهم هذا الدخل سواء كانمن الدول المصدرة ، أو الدول التي يمر فيها البترول (لبنان ، الاردن ، جمهورية مصر العربية (قناة السويس ، الجمهورية العربية السورية التي يبلــغ دخلها من جراء مرور النفط العراقي ١٥٠ مليون دلار أو أكثر) في الدخــل القومي حتى انه يشكل في السعودية أكثر من ٨٠٪ واكثر من ٩٥٪ في الكويت ، كما تسهم هذه العائدات في الميزانية ، ففي العراق تشكل أكثر من ٦١٪ من الميزانية العراقية و ٩٧٪ فيميزانية الكويت ، كما تسهم ايضا

(١) **الجدول مجلة نفط العرب العدد الاول اكتوبر ١٩٧٤ ص ٢٨**

في رفع نسبة المحصول النقدي الاجنبي فهي تصل الى ٩٥٪ في السعودية و ١٥٪ في سوريا على أن عائدات البترول هذه يمكن ان تعمل تحــولا جذريا في صناعة البترول ، وان تكون فاتحة التحرر الاقتصادي عند تأميم البترول ، وان تكون منطلقا للتنمية الاقتصادية الحقيقية . وفي هــذا يقول الدكتور عاطف سليمان المسؤول في شركة الجزائر : « وبهذا يمكن للصناعة البترولية ان تصبح بمثابة المحرك للاقتصاد الوطني عن طريق خلق الصناعات المتفرعة عن انتاج البترول والغاز مثل صناعــة التكريــر ، والصناعات البتروكيميائية ، وكذلك الصناعات وشركات الخدمات التي تقدم لصناعة البترول ماتحتاج اليه من ادوات ومعدات وخدمات مثل صناعة الحديد الصلب ، وما يتفرغ عنها كصناعة الانابيب ، ثم مختلف شركات الخدمات البترولية مثل الخدمات الجيولوجية والجيوفيزيائية ، واعمال الحفر وكثير غيرها » . ومن هنا يتضح ان عائدات البتــرول ستزداد في المستقبل للدول المصدرة وللدول التي يمــر البترول عبر اراضيها ، ومما سيزيد من هذه العائدات يقظة الدول المصدرة واتجاهها نحو تأميم البترول ، وحينئذ ستتضاعف العائدات ، ويزداد الدخل القومي بشكل ملحوظ .

ستزداد فوائض النفط في السنين القادمة نتيجة لازدياد الانتاج ، وزيادة اسعار البترول ، وان الاموال الزائدة توجد في الوطن العربي ، وقد قدرت الاموال في الدول العربية المصدرة للنفط في عام ١٩٧٤ حوالي ٤٤ بليون دولار موزعة كمايلي : المملكة العربية السعودية /١٩/ بليون، ليبيا ٤ بلايين ، الكويت ٦ بلايين ، العراق ٣ بلايين ، ابو ظبي ٣بلايين ، والبلدان العربية الاخرى ٩ بلايين . سيكون لهذه الفوائض شأن كبير في الاستراتيجية الادارية ، وفي التنمية الاقتصادية ، وسينطلق الماردالعربي من قمته اذا أحسن استخدام هذا الفائض ، والدلائل تشير الى أنهــا ستلعب دورا رئيسيا فيجميع المجالاتالاقتصادية والسياسية والعسكرية وسيبرز دورها بشكل فعال اذا اتيح لها المحافظة على قيمتها ، ووضعها تحت تصرف مؤسسة عربية واحدة . وابتكار الصيغ المالية والقانونيــة والتنظيمية ، والمؤسسات الادارية ، والتجارية ، والشركات والبنــوك اللازمة .

ستتفوق البلاد النفطية على البلاد الصناعية في الغنى ، وفي كميــة الاحتياطي النقدي والذهبي ، في الاعوام القادمة ، وقد ظلت البــلاد الصناعيــة حتى زمن قريب تحتل الصدارة في الغنى كألمانيا الغربيــة

واليابان والولايات المتحدة الامريكية ، وغيرها من الدول الصناعية ، ولاول مرة نرى انه قد برزت أسماء جديدة في قائمة الدول الغنيـــة ألا وهي الدول النفطية ، والجدول التالي يرينا كيف ان بعض هذه الدول قد تضاعف احتياطها من عام الى عام ، وبعضها الاخر اعتلى عرش الذهب والغنى لاول مرة في لائحة الشعوب الغنية .

الاحتياطي النقدي والذهبي
وحقوق السحب الخاصة على صندوق النقـد الدولي
لعدد من دول العالم مقدرة ببلايين الدولارات (١)

١٩٧٣			١٩٧٤			
التسلسل	البلد	الاحتياطي في ٣٠ يونيو	التسلسل	البلد	الاحتياطي في ٣٠ يونيو	النسبة المئوية للتغيير
١	ألمانيا الغربية	٣٢ر٣	١	ألمانيا الغربية	٣٤ر٢	+٥ر٨
٢	اليابان	١٥ر٢	٢	الولايات المتحدة	١٤ر٩	+٣ر٥
٣	الولايات المتحدة	١٤ر٣	٣	اليابان	١٣ر٤	–١١ر٨
٤	فرنسا	١١ر٦	٤	سويسرا	٨ر٤	+٢ر٤
٥	سويسرا	٨ر٢	٥	فرنســا	٨ر٢	–٢٩ر٣
٦	بريطانيــا	٧ر٠	٦	السعودية	٧ر١	+١٢٩ر٠
٧	استراليا	٦ر١	٧	بريطانيا	٦ر٧	–٤ر٣
٨	البرازيل	٦ر٠	٨	البرازيل	٦ر٥×	+٨ر٣
٩	كنــدا	٦ر٠	٩	اسبانيا	٦ر٢×	+٦ر٩
١٠	ايطاليا	٦ر٠	١٠	كندا	٦ر١	+١ر٦
١١	هولندا	٥ر٩	١١	استراليا	٥ر٦	–٨ر٢
١٢	اسبانيا	٥ر٨	١٢	هولندا	٥ر٥	–٦ر٨
١٣	بلجيكا	٥ر١	١٣	ايران	٥ر٤	+٣٥٠ر٠
١٤	النمسا	٣ر١	١٤	ايطاليا	٥ر٣	–١١ر٧
١٥	السعودية	٣ر١	١٥	بلجيكا	٤ر٦	–٩ر٨
١٦	ليبيا	٢ر٧	١٦	فنزويلا	٤ر٦	+١٤٢ر١
١٧	البرتغال	٢ر٦	١٧	ليبيا	٣ر٠	+١١ر١
١٨	السويد	٢ر٤	١٨	العراق	٢ر٩	+١٤١ر٧
١٩	فنزويلا	١ر٩	١٩	النمسا	٢ر٧	–١٢ر٩
٢٠	جنوب افريقيا	١ر٨	٢٠	البرتغال	٢ر٧	+٣ر٨

(١) الجدول مجلة نفط العرب العدد الاول اكتوبر ١٩٧٤ ص ٢٩ .

ان الدول النفطية جميا وهي : السعودية ، ليبيا ، وفنزويلا وايران والعراق قد قفزت معدلات تغييرها وازداد احتياطها بشكل ملحوظ وكبير ، فيما نرى ايران تحتل المرتبة الاولى في الدول النفطية حيث بلغت التغيير بالزيادة حوالي ٣٥٠٪ تبعتها فنزويلا فالعراق فالمملكة العربية السعودية فليبيا . كما أن السعودية كانت تحتل المرتبة الخامسة عشر في عام ١٩٧٣ اصبحت تحتل المرتبة السادسة في احتياطها بين دول العالم الغنية ، ويحتمل ان تحتل المرتبة الاولى في العالم ، ثم تتبعها باقي الدول النفطية . وهكذا سيتمركز الاحتياطي النقدي والذهبي في الدول النفطية ، وسيبذ الدول الصناعية في هذا المضمار . الا أن هذا الغنى لن يدوم طويلا اذا ما أحسن استخدام هذا الاحتياطي في سبيل تنمية وزيادة قيمته . ان الصناعة والنفط توأمان لابد من توفر النفط لتحريك واقامة الصناعة ، ولا بد من توفر الصناعة واقامة المشاريع الصناعية وقوتها ، اذا لابد من توفر الاثنين معا حتى تظل الدول الصناعية النفطية في مقدمة دول العالم من حيث احتياطها النقدي والذهبي .

ان تعاونا ما قد ينشأ بين الدول النفطية والدول الصناعية الا أن هذا التعاون مرهون بانفتاح الدول الصناعية على الدول النفطية وتقديم كل المساعدات اللازمة الحقيقية التي ليس فيها مكر ولا خداع .

رابعا : الاستنتاج : مما تقدم في هذا الفصل نستنتج مايلي :

١ ــ ان توزيع وتمركز البترول في مناطق معينة من العالم ،وبشكل غير منتظم ، وخارج عن ارادة الانسان يوجب التفكير في ايجاد قواعد امدادية في بلد ما ، أو في نقاط معينة من العالم ، بحيث تؤمن هذه القواعد امداد الاساطيل والجيوش القريبة منها ، ويجب ان تكون هذه القواعد قريبة من البحار واغلبها ما يكون على موانىء ، وقريبة من الانابيب أو الطرقات الاخرى ، والصناعات ، والمستهلكين . فنجد في الولايات المتحدة الامريكية حقول جبال الابلاش القريبة من المصانع والقريبة من المستهلكين، وكذلك حقول أوهايو ومشيكان وكاليفورنيا وغيرها ، وهكذا نجدالحقول الامريكية للنفط موزعة منتشرة في اغلب الاراضي الامريكية ، ثم تنقلها شبكة من الانابيب يبلغ طولها حوالي /١٦٠/ الف ميل . أما الاتحاد السوفييتي فتتمركز حقوله في القوقاز ثم ينقل هذا البترول من هذه الحقول الى ميناء « باطوم » على ساحل البحر الاسود ، ومنه ينقل الى مختلف البلاد ، كما توجد حقول في شمال بحر قزوين ، وتركستان

وأزبكستان ، وفي الشرق من سيبيريا التي تمون صناعات المنطقة الشرقية ، والاسطول السوفييتي المتمركز في المحيط الهادي ، ومما يميز الاتحاد السوفييتي في النقل هو انه يعتمد على النقل النهري ، والسكك الحديدية ، ثم الانابيب ، أما أمريكا فتعتمد بالدرجة الاولى على الانابيب . يتمركز بترول فنزويلا في منطقة بحيرة « ماراكيبو » . ويتمركز البترول في الوطن العربي في المملكة العربية السعودية في حقول اهمها : الدمام ، والقطيف ، والغوار ، ومما يلاحظ في تمركز حقول النفط هنا أنه يقع معظمه في القسم الشرقي من البلاد في منطقة الاحساء القريبة من الخليج العربي ، ثم ينقل الى الخارج عن طريق ميناء راس تنوره بحرا ، وفي هذا الميناء معمل تكريريكرر /١١٥/ ألف برميل يوميا ، كما أن هناك عدة أنابيب تستخدم لنقل البترول الخام من مكان انتاجه الى سواحل البحر الابيض المتوسط أهمها : خط التابلاين ويعتبر من الخطوط الطويلة حيث يبلغ (١٠٦٨) ميل قادر على نقل /١٥/ الف طن من البترول الخام سنويا ، وقبل انشاء هذا الخط كان ينقل البترول المتوجه الى أوروبا من الخليج العربي الى البحر الاحمر الى قناة السويس الى البحر الابيض المتوسط الى موانىء اوروبا الغربية ، والولايات المتحدة الامريكية ويبلغ طول الطريق البحري حتى يصل البحر المتوسط حوالي /٣٦٥٠/ ميل في حين ان الطريق التابلاين أقل من ذلك .

يتمركز البترول في الكويت في حقل «برقان» و«الاحمدي» و«مقوع» وهذه الحقول الثلاثة قريبة من البحر حيث ينقل البترول بواسطة أنابيب الى ميناء الاحمدي الواسع الذي يستطيع تزويد عشر سفن في أن واحد ، ويستغرق شحن السفينة /١١/ ساعة أي أن هذا الميناء يستطيع أن يملا /١٧٣٢/ طن في الساعة . ويتمركز البترول في العراق في حقول « كركوك » الذي ينقل بترولها من مناطق انتاجه الى طرابلس في لبنان ، والى بانياس في سوريا عبر الانابيب ، وهناك ايضا بعض الحقول في الموصل ، وفي عين زالة ، والقيارة والبصرة في حقل الزبير ، وقد بنيت عدة مصافي بجانب هذه الحقول للاستهلاك المحلي فقط .

يتمركز البترول في ليبيا في حقل (زلطن) جنوب مدينة بنغازي ، وينقل بتروله بواسطة انبوب طوله (١٧٥) كم ، وقطره /٣٠/ بوصة ينتهي عند خليج سدت بمرس بريقه ، وحقل ضهرة الذي يتصل ايضا بساحل البحر الابيض المتوسط بانبوب طوله /٣٠/ بوصة ينتهي عند ميناء سدر . ويتمركز البترول في الجزائر في حقل «حاسي سعود» وينقل انتاجه بواسطة انبوب يبلغ طوله / ٦٤٠ / كم وقطره /٢٥/ بوصة

بقدرة /١٠/ ملايين طن من البترول في السنة ينتهي هذا الخط على البحر الابيض المتوسط بالقرب من ميناء « بجاية » وعلى الحدود الليبية الجزائرية حقل « زرناتين » وحقل أوهانت ، وكلها تنقل في أنابيب الى البحر الابيض المتوسط . ويتمركز البترول في جمهورية مصر العربية في شبه جزيرة سيناء على جانبي القناة ٧٧٪ ، وحقول الصحراءالشرقية اهمها رأس غارب ، والغردقة ، وينقل البترول الى السويس لتكريره ، وأهم الخطوط خط يصل بين السويس وسطرد طوله /١٣٠/ كم يحمل المنتجات السوداء ، واخر من تكرير السويس الى القاهرة ، وثالث من سطرد الى حلوان لنقل المنتجات النفطية الى مجمع الصناعات وأهمها : مصنع الحديد والصلب بحلوان . ومن توزيع وتمركز البترول نرى انه سيطرأ عليه تناقص في بلد أومنطقة ما ، وزيادة في بلد أوفي منطقة أخرى . وسينشأ من هذا الوضع أن تتطلع بعض الدول التي يتناقض انتاجها الى مصدر الانتاج في الدول الاخرى محاولة السيطرة عليه ، وايجاد قواعد متقدمة للامداد ، واذا لم تستطع السيطرة بأية وسيلة كانت فانها ستلجأ الى زيادة انتاجها المحلي أو استعواضه واستخراجه من المركبات الكيميائية المختلفة ، ولكن هذا لايغني من ايجاد قاعدة تتمركز فيها لتموين قواتها وخاصة البحرية منها ، كماانلامريكا في الوقت الحاضر قواعدامدادبترولية في البحرين ، وفي الكويت (الاحمدي) وفي المملكة العربية السعودية (رأس تنورة) . كما ينشأ في نتيجة تناقص البترول في هذه الدول أن تتطلع الى المحافظة على احتياطها من البترول ، ثم تستورد ما تحتاجه من الدول الاخرى ، وذلك لمواجهة الطوارىء والازمات وسيؤثر هذا الوضع كذلك من قريب أو بعيد على وسائط النقل (الانابيب ــ الناقلات ــ القطارات) وعلى الكادر الاداري والفني ، وعلى المصانع . أما الدول النفطية التي يتزايد انتاجها فقد تصبح مالكة للبترول ومالكة للفائض النقدي ،والذهبي في العالم ، وذلك حين تأميم البترول بالكامل وحينئذ سيزداد الدخل ، وتقام المصانع المتنوعة والمختلفة ، وستزداد وسائط النقل من أنابيب وناقلات وغيرها كما نلحظ ذلك من تهافت الدول المصدرة للنفط علىشراء الناقلات ولاسيما الكويت والعراق وايران والسعودية حيث اوصت كل منها عدد من الناقلات . كما ان هذا الوضع سيكون له تأثير كبير على تمركز الانتاج الكبير فالبترول يتمركز في اراضي الدول المصدرة قريبا منها ، وبعيدا عن الدول المستوردة ، وهذه الميزة لها قيمتها الاستراتيجية فيعلم الامداد وكلماكانتالمصادر قريبةكانالامداد سريعا وبالعكس،ويشترط لمتابعة الامداد ان تكون هناك قواعد متقدمة تستطيع تلبية مطالب القوات

المتقدمة في كل الظروف وفي كل الامكنة . كما أن هذا الوضع بين الدول المصدرة والمستوردة ، وبين الدول المستوردة نفسها ، سيخلق صراعا قويا وتنافسا شديدا بين الدول المستهلكة وخاصة بين الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، حيث يظهر هذا الصراع في الوقت الحاضر في تهافت الشركات الاجنبية لاستثمار البترول في الدول المصدرة ، فنرى في الوطن العربي عدة شركات امتياز للتنقيب منها البريطانية ، ومنها الافرنسية ، ومنها الامريكية ، ومنها اليابانية والهولندية وغيرها،ويتجلى هذا الصراع في ليبيا حيث يوجد أكثر من ٤ شركات من جنسيات مختلفة. وقد كانت بريطانيا تملك نسبة كبيرة قبل الحرب العالمية الاولى ، وتغير الميزان لصالح الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت تسيطر على أغلب شركات البترول في العالم ، وهي بهذا تريد المحافظة على مواقعها الاستراتيجية في دول العالم ، وخاصة الوطن العربي ، كما تضمن السيطرة الكاملة على قواعد الامداد ، وبنفس الوقت تبعد الدول الاخرى التي تراها خطرة على هذه المواقع والقواعد ، كما تضمن بذلك تنمية رؤوس أموالها فقد حققت الشركات الامريكية أرباحا هائلة في عام ١٩٧٤ بلغت حوالي ٣٣٠٨٫٦ مليون دولار ، ومن المفيد هنا أن نورد صافي دخل الشركات الامريكية مع المقارنة في عام ١٩٧٣ حيث يمكن للقارىء ان يتبين مقدار هذه الارباح الفاحشة التي تحققها شركات النفط الامريكية مثل شركة « تكساسو » التي بلغ الفرق في صافي دخلها بما يعادل ١٢٣٪ والبعض الاخر مثل شركة « اكسدنتال » وهي من الشركات المستقلة ، وتعمل في ليبيا بلغ الفرق في صافي دخلها بما يعادل ٧١٥٪ وهذه نسبة خيالية في الارباح لم يقدر لاي شركة أن تبلغ هذه النسبة ، وهناك شركة « جتي اويل » التي بلغ فرق صافي دخلها بمايقارب ١٧٣٪ ، وهناك شركات أخرى مثل شركة « فيليبس » التي حققت فرقا يساوي نسبة ١٥٠٪ وهكذا نجد أن الشركات الامريكية تحقق زيادة في أرباحها رغم ارتفاع الاسعار ، ومطالبة الدول المصدرة بعائدات أكبر سيبقى دخل هذه الشركات عاليا الى ان يأتي التأميم الكامل لهذه الشركات ، وستأتي هذه المرحلة متأخرة ، وان كانت بعض الدول النفطية قد خطت في هذا السبيل عدة خطوات كالجزائر وليبيا وغيرها ، ولكن قبل ان تصل دول النفط الى هذه المرحلة عليها ان تقطع مراحل عديدة يتصل اولها بالمفاوضات ، وينتهي بالاستيلاء والسيطرة على جميع مراحل الصناعة النفطية . ولا تتم السيطرة الا اذا كان الانتاج ووسائل الانتاج بيد المالك وتحت تصرفه المباشر . وان تنظيم هذه الوسائل فيما بينها ضروري بحيث

صافي دخل شركات النفط الامريكية خلال الربع الاول من عام ١٩٧٤ ومقارنته بصافي دخلها خلال الربع الاول من عام ١٩٧٣

اسم الشركة	يناير – مارس ١٩٧٣	يناير – مارس ١٩٧٤	نسبة الزيادة المئوية من عام ١٩٧٣	اسم الشركة	يناير – مارس ١٩٧٣	يناير – مارس ١٩٧٤	نسبة الزيادة المئوية
اكسون	٥٠٨	٧٠٥	٣٨٪	كيرماك جي	١١ر٩	٢٣ر٦	٩٩٪
جلف اويل	١٦٥	٢٩٠	٧٦٪	ماراثون	٢٠ر١	٣٠ر٦	٥٢٪
موبيل	١٥٥ر٨	٢٥٨ر٦	٦٦٪	اكسدنتال	٨ر٣	٦٧ر٨	٧١٥٪
سوكال	١٥٢ر٨	٢٩٣ر٠	٩٢٪	شل اويل	٨٠ر٢	١٢١ر٨	٥٢٪
تكساكو	٢٦٤	٥٨٩ر٤	١٢٣٪	فيلبس	٤٣ر٤	١٠٨ر٦	١٥٠٪
مجموع الشركات الكبرى	١٢٤٥ر٦	٢١٣٦	٧١٪	ستاندارد انديانا	١٢١ر١	٢١٩ر٠	٨١٪
امر اداهس	٣٦ر٦	٤٩ر٩	٣٦٪	ستاندارد أوهيو	١٧ر٥	٢٢ر٦	٢٩٪
اشلاند اويل	١٥ر٩	١٩ر٤	٢٢٪	صن أويل	٤٩ر١	٠ر٨	٨٥٪
اتلانتك وتشفيلد	٥٠ر٣	٩٣ر٩	٨٧٪	يونيون اف كاليفورنيا	٣٨ر٣	٧٣	٩١٪
سيتزسيرفس	٣٦ر٨	٦٨ر٨	٨٧٪	مجموع الشركات الاخرى	٦٠٤ر١	١١٧ر٦	٩٤٪
كونتنانتال اويل	٤٧ر٥	١٠٩ر٢	١٠٣٪	المجموع الكلي	١٨٤٩ر٧	٣٣٠٨ر٦	
جتي اويل	٢٧	٧٣ر٦	١٧٣٪				

لايطغى الانتاج على الاستهلاك ، ولا الاستهلاك على الاحتياجات ، وعلى الاحتياط ، ولا وسائط النقل ، ولا الفائض وهكذا . فانه من المتوجب ان يكون هناك توازنا فيما بين هذه الوسائل جميعا .

٢ ــ ان الذي يملك الابار ويملك البترول ، ويملك الارض المنتجة هو الذي سيتغلب فيما بعد على الخصم الذي يملك مصانع التكرير ، أو أسطول النقل ، أو التسويق فيما اذا استطاع الاول ان ينسق تلك المصاعب ويتغلب عليها ويحضر لها تحضيرا جيدا ، فهي فرصة التكتيكات الادارية ، وفرصة « القضمات » جزء بعد جزء ، في الاستيلاء على هدف في ظروف مواتية ، وفي وقت محدد .

٣ ــ سيتكون بهذه السيطرة الكاملة على رأسمال قوي يستخدم في تصنيع البترول ، وفي انتاجه، وتكريره، ونقله، وتسويقه، وبالاضافة الى ذلك سيتكون زيادة في الدخل القومي، وانماء التنمية الاقتصادية ، وتوفير العملات الصعبة ، وتحسين الصناعة والزراعة ، والتفوق كماً وكيفاً بالموارد .

٤ ــ ان السيطرة على البترول ووسائل انتاجه يتطلب قيادة حازمة ومرنة تمسك بزمام الامور ، وتتصرف بكل ثقة واصرار كما تتطلب كادرا اداريا ، ومؤسسات مالية واقتصادية قادرة على ادارة هذه الوسائل بكل جدارة وكفاءة .

٥ ــ انه يمكن القضاء او المساعدة في حل الازمة الغذائية في العالم ، وذلك بخلق صناعات بترولية متعددة كما فعلتا ذلك الشركة الايطالية والشركة البريطانية لانتاج المواد البروتينية لتسمين الحيوانات .

٦ ــ سيسبب خفض البترول أو قطعه من البلاد الاوروبية ، أو الولايات المتحدة الامريكية الى مصاعب حقيقية وخطيرة في التموين . هذا التخفيض أو القطع يمكن أن يؤدي الى الاخلال بالتموين في حالة الحرب .

ان التنسيق والاجماع من الدول النفطية على خفض البترول أو قطعه هو في حد ذاته سلاح قاتل ، وذو تأثير كبير على تبديل الاتجاهات العالمية ، وكان هذا السلاح قويا بحيث أصاب المقتل في اسرائيل التي انعزلت عن العالم ، وتركها أصدقاؤها وحيدة في ساحة المعركة ، وأيد العالم بالكامل قضية العرب ، وبدأو يتحسسون بها ويشعرون بوجودها . ان الميزة التي استخدم بها هذا السلاح هي انه استخدم كسلاح موجه لم

يصب سوى اسرائيل ومن ساندها ، وكان في استخدامه وتوجيهه عبقرية قتالية وسياسية ، حيث وجه الى اسرائيل اولا ثم الى الولايات المتحدة الامريكية ، وهولندا فانقطع النفط عنهم نهائيا ، وانخفض عن باقي الدول الاوروبية التي لم تعلن موقفها ، وتدفق على البلاد الاخرى الصديقة والتي اعلنت تأييدها للحق العربي ، حقا انه استخدام ذكي لهذا السلاح ، وقوة كبيرة على التحكم فيه وتوجهه حتى يصيب الهدف . ان ما أحدثه سلاح البترول كان أقوى من الاسلحة الاخرى القتالية بدليل اهتمام الحكومات والشعوب ، والشركات على اختلافها بايجاد حل عادل للعرب في قضيتهم مع اسرائيل التي ظلت راكدة حوالي عشرين عاما لم يحركها أي سلاح منذ ذلك الحين ، حيث كان الاعلام الصهيوني ، واسلحة اسرائيل المختلفة ، ونفوذ الصهيونية في الدول الاوروبية يغطي هذه القضية بغطاء التضليل والخداع وستر الواقع ، وتهشيم الصورة الواقعية ، ولما ان جاء هذا السلاح احدث تصدعا قويا في جبهة الصهيونية واسرائيل ، وعمل خرقا عميقا في دفاعاتها ، وبدل الاتجاهات الاوروبية والعالمية ، ولايزال حتى الان يوسع هذه الثغرات ويعمقها حتى يصل العرب الى أهدافهم ، وتتأمن مطالبهم .

٧ ــ يتوفر للعرب سلاح قوي لما للوطن العربي من قدرة على الانتاج ، ووجود كمية من الاحتياط ، ووجود ارصدة كبيرة من الاموال والودائع البترولية في البنوك الاوروبية ، وتقدر الارصدة في الوقت الحاضر بـ/٢٠/ مليار دولار فاذا قرر سحبها فجأة فان ذلك سوف يخل بالنظام المالي لدى هذه الدول ، وان التهديد بـ سحب الاموال أو التهديد بقطع البترول أو خفضه يجعل الخصم قلقا ، وهنا تبدأ الحرب النفسية التي تقض مضاجع الاوروبيين والامريكيين المساندين لاسرائيل .

٨ ــ قل استهلاك الدول للطاقة نتيجة الحظر أو التخفيض العربي ، أو ارتفاع الاسعار ، وأصبحت الدول تقنن في استهلاكها ، ومنها الولايات المتحدة الامريكية التي يلاحظ انها خفضت الاستهلاك بنسبة ٦ر٢ في عام ١٩٧٤ عن عام ١٩٧٣ . الا ان هذه الاجراءات قد تؤثر على اسعار السلع والعملات الاجنبية والذهب ، وقد رأينا كيف تحسن السوق عندما صرح الشيخ أحمد زكي اليماني بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٧ حين قال : ستتمكن بريطانيا والمانيا وبلجيكا من الحصول على الكميات التي تريدها من النفط . وتؤثر أيضا على النمو الصناعي في الدول الصناعية ، وعلى الدخل القومي وغيره .

ان التقنين في الاستهلاك ضروري ، الا ان التقنين الزائد عن حده يؤثر على نشاط الصناعة والزراعة ، والتجارة وغيرها . ويصبح النفط ضروريا لسد حاجة هذه النشاطات .

٩ - سوف تزداد اهمية البترول مع تقدم الزمن ، فهو محرك الالة ، ومحرك الدبابة ، والسفينة والناقلة والطائرة وغيرها ، فلا يوجد بديل للبترول حتى الان ، ويشتد الطلب عليه مع الايام ، وذلك للصعوبات في كشف مواد اخرى تحل محله، وعجز صناعة الفحم عن التقدم والتطوير التكنولوجي ، وعجز أبحاث القوة النووية للصعوبات الاقتصادية والتكنولوجية ، فقد دخل البترول كمادة أساسية في الحرب العالمية الاولى وفي الحرب العالمية الثانية ، وسيدخل الحروب المقبلة بشكل رئسي .

١٠ - سيشكل الامداد في المستقبل أكثر من نسبة ٥٠٪ من المواد الاخرى لذلك يجب الاهتمام بالمواد الفنية ، والاعتدة الحديثة الخاصة بانتاجه ، ونقله ، وتكريره ، وتسليحه وتسويقه وملئه ، وكذلك بالموانىء، والعبوات وغير ذلك من الامور التي تعطي السرعة في الامداد والنقل في كافة الظروف ، والى كل الامكنة المطلوبة والمحددة .

١١ - زادت أسعار النفط ، وستزداد أيضا بسبب زيادة اسعار السلع الاساسية ، وتطوير مصادر الطاقة الاخرى ، والتضخم المالي ، والتخفيض الذي أصاب الدولار والاسترليني ، وارتفاع كلفة انتاج النفط وخاصة في البحار والمحيطات .

١٢ - سوف ينحسر المد الاستعماري عن البترول ، وسوف تصاب الاحتكارات البترولية بضربة قوية في المستقبل ، وسيؤمم البترول ، ووسائل انتاجه ونقله وتكريره في الدول النفطية المصدرة ، وسيكون لهذا التأميم أو هذه السيطرة نتائج خطيرة على الاقتصاد والسياسة ، والاستراتيجية ، وعلى رفاهية الشعب وتقدمه الصناعي والزراعي والحضاري ، كما ستنشأ علاقات جديدة بين المنتجين والمستهلكين على أساس المتغيرات الجديدة للبترول .

١٣ - هنالك نقاط ضعف عديدة في استراتيجية النوع الثالث من الدول ، بل هناك فجوات يمكن للخصم أن يوسعه ، وذلك باتباع مبدأين هامين هما : الحرب في اضعف النقاط ، ثم توسيع النقطة الضعيفة في الجبهة والعمق .

١٤ ـ لقداثر البترول وسوف يؤثر على الاستراتيجيات الاخرى العسكرية والسياسية والاقتصادية ، والامنية ، والنفسية وغيرها . فلقد كتبت جريدة الاهرام في عددها ٣١٥٢٠ الصادر يوم الخميس ٢٩ اذار ١٩٧٣ تحت عنوان « مشكلة الشرق الاوسط وأزمة الطاقة تسيطران على المؤتمر الامريكي الاوروبي » كتبت تقول : « تمركزت مناقشات المؤتمر الاوروبي الامريكي اليوم على الشرق الاوسط ، ومشكلة الطاقة فقد دخل المؤتمر يومه الثالث والاخير ، وكان من المفروض ان تنحصر مناقشاته في اطار العلاقات الامريكية الاوروبية ، ومنطقة المحيط الاطلنطي ولكن أعضاء المؤتمر خلال مناقشاتهم لاوضاع أسيا بعد انتهاء حرب فييتنام كانوا يجمعون على أن أهم مشكلة قادمة بالنسبة لكل من دول أمريكا واوروبا الغربية هي بترول الشرق الاوسط ، فقد تنبأ الاكاديمي البريطاني « نيفيل براون » بعواقب أوخم في الشرق الاوسط حيث قال « ان النزاع العربي الاسرائيلي يزداد عمقا ، ومحاولات الحل تزداد تجمدا ، والامر اكثر احتمالا هو أن يتوقف بترول الشرق الاوسط عن طريق فرض عربي على البترول لاسباب سياسية تحبه ، وقد نواجه الاختيار بين الاستسلام لذلك الوضع ، وبين التدخل المباشر لضمان الحصول على البترول وهو احتمال مروع . وفي نيويورك خصصت مجلة « التايم » موضوع الغلاف هذا الاسبوع « ثورة في البترول » قالت فيه : « ان الدول العربية قد ادركت الان ابعاد وخطورة السلاح الاستراتيجي الذي تملكه بين يديها ، وان ثروتهم البترولية تصنع الان تاريخهم ، وتضيف اليهم قوة لامثيل لها منذ الحروب الصليبية » . وفي تصريح لوزير التجارة الامريكية بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٨ قال : في حال فرض حظر على النفط من جانب الدول العربية على غرار ما حدث في عام ١٩٧٣ فان اجراء كهذا سيلزم الولايات المتحدة بكفاح عسكري كبير ، وقال في هذه الحالة سيدعو البعض الولايات المتحدة الى الكف عن تأييد اسرائيل في حين سيطلب البعض الاخر تدخلا عسكريا حازما ضد الدول العربية التيتفرض الحظر على النفط . وفي جميع الحالات سيختل ميزان القوى الدولي اختلالا خطيرا من شأنه أن يدفع الولايات المتحدة الى كفاح عسكري كبير، وأعلن أن كل حظر على تصدير النفط سيكون له تأثير خطير بالنسبة للولايات المتحدة من ناحية العمل والنمو الاقتصادي وأن الضغوط التي ستنجم عن ذلك ستحتم حلا دوليا .

ان على العرب ان يدركوا خطورة هذا السلاح ، وهي فرصةمن فرص التاريخ فلا تضيعوها ، فاذا استخدم هذا السلاح استخداما جيدا ، فانه سيكون العصا السحرية التي يحرك بها العرب العالم ، ولقد رأيناتأثير هذا السلاح في حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ ، وكيف أحدث تضدعا قويا ، وتناقضا كبيرا بين الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية . وبامكان هذا السلاح في الوقت الحاضر ان يحل مشاكل العرب جميعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، وان يصل بهم الى الاهداف المرسومة والمحددة .

الفصل الرابع

التصنيع والصناعة

لقد تعرضنا فيما سبق الى اهمية الصناعة ، واعتبرناها عنصرا هاما من عناصر بناء الاستراتيجية ، ان الاستراتيجية لاتكون قوية الا بوجود مصانع كاملة ، ومتطورة بعتادها وعلمائها ، وفنييها ، فهي أساس التقدم والحضارة ، وهي التي تكون الرأسمال الكبير من الاموال في الدولة ، فنرى الدول الصناعية في العالم تحتل المرتبة الاولى في الغنى وفي الاحتياطي الذهبي والنقدي ، ونرى في مقدمة الدول في الوقت الحاضر المانيا الغربية حيث بلغ احتياطها الذهبي والنقدي عام ١٩٧٤ حوالي ٣٤ر٢ بليون دولار ثم تلتها الولايات المتحدة الامريكية فاليابان . وهي التي تسيطر على الدول الاخرى بصناعاتها المتعددة والمتطورة ، فلا تتم السيطرة الا بوجود صناعة قوية تغزو الدول الاخرى . واذا استعرضنا المقومات التي تقوم عليها الصناعة لوجدنا توفر المواد الاولية اللازمة لها، ورؤوس الاموال ، والطاقة ، والكوادر الفنية والادارية ، والاسواق أي جهات الاستهلاك وغير ذلك . واذا ما القينا نظرة على تمركز الصناعة نجدها في الدول التي تتوفر فيها أغلب المقومات المذكورة .

أولا : تمركز الصناعة : لقد عرفنا في مطلع هذا الباب تحت عنوان « التعريف بالصناعة وأهميتها » ، وقلنا ان الصناعة هي عماد التنظيم الاستراتيجي ، كما ذكرنا الاسس التي تقوم عليها الصناعة ، كما بينا انواع الصناعات التي تقوم في العالم بناء على هذه الاسس كما اسهبنا في تفصيل بعضها لارتباطه بالظروف المحيطة ، وبالتطورات السريعة كالبترول الذي أفردنا له فصلا خاصا ، واعتبرناه السلاح الاستراتيجي

المميز على غيره من الموارد في هذا العصر لارتباطه ارتباطا مباشرا بالصناعة، وبالحاجات الضرورية ، وبالاستراتيجية العامة ، كما نجد أن أزمة الطاقة في أمريكا حولت أذهان المسؤولين الى وجود خطر ، فسلطوا السنتهم للتحذير من هذه الازمة وتحذير الدول النفطية وخاصة الوطن العربي من عواقب قطع البترول ، بل لقد اعتبر احدهم قطع البترول يفوق مخاطر الحرب في فييتنام ، ومخاطر الحشود العسكرية ، فوضعت الخطط اللازمة لمجابهة هذه الازمة ، كما وضعت الخطط اللازمة من الجانب الاخر (من الدول النفطية) .

ان تمركز الصناعة في العالم نجده حول حقول الفحم المنتشرة، واقل منها حول حقول الحديد ، والاقل حول الطاقة المائية ، أو قريبة من المستهلكين ، أو من الموانىء ، أو الطرق الملاحية المتصلة بالعالم . وقد قامت كثير من الصناعات رغم عدم وجود موارد لقيامها كقيام مصانع الالمنيوم في كندا وذلك لتوفر الطاقة المائية الضرورية لمثل هذه الصناعة . ونرى تمركز الصناعة الكثيف حول حقول الفحم والحديد . ففي الاتحاد السوفييتي تتمركز الصناعة في الجهة الغربية من هذا البلد أي مقابل دول أوروبا الغربية وقريبة منها اي في «أوكرانيا» و « مجينتو جورسك » وغيرها ، وان كانت الصناعة في هذا البلد موزعة توزيعا مخططا ومنظما تبعا لاهداف الاستراتيجية ، واتساع البلد ، ومواجهتها مع دول الغرب وغيرها من الاعتبارات ، اما الولايات المتحدة الامريكية فنرى صناعاتها تتمركز في الجزء الشرقي والشمالي والاوسط من البلاد ، وهي في هذا تواجه وتطل على العالم الاوروبي وقريبة من الاتحاد السوفييتي أي بالقرب من جبال « الابلاش » وولايتي « ينو انجلند ونيويورك » وان كانت الصناعة في هذا البلد موزعة توزيعا جغرافيا غير مخطط يؤمن الدفاع ، ويؤمن الانتاج ، ومطالب البلاد الحديثة . هذا وان كانت المسافة في الوقت الحاضر أو التمركز في مكان بعيد ليس له من الاهمية في ظل تطور العتاد القتالي النووي ، والنقل السريع ما للاهمية التي كانت لها من قبل ، الا انه لايزال للتمركز والقرب والبعد من المناطق المهددة ، أو المناطق الواجب امدادها ضروريا حتى في حالة استخدام السرعة ، أو امكانية الوصول الى اي نقطة في العالم . اما فرنسا فتتمركز صناعتها في منطقة اللورين الغنية بالحديد حيث تضطر الى نقل الفحم من جهات ومناطق أخرى ، وليس لديها من التوزيع الجغرافي ، أو التوزيع التخطيطي ما للدولتين السابقتين ، وان كانت هناك بعض الصناعات الخفيفة المنتشرة في منطقة باريس ، أو في غيرها من المناطق . أما انكلترا

فتتمركز الصناعة فيها في مناطق مختلفة أهمها : « نور شمبلاند » و « الميدلاند » وغيرها . ان بريطانيا تعتبر في تمركز الصناعات وكأنها مخططة صناعية واحدة ، فالصناعة منتشرة في كل أراضيها ، وان لم يكن هناك تخطيط صناعي ، ويرجع ذلك الى تمركز الفحم والحديد فيها بالدرجة الاولى ، وحاجة السكان ومطالبهم ، وقدم الصناعة فيها ، وتطلعاتها البعيدة الى الصناعة منذ القدم ، وظروفها السياسية التي كانت تسيطر فيها على العالم ، فتستطيع من خلال هذه السيطرة ان تؤمن الموارد التي تحتاجها من خارج بلادها ، ولاتزال حتى الان تسيطر على قسم من العالم، وان كان قد انحسر وتراجع مدها كثيرا في الظروف الحاضرة ، ولكن تراجعها يكون ببطء ، وعلى مراحل بحيث لايؤثر ذلك على صناعتها ، ولا على سياستها فهي لاتزال الى الان تربط الكومنولث البريطاني بعجلتها مهما تكن هذه العجلة ، ومهما يكن هذا الارتباط ، انما المهم ان بريطانيا لا يزال لها علاقات وارتباطات تؤمن بها مواردها ، واستمرار صناعاتها القديمة ، واما في المانيا فتتمركز الصناعة في اقليم « الرور » حيث يوجد الحديد والفحم . وهناك بعض الدول التي تقدمت صناعاتها ، وظهر اثر التطور فيها ، فقد تمركزت الصناعة فيها بجانب الطرق الواصلة بالعالم ، والقريبة من المصادر المائية ، وان أهم ما يميز هذه الدول هو تمركز الصناعة بجانب الموارد الاخرى غير الفحم والحديد كالموارد البشرية مثلا ، او وجود العلماء والباحثين ، أو وجود منطقة منعزلة تؤمن للعلماء استمرار ابحاثهم ، وسرية اختباراتهم ودراساتهم ، واهم البلاد هي : اليابان والمانيا الغربية ، فلقد تمركزت الصناعة في اليابان في جزيرة « كيوشو » وفي انحاء مختلفة من البلاد . ومن هذا نرى ان الصناعات الثقيلة مرتبطة بوجود الفحم والحديد ، والصناعات الخفيفة مرتبطة بوجود الموارد الاخرى كالطاقة والطرق ، والتجمع البشري ، والتجمع العلمي وغير ذلك . كما توجد بعض الصناعات التي لا بد في تمركزها انتتمركز بالقرب من الجهات المستفيدة منها كالصناعات الغذائية ، واللحوم ، والخبز والالبان وغيرها ، ومنالمفضل ان تكون هذه الصناعات موزعة في كل اراضي البلاد ، وخاصة على الجهات المواجهة للاعداء ، وان يكون في مقدور هذه المصانع انتنتج حسب الاستهلاك اليومي أو الاسبوعي او الشهري على الاكثر . ونستنتج مما تقدم ما يلي :

١ ــ ضرورة التخطيط الصناعي في اي بلد لتكون الصناعاتالثقيلة

في أمكنتها المحددة ، والصناعات الخفيفة في امكنتها المحددة ،والصناعات الاستهلاكية في أمكنتها المحددة وذلك كله تبعا لاهداف الاستراتيجية الادارية ، وضرورات الدفاع .

٢ ـ ان وجود الفحم والحديد في منطقة ما من البلد يفرض تمركز الصناعات الثقيلة في هذه المنطقة ، وقد تكون هـذه المنطقة ملائمة لاهداف الاستراتيجية ، وقد تكون غير ملائمة ، ففـي الحالة الثانية يقتضي أن تكون هذه الصناعات في وضع لا يمكن ان يمسها العدو بسوء كأن تكون محمية حماية كافية ، وان تكون مخفية عـن انظار العـدو ورماياته وتأثيره ، وان تكون في حالة تهديد هذه الصناعة ان تنقل بسرعة الى مناطق امنية تمارس فيها حملها وتستمر في الانتاج لمواصلة القتال، كما يمكن ان تنقل هذه المصانع الى بلاد بعيدة ، كما نقلت المانيا صناعاتها في أعقاب الحرب العالميةالاولى الى الاتحاد السوفييتي .

٣ ـ ان التوزيع الجغرافي للصناعات يعطـي أهميـة كبيرة الـى الاستراتيجية لانه يؤمن تمركز الصناعات في جميع الاراضي مما يعطي ميزة جيدة في الامداد لكافة الجهات ، الا ان التوزيع الجغرافي لا بدله من تخطيط صناعي يتلاءم واهداف الاستراتيجية ، وحينئذ تظهـر الصناعات وكأنها موزعة توزيعا صحيحا مطابقا للاهداف ، ومؤمنا بنفس الوقت حالتي السلم والحرب .

ومن المفيد ان نذكر تمركز الصناعات ، وتمركز الفحم ،وتمركـز الحديد لنتبين الاهمية الاستراتيجية الصناعية في هذه الموارد الثلاثة .

١ ـ تمركز الفحم : يتمركز الفحم في العالم على الشكل التالي :

الاتحاد السوفييتي : يتمركز في اوكرانيا في حوض « الدونتيز » و « كوزنتسك » الذي يبعد عن المصانع في اورال ووسط آسيا حوالـي /١٥٠٠/ ميل ، وينقل عبر هذه المسافة بواسطة القطارات التي تستهلك منه حوالي ٤٠ ٪ من النقل . ان القاعدة الصناعية تقول : ان الحديـد يجب ان ينقل الى أمكنة الفحم ، ولكن الاتحاد السوفييتي اعتمد كمـا قلنا على التخطيط الصناعي ، فرأى أهمية هذه المنطقة من الناحيـة الاستراتيجية فآثـر نقل الفحم مـن مكان بعيد لتحقيق التكامـل الصناعي ، ولتحقيق اهداف الاستراتيجية .

الولايات المتحدة الامريكية : يتمركز الفحـم في « بنسلفانيـا »

و « الابلاش » وجبال « الروكــي » وهو قريب من المعادن ، وتكاليف استخراجه ونقله أسهل واقل من تكاليف ونقل الفحم السوفييتي ، ولكنه في كلا البلدين ينشر انتشارا واسعا .

الصين : يتمركز في الشمال الغربي ، وفي الوسط والجنوب واهم حقوله « شانسي » و « هونان » و « كانسو » .

فرنسا : يتمركز في الشمال الشرقي من البلاد ، وهي من البلاد الفقيرة بالفحم .

بريطانيـا : منتشر وموزع في كل انحاء البلاد داخلها وساحلهـا واهمها : « نوثمبرلاند » و « درام » و « الميلاندز » ، وهــذا ما يفسر انتشار الصناعات في كل انحاء بريطانيا .

المانيـا : يوجد الفحم في اطرافها في الاجزاء الشرقية والغربية منها في حوض « الرور » و « السار » . اما المانيـا الشرقية فيوجد علـى أطرافها ايضا واهمها اقليم « سكسوني » واقليـم « سيليزيا » التـي فقدته ألمانيا اثناء الحرب .

اليابان : في جنوب البلاد فقط ويتمركز في جزيرة « كيوشو » . وهذه المناجم قريبة من المناطق الصناعية الهامة من اليابان . كما توجد مناجم اخرى ثانوية في شمال البلاد . والفحم غير كاف في اليابان فهـي تستورد منه ، كما تعوضه ايضا بالطاقة المائية المتوفرة لديها .

الهنـد : يتمركز الفحم في المناطق الشرقية من البلاد واهمهاهضبة « الدكن » وحوض نهر « رامودار » . وهذه المناطق قريبة من المناطـق الصناعية الثقيلة .

أوستراليا : يوجد الفحم فيها بكثرة واهم المناطق التي يتمركز فيها هي : « نيوسوز ويلز » وحول ميناء « كمبلا » .

افريقيا : فقيرة بالفحم ، ويوجد في جوانبها واهم المناطق هــي : جنوب افريقيا ، وروديسيا ، والناتال .

هولندة : يوجد الفحم في جنوب البلاد واهم الحقول فيها هي : حقول « لمبورج » .

بلجيكا : يوجد الفحم في الجزء الشرقي والشمالي وأهم الحقول فيها هي حقول « ليبج » .

بولندا : يتمركز الفحم في المناطـق الشرقية وأهم الحقول فيها هي: حقول « سيليزيا » التي ضمتها بعد الحرب العالمية الثانية من المانيا .

تشيكوسلوفاكيا : يتمركز الفحم في المناطق الشرقيـة من اقليـم « مورافيا » الذي يعتبر امتدادا لحقل « سيليزيا » .

٢ ـ **تمركز الحديد** : يتمركز الحديد في العالم اما قريبا من الفحم او بعيدا عنه ، واذا كان بعيدا فينقل الحديد الى مكان الفحم ، وذلك لسهولة نقله ، وصعوبة نقل الفحم ، وقد توجد استثناءات حيث ينقل الفحم الى مكان الحديد كما في الاتحاد السوفييتي لاعتبارات تخطيطية واستراتيجية .

الاتحاد السوفييتي : يتمركز الحديد في الجزء الغربي من البلاد حيث يوجد الفحم ويمتد من منطقة « كريفوي روج » الى «مجنيتو جورسك » الى الشرق قليلا ، كما ويوجد في أماكن متفرقة من البلاد في شمالها والشمال الغربي ، والجزء الشرقي وأهمها منطقة « جورنـا شوريا » ومنطقة « الاورال » ومنطقة مدينة « ماكينتوكوروسك » ، ومنطقة مدينة « فباروفسك » القريبة من حقول الفحم و « تولا » القريبة من « موسكو » ويوجد فائض في الاتحاد السوفيتي .

الولايات المتحدة الامريكية : يتمركز الحديدفي الجزء الاوسـط والشمالي من البلاد حول بحيرة « سوبيرور » وفي منطقة « ايرومونتين» وفي الجزء الشرقي من البلاد حول « اويرونواك » أي ان الحديد يكـاد يكون موزعـا بصورة طبيعية في كل الاراضي . والحديد يفيض عـن الولايات المتحدة الامريكية وينقصها .

الصين : يتمركز الحديد في حوض نهر « اليانجستي » وفي الصين اكتفاء ذاتي .

فرنسا : يتمركز الحديد في منطقة « اللورين » في الحدود بين المانيا وفرنسا ، وكانت هذه المنطقة موضع المنازعات في الحربين العالميتين ، وفي منطقة « النورماندي » في الشمال الغربي مـن فرنسا . والحديـد يفيض منها .

بريطانيا : يتمركز في الشمال الشرقيمن البلاد ممتدا بين«يوركشير» حتى « اكسفورد » في الوسط وهي قريبة من مناطق الفحم . وتحتاج بريطانيا الى كمية من الحديد تستوردها من البلاد الاجنبية .

المانيا الغربية : يتمركز الحديد في حوض الرور في منطقة « زيجرلاند » وفي منطقة « باين » . تحتاج المانيا الى كمية من الحديد في صناعاتها تستوردها .

اليابان : يتمركز الحديد في مناطق مختلفة من البلاد ، وتحتاج اليابان لاستيراد كمية كبيرة منه .

الهند : يتمركز الحديد في منطقة « سنجبهوم » ، ولدى الهند اكتفاء ذاتي .

السويد : يتمركز الحديد في المناطق الشمالية والوسطى من البلاد ويفيض الحديد عن حاجات السويد .

الوطن العربي : يتمركز الحديد في الجزائر وتأتي في المرتبة الاولى في الوطن العربي وأهم المناطق في الجزائر هي « عونزة » القريبة من الحدود التونسية كما يوجد فيغرب الجزائر في منطقة « بن صاف » وفي الساحل . كما يتمركز الحديد في تونس في منطقة « سلاطه »القريبة من الحدود الجزائرية . وكذلك في المغرب وفي جمهورية مصر العربية في منطقة « أسوان » . كما عثر مؤخرا على الحديد في كل من المملكة العربية السعودية ،وسوريا والعراق . وان اغلب الحديد في الوطن العربي يصدر الى الخارج ، وذلك لعدم وجود الصناعات والتقدم الصناعي في هذه البلاد ، ولكن الوطن العربي بدأ يتحسس بالتطور الصناعي .

٣ ـ **تمركز الصناعات** : تتبع الصناعات كما قدمنا على الفحم والحديد والموارد الاخرى .

الاتحاد السوفييتي : تتمركز الصناعات بصورة كثيفة في المنطقة التي يتوفر فيها الفحم والحديد في منطقة « اوكرانيا » القريبة من حقول البترول ايضا . وفي موسكو (حديد ، فحم) ، وفي منطقة « مجينتو جورسك » (فحم ، حديد) ومنطقة « التولا » (فحم حديد ، قوة كهربائية) . نلاحظ ان تمركز الصناعات تتفق مع تمركز الفحم والحديد والطاقة الكهربائية والموارد الاخرى الزراعية والتعدينية ، والتخطيط الصناعي . الا أن الذي يبرز الصناعات ويبرز تمركزها هو توفر الحديد والفحم .

الولايات المتحدة الامريكية : تتمركز الصناعات في الجزء الشمالي والوسط والشرقي من البلاد المواجهة للبلاد الاوروبية ، والقريبة من الخطوط الرئيسية للمواصلات العالمية ، والقريبة من الفحم والحديد والقوة الكهربائية ، والبترولية ، والموارد الاخرى . وتقام الصناعات في جبال « الابلاش ، وفي ولايتي « نيو انجلند » و « نيويورك » ،وكذلك في « برمنجهام » . وفي الغرب تقام صناعة السفن القريبة من البحر ، وفي « سان فرانسيسكو » و « كاليفورنيا » تقام الصناعات البترولية . نلاحظ ان تمركز الصناعة يتفق مع تمركز الفحم والحديد والقوة الكهربائية والبترولية ، والمواصلات المطلة على العالم . كما نرى الصناعة في الولايات المتحدة الامريكية منتشرة انتشارا واسعا في كل الاراضي الامريكية ، وخاصة في الجزء الشمالي والشرقي من البلاد .

فرنسا : فقيرة بالفحم ، وغنية بالحديد ، وتتمركز الصناعة فيها في منطقة « اللورين » حيث يوجد الحديد . وتستورد فرنسا الفحم من البلاد الاجنبية كألمانيا ، وتنقله من الحقل الشمالي في أراضيها . كما تتمركز الصناعة في منطقة باريس حيث يوحد البترول المستورد والطاقة الكهربائية .

بريطانيا : تتمركز الصناعة في « نورتمبلاند » و « كمبرلاند » و « درام » و « كليفلند » حيث يتوفر الحديد والفحم ، وتتمركز الصناعة الصلبة والثقيلة في « الميدلاند » . وصناعة السفن في « درام ». والصناعات الخفيفة في « لنــدن » . وتعتبر بريطانيا نموذجا في انتشار المصانع فيها وتمركزها في كل الاراضي البريطانية .

ألمانيــا : تتمركز الصناعة في اقليم « الرور » حيث يوجد الحديد والفحم ، واهمها الصناعات الثقيلة والكهربائية . كما توجد بعض الصناعات في الشمال والجنوب حيث تتوفر الموارد المستوردة ، والموانىء والطرق الملاحية ، وأهمها صناعة السفن ، والغزل والنسيج والمواد الكيميائية .

اليابان : تتمركز الصناعة فيها في جنوب البلاد فقط في جزيرة « كيوشو » حيث يتمركز الفحم والمصادر المائية ، والموارد الاخرى .

ايطاليــا : هي فقيرة بالفحم والحديد . وتتمركز الصناعة فيها في الشمال « في ميلانو » و « توزينو » حيث تتوفر المساقط المائية .

بلجيكا : تتمركز الصناعات فيها في مدينة « مونز » و « ليبج » حيث يتوفر الفحم .

نلاحظ مما سبق أن الفحم والحديد هما عماد الصناعة ولا سيما اذا كانا متجاورين . فمناطق الحديد « الميدلاندز » البريطانية مجاورة لمنطقة الفحم . وحديد « اللورين » في فرنسا قريب من فحم « سمبر موسى » . وحديد « الباما » مجاور في الولايات المتحدة الامريكية لفحم « الابلاش » ، وحديد « كريفوي روج » مجاور لفحم « الدنتز » وهكذا فان قرب الحديد من الفحم يشكل قوة صناعية كبيرة . وان كانت هناك بعض المقومات الاخرى للصناعة كالقرب من موارد الطاقة وخاصة الطاقة البترولية والطاقة الكهربائية ، وكالقرب من الموارد الاولية الزراعية أو الحيوانية أو التعدينية ، أو القرب من المستهلكين ، والتجمع السكاني ، والتجمع العلمي والخدمات ، أو القرب من الموانىء والطرق الملاحية وغيرها .

ان الصناعة لا يمكن ان تقوم الا اذا كانت هنالك موارد كافية غير الفحم والحديد لاقامتها الصناعة . وكلما كانت الموارد كاملة كانت الصناعة قوية . ويدخل في هذا الاعتبار أهم الدول المتكاملة وهي : الاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة الامريكية . ان أي مورد مهما كانت قيمته الاستراتيجية ضروري لاقامة الصناعة واستمرارها في الانتاج ، وتكاملها ، وهذا مما يفسر ضرورة احتواء البلد على أغلب الموارد الصناعية . ولن يوجد بلد ما في العالم لديه الاكتفاء التام والكامل الا أن هناك نسبة من التكامل ، فالاتحاد السوفييتي مثلا رغم انه يأتي في مقدمة الدول في العالم من حيث وفرة الموارد الا أنه ينقصه بعضها مثل « التنجستن » وبللورات « الكوارتز » و « النترات » و « الفاناديوم » و « القصدير » وغيره . وكذلك فان الولايات المتحدة الامريكية ينقصها العديد من الموارد قد تزيد على ٢٣/ موردا من أهمها : « القصدير » « البلاتين » و « النترات » و « الاسبستوي » و « النيكل » و « البترول » و « المطاط » و « الصفيح » و « اليورانيوم » و « الكروم » وغيرها . وكذلك فان بريطانيا ينقصها العديد من الموارد رغم وجود « الكومنولث » البريطاني ، وتعدد بلاده . وكذلك فرنسا والصين وغيرها من البلدان تفتقر الى كثير من الموارد حتى تتكامل الصناعة . وبناء على هذا الوضع فان الدول رغم اتساعها ، ووفرة مواردها لا يمكن لصناعتها ان تكون كاملة ، وهذا مما يجعل بالضرورة اقامة علاقات اقتصادية ، أو تعايشية ،

أو وفاقية بين الدول رغم اختلاف الايديولوجيات ، واختلاف الانظمة الاقتصادية ، وتغاير استراتيجيتها الادارية . وبهذا فقد تنشأ بعض المصانع وتتمركز خارج حدود البلد قريبة من الموارد لاعتبارات شتى ، وفي هذه الحال تكون هذه المصانع بعيدة عن تمركز الصناعات الرئيسية ، وقد تؤدي المصانع المنشأة في البلد الآخر دورها ، وتحقق اهدافها الصناعية ، الا ان السيطرة تكون عليها ضعيفة ، وخاصة في الازمات والحروب ، وفي هذه الحال يجب ان يؤخذ في الحساب اقامة مصانع احتياطية منها داخل البلد ، وتكوين احتياطي كبير من انتاج هذه المصانع . وتنشأ وتتمركز المصانع الخارجية اما بهدف الحصول على المصنوعات الناقصة داخل البلد ، او توظيف رؤوس الاموال ، أو ان تكون قاعدة امامية للتأثير وللنيل من هيبة البلاد المقامة فيها ، أو الحصول على مكاسب اقتصادية وغيرها . وقد تنشأ بعض المصانع الخارجية بغية اخفاء قوة هذه الدولة ، وبغية التخلص من بعض القيود العالمية كألمانيا التي بنت أغلب مصانعها قبل الحرب العالمية الثانية في الاتحاد السوفييتي وفي غيره من البلاد . أما أهداف الصناعة بصورة عامة فأهمها : الحصول على القوة اللازمة بين دول العالم ، وتلبية مطالب الشعب بكل فئاته ولاسيما القوات العسكرية ، والتطوير العلمي لهذه المصانع ، والحصول على التفوق الذي يتطلب اموالا ، وكفاءات كبيرة ، ورفع مستوى الشعب علميا وحضاريا واقتصاديا، والاستفادة من الموارد المتوفرة والطاقات الكامنة ضمن البلد ، وامتصاص الفئة العاملة للعمل في هذه المصانع ، وتوظيف رؤوس الاموال الحكومية وغير الحكومية .

ان تمركز المصانع الداخلية والخارجية تفرضها الاعتبارات السياسية ، والاقتصادية والعسكرية ، وضمن هذه الاعتبارات يمكن أن توثق الصناعة ويتم التعاون العلمي والتكنولوجي ضمن مسار استراتيجي محدد الاهداف . وفي المدة الاخيرة وقعت المانيا الغربية مع الاتحاد السوفييتي اتفاقا لاقامة مصنع للصلب في « تورسك » في الاتحاد السوفييتي يكلف حوالي ٣// مليارات مارك الماني . وقد اوردت هذا النبأ جريدة الاهرام في عددها ٣١٧٥٢ الصادر بتاريخ الاحد ٢٠أيار ١٩٧٣ تحت عنوان « مصنع بمليار دولار تقيمه المانيا الغربية في الاتحاد السوفييتي » . كذلك فان الولايات المتحدة الامريكية قد سبق لها ان اتفقت مع الاتحاد السوفييتيءلى اقامة مثل هذه المصانع .

ثانيا : العوامل المؤثرة على الصناعة :

١ ـ طبيعة الصناعة : ان .طبيعة الصناعة نفسهاقـد تؤثر على الصناعة كأن تكون هذه الصناعة تحويلية ، أو تشكيلية أو هندسية وغيرها ، فان لكل من هذه الصناعات هيكلها ، والخدمات التي توفرها ، وتصرف الانتاج الذي تسعى اليه ، كما أن هذه الصناعات قد تقتصر على صناعة معينة ، أو على صناعة متجمعة ، كماتختلف عناصر كل صناعة ومؤهلاتهم واختصاصاتهم ، ونجد الصعوبة حين نقلهم من صناعة لاخرى حتىو لـو كانت الصناعة من نفس الفئة التي انتقلوا منها كالصناعات الغذائية مثلا التي يمكن ان تكون متعددة ، وصناعات الصلب من حقول خاماته حتى انتاجه أي أن هذه السلسلة من الصناعات التي مر بها الحديد تستوجب وجود عمال متخصصين في كل صناعة . وان التخصص في الوقت الحاضر له اهمية كبرى في الصناعات الدقيقة ، وفي الصناعات الحربية ، وغير الحربية ، الا أنه يمكن في حال الضرورة تدريب العناصر الادارية والفنية على الصناعات التي تكون من فئة واحدة مثل صناعة الحديد ، وصناعة المواد الغذائية ، وصناعة البترول وغير ذلك من الصناعات المتعددة .

لقد صنفت الصناعات بطرق مختلفة ، فمنهم من صنفها حسب وظيفتها كالصناعات المعدنية ، والكيمياوية وغيرها . والاخر صنفها حسب فئاتها كالصناعات التحويلية ، والاستخراجية ، والثالث بحسب انتاجها . ولكن التصنيف الذي سنأخذ به في مجال هذه الدراسة هو التصنيف حسب الوظيفة ، ولهذا سيتكون لدينا عدد من الصناعات اهمها :

أ ـ صناعة الاسلحة والذخائر (ثقيلة ـ خفيفة ، جوية ، برية ، بحرية ، بصرية ، سمعية .)

ب ـ صناعة اسلحة التدمير الشامل (بيولوجية ، كيميائية ، ذرية، طبية .)

ج ـ صناعة العتاد الهندسي والمباني العسكرية .

د ـ صناعة الاتصالات الاشارية والالكترونية .

هـ ـ صناعة الخرائط والمخططات ، وما الى ذلك .

و ـ الصناعات الغذائية (التعيينات ، المطابخ ، المعلبات ، الطوارىء .)

ز ـ صناعة الملبوسات والمهمات (الوقاية ، الخيم، المطاعم الميدانية، الالبسة الفردية .)

ح ـ صناعة النقل والخدمات (الطاقة ، الكهرباء ، وسائط النقل المختلفة ، الاصلاح ، الصيانة ، الملاهي ، الانابيب ، النجارة ، المياه البترول .

ان هذا التصنيف ليس الا لتسهيل الدراسة ، وللتقريب ما أمكن من فهم الصناعات المختلفة التي تؤدي خدمتها في مجال الاستراتيجيه الادارية ، كما أن هناك عددا كبيرا من الصناعات لم يتضمنهاهذاالتصنيف بالتفصيل بل اكتفى بجزء منها وبالمهم ، على ان الاطار الصناعي ككل هو الذي يلعب الدور الرئيسي في بناء الاستراتيجية ، وان الاستراتيجية في هذا المجال معناها احتواء كافة الصناعات مهما كانت صغيرة أو كبيرة ، ومهما كانت قليلة الاهمية ، فان لكل صناعة دورها وأهميتها سلما وحربا ، وانه لايمكن ان نفرق تفريقا واضحا محدد المعالم بين انواع الصناعات بل أن أي صناعة قد تحتاج الى مجموعة من الصناعات الاخرى وبذلك تعمل كافة الصناعات ككل ، وفي تعاون وتنسيق تأمين ، كما انه لايمكن أن نفرق بين الصناعات العسكرية والصناعات المدنية فهي تتعاون كذلك ، وعند وضع الخطة الادارية تبرز كافة الصناعات لتؤدي دورا واحدا في ظل الاستراتيجية الادارية .

ان أهم العوامل المؤثرة على الصناعة هو امكانية الربط فيما بين هذه الصناعات جميعا ، وامكانية المناورة في العتاد والافراد والقيادات والموارد . كما أن منا لعوامل المؤثرة على الصناعة طبيعتها الانتاجية ، فقد توجد صناعات يجب انتاجها بمقادير كبيرة ولمدة طويلة كيما تسد حاجة القوات والدولة بصورة عامة ، والاحلاف ، وغيرها من الدول المتعاقدة ، ويمكن لهذه الصناعات أن تنمو نموا هائلا ، وأن تستفيدمن بيع وتصريف انتاجها ، ويمكنها في هذه الحالة أيضا الا تعير أهمية كبرى الى المخزون الكبير ، وانما يكتفي باحتياط قليل منه مثل صناعة المواد الغذائية ، وصناعة الخدمات وغيرها ، على أن هذه الصناعات قد تصاب بالشلل في حال عدم الاستغلال الكامل أو الاستثمار التام لهذهالصناعات،

أو زيادة تكاليفها ، أو انخفاض استهلاكها ، وما الى ذلك ، ومن الواجب أن يكون توازن بين الانتاج والاستهلاك .

وهناك نوع اخر من الصناعات التي تتطلب طبيعتها ان يكون انتاجها محدودا ، وذلك لوجود عدد من المستهلكين ، أو توجد بعض القيود على الانتاج كصناعات الاسلحة والذخائر، وصناعة اسلحة التدمير الشامل ، وغيرها من الاسلحة الحربية ، وان اهم عامل يؤثر في هذه الصناعات هو تعطيل رأس لمدة طويلة وحصره فقط بالانتاج الضيق ، وهذا مما يؤثر على ارباح هذه الشركة أو هذه الدول كالولايات المتحدة الامريكية ، والشركات الراسمالية التي تريد أن يستمر انتاج هذه المصانع عن طريقين : أما بتطويراسلحة جديدةبحيث تعطل الاسلحةالقديمة وتجعلها غير صالحة في ميدان التطور الجديد للاسلحة الجديدة ، أو أنها تسعى الى اشعال الحروب في أمكنة مختلفة من العالم ، وبهذه الطريقة يمكن لهذه الدول أو هذه الشركات تصريف انتاجها الحربي ، ولن تتوانى مثل هذه الدول أو هذه الشركات في اشعال حرب عالمية لتستفيد من هذه الحرب في تصريف منتجاتها العسكرية بأعلى الاسعار ، وبذلك تحصل على أرباح هائلة ، وبذلك تضمن هذه الفئة سيولة رأس مالها ، ويمكن أن يطلق على هذه الفئة « بتجار الحروب » .

وهناك الصناعات التي تتعدد مجالاتها واستخداماتها كصناعة الملبوسات والمهمات والنقل ، والاشارة والورق وغيرها ، فهي تستخدم في المجال العسكري ، وفي المجال المدني ، وفي الداخل والخارج . فبقدر ماتكون هذه الصناعات من الكفاءة والرخص فانها تبقى مستمرة ، ولا يتوقف أو يتعطل رأس المال ، وانما قد تزداد مشاريعها ، ويزداد الطلب عليها . وصعوبة هذه الصناعات هو ما اذا كانت اذواق المستهلكين قد تغيرت الى صنف جديد أو في هذه الحال ، على هذه الصناعات أن تكون قادرة وبسرعة على تغيير اتجاهها ، وتركيز قوتها على الاتجاه الجديد ، فان كان هناك فكرة مثلا بتبديل نوع من الملابس العسكرية أو التجهيزات ، فان على المصانع ان تكون قادرة على الملاءمة مع هذا التجديد ، وهناك الصناعات المبتكرة التي تخضع لفكرة وتصميم المختصين بها كصناعة تطوير الاسلحة الذرية ، وابتكار الاسلحة الجديدة من الانواع المختلفة ، وهنا تظهر الصعوبة في النفقات الباهظة ، والتكاليف الهائلة ، ويزداد على ذلك تعطيل رأس المال تعطيلا كليا . وان مثل هذه الصناعات تنحصر فقط ضمن هذا البلد ، بل ضمن هذا المصنع ، كما تزداد الصعوبة في هذه

الصناعات بتطويرها بين الحين والاخر ، مما قد تكلف نفقات أيضا ، وهكذا فان هذا النوع من الصناعات لهو أخطر من أي نوع أخر في كل مجالاته ، ويؤثر تأثيرا مباشرا على قوة الدولة الاستراتيجية وسمعتها السياسية والدولية .

وهناك نوع أخر من الصناعات المتخصصة ،و التي لايحتاجها الى جهات محدودة ، وهذه الصناعات تطلب مقدما ، وبناءء لى مواصفات خاصة ويدخل في هذه الصناعة بعض المعلبات الغذائية (غذاء الطوارىء مثلا) ، أو بعض الاجهزة الكهربائية او البصرية لتركيبها على العربات القتالية او الدبابات أو الطائرات ، أو بعض الاجهزة الاشارية أوالالكترونية لتركب على الاعتدة القتالية ، أو لتستخدم في مجال الاعمال المختلفة . ومن صعوبة هذه الصناعات هي : تعطيل رأس المال ، وتعطيل المواد الاولية التي تبقى مخزونة لحين الطلب ، وكذلك فان هذه الصناعات قد تأتي مغايرة للفكرة والتصميم مما يضطر لاعادة صنعها من جديد ، وقد يتوقف هذا المصنع لمدة طويلة او قصيرة لاقتصاده على عدد محدود من العملاء المستهلكين .

وهناك نوع من الصناعات التي تتطلب صناعتها مدة طويلة ، وحسب نموذج محدد الاوصاف ، ويكون الانتاج على هذا النوع من الصناعات متفقا عليه سلفا مابين المصانع والجهة المستفيدة ، وتكون السلع المنتجة من النوع الثقيل ، أو الكبير والذي يتطلب اموالا كثيرة وتحضيرات طويلة كصناعة المفاعلات الذرية ، وسناعة السفن وطائرات النقل الكبيرة . والنفاثة وغيرها . وصعوبة هذه الصناعات .

أ ــ تتطلب وقتا طويلا لانجازها .

ب ــ تتطلب اموالا طائلة لتغطية نفقات المصانع ، والمواد اولية ، والتصاميم ، وأجور العمال والفنيين .

جـ ــ تتطلب امكانية كبيرة ، ولهذا يحشد لها العلماء والباحثون والفنيون لتصنيعها وتطويرها .

د ــ ان المصانع التي تقوم بهذا العمل تكون ضخمة ، ومتعددة المراحل في التصنيع .

هـ ــ تخضع كافة السلع للتجارب ، وقد تطول هذه التجارب لعدة مرات حتى تكون في مستوى الاستخدام الصحيح .

وباختصار فان في كل صناعة عوامل تؤثر فيها ، الا انه في كل الاحوال يجب ان يكون التوازن ملحوظا في كل صناعة ، كما ان المناورة هي احدى دعائم تحريك الصناعة وتنشيطها . ولا بد من وجود صعوبات في كل صناعة ، ولكن علينا أن نبدد هذه الصعوبات ، وما أكثر الصعوبات التي تعترض المنشآت الصناعية ، وما اكثر العوامل التي تؤثر عليها . اذ كيف تنتقل من السوق المحدد الى السوق المنتشر ؟ وكيف تنتقل من السوق الداخلية الى السوق الدولية ؟ وكيف تنتقل أو تتحول من المجال الاهلي الى المجال الحكومي ؟ وكيف نطورها من بضاعة شعبية الى بضاعة أخرى؟ كيف نقابل البيع نقدا أو تقسيطا أو دينا ؟ كيف تبيع هذه المصانع منتجاتها للمستهلك مباشرة أم لبائع الجملة ؟ وهل توفر وسائط النقل هذه السلع ؟و ماهي قوة التوزيع أو التخزين ؟ وهل يتوفر الاخصائيون ، وماهي درجة التعقيد التكنولوجي والطبيعي ؟ وماهي تكاليف هذه السلعة وتوافرها في جميع المواسم ، وما هي أسعارها ؟ وما هو مقدار الامان في الصنع والنقل والتوزيع ؟ وما هو مقدار الانتاج ومواصفاته وطريقته ؟ وما هو افضل طريقة لزيادة الانتاج ؟ وما هي مميزات هذه الطريقة التي استخدمت ؟ وما هو مقدار الجهد المبذول لكل من مراحل تصنيع المنتجات والتكاليف اللازمة في كل مرحلة ؟ وما هو مدى توفر الموارد والمعدات وقطع الغيار للمصنع ؟ وما هو المتوفر منها في البلد والمستورد من الخارج ؟ وما هو حجم الصيانة اللازمة لهذا المصنع والسلع المنتجة ؟ وما هي القيود على الاستيرادوالتصدير؟ وما هي الاموال المخصصة للمصنع سواء كانت حكومية أو فردية أو شركات ؟ وما هو مدى هذه الاموال وما هي الاصول التجارية لهذه السلع ؟ وما هي مهارة العمال والعلماء والفنيين ومقدار ما يعطونه من جهد للمصنع ، وهل يحتاج المصنع الى عمال أخرين من مناطق مجاورة أو محلية ، أو عمال موقتين ؟ وماهي القيود التي تفرض على العاملين من السرية والكتمان ؟ وغير ذلك . كلهاتساؤلات واحتمالات يجب ان نجد لها الاجابة الصحيحة والحلول المناسبة .

٢ ــ العوامل الاقتصادية : ان العوامل اقتصادية كثيرة ومتعددةمنها المحلي ، ومنها طويل الامد ومنها قصيره ، ومنها التأثير الكبير ، ومنها التأثيرالضيق ، وقد تتغير هذه العوامل تبعا لتغير الظروف الاقتصادية الدولية أو المحلية ومن أهم العوامل الاقتصادية المحلية هي :

آ ــ مستوى الدولة الاقتصادي بصورة عامة ، وهل يتوفر لديها من العمال المهرة أو الفنيين ، ومدى تكاليف العمل ، ومدى استهلاك

السلع التي تنتجها المصانع، ومدى تأمين المرافق والخدمات كالنقل وخطوط المواصلات والكهرباء ؟ وهل تتوفر في الدولة الموارد الاساسية لهذه المصانع ؟ واذا توفرت هل يمكن استخراجها ونقلها ؟ واذا كانت هذه الموارد متوفرة فهل هي موزعة بصورة منتظمة على كل الاراضي ، أم مقتصرة على جزء منها ؟ وهل تتوفر الاسواق في حالة اقامة مثل هذه المصانع ؟ واذا توفرت الاسواق فهل توجد منافسة ؟ وما هي التطورات والتحسينات الفنية التي يمكن ان تضاف الى هذه المصانع للتفوق على الموارد الاخرى ؟ واذاتفوقت هذه الموارد فستتفوق بكفاءة عمالها وخبرتهم، ومن أية جهة تأتي الخبرة والمهارة اذا لم تكن الدولة على مستوى اقتصادي رفيع ، وحينئذ يمكن ان تستقدم الدولة بعض الخبراء والعمال والاجانب للاستفادة من خبراتهم في هذا المصنع أو ذاك ، او الاستفادة بتلك الالات والعتاد الفني للمصانع المقامة ؟ وهل يجب تدريب العمال والفنيين ليحلوا محل الاجانب ، وهذه مشكلة الصناعة البترولية في الوقت الحاضر ، والصناعات المتعددة والضرورية في الوطن العربي .

ب ــ توفر رؤوس الاموال ، وهو ضروري لاقامة أي مصنع ، وهل يتوفر للدولة احتياط قوي من العملات الصعبة ، وهل لديها امكانية تمويل هذه المصانع باستمرار ، وهل لديها القدرة على انشاء المؤسسات المالية والتجارية القادرة على العمل ، والمتخصصة في هذه الشؤون؟ وحاليا يتوفر ذلك في الوطن العربي فقد برزت بعض الدول العربية في قوائم الدول الغنية ، ومن أهمها : المملكة العربية السعودية والكويت والعراق وغيرها.

د ــ سن واصدار القوانين والتشريعات المالية والاقتصادية والجمركية لتكون هذه التشريعات حافزا على التقدم الاقتصادي وتشجيع الصناعة ضمن مخطط اقتصادي سليم تحسب فيه كافة الحسابات ، والتساؤلات والاحتمالات .

ان أي بلد عندما يقيم المصانع لابد وان يراجع كافة العوامل الاقتصادية في المستوى الاقتصادي ، في التصنيع والموارد والعمال ، وتوفر راس المال ، وسياسة الدولة تجاه هذه المصانع ، والسكان ، والنظام الجمركي ، والعملات الاجنبية ، وتوفر الاسواق ، ودراسة المنافسة المحلية والدولية وغيرها من العوامل التي يمكن ان تؤثر على المصانع ، وبالتالي تؤثر على الاستراتيجية الادارية ، وتجعلها عاجزة ، أو قادرة على حل الصعوبات الصناعية والادارية .

٣ ـ العوامل السياسية : ان للعوامل السياسية تأثيرا كبيرا على الصناعة، فالصناعة المخططة، والسيطرة عليهاوعلى وسائل انتاجهاوملكيتها لهي سياسة افضل من السياسة التي تبتغي التصنيع غير المنتظم،وتترك المصانع بين افراد وتترك أفرادا يتحكمون في السياسة والانتاج ومراحل الصناعة . وقد توجد بعض المصانع المهمة والرئيسية بين هذه الدولة كالمصانع الثقيلة ، والمصانع الذرية وغيرها ، الا ان أغلب المصانع الاخرى في هذا النظام بيد الافراد والشركات الاخرى . ان اهم العوامل السياسية هي :

آ ـ الاستقرار السياسي : ان الاستقرار السياسي في البلد يطمئن أصحاب رؤوس الاموال لاقامة المصانع . أو اشراك رؤوس أموالهم في المصانع المنشأة في هذه الدولة . فتغيير المناصب الوزارية ، أو تغيير رؤسائها من حين لاخر ، أو تغيير الرئيس يؤدي الى تغيرات أو بعض التغيرات في المناصب الاخرى ، وفي مجال الصناعة وغيرها ، وهكذا فان مدراء المصانع يضطربون في أعمالهم ، وتساور الشكوك انفسهم حول مستقبلهم ، كما يجعل تطوير المصانع من قبل الافراد أو الشركات أو الدولة مضطربا غير مستقر ، فقد حدث فيه انقطاع ليس باليسير أن يستمر كما كان ، وحينئذ تنعكس هذه التغيرات على انشاء المصانع وقدرتها وانتاجها ، وعلى عمالها ورؤسائها ، وعلى سمعة البلد الاقتصادية أو الصناعية ، وعدا عن ذلك فقد يترك هذا التغيير فوضى وتراخي ، وعدم مبالاة . لذلك لابد من وضع سياسة دقيقة تكفل الاستقرار والطمأنينة ، وارتفاع الانتاج ، وتطوير المصانع ، كأن تكون مثلا مدة الوزير مرتبطة بمدة رئيس الجمهورية ، وان تكون مدة الرئاسة طويلة وخاصة في البلاد المتخلفة ، أو النامية كأن تكون مثلا من ٧ ـ ١٠ سنوات .

ب ـ ان التشجيع الذي تمنحه الدولة للصناعة هو مهم جدا في انشاء وتطوير الصناعة ، وان بيان الدولة السياسي حول الصناعة يشجع الكثير على التصنيع . وان التخطيط الطويل للصناعة يعطيها قوة ونشاطا ، وتستطيع الدولة ان توجه الصناعة نحو المسار المرسوم لها ، فقد تشجع بعض الصناعات في منطقة ما لرفع مستوى المعيشة فيها، وذلك اما بتوحيد الصناعة أو المنشات ، أوضع بعض الامتيازات والاعفاءات للصناعات التي تقوم في تلك المنطقة . وكذلك يمكن للدولة ان

تحدد الاراضي التي يمكن أن تنشأ عليها الصناعات لاعتبارات سياسية او اقتصادية أو عسكرية . وكذلك فان الدولة تسعى في هذا المضمار الى تطبيق مايكفل للعمال حقوقهم ويكفل استقرارهم وذلك باصدار عدد من الانظمة والقوانين تحدد بها السياسة العمالية ، كما تحددالم رتبات والاجور ، والمشاركة في أرباح المصانع ، أو المكافات ، كما تكفل هذه القوانين مستقبل العامل ، فهناك المنظمات العمالية التي لها فضل كبير على التنمية الصناعية ، وعلى قوة الصناعة ، أما في بعض البلاد فلا يزال العمال فيها غير منظمين مما يدعو الى الاضطراب في العمل والانتاج ، والى ضعف العمال في ادارة هذه المصانع وقد قامت كثير من الدول لتدريب العمال وتأهيلهم ، وفتح مراكز مهنية ، وذلك لسد النقل الحاصل في الصناعة ، وان التدريب ضروري لاستثمار الموارد البشرية .

ان توفير المستويات العمالية التي تبدأ من العامل وتمر في المساعد الفني ، وتنتهي بالمهندسين والمدراء ضروري لتطوير وانشاء المصانع

٤ ـ العوامل العسكرية : ان الخدمة العسكرية التي ينقطع فيها العامل ، أو المساعد الفني ، أو المهندس والمدير عن العمل مدة خدمته الالزامية التي تتراوح خدمتها في دولالعا لم مابين ٥ر١ ـ ٣ سنوات . ان انقطاع العامل عن ممارسته اختصاصه ينسيه كثيرا من المعلومات والمهارات بل ويضيع عليه الدورات اللازمة لتطوير العمل، والخبرة المكتسبة الضرورية لتطوير العمل وتطوير المصانع . وقد وجدت بعض الدول حلولا لمثل هذه الصعوبات وذلك بجعلالخدمة العسكرية لهذا العامل في معمله بعد تلقيه مدة معينة من التدريب العسكري في قطعات الجيش ، وخاصة المصانع التي لها علاقةبالمجهود الحربي، ولقاء ذلك يجبانتصنف هذه المصانع ، وتلحظ عند دعوة العامل للخدمة العسكرية . وقد رات بعض الدول أيضا أن بامكان العامل الذي كان في مصنع ما أن يجد عملا مشابها له عند دعوته للخدمة العسكرية . وذلك في مصنع الجيش ، وقواته المسلحة مثل عامل (حدادة ـ نجارة ـ محركات . . . الخ) . على ان المهم في هذاالموضوعان يكون العامل الفني ملتصقا بعمله سواء كان في الخدمة العسكرية ، أو في خدمة المصانع .

ان الدعوات للخدمة الاحتياطية يجب ان تكون منتظمة ومحددة بحيث تكون هذه الدعوات التدريبية موافقة للاوقات التي يكون فيها العاملبوضع يسمحلهبمزاولةالاعمال العسكرية، فلايدعى في أوقاتالمواسم

الاقتصادية ، ولا في الاوقات التي يكون فيها المصنع ملتزما بانتاج محدد أي ان يدعى العامل في أوقات فراغه . ان مثل هذه الدعوات المنتظمة تساعد على تطوير الصناعة ، وتدفع عنها الارتباك ، وتزيد في الانتاج . ان الدولة مدعوة في هذا السبيل لتنظيم الدعوات ، ورفع مستوى الصناعة ، وتوفير الكوادر الفنية والادارية اللازمتين لها .

ان الوضع المتوتر على الجبهة ، وحالة العدو الاستفزازية ، ووضعه غير المطمئن ، واستعداداته العسكرية ، وما الى ذلك من الاعمال تدفع الجانب الاخر بأن يحشد ويستعد لرد العدوان ، ولهذا يدعى العدد الكبير من الفئات الاحتياطية المختلفة ، بعد ان يتركوا مصانعهم ، ويلتحقوا لتعزيز الجيش العامل . وتدخل هذه الاستعدادات لتشمل كافة القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها ، وبذلك يقل مردود الصناعة ، وتضعف كفاءتها ، ويقل عدد عمالها . ومن الواجب لقاء ذلك وضع خطة تكفل استمرار النشاط الصناعي لانه جزء متمم للنشاط العسكري ، فاذا كانت المؤخرة قوية في مصانعها وانتاجها فان الجيش سيصبح قويا بفضل قوة المؤخرة .

ان قيام الحرب ، وزيادة التوتر في العالم تجعل الدولة تتجسد بسياستها الى التكديس، والى زيادة الانتاج في سلع معينة لها أهميتها الحربية والى ارتباطات خارجية بمعاهدات لتأمين انواع الامدادات المختلفة أو تأمين الاحتياجات المادية محليا أو دوليا فانها تتجه الى تأمين احتياط كبير من هذه الاحتياجات ، وتكديسها . وأثناء قيام الحرب تحول بعض المصانع لصالح الانتاج الحربي ، كما تزيد المصانع من انتاجها حيث يتوجب على العمال في هذه الحالة مضاعفة جهودهم لتأمين احتياجات الحرب .

٥ ــ العوامل التكنولوجية : لقد أثرت عوامل التقدم العلمي والتكنولوجي على الصناعة ، وأجريت الابحاث العديدة ، كما طبقت هذه الابحاث وقد خلقت الابحاث العلمية والتكنولوجيا صناعة متقدمة اذهلت الكثيرين في العالم ، وقد ادى هذا التطور الى زيادة الانتاج ، وابتكار سلع جديدة ، والى السرعة القوية في أداء العمل المطلوب ، والى الاستغناء عن عدد كبير من العمال ، أو استبدالهم بعمال مهرة يفهمون سر هذا التجدد وهذا الابتكار ، والى تخصيص ميزانية كبيرة للابحاث .

وادى التقدم التكنولوجي ايضا الى دراسة مراحل الصناعة مرحلة فمرحلة منذ استخراج المادة الخام وحتى الاستهلاك ، وفهم اذواق وطلبات المستهلكين . ان الصناعة اتجهت الى التعقيد ، الى صنع الات حديثة حتى ان مصانع الطائرات كان يصيبها التقدم التكنولوجي أكثر من غيرها ، فلم تعد تخرج طائرة الا تبتعها طائرة تتفوق على الاولى تكنولوجيا ، كما اصاب هذا التقدم الانواع العديدة من الصناعات الحربية كالدبابة ، والاسلحة المضادة للطائرات والدبابات ، والصواريخ المختلفة الارضية والجوية والبحرية . ان التأثير التكنولوجي كان سريعا في بعض الصناعات كصناعة الطائرات ، وصناعة الالكترون ، والراديو ، والتلفزيون ، وصناعة البلاستيك وغيرها ، وكان بطيئا في بعضها الاخر كصناعة الادوية والمواد الطبية وغيرها .

سوف يخلق انتاج المصانع تنافسا ، وستحاول المصانع الاخرى مما كان هذا الانتاج ، لتتمكن المصانع المنافسة من ترويج سلعها في الاسواق الاخرى وعلى هذا الاساس فان هذا التنافس يخلق جوا مشحونا بين المتنافسين هدفه السبق الفني ، وقد يؤدي هذا السبق الى ضرب المنتجات الاخرى ، واحيانا الى توقيف هذه المصانع ، او تطويرها ، او ابتكار صناعة جديدة . لهذا فان التغيير التكنولوجي يزيد في الانفاق ، كما يزيد في اسعار المنتجات ، كما يعطي الانتاج الجديد صفات تتفق مع متطلبات استخدامه الجديد ، الا اذا كان التغيير له صفة الديمومة ولا يحتاج الى تعقيد كبير في التغيير . ان المرونة ضرورية في هذا التغيير بالنسبة للمصانع والعمال والفنيين ، كما أن التغيير يتطلب علماء يتنبؤن باحتياجات المستهلك اخذين بعين الاعتبار الظروف المحيطة ، وقدرة الصناعة ، وملاءمة الانتاج ليكون قادرا على سد النقص الفني ، وملائما لرغبات واذواق المستهلكين . وهكذا فان العوامل التكنولوجية تؤثر في الصناعة ، وفي حجم الاعمال ، وفي الانتاج ، وفي التسويق ، وفي التكلفة وفي التغييرات القادمة في الصناعة ، وفي قوة الدولة الاستراتيجية ، فكلما كان التقدم التكنولوجي متطورا كلما كانت الاستراتيجية اكثر قوة وتحملا للمصاعب والنكسات .

٦ ـ العوامل الاخرى : هناك عوامل تربوية على الصناعة كنظام التعليم الذي يعطي او لا يعطي الطالب الحرية الفكرية ، والتأمل العلمي ، والمنافسة العلمية وروح التجديد والابتكار .

ان أنظمة التعليم المختلفة في العالم والتي تتباين من دولة لاخرى تؤثر على الصناعة وتجعلها اما يدوية غير متطورة ، أو الية متطورة . واذا

كان للتأثير العلمي أهميته في الصناعة أيضا . الدين في بعض المجتمعات هو الذي يوجه أفراد الشعب رجالا ونساء ، ويحدد لهم القواعد الحياتية تجاه الصناعة ، كما أن أساليب الانفاق تختلف من بلد لاخر فالشعب الامريكي شعب مستهلك بينما الشعب السوفييتي غير ذلك . كما أن سبل الانفاق قد تختلف من بلد لاخر فبعض الشعوب تنفق على الزواج والمناسبات ، وبعضها على الاقتناء كالحلي والذهب ، وبعضها على الاستثمار وغير ذلك مما قد يؤثر على الصياغة وانتاجها ، كما يؤثر من ناحية أخرى على راس المال المتوفر ، وانفاقه في الصناعة أو فيمجال اخر . كما أن نظام الاسرة ، وتحديد النسل ، والعلاقة الاسرية ، والضمانات الاجتماعية كلها تؤثر على الصناعة ، كما أن بعض الشعوب قد تنظر الى العمل نظرة الدول الزراعية التي ترتبط بنظام زراعي معين تؤثر على الصناعة . وهناك عوامل أخرى كالنظرة الى الادخار ، وتعدد اللغات ، والجنسيات والثقافة وغيرها ، وكلها عوامل تؤثر على الصناعة من قريب أو بعيد .

ثالثا : تنظيم الصناعة : ان تنظيم الصناعة والتمويل المالي والاداري لها ، قبل الدخول فيالاعمال التنفيذية والانتاجية ، فهنالك الفكرة ، وهناك التحضيرات الاولية ، والتقدير والدراسة على المستوى المحلي والدولي ، وغيرها من التنظيمات الاخرى .

١ ــ التحضير الصناعي : قبل ان يقوم أي مصنع ، أو تصنيع أية مادةلابد من تحضيرات واجراءات أهمها :

أ ــ الفكرة : هي عملية ذهنية ، ومحاكمة عقلية ترد لفكر المسؤول نتيجة احتكاكه بالظروف المحيطة بالصناعة ، أو الظروف المحيطة بعمله ، أو ترد هذه الفكرة صدفة ، وقد تكون هذه الفكرة لانشاء مصنع جديد ، أو لتطوير مصنع قديم ، أو صنع مادة من المواد الهامة ، أو صنع سلاح جديد متفوق على غيره في كثير من المميزات الفنية والتعبوية ، أو من أجل توفير عملة صعبة ، أو من أجل السبق الفني وما الى ذلك .

ان هذه الفكرة قد يكون مصدرها رئيس الدولة ، أو قائد الجيش ، أورئيسالمصنع، أو المسؤول المنفذ وغيره . وهكذا فقد تتولد فكرات شتى على الزمن وخاصة في الحروب والازمات ، فها هي فكرة اختراع القنبلة الذرية في الحرب العالمية الاولى التي ولدتها عقول العلماء آنذاك وهذا هو تشرشل يبدي فكرة (موانىء ملبري) بشأن الارصفة المائية

فيقول : « يجب ان تطفوا الى أعلى والى اسفل مع المد والجزر ، ويجب السيطرة على مشكلة الهلب ، كما يجب أن يكون للسفن مصراع جانبي مقطوع فيها ، وجسر متحرك طويل الى الحد الذي يكفي للوصول الى مثبتات المرسى . اني اريد أن أحصل على حل فلا تتناقشوا لان الصعوبات تناقش بعضها » . فكان من جراء هذا الفكرة ان اخترعت (موانيءملبري) التي ساعدت في انزال النورماندي عام ١٩٤٤ .

تكون الفكرة مقتصرة ومحددة ، وذات سمات عريضة . وكلما كانت الفكرة واضحة كلما أمكن اقتصار الوقت ، وتوفر الاموال والجهد والدراسة ، الا أن وضوح الفكرة لايعني دخولها في التفاصيل الفنية والدقيقة ، والا كانت هذه الفكرة أعقد من الفكرة غير الواضحة . وقد تحدد الفكرة الزمن المطلوب لانجاز المصنع أو المادة . وكلما كان الزمن مقيدا أو قليلا كلما تطلب اجراءات أكبر ، وأموالا طائلة ، وكثيرا من العلماء والفنيين . وقدتحددبالفكرة الامكانيات التي ستوضع لتنفيذها ، والمراحل التي ستقطعها . وقد تكون الفكرة شفهية أو كتابية . أو بيانية . وقد تخلق فكرة جديدة بعد الفكرة الاولى بزمن طويل أو قصير ، وهذا لايعني نقض الفكرة الاولى ، بل تعتبر مطورة للفكرة الاولى وامتدادا لها . وهكذا فقد تخلق الفكرات المتعددة والمتلاحقة لتلائم الظروف والتطور ، لتعطي أكبر النتائج ، وأوضح الاهداف ، وأوجز المعلومات .

ب ــ التحديد الزمني : ان لتحديد الوقت وتوزيعه على المراحل الصناعية اهمية كبرى ، فقد يرد التحديد بنفس الفكرة بصورة مجملة وكلية ، الا ان الفكرة لايمكن انتدخل في تفاصيل المراحل وتحدد لها الازمنة اللازمة . وعلى هذا فان الدراسة أو تقدير الموقف ينشأ نتيجة لالتقاء المعلومات عن المصادر المتعددة بأوقات محددة . فالفكرة قد يحدد لها وقت يمتد اسبوعا أو اكثر أوا قل . كما يحدد مثل هذه الاوقات زيادة أو نقصانا لكل من التحضيرات الاولية ، والدراسة ، والتصميم ، والتجارب والتطوير ، والانتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك والاستلام ، والتسليم ، وغيره . الا ان مجموع الاوقات الموزعة يجب ان تساوي مجمل الوقت تبدأ بالتحضيرات كتوفير الموارد الاولية ، أوتحضير الطرقات ، أو العتاد اللازم للمصنع ، وتدريب المهنيين ، وتوفير الكفاءات أو غير ذلك ، بل يمكن اكثر من ذلكاجراء التحضيرات في كل مرحلة من مراحل التصنيع . واذا وجدت فكرة اخرى تبعت الفكرة الاولى ، في هذه الحالة للمصنع انيستمر في عمله وفي انتاجه ، وتوزيعه ، أو في صنع مادة جديدة كالمعتاد

حتى تدرس الفكرة الجديدة ، وتطبق على أي مرحلة لان الفكرة ربما تستهدف مرحلة فقط أو عدة مراحل ، فالمرحلة التي استهدفتها الفكرة تبدل أو تطور فيها المرحلة الصناعية ، أما باقي المراحل فتستمر في عملها المحدد لها سابقا . وهكذا تستمر الاعمال في الصناعة ، وتتكرر الى أن تنشأ فكرة جديدة . تعتمد الاعمال في الصناعة على المراحل التي تسبقها أي لايمكن البدء في مرحلة دون أن تكون المرحلة التي سبقتها جاهزة للعمل ، وذلك كسلسلة متتابعة ، وان كانت في بعض الاحيان تجري بأوقات مختلفة دون اتباع هذا التسلسل .

ج ـ التحضيرات الاولية : ان التحضيرات الاولية تبدأ منذ ولادة الفكرة . ويتعين على المسؤولين أن يكونوا ذوي خبرة واسعة في مجال الصناعة ، وقد سبق لهم ممارسة الصناعة أو العمل بها ومن أهم التحضيرات ما يلي :

ـ الكشف على المواد الاولية اللازمة لهذه الصناعة ، وما هو مدى قابلية هذه المواد في الاستخراج والنقل ، والكلفة والعمالة ، والتسويق ، والاستهلاك .

الحصول على المواد الاولية بأقل كلفة ممكنة اذا وجدت ، واذا لم توجد فيجب البحث عن مصادر اخرى ، واذا وجد المصدر فهل تتوفر فيه الشروط اللازمة ؟ .

ـ دراسة بعد المصادر الاولية أو قربها من المصنع ، اذ يجب البحث عن أقرب المصادر واجوده مادة ، واسهله استخراجا .

ـ دراسة توفر اليد العاملة ، والتحضيرات اللازمة لتوفرها ، وهل هي قريبة من المصادر ومدى كفاءتها .

ـ تحضير المساكن اللازمة للعمال بالقرب من هذه المصادر ، وأماكن التسلية ، والنوادي وغيرها .

ـ تحضير العتاد والآلات اللازمة للبحث والتنقيب والاستخراج .

ـ دراسة الاماكن ، والمناطق ، والدول التي يمكن الحصول منها على هذه الاعتدة ، وما هي أفضل الشروط المقدمة من المتعاقدين أو المتعهدين ، أو الشركات ، أو الدول ؟

ـ تحضير وسائل النقل اللازمة لنقل المواد الاولية من هذه المصادر الى أمكنة تمركز المصانع ، ونقل الانتاج الى المستهلك .

ـ تحضير نواقص المصنع من الآلات والاعتدة نتيجة ولادة الفكـرة الجديـدة .

ـ تدريب عمال المصنع على العمل الجديد ، أو تعيين آخرين قادرين على فهم الفكرة الجديدة ، والتطور الجديد .

ـ توفير الاموال اللازمة لاقامة هذا المصنع ، أو لصنع مادة جديدة ، أو لتطوير مادة أخرى .

ـ تهيئة الجو الملائم لاجراء الدراسة اللازمة لهذه المصانع ، أو هذا التجديد ، أو التطوير .

ـ تهيئة العلماء ، والباحثين ، والاختصاصيين ، والمصممين .

ـ تحضير الدراسات المشابهة من قبل المصانع الاجنبية الاخـرى ، أو المحليـة .

ـ تحضير الدراسات اللازمة عن المستهلكين لهذه السلعة الجديدة ، ومدى استهلاكهم لهذه المادة ، وما هي التوقعات المحتملة ، وما هـي الكميات اللازمة ، وما هو الوقت المتوقع لاستمرار الاستهلاك ، وما هي الاسعار وتقلباتها .

ـ تحضير الاراضي والمباني التي يجب أن تقام عليها هذه المصانع .

ـ تحضير الدراسات اللازمـة عـن المنافسة . وهل توجد لهـذه الصناعة منافسة ؟ واذا وجدت فما هو تأثيرها الحالي وقوتها ؟ واذا كان تأثيرها كبيرا ، فما هو الاستعداد لتطوير هذه الصناعة لانتاج مـواد متطورة متفوقة جديدة ؟

ـ ان تحديد الوقت ضروري لهذه التحضيرات التي يجب أن تنتهي قبل البدء بالاعمال ، وقبل الدخول في الدراسة .

د ـ التقدير والدراسة :

بعد استيضاح الفكرة ، وتكامل المعلومات اللازمة من المصـادر المختلفة عن المادة الجديدة ، أو المصانع الجديدة ، يبدأ وضع التقديرات الحالية والمحتملة عن كل خطوة ، وعن كل مرحلة من المراحل ، وأول ما تتضمنه هذه الدراسة هو مدى صلاحية هذه الفكرة من الناحية الفنية

والعملية ، وهل تحقق في تطبيقها الاهداف التي اشتملتها الفكرة . وقد سبق أن نوهنا عن التحضيرات الاولية ، والتي لا بد منها ، فان في التقدير والدراسة سوف نتناول موضوعات التحضير بشيء من التفصيل والمناقشة حتى نخرج باستنتاجات تكون عونا للمسؤولين على اصدار القرار الصناعي الصحيح . ولما كانت الدراسة تهدف فيما تهدف اليه الى تحميص الفكرة، ومراجعة كافة المعلومات ، وفحص كافة التحضيرات لنخلص الى النتائج التالية :

هل الفكرة ممكنة التحقيق ؟ واذا كانت ممكنة التحقيق فما هي افضل الطرق للوصول الى الاهداف المطلوبة ؟ وهل الاهداف التي تسعى أو تحقق أقل كلفة ممكنة مع مدود كبير في زمن قليل ؟ وللوصول الى هذا الهدف تناقش الدراسة كافة المسائل المطروحة ، فاذا أخذت المواد الاولية مثلا للصنع تناقش عن الجودة ، وهل يوجد أفضل منها جودة ؟ وعن القرب من المصنع أو بعدها عنه ، وعن وعن صعوبة استخراجها ، وعن العمال اللازمين . وهل وسائط النقل كافية .. ثم يوازن بين هذه المطالب جميعا . ويمكن ان ينتقى في بعض الاحيان مواد أقل جودة ، ولكنها سهلة الاستخراج وسهلة النقل . كما يمكن دراسة المصنع نفسه ، والتسويق ، والمستهلك ، والارض ، والمباني ، والاموال المتوفرة ، والعمال ، ثم تدرس الامور المستقبلية . وهكذا نجد الدراسة تتعمق في كل مرحلة من مراحل الصناعة أو تطويرها ، ثم تخرج باستنتاج أهمها :

- صلاحية مادة من المواد ، وتعيين المصدر المناسب .

- وسائط النقل وطاقتها وما يتعلق بها ، والطرقات ، وحمايتها ، وطولها وصلاحيتها .

- الاموال اللازمة للمصنع وتأمينها من المنشأة ، أو من مصادر التمويل المختلفة .

- عدد العمال ، وكفاءتهم ، وأمكنتهم وما الى ذلك .

- الوجهة التي يتم فيها تسويق وتوزيع وامداد هذه المادة .

- سهولة الاستخدام .

- الامكانيات اللازمة في كل من المواد ، والعتاد ، والكوادر ، والاموال ، والتوزيع ، والاستهلاك ، والامداد .

ـ المدة اللازمة لانتاج هذه المادة الجديدة ، أو تطويرها ، أو اقامة مصنع مـا .

ـ وأخيرا ما هي الجهود والمخاطرات التي يجب الابتعاد عنها حتى تسير هذه الصناعة في طريقها المرسوم .

ويؤكد الباحثون على أهمية الدراسة . فقد درست شركة بترول الهند قبل قيامها بصنع معمل « الكيروسين » في الهند كافة المراحل ، وكافة الامور والمواضيع التي تتعلق بهذه الصناعة أو مرتبطة بها ، فقد درست حتى المواليد في المناطق الريفية ، ومدى استهلاك الريف للكهرباء . وقد فشل المهندس الفلندي « توافو كرافو » عندما صمم ودرس حوامة تجريبية تمر على الثلج وبسرعة / ٥٠ / ميل في الساعة دون أن تترك أثرا لعجلاتها على الجليد ، وفشل المخترع بعد ذلك في الحصول على التمويل وكان سبب فشله أنه لم يقم بدراسة دقيقة لكافة المراحل ، خصوصا أوجه الاستخدام . وبقدر ما تكون الدراسة دقيقة وملمة بكل صغيرة وكبيرة ، وبالوضع المحلي والدولي بقدر ما تكون المصانع ذات قيمة وبعيدة عن التعثر .

هـ ـ القرار الصناعي :

هو النظام الذي يحدد طريقة وزمن العمل لكافة المراحل ولكافة المسؤولين ، ويكون على شكل صور ، أو رسوم أو بيانات ، أو جداول ، أو مختلطا بين ذلك . والقرار الصناعي ما هو الا عبارة عن خلاصة الدراسة ، وجوابا على التساؤلات التي أثارتها من قبل ، ويحوي كل قرار على البنود الهامة الرئيسية التالية :

ـ مصادر المواد الاولية ، واستخراجها ونقلها حتى وصولها الى المصنع .

ـ مصادر تمويل المصنع والاموال اللازمة للبدء والاستمرار .

ـ مصادر العاملين ، والمؤهلات ، والصفات والاجور ، والامن ، ودرجة المخاطرة وغيرها .

ـ مصادر المعدات والادوات اللازمة للصناعة ، ومواصفاتها وطبيعتها ، وطرق استيرادها ، وتعيين مصدرها .

ـ مواصفات المادة المصنوعة ، أو المصنع الجديد ، ودرجة الدقة ، والحدود المسموح بها ، والكمية ، أو عدد المصانع التي ستقام ، وتوزيع المصانع في فئات معينة ، ومراحل المادة المصنوعة التي سوف تمر على عدة مصانع متقاربة ومتكاملة .

ـ المراقبة والاشراف على الانتاج أولاباًول للاطلاع على مدى مطابقته للاوصاف ، ومدى استجابة المستهلكين لهذه السلعة الجديدة كما يشمل الاشراف تلقي التقارير من المستهلكين حول استخدام هذه المادة الجديدة . وبهذا يبقى عنصر الاشراف متصلا بين المصنع من جهة ، وبين المستهلك من جهة اخرى وذلك لضمان الاطلاع الدائم على التطورات الجديدة ، والمنافسة التي تحصل من قبل بعض المصانع الاخرى العالمية أو المحلية .

ان مجموعة التصاميم والصور والكروكي والبيانات ما هي الاالقرار الصناعي ، أو ملاحق للقرار الصناعي ، ويختلف القرار في التفصيلات من مصانع الى اخرى ، ومن مادة الى مادة . فمصانع الطائرات الالكترونية ، والسفن ، وغيرها من الصناعات الحربية الدقيقة تحتاج لقرار مفصل ودقيق . أما مصانع العربات ، ومصانع النقل فانها لا تحتاج الى مثل هذا التفصيل في القرار . وعلى كل فان تفصيل القرار ودقته ترتبطان بأنواع المصانع نفسها ، أو المواد المصنوعة . وقد ترخص بعض الدول لاقامة مصانع في بلادها كما رخص الاتحاد السوفييتي لالمانيا الغربية باقامة مصنع للصلب في « تورسك » ، أو قد يرخص بانتاج مادة مصنوعة معينة كما تفعل دول أوروبا الغربية وغيرها . وكذلك يمكن أن تشترك عدة دول في صنع مادة او اقامة مصنع كما اتفقت مؤخرا على صناعة الطائرات وتطويرها كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا . وكما حصلت اليابان والمانيا الغربية على ترخيص من الولايات المتحدة الامريكية لصنع محركات الاحتراق وغيرها من المواد .

ان القرار قد يتأثر كثيرا بالتطور ، وبالسباق الفني ، لذلك فهو معرض لان يعدل بين أونة واخرى تبعا لسرعة التغيير والتطوير ، وكلما بدأ التفوق في المصانع الاخرى انبثقت فكرة جديدة ، ومرت على تسلسل الدراسة اللازمة حتى تخرج بقرار جديد يسبق القرارات الاخرى في الجدية والتطور . على أن اخذ القرار يجب أن يكون سريعا ليضمن التفوق ضمن الوقت المحدد ، كما يضمن القوة والانتصار على المصانع الاخرى ،

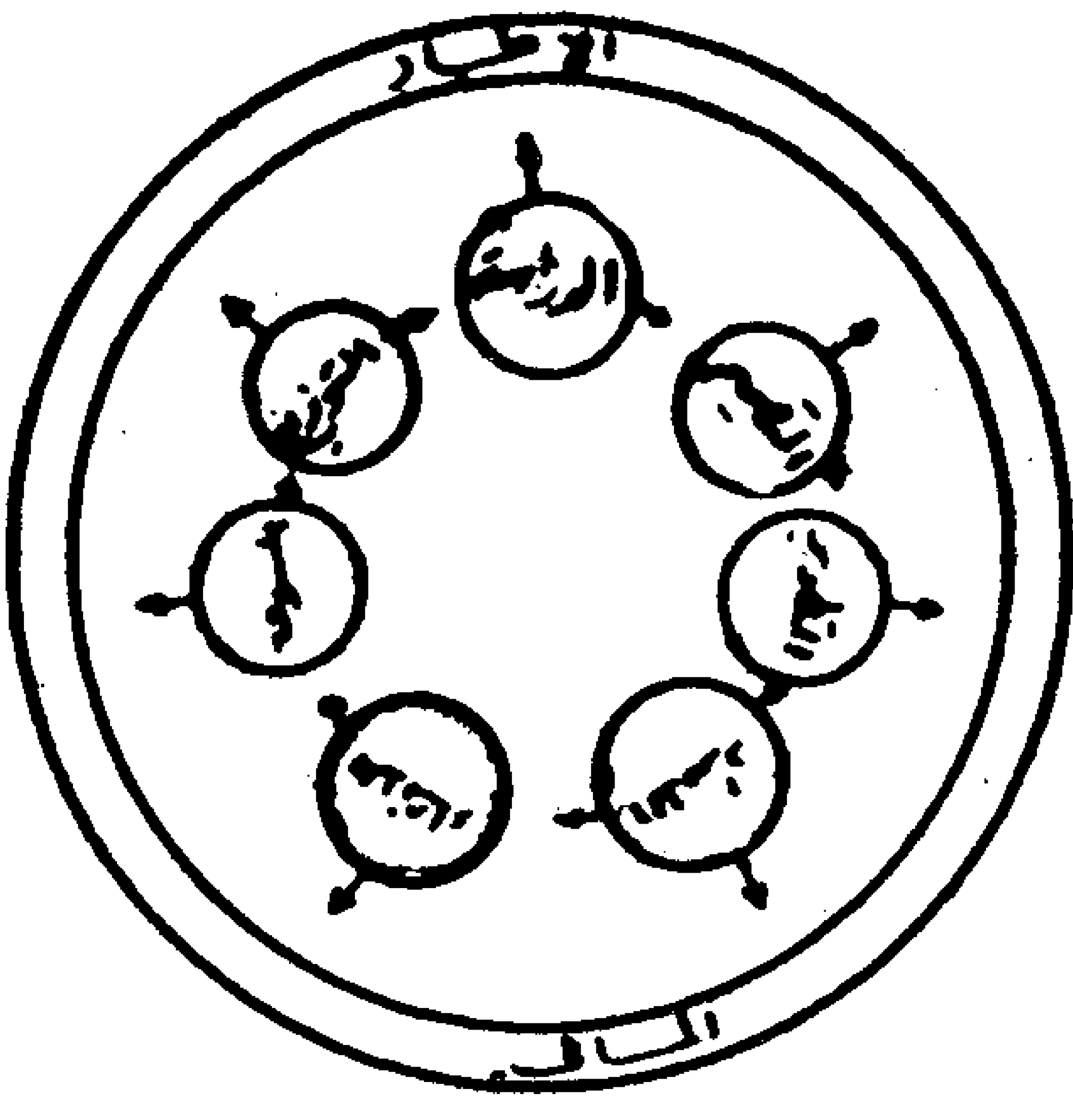
ولهذا يجب أن يكون القرار كذلك مرنا مثلما تكون المصانع مرنة ، وذات قدرة علىتغيير اتجاهاتها ، ولهذا لا بد عند انشاء المصنع ، أو تصميم مادة أن تكون لها المرونة اللازمة لمسايرة هذا التغيير وهذا التطوير .

ان القرار ينتصر على القرار ، والمصنع يهزم المصنع ، والمادة المصنوعة تهزم المادة المصنوعة ، وذلك لوجود وتوفر المرونة والقدرة على الملائمة لظروف التغيير في القسم المنتصر ، وبالعجز وعدم المرونة للمنكسر والمهزوم . فكم من مادة الغيت ، وكم من مصانع اغلقت ، وكم من قرار مات قبل أن يرى النور . وقد راينا هذا التغيير والتبديل الواسع في مصانع الطائرات التي كانت تنتج الانواع من الطائرات ، ثم لا تلبث هذه المصانع أن تغير من انتاجها لظهور طيران أحدث ذي مرونة ومواصفات فنيـة متطورة .

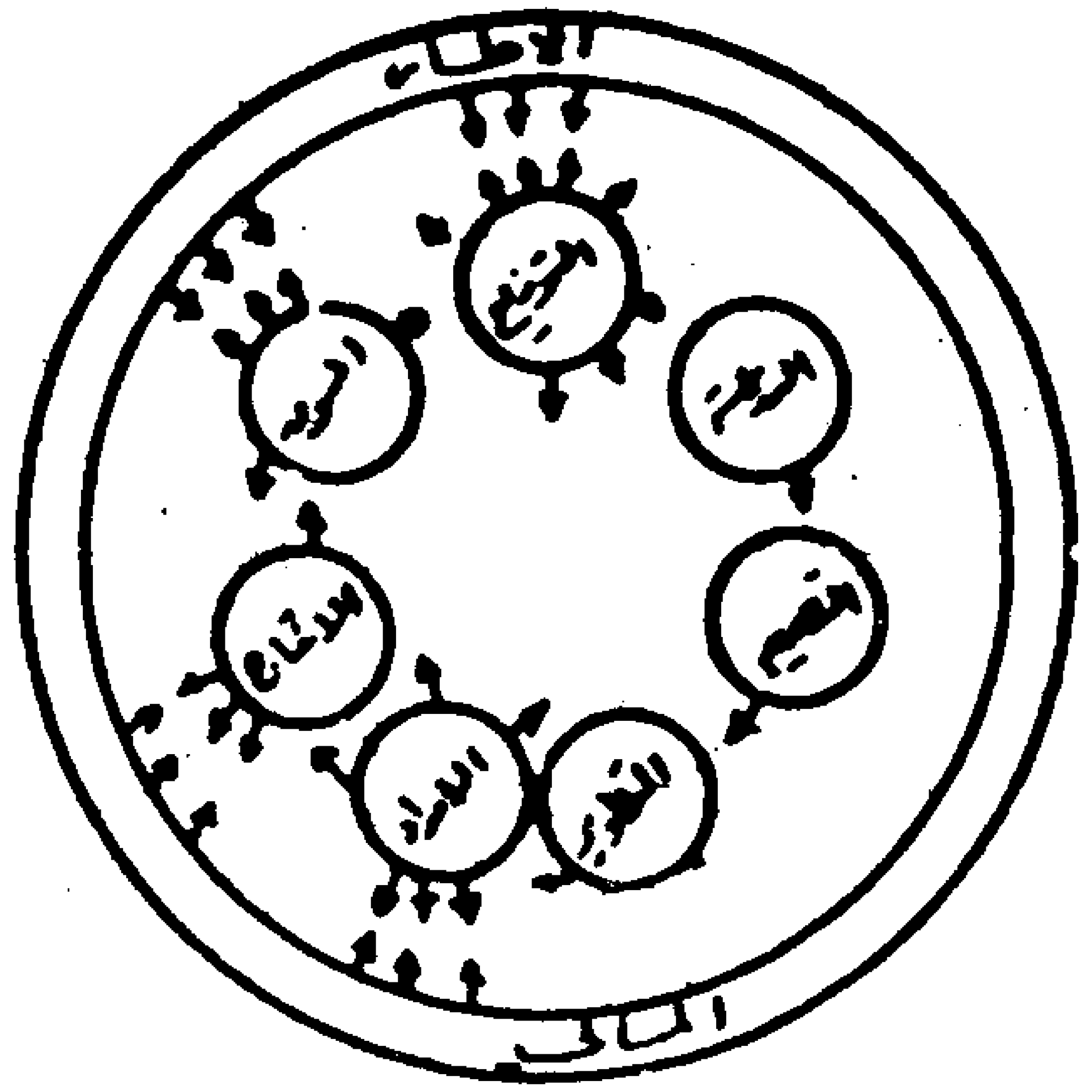
٢ ـ التمويل المالي للصناعة :

لا يمكن أن تقوم الصناعة ، أو تتطور بدون أموال . فالاموال ضرورية في بدء الصناعة كما هي ضرورية عند التشغيل والانتاج ، بل هي ضرورية في جميع مراحل الصناعة لاستخراج المـواد الاولية ، والنقل ، وامـداد المصنـع بما يلـزم ، وفي التصميم والدراسة ، والتشغيل والانتـاج ، والاسواق والتطوير وغـيرها . والاموال التي تخصص للمصنع ليست جامدة بل تتبدل وتتغير ، وتتناقص وتزيد ، كما تتفاعل المراحـل مـع بعضها حاليا . وقد يستهلك التطوير من المال أكثر من الدراسة مثـلا ، أو التصميم أكثر من الامداد . كما أن للاموال من المرونة ما يمكن نقلهـا من مرحلة الى أخرى ضمن الاطار المالي المحدد . كما تزيد زيادة التمويل المالي نشاط المراحل الصناعية ، وتؤدي كل واحدة منها دورها بكل دقة . كما يؤثر نقص التمويل علىنشاط المراحل الصناعية ، فلو كان تمويـل الامداد مثلا ناقصا لراينا نقص المـواد الاولية ، أو العتاد ، أو المـوارد البشرية الفنية منها والعادية ، ولاثر هذا الوضع على بقية المراحل .

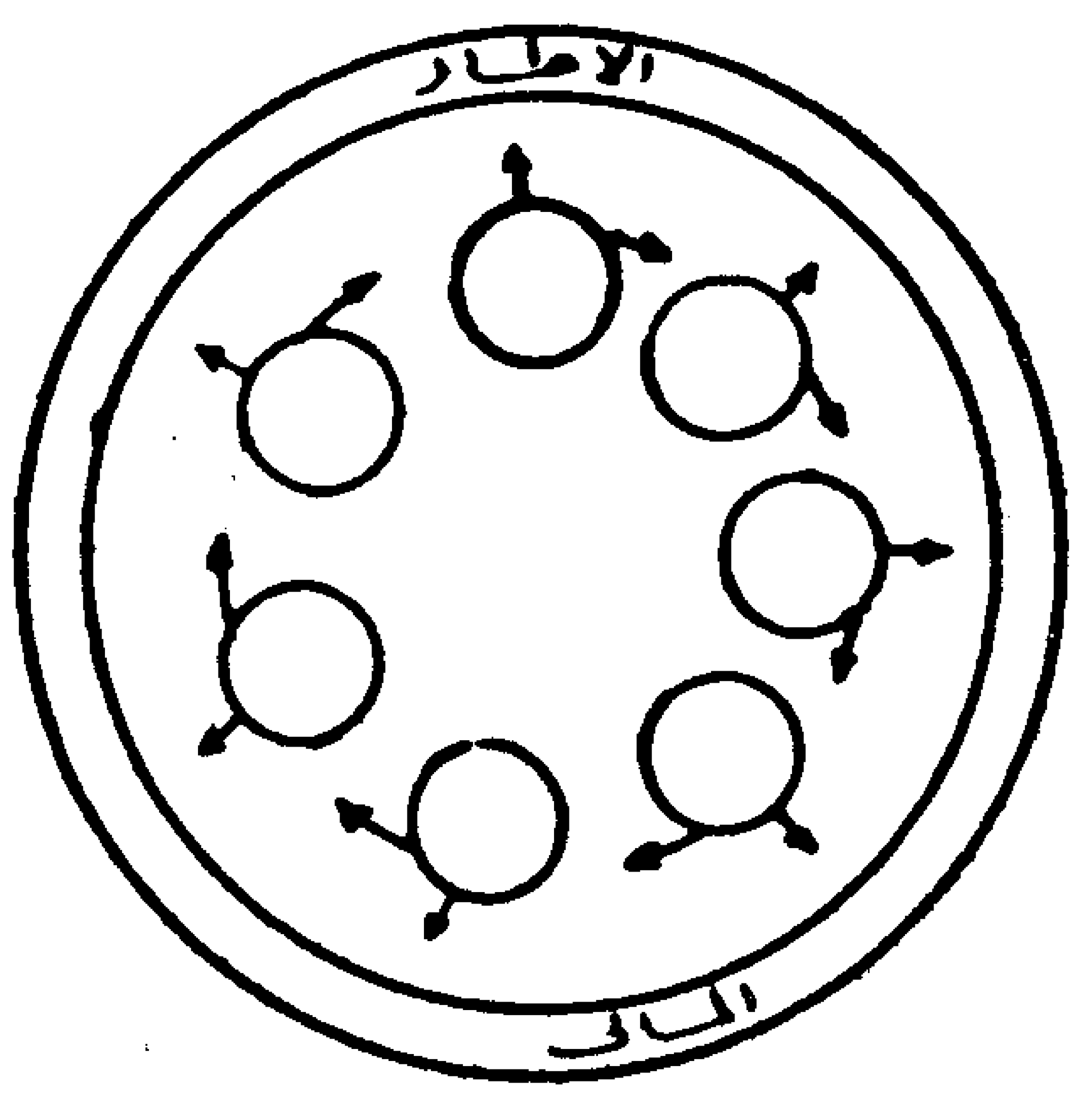
قد تتعدد مصادر التمويل من عدد الافراد يكونون شركة ، أو عن طريق اصدار الاسهم ، أو عن طريق الدولة ، أو عن طريق الجمعيـات التعاونية ، أو غير ذلك من مصادر التمويل الاخرى كأن تكـون اجنبيـة مثلا ، الا أنه مهما تعددت مصادر التمويل فلا بد من توفر المال الكافي لاقامة مثل هذه المصانع ، وما أكثر صرف أوجة الانفاق في الصناعـة



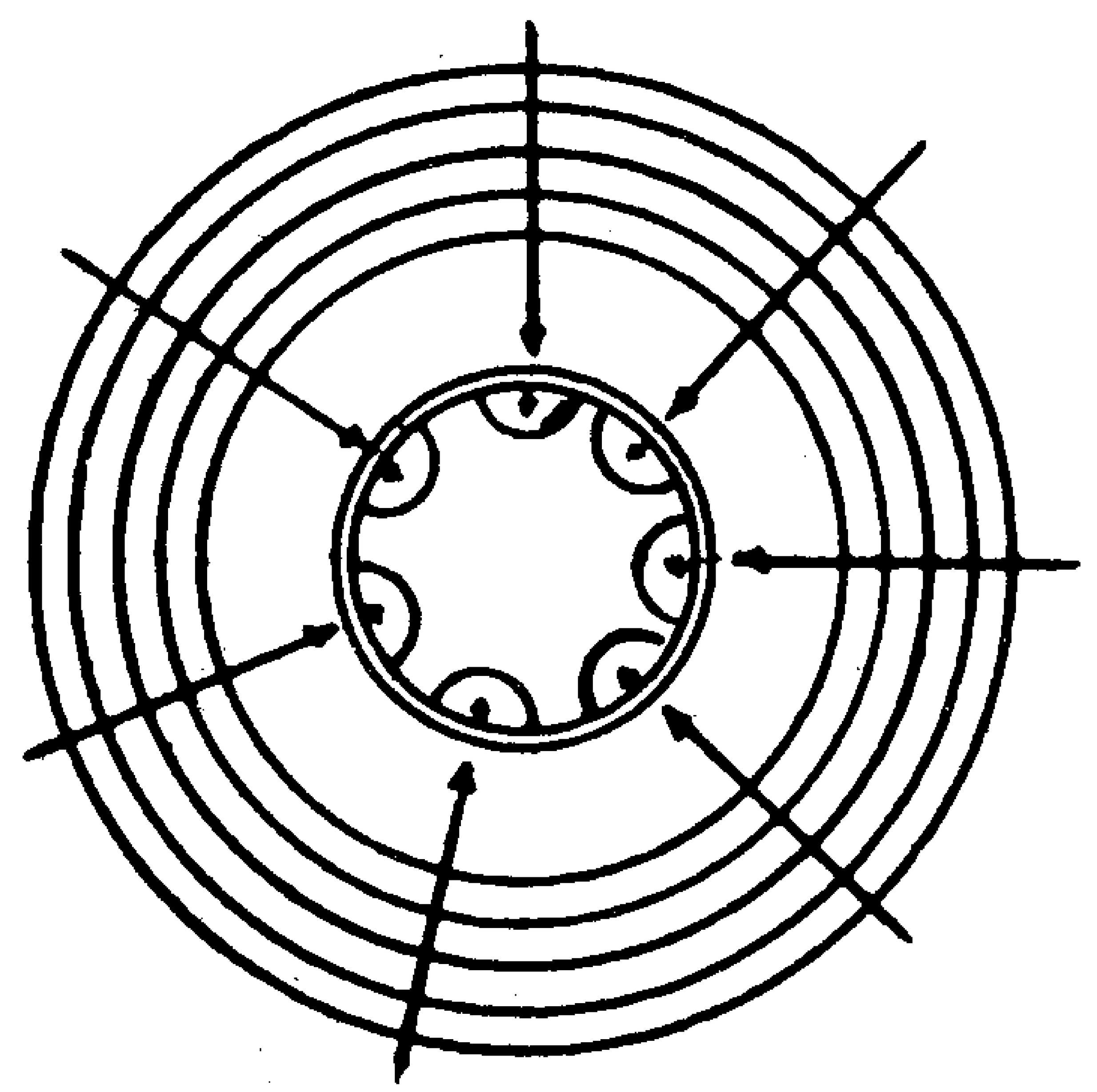
١ - توفر الأموال



٢ - زيادة مراحل الإمداد والإنتاج والسوق والتوزيع .



٣ - المراحل ضمن الإطار المالي .



٤ - تقلص مراحل العمل عند نقص التمويل .

تبدأ منذ استخراج المواد الاولية الى توزيعها واستهلاكها ، ومن أصغر الاعمال الى اكبرها تحتاج الى أموال ، فهناك البحث والتنقيب عن المادة، وهناك الابنية والطرقات ، والقوة الكهربائية ، والمخازن ، والاتصال الهاتفي ، وبناء المساكن للعمال ومعدات الانتاج والعتاد اللازم للصناعة ، وأجور العمال والفنيين والاختصاصيين وغير ذلك ، وحسب أهمية المصنع وضخامته وتعقيده فانه يتطلب اموالا اكثر من المصانع الصغيرة أو التي تكون قليلة الاهمية . وقد زادت تكاليف بعض المصانع على عشرات الملايين والافها من الدولارات ، فلقد تم الاتفاق مؤخرا بين المانيا الغربية والاتحاد السوفيتي على اقامة مصنع للصلب يكلف مايزيد على مليار دولار . كما أن المصانع الحربية والابحاث العلمية تكلف الاموال الكثيرة كصناعة الالات الالكترونية ، وصناعة الطائرات ، والصلب وغيرها ، أما مصانع الورق والملابس فلا تكلف مثل ما تكلف المصانع الاولى . عندما يكون للمصنع انتاج يصرف داخليا أو خارجيا ، ولهذا الانتاج رواج كبير في الاسواق يمكن بهذه الحالة قبض الاموال من المشترين ، وتحريك الاعمال بهذه الاموال لتخفيف الضغط على رأس مال المصنع . وقد ربحت احدى الشركات في الولايات المتحدة لامريكية ارباحا خيالية وصرح بذلك « وليام بروكسماير » رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الامريكي في ١٩٧٣/٥/٢١ قائلا : ان احدى الشركات الامريكية المتعاقدة مع وزارة الدفاع قد بلغت ارباحها بنسبة ٢٠٠٠٪ ، وهناك ٩٤ شركة بلغت ارباحها على نسبة ٢٠٠٪ و ٤ شركات زادت على ٥٠٠٪ ، وشركة واحدة فوق نسبة ٢٠٠٠٪ ان المصانع الحربية هي التي تدر الارباح الطائلة .

ومن المهم جدا ان يلحظ عند دراسة المال النفقات المنبلة لمواجهة الاحتياجات غير المتوقعة ، أو لصيانة وحفظ ادوات المصنع ، وعمر الالة وقطع الغيار ، والاصلاحات الجارية اليومية ، وترميم الابنية ودهانها وغير ذلك من النفقات . وهناك الضرائب على المصانع الخاصة التي تعود ملكيتها للشركات أو للافراد ، ودفع الفائدة عن الديون المترتبة ، وبعض الالتزامات المالية الاخرى . وكذلك من المهم تخصيص مبلغ مناسب كاحتياط للحالات غير المتوقعة كالمرض والاصابة ، أو توقف المصنع ، أو المناسبات الاجتماعية أو غيرها . ويجمع هذا الاحتياط عاما بعد عام حتى يمكن بواسطة هذه الاحتياطات توسيع المصنع أو توسيع انتاج المادة المصنوعة قد يؤدي انشاء المصنع الى تحقيق ارباح هائلة مثل الشركات الامريكية ، وتعود هذه الارباح الى هذه الارباح لسد الاحتياجات الطارئة في المصنع .

كما يخصص جزء من الارباح في بعض الدول الى العمال الذين يعملون في هذه المصانع ، والبعض الاخر من الدول تخصص مكافأة سنوية لكل عامل كالهند مثلا . الا ان كثيرا من الصناعات الحربية لاتحقق ارباحا ، بل هناك أموالا عاطلة عن العمل وذلك اما لقلة المستهلكين أو اقتصارها على طلبات القوات المسلحة ، والتطوير القومي للبلد ، وفي هذه الحال اما ان تجد الدولة لهذا المصنع الاسواق اللازمة ، أو يمكن لهذا المصنع من انتاج سلع مدينة بجانب السلع الحربية لتغطية النفقات الباهظة في هذا المصنع أو ينضم الى مجموعة من الصناعات الاخرى .

يصبح رأس المال بعد اقامة المصنع رأس مال ثابت يتمثل في العتاد والالات وغيرها ، ورأس مال متحرك يتمثل في القروض والاستثمارات والتوزيع والاستهلاك ، وانتاج السلع الجديدة . وعند بدء التشغيل يكون هو رأس المال الثابت ، ويتوازن بعد مدة من التشغيل ، ثم يبرز دور رأس المال المتحرك فيما بعد ، ويؤدي الادوار المطلوبة منه في انتاج مادة او عدة مواد بحيث تغطي طلبات المستهلكين ، وتزيد أرباح المصنع ولا بد من سداد الديون النقدية فيما اذا كان المصنع قائما برأسمال أجنبي . وهكذا ينشأ في المصنع نوع من التوازن بين المصروفات ، والايرادات ويجب في كل الاحوال متوقفة على المصروف ليستطيع هذا المصنع من أن يستمر في مهامه ، على والمسؤولين في كل الاحوال ان يكونوا قادرين على بعث النشاط والحيوية في المصنع بكل الوسائل الممكنة .

رابعا : عمل الصناعة : ان العمل الصناعي هو مجموعة الاعمال التي تؤدي لتنفيذ المراحل الصناعية المتكررة والمستمرة ، فالعمل هو الاساس الذي تقوم عليه الصناعة ، وهو امتداد الفكرة في صورتها العلمية ، فلا قيمة للفكرة اذا لم تستتبع بعمل او تنفذ . وتبقى الفكرة ميتة الى أن يهيء العمل لها الحياة والنشاط ، كما ان العمل امتحان للفكرة ومدى تطبيقها وصلاحيتها في المجال العلمي . وأهم الاعمال الصناعية هي :

١ ـ الإمداد : ان الامداد عنصر اساسي من أعمال الصناعة عليه تقوم وتنهض ، فلا صناعة بدون امداد يغذيها بالمواد الاولية ، ولا صناعة بدون امداد بالاموال ، ولا صناعة بدون امداد بالكفاءات البشرية والفنية والعتاد اللازم لها . فالامداد يمثل نسبة كبيرة من النشاط الصناعي ، ويمثل نسبة كبيرة من التكلفة حيث بلغت في احدى الصناعات حتى نسبة

٧٠٪ او اكثر . وحتى يتحقق الامداد يجب ان يكون مستمرا ، وذا مرونة كبيرة ، وتتوفر الكمية اللازمة منا لمواد الصناعية . فالمواد الاوليــة التي نمد بها الصناعات الالكترونيــة هي غير المواد التي نمد بها الصناعاتالثقيلة وكذلك فان الاموال المخصصة للاولى هي غير الاموال المخصصة للثانية ، وقد تحتاج الاول مثلا الى تمويل خارجي ، او مساعدة بعض الشركات او غير ذلك ، وكذا فان العمال والفنيين يعملون في المصانع الاولى غير هم الذين يعملون في الصناعات الثانية ، فلكل صناعة كادرها الفني المتخصص، وصفات خاصة لهم تطابق الصناعة التي يعملون بها .

يؤثر الامداد على جميع مراحل الصناعة، ففي القرار مثلا اذالم تكن المعلومات المقدمة من الامداد عنا لمواد والمعدات والافراد غير دقيقة ، كان القرار غير دقيق . على ان القرار في جميع الاحوال يجب ان يكون بنـاء متابعا لحالات وانواع الامداد والطرق والزمن . وكل مافي الامدادمن معلومات جديدة يجب ان تقدم اولا بأول . والطريقة الافضل هو ان يتعاون الامداد مع القراربتقديم المعلومات ، والقرارمع الامداد بتقديم التوجيهات . وكذلك فان الامداد يؤثر على الانتاج فكلما كان الامداد بالمعدات والمواد والافراد ذا حيوية جيدة ، واسعار مقبولة ومواصفات جيدة ، كلما كان الانتـاج جيدا وملائما لشروط التطور ، واذواق المستهلكين ، بغض النظر ما اذا كان هؤلاء المستهلكون عسكريين او مدنيين ، وان اهم مطلب يجب ان يؤمن الى المستهلك هو دقة التسليم ، ومواعيد الاستلام في وقت يكدس هذا الانتاج في مخازن لعدم وجود مستهلكين ، أو ان كمية الاستهلاك قليلة وفي هذه الحالة من الواجب انشاء مخازن لعدم وجود مستهلكين ، أو أن كمية الاستهلاك قليلة . وفي هذه الحالة منالواجب انشاء مخازن حتى لا يعطل الانتاج ثم يسنم بعد ذلك للمستهلك من المستودعات الا انه في كل الاحوال اذا لم يوجد مستهلكون فان قسما من المواد سوف يجمد بالاضافة الى تعطيل جزء كبير من راس المال ، كما تتعرض المصانـع للانفاق الزائد في بناء المستودعات لتتسع للحجم الفائض . ان الصناعة يجب ان يتوفر لها الاسواق اللازمة لتصريف المنتجات ، والا كانت عبئا كبيرا على الدولة ، ومعوقا لعملية التطور الصناعي والاقتصادي .

٢ ـ الانتاج : هو مجموعة الاعمال التي تؤثر على المادة من لحظة دخولها التصنيع . وحتى توظيفها وتجهيزها للشحن . ان نشاط الانتاج يتعلق الى حد كبير في المادة ، والصيانة ، والرقابة ، والابنية ، والادارة

وغير ذلك ، فالمادة الخام اذا لم تكن جيدة طبقا للمواصفات المطلوبة . اد اذا لم تكن كافية فان الانتاج يكون رديئا ، وغير كاف لسد حاجة الاستهلاك ، وكذلك فان الصيانة للمادة المنتجة ضرورية حتى قبل أن تحول الى مادة قابلة للاستهلاك . كما ان النقل وشروطه ، ووسائل النقل المختلفة ، ومواصفاتها كل ذلك يؤثر على الانتاج . كما ان كفاءة الافراد والقيادة والتدريب المتواصل لهذه الفئات يمكن ان يؤثر على الانتاج ولا شك ان متابعة التطوير للمصنع والالات والعددضروري لزيادةوتحسين الانتاج ، ولبناء صناعة جديدة متطورة . كما أن عملية التخزين تعتبر من اعمال الانتاج ، وخاصة التخزين الذي يسبق الشحن .

يؤثر نشاط الانتاج على تنظيم الصناعة وعملها ، فهو يقوم بدور رئيسي في تقديم المعلومات الضرورية لتعديل المادة المنتجة ، كما يؤثر في القرار بصورة يجعله متفقا مع سرعة الانتاج وقلة التكلفة ، أو يصحح‌بعض اجزاء او فقرات من القرار وفي اعطائه للمعلومات يعطي القرار الوضوح ، ويفتح امامه الرؤيا الواسعة لكي يكون القرار معبرا عن الواقع والحقيقة حيث يمكن للقرار بعد ذلك ان يعمل على تغيير المواد أو تعديلها ، او تلافي بعض العيوب ، أو تطوير المادة التي‌تعمل بتطويرها على اعادة التوازن‌بين الانتاج والاستهلاك . ومن جهة أخرى فان الانتاج يؤثر على الامداد في‌نواح عديدة اهمها تغيير مواصفات المادة وعددها وشكلها والغاء بعضها ، حيث يتوقف الامداد أو يستمر لهذه المواد بناء على المعلومات الواردة من الانتاج كما يؤثر الانتاج على العمل والعمال .

٣ ــ الاستهلاك : ان الاستهلاك هو الذي يجدد قيمة واهمية المصنع وتشييده ، ووجود العاملين فيه من اختصاصيين وفنيين يتوقف الاستهلاك على الاعتبارات التالية :

أ ــ المهمة المكلف بها هذا المصنع ، ومدى أهميته بالنسبة للمصانع الاخرى في البلاد ، فهو اما ان يكون مصنعا للاسلحة والذخائر أو مصنعا للعتاد الهندسي أو مصنعا للمواد الغذائية ، واستنادا الى هذه المهمة يبدأ المصنع بتخطيط انتاجه بادئا بالعاملين ، وتوفر المادة الخام ، وتوفر رأس المال ، والمستهلك ، والنقل ، والطاقة وغير ذلك .

ب ــ طبيعة الصناعة : فالصناعة الغذائية مثلا يجري استهلاكها بصورة أكبر من صناعة الملبوسات والمهمات ، وكذلك فان صناعة الذخائر

يجري استهلاكها بصورة اكبر من صناعة الاتصالات الاشارية والالكترونية. وكذلك لبعض الصناعات صفة الديمومة والاستمرار كالصناعات الغذائية، ولبعضها الآخر طبيعة استراتيجية كأسلحة التدمير الشامل ، والصناعات الصاروخية عابرة القارات وغيرها .

جـ ـ نوعية المستهلك : فقد يختلف الاستهلاك من جيش الى أخر ، ومن دولة الى اخرى نظرا لاتصاف المستهلكين بميزات تختلف عن المستهلك الاخر ، فالالمان مثلا يتصفون بقوة الشكيمة والعناد، والروح القتالية ولذلك فانهم يستهلكون في القتال اكثر من غيرهم من الوسائط المادية ، بينما الايطاليون والاسبان على العكس وهذا مابرهنت عليه الحربين العالميتين .

د ـ مكان المصانع وقربها أو بعدها عن المستهلك . فكلما كانت المصانع قريبة من المستهلكين كلما زاد الاستهلاك ، وذلك لسهولة استلام المواد المصنوعة وتوزيعها ، وقرب المسافة ، وتوفر وسائط النقل المختلفة، أما اذا كانت المصانع بعيدة عن المستهلكين فان المواد المصنوعة قد تتعرض للتأخير نظرا لاحتمال قطع المواصلات البعيدة ، او ان تكون الطرق المائية بعيدة فيتأخر وصوله الى المستهلك ، وقد يكون هذا التأخير سببا في الهزيمة ، او في التوقف .

هـ ـ القوام العددي : فكلما كان المستهلكون اعدادا كبيرة كلما كان استهلاكهم كبيرا . فالصين أو الهند تستهلكان من المواد أكثر مما تستهلكه الدول الاخرى في العالم ، وعلى هذا فان المصانع عندما تقام يجب ان تأخذ باعتبارها عدد المستهلكين .

و ـ ظروف النقل : ان امكانيات النقل ، وضمانة النقل ، وتوفر الطرق ، وسهولة السير عليها في أي وقت تجعل المستهلك يطمئن الى وصول الامدادات المستمرة اليه ، فلا يجد حاجة في تكديس احتياطات كبيرة ، وبذلك يقل الاستهلاك ، ويقل التخزين وخاصة في المستويات الدنيا .

ز ـ التطور والتقدم الصناعي في المنطقة : فاذا توفرت المصانع المتعددة الانتاج والمتنوعة ، والتي بتنوعها وتعددها تؤمن مطالب الدولة ، والدولة الحليفة أو الصديقة ، فان الاستهلاك سيكون قليلا ، وبالتالي فان هذه المصانع ستلبي حاجة المستهلكين بكل سهولة وبكل يسر وان التكامل الصناعي في المنطقة هو الكفيل بتنسيق حاجات المستهلكين ، وامدادهم بما يحتاجون اليه من مواد استهلاكية ، وبالتالي فان أي مصنع من نفس الزمرة سيسد محل الاخر في تنفيذ نفس المهام .

ان الاستهلاك يكون كبيرا عند الازمات ، وفي الحروب ، لهذا فان الدولة يجب أن تخطط للاستهلاك قبل الازمة واثناءها وبعدها ، وتحدد المستويات اللازمة من الاستهلاك . ويزداد الامر صعوبة فيما اذا وجدت عدة مصانع تمول أو تمد المستهلكين ، فانه يبدأ التنافس المحلي أو تمد المستهلكين ، فانه يبدأ التنافس المحلي أو الدولي . وهنا تحد المصانع اتجاهها في دراسة اذواق المستهلكين وتخفيض الكلفة ، وتحسين الانتاج ، واجراء التطوير والتقدم على المواد المستهلكة ، ومن الطبيعي أن يحدد المستهلك مواد المصنع التي تؤمن له الرخص والجودة ، وغيرها . وهنا تدخل المصانع في المنافسة لكي تصل قبل غيرها من المصانع الى المستهلكين والمنافسة تخلق جوا ملائما يستفيد منه المستهلك فينتقى المواد التي يريدها ، والتي تتناسب معه بأحسن الشروط . الا أن المنافسة في الوقت نفسه تقلل من ارباح المصانع ، وتجعلها تتجه في تحسين موادها ، وفي تنفيذ رغبات المستهلكين ، وفي تطوير هذه المواد فنيا وتكنولوجيا . ان اي تطوير أو تقدم يزيد في تكلفة المواد ، وبالتالي يؤثر على سعرها بالنسبة للمستهلك . ان التنافس أو التسابق سوف يعطي المصانع أهمية في التوسع فتنتشر المصانع التي قضت على المصانع الاخرى ، وتتوسع وتنتشر على المستوى المحلي أو الدولي ، وسينجم عن ذلك ارتفاع في تكاليف النقل ، وتهيئة اسطول يقوم بذلك حسب اتساع المصنع ، ثم تقام نقاط اتصال في البلد المستهلك ، أو في النقاط المستهلكة من مهمتها تسهيل وصول المواد ، وتأمين توزيعها ، والاشراف على حفظها ، وهذه نقطة مهمة وخاصة في الجيوش المحاربة اذ يجب ان تكون نقاط الاتصال هذه موجودة بين الجيش وشؤونه الادارية وبين الفرق أو الفيالق ، أو بين اللواء وقطعاته المقاتلة . ان الامداد يجب ان يصل الى نقاط الامداد للمستوى الادنى ليصل بدوره الى المقاتلين ، ونقاط الاتصال هذه تكون الحلقة مابين المستوى الادنى والمستوى الاعلى معين من قبل المستوى الادنى والاعلى للتوجيه والدلالة على التشكيلات والقطعات والوحدات المقاتلة التي تحتاج الى كثير من المواد الامدادية ، وحينئذ نضمن وصول هذه الامدادات الى المقاتلين في الوقت المحدد ، وبدون هذه النقاط يمكن ان تضيع قوافل الامداد ، أو يتعرض لها العدو، أو تتأخر عن الوقت المحدد، لهذا فان لهذه النقاط اهمية كبرى في تسهيل وصول المواد ، ونقل رغبات المستهلكين في تعديل المادة أو الغائها أو تقليلها أو تكثيرها حسب الحاجة ، وذلك على كافة المستويات الاستراتيجية والتعبوية التكتيكية . كذلك

على المستوى الاستراتيجي دراسة السوق والمؤثرات عليه ، ومواعيد الاستلام ، وحاجة المستهلكين على المستويين العسكري والمدني ، وكمية الاحتياطات التي يجب ان تتوفر في كل مستوى . ان على المستهلك ان ان يفكر أول مايفكر في وصول الامدادات اليه بصورة منتظمة وفي أوقات محددة ، وان تكون هذه الامدادات ملائمة لطلباته واستهلاكه ، وان يكون من هذه المواد احتياطا يكفيه لفترة معينة من الزمن .

ان للمصانع في مرحلة الاستهلاك دور كبير وخاصة في الاستهلاك المتزايد ، والمنتشر أو الموجود محليا ودوليا . ان مهمة المصانع في هذه الفترة زيادة الانتاج ، وان يكون هذا الانتاج متفقا مع المطالب الجيدة للمستهلكين ، وأن تكون تكلفة المواد قليلة ما أمكن ، وان يكون الانتاج مطورا محسنا . فمن أجل المطالب الجديدة للمستهلكين تقوم المصانع بدراسة رغبات المستهلكين ، وحاجة هذه الجهة من هذه المادة ، ومن أجل تسهيل هذه الدراسة تقيم المصانع نقاط الدراسة التي نوهنا عنها . أما بشأن تقليل الكلفة فان المصانع تقوم بالحصول على المورد الاولية الرخيصة الثمن ، ثم تقوم بنقلها بأرخص مما كانت عليه من قبل ، فتدخل الالية في مراحل الصناعة والنقل ، وتدخل الشاحنات الكبيرة وغير ذلك ، وللمصانع أن تجري تعديلا على المصانع فتغير بعضا من عتادة بالبعض الاخر ، أو تقيم مخازن فنية قليلة الكلفة ، وهكذا تعمل في كل المراحل الصناعية بحيث تقلل من الكلف . وأما بشأن تحسين الانتاج فان المصانع تقوم بتبديل أو تغيير المادة الخام ، وكذلك العدد والالات ، والنقل والمواصلات واجراء البحوث العلمية ، وادخال التكنولوجيا ، وتعيين عمال مدربين تدريبا جيدا يفهمون واقع التغيير والتبديل ، وعقد الدورات المتتابعة للمدراء والقادة ، فاذا توقف الاستهلاك لسبب ما ، فان المواد تتكدس في المخازن ، وتتعطل الاموال ، وقد يتوقف المصنع لفترة ما تبعا للاستهلاك ، اذ يترتب بعد هذا التوقف تسريح بعض العمال، وصعوبة اعادتهم عند استئناف المصنع للعمل ، كما يترتب على ذلك توقيف وسائط النقل لفترة طويلة أو قصيرة ، ويجب الا ندع فترة التوقف تضيع سدى ، بل يجب على المصنع ان يفتش عن حل ينتج فيه موادا للمستهلكين الآخرين ، ففي هذا التغيير من المصنع القديم الى المصنع الجديد صعوبة حيث يحتاج الى عدد وآلات جديدة ، والى عمال اختصاصيين لنوع العمل الجديد ، والى اجراءات فنية وادارية جديدة ، واذا أردنا أن نعالج هذه المشكلة ، على المصنع عند انشائه أن يلحظ في تصميمه امكانية التحويل

منا نتاج مادة الى اخرى ، وهذا ما يجب توفره أثناء الحروب والازمات حيث تتحول كافة المصانع الى خدمة الاتجاهات الجديدة للدولة ، والى تحقيق اهدافها العسكرية والسياسية ، واذا ما توقف العمل في هذا المصنع أو ذاك لقلة المستهلكين أو غير ذلك من الاسباب فيجب اجراء الصيانة والاصلاحات اللازمة ، ونستنتج مما تقدم مايلي :

آ ـ كلما كان الاستهلاك كبيرا أو متعدد الجهات كانت المصانع اقوى على مجابهة التحديات ايا كان نوعها ، وفي هذه الحالة فان المصانع تحاول أن تزيد من انتاجها ، وتحسنه بأقل كلفة ممكنة ، وأن تعد العمال المختصين في مجالات الاستهلاك المختلفة كالدراسة لاذواق ، واحتياجات المستهلكين ، وكالنمطية في المواد ، والبحث على عدد من المستهلكين الجدد، وغير ذلك .

ب ـ كلما كانت المواد المستهلكة جيدة ، وذات دقة كبيرة ، ومستوى عال ، ومواصفات جيدة كانت أسعارها عالية ومستهلكوها قلة ، وربحها كبير ، الا أنها تحتاج هذه المصانع المنتجة لهذه المواد الجيدة الى علماء متخصصين ، وعمال فنيين ومدربين على مستوى أعلى من مستوى العمال في المصانع ذات الانتاج للمواد المستهلكة العادية ، وآلات حديثة ، وهذا مايفسر غلاء اسعار المواد الالكترونية المعقدة الصنع ، والصواريخ الدقيقة المختلفة .

حـ ـ تختلف الدولة المستهلكة ما اذا كانت من الدول المتقدمة الصناعية، أو المختلفة، أو المتطورة، فان لكلمن هذه الفئاتالثلاثأصنافا للاستهلاك تختلف بها عن الاخرى ، فاذا ما أريد امداد دولةمتأخرة مدت بأنواع الامدادات التي تلائم تطورها ومتطلباتها ، والمستوى الثقافي والعلمي والاستخدامي ، وفي هذه الحالة لا يمكن مثلا امداد دولة افريقية متأخرة ، او غيرها بالاسلحة الدقيقة المتطورة لان هذه الاسلحة تحتاج الى اخصائيين ومهندسين ، وعلماء ، لا تتوفر في البلد المتأخر ، وحسب هذا المبدأ يجب أن تمد بالاسلحة غير المعقدة والتي لا يحتاج استخدامها الى تدريب راق ، أو الى مهندسين اختصاصيين ، فلو فرضنا مثلا انها مدت بأسلحة حديثة متطورة ، فان هذه الاسلحة لا يمكن الاستفادة منها ، وتقف عائقا أمام تقدمها الاستراتيجي والعملياتي والتكتيكي ، فالمصانع التي ترغب في امداد دولة كهذه تمدها بما يلائمها ، فاذا مدت

بالاسلحة مدت بالصواريخ مثلا التي تقل شأنا وتعقيدا عن الصواريخ الحديثة ، والمتطورة ، وهكذا في وسائط النقل ، وفي غيرها ، أما اذا اريد امداد دولة متقدمةومتطورة مدت بأحدث الالات واعقدها ، وبالابحاث العلمية الجديدة كما يجري الآن بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية في أبحاث الفضاء ، وفي غيرها .

د ـ اذا كان الاستهلاك لمادة معينة كبيرا جدا ، وتجري الطلبات المتزايدة لهذه المادة ، فان على اا سانع في هذه الحال ان تضاعف من انتاجها ، أو ينشأ مصنع جديدفي حال عدم كفاية الاول، أو يوسع المصنع القديم ليستوعب الطلبات الجديدة ، أو الاستهلاك الكبير ، وعلى هذا فان هناك علاقة وطيدة بين الاستهلاك والانتاج .

تتدخل الدولة في بعض الاحيان لحماية المنتجات وتصريفها ،ومنع المزاحمة بغية تشجيع المنتجات الوطنية ، اما اذا كان الانتاج كبيرا يفيض عن حاجة المستهلكين المحليين ، فان الحاجة تبقى ملحة لتصريف هذا الانتاج الكبير في الدول المستهلكة واذا وجد انتاج آخر مشابه من مصدر آخر فان الجانب المستهلك يهمه في هذه الحالة ان يحصل على الانتاج الرخيص والجيد ، وما على المصانع في هذه الحالة في كلا الجانبين ان تقوم بتحسين انتاجهما وتقليل كافة الانتاج ما أمكن ، أو تعقد اتفاقية ثنائية او ثلاثية بين البلاد المنتجة لهذه المادة ، كما يحتمل قيام مثل هذا التحالف بينالدول المستهلكة ، وحينئذ تنشأ بين المستهلك والمنتج علاقات اقتصادية تتقارب احيانا ، وتتباعد احيانا اخرى .

هـ ـ اذا اتجه الاستهلاك لان يكون كبيرا او متسعا ، فان على المصنع ان يتجه ايضا الى توسيع عمله سواء في تأمين آلات حديثة ترفع من الانتاج ، أو الى تأمين عمال يسايرون عمل هذه الالات ، وهذا التجديد ، وهذا التوسع ،وبالتالي فان الحاجة تصبح ملحة لانشاءمخازن ومستودعات في هذا المصنع ، وفي نقاط عديدة من جهات الاستهلاك ، كما يكبر حجم النقل ، وتصبحالحاجة ملحة لحماية النقل ، والطرقات الطويلة حتى يصل الى المستهلك ، كما يجب ان تكون المواد المنقولة محفوظة وقابلة للنقل ضمن هذه المسافات الطويلة كأن تكون مغلفة او معلبة ، او محفوظة ضمن صناديق ، أو في برادات وغيرها ، كما تجهز نقاط التحميل والتفريغ بما يلزملاجراء هاتين العمليتين سواء أكانت برية او بحرية او جوية .

خامسا : الجهاز الاداري وقيادة الصناعة : ان الجهاز الذي يعمل في الصناعة كبير ، ومتعدد الاختصاصات ، ففيه العامل العادي ، والعامل الفني ، والمهندس ، والمصمم ، والباحث ، والمدير ، والعالم وغيرهم وكل هذه الاختصاصات تتعاون فيما بينها ، وتكمل كل منهما الاخر ، كما ان سلسلة الاعمال المتوالية منذ التفتيش والبحث عن المادة الخام ، وحتى دخولها في المصنع ، ووصولها الى المستهلك تحتاج الى هذا الجيش من العمال والفنيين والاختصاصيين . وان الانسجام بين القاعدة والقيادة هو الذي يؤدي الى الاستثمار الصحيح لكل هذه المراحل ، وعلى الافراد تقوم الصناعة ، وعلى القادة يقوم التنظيم الصناعي ان كل جزء في الصناعة يتوغل فيه العامل البشري والانسان ، وان كل نشاط من نشاطات الصناعة يتأثر بالعاملين فيه ، لذلك يجب ان نولي اهتماما خاصا بالافراد وبالقيادة ، فنوجه وننتقي الافراد والقيادات لتسير المصانع على أكمل وجه ، واتم صورة الى الهدف المنشود ، ويجب ان ينسجم العمل بين وحدات وانشطة الصناعة ، وكذلك بين هذه الانشطة والقيادات .

١ ــ العناصر الادارية : لقد أثرت الآلة على العامل ، وكذلك الاوتاماتيكية ، والعقول الالكترونية ، فغدا الكثير من العمال لاعمل لهم ، ثم ان البعض من العمال قد حول الى صناعات أخرى يدوية ، والبعض الآخر الى تغيير اختصاصه ، وآخرون لاتباع دورات ومؤهلات ليساير الآلة والمكننة ، على انه في كل الاحوال لازالت العناصر الادارية تحتل المكانة المرموقة في عالم الصناعة رغم تقدم الالة ، واختراع الآلات الجديدة فلا زال العنصر البشري سيد الموقف رغم كل هذه التقلبات والتطورات . هذا ويبقى على العنصر ان يتكيف مع الآلة ومع التطور ، فهناك مصانع عديدة منتشرة في بلاد العالم وخاصة في الاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة الامريكية ، والمانيا الغربية ، واليابان ، وفرنسا ، وغيرهم ، ولهذه البلدان من التقدم والتطور ما جعلها تحتل المكانة الاولى في تطبيق المكننة ، ومع ذلك فان هناك عمالا رافقوا هذا التقدم في الصناعة ، وسار العنصر والمصنع والتطور بصورة متوازية جنبا الى جنب ، ويكفي ان العناصر الادارية هي التي تقدم المعلومات الى الآلة ، والعنصر هو الذي صممها ، وجعلها تبرز الى حيز الوجود .

ان هذا التقدم في الصناعة قد أصاب الدول المتقدمة اكثر من الدول النامية ، فالعامل في الدول المتقدمة كان مؤهلا وقادرا على مسايرة

الآلة ، بينما في الدول النامية فان العامل لا يزال متأخرا ، وتعتمد هذه الدول على الكم والعدد الكبير من العمال في الصناعات التي أغلبها يدوية او يدوية آلية، أو آلية ، وان الانتاج في الدول المتقدمة كبير جدا ، وذو نوعية جيدة ، وذو درجة عالية من الدقة وحسن الاداء والنمطية وغيرها على عكس الدول النامية .

ان العامل الصناعي له صفات خاصة فيزيولوجية او عقلية ، أو خلقية يجب ان يتصف بها ، وعلى هذا فان العلماء عكفوا على دراسة هذه الصفات ، وأوجدوالها طرقا عديدة من الاختبارات منها الطرق التقليدية التي تخضع للتجريب . والطرق العلمية غير الصحيحة كالتنجيم ، ودراسة الدماغ ، وملامح الوجه ، والتنبؤ ، واشهر من برز في هذا العلم هو العالم الفرنسي « بينيه » ، ومنها الطرق السلوكية التي تعتمد على سلوك الفرد ، وتكرار الاعمال ، على ان كل هذه الاختبارات اما ان تجري بالاجهزة ، أو الورقة والقلم ، او تركيب الاشياء مع بعضها بعضا وغير ذلك .

ان الصفات الفيزيولوجية لها تأثير كبير على انتقاء واختبار العمال الصناعيين ، فلا يقتصر الاختبار على الفحص الطبي بل يتعداه الى الدلائل الشكلية كالحركية والحسية ، وهكذا فان المصانع الحربية تحتاج الى تخصص فلكل مهنة او صناعة عددا معينا من المستويات الشكلية والفيزيولوجية . وكذلك فان للصفات العقلية تأثير كبير ايضا فالذكاء والاستعداد الميكانيكي ، والتجارب الصناعي كلها مسائل تهم المصانع ، وتهم التخصص والانتقاء ، ولقد ابتكرت الدول المتقدمة اجهزة لاختبارات الصفات العقلية ، ففي الولايات المتحدة الامريكية تم صنع جهاز يختبر فيه الذكاء العام ، والاستعداد الميكانيكي ، والاشارة واللاسلكي ، كما قامت بريطانيا بصنع جهاز يختبر فيه الذكاء العام ، والادراك الميكانيكي، والعددي ، والذكاء اللفظي ، وان هذا الجدول يبين لنا هذا الاختبار .

وقد ادخلت الاختبارات ، وابتكرت الاجهزة للتخصصات الدقيقة، وان للصفات الخلقية تأثير كبير على الصناعة كعدم الاتزان الشخصي ، أو الشخصية المريضة ، أو المصاب بالامراض العصبية ، أو العقلية كلها صفات تؤثر على الصناعة وتتفاعل معها ، وبصفة عامة فان العامل الصناعي يجب ان يكون فيه من الصفات الاساسية التي تجعله قادرا على مواكبة الصناعة وتطويرها ، وهي كما صنفها « بول موكور » كالتالي :

مسلسل	الاختبارات	مدة تطبيق الاختبار المدة الاجمالية	الدقة	العامل العام	العامل الميكانيكي	عامل التطور	العامل اللفظي	تحت عوامل
١	للذكاء العام	٢٠ دقيقة	٨٨٪	٧٩٪	–	١٥٪	–	–
٢	التفكير الميكانيكي	١٥ دقيقة	٨٥٪	٥٨٪	٤٠٪	–	–	الاعلام
٣	العددي	١٥ دقيقة	٩٥٪	٧٢٪	–	–	٤٣٪	العددي
٤	اللفظي	١٥ دقيقة	٩٧٪	٧٢٪	–	–	٣٩٪	اللفظي
٥	التعليمات	٢٠ دقيقة	٩٢٪	٨٢٪	–	–	٣٠٪	اللفظي
	المجموع	٨٥ دقيقة						

أ ـ القدرة على الفعالية (القوة الحيوية) ، ويمكن تأكيد هذه الصفة بقدر كبير من الدوافع كالاهتمام والميل والرغبة .

ب ـ المستوى البدني والفسيولوجي .

ح ـ المستوى العقلي وتلزم له درجة عالية من الذكاء العام كسرعة البديهة ، والقدرة على التكيف في الظروف الحديثة .

ء ـ المستوى الخلقي (الاتزان الانفعالي)

هـ ـ المستوى النظامي ، ويتضمن الرضا الاداري بالقوانين ومراعاتها (الانضباط) .

ان كل هذه الصفات تؤثر على المصانع فهي سبب هام في نجاحها او فشلها ، ومما ورد في كتاب (المنشأة الصناعية ، والعوامل المؤثرة فيها) ، جاء فيه : « لا شك ان درجة توفر القدرات الفردية او نقصها سبب هام لنجاح أو فشل المنشأة ، اذ ان القدرات الطبيعية والمكتسبة هي التي تملي نوع القرارات ، ونوع ومقدار ما يتم انجازه من عمل ، والصواب والخطأ في تقدير الموقف ، وعلى وجه الاجمال طبيعة كل تصرف سواء تم بواسطة الادارة او العمال . ولا يعود ذكاء الفرد بأكبر فائدة ممكنة على تشغيل المنشأة ما لم يعاون تنظيمه الاداري ، وموضع الفرد ، ووظيفته في هذا التنظيم ، وعلى اتاحة اقصى فرصة ، واوسع مجال ممكن لظهور مواهبه وذكائه ومعارفه ، ولن تجني المنشأة كثيرا اذا ترأس رجل كبير السن خال من الخيال مصمما مبتكرا شابا ، اذ ان الاول سيهمل مقترحات الثاني ، أو يرغمه على تعديلها الى الحدالذي تفقد به جديتها ورونقها ، وتفقد قيمتها من ناحية التجديد والابتكار ، مع خلق الشعور بالحقد والعداء ، أو على الاقل الشعور بعدم الانسجام تجاه المنشأة في نفس الشاب ، وفي كثير من المنشآت يوجد موظفون مجدون شديدو الولاء وان لم يتصفوا بالموهبة ، وهم ان افادوا المنشأة بما يقومون به من عمل لايصلحون للوظائف المؤثرة على سياسة العمل ، وسيكون وجودهم بها عاملا من عوامل اخماد وقتل اثرها ، ومن الموظفين من هو صالح عقليا الا انه يحسن معاملة الآخرين في الوقت الذي يبزه من يقل عنه من الناحية العقلية ، ولكنه يجيد التعامل ع الآخرين مما يؤدي الى انها الاعمال بصورة جيدة ، وقد يمتاز ويتفوق بعض الافراد اذا عملوا بالمصنع حيث تؤدي صفاتهم الشخصية ، وقدراتهم الفنية الى الحصول على احترام الجميع ، ومع هذا فهم لا يصلحون لمواجهة

احتكاكات العمل خارج المنشأة ، ويجب ان نختار موضع كل من هؤلاء العاملين في التنظيم الاداري للمنشأة ، وعلى ضوء جوانب القوة والضعف فيه بحيث يستفاد الى اقصى حد من صفاته الجيدة دون اتاحة الفرصة لاي ضرر قد يحدث نتيجة لصفاته غير المرغوبة ، ولسوف تلعب صفات الفرد وشخصيته دورا كبيرا في تحديد السياسات وجو العلاقات » .

ان الخبرة والتدريب للفرد على اعمال الصناعة لهما تأثير كبير على مستقبل الصناعة ، فالعامل الذي لدية خبرة طويلة في عمل ما ، هو اجدر بالضرورة من العامل الذي عين مجددا ، والعامل المدرب نظريا وعمليا على عمل ما في الصناعة هو أقدر من العامل غير المدرب ، اوالمدرب نظريا فقط . ولمسايرة التطور يجب أن تكون الدورات متواصلةللعمال، وعلى الخبرة والتدريب تبين كفاءة العاملين في الصناعة .

لقد نشأت علاقات اجتماعية بين العمال وارباب العمل ، وقد تمثلت هذه العلاقات في كل من الدول الاشتراكية والرأسمالية ، وان كانت العلاقة في‌الاولى اكبر واضمن ، وانه كلما كانت العلاقة طيبة ومنسجمة كانت الصناعة مزدهرة ونشيطة ، وان كانت العلاقة في الاولى تبعث على نشاط العمال وزيادة انتاجهم ، وبالتالي فان الدولة يمكنها ان تتحكم بالاسعار والانتاج ، وجهات الاستهلاك وغير ذلك .

ان الدقة في العمل ، وروح التعاون بين العمال ، وسمو الهدف ، والشعور بالكرامة والمسؤولية كلها صفات ترفع من شأن الصناعة ، وتزيد من الانتاج ، وتجعل من الصناعة قاعدة عمالية متماسكة ، وقاعدة مادية كبيرة لهما تأثير كبير على أنشطة ومراحل الصناعة .

ان تنظيم الافراد في المصانع له تأثير كبير على الصناعة ، وذلك عن طريق سن القوانين والانظمة التي تحدد الواجبات والمسؤوليات ، كما ان لكل منصب ، ولكل وظيفة صفات خاصة يجب ان يتصف بها كل من يمارسها اي : (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب) وكذلك المرونة في التنظيم تعطي القوة لمواجهة كل الصعاب ، أو المطالب المتغيرة المرحلية ، وهكذا فان التنظيم يجب ان يشمل تقسيم العمال الى اختصاصات ، والى مجموعات تؤدي دورها في اختصاصها ، كما يشمل التنظيم اوقات العمل ، ووقت انجاز المهام الموكلة اليهم ، والتحضيرات الاولية ، وكيفية انتقاء واختيار العمال وامورهم المالية ، والمهارات

المطلوبة ، وحجم كل مجموعة او منشأة ، وكلما كان التنظيم واضحا وصريحا امكن التغلب على الاضطراب والفوضى والارتباك .

ان للمنافسة دور كبير في تشجيع الافراد ، وحثهم على زيادة الانتاج وتحسينه ، وان خلق روح هذه المنافسة هو من اختصاص القيادات والرؤساء ،فلاتكونالمنافسة سببا لعداوة الافراد فيما بينهم وسببا في وجود حالة اجتماعية بائسة ، لانه قد تؤدي المنافسة غير المنظمة من قبل القيادة الى خلق شعور قوي لدى أفرادها بالاساءة الى بعضهم ، أو تقليد جماعة لجماعة اخرى دون ان يراعوا الظروف المحيطة في كل عمل او اختصاص ، ويعتبر المال والتشجيع المعنوي حافزا ، فالنواحي المعنوية لها قيمتها المشجعة والحافزة ، وما أكثر الحوافز المادية والمعنوية .

٢ ــ قيادة الصناعة : ان القيادة وما تتصف به من صفات تؤثر على الصناعة ، كما ان قرارات القيادة هي من أخطر المسائل في الصناعة ، وعلى القرار المستند الى المعلومات الصحيحة المقدمة من كافة انشطة الصناعة تقوم الصناعة ، أو تتحول الى صناعة اخرى ، أو تنشأ صناعات جديدة متطورة . ولكي يكون القائد الصناعي ناجحا عليه ان يتصف بصفات خاصة ، وان يكون مؤهلا ، وذا خبرة وتدريب كبيرين يقول (بول موكور) : « يتطلب من القائد ان يكون ذا خبرة في التنظيم وفنية فيالتخصص، وادارية في التنظيم ، وتدريبية في الاعداد والتدريب» وان يكون سريع الحكم والقدرة على التقرير ، وواثقا من نفسه ،والثقة لا تأتي الا نتيجةخبرات مختلفة ، وان يكون لديه من المرونة والتكيف ، وان يكون قادرا على التحكم في الانتاج والتوزيع ، والاستهلاك ، وهناك عوامل ثانوية تزيد من سلطة القيادةكالهدوء ، وسلامة التعبير ،والاعتراف بالخطأ وغير ذلك من الصفات الخاصة بالقيادة كالاحساس بالحقائق القومية وغيرها ، وهناك اختبارات عديدة لمعرفة هذه الصفات منها : الفحص العقلي ، والآخر خلقي ، والثالث تعبيري ، والرابع مقابلة ،وفي هذه المقابلة تجري للمختبر مناقشة حول نتائج الاختبارات التي سبق ان اختبرها هذا القائد . ولقد تأسست عدة مدارس ومعاهد لانتقاء القيادات المختلفة السياسية والعسكرية ، والصناعية ، والزراعية وغيرها ، وذلك للحد من تدخل الاهواء في انتقاء مثل هذه القيادات ، وكانت هذه المدارس منتشرة منذ زمن قديم في البلاد المتقدمة ، واهمها ما كان في الاتحاد السوفييتي وفي الولايات المتحدة الامريكية فقد تأسست

فيها مدرسة سميت (موغاوث الخاصة) في عام ١٩٤١ ، واستمرت هذه المدارس في التطوير عددا ، وتنظيما ، يتلقى الضابط في هذه المدارس اعدادا يستغرق اربعة أشهر ثلاثة منها للتعليم النظري ، وشهر للتدريب على ظروف المعركة ، ثم زيدت هذه المدة وتضاعفت وذلك لاستيعاب المعلومات والتطورات الجديدة في كل من العلوم العسكرية ، كان يخضع المتقدمون لهذه الكليات أو المعاهد او المدارس الى اختبارات دقيقة ، وفي أحد المرات تقدم /٢٧٫٠٠٠/ الف طالب خضعوا جميعا لفحص نفسي وتعليمي ، وبعد الانتهاء من الفحص تسلم /٢١٠/ طلاب شهاداتهم كضباط بينما استبعد /٦٠٠/ طالب لاسباب بينت في الجدول التالي : ـ

أسباب الاستبعاد	عدد الطلبة المستبعدين	النسبة المئوية للمستبعدين
الفشل الدراسي والفني وخاصة في قراءة الخرائط والتنظيم العسكري وتكتيك المواصلات ، ونظريات الكهرباء واللاسلكي	٢٩٧٢	٤٨٫٣٠٪
عدم الكفاية الواضح في الاستعداد للقيادة (ويلمس خلال فترة التدريب على المعركة)	١٥٠١	٢٤٫٣٩٪
عدم كفاية المهارة العلمية (في استعمال المعدات)	٣٨٣	٦٫٢٢ ٪
أسباب بدنية	٢٠٦	٣٫٣٥ ٪
سوء السلوك	١٦٨	٢٫٧٣ ٪
عدم التكيف بالمناهج والنظام القاسي في المدرسة	١١٣	١٫٨٤ ٪
أسباب متنوعة منها : الفشل والتخلف التام عن الاستمرار في الدراسة	٨١٥	١٣٫٤٢٪

كما يوجد عدد من المدارس المتخصصة للتدريب الصناعي والمهني والفني . كما نشأ لكل اختصاص عدد من المدارس القيادية تهتم بتدريب القادة على مختلف اختصاصاتهم العسكرية وغير العسكرية ، وقد أصبحت هذه المدارس ضرورية في الوقت الحاضر ، وهي مهمة وذات تأثير كبير على كافة مرافق الحياة .

وإنه في نظري ان الصفة الوحيدة للقائد على مختلف المستويات هي: التحمل لوطأة المتاعب ، والتصرف للخروج من هذه المتاعب .

ان أهم ما يشغل القائد الصناعي هو القرار الذي يبنى على المعلومات الصحيحة التي تعطى الى الاجهزة الالكترونية فتحللها وتعطي القرار الذي يتميز بالدقة ،والسرعة والصواب ، وهناك من الدول مالا تستطيع استخدام مثل هذه العقول فتستخدم الرياضيات ، والحساب ،والمهارة والخبرة ، الا ان هذا القرار لا يكون بمستوى القرار الاول ، وعلى كل فان صحة القرار من صحة المعلومات في كلا النوعين .

قد يكون القائد الصناعي هو المالك للمصنع ، أو مديرا له دون ان يملك ، أو مديرا معينا من قبل الدولة ، وتختلف سيطرته على المصنع في كل حالة من الحالات المذكورة ، ومما يزيد من قوة المدير وسيطرته هو صحة قراراته ، وقدرته على المحاكمة والتناسق بين أعمال المصنع، وحسن تنظيمه ، وتصرفه مع الرؤساء والمرؤوسين ، وقدرته الحسنة، ومما يحد من سيطرته بقصد تنظيمها ، وتقويمها هي المنظمات العمالية التي تلوح له في حال انحرافه او تقصيره او سوء سلوكه ، وانه مما يساعد على اتخاذ القرار وصحته بالاضافة الى المعلومات الصحيحة هي الشخصية القيادية لهذا القائد ، ومدى التصاقه بالمصنع ، وقوة اتصالاته ونفوذه الحزبي والسياسي ، وقوة اقناعه ، ومقدار ما يتميز به من قوة الارادة والتصميم ، وروح المبادأة ، والطموح النافع الذي يكرس القضية القومية أو الدينية او الوطنية ، أو أي مبدأ ، أو معتقد ، ويقول (كلاوز فتز) في هذا الصدد : « لاتوجه عاطفة مهما كانت شائعة ، أو مهما كانت بصفة عامة منظور اليها بعين التقدير كالوطنية ، والتمسك بمبدأ أما الثأر والتحمس من أي نوع بل ولا واحدة من تلك يمكنها أن تجعل من الطموح والتعطش الى المجد امرا لا أهمية له ، ولم يكن هناك يوما ما قائد كبير بلا طموح بل انه لايمكن ان نتصور شيئا من هذا » ويقول نابليون « لو اني كنت كذلك فانه يكون بمعنى ان الطموح تغلغل في كل كياني حتى صار عنصرا لازما لحياتي مثله كمثل الدم في عروقي ، أو الهواء الذي استنشقه » الا ان الطموح المصحوب بانانية شيء مضر بالقائد العسكري أو الصناعي أو السياسي ، وسوف ينتهي الى الخذلان والتراجع ولن يأتي للوطن الا بالعار والهزيمة ، وفي هذا القول يقول جنرال « هوجو بارون فوق فريتياج لورنجهوفن » : « ان طموحا من ذلك النوع الذي ألهب نابليون من الممكن ان يقلب عالما بأسره ، وان يضعه تحت السيطرة لفترة ما ، ولكنه لن يفلح في ايجاد شيىء دائم ، وسوف تكون الهزيمة والعار نهاية المطاف دائما للطموح العسكري شديد الانانية » . ان نكران الذات

شيء أساسي في القيادة ،وعلى القائد أن يتخلى مختارا للأكفاء والمقتدرين على حل المشكلات وتصريف الامور ، كما أن من المفيد أن نذكر دور القائد الصناعي وعلاقته الطيبة مع قادته وزملائه ، ومرؤوسيه ، والمنظمـات العمالية ، فانه يجب أن يأخذ للأمر أهميته مهما كان صغيرا ، وأن يكون مخلصـا لقيادته يتحمـل المسؤولية المتكاملة المتضامنة ، وأن يقنعهـا بمقترحاته البناءة بكل الوسائل الممكنـة وفي هـذا يشير كتاب المنشأة الصناعية والعوامل المؤثرة فيها » الى هذه الناحية فيقول(١) : « ويتوقف على رئيس التنفيذ مع مجلس الادارة ، أو مع رؤسائه مدى ونوع النفوذ الذي سيتمتع به معهم . ان التخطيط واستصغار الشأن أو أي تصرف سيء يؤدي اعتقـاد زملائـه والمديرين أو رؤسائه بأنه لايتصف بالولاء والاخلاص اللازم للعمـل معهـم ، سيولد في نفوسهم الارتياب والشك والكراهية ، ولن يلبث أن يثير مقاومتهم ومعارضتهم لمقترحاته وفي النهاية يصبح غير قادر على تحقيق قبول أي اقتراح يتقدم بـه ، وفي حال كون المجموع الذي عليه اقناعه يمثل مصالح لاتتفق مع اقتراحه ، فليس من المعقول الاقتراح أصلا ، أما حالة عدم وجود هـذه الجهة المتحـدة فان المصالح الشخصية المتعارضة سوف تلغي بعضها بعضا ، والرجل الذي يعرف مايريد ، ويعرف كيف يمهد الطريق لاتخاذ قرار مناسب لابد أن يحقق ذلك ، ولتصرف « رئيس التنفيذ » تجاه مرؤوسيه اثره الكبير على نجاح التشغيل ، وينعكس تصرفه هذا في مجالين :

أ ــ في سياسة شؤون الافراد التي يقترحها ويطبقها .

ب ــ في جو العلاقات الذي يخلقه داخل المنشأة كما يقول في مكان أخر « ان سياسة التقبل الحسن والتعاون الايجابي مع المنظمات العمالية وأعضائها تحقق للمنشأة نتائج وظروفا من حيث استمرار التشغيل » .

ترتبط قيادة الصناعة بالدولة التي عليها ان تنظم وتخطط هـذه الصناعـة في السلم والحرب ، ويظهر هـذا التخطيط جليـا في الدول الاشتراكية ، أو الدول التي تملك وسائل الانتاج ، حيث تحدد للقيادات الصناعية عملها ومهامها ، كما تضع المبادىء الرئيسية للصناعة لتقدمعلى أسس متينة ، كما تحدد العلاقة بين القيادات ، والكوادر الفنية والادارية العمالية ، فتقيم العلاقات الطيبة بحيث تؤمن الانتاج ذات المردودالكبير، وتعمل على تحسين هذا الانتاج وتطويره بأقل كلفة ممكنة ، كما أن الدولة

(١) المنشأة الصناعية والعوامل المؤثرة فيها ص ٩٤ و ٩٧ .

بهذا العمـل تضمن أهم شيء في قيادة الصناعـة الا وهو السيطرة على الصناعة ، وتوجهها نحو الأفضـل تبعا للظروف المحيطـة ، والظروف الدولية ، والتقدم الصناعي ، كما تضمن للأفراد حقوقهم كتوفر الأمن والشؤون المالية ، والسكنية والصحية ، وغيرها .

ان المعاملة الجيدة للعاملين في المصانع ، والهدوء والتصرف الحسن والاحترام ، والتقدير بالنظام من قبل القيادة يخلق جوا مهيأ لوحـدة المصنع ، ولزيادة الانتاج ، كما أن الاتصال المختلف بالعاملين يزيد مـن فاعلية الصناعة ، ويزيد من ثقة العاملين بقياداتهم ، وبالتالي يمكن لهذه القيادة أن تعمل من خلال هذه الثقة بكل حرية ونشـاط مبـددة كـل الصعوبات التي ظهرت ، أو ستظهر مستقبلا ، وبهذا يمكن للصناعـة أن يكون لها تأثير قوي ، ودور كبير في الاستراتيجية الادارية وقوتها .

تتأثر المصانع بنوع القادات التي تتولى قيادة هذه المصانع ، فالقائد الصناعي ذو الخبرة ، والمتمرس في عمله سيؤدي واجبه القيادي على أتم وجه وأكمل صورة ، أما القائد الذي ليس لديه الكفاءة أو العلم فهو رجل قاصر عن ادراك هذا العمل واعطائه حقه مما يجعله عرضة لنقد مرؤوسيه والتدخل في اموره .

ان كل خلل في هذه القيادة تجعل الصناعة مهزوزة وغير مستقرة ، وعرضة للفوضى والمتاعب ، وسدا مانعا أمام التقدم ولاشك في تأثير كفاءة اداء العمل في وظيفة ما بصفات وامكانيات من تسند اليه هذه الوظيفة فن كان مدير لمصنعلايعرف من الاساليب الصناعية التي سيكون مسؤولا عنها سوىما استقاه عنها من الكتب ويفتقر الى الخبرة العملية،فسيؤدي هذا الى حدوث المتاعب ولو في المراحل المبكرة لقيامه بالعمل ، وسيحتاج خلالها حتمـا الى مساندة من المرؤوسين والمشرفين ، أما اذا كان مدير المصنع رجلا متمرسا في عمله من النواحي العملية أيضا ، ومعدا ليدرس بفهم الجانب الواقعي منه ، فانه في خلال وقت معقول سيقـوم بمهـام وظيفته بكل كفاءة ، ويعتقد بعض المديرين أن مؤهلاتهم الاكاديمية تعفيهم من تلوث ايديهم في الورش ، ويفضلون استدعاء مرؤوسيهم ليصدروا الأوامر لهم ليتحملوا عناء متابعة التنفيذ العملي لها .. وليس هذا اسوأ مافي الامر ، فالرجل الذي لايتقن العمل الخاص بالوظيفة التي يتولاهـا سيصغرشأنه في عين مرؤوسيه،وسيحسون انهم احقمنه في توليوظيفته،

(١) المنشأة الصناعية والعوامل المؤثرة فيها ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .

وسيكتشفون بسرعة تعارض تعليماته مع الاسس والاصول العلمية ، وانها غير قابلة للتنفيذ ، وسيقومون ان كانوا حسني النية بتنفيذ هذه التعليمات معدلة الى الصورة الاصلح ،وسيكون هذا خطوة نحو التجاهل الكامل لتعليماته ، وبهذا يفشل دوره في التنسيق بين عمل مرؤوسيه ، ويستمر كل منهم في عمله بالطريقة التي يراها اكثر ملاءمة وكثير(١) من الرجال الصناعيين والعسكريين سلموا باختيارهم قيادة مصانعهم أو جيوشهم الى من هو أكفا منهم من مرؤوسيهم ، ويستمر كل منهم في عمله بالطريقة التي ير اها اكثر ملاءمة فالجنرال كافروبرت في حرب القرم سلم مختارا قيادة الجيش الفرنسي لقائد أحدث منه هو الجنرال بليسييه الذي كان قائدا لاحد الفيالق تحت امرته ، وكذلك فان القادة الروس في معركة سباستوبول في حرب القرم فقد رأى قائد الحصن اللفتنانت جنرال مولز والاميرال ناشيموف رأيا العلم والمقدمة التي يتمتع بها الاميرال كورفيدوف الاحدث منهما فعين رئيس اركان الحصن بموافقتهما ، ثم بعد ذلك كورفيلوف المقدم تولين رئيسا لمهندسي الدفاع وجعله مسؤولا عن كل عمليات المهندسين ، وبهذا العمل وضع الرجل المناسب في المكان المناسب دون الاخلال بنظام الاقدمية المعمول بها في النظام العسكري ، وان طريقة منح الرتبة المحلية ضرورية في هذا المجال .

ان الوضوح في التعليمات والتوجيهات والاوامر شيء اساسي في القيادي حتى يتفهم الاداري والفني والعامل عمله بكل دقة وحتى لايصبح العمل مضطربا ومرتبكا ، وتنشأ في المصنع حالة من الفوضى خاصة اثناء الازمات والحروب .

أن عدم الوضوح يؤدي الى ضياع الوقت، واشكال العمل والتدخل الوظيفي وتدني الكفاءة ويعتبر عدم الوضوح في تعريف وتحديد وكتابة ونشر الواجبات والمسؤوليات والسلطات لكل وظيفة في التنظيم الاداري للمنشأة ، سببا لمعظم الاضطراب والتراقص في مجال الصناعة ، فمن الضروري أن يعرف كل فرد في المنشأة سواء اكان اداريا عاملا ، أو فنيا رئيسه الذي يتعامل معه ، وان كان بعض رؤساء التنفيذ لايميلون الى تعديد مسؤوليات مرؤوسيهم بدقة ، ولا يرجعون الى خرائط التنظيم

---

(١) المنشأة الصناعية والعوامل المؤثرة فيها ص ١٠٤ ـ ١٠٥

ابدا ، كما أن بعضهم لايتصف بالقدرة على تصميم اداري مناسب ، والنتيجة هي حدوث الارتباك ، وانخفاض الكفاءة ، وما لم يعلم العاملون تماما بمسؤولياتهم وسلطاتهم ويعرف الرئيس في العمل أمامه ، فانهم سيتجاوزون سلطات ومسؤوليات بعضهم بعضا ، أو سيبقون دون عمل مؤملين او معقتدين بقيام غيرهم به وفي كلا الحالتين فان النتيجة هي الاحتكاك وضياع الوقت في المناقشات ، وفي تبادل اللوم والمشاعر غير الطيبة ، والعمل دون كفاءة ، وبالتالي تتأثر كفاءة الافراد في المستويات الادنى بل واحتمال تلقيتهم الاوامر من عدة رؤساء وهم لايدرون من يطيعون بل انهم يفاجئون بعدم تلقي اية تعليمات او أوامر يرجعون اليهم كمسؤولين في مشاجرات الرؤساء وبذلك يزيد جوا المنشأة والعمل فسادا واضطرابا.

ومن اهم اعمال القيادة الصناعية هو تنظيم الصناعة تنظيما دقيقا بحيث تشمل كافة انشطة الصناعة ومراحلها المختلفة وتنظيم الافراد بما يتلاءم مع المصانع ومهامها ووظيفتها ، ووظيفة كل فرد اختصاصه ، وتنظيم القيادات لهذه المصانع بدءا من القيادات الصغرى وحتى الكبرى أخذين بعين الاعتبار كفاءة هذه القيادات ونوع تخصصها وتأهيلها وكفاءتها كما أن تنظيم ربط هذه القيادات بالقادات الاعلى والادنى وواجبات كل منهما يعتبر من مسؤولية القادة المنظمين .



الفصل الخامس

الأموال وقيمتها الاستراتيجيــة

ان الاموال ضرورية لبناء استراتيجية قوية مواكبةلروح العصر، فاذا ما أريــد للصناعة ان تكون قوية فلا بد لها من توفــر الاموال لاقامتهــا وشراء الآلات والمصانع ، ودفع اجور العمال والعلماء ، واجور ونفقات الابحاث العلمية والتكنولوجية،وهي ضرورية كذلك فيالزراعة وفيتطويرها وشراء الاعتدة الزراعية وغيرها ، وفي تأمين الاحتياجات المادية المختلفــة للقوات العسكرية ، والمواد اللازمــة في وقتي السلم والحرب ، وفيتكوين الاحتياطات المختلفة على كافة المستويات ، وتكوين الطاقة المواد الاخرى الضرورية ، بل الابعد منهذا فانالاموال ضرورية في كلالمجالاتالعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهي المحرك الاساسي ،والدافع الضروري لدفع عجلة الدولة نحو التقدم والازدهار والحضارة ، وبناء على توفر الاموال فسوف يكون للدولة استراتيجية كبيرة ومتطــورة تستطيع مجابهة كافة التحديات ،وكافة الاستراتيجيات المضادة التــي يمكن ان توجه اليها ، ولكنه في كل الاحوال يلزم لتوفر الامــوال توفــر الصناعة القوية ، والموارد الكبيرةوا لمتنوعة ، والكوادر الادارية والمالية والفنية ، والمؤسسات والشركات ، والقوانين المنظمة لهذه الاموال لتكون عونا في التقدم ، وفي بناء الدولة على أسس استراتيجية حديثة .

والاموال : هي النقود ، والاوراق المالية والسندات والشيكات وما شابه ذلك .

أولا : مصادر الاموال : تأتي الاموال من مصادر متعددة اهمها : الموارد الزراعية ،و الموارد التعدينة ، والصناعة ، وغيرها كثير، كالتجارة والسياحة وما الى ذلك .

١ ـ الموارد الزراعيـــة : ان الموارد الزراعية كثيرة ومتنوعة واهمها: القمح ، والارز ، والذرة ، والشعير ، والشوفان ، والشيلم والمطاط ، والجوت ،والقطن ، والكتان والنبات الزيتي والدهني والفواكه ،وتستطيع الموارد الزراعية ان تؤمن دخلا كبيرا من الاموال فيما اذا كانت هــذه الموارد الزراعيةكبيرة ، وفائضة عن حاجة البلد، وذات قيمةاستراتيجية كالقمح مثلا ، اذ نجد الولايات المتحدة الامريكية تشتهر بزراعة القمح وتنتج منه كميات كبيرة ، وتصدر الى العالم منه كميات كبيرة ايضــا ، ويدر عليها هذا المورد الزراعــي وغيره من الموارد التي تزرع في هــذه الدولة امــوالا طائلــة ، وتستطيع بهــذه المادة (وحدها) ان تقــوي استراتيجيتها وتلعب دورا سياسيا مهما في العالم ، فهي تصدره حتــى الى الاتحاد السوفيتي وغيره من البلاد ، وكذلك فان الاتحاد السوفيتي انتج العديد من الموراد الزراعية ويصدر منها ما يفيض عــن حاجتــه وكذلك البلاد الاخرى فانها تنتــج العديد من الموارد الزراعية فتدر عليها اموالا طائلــة تستخدمها في اكثر من مجال ، وهناك الموارد الحيوانيــة التي يمكن ان تساهم في دخل الدول من الاموال ، وأهم القارات التــي يربى فيها الحيوان هي : قارة امريكا واوستراليا .

٢ ـ الموارد التعدينيــة : وهي المعادن التي يمكن تقسيمها الــى معادن فلزية ، كيميائية ، ومعادن الطاقة .

آ ـ المعادن الفلزية : ان أهم المعادن الفلزية هي :

الحديد ، والكروم ، والنيكل ، والمنغنيز ، والكوبالت ، والالمينوم والنحاس ، والرصاص ، والقصدير ، واليورانيوم وغيرذلكمن المعادن ، يعتبر الحديد من المعادن الفلزية الاستراتيجية ، وتنتجهوتصدره اغلب الدول الاوروبيةوالعالميةوأهمها: فرنساوكنداوالسويد والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية،وتحتل فرنساالمرتبةالاولىفي تصديره ،ويدر أموالا طائلة منجر اءتصديرهوبيعه وتصنيعه ، وتقوم باستيراده الدول الصناعية واهمها المانيا الغربية ، والولايات المتحدة الامريكية ، كمايعتبر المنغنيز ايضا من المواد الاستراتيجية ويأتي في المرتبة بعدالحديد وينتجه ويصدره كل من الاتحاد السوفيتي وجنوب افريقيا ، ومعدن الكوبالت حيث تنتجه وتصدره الكونغو بكميات كبيرة ، والالمينوم حيث تشتهر به وتصدره كل من جمايكا والاتحاد السوفيتي ، والنحاس حيث تشتهــر به زامبيا وتأتي في مقدمة الدول في التصدير ، والرصاص حيــثتنتجه

وتصدره كل من المكسيك وكندا والمغرب العربي ، والقصدير حيث تنتجه وتصدره الملايو وغيرها ،واليورانيوم الذي يعتبر من المواد الاستراتيجية حيث تنتجه كثير من الدول أهمها : الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ، واوستراليا وكندا ، الا ان الدول التي تصدره مقابل اموال وعملات صعبة هي « الكونغو واوستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ان كافة المعادن الفلزيـة المصدرة تدر على البلاد المصدرة اموالا كبيـرة ولها قيمة استراتيجية كبيرة ، وتحتاجها دوما الدول الصناعية .

ب ـ **المعادن الكيميائية** : واهمها : النترات ، والبوتاس ، والحرير الصناعي ، والميكا ، والفوسفات ، والكبريت وغيرها .

ان أهم الدول المنتجة والمصدرة لهذه المعادن هي : شيلي بالنسبة للنترات ، وكندا بالنسبةللحرير الصناعي ، والاتحاد السوفيتي،والولايات المتحدة الامريكية بالنسبة للبوتاس والميكا والفوسفات والولايات المتحدة الامريكية بالنسبة للكبريت ، ومن الطبيعي ان الموارد المعدنية الكيميائيـة توفر للدولة المصدرة أموالا تدخل في الحساب .

حـ ـ **معادن الطاقة** : اهمها الفحم ، والطاقة المائيـة ، والطاقة البترولية ، وتعتبر بريطانيا اهم بلد مصدر لمادة الفحم حيث بلغ الفائض لديها حوالي ٣٤٪ ، وهي تصدره الى البلاد الصناعية المختلفة واهمهـا كندا ، والمانيا الشرقية ، والمانيا الغربية ، وهذا المعـدن يفقد بعضخواصه في حال نقله من مكان استخراجه الى مكان بعيد حيث يستخدم فـي الصناعات المتعددة ، وكذلك فان الطاقة المائيـة لا يمكن نقلها الىمسافات بعيدة ، واستطاعت الدول الصناعية ان تستفيد من كامل هذه الطاقة كما في الولايات المتحدة الامريكية ، كما ان الدول غير الصناعية وخاصة الدول المتأخرة اقتصاديا كدول افريقيا لديها ثروة مائيـة كبيرة ، الا انها لم تستطع الاستفادة منها حتى الآن ، وهذه الطاقة ضرورية لتسيير الصناعة حتى أن بعض الصناعات لاتقوم الا عليها كصناعة الالومنيوم الذي اشتهرت به كندا ، وفي المدة الاخيرة وفي السبعينات برزت أهمية طاقـة البترول لسهولة نقل هذه الطاقة الى مسافات بعيدة ، ورخص اسعارها اذا ما قيست بالطاقات الاخرى المتوفرة . وتعدد استخداماتها وهكذا فقد برزت في الوقت الحاضر دول نفطيـة اعتبرت في مصـاف الدول الفنية الصناعية لانه حتى وقتظهور الطاقة النفطية ظلت الـدول

الصناعية هي الدول الغنية ، وبيدها الاموال الفائضـــة ، والنقدية ، والذهبية ، بل يمكن القول انها استطاعت هذه الدول ان تجمع ثـروة طائلة قدرت بمليارات الدولارات .

دخل الدول المصدرة للنفط بملايين الدولارات

الدول المصدرة للنفط	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٠
المملكة العربية السعودية	١١٩٩ر٧٠	٣١٠٦ر٩	٧٢٥ر٦	٢٢ر٢	٦١ر٣
الكويت	٨٩٥ر١	١٦٥٦ر٨	٢ر٦	٧ر٦	٢١ر١
ليبيا	١٢٩٤ر٨	١٥٩٨ر٠	٤ر٠١	٩ر٨	٣١ر١
الامارات العربية	٤١١	١١٧٤ر٤	—	—	—
قطر	٣٨١	٩٠٠	٢ر٩	٩ر٤	٢٦ر٠٦
عمان	١٢٢	٢٥٥	دخلت في دول الخليج		
نيجريا	١٠٥ر٤	١١٠ر	دخلت في دول الخليج		
الجزائر	—	—	١ر٧	٥ر٨	١٦ر٢
العراق	—	—	١ر٨	٤ر٧	١٥ر٠٨

اذا جمعنا دخل الدول الرئيسية المصدرة للنفط في عــام ١٩٧٣ لوجدناه يساوي ١٩ر٨ مليار دولار ، وفي عام ١٩٧٤ لوجدناه يســاوي ٥٩ر٨ مليار دولار ، وفي عام ١٩٨٠ لوجدناه يساوي ١٧١ر٠٥ مليــار دولار ، وهذه ارقام مذهلة حقــا ، وان هذا الدخل من الاموال سيقلب الموازين الاستراتيجية لصالــح دول النفط ، وستستقطب دول النفط الاموال الموجودة في العالم ، وسيكون بهذه العملية للدول النفطية خاصة الدول العربية شأن كبير في الميزان المالي العالمي ، وستقف جنبا الى جنب مع الدول الصناعية الغنية ، وستسبقها في الغنى وفي كمية الاحتياطي النقدي والذهبي ، فقد احتلت المملكة العربية السعودية المركز السادس في عام ١٩٧٤ ثم المركز الرابع في نهاية هذا العام في كمية الاحتياطـي حيث بلغ احتياطها في ٣٠ حزيران ١٩٧٤ حوالي /١ر٧/ بليون دولار ، وزاد هذا الرقم في نهاية هذا العام(١) . وبذلك تفوقت المملكة العربيـــة السعودية على كثير من البلدان الصناعية كبريطانيا وكندا وغيرها ، ويحتمل ان تحتل المرتبة الاولى في السنين القادمة ، كما ان الدول النفطية

(١) أي نهاية عام ١٩٧٤ .

الاخرى احتلت مكانا مرموقا في الاحتياط النقدي والذهبي ومنها ايـران حيث قفزت الى المرتبة العاشرة وبلغ احتياطها حوالي /٤ر٥/ بليون دولار وفنزويلا وليبيا والعراق وغيرها ، وستحتل هذه الدول المراتبالمتقدمة في الاحوال وفي الاحتياطي ، فيما اذا استطاعت استخدام هذه الاموال وتوظيفها في كافة المجالات ، وعلى المستويات المحلية والعربية ، والدولية ولا يستبعد قيام الدول الصناعية الكبرى ، أمام تقدم الدول النفطيـة وغناها ، والخوف الكبير من ان تبدد هذه الاموال فتقوم الدول الصناعية بتبني استراتيجية مالية مضادة للدول النفطية ، وكما نلمس فقد اندفعت الدول الصناعية في المدة الاخيرة تتلمس وضع استراتيجيتها التي مـن أهم ادواتها التضخم النقدي ، وزيادة اسعار الذهب ، والسلعالاساسية وغيرهـا .

٣ ـ الصناعة : ان الصناعة هي تمويل الموارد الى مواد استهلاكية ، وعملية التحويل هذه تحتاج الى عدد منا لاجراءات الصناعية لنحصل على الحاجيات التي نريدها .

ان المادة الجاهزة للاستهلاك تتحول في سعرها الذي كان عليها مـن قبل التحويل الى سعر كبير ومرتفع بعد التحويل ، فالدبابة بعدتحويلها، والطائرة ، والالكترنات وغيرها تساوي في سعرها أضعاف مما كانت عليه كمواد خام قبل التصنيع ، وان السلع الصناعية قد تتفاوت في أسعارها من سلعة الى أخرى ، حيث تكون الاسعار متدنية في السلع الغذائية ، ومرتفعة في السلع الحربية ، خاصة في الطائرات النفاثة والمقاتلة ، والتي تفوق في أسعارها اي سلعة اخرى حيث كلفت طائرة امريكية واسمهـا (ب١ ـ B1) حوالي ٧٦ مليون دولار ، وكلفت الغواصة الامريكية « اتن آلين » اكثر من ٢٠٠ مليون دولار ، وكلفت الصواريخ العابرة للقارات ايضا كثيرا من الاموال والنفقات ، وكذلك باقي التجهيزات والاعتدة العسكرية، وخاصة منها المتطورة ، وقد اشترت ايران من الولايات المتحدة اسلحة تزيد قيمتها عن /٥ر٢/ مليار ونصف مليار دولار ، كما ابتاعت دول الوطن العربي أسلحة قدرت بـ ٣ ـ ٥ مليار دولار من مصادر مختلفة من الاتحـاد السوفييتي ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الامريكية .

ان صناعة الاسلحة تحتل المكانةا لاولى في الـدول الصناعيـة ، والاقبال على شراء هذه الاسلحة كبير ، وخاصة في الدول التي تتعرض

للعدوان ، وهكذا فان مصانع الاسلحة رغم كثرتها ، فانها لاتسطيع سد الاحتياجات المطلوبة في العالم ، وخاصة مصانع الطائرات

ان الدول الصناعية تمتص ثروات العالم عن طريق الصناعة، ويتجمع لديها الاموال الكبيرة ، كما يتجمع لديها الاحتياط الذهبي والنقدي ، وقد اتت في مقدمة الدول المانيا الغربية حيث بلغ احتياطها الذهبي والنقدي عام ١٩٧٤ حوالي ٣٢٫٢ بليون دولار ، والولايات المتحدة الامريكية حوالي ١٤٫٩ بليون دولار ، واليابان حوالي ١٣٫٤ بليون دولار ، ثم تأتي بقية الدول الصناعية .

ان الدول الصناعية غنية في مواردها المالية ، ولا أدل على ذلك من قوة الصناعة في اليابان التي خرجت من الحرب منهارة، فاستطاعت في ربع قرن أن تبذ العالم في الاستغناء ، وفي الاحتياط الذهبي والنقدي ، واستطاعت خلال هذه الفترة القصيرة بفضل تقدمها الصناعي ، والتكنولوجي ان تلحق بالدول الصناعية الكبرى ، وأن تسبقها .

وهناك مصادر متعددة لجلب الاوال كالنقل والخدمات الاخرى ، والساحة التي تعتبر في بعض البلدان المصدر الرئيسي لتوفر الاموال مثل بلغاريا التي تعتبر فيها السياحة اهم قطاع ، وأهم مصدر للاموال وكذا لبنان وغيرها من الدول .

ثانيا : الاستراتيجية الادارية للاموال : تقسم دول العالم الى عدة مجموعات منها : الدول التي تتوفر فيها الاموال ، وتتوفر فيها ذات الوقت القاعدة الصناعية الكبيرة كألمانيا الغربية، والولايات المتحدة الامريكية واليابان ، وفرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول الصناعية ، ومنها الدول التي تتوفر فيها الاموال ، ولاتتوفر فيها القاعدة الصناعية ، انما تتوفر الطاقة التي تحرك الصناعة ، فهذه المجموعة من الدول غنية فقيرة كالدول النفطية التي من أهمها دول الوطن العربي ، والثالثة لديها الاكتفاء الذاتي ماليا وصناعيا، وتستطيع أن تزيد من دخلها المالي كلما ارادت ذلك فهي تخطط لكي يكون هناك توازن بين الصناعة والأموال كالاتحاد السوفييتي، ان لكل من هذه المجموعات من الدول استراتيجة مالية تختلف عن الاخرى في مسائل ، وتتفق معها في مسائل اخرى ، كما يمكن ان توجد مجموعة من الدول الفقيرة التي لاتملك المال ولاتملك الصناعة كبعض دول أفريقيا ، ومن المستحسن في هذا المكان ان أتطرق الى استراتيجية كل مجموعة من

هذه المجموعات باختصار ، مبينا أهم المبادىء الاستراتيجية الواجب اتباعها حتى تكون في مأمن من الهزات المالية أو الصناعية ، وأحيانا السياسة والعسكرية .

الاستراتيجية الادارية للدول الصناعية

١ ــ الاستراتيجية الادارية للمجموعة الاولى : تبرز هذهالاستراتيجة في مبادىء أهمها :

أ ــ استثمار هذه الاموال في تطوير القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية ، والخدمات ، وغيرها بحيث يؤدي هذا الاستثمار الى دراسة احتياجات البلاد المحلية والعالمية ، أي أن يكون هناك تخطيط مدروس لتطوير القاعدة الصناعية بصورة خاصة ، والتنمية الاقتصادية بصورة عامة .

ب ــ اذا فاضت هذه الاموال عن حاجة البلاد المحلية ، وهذا ماحدث فيالبلاد الصناعية فانه يمكن ان توظف هذه الاموال فيدول العالم على أشكال مختلفة كالقروض ، والمشاركة في المصانع أو المزارع ، أو المؤسسات ، او استغلال الثروات الطبيعية وغيرها ، وهذا الاسلوب من التوظيف قد يعطي لهذه المجموعة قوة للتدخل الاقتصادي ، أو السياسي على البلد الذي وظفت فيه هذه الاموال ، وهذا يعني ان هذه المجموعة يمكنها ان تتحكم في الدول النامية وان تفرض عليها القيود والضغوط الاقتصادية أو السياسية ، وأحيانا يوصل بها الامر الى الضغط والتهديد العسكري .

جـ ــ طالما ان هنالك فائضا في الاموال بقدر كبير في هذه المجموعة ، فمن المفروض ان يشكل احتياطيا من الاموال لكل دولة من هذه المجموعة، وذلك لمواجهة الطوارىء والازمات ، وان كافة الدول الصناعية لديها هذا الاحتياطي ، ويتفاوت حجمه من دولة لاخرى حسب قوة البلد الصناعية والمالية ، وهذا الاحتياط كما نرى في الجدول التالي يتناقص في عام ١٩٧٤ لبعض الدول الصناعية ، ويزداد لبعضها الاخر ، فاليابان مثلا التي كانت تحتل المرتبة الاولى في مقدار الاحتياطي الذهبي والنقدي في عام ١٩٧٣ ، أصبحت تحتل المرتبة الثانية في عام ١٩٧٤ ، وكذلك فرنسا

التي كانت تحتل المرتبة الرابعة في عام ١٩٧٣ ، اصبحت تحتل المرتبة الخامسة في عام ١٩٧٤ وكذلك بريطانيا التي كانت تحتل المرتبة السادسة في عام ١٩٧٣ ، اصبحت تحتل المرتبة السابعة في عام ١٩٧٤ وكذلك فان الدول الباقية الصناعية كأوستراليا وايطاليا ، وبلجيكا ، وهولندا وغيرها قد هبط معدلها الاحتياطي في عام ١٩٧٤ كما نرى في الوقت نفسه بعض الدول الصناعية قد حافظت على احتياطها وزاد على سابقه كألمانيا الغربية التي كان مجموع احتياطها في عام ١٩٧٣ حوالي / ٣٢٫٢ / بليون دولار أصبح في عام ١٩٧٤ حوالي ٣٤٫٢ بليون دولار ، وظلت هذه الدولة محافظة المرتبة الاولى ، وقفزت الولايات المتحدة الامريكية من المرتبة الثالثة في عام ١٩٧٣ الى المرتبة الثانية في عام ١٩٧٤ وهذا الجدول يرينا مقدار الاحتياطي الذهبي والنقدي ببلايين الدولارات في هذه المجموعة من الدول .

الدولة	الاحتياط النقدي والذهبي في عام١٩٧٣	الاحتياط النقدي والذهبي في عام١٩٧٤
المانيا الغربية	٣٢٫٤	٣٤٫٢
اليابان	١٥٫٢	١٣٫٤
الولايات المتحدة الامريكية	١٤٫٣	١٤٫٩
فرنسا	١١٫٦	٨٫٢
سويسرا	٨٫٢	٨٫٤
بريطانيا	٧٫٠	٦٫٤
أوستراليا	٦٫١	٥٫٦
ايطاليا	٦٫٠	٥٫٣
بلجيكا	٥٫١	٤٫٦
النمسا	٣٫١	٢٫٧
البرتغال	٢٫٦	٢٫٧

د ــ ان تتعاون هذه المجموعة مع المجموعتين الاولى والثانية طبقا للمبدأ الوفاقي ، والا كانت هذه المجموعةسببا فياثارة الحروب والاضرابات المالية وغير المالية في العالم ، وهذا ماحدث في المدة الاخيرة اذ ارتفعت اسعار السلع ، وتضخم النقد ، وبرزت « أزمة النقد » في العالم كأزمة خطيرة تحتاج الى حلول جذرية ، وتدهور الدولار الذيهو حجرالزاوية في هذا البناء ولحقه الجنية الاسترليني ، واضطرب العالم كله ماليا ، وهب الاختصاصيون الماليون لمعالجة هذه الازمة .

ان اسباب الاضطرابات المالية هو هذه المجموعة من الدول لان بيدها الكتلة النقدية الكبيرة والقاعدة الصناعية الكبيرة فهي قادرة بهاتين القوتين أن تؤثر على العالم ، وان تزيل كل اضطراب مالي أو أزمة من الازمات .

هـ ـ مساعدة الدول الفقيرة ، وخاصة الدول التي تعيش على الكفاف ، وتتحمل بأس الجوع والمرض ، وان مقدارا من الاموال التي تصرف لتطوير القذائف والاسلحة ، والتي تكلف الاموال الطائلة ، والاموال التي تصرف لابحاث الفضاء الكوني كافية فيما لو صرف جزء من هذه الاموال في انعاش الدولة الفقيرة ، وتوسيع التنمية الاقتصادية فيها التي تكفل لها العيش الكريم .

ان مبدأ اعادة توزيع الاموال في العالم يجب أن يستهدف فيما يستهدف اليه الاخذ من الغني واعطاء الفقير ليعيش العالم كله أجمع على اسس من العدالة والمساواة اذ أن مافي هذا العالم من اموال هو كاف لحياة الناس اجمعين ، وهذا المبدأ بعيد المنال والتطبيق ، ولن تفكر فيه هذه المجموعة من الدول سيما وانها تحاول جمع الاموال الاجنبية ، واستسناح الفرص لاحتكار اموال العالم بكافة الاغراءات ، وانواع التشجيع المختلفة .

و ـ فتح باب الاستثمار الاجنبي ، وتشجيع المجموعة الثانية على استثمار اموالها ، وذلك للمحافظة على قوة صناعة المجموعة من الدول الصناعية ، وسد ميزان العجز في مدفوعاتها ، ولتتغلب من جهة ثانية على دول المجموعة النفطية وذلك بتفتيت قوتها ، وسحب اموالها واستثمارها في دول المجموعة الصناعية ، وهذا ماحدث فعلا ، فانه قد وظفت في أواخر عام ١٩٧٤ مبالغ تتراوح من ٤٣ ـ ٤٧ مليار دولار من قبل الدول النفطية على الشكل التالي :

ـ توظيفات في الولايات المتحدة الامريكية (٥ مليارات سندات حكومية) ١٠ ـ ١١ مليار .

ـ توظيفات بالجنيه الاسترليني (ودائع مصرفية ، سندات حكومية استثمارات غير منقولة) ٦ ـ ٧ مليار .

ـ توظيفات في أسواق الدولار الاوروبي (توظيفات في المصارف وخاصة السويسرية) ١٦ ـ ١٧ مليار .

ـ تحويلات الى أوروبا القارية واليابان (قروض مباشرة لمؤسسات رسمية وغير رسمية) ٣ ـ ٤ مليار

- قروض لصندوق النقد الدولي ٢ ــ ٢ مليار
- تحويلات للبلدان النامية ٢ ــ ٢ مليار
- استثمارات في القطاع الخاص ٤ ــ ٤ مليار

وبهذه الطريقة يمكن سحب عائدات النفط الى الدول الصناعية شيئا فشيئا قبل ان يكتمل نمو البلاد النفطية ، وتصرف في التنمية الاقتصادية .

ان هذا المبدأتسعى اليه الدول الصناعية ، وتعتبره محور استراتيجيتها في الوقت الحاضر ، وذلك في محاولة سريعة جدا ، وقبل أن يستيقظ المارد النفطي فيبني نفسه ، ويقف في وجه التحديات ، ويصارع الدول الصناعية ، ويقف معها على قدم المساواة ، وستنشأ هناك ثغرات في هذا المبدأ ، وهو أن الدول الصناعية ستتنافس على جذب هذه العائدات ، وستختلف فيما بينها على ايجاد طريقة ما ، بل ان كل دولة في هذه المجموعة ستحاول جاهدة لاجتذاب اكبر قسم من هذه الاموال ، ومما يلاحظ ان هذه المجموعة من الدول بدأت تعيد الاموال اليها باحدى الطرق التالية :

- السندات الحكومية على الخزينة الامريكية ، وقد قرر المسؤولون الامريكيون اصدار سندات ، وقد تم حتىالان اصدار سندات بقيمة ٥ مليارات دولار كما في نية الولايات المتحدة الامريكية اصدار سندات أكثر في المستقبل ، وبموجب هذه السندات يمكن الاحتفاظ بالاموال والتصرف بها تبعا لاستراتيجيتهم الادارية .

- الودائع المصرفية : تم حتى الان ايداع الاموال في المصارف الاجنبية ، وخاصة في بريطانيا ، ودول اوروبا الغربية ، ولا تزال هذه الودائعتنمو في ازدياد ، ومعنى ذلك ان الاموال بقيت في مصدرها ، ولم تتحرك ، ولم تنقل فعلا الىالمجموعة الثانيةلاستثمارها فيالجهات المختلفة .

ان هذه الودائع ستبقى كما هي الى حين طلبها ، وخلال المدة المودع فيها هذا المبلغ تستطيع الدول الصناعية أن تستثمره في الاوجه التي تراها مناسبة .

- توظيفات المصارف : ويمكن ان تستفيد منه الدول النفطية بجزء صغير ، وان العائد الاكبر من هذه التوظيفات يعود للدولة الصناعية التي تستثمره بصورة اوسع وأكبر .

– القروض : نرى وزير المالية للولايات المتحدة الامريكية عندما زار دول النفط العربية ، طلب من هذه الدول وخاصة السعودية والكويت أموالا على شكل قروض ، وكان الوزير « وليم سايمون » ذكيا بارعا في هذه الناحية ، ونتيجة لزيارته هذه الى الشرق الاوسط استطاع ان يحصل على قروض من السعودية مقداره /١٢/ مليار دولار ، ومن الكويت مقداره ١ مليار دولار ، وهذه القروض للولايات المتحدة الامريكية ، ان لم تكن بشروط تشرطها الدول النفطية على امريكا والدول الصناعية فانها تشكل نقطة ضعف لدى الدول النفطية تحاول الدول الخصم ان تستفيد منها وتوسعها .

ان القروض من جانب الدول النفطية يجب ان تكون مشروطة بشروط سياسية واقتصادية وعسكرية ، اذ يجب ان تشكل هذه القروض ضغوطا كبيرة لاجبار هذه الدول على اتخاذ مواقف معينة .

– استثمارات القطاع الخاص : اثارت هذه الاستثمارات مخاوف الشركات الامريكية ، والاوروبية ، عندما اقدمت الدول النفطية ، وخاصة الدول العربية على استثمار اموالها في مشاريع السياحة ، والبناء ، والصناعة ، وغيرها الا أن هذه الاستثمارات لم تكن بحال من الاحوال لصالح الدول العربية لعدة اعتبارات اهمها :

أن هذه الشركات عندما ابدت مخاوفها لم يكن الامن قبيل المنافسة بين القطاع الخاص الاوربي الذي يمثل الجشع والاستغلال ، وبين الدول النفطية التي تريد ان تقاسمه ارباحه وتحد من جشعه ، خاصة وان الدول الرأسمالية تشجع مثل هذا التنافس في القطاع الخاص ، وتعتبره مبدأ من مبادئها ، فلذلك لايهمها سوى تحقيق الارباح سواء أكانت هذه الارباح من شركات أجنبية أو وطنية .

وثانيهما ان هذه الاستثمارات مهما تنوعت واختلفت ، ومهما قويت فانها تبقى تحت سيطرة الدولة وبالامكان الاستيلاء في أي وقت كان تبعا لظروف الدولة السياسية والاقتصادية ، ولهذا فانه يبقى التوظيف في سندات الخزينة الحكومية أفضل من التوظيف في العقارات والمباني والصناعة الا انه يبقى في أراض أجنبية ، ومن الصعوبة السيطرة على هذه الاموال وهي بعيدة ، وفي اراض غير الاراضي التي تسيطر عليها الدول النفطية لهذا بات من المؤكد أن

افضل طريقة للاستثمار من هذا النوع هو الاستثمار المحلي فالاستثمار العربي ، فالاستثمار الافريقي ويأتي في النهايــة الاستثمار في الــدول الصناعيــة .

الاستراتيجية الادارية للدول النفطية

٢ ـ الاستراتيجية الادارية للمجموعة الثانية : تبرز في مبادىءاهمها:

أ ـ استثمار الاموال المتوفرة لدى هذه المجموعة في التنمية الاقتصادية، وفي جميع المجالات . منها :

الزراعة للقضاء على استغلال الانسان لاخيه الانسان ، اذ ان توزيع الاراضي الزراعية ، وانشاء الجمعيات التعاونية ، وتنظيم الانتــاج ، واستصلاح الاراضي ، وتحسين ظروف المعيشة (سكن ، صحة ، تعليم) وادخال الطرق الحديثة على الزراعة ، وتحسين الطاقات الزراعيــة لتلبية حاجات المواطنين ، وتوجيه الانتاج الزراعي ، وتطوير الصناعــة الزراعية، واستثمار كافة الموارد الزراعية التي يدخل ضمنهــا المواشي كالاغنام والابقار والجمال وما شابه ذلك ، واستثمار العمل لكل فرد ليكــون في خدمة التنمية الزراعية ، وتحسين اوضاع الريف وذلك بادخال الاساليب الجديدة ، وتوسيع الاستثمار لكافة الطاقات الزراعية ، تجهيز الريف بما يلزم اجتماعيا وثقافيا وصحيا وغير ذلك ، لهي من التنمية الزراعية وقد اوصى مؤتمر تونس غرف التجارة والصناعة والزراعــة العربي بما يلي :

ـ وضع خطة للتنميةالزراعيةوالحيوانيةعلى مستوىالمواطن العربي تحقق له المتطلبات اللازمة ، وتنسيق الصناعات الزراعية ،وايجاد اتحاد لمصدري الفواكه .

ـ ومنها الصناعة وخاصة صناعة النفط التي يجب ان تستثمر صناعاتها المتعددة من البحث والتنقيب حتى التسويق كالجزائر التي تسيطر على معظم هذه الصناعات النفطية حيث تسيطر على ٧٢٪ من صناعة البحث والتنقيب ، وعلى ٨٨٪ من الانتاج ، وعلى ١٠٠٪ مــن صناعة النقل والتكرير ، وتطوير صناعة البتروكيميائية ، وانشاء المعامل

المختلفة منها كالاسمدة والفوسفات والبروتين ، والبلاستيك والخدمات وغير ذلك .

ان الصناعة بصورة عامة يجب ان تأخذ مداها في التنمية في البلاد النفطية ، اذ يجب ان تتناول كافة الصناعات وخاصة صناعة الحديد والصلب ، والصناعة الميكانيكية والكهربائية والالكترونية ، والكيميائية ، والصناعات الغذائية ، والصناعة الثقيلة، والهندسة والاسلحة والذخائر، والملبوسات ، ومواد البناء ، وغير ذلك من الصناعات المتعددة التي تهدف جميعا الى توفير المنتجات الضرورية ، وتغطية الاحتياج المحلي ، والاستغناء عن السلع والانتاج الاجنبي ، وبناء استراتيجية ادارية قوية تكون ادواتها متوفرة داخليا ، ومن السهولة الحصول على هذه الادوات الاستراتيجية التي لابد منها لاستمرار الامداد بأنواع المواد المختلفة .

ان التنمية يجب ان تتم على مستوى الوطن العربي لانه يشكل قاعدة متكاملة اقتصاديا ، وهو قادر في الوقت الحاضر على أن يسير بالتنمية لتوفر الامكانيات المتاحة لاقامة صرح اقتصادي قوي ، وقد اكد مؤتمر تونس كغيره من المؤتمرات العربية على الصناعة في المجال العربي ، فأعطى المناطق الحرة الضمانات ، كما رعا رجال الاعمال المشاركة في استثمار اموالهم في هذه المناطق ، والغاء كافة القيود المخالفة لاحكام السوقالعربية المشتركة ، وتنظيم النقل البري ، وتنفيذ كافة مشروعات النقل المشتركة وتوفير وسائل النقل المختلفة ، واعطاء الافضلية للصناعات العربية ، وبناء قاعدة صناعية عربية ، وقيام القطاع الصناعي العربي ، ووضع برنامج عمل لكل هذه الاعمال ، ان على الدول النفطية ان تسرع في التنمية الاقتصادية لان هذه الموارد المالية قابلة للنضوب يوما ما ، سيما وان أغلب الدول النفطية ، وخاصة الوطن العربي بحاجة كبيرة الى مثل هذه التنمية فما زال حتى الان معظم سكان الوطن العربي يعيشون عيشة منخفضة ، وما زالت الصناعة في الاعقاب ، وقليلة في انتاجها لاتفي بالمتطلبات والحاجيات الضرورية ، ويزال حتى الان الفقر ينهش في أجسامالسكان، ولا زالت الامية متفشية بنسبة كبيرة ، والطاقات والامكانات والمهارات قليلة لايمكنها مسايرة التقدم الصناعي والزراعي وغير ذلك .

ان الوطن العربي بحاجة الى ثورة ثقافية ، وصناعية وزراعية تنقله منالحال الذي عليه الان ،الىحال يرى فيه نفسه وحقيقته ، وان الحاجة ملحة الى جهد كبيرللتخلص من نير السيطرة الاجنبية باشكالها المختلفة ، لهذا فان السرعة في بناء استراتيجية مالية ضرورية لتطوير الوطن العربي،

وللتخلص من التحكم المالي والاقتصادي ، لهذا لابد من وضع الامكانيات المتوفرة في خدمة استثمار هذه الاموال لتكون متماشية مع الانتاج .

ان عملية الانماء التاريخية فرصة سانحة للوطن العربي فعليه الا يضيعها ، فالوقت ملائم جدا لتوجيه هذه الموارد نحو الانماء العربي ، وان هذا التوجيه سيرد التهم الموجهة الى هذه المجموعة من الدول النفطية والوطن العربي والقائلة بأن هذه الارصدة العربية هي السبب في الازمة النقدية وفي التضخم المالي ، وفي غلاء الاسعار ان هذا القول مردود عليهم لان الارصدة العربية جاءتدعما للنظام النقدي ، موازنا للتضخم المالي ، وتقيننا للاسعار ولقد اشار الى ذلك السيد عبد الرحمن سالم العتيقي وزير المال والنفط الكويتي حين قال : « منذ أن انهار نظام النقد الدولي للاسباب التي يعرفها الجميع ، والاتهامات توجه الى الارصدة العربية على انها السبب في هذا الاضطراب والانهيار غير اننا واجهنا هذه الاتهامات بحقائق وأرقام تدحض هذه الادعاءات وتقلب الاكاذيب الى حقائق ، واثبتنا ان الارصدة العربية الكويتية بوجه خاص انما كانت دعما للنظام وليست وبالا عليه » ، كما يقف هذا التوجيه حاجزا امام اطماع الدول الصناعيةتجا ه هذه الكتلة النقدية الكبيرة . فالسرعة السرعة الى وضع هذه الاستراتيجية لئلا يلتهم التضخم المالي هذه الكتلة النقدية ، وقبل ان ينضب البترول أو يجف ، وقبل ان تبعثر هذه الكتلة في الاستثمارات ، والمصارف ، والسندات الحكومية والقروض الاجنبية ، وقبل أن يأتي يوم لاينفع فيه ندم ولامال .

ان وحدة هذه الكتلة قادرة على تغيير المجتمع العربي ، الى مجتمع قوي في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، كما ان هذه الكتلة قادرة بوحدتها وتنظيمها على احداث تغييرات جذرية في العالم ، أما اذا تفرقت هذه الكتلة فسيكون مصيرها الفشل ، تماما كما يقسم الجيش في القتال الى أجزاء نتيجة الضربات المتتالية من قبل الخصم يسهل على الجيش المهاجم ان يدمر ويبتلع جزءا بعد جزء حتى يقضي على خصمه بالكامل .

ان القطاع المالي يجب ان يستهدف فيما يستهدف اليه ضرورة وضع استراتيجية عربية موحدة تجاه المحافظة على الاموال في الخارج ، وتجاه المحافظة على الاحتياطي النقدي والذهبي ، وتجاه المحافظة على مصادر النفط (مصادر الثروة المالية) وتجاه استثمار الاموال المتكامل وتنميتها في الداخل ، وتعاونها وتنسيقها ضمن الوطن العربي، وتشكيل هيئة عربية

عليا تدير هذه الاستراتيجية وتكون من مهمتها : التنسيق واعداد الخطط والدراسات اللازمة الفنية والبترولية ، والتعاونية والمصرفية ، والتشريعات ، والمؤسسات المالية وغيرها .

ومن المهم جدا لانجاح التنمية الاقتصادية أن تتوفر الشروط التالية:

— تأميم الشركات ، والمؤسسات ، والبنوك ، ومصادر الانتاج المختلفة ، ان هذا التأميم سوف يزيد من الانتاج كما يزيد من العوائد المالية التي تصرف في الاوجه المختلفة في التنمية ، والتأميم ضروري لانه يثبت سيطرة الولة الوطنية ، ويقوي دعائمها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ويجعلها تتمتع بحريتها الكاملة فوق اراضيها ، وتستثمر بنفسها ثرواتها الطبيعية .

— انشاء الصناعات ، وتوسيع القاعدة الصناعية والزراعية ، والنقل والخدمات ، والصحة ، وغيرها بحيث تتلاءم مع المتطلبات والحاجيات ، ويكون هنالك توازن فيما بينهما ، وتذليل كافة الصعاب التي تعترض النمو القائم ، وميلاد أنواع جديدة من أنواع التنمية المختلفة ، وتخطيط واستطلاع آفاق المستقبل في هذا المجال .

— ان تكون التنمية الاقتصادية شاملة ، وليست جزئية ، وكاملة ومتكاملة لكافة الاقطار العربية لا لقطر واحد أي ان تنشأ مؤسسات عربية مشتركة ، والا تكون متعددة بحيث يهدر المال والجهد ، وان تنسق التنمية بين هذه المؤسسات بحيث لاتطغى واحدة على الاخرى ، ورغم قيام التنمية بصورة كاملة ومتكاملة فانه سيبقى فائض مالي في المراحل الاولى ينبغي التصرف به بحكمة ودراية بحيث يصبح المجال واسعا للتصرف بالفائض ، ولقاء ذلك فانه ينبغي أولا :

ان تقام الشركات والبنوك والمؤسسات المالية والمهنية والهندسية والتدريبية والمعاهد المختلفة الزراعية والصناعية وغيرها ، واعدادها للعمل والادارة ، والتنظيم والتنفيذ لتحل محل الجهات الاجنبية من جهة ، ولتدفع بعجلة التقدم والبناء الى الامام مسايرة في ذلك روح العصر ، ومتطلباته ، وقد قام حتى الان عدة مؤسسات كان من ابرزها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وصندوق النقد العربي وغيره ، ومن المؤسسات المالية المقترحة انشاء سوق مالية مشتركة للوطن العربي يستطيع ان يمتص الفائض عند عجز المؤسسات المالية العربية استيعاب

الاموال ، وعند استيعاب الدول النفطية ذات القدرة المحددة عندئذ تنقل هذه الاموال لاستثمارها في الدول العربية ذات القدرة على الاستيعاب ، لهذا فان مسؤولية الفائض من الاموال تقع على عاتق الدول العربيةذات القدرة على الاستيعاب ، والدول النفطية في آن واحد .

وثانيهما : انشاء اتحاد نقدي ، واصدار الدينار العربي، وان اصدار الدينار العربي يجب ان يحتوي علقاعدة واسعة ومتجددة ،و متنامية ، بحيث يتمكن مع الزمن من احتلاله مكانا دوليا ، وان القاعدة الواسعة للدينار يجب أن تؤمنها التنمية بانشاء الموارد المتطورة والمتنامية .

وثالثهما : انشاء السوق المالية التي تستطيع ان تستوعب هذا الفائض ، وتعالجه ، وتجد الحلول المناسبة لاستثماره ، وحتى تستطيع هذه السوق المالية ان تنجح لابد لها من توفر المؤسسات الاستثمارية المختلفة التي يجب ان تثبت وجودها محليا وعربيا ودوليا . ونجاح السوق المالية مرهون بكفاءة هذه المؤسسات ونشاطها في جميع مجالات الاستثمار .

ان الضرورة تقضي بانشاء سوق عربية نقدية تستطيع هذه السوق ان توظف فيها الايرادات ، وان تستثمرها استثمارا كاملا ، وبنفس الوقت يجب ان تكون مساوية في شروطها مثيلاتها في الاسواق النقدية الهامة العالمية ، وان تكون لديها قدرة فنية وادارية ، ولها الحرية في انتقال الاموال بين مختلف الدول العربية ، وكما يقول وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي (١) : « ان مال السعودية يزيد على حاجتها ، وليست الصعوبة في ايجاد المال ، بل في حسن انفاقه » .

ورابعهما : ان يكون هناك تعاون بين الدول النفطية وخاصةالدول العربية مع الدول الافريقية لتتمكن الدول النفطية من انفاق الفائض في المشروعات الافريقية ، ولينشأ هناك نوع من التعاون تستثمر فيه هذه الاموال بصورة جيدة .

وخامسهما : وضع استراتيجية مالية تستطيع هذه الاستراتيجية أن تحل مشكلة النقد ، والاموال الفائضة ، والقوة الشرائية ، والتضخم وغير ذلك من المشكلات المالية المطروحة . وقد اوردها الدكتور عبد

---

(١) الامير مساعد بن عبد الرحمن .

الوهاب خياطة بمناسبة احتفال غرفة تجارة وصناعة الكويت في عام ١٩٧٤ في محاضرته التي كان موضوعها « بعض الجوانب النقدية للفوائض المالية العربية » : ومما قاله « يجب ان نهتم ونجد الحلول لمشاكل التقويم الموجه وانعكاساتها على البلاد البترولية ، وحماية القوة الشرائية للواردات والارصدة البترولية أمامهجمات التضخم والتخفيض والدفاع عن حرية تحويل العملات وحرية حركتها ، وتجنيب الارصدة محاذير التثبيت والحجز والتجميد ، والموقف الملائم من حقوق السحب الخاصة ، وتنسيق الجهود النقدية مع الدول البترولية الاخرى ضمن « الاوبيك » واتخاذ المبادرات الملائمة لذلك ، وتنسيق الجهود النقدية والمالية مع الدول النقدية ، والتقدم بمقترحات إيجابية للمساعدة في تجاوز أزمات العجز المتوقعة في موازين مدفوعات الدول الصناعية، والدول النامية مما يحفظ للبلاد البترولية والعربية حقوقها ومصالحها ، وتنسيق عمليات الاقتراض الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كجزء من جهد بناء للاسهام في معالجة الاوضاع النقدية العالمية مقابل تبني الصندوق لمخاوف الدول البترولية ، وتهيئة الدراسات النقدية ، وتحديد المواقف الملائمة تجاه المبادرات الكثيرة التي أخذت تنبع من الغرب الصناعي ، ومساعدة الدول النامية التي اصداء أوتارها ترتفع كمؤتمر أوروبا والعالم العربي الذي اقترحته دول السوق المشتركة . واحداث مركز لتتبع التدفقات النقدية .

ان هذا الميدان الواسع الفسيح لم يعد يمكن ان يعالج من مستوى الدولة ، أو مستوى المصرف المركزي الواحد ، مهما كانت كفاءة الاجهزة الفنية والدراسة فيه » .

ان الحاجة الى وضع استراتيجية كاملة تشمل كافة التساؤلات ، وكل المشاكل النقدية في الوقت الحاضر ، وان تكون هذه الاستراتيجية متمشية مع أهداف الدول النفطية ، وظروف العصر المحيطة ، والتنبؤات التي يمكن ان تستشف آفاق المستقبل المالي ، والنفطي ، والصناعي ، والزراعي محليا وعربيا ، وافريقيا ودوليا ، كما ان الحاجة الى سوق عربية مالية ضرورية جدا ، كما أن الحاجة الى عملات ثابتة القيمة لها اهمية كبرى في اساليب استثمار الفوائض وحمايتها ، وخاصة وأن بعض الدول الصناعية لم تعد تلتزم بأسعار الصرف بينها وبين العملات الاخرى مما سبب ضررا كبيرا للدول النامية ، وللدول النفطية على السواء .

وهنا وفي هذا المكان فاني ارى من الضرورة تقسيم الدول النفطية للفوائض واستثمارها الى ثلاثة اقسام :

فالقسم الاول هي الدول التي لديهافائض، وهي قادرة بنفس الوقت على استثماره في مجالات التنمية ، وحل مشاكلها الاقتصادية ، وبناء الاستراتيجية ، وتخطيط اعمالها ، وتطوير وتوسيع قاعدتها الصناعية والزراعية وغيرها مثل ايران وفنزويلا ونيجيريا .

واما القسم الثاني فهي الدول التي لديها فائض ، وتستطيع استيعاب القسم الاكبر منه ، محاولة توسيع مشاريع التنمية ، واحداث الاجهزة المالية والادارية، والصناعية والزراعية، وتنظيمها بحيث تستوعب هذه المشاريع والمؤسسات اكثر فأكثر مع مرور الزمن ، وان هذه الدول سوف تصل في المستقبل الى استثمارات الفائض بالكامل ، وهي جادة في محاولاتها الرامية للوصول الى هذا الهدف مثل الجزائروالعراق.

وأما القسم الثالث فهي الدول التي لديها فائض ولاتستطيع الا استيعاب جزء قليل منه ، والباقي تجد له الظروف المناسبة لانفاقه في التنمية الاقتصادية المحلية والعربية والدولية ، وهي مشكلة مهمة ينبغي على المسؤولين ايجاد الحلول الملائمة لهذه الفوائض المالية مثل المملكة العربية السعودية ، وليبيا ، وقطر ، ودولة الامارات العربية .

وانه في هذا الصدد يجب على دول القسم الثالث ان تحث الخطى مسرعة لكي تلحق بغيرها من الدول ، واضعة كافة الامكانيات الفنية والادارية العربية والدولية ، وعلى هذه الدول واجبا اساسيا هو تخطي العقبات والصعاب ، والاستعانة بخبرات القسمين الاول والثاني في هذا المجال . أما دول القسم الثاني فعليها ان تقدم الخبرة من جهة الى دول القسم الثالث ومن جهة اخرى ان تدفع عجلة التقدم والتطور الانمائي نحو الامام حتى تصل الى اهدافها المرسومة في مجالات التنمية المختلفة واما القسم الاول من الدول النفطية فعليها وضع كافة امكانياتها البشرية والفنية ، والادارية تحت تصرف القسمين الاخرين ، وذلك كواجب تمليه عليهم مصالحهم النفطية المشتركة ، وهذا مايقودنا الى شرط اخر لانجاح التنمية وهو :

ـ تعاون الدول ذات (الفائض) مع بعضها من جهة ، وتعاون هذه الدول أيضا مع الدول النفطية من جهة ثانية وتبادل الخبرات ،

والاختصاصيين والفنيين في مجالات التنمية ، وانفاق الفوائض المالية ، وهذا التعاون سوف يعود على دول المجموعة النفطية بالقوة والقدرة على مجابهة التحديات من جانب الدول الصناعية ، كما يعطي القدرة ايضا على حل كافة المشكلات النقدية الحالية والمستقبلية .

ـ تهيئة الكوادرا لفنية والادارية ، وانشاء المدارس والمعاهد والكليات للتدريب ، وتوفير الاجهزة المتخصصة ، ومن المفضل ان تكون هذه الكوادر من الدول النفطية التي سارت أشواطا بعيدة في هذا الميدان ، فان لم تكن الدول النفطية فيمكن اخذ الكوادر من الدول الصديقة التي يمكن الاعتماد عليها في حال الضرورة .

ان الطريقة المثلى هي ايجاد الكوادر محليا وبالتدريج يمكن احلالهم محلا لكوادر الاجنبية ، ومن الخطأ الفاحش في نظر الاستراتيجية الادارية ان نستغني عن الفنيين والاداريين المتخصصين الاجانب دفعة واحدة لان ذلك يؤدي الى التوقيف الفجائي لكافة العمليات الانمائية والمؤسسات ، والمصانع ، والشركات وغيرها ، فاذا ما أردنا انشاء أية مؤسسة ، أو معهد ، أو سوق مالي يجب ان نأخذ بعين الاعتبار أهم العوامل اللازمة لاقامة هذه المنشأة الاوهو الكادر الفني والاداري والمالي الذي يستطيع بخبرته ان يسير التنمية دون تعثر ، أو توقف ومن أهم الشروط لنجاح هذا الكادر هي :

ان تكون الخبرة وافية بحاجات كل منشأة حسب تخصصها ، وان يكون قادرا على تأمين جميع الخدمات والعمليات التي تتطلبها هذه المنشأة ، وأن يكون مؤهلا لمواجهة التطور والحاجيات الجيدة التي تظهر في كل يوم ، وان تكون التشريعات مساعدة لتطوير المنشأة والكادر ، والخبرة ، وأن يكون البلد مستقرا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وان تكون هناك اتصالات واسعة علمية على مستوى العالم كله لتبادل الخبرات في المجالات المختلفة المتخصصة ، وقد تكون هذه الاتصالات شخصية ، أو سلكية ، أو لاسلكية ، وان تتوفر الضمانات اللازمة الصحية والسكنية والمالية وغيرها في البلد الذي تعمل فيه هذه المجموعة من الخبراء والمتخصصين .

ب ـ محاربة التضخم بكافة الوسائل المتوفرة ، وايجاد الحلول الملائمة للمشاكل النقدية العالمية ، والتضخم المالي سوف يبتلع عوائد النفط شيئا فشيئا ، والتضخم سلاح ذو حدين يؤثر على الدول

النفطية ، كما يؤثر في الوقت نفسه على الدول الصناعية ، وازدادت الميزانيات في العالم بنسب مختلفة ، لمجاراة التضخم من جهة ، ولمجاراة تحديات العصر من جهة اخرى ، ولمجاراة التطور والتنمية ، ويلاحظ ان الميزانيات ارتفعت بشكل كبير في الدول النفطية حيث نجد المملكة العربية السعودية قد زادت ميزانيتها في عام ١٩٧٤ بنسبة ٤ر٧٢٪ عن العام السابق ، كما نجد ايضا زيادة ملحوظة في ميزانية الكويت وليبيا والعراق والجزائر وغيرها من الدول النفطية ، هذا وقد ازدادت ميزانيات الدفاع في هذه الدول ، وميزانيات التنمية بشكل لم يسبق له مثيل أما الزيادة التي طرأت على ميزانية الدول الصناعية فكانت قليلة اذا ماقيست بنسبة الزيادة في الدول النفطية ، ففي فرنسا بلغت نسبة الزيادة في ميزانية الدفاع حوالي ١٣٪ بينما بلغت نسبة التضخم حوالي ١٦٪ . أما في المانيا الغربية فقد بلغت الزيادة في الميزانية الدفاعية ٣ر٨٪ بينما بلغ التضخم ٩ر٦٪ أما اليابان فقد بلغت الزيادة حوالي ١٨٪ وبلغ التضخم هذه النسبة تقريبا ، وفي بريطانيا بلغت الزيادة ٢ر١١ بينما بلغ التضخم ٥ر١٤٪ وفي ايطاليا بلغت الزيادة ١٦٪ بينما بلغ التضخم حوالي ٢٠٪ وفي كندا بلغت الزيادة ٥٪ ، بينما بلغ التضخم٧٪ وفي الولايات المتحدة الامريكية زادت ميزانية الدفاع بمقدار عشرة آلاف مليون دولار ، بينما بلغ التضخم اكثر من ذلك ، ونلاحظ في هذه الدول ان التضخم قد سبق الزيادة في ميزانيات الدفاع ، وهذا ما يؤثر على قوة البلد الدفاعية ، وخاصة تجاه المعسكر الاشتراكي ، والدول النفطية التي زادت من نسبها الدفاعية ماتفوق به التضخم باضعاف أي ان هناك دولا بدات بالنزول ، ودولا بدات بالصعود ، لكن سرعة الصعود في الدول النامية كانت اقوى من سرعة النزول في الدول الصناعية ، وفي اعتقادي أن التضخم المالي يؤثر على الدول الصناعية اكثر من تأثيره على الدول النفطية لانها اذا صعدت درجة تكون قدتقدمت ، اما الدول الصناعية لو توقفت أو تقدمت جزءا من الدرجة فانها تكون قد تراجعت ، وبدأ تقهقرها نحو الوراء .

ان التضخم اذا استمر سوف يطيح بالنظم الاقتصادية الحالية ، وسيؤثر من قريب او بعيد على قوة البلد الاقتصادية والعسكرية ، ولهذا نرى اغلب دول العالم تنادي بمكافحة التضخم ، فهذا الرئيس الامريكي(١) « جيرالد فورد » يركز في خطابة عند استلامه سدة الرئاسة على معالجة

---

(١) الرئيس الامريكي السابق وانتهت مدة رئاسة في كانون الثاني عام ١٩٧٧ .

التضخم ، وهذا الرئيس الفرنسي « فاليري جيسكار ديستان » يركز في حملته الانتخابية الرئاسية على موضوع التضخم ، والحلف الاطلسي الذي حذر من نتائج التضخم ، واعتبر التضخم سببا لضعف قوة هذا الحلف . وان ضربة التضخم ستصيب المقتل في الدول الفقيرة وستتأثر بها اكثر من غيرها .

– يجب ان يكون هنالك تعاون بين دول هذه المجموعة ، والمجموعة الاولى ، وكلتيهما تقدم للاخرى ما يساعدها على بلوغ اهدافها ، فالدول الصناعية تقدم منتجاتها من السلع المختلفة والخبرة والتكنولوجيا والدول النفطية تقدم منتجاتها من النفط لضمان تسيير عملية الصناعة في الدول الصناعية وضمان تسيير عجلة الانماء الاقتصادي في الدول النفطية .

ان التعاون في هذه المرحلة يجب ان يحمل في طياته الاحتكار والغبن، والاستبداد ، مما يعرض كلا الطرفين الى الخسارة والكساد في منتجاتهما، كما يجعل القسم الاكبر من الكتلة النقدية تائهة تتقاذفها الاهواء والرغبات والتوظيفات المختلفة هنا وهناك .

لقد بلغ الدخل العربي من عائدات النفط ما يقارب ٦٩ مليار دولار عام ١٩٧٤ ، وسيبلغ حوالي ١٢٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ وقد بلغ الفائض في ميزان المدفوعات في الدول العربية حوالي ٥٠ مليار دولار ،بينما بلغ العجز في ميزان المدفوعات في الدول الصناعية حوالي (٤٠) مليون دولار .

ان انتقال الكتلة النقدية من الدول الصناعية الى الدول النفطية ، وخاصة البلاد العربية يعني ان هذه الدول ستتبوأ المركز القيادي المالي في العالم ، وان من حسن عمل القيادة في هذه المرحلة التعاون مع الدول الصناعية وذلك بالاتفاق معها على اسعار مقبولة للنفط ، واسعار مقبولة للمنتجات المصنعة ، والاستعانة بالخبرات والتكنولوجيا المتوفرة في البلاد الصناعية ، مقابل تقديم بعض المساعدات المالية لهذه الدول للمحافظة على ميزان مدفوعاتها .

ان هذا الانعطاف التاريخي ، وانتقال القوة المالية من مكان الى اخر يجدر بالدول النفطية ان تكون حذرة في استثمارها لهذه الاموال ، ودقيقة وواعية لكل المتغيرات المالية والصناعية العالمية ، لان اي انعطاف مجاني

في الوقت الحاضر سيؤدي بالدول الصناعية الى انهيار تام في ميزان مدفوعاتها ، وفي صناعتها ، وفي الانتاج ، وفي العمال ، وغير ذلك من المجالات المتعددة التي يمكن ان تجر هذه الدول الى اتخاذ موقف ما في غير صالح الطرفين .

ان التعاون يجب ان يتناول الامور المالية ، والامور الصناعية مرحلة بعد مرحلة ، والا تعرض العالم الى هزات مالية وصناعية لايستبعد ان تكون من منتجاتهاحدوث أمور لاتحمد عقباها ، وستكون وبالا على الدول الصناعية والدول النفطية على السواء ، وفي حال عدم التعاون في هذه المرحلة ستتصدى الدول الصناعية للدول النفطية فتحاول بشتى الوسائل السيطرة على الثروة المالية ، وستتصدى جانب اخر الدول النفطية باستخدام الاجراءات المضادة التي من شأنها المحافظة على الثروة المالية ووضعها في المجال الانمائي المحلي والعالمي والدولي ، والمحاولة لايقاع الضرر والخسارة فيا لدول الصناعية الا أن هذه الثروة اذا أريد ان توضع في المجال الانمائي ، فان أي فائض لايمكن ان تتسع في التنمية ، وسيبقى هذا المال الفائض بدون استثمار ، وسيكون الزمن بالاضافة الى التعاون هو العامل الناجح لاستثمار هذه الاموالفيالمجالات المختلفة واذا ما أريد ايقاع الخسارة والحاق الضرر في الدول الصناعية فان هذا العمل يسبقه اجراءات أهمها :

عدم اقراض الدول الصناعية ، عدم وضع الاموال الفائضة في الاستثمارات الاجنبية ، واذا ما أريد التشديد والتضييق على الدول الصناعية فتتخذ اجراءات اشد الا وهي رفع أسعار النفط ، أو قطعه ، الا أن هذه الاجراءات اذا كانت في غير وقتها ، أو كانت دون سبب قاهر ، فان استخدامها يصبح بدون جدوى ، وينقلب ضررها وخسارتها على الدول الصناعية والدول النفطية ، ولهذا فمن الضروري في الوقت الحاضر أن تستفيد الدول النفطية بالدول الصناعية ، وتتعاون معها على ايجاد الحلول الملائمة ، وان يكون هذا التعاون مثمرا ولصالح الفريقين لايطغى فريق على أخر ، ولا يغبنه ، ولا يكيد له ، فان فعلا ذلك فانهماسيدفعان الصناعةوالتنمية الى الامام ، ولا باس هنا من اقراض الدول بعض الاموال لسد عجز ميزان مدفوعاتها .

د ـ مساعدة بعض الدول النامية الصديقة ، والدول الاسلامية ، والدول غير المنحازة . وهذا ماتفكر به الدول النفطية في الوقت الحاضر ، وقد أحدثت عدة مؤسسات للتنمية الاقتصادية منها :

ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا الذي أنشىء في عام ١٩٧٣ ، والذي تمخض عن نتائج مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر ، وكان من اهم اهداف هذا المصرف توثيق الروابط بين الدول الافريقية والعربية ، ودعم النمو الاقتصادي للدول الافريقية ، وكذلك انشاء البنك الاسلامي ، وانشاء صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي للدول غير المنحازة ، وهكذا فتحت باب المساعدة على مصراعيها لكل صديق للعرب ، واقفلت اية مساعدة عن كل عدو للعرب ، ولا شك في أن هذه المساعدة تزيد من الروابط ، وتدعم النمو ، وتعزز الصداقة بين العرب وبين هذه الدول جميعا ، اذ تستطيع ان تمتص جزءا كبيرا من الفائض المالي العربي ، كما تعطي هذه الاجراءات اشارة وخاصة للدول الافريقية بضرورة زيادة أسعار موادها الخام التي تصدرها الى الدول الصناعية، كما أن هذه المواد الخام في الدول الصديقة وخاصة في الدول الافريقية سوف تكون مفتاح الصناعة العربية ، ومادتها الاولى في المستقبل ،وبذلك يمكن للعرب ان يتخطوا العقبات والصعاب ، وتصرف الاموال الفائضة لديهم في هذه المساعدات ذات المصالح المشتركة بين الاطراف المعنية .

هـ ـ الحصول بأي ثمن على الخبرة الفنية والتقدم التكنولوجي ، ومن أجل هذا لابد من :

ـ ارسال العديد من العمال والخبراء والفنيين والعلماء للتدريب والتخصص على الاعمال المالية ، والفنية ، والصناعة ، والزراعة ، والابحاث الجديدة العلمية ، وما الى ذلك .

ـ استقدام الخبراء ، والفنيين ، والعلماء الاجانب بأية طريقة كانت ، وذلك بتقديم التسهيلات المالية ، والصحية ، والامنية ، وتقديم الخدمات المغرية والمشجعة لان يعملوا في البلاد النفطية ، وان كل التسهيلات المذكورة يجب ان يكون في كل الاحوال اكبر واوسع من الدول الصناعية كأن يقدم للخبير مثلا ثلاثة اضعاف راتبه ومخصصاته التي كان يتقاضاها في بلاده ، وسن التشريعات والانظمة المالية التي تكفل له ان يؤمن على حياته وحياة اسرته عند حدوث حالة ما في عمله ، وهكذا فان هذه المشجعات كفيلة باجتذاب عدد كبير من الخبراء والعلماء والفنيين الى البلاد النفطية ، وان هذا الاجراء من أهم الاجراءات لاستقدامهم ، وسد المجالات المختلفة بالاختصاصات المناسبة .

ـ استيراد الالات والاعتدة اللازمة لتطوير الخبرة الفنية ، والتكنولوجية مهما كان سعرها ، وذلك كالمفاعلات الذرية ، والالات الصناعية الحديثة في كافة المجالات ، وخاصة المجالات التي تقوي وتدعم القاعدة الصناعية ، وخاصة منها العسكرية والاقتصادية .

ان السلاح شيء ضروري ، ودرع واق للدفاع عن القوة الاقتصادية ، وان أهم الامدادات في الحروب التي نشأت في الماضي وتنشأ في المستقبل هي امدادات الاسلحة والذخائر والاعتدة العسكرية، ولقد لوحظ على مر الزمن ان لهذه الامدادات اهمية كبرى في النصر والهزيمة ، فكلما كانت الامدادات متوفرة ذاتيا ومستمرة كلما كانت الدولة اقرب الى النصر ، ولن تنجح اية دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية ما لم تعتمد على امداداتها الذاتية التي لا سبيل الى انقطاعها طالما ان هناك قاعدة صناعية واسعة تستطيع ان تعطي الحرب قوة الاستمرار بفضل الامدادات المستمرة ، ولقد انتبه العرب الى هذا فأسسوا منشآت لهذه الغاية كان من أهمها :

« انشاء قاعدة عربية للصناعات العسكرية » ، لكن اسرائيل قد سبقت العرب في هذه الصناعات حيث تنتج بصناعاتها الحربية التي تنتج منها محليا حوالي ٧٠ ٪ . ان الصناعة اية صناعة اذا قامت على مستوى الوطن العربي فانها ستجد الاسواق العربية ، وغير العربية مفتوحة لاستهلاك هذه السلع الصناعية خاصة وان القارة الافريقية لا تزال حديثة عهد في التنمية ، وتحتاج العديد من هذه السلع المختلفة .

و ـ ليس من المهم في هذه المجموعة من الدول تشكيل الاحتياط المالي لان المال متوفر وفائض عن الحاجة ، ومتدفق باستمرار ، ويمكن الحصول عليه طالما ان الدول الصناعية بحاجة اليه بصورة مستمرة ، بل المهم ان يكون هناك احتياطي من الكوادر الفنية ، والسلع الاساسية المستوردة من الدول الصناعية ، وقطع الغيار والتبديل ، ومواد الصيانة والادامة اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، واستمرار تقدمها ، ومن الضروري توفر هذه المواد في السلم والحرب ، ومن الان يجب السعي لانشاء هذا الاحتياطي ، سيما وان هذه المجموعة تفتقر في الوقت الحاضر لهذه المواد لاستخداماتها الضرورية ، بل انه حتى الان لا توجد نواة كافية من الكوادر الفنية ، ولا سلع بكميات

كبيرة تكفي لمدة طويلة ، حقا ان هذه المجموعة من الدول لا تزال على عتبة التطور ، ويلزم لها الامكانيات الكبيرة الفنية ، ومضاعفة الجهود المكثفة ، فهي تستقبل عصرها الذهبي ، وليس لديها من مقوماته سوى الاموال ، اما الاداة البشرية الفنية ، والقاعدة الصناعية الكبيرة فهي مفتقرة اليهما .

الاستراتيجية الادارية للدول النامية

٣ ـ الاستراتيجية الادارية للمجموعة الثالثة :

تبرز هذه الاستراتيجية في مبادىء أهمها :

أ ـ تشكيل احتياط قوي من المواد الاساسية وغير الاساسية ، ومن الكادر الفني والاداري في كافة المستويات ، وفي كافة القطاعات ولا سيما القطاع العسكري ، ومن الاموال .

ب ـ تطوير القاعدة التكنولوجية في كافة المجالات ، وسباق الدول الاخرى في كافة الصناعات ، وفي الابتكارات ، وفي الابحاث العلمية والكونية ، والنووية ، والاسلحة ، وغيرها لتكون هذه المجموعة من الدول متفوقة بكافة المميزات التعبوية والفنية ، والتكنولوجية على مثيلاتها في الدول الاجنبية الاخرى ، ولتسبق المجموعات الاخرى في هذا المضمار .

و ـ السعي لاقامة علاقات مالية ، وغير مالية مع الدول النفطية ، والدول النامية ، والاستفادة من هذه العلاقات في تطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ، واقامة علاقات حذرة مع الدول الصناعية الاخرى ، تعتمد على مبدأ التعامل بالمثل ، وعلى مبدأ سياسة الوفاق الدولي .

ء ـ استثمار الاموال واقامة الصناعات التي يجب ان تستثمر وتقام في أراضي هذه المجموعة ليسهل على الاموال ، والصناعة السيطرة والقيادة ، وهكذا نرى الاتحاد السوفييتي حتى الان لا يقيم اية استثمارات ، او مصانع خارج بلده ، بل حتى الاموال الاجنبية يحاول أن يستثمرها داخل اراضيه ، فهناك عدة استثمارات مشتركة بين المانيا الغربية والاتحاد السوفييتي ، وبين الولايات المتحدة الامريكية

وبينه أيضا ، وغيرها من الاستثمارات التي قامت كلهـا في أراضـي الاتحاد السوفيتي ، وهذا مبدأ مهم يحاول الاتحاد السوفيتي التمسك به مهما كانت الظروف والاحوال ، ومهما كان نوع المال أو مصدره .

وهناك استراتيجية رابعة لا بـد مـن أن اشير اليهـا ، وهي الاستراتيجية التي ستتبعها الدول الفقيرة ، والتي لاتتوفر فيها القاعدة المالية ، ولا القاعدة الصناعية ، وهذه المجموعة من الدول يحسن بها ان تتبع استراتيجية من أهم مبادئها ما يلي :

أ ـ محاولة التعاون مع الدول النفطية ، والدول الصناعية ،وذلك بتقديم المواد الخام التي يجب الا تقدم للدول الصناعية أو غيرهـا الا بشروط تضمن لهذه الـدول الفقيـرة ، السير في طريـق التقـدم والتنميـة .

ان كل تعاون من جانب الدول الفقيرة يجب ان يكون حذرا لئلا تلتهم الدول الغنية هذه الدول فتحرمها من الاستفادة من مواردهـا الطبيعية استفادة كاملة ، كأن تكون هذه الموارد رخيصة بحيث لاتتلاءم أسعارها ، مع أسعار السلع المصنعة ، كما أن استثمار هذه الموارد بدءا من البحث والتنقيب ، وحتى عمليات التسويق يجب ان يكون مشروطا بحيث تؤمن هذه الشروط للدول الفقيرة امكانيـة السيطرة عليها فـي المستقبل ، وذلك عندما يشتد عودها ، وتقوى ماليا وصناعيا ، الا ان هذه الدول لاتزالا حتى الآن مغلوبة على امرهـا لم يتحرر بعد معظمهـا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، فهي لاتزال بدائية حتى الان في علاقاتها الاجتماعية ، وهذه المجموعة تحتاج لجهد طويل من المسؤولين والعاملين فيها ، ولزمن كبير ، وتحتاج الى امكانات كبيرة في جميع المجـالات حتى تخرج الى الحياة الجديدة بلباسها الجديد ، وهي في هـذا التعـاون تحاول ان تتعاون مع الدول التي تقدم لها أحسن الشروط لاستغـلال ثرواتها الطبيعية ، وتترك الدول التي تريد السيطرة عليها واستغلالها ، وهذا الانتقاء يعود الى وعي شعوب هذها لدول ، ومواكبتهم لظروف التقدم والتطور .

ب ـ قبول وتشجيع الاستثمارات المختلفة في أراضي هذه الدول ، لان هذه الاستثمارات تحمل معها خبرات فنية ، وزراعية ، وصناعية ، ومالية ، وتعليمية ، وصحية وخدمات ،وما الى ذلك ، وبهذه الطريقـة يمكن تطوير المجتمع عن طريق هذه الاستثمارات في جميـع النواحي

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، وتجعله مؤهلا لان يتلمس طريقه ، ويشقه في المستقبل بنفسه ، كما يمكن ان تكون هذه الاستثمارات عونا لهذه الدول للبدء في التنمية الاقتصادية ، ومن المفضل عند استثمار رؤوس الاموال الاجنبية ان تكون هناك خطة تحدد فيها التوظيفات المالية ، ونوع المشاريع المستثمرة ، ومقدار الفوائد التي تجنيها من جراء هذه الاستثمارات والمدة الزمنية لاستثمار هذه المشاريع ، وغيرها من الامور التي تضمن حق هذه الدول في هذه الاستثمارات ان (دخول) الدول المستثمرة تفوق بطبيعة الحال (دخول) الدول الضيقة الفقيرة ، الا انها مرحلة حتمية لابد من اجتيازها في المستقبل .

حـ ـ استيراد معدات التجهيز، وتخفيض استيرادالمواد الاستهلاكية، وتشجيع ورفع الادخار الداخلي ، والعمل لازالة الضغوط المالية ، والاقتصادية والسياسية التي تعيق التقدم والنمو ، وتطوير الكادر المالي والفني والاداري ، والتعجيل بالتطوير الاقتصادي ، والعمل على كل مامن شأنه تقوية الاقتصاد ، ورفع القدرة الذاتية لهذه المجموعة من الدول .

د ـ الاقتراض المالي : وهو الحصول على الاموال اللازمة من الدول الاجنبية ، أو الهيئات الدولية لاقامة مشاريع مختلفة من أجل التنمية ، او سد عجز ميزان المدفوعات التجاري ، أو لسد ثمن الآلات والاجهزة المستوردة ، أو لمجابهة المطالب الاستثمارية في البلد ، او لتكوين راس المال ، أو غير ذلك ، على ان هذا الاقتراض يجب ان يكون بعيدا عن التدخل السياسي أو الاقتصادي، فما زالت بعض الدول الافريقية والاسيوية رازحة تحت النير الاستعماري حتى الآن ، لان الاستعمار لن يترك سوى القشرة دون اللب عندما تتاح له حرية التصرف ، واملاء شروطه حول قروض هذه الاموال ، والا تكون هذه القروض سببا في خلق التناقضات بين الناتج المحلي ، والناتج القومي لان المقرض يحاول بشتى الوسائل ان يستخدم احدث الوسائل بغاية الحصول على ارباح هائلة، لهذا فان الاقتراض يجب ان يستهدف نمو الصناعة ، والمجالات التي يمكن للرأسمال الوطني أن يعمل فيه ، وتوفير النقد الصعب وتدريب واعداد الكوادر ، واشراك المال الوطني مع الاجنبي في بعض الاستثمارات وغيرها من الاهداف التي تسعى الى رفع القدرة الاقتصادية والذاتيةللبلد المستقرض ، والاستقراض في الوقت الحاضر يأتي اما من دول اجنبية أو من مؤسسات أو بنوك عالمية كبنك الانشاء والتعمير الذي يقوم باقراض

الدول النامية ، وصندوق النقد الدولي الذي يمول المشروعات ، وغير ذلك من المؤسسات الدولية التي تقوم بالمساعدة في اقتراض المال للاستعاضة في التنمية الاقتصادية .

ان التخطيط الاقتراضي ضروري لتقدير حجم هذه الاقتراضات ومدى الحاجة اليها ، في المشاريع الانمائية المختلفة .

ثالثا الاستنتاج : مما تقدم نستنتج مايلي :

١ ـ ان لمصادر الاموال أهمية كبرى في تكوين رأس المال فكلما كانت هذه المصادر متوفرة وكبيرة امكن للدولة ان تبني استراتيجيتها على اسس قوية ، وان أهم المصادر التي تؤمن المال ، وتؤمن الاستراتيجية القوية هي الصناعة ، ولهذا نجد الدول الصناعية أقوى من الدول غير الصناعية ، وكلما توفرت مصادر الاموال من جهات متعددة كان ذلك أجدى وأقوى من وجهة النظر الاستراتيجية ، أي اذا كانت دولة تحتوى أغلب الموارد الزراعية والتعدينية المختلفة ، والحيوانية ، واغلب الصناعات ، فأنها تكون أقوى من الدولة التي تقل مواردها عن موارد الدولة المذكورة الاولى ، وان الاعتماد على مورد أو موردين ولو كانا قويين يضعف من قوة الاستراتيجية ، وان الاعتماد على مورد كبير ومستمر يجب أن يخطط له لتأمين الموارد الاخرى .

٢ ـ ان اغنى الدول هي الدول الصناعية التي استطاعت أن تبذ العالم في غناها وفي احتياطها النقدي والذهبي ، غير أنه في العصر الحاضر برزت دول نفطية استطاعت في برهة وجيزة أن تتصدر قائمة الدول الصناعية في الغنى والاحتياط كالمملكة العربية السعودية ، وايران ، والجزائر ، والعراق وغيرها .

٣ ـ ان الضرورة ملحة للتعاون بين الدول النفطية والدول الصناعية ، والدول النامية ليسير العالم بتوازن ، وليستطيع أن يحل مشاكله المعقدة المطروحة ، التي يمكن ان بقيت بدون حل أن تعصف بالدول الصناعية والدول النامية على السواء ، فالتعاون الدولي ضروري في مثل هذه الحالات ، وفي مثل هذه الظروف .

٤ ـ ان من مقومات الاستراتيجية المالية : المال ، ثم الصناعة ، ثم الخبرة الفنية العاملة ، ولا يمكن ان تقوم الاستراتيجية الا على هذه

المقومات الثلاثة ، فاذا وجد المال فلابد له من وجود وتوفر الصناعة ، ووجود وتوفر الخبرة الفنية حتى تسير التنمية في مخططها المرسوم واذا وجدت الصناعة ، فلابد لها من توفر الاموال الضرورية لضرورة استمرار تسيير عجلةا لصناعة .

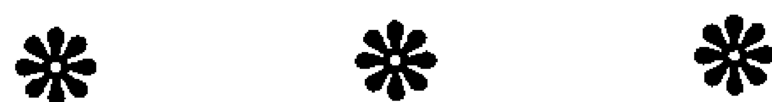
ان الدول النفطية في الوقت الحاضر تتوفر فيها الاموال فقط ، وينقصها الصناعة والخبرة حتى تسير في ركب التطور والتقدم ، وعليها أن تسعى لذلك وبصورة سريعة .

٥ ـ العالم في وضعه المالي يختلف من دولة الى أخرى ، وتأتي الدول الصناعية ، ثم الدول النفطية ، الا أنه من الملاحظ أن الدول النفطية ، ستتفوق على الدول الصناعية في هذا المجال ، ولكن الدول الصناعية تبقى متفوقة في التكنولوجيا ، والصناعة والخبرة الفنية .

٦ ـ ان هذه الاوضاع المختلفة ، وتفوق بلد على آخر ماليا ، سيولد والى بضع سنين هزات نقدية ، وعدم استقرار حتى يتاح لدول العالم الاتفاق على نظام نقدي معين يقضي على هذه التذبذبات التيان طالتسوف تهيء لحرب مدمرة .

٧ ـ ان الدول التي تحملت اكثر من غيرها نتائج التضخم ، ورفع الاسعار هي الدول النامية التي اصبحت فقيرة وغير قادرة على النهوض ، بل انها اركست الى الفقر ، وأصيبت في مقتلها ، واذا لم تتعاون الدول النفطية والدول الصناعية لانقاذها مما هي فيه فستحل بالدول النامية هذه كوارث اجتماعية تهدد الاستقرارالاجتماعي، وتهدد النظامالاقتصادي والنظام السياسي في العالم .

ان هذا التضخم وارتفاع الاسعار ، وتزايد البطالة وخاصة فيالدول الصناعية وغلاء المعيشة سوف تحول الدول الغنية الى متوسطة ، والمتوسطة الى فقيرة ، والفقيرة الى ضياع والدول الفقيرة هي التي ستتأثر الى حد كبير بهذه الظاهرة الجديدة في هذا العصر .



الباب الخامس

صور الاستراتيجية الادارية

الفصل الأول

الاستراتيجية الادارية المباشرة

ان الاستراتيجية الادارية المباشرة تسعى الى تحقيق الهدف السياسي عن طريق التفوق في الموارد ، سواء كانت هذه الموارد بشرية أم مادية وان التفوق المادي له شروطه حتى يسمى تفوقا ، كما ان التفوق البشري له شروطه ، وعلى كل حال فان التفوق يعتبر من عناصر الاستراتيجية الادارية المباشرة .

ان التفوق في التخصص وفي التدريب ، وفي التنظيم ، وفي تلبية حاجات ومتطلبات الزيادة السكانية والحاجات القتالية ، وفي الموارد المادية على القطاعات المختلفة بصورة متوازية ومتوازنة ، واستخدام هذه الموارد في المكان المناسب ، والزمن المناسب بدون تبذير أو ضياع ، واكتشاف وابتكار المورد وطاقته الكامنة حتى يتاح له ان يعطي معظم قوته أو كلها ، وهذه الناحية لاتتوفر الا في البلاد المتقدمة ، والتي تتميز بتقدم علمي وتطور تكنولوجي ، وصناعة قوية ، وأموال ضخمة .

ان التفوق في هذا كله يعطي الاستراتيجية الادارية المباشرة قوتها وفعاليتها عند التطبيق وأثناء المجابهة كما أن هذه الاستراتيجية تسعى الى تحقيق الهدف السياسي بالاضافة الى التفوق عن طريق المجابهة التي تعتمد على التفوق المادي والعسكري ، والمجابهة في ذاتها هي الاسلوب الوحيد لتحقيق الاهداف عن طريق القوة فالحسم لايمكن الوصول اليه ولا يمكن ان تقرره أية قوى لوحدها ، بل ان كافة الاسلحة والقوى هي التي تحسم الموقف بفضل تضافرها وتعاونها .

في الاستراتيجية الادارية المباشرة يبقى الدور الرئيسي والطليعي للقوات المسلحة التي يمكن ان تكون متفوقة كما وكيفا ، والتي يمكن أن تتميز بتفوقا لقوى والوسائط، والمرونة والحركية العالمية، واستثمار النجاح ، والتطوير الكامل لعتادها وافرادها ، وان أهم الاهداف التي يجب أن تفكر فيها القوات المسلحة عند المجابهة هي **تدمير القوات** المسلحة للعدو ، وتدمير المؤخرة ، وتدمير القوة المعنوية .

ان الاستراتيجية الادارية المباشرة تحاول ان تحل الامور بقوة المجابهة ، فهي تتصدى للقوى المعادية بشدة ، وبكامل قواها معتمدة في ذلك على تفوقها المادي والبشري والمعنوي .

أولا : عناصر الاستراتيجية الادارية المباشرة : تقسم عناصر الاستراتيجية الإدارية الى مايلي :

١ ــ التفوق بالموارد .

٢ ــ المجابهة .

١ ــ التفوق بالموارد : وهي الموارد المتعددة والكثيرة التي تتوفر في بلد ما ، والتي بكثرتها وكيفيتها تهيء لقيام استراتيجية ادارية مباشرة قوية ، وان الموارد كثيرة اهمها :

الموارد البشرية ، والتعدينية ، والزراعية ، والمالية ، وان تفاعل الموارد فيما بينها يتيح خلق الصناعة القوية ، والابحاث العلمية، والتطور التكنولوجي والفني ، مما يجعل لهذه الاستراتيجية أن تحيا وتتطور مع العصر ، والظروف المحيطة والحاجات المسلحة، أي أنهذه الاستراتيجية تصبح قادرة بتفوقها على تلبية كافة المطالب الدفاعية والسلمية ، والداخلية والخارجية ، والمحلية والدولية .

أ ــ الموارد البشرية : ان أهم هذه الموارد هي القوات المسلحة : والعمال ، والفلاحون ، فالقوات المسلحة قوات نظامية وقوات شعبية رديفة ، والعمال بأنواعهم(فنييون مهنيون عاديون) ، والفلاحون (فنيون عاديون) ، كما ان لكل فئة اختصاصات متعددة ، فعلى مستوى القوات المسلحةيوجد المشاة والمدفعية ، والاشارة ، والشؤون الادارية، والهندسية ، والكيمياء ، والدبابات ، والصواريخ ، والبحرية والطيران وغيرها ، كما أن لكل قسم من هذه الاقسام ايضا اختصاصات فرعية متعددة ، فالشؤون الادارية مثلا تتضمن :

المهمات ، والنقل ، والاطعام ، والتسليح ، والاشغال والمباني ، والوقود ، والخدمات الطبية وغيرها : كما تقسم هذه الاقسام نفسها الى عدد من التخصصات الجزئية حتى تصل الى أصغر وأدق التخصصات اللازمة ، ثم لاتزال تتوسع هذه الاختصاصات مع الزمن لتلبي مستلزمات الظروف المحيطة ومتطلباتها ، وهكذا في الحقل العمالي والفلاحي تتعدد التخصصات ، وتتفرغ الى أجزاء مع المهمات المحددة لكل تخصص ، ومن عوامل التفوق في الموارد البشرية ما يلي :

— ان يكون كل فرد جديرا باختصاصه ، متقنا له متتبعا لدورات متتالية كل حسب مستواه وحسب تخصصه ، وخاصة عند تغيير السلاح أو الالة ، أو عند تغيير اسلوب العمل أو طريقة القتال ، أو الانتاج .

ان الظروف المحيطة والتطورات السريعة التكنولوجية ، والتقدم التقني ، تفرض على التدريب ان يكون متوافقا مع هذه التغييرات والتبدلات مستجيبا لكل جديد ، ومن اجل ذلك فلا بد من تخطيط التدريب ليتسع لكل هذه الامور .

ان التدريب جزء من اعداد الموارد البشرية ، ولاهميته يأتي في المقام الاول عند التطبيق في كافة المجالات الاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية ، وانا لعامل اذا ما اكتسب خبرة وتدريبا قبل الدخول في أي مصنع من المصانع المتعددة والمتوفرة من حيث الكمية او الكيفية ، وكذلك الجندي اذا لم يدرب على سلاحه وعتاده فانه في القتال سيكون وبالا على هذا السلاح والعتاد ، وعلى زملائه ، بل يشمل ليس الجنود فقط بل ضباط الصف والضباط ، وبمعنى أخر ان يشمل المستويات الدنيا ، والوسطى ، والعليا وان يكون عمر المتدرب ملائما للعمل الذي يشغله ، فالعمال والجنود الذين يقع على عاتقهم تنفيذ العمل من المفضل ان تكون اعمارهم مابين ٢٠ — ٤٠ سنة ، اما المستويات الوسطى فيمكن أن تكون مابين ٢٠ — ٥٠ سنة ، والمستويات العليا مابين ٢٠ — ٦٠ سنة ، وهكذا فان السن يلعب دوره في التدريب ، وفي التنفيذ وفي القتال ، فكلما كبر الانسان كبر معه سلامة التفكير وحسن التدبير ، وقل معه النشاط الجسماني والبدني ، وان كل عمل من الاعمال سواء في مجال الصناعة أو الزراعة او الجندية تحتاج الى مواصفات خاصة جسمانية وعقلية من الضروري توفرها لكل عمل أو اختصاص .

ان التفوق في التدريب يعني التفوق بمستوى التدريب اجمالا وباستيعاب كافة المتدربين لاعمالهم بصورة صحيحة ، وهذا لايتوفر الا بوجود مدربن اكفاء ، ومساعدات تدريب جيدة وقاعات عملية وامكنة للتدريب مختلفة طبقا للاختصاصات المتوفرة وهكذا فان التفوق قد يكون نسبيا بين الفريقين المتخاصمين ، وبقدر مايكون المتدربون اقدر على استيعاب اعمالهم واختصاصاتهم بقدر مايكون التفوق لصالحهم .

وفي مجال التدريب لابد ان اشير الى أهمية التجارب والابحاث العلمية ، وهذه ظاهرة النصر اذ تتسابق الدول في مجال الابحاث العلمية المختلفة في الزراعة ، أو في الصناعة ، أو في الطاقة ، أو في المعادن ، أو في الاسلحة المختلفة برية كانت أم جوية أم بحرية ، في الصواريخ النووية في العتاد القتالي الى غير ذلك .

ان هذه الابحاث تكون متفوقة اذا سبقت الابحاث الاخرى الموجودة لدى الخصم في كثير من الصفات والامكانات ، والمدى ، والتطبيق ، وسرعة التأثير بحيث تجعل الابحاث الاخرى عاجزة عن اللحاق بها ، وهذه الابحاث تعتمد على العلماء والفنيين ، والمصانع ، والامكنة ، اللازمة للابحاث والتجارب ، والامكانات المادية الهائلة ، والترتيبات الامنية والسرية لذلك .

ان الهدف من التدريب هو الحصول على النصر المبكر ، والحصول على أكبر النتائج في كافة القطاعات ، والمحافظة على الروح العالية لاستمرار القتال ، وان الجسم السليم والقادر على تحمل المصاعب ، والمدرب على العتاد ، وعلى الصمود ، وعلى العناد أثناء القتال سوف يحقق الهدف ، لانه لاثمرة للتدريب بدون صمود ولا صمود بدون قوة ، ولا قوة بدون تصميم واستيعاب كامل للسلاح والآلة ، ودقة في الرمي، واقدام في القتال .

ـ أن تكون الموارد البشرية منظمة في كل قطاع من قطاعات الدولة التي من أهمها القطاع العسكري ، واعني بالتنظيم هنا أن يستفاد من كافة الطاقات والامكانات البشرية المتوفرة ، وأن توجه لتعطي أكبر مردود في المهام المسندة اليها ، والا تكون معطلة كليا أو القسم الاكبر ، أو قاصرة عن اعطاء المردود المطلوب وان يكون التنظيم قادرا على التطور والملاءمة ودافعا لعجلة التقدم الى الامام ومن أهم الامور التي يجب بحثها في التنظيم هي :

الشكل والتعداد والقوانين والانظمة لمجموعات محددة قد تختلف من بلد لاخر ، فمصنع الحديد والصلب مثلا له شكل محدد ، ونظام محدد من كافة اختصاصات والمستويات ، ولواء في الجيش له شكل محدد وتعداد محدد ، وان الشكل والتعداد يتدرج من الاقسام الصغيرة حتى يصل الى المجموعات الكبيرة ، فكل مصنع مقسم الى أقسام كبيرة فصغيرة ، وكل مجموعة من المصانع تشكل في ذاتها مجمعا من المصانع المتكاملة في عملها ، وكذلك فان الجيش مقسم الى أقسام كبيرة فصغيرة، ومجموع هذا التنظيم سواء على مستوى القوات المسلحة أو القوى والمنظمات الشعبية ، أو القوى العمالية في المصانع ، أو القوى الفلاحية في المزارع ، أو أي قوى في كل قطاع يشكل التنظيم العام في الدولة وبقدر مايكون هذا التنظيم دقيقا وشاملا وهادفا بقدر مايكون التفوق لصالح هذا التنظيم ، وكثير من الدول تكون مواردها البشرية كبيرة الا أن هذه الموارد لم تنظم جيدا فكانت هذه الكثرة وبالا عليها وأهمها الدول النامية ، وهناك دول استطاعت تنظيم هذه الموارد فكانت سببا في تقدمها وأهمها الدول الصناعية .

ان التنظيم يهتم بالقيادة كما يهتم بالقواعد ، ويهتم بالقوات المسلحة اهتمامه بغيرها ، ومجموع هذه الاهتمامات تساعد على انشاء استراتيجية ادارية قوية ومتطورة .

القيم المعنوية : المعنويات مهمة في حياة البشر ، وهي التي تدفع بالموارد البشرية لان تضحي ، وتنتج ، وتعمل ، وتستعذب الموت ، والشهادة في سبيل الغاية النبيلة وان الروح المعنوية تطبع كل عمل بطابعها في كافة المستويات ، وفي كافة القطاعات ، خاصة في القطاع الذي يتطلب العمل فيه الجرأة والشجاعة . وان قيمة الشجاعة تتجلى في الجندي كما تتجلى في قائد الجيش ، وتتجلى في العامل كما تتجلي في مدير المعمل ،وتتجلى في الانسان العادي كما تتجلى في رئيس الدولة ، والقيم المعنوية كثيرة ومتعددة منها الجرأة والاقدام ، وقوة التحمل ، والصبر على الشدائد والمكارة ، والصمود أمام العدو ، وحسب البذل بالمال والنفس ، والارادة القوية امام المتغيرات ، وعدم الارتباك ، والتأني والتصميم ، والكفاح ،والطموح ، ونكران الذات ، وقوة الشخصية ، وتحمل المسؤولية ، والمبادأة ، وحب القتال والطمع في الثواب ، وتحقيق الهدف الذي من اجله يقاتل .

لقد اعتبر القادة في السابق واللاحق اهمية القيم المعنوية ، الا أن بعضهم لايضعها في ميزان القوى تاركاذلك فقط للقوى المادية ، وهذا خطأ يرتكبه كل الذين لايضعون القيم المعنوية في الميزان ، ذلك أن القيم المادية سرعان ماتزول وتذهب بزوال القيم المعنوية ، وتصبح أثرا بعدعين غير ان المعنويات هي القادرة وحدها بعد ذلك على بعث الهمم والنشاط في نفوس المقاتلين ، وفينفوس العمال ، والجماهير الكبيرة من الشعب . ومثلها في هذه الحالة كمثل نار أخمدت تحت الرماد قليلا لتظهر من جديد فتذكي بنارها القيم المادية الاخرى ويتحركا باتجاه واحد نحو تحقيق هدف واحد .

ان للمعنويات قيمة كبرى في الاستراتيجية ، وعامل مهم في التفوق وعند حساب ميزان القوى لابد من استعراض القيم المعنوية ، وادخالها في الحساب ، فالجيش قوي بمعنوياته ، والمعمل قوي بمعنويات عماله ، والابحاث العلمية قوية بعلمائها الذين يتحلون بمعنويات عالية . انه العامل الوحيد الذي يحبو قليلا عند الصعاب ، وفي النكسات ، ثم لايلبث بعد فترة قصيرة انيظهر اكثر مما كان عليه من القوة .

بعد استعراض العوامل الثلاثة الانفة الذكر وهي : التخصص ، والتدريب ، والمعنويات ، يحق لنا بعد هذا ان نذكر أهمية التفوق العددي في الموارد البشرية ، ويعتبر التفوق من المبادىء الهامة في الاستراتيجية الادارية لاحراز النصر ، وايقاع اكبر الخسائر لدى العدو . فاذا كانت القوات المسلحة متفوقة في العدد على قوات الخصم كان النصر بجانب التفوق ، ويدخل فيهذا التفوق بالاضافة الى القوات المسلحة العمال ، والجماهير الشعبية المنظمة ، واعداد المؤخرة بالكامل ، وكل عدد يمكن أن يؤدي وظيفة ما بهدف الحصول على النصر ، وكل هذه الاعداد في الجيش أو في غيرهلها وظيفة واحدة أثناء الحرب وهي القتال والعمل في كل مرفق لانتزاع النصر وللحصول على الاهداف المحددة . ومن الخطأ البعيد أن نعتبر ان القوات المسلحة لوحدها هي القادرة على بلوغ الهدف بل ان كل مورد بشري له دوره أثناء القتال في الحقل ، وفيالمزارع، وفي المصنع ، وفي المنظمات ، وفي الجيش وغيره .

يتفاوت التفوق بين خصم واخر ، قد يصل الى اربعة اضعاف أو خمسة أو اكثر ،ولكنه يجب الا يقل عن ضعفين وهو شرط لالحاق الخسائر بالعدو ، واحداث خرق في صفوفه ، وتدميره تدميرا كاملا ،

بحيث يؤدي هذا الخرق وهذا التدمير الى الوصول الى دفاعاته العميقة والى الاهداف المحددة . ان التفوق ضروري فاذا لم يحصل التفوق كان على أحد الخصمين ان يركز بقواته على نقطة معينة من دفاعات العدو ليؤمن التفوق العددي في هذه النقطة . ونتيجة هذا التفوق يمكن أن يحدث الخصم المتفوق خرقا في دفاعات الخصم الاخر ، وتوسيع هذا الخرق ، والتقدم نحو قياداته واحتياطاته التي يجب ضربها وتدميرها قبل ان تقوم من مقامها ، او تتحرك لشن هجوم معاكس . ان الخرق يستوجب من الاعداد المتفوقة السرعة في التقدم ، والتموين الجيد والانتاج الكبير للمعامل المحمولة لصالح المجهود الحربي . وان تغذية القوات المتقدمة من الاعداد الكبيرة البشرية الاحتياطية ، والانساق الثانية، والامدادات المتندعة من المؤخرة يؤمن تدافع القوات بسرعة، وبالتالي يمكن ان تصل الى اهدافها قوية ومتماسكة .

ان عدد الكتائب ، وعدد المنشآت الادارية ، وغيرها لاتعطي الصورة الحقيقية للتفوق العددي ، اذ يمكن ان تكون اعداد هذه الكتائب ، أو هذه المصانع والمنشآت قليلة نسبيا اذا ماقيست مع العدو . والصحيح هو أن يغير الاهمية الى التعداد الحقيقي للقوات المقاتلة ، والقوات الاحتياطية، والقوات التي تعمل في كل مرفق من مرافق القتال، وكثير من القادة مايقعون في أخطاء مثل هذه عند حساب التفوق فيعتبرون كتيبة بكتيبة أو مصنعا بمصنعا ، أو منشأة بمنشأة ، أو وحدة بوحدة وهكذا .. الا أن هذا الحساب لايعطي الدليل الكافي على التفوق فلو كان لدى أحد الخصمين /٥٠/ كتيبة ، ولدى الاخر /٤٠/ كتيبة ، ومثل هذه النسب في المرافق الاخرى كالمصانع والمنشآت ، فان الذي بيده /٤٠/ كتيبة تعداد الكتيبة /٨٠٠/ شخص ، والذي بيده /٥٠/ كتيبة تعداد الكتيبة لايتجاوز /٥٠٠/ شخص يعتبر في هذه الحالة ان الذي يملك الكتائب ٤٠×٨٠٠=٣٢٠٠٠ شخص هو متفوق بطبيعة الحال على الذي يملك ٥٠×٥٠٠=٢٥٠٠٠ ، وهكذا في المصانع والمنشآت الادارية الاخرى التي تحسب على هذا المبدأ ، وهذا القياس .

ان الاستراتيجية الادارية التي تحدد اثناء المجابهة التعداد ،والهدف والمكان ، والوقت . انه عند المجابهة لابد من معرفة الاعداد التي تخدم الهدف المحدد . ففي كل مواجهة تحدد الاستراتيجية الادارية العدد ونوع الاختصاص على ضوء المعطيات ، وعلى ضوء الهدف والمكان والزمان

وهي بهذا التحديد تبين القوة العددية وفعاليتها وقدرتها ونوعها ، فقد تكون المواجهة بجيش تعداده /٢٠٠٠٠٠/ألف ، وقد تكون اكثر أو أقل ، وبعدد من المصانع والمنشأت والقوى الاخرى ، على أنه في كل الاحوال عند تحديد العدد يجب ان يكونالتقدير صحيحا فلا زيادة ولا نقصان . وان الهدف من الامور الاساسية الذي تحدده الاستراتيجية ، وعلى الهدف يستند العدد ، وتتحدد القوة البشرية في كل مرفق ، وفي كل مجال . وان المكان أو الجهة التيستقع فيها المواجهة برية كانت أم بحرية ، أم جوية ، أم مشتركة ، أم في غابات أو جبال أو صحاري . أو حرب تسابق وتقدم التي تتركز أمكنتها في المعامل والمصانع والمختبرات . واذا كانت برية فهل تقع في ارض سهلة او جبلية أو ما الى ذلك ، واذا كانت في المصانع من نوع هذا التسابق وهذا التطوير ؟ فهل ياترى في تطوير أسلحة الطيران ، أم في تطوير القاذفات النووية ، أم في تطوير الغواصات ، أم الرادار . الخ فاذا ماتبين المكان أمكن بعد ذلك فهل ياترى في تطوير أسلحة الطيران ، فاذا ماتبين المكان أمكن بعد ذلك تحديد العدد اللازم للقتال في هذه النقطة أو تلك . وان الوقت له أهمية كبرى كذلك في تحديد العدد ، فاذا كان الوقت ليلااختلفعنالوقت في النهار واختلف العدد معه ، واذا كان الوقت في ظروف دولية مواتية ، اختلف عن الوقت في ظروف غير مواتية ، واختلف معه العدد ايضا ، وان كان في وقت تكون فيه القوة العددية غير جاهزة من حيث التدريب ، أو انهاء العمل التخصصي أو غير ذلكاختلف معه تحديد العدد ايضا ، ان تحديد القوة العددية قبل الوقت الذي تكون فيه اعداد غير جاهزة للمواجهة هو تحديد خاطىء ، ولا يمكن ان تجرأ على تحديده اية استراتيجية في أية دولة الا على سبيل الفرضيات وفي حالة فرض العدو المواجهة والقتال قبلجاهزية الاعداد، على الاستراتيجية ان تحدد الاحتمالات اللازمة ، والاعداد البشرية التي تصلح لمثل هذه الاحتمالات .

مما تقدم نرى ان العناصر الاربعة (العدد ، الهدف ، المكان ، الوقت) تتعاون فيمابينها بارتباط جدلي يسعى هذا الارتباط الى حل الصعوبات التي تواجه هذه العناصر ، والى ايجاد حلول صحيحة ودقيقة للقتال . ان فصل التعداد عن الهدف ، أو بالعكس ، أو فصل عنصر من هذه العناصر عن اخر يؤدي الى التعرض للاخطار ، والى الوقوع في أزمات اقتصادية ، أو عسكرية تبعد هذه الازمات الاستراتيجية عن تحقيق اهدافها لكسب النصر . لهذا كان الارتباط الجدلي بين

هذه العناصر بالمفهوم العلمي الصحيح هو الشرط الاساسي لتوجيه طاقة هذه الاعداد البشرية نحو تحقيق النصر ، اذ ان القوة العددية هي أساس هذه العناصر المذكورة ، فلا يمكن ان يحدد الهدف ، أو المكان ، أو الزمان ، دون ان يكون العدد جاهزا وكاملا . كما ان التبدل الكمي في العدد يؤثر تأثيرا كبيرا على الهدف ، والعناصر الاخرى كما أن التبديل له تأثيره أيضا .

تختلف القوة المطلقة العددية عن القوة العددية في مواجهة ما ، أو عدة مواجهات . ان القوة المطلقة تشمل وتتضمن كافة القوى العددية الموجودة في الدولة ، والمنتشرة والموزعة في المصانع ، والمزارع ، والمنشآت والمنظمات ، والقوى المسلحة وغيرها . وهذه القوى انما تشمل في مجموعها القوة العددية المطلقة للدولة ، وبهذه القوة يمكن ان تمارس الاستراتيجية دورها في القتال اذ تحدد العدد ، وتحلل كميا وكيفيا قدرة هذه الاعداد ، فان كانت متفوقة على الخصم فان ذلك يعني ان هذه الاستراتيجية يمكن ان تحقق النصر ، والا فلا نصر اذا لم يتحقق التفوق ، أما في حال تكون فيه القوة العددية متوفرة ومتفوقة في معركة ما ، فان العمليات أو التكتيك يلعبان دورهما كل على مستواه ، فاذا كانت المواجهة صغيرة لجبهة ما محددة ، كانت من التكتيك ، وان كانت المواجهة اكبر على عدة جبهات ، واشترك فيها اعداد كبيرة كانت من العمليات . وسواء كان ذلك في مستوى التكتيك أو العمليات فانه لابد من تحقيق التفوق لاحراز الهدف ، أو الاهداف المتتالية للوصول الى النصر . غير انه في كثير من الاحيان يؤمن التفوق التكتيكي والعمليات لامر ما ، ويتطلب ذلك حينئذ من الاستراتيجية ان تقف أمام هذا الفشل او التراجع اما بدفع احتياطات كبيرة على مستوى الاستراتيجية أو زج الانساق القتالية الاستراتيجية ، فاذا لم يتوفر لدى الاستراتيجية هذا التفوق بالاعداد المطلوبة منيت الاستراتيجية بفشل ذريع سببها فشل التكتيك والعمليات . لهذا يجب ان يركز على مستوى التكتيك والعمليات في التفوق في هذه الحالة ، وأن تؤمن كافة الاسباب للحصول على النصر ، لان التفوق في التكتيك والعمليات وعدم التفوق في الاستراتيجية يتطلب من الاول ان يكون جاهزا او مستعدا لكل احتمال وذلك اما بحشد القوات على الاتجاهات الرئيسية التي تؤمن الخرق ، واما بالتطوير العتادي والتكنولوجي ، واما بالمفاجأة ، أو المناورة بالقوى والوسائط ، والحركية الفنية العالية للقوات . ان كل فشل في هذا المستوى سوف يعمم على كافة المستويات . ولهذا فاني ارى أن

يكون التفوق على مستوى الاستراتيجية لاعلى مستوى التكتيك والعمليات فقط . ففي الحالة الاولى خطر على الاستراتيجية وذلك عندما لايؤمن التفوق التكتيكي والعملياتي أي نجاح وتقدم ، بل يصاب بالفشل والتراجع ، وهنا المرحلة الصعبة ، والنقطة الحرجة على الاستراتيجية، وليس من سبيل للخروج من هذه النقطة الحرجة الا حشد القوات والاعداد الكبيرة على نقطة واحدة ليحصل التفوق . وفي هذا مجازفة كبيرة ومغامرة قد تؤدي الى الهزيمة والانكسار فيما اذا لم ينجح هذا التفوق من العدد . لهذا فانه من الضروري عند حساب القوة العددية أن تحسب القوة العددية المطلقة وان يؤمن التفوق لحساب التكتيك والعمليات والاستراتيجية في الامكنة المناسبة ، وفي الازمنة المناسبة ، وفي القوة العددية المناسبة . وان تنسيق الزمان والمكان « هو خبز الاستراتيجية » كما يقول « كلاوز فيتز » .

ان التقدير الصحيح للقوة العددية ضروري لانه على اساس هذا التقدير ستقدر القوات الصديقة . وهذا التقدير يعتمد بالدرجة الاولى على الاستطلاع الذي يكشف كافة القوى العددية في كافة المستويات ،وفي الامكنة المختلفة ، وبقدر مايكون الاستطلاع قويا مايكون التقدير قريبا من الواقع . ويعتمد بالدرجة الثانية على الاحصاءات الدقيقة التي تجريها بين فترة واخرى بعض المؤسسات الحكومية ، وغير الحكومية . ان اي تقدير خاطىء يؤدي الى الهزيمة ، وخاصة التقديرات الخاطئة الكبيرة التي لاتعتمد على اسس واضحة ، بل تعتمد على التخمين والارتجال ، فالتقدير الخاطىء يجعل قوى المجابهة أثناء التنفيذ عاجزة عن اداء أي عمل ، وتصاب بخيبة امل على خلاف ما كانت مقدرة ومتوقعة ، كما تصاب القيادة في هذه الحالة بارتباك ، وتفقد جزءا كبيرا من السيطرة على هذه الاعدادالبشرية المنتشرة والموزعة في الجبهات ، وفي كل اراضي البلاد ، ومن المعلوم ان اعادة السيطرة ، واعادة الاتصال بين هذه القوى المبعثرة صعب للغاية على مستوى الاستراتيجية لان ذلك يستغرق زمنا طويلا حتى تعود الى ما كانت عليه . وفي هذا الزمن ، وفي هذا الظرف قد يستغل العدو هذه الفرصة فيقضي على خصمه اذ يحاول ان يجد الطرق التي تزيد من بعثرتها وفوضويتها ، فقد يقطع طرق الانسحاب ، أو يقسم هذه القوات المبعثرة الى اجزاء صغيرة يسهل التغلب عليها وتدميرها ، أو يضرب تجمعات العمال في المصانع ، أو المدن الكثيفة . ولن تستطيع القوى المبعثرة ان تستعيد قوتها الا باعادة تجميع سريع

لهذه الاعداد ، وبث الروح المعنوية ، وعبقرية القيادة للسيطرة على هذه القوات من جديد ،وخلق التفوق في نقاط معينة وذلك باجراء تركيز وحشد القوى الاساسية على تلك النقاط ويقول « كلاوز فيتز » : « ان تقدير الخصم تقديرا صحيحا ، والمغامرة بمجابهة الخصم لمدة ما من الزمن بقوة قتال بسيطة والشجاعة الضرورية للقيام بمسيرات طويلة ، والجراة على انقضاض سريع ، وفعالية متزايدة هي من ميزات النفوس الكبيرة في ساعة الخطر ، تلك هي اسباب الانتصارات » .

قد لايكون للتفوق العددي أي معنى في حال عدم تكافؤ التدريب ، او التنظيم ، او الروح المعنوية ، وكذلك في حال عدم امتلاك اسلحة متطورة تعادل اسلحة الخصم ، وكذلك في حال عدم وجود مؤخرة قوية ، أو في حال عدم امتلاك صناعة قوية محلية . ان كل هذه المسائل لها أهمية ، ودورها في التغلب على التفوق العددي مهما يكن هذا العدد ، الا أن العدد يلعب دوره الاساسي في التغلب على هذه المسائل في حال أن الحرب تأخذ صفتها الشعبية والطويلة . ومع الزمن يمكن انتكون لهذه الاعداد فعاليتها ودورها في خلق التكافؤ ، وذلك بايجاد الوسائل الناقصة شيئا فشيئا اذ يجب ان تمارس الاعداد البشرية دورها في القتال ، ودورها في المجابهة والتطوير ، ودورها في البناء والتشييد بآن واحد ، وهذه مهمة صعبة تتطلب عملا متواصلا ، وتأهيلا ، وتنظيما ، وروحا معنوية عالية وان النصر مهما طال على المدى الطويل فانه سيكون للاعداد المتفوقة والتي اتخذت لنفسها طريقا واضحا للوصول الى ماكانت تهدف اليه ، فالصين استطاعت بأعدادها الكبيرة ان تستحث الخطى لتلحق بركب الدول التي سبقتها في مضمار التقدم ، والتطورالتكنولوجي، وكذلك الهند . وفي الحقيقة فان مثل هذه الدول قد برهنت على قدرتها الذاتية في تنظيم وتدريب هذه الموارد البشرية المتفوقة . فصنعتالقنبلة الذرية واصبحت تعد من الدول النووية في العالم سبقت في ذلك الدول المتقدمة والمتطورة مثل اليابان ، والمانيا الغربية ، وبنت قاعدتها الصناعية والزراعية على أسس من التقدم والتطور .

بقي علينا ان نناقش فكرة هل يجب زج ووضع كافة الموارد البشرية دفعة واحدة في المجابهة ، أم يجب وضع الموارد البشرية المناسبة ؟ من الطبيعي ان العدد الكبير المتأهب يرهب العدو حتى لو لم يشترك فيالمجابهة والقتال ، وكم من المرات فكرت الولايات المتحدة الامريكية بغزو الصين

والقضاء عليها ؟ الا ان الاعداد الكبيرة قد أوقفت ومنعت تنفيذ هذه الفكرة ، واعتراف الولايات المتحدة الامريكية بعدئذ مرغمة من رهبة العدو بحقوق الصين في الامم المتحدة اذ تقدمت الصين ، وتراجعت الولايات المتحدة الامريكية ، ان من مهام الاستراتيجية تحضير واعداد كافة الموارد البشرية أي كان مستواها ، وقطاع عملها ، ومكانها ، والتنسيق بين الجهات المختلفة لهذه الموارد ، ولحرية استخدام هذه الاعداد عند المواجهة ، ولهذا فمن المفروض ان تكون القوى البشرية كلها جاهزة للبدء في عملها عندما يطلب منها ذلك ، او يحين الوقت للاستخدام . ومعنى ذلك ان كافة هذه الاعداد يجب ان تكون بحالة استعداد يؤهلها للقيام الفوري في عملها على مستوى المصانع والقوات المسلحة ، والقيادات الاخرى ، الا ان استخدام هذه الاعداد البشرية يجب ان يكون مناسبا الاعداد القوات العدوة . فاذا كان لدى احد الخصمين عدة اتجاهات يلزم لكل اتجاه عدد معين قد يختلف عن الاخر ، ومثل هذه الحالة من المتوجب وضع الاعداد المتفوقة في كل اتجاه ، ولكن هذا التفوق يجب الا يكون كبيرا عن الحد المعقول ، والذي بهذا الحد يمكن احداث خرق او خسارة لدى العدو ، ولا يكون هذا التفوق ناقصا بحيث يظهر البطء في التنفيذ ، أو عدم حصول التقدم المطلوب . ان وضع الاعداد المناسبة في الامكنة المناسبة هو المبدأ السليم عند تنفيذ المجابهة . وعلى الاستراتيجية عند تطبيق المبدأ أن تحتفظ بقوات احتياطية كبيرة ، وبأنساق ثانية وثالثة ورابعة متتالية ، لكي تقدم عوضا عن الاعداد المستهلكة أثناء التنفيذ ، وبهذا فانه يمكن تقديم الاحتياطات والانساق وهي بحالة راحة واستعداد تامين ، وتغذية القتال والمجابهة بصورة مستمرة حتى تحقق الهدف .

اذا ومن اجل كسب النصر يجب :

ـ تحضير واعداد كافة القوى البشرية على مستوى الاتجاهات ، وخاصة على الاتجاهات الخطرة ، وعلى مستوى الدولة وفي كافة المرافق بدون استثناء .

ـ تنفيذ القتال والمجابهة بأعداد مناسبة على كافة الاتجاهات لتؤمن التفوق في الحد المطلوب فلا زيادة ولا نقصان .

ـ تشكيل احتياطات كبيرة من كافة الفئات ، والمصانع ، والمنشأت والقوات .

– تشكيل الانساق المتتابعة لتدخل المجابهة بكامل قوتها واستعدادها ، ثم عليها ان تطور هذه القوة للوصول الى الاهداف .

– تبديل الموارد البشرية المجهدة بموارد اخرى جديدة قادرة على اتمام العمل الذي وصلت اليه الاولى في المجابهة ، وبهذا يمكن ضمان استمرارية القتال بنفس القوة والحيوية والنشاط الذي بدأت به المجموعات الاولى التي يجب ان تعود هذه المجموعات المجهدة ، الى مكان تستطيع اعادة تجميعها ، واعادة تحضيرها لتدخل المجابهة بعزم وجدية ثانية اذا تطلب الامر ذلك .

ان مجموع المجابهات الناجحة تدل على النتيجة العامة للاستراتيجية فاذا كان اتجاه قد اصيب وتحمل خسائر ، وكان اتجاه آخر قد نجح ، أو أن جزءا من هذا الاتجاه قد نجح ، والاخر لم ينجح ، الا ان مجموع الخسائر لاتساوي شيئا امام النجاحات الكبيرة التي حققها أغلب الاتجاهات . أو اذا أصيب عدد من عمال مصانع الاسلحة ، وبقي الجزء الاكبر من هؤلاء العمال الذين يستطيعون مع الاعداد الاحتياطية متابعة العمل فان كل ذلك لايؤثر على مجرى المجابهة اطلاقا ، وكذلك الامر اذا أصيب جزء من تشكيل واستطاع هذا التشكيل ان يستعيد قوته ، أو ان يجدد قوته بزج الانساق الثانية ، أو أن يدخل تشكيل جديد يسد مسدَّ التشكيل القديم فان النتيجة في هذه الحالة أيضا لا يغير من قيمة التقدم والمجابهة الناجحة ، ولا من قيمة النصر . ان محصل مجموع المجابهات الناجحة هو النصر .

ان الخسائر التي تصيب الخصمين مختلفة ، كما ان مجموع الخسائر في الخصم المتفوق قد تكون اقل من الخسائر في الخصم المنهزم كما ان الخسائر للخصم المتفوق قد تختلف من تشكيل الى تشكيل ، ومن مصنع الى مصنع ، ومن اتجاه الى اتجاه ، ومن قوى المجابهة في الانساق الأولى الى قوى المجابهة في الانساق الثانية أو المؤخرة . ان الخسائر الكبيرة تقع بصورة حتمية في الانساق الاولى ، وبصورة قليلة في الانساق الثانية ، وبصورة أقل في القواعد الصناعية وفي المنشآت وغيرها . ويمكن في بعض الاحوال الا تقع خسائر تذكر في بعض التشكيلات ، أو الاتجاهات أو المرافق وذلك لوقوعها في اتجاه ثانوي أو غير خطير ، الا أن الخسارة الكبيرة قد تقع عند استخدام أسلحة التدمير الشامل . وان الخسائر لاتعتبر خسائر بالمعنى الحقيقي في حال تعويضها بسرعة ، ومتابعة

القتال ، أو الاعمال القتالية كما تكثر الخسائر في التشكيلات والمرافق ، والمنشآت الادارية التي اعياها التعب وقلت مقاومتها ، ففي هذه الحالة يجب افساح المجال لراحتها ، واستعادة قوتها ونشاطها ، أو دفع بدل عنها لتحل محلها ، وتستلم مهامها ، وتتابع قتالها أو أعمالها المنوطة بها .

من المهم جدا عند الدخول في المجابهة ان نتقصى وندرس طبيعة هذه المجابهة ، ونحللها تحليلا دقيقا ، اذ ان طبيعة المجابهة الحديثة تختلف اختلافا جذريا عن المجابهة السابقة . ان دراسة المجابهة السابقة ، واستخلاص الدروس منها ودراسة المجابهة المقبلة والظروف المحيطة بها تلقيان الضوء على طبيعة المجابهة فالموارد البشرية قد طرأ على تشكيلها ونظامها ، واسلوب تدريبها بعض المتغيرات ، هذه المتغيرات التي يجب ان تدرس دراسة دقيقة للخروج منها باستنتاجات تفيد في وضع الخطط اللازمة لاستخدام هذه الموارد من الفني والاداري الى العامل البسيط ، ومن القيادة الى القاعدة ، ومن الجندي العادي الى قائد الجيش . وعلى هذا الاساس يمكن اجراء بعض التعديلات الطفيفة على الاستراتيجية الادارية ، والتعديلات الكبيرة على العمليات والتكتيك . ان الصورة التي يجب ان تكون ماثلة للاذهان عند كل مجابهة جديدة هي دراسة وتقصي طبيعة المجابهة الحديثة .

ان التفوق البشري يحتاج الى مساحة كبيرة من الارض للانتشار ، كما يحتاج الى كميات كبيرة من مواد الامداد ، وكذلك الى قيادة قادرة على السيطرة على هذه القوى البشرية الكبيرة فكلما كانت الاعداد كبيرة كلما قلت السيطرة ، وكذلك كلما زادت مساحة الارض التي تنتشر فيها هذه القوى كلما قلت السيطرة أيضا . الا أن الانتشار في الوقت الحاضر وفي ظل الحروب التدميرية يعطي لهذه القوى حماية وامنا ، ولهذا فان الانتشار والتجمع لهما محاسنهما ومساوئهما ، ولكن الملاءمة بينهما طبقا لظروف وطبيعة المواجهة هي اجدى لخدمة التفوق .

ان التخطيط للموارد البشرية بات ضروريا ، وخاصة في الوقت الحاضر الذي اصبح فيه التخطيط يشكل الاساس للتطور ، والدعامة القومية للبناء ومن اجل هذا فانه قد انشئت في الدول المتقدمة عدة مؤسسات وسلطات للتخطيط للطاقة البشرية ، والاشراف على تنفيذها، وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بشؤون التخطيط ، والتنبؤ بالاعداد الحالية المطلوبة ، ووضع البرامج الكفيلة لمتابعة هذه العمليات المتعددة.

ان وضع خطة محددة لتحسين الموارد البشرية كما وكيفا ، وايجاد الاختصاصات ، والمهن الضرورية ، وتحسين مستوى هذه الموارد صحيا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من أهم معاني التخطيط حاليا . ان التخطيط يجب ان يكون هادفا وشاملا ، بحيث يمكن هذه القوى البشرية والاعداد الكبيرة من متابعة مسيرتها في ظل المتغيرات الجديدة . ومع هذافالتخطيط يجب ان يشمل كافة المحاور من أجل بناء هذا الانسان وتقدمه وتفوقه ومن الضروري أن يهدف التخطيط البشري الى حصر قوىالعمل والاعداد البشرية للخطة ، وتلبية حاجات المجتمع البشري وتحسينها سلما وحربا ، والاتصال والانفتاح مع الاقطار البشرية الاخرى ليتم التكامل، وايجاد التوازن بين الحاجة والانتاج ، والزيادة والاستهلاك ، واستخدام الموارد بحيث يضمن هذا الاستخدام القدرة على الاستمرار ، وتنمية تقدم النمو البشري بما يتناسب مع المهام والخدمات ، وتوزيع المشروعات داخل الاطار العام لتسير جنبا الىجنب بتكافؤ وتوازن فلا يطغى أحدهما على الاخر ، وتوفير كافة الكوادر الفنية والادارية ، ان الكثافة البشرية تتطلب كثافة مادية ، كما تتطلب انماطا كبيرة ، واعمالا متعددة لامتصاص هذه الكثافة ، وأرضا واسعة تتمركز فيها ، وقيادة حكيمة تديرها ، وموارد كبيرة تستغلها ، وبالمقابل فان قلة الكثافة تتطلب جهدا متواصلا للتركيز على الاستفادة من الموارد البشرية ، اذ لا تستطيع مثل هذه الدول أن تؤمن الاعداد الكافية لادارة المصانع ، والمزارع ، والخدمات والقوات المسلحة الكافية لردع العدوان ، وان الجهد المبذول هنا يجب أن يتضاعف ، كما أن التخطيط البشري يختلف عن التخطيط في البلاد الاخرى وافضل التخطيط هو ما كان متوازيا ومتكافئا فلا زيادة ولا نقصان ، وحينئذ يمكن لهذا التخطيط أن يؤدي دوره الكامل في المجابهة ، وتنتصر الموارد البشرية المتكافئة على الموارد البشرية غير المتكافئة . فالتنظيم والتخطيط الكامل المتكامل يؤدي الدور الحقيقي والناجح في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، ويؤتي أكله ، ويستجيب للمطالب أثناء القتال وأثناء المجابهة مع العدو . وهنا نقطة لا بد من ابرازها وهي أن الموارد البشرية المتوازية والمتكافئة والتي تكون أقل عددا هي بطبيعة الحال تكون أقل قوة من الموارد البشرية المتفوقة . وبمعنى أدق ان الذي يملك الاعداد الكبيرة من الموارد البشرية قادر على تحقيق النصر . الا أنه عند وجود موارد بشرية متفوقة ولكنها غير متوازية ومتكافئة يمكن للاعداد القليلة من الموارد البشرية الخصم أن

تحقق النصر على هذه الكثافة المشتته وغير المنظمة . ان التفوق البشري يجب أن يرافقه في كل الاحوال تفوق كيفي .

ب ـ الموارد المادية : ان الموارد المادية متنوعة وعديدة منها الموارد الزراعية التي من اهمها : القمح والارز والشعير والشوفان والشيلم والبطاطا والسكر ، والمطاط والجوت والقطن والكتان ، والموارد الزيتية والدهنية ، والفواكه المتعددة من الموارد الزراعية الكثيرة ومنها الموارد الحيوانية التي من أهمها : الاغنام والابقار والابل والماعز والاسماك وغيرها . ومنها الموارد التعدينية التي من أهمها الحديد والروم والنيكل والمنغنيز والكوبالت والالمنيوم والنحاس والرصاص والقصدير واليورانيوم ، والنترات والبوتاس والحرير الصناعي والميكا والفوسفات والكبريت ، ومعادن الطاقة كالفحم والطاقة المائية والكهربائية ، والبترول .

ان لكل مادة من الموارد المادية وظيفة معينة ولها اهميتها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية . وتتفاوت اهمية هذه المواد فيما بينها حسب ما تقدمه من خدمة كبيرة في هذه المجالات ، اذ يعتبر الحديد مثلا من الموارد الاستراتيجية المهمة ، وكذلك اليورانيوم وغيره من المعادن . كما تعتبر معادن الطاقة من أهم الموارد في تسيير آلة الصناعة ، وتحويل الموارد المعدنية الى اسلحة ، وعتاد قتالي مختلف . كما يعتبر القمح من الموارد الغذائية ذات الاهمية في تموين وحياة البشر الاساسية . وبقدر ماتكون هذه الموارد مستثمرة صحيحا بقدر ماتؤدي وظيفتها على الوجه الاكمل . ان لكل مورد من هذه الموارد وظيفة كامنة به وكاملة ، فاذا استطاعت احدى الدول أن تستثمر هذه الوظيفة وهذا الدور بشكل كامل حصلت على تفوق ملحوظ على الدول الاخرى اذ ان كثيرا من الدول غنية بمواردها الا أن هذه الموارد حتى الان لم تستثمر ، أو لم تستخرج بعد ، أو لم يستفد منها الاستفادة الكاملة لهذا بقيت هذه الموارد عاجزة عن أداء وظيفتها الكاملة .

ان تفاعل الموارد البشرية بالموارد المادية يشكل الصناعة التي تعتبر حجر الزاوية في بناء الاستراتيجية الادارية ، فالصناعة رمز التفوق والتقدم ، والحضارة . والصناعة متعددة وتحتاج كذلك الى موارد متنوعة وكثيرة . ومن الصناعة صناعة بدئية ، وصناعة متطورة ، فالصناعة البدائية لاتستوعب الموارد الكثيرة ، بل انها تكتفي بموارد بسيطة معتمدة

في ذلك على الصناعة اليدوية . أما الصناعة المتطورة فانها تعتمد على الالة والموارد الكثيرة ، والرأسمال الكبير ، والاسواق الواسعة ، ومن الطبيعي ان تكون الصناعة المتطورة هي صناعة متفوقة على الصناعة اليدوية اذ ان توفر الموارد بانواعها يساعد على اقامة الصناعة القوية والمتفوقة . واذا استعرضنا عوامل التفوق في الموارد المادية نجد أهمها :

ـ توفر الموارد وكثرتها في دولة ما . من الطبيعي ان كثرة الموارد وتنوعها يعطي القوة الدافعة للصناعة ، ويبني رأس المال ، ويشكل القاعدة الاساسية للابحاث العلمية ، ويعطي الدعم الكامل للمؤخرة ، ويبني القوات المسلحة على اسس قوية من الاكتفاء والتكامل ، ومن اهم الدول التي تتمتع بهذه الميزة هي : الاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة الامريكية ، على أن بعض الدول قد توجد فيها موارد كثيرة الا انها لاتزال مدفونة تحت الارض ، أو لم تستغل استغلالا كافيا ، ومن أهم هذه الدول ، الدول الافريقية . أو أن بعضا من هذه الدول قد تستغل الثروات المتوفرة الا ان هذا الاستغلال يكون غير كامل . فالدول المتفوقة في هذه المجموعات هي : المجموعة الاولى التي تتوفر فيها الموارد والتي تستفيد منها برمتها ، ثم تأتي الدول التي تتوفر فيها الموارد لكنها غير مستقلة أو مستثمرة استثمارا كاملا ، ثم تأتي الدول التي تتوفر فيها الموارد ولا يستفاد منها الا قليلا . وتتوفر الموارد الكثيرة في بلد ما عند توفر الشروط التالية :

ـ ان تكون مساحة اراضي الدولة كبيرة ، وتتوفر في هذه المساحة من الارض أغلب الموارد . أو أن يكون لهذه المجموعة من الدول عدة ارتباطات ، أو علاقات اقتصادية مع دول اخرى لكي تؤمن الموارد الباقية والتي لاتتوفر في اراضيها ، وهذا ماحدث بالدول الاستعمارية الكبيرة في الماضي أن تستولي وتستعمر الاراضي الغنية بمواردها في العالم . ولا تزال بعض الدول الى الان تئن تحت وطأة الاستعمار الاقتصادي .

ـ ان تكون هذه الدول على قدر من التقدم أي أن يتوفر التقدم التكنولوجي ، والابحاث العلمية حتى اذا لم يتوفر ذلك المورد محليا أو عالميا ، أمكن تصنيعه كالمطاط الصناعي ، والبترول الصناعي وغيره . وهذا لايتوفر الا في دولة صناعية قوية . وبهذا التقدم يمكن ان توجد الموارد الناقصة ، أو الموارد غير المتوفرة .

ـ اكتشاف الموارد التي لم تكتشف بعد اذ في اكتشافها ستزداد الموارد . وان اكتشاف هذه الموارد منوط بالتقدم العلمي القادر على ذلك ، والحاجة الملحة التي دفعت بهذه الدول أن تكثر مواردها بهـذه الطريقة ، وهذا لايتوفر ايضا الا في الدول المتقدمة .

ـ التوسع الراسي والافقي للموارد بحيث يكون هذا التوسع كافيا بكمياته واحجامه واوزانه لتأمين الاحتياطات المختلفة . فاذا اكتشف مثلا منجم حديد، ا لا ان هذا الحديد في هذا المنجم لم يكن كافيا لانشاء صناعة ثقيلة ، فانه في هذه الحالة من الاولى ان نفتش عن حقل اخر او حقول متعددة تستطيع بانتاجها الكبير أن تلبي حاجيات الصناعاتالثقيلة وغير الثقيلة . أو اذا كان هنالك حقل صغير لزراعة القمح فانه في هـذه الحالة ايضا يجب أن نوسع المساحة المزروعة اما باستصلاح الاراضي ، أو قطع الغابات ، أو غير ذلك مما يزيد في المساحة وبالتالي يزيد مـن الانتاج . وفي الحالة الثانية يمكن ادخال تحسينات على منجم الحديد ، وعلى حقول الزراعة وبهذه الطريقة ايضا يمكن زيادة المـوارد ، حيث تؤمن هذه الموارد الاحتياطات المتطلبة . وهكذا كل الموارد .

ـ تحديد الاستهلاك . وليس معنى ذلك ان كثرة الموارد تقضي من المستهلكين ان يستهلكوا بدون قيدو لا شرط ، ان تحديد الاستهـلاك ضروري في حالة وجود الموارد الكثيرة ، وتحديد الاستهلاك يجري بطرق مختلفة . واذا لم يتحدد الاستهلاك فان كثيرا من الموارد تهدد أو تبذر دون فائدة تحقق .

تخزين الموارد وخاصة الموارد الاستراتيجية ، اذ يساعد التخزين على توفر الموارد عند الضرورة ، وكذلك ضرورة توفر الاحتياطات على مستوى الدولة وعلى مستوى الجيوش اذ يساعد الاحتياط في استمرار العمل والقتال ، وأثناء الازمات .

ان توزيع الموارد بما يتلاءم مع الحاجة ، ومع الشروط الملائمـة لصفات الموارد ، بحيث يكون هذا التوزيع متناسبا مع حجم القـوى يعطي للموارد قوة التفوق على الموارد الاخرى التي لم توزع التوزيـع الملائم والمتناسب . ان التوزيع يشمل المكان بحيث يصل هذا التوزيـع الى الامكنة المراد فيها استخدام هذه الموارد كاماكن الصناعة ، واماكن المستودعات ، والموانىء ، والمطارات .. ومن المفضل أن يـكون هـذا

التوزيع أخذا بعين الاعتبار الاهمية في الامكنة كصناعات الاسلحة الثقيلة مثلا ، أو صناعة الذخائر ، أو الامكنة المهمة التي تتمركز فيها القوى الرئيسية للجيش ، أوللصناعة أو للزراعة بحيث تكون هذه الموارد في متناول اليد وقريبة عند الحاجة اليها أو الامداد بها . كما ان التوزيع يأخذ بعين الاعتبار الكثافة الكبيرة للموارد البشرية فحيث تكون الموارد البشرية موزعة توزع أيضا الموارد المادية ، وهذا ما ينطبق تماما على توزيع الموارد وتكديسها علىالاتجاهات الرئيسية عند القتال اذ تكدس خلف القوات التي ركزت جهودها الاساسية البشرية على اتجاه ما ، وهكذا توزع الموارد توزيعا يتناسب مع الكثافة العددية للجيش والسكان . وتوزع الموارد ايضا حسب أهمية الاتجاهات ، فان كان الاتجاه ثانويا كان نصيبه من الموارد المادية أقل من نصيب الاتجاه الرئيسي . ان الكتلة المادية تلحق دائما الكتلة البشرية ، وتتبعها في كل الاحوال . وان من التفوق ان توزع الموارد المادية تبعا لتلك الحالات المنوه عنها . وان الحاجات منها ضرورية ، ومنها غير ضرورية الا انها ملحة في بعض الاحيان، ومنها ثانوية يمكن الاستغناء عنها ، فالتوزيع يتناول الاهم فالمهم فالثانوي .

ان استمرارية الموارد ، وتدفقها على المصانع ، وتأمين الاحتياجات المادية للمواجهة والقتال يعطي لهذه الموارد التفوق على مثيلاتها التي يحصل فيها انقطاع في امداد الموارد في الزمن والمكان المحددين . وحتى تكون الموارد مستمرة لابد أن تتوفر الموارد الكبيرة التي لاتنضب ، وتتوفر أيضا وسائط النقل الكامنة لنقل الموارد الى الامكنة المحددة ، وتتوفر المصانع الكافية لتحويل هذه الموارد الى احتياجات مادية قابلة للاستهلاك الفوري ، وملائمة لظروف العمل والقتال ، وانه مما يساعد على الاستمرارية في كافة المستويات الصغيرة والكبيرة ، والمصانع ، والقوات المقاتلة هو وجود احتياطي من هذه الموارد يتيح للمعامل ان تستمر في انتاجها ، كما يتيح للقوات المقاتلة ان تستمر في قتالها لفترة محددة من الزمن مرتبطة بأهداف الاستراتيجية الشاملة .

ومن المهم جدا ان نذكر اهم أهداف الموارد المادية ، **فهي اولا :** يجب ان تؤمن زيادة الانتاج بما يتلاءم مع الحاجيات والمتطلبات ، وقد تؤدي الزيادة في بعض الاحيان الى مضار عندما تكون زيادة الانتاج فائضة عن الحاجة ، وعن المطالب العملية للجهات المختلفة ، أو أن يكون هذا

المورد ، أو هذه الموارد قابلة للنضوب ، وليس معها القدرة على التجديد كالبترول والفحم والحديد وغيره من الموارد التعدينية ، كما أن زيادة المواد على مستوى القوات المقاتلة يعيقها عن الحركة في ميدان القتال ، وتحتاج في حال الزيادة الى كثير من المستودعات المحمولة كالقاطرات والسيارات والسفن والطائرات وغيرها .

ان الزيادة في الانتاج هو هدف ولكن هذا الهدف يجب ان يكون متوازيا بين الانتاج والاستهلاك . والهدف الثاني هو تحسين هذه الموارد بحيث تكون متفوقة فنيا وتكنولوجيا على مثيلاتها ، ومما يساعد على بلوغ هذا الهدف هو قوة الصناعة وتقدمها ، ووجود الباحثين والعلماء وتوفر الكوادر الفنية والادارية ، وان التحسين يشمل الكيفية والنوعية بآن واحد . كما أن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهدا كبيرا متواصلا ، والاستفادة من خبرات الاخرين في كل مراحل التحسين . والهدف الثالث هو أن تكون هذه الموارد سهلة الاستخدام جيدة التأثير ، فالبترول مثلا له أنواع عديدة منها الجيد والرديء ، ومنها الذي يقع على عمق كبير في الارض فيصعب استخراجه كما في المحيطات والبحار ، ومنه ما يكون سهل الاستخراج وكذلك باقي الموارد ، لهذا فان المورد الذي يتميز بسهولة استخدامه وتصنيعه هو أفضل من غيره . وكذلك فان بعض الاسلحة والاعتدة القتالية التي تتميز بسهولة الاستخدام ، والحركة ، والمرونة هي أفضل من غيرها ، ولهذا فان هذا الهدف مهم جدا في التنفيذ . وكما نعلم أن التنفيذ هو محك الموارد ، والمواد الامدادية . والهدف الرابع هو أن تكون هذه الموارد قادرة على التطور والتكيف مع الظروف المحيطة ، ومع متطلبات الصناعة ، والالة ، والقوات وغيرها ، وان هذا التطور يجب ان يرافقه تطور في الالة ، وفي الاستخدام ، وان هذا التطور يمكن أن يكون سببا في انشاء صناعات جديدة ، أو الغاء صناعات قديمة ، كما يكون سببا في تطور المواصلات والابحاث العلمية ، والصناعات الحربية ، وتوسيع صناعة الصلب ، أو الصناعة التحويلية ، أو الصناعة الاستخراجية ، أو ما شابه ذلك .

انه مهما ازدادت الموارد المادية لبلد ما ، فان هذه الزيادة نسبية فيما بينها وبين الدول الاخرى ، وبهذا تضطر الدول التي تحتاج لقليل أو كثير من الموارد المادية أن تحصل على هذه الموارد من بلاد أخرى ، اما باستعمار مقنع ، أو باتفاقات ومعاهدات وتحالفات ، وهذا ما هو حاصل

في أغلب دول العالم في الوقت الحاضر ، الا أن الحصول على الموارد من بلد اخر يتعرض لكثير من الصعوبات حيث لا يمكن السيطرة على هذه الموارد في أي وقت وبأية كمية ، بل هناك القيود على ذلك ، ويمكن للدولة التي لديها الموارد أن تقطعها ، أو تقننها عن البلد أو البلاد البعيدة عنها أو القريبة متى رأت مصالحها في خطر ، اذ لايمكن في هذه الحالة الاعتماد على الموارد الاجنبية حتى وان يكن هناك اتفاقات او معاهدات بين البلد المصدر والبلد المستورد . وتبقى الحالة الوحيدة هي الاعتماد على الموارد المتوفرة داخليا حيث يمكن المناورة بها من اتجاه الى أخر ، بل يمكن نقلها من مكان الى اخر ، ومن جهة الى جهة تبعا لاهمية هذا الاتجاه أو هذا المكان ،وهنافقط ينشأ التكامل بين انحاء البلاد ، وتركز الموارد على الاتجاهات الرئيسية ، والامكنة الكثيفة بالاعداد البشرية ، وهكذا نخلص بالقول الى أن الموارد يجب ان تتوفر داخليا ، ويتوفر استمرار الامداد بها وخاصة اثناء القتال والازمات .

يعتبر النقل وسيلة مهمة لنقل الموارد من اتجاه الى أخر ، أو من منطقة الى منطقة ، كما يعتبر النقل من مظاهر التقدم الاقتصادي والعسكري ومن مظاهر التفوق بالموارد وحيث تكتسب الموارد بالنقل صفتين اساسيتين هما : المرونة والحركة . وعند حساب النقل يجب أن نأخذ بعين الاعتبار تعداد وتنوع وسائط النقل ، ومدى كفايتها لنقل الموارد ، والمسافة ، والسرعة ، ونوع الحمولة ، وحجمها ، وطبيعتها وظروف النقل والطرقات التي تسير عليها الوسائط برية أم بحرية أم جوية ، والوقت المتوفر للنقل . فاذا كانت وسائط النقل كافية امكن نقل أكبر كمية من الموارد . ويفضل عند نقل الموارد لمسافة طويلة ان تنقل بكثافة كبيرة بوسائط النقل المختلفة ، وذلك لتأمين السرعة في الامداد . أما اذا كانت المسافة قصيرة ، ووسائط النقل غير كافية يمكن ان تنقل الموارد على سفرة او سفرتين او اكثر . الا انه في كل الاحوال يجب ان تكون وسائط النقلمتميزة بالحركية العالية ، والسرعة ، والحمولات الكبيرة ، والقدرة على السير في أغلب الطرقات وفي اعقد الظروف ، والسهولة في التحميل والتفريغ . ان وسائط النقل هي الصورة الوحيدة لحركية الموارد ، وهي التي تعطي للموارد فعاليتها ، وقدرتها ، وتفوقها وتحشدها .

ان الموار د الزراعية موارد مهمة في حياة البشر في السلم والحرب، وفي حياة الصناعة أيضا غير أن الذي يتحكم في هذه الموارد هو المناخ

والتربة ، اذ تتطلب الموارد الزراعية مناخا ملائما ، وتربة غنية لكل نوع من انواع الزراعة ، وحتى نستطيع ان نزيد من هذه الموارد يجب أن توسع الزراعة أفقيا ورأسيا حيث تزرع مساحات كبيرة من الارض على حساب المراعي والغابات ، وتستصلح الاراضي وتدخل من جهة ثانية التقنية في الزراعة وذلك كله لزيادة الانتاج . وان تنقى الموارد الزراعية تبعا للحاجة غير أن هناك صعوبات قد تعترض هذه الزيادة منها : العوامل الطبيعية ، والعوامل البشرية ، والعوامل الاقتصادية وغيرها . فالعوامل الطبيعية قد تحد من النمو كأن تكون الاراضي غير صالحة ، ولا تصل اليها المياه ، واستصلاح هذه الارض يتطلب اجراءات كبيرة لصعوبة هذا الاستصلاح من حيث طبيعة الارض ، والطرق الكيميائية ، أو الميكانيكية اللازمة لتحسينها . والعوامل البشرية من جراء زيادة السكان ، وتدني مستواهم الزراعي ، وقلة خبرتهم . والعوامل الاقتصادية من جراء نمط الاستهلاك ، وطرق معيشتهم وغير ذلك . والعوامل العسكرية التي تمتص كل زيادة في الانتاج من جراء شراءالمعدات العسكرية وتطويرها . وهكذا فان الذي يزيد في تفوق الموارد الزراعية زيادة الانتاج وتحسينه ، والتوسع في زراعة الارض ، وتطوير الزراعة ، واستخدام الموارد الزراعية استخداما متوازنا بين الانتاج والاستهلاك .

ان الموارد الحيوانية وما تقدمه من لحوم وأصواف وأوبار وأشعار وألبان وجلود تعتبر موارد حيوية تضاف الى الموارد الزراعية ، وتتصل بها اتصالا وثيقا ، فالمراعي المخصصة للحيوان ربما يقتطع جزء منها لصالح الموارد الزراعية في حال توسيع الموارد الزراعية ، ومن جهة مقابلة ربما تستخدم الزراعة لزيادة الموارد الحيوانية ، وتكثير انتاجها . وعلى كل حال فان الموارد الحيوانية تتطلب مساحات واسعة من الاراضي تتوفر فيها الحشائش والاعشاب ، ويتوفر فيها امكانية التنقل من مكان الى أخر سعيا وراء ايجاد المراعي المناسبة في الاوقات المناسبة والمختلفة على مدار السنة . ان انتخاب السلالات الحيوانية المناسبة للاراضي ، والمناسبة للاعشاب التي تنبت في هذه الارض ، والاعتناء بالحيوانات صحيا ، وأخذ الاحتياطات اللازمة ضد العوارض الطبيعية ، وايجاد الاطعمة المناسبة لها في كل الفصول ، واستخدام الزراعة المختلفة لزيادة الانتاج ، والتنسيق بين الزراعة وتربية الحيوان كلها أمور تساعد على ايجاد التفوق في هذه الموارد حيث تقوم هذه الموارد بتأدية وظيفتها المهمة للجيش وللشعب على السواء ، وذلك بتقديمها المادة الاساسية

لغذاء الانسان وهي مادة اللحم التي تدخل في كثير من وجبات الطعام وبصورة يومية ومستمرة ، وتمد بهذه المادة القوات المسلحة ، والجيوش المقاتلة حيث تعتبر من مواد الامداد الرئيسية . تتمركز الموارد الحيوانية في منطقة المراعي ، والاراضي الزراعية . ويمكن نقل هذه المواردللاستهلاك الى أي مكان اما حيا أو مذبوحا فاذا كانت القوات ، أو السكان المراد امدادهم بهذه المادةبعيدين عن أماكن تمركز هذه الحيوانات ، تنقل هذه المادة حيث توجد الكثافة البشرية ، وتحشد القوات . فتحشد الجيش على الاتجاه الشرقي يقضي بالضرورة نقل هذه الموارد الى منطقة التحشد، أو الى المدن الكثيفة . وتختلف كمية هذه المادة عند الامداد بها ، فهي تكون بصورة كبيرة حيث تكون الاعداد كبيرة ، والتحشد كبير ، وتقل عندما تكون الاعداد قليلة ، والتحشد قليل ، يمكن ان تشكل من هذه الموارد احتياطات على شكل لحوم مجففة ومصنعة ، أو على شكل مواشي تجهز عند الحاجة . وفي كلا الحالتين من الضروري تأمين احتياط من هذه الموارد . ومن المعلوم ان استهلاك مادة اللحم تكون بصورة طازجة ، ويوميا وبصورة مستمرة لهذا يجب تجهيزها والامداد بها بصورة عادية، والامداد بالمجفف والمصنع بصورة استثنائية وعندما تدعو الظروف القاسية لذلك .

تعتبر الموارد التعدينية من اهم الموارد المادية ، اذ تخلق الصناعات المختلفة ، وتساعد على التقدم والتطور الحضاري ، وعلى ايجاد قاعدة صناعية مهمة ، وعلى التقدم التكنولوجي ، والملائمة بين هذه الموارد واستخداماتها ، وذلك بايجاد صناعة متطورة ومتفوقة . كما تكون الموارد التعدينية سببا في التفوق في الموارد المالية ، وعونا على ابتكار أسلحة معقدة ومتطورة . لاتتوفر الموارد التعدينية في كل بلد بل ان العوامل الطبيعية تلعب دورا رئيسيا في توفرها ، فقد يوجد الحديد في بلد ما ، ولا يوجد في بلد اخر ، وقد يوجد في منطقة ما من البلد ، ولا يوجد فيمنطقةأخرى ، وهكذا بالنسبةلباقيالموارد التعدينية كالنحاس، والالمينوم ، والبترول وغيره ، وهكذا نجد ان توزيع الموارد التعدينية غير منتظم اذ تكثر في مكان ما ، وتقل في مكان اخر . وان المكان الذي توجد فيه بكثرةيمكن أن تقام فيه مشاريع اقتصادية مهمة ، وصناعات قوية ، وعتاد قتالي متطور ، وأسلحة حديثة . وبهذا يتفوق هذا على غيرهبتوفر الموارد التعدينية فيه . وان استغلال هذه الموارد والاستفادة منها مرهون بالبحث والتنقيب ، وكفاءة الكادر العلمي في اكتشاف واستخراج

هذه الموارد ، والاستفادة منها ، ومقدار الكمية المكتشفة ، ونوعها ، وجودتها ، ومقدار الاستهلاك وتذليل الصعوبات وغيرها . ان هذه الامور وما بها من سلبيات وايجابيات تقرر ما اذا كان ممكنا الانتفاع بمورد أو بآخر . ومن مظاهر التفوق في الموارد التعدينية : وجودها بكثرة ، وتوزيعها في أغلب اراضي الدولة توزيعا يحقق مطالب الصناعة كأن تكون موارد الطاقة متوفرة في مراكز توفر الموارد التعدينية ، والكثافة السكانية ، وتطوير الموارد التعدينية فنيا وتكنولوجيا . ومن الصفات المميزة للموارد التعدينية انها : موارد قابلة للنضوب ولذلك يجب الاهتمام بتنظيم هذه الموارد بحيث يكون هذا التنظيم قادرا على تحديد الكمية المطلوبة والمستخرجة ، وتحديد الكميات المصنعة ، وأن توضع معدلات في انتاجها ، وتصنيعها ، وأن توضع خطة للاستخدام ، وأن ينسق ويوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وان يكون القدر الكبير من هذه الموارد كاحتياط سواء في المستودعات او في باطن الارض كي لاتتعرض الدولة الى النكسات والهزات من جراء نقص المعدن ، أو زيادة انتاجه . ان وضع الخطة في هذه الحالة ضروري لتتمشى هذه الموارد مع الموارد الاخرى بشكل متواز ومتوازن ، وتساهم في حفظ الثروة المعدنية ، وتوجه استخراجها وانتاجها ، ونقلها ، واستخدامها .

نتيجة لتفاعل الموارد البشرية مع الموارد المادية تنشأ الصناعة التي تعتبر حجر الزاوية في الاستراتيجية الادارية ، حيث تقوم بتلبية المطالب والاحتياطات وتدفع بعجلة التطور الاقتصادي والحضاري والعسكري الى الامام، وتساعد على التطور التكنولوجي والفني، وتساهم بقسط كبير في تكوين راس المال . كما تعتبر قاعدة حرب التسابق والتقدم ، ومظهرا من مظاهرها البارزة . ان الصناعة تتمركز تبعا لعوامل عديدة أهمها توفر المواد الاولية ، وخاصة التعدينية منها فكلما كانت هذه الموارد قريبة من الصناعة كلما كان ذلك أفضل ، ويمكن أن تكون الموارد بعيدة في بعض الاحيان حيث يلجأ في هذه الحالة الى النقل من مصادرها الى اماكن تمركز المصانع . وتتمركز الصناعة ايضا لوجود وتوفر موارد الطاقة كالكهرباء ، والفحم ، والطاقة المائية وغيرها، ويمكن ان تكون بعض م ارد الطاقة بعيدة كالطاقة البترولية التي يمكن ان تحافظ على قوتها ي حال نقلها بعكس الطاقات الاخرى ، وهذهميزة مهمة تنفرد بها الطاقة البترولية من مجموع قوى الطاقة الاخرى . كما ان الايدي العاملة وتوفرها شيء يشجع على تمركز الصناعة في منطقة ما .

وفي أغلب الاحيان تلعب ظروف الامن والقتال ، واحتمالات المواجهة مع العدو الى ان تتمركز بعض الصناعات في منطقة ما بحيث يتوفر الامن والحماية والدفاع عن هذه المصانع كما تؤمن بنفس الوقت الامداد السريع بالمواد المصنعة الى القوات المقاتلة اذ تلعب الجهات المستهلكة من كافة المستويات دورا اساسيا في تمركزالصناعة .كما أن نوع الصناعة في بعض الاحيان قد يفرض على الصناعة ان تتمركز في منطقة معينة كصناعة الاسلحة النووية ، او صناعة العتاد الالكتروني وغيره . ان الصناعة الحديثة قد تميزت بالعلم ، وروح الابتكار ، واثرت تأثيرا كبيرا في تسليح الجيوش ، وفي حركيتها ، وفي تطويرها ، وارتسم على الصناعة التخصص الدقيق الذي اصبح يحتاج الى علماء وفنيين وباحثين في المجالاتالعسكريةوغيرها . وان انتخاب الصناعة المناسبة للحاجةأصبح أمرا ضروريا في عصر الفضاء ، والاسلحة النووية . ومن مظاهر التفوق في الصناعة ، الاستجابة للحاجات ، وللطلبات الدفاعية بسرعة كبيرة ، والتخصص الدقيق ، وتوفر العلماء والمتخصصين ، وتنوع الصناعات الخفيفة والثقيلة ، والتطور المستمر في الابحاث ، وفي المصانع ، وفي الكوادر بحيث يؤدي هذا التطور الى تطوير الحياة الاقتصادية بما فيها الصناعة، والاجتماعية ، والعسكرية ، وارتفاع مستوى المعيشة ، والزيادةالانتاجية وتحسين هذا الانتاج . ان التنسيق بين مراحل الصناعة ضروري ، كما أن التنسيق بين الصناعة والموارد الاخرى البشرية والمادية يساعد الصناعة على النمو والتطور ، ويعطيها قوة الاستجابة للواقع القومي والدفاعي .

لكي يمكن وضع استراتيجية متكاملة لابد من اجراء احصاءللموارد المادية والبشرية ، وتنظيمها ، ووضع كل مورد في مكانه . كما أن الاحصاء الدقيق يمكننا من تعبئة كافة الطاقات المادية والبشرية ، وتوجيهها لتكون في المستوى الذي تتمكن فيه من الدفاع بكل فعالية وقوة . ان الاحصاء يجب ان يتناول القطاع العسكري والتمويني ، والفني ، والصحي ، والاجتماعي ، والدفاع المدني ، ووسائط النقل المختلفة ، والموارد المتنوعة والعديدة الزراعية والحيوانية والتعدينية وغيرها . ومن المفيد جدا اذا أحصينا الموارد الزراعية أن نحصي كل شيء فيها ، وكل شيء يمكن وضعه في المجهود الحربي وبكل دقةاذ يتناول الاحصاء الحبوب والبقول والخضار ، والمحاصيل الصناعية ، والفاكهة ، والمزروعات الاخرى ، وان تحصي أيضا المزارعين ، وعدد الحائزين الزراعيين

والاراضي القابلة للزراعة ، والاراضي غير القابلة ، ونسبة توزيعها في المحافظات ، والانتاج المتفاوت بين محافظة واخرى ، ونوع الاراضي (تربة داكنة ، تربة صفراء ، تربة صحراوية ، تربة جصية ، تربة لحقية .. الخ) ونوع المزروعات التي تزرع في كل تربة ، واذا كانت الاراضي المدروسة غير صالحة للزراعة فما هي أراضي السقي ، وأراضي البعل ، والارض البور . وذا كانت الاراضي غير قابلة للزراعة فما هي الابنية والمرافق ، وماهي نسبة المستنقعات والاراضي الصحراوية والرملية ، والمروج ، والمراعي . واذا كانت الاراضي مروية فهل هي مروية بالمحركات ام من الانهار ، أم الابار ، أم الينابيع والسيول ؟ وماهي مساحة هذه الاراضي كل على حده ؟ وما هي مساحة وانتاج الاراضي لانواع المزروعات. وهكذا في الموارد التعدينية والحيوانية ، قد يسأل سائل ما هو سبب هذا الاحصاء الدقيق . وهل نستفيد منه في مجال التفوق ؟ نقول ان الاحصاء الدقيق يبين لنا امكانية زيادة الانتاج ، كما يعطينا الصورة الحقيقية لوضع الاستراتيجية الادارية على غاية من الوضوح والدقة ، كما يبعد الاثار السيئة الناتجة عن التقدير والتخمين ، كما يجعلنا نقدر الحاجة من الموارد ، ومقدار الاستهلاك ، وكيفية الامداد بهذه الموارد الى المصانع، وكيفية الامداد بانتاج هذه المصانع الى الجهات المستهلكة ، وخاصة الى الجيوش المقاتلة . كما ان الاحصاء يبين لنا كمية وحجم النقل اللازم وغير ذلك من الامور التي تحتاجها أثناء التخطيط والاعداد للقتال والمواجهة وبالاضافة الى ذلك فان الاحصاء يقربنا ما أمكن من تقدير الموقف الصحيح ومن ثم اعطاء القرار الصحيح . وهكذا من جراء هذا الاحصاء نخرج باستنتاجات أهمها : كمية وأحجام الموارد المادية ومدى كفايتها لتشغيل المصانع ، أو لتموين القوات أو السكان ، والواجب توفره من هذه الموارد أثناء التحضير ، وخلال وبعد القتال . والاحتياطات وكمياتها وأحجامها ومددها ومستوياتها وانواعها . ومعدلات الاستهلاك في المراحل القتالية، وفي انواع المجابهة ، ووسائط النقل اللازمة والمتوفرة وحمولتها .

وبصورة عامة فان الموارد المادية تكون متفوقة في الحالات التالية اهمها : توفر الموارد وكثرتها بحيث تكون هذه الموارد قادرة على تلبية حاجات ومتطلبات الزيادة في الموارد البشرية ، والحاجات القتالية ، والتطوير في العتاد والاساليب القتالية ، والدعم التكنولوجي ، والتطوير الاقتصادي . ومن هنا تنشأ الموارد الكثيرة والمتكاملة في الدول المتقدمة حيث تستطيع هذه الدول ان تسبق غيرها في هذا المضمار ، وأن تحقق

الاهداف الاقتصادية والعسكرية بكل سهولة ، بعكس الدول النامية التي تفتقر بكثير من الموارد المادية ، وخاصة منها الاساسية ، وحينئذ تلجأ هذه الدول الى اختيار الاهم فالمهم . وتزداد الموارد نقصا ، وتشتد الحاجة اليها عند الازمات ، وفي القتال والمواجهة مع العدو . والحالة الثانية هي توزيع الموارد المادية على القطاعات المختلفة كل حسب حاجته ، وان تكون كافة القطاعات متوازية ومتوازنة مع بعضها بحيث تعمل جميعا ضمن أهدافها الصغيرة للوصول الى تحقيق الهدف العام ، فلا يطغى قطاع على قطاع . فالقطاع الزراعي يجب ان يكون متقدما بنفس التقدم في القطاع التعديني ، والقطاع التعديني يجب ان يكون متقدما بنفس تقدم القطاع الصناعي ، وهكذا في قطاع الطاقة أو الابحاث العلمية المختلفة وغير ذلك . فالطاقة البترولية كما رأينا في حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ ، وقطعها عن بعض الدول أثرت على القطاع الصناعي ، والزراعي والخدمات ، وغيرها ، وأحدثت فيدول أوروبا أزمة دعيت « بأزمة الطاقة » . كما أن من المفروض ايضا ان يكون القطاع العسكري متقدما بنفس تقدم القطاع الاقتصادي ، وان يسيرا جنبا الى جنب لتحقيق أهداف الاستراتيجية الشاملة . كما أن القطاع العمالي يجب أن يسير مع القطاع الفلاحي في التعليم والتدريب . وكذلك الانتاج والاستهلاك ، وهكذا في كل الامور ، والا كان هناك بعض الثغرات التي يمكن ان يدخل منها العدو ، والتي يمكن ان تكون سببا في التأخر ، وفي الضعف . والحالة الثالثة : استخدامالموارد بأقصى استخدام في المكان المناسب ، وفي الزمن المناسب ، وبالقدر المناسب . ان الموارد المحدودة والضائعة وغير المستخدمة استخداما جيدا تعتبر ضعيفة امام الموارد المستعملة استعمالا كاملا ، والمستغلة استغلالا صحيحا . ولا يكفي في هذه الحالة ان نستخدم الموارد بأقصى استخدام انما يجب ايضا ان نصفها في مكانها التي يمكن أن تعطي فيه اكبر النتائج . والا نتأخر او نتقدم عن الوقت الذي يمكن فيه أن يكون افضل وقت للعطاء ، وكذلك يجب اعطاء هذا العمل أو ذاك بالاضافة الى المكان والزمان قدرا ملائما من الموارد فلا زيادة ولانقصان . ان هذه الامور الثلاثة (المكان المناسب ، الوقت المناست ، القدر المناسب) تعطي قوة في التفوق والاستخدام ، وتدفع بعجلة التقدم والانتصار ، وتضيف الى فن التنفيذ في الحالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية دقته وروعته وكفاءته . أما الحالة الرابعة فهي سبر واكتشاف اكبر قوة كامنة في الموارد . من المعلوم أن لكل مورد مادة من المواد طاقة وامكانيات

يمكن ان تستخدم في كثير من الاعمال العسكرية وغير العسكرية ، فاذا اكتشفت طاقة المادة الذاتية الكامنة فان لها تأثير كبير في كافة المجالات التى تستخدم فيها ، فالطاقة البترولية مثلا كانت في الماضي تستخدم في التدفئة والانارة فقط ، اما الان وبعد سبر قوتها الجبارة امكن استخدامها في الصناعة ، وفي تحريك الالات الضخمة ، والسفن الكبيرة والطائرات ، وغيرها وكذلك اليورانيوم الذي كان يستخدم في الماضي في الصباغات ، وفي الاستخدامات العادية التي لم تظهر القوة الكامنة والكاملة فيه ، اما بعد سبر قوته واكتشافها فقد دخل الصناعات الذرية والنووية واصبحت له هذه القوة العظمى التي يمكن بها تسيير اكبر غواصة ولمدة طويلة من الزمن ، ولمسافات كبيرة دون توقف ، واحداث انفجار يفوق اي انفجار اخر . وهكذا فان هذين المثلين ينطبقان على كافة الموارد . فالمهم أن نتقصى ونسبر اكبر طاقة ممكنة للموارد حتى تعطينا النتائج الكبيرة . ومن يدري فان هناك الكثير من المواد لم تسبر حتى الان طاقتها الكامنة ، وما تم حتى الان من اكتشافات هو قليل من كثير . العلم جاد في هذا المضمار . ورب مادة من المواد مهملة الان تصبح بعد مدة أقوى مادة بعد سبر غورها ،واكتشاف قوتها . ان هذا السبر، وهذا الاكتشاف لمكامن القوة في المادة يتطلب تنظيما دقيقا للموارد بحيث يؤدي هذا التنظيم الى عدم هدر هذه الطاقة الكامنة ، وتطوير الاساليب التنظيمية، واستخدام احدث الطرق والوسائل اللازمة لاكتشاف واستخدام هذه الطاقة الكبيرة ، كما يتطلب رفع المستوى الفني لوسائل الانتاج باستخدام احدث الات ، واكفأ المعدات . ويتطلب ايضا تطبيق الاساليب التكنولوجية وتوفير الكوادر الفنية والعلمية ، وقيام الابحاث والتجارب ، ووضع الاموال الكبيرة ، وتوفير الامكانيات اللازمة والقادرة على سبر هذه القوى الكامنة الذاتية لكل مورد أو مادة .

٢ ــ المجابهة : المجابهة هي القتال في معناه الحقيقي ، وهي النشاط الذي يبذل في سبيل الحصول على النصر . ان المجابهة تعني وقوف الامكانيات المادية بما فيها القوات المسلحة ، والامكانات بما فيها الاقدام والصمود في وجه العدو . ويتمثل النشاط الحربي في المجابهة في كل مجال من المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، بل ان لكل مجال من هذه المجالات دوره في المجابهة ، وقد تكون المجالات السياسية ، والاقتصادية انشط من المجالات العسكرية قبل البدء بالقتال ، وتستمر فيما بعد ذلك اثناء القتال وبعده .

ان هدف المجابهة دائما هو القضاء على الخصم ، ولايمكن الوصول الى هــذا الهدف الا بعد تأمين الشروط والاعتبارات اللازمــة للوصول الى هذا الهدف ، ولايمكن الوصول اليه بمجابهة من نوع واحد فقــط كأن تكون المجابهة سياسية ، أو اقتصادية ، أو عسكريــة ، بــل أن المجابهة يجب ان تشمل كافة النشاطات القتالية التي يمكن انتستخدم ضد العدو ، واذا كانت المجابهة غير ذلك فان تحقيق الهدف يبقى بعيــد المنال ، او صعب التحقيق . ان الهدف يجب ان يحقق من عدة انشطة تتعاون جميعا للوصول اليه . ان الاستراتيجية الادارية عليها معظم المهمات والاعمال ، فهي تحضر العمل السياسي ، وتجمع القوة الصناعية ، وتعد الموارد الطبيعية الزراعية والتعدينية ، وتنظم الموارد الماليــة ، وتبعث الروح المعنوية لدى الشعب الذي صمم على القتال والمجابهة ، وتجعــل هــذه القوى كلها متماسكة لتؤدي دورها أثنــاء القتال ، ولم يبق على القوة العسكرية الا أن تكون طليعــة القوى السابقة في تنفيــذ دورها الاساسي في المجابهة . ان أي عمل أو أي اهتمام بالقوة العسكرية فقط يؤدي الى شلل في أطراف هذه القوى ، ويجعلها عاجزة عن العمل اذ ان الاهتمام يجب أن ينصب على القوى الادارية ، والقوى العسكرية ليكون الجسم كله قادرا على الحركة والنشاط والمجابهة . وهكذا فان كافة القوى امامها هدفان :

أ ـ هدف خاص تسعى اليــه كل قوة مهما كبرت ، او صغرت للوصول اليــه على مستوى المزارع ، والمصانع ، والاموال والموارد ، والجيش ، والشعب ، والبحث العلمي ، والكادر الفني والاداري .

ب ـ هدف عام تتعاون كافة القوى وتنسق فيما بينها كجداول تصب في نهر واحد .

على أن هذه الاعمال المتتالية والمعقدة لكل فئة او قوة لبلوغالهدفين يجب أن تكون محددة بزمن ، الزمن الذي تكون فيه كافة القوى مستعدة للدخول في المجابهة . وان تحقيق الهدف الخاص يجب ان يتم قبــل المباشرة بالعمل من أجل الهدف العام .

واذا ما اردنا تحقيق الهدف بعــد التحضير والاعداد ، فان ذلك يتطلب القضاء على الخصم ،وذلكبتدمير قواه المادية والمعنوية والعسكرية، أو شل جزء كبير منها بحيث يصبح غير قادر على اعادة قواه في فترة قصيرة من الزمن ، وذلك بأقل التكاليف والخسائر الممكنة .

كلما كانت التحضيرات التي تعدها مجموعة القوى المتكاملة دقيقة كلما كانت النتائج صحيحة ، وكانت الاحتمالات أقرب الى الواقع ، فاذا قام مثلا احد الخصمين بالهجوم فانه يجب أن يضع كافة الاحتمالات التي يمكن أن تكون هذه الاحتمالات عديدة منها : احتمال الهجوم المعاكس من العدو ومقداره ، والجهات التي يمكن ان ينطلق منها ، والاسلحة المستخدمة فيه ، والارض التي يقاتل عليها ، وما يمكن ان تقدم له من سلبيات وايجابيات ، وطبيعة المقاتلين ، أهم مدربون ؟ وما هو مقدار ودرجة تدريبهم ، وما هي عنادهم القتالي ، ونفسيتهم . الخ . وكذلك احتمال قيام العدو بالالتفاف من جانب او عدة جوانب ، واحتمال قيامه بضربة نووية ، أو احتمال قيامه بتدمير المصانع والمؤخرة والطرقات والامكنة الهامة ، وهكذا من الاحتمالات العديدة التي توضح للقيادة سبل الرد او الاجابة على هذه الاحتمالات والتوقعات ، وتجعلها في الصورة الحقيقية لموقف المجابهة . ان الدقة تحتاج الى وقت كبير ، وامكانات هائلة من التحضير والاعداد ، وعليه فانه يجب الا تكون الدقة على حساب الوقت ، اذ ان الوقت ربما لا يساعد على عدم اجراء تلك التحضيرات الكبيرة ، وفي مثل هذه الحالة فعلى كافة القوى ان تحضر نفسها بحيث يكون هذا التحضير ضمن الوقت المحدد للدخول في المجابهة ، وسبق العدو بهذه التحضيرات ، وذلك قبل ان يستعد او يتم تحضيراته . ان السبق التحضيري والسبق القتالي له أهمية كبرى في المجابهة ، حيث يتوقف عليه في بعض الاحيان الانتصار او الهزيمة كما أن الوقت له اهمية كبرى ويجب أن يتوافق مع التحضيرات والاعداد لكي تتم المفاجأة به .

ان المجابهة تقضي ان يدمر العدو تدمرا كاملا ، وبأقصى مايستطاع من السرعة ، وهذا لا يتوفر الا في الاسلحة التدميرية . أما الاسلحة والقوى الاخرى فانها تعتمد ايضا على السرعة والتدمير الكبير ، الا انه لايتيسر لها مثل هذا التدمير ، وهذه السرعة كامنة في الاسلحة التدميرية . ان الاسلحة التدميرية والاسلحة التقليدية كلاهما تحدث خسارة ، الا أن الخسارة التي تحدثها الاسلحة التدميرية هي أكبر بكثير من الاسلحة التقليدية . وكذلك فان اسلحة التسابق التي هي عبارة عن المصانع ، والعمال ، والعلماء ، تحدث مثل هذه الخسائر ، الا ان الخسائر في الاولى تكون قوية وتصيب الموارد المادية ، والموارد البشرية على السواء واما الثانية فتكون خسائرها محدودة ماديا وبشريا ، وقد تصيب القوى البشرية اكثر من المادية ، واما الثالثة فتكون خسائرها اقل من النوعين

الاولين ، وتقتصر خسائرها فقط على الموارد المادية ، ويتحمل الخصم لقاء ذلك خسائر كبيرة مستمرة ما استمرت به حرب التسابق والتقدم . قد ينسحب العدو أما التفوق في هذه الانواع من الحروب، وهذا الانسحاب يعني تحقيق بعض الاهداف ، والتقدم ولو قليلا نحو النصر ، فالعدو اذا انسحب في النوع الاول خلف وراءه الاعتدة والجرحى بصورة كبيرة بعضها صالح ، والاخر لا يصلح للاستخدام ، وفي النوع الثاني من الحروب يخلف وراءه كذلك أنواعا كثيرة من الاعتدة الا أنها تكون بصورة أقل ، وبصورة تكون معها صالحة للاستخدام بعض الشيء . اما النوع الثالث فيخلف الخصم وراءه أنواعا عديدة من الاسلحة والاعتدة والآلات ، والمصانع غير الصالحة للاستخدام ، وهي عديمة النفع أمام الاسلحة المطورة ، وبهذا النوع من الحروب يمكن ان تكون آلة الحرب عقيمة ، وغير صالحة . ان هذا الانسحاب يعتبر نصر جزئيا ونسبيا ، ولا يعتبر بأي حال من الاحوال نصرا كاملا .

ان اهم الاهداف التي تعجل في التدمير الكامل والكبير هي تلك الاهداف المؤخراتية ذات الاهمية الحيوية الكبيرة ، وهي في الوقت الحاضر:

آ ــ آبار البترول ، ومستودعات الوقود المختلفة ، وخاصة الاستراتيجية المنتشرة في كافة الاراضي ، وانابيب وناقلات النفط ،وطرق النقل ، ووسائط النقل المختلفة للبترول ، ومصافي ومعامل التكرير ، وبصورة مختصرة هي كافة الصناعات النفطية من الابار حتى النقل والامداد .

ب ــ مصانع الاسلحة ، ومخابر الابحاث العلمية المختلفة للتطوير، والتي هي عنوان حرب التسابق والتقدم .

حـ ــ طرق الامداد الرئيسية وخاصة منها المتصلة بالقوات المسلحة، وبالمستودعات الرئيسية ، وبالعالم الخارجي ، وبالاحلاف ، أو الجيوش الاخرى المقاتلة ، ليسهل بعد ذلك تجزيء قوات الخصم ، والقضاء عليها جزءا بعد جزء .

د ــ عواصم البلاد ، والمدن الكثيفة الرئيسية ، وذلك لاحداث اكبر الخسائر المادية والبشرية ، واحداث البلبلة والفوضى ، والارباك في صفوف العدو ،وان في كل عاصمة بعض النقاط والاهداف الهامة التي يجب تدميرها باديء ذي بدء .

هـ ــ كافة مراكز القيــادة الرئيسية السياسيــة والعسكريـــة والاقتصادية .

و ــ مصادر الطاقة المختلفة كالطاقة الذرية ، والطاقة الفحمية ، والطاقة المائية والكهربائية ، والطاقة البتروليــة ، لان هــذه الطا قــة هي التي تسير آلة الصناعة ، وهي التي تحرك الطيارة والدبابة والباخرة، وهي التي تحول الحديد والمعادن الاخرى الى أسلحة فتاكة متنوعة . ومن هنا نرى ضرورة المحافظة والدفاع عن هذه الاهداف ووقايتهــا ، وتكوين الاحتياطات الكبيرة منها بحيث تؤمن هذه الاحتياطات استمرار القتال ، والمحافظة على الروح المعنوية . فمن البترول يجب ان يكون هناك مستودعات كبيرة تحت الارض ، ومؤمنة ضد الاسلحةالمختلفةالمستخدمة . ولطرق الامداد يجب ان تكون هناك طرق تبادلية ، واحتياطية ، واذ لزم الامر فمن الضروري استخدام الطرقات تحت الارض ، واستخــدام الانفاق التي لا يستطيع العدو التأثير عليها ، ولعواصم البلاد ، والمدن الكثيفة والمهمة يجب ان تكون هنالك عواصم ومدن محفورة في الارض تحت المدن الرئيسية ، ومجهزة باحدث الوسائل ، حتى ضد اسلحــة التدمير الشامل . ولمراكز القيادة يجب ان تكون ايضا مقرات تبادليــة . ولمصادر الطاقة المختلفة يجب ان تكون محمية بكافة الاسلحة ، وفي مكان لايمكن ان تؤثر فيها اسلحة العدو المختلفة .

صحيح ان القوى الواجب تدميرها كأفضلية اولى هي القــوات المسلحة . الا ان تدمير القوات في الوقت الحاضر ، وفي ظل التقــدم التكنولوجي الحربي ، لا يساوي شيئا امــام تدمــير القوى والوسائط المذكورة انفا . وان ايــة قوات مسلحة قــد أصيبت بخسارة وتدمير ، وبقيت هذه القوى والوسائط سليمة ، فان امكانية استمرار القتال تبقى مؤكدة ، ويمكن على المدى الطويل أن تستعيد القوات المسلحة قوتهــا لاستئناف المجابهة . أما في حال تدمير المؤخرة التي ذكرنا أهم مقوماتها فان القوات المسلحة لا تستطيع الاستمرار في القتال ، وستمنى بخسارة كبيرة تتبعها هزيمة محققة ولهذا فان التركيز والاهتمام بقوى المؤخرة سوف يتيح لهذه القوى أن تنتصر مهما طال الزمن ، وتعقدت الظروف القتالية للقوات المسلحة .

ان القوى المعنوية سوف تنهار عندما تصاب تلك الاهداف باضرار بليغة تؤثر على التموين اليومي للجيش وللشعب ، وتؤثر على التدفئة ، وعلى الماء ، وعلى السكن الذي اصابه الدمار ، وعلى القيادة التي ضاعت

من جراء تدمير مراكز قيادتها ، وفقدت الاتصال مع الجهات المسؤولة ، واعتراها الفوضى والارتباك ، وفقدت القوى المادية الاخرى معظم اجزائها وتدني العمل والانتاج وضعفت الشجاعة نتيجة التعب والجهد والجوع والحرمان وتفرقت القوات المسلحة وتناقص عددها ، وقل الامداد عنها ، وضعف تماسكها ، وصعبت السيطرة عليها ، وتدنى الانضباط فيها ، وأصبحت مشتتة وضائعة وان أهم ما يؤثر على القوى المعنوية هو ما يلي :

آ ـ النقص المادي الكبير لكافة المستويات ، وعدم وجود احتياط المواد المدمرة ، وخاصة المواد الاستراتيجية ذات الاهمية البالغة لمتابعة القتال ، كالاسلحة والذخائر ، ، والاطعام ، ومصادر الطاقة المختلفة ، وما الى ذلك ، ومن الطبيعي أن عدم توفر هذه الاحتياطات سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على الناحية المعنوية ، ويشل من حركتها .

ب ـ احتلال العدولجزء من الاراضي ، وخاصة اذا كانت هذه الاراضي تعتبر جزءا من التراث القومي ، كما أن هذه الاراضي تحتوي كمية كبيرة من الموارد المادية ، وكذلك فانها تحتوي على نسبة كبيرة من السكان الذين هاجروا من الارض المحتلة . وهكذا فان باحتلال هذه الارض فقد الخصم الارض ثم فقد مافيها من موارد ثم تحمل عبءالسكان المهاجرين من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ،

ان النقص المادي الكبير ، وعدم وجود احتياطات ، واحتلال العدو للاراضي سوف يؤثر على ميزان القوى ، وسوف يبدأ الخصم الضعيف بالتراجع والانسحاب امام الخصم القوي . وفي هذا سيصاب الضعيف بخسارة كبيرة في الرجال والعتاد ، والقوى المادية الاخرى ، وهنا تقاس الخسائر لكلا الطرفين : المنقد والمنهزم . فالمنتصر يملك مجموعة اكبر من القوى المتوفرة ، والمنهزم يملك قوة أقل من القوى المتوفرة وتظل الخسائر تتضاعف حتى تصل الى نقطة الذروة ، النقطة التي لا يستطيع الخصم الخاسر ان يثبت امام خصمه ، فيتراجع امامه ويفر كما يفر الحمر من قسورة . وفي هذه النقطة بالذات على القوى المنتصرة ان تكون جريئة في تقدمها ، وفي تدمير هذه القوى المهزومة تدميرا كاملا ، وبالامكان في مثل هذه الحالة ان تفرض هذه القوى شروط المنتصر التي تؤمن لها اهدافها البعيدة .

ان هذه المجابهة التي أوردناها هي بين دولتين متحاربتين او اكثر ، الا ان ظروف العصر ، والتكتلات الدولية ، والاحلاف العسكرية سوف

تتدخل لانقاذ الموقف . وعلى كل حال اما ان يتوقف القتال دون احراز نصر حقيقي ، أو يستمر القتال ، وينقسم العالم الى معسكرين كبيرين تدار بينهما مجابهة عالمية لاتبقي ولاتذر . وفي كل الاحول حتى الآن لم يحدث مثل ذلك الا في الحربين العالميتين السابقتين ، وانما تدار الآن حروب محلية غير قادرتين على اجراء الحسم المطلوب في القتال ، فسرعان ما تتدخل الدول الكبرى للحيلولة دون ذلك . وتبقى كل دولة لديها الاستعداد الكامل لتبني نفسها خلال مدة طويلة او بقصيرة لتعيد مرة ثانية ما كانت قد ابتدأته من قبل . وهكذا فان النزف المادي سوف يعيق حركة هاتين الدولتين المتحاربتين ، وستصيب الخسارة كلا الطرفين ، وان كانت الخسارة متفاوتة ، وهنا يبرز دور القوى المادية ، والقاعدة الاقتصادية ، والمؤخرة القوية في تحمل مثل هذه الخسارة . وعلى المدى البعيد ، وفي ظل المجابهات المتعددة والمتكررة سوف تنهزم الدولة الضعيفة في مواردها المادية والبشرية .

ان الخسائر المعنوية لاتلبث ان تعود شيئا فشيئا ، فالشجاعة قد تعود ، وحب الثأر والانتقام قد يتضاعف ، وتعود هذه الاشتات المفرقة من القوى المعنوية الى التماسك والوحدة ، ويزول الخوف من افكار القوى المقاتلة ، وتعود الحياة وكأنها طريق جديد يسلكه الخاسرون لكي يعيدوا ميزان القوى من جديد . ان القوى المعنوية اذا اصابها الوهن كانت سببا في خسائر القوى المادية الاخرى ، وسببا في الهزيمة والانكسار لهذا لابد من المحافظة على الروح المعنوية لدى الافراد والقيادة بكل الوسائل الممكنة ، وخاصة أثناء المجابهة . ومما يعزز المعنويات ويقويها اهمها هي التالي :

آ ـ المحاولة من جانب القيادة وكافة القوى المشتركة في القتال ان تحافظ على الارض مهما أوتيت من قوة . فالارض جانب مهم من جوانب المحافظة على الروح المعنوية ، ومما يقوي هذه الروح هو التقدم داخل أرض العدو ، واحتلال اجزاء منها ولو كانت قليلة ، أو اعادة الاراضي المحتلة ، أو التشبث بالارض كلها امور تفيد وتقوي الروح المعنوية . كما انه بالمقابل فان التنازل ، أو الانسحاب ، أو خسارة الارض مهما كانت ، ومهما كانت الضغوط من قبل العدو سيضعف هذه الروح . لهذا من المفضل دائما في مثل هذه الحالات للمحافظة على الروح المعنوية أن نحافظ على الارض ، ونكسب اراض جديدة ، ولكن هذا

الكسب اذا كان وقتيا أي أنه اذا كان لايمكن المحافظة عليها ، أو التشبث بها فمن الاولى عدم احتلال هذه الاجزاء الجديدة من الارض ، أو اعادتها . ان القوى التي تحتل يجب ان تحافظ على ما احتلته من اراضي اذا كان معها القدرة على ذلك،والا كانت سببا في انتكاس الروح المعنوية ، وانهيارها الفجائي .

ب ـ الصمود وتحمل المكارة ، والصبر على الشدائد . وهذا لا يتأتى الا من التدريب المتواصل ، ومن الاعتقاد الراسخ ان الصمود هو مفتاح النصر ، وحتى يدخل في ذهن المقاتل ان لانصر بدون صمود ، وان لاكرامة بدون ثبات ، وأن لااستشهاد بدون صبر واقتحام المصاعب . وهناك الطرق العديدة للوصول الى الصمود لابد من تلقينها في كل قوى ، وعلى كافة المستويات القيادية والمرؤوسة . وان صمود القائد يوحي بصمود الجنود . وان ثبات مدير المصنع يوحي بالقدرة على زيادة الانتاج، وهكذا في كل المرافق .

جـ ـ ان يكون التفوق في الموارد محققا على العدو .

د ـ المحافظة على توفر المواد الامدادية لكافة القوى حتى لا تشعر هذه القوى بالنقص أو الفرق الحاصل الذي تكون بعد المجابهة . ومن البديهي أن توفر هذه المواد يزيد من الروح المعنوية ، ويقوي عزائم المقاتلين ، ويجعلهم يقدمون أنفسهم بكل شجاعة واقدام ،كما انه تبقى لدى المقاتلين حرية كبيرة في العمل ، ولا يشغل تفكيرهم الامور المادية والامدادية . ان نقص الذخيرة والاسلحة والطيران والدبابات ، ونقص الاطعام ، والوقود اللازم للحركة والمناورة ، ونقص الاعتدة الاخرى يؤثر على نفسية المقاتلين ، ويجعلها تتردى . لهذا لا بد من المحافظة على هذه المواد بأية طريقة كانت ويمكن ان تكون أفضل الطرق هي مايلي :

آ ـ توفر الاحتياطات اللازمة من كل الانواع المادية ، والمالية ، وان تكون هذه الاحتياطات في كافة المستويات من المستويات الدنيا حتى المستويات العليا ، وان تكون كافية لمتابعة القتال واستمراره ، ولاتصرف الا بأوامر محددة ، وعند الضرورة .

ب ـ تخزين كافة الموارد ، وخاصة المواد الرئيسية ، ويجب ان يكون هذا التخزين في كافة المحافظات والمناطق لتلبية مطالب الشعب التموينية ، وفي كافة التشكيلات المقاتلة لتلبية احتياجاتها التموينية

والامدادية . ويمكن أن تنشأ لهذه الغاية عدة مستودعات رئيسية وفرعية على مستوى الشعب ، وعلى مستوى القوات المقاتلة . كما يمكن أن تكثف هذه المستودعات خلف الاتجاهات الهامة والخطيرة ، كما يمكن انشاء مستودعات متقدمة لتلبية الحاجات السريعة للقوات المسلحة . وعلى كل فان التخزين ضروري ، وخاصة عند احتمال نشوب الحروب ، أو حدوث الاقتصادية ، أو العسكرية ، أو غير ذلك .

جـ ـ ان تكون مصادر الامداد متوفرة . فالمصانع قريبة ، وانتاجها وفير ، والقواعد المادية تتوفر فيها كافة شروط الامداد . ومن هنا يجب أن نعلم ان مصادر الامداد يجب ان تكون المسافة بينها وبين الجهات المستهلكة قليلة ، وان تكون وسائط النقل سريعة ، وان تكون مصادر الامداد محلية بحيث تؤمن السرعة والاستمرار ، واذا كانت المصادر اجنبية فانه يقتضي اتخاذ الاجراءات الكفيلة باستمرار الامداد وسرعته ، وانتظامه وخاصة عند المجابهة ، ولايغربن عن البال أن توفر الموارد سبب في الوصول الى النصر ، والى اعادة الروح المعنوية ، والمحافظة عليها .

د ـ اهتمام القيادة بمواد الامداد ، والاحتياطات ، ومصادر الامداد، ووسائط النقل وغير ذلك كلها امور تساعد على توفر مواد الامداد ، والمحافظة عليها ، وبالتالي تجنب الوقوع في الاساءة الى الروح المعنوية .

ان الذي يظهر صورة الانتصار بين قوى المجابهة هو مايلي :

آ ـ الخسائر المعنوية التي أصيبت بها القوى المهزومة . وهذه الخسائر لاتلبث ان تعود شيئا فشيئا على مر الزمن ، طال هذا الزمن أم قصر ، الا ان الخسائر المعنوية لها تأثيراتها ومنعكساتها السلبية على باقي القوى . ويقول « كلاوز فيتز » : «(١) ان علينا ان لانبخس فقدان توازن القوى المعنوية أهمية مدعين أن التوازن لا يحمل قيمة مطلقة ولايبدو بصورة اكيدة في المجموع العام للنجاح ، فهذا التوازن قادر على العكس ان يبلغ اهمية كبيرة تقلب كل شيء بقوة لاتقاوم ، كما يستطيع أن يكون في كل وقت دافعا كبيرا للعمل » .

---

(١) الوجيز في الحرب للجنرال « كلاوز فيتز » ترجمة اكرم ديري ـ الهيثم الايوبي ص ٢٣٨

ب ـ الخسائر البشرية من القتلى والجرحى والمفقودين . وهـذه الخسائر نسبية فالجيش الذي تعداده /٢/ مليون مقاتل والجيش الذي تعداده /٥/ ملايين مقاتل فاذا كان عدد الخسائر بين هذين الجيشين متساوية فان الخسائر التي اصيب بها الجيش ذو التعداد /٢/ مليون مقاتل هي بطبيعة الحال اكثر من الخسارة التي مني بها الجيش ذو التعداد /٥/ مليون . أي أن الخسائر بالنسبة للتعداد كبيرة في الاول ، وقليلة في الثاني . وفي هذه الحالة لايمكن اعتبار الخصم الثاني في خسارة ، الا اذا أوقع الجيش الصغير الخسارة الكبيرة ، في الجيش الكبير لتفوقه في القوى الاخرى غير البشرية كالاسلحة ، والتكنولوجيا ، والمفاجأة ، والخطط المبتكرة ، والموارد المادية وغيرها . ويقول « كلاور فيتز » : « (١) فاذا استطاع جيش صغير الانتصار على جيش اكبر منه كان ربحه مضاعفا ، ودل على تفوقه العام الذي يخشاه المهزوم بعد ذلك خشية دائمة » .

ج ـ الاسرى : ان عدد الاسرى يمثل الخسارة ، وكلما كان عـدد الاسرى كبيرا ، كلما كانت الخسارة اكبر ، وكلما دل ذلك على الانتصار ، فأسر الالاف المؤلفة من المقاتلين يمثل او يظهر الانتصار ، ويقوى الروح المعنوية ، ويمثل الهزيمة والانكسار في القوى الخصم .

د ـ الاسلحة والاعتدة القتالية التي خلفها الجيش المهزوم وراءه عند انسحابه المدمره ، وغير المدمرة ، وهذه تعد خسارة حقيقية لانهـا ستعوض ، وسيكلف هذا الاستعواض فيما بعد اموالا طائلة ، وزمنا طويلا ، وكادرا فنيا وصناعيا مضاعفا كي يستطيع الجيش المهزوم تعويض هـذه الخسارة في أقرب وقت ممكن ليتهيأ له دخول الجولة القادمة اذا سنحت له الظروف ، ورأى نفسه انه مستعدا لدخولها .

هـ ـ المباني والمدن : ان الخسائر ستصيب المدن ، وستكلف اقامتها وانشاؤها الاموال الطائلة . ان بناء واحدا مؤلف من ٥ ـ ٨ طوابق يكلف من ٢ ـ ٣ مليون ليرة سورية ، فكيف بمدينة أو عدة مدن اصابها التدمير الكامل اذ تكلف المليارات من الليرات السورية ناهيك عـن صعوبـة توفر المواد، والعمال وهذه الخسارة ستضاف الى الخسائر السابقة التي سببتها الحرب . ومن الطبيعي انه كلما كان التدمير اكبر واشمل كلمـا كانت الخسارة اكبر .

---

(١) الوجيز في الحرب للجنرال « كلاوز فيتز » ترجمة اكرم ديري ـ الهيثم الايوبي ص ٢٣٨

و ــ مصادر الطاقة ، هذه المصـــادر التي تكلف انشاؤها زمنـا طويلا ، وأموالا كبيرة ، وجهدا فنيا عاليا تتعرض للتدمير . ومن أجل اعادتها يلزم الكثير من الوقت والمال والكادر . وهذا التدمير له نتائجه ايضـا على المصانع ، والمنشآت الادارية والحيوية ، لان بتدمير مصـادر الطاقـة ستدمر هذه المصانع ، وهذه المنشآت بدون تدمير اذ تتوقف عـن العمـل والحركة ، وبتوقفها يتعطل الانتاج ، وتصبح عبارة عن آلات وقطـع لافائدة منها . وهذه الخسارة تعتبر خسارة كبيرة لاتعوض بسهولة .

ز ــ المصانع والاهداف الحيوية كالسدود ، والمستودعات الرئيسيـة وغيرها .

ح ــ الاعتراف بالهزيمة والخسارة الكبيرة للقوى المهزومة ، والتخلي عن كل المطالب ، وخضوعها لشروط المنتصر ، وهذه تمثل ذروة الانتصار للقوى المنتصرة . وبصورة مختصرة ان الذي يمثل الانتصار هي الخسـارة الكبيرة التي حلت في القوى المعنوية ، والقوى البشرية ، والقوى الماديـة المختلفة ، وكلما كانت الخسارة كبيرة ، كلما كان الانتصار أشمل وأوسع ، وليس بالمستطاع للعدو ان ينهض من جديد لكي يعيد هذه القوى الـى حالتها الطبيعية التي كانت فيها قبل المجابهة .

لايمكن تحديد الخسائر بكل دقة ، ذلك ان كلا الخصمين يحاول أن يخفي خسائره ، ويظهر خسائر خصمه الجسيمة . على انـه في كـل الاحوال تظهر الخسائر التقريبية التي تدل على ان الخسارة كانت كبيرة ، أو صغيرة . وان وسائل الاستطلاع والاستكشاف قادرة في الوقت الحاضر على تصوير وتقدير الخسائر المادية والبشرية ، اما الخسائر المعنويـة فانه لايمكن تقديرها التقدير الصحيح غير انها تظهر في حالات الحرب ، والذعر ، والانسحاب الفوضوي ، وكثرة القتلى والجرحى وامتداد حجـم التدمـير والتخريب للابنية والمرافق الحيوية . ويمكن أن نصل الى تقدير تقريبي باجراء بعض الاختبارات ، والاحصاءات ، والبيانات عن حالة معينـة أو عدة حالات . ان تحديد الخسائر صعب ، ولكنه ممكن .

تفقد المقاومة حدتها وشدتها في حال حدوث الخسارة الكبيرة ذلك ان المقاومة تفقد صفتين هامتين هما نقص القوة البشرية المقاتلـة مـن جراء الخسارة الكبيرة . ونقص القوى المعنوية . وهما صفتان لابد منهما لدى المقاومة فلا يبقى أمام المنكسر سوى الفرار ان الهزيمة تقع أول ما تقع

في المقاتلين الذين على تماس مباشر مع العدو ، والمقاتلين الذين هم على تماس مباشر مع عملهم في المصانع ، وفي المختبرات ، والمنشآت والمرافق الاخرى الهامة ذلك لان ميدان القتال قد اتسع واصبح يشمل كافة الاراضي وخاصة الاراضي التي اشيدت فوقها المصانع ، ومصادر الطاقة ، والكهرباء والماء وغير ذلك . ان المقاومة اذا فقدت شدتها وقوتها تميل الى الهزيمة والتقهقر .

تهدف المجابهة بين قوتين الى مايلي :

آ ـ تدمير القوات المسلحة تدميرا كاملا ، وبهذا التدمير يسهل الاستيلاء على الامكنة المراد احتلالها ، و المراد اعادتها ، ويسهل بعد ذلك ان يستولى على الاهداف المحددة والمخططة للقوات المقاتلة المتقدمة . وفي الوقت الحاضر لم يكن تدمير القوات المسلحة وحده كاف لان خلف القوات المسلحة مؤخرة قوية من الموارد البشرية والمادية التي يمكن ان تعيد للقوات المسلحة قوتها وان ترفدها بما يلزم ماديا وبشريا ومعنويا التي يمكن أن تساعد في اطالة امد الحرب ، وتساعد في تكوين جيوب من المقاومة الداخلية على مستوى الشعب في كل المناطق ، ولا سيما في منطقة المجابهة ، وتغذية هذه المقاومة والقوات المسلحة بكل مايلزمها من أسلحة وعتاد وطعام وغير ذلك . وللمقاومة ، والمقاومة السرية في مثل هذه الحالات دور عظيم في التأثير الكبير على المحتلين ، وبامكان هذه المقاومة ان تلعب دورا رئيسيا في استمرار القتال ، وفي خلق الحروب الطويلة التي من أسسها التماسك بين الجيش والشعب . ان المؤخرة القوية قادرة على خلق مقاومة قوية وعنيفة ، وبالتالي قادرة على اعادة القوات المسلحة الى اقوى ما كانت عليه قبل المجابهة .

ب ـ تدمير المؤخرة : ان تدمير المؤخرة هدف هام تسعى اليه قوى المجابهة المتخاصمة في الوقت الحاضر ، وكل منهما يحاول تدمير مؤخرة خصمه ، ويحدث فيها خسائر أكبر . ان تدمير المؤخرةلم يكن بحال من الاحوال تاما في كل الحروب ، بل ان المؤخرة يمكن ان تعيد قوتها بعد مدة وجيزة منانتهاء الحرب وان تبدأ مباشرة من نقاط ومهامبسيطة ثم تتوسع حتى تصبح حرب تحريرية يشترك فيها الجيش والشعب على السواء ، وبالتالي يمكن اعادة المصانع بعد ترميمها أو اصلاحها وتنظيم المؤخرة بحيث تكون متكاملة تؤدي العمل المطلوب منها . ان سرعة اعادة تنظيم المؤخرة بما فيها من موارد بشرية ومادية ومعنوية يعيد للدولة قوتها وتماسكها ، ويعيد للقوات المسلحة نشاطها وفعاليتها .

جـ ـ تدمير العقول البشرية العلمية ، والمختبرات ، ووثائق الابحاث العلمية المختلفة ، ان هذه الوسائط هي وسائط حرب التقدم والتسابق ، وهي أسلحتها الفتاكة ، فمتى ابيد العلماء المتخصصون بالابحاث العلمية التقنية ، ومتى ابيدت مختبراتهم ، ووثائقهم ومخططاتهم ، وادواتهم التي يستخدمونها في مجال ابحاثهم ، أمكن القضاء على كل تطور أوتقدم.

د ـ تدمير المصانع المعقدة ، والمطورة المختصة بانتاج الاسلحة المتقدمة ، والاسلحة الفتاكة ، واسلحة التدمير الشامل وغير ذلك من الاسلحة التي تعتبر فعالة في المجابهة .

هـ ـ تدمير الكادر الفني والاداري الذي يتميز بالدقة والعلم والخبرة وضرب تجمعاته في مكان عمله ، وسكنه ، وفي أي مكان . ان الكثرة الكثيرة من هؤلاء اصبحوا في الوقت الحاضر يشكلون نسبة كبيرة من القوى المقاتلة ، بل ان القوى المقاتلة الان استلمت مكانها خلف الآلات المعقدة ، وخلف الازرار تحركها ، وتقاتل وهي في مختبراتها ومصانعها ، فهي الرأس المدبر ، والقوة المؤثرة في القتال ، وهي رمز التفوق . وهي تنفق اموالا طائلة لكي تصل الى المستوى اللائق بها ، وترصد الميزانية الكبيرة لمتابعة ابحاثها وتجاربها وعملياتها .

ان المجابهة قدتطول ، وقد تقصر حتى ينتهي أحد الخصمين بالانتصار والاخر بالانكسار ، وان الخصم الذي يملك نفسا طويلا . وامكانيات كبيرة ، سوف يصمد . وان طول مدة المجابهة أو قصرها يرجع الى أهم العوامل التالية :

آ ـ الكثرة العددية للقوى المقاتلة ، والقوى الرديفة ، والقوى الشعبية الاخرى .

ب ـ قوة العناء والشكيمة ، والاصرار ، والمقاومة ، والصمود ، وغيرها . كلها صفات تزيد من مدة المجابهة ، وتعطي الفرص الكبيرة للانتصار ، أو على الاقل السير في طريق الانتصار .

جـ ـ قوة المؤخرة وتكاملها المادي والمعنوي .

د ـ التنسيق في التطوير التكنولوجي في الاسلحة والمعدات ، والمواد ، وامكانية هذا التطوير ، وفعاليته في القتال ، أو في تعطيل المواد الاخرى العدوة ، وذلك بابطال استخداماتها التي كانت تستخدم فيها قبل ظهور الاسلحة المتطورة .

هـ ـ التدريب القتالي في ميدان المعركة (مدافع ذرية ، أسلحة ، صواريخ ، طائرات . .) ، وفي التطوير التكنولوجي والفني . ان التدريب على كافة الاسلحة والاعتدة والمعامل ، وكيفية استخدام هذه الاسلحة في كل الظروف ، والامكنة ، والازمنة ، وفي المستويات التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية ، يزيد من مدة المجابهة .

و ـ قوة العقيدة ، وتأكيدها على النواحي القتالية ، وضمانها للمقاتلين من الناحيتين المادية والروحية (النصر أو الشهادة) وحثها لهم ليتدافعوا ويتسابقوا نحو الموت في سبيلها . ان قوة العقيدة تجعل من المقاتلين اسودا يحبون الموت ، ويجعلون من أنفسهم اسلحة فتاكة ، غير هيابين ، ولا وجلين من مخاطر العدو ، وأسلحته وقوته مهما كانت .

ز ـ الاراضي والاجواء التي يجري عليها القتال (صحراء ، جبال ، غابات ، سهول ، جو ممطر أو رياح ، أو عواصف ، والاراضي لاستخدام أو ضد استخدام أسلحة التدمير الشامل ، وفيما اذا كانت هذه الاراضي واسعة أو ضيقة ، ومدى الامكانية في انتشار هذه الاسلحة التدميرية . ان الاراضي الصالحة لتقدم الدبابات هي الاراضي السهلة ، وان الاراضي الصالحة لاستخدام أسلحة التدمير الشامل هي الاراضي الضيقة ، وان الجو الملائم للقتال هو الجو المعتدل الصافي ، وان الوقت الملائم هو الوقت الذي لا يتوقعه العدو . وان الاراضي الصالحة ضد استخدام أسلحة التدمير الشامل هي الاراضي الواسعة التي يمكن أن تؤمن الانتشار والاخفاء والاستخدام ، وتجعل الاهداف أقل تعرضا وخسارة .

ان القيمة المحصلة لهذه القوى ، ولهذه العوامل جميعا هي التي تطيل امد الحرب ، او تقصره . فان كان احد الخصمين يتميز عن الاخر بالتفوق في جزء من هذه العوامل فان ذلك سيساعده على تقصير المدة ، وان تكافأت فستطول المدة . ولهذا نرى ان اكثر الحروب في العصر الحاضر قد اتسمت بطول المدة (حرب فيتنام ، حرب العرب مع اسرائيل ، حرب الباكستان مع الهند ، وغيرها) وهي لم تنته بعد . وان تخللها فترات يمكن ان تعتبر هذه الفترات فترات استعدادللانقضاض والمجابهة من جديد ، ان الذي يميز هذا العصر بأنه مجابهة دائمة لم ينته الحسم فيها لصالح أحد ، وتتمثل هذه المجابهة في قوتها بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي ، الذي يحاول كل منهما ان يدمر الآخر ، ويوقع به الخسائر ، أما عن طريق المجابهة المحلية غير المباشرة ، أو عن طريق التهديد ، أو عن طريق التفوق التكنولوجي ، وصناعة اسلحة واعتدة

حديثة تجعل الاسلحة القديمة غير صالحة ، وبذلك تدمر هـذه الاعتدة والاسلحـة تدريجيا ، وعند ظهور الحديث منها ، وان المصانـع وعقـول العلماء ، والميزانية الكبيرة ، والمختبرات العلمية في حالة حـرب مستمرة ومجابهة دائمة فيما بين المعسكرين ، وهذه الحالة من المجابهة قد تكـون السبب في عدم انهاء الحسم ، وعدم قيام حروب عالمية ، ومجابهة شاملة بكل القوى تدمر الاخضر واليابس ويمكن ان نعتبر هذه المجابهـة هـي مجابهة جزئية لقوى معينة اذ تستطيع هذه المجابهة وحدها :

آ ــ أن تكون دائمة ، وتؤدي الى الخسارة المطلوبة للخصم ، وخاصة من الناحية الماديـة ، مسرح عملياتها المختبرات والمصانع ، وأمكنة الآلات الفنية والتكنولوجية المعقدة ، واداتها العلماء والباحثون والمتخصصون، وسلاحها تلك الآلات ، والازرار ، والخرائط والمخططات ، وسبل تفوقهـا الابتكار والسبق في المجالات العلمية والفنية. والدولة التي تتحمل الخسارة الكبيرة ، ويستغرق الوقت معها أكثر من غيرها في مجال الابحاث والتقدم هي الدولـة التي تعتبر مقصرة ، وهي التي ستتحمل الخسائر الكبيرة في سبيل ادراك الخصم ، والتفوق عليه .

ب ــ ان تكون هذه المجابهة الجزئية مجابهة تحول بدخولها هذا الميدان حائلة دون دخول القوى الاخرى في المجابهة لانها ان دخلت هذه القوى المجابهة ، فسوف تكون شاملة ، وتقع الحرب العالمية الثالثة . وبهذا تظل هذه المجابهة أي مجابهة السبق والتقدم هي البارزة في العصر الحاضر، ويبقى كل مـن الخصمين يخشى الآخـر ، ويشك في قدرتـه على الحسم في حال قيام المجابهة الشاملة بكافة القوى المتطورة والمتوفرة ، وبهـذا تكون المجابهة الجزئية هذه مسمار امان تحول دون تحقيق المجابهـة الشاملة .

ان الحسم والوصول اليه لا يمكن ان تقرره احدى القوى لوحدها ، فلا يمكن لحرب التسابق والتقدم ان تحسم المجابهة ، ولا يمكن للقوات المسلحة ان تحسم الموقف ، ولا يمكن للمؤخرة بمواردها العديدة والمختلفة ان تحسم القتال ، ولايمكن للحرب النووية اذا اشتركت لوحدها أن تصل الى الحسم . ان كل قـوى مـن هـذه القوى يمكن ان تحـدث خسائر كبيرة تتناسب وقوة المادة المستخدمة ، ونوع الحرب الدائرة بين الخصمين وقد تصل الخسارة الى ذروتها عند استخدام اسلحة التدمير الشامل ، وتقل عند استخدام القوات المسلحة ، وتقل عند استخدام اسلحةا لتقدم والتطور التكنولوجي . الا انه يبقى لهذه الاسلحة جميعا دورها الفعال

في القتـال . ويحصل الحسم نتيجة تظافر وتعاون كافة هذه القـوى والاسلحة .ا ن الضغط المتواصل في حال النجاح ، وعدم الانفصال عـن العدو بكل القوى والاسلحة يمهدان للوصول الى تفتيت القـوى والاسلحة المعادية ، ويؤدي بالتالي الى تدمير القوات المسلحة ، وقوى المؤخرة ، والقوى المعنوية . كما تستطيع القوى المعادية بهذه الطريقة ان تفكـر بصورة سليمة ، او ان تكون قادرة في الوقت نفسه على اعادة تجميع القوى المدمرة والمعنوية ، وبهذا يمكن الوصول الى الحسم بسرعة كبيرة ،وبصورة مضمونة . أما اذا لم يتم الضغط المتواصل ، وتم انفصال القـوى المادية والمعنوية ، ولم تتابع القوى الضاغطة تقدمها ونجاحها ، فان ذلك يعطي للقوى المهزومة الفرصة الكافية لاعـادة تجميع القوى ولو كانت نسبية ، وحينئذ يتوجب على كلا الخصمين ان يعيدا ما بدأوه أول مرة فيا لمجابهة من تحضيرات ، واعداد ، وتغيير الخطط ، وما الى ذلك ، ومن يدري فلعل القوة الضاغطة لاتتوفر لها الفرصـة الذهبيـة التي كانت متوفرة لها في باديء المجابهة ، ان المجابهة فرص يجب الا نضيـع هذه الفرص اذ تنقلب الموازين بين لحظة واخرى ، ان الخسارة قد تكون طفيفة للقوى الضاغطة ، وكبيرة للقوى المضغوط عليهـا . ان الضغط المتواصـل ، والالتصاق بالقوى المعادية في حال النجاح شيئا يجب أن تهتم بهما القيادة في الوقت الحاضر عندذ شـوب المجابهة بين الخصوم المتحاربـة للوصول الى الحسم ، وللوصول الى الهدف النهائي للمجابهة . ومما يساعـد الوصول الى الحسم هو مايلي :

آ ـ التفوق بالقوى والوسائط .

ب ـ المرونة والحركية العالية لكافة القوى المشتركـة في القتال سواء منها القوى المادية أو القوى المعنوية . فتحرك الدبابات والطيران بسرعة فائقة ، وبمرونة عالية يساعد على السرعة في الوصول الى الحسم . كما أن دقة الرمي ، ومدى الاسلحة المستخدمة ،و تقدمها التكنولوجي ومدى قابلية حركتها كالصواريخ النووية ، وقواعد الاطلاق المحملـة على الغواصات ، أو المركبات ، أو الطيران ، وسرعـة نقلها من مكان الـى آخر ، والمناورة بـها من اتجاه الى اخر . أو المناورة بالنار ونقلها مـن اتجاه الى اتجاه ، وقوة تفاعل المؤخرة بما فيها منموارد بشرية وماديـة ودعمها للاتجاهات الرئيسية ، ونقل هذا الدعم من اتجاه الى اخر كل ذلك يساعد على الوصول الى الحسم المطلوب ، وبالسرعة المكنة .

حـ ـ الضغط والتماس مع العدو في حال النجاح .

د ـ الاستمرار واستثمار النجاح ، وذلك بزج القوى الاحتياطية ، والانساق الثانية . والتعاون والتنسيق بين كافة القوى والاسلحة المشتركة في المجابهة .

هـ ـ ان النجاح والتقدم يزيد من الروح المعنوية . كما ان الفشل والتوقف ، أو الانسحاب ، أو التخلي عن ارض ، أو هدف حيوي ينقص من الروح المعنوية لدى المقاتلين . لذلك يجب ان تستثمر هذه القوى المعنوية في اللحظات الحاسمة للوصول الى الاهداف المطلوبة ، والى الحسم المطلوب . ان القوى المعنوية يجب أن تستخدم عندما تكون في أعلى ذروتها ، كما أن القوى المادية ، والبشرية يجب ان تستخدم عندما تبلغ في قوتها أعلى ذروة منا لعطاء والامكانيات .

و ـ انتقاء الوقت المناسب ، والمكان المناسب ، والظروف المناسبة لتحقيق النجاح في المجابهة ، وللوصول الى الحسم .

ان سرعة اعادة وتجميع القوى اثناء توقف القتال في اية لحظة من اللحظات ، ولاسيما عند فقدان التماس ، وفي الليل ، تتوقف علىاستجابة هذه القوات للانضباط ، وتمرس القيادة ، وحب التضحية والقتال ، والتدريب الذي كان متخذا قبل المجابهة ، وحجم القوى المراد اعادة تجميعها وتنظيمها . فان كانت الوحدة صغيرة امكن ذلك بسهولة وبسرعة،اذ ان اعادة تجميع كتيبة أسهل من اعادة تجميع لواء واعادة تجميع لواء أسهل مناعادة تجميع فرقة أو فيلق،أو جبهة،. . الخ . وان اعادة تجميع وتنظيم مصنعواحد أسهل من اعادة تجميع وتنظيم مجموعة مصانع ، وان اعادة تشغيل محطة كهربائية أسهل من اعادة تشغيل عدة مجموعات كهربائية ، ويصعب التجميع في المستويات العلياو خاصة اذا كان ذلك لكافة القوى والوسائط وعلى المستويين المادي والمعنوي ، وعلى مستوى المؤخرة والمصانع ومصادر الطاقة والقوات المسلحة . وهكذا فان الانضباط الجيد ، وفن القيادة ، وقوة العقيدة القتالية ، والتدريب الجيد تسهل اعادة تجميع القوى والوسائط اثناء المجابهة اذا كانت كلها متجاوبة مع مطالب التجميع ، وتصعب اعادة التجميع اذا كانت كلها أو بعضها غير متجاوبة . كما ان للاتصالات دور مهم في اعادة التجميع، وكذلك نوع القوى المراد اعادة تجميعها ، فالقوى الميكانيكية اسرعفي اعادة

التجميع من المشاة او من القوى غير الميكانيكية ، واعادة تجميع المؤخرة أصعب من اعادة تجميع القوات المسلحة . فاذا ما أصيبت قوى المؤخرة فعليها أن تستعيد قوتها خلال فترة الهدوء ، أو التوقف ، واذا لم تستطع ذلك عليها بدفع الاحتياطي ، وهكذا في القوى الاخرى كالقوات المسلحة ، ومصادر الطاقة والمصانع وغيرها . أما القوى المعنوية فانه يجب ان تعود الى حالتها الطبيعية بكافة الوسائل الممكنة التي يمكن ان تكون عونا لمعاودة القتال والمجابهة .

ان المسائل الجانبية ، والامور البسيطة يجب أن تشغل القوى الناجحة في القتال ، وعلى القوى بكاملها ان تركز الجهود لبلوغ الهدف . فالقوات المسلحة يجب الا يشغلها في القتال المجنبات ، والاهداف الموجودة في غير الاتجاهات المرسومة لها ، وهكذا في تشكيلات القوات المسلحة (جيش ــ فيلق ــ فرقة) . كما ان المصانع يجب ان توجه الى الانتاج الحربي ، ولايشغلها الانتاج الذي لا يخدم المجابهة . وكذلك الاعلام الذي يجب أن يركز على نواح معينة لخدمة المجابهة . وعلى المنظمات الشعبية أن تكون مهيأة لذلك لبث الروح المعنوية في المقاتلين على مستوى الجيش والشعب . واما مصادر الطاقة فيجب ان توجه فورا الى تحريك الالة القتالية وتحويل المعادن الى اسلحة متطورة ، والاكتفاء فقط ماهو ضروري لباقي القطاعات الثانوية . وهكذا في باقي القوى . اذا يجب ان يكونا لتركيز اثناء المجابهة الى القطاع الرئيسي ، ودعمه للوصول الى الهدف المطلوب . وكلما كانت القوى جميعها متماسكة كلما كان ذلك أضمن لبلوغ الهدف وتحقيق النجاح ، وان المعنويات تفرض وجودها في كل حالة ، وفي كل مرحلة ، وفي كل اتجاه أو قوى ، فلابد من توفرها ليسهل النجاح .

يلعب ترتيب القتال للقوات المسلحة . وتوزيع المصانع والموارد ، وانتشار المواصلات ، وخطوط الامداد والاخلاء ، ومصادر الطاقة ، وتنظيم الاموال وغيرها دورا كبيرا في المجابهة . فعلى المستوى الاستراتيجي يجب ان تكون للقوات المسلحة انساق متباعدة فيما بينها ، أو متقاربة حسب عوامل الارض وعقيدة القتال ، ونوع الاسلحة ، وطبيعة قتال العدو ، ونوع الاسلحةا لمستخدمة لديه ، وحجم القوى المقاتلة وغيرها . وان ماينطبق على القوات المسلحة ينطبق على المؤخرة فهي ايضا تقسم انساق ومستويات ، والى احتياطات . على أنه في كل الاحوال لا بد أن يكون

هنالك عدة انساق لها مهماتها القتالية المحددة ، وهكذا في كل القوى الاخرى ، وعلى مستوى المؤخرة ، والقوى المادية المختلفة . وبالاضافة الى الانساق يجب ان يكون هنالك احتياطي كبير على كافة المستويات ، وفي كافة القوى المختلفة كالمصانع ، ومصادر الطاقة ، والاموال ، والقوى البشرية ، والاسلحة والذخائر ، والمواد التموينية الاخرى بحيث يكون هذا الاحتياطي قادرا على اطالة امد القتال واستمراره .

ان المجابهة قد تحدث فجأة ، وليس في امكان الخصم الاخر تجنبها ، بعكس ماكان يحدث في العصور الماضية . بل المجابهة في الوقت الحاضر تفرض نفسها فرضا ، وليس من حل الا الدخول فيها ، أو تجنب بعض أضرارها . لهذا نرى الدول في الوقت الحاضر تعد التحضيرات اللازمة والطويلة للمجابهة ، وتكون على استعداد تام للدخول فيها مباشرة فهي تستنفر بصورة دائمة معظم القوى المادية والبشرية ، وتهيئها للرد على أي عدوان قد يقع فجأة ودون انذار ، وخاصة بين المعسكرين العملاقين ، وهنا تبدو الصورة واضحة للمجابهة الذرية التي ان حصلت فسوف تحصل فجأة . والخوف من هذه المفاجأة يجعل الدول تعد نفسها بجاهزية كاملة للرد ، كما تعد الترتيبات المعينة للقضاء على هذه المجابهة في مهدها ، أو للحيلولة دون حدوث المفاجأة ، أو تقليل اضرارها واهم هذه الترتيبات ، وهذه الاجراءات هي ما يلي :

أ ــ بناء جهاز دفاعي قوي ، وبناء جهاز رصد معه متكامل قادر على تجنيب المفاجأة ومخاطرها ، والتحرك بسرعة كبيرة الى امكنة يمكن فيها تجنب الخسائر الكبيرة ، واستخدام الاجهزة الدفاعية المتكاملة للرد على هذه المفاجأة واحباطها ، ومن أجل ذلك تحاول كل دولة أن تقيم هذا الجهاز عن كل مدينة ، وعن كل اراضي الدولة ، وعن الاحلاف ، وهذا مايفسر بناء القواعد الدفاعية في امكنة مختلفة من المدن ، وامكنة مختلفة من العالم ، ان هذا سيكلف اموالا طائلة تعجز الدول النامية عن تحقيقها . وهذا لا يتوفر في الوقت الحاضر الا في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية وبعض دول أوروبا .

ب ــ الاهتمام بالدفاعات السلبية القوية ، والتحصينات المعقدة والفنية (ضد أسلحة التدمير الشامل ، وغيرها من الاسلحة) .

ح ـ الجاهزية الكاملة لكافة القوى التي ستشترك في المجابهة، وخاصة منها القوى الصاروخية المضادة للصواريخ النووية ، والقوى المهمة الاخرى ، والتي تقع في الامكنة الخطرة لهجوم العدو . ورفع نسبة الاستنفار والجاهزية في هذه الامكنة .

د ـ محاولة التفوق الكمي والكيفي ، والسبق في ابتكار الاسلحة ، والاعتدة القتالية ، والقوى المادية الاخرى .

هـ ـ السباق نحو التطور والتقدم التكنولوجي .

ز ـ اتباع سياسة الوفاق الدولي لتقريب وجهات النظر ، وابعاد خطر المجابهة والمفاجأة .

ح ـ انشاء جهاز استطلاع قوي يكشف نية ، ووقت المجابهة قبل حدوثها ، وهذا الجهاز يعتمد على الفنين والمتخصين والعلماء ، والاجهزة الفنية الدقيقة التي منها الاقمار الصناعية وغيرها .

ثانيا : مميزات الاستراتيجية الادارية المباشرة : تتميز الاستراتيجية الادارية بمميزات تنفرد بها عن غيرها . فهي تستخدم مع القوى المسلحة وتختلف ما اذا كان الموارد قوية ، أم أن القوات المسلحة هي الاقوى ، وعلى كل فان القوى المسلحة تعتبر السيف والدرع للاستراتيجية الادارية كما أن طول زمن التنظيم والتخطيط والتحضيرات الطويلة . والاعداد المبكر الذي يتناول كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والفنية هو من مميزات الاستراتيجية الادارية المباشرة ، وكذلك فان الارض الواسعة التي تتسع لاغلب الموارد ، ولديها القابلية لانتشار المصانع والمنشات ، والقوات المسلحة . وبهذا الاتساع لهذه الارض يمكن العمل بحرية ضمن هذه الاراضي ، كما يمكن المناورة بها ، والحصول على نقاط ومواقع استراتيجية ، وعلى موارد ذات أهمية بالغة في الاستراتيجية الادارية . اما التعاون والدعم لكافة القوى فهي ميزة مهمة ، بل تعتبر هذه الميزة مبدءا مهما من مبادىء الاستراتيجية الادارية ، فهي تتعاون مع القوات المسلحة ، كما تدعم كافة القوى البشرية والمعنوية بامكانيات كبيرة . وتتميز الاستراتيجية الادارية المباشرة بصفة خاصة بالتهديد المباشر ، وذلك لتوفر الموارد المادية الكبيرة والفنية العالية في استخدامها فهي قوية كما وكيفا .

١ ــ استخدام الاستراتيجية الادارية مع القوى المسلحة : مما يميز الاستراتيجية الادارية المباشرة انها تستخدم مع القوى المسلحة ، لان المطلوب من الاستراتيجية الادارية المباشرة اجراء الحسم ، ولايمكن ان ينفذ الحسم الا بوجود القوات المسلحة . وفي هذه الحالة فان القوات المسلحة يجب أن تكون متفوقة على الخصم كما وكيفا ، وماديا ومعنويا ، وان تكون لها القدرة على تنفيذ الاهداف . صحيح ان للموارد المادية التي هي اداة الاستراتيجية الادارية دور كبير في المجابهة ،ولكن الحسم يبقى على القوات المسلحة التي يجب عليها ان تقوم بدور مهم فيه ان مفهوم الاستراتيجيةالشاملةفي الوقت الحاضر اصبحيعني الاستراتيجية الادارية والاستراتيجية الحربية ، والاستراتيجيات الاخرى وكلها تتعاون في سبيل هدف واحد ، الا ان صفة التنفيذ تكون الغالبة للقوات المسلحة فهي التي تحتل ، وتستولي على اجزاء من الارض ، وهي التى تقوم بالتدمير ، واحداث الخسائر لدى العدو . فلا يمكن بحال من الاحوال ان يكون للاستراتيجية الادارية اية قيمة او دور بدون ان يكون هناك قوات مسلحة مستعدة لخوض القتال ، وان أهم ما تقدمه القوات المسلحة للاستراتيجية الادارية هي :

أ ــ هي الدرع الواقي ، والسيف بأن واحد . فهي التي يمكن أن تحمى الاستراتيجية الادارية ، كما يمكن أن تنمي الموارد باحتلالها لاجزاء كبيرة من الارض ، أو لموارد معينة . ويجري نضال القوات المسلحة أثناء المجابهة للحصول على هذه الموارد كمصادر البترول ، والمعادن وغير ذلك .

ب ــ ان الاهداف التي تسعى اليها القوات المسلحة تجبر الاستراتيجية الادارية أن تحضر وتهيء لهذه الاهداف ، وتسهل مهمة القوات المسلحة . فمن أجل احتلال هدف هام مثلا على الاستراتيجية الادارية ان تحضر المواد والاعتدة ، والاسلحة ، والذخائر الضرورية،والقوى البشرية ، والقوى المعنوية وقوى المؤخرة بصورة عامة ، وتعيد تجميع القوى المادية (المؤخرة) بما يتناسب واحتلال هذا الهدف . فهي تقوم بحساب كافة التأمينات المادية ، وتقوم بالامداد واثناء وبعد التنفيذ . وان كان الهدف اكبر من ذلك ، أو كان من نوع اخر ، اتخذت الترتيبات الادارية بما يتلاءم وهذه الاهداف ان الاستراتيجية الادارية تسعى الى تحقيق مطالب القوات المسلحة .

حـ ــ ان التخطيط للقوات المسلحة لوحدها غير كاف . وعليه فان

التخطيط يجب ان يكون متكاملا للقوات المسلحة ، وللاستراتيجية الادارية على ا لسواء . فاذا خطط للقتال يجب ان يكون التخطيط شاملا وكاملا والا فقدت الاستراتيجية كامل قوتها ، واختل توازنها وتوازيها ، واصبحت عاجزة عن تأمين متطلبات القوات المسلحة . فالقوات المسلحة تعمل من اتجاه وتعمل الاستراتيجية الادارية من اتجاه أخر . وهذا مايؤكد المبدأ القائل : بمركزية التخطيط للقوات المسلحة ولقوى المؤخرة على السواء وبهذا فان التخطيط لازم وضروري لكافة القوى المشتركة في المجابهة .

د ــ ان الحصار الذي تقوم بـه القوات المسلحة ، انما هو حصار اقتصادي تمنع بموجبه هذه القوات المحاصرة الاسلحة والذخائر ، والاطعام ومواد الامداد الأخرى ، وبنفس الوقت تهيء للقيام بضربة ضد مصادر التموين ، والمؤخرة بصورة عامة ، وبهذا العمل قامت القوات المسلحة بمنع الامدادات ، وبنفس الوقت بتدمير مصادرها ، وبهذا المنع وهذا التدمير اعطت للاستراتيجية الادارية الصديقة قوتها وتفوقها .

هـ ــ ان اختيار الزمن ، والمدة المفروضة لاعداد وتحضير التأمينات الادارية ، انما تنبثق من ضرورة مطالب القوات المسلحة . فاذا ما أريد الدخول في مجابهة ، وحدد لها الوقت . فان هذا الوقت سوف يحتم على الاستراتيجية الادارية ان تحضر كافة الموارد والوسائط المادية ضمن هذه المهلة ، وعلى القوات المسلحة ان تبدأ فورا بعد انقضاء هـذه المدة بمهامها القتالية .

و ــ ان تمركز واختيار الامكنة للقوات المسلحـة ، يتطلب مـن الاستراتيجية الادارية ان تمركز قواعدها ، وقطعاتها الاداريـة بمـا يتناسب وتمركز القوات المسلحة ، بحيث تكون هذه القواعد قادرة على الامداد السريع في المكان المناسب ، ويكون تمركزها على الاتجاهات الهامة والاستراتيجية حتى تضمن للقوات المسلحة قوة تقدمها ، أو قوة قتالها.

ز ــ ان الاحتياطات المادية ، وزمن وحجم تشكيلها على كافـة المستويات لايمكن تقديره الا بما يمكن تحديد الاهـداف القتالية للقوات المسلحة وبهذا فان هذه القوات تفرض على الاستراتيجية الادارية الاحجام والكميات المطلوبة من الاحتياطات ، والاستهلاك اللازم أثنـاء مراحـل القتال .

ح ـ ان مركزية القيادة لكافة القوى الادارية والحربية ضرورية اثناء المجابهة ، ولايمكن بأي حال من الاحوال التصور بأن قيادة الاستراتيجية الادارية مفصولة عن قيادة القوى المسلحة ، بل أن التوحيد في القيادة صفة ملازمة لقيادة كافة القوى والاستراتيجيات بالكامل . لان ذلك يعطي التعاون الجدي ، والتنسيق الكامل بين الفئات المشتركة في القتال. ويجب ان يعطي الدور الاول لقيادة القوى المسلحة ، وأن يركز على قيادتها بحيث تؤدي الدور المطلوب منها .

اذا استعرضنا المجابهات التي حدثت في العالم نرى القوات المسلحة في طليعة المجابهة . وما الحربان العالميتان الا مجابهة بالقوات المسلحة ومجابهة بالقوى الاخرى ، الا ان قوة القوات المسلحة تتأتى من المؤخرة القوية التي تدعمها وتغذيها اثناء القتال . وما العدوان الثلاثي على جمهورية مصر العربية عام ١٩٥٦ الا مثالا على اعطاء الدور الاكبر للقوات المسلحة ، اذ قامت حينذاك القوى البحرية والبرية البريطانيتين ، وطيران النقل التابع لهما ، ترافقهما القوات المسلحة لكل من فرنسا واسرائيل بالهجوم على قناة السويس اثر التأميم ، الا ان مؤخرة القوات المسلحة البريطانية أنذاك لم تكن مستعدة ، ولم تكن في حالة تمكنها من تأمين المناورة بالقوى والوسائط المادية ، كما أن القوات المسلحة بنفس الوقت لم يكن لديها الاستعداد الكامل لتأمين التفوق بسبب ضعف مؤخرتها ، وكذلك فان الحرب بين العرب واسرائيل عام ١٩٦٧ قامت به القوات المسلحة ودعمتها المؤخرة ، الا أن دعم المؤخرة للجيوش العربية كان غير مخطط ومنظم ، وكانت تنقصه الحركية العالية ، والفنية اللازمة . كما ان الحرب بين الباكستان والهند في عام ١٩٧١ قامت بها القوات المسلحة ، وأظهرت الهند بهذه الحرب قوة مؤخرتها ، وبذلك استطاعت تحقيق أهدافها ، وهكذا فان المجابهات كلها كانت تحدث بواسطة القوات المسلحة ، الا أن قوة المجابهة ونجاحها مرهون بالعوامل التالية :

أ ـ ان تكون القوات المسلحة مدربة تدريبا جيدا ، وخاصة التدريب التكتيكي والعملياتي ، وتدريب القيادة والاركان .

ب ـ ان يكون افراد القوات المسلحة منقبين انتقاءا جيدا ، ولديهم اللياقة البدنية والقتالية .

حـ ـ أن تكون القيادة مؤهلة ، وذات كفاءة عالية لقيادة القوات ، وذات خبرة عملية في مجالات القتال .

د – ان تكون القوى المعنوية سليمة وقادرة على بعث النشاط والحيوية ، وحب القتال والنضال لدى القوات المسلحة ولدى قوى المؤخرة .

هـ – ان تكون المؤخرة قوية بكل مواردها ، ووسائطها المادية لتكون قادرة على دعم المجابهة والقتال .

و – ان تسلح القوات المسلحة بأحدث الاسلحة والمعدات ، والتطوير التكنولوجي والفني ، وان يسلح الشعب بالوعي والايمان ، وقوة التحمل لانواع الحرمان المختلفة ، والصمود والعناد القتالي .

ز – أن تقاتل القوات المسلحة من أجل استرداد حق ، أو دعم حق ، وهو مايسمى الان بـ « الحروب العادلة » .

ح – أن تقاتل القوات المسلحة ضمن هدف واضح فلا يمكن أن يكتب النصر لقوات تقاتل من أجل أهداف غامضة ، أو عقائد مزيفة ، أو أباطيل مختلفة .

انه مهما يكن للقوات المسلحة دورها في الاستراتيجية الادارية،الاانا لايمكن ان نغمط للاستراتيجية الادارية حقها ودورهافيالقواتالمسلحة . وهناك الامثلة المتعددة التي تظهر دور الاستراتيجية الادارية في كثير من المعارك والحروب . فان كافة عمليات الانزال في المحيط الهادي أثناء الحرب العالمية الثانية كانت ناجحة بسبب اختيار وتمركز الوسائط المادية والمؤخرة ، والذي ساعد هذا الاختيار والتمركز على الهجوم الاستراتيجي للقوات المسلحة على مستعمرات العدو، ودمر القواعدالبحرية والجوية اليابانية . وكذلك اقتحام النورماندي عام ١٩٤٤ الذي مكن الحلفاء من تدمير الجيش الالماني بسبب أن المؤخرة كانت قوية ، وكانت جميع التشكيلات والجيوش في القوات المسلحة مجهزة بكافة الوسائط المادية ، والاعتدة القتالية المطلوبة . وهكذا نرى ان القوات المسلحة تقوم بدور طليعي ، انما هذا الدور لايمكن ان يكون كاملا الا اذا دعمته مؤخرة قوية وامكانيات مادية كبيرة .

يمكن للاستراتيجية الادارية أن تلعب دورا مهما في المجابهة ، وأحيانا يمكن ان يكون هذا الدور حاسما ، الا انه لايكون كاملا . وهذا الدور الحاسم والكبير يتمثل عندما تدخل الاستراتيجية الادارية بمفهومها الجديد ، وبعناصرها الجديدة التي هي عبارة عن جيش من العلماء

والفنيين والاداريين يعملون جميعا لصالح الاستراتيجية الادارية : في المصانع ، وفي المعامل ، وفي الافران الذرية ، وفي مجـالات الالكتـرون والابحاث العلمية ، وهي عبارة ايضا عن مصانع مطورة ، والات معقدة وكذلك وجود المواد ذات الاهمية البالغة في التأثير والتدمير ، والخسارة الكبيرة التي تحدثها هذه المواد واهمها الموارد النووية حيث ان استخدام هذه الموارد ، وتكتيكاتها في المعامل والمختبرات من اختصاص الاستراتيجية الادارية . وباستخدام هذه الموارد يمكن أن نحصل على قـوة كبيرة في احداث الخسارة والتدمير المادي والبشري على السواء ، الا أنه يبقى الدور الكبير للقوات المسلحة حيث تقوم باحتـلال الاراضي ، وتنظيف الاهداف ولا يمكن للاستراتيجية الادارية لوحدها أن تتوصل الى الحسم الكامل مهما كانت قوة الموارد المستخدمة . وسنتعرض الى شيء مـن التفصيل فيما بعد حول هذا الموضوع .

ان عملية الربط بين الاستراتيجية الادارية ، والقوات المسلحـة ضرورية لان هذه العملية تحدد التخطيط الاستراتيجي لكل من القوات المسلحة والاستراتيجية الادارية ، وتجعل مفهوم الاستراتيجية واضحا وكذلك وضوح العمليات ، والامداد وطرقه . الخ . وبذلك تتمشى هذه العملية مع الاهداف المحددة . ولهذا لابد من فهم مبادىء الاستراتيجية الادارية ، وفهم مبادىء القتال جنبا الى جنب وفهم تمركز المؤخـرة ، وتمركز القوات ، واتجاهاتها وخاصة الاتجاهات الرئيسية ، لتتمكـن المؤخرة بدورها من التركيز على هذه الاتجاهات . ومن الواضح ان كل مرحلة قتالية ترافقها مرحلة ادارية لابد من اجرائها ففي المفهـــوم الاستراتيجي مثلا يجب أن تكون لدى المؤخرة مواد امداد تكفي لتحقيق هذا المفهوم ، وكذلك كفاية وسائط النقل ، والاحتياطات المادية المتنوعـة ، والوسائط الفنية اللازمة لذلك واذا تحركت قوات الهجوم الاستراتيجي فعلى قوى المؤخرة ان تكون مستعدة للحاق بها وامدادها ، وتقديم الدعم المادي لها أثناء القتال ، واثناء تطوير الهجوم ، وأثناء المطاردة ، والاحتلال حتى واثناء اتخاذ مواقف دفاعية جديدة فلقد تحرك الاسطـول الياباني في الحرب العالمية الثانية بقيادة الادميرال « كورتيا » الى خليج « سـان بيرناردينو » ومعه من الوقود مايكفي لـ ٢٤ ساعة . وكانت هذه المسافة طويلة ليتجنب بها هجمات الغواصات الامريكية ، الا أن هذا الاسطول واجه صعوبات كبيرة في الامداد ، وفي فهم القيادة لعمل المؤخرة ، وفي عدم وضوح الربط بين التحرك الاستراتيجي وعمل المؤخرة مما افقد هـذا

الاسطول ثلاثة طرادات في بدء العملية بالاضافة الى فقدان السيطرة الامدادية .

أن الاستراتيجية الادارية تسعى الى تحقيق الهدف بالطرق الدبلوماسية ، والسياسية في بادىء الامر ، وكم من الخلافات والاصطدامات الدولية سببتها أمور اقتصادية ، وموارد ، اذ تسعى احدى الدول الى السيطرة وامتلاك هذه الموارد لتأمين القاعدة المادية ، والاداة الاستراتيجية ، وهذه السيطرة تظهر في بادىء الامر سليمة تتطور فيما بعد الى حرب اقتصادية مقنعة بصبغة اجتماعية ، ثم تتحول الى صدام عسكري والصدام العسكري هو الذي يحدد القوى المادية التي يجب ان تدخل في هذا الصدام . ان المجابهة بدات سليمة ، وانتهت بالقوات المسلحة . وبهذا يسعى الطرفان المتخاصمان لتدمير الاهداف العسكرية والاقتصادية لكل منهما ، وتبقى الغلبة للخصم المتفوق عسكريا واداريا .

ان القوات المسلحة هي الاداة التنفيذية ، والمجابهة المباشرة للقاء مع العدو . فهي التي تتحمل عناء القتال ، وهي التي تتحمل الصدمة الاولى وهي التي تتقدم وتتراجع ، وتحتل الاراضي والاهداف المنوطة بها ، وهي التي تقوم بالتدمير المباشر ، وتوقع الخسائر المادية والمعنوية في صفوف العدو ، كما تقوم بدور رئيسي في تحقيق الاهداف السياسية وعلى هذا فان القوات المسلحة يجب ان تدعم دعما كاملا لتكون على درجة كبيرة من الاستعداد للدفاع عن المعتقدات وعن الارض . وهذا الدعم يجب ان يكون من كافة الجهات ، وخاصة الاستراتيجية الادارية التي عليها ان تلبي كافة المطالب التموينية والامدادية ، والتكنولوجية . ومن المفروض دائما وابدا ان نوفر للقوات المسلحة قدرة قتالية كبيرة بما يلي :

أ ـ تنمية القدرة القتالية الذاتية للقوات المسلحة ، وذلك بالتدريب ورفع الروح المعنوية ، وادخال الاساليب القتالية الحديثة ، وذلك ضمن مخطط تصل فيه هذه القوات الى المرحلة التي يمكن بها ان تتصدى للعدوان بأقصى رد ممكن ، وان تكون مهيأة لتنفيذ الهجوم الاستراتيجي، أو الدفاع الاستراتيجي وتنفيذ الاهداف المطلوبة منها .

ب ـ تجهيز هذه القوات بأسلحة وعتاد تتوفر فيه الدقة ، والمدى ، والسرعة ، والحركة ، والمرونة ،والسبق الفني والتكنولوجي كما تتوفر بنفس الوقت بهذه القوات المؤخرة القوية الكاملة بمواردها . والمتوافقة مع حركة وتقدم القوات المسلحة . وان تكون هذه المؤخرة قادرة بفضل مواردها

العديدة والمتنوعة ، والكبيرة على تلبية كافة مطالب القوات المسلحة .

ح ـ ان تكون لهذه القوات عقيدة قتالية وسياسية واضحة المعاني، والاهداف . فلا يمكن للقوات المسلحة ان تكون قوية بدون عقيدة . وان العقيدة هي التي تهب الحياة والنشاط والنضال ، وتذكي الروح المعنوية لدى المقاتلين . فمن اجل هذه العقيدة حاربت الامم السابقة فانتصرت او انهزمت وذلك حسب قوة العقيدة ، وضعفها ، وحسب ماتتضمنه من قواعد ومباديء واخلاق .

اذا كانت الاستراتيجية الادارية غنية بمواردها فعليها ان تؤمن القوات المسلحة بما يلزمها من هذه الموارد . أما اذا كانت الاستراتيجية الادارية ضعيفة بمواردها فانه يجب السعي لتوفير الموارد الناقصة . واذا تعذر ذلك فان على الاستراتيجية الادارية أن تناور بمواردها المحدودة، وأن تحشد بهذه الموارد على الاتجاهات الهامة ، او القطاعات المعينة ليحصل التفوق في نقطة ، أو عدة نقاط محددة ، ان الشكل الذي يجب ان تعالج فيه هذه الموارد في هذه الحالة هو زيادة الموارد ، وزيادة الانتاج وزيادة فعالية الاستخدام ، وتحويل بعض الموارد لصالح الدفاع ، وتقنين الاستهلاك أما اذا كانت القوات المسلحة قوية وكانت الموارد قوية أمكن حينئذ للقوات المسلحة ان تدخل المجابهة بكل ثقة بالنصر . واما في حال ان القوات المسلحة قوية ، ولكن الموارد ضعيفة ، فانه أول مايقال في هذه الحالة أن هذه القوات لايمكن ان تستمر في المجابهة الا لايام محدودة وبهذا فان المجابهة للاستراتيجية الادارية المباشرة تتطلب موارد قوية ، وقوات مسلحة قوية .

وبصورة عامة فان الاستراتيجية الادارية المباشرة ، تتميز باستخدام القوات المسلحة في المجابهة . ومن اجل نصر مؤكد لابد للاستراتيجية الادارية المباشرة ان تكون قوية بمواردها كما وكيفا ، وان تهييء الظروف الملائمة لاستخدامها استخداما صحيحا ، وخاصة في القوات المسلحة . وعلى القوات المسلحة أن تكون قوية أيضا بصورة تستطيع استخدام هذه الموارد في الزمن والمكان المحددين . ان العلاقة بين الاستراتيجية الادارية، والقوات المسلحة هي هذه الموارد التي يجري فيها الامداد ، والتي تتمركز وتتوضع في جهات استراتيجية لاعطاء اقصى خدمة للقوات المسلحة . وهي بهذا يجب ان تكون منظمة ، ومطورة ، ومخططة بحيث يؤدي استخدامها مع استخدام القوات المسلحة الى تحقيق النصر على العدو .

وبهذا نجد ان هذه العلاقة هي علاقة حتمية لابد منها عند تنفيذ أي عمل ما . فلا الاستراتيجية الادارية المباشرة بقادرة على تحقيق النصر لوحدها ، ولا القوات المسلحة بقادرة لوحدها على تحقيق النصر ، بل ان التعاون والدعم المتبادل بينهما هو الذي يؤدي الى اعطاء القوة ، والى تحقيق النصر .

٢ ــ طول زمن التنظيم والتخطيط ودقته وشموله : ان اقامة أي مصنع يحتاج الى زمن طويل تتم خلال هذا الزمن الدراسات والتصاميم . وان أول ما تنشأ هي الفكرة التي تتولد نتيجة لحاجة ملحة أو لظروف تجبر على اتخاذ موقف ما . وان مصدر هذه الفكرة قد تكون من رئيس الدولة . أو القيادة بصورة عامة . وبناءا على هذه الفكرة يحدد الزمن لكل مرحلة من مراحل العمل . فهناك التحضيرات الاولية ، والتقدير ، والدراسة ، والتجارب ، وما الى ذلك . كل هذه المراحل تستغرق زمنا طويلا . كما ان استخدام مورد من الموارد يحتاج الى زمن طويل حتى يدخل في الاستخدام الفعلي . فالبترول مثلا بحث عنه منذ عشرات السنين ، الا انه لم يدخل في الاستخدام الفعلي الا منذ مدة بسيطة . وكذلك الحديد فانه اكتشف من مئات السنين ، الا انه لم يدخل الاستخدام الفعال والقوي الا منذ مدة بسيطة . وكذلك اليورانيوم الذي اكتشف منذ أكثر من ثلاثين عاما ، الا أنه لم يستخدم استخداما حقيقيا الا في الحرب العالمية الثانية . ومن المعلوم ان المراحل العديدة التي يدخل فيها هذا المورد منذ البحث عنه وحتى استخدامه تستغرق زمناطويلا وفي كل مرحلة من مراحل تصنيعه قد تستغرق زمنا أطول من المرحلة الاخرى ، فلقد دمرت الحرب العالمية الثانية اليابان والمانيا نهائيا ، وفقدت هاتان الدولتان كل مواردهما ، وصناعاتهما ، وحضارتهما . . الا أنها خلال ربع قرن تمكنامن بناءاقتصادهما ، واستراتيجيتهما ضمن اسس تخطيطية وعلمية في السرعة لبلوغ الهدف المطلوب . ليس من السهل ابدا ان ينعم ويخطط أي اقتصاد ، او استراتيجية ، أو مورد ، أو مصنع بزمن قصير . ولقد قدمنا من قبل مقومات الصناعة ، ومقومات الموارد المادية، وتعرضنا لها بالشرح والتفصيل يعطي طول زمن التنظيم والتخطيط المزايا التالية :

أ ــ انه يعطي دقة في الصناعة ، ودقة في بناء الاستراتيجية على أسس سليمة ، وتداركا للاخطاء التي قد تنجم عن السرعة .

ب ـ يعطي طول زمن التخطيط كذلك الاهمية المناسبة لبعض الموارد ، وتقديمها على الموارد الاخرى ، فيركز على دراستها ، واجراء الاختبارات اللازمة لها وذلك لضرورة فنية ، أو ادارية، أو استراتيجية. فمثلا قد يفضل دراسة وتخطيط الاسلحة الهجومية على الاسلحة الدفاعية ، أو يركز على دراسة وتخطيط أسلحة الطيران ،وما الى ذلك

جـ ـ يعطي اكبر قدر من المعلومات من هذا المورد ، أو ذاك ، أو هذا المصنع ، أو تلك المنشأة ، وباعطاء هذه المعلومات الكثيرة يمكن أن توضح بعض المسائل الغامضة ، أو التي يمكن ان تكون لها أهمية عند التنفيذ والاستخدام .

د ـ يمكن اشراك اكبر عدد من المهندسين ، والمخططين ، وأصحاب الاختصاصات ، والخروج بنتيجة مخصصة ومدروسة من كل هذه الاختصاصات ومن كل هذه العقول المشتركة في الدراسة والتصميم ، والتخطيط .

هـ ـ وبناءا على ماتقدم يمكن للقيادة ان تعطي القرار الصحيح ، وان يكون قرارها أقرب الى الصواب .

ان النفس الطويل ، والتدقيق في جميع الجوانب ، وطول زمن التخطيط يعطي المميزات الايجابية للاستراتيجية الادارية المباشرة . وهذا النوع من التخطيط والدراسة يصح في الظروف العادية غير المستعجلة ، أما اذا كانت الظروف تتطلب السرعة فان ذلك يتطلب من المخططين أن يسرعوا في دراستهم ، وان يتجاوزوا بعض المراحل الثانوية ، والقليلة الاهمية . فظروف القتال في الحرب العالمية الثانية أجبرت العلماء الى تخطيط ودراسة القنبلة الذرية في مدة بسيطة . وظروف السبق العلمي أجبرت بعض الدول لصناعة اسلحة متطورة ومتفوقة في مدة بسيطة .

ان التطوير الفني يعتبر مرحلة من مراحل التخطيط ، بل انه يحتاج الى تخطيط جديد يبدأ من الفكرة ، وينتهي بالتجارب والاستخدام الا أن التطوير لايستغرق الزمن الذي يستغرقه تخطيط ودراسة مادة جديدة . فتطوير القنبلة الذرية الى قنبلة نووية ، وهيدروجينية لم يستغرق الزمن الذي اكتشف فيه هذا المعدن . وان تطوير النفط الى ما وصل اليه اليوم لم يستغرق الزمن الذي تم فيه اكتشافه واستخراجه فان التطور يعتبر مهما لملاءمة لظروف العصر المحيطة ، وبالمتطلبات الضرورية لحاجات القوات المسلحة ، وغير المسلحة .

وما من شك فان الزمن يلعب دورا مهما في التخطيط . وان أهم ما يتضمنه هذا التخطيط هو مايلي :

أ ــ التخطيط لتمركز وتوزيع المصانع ، والمواد المختلفة ، ووسائط النقل ، والخدمة الطبية ، وبصورة عامة تمركز وتوزيع المؤخرة بالكامل على ان يكون هذا التمركز والتوزيع محققا لما يلي :

ــ أن يكون محققا لمطالب القوات المسلحة ، وملائما لتمركزها وتوزيعها بحيث يكون قادرا على امداد القوات المسلحة بسرعة كبيرة ، وقريبا منها لكي يتمكن من القيام بهذه السرعة المطلوبة ، وفقا للاعمال المتطلبة من المؤخرة .

ــ ان يكون هذا التمركز كثيفا خلف القوات الرئيسية ، وأن تكدس الاحتياطات اللازمة للوصول الى الكثافة المحددة . أي ان تمركز الموارد لايشترط فيه ان يكون موزعا توزيعا منتظما ، انما التوزيع يجب ان يكون تبعا للمتطلبات القتالية ، وتحشد القوات المسلحة .

ــ أن يكون هذا التمركز خلف القوات المسلحة لئلا يعيق حركتهاأثناء التقدم ، أو المناورة ، أو الانسحاب ، أو المطاردة ، أو الهجوم ، أو الدفاع ، أو في الليل ، أو في النهار .

ــ ان يكون هذا التمركز ، وهذا التوزيع تبعا لوظيفة الموارد ، والقطعات الادارية . اي يمكن أن تتمركز القوى والموارد الطبية في مكان أقرب من بقية الموارد ، لان وظيفتها اثناء القتال هي الاسعاف السريع ، والاخلاء السريع ، وكذلك فان بعض الموارد الاخرى تكون قريبة مثل الذخيرة وتختلف أنواع الذخائر المستخدمة ، ومن المفروض أن تكون الذخائر التي تحتاجها القوات المسلحة أثناء القتال هي اقرب من غيرها .

ــ ان يكون التمركز والتوزيع على أنساق ، وفي عمق البلاد تبعا لحجم التشكيل ، والمهمة ، والارض . وان يكون التمركز ايضا على مستويات من مستوى الجندي والسرية حتى مستوى الدولة بالكامل .

ــ ان يكون هذا التمركز مسهلا لعمل الموارد ، والقطعات الادارية ، وللقوات المسلحة على السواء وأن يكون بعيدا عن مدى اسلحة العدو ، وعن تسرب المخربين ، وان تتوفر في هذا التمركز التحرك السريع لامداد القوات المسلحة ، وامداد الفئات الشعبية الاخرى .

ان التمركز يحتاج الى زمن كبير لكي تكون القوى الادارية مستعدة للامداد . ومستعدة بنفس الوقت ان تدافع عن نفسها ، ذلك ان الموارد لها مهمتان أساسيتان هما : الامداد للمقاتلين ولغير المقاتلين . والدفاع والحماية عن نفسها . وهي بذلك تؤدي هاتين المهمتين بأن واحد . لهذا يجب أن يكون التمركز ملائما للشروط الواجب توفرها . كأن يتناسب مثلا تجميع المؤخرة مع تجميع القوات ، وسهولة القيادة ، وسهولة تنفيذ المهمات وغيرها . الخ .

ب ـ التخطيط لكثرة الموارد ، وتوفرها ، وملاءمتها لشروط القتال من كافة النواحي الفنية والادارية . فلا يكفي ان نوزع الموارد ، بل ان تكون الموارد كافية للمهمات المطلوبة منها . ان كثرة الموارد وتوفرها تجعل من القتال مستمرا ومتقدما ، وتجعل القوات المقاتلة في حالة معنوية عالية . كما تكون هذه الموارد لها أثرها ودورها في بلوغ النصر . وان الكميات الكبيرة والمتوفرة تطيل امد القتال، كما تجعل بنفس الوقت ان كانت قليلة لدى العدو غير قادر على متابعة القتال ، وهذا يمكن للموارد الكبيرة أن تدخل المجابهة بصورة مباشرة وعلى المدى الطويل فان هذه الموارد كفيلة بتحقيق الاهداف التي تسعى اليها . ان صفة الاستراتيجية الادارية المباشرة هي بكثرة مواردها لانها بهذه لحالة تكون قادرة على لدخول في المجابهة ، ولا تخشى المتاعب والمصاعب من جراء قلة الموارد . وبهذا فان الموارد الكبيرة والمتنوعة قادرة على تحقيق المعجزات ، ويحقق كثرتها وتنوعها بما يلي :

ـ الخوف والرهبة في صفوف الخصم ، وتجعله يفكر مئة مرة قبل ان يقدم على عمل ما .

ـ تدني الروح المعنوية لدى الخصم ، ومتى تدنت الروح المعنوية أمكن بسهولة القضاء على العدو ، والتأثير عليه .

ـ بفضل توفر الموارد الكبيرة يمكن ابتكار اسلحة جديدة فنية ومتطورة تفوق في مميزاتها الاسلحة ، أو المواد الموجودة لدى الخصم . وبهذا يمكن للبلد التي تتوفر فيها الموارد الكبيرة ان تكون متفوقة ، وبيدها العصا الطويلة بصورة دائمة .

ـ الحرية في العمل . وتظهر بشكل جلي عند توفر موارد من نوع واحد ، وحينئذ يجري انتقاء المناسب منها طبقا للظروف القتالية المحيطة

اما الذي لايملك مثل هذه الموارد المتنوعة فانه مجبر على استخدام النوع المتوفر ، وقد يصلح الاستخدام أو لايصلح الا قليلا ، ومع ذلك فانه سيستخدمه فليس لديه الحرية في الاختيار المناسب . وهنا تتولد لديه عدة عقبات تنشأ بسبب ضيق الموارد ، وبسبب تقييد الحرية في العمل ، ومن المعلوم أن الحرية في العمل تعطي قوة للاستراتيجية الادارية المباشرة من أن تمارس وظيفتها الادارية والقتالية .

ــ تحقق التفوق الذي هو رمز الاستراتيجية المباشرة وعمادها ، ومحور عملها ، ويعني التفوق : كثرة الموارد وتوزيعها وتوازنها ، واستخدامها بأقصى طاقة من استخدام ، والاستخدام في الوقت المناسب، والمكان المناسب ، والقدر لمناسب .

ــ التصدي للعدوان فور حدوثه من قبل الخصم ، والرد عليه بقوة كبيرة غير متكافئة ، واحداث خسائر فادحة في صفوفه ، وتدمير قواه المادية والمعنوية بسرعة وبقوة كبيرتين .

حـ ــ التخطيط للنقل والمواصلات : أن الوقت يلعب دورا كبيرا في تخطيط النقل . فاذا كان الوقت متوفرا لهذا التخطيط امكن الحصول على نتائج ايجابية وجيدة في مجال تخطيط النقل . وان اهم القوى التي يجب ان يخطط لها في النقل هي :

ــ قوى النقل المخصصة لنقل الوسائط المادية المختلفة من مصادرها أو من المستودعات الى المصانع ، أو القواعد الامدادية ونقاط الامداد المختلفة على كافة المستويات .

ــ قوى النقل الطبي المخصص للاخلاء الطبي ، والامداد بكافة الاعتدة الطبية ؛ والادوية .

ــ المستودعات المخصصة لحفظ المواد والاعتدة ، والاحتياطات ، واستلام وتسليم ، وتخزين المواد ، والمحافظة عليها ، واجراء المحاسبة والتسجيل على كل مادة من المواد المستلمة والمسلمة .

ــ قوى الاصلاح المخصصة لاجراء الاصلاحات على كافة المستويات للعتاد الحربي ، ولوسائط النقل ، وللاسلحة ، وللوسائط الفنية ، وللتجهيزات المختلفة ، ولاجراء الصيانة الدورية لهذا العتاد وهذه الاسلحة .

ـ قوى الخدمة المخصصة لخدمة وتأمين الافـراد بالذخـيرة ، والاسلحة ، والطعام والملابس وغيرها .

ـ طرق المواصلات التي تخصص لنقل الوسائط المادية ، والاخلاء الطبي والفني ، وتحرك وتنقل القوات عليها . وللمواصـلات اهميـة كبرى فهي تقاس بمدى التقدم والحضارة في أي بلد . ويمكن الاعتماد أثناء النقل على المواصلات البرية والبحرية والجوية . وان أهم المطالب التي يجب أن تلحظ في تخطيط النقل والمواصلات هي مايلي :

ـ تامين استيعاب وتحرك وسائط النقل على هذه الطرقات بالسرعة المطلوبة .

ـ تأمين الطرقات اللازمة ، وذلك حسب كثافة النقل ، وحجـم التمرير على هذه الطرق .

ـ ان تكون الطرق متنوعة : عرضانية ، وطولانية بحيث تؤمـن اتصال بكافة الجهات المعينة ، أو بالجيوش ، أو بالاحلاف .

ـ ان تتوفر في الطرقات اماكن للاستراحات ، والصيانات ، وان تكون معلمة يسهل نقل الوسائط عليها بحيث يمكن تأمين سهولة قيادة الارتال ، وتأمين وصول الامدادات المختلفة الى اماكنها المحددة .

ـ أن تتوفر المخافر ، والدوريات للحماية وذلك حسب نوع الطرق وظروف القتال . فقد تكون الحماية طيران ، أو غواصات أو دوريات متنقلة . وهذه المخافر ضرورية لضمان وصول الامدادات من جهـة ، ولضمان الصيانة والاصلاحات . ولتكون كمرشد لقوافـل النقـل ، وكاستطلاع لاماكن التحميل والتفريغ .

ـ ان التخطيط يستلزم البحث عن عدة طرق منهـا : السكـك الحديدية ، والمواصلات الجوية ، والبحرية . وبصورة عامة يجب أن تكون المصانع متصلة ببعضها . كما أن الجيوش متصلة ببعضها . وكذلك بين مصادر الموارد والمصانع وكلما كانت الطرق عديدة ومتنوعـة كلمـا كان ذلك اقوى على تنفيذ النقل ، والمناورة بالقوى والوسائط على كافـة الاتجاهات . ومن المستحسن أن يكون على مستوى الدولة أهم الطـرق التالية : الطرق الموصلة بين مصادر الموارد والمصانع وبين المصانع والجهات المستهلكة ، والطرق الموصلة بين المصانع نفسها ، والطرق الطولانيـة والعرضانية أي أن كل مصدر ، أو كل مصنع ، أو كل مدينة ، أو كـل

شاطىء أو كل ميناء جوي أو بحري ، أو قاعدة امداد ، أو قاعدة جوية أو بحرية .. يجب ان تكون الطرق منها واليها ، وان تكون بين هذه الجهات جميعا وبين القوات المسلحة عدد من الطرق كفيلة بالتأمين الاداري للجيوش المقاتلة . وانه على مستوى جيش يمكن تأمين لا أقل من طريقين طولانيين رئيسيين ، وعدد من الطرق العرضانية تصل بين مؤخرات النسق الاول للجيش ، وعلى طول الموانع المائية ، وعلى خطوط تمركز فروع القواعد ، وعدد من الطرق الداخلية ضمن القواعد نفسها ، وعلى طول الشواطىء بين الموانىء الاخرى . وكذلك الحال يجب ان يتوفر عدد من الطرق داخل كل مدينة ، أو مصنع مجموعة مصانع أو موانىء، أو قواعد . وفي كل الاحوال يجب أن تنتقى الطرق المناسبة في اتجاه العمليات ، وان يخطط لهذه الطرق بحيث تؤدي وظيفتها على أكمل وجه . ان تمركز الجيوش واتجاه العمليات يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند التخطيط لشق طرق طولانية وعرضانية ، وان تكون الطرق مؤمنة حتى على ذرى الجبال اذا كان اتجاه العمليات باتجاه هذه الذرى من الجبال ، لايمكن للمستويات العليا ان تقاتل بدون طرق ، بل انها لاتستطيع التحرك ، أو النقل ، أو المناورة . وقد اصبحت الجيوش اليوم تقاتل على الطرق ، ومن اجلها ان المحاور العديدة تعطي حرية الانتشار والتقدم ، وخاصة اثناء الهجوم ، كما تعطي بنفس الوقت سهولة امداد هذه الجيوش التي تقاتل في مكان تتوفر فيه الطرق العديدة الطولانية والعرضانية .

يرتبط تخطيط النقل والمواصلات على امكانيات الدولة وقدرتها على تجهيز المؤخرة بما يلزمها من وسائط النقل المتنوعة . ففي بداية الحرب العالمية الثانية لم تكن امكانيات الاتحاد السوفييتي قادرة على تجهيز المؤخرة بما يلزمها من وسائط النقل ، وعلى تجهيز الجيوش بهذه الوسائط ، انما كان القسم الكبير من التشكيلات ومن المؤخرة يستخدم الخيول والعربات القديمة . وفي نهاية الحرب وبعد الحرب استطاع الاتحاد السوفييتي انتاج اعداد هائلة من العربات والعتاد مكنت من اعداد قطعات وتشكيلات ميكانيكية هائلة ، وتجهيز المؤخرة بالاليات المختلفة ، وكذلك فان المواصلات لها علاقة في امكانيات الدولة وقدرتها على ايجاد الطرق العديدة ، والمنتشرة ، والمرتبطة فيما بينها في كافة اراضي الدولة، أو المتصلة بالعالم . ان شبكة المواصلات لها علاقة وطيدة بالنقل . فاذا استلزم وجود عدد من وسائط النقل استلزم كذلك وجود عدد من

الطرق الطولانية والعرضانية .

ان تطور الدولة الاقتصادي يقلل من الجهد الذي يبذل لتخطيط النقل والمواصلات ، وكذلك يقلل من قوى ووسائط المؤخرة . فالدول المتقدمة نراها بطبيعة الحال متطورة في النقل ، وفي المواصلات . ومتى توفرت الصناعة ، والكثافة السكانية ، والطاقة في منطقة ما ، أصبح من الضروري انشاء عدة طرق لتأمين النقل الى المصانع ، ولتأمين المستهلكين . أي انه في المكان الذي تتمركز فيه الصناعة المتطورة تقل الحاجة الى عدد من طرق النقل ، وبالتالي يصبح تنظيم وتخطيط النقل من السهولة بمكان ، واذا مادعت الحاجة الى تخطيط عدد من الطرق في هذه المنطقة لصالح العمليات فان عدد هذه الطرق سيكون قليلا ، لان اغلب الطرق متوفرة في هذه المنطقة . أما الدول النامية فهي تفتقر لكثير من الطرق ، ذلك ان الصناعة فيها غير متطورة ، وغير موجودة أصلا في البعض منها لذا فهي عندما تخطط للنقل والمواصلات فانها تخطط على اساس احتياطها الكبير من وسائط النقل ، ومن طرق المواصلات ، ومن أجل هذا فانها تحتاج الى قوى ووسائط كبيرة للعمل في هذهالطرق، كما تحتاج الى أموال كبيرة ، والى عدد كبير من العمال والفنيين لكي يقوموا بهذه المهمة ، والى وقت كبير لانجاز هذه الاعمال وذلك من جراء استخدام الطرق البدائية في شق الطرقات ، وعدم توفر العتاد الفني اللازم ، وعدم توفر الامور الاخرى ، وعلى هذا يمكن القول بأنه متى كانت الدولة متقدمة توفر فيها عدد كبير من وسائط النقل ، وعدد كبير من الطرقات ، والعكس في ذلك في الدول النامية . وقد تختلف منطقة أو اتجاه منطقة أو اتجاه أخر في بلد واحد بالنسبة لشبكة المواصلات ،وذلك يعزي الى تطور هذ المنطقة ، أو هذا الاتجاه الاقتصادي ، وتأخر المنطقة أو هذا الاتجاه الاقتصادي التي لايتوفر فيهما التقدم الصناعي ، ولا الزراعي ، ولا الكثافة السكانية ، ولا الموارد الاخرى ، ففي الاولى تتوفر فيها كافة الامكانات ، وفي الثانية لاتتوفر . وعلى هذايجبانفعز الثانية بقطعات هندسيةوطرق ولانشاءالطرق التي تحتاجها أثناءالعمليات. ففي الاتحاد السوفييتي نرى الجيش الذي يعمل باتجاه الشمال تتوفر عنده

من ١٣ ــ ١٥ قطعة طرق . أما الجيش العامل على اتجاه الجهة الغربية نرى عنده من ٣ــ٤ قطعات طرق وذلك لتوفر الطرق لديه من جــراء التطور الاقتصادي في هذه المنطقة ، وعدم الحاجة الى انشاء طرق جديدة على عكس الجيش الذي يعمل في الشمال ولهذا فانه عند التخطيط يجب ان يلحظ تطور البلد أو المنطقة الاقتصادي ، وينظــم ويخطط النقــل والمواصلات على هذا الاساس .

يختلف التخطيط من بلد كثيف بالسكان الى بلد قليل السكان ، كما تختلف مدة التخطيط . فكلما كانت كثافة السكان كبيرة ، كلمــا ازدادت الحاجة الى وسائط نقل اكثر ، والى عــدد أكبر مــن طــرق المواصلات ، والى وسائط مادية كبيرة . فالصين مثلا تحتاج الى وسائط نقل ، والى طرق مواصلات اكثر من غيرها وكذلك الهند . وكذلك فان المدن والعواصم الكبيرة تحتاج لشبكة كثيفة من المواصــلات (مترو ، سكة حديد ، عربات ، طيران ، تحت الارض ، فوق الارض . الخ) . لتستوعب ذلك العدد الهائل من الناس حين يتنقلون من مكان الى اخر ، وحين تنقل وسائطهم المادية . وكذلك الحال في قوام الجيش ، فكلمــا ازداد قوامه ازدادت الحاجة الى عدد كبير من الطرق ، ووسائط النقل تتناسب مع هذا الحجم . فان كان تعداد جيش يساوي حوالي.٤الف فإنه يحتاج الى عدد من الطرق ووسائط النقل أقل من جيش تعداده ٦٠ انف مقاتل . وهكذا فان الحجم الكبير يحتاج الى كثير من الوسائط المادية ، ووسائط النقل ، وشبكة جيدة من المواصلات ، وتخطيط دقيق يشمل كافة هذه الوسائل ووضعها في مكانها الصحيح طبقــا للكثافــة السكانية ، وحجم الجيوش المشتركة في القتال .

ان طبيعة الارض ، وطبيعة المهمة القتالية ، تفرض على المخططين لوسائط النقل ، ولشبكة المواصلات أن يراعوها . فالارض السهلية مثلا التي تستطيع فيها معظم العربات والدبابات السيربكل سهولة لاتحتاج الى كثير من الطرق ، بعكس الارض الجبلية والوعرة التي من المتوجب فتح الطرقات العديدة فيها . كما ان طبيعة القتال تؤثر كذلك على عدد الطرق ونوعها . فان كان القتال هجوميا فمن المتوجب فتح طرق عديدة وخاصة منها الطولانية ، وتشكيل قطعات نقل كبيرة ترافق هذا الهجوم. وان كان القتال دفاعيا فانه لايحتاج الى مثل هذه الشبكة من المواصلات ، او وسائط النقل . وعلى كل حال فان المستويات العليا تحتاج الى العديد

من الطرق في اتجاه الجيوش المقاتلة ، كما تحتاج لوسائط نقل كافية عددا ونوعا تتناسب مع المهمة ، ومع الارض .

عند وضع نظام للنقل ، وللطرق يجب ان نلحظ مسائل عديدة أهمها :

ـ حجم النقل من المستودعات الى الجهات المستهلكة ، أو الجيوش التي تقاتل في أمكنة مختلفة من البلاد . أو خارج البلاد .

ـ الموجود والمتوفر من وسائط النقل المختلفة برية أو بحرية أو جوية . وحمولتها ، وقدرتها على السير .

ـ المسافة بين المصادر والجهات المستفيدة ، وماهو معدل السرعات لقطع المسافة ضمن الاوقات المحددة .

ـ الوقت المتوفر للنقل ، والمهل المحددة لفترة التحضير ، وأثناء المراحل القتالية .

ـ حجم الطرق ، والموجودة والمتوفر منها ، وطول الطرق ونوعها (برية ، بحرية ، جوية ، أم مختلطة) واذا كانت الطرق برية (سكة حديد ، طريق عربات ...) .

ـ السرعة المتوسطة على كل طريق خلال هذه المسافة . وغيرها من المسائل التي تهم التخطيط .

كل هذه العوامل يجب ان تبرز في التخطيط للنقل والمواصلات . وأهم الشروط التي يجب أن تتوفر في النقل والطرق لتخدم الاستراتيجية الادارية المباشرة هي أن تكون الطرق متوفرة ومتنوعة وتؤمن السرعة المطلوبة . وكذلك أن تكون وسائط النقل كافية ومتوفرة لكافة المستويات . وأن تكون لديها القدرة لنقل الحجم المطلوب الى المكان المطلوب في الزمن المناسب . وكذلك أن تتوفر للطرق ولوسائط النقل عدة قطعات ووحدات للتصليح والصيانة بحيث تبقى الطرق ووسائط النقل بحالة جيدة أثناء الاستخدام . و أن تتوفر الآلات والاعتدة المناسبة الفنية المتطورة للاخلاء والاصلاح . وبالتالي يجب أن يتوفر كادر فني قادر على الاصلاح بسرعة ، وعلى السير بأمان على كافة الطرقات . وأخيرا يجب أن تكون هنالك قيادة للطرق والنقل تستطيع أن تقود هذه القطعات والوحدات بكل سهولة ومرونة .

د ـ التخطيط للخدمة الطبية : يهدف التخطيط الطبي في مجال الاستراتيجية الادارية المباشرة الى : ـ

ـ العناية والمحافظة على قوة الافراد القتالية ، وتقديم العون الطبي لهم ، واسعافهم ، واخلاؤهم ، وتقديم العلاجات اللازمة لهم . وان المهم في هذا الهدف أن يكون الافراد أقوياء في أجسامهم ، قادرين على القتال في كل الظروف والاوقات .

ـ توفير العتاد الطبي المتطور ، والادوية الطبية اللازمة ، وذلك من مشرط الطبيب حتى وسائط الاخلاء والاسعاف اذ يجب أن يتوفر في هذا العتاد السرعة في تقديم العون الطبي للجرحى والمرضى ، والاخلاء السريع ، وتوفيره أحسن الشروط لاعادة المقاتل الى ساحة القتال .

ـ توفير الكادر الفني المتدرب من الجندي مارا بالمرض ، وحتى أكبر مستوى طبي .

ان التخطيط الطبي في الوقت الحاضر يجب أن يحيط بكافة الظروف والمتغيرات القتالية . فعندما كان القتال بالسيف والترس لم يكن بحاجة الى خدمة طبية متطورة . وعندما انتقل القتال بالبارود ، ثم بالاسلحة الاوتوماتيكية ، ثم بالاسلحة الفتاكة وهي أسلحة التدمير الشامل توجب على الخدمة الطبية أن تتطور مع تطور القتال وأن تكون مستعدة بعتادها الحديث ، وكادرها الاختصاصي أن تلعب دورا مهما في الاخلاء السريع ، وتقديم العون الطبي . ان أسلحة التدمير الشامل توقع في الوقت الحاضر أكبر الخسائر . ولهذا فان على الخدمة الطبية أن يكون لديها وسائط عديدة وكبيرة للاخلاء ، وكادرا اختصاصيا كبيرا ، وعددا من المستشفيات الاختصاصية لان بسلاح التدمير الشامل قد تنوع الجرح ، وكثرت الاصابة

هـ ـ التخطيط للخدمة الفنية : يهدف التخطيط في مجال الاستراتيجية الادارية المباشرة الى : ـ

ـ اصلاح كافة العربات ، والعتاد القتالي ، والاسلحة ، والاعتدة ، الفنية وغيرها . ويجب أن يكون هذا الاصلاح على كافة المستويات من أصغر مستوى ، وحتى أكبر مستوى من السرية والكتيبة حتى مستوى الدولة .

ـ صيانة العربات ، والدبابات ، والطائرات ، وكافة الاعتدة والاسلحة ويجب أن تكون هذه الصيانة متسلسلة من رقم ١ حتى الصيانة العامة ، ومن الصيانة المحدودة الى الصيانة الشاملة .

ــ اخــلاء كافــة الاعتدة والاسلحة ، والمركبات الى مكان يمكن فيــه تصليحها واعادتها بسرعة الى ميدان القتال .

ــ امداد المصانع ، والجيوش ، والمنشآت بالقطع الفنية ، والمجموعات وغيرها .

ان الصيانة ، والاصلاح والاخلاء والامداد يجب ان يتم بصورة سريعة تتناسب مع حركية القوات ، ومع نوع العتاد القتالي المستخدم ، ومــع طبيعة المصانع والمنشآت . ولهذا يجب أن تكون أدوات الاخلاء ، والاصلاح والامــداد متطورة وحديثة . يعمــل فيها عمال مــن ذوي الاختصاصات والخبرة . وبهــذا يكون التخطيط قــد استوعب كل المسائل العديــدة ، والاحتمالات المتوقعة ، والاهداف الفنية .

و ــ التخطيط لحراسة ووقايــة والدفاع عــن المؤخرة : ان هــذا التخطيط يجب أن يشمل : ــ

ــ مصادر الموارد العديــدة في البلاد ، والمنتشرة والموزعــة في كافــة الاراضي ، ولاسيما الوسائط المادية الموضوعة تحت تصرف القوات المسلحة والتي تشكل المواد الامدادية ، وخاصة المستودعات التي تحتوي في داخلها على أغلب الوسائط المادية ، والمصانع ، وموارد الطاقة وغيرها .

ــ وسائط النقل ، ووسائط الاخلاء ، وطرق المواصلات ، وخاصــة وسائط النقل العسكرية ، وطرق المواصلات العسكرية والجسور ،والموانىء والمطارات والطرق الموصلة اليها ، وما الى ذلك . وكذلك وسائط الاخلاء الطــبي .

ــ العناصر الاداريــة والفنية التي تعمــل علــى طــرق النقل ، وفي المستودعات ، وفي المنشآت ، وفي المصانع ، وغيرها .

يجب أن يشمل هذا النوع من التخطيط الحراسة المباشرة للجهــات المذكورة ، والدفاع عنها ضد العدو الارضي والجوي ، والوقاية النوويــة والكيميائية والجرثوميــة .

٣ ــ الاراضي الواسعة :

هي الاراضي المحددة بحدود سياسية مع غيرها من الاراضي : مــن الشمــال والجنــوب ، والشــرق ، والغــرب ، ولهــا استقلال سياسي

واقتصادي . ولها مقومات الدولة الحديثة . ان الاراضي الواسعة تقدم للاستراتيجية الادارية المباشرة ميزات أهمها : ـ

أ ـ تنوع أدوات الاستراتيجية الادارية : فالارض باتساعها يمكن أن تقدم الموارد المتنوعة من الموارد الزراعية ، وحتى الموارد المعدنيـة ، وموارد الطاقة . وبفضل تنوع هـذه الادوات يمكن أن تقام المصانع المختلفة التي يمكن أن تلبي طلبات السكان ، والقوات المسلحة طبقا للظروف والمتغيرات الجديدة . ان الارض تعطي باتساعها تكامل هذه الادوات . فاذا لم يوجد نوع من أنواع الموارد في منطقة معينة من الارض يمكن أن يوجد في منطقـة أخرى منها . واذا لم يوجد الحديد في الشمال مثلا أمكن وجوده في الجنوب وان القمح أو الموارد الزراعية التي لا يمكن أن توجد في منطقة غير قابلـة للزراعة بسبب تربتها ، وسوء مناخها سوف يمكن أن توجد في منطقة ملائمة من هذه الارض الواسعة لهـذه الزراعات أو تلك . وبتنوع هـذه الموارد وبتعددها يمكن أن تلبي مطالب الاستراتيجية الادارية المباشرة .وذلك عند استخدام هـذه الموارد أثناء المجابهـة والقتال . والتنوع يعطي الحلول العديدة وما على الاستراتيجية الادارية المباشرة الا أن تنتقي افضل الحلول وبذلك تكون هـذه الاستراتيجية قويـة باستخدامها المورد المناسب ، في الزمن المناسب ، وفي المكان المناسب .

ب ـ كثرة الادوات الاستراتيجية : ومن الطبيعي اذا كانت الاراضي واسعة ان يوجد موارد كبيرة في اغلب الاحيان ، فالاتحـاد السوفييتي بما يملك من اراض واسعة لديه موارد كبيرة من الموارد الزراعية وحتى الموارد التعدينية ، وموارد الطاقة . وأن بين التنوع والكثرة عـلاقـة وطيدة وتأثير كبير على الاستراتيجية الادارية المباشرة . وان كثرة الموارد تتيح وتهيء التفوق ، وبذلك فانها تقوى الاستراتيجية . كما ان كثرة الموارد تعطي للتخطيط حرية ، وتعطي للتنفيذ قوة . وتمنح كافة المشاريع حيوية وتقدما . وتجعل القوات العسكرية متفوقة على غيرها ، ومستعدة للدخول في المجابهة في أي وقت يطلب منها ذلك .

جـ ـ من التنوع ومن الكثرة تنشأ الصناعة : التي هي حجر الزاوية في الاستراتيجية الادارية المباشرة . ومـن المعلوم ان الكثرة ، والتنوع هما من مقومات الصناعة الحديثة . فبفضل موارد الطاقة يمكـن أن تدور آلة المصنع ، وتحرك الالات والمشاغل . وبفضل الحديد يمكـن انشاء الصناعات الثقيلة وبفضل توفر المعادن الاخـرى ، والمـوارد

الاخرى يمكن الحصول على انشاء الصناعات الثقيلة . وبفضل توفر المعادن الاخرى والموارد الاخرى يمكن الحصول على انشاء صناعات دقيقة ، وتطور تكنولوجي فيها . فالصناعة اذا هي رمز التقدم والتفوق .

د ـ ان اتساع الاراضي يعطي حرية العمل اثناء التخطيط ، وأثناء التنفيذ . وان حريةالعمل ضرورية للاستراتيجية الادارية المباشرة ،وان حرية العمل ضرورية في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

هـ ـ ان اتساع الاراضي يزيد من قابلية التمركز والتوزيع للموارد الادارية ، وللقوات المسلحة على السواء ، وبحيث يعطي هذا الاتساع التناسب بين تجميع المؤخرة ، وتجميع القوات المقاتلة . ويؤمن الشروط المناسبة لعمل كل منهما . ويأخذ بعين الاعتبار وظائف كل من المؤخرة والقوات المقاتلة كأن تكون كل من قطعات ووحدات المؤخرة ، وقطعات وتشكيلات ، القوات المقاتلة في مكان يؤمن لها الرصد والاخفاء ،و يؤمن لها الحرية في العمل . كما يمكن ان يقدم الاتساع سهولة تنفيذ المهمات المتعلقة بالتأمين المادي ، وبالمهمات القتالية ، وامكانية استخدام طرق النقل والاخلاء التي توفر التقدم الجيد والانتشار الجيد . وامكانية استخدام الموارد المحلية وامكانية الدفاع والحراسة والوقاية . وسهولة قيادة المؤخرة ، وقيادة القوات . واستخدام المميزات الوقائية للارض وغير ذلك . ان اتساع الارض يعطي مميزات ايجابية في الهجوم ، وقبل الهجوم ، وأثناء التنفيذ . كما يمكن ان يعطي نفس الميزات في الدفاع وخاصة عند توقع استخدام العدو لاسلحة التدمير الشامل ، اذ من الممكن في هذه الحالة ان تنتشر القوات المسلحة والمؤخرة بحيث يعطي هذا الانتشار الوقاية من هذه الاسلحة ، ويقلل الخسائر المادية والبشرية. كما يمكن ان يعطي الاتساع امكانية في المناورة الواسعة بالقوى والوسائط ويمكن القول أن أتساع الاراضي يعطي التمركز الصحيح في المكان الصحيح، ويعطي القوة في الهجوم والدفاع .

و ـ متى كانت الاراضي واسعة ، والموارد كبيرة ومتنوعة امكن الحصول على موارد بشرية متفوقة تتناسب مع هذه الزيادة في الموارد . ومن المعلوم ان الموارد البشرية هي قطب الرحى بالنسبة للموارد الاخرى، وهي عنوان التقدم والتفوق . فاذا كانت الاراضي ضيقة والموارد محدودة لايستطيع الانسان أن ينمو النمو الطبيعي المحدد له . ومن المحتمل ان

تجد الدولة صعوبات كبيرة في التوفيق بين الموارد المادية والموارد البشرية. فاسرائيل مثلا وغيرها من الدول التي تتمتع برقعة من الارض ، وموارد محدودة لاتستطيع ان تستمر ، وان تنمو النمو الطبيعي . وهي كلما تقدم الزمن ، وتنوعت المطالب والاحتياجات كلما وجدت صعوبة في ذلك . ان اسرائيل تدعو الى الهجرة وهذه الهجرة ستكون وبالا عليها وستصادف هذه الاعداد المهاجرة ضيقا في الارض ، وضيقا في الموارد ، وستقف الهجرة بطبيعتها فيما بعد . ان عنصر التفوق العددي في الاستراتيجية الادارية المباشرة هو العنصر البشري المتوازي والتوازن مع الموارد ومع الارض . مادام العنصر البشري محدودا لايمكن لهذه الاستراتيجية أن تنمو النمو الطبيعي لها . ولهذا تعتبر هذه الاستراتيجية في هذا المكان غير متفوقة مهما كان تفوقها المادي والتقني .

ان القوة للاستراتيجية الادارية المباشرة تتحدد باتساع الارض ، ووفرة الموارد المادية ، ووفرة الموارد البشرية . وان الاراضي الواسعة كالرئة بالنسبة للاستراتيجية تستمد حياتها وقوتها منها .

ان اتساع الارض يعطي للمسارح الحربية الميزات الايجابية حيث يتوفر في هذا المسرح الموارد المحلية ، والموانع الطبيعية ، والساحات الكبيرة من الارض التي تسهل تجميع وترتيب القوات القاتلة ، وانتشارها ان الجيش ــ الجيوش ــ التي تقاتل على مسرح الحرب يمكن ان تجد الظروف المواتية في مسارح الحرب الحديثة . وان اعداد المسارح لصالح الجيوش يجب أن يكون محصنا من الوجهة الهندسية ، ومطورا من الوجهة النقلية والمواصلات ، وتتوفر فيهالطرق البرية والبحريةوالجوية، والمطارات ، والموانيء ومحطات الرادار ، وقواعد الصواريخ والالغام. ان اتساع الارض يتيح للمسارح الحربية ان تكون مجهزة بأحدث مايكون التجهيز ، وأن تكون كافة القوات متمركزة ومنشرة بصورة صحيحة ، وان تكون كافة الاعتدة والاسلحة في امكنتها الصحيحة والمناسبة كما انه يتيح للمسارح ان يتواجد فيها امكنة تبادلية لكافة القوى والمنشأت . فاذا أخذنا مثلا احتمال استخدام أسلحة التدمير الشامل، فانه من المتوجب على المسارح ان تعد التحصينات اللازمة ، والوقاية ضد هذه الاسلحة ، وانتنشأ اماكن تبادلية للمصانع ، وللمطارات بصورة خاصة التي يمكن ان يركز عليها العدو في حال قيام الحرب ،و ان يركز أيضا على المستودعات ، وخاصة على المستودعات الهامة كمستودعات

أسلحة التدمير الشامل ، والاسلحة الاخرى ، والذخائر ، والبترول وغير ذلك . وهكذا فان اتساع الارض يعطي المسائل الايجابية ، والفعالة في اعداد مسارح الحرب ، ويعطيها حرية العمل في كافة الانواع القتالية .

٤ ــ التعاون الخلاق بين كافة قوى المؤخرة ، وبين المؤخرة والقوات المسلحة : التعاون هو تظافر كافة القوى لعمل ما في سبيل تحقيق هدف واحد ، وتظافر هذه القوى مع القوى العسكرية لكي يتاح بهذا التعاون احداث التفوق ، وتحقيق الاهداف المطلوبة ، والوصول الى النصر . ان التعاون هو القوة ، والقوة هي التفوق ، والتفوق مظهر من مظاهر الاستراتيجية الادارية المباشرة . ومن اجل ان يكون التعاون فعالا يجب :

أ ــ ان يكون التخطيط مركزيا ، وشاملا لكافة القوى المادية والعسكرية .

ــ ان يكون الهدف العام واضحا ، وأن يكون لكل القوى أهداف واضحة ضمن الهدف العام .

جـ ــ ان تكون الموارد موزعة توزيعا بحيث يخدم التعاون ، ويحقق مطالب العمليات ، ويخدم الاهداف السياسية .

د ــ ان تكون الموارد قريبة من جهات التنفيذ لكي يتاح استخدامها بأقصى سرعة ممكنة .

هـ ــ ان تكون القيادة قادرة على تطوير هذا التعاون ، وقيادة كافة القوى المادية والعسكرية ، وان يتحقق بهذه القيادة صفات الحزم والمرونة والاستمرار .

و ــ ان يكون لدى الجهات المنفذة حب التعاون ، واظهار كلمامن شأنه أن يجعل من هذا التعاون تعاونا خلاقا .

ز ــ ان لدى كل قوى مادية ، أو عسكرية مهام وواجبات تعاونية من المفروض ان تنفذ هذه بكل دقة .

يظهر التعاون بين قوى المؤخرة فيما بينها في المرحلة التحضيرية، والمرحلة التنفيذية من المجابهة ففي المرحلة التحضيرية تتعاون قوى المؤخرة في الاعداد والتدريب ، وزيادة الانتاج ، واكمال النقص ،وتحويل كافة الجهود الى الجهود القتالية ، وفتح الطرقات ، وتجهيز وسائط النقل المختلفة ، وعمل كافة الاجراءات اللازمة لحماية ووقاية والدفاع

عن المؤخرة ، وتجهيز المستشفيات والوسائط الطبية ، واخلاء كل ماهو غير ضروري الى الخلف ، والعمل كل ما من شأنه على اعداد السكان واعداد الروح المعنوية لتكون بمستوى التعاون الخلاق . اما في المرحلة القتالية فانه يتوجب على قوى المؤخرة ان تكون مستعدة لامداد كافة الجهات المقاتلة ، والشعب على السواء ، واستمرار هذا الامداد في جميع مراحل القتال دون توقف ، وتقديم الخدمة الطبية للجرحى والمصابين ، واخلائهم ، وتقديم العون الطبي اللازم لهم ، ومن المتوجب ان تكون الخدمة الطبية مستعدة لاستقبال الجرحى من جراء استخدام العدو لاسلحة التدمير الشامل ، وتصنيفهم وعلاجهم . وتقديم العون الفني لكافة المركبات والسفن والطائرات ، واصلاحها ، وتقديم القطع التبديلية الضرورية لذلك ، واخلاء المعطل منها ، والعمل على سرعة اصلاحه لاعادته الى القتال ثانية . ومن المهم في العون الفني في ظروف القتال الحديثة أن يلبي التطور الفني ، والكثرة العددية من المركبات ،والمصانع والمنشأت ، وموارد الطاقة ، فاذا ماتطلبت دبابة (دبابات) على مستوى المعركة فانه من المتوجب اصلاحها بسرعة كبيرة واعادتها للعمل ، وهكذا الحال اذا تعطلت القوة الكهربائية من جراء القصف أو التدمير فانه يجب الاسراع في اصلاحها ، وهذه السرعة في الاصلاح تتطلب كوادر فنية متخصصة في كل نوع من انواع الالات ، والمصانع ، والدبابات ،والطائرات وغير ذلك . ان على المؤخرة ان تضاعف عملها وخاصة بعد انتهاء القتال فتتعاون قوى المؤخرة على اكمال الملاكات ، والنقص الحاصل فيالتموين، وتستعد من جديد للدخول في مجابهة جديدة . لن تنتهي الاستعدادات حتى ولو انتهت الحرب ، ومن الخطأ للمنتصر والمنكسر ان يستكين بعد انتهاء القتال ، وانما يأخذ في الاستعداد اللازمة ، والتي تخلق له ظروف التفوق والاستعداد الكامل للمجابهة الجديدة . وبهذا فانه تبذل جهود كبيرة ، ولاسيما اذا كانت بعد انتهاء الهجوم الاستراتيجي ، أو بعد انتهاء القتال حيث تنقص المؤخرة العديد من موارد الامداد ، ومن وسائط النقل ، ومن اذكاء روح النشاط والعمل لاستعادة كامل القوى المادية والعسكرية .

ان السير بصورةمتوازيةومتوازنةلكافةقوىالمؤخرة، يعطيالمؤخرةقوة في تقديم العون اللازم للقوى المقاتلة . فاذا كان حجم الوسائط المادية كبيرا ، كان من المتوجب ان يكون حجم وسائط النقل كبيرا ، وذلك لتستطيع وسائط النقل من أن تنقل مواد الامداد الى اماكن ونقاطالامداد

المحددة ضمن المهلة المقررة ، والا لما استطاعت أن تفعل ذلك فيما لو كانت وسائط النقل قليلة لاتتناسب مع حجم الوسائط المادية المراد نقلها ، وكذلك الخدمة الطبية ، والخدمة الفنية والموارد البشرية . وهكذا فمن المتوجب ان تكون كافة قوى المؤخرة متكافئة في عملها ومتوازية في مسيرتها من أجل تحقيق الهدف العام .

كما يكون التعاون بين قوى المؤخرة فيما بينها ، يجب ان يكون التعاون خلاقا بين قوى المؤخرة ، وبين القوات المسلحة . ان المؤخرة القوية تطيل العمليات القتالية ، كما تعذز قدرة القوات المسلحة على القتال . فاذا كان الامداد بالذخيرة مثلا مستمرا أثناء القتال أمكن للقوات المسلحة أن تستمر في قتالها أما اذا كان الامداد بهذه المادة متقطعا ، ولا توجد الكمية اللازمة فان القوات المسلحة اما أن تتوقف عن القتال ، أو تغير في خططها القتالية ، انوجود قوات مسلحة قوية يستلزم بالضرورة وجود مؤخرة قوية . وعلى المؤخرة أن تستجيب في كافة الظروف القتالية الى مطالب القواتالمسلحة وان يكون لديها الاستعداد الكامل للامداد ، وزيادة الانتاج ، وتقديم الخدمات المختلفة في الاوقات المناسبة . كما أن على القوات المسلحة ان تعير الانتباه الكافي عند تخطيطها للعمليات القتالية قوة المؤخرة ، وتوفر الامداد ، وكفاءة المصانع والانتاج ، وحجم وسائط النقل ، والروح المعنوية . وبهذا تسير قوى المؤخرة والقوات المسلحة بصورة متوازنة . ان التعاون يعطي قوة في التخطيط والتنفيذ ، وفي الهجوم والدفاع ، وفي التمركز والتنقل ،وفي عمق الدفاع وصد الهجمات المعاكسة ، وفي التطويق وفي الخروج من التطويق ، وفي المطاردة والانسحاب وفي القتال التصادمي والمسير ، وفي الليل والنهار ، وفي الجبال والسهول، وفي الاراضي الوعرة والاراضي الصحراوية ، وفي البحار والاجواء . وهكذا فان التعاون يعطي صورة واضحة في كافة مراحل القتال ، ولمختلف الاسلحة والقوى ، وفي كل مكان وزمان . يفيد التعاون في مسائل عديدة أهمها :

أ ــ توفر الجهود والامكانيات ، وتركيزها على الاتجاهات الهامة .

ب ــ تجميع الامكانيات المبعثرة لتؤدي عملا ما أثناء المجابهة .

جـ ــ تأمين التفوق المادي ، والعددي .

د ــ تأمين وحدة السيطرة والقيادة .

هـ ـ تأمين العمل المنسجم في التحضير والتنفيذ ، وخاصة اثناء الاعمال القتالية .

٥ ـ التهديد المباشر باستخدام أقوى الموارد : هو القوة التي توجه مباشرة من دولة تملك هـذه القوة وتتفوق بها على الدولة الخصم . ان القوة تعني الامكانياتا لكبيرة المادية والعسكرية التي تستطيع أن تعمل عملاً ما كبيرا فيما لو استخدمت اذ تحدث أضرارا كبيرة ، وخسارة مادية واسعة .ومن صفات هذه القوة : التدمير الكبير ، والدقة في الاصابة ، والمدى الكبير وزعزعة الروح المعنوية ، والتأثير الكبير على تقدم وتطور العدو . وتبقى الصفة الاساسية هو أن هذه القوة في حال التهديد بها يمكن أن تمنع نشوب الحروب العالمية وان مجرد التلويح أو التهديد باستخدام هذه القوة كفيل بتحقيق الاهداف .

ان التهديد المباشر هو الحرب بدون حرب ، وبدون استخدام أسلحة التهديد ، وبقدر ما تكون القوة متوفرة وكبيرة بقدر ما يكون التهديد له فعاليته وأثره ودوره ، وان التهديد حتى يكون مؤثرا لا بد من توفر العوامل التالية :

أ ـ ان تكون الدولة التي تستخدم التهديد لديها موارد قوية :
تتصف الموارد القوية بالتفوق كما وكيفا . وتشمل هذه الموارد كافة الموارد الزراعية والتعدينية ، والمالية ، والطاقة ، والموارد البشرية . ان التناسق بين الموارد المادية والموارد البشرية ضروري ، كما أن الموارد المادية يجب أن تكون متطورةتكنولوجيا والموارد البشرية علميا وفنيا .

ب ـ أن يكون لهذه الموارد تأثير كبير في التدمير ، والدقة والمدى بحيث تصيب كافة المجالات : الاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية فاذا قطع البترول عن الدول الصناعية ، أثر تأثيرا كبيرا اذ تتوقف الصناعة ، ويقل الانتاج . وبالتأثير على القوى الاقتصادية يمكن أن يسبب ارباكا سياسيا ، أو أحداث اتجاه معين ، أو تغيير حكم ، أو وجوه سياسية جديدة . وبتأثيرا لقطع في المجال العسكري اذ تتوقف محركات الطائرات ، والدبابات ، والغواصات ، ومركبات النقل . ان القطع اذاكان شاملا وكاملا يؤثر على الحركة الاقتصادية فيشلها ، وعلى الحركة العسكرية فيوقفها . وان مجرد التهديد باستخدام سلاح النفط بقطعة سوف يعمل عمله وتضطر الدول الخصم لتغيير مواقفها ، والخضوع لمطالب الدول التي توجه التهديد .

جـ ـ يرافق التهديد عادة دعاية قوية عن تأثير هذا السلاح وقوته. وهذا مانلاحظه الان في الدول القوية ، وخاصة الدول النووية حيث تظهر قوتها بالدعاية المدروسة ، والاساليب العلمية الحديثة ، فتعلن غزوها للفضاء ، ووصولها الى القمر والمريخ ، وما الى ذلك وهذا هو تهديد بحد ذاته . كما ان اجراء التجارب النووية هي نوع من انواع التهديد وصورة له . وكذلك اظهار التفوق العلمي والتكنولوجي في هذه الاسلحة ، أو في غيرها انما هو تهديد . وبصورة عامة فان اظهار القوة هو تهديد بهذه القوة ، فالصين عندما فجرت قنبلتها النووية الاولى جعلت الولايات المتحدة الامريكية تعدل في كثير من خططها العدوانية تجاه الصين ، كما أن الصين في الوقت نفسه دخلت ضمن الدول النووية ، وكان هذا التهديد سببا في قبولها في الامم المتحدة ، وسببا في تراجع الولايات المتحدة الامريكية عن كثير من اهدافها العدوانية . ان اظهار القوة والتهديد بها يحتاج الى دعاية وأسلوب دعائي كبير ، وتقدمتكنولوجي وعلمي .

د ـ ان يكون التهديد باستخدام أقوى الموارد كالاسلحة النووية ، وسلاح النفط ، وسلاح السبق الفني في التطوير لهذه الموارد . صحيح ان الدولة التي تملك موارد كبيرة ومتنوعة هي قوية ومتفوقة ، الا أن التهديد المباشر يجبأنيكون بأقوى هذهالموارد ، وقد ظهر حتى الان أقواها هو السلاح النووي ، وظهر ايضا أثناء حرب تشرين التحريرية من العرب واسرائيل عام ١٩٧٣ سلاح النفط ، وكلاهما من الاسلحة القوية ، وهما بنفس الوقت أقوى الموارد تأثيرا وتدميرا ، فان مجرد التهديد باستخدام هذا السلاح ، أو ذاك يجبر العدو على قبول الشروط ، والالتزام بها .

ان الاهداف التي يحققها التهديد المباشر عديدة ومتنوعة . وبقدر ماتكون الاهداف ذات أهمية فان التهديد يقوى ويشتد ، ويقل عندما تكون الاهداف ليست بذات أهمية ، أو أن أهميتها ليست بدرجة الاهمية للاهداف الاخرى . وعلى هذا عندما أصدرت الدول العربية تهديدها بقطع النفط عن بعض الدول ، اصدرت تهديدها بتخفيض التصدير والانتاج عن بعضها الاخر وذلك تبعا لاهمية الاهداف المراد تحقيقها . وعلى كل فان التهديد يحقق أهدافه عندما تقبل الدول الخصم بالشروط والمطالب المفروضة من قبل الدولة التي وجهت التهديد .

ان التهديد يجب أن ينفذ في شروط واجواء سياسية ودولية مواتية وان أول ما يجب عمله أن تكون المجموعة الدولية اغلبها راضية بهـذا التهديد الموجه الى دولة ما ومقتنعة به . وان انتقاء الظروف المواتية شرط لنجاح التهديد . فالنجاح الذي وجهته الدول العربية بسلاح النفط كان له تأثيره الكبير وكان في ظروف مواتية جعلت معظم دول العالم تؤيد الحق العربي وتناصره ، اذا كان هذا التهديد ناجحا ، واستمر نجاحه حتى الان ، أما الولايات المتحدة الامريكية عندما استنفرت قواتها النووية أثناء حرب تشرين عام ١٩٧٣ بقصد التهديد باستخدام القوة لم يلاق هـذا التهديد أي نجاح بل على العكس كان فاشلا ، وحتى أنه أحدث انشقاقا وخلافا بين دول حلف الاطلسي لانه لم يكن في ظروف مواتية ، ووقت مناسب . ان انتقاء الظرف والمكان شرط لنجاح التهديد .

ان التهديد يفقد قوته وتأثيره عندما لايكون مستمرا ، وعندمـا تتضاءل قوة الموارد . وعلى هذا فان الاستمرارية تتطلب ارادة قوية ، ارادة قوية ، وقيادة قادرة على التصميم والاستمرار حتى يتحقـق الهدف . وتتطلب قوة الموارد التطوير الكمي والكيفي لها ، وخلق وابتكار موارد قوية جديدة تكون قادرة على اعطاء التهديد فعاليته وتأثيره . وقد اخطأت الدول العربية عند تهديدها بقطع البترول عن الولايات المتحـدة الامريكية عند انجاز هذه الدولة لاسرائيل ، وذلك بعدم استمرارها في هذا التهديد ، بل ان التهديد لم يكن قويا ، وذلك عند الرجوع عن هذا التهديد .

يتطلب تنفيذ التهديد استخدام اكبر قوة في اقل زمن . وعلى هذا المبدأ فيما لو طبق على قطع البترول يجب ان ينفذ التهديد بقطع البترول بالكامل وليس لجزء منه ، أي أن ينفذ التهديد ١٠٠٪ وينقطع البترول عن الخصم نهائيا . وفي هذه الحالة يصعب تنفيذ التهديد بهذه النسبة فيما لو امتلكت بعض الدول بنسبة كبيرة أو صغيرة من البترول ، ولـم تمتلكه بالكامل . فلو أخذنا كمثل الدول العربية التي قطعت النفط عن الولايات المتحدة الامريكية وغيرها في عام ١٩٧٣ انما قطعت هذه الدول جزءا بسيطا مما تمتلكه من بترول ، ولم تقطعه كله ، وقطع كل البترول العائد والمصدر من الدول العربية انما هو جزء أيضا من القطع ككل ، اي يمكن للولايات المتحدة الامريكية فيما لو قطـع بترول الـدول العربية بالكامل أن تستورد من دول أخرى ، وحتى أن هذا المستورد من الدول

الاخرى اذا قطع فانما هو جزء أيضا من القطع الكامل اذ يبقى للولايات المتحدة الامريكية ان تستعين بمصادرها المحلية وباحتياطها المخزن . وان القطع الكامل معناه ان تقطع الدول العربية بترولها ، وتقطع الدول الاخرى بترولها ، ويقطع محليا . وبهذا يكون القطع ذي تأثير كبير وموجع ويحقق الهدف بسرعة كبيرة . الا أن تحقيق القطع الكامل صعب للغاية ، ويمكن الحصول على القطع بدرجات وبنسب معينة . وهكذا فان استخدام اكبر قوة (قطع عربي ، دولي ، محلي) يحقق الهدف في أقل زمن ممكن ، ويتناسب زمن تحقيق الاهداف مع تناسب استخدام القوة . واذا يتطلب تنفيذ التهديد القوي والمؤثر تحقيق عدة مبادىء أهمها :

أ ــ ان يكون تنفيذ التهديد كليا بالقوى ، أو المادة ، وليس جزئيا .

ب ــ أن يكون التنفيذ سريعا بحيث يؤثر تأثيرا كبيرا وفوريا في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية كاستخدام السلاح النووي، وغيره من اسلحة التدمير الشامل ،

جـ ــ أن يتوفر في المادة المستخدمة في تنفيذ التهديد احتياطات كبيرة

د ــ أن تكون القيادة مصممة ، وذات ارادة قوية في استمرار التهديد حتى تحقيق الاهداف .

هـ ــ أن تكون للدولة المنفذة للتهديد عدة دول قوية (احلاف ، معاهدات ، اتفاقات دفاعية .) .

و ــ أن يكون المنفذ للتهديد بيده هذه القوى المستخدمة في التهديد أو التنفيذ ، وتحت سيطرته .

ز ــ ان يكون السلاح أو القوة أو المادة المستخدمة في التهديد معلومة ومعروفة .

ان التهديد باستخدام القوة هو ادعى للسلام من تنفيذه . ولاينفذ التهديد مادامت قوى الخصمين متساوية ، ومادام السباق موجودا بين الاثنين ، ومادام الشك لكلا الطرفين متوفرا . أما اذا تفوقت قوى خصم على قوى اخرى فانه يمكن ان ينفذ التهديد ، وتشتعل نيران الحرب المحلية ، أو العالمية .

ان ادوات التهديد هي الدعاية الموجهة ، والاقوال الصادرة عن المسؤولين ضمن تخطيط استراتيجي ، والتحضيرات التي تعدها القوات

المسلحة ، والتي تعدها ايضا مؤخرة الدولة بما يخدم هذا التهديد . فان التمركز ، والتنقل ، والتحشد على اتجاه ما ، أو عدة اتجاهات يعتبر تهديدا . كما أن اجزاء المناورة ، والمشاريع التكتيكية ، والعملياتيــة ، أو الاستراتيجية تعتبر تهديدا في حد ذاتها . وكذلك فان ابحار الاسطول (الاساطيل) في اتجاه معين وقيامه بمناورة في مكان ما هو تهديد ، قد يكون رادعا ومحققا للهدف وان اتفاق الحلفاء على نقل تشكيلات ، أوجيوش من مكان الى اخر يعتبر تهديدا . وأخيرا فان ابتكار سلاح جديد ، او تطوير سلاح قديم ، واجراء الابحاث والتجارب العديدة عليه يعتبـر تهديدا . وهكذا فان كل قول موجه ، أو عمل تحضيري ، أو تطويري أو ابتكار يعتبر تهديدا تستخدمه الدول في الزمن والمكان المناسبين للحصول على الاهداف المطلوبة . وينجح التهديد اذا كان مدعوما بالقوة والتفوق ، ومقرونا في المكان والزمان المناسبين ، واختير له من الادوات ما يناسب الظروف الدولية ، والقتالية ، والاهداف الموضوعة المراد تحقيقها .



الفصل الثاني

الاستراتيجية الادارية غير المباشرة

الاستراتيجية الادارية غير المباشرة هي : علم وفن تنظيم واستخدام الموارد في الفجوات ، والثغرات التي خلقتها موارد العدو ، والامكنة المناسبة للحصول على أهداف حاسمة ، وهي بهذا تجابه العدو من أضعف نقاطه ، ومن جهات لايتوقعها بحيث يفقد توازنه ، ويبعثر جهوده ويشل تفكيره وتنظيمه .

ان الاستراتيجية الادارية غير المباشرة تعني بانها لاتملك موارد كافية ولا تملك كادرا اداريا وفنيا عاليا ، ولا تملك التكنولوجية المتطورة في صناعة المواد وقوتها ، وهي عندما لاتملك مثل هذه العناصر فانها تشكل نقاط ضعف تجاه العدو ، وعلى الاستراتيجية الادارية غير المباشرة في مثل هذه الاحوال أن تجد الطرق المناسبة لتنفذ الى النقاط الضعيفة لدى العدو ، وأن تعيد توازن هذه القوى الذاتية لها لتلحق بالجانب الخصم ، كما تعني الاستراتيجية الادارية غير المباشرة بانها هي قطب الرحى في الاستراتيجية الشاملة ، وهي الوحيدة من بين الاستراتيجيات جميعا التي يمكن استخدامها في ظل الاسلحة النووية .

ان نقاط الضعف في الموارد ، والعناصر الفنية والادارية ، والمصانع والمختبرات هي الاسباب التي تجبر على استخدام الاستراتيجية الادارية غير المباشرة .

أولا : طبيعة الاستراتيجية الادارية غير المباشرة :

ان من طبيعة هذه الاستراتيجية انها لاتقوى على المجابهة ، بل انها تختار الفجوات والثغرات في موارد العدو لكي تستفيد منها في الحصول

على أهداف حاسمة ، كما أنه لاتتوفر في هذه الاستراتيجية الموارد الكبيرة والكفاءة العالية وغيرها ، وهي بطبيعتها غير قادرة على التحدي ، ووضع حد للعدو بالقوة ، بل انها تحاول الوصول الى الحسم بطرق غير مباشرة بالاستعانة بالطرق الدبلوماسية ، أو السياسية ، أو الاقتصادية ، أو النفسية .

١ ــ **المجابهة غير المباشرة** : ان هدف المجابهة غير المباشرة لايختلف عن هدف المجابهة المباشرة في شيء وهو : القضاء على الخصم ، وتدمير قواه المادية والمعنوية الا أن القضاء على الخصم يختلف من حالة الى أخرى فيما يلي :

آ ــ المجابهة غير المباشرة هدفها تدمير القوى المادية ، والقوى المعنوية أما المجابهة المباشرة فهي تهدف الى تدمير القوى البشرية والقوى المادية على السواء اذ تختلف في هذه الحالة القوى البشرية ، فيما يكون هدف المجابهة غير المباشرة القوى المعنوية من البشرية ، يكون هدف المجابهة المباشرة القوى البشرية بالذات ، وبهذا تكون المجابهة المباشرة اجدى في القضاء على الخصم ، واوسع في التدمير والخسائر ، الا أن المجابهة غير المباشرة تكون في أغلب الاحيان خسائرها مادية ، ولا تتعداها .

ب ــ ان الهدف يتحقق بتعاون كافة القوى والاسلحة ، وقد تستخدم القوات المسلحة في المجابهة غير المباشرة كسلاح للتهديد فقط يدعم القوى الاخرى ، ويساعدها على الوصول الى الهدف ، وهكذا فان النشاط لكافة القوى والاسلحة ماعدا القوات المسلحة يجب ان يزداد لتحقيق الاهداف المطلوبة .

جـ ــ ان تحقيق الهدف بطريقة المجابهة غير المباشرة يحتاج الى وقت طويل ، ومعاناة سياسية كبيرة ، ومحادثات طويلة قد تطول سنين ، وان احتمال الفشل في الوصول الى الهدف قد يكون كبيرا ، وخاصة عندما تكون الطرق الدبلوماسية والسياسية غير مدعومة بقوة الموارد وبالتقدم العلمي والفني والتكنولوجي لهذه الموارد ، بينما في المجابهة المباشرة فان الوقت لتحقيق الهدف يكون قصيرا جدا اذا ما قيس بالوقت المحدد لتحقيقه عن طريق المجابهة غير المباشرة .

د ــ ان تحقيق الهدف بطريقة المجابهة غير المباشرة لايمكن تحقيقه بالكامل ، بل انه يمكن ان يتحقق جزء منه ، بينما في المجابهة المباشرة يمكن تحقيق الهدف بالكامل في أغلب الاحيان .

ان التحضيرات التي تعد للمجابهة غير المباشرة هي تحضيرات أقل بطبيعة الحال من التحضيرات التي تعد للمجابهة المباشرة ، ولذلك فاناعداد المؤخرةوالموارد المادية ، بما فيها المصانع ، والمختبرات ، وأجهزة الاعلام وغيرها هي تحضيرات غير دقيقة ، وغير كاملة بنفس الوقت ، ولهذا فان هذه القوى تكون ضعيفة عند التنفيذ لان اعدادها لم يكن على المستوى الصحيح والدقيق والكامل .

ان السرعة في التنفيذ هي مطلب تسعى اليها المجابهة المباشرة ، وغير المباشرة ، غير أن السرعة في التنفيذ تكون للمجابهة المباشرة . وهي قادرة على تحقيق السرعة المطلوبة ، ويمكن تقسيم السرعة الى ما يلي :

أ ـ السرعة التي تحققها المجابهة المباشرة بالاسلحة التدميرية كالسلاح النووي وغيره هي سرعة خيالية وكبيرة ، اذا ما قيست بالسرعات التي تحققها المجابهة المباشرة بالاسلحة التقليدية .

ب ـ السرعة التي تحققها المجابهة غير المباشرة هي سرعات بطيئة . وتتحسن سرعة التنفيذ اذا قامت كل القوى والاسلحة للمساعدة كالاسلحة الاقتصادية ، والسياسية ، والاعلامية ، وغيرها ، وكلما تضافرت الجهود لهذه القوى والاسلحة كلما حققت سرعة أكبر في التنفيذ الا أنه تبقى سرعة التنفيذ في المجابهة غير المباشرة مهما بلغت هي أقل من السرعة التي تحققها المجابهة المباشرة .

ان الخسائر التي تحدث نتيجة المجابهة غير المباشرة تكون قليلة ، اذا ماقيست بالخسائر التي تحدثها المجابهة المباشرة .

ان الخسائر في الاولى تكون اكثرها مادية ، ومعنوية ، أما الثانية فان الخسائر تكون بشرية بالدرجة الاولى ، ومادية بالدرجة الثانية ، وكذلك فان الخسارة في الاولى تكون كبيرة ، ودفعة واحدة ضمن زمن زمن محدد ، أما في الثانية فانها ستكون الخسائر قليلة وبالتدريج أي أن الخسارة تصيب القوى المادية تدريجيا ، وهو ما يعبر عنه بالنزف المادي والمعنوي فالخسارة هنا خسارة مادية تشل الاقتصاد ، وتعطل القوى الاخرى من متابعة التقدم ، والسير في ركب الحضارة العالمية .

ان المجابهة غير المباشرة خلقت نوعا جديدا من أنواع الحروب سميت بحروب (السباق التكنلوجي والفني) وفي هذا النوع من الحروب يسعى

كلا الخصمين الى القضاء على الخصم الاخر ، وذلك بابطال آلاته ، وعدده واسلحته دون تدميرها ، وذلك بصناعة وابتكار آلات واسلحة جديدة متطورة تفوق في ميزاتها الاسلحة الاخرى الموجودة لدى الخصم ، وبهذه الطريقة يحمل الخصم الاخر خسارة مادية كبيرة بالتدريج ، وهكذا تدوم الخسارة ، ويزداد الارهاق المادي نتيجة اللحاق من جهة ، والتطوير من جهة أخرى . وفي النهاية سيربح الخصم الـذي يملك موارد قويـة ، وامكانات فنية عالية ، وقدرات كبيرة علـى ضغط تكاليف اللحـاق والتطوير .

ان الاسلحة المستخدمة في هذه الحرب هي مايلي :

أ ــ المعامل والمختبرات ، وحقول التجارب في الارض ، أو في البحر ، أو في الجو .

ب ــ الادوات والالات ، والاعتدة ، والتجهيزات العلمية والفنية والدراسات والابحاث ، والنظريات وغيرها .

ح ــ العلماء والباحثون ، والاختصاصيون والفنيون ، وكلهم على درجة كبيرة من العلم والتخصص .

د ــ الاموال المتوفرة لمتابعة الابحاث ، وتطوير المعامل والادوات، وتدريب العلماء ، وغير ذلك .

ان التدمير في المجابهة غير المباشرة يتناول أهم الاهداف التالية :

آ ــ المعامل والمختبرات ، والادوات والاعتدة ، والاسلحة ، وجعلها غير صالحة ، وذلك بصناعة وابتكار معامل واعتدة ، واسلحة متطورة ، وبهـذه الطريقة يتم تدميرها ، وتضطر الدولة الخصم الى صنع أعتدة وأسلحة جديدة .

ب ــ القوى المادية ، والمالية : حيث يصاب الاقتصاد بتصدع ، وتعجز الدولة عن اتمام خطط التنمية في المجالات الزراعية والصناعيـة والتعدينية ، وتطويرها ، وبهذا تظل مقصرة عن غيرها من الدول المتقدمة كي تدرك ماسبقها اليه الاخرون ، ولتدرك بنفس الوقت التطور الذي حدث ، وتحاول بذلك أن تسبق الاخرين ، وهذا ما يكلف الاقتصاد نفقات باهظة ، وامكانات مادية كبيرة ، ولهذا فان قوة الاقتصاد تدمربتحميلها النفقات التي هي فوق طاقتها ، وبذلك تظل القوة الاقتصادية ضعيفة ومهزوزة .

ج ـ القوة المعنوية : تدمر أو تنهار نتيجة لتدمير المختبـرات ، والادوات والاعتدة والاسلحة التي انتهى مفعولها ، والتي بطل استخدامها ويأتي تدمير القوة الاقتصادية ، عن طريق ارهاقها ، وتحميلها فـوق ما لا تطيق . وتلعب هنا الدعاية النفسية ، وتؤثر على القوى المعنوية ، وفي الامكان ان تعمل العمل الكبير اذا وجهت توجيهـا صحيحـا ويقـول ـ أندريه بوفر ـ : « وفي الواقع نجد أن العامل النفسي الذي يلعب دائما بعض الدور في أي شكل من أشكال الاستراتيجية ، يصبح هو المسيطر والسائد في الاستراتيجية غير المباشرة » حتى أن الجنرال (بوفر) اعتبر العامل النفسي أحد القوى الرئيسية الذي يدخل في المجابهة غير المباشرة من مجموع ثلاث قوى هي : القوى المادية ، والقوة الاستراتيجية التـي تدخل في حالة معينة ، والعامل النفسي ، لهذا فان تدمير القوى المعنوية من أهم أهـداف المجابهة غير المباشرة ، ويستهدف التدمير أول مـا يستهدف الـى :

ـ القوى المعنوية للعلماء والفنيين والخبراء ، الذيـن يقومـون بالابتكار ، والتصنيع ، والتصميم .

ـ القوى المعنوية للقيادات السياسية ، والاقتصادية ،والعسكرية.

ـ القوى المعنوية للعمال والفلاحين ، ولاداة القـوة الاقتصادية بالكامل .

ـ القوى المعنوية لعناصر القوات المسلحة .

ـ القوى المعنوية للجماهـير الشعبية ، وللسواد الاعظم مـن الناس .

ان الهزيمة ستحل حتما بالخصم الذي دمرت معامله بجعلهـا غير صالحة ، ودمرت قواه المادية والاقتصادية بارهاقها وتحملها النفقات والمصاريف الكبيرة ، ودمرت قواه المعنوية .

ان الهزيمة فيما بين الخصمين نسبية ، فبقدر مايكون أحدالخصمين متفوقا في معامله ومختبراته ، واسلحته بقدر ماتكون القوى الماديـة والمعنوية متفوقة ، وبقدر مايحقق من انتصار .

ان العلم يقابله العلم ، وان الاعتدة والاسلحة تقابلها الاعتـدة والاسلحة الاخـرى المتوفرة لـدى الخصم ، وان الاقتصـاد يقابلـه الاقتصـاد ، وان القـوى المعنويـة تقابلهـا القـوى المعنويـة ،

وهكذا تجري المبارزة بين هذه القوى ، فمن كانت قوته ادنى من قوة خصمه تحمل الهزيمة والانسحاب امام خصمه المتفوق بكل هذه القوى ، الا أنه في كثير من الاحيان قد يكون خصم أضعف من خصم في مضمار التقدم والتطور للاسلحة والاعتدة ، غير أنه يملك معنويات قوية ، فالصمود والشجاعة ، والتضحية ، والصبر على المكارة ، والتصميم وغيره كلها صفات تساعد على انهاك الخصم المتطور بأعتدته واسلحته ، وتعيد كفة التوازن بين الخصم المتطور ، والخصم المتصف بمعنويات عالية ، وان المحافظة في هذا المكان على الروح المعنوية شرط اساسي لهذا التوازن ، فاذا اختلت الروح المعنَوية كانت كالزجاج كسرها لا يجبر وعلى هذا فان الاعتناء بالروح المعنوية ، والمحافظة عليها ، وتنميتها ، وتعيين الاخصائيين فيها ضرورة ملحة للوقوف أمام التطور الجارف ، وأمام الاسلحة الحديثة . ويمكن القول ان القوى المادية اذا كانت قوية كذلك ، فانها تستطيع ان تصمد امام التطور ، وامام التقنية ، ولكن لفترة محددة ، وما على الخصم الذي يتميز بتفوق القوى المادية الا ان يجابه العدو بصورة غير مباشرة بطريقتين اثنتين هما :

أ ـ تنمية القوى المادية في جميع المجالات تنمية ذاتية .

ب ـ تطوير هذه القوى نحو اللحاق التكنولوجي والفني ، وذلك باستخدام الخبراء والفنيين ، وارسال المتخصصين الى الخارج بدورات تدريبية للالمام بهذا التطور ، وبهذا السبق . وكذلك استيراد الالات والاعتدة الفنية الحديثة .

ومهما يكن من امر فان توازن هذه القوى (مادية ، معنوية ، سبق فني ، ضروري لتحقيق الاهداف وللحصول على النصر ، وانه لانصر دون تضافر هذه القوى في المجابهة غير المباشرة ، ومما يزيد في تضافر وتماسك هذ القوى هو جعلها تتمشى مع خصمها ومنافستها باتباع مايلي :

آ ـ المحافظة على السرية والكتمان في جميع الابحاث العلمية .

ب ـ فرض نظام قاس على العاملين في هذه المختبرات ، وهذه الدراسات .

ج ـ تنظيم جهاز قوي للاستطلاع على مجاهل هذه الابحاث لدى الخصم .

د ـ انتقاء أمكنة صالحة للعمل توفر فيها كافة الشروط الامنية ، والاجتماعية للعاملين فيهذه المؤسسات العلمية .

ان المجابهة غير المباشرة في الوقت الحاضر مستمرة مادامت هناك أسلحة متطورة ، وتقدم تكنولوجي ، وأبحاث علمية ، وتظهر هذه المجابهة بين المعسكرين الشرقي والغربي ، فالاول يطور الصواريخ والثاني يلحقه ، والاول يغزو الفضاء ، والثاني يلحقه ، وهكذا تبدو السلسلة رتيبة ومتصاعدة حيث يتحمل كلا الطرفين الخسارة المادية المتتابعة ، والمستمرة ، وبهذه الطريقة يمكن :

آ ـ ضمان عدم نشوب المجابهة المباشرة ، وذلك لخوف كل خصم من الاخر ، وعدم تأكيده القاطع على احراز النصر فيما اذا نشبت هذه المجابهة ، ولهذا فان الخصم يفكر كثيرا قبل اقدامه على أي عمل قد يؤدي الى المجابهة المباشرة .

ب ـ حصر الصراع ، وجعله محليا (مجابهة مباشرة) بين الخصوم المتنازعة ، ويعتبر مجابهة غير مباشرة بالنسبة للدول الكبرى ، أو الدول التي تدخلت بصورة غير مباشرة اذا قدمت وسائل الحرب ، والالات والاعتدة لها ، وذلك كله لاختبار كفاءة الاعتدة والاسلحة المشتركة في هذه المجابهة لتساعد على تطوير هذه الاعتدة والاسلحة ، وليحمل الخصم الخصم الاخر خسارة مادية كبيرة تضاف الى الخسارة السابقة التي تحملها من قبل .

ج ـ توسيع حرية العمل التي تقضي هنا : اختيار الطرق غير المباشرة للحصول على الاهداف المحدودة ، وبتوسيع هذه الحرية يمكن أن توقف فكرة الحرب الشاملة المباشرة التي يمكن أن تعم العالم ، وتوصله الى الكوارث الجسيمة ، كما يمكن أن تنتقي بنفس الوقت الطرق التي تجنب مثل هذه المجابهة ، وكذلك بنفس الشدة والضغط باستخدامها الصراعات المحلية ، والحروب التكنولوجية التي تدار في المعامل وفي المختبرات .

د ـ تحمل الخسائر المتبادلة بين الطرفين .

ان المجابهة غير المباشرة الادارية تقود دائما البشرية والانسانية الى التقدم ، صحيح أنها تحمل خسائر مادية كبيرة الا أن هذه الخسارة لا تعد شيئا أمام خسارة الحضارة الانسانية ، وعندما تكبر الخسارة المادية

لدى الخصم ، ويصبح في وضع لا يستطيع تحملها بشكل من الاشكال ، يلجأ حينئذ الى احدى الطرق للتخلص من تحمل هذه الخسائر المادية الكبيرة وهي ما يلي :

أ ــ المجابهة المباشرة التي ان أدت الى شيء فانها ستؤدي الى خسارة الطرفين ، وسيكون الخاسر الفعلي الذي تحمل خسائر كبيرة في معامله ومختبراته ، وعتاده وأسلحته ، وقواه المادية والمعنوية .

ب ــ المجابهة غير المباشرة وذلك باتباع الاساليب السياسية والدبلوماسية والنفسية ، وسيكون لهذه المجابهة تأثير ايجابي عندما تدعم المجابهة غير المباشرة بالقوة ، والامكانيات المتاحة كايجاد محالفات ، أو معاهدات ثنائية أو أكثر ، أو سياسية مع دول قوية ، أو مع احدى الدولتين العظميين ، وفي كل الاحوال فان المجابهة غير المباشرة تحتاج الى قوة وامكانيات تقف بجانبها ، وان هذه القوة بجانب المجابهة غير المباشرة تحقق السرعة في تحقيق الاهداف التي تسعى اليها هذه المجابهة .

لايمكن الوصول الى حسم سريع بالمجابهة غير المباشرة ، لان الاسلحة التي تشترك في هذه المجابهة محدودة ، كماأن الطرق الدبلوماسية ، والفنية غير قادرة لوحدها على الحسم المطلوب ، وبهذا تظل المجابهة غير المباشرة محدودة في امكانياتها واسلحتها ، ويمكن حصر الاسلحة المستخدمة في المجابهة غير المباشرة بما يلي :

أ ــ أسلحة السباق والتطور التكنولوجي « معامل ومختبرات ، آلات وأعتدة ، علماء وباحثون ، أموال ».

ب ــ التهديد : التهديد بأي سلاح كان سياسيا أم اقتصاديا أم عسكريا ، أم نفسيا .

جـ ــ الضغوط السياسية .

د ــ الاساليب الدعائية ، والاعلامية ، والنفسية .

هـ ــ الضغوط الاقتصادية .

ومما يساعد للوصول الى الحسم المطلوب هو تعاون هذه الاسلحة ، والتنسيق فيما بينها ، وتنظيم وتطوير كل سلاح ليكون بالمستوى الفني اللائق الذي يستطيع اجراء عمل ما عندما يطلب منه ذلك ، وعلى هذا فانه يجب أن تتوفر في هذه الاسلحة الدقة في استخدامها ، والتخصص في

كل نوع من انواعها ومن ثم ان تكون العناصر التي تديرها ذات كفاءة عالية على المستوى الفردي والجماعي .

٢ ــ الموارد القليلة : وهي الموارد المتاحة ، والتي تتوفر في بلد مـا ، وهي لاتشكل في مجموعها الموارد الكافية ، والقادرة على التصدي ، وهي بهذا تشكل نقطة ضعف يمكن ان ينفذ منها العدو فيقف حائلا دون كثرتها وتنوعها ، ودون تطويرها ، ولهذا عندما تكون الموارد قليلة فان أفضـل الطرق لاستخدامها ضد العدو هي طريقة المجابهة غير المباشرة ، ولقـاء ذلك فانه يجب ان ترسم لهذه الموارد استراتيجية معينة تدعى الاستراتيجية الادارية غير المباشرة ، والتي عليها أن تنمي هذه الموارد ، وتجد لها السبيل للوصول الى التطور ، كما تجد لها السبيل للمحافظة على قوتها ، والطرق القتالية التي يجب ان تمارسها وهي في هذه الحالة من القلة ، وتدني الكفاءة وقلة المصانع ، وتدني مستواها ، وبهذا نرى لزاما علينا أن نحدد هـذه الموارد ، ونعطي الاطر الصحيحة لها **وأهم هذه المـوارد هي : المـوارد البشرية ، والموارد المادية :**

أ ــ الموارد البشرية : تعني أن الموارد البشرية قليلة اذا ما قيست بالموارد الاخرى المتوفرة فالموارد البشرية يلزمها مساحة من الارض تمارس عملها فيها ، كما أن هذه الارض يجب أن يتوفر فيها كافة الموارد الزراعية ، والتعدينية والحيوانية وغيرها ، وان أهم ما يميز الموارد البشرية القليلة ، في الاستراتيجية الادارية غير المباشرة ، ويعطيها صفة القلة هي ما يلي :

الارض التي تعيش عليها الموارد البشرية هي قليلة المساحة ، فمناخها غير صالح ، ولا متعدد ، وذلك من ضيق الرقعة الارضية ، ولهـذا فان مواردها لايمكن أن تنتج سوى موسما واحدا ، أو نوعا معينا من المـوارد الزراعية ، كما أنها بنفس الوقت غير صالحة للرعي والتنقل طلبا له وذلك للسبب نفسه ، كما أن الموارد التعدينية فيها فقيرة ، واذا وجدت فانها توجد في منطقة معينة ومحدودة ، وبالاضافة الى ذلك فان تنوع هذه الموارد يكون قليلا ، اذا فالارض الضيقة لاتساعد على تنوع الموارد وكثرتها ، وبالتالي فانها تؤثر على الموارد البشرية التي تعيش فوق هذه الارض ، ولايكفي بأن هذه الارض هي ضيقة ، بل يوجد فيها مناطق صغيرة أوكبيرة لانصلح للزراعة ولايوجد فيها موارد كالاراضي الصحراوية ، والاراضي التي خلت من الموارد التعدينية ، وموارد الطاقة ، واذا وجدت في هذه الارض فانها توجد بصورة قليلة ، ولا تكفي للحاجيات والمتطلبات الادارية

والقتالية ، فهذه الارض حكمها في قلة الموارد كالارض الضيقة والمحصورة ، وبصورة عامة فان الارض التي يعيش عليها الانسان يجب أن تتوفر فيها مقومات الحياة من موارد متنوعة ، ومن نوافذ برية وبحرية تطل بهـا على العالم ، ومن مناخ متنوع وقابل للحياة .

الموارد المادية القليلة : وهي بقلتها ، وعدم توفرها تؤثر على الموارد البشرية . فالموارد المادية ، والموارد البشرية صنوان لاغنى لكل واحدةعن الاخرى ، وقد توجد الموارد المادية في بلد ما ، وتبقى دون استثمار ، وغير مهيأله لان يكتشف كدول افريقية التي تعد غنية بمواردها المادية ، وضعيفة بمواردها البشرية ، فالموارد البشرية لم تبلغ بعدالتطور الذي يمكنها من استخراج هذه الموارد المادية الدفينة ، ولذلك بقيت كما هي حتى الان الا قليلا في بعض المناطق والبلاد التي غزاها الاستعمار ، واكتشف بعض مواردها للاستفادة منها ، اذا الموارد المادية تؤثر بصورة كبيرة على الموارد البشرية ، كما تؤثر تأثيرا كبيرا على تقدم وتطور هذه الموارد ، وعلى تطوير الجيش ، والشعب على السواء .

الصناعة : هي ملتقى المـوارد البشرية والمادية ، ونتيجة لتحويل الموارد المادية الى مواد مصنعة وقابلة للاستهلاك ، فالصناعة تجمع الموارد البشرية ، وتجذب اليها العمال والفنيين لادارة المراحل الصناعيةالمختلفة ، فاذا كانت الصناعة قليلة ومتدنية أثرت على الموارد البشرية حتى وعلى أسلوب حياتهم ومعيشتهم ، فالصناعة البدائية لاتجذب اليها العديد ، كما لانستطيع تطوير المفاهيم القتالية والادارية ، بينما الصناعة المتقدمة والمتطورة تجذب اليها القوة البشرية الهائلة وتكون سببا في رفع مستوى الموارد البشرية ، وسبيلا لتقدمهم وتطورهم .

ان موقع البلد (تجاريا أو صناعيا ، على عقـدة مواصلات ، أو على ميناء بحري) يهب لهذه البلاد جاذبية للموارد البشرية اذ تتفاعل هذه الموارد ، وتعطي أكبر النتائج أما اذا كان موقع هذا البلد غير مناسب فان ذلك يؤثر على الموارد البشرية ، ويجعلها تسلك سلوكا يمكن ان يكون في الاتجاه المخالف للتقدم ، واذا تقدمت فلا تتقدم الا بقدر ضئيل جـدا ، وبهذا تظل معقدة ، وعاجزة عن اللحاق بغيرها من الدول .

ـ صفات الموارد البشرية القليلة : ان اهم الصفات في هذه الموارد هي ما يلي :

ـ انها قليلة ، ولا تستطيع بقلتها تلبية مطالب الموارد الاخرى ،

ولا الصناعة ، وبالتالي لا تستطيع أن تعمل عملا ما تجاه خصم متفوق بعـدده .

ان التفوق في العدد يعطي قوة ، كما أن العكس صحيح ، واذا ما أريد تقدير الموقف الاستراتيجي فانه يقدر العدد البشري فاذا كان التقديـر متفوقا ، أمكن التفوق أن يقوم بمجابهة مباشرة ، أو بهجوم ، أما اذا كان غير متفوق عدديا فانه يلجأ الى المجابهة غير المباشرة ، ويلجأ الى الدفـاع ليؤمن له بعض الطرق التي تتغلب على التفوق ، أو تقف أمامه .

ـ أنها غير مدربة التدريب الصحيح على أعمال المصانع ، وأعمـال القتال ، وأعمال الادارة ، وغير ذلك من الامور أي أن التدريب يكون ناقصا وغير كامل ، وبالتالي فان عدم الاهتمام بالتدريب يؤدي الى نفس النتيجة

ان عدم استيعاب العمل والتخصص ، وعدم ممارسة التدريب يؤدي الى ضعف القوى البشرية ، وخاصة العسكرية منها ، ويجعلها غير صالحة للقيام بأعباء المجابهة .

ـ أنها غير متخصصة ، فالفرد مـن هـذه القوى لا يتقن أي عمـل تخصصي ، بل انـه يعمل في أي عمـل كان وهـذا مـن صفات التأخر الاساسية في الموارد البشرية ، فلا يستطيع أن يتقن عمله ولا عمل غيره .

ـ أنها غير منظمة ، وهـذا التنظيم مـن أحـد الضرورات للموارد البشريـة ، فالتنظيم يعطي للموارد البشريـة القوة ، والمردود الكبير ، وايضاح المهام ، والتنظيم كما سبق وقلنا يتناول عدة امور أهمها : الشكل والتعداد ، والقوانين والانظمة ، والتنظيم الشعبي والعسكري ، فاذا كان الشعب غير منظم ، وكان الجيش غير منظم ، وكانت الجماهير الشعبية غير منظمة ، فذلك كله يؤثر على الموارد البشرية وقوتها وامكانياتها .

ـ ضعف الكفاءة الفنية والعلمية .

ـ ضعف الروح المعنوية لدى الافراد ، ولدى القيادة ، وهذه أخطر ما تكون ، ولهذا تلجأ بعض الدول للتأثير على هذه الروح المعنوية ، وتوهم القوى البشرية العادية أنها لا تستطيع الاستمرار أمام التفوق والقـوة ، كما كانت تفعل اسرائيل فتوهم شعبها أن العرب غير قادرين على مجابهتكم لانهم ضعفاء ، ويغرسون في نفوس العرب الضعف والوهن أي أنهم يقومون بدور ذي شقين : الشق الاول يقوون به الروح المعنوية في نفوس أفرادهم . والشق الثاني يضعفون الروح المعنوية لدى العرب ، وهذا ما صرح بـه قائد كتيبة مدرعة اسرائيلية أثناء حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ عندما

أسرته القوات السورية في القطاع الاوسط من الجبهة اذ أعلن قائلا : لقد خادعوني الحكام الاسرائيليين بقولهم ان العرب لن يقووا على مجابهتكم ، وبعد أن أسرت ورأيت قوة العرب وضراوتهم في القتال تيقنت أن كلامهم (الحكام الاسرائيليين) كذب ويخادعون شعبهم وجيشهم ، وهكذا تكشفت الاضاليل ، وانقلبت الصورة عكسية لقائد الكتيبة الاسرائيلية .

ـ ضعف التكتيكات الادارية والفنية : ويقصد بالتكتيكات الادارية والفنية كافة أعمال عمال المصانع وعمال المختبرات ، والعاملين على الادوات والاعتدة والاجهزة الفنية والعلمية ، وفي الابحاث والنظريات وغيرها .

ونتيجة لما سبق فان التفوق في الموارد البشرية غير محقق ، وعند تقدير الوقف في التفوق يدخل في الحساب كافة الامكانيات البشرية المتاحة وخاصة الصفات المذكورة ، فاذا كان أحد الخصمين ضعيفا في ناحية ، وقويا في ناحية أخرى ، أمكن حساب وتقدير هاتين الناحيتين وهكذا كما يظهر في الجداول التالية :

قسمنا مقومات التفوق في الموارد البشرية الى سبعة أقسام ، وأعطينا كل قسم علامة معينة حسب أهميته في المجابهة غير المباشرة فكانت كما يلي :

ـ التعداد لكل (١) مليون	=	٢٠٠	علامة
ـ التدريب الكامل	=	١٥٠	علامة
ـ التخصص الكامل	=	١٠٠	علامة
ـ التنظيم الكامل	=	١٥٠	علامة
ـ الكفاءة الفنية الكاملة	=	١٠٠	علامة
ـ الروح المعنوية الكاملة	=	٣٠٠	علامة
ـ التكتيكات الادارية والفنية الكاملة	=	١٥٠	علامة
ـ المجموع الكامل	=	١١٥٠	علامة

مع ملاحظة أن التعداد يهبط ويصعد بنسبة كل (١) مليون ٢٠٠ علامة ، وبالتالي فان هذا الصعود أو الهبوط يؤثر على مجموع العلامات زيادة أو نقصانا .

ومما يلاحظ على هذه الجداول والامثلة السابقة ما يلي :

((المثـال الاول))

التبيـان	التعداد	التدريب	التخصص	التنظيم	الكفاءة الفنية	الـروح المعنوية	التكتيكات	مجموعات العلامات	ملاحظات
الخصم رقم (١)	٥ر١ مليون	٧٥ علامة	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠	٥٠	٧٧٥	
الخصم رقم (٢)	٥ر١ مليون	٥٠ علامة	٥٠	٧٥	٧٥	١٥٠	٥٠	٧٥٠	
الناتج	—	٢٥ علامة لصالح الخصم رقم (١)	—	٢٥ علامة لصالح الخصم رقم (٢)	٢٥ علامة لصالح الخصم رقم (٢)	٥٠ لصالح الخصم رقم (١)	—	٢٥ علامة لصالح الخصم رقم (١)	

((المثـال الثاني))

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
الخصم رقم (١)	٢ مليون	٥٠ علامة	٢٥	٢٥	٢٥	١٠٠	٥٠	٦٧٥	
الخصم رقم (٢)	١ مليون	١٠٠ علامة	٧٥	٧٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٥٠	
الناتج	٢٠٠ علامة لصالح الخصم رقم (١)	٥٠ لصالح الخصم رقم (٢)	٥٠ لصالح الخصم رقم (٢)	٥٠ لصالح الخصم رقم (٢)	٧٥ لصالح الخصم رقم (٢)	—	٥٠ لصالح الخصم رقم (٢)	٧٥ لصالح الخصم رقم (٢)	

((المثـال الثالث))

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
الخصم رقم (١)	٣ مليون	٥٠ علامة	٥٠	٥٠	٢٥	٣٠٠	٧٥	١١٥٠	
الخصم رقم (٢)	٢ مليون	١٢٥ علامة	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٥٠	١٢٥	١٠٢٥	
الناتج	٢٠٠ علامة لصالح الخصم رقم (١)	٧٥ لصالح الخصم رقم (٢)	٥٠ لصالح الخصم رقم (٢)	٧٥ لصالح الخصم رقم (٢)	٧٥ لصالح الخصم رقم (٢)	٢٥٠ لصالح الخصم رقم (١)	٥٠ لصالح الخصم رقم (٢)	١٢٥ لصالح الخصم رقم (١)	

أ ـ ففي العلامات أعطينا الاهمية الاولى للتعداد ، فالمعنويات فالتدريب فالتنظيم فالتكتيكات الادارية والفنية فباقي المقومات .

ـ ففي المثال الاول نلاحظ أن التفوق في التدريب لصالح الخصم رقم (١) ، وفي التنظيم لصالح الخصم رقم (٢) ، وفي الكفاءة الفنية لصالح الخصم رقم (٢) ، وفي الروح المعنوية لصالح الخصم رقم (١) وكانت النتيجة العامة أن التفوق كان لصالح الخصم رقم (١) . ان هذا المثال اعتمد على النتيجة العامة واعتبر الخصم رقم (١) هو المتفوق ، وبذلك يمكن من مجابهة الخصم رقم (٢) وبيده بوادر النصر .

وفي المثال الثاني نلاحظ أن التفوق في التعداد لصالح الخصم رقم (١) ، وفي التدريب لصالح الخصم رقم (٢) ، وفي التخصص لصالح الخصم رقم (٢) ، وفي الكفاءة الفنية لصالح الخصم رقم (٢) ، وفي التكتيكات الفنية والادارية لصالح الخصم رقم (٢) ، وكانت الروح المعنوية متساوية بين الخصمين .

ان التعداد القليل مع التفوق في جميع المقومات التي مر ذكرها ، يتفوق على التعداد الكبير مع الضعف الفني والتدريبي ، والتنظيمي وغيرها ، أي أن العبرة في الكيفية لا الكمية ، وأيضا في التقنية ، والتكتيكات الفنية والعلمية ، ولو كان العدد قليلا .

وفي المثال الثالث نلاحظ أن التفوق في التعداد لصالح الخصم رقم (١) ، وفي التدريب لصالح الخصم رقم (٢) ، وفي التخصص لصالح الخصم رقم (٢) وفي التنظيم لصالح الخصم رقم (٢) ، وفي الكفاءة الفنية لصالح الخصم رقم (٢) ، وفي الروح المعنوية لصالح الخصم رقم (١) ، وفي التكتيكات لصالح الخصم رقم (٢) ، والناتج لصالح الخصم رقم (١) .

ان كل الحقوق تشير بتفوق الخصم رقم (٢) ما عدا التعداد ، والروح المعنوية المتفوق فيها الخصم رقم (١) على الخصم رقم (٢) ، وبهذا فاننا نستنتج أن التعداد والروح المعنوية تتغلبان على كافة القوى في الموارد البشرية في حالة توفرهما ، والروح المعنوية تصنع الاعاجيب ، وكذلك فان التعداد يلعب دورا أساسيا في التفوق ، وفي قلب ميزان القوى ، ولا أدل على ذلك من الخصمين المتنازعين ، الولايات المتحدة الامريكية ، وفيتنام ، فالاولى تملك الخبرة والتدريب ، والتخصص والتنظيم ، والكفاءة الفنية ، والتكتيكات ، والثانية تملك التعداد والروح المعنوية ، وكانت النتيجة أن انهزمت الولايات المتحدة الامريكية أمام

فيتنام اذ حرر الثوار أراضيهم ، وانتصروا انتصارا ساحقا في شهر نيسان عام ١٩٧٥ ، وفي هذا أعطت فيتنام الدروس لكل الثورات التحررية في العالم ، وأقنعتهم بأنه من كان يملك القوة العددية والقوة المعنوية فانه سينتصر لا محالة ، وهناك اسرائيل والعرب ، فالاولى تملك كافة المقومات (الخبرة والتخصص) ، أما الثانية فتملك التعداد والروح المعنوية ، وبذلك يتعين على الثانية أن تنتصر لا محالة فليستعد العرب الى نصر قريب ، وهذه هي حقيقة علمية وتاريخية ومنطقية أثبتها هذا المثال ، وحققتها انتصارات فيتنام عمليا في هذا العام .

اذا تقابل الخصمان في التدريب سبق أحدهما الاخر بما يحصل عليه من علامة أكبر ، واذا تقابلا في التخصص سبق أحدهما الاخر بما يحصل عليه من علامات وهكذا في كافة المقومات ، نقول حينئذ أن الخصم الذي يحصل على علامة جزئية في ناحية معينة هو متفوق على الاخر في هذه الناحية فقط والعبرة في ذلك للنتيجة العامة ،ولكل الاجزاء مجتمعة لان بتجمع هذه الاجزاء ينشأ ما يسمى الوحدة الكاملة ، وهي كالجسم الكامل ، فلا الاطراف لوحدها ، ولا العيون لوحدها ، ولا الابصار لوحدها بل ان لكل عضو له عمله وله أهميته في المجابهة غير المباشرة ، ومن الاهمية بمكان هو معرفة الخصم ، ونقاط الضعف فيه ، والنقاط ذات الاهمية التي ان ركز عليها أثرت على باقي الاعضاء أو النقاط ، ومتى عرف الخصم نقاط الضعف ، والنقاط ذات الاهمية في الخصم الاخر كان عليه في المرحلة الثانية أن يختار الاعتدة والاسلحة ، والامكنة ، والاوقات، والطرق التي تناسب خرق هذه النقاط ، والتأثير على الخصم ، وهذا ما يسمى هنا بالاستراتيجية الادارية غير المباشرة ، فان رأى أية نقطة ضعف في القوى المتوفرة (معنوية ــ تكتيكات ــ تنظيم) عمد الى خرق هذه القوى بتوسيع نقاط الضعف وشلها لينفذ منها الى كامل القوة ثم الى القوى الاخرى ، فاذا نفذ العدو الى المعنويات حاول جهده أن يوسع نقاط الضعف في هذه الناحية ، ثم تسلل منها الى باقي القوى كالتدريب والكفاءة ، والتكتيكات وغيرها .

ان هذا الاسلوب من المجابهة غير المباشرة يعتمد على الذكاء والدهاء ، والمفاجأة والخدعة للوصول الى الاهداف الحاسمة .

ان التعداد يمثل في هذه الجداول السابقة العنصر البشري ، وتمثل باقي المقومات القوى التي يجب أن تلتصق بالعنصر البشري ، والتي يجب

أن يحملها معه ليتمكن من التطور والتقدم ، وان التعداد وحده لا يشكل قوة ما يحسب لها الحساب ، الا اذا اقترن مع الصفات والميزات التي تمنحه القـوة والنشاط والحركة ، كما أن الصفات وحدها لا تساوي شيئا ما لم يتوفر العنصر البشري ، فالعنصر البشري هو محور التطور والتقدم ، ومحور الاستراتيجية الادارية غير المباشرة .

ومن الطبيعي أن التعداد ، وبما يحمله من مقومات وامكانات لا بد من تحديد الهدف بكل دقة وتحديد الهدف يستوجب تحديد المكان ، وتحديد الوقت ، وهذه الامور كلها مرتبطة بسلسلة ادارية معقدة يجب تبسيطها ، ووضع الامكانيات المتاحة لها ، فعلى ضوء الهدف يجب أن تقام التكتيكات ، وتجرى التدريبات وعلى ضوء الوقت يجب أن تبقـى كافة التحضيرات وكافة الاعمال وذلك قبل المباشرة في التنفيذ ، وعلى ضوء المكان يجب أن يدرس المناخ والاتساع والموارد المتوفرة ، وبما تقدمه من امكانيات ، وبهذه الطريقة يمكن أن تعطى الصورة واضحة عن المجابهة غير المباشرة ، وتدخل القوى البشرية وهي تعرف الى أي مدى سيكون نجاح هذه المجابهة . ان وضوح الصورة أمام القيادة يعطيها الرؤيـا الصحيحة ، ويمكن القائد من اتخاذ القرار الصحيح .

ان التعداد يلعب دورا رئيسيا في المجابهة غير المباشرة ، كما يلعب الدور تماما في المجابهة المباشرة ، فهو يؤدي عمله في التدريب المتواصل ، واجراء التجارب في المعامـل والمصانـع والمختبرات ، والاختصاصات المطلوبة ، كما يقوم باعداد التنظيمات المختلفة لربط هذه الاعداد فيما بينها ، والمصانع فيما بينها ، وبين هذه الاعداد وهذه المصانع ، واعداد التكتيكات الضرورية التي تستطيع أن تتغلب على الصعاب ، وذلك كله من أجل رفع الكفاءة الفنية ، ورفع الروح المعنوية .

ان القوى البشرية الموزعة والمكلفة بمهام ، والمتصفة بصفات القوة والمنعة لا يختلف عملها في المجابهة المباشرة عنه في المجابهة غير المباشرة ، الا أن التكتيكات وتنفيذ الاعمال يختلفان فهي في المجابهة غير المباشرة تختار نقاط القوة ، كما أن الاولى ضعيفة بعددها وعددها ، والثانية قوية ، الا أنه يحدث في كثير من الاحيان المجابهة المباشرة : مجابهة مباشرة ، ومجابهة غير مباشرة ، والعكس صحيح . فاذا انبرى التدريب للتدريب كان مجابهة مباشرة في الاستراتيجية الادارية ، ومجابهة غير مباشرة في الاستراتيجية القتالية ، واذا انبرت الكفاءة الفنية للكفاءة الفنية لدى

العدو كانت مجابهة مباشرة في الاستراتيجية الادارية ، ومجابهة غير مباشرة في الاستراتيجية القتالية أي أنه بصورة عامة اذا انبرت الادوات الادارية والفنية للادوات الادارية والفنية في مجال التطوير ، والتخصص والتنظيم والتكتيكات وغيرها كانت هذه المجابهة مباشرة في الاستراتيجية الادارية ومجابهة غير مباشرة في الاستراتيجية القتالية ، وكذلك فان كثيرا من الاحيان تحصل مجابهة مباشرة محلية . فهي بالنسبة للدولتين العملاقتين مجابهة غير مباشرة تشترك فيها الادوات الادارية والفنية والقتالية بصورة غير مباشرة ، وبالنسبة للدول المحلية المتحاربة تعتبر هذه المجابهة مجابهة مباشرة تشترك فيها الادوات الادارية والقتالية بصورة مباشرة ، وكذلك في بعض الاحيان تشترك القوى الادارية بصورة مباشرة ، وفي مجابهة مباشرة ، وذلك عند استخدام القوى الادارية النووية ، واشتراك الجيش الاداري الذي يعمل خلف المعامل والمصانع والمختبرات والازرار بصورة مباشرة ، وعند استخدام القوى الادارية أيضا في غزو الفضاء ، وفي ارسال المركبات الفضائية الى الكواكب الشمسية .

ان القوى البشرية تستخدم في المجابهة المباشرة ، وغير المباشرة ، فهي في المعامل والمصانع والمختبرات تستخدم بصورة غير مباشرة ، وهي في القتال ، ومواجهة العدو ، وخلف المدافع والاسلحة تستخدم بصورة مباشرة . كما أن عملها يكون في الاستراتيجية القتالية كما في الاستراتيجية الادارية ، وقد تكون المجابهة المباشرة كبيرة وقوية بينما تكون المجابهة غير المباشرة صغيرة وضعيفة . ففي الاستراتيجية النووية التي تعد جزءا في الوقت الحاضر من الاستراتيجية الادارية فان العدد فيها كبير ، ويكاد يكون أكثر من الاعداد التي تعمل في المجابهة المباشرة ، وهكذا فان الاستراتيجية الادارية تتعاظم يوما بعد يوم في عَددها وعُددها وقوتها وتأثيرها .

ب ـ الموارد المادية : تتنوع ، وتكثر الموارد المادية في المجابهة المباشرة ، وتحدد وتقل في المجابهة غير المباشرة ، وكما تتفاوت الموارد المادية في قيمتها في الاولى كذلك تتفاوت قيمتها الاستراتيجية في المجابهة غير المباشرة ، وكذلك فان الموارد البشرية تتفاعل مع الموارد المادية القليلة ، الا ان تفاعلها أقل مما يمكن في المجابهة المباشرة . فالصناعة بدائية ، وغير متطورة ، والموارد المادية غير مستثمرة استثمارا صحيحا ،

أو غير مكتشفة من قبل الدولة ، وأن أهم ما تتصف به الموارد المادية في المجابهة غير المباشرة هي ما يلي :

– قلة الموارد وندرتها ، ومن الطبيعي ان قلة الموارد وندرتها تؤثر على الموارد البشرية ، وعلى كفاءتها ، وتنظيمها ، وتخصيصها وتكتيكاتها الادارية والفنية ، وعلى الروح المعنوية ، وعلى الصناعة التي تبقى جامدة غير متطورة ، وعلى القوات المسلحة فليس لديها الاعتدة والاسلحة الكافية والمتطورة ، فملاكها ناقص ، وعتادها من النوع القديم ، وسلاحها غير متطور ، وغير قادرة على عمل ما ، ولهذا فان الدولة تلجأ الى توفير الاعتدة والتجهيزات والاسلحة من مصادر أجنبية ، وفي هذا من المحاذير الكبيرة التي تؤثر على كفاءة القوات المسلحة وقدرتها القتالية . كما أن الموارد المادية القليلة تؤثر بنفس الوقت على رأس المال فتجعله غير قادر على متطلبات الصناعة ، أو القوات المسلحة ، أو تنمية الموارد وغيرها ، وبهذا تضطر هذه الدول التي تملك مثل هذه الموارد الشحيحة أن تعمد الى القروض ، او الاستعانة بخبراء أجانب للتنمية الزراعية أو الصناعية للحصول على رأس المال الكافي ، وفي هذا مخاطر كبيرة ، فكم من الدول استعمرت دولا أخرى بهذه الطريقة فسلبت ثرواتها ، وأخضعتها لنفوذها اقتصاديا وسياسيا ، واجتماعيا وفكريا بل وعسكريا ، ولا تزال مثل هذه الدول تئن تحت وطأة الاستعمار الى يومنا هذا ، ولهذا فان القروض وان حصلت عليها الدول ذات الموارد القليلة ، يجب الا يكون هذا الاقتراض مرتبطا بأي شرط أو بأية صفة استعمارية ، وان قلة الموارد هي نسبية بالنسبة للدول الفقيرة ، وعلى كل حال يقتضي الاستفادة من هذه الموارد القليلة ، وذلك باستخدامها في الامكنة والازمنة المناسبة باتباع أسلوب المجابهة غير المباشرة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسة والعسكرية .

– عدم تطوير هذه الموارد من الناحيتين الفنية والتكنولوجية . فهي متأخرة ، واستخراجها بدائي ، والبحث عنها بدائي ، والادوات التي تستخدم في الاستخراج والبحث ، وفي المراحل الصناعية كذلك بدائية ومتأخرة . كما أن العنصر البشري الذي يقوم على استخدامها أو العمل فيها متأخر ، وغير قادر على مواكبة التطور والتقدم فالعامل غير مدرب ، وغير اختصاصي في عمله ، ويؤثر بهذا على عمر الآلة فلا يصونها ، بل يستخدمها استخداما سيئا ، كل ذلك مدعاة للتأخر ، والجندي غير

المثقف والذي لا يستطيع استخدام سلاحه أو عتاده بكفاءة هو جندي متأخر وهكذا فان عدم التطوير يتناول المادة وظروفها ، ومن يعمل بها ، والتكتيكات وغيرها .. مما يؤثر تأثيرا كبيرا على القدرة العملية في المصانع والمزارع ، وعلى القدرة القتالية في مسارح الحروب .

ـ عدم توزيع هذه الموارد على القطاعات الاقتصادية والصناعية والعسكرية بشكل متوازن وهادف . فالقطاع الزراعي مثلا يسبق القطاع الصناعي ، والقطاع الصناعي عاجز عن استيعاب الموارد التعدينية ، والقطاع العسكري غير منظم ، وغير متوافق مع القطاعات الاخرى ، وهكذا يظهر التفاوت والاختلاف ، والتأخر والتسيب بحيث لاتؤدي الموارد المادية سوى جزء قليل من قدرتها ، فان الثغرات التي تظهر في عدم توزيع الموارد توزيعا منتظما هي كبيرة ، ويمكن أن ينفذ منها العدو لاحداث تخريبات كبيرة ، وشل القوة الاقتصادية والعسكرية على السواء ، وحتى أنه على مستوى القوات المسلحة فلم يكن التوزيع منتظما ، فالموارد مثلا على الاتجاه الرئيسي قليلة وبعيدة ، وعلى الاتجاه غير المهم أو القانوني كثيرة مما يخل بالمبادىء الاساسية لتوزيع الموارد ، وبالاضافة الى ذلك فان وسائط النقل قليلة ، ومع قلتها لا توزع بصورة تكون معها قادرة على النقل ، وهكذا يظهر سوء التوزيع في كافة المجالات ، وفي كافة الاتجاهات وفي كافة الامكنة .

ـ عدم استخدام الموارد بأقصى استخدام لها ، ومن أين يجيء هذا النوع من الاستخدام للموارد وهي ضعيفة لم تكتشف قوتها بعد حتى ولم تتوصل بعد الى مرحلة الاستخدام الكافي ؟ فهناك القوة المهدورة في هذه المادة ، وهناك القوة الكامنة التي لم يحن الوقت بعد للوصول اليها واستخدامها الاستخدام الصحيح . فالبترول يستخدم في بعض الدول كوقود للتدفئة فقط ، أما في بعض البلاد فيستخدم في تسيير الطاقة والمولدات الصناعية ، وفي كثير من الاستخدامات ، وهي وان تفاوتت في استخدام البترول ، الا أن استخدامه حتى الان يبقى ناقصا حتى في الدول الصناعية المتقدمة لان البترول الى يومنا هذا لا يزال في كل يوم تنبىء على اكتشافات عديدة لاستخدامات جديدة ، وبهذا يبقى الاستخدام الاقصوي استخداما نسبيا . فالدول النامية والمتأخرة تستخدمه استخداما أقل مما تستخدمه الدول المتقدمة .

ـ عدم وضع القدر المناسب مع الموارد المادية في المكان المناسب ،

وفي الزمن المناسب . فمن أجل وضع القدر المناسب لا بد هناك من اجراء الحسابات والاعمال الدقيقة لتقدير كمية وأحجام هذه الموارد لتوضع في المكان المناسب الذي جرت أيضا دراسته ، وامكانية استيعابه لهـــذه الموارد . فاذا أعطينا مصنعا من المصانع أكبر من الكمية اللازمة له لصنع سلاح ما فان هذه الكمية قد تؤثر على وزن السلاح وفعاليته وتنقلـــه وميزاته الفنية والتعبوية . كما أن هذه الكمية الزائدة قد يحتاج اليها مصنع اخر . ولهذا فان الكمية التي يجب أن تعطى لمصنع مـــا لمادة مـــا لسلاح مـــا يجب أن تكون بالقدر المناسب ، ولا يكفي أن نضع هذه الكمية بالقدر المناسب ، انما المهم أن نضع هذه المادة في الزمن المناسب أيضا . فاذا تأخرت مواد الامداد في الذخيرة على جيش من الجيوش المقاتلة فان هذا التأخير قد يسبب توقف هذا الجيش ، أو تعطيل خططه ، أو تأخير تقدمه لبلوغ أهدافه ، وفي كل الاحوال فانها خسارة وتراجع ، ولهذا فان عدم وضع القدر المناسبمن الموارد المادية في المكان المناسب وفي الزمن المناسب يضعف القوة ، ويقلل الامكانيات القتالية والاقتصادية .

ان هذه الصفات المذكورة وغيرها تؤثر على قوة الموارد ، فتجعلهـــا غير قادرة على أداء عملها بطرق المجابهة المباشرة ولهذا فان ألاستراتيجية الادارية غـــير المباشرة أوجـــدت أسلوبا لمقابلة هـــذه القـــوة الا وهـــو المجابهة غير المباشرة ، ولاتباع مثل هذا الاسلوب لا بد من توفر الشروط التاليـــة :

ــ أن تسعى الدول التي لديها قلة في الموارد الى تنميتها ، والـــى تطوير هذه الموارد منالناحيتين الفنية والتكنولوجية ، والى توزيعهـــا توزيعا متوازيا ومتوازنا ، واستخدامها الاستخدام الصحيح ، ووضعها بالقدر المناسب في المكان المناسب ، وفي الزمن المناسب ، ولا يطلب مـــن هذه الـــدول أن تبلغ القمـــة دفعة واحـــدة ، انما يطلب منهـــا أن تبدأ الخطوة للاتجاه بهذه الوجهة التقدمية ، وألا تترك فرصة من فرص التقدم الا واستفادت منها . فهي تتعاقد مع دول أخرى لاستقدام الخبراء ، واستيراد الآلات الفنية والتكنولوجية ، وتستحث الخطى في التنميـــة الزراعية والصناعية ، والخدمات ، بادئة بالاهم فالمهم والاخذ بالضروري وتقيم التدريب الفني والاقتصادي والعسكري ... الخ .

ــ أن يكون هذا التقدم وهذه الخطى المتطورة بمجابهةغير مباشرة . فعلى المستوى الاقتصادي يمكن الاقتراض ، الا أن هذا الاقتراض يجب

أن يكون غير مشروط بشروط ، ويمكن استيراد الموارد المادية التي يمكن الاستفادة منها عن طريق دولة صديقة للخصم ، أو عن طريق دول أخرى ويمكن عقد اتفاق اقتصادي ، أو تجاري بصورة تمكن الدول المستوردة من استيراد حاجياتها بصورة غير مباشرة ، وعلى المستوى العسكري يمكن ضرب المجنبات ونقاط الفصل ، وعلى المستوى الفني يمكن تطوير بعض الموارد لتسبق بتطويرها موارد الخصم ، بغية تحميله خسائر مادية كبيرة .

ان المجابهة غير المباشرة تعتمد في أسلوبها على نقاط الضعف لدى الخصم ، وعلى الفجوات التي يمكن النفوذ منها للوصول الى الاهداف المطلوبة .

ـ أن تكون المجابهة غير المباشرة مجابهة تتبع في تكتيكاتها احتلال جزء بعد جزء ، أو تطوير جزء بعد جزء ، وهكذا حتى يتم التهام الاجزاء كلها، وهذه السياسة في التكتيكات تتفق مع امكانيات و قدرات القوى للمجابهة غير المباشرة ، وفي نفس الوقت يمكنها أن تلائم بين قواها وقوى الخصم فتأميم الشركات الاجنبية دفعة واحدة له مضار كثيره ، ومحاربة القوى المادية للخصم بغية اضعافها دفعة واحدة لها مضار جسيمة اذ لاتستطيع بقواها المحدودة أن تتصدى لقوى الخصم دفعة واحدة ، واذا فشلت في هذه المحاولة (دفعة واحدة) فسيؤثر هذا الفشل الى زمن بعيد ، وتضمحل قواها وتتراجع قبل أن يشتد عودها ويقوى ، وتتم عملية الاجهاض .

ثانيا : خواص ومبادىء الاستراتيجية الادارية غير المباشرة :

ـ تختص الاستراتيجية الادارية غير المباشرة بخصائص تتميز بها عن غيرها طبقا لطبيعتها القتالية ، وتبعا لطبيعة قواها الضعيفة والقليلة ، فهي بذلك تحاول أن تزيد من قواها فتتعاون وتنسق مع غيرها كالاستراتيجية النووية أو الاستراتيجية الاقتصادية ، أو الاعلامية ، أو السياسية ، أو النفسية ، وبتعاونها وتنسيقها مع هذه القوى فانها تزيد من قوتها ، وتساعد على تحقيق أهدافها . كما أن قلة الموارد وضعفها ، تدعوان لحشد الامكانيات المتاحة في اتجاه معين . أي : أن التركيز على نقطة معينة ، وحشد كافة القوى يساعدان على تحقيق الهدف المطلوب للاستراتيجية الادارية غير المباشرة . وبما أن هذه

الاستراتيجية لا يمكن أن تواجه العدو فانها تلجأ الى استخدام الصراع الطويل ، والقتال في الاماكن الرئيسية . فالصراع الطويل مظهر من مظاهر استخدام الاستراتيجية الادارية غير المباشرة ، بسبب أنها لا تملك وسائل فنية عالية ، وموارد كبيرة متقدمة .

ان التماسك الوثيق بين الجيش والشعب يعطي لهذه الاستراتيجية دفعا قويا ، بل لقد اعتبرت بعض الدول ان هذا المبدأ مهم بالنسبة لكافة الاستراتيجيات ، وانه مما يساعد على هذا التماسك هو وجود الربط التنظيمي ، والاداري ، والتكتيكي ، والاستراتيجي ، بين الجيش والشعب .

١ ــ التعاون والتنسيق بين القوى والاسلحة الاخرى :

التعاون : هو تضافر كل القوى في سبيل تحقيق الهدف ، والتنسيق هو تحقيق الانسجام بين هذه القوى المتعاونة في التحضير والتنفيذ ، وان أهم أهداف التعاون ما يلي :

آ ــ تجميع القوى المبعثرة التي تستطيع معاونة وتعزيز الموارد القليلة ، ومعنى التجميع هنا أن تتوحد كافة القوى في سبيل تحقيق الهدف . ومتى كانت هذه القوى مجتمعة وموحدة ، أمكن لها أن تخرق نقاط الضعف ، وكذلك يدخل في معنى التجميع : توجيه هذه القوى . فالقوى العسكرية تقوم بالتهديد والمناورة ، والقوى النفسية ، تقوم ببث الدعايات ، واطلاق القذائف النفسية والدعائية للتأثير على الروح المعنوية والقوى الاقتصادية تحول لصالح مجهود المجابهة غير المباشرة ، وهكذا فان كافة القوى والاستراتيجيات تقوم بتجميع قواها ، وتوحيدها ، وتوجيهها لمعاونة الاستراتيجية الادارية غير المباشرة .

ب ــ الاستفادة الكاملة من طاقة كل القوى ، والاستراتيجيات المشتركة في المجابهة غير المباشرة . فاذا كانت الاستفادة جزئية معنى ذلك أن التعاون غير كامل ، وان كثيرا من الطاقات قد ضاعت هدرا ، ولم يستفد منها الاستفادة الصحيحة .

ج ــ تقليل الكلفة ، وتوفير الاموال والموارد وغيرها ، وان التعاون في انتاج مادة من المواد ، أو من العتاد ، أو من الاسلحة المختلفة المتطورة التي يدخل فيها التقدم التكنولوجي ، أو خرق نقاط الضعف عند الخصم

أو ابتكار أو صنع عتاد جديد أو تطوير سلاح قديم يساعد كثيرا على تقليل الكلفة ، وتوفير الاموال والموارد العديدة ، وان تعاون القوى العسكرية مع القوى الاقتصادية ، أو تعاون هذه الدولة مع تلك ، أو تعاون الحلفاء فيما بينهم ... كل ذلك يساعد على تقليل الكلفة ، وان تقليل الكلفة هدف مهم تسعى اليه الاستراتيجية الادارية غير المباشرة عن طريق التعاون والتنسيق ، وخاصة في المجالات الدولية (صناعية ، زراعية ، أبحاث) كصناعة الطائرات ، واكتشاف الاجواء الفضائية وغيرها .

د ــ استقرار القيادة : وذلك بالتنسيق ما بين القيادات المختلفة ، القيادة السياسية مع القيادة العسكرية ، والقيادة الصناعية مع القيادات الاخرى ، كذلك التنسيق ضمن كل قيادة . فالاركان العامة مع قيادة التشكيلات ، ومدراء الادارات والمؤسسات ، ان استقرار القيادة أمر ضروري لمتابعة القتال واستمراره .

هـ ــ تحقيق التحريض والانفعال لكل القوى المشتركة . فانه في تعاون هذه القوى يكون مثلها مثل الجسد الواحد اذا داهمه مرض هبت نحوه واستنفرت كافة أعضاء جسمه لتدافع بفعالية وقوة ضد هذا العدو الذي داهم هذا الجسم ، وهكذا بالضبط تنفعل كافة القوى ، وتتماسك في الدفاع . فاذا ما أصاب العدو الموارد القليلة ، أو القوة الاقتصادية في البلد هبت كافة القوى للدفاع ضد هذا العدو . وينطبق هذا المثل أيضا على مجموعة من الدول تتعاون فيما بينها (عسكريا ، أو سياسيا ، أو اقتصاديا) ، وان سرعة الاستجابة ، وقوة الرد هما أساس التعاون .

و ــ توحيد وتجميع التجارب والخبرات والادوات : ان التجربة التي كانت تجرى في عدة أمكنة ، والتي كان يحضرها ويعمل بها عدد من الاخصائيين اقتصرت على تجربة واحدة ، وعدد محدود من الاخصائيين والاكفاء . فان في التوحيد عدة خصائص أهمها : انتقاء الاكفاء من بين العلماء والعمال والباحثين ، والادوات والآلات وغيرها ، والاكتفاء بجهاز واحد معزز بكافة ما يحتاجه ، وتوفير باقي الاعتدة ، والاجهزة والعناصر لاستخدامها في مجالات متعددة ، وتقليل الكلفة التي تسعى اليها كافة الدول ، وضمان النتائج عن التجارب المجراة .. فالعلماء والعاملون ، والآلات ، والمصانع ، والاجهزة التي تقوم على صنع الصاروخ في بلغاريا

مثلا هي نفسها التي تقوم على الصنع في بلد ما وبتوحيدها يمكن انتاج عدد كبير موحد لكافة الدول ، بلغاريا ، رومانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، وغيرها .

تقدم الاستراتيجية النووية للاستراتيجية الادارية غير المباشرة في مجال التعاون فيما بينهما دعما كبيرا يتمثل في التهديد . فالاستراتيجية النووية بما تحمله من قوة وفعالية وتأثير كبير ، وردع قوي تستطيع أن تخلق في نفس الخصم هيبة كبيرة وخوفا شديدا . فالعدو يتحاشى أن يواجه أو يصطدم مع قوة الاستراتيجية النووية سواء كان العدو يملك مثل هذه القوة أم لا يملكها ، ولكنه في حال عدم تملكها من قبل العدو يكون التهديد أجدى لاجبار العدو على قبول الشروط المفروضة ، وبهذا يكون التهديد أوقع في نفس العدو ، وأقدر على تحقيق الاهداف ، وكذلك فان كافة الموارد التي تحتويها الاستراتيجية النووية هي موارد ذات أهمية كبيرة في خلق هذه الاستراتيجية . فهي تحتوي صفوة الموارد البشرية والمادية (علماء من الاكفاء ، مواد نووية التي من أهمها اليورانيوم) . وهي بعد تصنيع هذه المواد تزداد قدرتها ويعظم تأثيرها ، وبازدياد هذه القدرة الذاتية تزداد قدرة الاستراتيجية الادارية غير المباشرة ، وهكذا كلما تعاظمت قوة الاستراتيجية النووية تعاظمت معها قوة الاستراتيجية الادارية غير المباشرة .

ان الاستراتيجية النووية هي استراتيجية شاملة لها صفة المجابهة المباشرة ، وهي بهذا الشمول يمكن أن تدعم الاستراتيجية الادارية غير المباشرة التي لها صفة المجابهة غير المباشرة . ان هاتين الاستراتيجيتين متممتان بعضها الاخر ، ولا يمكن فصلهما عن بعضهما . فالاستراتيجية النووية لوحدها تنزلق بسرعة نحو المجابهة المباشرة ، واذا تمت هذه المجابهة فانها لا تبقي ولا تذر ، وستكون وبالا على الطرفين المتخاصمين ، وفي هذا الوقت الذي يمكن فيه أن تنزلق هذه الاستراتيجية ، تأتي الاستراتيجية الادارية غير المباشرة فتمنع هذا الانزلاق وتدخل هي مع العدو بمجابهة غير مباشرة ، وبهذا فان هذه الاستراتيجية هي مسمار أمان لمنع حدوث الحروب العامة .

ان الخسارة التي ستصيب الخصمين هي قوية ومدمرة للموارد البشرية والمادية من جراء استخدام الاستراتيجية النووية ، وان الخسارة قليلة اذا ما استخدمت الاستراتيجية الادارية غير المباشرة ،

وستقتصر فقط على الخسارة المادية ، وعلى انهاك الخصم ، واذا بدأت الاستراتيجية النووية في المجابهة فانها تبدأها بسرعة وبمدة قليلة ، أما الاستراتيجية الادارية غير المباشرة فانها سوف تبدأ ببطء ، ثم تستمر لمدة طويلة ، وتظل كذلك مستمرة يتخللها مراحل تتغلب فيها القوى المادية بكفاءتها وتكتيكاتها على القوى المادية الاخرى فتجعلها معطلة وغير صالحة للاستخدام .

تعتبر هاتان الاستراتيجيتان متولدتين من الاستراتيجية الادارية ، ومن أصل واحد ، فكلاهما يعتمد الموارد ، والتكتيكات الفنية ، والادارية، والصناعية ، وتطويرها ، ولذلك تسعى كل واحدة لتقديم العون المناسب في الوقت المناسب ، وان الوقت المناسب هو أثناء السلم بالنسبة للاستراتيجية النووية ، وعند كل مجابهة يتحدد نوع الاستراتيجية التي يجب استخدامها وبهذا يمكن الحصول على تعاون فعال .

تقدم الاستراتيجية الاقتصادية التعاون الكامل للاستراتيجية الادارية غير المباشرة فهي تقدم :

أ ـ الموارد البشرية التي منها العالم والعامل والفلاح ، والاختصاصي ، والصناعي ، والزراعي .

ب ـ الموارد الزراعية المتنوعة ، والموارد الحيوانية .

ج ـ الموارد التعدينية ، وموارد الطاقة .

د ـ الصناعة وذلك من الصناعات الخفيفة الى الصناعات الثقيلة الى الصناعات الاخرى .

هـ ـ الموارد المالية .

و ـ النقل والمواصلات .

ز ـ اعداد هذه الموارد لتكون في خدمة ومعاونة الاستراتيجية الادارية غير المباشرة ، وان اعداد هذه الموارد يتناول رفع كفاءتها الفنية ، واختيار اماكن اسخدامها ، واعداد التنمية ، وتقليل الاستهلاك ، وتوفير الاحتياط ، ورفع وتكثير الموارد ، والاهتمام بزيادة الانتاج ، وتطوير الصناعة ، واكتشاف الموارد المهدورة والمعطلة والاستفادة منها ، واستخدام الحدود القصوى للموارد ، وبصورة مختصرة أن تكون هذه الموارد ضمن تخطيط هادف بحيث يستطيع هذا التخطيط من معاونة ودعم الاستراتيجية الادارية غير المباشرة .

تقدم الاستراتيجية النفسية التعاون الكامل بما تملكه من الاجهزة المتعددة المنتشرة محليا ودوليا ، وأهم هذه الاجهزة : الصحف ، والمجلات والاذاعة والتلفزيون ، وغيره بيد أن الجهاز الذي تعلق عليه أهمية كبرى هو الجهاز المركزي الذي يدير موظفي وزارة الخارجية ، ووزارة الدفاع ، وجهاز المخابرات العامة ، ولـه اتصالات واسعة علـى المستوى المحلـي والدولي ، اذ يمارس عمله في الخارج على شكل مكاتب سياحية ، أو مكاتب تجارية ، وتكون مهمة هـذا الجهاز هـو بث الاخبار والاشاعات والمعلومات التي تخدم الاستراتيجية الادارية غير المباشرة . ففي وكالة الاخبار المركزية في الولايات المتحدة الامريكية يوجد أكثر من /١٠٠/ مركز موزع على دول العالم بل ان في كل دولة من دول العالم يوجد فرع مهمته نشر المعلومات وتلقيهـا بشكل علمي ومدروس بحيث يؤثر نشر هـــذه المعلومات من اضعاف الروح المعنوية لدى الخصم ، أو يزرع الشكوك ، أو يحول الدولة عن اتجاهها ومسارها بحيث يكون هذا الاتجاه متوافقا مع الخطة الاستراتيجية الموضوعة من قبل الوكالة المركزية ، وتختلف قوة كل دولة في هذا النوع من الاستراتيجية . اذ أن أغلب الدول النامية ليس لديها استراتيجية معينة ومحدودة حيث تبقى هذه الدول عرضة للهجمات الاعلامية المركزة من الدول القوية ، والتي لها باع كبير في هذا المجال كالولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفييتي ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وغيرهم . فلدى هذه الدول جهاز قوي ، وفروع متعددة ، وعدد كبير من الموظفين ، والخبـراء ، وعلمـاء النفس ، والاجتمـاع ، والاقتصاد ، والـذرة وغير ذلك من الاختصاصات المتعددة . كما يكون لدى هذه الدول عدة صحف ومجلات عالمية تصدر بأكثر اللغات العالمية . وكذلك فان لديها من الاذاعات الكثيرة المنتشرة والموجهة . وبالاضافة الى هذا وذاك فان هناك الكثير من المنتدبين المنتشرين في العالم ، والذين هم عبارة عن أبواق للدعاية وللحرب النفسية .

ان هذا الجهاز الكثيف بعتاده ، وعناصره ، واذاعاته ، ومندوبيه وآلاته الفنية المتعددة التي تتصف بالصغر ، والمدى ، وقوة الفعالية يكلف بمهام أهمها ما يلي :

أ ـ اضعاف الروح المعنوية لدى الخصم ، وذلك باستخدام كافة الطرق التي تؤثر على الروح المعنوية وتضعفها .

ب ـ تعديـل الاتجاهات السياسية ، وتقويمهـا طبقـا لمخطط استراتيجي مركزي .

جـ ـ تخريب الاقتصاد وشل امكانياته ، والتأثير على كافة الموارد ، وخاصة على الموارد الاستراتيجية ، والتي لها أهمية كبرى في الاستراتيجية الادارية .

د ـ الوقوف ، ووضع العراقيل أمام التنمية في جميع مجالاتها ، والوقوف ووضع العراقيل أمام التطور التكنولوجي .

هـ ـ فاذا كانت الموارد قليلة عمل على اضعافها ، واذا كانت كبيرة عمل على تشتيتها .

و ـ القيام بأعمال التخريب المباشرة الاقتصادية ، وهذا الاسلوب لا يلجأ اليه الا أثناء المجابهة المباشرة ، وأثناء العمليات الحربية ، وعندما يقصد بهذا التخريب التشويش والفوضى، والاتهام ، وبث التفرقة والاختلافات ، والتملق ، والتردد ، وارتكاب الاخطاء .

ز ـ التشكيك بالقوة الاقتصادية ، وبالموارد المادية ، وبالموارد البشرية (عسكرية ـ صناعية ـ زراعية) وعدم استطاعتها على مواكبة التطور .

ان هذه الاستراتيجية ، وبما تقدم من معونة للاستراتيجية الادارية غير المباشرة تعتبر بحق أنها هي الاستراتيجية التي تعزز وتدعم بأسلحتها الخفية والسرية ، والتي لها تأثير كبير على الموارد المادية ، والموارد البشرية بفضل ماتملكه من امكانيات كبير في العلم ، والعناصر ، والاموال ، والانتشار الواسع ، والتخصص .

تتفق الاستراتيجية الادارية غير المباشرة مع الاستراتيجية النفسية في الهدف . فكلتاهما تسعى الى تحقيق الاهداف السياسية بالقوى والوسائط المحددة لكل منهما بالطرق غير المباشرة . فالاولى تستخدم التكتيكات الفنية ، والتنظيم ، والتدريب ، والموارد المادية ، والبشرية وتطويرها ، والثانية تستخدم الاذاعات والصحف ، والمجلات ، والمندوبين بحيث تؤثر هذه القوى والوسائط على العدو فتجعلهمستجيبا للرغبات والشروط المفروضة ، وبهذا تكون قد حققت أهدافها . كما أن كلتاها تقوم بخدمة ومعاونة الاستراتيجيات الاخرى بصورة فعالة وقوية . فالاولى تمد الاستراتيجيات ، وسائر القوى بالموارد المادية والبشرية المتاحة ، والثانية تمد الاستراتيجيات وسائر القوى بالفعالية

والنشاط ، وتمهد الطريق ،وتسهل عمل القوى الصديقة، كما تصعب عمل القوى العدوة . كما أن الاستراتيجية الادارية غير المباشرة مظهر من مظاهر الصراع الطويل في الحروب الطويلة المدى ، وتشترك الاستراتيجية النفسية في هذا النوع من الصراع ، وهكذا فان هاتين الاستراتيجيتين توأمان تعيشان في جو واحد ، وتكتيك واحد لاهداف واحدة . ويضاف الى ذلك أن هاتين الاستراتيجيتين تدار من قبل السلطات السياسية العليا في البلاد التي تضع لهما الخطوط الاساسية ، والاهداف العامة. فالاستراتيجية النفسية ترتبط بأعلى جهاز سياسي في البلاد ، كما أن الاستراتيجية الادارية تدار بصورة مركزية ، ومن قبل اعلى جهاز سياسي في البلاد ، وذلك لكي تتمكن القوى والموارد القليلة فيها من تركيزها وحشدها ، وتوجيهها .

وبصورة مختصرة فان كافة الاستراتيجيات والقوى التي لها صفة المجابهة غير المباشرة كالاستراتيجية الاقتصادية ، والنفسية وغيرها تقدم للاستراتيجية الادارية غير المباشرة دعما مباشرا ، اما الاستراتيجيات التي لهاصفةالمجابهة المباشرةوالتي تملك قوى وامكانيات كبيرة كالاستراتيجية النووية والاستراتيجية الحربية وغيرها فانها تقدم للاستراتيجية الادارية غير المباشرة دعما غير مباشر ، وذلك بما تتضمنه هذه الاستراتيجيات والقوى من التهديدوالتخويف الذي يرهب العدو فتجعله يتخلى عن قسم كبير من مخططاته العدوانية، ويتراجع الى الخلف تاركا الخسائر المعنوية والمادية، وهذا مما يتيح للاستراتيجية الادارية غير المباشرة ان تنفذ من هذه النقاط الضعيفة ، كما انها بنفس الوقت تقوى ذاتيا وبالتدريج ، لتصبح فيما بعد قادرة على تحقيق اهدافها بكل سهولة ، ومن هنا نرى ان التعاون قد قدم لهذه الاستراتيجية امكانات من كافة الجهات القوية ، وغير القوية ، المادية والمعنوية .

٢ ـ الحشد والاقتصاد في القوى :

الحشد : هو تجميع الوسائط والقوى المحددة في مكان محدد ، وفي زمن محدد ، ويهدف الحشد الى تحقيق التفوق على الخصم بغية دحره والانتصار عليه ، وتجميع القوى : يشمل القوى المادية والمعنوية ، والبشرية ، والاعلامية ، وكافة القوى الاخرى . كما ان تجميع الوسائط

يشمل كافة الجهات المذكورة . فاذا كانت القوى والوسائط المادية قد جرى تجميعها ، فاننا يجب ان تكون في تجمعها اكبر من القوى والوسائط المادية لدى الخصم ولا يكفي ان يكون حجمها وكميتها وعددها كبيرا ومتفوقا، انما يجب ان تتوفر في هذه القوى والوسائط الكفاءة الفنية ، والتنظيم والتخطيط ، والتكتيكات المتقدمة وغيرها متوفرة فيها .

ان هذه القوى والوسائط يجب ان تحشد بالقدر الذي يؤمن تحقيق التفوق على الخصم ، ومن الطبيعي أن تشكل هذه القوى والوسائط لهذه الموارد ستكون نسبة قليلة، اذا ما قيست بالقوى والوسائط المتوفرة لدى العدو ، وعلى مستوى الاستراتيجية الادارية غير المباشرة فان هذه الموارد ستكون قليلة وضعيفة لهذا لابد من تجميعها في المكان المحدد ، وفي الزمن المحدد وبقوة تفوق قوة الخصم في هذه النقطة التي جرى حشد القوى والوسائط عليها .

ان تجميع القوى والوسائط لايكون في أي مكان ، بل ان المكان المنتخب يجري طبقا لاهميته وتأثيره على الخصم ، ولهذا لابد ان تتوفر في المكان الشروط التالية :

آ ـ ان يكون المكان ملائما من حيث تمركز القوى والوسائط المادية، وأن يدعم هذا التمركز بالقوى والوسائط الاعلامية ، والاقتصادية وغيرها . فمثلا أن يكون الاعلام في منطقة ما ، أو في بلد ما ، فان تركيز الاذاعات أو البيانات أو المندوبين يكون حول تلك المنطقة ، وان تساعد فوهات المدافع ، والطائرات في القاء المنشورات على تلك المنطقة ، وهكذا يجري التركيز على المكان المحدد لكافة القوى والوسائط المادية والاعلامية والاقتصادية والعسكرية ، اذ يشهد هذا المكان نشاطا سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

ب ـ ان تؤمن الارض التي تتمركز عليها هذه القوى والوسائط المختلفة الحرية الكاملة في العمل . فتمركز مثلا الموارد المادية خلف وقريبه من الجبهات ، ويتمركز الاعلام في نقاط معينة من هذه الارض تؤمن له الوقاية والامن ، ويمارس عمله فيها بكامل الحرية . ويتمركز السياسيون في أماكن تتيح له حرية العمل ، والقيادة ، وتتمركز القوى الاقتصادية في مكان من الارض تؤمن لها الانتاج والامداد ، وتؤمن بنفس الوقت الحماية والامن .

حـ ـ أن تكون كافة الاجراءات على هذه الارض سرية ومكتومة كي لاتكتشف قبل أوانها من قبل العدو ، فتجهض ، وان قـوة الموارد تظهر بتكتياتها السرية والمفاجئة . لهذا فان كل حركة ، أو اذاعـة بيـان ، أو الادلاء بأي تصريح في غير وقته ، ودون اتخـاذ الاجراءات الامنيـة المناسبة يعيق قوة هذه القوى والوسائط ، ويشل حركتها ، ويجعلهـا غير قادرة على اداء عملها بشكل صحيح .

د ـ ان تكون هذه القوى والوسائط في مكان من الارض ، أو في وضع سياسي ،أواقتصادي ، أو عسكري يسهل عمل الصديق ، ويصعب عمل العدو .

هـ ـ ان يجري هذا التركيز والتجميـع على شكـل مجموعـات اختصاصية في أمكنة ملائمة لعمل كل اختصاص ، حيث تشكل مجموع هذه الاختصاصات القوى الواحدة ، والقوة الكبيرة التي تعمل من أجل هدف واحد ، ولا يخفى ان تجميع وتركيز القوى والوسائط يعطي القوة للاستراتيجية الادارية غير المباشرة التي هي في الاصل ضعيفة بمواردها وقواها ، وقد اعتبر أغلب القادة السياسيين والعسكريين ان هـذا المبدأ مبدأ مهم وحاسم ، ولهذا فان النضال من أجل تحقيق تجميع القوى والوسائط في المكان الملائم هو شعار القادة الموهوبين .

ان استخدام كافة القوى والوسائط في زمن واحد يعطيها قوة كبيرة في التأثير على الخصم ، وهنا يجب أن تعمل هذه القوى بتواز وتوازن . فلا يعقل أن تعمل الموارد المادية في وقت ، وتعمل الموارد البشرية ، أو الاعلامية في وقت آخر ، بل يجب أن تعمل كافة القوى والوسائط مـن الاختصاصات المتعددة ، والجهات المختلفة في وقت واحد . قد تختلف طبيعة العمل وتوقيتاته من قوى الى أخرى ، ولكنها جميعا تعمل من أجل هدف واحد ، ضمن الوقت المحدد ، ومن المفضل دائما ان يحدد الزمـن لكل عمل بدئه وانتهائه مسبقا ، وتنجز في الفترة التحضيرية ضمن المهل المحددة كافـة الاعمال المطلوبـة ، كما تنجز في الفترة التنفيذية أيضا ، ويلاحظ ان بدء المجابهة مهما كان نوعها يمكن تحديدها بزمن دقيق ، أما وقت انتهاء المجابهة فلا يمكن تحديده بكل دقة ، لان ذلك مرهون بالظروف القتالية ، وقوة الطرفين المتخاصمين ، والظروف الدولية ، وتدخل الدول الكبرى ، وانه على مستوى المجابهة غير المباشرة حتى الآن لم ينته الزمن الذي بدأ ،ولم تتوقف الاعمال القتالية والمتبادلة بين الخصمين خاصة في

مضمار السباق الفني ، والتطور التكنولوجي . فكل خصم يسعى جاهدا لابطال مفعول العتاد والاسلحة المتوفرة لدى الخصم ، وهكذا تظل هـذه السلسلة من الاعمال متصلة بالوقت ومرتبطة بـه حتى وقتنا الحاضر ، ويعتبر هـذا الزمن وهـذا النوع مـن الحروب مـن اطـول الازمنة في الاستراتيجية الادارية غير المباشرة .

ان الاستخدام الكامل لكافـة القوى في وقت واحـد يحقق النتائج التاليـة :

أ ـ يعطي قوة كبيرة ، وذلك كمطرقة الحداد الكبيرة التي يهوي بها على الحديد فيحيله الى أدوات ، وأعتدة كما يريد ، وبهذه القوة المستخدمـة يمكن تفتيت قوى الخصم ، وبعثرة جهوده ، والتغلب على موارده .

ب ـ ان استخدام وتحديد الوقت يحقق المفاجأة الضرورية في المجابهة المباشرة ، وغير المباشرة .

ج ـ انـه متى تحققت القـوة والمفاجأة أمكن التفوق على الخصم ، ونتيجة هذا التفوق يمكن الحصول على نصر مؤكد تتحقق فيه أهداف الاستراتيجية الادارية غير المباشرة .

د ـ ان الاستخدام الكامل لكافة القوى في وقت واحد يتيح لهـذه القوى أن تحقق أهدافها بسرعة كبيرة متجاوزة في ذلك الزمن المحدد لقوة غير كاملة ومع هذه الميزات الايجابية التي يخلقها الحشد في الزمن المحدد ، فان له مساوىء قد تبدو طفيفة ، وغير ذات أهمية وأهمها :

أ ـ انه قد يدمر جزء كبير من القوى والوسائط ، وتتعرض لخسارة كبيرة تجمعها بصورة كثيفة في في نقطة محددة في وقت محدد ، وخاصة في ظـل التهديد باستخدام الاستراتيجية النووية . وفي ظـل التقـدم التكنولوجي .

ب ـ الصعوبـة في التجميع لان التجميع يتطلب امكانـات كبـيرة ، ووسائط مادية ، وموارد متنوعة ، وكفاءات متقدمة ، وكلما كبر حجـم هذه القوى والوسائط كلما كانت الصعوبات اكبر .

ج ـ ان الحشد يحتاج الى دقة في التنظيم ، والتنفيذ،وعلى مستوى مختلف القوى والوسائط ، وخاصة أن التنظيم والتنفيذ يجب ان يكون

ضمن الوقت المحدد ، وهذا يحتاج الى امكانات كبيرة ، وصعوبات أكبر تفرضها طبيعة القوى والوسائط المشتركة في المجابهة غير المباشرة .

د ــ اذا استخدمت كافة القوى والوسائط على مستوى الاستراتيجية في الحشد ، فلن يكون هناك احتياط كاف للتعويض عن القوى المستهلكة ويصبح الخطر في هذه المرحلة على أشده فيما اذا كان الحشد قد اصطدم بعدة عقبات أثناء التنفيذ .

هـ ــ وبهذا الحشد أيضا على نقطة معينة ، أو اتجاه محدد تصبح النقاط مكشوفة ، وفيها لو تعرضت لقوى ووسائط العدو المتفوقة ، ستكون النتيجة وبالا على تلك الجهات ، وسيحقق الخصم أهدافه بكل سهولة . لهذا يجب أن تكون لدى القوى والوسائط المستخدمة في الحشد مرونة كبيرة وحركية عالية ، وقادرة بنفس الوقت على تغيير اتجاهاتها في الزمن المحدد ، والضروري لتنتقل الى هذه النقاط المكشوفة ، وتحقق التفوق عليها .

و ــ الصعوبة في القيادة ، اذ لو كانت القوى والوسائط المستخدمة قليلة ، لكانت السيطرة عليها أسهل مما اذا كانت كبيرة ، وتسهل السيطرة ايضا على قوى ووسائط من نوع واحد ، وتصعب اذا تعددت اختصاصاتها وتنوعت ، وهكذا كلما تعددت القوى المشتركة في القتال ، وكانت كبيرة كلما كانت قيادتها صعبة ، والسيطرة عليها تحتاج الى آلات معقدة ، وعقول الكترونية ، واركانات متعددة .

ز ــ ان الزمن كلما طال كلما كانت الخسائر اكبر ، وبنتيجة هذه الاطالة ، فان الوسائط قد تتعرض للاتلاف ، كما وأنها تحتاج الى الصيانة ، أو التبديل في بعض الاحيان ، أو اجراء بعض التعديلات لتساير ظروف المجابهة ، ويستمر النزف المادي مع الزمن الطويل ، وتزداد النفقات على هذه الوسائط بتجديدها ، أو تعديلها ، أو صيانتها ، وكذلك فان القوى البشرية التي يعتورها الجهد والتعب والانهاك ، فانها تحتاج أيضا الى قسط من الراحة أو تبديلها بقوى جديدة تحل محلها في العمل ، وفي هذا الوقت بالذات أي عند اتلاف الوسائط ، أو تبديلها ، أو ابطالها ، أو عند أنهاك القوى . يجب على القوى والوسائط الاخرى ان تستغل هذا الوقت لصالحها ، وتقوم بهجوم غير مباشر ، وعلى حين غفلة من الخصم المتعب .

في هذه الحالة بالذات ، وفي هذا الوقت بالذات ليس من المفروض ، ولا يتطلب من الخصم الآخر أن يكون متفوقا بصورة كبيرة ، وغالبا ما تتحقق الاهداف الكبيرة ، والانتصارات العظيمة بانتقاء الوقت المناسب، ومن الطبيعي ، وفي كل الاوقات أن تكون القوى والوسائط الجديدة التي دخلت المجابهة غير المباشرة ذات معنويات عالية ، وقادرة على اجراء الحسم المطلوب .

تدخل القوى والوسائط المادية ، والاقتصادية ، والاعلامية وغيرها في الحشد على مستوى الاستراتيجية الادارية غير المباشرة ، وتكون لهذه القوى والوسائط الدور الكبير في تحقيق الاهداف ، أما القوى والوسائط العسكرية فيكون لها دور ثانوي ، انما هي ضرورية لاظهار قوة التهديد التي تلعب دورا مهما في هذه الاستراتيجية ، وعلى كل حال فان لكل دوره وعمله في الحشد سواء كان صغيرا أم كبيرا .

الاقتصاد في القوى والوسائط ضرورة ملحة تفرضها ظروف الموارد القليلة المتوفرة في الاستراتيجية الادارية غير المباشرة ، ولهذا فان الاقتصاد يقابل الحشد ، والاقتصاد معناه وضع القوى المناسبة في المكان المناسب وفي الزمن المحدد ، وكذلك فان الحشد يأخذ من هذا المعنى الا أن الاقتصاد لا يطلب منه التفوق في هذه المنطقة أو تلك ، أما الحشد فيطلب منه التفوق الذي يسمح بتحقيق الهدف وبلوغ النصر .

ان الاقتصاد قوة تستطيع تثبيت الموقف لمدة محدودة ، أو جذب بعض القوى ، أو تحويل الانظار . أما الحشد فهو القوة التي تستطيع خرق النقاط الضعيفة في قوى ووسائط الخصم المادية والمعنوية والاعلامية والاقتصادية ، وهي بهذا تستطيع التغلب على قوة الخصم ، وتحمل العدو الخسائر المادية والمعنوية ، وتجعل من قواه ووسائطه معطلة منسحبة أمام قوة الخصم المتفوق مخلفة من ورائها الكثير من الاعتدة والاسلحة ، والتجهيزات التي بطل استعمالها وقل تأثيرها ، ومن أجل تحقيق الاقتصاد على نقطة أو على اتجاه يجب توفر أهم العوامل التالية :

أ ـ ان تكون القوى والوسائط المستخدمة في هذه النقطة ، أو هذا الاتجاه مناسبة بحيث تستطيع أن تثبت وضع الخصم المتفوق ، وتبقيه على ما هو عليه . فهي تقف في طريق تقدمه ، وتمنعه من أن يتقدم أويعمل عملا ما في الصناعة ، والزراعة ، والتقدم التكنولوجي ، والاعلامي ، والاقتصادي وغير ذلك .

ب ـ ان تكون القوى والوسائط المستخدمة في الاتجاهات الرئيسية والهامة متفوقة . وبمعنى أدق أن بعض القوى والوسائط تستخدم لتثبيت الخصم ، وبعضها الآخر يستخدم في الالتفاف والتقدم لضرب مواضع الضعف في القوى والوسائط لدى الخصم . أي : أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين الاتجاهات والنقاط وأن تتوفر القوى والوسائط المناسبة لكل اتجاه .

ج ـ أن تضغط النفقات ، ويحدد الاستهلاك ، وتستخدم الموارد العاطلة .

د ـ أن تكون القوى والوسائط المستخدمة في الاقتصاد ، لديها الحركية العالية لكي يتم نقلها وبسرعة من اتجاه رئيسي الى ثانوي أو من ثانوي الى رئيسي ، ومن الطبيعي أن تكون هذه القوى هي العناصر الفنية والادارية المستخدمة في المصانع والاعلام ، والاقتصاد وغيرها ، وان تكون الوسائط هي المصانع وأدوات الاعلام ، وأدوات الاقتصاد ، والآلات الصناعية . أي : يمكن تحويل ونقل هذه القوى والوسائط من اتجاه الى آخر حسب قوة العدو وطبيعة قتاله ، والاساليب المستخدمة .

ان الاقتصاد في القوى والوسائط يتطلب تخطيطا دقيقا للموارد مبتدئا بالتخطيط الاداري الذي يساهم في تنظيم الادارة العامة ، ومارا في التخطيط للموارد البشرية الذي يساهم في كثير من اعداد الاجهزة الفنية والادارية والمالية ، وايجاد الكوادر اللازمة ، والمعاهد ، والمدارس ، والآلات الحاسبة ، والالكترونية والهندسة ، وغيرها من الامور التي تساعد في تخطيط هذه الموارد ، وكذلك التخطيط للموارد الزراعية والحيوانية ، والتعدينية ، وأنواع الطاقة التي تساهم جميعا في التخطيط وفي اعداد الاجهزة والعناصر ، والتخطيط للصناعة التي تساهم في رفع القدرة القتالية ، والادارية ، وزيادة رأس المال ، والتقدم التكنولوجي وابتكار الوسائط اللازمة لسبق العدو في كثير من الاختراعات . والتخطيط لرأس المال الذي يساهم في دفع عجلة التنمية الى الامام ، ومنتهيا في التخطيط للمواصلات التي تساهم في نقل القوى والموارد من اتجاه الى آخر ، وهي عنوان الحضارة والتقدم .

ان التفاعل بين أجزاء التخطيط يعطي القوة اللازمة للقوى والوسائط المستخدمة في الاستراتيجية الادارية غير المباشرة ، وللتخطيط علاقة قوية في اقتصاد القوى والوسائط ، واعطائها الدور الذي يستحق .

ان المبدأ الذي يجب السهر عليه ، والانتباه اليه (الاقتصاد في القوى) وان لا يترك أية قوة دون عمل ، ولا تترك أية موارد معطلة دون أن نستفيد منها الاستفادة القصوى ، وليس من الحكمة أن نترك بعض القوى والوسائط على الاتجاهات التي لا تتطلب وضع مثل هذه الموارد . فالقيادة التي تضع بعض قواعدها ووسائطها بدون عمل ، أو في مكان غير مناسب ، أو في زاوية ميتة انما تشل بعملها هذا قوة هذه الموارد مجتمعة . واقتصاد القوى والوسائط يحتاج القائد فيه الى موارد لكي يستخدمها في الامكنة والازمنة المناسبتين . وان كل انتقاص من هذه القوى هو انتقاص من قدرة هذه الموارد والقوى ، وتبديد قوتها الى أجزاء مبعثرة هنا وهناك ، في هذا الاتجاه أو ذاك ، ولهذا لا بد من اشراك كافة القوى والوسائط في المجابهة غير المباشرة ، واسناد المهام لها كي تساهم بتحقيق الاهداف المطلوبة ، والا كانت هذه القوى مشلولة ، وعاجزة عن أداء عملها .

٣ ـ الصراع الطويل ، والقتال في الاماكن الرئيسية :

يبدأ الصراع منذ تصدي الموارد الادارية لدى الخصم الى الموارد الادارية لدى الخصم الآخر . فحرب العصابات صراع طويل ، وحرب الاستنزاف صراع طويل ، وحرب التسابق والتقدم صراع طويل ، والحرب النفسية صراع طويل . وان أهم صفات الصراع الطويل في الاستراتيجية الادارية غير المباشرة هي مايلي :

أ ـ مواردها قليلة وضعيفة ، وغير منظمة : ان الموارد الادارية غير منظمة في كافة المستويات ، وفي كافة الجهات ، وان سوء التنظيم يؤدي بهذه الموارد الىأن تكون ضعيفة ، وغير قادرة على أداء وظيفتها ودورها بشكل كامل ، وكذلك فان هذه الموارد غير مخطط لها التخطيط الكامل . فلا التمركز ملائم ، ومحقق للاهداف ، ومطالب العمليات ، والقوات المسلحة ، وغير كثيف خلف القوات الرئيسية ، ولا ملائما لوظيفة كل مورد ، ولا هي موزعة على أنساق ، ولا تستطيع الحركة لكي تقوم بدور الامداد ، والموارد قليلة ، وهي بهذا غير قادرة على التصدي للعدوان بصورة مباشرة ، وغير قادرة على الابتكار وليس لها حرية العمل ، وما الى ذلك . فان قلة الموارد لها نتائج سيئة في التحضير والتنفيذ ، ولهذا تلجأ هذه الموارد الى استخدام التصدي غير المباشر ، والصراع الطويل تجاه الموارد الكبيرة والمتفوقة ، وضعف شبكة المواصلات ، وقلة

وسائط النقل ، واذا توفر شيء من هـذا فانـه تتوفر قـوى نقلية ، ومواصلات غير متطورة ، ذلك لان قوة النقل تعتمد على قدرة الدولـة وامكاناتها المادية ، وضعف الخدمة الطبية التي لا تستطيع توفير العناية الكاملة للافراد ، وتأمين العتاد الطبي ، وتدريب الكادر الطبي ، وضعف الخدمة الفنية التي لا تستطيع توفير الصيانة الكاملة ، والاخلاء الفني ، والامداد بالقطع التبديلية ، وضعف الدفاع والحراسة والوقاية لهـذه الموارد ، ولهذه الاعتدة ، ولهذه الكوادر ، وضعف التكتيكات الاداريـة والفنيـة .

ب ـ التهديد بالقوة غير مجد وذلك لعدم توفر القوة ذاتها ، فلا تملك الاستراتيجية الادارية غير المباشرة جيشا قويا وحديثا ، ولا تملك قـوة نووية تستطيع بها أن تقوم بالتهديد ، ولهذا فان العدو يحاول ، وفي كل الاحوال التصدي لهذه القوة . فهو قوي في جيشه ويملك القوة النووية .

جـ ـ ان أهم صفة يجب أن يتصف بها المقاتل في الصراع الطويل هو أن يتصف بمعنويات عالية ، وان يكون قادرا على تلمس نقاط الضعف لدى العدو ليستطيع أن ينفذ منها ويوسعها ، وبالتوازي يجب أن ينمي المقاتل مداركـه العلمية والفنية شيئا فشيئا ليستطيع الوصول الـى أهدافـه .

د ـ الصراع الطويل صراع يعتمد على الامكانات المتوفرة والمحليـة والمستولى عليها من العدو .

هـ ـ الصراع الطويل صراع يتعاون مع كافة القوى والاستراتيجيات كالاستراتيجية النفسيـة ، والاستراتيجيـة الاعلاميـة ، والاستراتجية الاقتصادية وغيرها . كما يتعاون هذا الصراع مع القوى العالمية ، ويستفيد منها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

و ـ الصراع الطويل يحتاج الى نفس طويل ، والى عناصر مؤمنـة بمبادئها ، تتحلى بالشجاعة والصبر ، والجلد على الاستمرار . كما أن قيادة الصراع الطويل تحتاج الى قادة أخـذت على نفسها تطبيق هـذا المبدأ ، والتزمته الى أن يتحقق النصر .

ز ـ ان الصراع الطويل في الاستراتيجية الادارية غير المباشرة يتمثل خاصة في حرب التسابق الفني ، والتكنولوجي ، وحرب الموارد للموارد . ولهذا فان في الصراع الطويل يجب أن يركز على تثقيف وتدريب العناصر ،

وعلى ابتكار الاسلحة والآلات والاعتدة الحديثة ، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى خلق تكتيكات من شأنها أن تكون مطورة ، وقادرة على تلبية حاجات الصراع الطويل .

تقوم حرب العصابات على مبدأ وضع كافة الامكانات تحت تصرف الشعب ليقوم بدور مهم ، ومن هذه الامكانات الامكانات الاقتصادية وتنفيذ المجابهة غير المباشرة في الاستراتيجية الادارية غير المباشرة التي تقوم بدور فعال في تحريض جميع المنظمات ، والفئات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية والنفسية وغيرها ، وتدفع هذه الامكانات للقتال بصورة غير مباشرة ، وحرب العصابات هي حرب القلة عند الكثرة ، والموارد المتأخرة ضد الموارد المتقدمة ، هذه الحرب يلجأ اليها أحد الخصمين لانه غير قادر على مواجهة خصمه بصورة مباشرة ، وهكذا يظهر الصراع الطويل من الاسس التالية :

أ ــ الصراع الطويل حرب ادارية ، يقتضي على المقاتلين فيها أن يكون لديهم المؤن والذخائر اللازمة ، واذا لم تتوفر داخليا ، فدوليا ، والا فعليهم الحصول عليها من العدو .

ب ــ الصراع الطويل حرب مرنة . فهي تنسحب أمام قوة العدو ، وتضربه في نواحي الضعف ، واذا تراجع تطارده ، واذا سكت تكلمت واذا تكلم سكتت ،واذا سار كمنت له ، واذا ظهر اختفت .

ج ــ الصراع الطويل لا يتطلب كثيرا من التموينات ، بل انه يكتفي بشيء قليل . وفي هذه القلة تقاتل الاستراتيجية الادارية غير المباشرة .

د ــ الصراع الطويل حرب في بادئها غير نظامية ، وفي آخرها نظامية تعتمد الاساليب القتالية الحديثة ، والاعتدة والتجهيزات الحديثة وطريقة الامداد الحديثة ، وذلك عندما تنقلب الى جيش نظامي له قوته وتنظيمه .

ومما يطيل الصراع في هذه الحروب هو الصبر على الشدائد ، والصمود ،والتموين المستمر بكافة الطرق المناسبة،والتدريب المتواصل، والتعليم القتالي والاداري ، والتركيز على هذا النوع من الحروب ، والتدريب على شؤون الدعاية ، وأعمال التخريب ، والاتصالات .

ان هذه الاساليب تمكن المقاتلين من أن يثبتوا طويلا أمام العدو ، وتظهر أهمية الصراع الطويل في الاستراتيجية الادارية غير المباشرة في

المجال النفسي ، والسياسي ، والاقتصادي وهذا هو عنوان قوة هذه الحروب .

واذا تكلمنا عن حرب الاستنزاف فان هذه الحرب حرب مادية بحتة اذ تستنزف القوة المادية والمالية ، والقوة الاقتصادية ، والقوة البشرية اذ تتعطل فيها الاسلحة فتبدل أو تنسق ، وتستهلك فيها الذخائر والاعتدة ، والمؤن بشكل متزايد ، ويزداد انتاج هذه الاسلحة والاعتدة المستخدمة في هذا النوع من الحروب ، وتحول المصانع الى أنواع معينة من الانتاج ، كما تحول أنواع المزروعات أيضا ، وتضعف فيها المقاومة مع الزمن ، وتشتد الحاجة الى تأمين المقاتلين بأنواع الوسائط المادية . ويظهر الصراع الطويل في هذه الحروب بما يلي :

أ ــ حرب الاستنزاف حرب تتطلب كثيرا من التموينات والذخائر ، وعلى الاستراتيجية الادارية أن تعمل على تأمين متطلبات الاستنزاف .

ب ــ تتطلب حرب الاستنزاف أموالا كبيرة ، واقتصادا قويا ، ومصانع للمواد والاعتدة .

ولضمان تحقيق هذا النوع من الحروب ، وضمان الانتصار على العدو لابد في هذا الصراع الطويل ، من أن تحقق الاستراتيجية الادارية غير المباشرة المطالب التالية :

أ ــ ضمان تأييد الرأي العام العالمي والدولي ، والدول الكبرى ، والدولتين العظميين .

ب ــ التوعية المستمرة للمواطنين بوجوب الطاعة ، والانضباط ، والتحمل ، والتضحية والصمود ، والتدريب .

حـ ــ اضعاف الروح المعنوية لدى الخصم ، وشن حملة نفسية ضده ، وتفكيك التماسك بين الجيش والشعب ، ودب الهلع والرعب في نفوس الاعداء ، واحداث الانهيار والتفرقة الداخلية وغير ذلك .

د ــ العمل على زيادة الضرائب ، وتكبيل الشعب بالقيود المالية الكبيرة ، والعمل على رفع الاسعار ، وخلق الصعوبات المالية ، والسكنية والمواد التموينية لدى العدو ، وخلق مناخ عكسي لدى الصديق .

هـ ــ العمل على زيادة أعباء التسليح ، وزيادة أعباء نفقات الاعتدة

حتى تصل الدولة الخصم الى الارهاق المادي ، وخلق مناخ ملائم في كل هذا لدى الصديق .

و ـ يتناول الاستنزاف (المادي ، والنفسي ، والاجتماعي) .

ان حرب التسابق والتقدم هي حرب خلقتها ظروف العصر المحيطة، وأوجدها التسابق نحو تطوير الاسلحة والاعتدة ، وهي التي يتمثل فيها الصراع الطويل بكل جلاء ووضوح ، ويظهر هذا الصراع في هذه الحروب بما يلي :

أ ـ طول زمن التحضيرات التي تعد من أجل ابتكار مادة ، أو صنع سلاح ، ليحصل التفوق على الخصم .

ب ـ التدريب الطويل ، والتصاميم المتعددة ، والتجارب الكثيرة التي يجريها العناصر التي تعمل في هذ النوع من الحروب ، وقد يستغرق تدريب العناصر الزمن الطويل ، اذ يمر بمراحل زمنية محددة ، حتى يصل الى المستوى اللائق للعمل في هذه الحروب . أي : ان اعداد العنصر هنا يحتاج مدة زمنية أطول من اعداد العسكري العادي ، ويحتاج العسكري المتخصص زمنا أطول للاعداد من العسكري العادي أيضا ، وهكذا تتعقد المسائل ويطول الزمن .

جـ ـ ان الصعوبات التي تخلقها هذه الحروب تطيل زمن الصراع ، ومن أهم هذه الصعوبات : عدم توفر الكوادر الاختصاصية ، أو توفر الالة ، أو توفر الامكانيات المادية . واذا لم تتوفر محليا فالصعوبة تزداد ، وكذلك الصراع يطول أكثر فأكثر .

د ـ ان متطلبات هذه الحرب كبيرة جدا ، ولن تتاح هذه المتطلبات جميعها لدولة واحدة ، انما تتوفر في كل دولة نسبا من هذه المتطلبات . وبقدر ما تكون هذه المتطلبات متوفرة يكون الصراع قصيرا ، أما اذا كانت هذه المتطلبات غير متوفرة ، أو متوفرة بصورة أقل . فان الصراع طولا . والمتطلبات كثيرة أهمها : توفر الموارد الادارية وأخص منها الموارد التعدينية ، وموارد الطاقة ، وتوفر الاموال ، وتوفر الجهات المستهلكة والجيوش التي تستطيع هذه المواد والادوات المصنوعة ، والاسلحة المطورة ، وتوفر الصناعة التي من أهم متطلباتها في هذا النوع من الحروب توفر العلماء والباحثين وغير ذلك .

تمارس الاستراتيجية الادارية غير المباشرة عندما تكون التكتيكات في هذا النوع من الحروب ضعيفة ، والموارد قليلة بما فيها الموارد المادية والبشرية ، والعلماء والمتخصصون نادرون ، والصناعة متأخرة ، وعندما تكون الحالة كهذه ينبغي على الاستراتيجية الادارية غير المباشرة أن تسلك الطرق للوصول الى نقاط الضعف لدى العدو في هذه الموارد . فهي من جهة تحاول تقوية مواردها الذاتية ، ومن جهة أخرى تحاول اضعاف قوة الموارد لدى الخصم . وان أهم ما يساعد هذا التضعيف هو ايجاد حلفاء أقوياء لديهم موارد كبيرة يستطيعون بها التفوق على الخصم ، وخلق دعاية قوية ، وعدم التصدي مباشرة لقوة الخصم المادية فايجاد الحلفاء الاقوياء طريق تسلكها الاستراتيجية الادارية غير المباشرة ، وخلق الدعاية القوية القادرة على منع العدو من تقدمه وتطوره التكنولوجي والفني هو كذلك من الاستراتيجية الادارية غير المباشرة ، وهكذا الحال اذا قام الخصم بصنع مادة متطورة ، أو سلاح جديد . فان الطريق في هذه الحالة هو عدم تصنيع هذه المادة ، أو السلاح الجديد ، وانما يجب أن يجر الخصم الى هذه الاعمال بغية ارهاقه ، وأن ينسحب أمامه ، وبهذا الانسحاب وعدم المبالاة تفتر قوة الخصم ، وتصبح لديه القناعة بأن تفوقه وصنعه للاسلحة الجديدة لا يلقى الاهتمام اللازم لدى الخصم الاخر ، وبذلك يمكن أن تكون هذه الطريقة نافعة الى حد ما في ايقاف تقدم العدو ، وايقاف تطوره الفكري والمادي ، الا أن الخصم الضعيف يجب الا يقف مكتوف اليدين بل يعمل وبسرية وكتمان للحاق بخصمه ، وبهذا يتراءى للعدو أن موارده (موارد خصمه) غير متطورة ، وأن أعتدته لا تزال قديمة ، حتى يصل الى مرحلة يمكن فيها أن يظهر هذه التكتيكات الفنية الحديثة ، والموارد المتطورة ، وحينئذ تبدأ الاستراتيجية الادارية المباشرة عملها بالتصدي لمواد الخصم ، ومقارعتها وابطالها .

أما الحرب النفسية فهي حرب طويلة تستخدم وسائل الدعاية للتأثير على قوة وتقدم العدو ، وهي بهذا تقدم الطرق غير المباشرة في حربها مع العدو ، كما أنها حرب طويلة تجمع كافة الوسائل لتوجه منها ما يكون له تأثير قوي في الزمن والمكان المعينين ، ويظهر طول الصراع في هذه الحرب بما يلي :

آ ـ طول زمن الدراسات النفسية عن حالة العدو ، والتأثيرات السلبية ، ونقاط الضعف ، وتتعرض هذه الدراسة لكثير من الامور

المادية ، والاجتماعية ، والصحية ، والسياسية ، فلا تترك صغيرة ولا كبيرة الا حللتها ، واستخلصت منها النتائج . فاذا درست ناحية معينة من النواحي الصحية مثلا تعرضت لكثير منها أهمها : دراسة المجارير ، الاطباء ، المرضين ، الادوية ، معامل الادية المحلية ، الاستيراد ، ثم أتت على كل ناحية من هذه النواحي الفرعية أيضا فجزأت دراستها وفصلتها تفصيلا كبيرا . فهي تدرس حاجات الاطباء (رواتبهم ، التأمين الطبي ، نوع الشهادة التي يحملها ، الدراسة ومكانها ، معدل نجاحه ، الوضع العائلي ، الوضع النفسي ، الوضع الاجتماعي ، الوضع المادي ، السلبيات ، الايجابيات ، نقاط الضعف فيه ، نقاط القوة . سيل كبير من الاسئلة والدراسة ، وزمن طويل للخروج باستنتاجات تفيد في اضعاف قوة الخصم ، وشل ارادته وصموده .

ب ـ ضرورة استمرار الدراسات النفسية المتتابعة لان التأثير النفسي على الخصم ، واضعاف معنوياته هي وقتية اذا لم يدعمها السلاح المستمر ، والمتتالي من الدعايات والاشاعات ، والمنشورات وغيرها . صحيح أن للحرب النفسية أثرها وأهميتها في الاستراتيجية الادارية ، الا أن هذا التأثير في المعنويات يعود شيئا فشيئا الى الخصم ، ويستعيد قوته ونشاطه .

ج ـ التدريب الطويل للمنتدبين ، والمخبرين ، والاجهزة ، وكافة الفئات الرسمية وغير الرسمية . فقد يظل المخبر يتعلم طرق الحصول على المعلومات . فيتعلم على اللهجة واللغة ، وطباع البلد والتقاليد ، والتصاميم ، والدراسات عدة سنوات قد تبلغ من ٧ ـ ١٢ سنة .

ان أي منتدب سوف يمر بمرحلة تحضيرية طويلة ، تراقب فيه أعماله ، وتدرس فيه نفسيته ، ومدى صلاحيته لعمل دون اخر ، ثم تأتي المرحلة الثانية من التحضير فيدخل المدارس الخاصة بجهاز الامن ، والسلك الخارجي فيتعلم بهذه الاجهزة مدة طويلة ، ثم تأتي المرحلة التنفيذية التي يرسل فيها المنتدب ، أو الديبلوماسي الى الخارج ليستلم العمل المحدد له ، وهكذا يمكن القول بأن تدريب الافراد لممارسة الحرب النفسية يحتاج الى فترة طويلة وخاصة في فترة التحضير والانشاء .

ان طريقة الحرب النفسية ، واستخدامها يجب أن تكون في مواضعها ، وفي المدة الزمنية المحدد لها . ومن الضروري تحديد الاسلحة

النفسية بكل دقة ، وتنظيم جهاز هذه الحرب على طرق سليمة وعلمية . فالحرب النفسية كالطبيب الاخصائي الذي درس وتمرن عدة سنوات ، ثم قام بعد ذلك للحياة العملية يفحص المريض بكل دقة مسترشدا في ذلك من العلوم التي حصل عليها ، ومن بعض التجارب ثم ينتقي الدواء الذي يصلح لهذا المرض ، وان أي خطأ أو تهاون في التشخيص سينشأ عنه خطأ في اعطاء الدواء ، وبذلك تنقلب هذه الحرب الى حرب ضد الخصم الذي استخدمها ، وتكون النتيجة عكسية .

لقد تكلمنا فيما سبق عن الصراع الطويل في الاستراتيجية الادارية غير المباشرة ، أما الان فاني أتناول بحث القتال في الاماكن الرئيسية في هذه الاستراتيجية ، ومن الطبيعي أن تجرى المجابهة في أهم نقطة ، وأن تبدأ بالاهم فالمهم في كل مواضيع التعاون والتنسيق ، والحشد ، والاقتصاد في القوى والصراع الطويل ، وفي التماسك الوثيق بين الجيش والشعب . فقد توجد أهم نقطة في التعاون والتنسيق حسب الظروف المحيطة ، والزمن : هو تقليل الكلفة ، وتحقيق التحريض والانفعال لكل القوى المشتركة ، وبذلك يتم التأثير على العدو ، ويصاب بخسارة مادية كبيرة ، وقد تكون أهم نقطة في الحشد هي : استخدام كافة القوى والوسائط في زمن واحد ، وقد تكون أهم نقطة في الاقتصاد بالقوى هي : وضع القوى المناسبة في المكان المناسب في الزمن المحدد ، وقد تكون أهم نقطة في الصراع الطويل هي : المرونة ، والتموين ، وقد تكون أهم نقطة في التماسك الوثيق بين الجيش والشعب هي : ايجاد المنظمات السياسية والشعبية والعقائدية التي ترتبط برباط قوي بين الجيش والشعب .

ان القتال في الاماكن الرئيسية يعني القتال في الاماكن الحساسة . فهي من جانب الصديق امكانيات مادية متفوقة ، ومن جانب العدو امكانيات مادية ضعيفة ، ولا تتدخل الاستراتيجية الادارية غير المباشرة في هذه النقاط الرئيسية الا من جوانب الضعف في هذه النقاط ، ومن الجهات التي لا يتوقعها الخصم . صحيح أن الموارد هي في حد ذاتها قليلة ، ولكنها اذا استخدمت في الاماكن الرئيسية فانها تفعل فعل الموارد الكبيرة فهي كمبدأ (الرافعة) اذ يستطيع فحل عادي أن يرفع حجرا كبيرا من مكانه ، وان المبدأ الاساسي في القتال في الاماكن الرئيسية يعتمد على الاسس التالية :

أ ـ تقوية الموارد ذاتيا ، وجمعها ، والاقتصاد بها ، وتماسكها ، وتقليل الكلفة .

ب ـ اضعاف موارد العدو في هذه النقطة بالذات .

جـ ـ استخدام الاساليب ، والطرق التي تؤمن تنفيذ الهدف بصورة غير مباشرة .

د ـ اختيار الامكنة والنقاط ، والازمنة ، والظروف ، والموارد المواتية .

٤ ـ التماسك الوثيق بين الجيش والشعب :

ان الحروب في الوقت الحاضر تتطلب تعبئة شاملة لقوى الجيش والشعب على السواء ، ووضع كافة الطاقات ، والامكانات تحت تصرفهما ، واذا ما عرفنا أن كل قوة مهما كانت هذه القوة يمكن أن تساهم في اضعاف قدرة العدو أدركنا أهمية الحجر ، والسكين ، والفأس ، وقطع خطوط المواصلات ، وتلغيم الجسور ، ومادامت الاستراتيجية الادارية غير المباشرة لا تقوى على مجابهة الخصم فان أية قوة يمكن أن تفيد في اضعاف قدرة العدو وانهاكه ، ومن أجل هذا التماسك لا بد من بذل الجهود المضنية للوصول الى العروة الوثقى التي لا انفصام لها . فالحرب في الوقت الحاضر لا يمكن أن تقررها الجيوش لوحدها ، بل ان هناك قوة كبيرة هي جماهير الشعب المنظمة ، والمسلحة بالايمان والصمود ، ويكفي أن تقوم هذه الجماهير من جانبها بأعمال الاسعاف والتموين والاتصالات ، وايقاع الفوضى في صفوف العدو ، وذلك بقطع مواصلاته وطرقه واعاقته ، وتقديم كل مساعدة للجيش . فهناك الكثير من هذه الجماهير تحاول أن تتملص من مسؤولياتها ، أو تتهرب ، ولهذا لا بد من استثارة الهمم ، وشحنها بالصمود والاقناع مثيرين فيهم روح الحماسة والشجاعة ، وموقظين فيهم روح العقيدة ، وحب القتال والنضال ، وفي هذا يلعب الدور الاساسي الموجهون الذين يبثون في الشعب روح الحماس والاندفاع والنضال ، ومن المستحسن في مثل هذه الاحوال تنظيم الجيش والشعب ، وتعيين الموجهين القادرين لكل مجموعة ، أو فصيلة ، أو منطقة أو قطاع ، أو مدرسة ، أو منظمة .

فمن الوجهة السياسية يجب أن يكون هناك تنظيم قادر على استيعاب الجماهير الشعبية ، والجيش على السواء ، وأن تكون الفكرة في التنظيم واحدة مع مراعاة نوع العمل ، وان التدريب السياسي يلعب دورا كبيرا في وحدة التنظيم ، ورفع المستوى من أجل تحقيق الهدف

ألا وهو : تعزيز القدرة القتالية ، وتوحيد الوعي السياسي ، والتحريك الكبير للجماهير الشعبية ، واقناعها بقياداتها ، ووجوب الطاعة لهم ، والالتزام معهم ، مع المحافظة على الانضباط الذي هو جزء من الوعي السياسي وان أهم أهداف العمل السياسي ما يلي :

أ ــ تربية الفرد تربية فكرية قوية بحيث تكون هذه التربية قادرة على شحذ قوته ، وخلق وحدة في الفكر واللسان والعمل .

ب ــ استيعاب المهام المكلف بها ، ومسؤوليته الوطنية والعقائدية تجاه هذه المهام .

جـ ــ التثقيف السياسي يجب أن يكون موجها ، وهادفا لتعزيز القدرة القتالية ، وتوثيق التماسك بين أفراد الشعب والجيش .

د ــ حشد كافة الطاقات السياسية في هذا الاتجاه .

هـ ــ عقد الاجتماعات المتعددة لشرح بعض المتغيرات الجديدة ، ولتمازج الاراء ، ولبحث الامور الاساسية ، ولاجتذاب العناصر الواعية ، ولتأكيد روح الزمالة والصحبة . ولتدعيم ومساعدة الجماهير في أعمالها وفي أفراحها وأحزانها ، وللابتعاد عن كل اساءة ، وتحقيق روح المشاركة والتعاون فيما بين الشعب والجيش حتى نصل الى الحب المتبادل ، والثقة المتبادلة ، والتماسك الوثيق بين الجيش والشعب ، وبين القادة والمرؤوسين ، وبين الضعفاء والاقوياء ، وبين الضباط والجنود .

و ــ زرع الحب والوئام بين الجيش والشعب ، وبين الفئات المذكورة في الفقرة (هـ) . وبالمقابل زرع الحقد والكراهية للعدو بكل وسيلة من وسائل الاقناع .

ان العمل السياسي عمل متصل يبدأ قبل القتال ، وأثناءه ، وبعده يشحذ الهمم ، ويحضر الكوادر ، ويوثق العرى بين الجيش والشعب قبل القتال ، ويمد المقاتلين أثناء القتال بتوضيح الظروف القتالية ، والتركيز على بعض النقاط التي ظهرت أهميتها في هذه الفترة ، وهنا أيضا يظهر دور الموجهين لاستشارة المقاتلين ، وغرس روح الشجاعة والتضحية في نفوسهم ، والصمود أمام العدو ، والعمل كل ما من شأنه مواصلة القتال بنفس القوة التي بدأ بها ، والاتصال الوثيق بين الجيش والشعب ليظل كتلة واحدة لها قوتها ونشاطها ، وبعد انتهاء القتال فمن الواجب توضيح

النقاط الاساسية للنصر أو الهزيمة ، وألا نتيه غرورا وتكبرا عند النصر ، ولا نقعد ملومين محسورين عند وقوع الهزيمة ، ولا يدخل الملل واليأس الى نفوس المقاتلين ، بل عليهم أن يعيدوا جمع قوتهم وعتادهم ، وأن يستعدوا من جديد للدخول في القتال مرة ثانية ، وان استخلاص العبر والنتائج والاستفادة منها من أهم المواضيع التي يجب أن تناقش وتدرس دراسة صحيحة ، ثم تجرى على أساس هذه المناقشة كافة الاجراءات التي من شأنها أن تزيد من القوة والتماسك ، فيعاقب المسيء ، ويكافأ الشجاع وتعزى الاسر ، وتعمم الاعمال القيمة .

حتى يتحقق التماسك ومن الضروري معرفة كل شخص ، ودوره في القتال (من الجيش والشعب) ، ومهامه المكلف بها ، وتجرى قبل القتال اختبارات ودورات وبيانات لمعرفة مدى تطبيق هذه المهمة ، ولا يخفى أن هناك بعض الاعمال التي تظهر فجأة أثناء القتال . الا أنه من المستحسن أن يعرف المقاتل مهمته قبل القتال وأثناءه وبعده ، ومما يزيد في تماسك الجيش والشعب أيضا هو تنظيم هؤلاء المقاتلين قسم للتموين ، وقسم للاسعاف ، وقسم للمرور ، وقسم للقنابل .

وسائل الاعلام يجب أن تكرس جهدها لاظهار التماسك ، واظهار أعمال العدو الوحشية ، واظهار أعمال الصديق الانسانية ، وعمل كل ما من شأنه تقوية الصديق واضعاف العدو ، فلا يترك للعدو فرصة الرد ، أو دحض هذه الوسائل .

ان استقرار البلد السياسي يعطي تماسكا قويا ، وثقة متبادلة بين الجيش والشعب ، وكذلك فانه يساعد على تربية وتدريب القوى المقاتلة وتنشيط الزراعة والصناعة ، وتقوية الموارد المختلفة ، وتطوير الاساليب الفنية والتكنولوجية في القتال ، اذ أن الحرب في الوقت الحاضر تتطلب الاعداد الشامل لكافة القوى والاستراتيجيات ، ومن الواضح أن العلوم السياسية تساعد على القيادة ، حتى ولو كانت القيادة عسكرية . فالقائد يجب أن يكون ملما بالسياسة المامه في الامور العسكرية . لان الحرب السياسية لها أسسها ومقوماتها التي تقوم عليها ، وأي جهل بهذه الاسس سيعرض الجيش والشعب الى الفرقة ، والى التنابذ ، وقد شهد العالم كثيرا من القادة كانوا في الاصل كعسكريين ، الا أنهم كانوا بجانب ذلك سياسيين . فالمارشال « ستالين » كان قائدا عسكريا وسياسيا . و « ونستن تشرشل » كان رئيس وزراء ووزير الدفاع ، وفي

الوطن العربي فان أغلب القادة هم من القادة السياسيين والعسكريين ، وكذلك في دول افريقيا ، وفي الولايات المتحدة الامريكية التي تولى قيادتها أثناء الحرب الاهلية « روزفلت » رئيس الجمهورية والقائد الاعلى ، وهكذا نرى أن جمع السياسة والعسكرية في شخص واحد أقدر على الاستقرار في البلد ، وأقدر على القيادة أثناء الحروب ، ويوحي بالطمأنينة والثقة بين الجيش والشعب .

للتنسيق بين السياسة والامور العسكرية أهمية كبرى بين الجيش والشعب ، وان أي خطأ يعرض الامن الداخلي للخطر ، وتنشق الفئات الشعبية ، وتثار الحروب الاهلية ، ويتشتت الشعب والجيش ، فالكراهية تملأ نفوس الطرفين ، وكل طرف يحاول أن ينال من الاخر ، وبهذه الاخطاء السياسية أيضا يمكن تقوية الطابور الخامس المتمركز داخل الوطن ، ولهذا فان الامور السياسية والتنسيق فيما بينها وبين الامور العسكرية ضرورية ، وخاصة في الحروب الحديثة التي تتطلب تعبئة كاملة لكافة القوى السياسية والعسكرية . كما أن الاخطاء السياسية تنعكس على القوى المقاتلة . فاللامبالاة ، وعدم المسؤولية ، وانشغال الجيش بالامور الجانبية ، كل ذلك يؤثر على الروح المعنوية ، وعلى القدرة القتالية لهذا الجيش ، ويجعله غير قادر على تحقيق أهدافه . ويقول الفريق عبد الحارث ناسوتيون : (١) « ان الاجراءات السياسية السيكولوجية ، بالاضافة الى الجهود الاجتماعية والاقتصادية التي ترمي الى تحقيق منافع لا يمكن القيام بها بالوسائل العسكرية ، انما ينبغي أن تصدر من القيادة السياسية . فارتكبنا نفس الخطأ الذي ارتكبته القوات الهندية ، وأصبحت قواتنا لا تمثل أولا مراكز الحراسة الثابتة ، ورابطنا في المدن والطرق العامة » ، وان السياسة الداخلية يجب أن تنسق مع السياسة الخارجية ليسيرا بتوازن ، ولتحصل السياسة الداخلية على وحدة الصف ، ولتحصل السياسة الخارجية على عدد أكبر من الدول الحليفة المؤيدة للحق الذي تدافع عنه هذه السياسة ، وبالمقابل فانها تحاول بفضل دعايتها وأساليبها السياسية أن تخلق التناقضات في صفوف العدو الداخلية ، والى تقليص حلفاءه ، وتكثير خصومه في الخارج .

---

١) كتاب حرب العصابات ووسائل الدفاع عن الجمهورية الاندونيسية في الماضي والمستقبل ص ٩٧ .

ومن الوجهة الادارية فأول ما يفكر به المرء أن تنظم الموارد البشرية ، والموارد المادية بحيث يكون هذا التنظيم منسقا بين هذه الموارد وتلك وموزعة ، ومعبأة ، ومقسمة ، ومرتبطة فيما بينها على الشكل التالي :

أ ـ يجب ان تكون الموارد البشرية متفاعلة مع الموارد المادية المتوفرة، وقادرة على التكيف ، والمناورة بالموجود من الموارد ، وأن تكون هذه الموارد غير معقدة ، وبنفس الوقت يجب ان تكون كافية لمتطلبات الحروب .

ب ـ تحديد الكميات اللازمة من الموارد المادية ، وتحديد الاحتياطي منها ، والعمل على توفيرها محليا أو دوليا .

جـ ـ ادارة الموارد المالية ادارة مركزية لكي تسهل قيادتها ، ولكي يقنن في الاستهلاك .

د ـ جعل الموارد البشرية ترتبط ارتباطا عمليا ومصيريا بالموارد المادية حيث تنظم بصورة تجعل العاملين عليها يشعرون بان هذه الموارد هي جزء منهم . فيدير العمال المعامل بأنفسهم ، ويزرع الفلاح ارضه بنفسه ، وتقوم المنظمات بدور فعال في زيادة الانتاج وتحسينه .

هـ ـ تقسيم الموارد المادية الى وحدات اقتصادية صغيرة متلائمة مع عدد العمال الذين يعملون فيها فلا زيادة ولا نقصان .

و ـ توجيه هذه الموارد (مادية وبشرية) الى الاتجاه الذي يخدم الهدف ، ويحقق الانتصار.

ز ـ التوزيع الصحيح للموارد المادية على الشعب والجيش طبقا للاسس الموضوعة من قبل القيادة .

ح ـ المساعدة المتبادلة التي يقدمها الجيش الى الشعب ، والشعب الى الجيش في الحروب الطويلة ، وفي الازمات ، والنكبات .

ط ـ تعبئة الموارد المادية ، والموارد البشرية لتكون في خدمةالجيش والشعبعلىالسواء ، وهذا يتطلب مستوى عالياً من التنظيم والتنسيق ، ومن اجل تماسك وثيق لابد من اعداد الدولة الاقتصادي والاداري ، وعلى مستوى الاستراتيجية غير المباشرة اعداد:

التأمين الاداري : ويشمل التنظيم والتأمين المادي ، والامداد ، والنقل ، والتأمين الفني ، والتأمين الطبي للجيش وللشعب على السواء ، فالجيش يتولى المهام الطلائعية ، والمهمة ، والمجابهة المباشرة ، والتهديد القوي ضد العدو . اما الشعب فمهمته تدمير طرق المواصلات ، ومحاور

الطرق ، والجسور وخطوط الاشارة ، والموانىء ، والمنائر ، والمطارات ، ونصب الكمائن لقوافل العدو المحملة بالذخائر والمؤن ، والاستفادة منها في تسليح وتموين الشعب . ومن المهم جدا تدمير قيادة المؤخرة ،واحداث البلبلة والفوضى فيها ، وقطع خطوط الاتصال ، وتدمير المستودعات بأنواعها المختلفة « الذخيرة والاسلحة ، الاطعام ، المهمات ، الوقود ، وسائط النقل » . والقيام داخليا بمساعدة الجيش بالاسعاف ونقل المؤن والذخائر ، والتحميل والتفريغ ، وترميم الطرق المضروبة ، واصلاح المواصلات والاتصالات المقطوعة ، والقيام بالعمل السري ، والعمل كل مامن شأنه اضعاف قوة العدو ، وتقوية الصديق ، وان تنظيم الجيش والشعب يجب أن يتناول المسائل التالية :

أ ـ التمركز والتنقل ، ويختلف حسب طبيعة الارض ان كانت مكشوفة ، أو منطقة جبلية ، أو تضاريس ، أو مناطق مجاورة للعدو ، أو داخل اراضيه (سكان محليون) ، وغير ذلك ، وحسب المهمة المكلف بها الشعب ان كانت هجومية ، أو دفاعية ، أو مطاردة ، أو انسحاب . وحسب قوة العدو وتسليحه . فان كان تسليحه جيدا ، وجب تجنب الاصطدام معه ، وكذلك ان كان عدده كبيرا .

ان كل استخدام للموارد والطاقات بصورة غير مباشرة ، أو تجنب الاصطدام مع العدو القوي والمسلح يعتبر من صفات الاستراتيجية الادارية وهكذا تحاول التملص كلما رأت نفسها انها لاتقدر على المجابهة . أو ليس باستطاعتها الصمود .

ب ـ اختيار العناصر الشابة والشجاعة لتقاتل في مؤخرة العدو ، واختيار العناصر الاخرى للمهمات الاخرى . أي ان الاختيار يجب ان يكون متوافقا مع العمل ، ومع المهمة ، ومع المعنويات ، فالذي يصلح للمخابرات ، والذي يصلح لتدمير المستودعات ، ولرمي القنابل ، ولقطع الاتصال وللاستطلاع وبهذا يكون الاختيار المناسب في المكان المناسب ، في الوقت المناسب .

ج ـ تحديد المهام ، وتحديد العدد اللازمة لتنفيذ هذا المهام ، وتحديد الاسلحة والاعتدة المناسبة ، ومن المفضل في كل الاحوال أن تكون الاعتدة والاسلحة ، والمؤن ، وكافة التجهيزات خفيفة ، وأن يكون العدد ما أمكن قليلا .

د ــ تطبيق النظام والانضباط الصارم ، وهذا يتأتى من الوعي ، وتفهم المهمة ، ومن ايمان الجيش والشعب بقضيتهما .

اما التأمين المادي فهو يتناول كافة مواد الامداد التي يحتاجها الجيش والشعب على السواء ، مع اجراء حساب دقيق لهذه المواد ، ومدى كفايتها للاعمال القتالية ، ومن الخطأ أن نضع في الاعتبار عند التأمين المادي الجيش فقط ، بل ان التأمين يجب ان يشمل الشعب أيضا ، ومواد الامداد كثيرة ، ولكنها في الاستراتيجية الادارية غير المباشرة تكون قليلة ، ويقتصر التأمين فيها على الضروري فقط ، والذي يتميز بالخفة والدقة ليسهل نقله مع المجموعات الصغيرة ف (ماوتسي تونغ) حدد هذه المواد بالتجهيزات ، والمتفجرات ، والادوية ، والبوصلة ، وأجهزة الاتصال ، وكمية معينة من الذهب حيث يقول: (1)« من المفضل ان يكون لدى وحدة العصابات الاشياء التالية :

آ ــ تجهيزات ومتفجرات لتدمير خطوط سكة الحديد ، والتلفون ، والتلغراف ، ولتدمير الترسانات .

ب ــ الادوية : يجب ان تحمل هذه الادوية التي تحتاج في حالة الطوارىء طبقا للفصول ، ولكن الضمادات يجب ان توفر على أسس دائمة .

ح ــ بوصلة وخرائط للمنطقة التي تعمل فيها وحدة العصابات .

د ــ تجهيزات راديو خفيفة : وضرورتها من أجل ان نكون قادرين على ارسال التقارير في كل الاوقات عن وضع العدو ، ومن أجل الاستماع الى تقارير العدو .

ه ــ كمية معينة من العملة الذهبية لتوفير الحاجات غير المتوقعة ولشراء الاطعام .

ان مواد الامداد كثيرة ، وكلما تقدمت الحروب ، وتطورت ، وتنوعت وكثرت الامدادات مع هذا التطور . ففي هذا العصر يتطلب من المقاتل أن تكون لديه اسلحة متطورة ، كأسلحة الصورايخ الخفيفة ، والاجهزة

---

(1) حرب العصابات : بقوتيها الاساسية وعملياتها ص ٤٠ ترجمة ناجي علوش الطبعة الاولى آذار (مارس) ١٩٦٨ .

البصرية . ولكنه في كل الاحوال يجب ان يستفاد من المتوفر ، ويستخدم أحسن استخدام . وان نظام الامداد بمواد الامداد يختلف من جيش الى جيش ، ومن شعب الى شعب ، وعلى كل حال تبقى الحالة المفضلة التي تراعي الامكانيات المادية ، والحالة المعنوية ، والارض ، والعدو والفصل والطقس ، وتلعب الامكانيات المحلية دورا مهما في النظام ، فقد يتعامل الشعب مع الجيش ، ويؤمن له الانواع العديدة من مواد الامداد ، وينقلها اليه بوسائطه المستخدمة على عربات ، أو على ظهر الدواب ، أو بواسطة الاشخاص أنفسهم على ظهورهم ، ويظهر تماسك الشعب والجيش في هذه الحالة عند وجوده في الارض التي يجري عليها القتال ،أو التي يجري فيها الامداد الاشخاص الموالون والمندفعون لمساعدة الجيش .

اما التأمين الفني فيقوم على اصلاح الاسلحة المستخدمة ، والادوات البسيطة ، اذ يمكن ان يقوم بها المقاتل نفسه الذي تعلم بعض الامور الفنية في اصلاح اعتدته وأدواته ، وكلما تطور القتال فنيا امكن بعدئذ أن تزداد قدرة التأمين الفني في اصلاح الاسلحة ، وصيانتها وتخزينها ، وايجاد المخابىء الضرورية لها ، وفي اصلاح وسائط النقل ، وفي اصلاح الاعتدة الاخرى المطورة ، ويتناول التأمين الفني الاصلاح البسيط الى الاصلاح المعقد الذي يحتاج الى اختصاصيين وفنيين وصيانة ، وايجاد الكوادر الفنية ، وايجاد الاعتدة والالات التي تقوم بالاصلاح والاخلاء الذي يقوم بدور كبير في اخلاء المعطل .

أما التأمين الطبي فيتناول المحافظة على صحة الفرد ، واسعاف المصابين ، واخلائهم ، وايجاد الادوية المناسبة .

ان الشعب يقوم بدور هام في التأمين الطبي حيث يقوم بالاسعاف والاخلاء ، وتقديم الادوية اللازمة للمصابين ، اذ يتفرغ الشعب الى تنفيذ كافة الاجراءات الطبية ، ويترك للمقاتلين من الجيش تنفيذ الامور الهامة والصعبة في مجال القتال مع العدو ، وبهذا التعاون يظهر التماسك القوي بين الجيش والشعب .

ـ تكلمنا عن اعداد التأمين الاداري وننتقل للكلام عن اعداد الارض ، ويعني ان الارض يجب ان تكون مساعدة لاجراء عمليات قتالية بالنسبة للصديق وغير مساعدة للعدو ، ومادامت الامكانيات قليلة ، فانه يتعين بذل الجهود الممكنة ، واستخدام الامكانيات المادية المتوفرة ، وتعبئة

الافراد كي يتمشى الشعب مع الجيش في اعداد هذه الارض ومن اهم الاجراءات التي يجب أن تبذل في اعدادها ما يلي :

أ ـ تجهيز الحفر والخنادق والملاجيء ، للوقاية من تأثيرات العدو الجوية والارضية ، ومن أجل تجهيز الحفر ، لابد من حفر المستودعات والمخازن وأماكن التخبئة للافراد والعتاد ، وتتقدم الحفر والملاجيء كلما كان الوقت متوفرا ، ومع الزمن حتى تصل في النهاية الى تحصينات قوية ومتسعة حتى للمدينة أو للمدن بالكامل ، وان المشاهد لارض فيتنام والصين يعتبر بحق قيمة الجهود الذي بذله الشعب في تجهيز المخابيء والتحصينات المختلفة . فكل ماترى فوق الارض تشاهد مايماثله صورة عنه تحت الارض ، حتى ان السراديب تمتد الى مسافات طويلة مئات الاميال ، والمدن في اسواقها ، وطرقها وتجهيزاتها تجدها تحت الارض .

ب ـ اعداد طرق المواصلات (طرق ـ سكة حديد ـ أنهار) بحيث يكون اعداد هذه الطرقات ملائما وخادما للاستراتيجية .

ح ـ اعداد المطارات والموانيء وذلك عندما تتوفر الامكانيات المادية والبشرية والفنية ، وقبل اعدادها يجب ان تعد أماكن التعسكر ، والتدريب وغيرها ، الى أن تصل في النهاية وحسب الامكانيات الى بناء قواعد للصواريخ ، والاسلحة البعيدة المدى ، والاسلحة الحديثة والمتطورة .

د ـ حفر المستودعات بأنواعها ، والمخابيء الرئيسية ، وأماكن القيادة تحت الارض ، وبصورة مموهة وخفية عن أنظار العدو الجوية والارضية .

ه ـ تجهيز بعض الالغام والمتفجرات ، في قطاعات من الطرق ،أو الارض التي يمكن ان يسير عليها العدو لتفجيرها وقطع الامدادات عنه ، وايقاع الخسائر الكبيرة فيه ، واجباره الى ارض يمكن فيها اعاقته ، وبصورة مختصرة : اعداد الارض لتكون مسرحا للاعمال الحربية وحتى يمكن تقديم التسهيلات للصديق ، وتقديم الصعوبات للعدو ، وان أهم الاراضي التي تقدم للصديق امكانات كبيرة هي : الغابات والجبال ، وأماكن الادغال بعكس الارض المكشوفة التي تقدم صعوبات في التقدم والظهور .

ه ـ اقامة الكمائن في نقاط من الارض غايتها استدارج العدو ، أو

مراقبته أو ضربه بحيث تكون هــذه الامكنة تؤمــن الرؤيــة ، والرمــي للاسلحة المستخدمة ، والتحرك ، والاختفاء .

وكما أعددنا التأمين الاداري ، والارض لابد من اعــداد المــوارد الزراعية والصناعية والتعدينية والطاقة لتكون منسجمة مع الاهداف ، وبحيث تؤمن مطالب الجيش والشعب ، وزيادة المحاصيل الزراعيــة والحيوانية ، وزيادة الانتاج الصناعي ، ويدخل في ذلك الاحتياطي الذي يجب أن يكون جاهزا على كافة المستويات ، والمهم في اعداد هذه المواد أن يركز على انتاج الضروري منها . ففي فييتنام مثلا ركز على زراعــة الارز الذي هو المادة الاساسية لغذاء الجيش والشعب ، وقد أعير الاهتمام الخاص دون الموارد الزراعية الاخرى .

ومن المفضل ايضا اعداد الصناعة ، والصناعة تكون ضعيفة ،والموارد فيها ضعيفة ، والعمال متأخرون فنيا ، الا أن الصناعة يكــون لها دور كبير في الاستراتيجية الادارية غير المباشرة عندما تحاول تركيز صناعاتها نحو تحقيق الهدف . فهي تهتم بالانتاج الحربي ، كما تهتم بالحسابات الدقيقة وتحاول الصناعة بكل جهدها ان يكون الانتاج موحدا بين الجيش والشعب ، وبمعنى ادق ان يخدم هذا الانتاج المسائل السلمية ، والمسائل الحربية ، وان الانتاج الواحد في المعدات يوفر كثيرا من الجهد، ومن الموارد كما أن تنظيم الانتاج يلعب دورا كبيرا في توفير السلع ، والمواد المختلفــة. كما أن التوزيع الصناعي ، والقدرة على نقل المصانع من مكان الى آخــر يتيح للجيش وللشعب المحافظة على قوة الصناعة ، وللمحافظة على هذه القوة يجب أن تكون المصانع كلها تحت الارض أيضا ومخبأة ومموهة عن انظار العدو وبصورة عامة يجب التركيز على الانتاج ، وتقنين الموارد الصناعية، والمحافظة على الصناعة والمعامل بحيث لايطالها يد العدو ، أو يحدث فيها توقفا . أي يجب ان نستخدم الطرق التي تجنب الصناعة والمصانــع التأثيرات السلبية .

ومن الاهمية ايضا اعداد النقل والمواصلات : ويتناول وســائط النقل البرية والبحرية والجوية . فعلى مستوى الاستراتيجية الاداريــة غير المباشرة سيكون حجم النقل قليلا ، وموارد الامداد قليلة وبذلك تقل الحاجة الى وسائط نقل كثيرة وكبيرة . ان العلاقة بين حجم النقــل ووسائط النقل علاقة وطيدة ، اذ تقل الحاجة الى هذه الوسائط عندما لاتوجد كميات كبيرة للنقل : وبهذا تعتمد الطرق البدائية في النقــل حيث

تستخدم الدواب ، وظهور المقاتلين في بادىء الامر ، ثم تتطور حتى تتلاءم مع المهمة القتالية ، ومع حجم النقل الكبير الذي يحتاج حينئذ الى وسائط النقل المتعددة برا وبحرا وجوا، وكذلك فان المواصلات والطرق لها أهمية كبرى في الحروب النظامية التي تلاقي فيها الجيوش بصورة مباشرة ، أما على مستوى الاستراتيجية الادارية غير المباشرة فلا يتطلب الا ان تكون هذه الطرقات صالحة لنقل الامدادات ، والمؤن ، وصالحة لتحرك الكمائن وأفراد العصابات ، وفي هذه الحالة تصبح الطرق « مصائد » للعدو عندما يتحرك عليها بمركباته ، وعندما يسير فوق الطرقات الملغومة، ويصبح من الضروري فيما بعد ، وعندما تقوى موارد الدولة ان يكون هناك انواع من الطرق لان كثرة الطرق تدل على التطور الحضاري والصناعي والعسكري .

ان للاتصالات أهمية كبرى على مستوى هذه الحروب ، ولاسيما الاتصالات السلكية واللاسلكية ، كما يعتبر الاتصال الشخصي من أهم الاتصالات .

واخير يبقى اعداد الشعب . ولابد من اعداده سياسيا ، وعقائديا ، ومعنويا ، وعسكريا ، ولا بد من توفير الحماية والوقاية والانذار ، وانشاء الملاجىء ، والتحصينات العديدة ، والمخابىء ، والمستودعات ، وتعويد الشعب على الحياة الجديدة لكي يقبلوا بها ، ويساهموا في تقديم أقصى مايستطيعون وما يملكون من نفس ، أو مال ، وان أي شعب اعد لكي يقاتل بماله ونفسه ، فهو شعب مصمم على القتال ، مستعد للموت ، وسيكتب له النصر مهما طال ، ومهما تعقد ،

ومن المهم جدا عند نظرية اعداد الشعب أن نلحظ بعض المسائل أهمها : عند احتمال استخدام العدو لاسلحة التدمير الشامل ، وعند تعرض الشعب لازمة كبيرة أثناء الحروب . اذ يلاحظ في هذه الحالة ان النزوح من مناطق ومدن للتدمير النووي سيزداد ، وسينزح بعض الشعب الى أماكن أقل خطورة ، ولهذا يجب التفكير من الان في تأمين العناصر المعرضة ضمن المدن الخطيرة بايجاد الملاجىء المهواة ، والمصنوعة ضد السلاح التدميري النووي ، وتأمين المناطق التي يجب الترحيل اليها ، وجعلها تستقبل هذه الاعداد ، ودراسة وتأمين مسائل اطعامهم ، وتقديم الخدمات اللازمة لهم .

ان هذه المهمة تشغل بال المسؤولين في كل دول العالم : ويقول

« جون . ى . ديفيس » مدير وكالة الدفاع الامريكية للجاهزية المدنية : « ان خطط الطوارىء للترحيل أثناء الازمات تساعد الدولة والسلطات المحلية في معالجتها للاخلاء التلقائي ، وبالاضافة الى ذلك فمن المرغوب فيه ان تتمكن الولايات المتحدة الامريكية من تنفيذ الاخلاء المنظم أثناء الازمات لنسبة كبيرةمن سكان المدن حيث أن ٦٥٪ من عدد السكان العام في الولايات المتحدة تحيا في مناطق ذات خطورة عالية ، ولقد جرى تركيز الضوء على أسباب الرغبة لتلك الامكانية في الدراسة التي رعتها رئاسة الاركان المشتركة عام ١٩٧٣ ، والذي يظهر انه في حال وقوع هجوم شديد أثناء وجود سكان الولايات المتحدة في اماكنهم (ماعدا العشرة بالمئة الذين افترضنا اخلاءهم عفويا) فان استخدام امكانية الدفاع المدني المتوفرة والمرتكزة علىالاستخدام الواسعالنطاق لملاجىء الغبار الذري يمكن ان تؤدي الى بقاء حوالي ١٠٩ مليون من الناجين ومن الناحية الاخرى لو أن ٧٠٪ من سكان المدن الامريكية رحلوا الى مناطق أقل خطورة ذات ملاجىء كمية الاشعاع فيها ½ في الخارج ، فان عدد الناجين يمكن ان يرتفع الى ١٧٤ مليون ، واذا أمكن تأمين ملاجىء أفضل في المناطق المضيفة فان العدد قد يرتفع الى /١٨١/ مليون ، وهكذا نرى بأن الاخلاء يمكن أن يضيف مابين ٦٥ــ٧٢ مليون من الناجين ، وذلك اذا وقع بعد فترة تأزم تمتد مايكفي عمليات الاخلاء » . اذا يجب ان تكون هنالك :

ــ ملاجىء قادرة على استيعاب العدد ، ووقايتهم من أسلحة التدمير الشامل .

ــ خطة للترحيل خارج المدن الكثيفة بالسكان .

ــ توفر وسائط نقل كافية لنقل هذا العدد الى الامكنة الجديدة .

ــ توفر المعيشة والخدمات بأنواعها في المناطق المخلى اليها السكان من المدن الكثيفة .

ــ ضرورة تقسيم المدينة ، أو البلد الى مناطق الجائية بحيث يسهل الجاء السكان بالكامل .

ــ احصاء كامل للمدينة (المدن) وعدد الذين سيخلون تلقائيا ، وعدد الذين سيبقون .

تقضي ا . ,ورة ، وفي كل الاحوال أن يتماسك الشعب والجيش

على حل الامور ، وخاصة أثناء الازمات ، والحروب . اذ ترى الشعب يتجمع حول الجيش مقدما له كل مساعدة في المال والنفس ، وذلك على المستوى الفردي ، وعلى المستوى المدني ، وعلى المستوى العسكري ، وكذلك فان الجيش يحاول من جانبه أيجاد الجو الملائم لوقاية السكان ، وتقديم كل عون له . ان كافة الاعمال المدنية قد نظمت في الوقت الحاضر ، وذلك بتنظيم وتعيين القادة والمرؤوسين لمثل هذه الاعمال (دفاع مدني ، منظمات شعبية ، ادارة محلية) كلها تتعاون مع الجيش . وهكذا تتمثل الصورة في أوضـح معانيها عندما يقف الشعب والجيش في الدفاع عـن الوطن ، والدفاع عن المعتقدات . وتتفوق الدولة التي تعرف كيف توثق بـين الجيش والشعب ، وتستخدم كـل الوسائل الممكنـة ، والامكانات المادية ، وان الامكانات القليلة اذا ما استخدمت استخداما صحيحا أمكنها أن تتغلب على الامكانات الكبيرة . فالصمود والشجاعة والايمان تعتبر من الامكانات كما أن الشروط الملائمة للقتال الشعبي كالارض الجبلية ، أو المنيعة ، أو المستعصية ، أو الارض الكبيرة تعتبر من الامكانات . كما أن استخدام الطرق القتالية كالضرب من المجنبة ، أو نصب الكمائن ، أو الاغارة ، أو تدمير طـرق المواصلات ، أو المستودعات تعتبر أيضا مـن الامكانات . وهكذا فان الامكانات المتعددة تخلق جوا ملائما لتوثيق الشعب مع الجيش ، وبالتالي ومع الزمن يمكن الحصول على النصر ، وبناء الجيش على أسس نظامية ليصبح هذا الجيش قادرا على المجابهة المباشرة بـدلا من المجابهة غير المباشرة .

ثالثا : أساوب تطبيق الاستراتيجية الادارية غير المباشرة :

هو أسلوب تغلب الموارد القليلة على الكثيرة ، والفئة القليلة على الفئة الكبيرة ، والعصابات على الجيوش المنظمة ، والتكتيكات المتأخرة علـى التكتيكات المتقدمة في مجال حرب التسابق والتقدم ، والعتاد القديم على الجديد ، والمبادىء الاولية علـى الرئيسية ، كـل هـذه الاساليب تتم بالمفاجأة . فالمفاجأة وحدها هي التي تعطي التفوق على الخصم ، كمـا يمكن أن تكون سببا في احراز النصر ، وتحقيق الاهداف المرسومة والمحددة من قبل الاستراتيجية الادارية غير المباشرة . فهي تشتت الجمع ، وتفرق القوى ، وتبعثر الجهود ، وتذهل العدو وتربكه ، وتضعف فيه الـروح المعنوية التي هي الاساس في كل قتال . كما أن التظاهر في نقطة ، أو في اتجاه ، أو في عمل حتى يتراءى للعدو أن هذه النقاط أو هذه الاتجاهات

مهمة ، وهي في حقيقتها ما هي الا خدعة ...... بها لفت أنظار العدو عن النقاط ، أو الاتجاهات الرئيسية .

ان التظاهر بالشيء يوحي الى العدو حقيقة مضللة . فان الاستدراج والحيلة والمكر هي أعمال خادعة يحسبها « الظمآن ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيئا » . وهكذا فان الخدعة اسلوب من الاساليب ايضا التي تعتمدها الاستراتيجية الادارية غير المباشرة سواء على مستوى التكتيكات ، أم على مستوى الاقوال والتصريحات أم على مستوى العمل التظاهري . اذا المفاجأة والخدعة هما الاسلوب المفضل ، والتطبيق المثالي للاستراتيجية الادارية غير المباشرة .

١ ـ المفاجأة : المفاجأة هي الطريقة التي يتم بموجبها التغلب على التفوق الكمي والكيفي . فتشل ارادة العدو ، وتمنعه بعض الوقت من الرد على هذه الطريقة المفاجئة .

ان الطرق التي تتحقق بها المفاجأة عديدة ومتنوعة . فعلى مستوى الاستراتيجية غير المباشرة قد تكون هذه الطريقة نفسية ، كما استخدمها الاتحاد السوفياتي عندما كانت الولايات المتحدة الامريكية متفوقة في الصناعة النووية ، ومتقدمة عليه اذ شن حربا نفسية كبيرة جعل الولايات المتحدة تحجم عن نياتها العدوانية ، وبذلك سنحت للاتحاد السوفييتي الفرصة لكي يواصل أبحاثه النووية حتى لحق وأدرك الولايات المتحدة الامريكية ، وتغلب عليها في الصناعة النووية ، وقد تكون هذه الطريقة حربا تسابقية حيث تعمد احدى الدول الى تطوير سلاحها بكل سرية ، أو الى ابتكار سلاح جديد ، مما يحدو بالدول الاخرى ان تحاول اللحاق بهذا التطور ، فتتحمل بذلك الخسائر المادية الكبيرة ، وقد تكون الطريقة اجتماعية أو اقتصادية ، أو عسكرية ، وعلى كل حال فان في كل هذه الطرق يجب أن تتحقق المفاجأة . فالمفاجأة هي أساس في كل أنواع الحروب . فهي وحدها التي يمكنها التغلب على العدو ، وعلى تكتيكاته ، وموارده الادارية المتقدمة .

تهدف المفاجأة الى شل ارادة العدو ، وجعله عاجزا عن أداء أي عمل ، واذا ما أراد عمل أي شيء فانه في هذا العمل يكون غير دقيق كخبط عشواء . فيذهل مدة من الزمن ، ثم يعود الى رشده ، وذلك بعد أن تلقى ضربة أو عدة ضربات مفاجئة ، أفقدته توازنه ، وصوابه . كما تهدف

المفاجأة بنفس الوقت الى التغلب على تفوق العدو ، حيث أن المفاجـأة تشتت هذه القوى ، وهذا التفوق ، وبتشتتها يمكن التركيز على نقطـة معينة ، أو اتجاه معين ، وبذلك يمكن التغلب على هذه القوى الكبيرة التي لم تستجمع بعد قواها ، وامكانياتها الذاتية .

وعادة ما تنفذ المفاجأة ، أو يحضر لها دون أن يشعر بها العـدو ، أو يستنتج منها شيئا . واذا شعر العدو فلن تكون هناك مفاجأة لانـه يكون قد استعد لها ، وحشد الامكانيات المادية ، والطاقات البشرية ، والفنية اللازمة للرد على المفاجأة ، ولهذا فانه من المستحسن عند قيـام النية بتنفيذ مفاجأة ما أن يقتصر عدد الذين يعملون في التطوير ، أو في التحضير قليلا ، وان تجري عليهم الدراسات والاختبارات اللازمة ، وان يكونوا بعيدين ما أمكن عن الاختلاط بالمجتمع ، كما يجب أن تكون الامكنة خفية عن أنظار العدو ، خاصة عند تطوير السلاح النووي ، أو اجـراء الابحاث والدراسات بشأن ابتكار سلاح جديد .

ان الارض تلعب دورا كبيرا في المفاجأة ، وذلك بما تقدمه من الاخفـاء والتمويه ، ثـم تنتقى أماكن التجارب في مكان يؤمـن شروط الاخفاء ، وبالاضافة الى ذلك يجب أن يكون المكان أمينا من كافة النواحي الامنية ، والحراسة ، والوقاية ، وقد درجت أغلب دول العالم على أن تحرس هذه الامكنة الكترونيا بحيث تستطيع هذه الاجهزة من اكتشاف الاشخاص أو المواد التي ستحدث ضررا في هذه الامكنة قبل مدة طويلة نسبيا .

وتتحقق المفاجأة بما يلي :

آ ـ تضليل العدو ، وايهامه ان العمل الحقيقي هو غير حقيقي ، وذلك باجراء كثير من التدابير ، أو الاشاعات أو المناورات ، وكما يقول « **ماوتسي تونغ** » : « احدث ضجة في الشرق ، واضرب في الغرب » عندما يريـد الجيش : أن يهاجم جيشا معينا في مكان معين ، فهو لايتقدم اليه مباشرة بل يقوم بحركة التفاف ، من مكان آخر ، وعندئذ يغير اتجاهه في منتصف مسيرته من أجل مهاجمته وتشتيته ، وعندما تعلق الصحف وتركز على مسألة معينة تحول دونها الحقيقة بأن الرأي العام العالمي يمكن أن يجذب انتباهه ، وكذلك فان هناك التضليلات التي توهم العدو فيركز على ناحية ، ويترك الاخرى وبذلك يحصل التضليل ، وكما يحصل التضليل في المكان يحصل أيضا في الزمان ، وكما يحصل في التكتيكات الادارية والفنية يحصل

في التكتيكات النفسية والاعلاميــة ، وفي القــوى الاقتصادية والعسكرية أيضــا .

ب ــ السرية في كافة الاعمال التحضيرية ، وهذا يتطلب كما قدمنا أشخاصا محدودين عددا ، ويتحلون بالكتمان ، وحفظ السر ، وبعيدين عن المجتمع ما أمكن ، وتتوفر لهذه الاماكن ولهذه الاعمال السرية الكاملة .

جـ ــ السرعــة في تنفيذ المفاجأة : ان السرعــة تلعب دورا كبيرا في المفاجأة . فكلما كان التنفيذ سريعا ، كان تحقيق المفاجأة أجدى وأقوى . لان بهذه السرعة لا يستطيع العدو أن يستجمع قوته ، ولا أن يركز قوته ، وليس له من الوقت أن يفكر فيه ، ولتحقيق السرعة يجب تحقيق مايلي :

ــ عناصر مدربة تدريبا جيدا ، وتتميز بالصفاء الذهني ، والرشاقة البدنية ، وامكانية الحركة والتنقل من اتجاه الى آخر بسرعة كبيرة .

ــ عتاد ، وآلات ، ومخابر ، ووسائط نقل تتميز بالحركية العالية ، وبالقدرة الفنية ، وبالسرعة في تنفيذ الاعمال .

ــ أن تنفذ كافة الاعمال المتطلبة ضمن الوقت المحدد ، والا ضاعت الفائدة في السرعة ، وضاع معها تحقيق المفاجأة .

ــ ان تساعد الامكانيات الماديــة والبشرية ، والفنية ، والظــروف الدولية هذه السرعة . فالحرب في الوقت الحاضر لا يمكن أن تكون طويلة لاحتمال تدخــل الدول الكبرى ، وفرض وقف القتال . الا أن الحــرب الطويلة تتمثل في حرب التسابق والتقدم بين الدول المتقدمة ، وفي الحرب النفسية .

ــ أن تكون قيادة قادرة على اعطاء القرار السريع في الوقت المناسب ، مع التبدلات التي تطرأ على جو القتال ، أو المبارزة الادارية ، ويقــول « كلاوزفيتز » في هذا المعنى « لا بد أن يعمل القائد في الحرب في مجــال لا يمكن لعينيةأن ترياه ، في مجال لا يمكن لاحسن قواه العقلية المفكرة أن تسبر غوره ، في مجال من النادر أن يعتاد عليه تماما لدوام التغيير الذي يطرأ عليــه » .

د ــ القيام بكافة المناورات السياسية ، والعسكرية ، والنفسية ، والعلمية على اتجاه لا يتوقعه العدو ، ويمكن نتيجة ذلك أن يؤثر هــذا الاتجاه على زعزعة امكانيات العدو ، وبعثرتها في هذا الاتجاه ، وبذلــك

تضيع قواه ، وتؤثر على الاتجاهات الاخرى فيختل التوازن ، وتضيع على العدو فرص الرد على هذا الحشد الذي لا قبل له به في هذا المكان ، والى حين تجميع قواه وامكانياته يصبح تحقيق الهدف قاب قوسين أو أدنى ، وقبل هذا الحشد على هذا الاتجاه لا بد من قيام استطلاعات متنوعة لهذا الاتجاه من كافة النواحي ، وعند التحقق من أن هذا الاتجاه يمكن أن ينجح الحشد عليه أمكن لهذه القوى مجتمعة أن تنفذ حشدها وتحقق عملها ، ولهذا فان جس النبض الذي يسبق التركيز ضروري لمعرفة مدى تأثر العدو ، وردوده الفعلية في هذه النقطة ، أو هذا الاتجاه ، وحين التأكد من فاعلية هذا الحشد ، يمكن اجراؤه ، وضمان نجاحه .

و ــ اختيار الزمن المناسب : حتى تتحقق المفاجأة لا بد من اختيار الزمن المناسب الذي لا يمكن أن يتوقعه العدو ، في الليل أو النهار ، في الصيف أو الشتاء ، في الليالي المقمرة أو المظلمة ، في الزمن الذي يكون فيه العدو غافلا ، أو الزمن الذي يكون فيه مهتما ومنشغلا باهتمامات أخرى ، في الزمن الذي يكون فيه تعبا ، أو في الزمن الذي يبدل فيه أعماله ، في الزمن الذي يكون فيه غارقا في مختبراته ومصانعه لتطوير مادة ، أو في الزمن الذي يكون فيه غارقا في أحلامه .

ان الزمن مهم ، واختياره أهم بحيث يكون هذا الاختيار في وقت يحقق فيه المفاجأة بأكملها ، ومن المفروض عند اختيار الزمن المناسب أن تسبقه حملة تضليل وتمويه ، لئلا يكتشف العدو هذا الزمن فيشعر به وتضيع الفرصة ، وتضيع معها كافة الاعمال التحضيرية التي أعدت للمفاجأة .

ز ــ اختيار المكان المناسب : ان اختيار المكان من أهم الشروط التي تحقق المفاجأة . فاختيار مكان للابحاث والدراسات ، أو اختيار مكان للمصانع ذات الاهمية في منطقة ما لا يتوقعها العدو هو اختيار سليم يحقق المفاجأة ، واختيار أمكنة الاسلحة النووية في مكان مخفي لا يتوقعه العدو يحقق المفاجأة ، واختيار الاماكن الضعيفة في دفاعات العدو ، وفي بنيته العلمية والادارية يحقق المفاجأة ، واختيار الفجوات والثغرات في اقتصاده ، وفي نفسيته ، وفي تكتيكاته الادارية ، واستخدام الاسلحة المناسبة لها ، والتركيز عليها بقوى كبيرة في الاماكن الحساسة شيء يساعد على تحقيق المفاجأة .

ان اختيار الاماكن يجب أن يحقق مايلي :

ـ الوقاية والدفاع ضد العدو . وأن يكون في مكان بعيد عن انظار العدو . ومراقبته . وأسلحته .

ـ التأثير على العدو . وعلى تكتيكاته الفنية والادارية ، وعمل ما يمكن من تصعيب الابحاث والدراسات العلمية ، والوقوف أمام مشروعات العدو التقدمية . واعاقته عن الحركة ، واستنزافه مع الزمن . وان التأثير على العدو يجب أن يشمل كافة الاتجاهات السياسية ، والاقتصادية والعسكرية ، والاعلامية ، والاجتماعية الخ ..

ـ التسهيل على الصديق ، والتصعيب على العدو .

ـ ان وضع القوى والوسائط المناسبة في المكان المناسب يحقق المفاجأة ، أي أن توضع هذه القوى والوسائط وان تستخدم في الاماكن الحساسة التي تؤثر على العدو ، وخاصة في الاماكن الضعيفة ، والاماكن التي لا يتوقعها ، والتي بتدميرها ، أو التأثير عليها تتزعزع قوة العدو ، ويتحمل الخسائر ، ويصاب بالذهول ، وتتوقف مداركه وأعضاؤه .

ح ـ استخدام الاساليب الجديدة في المجابهة غير المباشرة : قد يعتاد كل من الطرفين المتخاصمين على اتباع أساليب معينة في المجابهة غير المباشرة ، الا أن الخصم الذي يتمكن من تغيير أساليبه القديمة هو الذي سينتصر على خصمه .

ان التسابق في هذه الاساليب يجب أن يكون مبنيا على تغييرها أو تبديلها . فالاسلوب الذي يستخدم في تطوير مادة استراتيجية كاليورانيوم أو البترول مثلا يمكن أن يؤثر على قوة العدو ويضعفها ، اذ أن قطع البترول ، أو خفض انتاجه ، أو تبديل ، أو تطور استخدامه (بحث وتنقيب ، التكرير ، النقل ، التسويق) يؤثر على العدو . كما أن تشكيل منظمة « الاوبيك » أسلوب جديد ، وتطوير استخداماته الجديدة في جميع المراحل أسلوب جديد ، والضغط بواسطته أسلوب جديد ، والاتفاقات الثنائية أو الجماعية بشأنه من الاساليب الجديدة ، الا أنه تبقى في الاستراتيجية الادارية غير المباشرة انتقاء الاسلوب المناسب من بين هذه الاساليب المتعددة المعروضة ، وان أساليب المفاجأة الادارية متعددة تبدأ من الاستعمار المقنع ، وتنتهي بالحروب العسكرية . فالحصار الاقتصادي يعتبر اسلوبا ، والضغوط الاقتصادية تعتبر من الاساليب والتأميم يعتبر أسلوبا ، وكذلك زيادة الاسعار ، والتضخم النقدي كلها

أساليب ادارية يراد بها الوصول الى انزال الخسارة المادية والمعنوية لدى العدو وتحقيق المفاجأة ، والانتصار على الخصم .

ط ــ استخدام الوسائط والقوى الجديدة : ان امتلاك المصانع الجديدة ، والمخابر الحديثة ، والمواد الجديدة الاولية ، والعناصر الفنية والادارية المدربة ، والعلماء ، والباحثين من كافة الاختصاصات يساعد على تحقيق المفاجأة .

ان صناعة القنبلة الذرية حققت المفاجأة ، وان تطويرها يحقق المفاجأة أيضا باستخدامها وسائط وقوى جديدة . كما أن تصنيع مادة جديدة واستخدامها يحقق المفاجأة . فكل الموارد الزراعية ، والصناعية ، والتعدينية ، وموارد الطاقة تحقق المفاجأة اذا ما طورت ، أو ابتكرت مواد جديدة منها ، واذا ما استخدمت في الاتجاهات المحددة لها ضد العدو .

ان الحصول على البترول بأثمان زهيدة من الفحم ، أو المواد الاخرى يحقق المفاجأة ، وان تطوير التأمين الاداري بادخال العقول الالكترونية ، وبحوث العمليات ، والالات الحاسبة يشكل مفاجأة ، وهكذا فان المفاجأة التي حصلت بالقوى والوسائط من قبل لا تشكل مفاجأة فيما اذا استخدمت هذه القوى والوسائط نفسها مرة ثانية . ان المفاجأة تتحقق في حال استخدام الموارد ، والاسلحة الادارية للمرة الاولى ، وبهذا فان العلم يداب للحصول على قوى ووسائط جديدة أو مبتكرة ، أو مطورة ليحقق بها المفاجأة . كما ان الكثرة في القوى والوسائط بالاضافة الى فعاليتها تحقق المفاجأة ، ومادام العلم واسعا « وما أوتيتم من العلم الا قليلا » فانه سيكون مفاجآت ومفارقات عديدة .

لقد تقدمت وسائط الكشف عن وسائل المفاجأة في هذا العصر ، اذ أن الاقمار الصناعية تستطيع اكتشاف أمكنة الموارد الاستراتيجية المهمة ، والمختبرات ، والتحركات الداخلية والخارجية الى هذه الامكنة . كما يمكنها الكشف عن ماهية ونوع هذه المواد . كما ان عناصر الاستخبارات والاستطلاع قادرة على الدخول الى أي مصنع ، أو مختبر ، أو مجتمع ، ونقل كافة المعلومات السرية التي تتعلق بتطوير هذه المادة ، وطرق استخدامها . كما أن لهذا الجهاز قدرة على كشف نية الخصم فيما اذا كان سيستخدم هذه المادة أو تلك في حروبه الادارية المقبلة . كما أن هناك اجهزة انذار ، واجهزة أخرى قادرة على تتبع الاسلحة والمواد المختلفة

المستخدمة في المفاجأة ، وقادرة بنفس الوقت على ابطالها ، أو تغيير مسارها ، ولا يخفى أن السرعة في التطور هي التي تحقق المفاجأة والمفاجأة في هذه الحالة عامل أساسي لتحقيق الاهداف وبلوغ النصر . فكلما كانت السرعة كبيرة في التطور والابتكار كلما كان تحقيق المفاجأة أضمن وأقوى ، وكذلك فانه على مستوى الاستراتيجية العسكرية ازدادت سرعة الطيران ، والدبابات ، والصواريخ وغيرها من الاسلحة الحديثة التي تشكل عنصر المفاجأة الاول في الحرب الحديثة .

ان تحقيق المفاجأة تتطلب من القوى والوسائط أن تكون في أهبة دائمة ، واستعداد دائم ، وعند التنفيذ ألا يعتورها الفتور أو الهدوء ، أو الخطأ . فاذا أصابها شيء من هذا انقلب النجاح الى فشل ، والاصل في ذلك كله هو أن تحقق هذه المفاجأة الاهداف المحددة ، وأن تكون البداية لتقدم مستمر وأن تتغلب على التفوق أي أن تكسر المفاجأة القشرة الصلبة التي تغلف القوى المعادية ممهدة بذلك للقوى الاخرى من أن تستثمر كسر هذه القشرة ، والوصول الى عمق تكتيكات العدو الادارية والفنية ، ولهذا فان القوى والوسائط يجب ان تكون بحالة استعداد كامل لكي تؤدي دورها اثناء بدء المفاجأة ، والا تتراخى عند التنفيذ ، لان طريق النصر شاق وعسير .

تتطلب التحضيرات وقتا طويلا لتحقيق المفاجأة قد تدوم بضع سنين ، وهذا عائد طبعا الى توفر الاموال ، والمواد الاولية ، وتوفر اليد العاملة الفنية والادارية ، وتوفر الصناعة ، وقد وضع الجنرال « أندريه بوفر » مدة التحضيرات لمدة خمس سنوات حيث يقول : « وفي حرب الشؤون الادارية التي تدور وقت السلم نجد أن الوقت اللازم لانتاج هذه الوسائل يكون في حدود خمس سنوات ، وبالتالي يجب أن تكون التقديرات موضوعة لمدة خمس سنوات قادمة ، ومبنية على موقف في المستقبل موقف تخميني بدرجة كبيرة » ، وفي الحقيقة ان فترة التحضيرات قد تبلغ أكثر من المدة التي وضعها الجنرال (أندريه) فتحضير الكوادر يحتاج الى زمن طويل ، وتحضير المصانع يحتاج الى زمن أطول ، واجراءات وتجارب المختبرات والبحوث تحتاج كذلك الى مدة طويلة ، وفي نظري ان المدة تطول أو تقصر تبعا للعوامل التالية :

أ ــ توفر الاموال ، وتوفر المواد الاولية الاساسية ، وتوفر الصناعة، وتوفر العلماء والباحثين والاختصاصيين .

ب ــ مدى تفاعل هذه الموارد والامكانيات فيما بينها .

جـ ــ تطوير هــذه القــوى والوسائط بما يتفق مــع الاهداف ، وبصورة تكون فيها متقدمة على قوى ووسائط الخصم .

اذا اعتبرنا الصراع المسلح صراعا أدواته من السلاح الابيض حتى القنبلة النووية ، واذا اعتبرنا الصراع الاداري صراعا أدواته ألموارد وتصل بفضل هذه الحروب الى الحسم دون استخدام ادوات الدمار ، وتتحقق المفاجأة عند سباق الخصم في هذه المختبرات ، وابتكار مادة جديدة تبطل المادة الموجودة لدى الخصم . وبهذا فان هذه الحروب تعتبـــــر مستديمة بينما الحرب من النوع الاول هي حرب خاطفة لا تدوم سوى الايام والاسابيع ، ولذا فان مفاجأة الحروب الادارية كثيرة ومتنوعة ، تزداد مع الزمن ، وتتعقد .

ان تحقيق المفاجأة وتجنب المفاجأة شرطان يلعبان دورا رئيسيا لا بد من تحقيقهما . كل شرط في اتجاه . فتنفيذ المفاجأة يحتاج الى دقــة ، كما أن تجنب المفاجأة يحتاج لانتباه زائد ، وامكانيات كبيرة في الرد على هذه المفاجأة ، ولهذا فان كل خصم يجب أن يجري الدراسة لوسائط وقوى العدو ، ويقدر بعد ذلك القوى والوسائط التي يمكن أن ترد هذه المفاجأة ، وأن يتجنبها ما استطاع الى ذلك سبيلا . فالخطأ في التنفيذ له اثار سلبية في تحقيق المفاجأة ، وقد يؤدي الى النتيجة العكسية تماما . كما أن الخطأ في التجنب وعدم الاستعداد له يعرض هذا الخصم الـى الخسائر الكبيرة ، وبنظري أن تجنب المفاجأة هو مفاجأة بحــد ذاته .

تحــدث المفاجأة أكثر ما تحدثه زعزعة للقوى المعنوية اذ تؤثر فيها تأثيرا سيئا ، فيختل بذلك توازن القوى ، وتظهر الفردية ، وتتفكك عرى المجموعات الصناعية والادارية ، ويصيب الوهن نفوس الاداريين الذين يقومون على ادارة هذه الاعمال ، وبهذا تستغل المفاجأة لتحطيم معنويات العدو وزرع اليأس في نفسه ، ومما يلاحظ أن ميزان القوى قد يكون متفلبا في التعداد ، والتدريب والتخصص ، والتنظيم ، والكفاءة الفنية ، والتكتيكات .

الا أن المفاجأة قد تتغلب على هذه القوى جميعا ، وذلك بتفردها بالتغلب على العدو بالقوى المعنوية فقط ، ومن المعلوم أن القوى المعنوية سرعان ما تعاود شيئا فشيئا . لهذا وجب على الخصم المفاجيء أن يستغل

هذا النجاح في هذه الفترة الزمنية المحددة . والا انقلبت المفاجأة ضد الخصم الذي استعملها .

٢ ـ الخدعــة :

الخدعة هي فن التمويه والاستتار عن الحقيقة ، والقيام بأعمال تضليلية لصرف العدو بتفكيره وسلوكه عن الاتجاهات والامكنة والاعمال الاساسية . قد تتشابه الخدعة مع المفاجأة في نتائجها ، ولكنها تبقــى الصورة السرابية التي تخدع العدوفي عقلــه ، وفي فكــره وفي بصــره ، وفي بصيرته . وبهذا الخداع يمكن أن يتسرب الــى العــدو التهاون ، والتراخي ، وعدم الاستعداد . قد توارى الحقيقة بخدعة ، وحينئذ يمكن القيام بعمل اخر غير الذي ووري عنه . فالخصم الذي أظهر للخصم الاخر قوته ونشاطه في اتجاه ، بينما حقيقة القوة والنشاط في الاتجاه الاخر ، وقد تستتر الحقيقة بقول او عمل . فالتصريحات المتتالية عن موضوع معين يجذب أفكار العدو نحو هذا الموضوع المصرح به ، والعمل التظاهري في ناحية معينة ، والعمل الحقيقي في ناحية اخرى يجذب قوة العدو نحو العمل التظاهري ، واذا لم ينجذب العــدو بأفكــاره ، وقــواه ، فانه يقع على الاقل في البلبلة والتردد في نفسه ، مما يجبره على بعثرة قواه لانه لا يعلم اين تكون الحقيقة ، وفي أي اتجاه ، ويجبره ايضا على التردد في تفكيره لانه لا يعلم اين يركز خصمه ، وبهذا فانــه يتحقق هدف الخدعة ، وان اهم ما يصيب القائد او (القيادة) هــو الوقوع في التردد والحيرة ، ويقول كلاوزفيتز : « ان الحرب مجال للحيرة، وان ثلاثة ارباع الامور التي يتوقف عليها القتال في الحرب مختفية الى درجة ما في ضباب الحيرة » .

تهدف الخدعة الى منع العدو من معرفة تكتيكات وأساليب الادارة، ومجمل الدراسات والابحاث العلمية حــول تطور مادة من المواد ، أو ابتكار مادة ، أو اتباع أسلوب ، وبهذا يبقى العدو جاهلا لكل المعالــم الحقيقية فلا يعلم البدء ، ولا يعلم الطريقــة ، ولا يعلم التكتيكات ، ولا يعلم عدد العناصر والالات الفنية المعقــدة التي ستستخدم في حالــة الضرورة ، ولا يعلم الدراسات والتصاميم . كما تهدف بنفس الوقت الى استخدام كافة القوى والوساط الادارية في الاتجاهات المحــددة ، وفي النقاط التي تؤثر على العدو ، والتي تنزل به أكبر الخسائر ، ولتحقيق هذا الهدف فانه ينبغي :

آ ــ اقامة مراكز تبادلية كاذبة للمختبرات ، وصورة كاذبة للدراسات ، والتظاهر بكافة الطرق والاساليب التي تجعل العدو يعتقد بأن هذه الاعمال ، أو المختبرات ، والمصانع الكاذبة ، انما هي حقيقة ، ويبني حشده وامكانياته بناء على هذه الفكرة التظاهرية ، أو العمل التظاهري .

ب ــ التظاهر بأكثر من عملين ، أو فكرتين ، أو بناءين حتى يشك العدو في كل الاعمال ، أو الاقوال التي يشاهدها أو يسمعها ، ومن الجانب الاخر يجب التركيز على النواحي التي يمكن أن تحدث الخسائر الكبيرة لدى العدو .

جـ ــ استخدام وسائط الاعلام المختلفة لتضليل العدو ، وارباكه ، وايقاعه في الحيرة .

د ــ ابقاء الهدف الذي سيركز عليه هادئا ، غير مشوب بضوضاء ، أو ضجة ، فكأن الاهمال أبقى عليه في حال السكون والركود . وبهذا يتكون لدى العدو فكرة توحي اليه بعدم الاستعداد . فيتهاون في واجباته ويتراخى في أعماله ، وفي فترة التراخي هذه يمكن للخصم الاخر أن ينقض عليه ، ويحقق أهدافه ، وهذا أثمن وقت يمكن أن ينال العدو من خصمه .

هـ ــ الاستعداد الكامل من جانب الخصم الذي استخدم الخدعة ، وتحفزه للعمل السريع والحاسم .

ان الاستراتيجية الادارية غير المباشرة تبنى على الخدعة ، ولو صح لي لاطلقت عليها اسم « استراتيجية الخدعة » . فالخدعة من طبيعة هذه الاستراتيجية وتتمشى معها في تنظيمها ، وتنفيذها . فهي في المكر والحيلة ، والدهاء والمخاتلة ، وهي التي تضعف العدو ، وتشل امكانياته .

ان في كل مفاجأة خدعة كامنة فيها ، وبقدر ما تكون الخدعة محكمة وقوية بقدر ما تكون المفاجأة قوية ومذهلة . فهما صنوان لا يفترقان أبدا . فالخدعة تحقق المفاجأة ، وهي السبيل اليها . فهي تمهد وتضلل ، وتموه في القول والعمل ، حتى تأتي المفاجأة فتتم الدور الذي بدأته الخدعة فهي في هذا تعتبر عملا تحضيريا للمفاجأة .

يعود الفضل الاكبر في نجاح الخدعة الى القيادة التي يجب أن تعد الخطط اللازمة للتمويه والخداع ، وأن تكون هذه الخطط قادرة على التأثير على العدو ، وأن توجه كلها الى نقطة واحدة ، أو اتجاه واحد . فتصريحات القيادة بين حين واخر ، والخطب ، واصدار الاوامر المزيفة ، وغيرها كلها تفيد في التضليل والخداع ، وتنظيم الاعمال السرية ، وتمويه العتاد ، والدراسات كلها تفيد في هذه الناحية ، وعلى القيادة في مثل هذه المواضيع انتقاء الخدعة المناسبة ، واستخدامها في الزمان المناسب ، وفي المكان المناسب ، ولا تستطيع القيادة أن تضع كل حيلة أو خدعة في مكانها وزمانها الا اذا كانت على اطلاع واسع بمجريات الامور ، ودقائقها . فالرؤية الصحيحة والواضحة عن كل المعطيات ، وعن الموقف للعدو والصديق هي التي تفرض الخدعة المناسبة في المكان والزمن المناسبين .

ان الخدعة تستخدم أكثر ما تستخدم لدى الخصم الضعيف ، والذي لا يملك الامكانيات المادية الكافية . فلهذا يعوض عن النقص بالخداع ليتغلب بالتالي على الامكانيات الكبيرة ، وعلى الخصم القوي ، واذا لم يتغلب عليه فعلى الاقل يمكن تثبيته حتى تتاح الفرصة المناسبة ، وقد تكون الخدعة في بعض الاحيان لها تأثيرها في ترجيح كفة ميزان القوى بين الخصمين غير المتعادلين فيما اذا رافق الخدعة شيء من الاقدام والشجاعة، وقد دلت الحروب الادارية الماضية ان الاقدام مع الخدعة تعملان عملها في الانتصار ، ودفع عجلة التطور التكنولوجي والفني الى الامام .

لاشك ان الاعمال الخداعية ، والتصريحات تحتاج الى كثير من الوسائط ، والآلات ، والاشخاص ، والاموال ، وخاصة في هذا العصر الذي تقاربت مشارقة الى مغاربه بواسطة أجهزة الاتصال ، والراديو ، والاقمار مما يعطي للاعمال ، أو للاقوال الخداعية ان تنتشر في مدة بسيطة الى كافة انحاء العالم . فالتركيز على توفير هذه الاجهزة ، وهذه الوسائط ضروري جدا ، وتوفير هذه الوسائط يحتاج الى امكانيات مادية كبيرة يجب أن يخطط لها عند تخطيط وتوزيع الموارد المالية ، والحذر الوحيد من هذا التركيز على هذه القوى والوسائط ان الخصم الضعيف يخسر جزءا كبيرا من قوته المادية والادارية في سبيل توفير هذه الوسائل ، مما قد يسبب ضعفا في قوته الكاملة ، ونقصا في امكانياته التي يجب ان تركز ضد العدو ، ومن اجل تحقيق الانتصار لابد من توافر العوامل .

أ ــ التخطيط للخدعة ، وانتقاء المناسب منها ، واستخدامها في الزمن والمكان المناسبين .

ب ــ توجيه كافة القوى المادية والادارية ، وتركيزها ضد قوى العدو .

جـ ــ التركيز على القوى والوسائط المادية التي تستخدم في التظاهر والخدعة بالقدر الكافي ، فلا هدر ولاتضييع لان كل هدر يضعف قوة القوى المادية الكاملة الرئيسية الموجهة ضد قوى العدو .

د ــ ان تكون الرؤية واضحة لدى القيادة ، وتتحلى هذه القيادة بالحزم والاقدام ، مع فن استخدام الخدعة .

كلما كبر الهدف ، وكلما كبرت أهميته تعددت الحيلة والخدعة ، وتنوعت ، وبالتالي فانها تتكلف من الوسائط والقوى الخداعية ، التي تحتاج بدورها الى كثير من الموارد المالية ، والى كثير من اهتمام القيادة . واحتاجت بعد ذلك الى وقت طويل . فعلى مستوى الاستراتيجية يجب أن تعمل الخدعة في العدو وتؤثر فيه ، ومن جهة ثانية يجب على الخصم الذي استعمل الخدعة ان ينمي قوته الذاتية ، ومن جهة ثالثة ان تؤثر ، وتعمل عملها في دول العالم، وبصورة عامة يجب أن تعمل الخدعة في آن واحد على اتجاهات ثلاث : العدو ، والصديق ، والعالم .

ان الخدعة تشبه في هذه الحالة الابرة المخدرة التي تشل عمل العدو لفترة ما ، وبنفس الدقة توجه العالم الى أنه لابد من حق هذه الابرة في هذا الجسم المريض .

الفصل الثالث

العلاقة بين الاستراتيجية الادارية والاستراتيجية القتالية

ان للاستراتيجية الادارية علاقة وطيدة في الاستراتيجية الحربية ، كما أن الثانية لها علاقة وطيدة ايضا بالاولى . فهما في التنظيم والتخطيط، وهما في التنفيذ تتعاونان ، وتنسقان فيما بينها ، ويكفي أن نعلم أن القوى الادارية تتحكم في تسليح الجيش ، وفي تنظيمه ، وفي اعداده . فالمواد المادية الكبيرة تسمح بتشكيل جيش قوي ، والصناعة المتطورة تسمح بتطوير الجيش تطويرا يتمشى مع المتغيرات ، ومع الظروف المحيطة .

تعتبر الاستراتيجية الحربية جزءا من الاستراتيجية الشاملة ،كما تعتبر الاستراتيجية الادارية جزءا هاما من الاستراتيجية الشاملة . فكلاهما تعالج مسائل الاعداد والتخطيط للحرب وخوضها ، ومسائل الحملات العسكرية ، والعمليات الاستراتيجية ، ويعني الاعداد والتنفيذ في الاستراتيجية الادارية اعداد وتنفيذ مايلي :

أولا : تنظيم الاقتصاد واعداده .

ثانيا : تنظيم المؤخرة (الشؤون الادارية) وتحضيرها .

ثالثا : خوض أو تنفيذ الاعمال الادارية القتالية المطلوبة .

رابعا : الاستنتاج .

أولا : تنظيم الاقتصاد واعداده : لقد تعرضنا الى هذا الموضوع من

قبل في فصول سابقة ، وشرحنا مقومات هذا التنظيم ، ومن المفيد في هذا المكان ان أتعرض الى هذا الموضوع من قريب ، أو بعيد لان الاقتصاد يعتبر حجر الزاوية في بناء الاستراتيجية الادارية ، واهم ما يشمله هذا التنظيم :

١ ـ الموارد الزراعية والحيوانية .

٢ ـ الموارد التعدينية ، وموارد الطاقة .

٣ ـ الصناعة .

٤ ـ الموارد الماليـة .

٥ ـ الموارد البشرية .

ان لكل نوع من هذه الانواع المذكورة له طرقه ، ومقوماته ، وتنظيمه فالموارد الزراعية تحتاج الى مناخ ملائم ، وتربة مناسبة وامكانيات فنيـة كبيرة في الزراعة . كما أن الموارد التعدينية ، وباقي الموارد الصناعيـة تحتاج الى تنظيم كفء ، واستخدام جيد لها لكي تعطي اكبر انتـاج ، وأعظم طاقة ، وكذلك فان هذه الموارد جميعا تؤلف الاقتصاد .

تتأثر الاستراتيجية الحربية كثيرا عندما تكون الموارد الزراعية غير منظمة ، أو قليلة . فاذا كانت المساحات المزروعة من الارض قليلـة ، ولايمكن أن تسد حاجات السكان ، والنمو السكاني ، او تسد حاجـة الجيش ، والمتطلبات القتالية الكبيرة . فان هذا يعني ان تكون الاستراتيجية الحربية غير قادرة على استيعاب كافة الظروف والاحوال ، وفي هذه الحالة تكون هذه الاستراتيجية معيدة ، ولايمكن أن يكون تنظيم هذهالاستراتيجية أو عملها يستوعبان كافة المسائل المطلوبة منها ، ولهذا فانه في العصر الحديث تتجه كافة الدول لزيادة المساحة المزروعة ، وادخال التقـدم التكنولوجي على الزراعة أي تعمل الدول على تنظيم الزيادة الراسيـة والافقية للزراعة خاصة وان الموارد الغذائية يتزايد طلبها يوما بعد يوم ، وهي تتمثل في الحبوب ، وفي المنتجات الغذائية الاخرى . فالقمح والارز يعتبران الاساس في الموارد الزراعية وعليها تقوم الحسابات من اجل تنظيم وبناء الاستراتيجية الحربية ، وتنظم الخططالقتالية على اساس المتوفر منها ، والواجب استيراده من الموارد الغذائية ، والواجب وجـوده في المستودعات ، وكمية الاحتياطي ومقدار الاستهلاك قبل القتال واثناءه

وهكذا فان الموارد الزراعية والغذائية تؤثر على الاستراتيجية الحربية . فكم من الازمات نشأت بسبب الموارد الزراعية ، وكم من البلاد استعمرت بسبب الموارد الزراعية ، اذ سيطرت دول اوروبا وخاصة بريطانيا على جنوب شرق آسيا ، وبسبب زرعة المطاط تنافس المستعمرون لاخضاع هذه المنطقة الى نفوذهم ، فكانت تخضع أغلب دول هذه المنطقة الى النفوذ البريطاني ، والهولندي ، والفرنسي ، وذلك كله لتأمين مزيد من الموارد الزراعية ، والغذائية ، والصناعية .

واذا كانت الموارد الزراعية قد أثرت الى حد ما في الاستراتيجية الحربية ، فان الموارد التعدينية لها أهميتها الحربية في اعداد الصناعة ، وفي تصنيع الاداة الحربية كالطائرة والدبابة ، والغواصة ، والمركبة ، وغيرها من الالات الدقيقة، اذ ان قلة الموارد التعدينية وكثرتها يؤثر على ضعف وقوة الاستراتيجية الحربية ، واما الموارد التعدينية فهي كثيرة ومتنوعة ، وان كل بلد فيه من الموارد التعدينية القليلة أو الكثيرة . المهمة أو أقل أهمية وعلى كل فان الاستراتيجية الحربية تكون قوية اذا توفر فيها :

آ ـ كثرة المعادن اللازمة لصناعة الالة والتجهيزات .

ب ـ جودة هذه المعادن وقابليتها للتصنيع ، والتكييف مع متطلبات الاستراتيجية الحربية .

ح ـ التكامل في الموارد التعدينية . فاذا كانت قليلة او غير متوفرة ، وجب على الاستراتيجية الحربية أن تسعى مع الدول الحليفة ، أو الصديقة ، أو غيرها لتوفير هذه المادة، وايجادهابكافة الطرق والوسائل .

كلما تقدم الزمن كلما ازدادت الحاجة الى مثل هذه الموارد ، لان الاستهلاك سيزداد ، والطلب سيزداد على الآلات ، والادوات الحربية . فالحديد والنحاس ،والمنغنيز ، والكروم ، والنيكل وغير ذلك من المعادن ستزداد . ولهذا وجب على الاستراتيجية الحربية انتلحظ هذه الزيادة ، وتطور نفسها مع تطور هذه الموارد ، والا فقدت عنصرا أساسيا في حياتها ألا وهو التطوير والنمو .

لكل مورد من الموارد التعدينية مهمة خاصة ، ووظيفة يؤديها الى الاستراتيجية الحربية . فالحديد يدخل في صناعة الاسلحة وفي صناعة الغواصات ، والنقل البري ، والجوي ، والمائي ، ويدخل في كثير من الصناعات الحربية التي لاغنى عنها ابدا ، والكروم يدخل في صناعة

الصلب وفي صناعة الافران الذرية ، والطائرات ، والآلات القاطعة ، والالمينوم في صناعة الطائرات ووسائط النقل والاتصالات ، والنحاس في صناعة السبائك القوية والقاسية ، والرصاص في صناعة الاسلحة والذخائر والعربات والبطاريات ، والاسلاك الكهربائية ، والمطاط ، والسفن الحربية ، واليورانيوم الذي يدخل في صناعة الطاقة الذرية ، وفي صناعة الاسلحة الذرية والنووية ، وكذلك فان المعادن الكيمياوية كالنترات والبوتاس والميكا ، والفوسفات ، والكبريت تدخل في صناعة البارود ، وحشوات الذخائر ، والمتفجرات ، والصناعات العديدة . كما أن معادن الطاقة التي تسير المركبات ، وتحول المعادن الى ادوات حربية ، واهمها البترول والفحم ، والطاقة الكهربائية .

ان كل هذه الموارد هي أدوات ادارية مهمة في تكوين الاستراتيجية الحربية . ومن أنى لهذه الاستراتيجية ان تكون قوية اذا كانت هذه الموارد قليلة وغير متوفرة ، ولايمكن للاستراتيجية الحربية أن تنمو ، وأن تخطط على مستوى واسع دون ان تكون هذه الموارد متوفرة .

واذا كانت الموارد المتقدمة الذكر لها اهميتها في الاستراتيجية الحربية ، فان الصناعة لها أهميتها الخاصة فيها . فهي التي تحول الموارد الزراعية ، والموارد التعدينية الى آلات حربية ، والى تجهيزات واعتدة قتالية ، ولابد لاقامة الصناعة من توفر الشروط التالية :

آ ــ توفر الموارد التعدينية ، والزراعية ، والحيوانية ، والطاقة ، والموار البشرية .

ب ــ توفر الاموال .

حـ ــ توفر الايدي الفنية ، والخبراء ، والعلماء ، والباحثين .

د ــ توفر الطاقة المائية ، والكهربائية ، والبترولية ، والفحمية وغيرها .

هـ ــ توفر الطرق ، والمواصلات الحديثة .

و ــ توفر القواعد ، والموانىء ، والانهار ، والمطارات ، والمنافذ البحرية المطلة على العالم .

ز ــ تعداد وحساب الاحتياجات العامة للسكان والجيش ، والاحتياجات المحلية والدولية .

ان التمركز الصناعي يجبأن يتطابق مع المهمات والمتطلبات القتالية . فاذا كانت الصناعة موزعة توزيعا منتظما في البلاد أخذة بعين الاعتبار نوع الصناعة ، والاتجاهات والقوى والوسائط اللازمة أمكن لهذه الصناعة ان تركز على ناحية معينة، اومنطقة معينة . انالاستراتيجية الحربية تطالب الصناعة بأن تكون قريبة من القوات ، ولاسيما الصناعة الاستهلاكية كالمواد الغذائية ، والاعتدة ، والاسلحة ، والذخائر التي يتطلب وجودها ان تكون قريبة من القوات المقاتلة . وهناك بعضالصناعات ولضرورات الامن يمكن ان تمركز في امكنة بعيدة ، او قريبة من القوات . وعلى كل حال فان تمركز الصناعة يجب ان يخدم الاستراتيجية في أهم المسائل التالية :

أ ـ ان تصل المواد المصنعة ، وانتاج المصانع الى القوات المقاتلة بأسرع مايكون ، وفي الزمن المحدد .

ب ـ ان يكون هناك وسائط نقل برية ، وبحرية ، وجوية سريعة بحيث تؤمن نقل الاحتياجات ضمن الزمن المحدد .

حـ ـ ان تتوفر الطرق الصالحة لمرور وسائطالنقلالحديثة والمتنوعة بحيث تؤمن هذه الطرق السرعة المطلوبة لايصال الاحتياجات الى كافة القوات في كل مكان ضمن الزمن المحدد .

د ـ ان تكون الاحتياجات منظمة ومعدة قبل البدء في الاعمال القتالية ، وأن تكون هذه الاحتياجات كافيةلتحقيق الاهدافالاستراتيجية الشاملة ، واذا لم تؤمن هذه الاحتياجات بكاملها فان ذلك بطبيعة الحال سوف يؤثر على قوة الاستراتيجية الحربية ، ويجعلها تعدل في كثير من خططها ، وتغير من طرق عملياتها ، وتتجاوز كثيرا من المهام التي قد تكون رئيسية لبلوغ النصر ، ولكن المهم في هذه الحالة أن تنتقي الاستراتيجية الحربية مايناسبها ضمن هذه الامكانيات المتاحة .

هـ ـ ان تكون الاحتياجات مستمرة في انتاجها ، وفي امدادها للقوات المقاتلة اثناء القتال ، والا فقدت الاستراتيجية الحربية قوتها ، ووتيرة تقدمها ، وهكذا يجب أن تنظم هذه الاحتياجات بحيث تؤمن استمرارية القتال ، وتطويره ، ولهذا فانه من المتوجب تنظيم نقاطالامداد، والزمن الذي يجري فيه تسليم هذه الاحتياجات ، ووسائط النقل

الضرورية ، والعناصر اللازمة للامداد ، والتحميل والتفريغ ، وكل ذلك مطلوب من المستويات الدنيا والعليا .

و ــ ان يعاد تنظيم الانتاج ، والاحتياجات بعد انتهاء القتال ، وأن يستفاد من خبرة الحروب في هذا التنظيم ، وبذلك تتعاون الاستراتيجية الادارية ، والاستراتيجية الحربية بتنظيم هذا الانتاج ، وهذه الموارد لبناء الاسس المادية ، والقتالية بعد انتهاء الحرب .

ز ــ ان التخطيط الصناعي يلعب دورا رئيسيا في تمركز الصناعة بحيث يجعل هذه الصناعة في متناول الاستراتيجية الحربية . فلا يطغى انتاج مادة على مادة ، بل يكون هنالك نوع من التوازن بين التخطيط والتمركز الصناعي ، وبين التمركز الصناعي ، وتمركز القوات .

ح ــ وفي بعض الاحيان قد يتحكم في التمركز الصناعي تمركز الموارد كموارد الطاقة مثلا . فتمركز الفحم في منطقة معينة تفرض تمركز الصناعة في هذه المنطقة ، ووجود قوة كهربائية في منطقة تفرض تمركز أنواع جديدة من الصناعات في هذه المنطقة ، وتمركز الحديد في منطقة معينة تفرض تمركز بعض الصناعات في هذه المنطقة ايضا ، وهكذا فان ظروف التوزيع الصناعي المتعددة التي من أهمها : تمركز القوات ، وتمركز بعض أنواع الموارد ، وظروف الامن ، وظروف الارض الجغرافية كالموانىء والقواعد ، والطرق وغيرها ، تفرض على الصناعة ان تكون متجاوبة لكل هذه المطالب ، ولن يحل مشكلة هذه المطالب جميعا سوى التخطيط الذي يلعب الدور الرئيسي والتنظيم الذي يتجاوب مع هذه المطالب .

ان مطالب الاستراتيجية الحربية من الاعتدة والاسلحة والتجهيزات كبير جدا تبدأ من صناعة الاسلحة والذخائر الثقيلة والخفيفة وتمر بصناعة العتاد الهندسي، والاتصالات، والصناعات الغذائية، وتنتهي في صناعة النقل والخدمات ، والكهرباء ، وغيرها ، واذا لم تقدم هذه الصناعات أو اذا تأخرت في تجهيز الجيوش ، وكانت قليلة بالقدر الذي لاتسمح فيه الامكانيات ببناء استراتيجية قوية ، فان ذلك يؤثر على هذه الاستراتيجية ويجعلها تتراجع في كثير من خططها أو تستغني في كثير من الصناعات بادئة بالاهم فالمهم . فالاستراتيجية الهجومية أقوى بطبيعة الحال من الاستراتيجية الدفاعية . فالاولى تدعمها الصناعات القوية والمتوفرة ، والثانية تنتقي من الصناعات مايناسب ظروفها الصناعية والقتالية ، وقد اتبعت الولايات المتحدة الامريكية عندما كانت صناعتها من أسلحة

التدمير الشامل اقوى من صناعة الاتحاد السوفييتي « استراتيجية الردع » . ولكن لما قوي الاتحاد السوفييتي وبذها في كثير من الصناعات الشاملة وغير الشاملة ، اتبعت الولايات المتحدة الامريكية « استراتيجية الرد المرن » وهكذا تتبدل الاستراتيجية الحربية من حال الى حال تبعا لتوفر الانتاج الصناعي ونوع هذه الصناعة ، وقوتها ، ودقتها ، وتتحقق مطالب الاستراتيجية الحربية عندما تتوفر لها المواردالصناعية القوية، والمصانع الكبيرة والمتعددة ، والمطورة ، والعمال الفنيين الذين يعملون في هذه الصناعة أي أن الصناعة يجب أن تكون قوية حتى تكون الاستراتيجية الحربية قوية .

نفس العوامل التي تؤثر على الصناعة ، هي نفسها التي تؤثر على الاستراتيجية الحربية . فطبيعة الصناعة : تحويلية ، أو تشكيلية ، أو معدنية ، أو كيمياوية تحويلية ، أو استخراجية ، خفيفة أو ثقيلة ، صناعة الانتاج المحدود ، أو غير المحدود ، الصناعات المتعددة المجالات ، أو غير المتعددة .

ان لكل نوع من انواع الصناعة هذه صفات خاصة ، وعمل خاص تؤثر على طبيعة الاستراتيجية الحربية فتجعلها هجومية ، أو دفاعية مرنة ، أو رادعة . قوية ، أو ضعيفة . فصناعة المفاعلات الذرية ، وبناء السفن ، وصناعة الطائرات الحديثة تحتاج الى زمن طويل ، وهي من طبيعتها تحتاج الى المدة الكبيرة ، وعند تخطيط الاستراتيجية لابد أن تلحظ في أعتبارها طبيعة هذه الصناعات ، والمدة التي تستغرقها ، وبالتالي فان هذه الصناعات تحتاج الى امكانيات مالية وفنية كبيرة . كما تعتبر العوامل الاقتصادية من العوامل الكبيرة المؤثرة على الصناعة ، وخاصة مستوى الدولة الاقتصادي ، فينعكس ذلك على المستوى الزراعي ، والمواصلات ، والمرافق والكهرباء ، وغيرها . مما يؤثر نفس التأثير ايضا على الاستراتيجية الحربية : على النقل ، وعلى المواصلات ، وعلى مسارح العمليات ، وعلى التسليح ، وعلى الآلات ، والاعتدة التي يسلح بها الجيش ، وهكذا فان العوامل الاقتصادية لها تأثير كبير على الاستراتيجية الحربية ، وهنالك العوامل السياسية التي تؤثر على الصناعة وتخطيطها والسيطرة عليها . فالصناعة المخططة والموجهة بطبيعة الحال تخدم الاستراتيجية الحربية ، أكثر من الصناعة التي هي بين أفراد يتحكمون فيها وتخضع للهزات السياسية بين الحين والآخر .

ان الاستقرار السياسي يبني صناعة قوية ، وبالتالي يبني

استراتيجية حربية قوية بعكس ما اذا كان هذا الاستقرار غير موجود . كما أن تشجيع الدولة لصناعة ما يقوي هذه الصناعة ، ويجعلها تسير شطر النجاح والتقدم ، وبتشجيع هذه الصناعة يمكن للاستراتيجية الحربية أن تبني خططها على الصناعات المهمة ، وهكذا فان التشجيع والتخطيط الطويل للصناعة يعطي للاستراتيجية الحربية امكانيات كبيرة في التخطيط والتنفيذ وهنالك العوامل التكنولوجية التي دخلت الصناعة من جميع ابوابها، وقد أدت العوامل التكنولوجية الى زيادة الانتاج ، والى ابتكار صناعات جديدة ، أو تصوير صناعة قديمة ، والى السرعة في العمل ، والى الدقة في الصنع . فالسرعة دخلت الطائرات التي ما أن خرجت طائرات من العمل الا تبعتها طائرات من نوع جديد ، والدقة دخلت عالم الصواريخ ، وحتى على مسافات بعيدة فالصناعة اتجهت الى التعقيد ، والبحث ، والابتكار ، والتطوير ، وبهذا فانه قد انعكست هذه العوامل التكنولوجية على الاستراتيجية الحربية . فقد جهزت القوات بأحدث الاسلحة والاعتدة ، والتجهيزات ، والتعقيد الفني في العمل . فأصبح كل سلاح يحتاج الى فني أو عالم يديره ، وبهذا فان الاستراتيجية قد اتجهت اتجاها علميا يعتمد البحث العلمي ، والعلماء ، كما أن هذه الاستراتيجية قد اتجهت أيضا الى التعقيد ، وبقدر ما تكون الصناعة متطورة ، ومتقدمة بقدر ما تكون الاستراتيجية قوية وفعالة ، وأخيرا فان هناك العوامل العديدة مثل نظام التعليم ، والعادات القديمة والموروثة ، والدين ، والانظمة الاجتماعية ، ونظام التوفير ، والعلاقات الاسرية ، والثقافة وغيرها تؤثر على الصناعة ،وبالتالي فانها تؤثر على الاستراتيجية الحربية من قريب أو بعيد .

الاموال هامة وأساسية لاستثمار الموارد الزراعية ، والحيوانية ، والتعدينية ، وموارد الطاقة . كما أنها ضرورية جدا لاقامة الصناعات الثقيلة ، والخفيفة ، والدقيقة ، والآلات الالكترونية،وغيرها. فبواسطتها تشتري الالات والمصانع اللازمة ، وبواسطتها تدفع أجور العمال والفنيين، ونفقات الابحاث والمختبرات ، وبواسطتها يدرب العمال ، وترسل البعثات الى الخارج ، واذا كانت تتأثر الصناعة بتوفر الاموال ، أو عدم توفرها ، أفلا تتأثر الاستراتيجية الحربية ؟ . حتما ستتأثر ، ومن الطبيعي أن الاموال ضرورية لكل هذا ، وضرورية أيضا لتوفير الاعتدة والاسلحة والتجهيزات اللازمة للقوات ، وحتى تكون بالمستوى اللائق .

فاذا كانت الاموال كبيرة ومتوفرة أمكن بسهولة الحصول على كل ما تريده الاستراتيجية الحربية ، ومن أجل الحصول على أموال كبيرة لا بد من تقوية الصناعة ، وتوفر الموارد الاخرى المتنوعة ، وانه بواسطة هذا التفاعل ، أو هذه العلاقة بين الاموال من جهة ، والصناعة والموارد الزراعية والتعدينية من جهة أخرى تنشأ أدوات وتجهيزات ، وأعتدة ، وأسلحة قتالية حديثة ومتطورة تساهم في بناء الاستراتيجية الحربية وتجعلها قوية ومتماسكة ضد الاستراتيجيات العدوة .

ان تنظيم الاموال يحتاج الى :

أ ـ مجموعة من القوانين والانظمة التي تحدد شكل هذه الاموال ، ومصادرها ، وأوجه انفاقها .

ب ـ وجود كادر اداري ومالي لديه القدرة التامة على ادارة هذه الاموال والتصرف بها بحكمة ودراية .

ج ـ استثمار هذه الاموال في تطوير القاعدة الصناعية ، والزراعية والخدمات ، والعمل كل ما من شأنه تنمية الموارد الاقتصادية .

د ـ السيطرة على الشركات والمؤسسات المالية والبنوك ، وانشاء وتوسيع القاعدة الصناعية والزراعية .

هـ ـ ايجاد وتوفير الاموال اللازمة دون أن يمس ذلك سيادة واستقلال الدولة ، وذلك عن طريق القروض ، أو التوظيف ، أو الاستثمارات . وذلك حسبما يكون مناسبا ، وبالطريقة التي تكون مجدية .

تأتي الاموال من مصادر مختلفة ، وأهمها : من الموارد الزراعية ، والحيوانية ، والتعدينية ، والصناعة ، وغيرها . كما تأتي من الخارج عن طريق القروض ، أو التوظيف ، أو الاستثمارات . فالموارد الزراعية كثيرة ومتنوعة ، ويمكن أن تجمع الدولة بسبب بيع الفائض منها أموالا كثيرة ، وكذلك الموارد التعدينية التي تدر على البلاد أيضا أموالا كبيرة من جراء بيعها ، أو تصديرها ، أو تصنيعها ، وتصدر الدول الغنية من هذه المعادن كثيرا منها الى دول العالم ، وهنالك المعادن الكيميائية ، ومعادن الطاقة التي من أهمها الفحم والبترول ، ولقد أصبحت الدول البترولية في عصرنا الحاضر من أغنى الدول في العالم ماليا بسبب تصديره الى البلاد

الصناعية ، وغير الصناعية ، بل أصبحت هذه الدول في مصاف الدول الصناعية في الغنى ، وكثرة الاحتياطي الذهبي والنقدي ، فتصدرت المملكة العربية السعودية قائمة الدول العربية في الغنى المالي من البترول، وأما الصناعة فهي مركز قوة جذب الاموال ، وذلك من جراء تحويل المواد الاولية الى مواد صناعية قابلة للاستهلاك ، وقد اشتهرت الدول الصناعية بكثرة أموالها ، وزيادة مبيعاتها ، وخاصة فيما يتعلق بمبيعات الاسلحة والذخائر ، وتأتي الدول الصناعية في مقدمة الدول في الغنى ، ثم تأتي بعدها الدول النفطية ، وهناك مصادر كثيرة ومتنوعة للاموال تأتي من النقل والسياحة ، والخدمات وغيرها . وان الدول التي بيدها هذه الاموال يمكنها من العمل بما يلي :

أ ــ شراء الاعتدة ، والاسلحة ، والتجهيزات التي تراها ضرورية ومناسبة لبناء استراتيجيتها .

ب ــ تدعيم الاستراتيجية الحربية بكل ما يلزمها .

جـ ــ اجراء الابحاث والدراسات الفنية والتكنولوجية التي من شأنها تقوية أدوات الاستراتيجية .

د ــ اجراء التجارب ، والتدريبات الخاصة العامة ، وتأمين مساعدات التدريب ، وغير ذلك من المسائل التي من شأنها تقوية الكوادر التي تعمل في جميع اختصاصات القوات المسلحة وفروعها .

هـ ــ تطوير صناعة الاسلحة والذخائر ، والغواصات ، والطائرات والدبابات ، وكافة التجهيزات القتالية ، والاصل في الصناعة وخاصة الحربية منها يجب أن تكون محلية ، وفيها اكتفاء ذاتي ، ويأتي في الدرجة الثانية شراء هذه الاعتدة من الخارج ، ومن المعلوم ان شراء هذه الاعتدة من الخارج يرافقه صعوبات في القتال ، وصعوبات في الامداد ، ولهذا يجب أن يركز على الصناعة المحلية ، ويستقدم لها الخبراء ، والالات الضرورية لتتمشى هذه الصناعة ، مع المطالب ، ولتكون قادرة على تلبية كافة الاحتياجات .

ان الهدف من الاموال : هو بناء وتطوير القاعدة القتالية في الاستراتيجية الحربية ، بالاضافة الى بناء وتطوير القاعدة الاقتصادية في الاستراتيجية الادارية ، وبدون هذه الاموال لا يمكن تحقيق هذا الهدف ، أو تطوير الصناعة لانتاج كافة الاعتدة والتجهيزات ، والاسلحة ،

وبهذا تبقى الاستراتيجية الحربية غير قادرة على التخطيط السليم الكامل، وتواجه بذلك كثيرا من الصعوبات ، وبالتالي فانها لن تقوى على مجابهة التحديات التي تفرض عليها من الاعداء .

ان أهداف الاستراتيجية الشاملة تصبح في عدم توفرالاموال وصعبة التحقيق والمنال . فالاهداف مرتبطة ارتباطا وثيقا بتوفر الاموال ، وبحسن استثمار هذه الاموال والتصرف بها . ان لكل استراتيجية هدف تسعى اليه ضمن الهدف العام للاستراتيجية الشاملة . فالاستراتيجية الاقتصادية لها هدف ، والاستراتيجية الحربية لها هدف ، والاستراتيجية الاعلامية لها هدف ، والاستراتيجية السياسية لها هدف ، ولكن الذي يربط بين أهداف هذه الاستراتيجيات ، ويساعد على تحقيق أهدافها الخاصة لتصل الى الهدف العام هووجود وتوفر الاموال . فانه لا بد لكل استراتيجية من توفير الاموال اللازمة لها لتصرفه على تطوير الالات والاعتدة والعناصر ، والمنشآت وغيرها .

تتفاوت الدول في غناها ، وفي توفر الاموال لديها . فالمال الكبير نجده في الدول الصناعية المتقدمة ، وفي الدول النفطية ، ومنها الدول المتوسطة الغنى التي يمكنها الاكتفاء ذاتيا ، ومنها الدول الفقيرة كالدول النامية . فالدول الصناعية المتقدمة بما تملكه من امكانيات مالية ، فان استراتجيتها الحربية قوية ، وان قواتها مجهزة بأحدث الاسلحة والمعدات ولديها القدرة على التحرك والمجابهة ، والتصدي للعدوان . فهي تنفق أموالها في تطوير القاعدة الاقتصادية ، والادارية ، والحربية ، وتوظف الاموال الفائضة لديها في المشاريع المختلفة محليا ودوليا فهي تستغل بذلك ثرواتها الطبيعية المحلية ، والثروات الطبيعية في دول العالم الفقيرة التي يفرض عليها القيود الاستعمارية الجديدة ، وبامكان هذه الدول الغنية أيضا أن تشكل احتياطا قويا من الاموال ، والعتاد والاسلحة والتجهيزات ، وبهذا يمكن أن تقوي استراتيجيتها الحربية لمتابعة تقدمها، وتحقيق انتصاراتها . أما الدول المتوسطة الغنى فان استراتيجيتها تكون أقل قوة وتجهيزا من الاولى . اما الدول الفقيرة التي لا تملك من امرها شيئا ، فهي بحاجة الى مساعدة من الدول الاخرى ماليا ، فان استراتيجيتها الحربية تكون ضعيفة الى درجة انها تخضع ، وتتبع للنوعين الاولين من الدول ، ولهذا فان استراتيجيتها الحربية تكون أضعف من الاستراتيجيتين السابقتين ومن هنا نستنتج :

أ ـ أن الاستراتيجية الحربية تكون قوية اذا توفرت الاموال ، وحسن استثمار هذه الاموال ، وتكون ضعيفة اذا كانت الموارد المالية قليلة .

ب ـ وبنتيجة قوة الاستراتيجية الحربية في الدول الغنية ، يمكن ان تسيطر هذه الاستراتيجية ، او تغزو الاستراتيجية الحربية الضعيفة في الدول المتوسطة ، او الفقيرة ، وتبعا لذلك فانها تمتد الى مساحات كبيرة من العالم تفرض قوتها وسيطرتها على هذه المساحات .

جـ ـ بتوفر الاموال وكثرتها يمكن انشاء قاعدة صناعية كبيرة تكون هذه القاعدة سببا ومددا لقوة الاستراتيجية الحربية .

د ـ بتوفر الاموال وكثرتها يمكن تأمين كافة مطالب القوات المسلحة ، وفي هذا التأمين المادي تكون هذه القوات مجهزة بأحدث الاسلحة والتجهيزات ، والمعدات ، مسايرة في ذلك ظروف القتال الحديثة ، ومتقدمة على غيرها في السبق الفني ، والتكنولوجي ، والوصول الى أعلى مستوى في التدريب والتقدم .

ومن المهم جدا بالنسبة للدول المتوسطة ، أو الفقيرة ، أن تنمي مواردها المالية بشتى الطرق لكي تصل الى تقوية استراتيجيتها الحربية ، وهذه الطرق عديده وتابعة لظروف كل دولة السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والاجتماعية ، الا أنه تبقى هذه الطرق هي الوحيدة لتقدم هذه الاستراتيجية ، ولعل من المفيد ان اذكر أهم الطرق .

أ ـ البدء ، والسير بالتنمية الاقتصادية ، والمالية ، والاجتماعية، والعسكرية ، بكل جدية واهتمام .

ب ـ تأميم كل ماهو اجنبي داخل البلد من شركات ، ومؤسسات وغيرها على أن يكون هذا التأميم على مراحل ، وبعد تأمين كافة الكوادر ، والاجراءات الاخرى ، التي من شأنها أن تجنب التأميم أي توقف ، أو هزيمة .

حـ ـ البدء والسير بانشاء صناعات تتجاوب مع متطلبات الاستراتيجية الحربية ، بادين بالاهم فالمهم .

د ـ التعاون مع الدول المتشابهة في أوضاعها المالية ، والاقتصادية.

هـ ـ تهيئة كافة الكوادر الفنية ، وانشاء المعاهد ، وتوفير الاجهـزة المختصة ، وتأمـين الاعتـدة الحديثة ، وتهيئتها ، لتحل محـل الكوادر والمنشآت الاجنبية .

ان قوة المال وضعفه ، يؤثر تأثيرا كبيرا على الاستراتيجية الحربية . فكلما كان المال كثيرا ومنظما كلما كانت الاستراتيجية الحربية أقـوى على مجابهـة التحديات ، والصعوبات ، وانـه لن يمكن الوصول الـى استراتيجية حربية ، ما لم تكن الاستراتيجية الادارية قوية ومتماسكة ، اذ يجب تقوية المسائل الادارية والمالية من التأميم الى أدنى اجراء اداري يقصد به جمع الثمرة الطبيعية ، والسيطرة عليها ، وتملك وسائل الانتاج، وما التنمية ، وتهيئة الكوادر ، وانشاء الصناعات الا اجراءات اداريـة يقصد بها تقوية الاستراتيجية الادارية . ومن قوة الاستراتيجية الادارية تستمد الاستراتيجية الحربية قوتها وتصميمها . فالاستراتيجية الادارية مرحلة ، أو جسر تعبر عليه الاستراتيجية الحربية لكي تكمل عبورها بعدئذ وتقدمها في سبيل تحقيق المفاجأة .

ان المـوارد البشريـة تلعب دورا رئيسيا ، وبارزا في الاستراتيجية الحربية . فمن الملاحظ أن كافة الاختصاصات في الجيش تلزمها عناصر اختصاصية معينة ومدربة ، تبدأ من عنصر المشاة ، وحتى تصل الـى الاداري ، وحتى تكون الاستراتيجية الحربية قوية يجب :

أ ـ أن تكون العناصر في القوات المسلحة اختصاصية . كل عنصـر مختص بعمل معين (اشارة ـ هندسة ، مدفعية ـ أسلحة) ولا ينتقل الاختصاصي ، من اختصاص الى آخر . لان في هذا ضياع للاختصاص الاساسي ، وضيـاع للاختصاص الثاني أو الثالث . كما أن الاحاطـة بالاختصاصات المتعددة في هذا غير ممكن مهما أوتي العنصر من قوة الذكاء، والاستيعاب . كما أن ظروف العصر الحديثة تتطلب اختصاصات متناهية في الدقـة .

ب ـ أن تكون العناصر مدربة تدريبا جيدا بحيث يكون هذا التدريب قادرا على استيعاب التخصص ، وقادرا بالوقت نفسه على تطوير هـذا الاختصـاص .

ج ـ أن تكون لدى هذه العناصر الاعتدة ، والاسلحة ، والتجهيزات، المتطورة ، والحديثة .

د ــ أن تحمل هذه العناصر عقيدة تؤمن بها ، وتتمسك بها .

هـ ــ أن تتحلى هذه العناصر بالروح المعنوية العالية ، وبالشجاعة والصمود ، والعناد .

و ــ أن تكون قيادة هذه العناصر واضحة ، وصريحة ، ولديها الامكانيات الادارية والقتالية ، والكفاءة اللازمة لمتطلبات القيادة .

ان العنصر البشري ، هو العنصر الخلاق في الاستراتيجية الحربية ، فهو الذي يعمل على الآلة ، وهو الذي يصنع ويزرع ، وهو الذي يبحث . وهو الذي يمهد ، ويقوم بتحقيق الاهداف ، واحتلال ، أو اعادة الاراضي ، وهو الذي يقوم بدور فعال في جميع مراحل التخطيط ، والتنفيذ للعمليات العسكرية ، وهو الاساس في حرب التسابق والتقدم . فتراه في ساحة المعركة ، وخلف البندقية والمدفع ، وهو الذي أصابعه تتلمس أزرار الصواريخ ، والمركبات الفضائية ، وكأني أشعر بالانسان وبهذا المخلوق بأنه محور الاستراتيجية الحربية ، ومعيار تقدمها ، وأساس نجاحها .

ثانيا : تنظيم المؤخرة وتحضيرها :

ان تنظيم المؤخرة يعتبر من الامور الرئيسية في الاستراتيجية الادارية، ويرتبط ارتباطا وثيقا بتنظيم الاستراتيجية الحربية ، وهو أحد الشروط الرئيسية لنجاح تنظيم الاعمال القتالية .

يهدف تنظيم المؤخرة الى الاستخدام الصحيح لقواعد ، وقطعات ، ووحدات المؤخرة ، والى المناورة ، والوقاية ، وتأمين القيادة الحازمة والى التأمين المادي والطبي والفني للقوات المقاتلة التي تحتاج الى كثير من الوسائط الطبية والفنية أثناء قتالها مع العدو ، وتتأثر الاستراتيجية الحربية بهذه التأمينات حيث تعيد تنظيمها على أساس المتوفر من هذه الوسائط ، والامكانيات المتاحة لها .

تلعب العوامل دورا كبيرا في تنظيم المؤخرة ، وتؤثر تأثيرا مزدوجا على المؤخرة ، وعلى الاعمال القتالية على السواء . فالاعمال الهجومية تستدعي تنظيم القوات المقاتلة بشكل يختلف عن تنظيمها في الاعمال الدفاعية ، أو المسير ، أو الانسحاب ، أو التصادم . فان لكل نوع من الاعمال القتالية

تنظيم يختلف عن الآخر سواء على مستوى المؤخرة ، أم على مستوى القوات المقاتلة . كذلك يختلف تنظيم المؤخرة والقوات المقاتلة حسب نوع المهمة اذا كانت على مستوى استراتيجي . فاحتلال موقع استراتيجي ، يختلف عن الدفاع عن موقع استراتيجي ، وتحصين المواقع والنقاط قد تختلف من موقع أو نقطة . ومن أرض الى أرض ، كما يختلف الوقت والمكان ، وتختلف حالة العدو قوية أو ضعيفة في أسلحته وعتاده ، ومعنوياته ، والكوادر الادارية والقتالية والاعتدة والاسلحة ، والدعم والتعزيز ، والتمركز على أرض واسعة أو ضيقة . ففي كل حالة من هذه الحالات يقتضي تنظيم المؤخرة ، والقوات المقاتلة على انساق . فكلما كان الترتيب عميقا مستوفيا للشروط المطلوبة منه كلما كان ذلك أجدى وأقوى في التنظيم ، ويختلف التنظيم أيضا حسب طبيعة الارض وما يمكن أن تقدمه . فالارض الجبلية تنظم فيها المؤخرة والقوات بشكل يختلف عن الارض السهلية ، ويختلف أيضا في الارض الساحلية ، أو الغابات ، أو الصحراء ، وفي البر بصورة عامة . أو في البحر ، ويختلف التنظيم أيضا ما اذا كانت هذه الارض تحتوي الطرقات ، أو المياه ، أو بعض الامدادات المختلفة . كل هذا يؤثر على وضع التنظيم ، ويختلف التنظيم أيضا حسب الوقت ففي الليل غيره في النهار ، وفي الليالي المقمرة غيره في الليالي المعتمة ، وفي فصل الشتاء غيره في فصل الربيع ، أو فصل الصيف ، وهكذا . كما أن التأثير المعادي يفرض تنظيما معينا على المؤخرة والقوات ، فامتلاكه لاسلحة ذات مديات كبيرة ، وفعالية قوية كأسلحة التدمير الشامل وسواها يفرض تنظيما معينا ، واذا كان يمتلك أسلحة تقليدية يفرض كذلك تنظيما مغايرا ، وكذلك اذا كان العدو يملك معنويات كبيرة وقوة عناد في القتال ، وكذلك اذا كانت أعداده قليلة أو كثيرة ، وانضباطه، وتدريبه ، وطرق امداده ، وتنظيم الامداد ، وطرق قتاله . كل ذلك يفرض على الخصم الاخر أن ينظم المؤخرة والقوات المقاتلة تنظيما يتلاءم مع حالة العدو البشرية ، والمادية ، والمعنوية ، ويختلف التنظيم كذلك في حال اختلاف نوع القوات ان كانت برية أم جوية ، أم بحرية ، ويختلف أيضا حسب صنوف القوات (مدرعات ، مدفعية ، صواريخ ، زوارق ، طوربيدات ، طيران ، كاسحات) . وهكذا فان لكل نوع أو صنف من المؤخرة والقوات يختلف تنظيمها تبعا لاختلاف الصنف أو النوع ، وبهذا الاختلاف قد يتقدم في الترتيب القتالي صنف على صنف آخر . فالمشاة مثلا تتقدم عندما يخشى من وجود أسلحة (م/د) ، وتتقدم

المدرعات في عمق دفاع العدو عندما لاتوجد مقاومات تذكر أمامها ، وتنطلق الصواريخ الى الاهداف الاستراتيجية لتدميرها . كما أن المؤخرة تتقدم بقطعاتها وأجهزتها الطبية ، ويتقدم كذلك أنواع كثيرة من الوسائط المادية على غيرها لاهميتها ، ولتؤدي دورها المطلوب ، وهكذا فان النوع أو الصنف من المؤخرة ، أو القوات تفرض تنظيما يتلاءم مع هذه الاصناف والانواع .

بعد أن استعرضنا العوامل التي تؤثر على تنظيم المؤخرة ، والقوات بشكل سريع ، فانه ينبغي أن نعرف ماذا يحتوي هذا التنظيم للمؤخرة وماذا يمكن أن يقدمه هذا التنظيم للمؤخرة . يتضمن تنظيم المؤخرة ما يلي :

١ ــ تحضير المؤخرة .

٢ ــ تعيين مناطق المؤخرة .

٣ ــ تمركز وتنقل المؤخرة .

٤ ــ تخصيص ، وتحضير طرق النقل والاخلاء .

٥ ــ تأمين حراسة المؤخرة ، والدفاع عنها ، ووقايتها .

١ ــ تحضير المؤخرة : وهي مجموعة الاجراءات التي يعدها المسؤولون بغية استعداد هذه المؤخرة لمساعدة ، ومعاونة القوات المقاتلة ، وبدون تحضير المؤخرة لا يمكن للقوات المقاتلة أن تقاتل ، أو أن تكون مستعدة للقتال ، وتشمل المؤخرة من مستوى الدولة حتى مستوى القطعات والوحدات في القوات المقاتلة ، وان التحضير يجب أن يتناول المسائل التالية :

أ ــ تحضير العناصر ، وذلك بتدريبهم على أعمال المؤخرة ، واجراء التجارب والتمارين ، اخذين بعين الاعتبار ظروف كل حالة قتالية وادارية ، وكل العوامل التي مر ذكرها فيما سبق . فان كان الوقت ليلا درب السائقون على السياقة في الليل ، ودربت عناصر الامداد على الامداد في الليل ، واذا كانت الاعمال القتالية هجومية في الليل دربت العناصر على كيفية العمل في الليل ، وجهزت كافة الوسائط من تعليم الطرق ، الى وضع علامات الى وضع الانوار غير المكشوفة ، الى تجهيز المستودعات ، وأجريت التجارب على ذلك كله حتى لا يكون هناك أي خطأ ، وكذلك فان من اجراءات تحضير العناصر هي الدراسة النظرية

لكل حالة من الحالات التي تعد لها هذه العناصر ، واستكمال هذه العناصر من الاختصاصات الواجب توفرها ، والتي تطابق الملاك . وكذلك عناصر الدعم والتعزيز . فانه من المهم أن تحضر كافة العناصر بالكامل ، ولكل اختصاص على حدة (وقود ، فني ، اصلاح ، ذخيرة وأسلحة ، تحميل وتفريغ ، المستودعات) . ويمكن اجمال تحضير العناصر بما يلي :

– القيام بالتدريب ، واجراء التجارب ، والتمارين المتواصلة النظرية والعملية ، على الاوضاع المماثلة التي يحضر لها .

– استكمال العناصر عدديا ، وحسب الملاك ، وحسب الحاجة ، والاختصاص .

– تزويد العناصر بما يلزمها من الاسلحة ، والاعتدة ، ووسائط النقل ، وأدوات التحميل ، والتفريغ ، وأدوات الصيانة ومواد التصليح، وأنواع التعيينات المختلفة ، والملبوسات ، وكافة التأمينات المادية ، والطبية ، والفنية .

– الاعداد المعنوي ، والنفسي ، والتركيز على رفع الروح المعنوية التي من شأنها أن تزيد في عمله ، وأن تلهمه الشجاعة والاقدام ، وأن تزيد في اصراره على مواصلة القتال ، والكفاح ، لان الاعداد المعنوي يقابل الاعداد المادي للعناصر ، بل يمكن أن يزيد عليه .

– تشكيل بعض العناصر الاحتياطية ، لتكون جاهزة ، أو تحل محل العناصر الادارية المستهلكة في القتال ، ويتطلب من هذه العناصر الاحتياطية أن تكون مدربة ، ومزودة بما يلزمها ، ومعدة نفسيا ، لان ذلك مما يزيد من قوة التحضير ، ومتابعة القتال في حال التنفيذ .

– تدريب قيادات هذه العناصر ، وتعليمهم أن الاتصال الشخصي، والقدوة الحسنة في الاخلاق ، والشجاعة ، والاندفاع أمامهم ، ومشاركتهم متاعب مرؤوسيهم ، وعدم طلب أي شيء يرهقهم الى حد الاعياء . يزيد من تحضير هذه القيادات ، ومن كفاءتها ، ومن حسن قيادتها ، فان كثيرا من القادة العظام كانوا يأكلون مع جنودهم ، ويعيشون معهم في خيامهم ، ويواسونهم ويفهمون مشاكلهم الخاصة والعامة ، ولا يفضلون أنفسهم عليهم في شيء ، وان التدريب على هذه الامور خير وسيلة لتماسك الرئيس مع المرؤوس ، وخير طريقة لتحضير القادة .

– مشاركة العناصر الادارية مع العناصر المقاتلة ، والقطعات الادارية،

مع التشكيلات القتالية في التمارين والمشاريع وغيرها .

ــ الاعداد العقائدي للعناصر والقيادات .

ب ــ تحضير الوسائط المادية : هي مجموعة الاجراءات المتخذة لتحضير العتاد الاداري ، ومواد الامداد ، ومواد الاصلاح ، ومواد الصيانة ، ووسائط النقل ، ووسائط الاخلاء ، والخدمات الطبية وغيرها ، وأهم اجراءات التحضير هي ما يلي :

ــ أن يكون العتاد الاداري ، وكافة الوسائط المادية مغلفة وجاهزة للاستخدام .

ــ أن يكون التحضير كليا لا جزئيا ، أي بجب أن يشمل كافة الاعتدة الادارية من وقود ، واطعام ، ومهمات ، وأسلحة ، وذخائر ، ووسائط النقل بأنواعها ، ووسائط الاخلاء بأنواعها (برية ، جوية ، بحرية) .

ــ اصلاح المعطل من الاعتدة ، ووسائط النقل ، والاسلحة ، وغيرها ، واخلاء كل ما هو غير صالح للاستخدام .

ــ استلام النواقص من الوسائط المادية ، واستكمال الملاك ، وتدقيق المستلم ليكون خاليا من كل عيب ولو كان صغيراً .

ــ اخلاء المرضى ، وتفريغ المستشفيات ، والنقاط الطبية ، وخاصة تلك التي يقع عليها اسعاف ومعالجة واستقبال المصابين ، وتحضير المستشفيات الخاصة ، وتجهيزها بكل ما يلزم لاجراء العمليات الجراحية الاختصاصية ، وكذلك اخلاء كافة الاعتدة والاسلحة المعطلة والفائضة ، وكل ما هو غير ضروري للقتال .

ــ تحضير المعامل ، والمصانع ، وتحويلها لتكون في خدمة القتال . كما انه من المتوجب أن تحضر لتكون مستعدة للتنقل ، أو مستعدة لفك أجزائها ، ونقلها بعيدا عن مخاطر القتال فيما اذا هددها العدو ، وتدخل في ذلك ، وبصورة خاصة المصانع الهامة كمضانع الاسلحة والذخائر ، ومصانع الطاقة وغيرها ، ومن المفضل في مثل هذه الاحوال أن تعد خطة لنقل هذه المصانع واخلائها ، وتعيين درجة الافضلية في المصانع ، وتعيين وسائط النقل ، والطرق التي تسلكها هذه الوسائط ، والامكنة التي سترحل اليها هذه المصانع .

ــ تحضير وتشكيل الاحتياطات اللازمة من الوسائط المادية ،

ومن مواد الاصلاح ، والصيانة ، ووسائط النقل وغيرها . بحيث يكون هذا الاحتياطي كافيا لمتابعة القتال .

ـ ترتيب المستودعات بحيث تكون جاهزة لتسليم واستلام الوسائط المادية ، والمخزونات ، وتحضر هذه المستودعات بالتجهيزات الضرورية وبالسجلات اللازمة ، وبالادوات الحديثة التي من شأنها اجراء التسليم والاستلام بسرعة كافية .

ـ تحضير الحسابات اللازمة ، والانصبة ، وكل ما يتعلق بالتأمين المادي ليسهل تقسيم هذه الاعتدة ، والوسائط المادية وتحضير هذه الحسابات مسبقا ، وذلك باستخدام العلوم الجديدة في حصر هـــذه الحسابات .

ان تحضير الحسابات ضرورية لحصر المسؤولية ، ولتسهيل ، وسرعة الاستلام والتسليم ، وتدقيق القيود ، والوقوف على حقيقــة وامكانيات الوسائط المادية .

ـ اجراء الصيانات اللازمة للعتاد الاداري ، وخاصة العتاد المتحرك مثل : وسائط النقل المختلفة (بريــة ، جويــة ، بحريــة) ، والاسلحة وغــيرها .

ـاحصاء كافة الاعتدة ، والتجهيزات ، ووسائط النقل في البلاد ، ووضع الخطة اللازمة لتوزيعها على الجيوش والقوات المقاتلة . وان هذا الاحصاء ضروري لمعرفة المتوفر من هذه الاعتدة ، وما يمكن أن يستخدم منها في القتال ، وكذلك معرفة النقص ، ومعرفة المدة التي يمكن بهـــا استخدام هذه الوسائط المادية ، والى أي مدى يمكن استمرار القتال ، أو تقصيره ، وعلى كل حال فان اجــراء مثل هــذه الاحصاءات تفيد في التخطيط للقتال ، والاستفادة من كل ما هو موجود ، ومتوفر داخل البلد ومن المهم جدا بعــد الاحصاء تنظيم هذه الوسائط المادية بحيث تخــدم الهــدف العــام ، ويوضع كــل عتــاد ، ويوزع ، حسب الحاجــة ، والضرورة .

ـ تحضير عتاد الدفاع المدني ، والوسائط المدنية ، وحتى أكثر من ذلك تحضير سكين المطبخ بشحذها وتهيئتها للاستخدام ضد العدو ، وتهيئة أدوات المطعم في غــرف الطعام ، وتوزيــع الانصبة ، والوسائط المادية على كل مجموعة ، أو حي ، أو منطقة ، وتعيين الاماكن الادارية وغيرها .

ـ وبعد كل هذه التحضيرات لا بد من اجراء استنفار كامل للدلالة، وللمعرفة على الجاهزية القتالية ، ولتدارك النواقص ، والاخطاء ، ومن المهم جدا بعد اجراء التحضيرات أن تستنفر كافة العناصر ، والاعتدة ، وكل قوى المؤخرة ، وبهذا نحصل على تحضير جيد ، وامكانيات كبيرة ، واستعداد واسع ، وأمل كبير في النصر ، وان الاستنفار يعتبر من صميم التحضيرات .

اذا لم تحضر العناصر الادارية التحضير المطلوب ، فانه لن تستطيع القوات المقاتلة أن تعمل عملها ، وأن تستمر في قتالها . فتدريب عناصر المؤخرة ، واجراء التجارب ، والتمارين النظرية والعلمية ، لـه علاقـة كبيرة باجراء التجارب والتمارين للقوات المقاتلة ، واستكمال العناصر الادارية هو استكمال للعناصر القتالية ، وتزويد العناصر بما يلزمها ، هو تزويد في نفس الوقت للعناصر القتالية ، والاعدادالمعنوي، والنفسي ، والعقائدي جزء من الاعداد العام لكافة القوات المقاتلة من الجيش والشعب وتحضير ذيل الجيش كتحضير أسنانه ، وهكذا فان استعداد وتحضير العناصر الادارية هو تحضير بنفس الوقت للعناصر القتالية ، وأما عـن تحضير الوسائط المادية ، فبدونها لا يمكن للقوات المقاتلة أن تقاتل ، وما فائدة المقاتل الذي لا يملك الذخيرة والسلاح ، ولا يملك الطعام ، ولا وسائط النقل ، ولا يستطيع الاسعاف أو الاخلاء .

ان تحضير الوسائط المادية تحضيرا ملائما ، وشاملا وكاملا ، يعطي قوة ومددا للجيش أو (الجيوش) التي تعمل في اتجاهات مختلفة . كما يعطـي بنفس الوقت قـوة ومـددا للشعب الـذي انتظم في صفوف المقاتلـين .

ان التحضيرات الادارية في الوقت الحاضر ، أصبحت من التعقيد ، وتحتاج الى وقت طويل لتحضيرها ، ومن هنا برزت أهمية التحضيرات ، وخاصة في مجال التحضير الاداري لاستخدام أسلحة التدمير الشامل ، أو التحضير الاداري لاستخدام أسلحة التسابق والتقدم ، ولهذا فان الوقت الذي تستغرقه تحضيرات المؤخرة ، هو أكبر بكثير من الوقت الذي يستغرقه الجيش والقوات المسلحة ، ولهذا فانه من المتوجب أن تعطى الفرصة الكبيرة لتحضير المؤخرة ، وتجهيزها التجهيز الكامل لتكون على أهبة الاستعداد ، عندما يطلب منها دعم القوات المقاتلة ، وتستمر تحضيرات المؤخرة أثناء السلم ، وتأخذ زمنا طويلا حيث تبنى القواعد ،

والمنشات الادارية ، وتجرى الدراسة ، والاختبارات ، وتبتكر الاسلحة والمعدات ، ولا يبقى قبيل القتال سوى وضع هذه الاعتدة ، والتجهيزات موضع التنفيذ ، اذ تتخذ التحضيرات السريعة لتوزيع ، ووضع هذه العناصر والاعتدة والمنشات في المكان الملائم .

٢ ـ **تعيين مناطق المؤخرة :** منطقة المؤخرة : وهي المنطقة من الارض المحددة من اليمين واليسار ، ومن الامام والخلف على مستوى مؤخرة البلاد ، والجيش ، والتشكيلات ، فمؤخرة البلاد هي تلك المنطقة الواسعة المحددة بالحدود السياسية لكل بلد ، ومؤخرة الجيش هي النطاق المحدد من اليمين واليسار بخطوط فصل مع جيش مجاور ، ومن الخلف مع مؤخرة البلاد ، ومؤخرة التشكيل هي النطاق المحدد من اليمين واليسار بخطوط فصل مع التشكيلات المجاورة ، ومن الخلف مع مؤخرةالجيش.

تعين منطقة المؤخرة لكل جيش ، أو تشكيل بغية تمركز مؤسسات ومنشات وقطعات ، ووحدات المؤخرة ، وبنفس الوقت من أجل تمركز القوات . ففي هـذه المنطقة تتمركز المؤخرة ، والقوات علـى السواء ، وتمارس كل من المؤخرة والجيوش أعمالها داخل حدود هذه المنطقة ، ومن الضروري تحديد هذه المنطقة للمحافظة على الانضباط والنظام ، ومن أجـل تحديد المسؤولية، ومن أجـل استخدام الطرقات، والوسائط المحلية ، ومصادر المياه .

وتختلف أبعاد هذه المنطقة تبعا للعوامل التالية :

أ ـ مستوى المؤخرة : ان كانت مؤخرة الجيش ، أو للتشكيلات،أو لمؤخرة البلاد ، ومن الطبيعيان تختلف كل مؤخرة عنمؤخرة في أبعادها . فمؤخرة البلاد تكون أبعادها أكبر ، وتحتوي من الموارد الكبيرة ، والمصادر المحلية ، والقواعد الرئيسية للامداد ، والمصانع ، وكافة القوات المسلحة بما فيها التشكيلات ، والجيوش الشعبية على مستوى البلد بالكامل . أما مؤخرة الجيش (الجيوش) فان أبعادها تكون أقل ، ومصادرها قليلة أما مؤخرة التشكيلات فانها تكون أقل ما يكون من المؤخرتين السابقتين ، وتكون فيها الموارد والوسائط المادية أقل من سابقتيها ، ولا بد لي من أن أنوه في هذا المكان بأنه يمكن في بعض الحالات عدم التقيد بتعيين هذه المناطق ، وخاصة على المستويات الدنيا كمستوى التشكيلات في حالة القتال في الصحراء ، أو في الجبال ، أو عندما تكون وتيرة الهجوم سريعة، ولا سيما في الوقت الحاضر الذي ازدادت فيه سرعة الدبابات ، والطائرات

والغواصات ، الا أنه من المفضل عندما تكون الحالة مواتية تعيين هذه المناطق ، واذا عينت هذه المناطق في الارض بحدود فصل ، فهل يمكن أن يطبق ذلك على مستوى البحر ، أو الجو ؟ .. وهل يمكن تعيين مثل هذه المناطق في الحروب المقبلة ؟ وفي عصر الحروب الفضائية التي لا يمكن فيها تحديد وتعيين مثل هذه المناطق ؟..

فاذا علمت أن تعيين منطقة المؤخرة يكون للمؤخرة وللجيوش على السواء أدركت أهمية المؤخرة في القتال ، وتبرز هذه الاهمية عند تمركز المؤخرة ، وانتشارها خلف الجيوش المقاتلة ، وعند الامداد السريع لهذه الجيوش . فلا جيش يستطيع القتال دون مؤخرة ، ولا بلاد تستطيع الصمود بدون مؤخرة قوية .

ان القوة في الوقت الحاضر ، واعطاء القتال قوته واستمراره يعود لوجود مؤخرة قوية ، واذا قلنا بأن المؤخرة القوية فاننا نعني بذلك (قوة مواردها) واحتياطاتها ، وتمركزها بصورة تخدم القتال ، وبصورة تكون فيها منتشرة انتشارا جيدا وتستطيع الامداد السريع ، وتعني القوة أيضا أن هذه المؤخرة تستطيع أن تحمي نفسها ، وتدافع عن منشاتها ، وعناصرها .

ب ــ نوع وطبيعة القتال : فاذا كان القتال هجوميا ، كانت أبعاد منطقة المؤخرة أوسع وأعمق ، وان كان القتال دفاعيا كانت منطقة المؤخرة أقل من ذلك ، ولا يخفى أن مؤخرة البلاد لا تتأثر بطبيعة القتال سواء كان هجوميا ، أم دفاعيا ، انما تبقى مؤخرة البلاد على حالها في حال الهجوم والدفاع . انما يصبح تركيز في الهجوم وتكثيف في بعض المناطق للمؤسسات والمنشات الادارية .

جـ ــ الشروط الاقتصادية : تفرض الشروط الاقتصادية في البلد وضعا تؤثر فيه على اتساع المؤخرة . فالطرق المحدودة تفرض على المؤخرة وعلى الجيوش وضعا سيئا ، بينما الطرق الطويلة ، والشبكة الكبيرة من الطرق تساهم في اتساع المؤخرة ، واعطائها الميزات الايجابية ، والتسهيلات اللازمة في التمركز والتنقل ، والامداد ، والانتشار ، والقتال واذا كانت كل الموارد أو معظمها واقعة في منطقة ما فان الابعاد قد تختلف تبعا لتوفير هذه الموارد ، ومكان وجودها ، واذا كانت مصادر المياه واقعة في منطقة ما ، أو كانت مصادر الفحم ، أو الحديد ، أو

مصادر الطاقة . فان هذه المصادر تجبر على أن تكون منطقة المؤخرة واسعة ، أو غير واسعة ، وهكذا فان الشروط الاقتصادية تضغط ، بل وتفرض على المؤخرة أبعادها ، وعلى الجيوش تمركزها وانتشارها ، وتقيد بذلك أو لا تقيد حرية العمل ضمن هذه المنطقة .

د ــ الشروط الجغرافية : كالمناخ ، والاراضي الجبلية ، أو الصحراوية ، أو قلة السكان وكثرتهم في منطقة معينة كلها شروط تؤثر في ابعاد منطقة المؤخرة ، وبنفس الوقت تؤثر على الجيوش المقاتلة ، فالاتحاد السوفييتي لديه مناخ وشروط جغرافية يصعب على المهاجمين تحمله ، ولذا فانهم يحددون أبعاد المؤخرة حسب هذه الشروط ، وهكذا فان الشروط الجغرافية تؤثر حسب طبيعتها على المؤخرة ، والقوات المقاتلة على السواء .

هـ ــ الشروط الحربية : تبعا لمهمات الجيوش ، وقتالها ، ان كانت تقاتل على اتجاه رئيسي ، أو ثانوي ، أو كانت المهمات عميقة ، أو قصيرة هجومية ، او دفاعية ، وتبعا للتجهيزات العسكرية التي جهزت بها الجيوش كأسلحة الصواريخ ، والدبابات ، وتبعا لكفاءة وتدريب الجيوش المقاتلة ، كل ذلك يفرض على المؤخرة ، ويؤثر على ابعادها ، وهكذا تتشابك الشروط الحربية ، والشروط الادارية في تحديد ، وتعيين ابعاد منطقة المؤخرة .

و ــ قوة المؤخرة ، وما تحتويه من امكانيات مادية : فتوفر مواد الامداد الرئيسية ، وتوفر الاسلحة والذخيرة ، وتوفر عربات النقل ، وغيرها كل ذلك يؤثر على ابعاد منطقة المؤخرة . فان كثرة الامكانيات تتيح للمؤخرة ان تكون ابعادها متسعة ، وعلى العكس فان قلة الامكانيات تتيح للمؤخرة ان تكون اقل اتساعا ، ويختلف نوع التجهيزات ايضا من بلد لاخر ، وباختلاف الانواع يمكن ان يؤثر على ابعاد المؤخرة .

ولا اريد ان اسهب في هذا الموضوع ، بل أريد ان أوضح ان تعيين منطقة المؤخرة ضرورية في الجيوش التقليدية المقاتلة ، وغير ضرورية في الجيوش الحركية ، وهي مهمة لانها تحدد المسؤولية ، وتفرض الانضباط وتساعد على الاستفادة من المصادر المحلية .

٣ ــ تمركز وتنقل المؤخرة : قبل ان اذكر تمركز وتنقل المؤخرة ، لا بد لي من تعريف المؤخرة .

المؤخرة : هي المؤسسات ، والمنشات ، والقطعات ، والوحدات الادارية ، مع الاحتياط المشكل لها من الوسائط المادية ، والمخصصة للتأمين الاداري بالكامل ، ومن هذا التعريف يتبين لنا ثلاث مؤخرات :

آ ــ مؤخرة البلاد .

ب ــ مؤخرة العمليات .

جـ ــ مؤخرة القوات .

تتلخص مهام المؤخرة بصورة عامة بتأمين القوات المقاتلة ، والقوات الشعبية بكافة الوسائط المادية ، وتشكيل الاحتياطات منها ، وتأمين النقل واصلاح وصيانة الطرقات ، والاعتدة ، والاسلحة ، والاخلاء الطبي ، وجمع الغنائم ، وفتح السجلات اللازمة لها ، ومن مهامها الداخلية ايضا تحضير المؤسسات ، والقطعات ، وحراستها ، وتنظيم الاتصال ، والاعداد المعنوي ، والعقائدي لعناصر المؤخرة .

تتمركز المؤخرة بصورة عامة خلف القوات المقاتلة ، أو في وسطها ، أو أمامها ، وبصورة مجملة تكون قريبة من القوات المقاتلة ، وذلك للسرعة في الامداد ، ويجب أن يكون هذا التمركز في مكان يتناسب مع تجميع القوات المقاتلة ، ويتناسب مع الشروط اللازمة لتمركز الجيوش بحيث لا تعيق المؤخرة القوات عن الحركة ، أو المناورة ، أو التحرك ، أو القيام بأعمال قتالية حاسمة ، وأن يكون تمركز المؤخرة غير قاضح لتمركز وانتشار الجيوش كأن يكون مستورا عن أنظار العدو ، وفي مكان من الارض يؤمن وقاية المؤخرة ، ويسهل عملها ، وعمل القوات المقاتلة ، وتلعب مؤخرة القوات دورا رئيسيا في التمركز الصحيح حيث يجب أن تكون ذات مرونة عالية ، وقدرة كبيرة على المناورة ، أما مؤخرة العمليات فان تمركزها يجب أن يكون الى الخلف ، وتحتاج هذه المؤخرة الى وقاية وحراسة ، وان حركة هذه المؤخرة تكون بطيئة . أما مؤخرة البلاد فانها تتمركز في أنحاء مختلفة من أراضي الدولة ، ويطبق عليها شروط التمركز . المطبقة على المصانع ، والمنشآت الكبيرة ، وهذه المؤخرة هدف ثمين للعدو اذ يحاول أن يكتشفها ، ويحدد تمركزها لتدميرها عند الاقتضاء .

تنتقل مؤخرة القوات أكثر من غيرها ، وتظل ملازمة للقوات اثناء القتال فهي لا تنقطع عنها ، ولا تتأخر ، وتقوم بمهام الامداد والاخلاء حتى في أثناء القتال ، وقد تنتقل الانساق الاولى منها أكثر من الانساق الثانية.

أما مؤخرة العمليات فان تنقلها يكون بطيئا وقليلا اذا ما قيس بتنقل مؤخرة القوات . أما مؤخرة البلاد فانها تكاد تكون ثابتة ، وهنا لا بد أن أشير الى نقطة هامة ، وهي أن التنقل يجب أن يجري بشروط تؤمن هذه الشروط الامداد المستمر أي أن يجري التنقل لجزء من المؤخرة ، ثم لجزء آخر ، فالجزء الذي يبقى يقوم بمهام الامداد ، والجزء الذي يتنقل يهتم بالتنقل حتى تمركزه على أرض جديدة وهكذا بالتناوب ، والتنقل يجري حسب مهام القتال .

ان التمركز والتنقل من المهام الرئيسية للمؤخرة ، ويجب أن يستجيب للمسائل التالية :

آ ـ للاعمال القتالية . فتمركز المؤخرة ، أو تنقلها مرهون بتمركز وتنقل الجيوش ، والتشكيلات المقاتلة .

ب ـ ان لتمركز وتنقل المؤخرة أهمية كبرى ، اذ يجب أن يكون تمركزها وتنقلها في نطاق الاعمال القتالية ، وفي مكان يمكن فيه امداد المقاتلين بكفاءة ، وسهولة ، وسرعة ، ومرونة ، وحركية ، وفنية عالية .

جـ ـ ان التمركز والتنقل يجب أن يكون على أنساق ، وفي العمق ، بحيث تؤدي المؤخرة وظيفتها كاملة .

د ـ يجب أن يركز عند التمركز والتنقل أهمية الاتجاهات ، اذ يجب تمركز وتنقل معظم المؤخرة خلف التجميع الرئيسي ، أو خلف الاتجاهات الرئيسية .

هـ ـ عند التمركز ، وعند التنقل ، يجب ان يكون الامداد مستمرا بكافة الوسائط المادية ، وأن تقوم المؤخرة بكل أعمالها .

و ـ تتمركز المنشآت والمصانع بجانب موارد الطاقة ، وفي مكان امين، ولا تنقل الا اذا دعت الضرورة لذلك .

فاذا كان تمركز المؤخرة ، وتنقلها غير ملائم للشروط ، فان ذلك يؤثر على قوة الجيوش ، وعلى قوة التشكيلات على حد سواء . فتمركز المؤخرة بعيدا عن نطاق الاعمال القتالية يؤخر الامداد بالوسائط المادية ، وبتأخير الامداد فانه يترتب على تقدم القوات آثار سيئة اذ لا يمكنها تحقيق مهامها ، أو تقدمها بوتيرة عالية ، واذا كان تمركز المؤخرة في غير الاتجاه

الرئيسي ، فان ذلك يعرض القوات التي تقاتل على هذا الاتجاه نقصا في مواد الامداد ، وبنقص هذه المواد فان القوات المقاتلة لا يمكنها تحقيق مهامها ، وهكذا فان التمركز والتنقل للمؤخرة يجب أن يطابق تمركز وتنقل القوات المقاتلة .

٤ ـ تخصيص وتحضير طرق النقل والاخلاء :

الطرق هي المخصصة لنقل الوسائط المادية ، ولتنقل القوات المقاتلة عليها ، وللاخلاء ، والمناورة ، ويمكن استخدام الطرق المتوفرة في البلد (بري ، بحري ، جوي) ، وان الطرق يجب ان تمتد كشبكة بين المؤخرة، وبين القوات ، وكلما كانت الشبكة كبيرة ومطورة كلما أمكن ذلك استخدام المؤخرة ، والقوات المقاتلة بصورة جيدة ، وبهذا فان الطرق يجب أن يتوفر لها شروط اتينا على ذكرها من قبل ، وهي بصورة عامة يجب أن تؤمن تحرك المؤخرة والقوات على السواء في كل الاتجاهات ، وأن يكون لهذه الطرق محطات ، وموانيء ، ومطارات ، وأن تتحمل هذه الطرقات ضغط مرور وسائط النقل المختلفة عليها ، اي بمعنى : حجم الحركة على الطريق، ولا يكتفى بنوع واحد من الطرق ، بل هناك السكك الحديدية ، والمواصلات النهرية ، والبحرية والجوية . وأن تكون هذه الطرق مطورة ، وكثيفة ، وخاصة باتجاه القوات المقاتلة .

ان تعاون الجهات المدنية ، والجهات العسكرية ضروري عند استخدام الطرق المختلفة ، وبفضل هذا التعاون يمكن ايجاد عدد من الطرق الاخرى وتوفير امكانات مختلفة تعمل لصالح هذه الطرق . كما يمكن التخفيف عن بعض الطرق ، والمناورة بها لتتمكن المؤخرة والقوات من استخدامها بأقصى طاقة ممكنة ، وكذلك فانه بفضل هذا التعاون يمكن ايجاد المواد الكافية للقيام باصلاح هذه الطرقات ، وبناء الجسور ، وايجاد التحويلات ، والموانيء ، والقواعد اللازمة .

ومن المهم جدا في هذا المكان التركيز على فتح الطرقات العديدة العرضانية منها ، والطولانية ، وتوفير القوى ، والوسائط اللازمة لها ، وتحضيرها ، من قبل المسؤولين في المؤخرة . فان لم تحضر ، أو تجهز فان ذلك سوف يؤثر على تقدم القوى المقاتلة ، وعلى كفاءتها القتالية فلا تستطيع هذه القوى أن تتقدم أو تناور بدون هذه الطرق ، وخاصة في الاراضي الوعرة ، والجبلية ، اذ لا تستطيع الدبابات ، ولا المدافع ،

ولا عربات القتال أن تتقدم في حال عدم توفر الطرق ، ولا تستطيع المناورة اذا كانت الطرق قليلة ، أو غير متطورة ، وهكذا فان الاستراتيجية الحربية تتأثر بوجود الطرق وتوفرها .

٥ ـ تأمين حراسة المؤخرة ، والدفاع عنها ، ووقايتها :

ان حراسة المؤخرة ، والدفاع عنها ، ووقايتها هي جزء من حراسة القوات المقاتلة ، وبدونها يبقى الجيش (الجيوش) دون دفاع كامل . فالدفاع عن مؤخرة البلاد يعطي للقوات المقاتلة قوة على الاستمرار في القتال ، واطالة أمد الحرب . والدفاع عن المستودعات وعن الطاقة الكهربائية ، والمائية ، والسدود ، وآبار النفط ، وطرق المواصلات ، خاصة الرئيسية منها ، وعن المصانع الحربية يعطي للقوات المقاتلة قوة فوق قوتها ، وتزداد ثقة بنفسها، وأهم ما تؤثره المؤخرة فانها تؤثر على الناحية المعنوية . فان كانت المؤخرة سليمة كانت المعنويات قوية ولهذا يجب :

آ ـ تنظيم الحراسة المباشرة للمؤسسات ، والمنشآت ، والقطعات، والوحدات الادارية ، وذلك باقامة مخافر حراسة ، وانذار ، ورصد كيميائي ، واشعاعي ، واقامة دوريات متناوبة ، وتخصيص القطعات والوحدات القتالية ، وتعزيز خدمة الضابطة ، وغير ذلك من الاجراءات التي تؤمن تنفيذ الحراسة المباشرة .

ب ـ تنظيم الدفاع وذلك بتقسيم المؤخرة الى مناطق دفاعية ، والدفاع عنها بشكل دائري ، وتحديد القطعات ، أو الوحدات القتالية ، وتحديد الاسلحة ، والخنادق ، والملاجىء ، والاشارات ، والتعارف ، وتنظيم جهاز النار بحيث يكون متقاطعا وفعالا ضد أسلحة العدو المختلفة، والمحتملة ، وتجهيز مقرات هذه الاسلحة لتستطيع الرمي على العدو (الارضي ، والجوي ، والبحري) وتنظيم جهاز الدفاع هذا ليكون متعاونا مع غيره من الاجهزة الدفاعية المجاورة .

ج ـ تنظيم الوقاية : ويشمل الانذار عن الاخطار النووي ، والجرثومي ، والكيميائي ، ويشمل أيضا الاستطلاع والانتشار ، وتنفيذ التدابير الصحية ، وتزويد القطعات ، والمؤسسات بألبسة الوقاية ، وتحضير المخابىء والشقوق ، واجراء التمويه ، والاستفادة من خواص الارض ، واستخدام وسائط التمويه ، والمحافظة على السر العسكري ،

وعدم احداث الضوضاء ، وكل ما من شأنه اثارة انتباه العدو .

يهدف تنظيم الحراسة والدفاع عن المؤخرة ، ووقايتها الى تحقيق ما يلـي :

آ ــ استمرار العمــل داخــل المؤسسات ، والمنشآت والقطعات ، والوحدات الادارية .

ب ــ زيادة الانتــاج الحربــي كالاسلحــة ، والاعتــدة الحربية ، والتجهيزات .

جـ ــ استمرار الامداد بكافة الوسائط المادية الى الجيوش المقاتلة.

د ــ منع العدو ، واضعاف تأثيره على المؤخرة ، والحد من الخسائر المادية والبشرية .

هـ ــ المحافظة على حياة الافراد الذين يعملون في المؤخرة بكــل فروعها ، وكذلك المحافظــة علــى المصانــع ، والمؤسسات ، والمنشآت الاداريــة .

ومن الطبيعي في مثل هــذه الحالات أن تتأثر الاستراتيجية الحربية ايجابا ، أو سلبا ، حسب قوة تنظيم المؤخرة ، أو ضعفها .

ان عدم تنظيم امداد الوقود يؤثر على حركة الجيوش ، وبذلك تتوقف المركبات ، والدبابات، والطائرات ، ومتى توقفت أصبحت قطعا من الحديد لا فائدة منها ، وان عــدم تنظيم الطاقــة يؤثــر علــى انتاج المصانــع ، والمؤسسات حيث يتدنى الانتاج ، وتقل المواد ، ونتيجة لذلك فانه تتوقف قوة الهجوم ، ويضعف التأثير على العدو .

ان تنظيم المؤخرة هو جزء من تنظيم القوات المقاتلة . ولذلك وجب أن يكون هذا التنظيم منسجما مع تنظيم القتال ، بحيث تؤدي كل من المؤخرة، والجيوش دورها في القتال . فالجاهزية القتالية تعني الجاهزية للمؤخرة، والجاهزية للقوات المقاتلة على السواء ، وكل واحد منهما يؤثر على الآخر، بل يزيده في بعض الاحيان تعقيدا وتشابكا .

ثالثا : خوض أو تنفيذ الاعمال الادارية القتالية المطلوبة :

يتضمن تنفيذ الاعمال الادارية القتالية ما يلي :

١ ــ الامداد بكافة أنواع الوسائط المادية .

٢ ــ تقديم الخدمة الطبية .

٣ ــ تقديم الخدمة الفنية .

١ ــ الامداد بكافة أنواع الوسائط المادية :

تتجلى الرابطة ، أو العلاقة بين الامداد ، وبين الاستراتيجية الحربية في أمور كثيرة أهمها :

آ ــ يؤثر الامداد تأثيرا كبيرا على اتساع الاعمال القتالية . فاذا كان التأمين بالوسائط المادية قليلا ، أو صعب الوصول الى الجيوش المنتشرة في أمكنة مختلفة ، أو اذا كانت الوسائط المادية محدودة ، أو غير متطورة ، فان ذلك يؤثر على اتساع الاعمال القتالية .

ب ــ يؤثر الامداد على عمق المهمات للجيوش . فاذا كان الامداد متواصلا ، وكاملا ، ويصل في الوقت المناسب ، فان عمق المهمات سوف يزداد للجيوش المقاتلة ، وعلى العكس من ذلك فيما اذا كان الامداد منقطعا ، ولم تصل كافة المواد في وقتها المحدد .

جـ ــ يؤثر الامداد على انتشار القوات ، والجيوش المقاتلة . ففي حال عدم توفر الامداد ، أو اذا كان الامداد للقوات المقاتلة صعبا للغاية في الاماكن التي ينتشر فيها الجيش . فان ذلك يجعل هذه القوات تنتشر وتتوزع توزيعا يلائم تدفق الامداد ، ووصوله في الوقت المناسب ، وقد ذكر الادميرال الياباني « كوريتا » في مذكراته حول الدفاع عن جزر الفيليبين ضد الغزو الامريكي ابان الحرب العالمية الثانية فقال : « ان الصعوبات الناجمة عن ضرورة استكمال كافة الاحتياجات لقوات السطح (القوى البحرية العائمة) في فترة الانتشار ، والتحضير للعملية (SHO) ، وعدم كفاية الوقت ، وخطورة هجمات قاذفات العدو . كل ذلك أدى الى اختيار المحور الذي يمر الى الغرب من جزيرة « بالافان » على الرغم من أن التهديد من جانب غواصات العدو كان مباشرا وخطيرا في هذه المنطقة » .

د ــ يؤثر الامداد على تأخير العمليات الاستراتيجية ، التي قد تكون هذه العمليات سببا في تحقيق النصر . فان تأخرت وسائط النقل المحملة بالامدادات المختلفة ، سوف يؤثر على العمل الاستراتيجي . وهذا مما ذكره أيضا الادميرال الياباني في مذكراته حين قال : « لقد أضاع التشكيل

الضارب الاول يوما كاملا ، وهو ينتظر وصول ناقلات النفط الصديقة الى « بروني » لقد أثر هذا الشرط الى حد كبير على أعمالنا اللاحقة ، فأصبحنا مضطرين للتحرك عبر المنطقة المليئة بغواصات العـدو ، ونتيجة لذلـك فقدنا سفينتين ، وأصيبت ثالثة بأضرار جسيمة » .

هـ ـ ان نظام الامداد ، وخطط الامداد ، وكل ما يتعلق بالامداد يجب أن يفهمه القادة الذيـن يخططون للاستراتيجية الحربية ، والا وقعوا في أخطاء كبيرة ، لا يستطيعون تداركها في الوقت المناسب ، فتضيع الفرصة الثمينة لتحقيق الاهداف ، وهذا ما حدث للادميرال الياباني الذي كان على جهل هو وأركانه بنظام الامداد ، وبتزويد الناقلات بالوقود . فلـم يستطع تزويد السفن بالوقود وهي في عرض البحر ، ولم تكن العناصر التي تقوم بالتزويد أيضا مدربة على أعمال الامداد .

و ـ قد يكون الهدف الاستراتيجي هو الحصول على مواد الامـداد ، أو الموانىء أو القواعد الامدادية الهامة ، أو عزلها لئلا يستفيد منها الخصم حيث توضع كافة الخطط الاستراتيجية لتحقيق مثل هذا الهدف ، وقد يكون الصراع من اجله مريرا وطويلا ، كما يمكن أن تبدل ، او تعدل الخطط لصالح هذا الهدف ، أو تنقل القوات من اتجاه الى آخر ، وهذا ما حدث في الحرب العالمية الثانية عندما قام الجنرال « ايزنهاور » في ١٠ آب ١٩٤٤ في اللحظة الحاسمة بتبديل الخطط لكي تتمكن قوات الجنرال « برادلي » الانحراف نحو الشرق ، أو الابتعاد عن الاغراض المحددة لها في البداية وهي موانىء « بريتاني » ، وفي هذا مخاطر كبيرة ارتكبها « ايزنهاور » عندما ترك هذا الهدف وانحاز عنه موقتا ليعود اليه ثانية ، ولو هـيء للجيش الالماني آنذاك امكانيات كبيرة لاستطاع عزل قوات « ايزنهاور » ، ولحصلت القوات الالمانية المدرعة على حاجتها من الوقود عبر هذا الميناء الخطير ذي الاهمية الاستراتيجية ، وكانت تنقص هذا القوات ٢٠٠٠ طن من الوقود يوميا . ولقد كان الالمان مقتنعين بأهمية الموانىء التي يمر بهـا الامداد فدمروها ، وألحقوا بها أضرارا كبيرة مثـل ميناء « بريتاني » و « بريست » و « سن نازير » و « لوريان » ، وغيره ، وقد فقد الاتحاد السوفييتي جزءا من المناطق الاستراتيجية الاقتصادية والمصانع اثنـاء الحرب العالمية الثانية وفي بدايتها ، اذ وجد صعوبة كبيرة في التأمين المادي بفقدانها ، وقد كانت القوات الالمانية في بادىء الحرب تناضل من اجـل الحصول على هذه الاهداف الاستراتيجية الهامـة .

ز ـ الامداد السريع والسري يخلق امكانيات كبيرة لدى القوات المقاتلة في متابعة القتال ، واحراز النصر . فلقد كتب المارشال « جوكوف » بطل الاتحاد السوفييتي للمرة الرابعة في مذكراته قائلا : » كذلك قامت مؤخرة الجبهة بعمل جبار في تأمين الامداد السريع ، والسري ، وتقديم الاعتدة القتالية ، والذخيرة ، والمحروقات ، ومواد التموين الغذائية للقوات ، وبالرغم من الصعوبات البالغة فقد تم كل شيء في حينه ، وأمنت قوات كلا الجبهتين عند الهجوم بالرغم من صعوبة الارض بكل ما يلزمها لخوض اعمال القتال ، وهكذا تم لجبهة البلطيق الاولى ، وجبهة روسيا البيضاء الثالثة ، وجبهة روسيا البيضاء الثانية ، وجبهة روسيا البيضاء الاولى من متابعة الهجوم باتجاه الاهداف المحددة ، وقد خسر الالمان ، وربح الاتحاد السوفييتي بفضل الامداد السريع والسري ، وبفضل تصميم القادة والشعب على بلوغ النصر .

كما رأينا فان المؤخرة ، وامداد القوات ، والحساب الدقيق لعمليات النقل ، وكافة الاجراءات الامدادية لها تأثير كبير على أعمال القوات المقاتلة فهي تقرب النصر ، وتمد القوات المقاتلة بكافة ما يلزمها من مواد التأمين ، وان قادة الامداد يجب أن يكونوا على قدر كبير من التدريب ، ومن البداهة لتأمين تلك الامدادات في الوقت المناسب وفي الزمن المناسب ، وفي الظروف الصعبة وغير الصعبة ، وبالبداهة يجب أن يعلموا أن الظروف القتالية المختلفة تحتاج الى امدادات قد تختلف عن الظروف الاخرى . فالهجوم المعاكس مثلا يلزمه من الامدادات أكثر من غيره ، وكذلك الهجوم على مناطق محصنة ولقد كتب المارشال « جوكوف في مذكراته قائلا (١) » : « وقد أنجزت مؤخرات الجبهات ، والجيوش ، والتشكيلات أيضا عملا جبارا ، ومع الاسف فان القلة هم الذين يكتبون لدينا عن المؤخرات ، وعن العاملين في مضمار خدمات المؤخرة ، والذين بجهودهم ومبادهتهم المبدعة ساعدوا القوات ، والقيادات من مختلف المستويات على مقارعة العدو ، وتدميره وانهاء الحرب بالانتصارات التاريخية العالمية .

وبشكل عام فانه بدون تنظيم جيد ، ومؤخرة تعمل بدقة لا يمكن خوض مواقع قتالية حديثة بنجاح ، وان فقدان التأمين المادي والفني

---

(١) مذكرات وآراء المارشال جوكوف بطل الاتحاد السوفييتي للمرة الرابعة ترجمة لجنة من الضباط العرب السوريين ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠ .

الفعال للقوات أثناء سياق العملية سيؤدي حتما وبدون شك الى الخسارة، وقد قال (م . ف . فرونزه) : بدون تنظيم دقيق للمؤخرة مستند الى حسابات رياضية دقيقة ، وبدون الامداد الصحيح والفعال للجبهة بكل ما يلزمها لخوض العمليات الحربية ، وبدون الحساب الدقيق بالذات لعملية النقل الذي يؤمن امداد المؤخرة ، وبدون تنظيم أعمال الاخلاء لن يكون بالامكان خوض عمليات حربية كبيرة صحيحة ، وناجحة .

وكان يراس مؤخرة الجبهة الوسطى الجنرال (ن . أ . آنتيبينكو) وقد كان هذا الجنرال رئيسا لمؤخرة الجيش ٤٩ التابع للجبهة الغربية في فترة الموقعة في ضواحي موسكو ، وهناك ومنذ ذلك الوقت ظهر بأنه منظم رائد في خدمة المؤخرة ، واذا استبقت الحوادث فاني أريد أن الاحظ أيضا عمل رئيس مؤخرة جبهة اوكرانيا الاولى التي كان يرأسها الجنرال (ن . ب . أنيسيمون) ، وانني اذكر بشكل خاص أثناء عملية (بروسكوروف يترنوبول ، تشير نوفيك) ، حيث أمن هناك بشكل رائع تنظيم مؤخرة الجبهة بالرغم من عدم توفر الطرق مطلقا في الطقس الربيعي .

ولتأمين أعمال الجبهات المخططة من قبل هيئة القيادة العليا كان الامر يتطلب اجراء عمل ضخم في مضمار التأمين المادي والفني للعمليات القادمة التي اشترك فيها مليون و ٢٣٠ ألف رجل ، وأكثر من ٣٦٠٠ دبابة وقانص ، و ٢٠ ألف مدفع و ٣١٣٠ طائرة .

وبالرغم من الظروف الصعبة الناجمة عن الطقس ، والصعوبات الكبيرة في النقل ، ومحاولات العدو بغاراته الجوية احباط عمل الامداد بكافة مايلزم من اجل العمليات القادمة ، فان مؤخرات الجهات أمنت كل ذلك بشكل رائع ، وأمنت تحقيق المهمات الملقاة على عاتقها ، ولم تكتف بتأمين الموقعة الدفاعية فحسب ، انما أمنت أيضا الانتقال السريع الى الهجوم العام المعاكس » .

ولاهمية الامداد في الاستراتيجية الحربية ، وفي اتساع الاعمال القتالية ، وفي عمق المهمات وغيرها لابد من اجراءات أهمها مايلي :

آ ــ المحافظة على الاحتياجات المحددة للوسائط المادية في الفترات ، والمهل المحددة .

ب ـ نقل الوسائط المادية دون انقطاع قبل القتال ، وأثنـاءه ، وبعـده .

ج ـ تأمين استكمال كافة الاحتياجات من الوسائط الماديـة ، واستعواضها في نهاية الهجوم .

د ـ مركزية التخطيط في الاعمال القتالية والادارية ، والتنسيق فيما بين الاستراتيجية الادارية ، والاستراتيجية الحربية .

هـ ـ التدريب على أعمال الامداد، وخاصة الامداد بالوقود، والذخيرة والتعينات وغيرها .

و ـ وصول الامدادات بسرعة الى المكان المناسب ، وفي الزمـن المناسب .

ز ـ المحافظة على الموانىء والمطارات ، والطـرق وغيرها لتكـون صالحة للاستخدام .

ح ـ التغلب على الصعوبات الامدادية ، وذلك بايجاد الطـرق البديلة للامداد ، أو ايجاد مخرج من هذه الصعوبات .

ط ـ تحديد معدلات الاستهلاك للوسائط المادية ، ومن الطبيعي أن يتوقف الاستهلاك على المهمة المكلف بها الجيش (الجيوش) ، وعلى وضع العـدو وعلى القـوام القتالي للقوات الصديقة ، وعلى الارض ، أو على المنطقة التي يجري فيها القتال ، وعلى أنواع القوات المشتركة في القتال ، وعلى الوقت والفصل من السنة ، وعلى النوعية المعنوية القتالية لقوات الصديق والعـدو ، وعلى ظروف النقـل ، وعلـى التطور الاقتصادي للمنطقة .

ي ـ الحساب الدقيق للتأمينات المادية، ولعمليات النقل .

ن ـ تدريب القادة والاركانات على عمليات الامداد في كل الظروف ، وخاصة الظروف القتالية المقبلة .

٢ ـ تقديم الخدمة الطبية ، تتجلى العلاقة بين الخدمة الطبية . والاستراتييجة الحربية في أمور أهمها .

آ ـ أن الخدمة الطبية بمحافظتها على صحـة الافراد ، وذلـك بالمراقبة الطبية للحالـة الصحية للافـراد ، ومراقبة الاطعام والتموين

والماء ، وخدمات الاستحمام والغسيل ، والمراقبة المضادة للاوبئة (للسكان ، والافراد) وعزل المرضى عن الاصحاء ، كل ذلك يعطي القوة للافراد ، ويجعلهم اصحاء سالمين أقوياء للدخول في القتال . فلو كان الامر غير ذلك لما حصلنا على هذه النتيجة من العناصر ، ولاثر ذلك على كافة مراحل القتال ، وعلى الاهداف القتالية ، وعلى النتائج . ان الجندي اذا كان صحيح الجسم كان قادرا على استخدام سلاحه ، وتحمله مشاق القتال ، واستبساله فيها ، ولذلك فان تحضير الجنود صحيا ، وجعلهم يتمتعون بصحة جيدة من أولى مسببات النصر ، وقديما قيل : « العقل السليم في الجسم السليم » .

ب ــ ان الخدمة الطبية بماتقدمه من عون طبي في ساحة المعركة وفي الوقت المناسب يعطي الجيوش المقاتلة قوة على تحقيق أهدافها ومهامها . فالجندي الذي يصاب في القتال ، ولايجد من يقدم له العون هو جندي مقضي عليه بالموت ، وليت الامر يقتصر على الجنود المصابين ، بل هذا العمل يؤثر على الجنود المقاتلين غير المصابين اذ يبثط معنوياتهم ، ويجعلهم يتقدمون خطوة ، ويتأخرون خطوتين لخوفهم من الاصابة ، التي ان أصيبوا بها لم يجدوا من يقدم لهم العون الطبي اللازم ، ويضع في نفسه المخاوف التي تجعله يهاب القتال ، ويخشى ان يصاب فيموت .

ان تقديم العون في الوقت المناسب يعيد نسبة كبيرة من المصابين الى القتال ، كما يمنح الجنود الاخرين قوة في المعنويات ، ومن المعلوم أن نسبة الجرحى والمصابين تكثر عند بدء القتال ، وعند تنفيذ المهام المباشرة ، وتقل عند تنفيذ المهمات التالية ، ولهذا فانه يجب أن تتخذ كافة الاحتياطات لتقديمالعون الطبي ، وذلك بما يتوفر من الاطباء ، والمؤسسات الطبية ، والعلاجية ، والادوية ، والعناصر الاختصاصية ، وبمعنى أدق ان يركز العون الطبي ، ويكثف في الاماكن الهامة ، وفي الاتجاهات الرئيسية ، وفي المراحل الاولى من القتال ، وبدون هذه الادوية ، وهذه العناصر ، وهذه الادوات التي لا يمكن أن تتقدم القوات المقاتلة ، أو تحرز نصرا ما ، واذا ما حدث ان كانت هذه الامكانيات ناقصة ، أو مفقودة ، فان كثيرا من المصابين ، ولو كانوا بجروح بسيطة ينزفون ويموتون ، وبهذا فان تقديم العون الطبي سوف يؤثر على مجرى القتال ، وعلى تحقيق الاهداف .

جـ ــ ومن الطبيعي أن اخلاء الجرحى والمصابين ، واعطائهم العلاج

الكافي ، وتمكينهم من الشفاء بسرعة هو عمل يؤثر على كفاءة القـوات المقاتلة سلبا أم ايجابا ، ولهذا فان الاخلاء يجب أن يأخذ الاهتمام الكافي ، فتحضر له وسائط الاخلاء الحديثة والمجهزة ، والقادرة على تتبع القوات المقاتلة واللحاق بها لتتمكن هذه الوسائط من اخلاء المصاب مباشرة من نقطة الاصابة ، كما تحضر النقالات ، والعناصر التي تعمل على النقالات ، وغير النقالات من الجندي الممرض ، وحتى الطبيب الجراح ، كما تحضر الاعتدة والتجهيزات الطبية الحديثة . فاذا لم يكن ذلك فان القـوات المقاتلة سرعان ما تتناقص قوتها ، وتقف دون تحقيق المهام ، وهنا يجب أن تكون العلاقة بين الخدمة الطبية ، والقوات المقاتلة وثيقة ، وتظهر فيما يلي :

- وضع القوى الاحتياطية محل القوى المستهلكة أثناء القتال .
- اعادة القسم الاكبر من المصابين المخلين الى القتال بعد أن تم شفاؤهم .
- سرعة اخلاء الجرحى والمصابين .
- تعويض وسائط الاخلاء المدمرة .
- تعزيز القوى الاخلائية اثر ضربة ذرية ، أو الاصابة بأمراض سارية ، واستخدام كافة وسائط النقل الطبية ، والقتالية عند الضرورة.

وفي حال اصابة هذه المناطق ، فانه يتعذر على الجيش أو الجيـوش المقاتلة أن تعبر ضمن هذه الاراضي ، وبذلك اما أن يتغير اتجـاهالقتال، أو تطهر هذه الارض من هذه الاوبئة ، وفي حال تغيير الاتجاه ، أو تطهير الارض فان الجيش قد يتأخر عن تنفيذ المهمة ، وفي بعض الاحيان يضطر لقطع مسافات طويلة لتفادي الوقوع في هذه الامراض ، أو هذه الجراثيم، ولهذا فان الاستطلاع الطبي يجب ان ينفذ باستمرار (الاستطلاع الطبي الوبائي ، الاستطلاع الطبي الكيميائي ، الاستطلاع الصحي الجرثومي)، واذا ماتعرض الجيش للاوبئة ، أو أصيب بامراض ، فان اعدادا كبيرة سوف تصاب بهذا الوباء ، وتجعلها عاجزة عن اداء عملها ، وفي الحروب القديمة كان اذا نشبت بعض الاوبئة في جيش من الجيوش كالطاعون مثلا ، توقف الجيش ، وشلت حركته وأصبح عاجزا عن الحركة ، أمـا في الوقت الحاضر ، وفي سبيل التقدم الطبي يمكن للقوات المقاتلة أن تتخذ التدابير الوقائية كاللقاح ، والتطهير من الحشرات ، وعزل المصابين ، وغير ذلـك .

هـ ــ ان الامداد الطبي بالاعتدة ، واللوازم الطبية ، والادوية ، وما الى ذلك هو جزء من التأمين المادي ، ولهذا فما ينطبق على الفقرة الاولى وهي (الامداد بكافة انواع الوسائط المادية) ينطبق على الامداد الطبي . فالامداد كما يؤثر على اتساع الاعمال القتالية ، وعلى عمق المهمات ، وعلى انتشار الجيوش وغير ذلك ، كذلك يؤثر الامداد الطبي على نفس العناصر القتالية من مهمات ، وانتشار جيوش .

تتوقف الخسائر الصحية على الامكانيات القتالية التي تتميز بها القوات الصديقة (معنويات) عتاد ، تدريب ، تجهيزات فنية ، وعلى الامكانيات لدى العدو ، ومدى تأثيرها على القوات الصديقة ، وعلى نوع الاعمال القتالية . ففي العمليات الهجومية قد تزداد الخسائر ، أما في الدفاع فقد تقل ، وعلى المهمات ففي المهمات المباشرة تزداد الخسائر وفي المهمات التالية تقل ، وعلى الارض فاذا كانت الارض تتميز بالخاصية الوقائية والتمويهية ، أو بالتجهيز الهندسي ، والملاجيء والاقبية فان هذه الامور قد تكون سببا في تقليل الخسائر ، وعلى أنواع الاسلحة فاذا كانت الاسلحة تقليدية كانت الخسائر أقل مما اذا كانت هذه الاسلحة نووية ، او كيميائية ، أو جرثومية ، وتزداد الخسائر في حال استخدام العدو لاسلحة التدمير الشامل .

٣ ــ تقديم الخدمة الفنية : تتميز الخدمة الفنية بتقديم مايلي :

أ ــ اصلاح العتاد القتالي (مركبات ، طائرات ، سفن ، صواريخ ، أسلحة ، أعتدة فنية) وهو في ساحة القتال فاذا لم يكن فبالامكان اخلاؤه الى مستويات متفاوتة في الاصلاح .

ان الاصلاح في الوقت المناسب يعيد المركبة ، أو الطائرة ، أو أي عتاد الى ساحة القتال . فاذا لم يصلح فانه يؤثر على تقدم القوات المقاتلة ، وعلى كفاءتها القتالية . ففي حال تعطل عدة دبابات فمعنى ذلك أن عطل هذه الدبابات قد أثر في قوة الوحدة التي تقاتل فيها هذه الدبابات ، وكذلك الوحدة الثانية ، والقطعة أو التشكيل ، والجيش ، ولهذا فان الاهتمام بالاصلاح هو الاهتمام بالقتال نفسه لان تأخير الاصلاح يؤثر على المهمة ، كما يؤثر على اتساع الاعمال القتالية .

ب ــ صيانة العتاد القتالي .

جـ ـ اخلاء العتاد القتالي المعطل الى أماكن التصليح ، اذ يجب أن يكون الاخلاء سريعا ، ومن أجل الاخلاء السريع يجب ان تتوفر وسائط اخلاء مختلفة حسب نوع كل عتاد ، ويحتاج أيضا الى عناصر مدربة ، واختصاصية ، واخلاء العتاد من ساحة القتال يتيح للقوات المقاتلة أن تتحرك وأن تناور بسرعة كبيرة ، والاهم من الاخلاء هو اصلاح والاعادة.

د ـ التزويد الفني للاعتدة القتالية المشتركة في القتال . فلا يصح أن تدخل دبابة في القتال دون تزويدها بالوسائط الفنية اللازمة للاملاء ، ولايمكن أن تدخل سفينة في القتال دون أن تكون مزودة بهذه الوسائط ، ولايمكن ان يدخل سلاح دون أن يكون مزودا بكل مايلزم للاملاء ، والاصلاح والصيانة ، وغير ذلك . فان الادميرال الياباني « كوريتا » ذكر في مذكراته عن الحرب العالمية الثانية قائلا : « كان يجب تجهيز الناقلات المخصصة للاسطول بالوسائط اللازمة لتزويد السفن في البحر ، وفي الوقت الحاضر لايوجد بين هذه الناقلات الملحقة بالاسطول سوى ناقلة واحدة هي (نيكي مارد) تستطيع القيام بهذا العمل ، أما البقية فانها لاتستطيع التزويد الفني بالوقود في البحر الا بصورة جزئية لعدم تجهيزها بالوسائط المطلوبة » . وبهذا تأخر هذا الاسطول عن تنفيذ المهام التي كانت محددة له ، ونتيجة لذلك فقد فَقَدَ معظم أسطوله ، وأصيبت قواته بأضرار جسيمة ، ولاهمية التزويد الفني في القتال ، فان أية مادة حتى ولو كانت مادة الشحم التي تستخدم للمركبات ضرورية . ففي القتال في الصحراء مثلا قد تشتد الحاجة الى تزويد المركبات بالسلاسل ، وبمواد التزليق وغيرها ، وهكذا فان لكل عتاد تزويد خاص به ، وعلى القيادة ألا تهمل مثل هذا التزويد الفني لانه يؤثر على القتال ، وبتأثيره قد تتحمل القوات الخسائر الكبيرة ، وقد تتأخر في تنفيذ مهامها .

بعض الامثلة التاريخية
على العلاقة بين الاستراتيجية الادارية ، والاستراتيجية الحربية

الاحـــداث	المشكلة التي ظهرت	النتائـج
أغلب الحروب في القرن السادس عشر وخاصة في الحروب البحرية .	ظهور أمراض منها « الاسقربوط » وأوبئة التيفوس .	اصابة الجنود بأمراض كثيرة أفقدتهم امكانياتهم القتالية .
انزال الافرنسيين والاسبان بعدرحلتهم الى الهند الغربية في عام ١٨٠٥ كثيرا من الجنود المرضى .	ظهور مرض : التهاب الاوردة ، والشرايين ، وخاصة الجهاز التنفسي بين المقاتلين ، وقلة الاطباء ، والادوية للقضاء على هذه الامراض .	فقد الافرنسيون والاسبان حوالي ١٢٠٠ مقاتل نتيجة الامراض البحرية .
تدل الاحصاءات من عام ١٧٧٦ ــ ١٧٧٩ وفي الحروب التي وقعت ، واشتركت فيها بريطانيا .	ظهور الامراض الكثيرة التي كانت تشكل عاملا هاما استراتيجيا .	فقد الجيش البريطاني نتيجة المرض حوالي ١٨٥٤١ .
الحرب العالمية الاولى من عام ١٩١٤ ــ ١٩١٥ .	تعديل خططها ، واضطرارها لنقل قواتها من اتجاه الى أخر . ايقاف العمل بخطة «هالدين» لتوسيع وزيادة الجيش الانكليزي .	أفتقار ألمانيا الى كثير من مواد الامداد وخاصة الوقود والذخيرة . وكذلك انكلترا .
حرب الغواصات الامريكية ضد اليابان في الحرب العالمية الثانية .	استراتيجية الحصار ، وتوجيه الضربة الى الغرض الهام في نظام مؤخرة العدو .	تدمير أسطول النقل الياباني ، وحرمان القوات اليابانية (البحرية والجوية) من الوقود .
الانـزال في النورماندي عام ١٩٤٤ .	عدم كفاية الوقت اللازم لحشد القوات ، وتكديس الوسائط المادية .	التأخير لمدة شهر .

- تابــع -

الانزال في جنوب فرنسا ١٩٤٤ .	عدم كفاية وسائط الانزال المتوفرة العنصر الحاسم في جهاز المؤخرة .	التاخير لمدة شهرين .
العمليات في بحر ايجه .	عدم كفاية الوسائط المادية ، والنقص الكبير في جهاز المؤخرة .	الغاء العمليات .
كافة عمليات الانزال في المحيط الهادي ابان الحرب العالمية الثانية .	اختيار المكان للقواعد خارج المستعمرات ، وتحشيد الوسائط المادية على الطرق المحددة للهجوم الاستراتيجي للقوات الامريكية المسلحة .	هجوم استراتيجي ناجح على مستعمرات العدو . وتدمير القداعد والقوات البحرية والجوية اليابانية .
اقتحام النورماندي في عام ١٩٤٤ .	التحضير الموحد في مجال الاستراتيجية الحربية ، والاستراتيجية الادارية ،واستكمال مختلف الاحتياجات ، وتشكيل الاحتياطات اللازمة .	تشكيل قاعدة قوية لتدمير الجيش الالماني .
العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ - ١٩٥٧	انعدام التخطيط الموحد في مجال الاستراتيجية الادارية ، والاستراتيجية الحربية . فقد كان تحشد الوسائط المادية غير ملائم ، وبطيء وتنظيم النقل كان سيئا .	فقدت فرنساوبريطانيا مواقعهما في الشرق الاوسط .
العدوان الاسرائيلي على الوطن العربي عام ١٩٦٧ .	فقدان التخطيط الموحد بين دول الوطن العربي في المجالين الاستراتيجي والاداري ، وتبعثر القوى الادارية، وتأخير تركيزها ، وتحشيدها على الاتجاهات الهامة .	فقدت بعض الدول العربية بعض اراضيها.
العدوان الاسرائيلي على الوطن العربي عام ١٩٧٣ .	التخطيط الموحد للاستراتيجية الادارية ، والاستراتيجية الحربية بين دول الوطن العربي . وفرض الحصار المناسب ، وادخال السلاح البترولي في القتال . وحشد القوى القتالية والادارية ضد اسرائيل بتوقيت مناسب .	فقدت اسرائيل مواقعها وهيبتها في دول أوروبا الغربية ، وفي العالم ، وتفككت جبهتها الداخلية

وهناك الامثلة العديدة التاريخية التي تؤكد العلاقة المتينة بين الاستراتيجية الحربية والاستراتيجية الادارية . ففي حرب التحرير ، وحرب العصابات تلعب الاستراتيجية الادارية دورامهما في اطالة امد الحرب، وفي الامداد المستمر لقوات التحرير . كما أن الحرب في الوقت الحاضر في مجال التقدم التكنولوجي يمكن أن يطلق عليها (الحرب الادارية) التي من أدواتها المخابر والمصانع ، والابحاث ، والعلماء والفنيون ، وكذلك الجهاز الاداري الضخم الذي يعمل في هذه المصانع وفي هذه المختبرات . فهي حرب ادارية مستمرة تقضي على الخصم بالتفوق عليه في مجال ابتكار الاسلحة والاعتدة الجديدة التي تتفوق في مميزاتها على أسلحة وعتاد الخصم ، وبصورة مختصرة فان الاستراتيجية الادارية هي طرف لا بد منه في كل أنواع الحروب قديمها وحديثها .

رابعا : الاستنتاج : نستنتج مما تقدم مايلي :

١ ــ لا يمكن تحديد الاهداف الاستراتيجية الحربية مسبقا ، ولفترة طويلة دون تحضير التدابير ، والاجراءات الاقتصادية ، والادارية . كما لا يمكن تخطيط الاعمال القتالية الحاسمة ، دون تخطيط لكافة التأمينات الادارية والفنية ، وفي حال التخطيط بمعزل عن الاستراتيجية الادارية فان التخطيط يكون ناقصا ، وفاشلا ، ومبتورا .

٢ ــ من المفروض ان تكون الاستراتيجية الادارية على علم تام بانتشار القوات ، وتحشيدها ، وامكنتها ، وقوامها ، واتجاهاتها الرئيسية والثانوية ، والقوى المقاتلة الاخرى المشتركة في القتال (برية، بحرية ، جوية) والمهام المكلفة بها هذه القوات ، وعمق المهام ، ونوع القتال ،وأن تكون على علم تام بتغييرات الموقف في حينه ، حتى تستطيع هذه الاستراتيجية من تقديم التأمين المادي والفني اللازم في حينه .

٣ ــ ان الامكانيات المتوفرة في الاستراتيجية الادارية ، وما تملكه من موارد ، زراعية ، وتعدينية ، وطاقة ، وصناعة . وموارد بشرية وامكانيات أخرى تؤثر على حجم الاعمال القتالية ، وحجم القوات المسلحة التي يمكن تشكيلها ، أو تحد من النشاط القتالي ، وبالمقابل فان الاستراتيجية الحربية تؤثر على تخطيط عمل المؤخرة بشكل تجعلها متجاوبة مع القرار الاستراتيجي . فالاستراتيجية الادارية بقدر ما تكون متعاظمة في تأميناتها المختلفة ، وفي صناعاتها ، وفي امكانياتها المتاحة فان كل ذلك

يؤدي الى تطوير العمليات الاستراتيجية ، وفي توسيعها ، وفي تنفيذ المهام ، وان النقص في الموارد البشرية أو زيادته يعتبر أيضا من الاستراتيجية الادارية، ويؤثر تأثيرا كبيراعلى الاستراتيجيةالحربية،وهكذا فان عوامل الاقتصاد والمؤخرة تبين وتحدد الحدود للاستراتيجية الحربية ، كما تحدد لها المهام وعمقها ، كما تفرض عليها الوقت والمكان .

٤ ـ ان قوة الاستراتيجية الادارية ، وبما تتصف به من امكانيات كبيرة ، يمكن للدولة ، دون اللجوء الى الحرب من الحصول على مواقع سياسية هامة ، وتحقيق الاهداف التي تضعها السياسة .

٥ ـ ان وضع الخطط ، وقيادة الاستراتيجية الادارية،والاستراتيجية الحربية يجب أن يكون موحدا للعلاقة الكبيرة فيما بينهما ، وبهذا الربط يمكن للقيادة ، أن تتوضح لها الامور الادارية والقتالية ، فتعطي لكل حالة ما يناسبها ، ولكل هدف ما يستحقه من التأمينات الادارية ، أو الاعمال القتالية ، وبهذا تبدو أهمية التخطيط المركزي ، وأهمية الربط والعلاقة فيما بين هاتين الاستراتيجيتين .

٦ ـ ان أهم ما تعالجه الاستراتيجية الادارية ، والاستراتيجية الحربية هو ما يلي :

آ ـ تقصي ودراسة طبيعة الحرب الحديثة من كافة النواحي الادارية والقتالية .

ب ـ تحديد القوى والوسائط اللازمة لتنفيذ الاعمال الادارية ، والقتالية على السواء .

ج ـ اختيار أماكن التمركز المناسبة لكل من القوى والوسائط الادارية ، والقتالية .

د ـ تحديد الاتجاهات الرئيسية ، واجراء الحشد على هذه الاتجاهات من القوى والوسائط الادارية ، والقتالية .

هـ ـ اختيار اتجاه الضربة الرئيسية .

و ـ اعداد وتحضير القوى والوسائط الادارية والقتالية ، واعداد وتحضير المناطق الادارية ، واعداد وتحضير مسارح الاعمال العسكرية ، وانتقاء الاعتدة ، والاسلحة المناسبة ، وتصميمها في المختبرات ، واجراء الدراسة اللازمة لها لتكون فعالة وقوية ، ومدى كبير ، ودقة متناهية ، ومتفوقة على الخصم .

ز ــ وضع خطة لاستخدام القوى والوسائط الادارية والقتالية .

ح ــ تحديد أهداف ومهام المؤخرة كتأمين الوسائط المادية ، وتشكيل الاحتياطات ، وتنظيم وتنفيذ النقل ، واصلاح وصيانة الطرقات ، واخلاء الجرحى والمرضى ، وكل ما هو غير ضروري ، وكشف وجمع واخلاء الغنائم ، واستلام الاسرى وغير ذلك ، وتحديد أهداف ومهام الحملات ، والعمليات العسكرية .

ط ــ تنسيق اعمال المؤخرة فيما بينها ، وتنسيق أعمال القوات المسلحة فيما بينها ، وتنسيق المؤخرة ، والقوات المسلحة مع بعضهما ، حتى تكون كافة التحضيرات ، والاعمال ، والخطط منسجمة ذاتيا ، ومنسجمة فيما بين الواحدة والاخرى ، وان التنسيق ضروري لاعمال المؤخرة والقوات المسلحة ، فلا يمكن أن تنفرد الواحدة بأعمالها أو أن تنجح دون تنسيق ومعاونة الاخرى لها .

٧ ــ وبالتالي يمكن القول بأن تنفيذ المهام الاستراتيجية تنطلق من توفير الامكانيات الاقتصادية ، والادارية ، والمعنوية ، والعسكرية . ومن المهم جدا عند تقدير امكانيات الصديق في هذه المجالات ، أن تأخذ بعين الاعتبار الامكانيات المماثلة للعدو .

ومن الواضح أن الاستراتيجية الادارية تلعب دورا مهما ، وخاصة في الحروب الحديثة ، ومن المتوجب الاهتمام بها في التحضير والتنفيذ ، وعلى القيادات العليا ، أن تدرك ذلك ، وان تعير الاهمية الكبيرة لهذه الاستراتيجية ، وأن تكون على علم تام بالتأمين الاداري والفني ، وأن تكون على علم تام بالعلوم الجديدة ، وبحوث العمليات ، وذلك لتحقيق الاهداف المرسومة ، وبلوغ النصر .



الفصل الرابع

القرار الاستراتيجي الاداري

لا شك أن القرار أيا كان نوع هذا القرار (سياسي ، حربي ، اداري ، صناعي) . قد اتخذ مكانة هامة في عالم الفكر والتقدم العلمي ، وكذلك فان القرار قد اثر على كثير من العلوم ، وتأثرت به الى حد كبير مثل بحوث العمليات و « السيبرنتيك » و « الانفورماتيك » و « البيونيك » وغيرها ، وتطورت مسائل التحليل ، وازدادت الدقة في ضوء هذه العلوم ، وخاصة منها : الاحصائية ، والرياضية ، واخترعت الالات الحاسبة الالكترونية التي تستطيع تحليل المشاكل ، وتوضيحها ، وضغط الوقت ، وحل المسائل الرياضية ، والاحصائية ، والادارية ، بزمن قصير ، وبدقة متناهية .

للقرار أهمية كبرى في مسائل الحياة ، وتفرعاتها ، وخاصة في المسائل الحربية ، وفي أوضاع السلم والحرب ، وفي الامور السياسية ، وحتى يتخذ القرار لا بد من أن يمحص ، ويمر بمراحل عملية ، وذهنية ، ولا بد من جمع المعلومات ، والمعطيات الجديدة . فكلما كانت المعلومات المقدمة الى القائد شاملة ودقيقة ، كلما كان ذلك القرار اقرب الى الصواب ، وكلما كانت معلومات القائد في العلوم الحديثة أيضا شاملة ودقيقة ، كلما كان القرار أقرب الى الصواب . وهكذا تتعاون العلوم ، والقائد ، والقيادة ، والاركانات في انضاج القرار ، ويبقى على القائد اتخاذ القرار الذي يترتب عليه مواقف ايجابية ، أو مواقف سلبية ، وكثير من القادة ما يتردد في القرار لعدم استطاعة مثل هؤلاء تحمل اتخاذ القرار ، ومجابهة المخاطر ، منتظرين من الغير اتخاذ مثل هذه القرارات .

القرار هو الحل الذي يتم اختياره من بين الحلول العديدة المطروحة والذي اتخذه القائد بعد محاورة عقلية لبلوغ هدف ما ، ولا يتوصل القائد الى اتخاذ القرار الا بعد نضال شاق ، وصعب ، وبعد تجميع كافة المعطيات عن الموضوع الذي اتخذ من أجله هذا القرار .

ان المواضيع مختلفة وكثيرة ومتشعبة بعدد تنوع وتشعب العلوم ، والمهام ، وبعدد تشعب المواضيع المختلفة ، ويرتبط الموضوع الواحد بعدة مسائل من المفروض ان تكون هذه المسائل دقيقة ، وواضحة ، وكاملة .

ان القرار الذي يتخذ في ظروف واوقات معينة يصبح في ظروف وأوقات أخرى غير صالح ، وقد يختلف اتخاذ القرار من قائد الى آخر ، ومن شخص الى آخر ، غير ان اختلاف القرارين لايعني تخطيء قرار أو تصويب آخر ، انما المهم في القرار أن يكون متجاوبا مع المتغيرات ، ومع الظروف الجديدة ، وعلميا بكل مافي الكلمة من معنى .

القرار الاستراتيجي الاداري هو ذلك النوع من القرار الذي يبحث في الصناعة ، والزراعة ، والموارد ، وتنظيم هذه الموارد ، وانتشارها ، وتنقلها ، وتوزيعها . فاذا حاول القائد الاستراتيجي الاداري أن يقرر في انشار المؤخرة مثلا لابد له أن يبحث عن عديد من المسائل الهامة منها: الارض وطبيعتها ، والموارد المحلية ، وتوفر مواد التأمين بأنواعها من الصاروخ ، وحتى الشوكة والدبوس ، ووسائط النقل التي تبحث حمولتها ، وكفاءتها لنقل الوسائط المادية ، وتبحث كذلك الخدمة الفنية بما فيها من مواد الاصلاح والصيانة والاخلاء ، والخدمة الطبية ، بما فيها من تقديم العون الطبي الملائم ، والاخلاء ، والعتاد الطبي ، والمستشفيات ، ومدى استيعابها . كل هذه المسائل يجب أن تدرس بصورة مفصلة مستخدمين في هذه الدراسة بحوث العمليات ، والالات الالكترونية ، وخاصة من أجل حسابات التأمين المادي ، ومن اجل الاحصاء البشري ، وأنواع الموارد المختلفة ، ومتى كانت هذه الدراسة صحيحة ، ولدى القائد الامكانيات ، والدراية الكافية بهذه العلوم ، وتوفرت الالات والاعتدة التي تختصر الوقت ، وتعطي الدقة ، يمكن حينئذ ان يتخذ هذا القائد القرار الاستراتيجي الاداري بكل ثقة بالنفس، وبكل اطمئنان بالنصر .

القرار الاستراتيجي الاداري معقد ، فهو يرتبط بأغلب العلوم أهمها : علم الاقتصاد الذي يأخذ موارد الزراعة ، وموارد الصناعة . فمن الموارد الزراعية يمكن دراسة الحرارة ، والرطوبة ، والمناخ ، والتربة ، والتخطيط الزراعي ، والتقدم التكنولوجي ، والمساحة المزروعة ، وغير المزروعة والمراعي ، وتكثيف الانتاج في ناحية معيينة ، وعدم تكثيفه في ناحية أخرى من موارد الزراعة ، والسكان وأوضاعهم ، والكثافة ، وكذلك موارد الصناعة . فمن الموارد الصناعية يمكن دراسة معادن الطاقة ، والمعادن الفلزية ، والمعادن الكيميائية ، ومواصفات كل نوع ، وقدرة المعادن وكميتها ، وجودتها ، وزيادة الانتاج في بعضها ، والتقنين في البعض الاخر ، وامكانية استخراجه ، وكذلك موارد الصناعة التي تحول الموارد الزراعية ، والحيوانية الى مواد قابلة للاستخدام طبقا لخطة استخدام ، وخطة تصنيع متكاملة ، واذا درسنا الصناعة فمن الواجب ان ندرس توفر الموارد الاولية ، ورؤوس الاموال ، والطاقة ، وتصريف الانتاج ، والكوادر العمالية ، وطرق المواصلات والموقع ، ومن الضروري أيضا دراسة علم الاحصاء ليقف القائد الاستراتيجي الاداري على مقدار المتوفر من هذه الموارد ، ومن هذا الانتاج ، قبل الدخول في القتال ، ولا يكفي معرفة الاحصاء العام لهذه الموارد ، بل يجب أن يعرف في كل مستوى من المستويات مقدار المتوفر في الجيوش ، وفي مؤخرة البلاد ، وفي مؤخرة التشكيلات ، وفي باطن الارض ، وفي المستودعات ، وعلم الادارة الذي يعالج القوانين والانظمة الادارية ، واعداد القادة والخبرات وتشمل الادارة كافة المستويات من عامل حتى أعلى موظف اداري . فهذا العلم يتناول القائد الاستراتيجي الاداري من حيث اعداده كقائد ، وهنالك الكليات ، والمدارس والمعاهد المتخصصة لذلك ، والعلم المالي الذي يبحث في الامور المالية ، وبالقوانين ، والانظمة المالية ، وهناك العلم العسكري ، « وهو مجموعة من المعارف حول قوانين الصراع المسلح ، وطرق الاعداد له ، وخوضه ». ويتناول ويتقصى العمليات الموضوعية في تطوير التسليح ، والعتاد القتالي ، ويعد المسائل النظرية لفن الحرب . وأسس بناء وتدريب وتربية القوات المسلحة ، وتزويدها من الناحية الفنية ، والتكنولوجية العسكرية ، وتأمينها من كافة النواحي كما يعمم الخبرة العسكرية التاريخية مستفيدا ذلك من انجازات ، وحصيلة العلوم الاخرى التي لها أهمية كبرى في تعزيز القدرة الدفاعية للبلاد . وهناك علم الكيمياء ، وعلم الفيزياء ، وغيرها من العلوم الاخرى الكثيرة والمتشعبة التي تدخل في القرار الاستراتيجي الاداري كعلم السكان ، وعلم التاريخ والجغرافيا .

ومن المفيد أن أقسم هذا الفصل الى المواضيع التالية :

أولا : علاقة القرار الاستراتيجي الاداري بالعلوم الجديدة .

ثانيا : القرار الاستراتيجي الاداري الحاسم .

ثالثا : تحليل وتطبيق القرار الاستراتيجي الاداري .

رابعا : الاستنتاج .

أولا : علاقـة القرار الاستراتيجي الاداري بالعلـوم الجديـدة :

للقرار الاداري علاقة كبيرة كما قدمنا مع أغلب العلوم ، ولكنها تبـدو العلاقة وثيقة مع العلوم التي ظهرت مؤخرا ، وساعدت في تفاعل الاراء المختلفة ذات الاختصاصات المتعددة ، كما بينت هذه العلاقة فائـدة اختيار المواضيع المدروسة ، ودقة الاحصاءات ، كما خصت الموضوع الواحد بحثا واشباعا . كما كانت هذه العلاقة العلاقة الوحيدة لتعـاون العلماء العسكريين والمدنيين على السواء ، واستأثرت هذه العلاقة بالعلماء المدنيين من كافة الاختصاصات فجعلتهم يفكرون تفكيرا عسكريا ، وبرهنت هذه العلاقة أن العلماء المتخصصون في العلوم الاخرى لا يمكن بأي حال من الاحوال الاستغناء عنهم ، بل هم حجر الزاوية في تكوين القرار الاستراتيجي الاداري ، ومادامت أغلب العلوم تشترك في هذا المجال ، وخاصـة في العلوم الجديدة ، فانه من المستحسن دراسة أهم هذه العلوم ، وتبيان علاقتها بالقرار الاستراتيجي الاداري وهي مايلي :

١ ـ بحوث العمليات : هو البحث الرياضي ، والمنهـج العلمي للقرار الاستراتيجي الاداري ، وهو « التحضير المنطقي ، والموضوعي للقرارات » و « الاعداد العلمي للقرارات » . أما القرار نفسه فهو مـن اختصاص القائد وحده ، وهو الذي بما لديه من تحضيرات ، ومعطيات ، وبمالديه من معلومات ومحاكمة يستطيع ان يختار القرار الذي يتلاءم مع الواقع ، ومع الهدف (١) « والمخططون العظام ليسوا الا كرجال الاعمال العظام ، لم يكونوا في البداية التاريخية سوى اشخاص مـن ذوي (البداهـة والفطنة) ، ومن خلال التطور ، والاعداد الفكري للانسان حلت الثنائية الجديدة (معلومات ومحاكمة) محـل الاولى (البداهـة والفطنـة) ، واصبحت هي الاساس المتوجب توفره » .

---

(١) مقال للدكتور الاكتوير صباح الدين بقجهجي في الفكر العسكري السنة الثانية العدد الثاني ١٩٧٤ .

لم يقتصر البحث على موضوع معين ، أو على ناحية معينة ومحدودة، بل اشتملت بحوث العمليات المواضيع الاقتصادية ، والادارية ، والعسكرية واذا ما أريد بحث القرار الاستراتيجي تعرض هذا البحث الى دراسة كافة النواحي الادارية كالتأمين المادي ، ونقل الوسائط المادية ، والخدمة الطبية ، والخدمة الفنية . كما تعرض كل بحث من هذه البحوث الفرعية الى جملة من الدراسات التفصيلية أي اذا درس انتشار وتمركز المؤسسات الادارية من بحث التأمين المادي ، فانها تدرس هذه الفقرة بمنهج علمي ، وبحث رياضي ، وتكون نتائج هذه الدراسة هو اعطاء الطريقة المثلى من بين طرق الانتشار العديدة ، وهكذا في التنقل ، وفي اختيار محاور طرق الامداد والاخلاء وغيرها ، وقد اختلف العلماء في تسمية بحوث العمليات بأنه علم أو غير علم ، ونحن كعسكريين لايهمنا من هذا شيئا ، انما المهم أن هذه البحوث هي الطريقة العلمية ، والمنهجية للتوصل الى القرار ، وقد كتب الكتاب ، والعلماء عن تعدد نظريات البحوث ، وألفت الكتب العديدة قديما وحديثا ، وكلها تعالج بحوث العمليات .

لقد اتسمت بحوث العمليات ، وتميزت بميزات ، واستفادت منها كافةالقضايا والامور السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، واصبحت بحوث العمليات تطبق في كل ناحية ، بل في كل استراتيجية ، بل في كل قرار ، اداري ، أو حربي وبفضل دخول هذه البحوث المجالات المتعددة التي منها المجالات الادارية ، ولاسيما القرار الاستراتيجي الاداري الذي كان يعد فيما سبق على مرتكزات غير علمية ، ويعد على البداهة ، والذكاء ، أما الآن وفي ظل بحوث العمليات فقد أعطيت له الابعاد التالية :

آ ـ التنبؤ العلمي للقرار الاستراتيجي الاداري :

اذا كان الجيش الذي يقوم بالعملية الهجومية لاحتلال هدف استراتيجي ما ، وكان قوامهذا الجيش حوالي ١٠٠ الف جندي ، واسلحتههي الاسلحة التقليديةالمعروفة ، والتي يسلح فيها اي جيش من الجيوش الحديثة ، وكانت معنويات هذا الجيش كبيرة ، وكذلك فان حبه للقتال كبير ، وهو مستعد للتضحية والبذل ، وكذلك فان هذا الجيش مدرب تدريبا جيدا على صنوف العتاد والاسلحة ، ولديه من العتاد الاداري والفني ما يكفي لهذه العملية الهجومية . ترى ماذا يكون حجم الخسائر الصحية في هذه العملية ؟ . ثم ما هي نسبة الخسائر الصحية بالنسبة لتعداد الجيش ؟

ثم اذا كانت العملية الهجومية تستغرق مدة من الزمن /٤/ أيام مثلا فما هي هذه الخسائر خلال هذه المدة ؟ وهكذا يطرح العديد من الاسئلة للاجابة عليها ، وان الخسائر الصحية تحدد بما يلي :

ـ تجارب الحروب السابقة ، وخوض العمليات المماثلة . فاذا كانت التجارب قليلة ، أو معدومة لدى الجيش المقاتل فانه يستعان بتجارب الآخرين الذين أوضاعهم تشابه أوضاع هذا الجيش المقاتل .

ـ نوع العملية فاذا كانت هجومية كانت الخسائر الصحية أكبر ، وهذا ما يقدرها ، ويتنبأ بها القائد الاستراتيجي الاداري .

ـ الاهداف فاذا كانت الاهداف عميقة ، أو ذات اهمية استراتيجية، أو مكان استراتيجي ، أو عقدة طرق ، أو مجمع للصناعات ، أو مصدر للموارد . فان الخسائر قد تزداد ، وقد تنقص تبعا لهذه الاهداف ، وكذلك مهام الجيش فاذا كانت عميقة كانت الخسائر أكبر .

ـ العدو ، وطبيعة أعماله ، وطرق دفاعه فاذا كان العدو محصنا ، وكانت أعماله نشيطة ازدادت الخسائر الصحية في الجيش المهاجم .

ـ أنواع الاسلحة المستخدمة في الحرب . كلما كانت الاسلحة متقدمة ومتطورة كلما كانت الخسائر الصحية أكبر ، وخاصة عند استخدام العدو لاسلحة التدمير الشامل .

ـ طبيعة الارض ، وما تؤمنه من مساتر ومخابىء للعتاد والاسلحة ، وكذلك التجهيز الهندسي . كل ذلك يؤثر على حجم الخسائر الصحية .

المطلوب الآن من قائد هذا الجيش بعد أن حلل ذهنيا المسائل المعروضة والواقعية ، وضع القرار الاستراتيجي الاداري فيما يتعلق بالخدمة الطبية ، والتنبؤ على ضوء ما تقدم وعلى ضوء الخبرة والتجارب ، والآن سيضع القائد الاداري القرار في المسائل التالية :

ـ اقرار نسبة الخسائر .

ـ اقرار المشافي اللازمة للمعالجة والاستشفاء .

ـ اقرار وسائط الاخلاء .

ـ اقرار الادوية ، والعتاد الطبي المناسبين .

فاذا كان تعداد الجيش كما قلنا /١٠٠٫٠٠٠/ فان الخسائر الصحية

لمدة /٤/ أيام تكون ٤ أيام × ٤٪ نسبة الخسائر اليومية يساوي ١٦٪ = ١٦٠٠٠ر شخص خلال العملية بالكامل وبنسبة ١٠٪ من الخسائر الصحية يمكن أن يتماثلوا الى الشفاء في تشكيلاتهم وقطعاتهم فيبقى /١٤٠٠٤ر/ شخص يجب اخلاؤهم الى المشافي . فاذا علمنا تعداد وسائط النقل (الاخلاء) المتوفرة ، واستيعاب كل منها عرفنا مدى الامكانية في اخلاء المصابين . ثم انه من المفضل تصنيف الخسائر الصحية ، ومعرفة سعة المستشفى للاستدلال على الحاجة اللازمة للعدد الكافي من كل نوع .

وهكذا فان هذا المثل ينطبق على النقل ، وعلى انتشار المؤسسات ، والقطعات الادارية ، وعلى تنقلها أثناء القتال ، وعلى الخدمة الفنية وغيرها ، ومما يلاحظ من هذا المثال أن القرار يجب ان يكون :

ـ متجاوبا مع كل التساؤلات التي تعترض اتخاذ القرار ، وتلقي الضوء عليه .

ـ أن يسلك القائد في اتخاذه سبيلا علميا بعيدا عن الفوضى والارتجال .

ـ اذا كانت نقطة غامضة ، على القائد أن يلم بها ما أمكن ، ويتخذ قراره متبينا لها حسب محاورته ، ومحاكمته العقلية ومعلوماته ، والا يدع هذه النقطة دون اتخاذ قرار .

ـ أن يتنبأ القائد بكل الامور المستقبلية ، ويضع قراره تجاهها . فقرار القائد كان في هذا المثال اتخاذ كافة الاجراءات لاخلاء المصابين ، وايجاد وسائط الاخلاء اللازمة ، والمشافي المتخصصة ، والادوية اللازمة في العمليةالهجوميةالمقبلة . فقد تنبأ هنا القائد بعدد المصابين في هذه العملية ، ولذلك اتخذ عددا من القرارات المناسبة لاخلاء ومعالجة المصابين ، غير أن التنبؤ غير المستند على أسس علمية ، ومحاورة عقلية هو تنبؤ يضيع الجيش ، ويفوت الفرص الثمينة لقتاله في ظروف معينة .

ب ـ التحضير العلمي ، والمنطقي والرياضي للقرار الاستراتيجي الاداري : اذا أريد تحضير القرار على أسس علمية ، فان تحضير القرار العلمي يحتاج الى المعلومات الدقيقة عن كل عتاد اداري ، أو أي موضوع اداري . فلو أخذنا مثلا موضوع النقل وجب علينا أن نتعرض ، ونتعرف على أشياء كثيرة وبصورة علمية حتى نتوصل الى القرار الصحيح ، وان أهم مايجب معرفته بهذا الصدد هو التالي :

ـ حمولة وسائط النقل ، وكل نوع على حده (برية ، بحرية ، جوية).

ـ حجم الحمولة ، ومن الحجم يجب معرفة ابعاد السطح بكل دقة ، وبمقياس دقيق ، وهل السطح ، أو الاجناب تتأثر ببعض الحمولات وهل هذه الحمولة من الحجم الكبير ، أو الحجم الصغير ، من المائع ، أو الجامد ؟.

ـ قدرة وسائط النقل على التنقل في كافة الاراضي والطرقات ، واستطاعتها في الاراضي الوعرة والتسلق .

ـ سرعة وسائط النقل الوسطية ، والعليا ، والدنيا .

ـ هل وسائط النقل مزودة بأعداد كافية للتصليح ، والصيانة ؟ ماهو الوقت المحدد للصيانات ؟ ماهي مواد التزليق ؟.

ما هو الوقود المستخدم ؟

ـ قدرة هذه الوسائط لنقل الوسائط المادية السائلة والجافة ، والعدد المتوفر لكل حالة .

ـ نوع الوقود المستخدم في وسائط النقل (مازوت ، بنزين) ، وماهي درجاته ، وماهي نسبة الاستهلاك للوقود .

ـ مهارة السائقين في كافة الظروف والاوقات ، وتدريبهم المتواصل على السياقة في الليل والنهار ، وفي كافة الاراضي المعروفة من قبلهم ، أو غير المعروفة ، وفي الضباب ، وفي جو يشبه جو القتال ، وفي أرض تشبه أرض القتال .

ـ قدرة العناصر على التحميل والتفريغ للذخائر ، للطعام ، والوقود ، والاعتدة الادارية الاخرى .

ـ مسافة النقل ، وهل هي طويلة ؟ وهل هذه المسافة بحرية أم برية ، أم مختلطة .. أم جوية ؟

ـ عدد وسائط النقل المتوفرة في المستوى الاعلى والادنى ، وما هي طريقة النقل من الاعلى الى الادنى ؟ . أم ينقل الادنى بوسائط ؟ أم تشترك وسائط الاعلى والادنى ، وما هو أفضل هذه الطرق .

– نوع الحمولة . أهي وقود ، أم ذخيرة ؟ ، واذا كانت ذخيرة فهل هي صواريخ ، أم متفجرات ، أم ألغام ، أم حمولات أخرى .

– قادة النقل ومدى تجاوبهم ومعرفتهم لانظمة النقل وقوانينه ، وأصول السير ، والقوافل ، والتحميل .

– الطرقات ونوعها ، ومقدار السرعات التي يمكن السير عليها ، والجسور والتحويلات الموجودة على هذه الطريق ، والمخابىء ، والمواد اللازمة الضرورية لهذه الطرقات ، ومخافر ضبط الحركة ، وصيانة الطرقات .

– وهناك عدة مسائل يصعب حصرها في هذا المكان ، والمهم عند بحث أية مسألة ، أو موضوع اداري أن يبحث بطريقة علمية، وفي غاية من الدقة ، وبهذه الطريقة العلمية المنهجية يمكن للقائد أن يضع قراره في النقل وقراره يمكن أن يحتوي على أهم البنود التالية :

– تحديد وسائط النقل الكافية ، وتحديد أنواعها ، وتحديد طريقة النقل .

– تحديد حجم الوسائط المادية المراد نقلها .

– تحديد طرق النقل والاخلاء الرئيسية والاحتياطية .

– تحضير وسائط النقل ، وتحضير الطرقات ، وتحضير العناصر والحمولات .

– تنظيم خدمة الضابطة على الطرقات .

– اجراء الصيانة اللازمة .

– تنظيم الحراسة والوقاية والدفاع عن النقل ، والطرق .

– وغيرها من الفقرات التي يمكن أن تشكل قرار النقل .

أما **التحضير المنطقي** للقرار الاستراتيجي الاداري فيجري بناء على الاسس التالية :

– تحضير الاهم فالمهم . فاذا كان لدينا عدة طرقات رئيسية طولانية وعرضانية ، فانه من المنطق أن نحضر الطرقات التي تصل الى المستودعات

الرئيسية للجيش أولا ، ثم نقوم بتحضير الطرق الاخرى ، وأن يكون التحضير للطريق الذي يصل هذه المستودعات الى قواعد امداد الجيش . أي : أن التحضير يجري للطرق الرئيسية أولا ، ثم الاحتياطية . وكذلك عند تنقل المؤخرة فان أول ما يتنقل النسق الاول منها ثم النسق الثاني . وكذلك عند النقل للوسائط المادية فانها من المنطق أن تنقل الوسائط المهمة أولا كالذخائر والالغام ، والمتفجرات ، والصواريخ ، وغيرها ، ثم تنقل الوسائط الاخرى كالتعيينات والمهمات وغيرها ، وكذلك فان النقل (للوسائط المادية) يتم أولا ثم الى الانساق الاولى ذات الاهمية الاكبر من الجيوش المقاتلة ، وللجيوش التي تقاتل على اتجاه رئيسي . ثم تأتي في الاهمية الثانية الانساق الثانية ، والجيوش التي تقاتل على اتجاه ثانوي . ثم الانساق الثالثة والرابعة .

ـ التسلسل المنطقي للقرار :

هناك تسلسل منطقي للقرار يعتمد على الواقع ، وعلى الزمن ، وأول خطوة في القرار هو : تفهم المهمة ، أو استيعابها ، أو تحديد المشكلة ، أو الموضوع ، وأول ما يحدد ، أو يستوعب من هذه المهمة طابع وهدف القتال ، ثم المهام المترتبة على القوات المقاتلة ، ثم المكان الذي ستقاتل عليه هذه القوات ، ثم النظام القتالي ، ثم الترتيب القتالي ، ثم دور (الجيوش) التي تقاتل ضمن مجموعة القوات المقاتلة ، ثم الارض وميزاتها ثم قوة العدو ، وبعد تفهم المهمة واتباع التسلسل المنطقي فيها يأتي بعد تفهم المهمة تحديد المهام للمرؤوسين ، ثم حساب الزمن ، ثم اعطاء التعليمات الاولية ، ثم تقدير الموقف ، ثم الاستطلاع ، ثم تحضير مقترحات المؤخرة ، ثم الاعلام عن الجاهزية ، فتنفيذ القرار ، وهكذا فقد اتبع الدكتور محمد عدنان النجار الاستاذ في كلية التجارة في جامعة دمشق تسلسلا منطقيا للقرار جاء فيه :(١) « يتضمن اتخاذ القرار في جوهره انتقاء الاجراء المفضل من بين عدة اجراءات ممكنة . ويوجد عدة خطوات أساسية من أجل الوصول الى القرار المفضل :

١ ــ تحديد المشكلة .

٢ ــ تحديد الفرضيات والقيود المؤثرة في الحل .

---

(١) مجلة الفكر العسكري السنة الثانية العدد الاول ١٩٧٤ ص ١٤٧ .

٣ ـ تحديد الاجراءات الممكنة .

٤ ـ تحديد المقاييس المناسبة .

٥ ـ تحديد ومقارنة النتائج .

٦ ـ اتخاذ القرار الافضل .

٧ ـ تنفيذ القرار ومراقبة النتائج .

ثم ان في كل مسألة من هذه المسائل من تفهم المهمة حتى تنفيذ القرار، ومن تحد المشكلة الى اتخاذ القرار الافضل مسائل متسلسلة منطقيا . فمن المفروض اتباع هذا التسلسل . كما أن في كل مسألة مهما صغرت أم كبرت فيها عدة اجراءات متسلسلة على مستوى التحضير ، وعدة اجراءات متسلسلة الى مستوى التنفيذ . وقد رأينا التسلسل المنطقي للقرار ، ثم رأينا تسلسل تفهم المهمة .

ـ التحليل المنطقي للقرار :

اذا حللنا تقدير الموقف الاداري نجده شكلا من المسائل التالية :

ـ وجود وحالة وامكانيات المؤخرة .

ـ تنظيم المؤخرة .

ـ التأمين المادي ، وتنظيم النقل .

ـ التأمين الطبي .

ـ الطلبات .

ـ القيادة .

ـ الاستنتاجات .

وعلى ضوء هذا التحليل يمكن التفصيل في تحليل كل فقرة من هذه الفقرات . فاذا حللنا التأمين المادي وتنظيم النقل يمكن تحليله الى المسائل التالية :

ـ توفر الوسائط المادية .

ـ الاحتياطات الناقصة وحجومها .

ـ حجوم الاحتياطات التي ستؤمن من الجهات الاعلى .

ـ معدلات الاستهلاك .

ـ نظام استكمال الاحتياطات .

ـ بأية احتياطات ستبدأ (الجيوش) المقاتلة احتياطه .

ـ حجم النقل .

ـ امكانية النقل ، وتطابق هذه الامكانية مع حجوم النقل .

ـ نظام النقل وأفضلية النقل .

ـ زمن النقل .

ـ القوى والوسائط التي يجب استخدامها في أعمال التحميل والتفريغ .

ـ وغيرها من الفقرات التي يمكن ان تشكل تحليلا كاملا للتأمين المادي وتنظيم النقل .

ان هذا التحليل يعطينا الصورة الواضحة عن تقدير الموقف ، كما يمكن اعطاء الصورة الواضحة لكل من تنظيم المؤخرة ، والتأمين المادي والطبي والفني ، وبهذا التحليل يمكن الاستنتاج بأن قوى المؤخرة قادرة، أو غير قادرة على تأمين القوات المقاتلة بالوسائط المادية ، وعلى حالة وامكانيات المؤخرة وتحليل كل العناصر التي منها المصلحة الطبية ، والتي يمكنها تنفيذ هذه المهام الطبية ، أو لا يمكنها ، وهل تستطيع القيام بأعمال الاخلاء والاسعاف ، وفي هذا التحليل يمكننا أيضا معرفة أفضل مكان لتمركز المؤخرة ، وأفضل اتصال بين المؤخرة ، وبين القوات المقاتلة ، وأفضل تعاون بينها وبين مؤخرة الجيوش الاخرى ، أو بينها وبين مؤخرة البلاد المركزية ، أو بين مؤسسات ومنشآت البلاد المركزية ، ومؤخرة البلاد الحليفة . كما يعطي التحليل الدليل القانع على تنفيذ التدابير الرئيسية التي يجب تنفيذها لصالح المؤخرة لتكون على مستوى المهام الملقاة على عاتقها .

ـ التركيب المنطقي للقرار :

ان مجموعة الاعمال الجزئية التي مر ذكرها في الفقرات السابقة اذا ما ركبت فانها تشكل بمجموعها فاعلية المؤخرة ، والمهم في التركيب أن

تكون كافـة الاقسام ، أو الجزئيات مترابطـة ، ومتداخلة فيما بينها . فالمؤخرة مجموعة أقسام مترابطة ، كما أن المؤخرة تعتبر جزءا من بين مجموعة الاجزاء التي تشكل قوة الدولة الرئيسية ، والمهم في التركيب أيضا أن تكون كافة الاجزاء الدنيا والعليا تعمل لهدف مشترك . فالتأمين المادي على مستوى لواء يجب أن يشكل جزءا من التأمين المادي من المستوى الاعلى (الفرقة ، أو الفيلق) ويجب أن يشكل هذا الجزء أيضا جزءا من المستوى الاعلى (الجيش ، أو الجبهة) وهذا المستوى يشكل جزءا من المستوى الاعلى أيضا وهو الدولة ، وكل هذه المستويات تعمل للهدف الواحد وهكذا فان النظام ، والتخطيط والتنسيق والمراقبة هي التي تقوي فعالية التركيب بين هذه الاجزاء جميعا ، وكذلك التخزين ، والنقل ، وغيره .

أما التحضير الرياضي للقرار الاستراتيجي الاداري ، فانه يظهر بصورة واضحة عند اجراء حسابات التأمين المادي للدولة بالكامل ، وعند حسابات التأمين المادي للجيوش المقاتلة ، والتشكيلات ، وان مواضيع التأمين المادي عديدة ، ومتشعبة ، ويصعب على الفكر البشري أن يضع لها الحلول الدقيقة ، أضف الى ذلك أن الوقت يستغرق زمنا طويلا ، عدا عن العمليات الطويلة والكبيرة . لهذا فكر العلماء باختراع العقول الالكترونية ، التي تستطيع اجراء العمليات الرياضية في أقل زمن ممكن ، وان تكون دقتها متناهية ، وان احتمال الخطأ فيها ضعيف جدا ، وأكثر ما يحتاج اليه من هذه الآلات الحاسبة هو اجراء العمليات الرياضية لاصدار القرار ، وهكذا فان التحضير الرياضي ، واجراء الحسابات الادارية ، والعمليات الاحصائية للقرار هو من أول واجبات القادة الاداريين ، وخاصة في ظروف القتال الحديثة ، ذات المتغيرات السريعة .

جـ ـ التخطيط :

هو مظهر من مظاهر بحوث العمليات ، والتخطيط يجب أن يكون مركزيا تحشد له كافة الجهود والامكانيات العلمية ، كما توضع تحت تصرف المخططين كافة الآلات والاجهزة التكنولوجية ، والفنية ، والالكترونية ، وان الدول المتقدمة في الوقت الحاضر تعتمد اعتمادا كليا على التخطيط في جميع المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والادارية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والتخطيط يوضع مسبقا ، وينفذ

على مراحل ، وان أهم ما يتضمنه التخطيط في القرار الاستراتيجي الاداري هو ما يلي :

ـ تخطيط مهام المؤخرة ، والذي يتضمن استكمال الاحتياطات (احتياط الدولة ، احتياط الجيوش ، احتياط التشكيلات) ، وتشكيل الاحتياطات الاضافية ، واخلاء الجرحى والمرضى ، وكل ما هو غير ضروري ، وتدريب السائقين ، وتنفيذ الصيانة الفنية ، والاصلاحات للعربات والعتاد الاداري ، وتنظيم الحراسة والوقاية والدفاع ، وتغليف الحمولات لتحميلها ونقلها ، وتنظيم المستودعات لتكون جاهزة للتسليم والاستلام ، وغيرها من الاعمال الضرورية التي تتطلبها مهام المؤخرة في مجال التخطيط الاداري .

ـ تخطيط تنظيم المؤخرة : ويتضمن تمركز وتوزيع المصانع ، والموارد المختلفة ، ووسائط النقل ، والخدمة الطبية ، وبصورة عامة تمركز وتوزيع قوى ووسائط المؤخرة ، بحيث يكون هذا التوزيع والتمركز أفضل ما يكون عليه ، ويحقق مطالب بحوث العمليات ، وبالاضافة الى التخطيط لتنظيم المؤخرة هناك التخطيط لكثرة الموارد وتوفرها مما يساعد على استمرار القتال ، واطالة أمده ، وكذلك التخطيط لتنظيم النقل والمواصلات الذي يعالج قوى النقل المخصصة لنقل الوسائط المادية المختلفة ، وقوى النقل الطبي المخصص للاخلاء ، وقوى الاصلاح المخصصة لاجراء الاصلاحات ، وقوى الخدمة المخصصة لخدمة وتأمين الافراد بكل ما يلزم ، والمستودعات المخصصة لحفظ المواد والاعتدة ، وطرق المواصلات التي تخصص لنقل الوسائط المادية ، والاخلاء الطبي ، والفني.

يعتمد ويرتبط التخطيط للمؤخرة دائما على امكانيات الدولة وقدرتها على تجهيز وتحضير المؤخرة ، وقد يختلف التخطيط من بلد الى اخر ، كما تختلف مدة التخطيط ، والتخطيط للخدمة الطبية مثلا يتناول مسائل عديدة أهمها : تخطيط المحافظة على صحة الافراد ، وتخطيط الاسعاف والاخلاء ، وتقديم العلاجات ، والتخطيط لتوفير العتاد الطبي والادوية اللازمة ، والتخطيط للكادر الفني والطبي . أما التخطيط للخدمة الفنية فانه يتضمن أهم المسائل التالية :

ـ التخطيط للاصلاح وللعربات والعتاد القتالي والاسلحة كافة .

ـ التخطيط لصيانة العربات والدبابات والطائرات ، واخلاء الاعتدة والاسلحة كافة .

- التخطيط لامداد المصانع والجيوش ، والمنشآت بالقطع الفنية وبالمجموعات وغيرها .

وأما التخطيط لحراسة ووقاية والدفاع عن المؤخرة بما فيها الموارد ، ووسائط النقل ، والعناصر الادارية ، فيتضمن التخطيط لاهم المسائل التالية :

- التخطيط للحراسة المباشرة والدوريات ، والتخطيط للدفاع عن المنشآت ، والمصانع، والتخطيط للوقاية الذرية ، والجرثومية والكيميائية ، ولا يكفي أن ننظم مؤخرة البلاد المركزية ، بل من المفروض أن تنظم مؤخرة الجيوش ، وأن يخطط لهذا التنظيم ، وكذلك مؤخرة التشكيلات لتعمل جميعها بانسجام تام ، ووحدة كاملة ، وان تخطيط التنظيم لمؤخرة دون أخرى ، أو لمستوى دون اخر يعرض التنفيذ الى الفشل ، ويعرض التخطيط الى الانهيار ، وتخطيط وتنظيم المؤخرة يشترك فيه الاشخاص الذين لهم علاقة بهذه المؤخرة . فعلى مستوى مؤخرة البلاد يشترك به كافة الرؤساء القادة المسؤولون عن المؤخرة ، وكذلك يشترك به الاشخاص الذين لهم علاقة بهذه المؤخرة ، اذ يشترك على هذا المستوى كل من رئيس المؤخرة ، ورئيس الخدمة الفنية ، ورئيس الخدمة البشرية ، ورئيس الخدمة الطبية ، ورئيس التسليح ، والرؤساء الاخرون من القوات المسلحة ، بالاضافة الى الجهات المدنية المسؤولة ، وعلى رأسهم وزير التموين ، ووزير الصناعة ، ووزير الانتاج الحربي وغيرهم :

- التخطيط لتنظيم التأمين المادي والنقل :

- التخطيط للتأمين الطبي .
- التخطيط للتأمين الفني .
- التخطيط لتأمين القيادة والسيطرة ، واصدار القرارات اللازمة .

- التخطيط لتأمين الحسابات والاحصاءات اللازمة لكل من التأمين المادي على مستوى البلاد ، وعلى مستوى الجيوش ، وعلى مستوى التشكيلات . وتأمين الحسابات ، والاحصاءات للنقل وحجم النقل للمستويات كلها ، وفي فترة التحضير ، وفي العمليات القتالية ، وتأمين الحسابات والاحصاءات للتأمين الطبي ، وكذلك للحراسة والوقاية والدفاع ، وأيضا للتجهيز الهندسي للمؤخرة ، والحسابات لتنظيم الاتصال ، وغيرها من الحسابات اللازمة والضرورية .

ـ اعداد الخطط اللازمة للمؤخرة ، كخطط التأمين المادي ، وخطة نقل الاحتياجات ، وخطة التأمين الطبي ، وغيرها من الخطط .

د ـ استخدام الموارد بأقصى استخدام : وبفضل تطبيق بحوث العمليات يمكن رفع كفاءة الانتاج للموارد المستخدمة ، كما يمكن تشغيل العاطل منها ، وعندئذ سوف يزداد الانتاج ، وسوف يكون هذا الانتاج كافيا لمواجهة الظروف والاحداث . كما أنه يجب انتقاء الوضعية المناسبة عند استخدام الموارد ، أي أن هناك عدة وضعيات ، فمن المناسب أن نختار أفضلها لتؤدي بالاستخدام الى المسار الذي نريده . وان هذا الاختيار يقتضي تغييرا جديدا في الانتاج ، اذ من الممكن أن نخفض الانتاج في موارد معينة لنرفعه في موارد أخرى . وكمثال قد ينخفض الانتاج الاستهلاكي مقابل رفع الانتاج الدفاعي ، وبصورة مختصرة اذا أردنا أن نستخدم الموارد الى أقصى استخدام يجب العمل بما يلي :

ـ تغيير الانتاج ، أو تحويل اتجاهه من موارد الى موارد أخرى .

ـ تطبيق بحوث العمليات في رفع كفاءة الانتاج للموارد المستخدمة .

ـ تشغيل الموارد المستخدمة العاطلة .

ـ انتقاء الوضعية المناسبة من بين الاوضاع العديدة .

ـ تحويل الانتاج الاستهلاكي الى انتاج دفاعي .

ـ العمل على تخفيض الانتاج الاستهلاكي .

ـ اعادة توزيع الموارد توزيعا يتلاءم مع الاهداف الاستراتيجية ، ومع القرار الاستراتيجي الاداري .

هـ ـ استخدام الالات الالكترونية ، والوسائل الحديثة ، والنظريات الجديدة ، والعلوم المتطورة ، والكوادر الفنية المتخصصة في بحوث العمليات حيث تشترك الالة ، والطرق الحديثة ، والانسان في عمل واحد لتأدية وظيفة معينة . فتستخدم الالات الحاسبة لحساب كافة التأمينات المادية ، والنقلية ، والطبية ، والفنية . وتقوم النظريات الجديدة بوضع الاسس الحديثة لاستخدام النقل ، كما تقوم العلوم المتطورة بادخال الاساليب الجديدة والفنية على النقل ، حيث يمكن أن تزيد من سرعات

النقل ، أو تعدل في مواصفات العربة ، أو الطائرة ، أو السفينة ، وهكذا تشترك الجهات كلها لتؤدي وظيفة ما لهذه التأمينات ، لتقوم هذه التأمينات بدورها في عملها على أحسن ما يرام ، ومتى كانت هذه التأمينات في وضعها المناسب والواضح أمكن وضع القرار اللازم بصورة سريعة ودقيقة ، ويقول العميد المهندس سهل الصوفي : « (١) وبشكل عام يمكن القول أن بحث العمليات هو شكل من أشكال الدراسة العلمية للعمل ويسمى (علم العمل) ويختص بالحساب الاقتصادي ، وعلم القرار ، أما المواضيع التي يتطرق اليها فانها تقع في مجالات مختلفة الاوصاف :

- في عالم محدود .
- في عالم عشوائي (احتمالي).
- في عالم غير أكيد حسب طبيعة الاشياء .
- في عالم معاد .
- في عالم الخير .

ومن هذه المواضيع ما درس ووضع له طرق حل دائمة ، أو نماذج رياضية ، أو فيزيائية محدده مسبقا مثل : موضوع المخزون والتوزيع ، وطوابير الانتظار والنقل . والمختص في دراسة بحوث العمليات يملك بالاضافة الى مخيلته ، وذكائه الخاص وسائل وأدوات رياضية حديثة مثل الحساب التفاضلي ، وحساب الاحتمالات ، والحساب الاحصائي، وطرق تكتيكية للبحث مثل : البرامج الخطية ، ونظرية الخطوط البيانية، وأكثر الحسابات التي تتطلبها بحوث العمليات تحتاج الى أجهزة حاسبة الكترونية . واذا كانت معقدة جدا ، وفيها عوامل ومتغيرات كثيرة فانه غالبا ما يلجأ الباحث الى طرق التقليد ، وتطبق كثيرا في المسائل العسكرية وتسمى ب « لعب الحرب » .

و ـ المراقبة المنهجية للوقائع والاعمال : ان الرادارات تعمل على مراقبة توجيه المدافع ، والصواريخ ، وسرعتها ، وطريقها ، كما تقوم الحواسب الميدانية في تحليل المعلومات عن العدو ، وتجمعاته ، وعن

(١) مجلة الفكر العسكري السنة الثانية العدد الثاني ١٩٧٤ مقال بعنوان « القائد والقرار في ظل التكنولوجيا الحديثة » ص ١٣٦ .

الصديق ، وعـن الارض ، وعـن التمركز ، والاهداف الحيوية . كمـا تراقب هذه الاجهزة التحركات على الطرق ، وتحديد أماكن الاهـداف للطيران المقاتل ، وخاصة (أهداف المؤخرة) . كما تقوم هذه الحواسب بدور فعال في مراقبـة نشاط اطقم الدبابات ، أو الطيـارين ، أو رواد الفضاء . كما ان هذه الاجهزة تراقب مدى سلامة المعدات قبل التشغيل، وأثناء تحركها ، ويستنتج من هـذه المراقبـة المنهجية للوقائع والاعمال بمـا يلـي :

ــ تختص هذه الاجهزة بمراقبة الالة ، أو الطائرة ، أو السفينة نفسها اي بمراقبة حسن سير الالات والاجهزة الموجودة فيها للحكم على مدى سلامة هذه الالات قبل تشغيلها .

ــ تراقب هـذه الاجهزة غـيرها من العتـاد ، وتضبط حركتـه ومسيرته ...

ــ تراقب هـذه الاجهزة الاهداف التي تصيبها ، والنتائج المترتبة على الاصابة .

ــ تراقب الاشخاص وأعمالهم وتحركاتهم وأخطائهم ، ومتـى أدركت هذه الاجهزة الخطأ بنفس الوقت يمكن أن تنبه هؤلاء الاشخاص كرواد الفضاء ، وعناصر الطيران .

ــ تدخل هـذه الحواسب والاجهزة الحديثة في مراقبـة كافـة الاعمـال .

ز ــ اكتشاف وسبر القوى الكامنة في الموارد : ان في كل مورد قوة ذاتية تستطيع بهذه القوة تحسس وادراك الاحداث قبل وقوعها ، كما تستطيع بهذه القوة التأثير على غيره فيما لـو اكتشفت هـذه القـوة واستخدمت في احسن وجوه الاستخدام .

الانسان + آلات فنية + مـادة + علم = سبر القوة الكامنة في المـادة .

سبر القوى + استخدام هـذه القوى = معلومات صحيحة .

معلومات صحيحة + محاورة عقلية = قرار صحيح .

فلقد ظل العلماء حتى أيامنا هذه يجهلون تفسير كثير من الامور

الغامضة ، لانهم حتى الان لم يكتشفوا ولم يسبروا غور تلك المادة ، أو اكتشاف الاشارات التي تطلقها المواد الحية ، وهكذا بقي حتى الان الكثير من الموارد الطبيعية ، والكثير من الاشارات التي تطلقها الكائنات الحية غامضة دون أن يوجد لها تفسير . فالزلازل حتى الان لم يعرف جوهر حدوثها ، ولم يسبر غورها ، وكذلك الموارد العديدة الموجودة في الطبيعة من معادن ، وسوائل لم يكتشف منها سوى اليورانيوم ، والبترول ، وهناك الكائنات الحية مثل بعض النباتات التي تتأثر بمجرد مداهمتها الخطر من بعيد ، والحرباء التي تتلون كنوع من الدفاع بطريقة التمويه والتلون ، والخفاش الذي يطير في الظلام ، ويتحسس الاشياء الخطرة من بعيد . انها القدرة الذاتية للموارد الطبيعية الجامدة ، وللكائنات الحية ، ويأتي في مقدمة الاحياء الانسان الذي يختزن قوة ذاتية خارقة فقصة « سارية والجبل » لعمر بن الخطاب معروفة في كتب التاريخ . وقصة « عرش بلقيس » معروفة لدى الكثيرين وقصة العلوم والمخترعات . لا يزال العلماء في أعتاب هذا العلم ، ومتى هيء للعلماء ان يسبروا غور هذه الموارد ، ويتعرفوا على جوهرها ، فذلك هو الاكتشاف العظيم ، وتلك هي الطريقة التي تفتح افاقا عظيمة في مجال بحوث العمليات ، وتعطي للقرار دقته وصوابه ، والسرعة فيه والتأثير على الاخرين تأثيرا سحريا يعجز عن ادراكه العقل في الوقت الحاضر ، وان الاجهزة الفنية عاجزة في الوقت الحاضر عن ادراك هذه الحقيقة . فالجهاز الحراري للحيات حساس لدرجة التأثير بجزء واحد من الف جزء من الدرجة ، بينما الاجهزة الحرارية في الوقت الحاضر لا تستطيع أن تشعر أو تحس بهذا القدر من الحرارة التي تحس بها الحيات .

٢ ــ السيبرنتيك و « الانفورماتيك » :

أ ــ « السيبرنتيك » وهو مايسمى علم العلوم . وعرف هذا العلم بأنه : « النظرية العامة للعمليات المرتبطة ببعضها سواء كانت هذه العمليات علمية ، تقنية ، نفسية ، أو اجتماعية » . ولكنه من وجهة النظر الادارية هو التخطيط والتنظيم العلمي المسبق لكافة الامور الادارية ، وتحليل المعطيات الادارية رياضيا ، ومنطقيا ، وانتقاء الحلول المثلى بغية تحقيق الهدف المحدد .

ففي تطبيق علم العلوم رياضيا على القرار الاستراتيجي الاداري يمكن تطبيق كافة العلوم الرياضية في حرب التسابق والتقدم . فهذه

الحرب حرب علمية تعتمد كل الاعتماد على العمليات الرياضية والحسابية فاذا ما أريد تطوير مادة من المواد ، أو عتاد من الاعتدة ، أو سلاح من الاسلحة اعتمد في ذلك على كثير من العلوم الرياضية ، والمسائل الحسابية ففي الطيران ، والقواذف الصاروخية ، والفضاء ، وأسلحة التدمير الشامل ، والاسلحة الارضية ، والبحرية . اذ يتم هذا التطوير ، وهذا السباق بهدف تحميل العدو خسائر مادية فادحة ، والتفوق عليه تكنولوجيا ، وفنيا ، وعند معرفة تطوير أي عتاد ، أو مادة ، أو سلاح لا بد من الاطلاع على المعادلات الرياضية السابقة ، والمعادلات الرياضية لدى العدو ، ويتبع في ذلك سلسلة من الاجراءات والتحضيرات تبدأ من الفكرة ، وتمر في جمع التصاميم ، والتجارب ، والمعطيات ، وتنتهي في اتخاذ القرار الذي سيكون له شأن كبير على مستقبل هذا التطوير ، وان تطوير سلاح يقتضي بالضرورة تطوير الاسلحة الاخرى ، واذا أجري التطوير على سلاح ، أو طائرة ، أو دبابة تناول المواضيع الاساسية .
ففي الطيران مثلا يحدد للطيران مهمات كالميراج ف١ الفرنسية . التي طورت وأدخلت الخدمة في عام ١٩٧٣ فقد حدد لها مهمة الدفاع الجوي ، ومهمة الدعم الارضي للقوات البرية ، ثم جرى بعد ذلك تسليحها فسلحت بناء على هذه المهام ، واستنادا اليها بمدفعين « ديفا » عيار ٣٠ مم لكل مدفع ١٥٠ طلقة ، وبصاروخين ذاتي التوجيه من نوع لاماترا ٥٥٠ ماجيك ويعملان بالاشعة تحت الحمراء ، وصاروخين اخرين من نوع « باترا سوبر ٥٣٠ » يعملان بالتوجيه الكهرطيسي . وحمولتها ٦ ـ ٨ قنابل كل قنبلة تزن ٤٠٠ كغ ، و ٤ حواضن للصواريخ « جو ـ أرض » غير موجه سعة الواحد ٣٦ صاروخ من عيار ٦٨ مم للاهداف الارضية ، ثم بثلاثة خزانات وقود ، سعة الواحد ـ ١٢٠٠ ـ ليتر . فالقرار الحتمي من وجهة النظر الادارية في هذا المثال هو أن تحسب تكاليف كل تطوير للطائرة والتسليح والتجهيز الاداري (خزانات وقود) فاذا كانت هذه التكاليف تحقق :

- تفوقا على طيران العدو وتسليحه ، وتجهيزه الاداري .
- كلفة في حدود الامكانيات المادية المتوفرة .
- كلفة أقل من الكلفة التي يقوم بها العدو .

- أسعارا أقل من الاسعار التي يبيع بها العدو مثل هذه الطائرات، أو التي تشبهها فيما اذا رغبت الدولة ببيع مثل هذه الطائرات .

ـ مطالب الجيش (الجيوش) ، ومطالب السوق الداخلية والخارجية ، دون زيادة ولا نقصان . فالعدد يجب أن يكون محدودا .

ان كل هذه العمليات تجر يفي معادلات رياضية ، وحسابات دقيقة يستعان بها . وتستخدم لذلك الاجهزة الالكترونية ، والالات الحاسبة فالقرار هنا يتخذ على ضوء الحقيقة . أي : اذا تحقق ذلك التفوق والكلفة القليلة كان القرار بالتطوير حتما لازما .

كما يطبق « علم العلوم » أيضا في الاستراتيجية الادارية على مستوى التأمين الاداري . ففيحسابأنواعالتأميناتمثلا التي تتنوعبتنوع العتاد والاسلحة والمواد ، ويمكن بواسطة العلوم الرياضية ، والحسابات الدقيقة أن تجرى حسابات التأمين الاداري كلها . فاذا كان لدينا (ب) من الاسلحة ، يلزمها (جـ) من الذخيرة ، واذا تنوعت الاسلحة فانه يلزمها الانواع الاخرى الملائمة من الذخيرة ، وخاصة اذا كان ذلك على مستوى الدولة بالكامل . أي أن :

(ب سلاح واحد . ت الوحدة . حـ ذخيرة من نوع واحد . هـ عدة أسلحة . ك ذخائر متنوعة . فيكون ب×ب=حـ . حـ×د=ك .

وتتعقد العمليات الرياضية والحسابية اذا لزم نقل هذه الذخائر اذ يجب معرفة عدد وسائط النقل ، كما يجب معرفة كل نوع من الذخائر لئلا تختلط فيما بينها ، وتتعقد العمليات الرياضية بصورة أكبر اذا قامت المعامل ، ومصانع الاسلحة والذخائر بحساب المواد المشكلة منها هذه الاسلحة والذخائر ، وفي مثل هذه الحالات المعقدة تحتاج الى عمليات رياضية معقدة ايضا ، وهكذا تتكون عدة عمليات مترابطة بعضها اذ يصعب على المسؤولين احصاؤها ، واتخاذ مايناسب منها دون اجراء العمليات الرياضية والحسابية المترابطة ، والقرار يكون في هذه الحالة بعد ربط هذه العمليات ببعضها والقرار سيكون في هذه الحالة حتميا دون أن تكون للاحتمالات نصيب فيها ، وكذلك فان الخدمة الطبية ، والخسائر الصحية تدخل ضمن هذه المنظومة الادارية ، وهكذا فان « علم العلوم » يطبق رياضيا على القرار الاستراتيجي الاداري .

أما تطبيق « السيبرنتيك » منطقيا على القرار الاستراتيجي الاداري فان « السيبرنتيك » مهما كان لايمكن ان يحيط بكافة العمليات ، ولا يمكن أن يتنبأ بكافة المعلومات ، ولا أن يحيط بها ، ويشملها شمولا كليا ،

بل تبقى كثير من المعلومات غامضة ، أو غير كاملة ، اذ لا يمكننا التنبؤ بمجمل الخسائر الصحية في القتال بكل دقة ، ولا يمكن تصنيف الخسائر كذلك ، ونسبة كل منها . ومن المعلوم أن نسبة الخسائر الصحية يمكن أن تكون كالتالي :

- الجروح الخفيفة ب مستشفيات الجروح الخفيفة .
- المحتاجون الى عون جراحي ح مستشفيات جراحية .
- المحتاجون الى عون طبي داخلي د مستشفيات داخلية .
- المصابون بامراض سارية و مستشفيات امراض سارية .

اذا جمعنا (ب+ح+د+و) = ينتج معنا رقما جديدا وليكن(ك) وهو مجموع نسبة الخسائر الصحية . وهذه النسب (ب+ج . .) يمكن أن تكون أكثر أو أقل من المحتمل أو المتوقع ، حسب الظروف المحيطة ، طبيعة القتال . هذه النسب يمكن ان تكون للجروح الخفيفة مثلا أقل او اكثر ، وكذلك بالنسبة للاصابات الاخرى . وهذا تابع الى عوامل عديدة ذكرناها فيما سبق ، وفي غمرة هذه التساؤلات لايمكن ان يتخذ قرار بذلك ، فيكون هذا القرار ليس بالضرورة ولا بالحتمية ، وانما قريب من الحتمية لان المعلومات كانت شبه مؤكدة ، اما في حال عدم معرفة سلاح العدو ، وعدم معرفة قتاله فان النسب تختلف اختلافا كبيرا فالعدو في حالة استخدامه لاسلحة التدمير الشامل ستزداد الخسائر الصحية ، ومن القرارات ما لا يمكن الجزم فيه أبدا فيما اذا كان الامداد بالتأمينات المختلفة (أسلحة ، ذخائر عتاد هندسي) من بلد أجنبي . ففي هذه الحالة قد تنقطع امدادات فجأة ، وبانقطاعها سوف تؤثر على استمرار القتال ، فالقرار في هذه الحالة يجري ضمن مغامرة ، واحتمالات متعددة . كما لايمكن التنبؤ مقدما حتى في حرب التسابق والتقدم ، فهل يمكن تقدير خسارة العدو المادية ؟ الا ان قرار التطوير سيحمل العدو خسائر مادية ، غير ان هذه الخسارة لايمكن حصرها ومعرفتها بكل دقة ، وفي هذه الاحوال يمكن اتخاذ القرارات الادارية على ضوء نتائج الاحتمالات ، وأقربها الى المنطق والصواب ، وقد تكون هذه الاحتمالات مبنية على المعرفة الشخصية ، وعلى التجارب ، وعلى خبرات الحروب، وعلى الدراسة .

انبثقت عن «السيبرنتيك» عدة نظريات أهمها نظرية «المباريات» التي

تعتمد على ردود الفعل الذاتية للآخرين ، وهي تشكل القاعدة الاساسية للاحتمالات ، وتقوم هذه النظرية على دراسة العديد من المواضيع والاحتمالات العديدة ، وتنتقى الاحتمال المناسب الذي يحقق أكبرالنتائج واضمن التنفيذ ، ومن المفيد في هذه النظرية دراسة وتتبع التغيرات التي تطرأ على أوضاع الطرف الثاني (العدو) . لقد حاول العلماء ايجاد وضعية رياضية لهذه النظرية ، كما اخترعت عدة آلات وأجهزة الكترونية تساعد في الحل ، وفي استخراج الاحتمال المفضل ، الا أنه تبقى الدقة في هذه النظرية غير عالية ، ولكنها تعطي صورا قريبة من الحقيقة ، وتعتبر مرجعا ، وأداة لكافة العسكريين والقادة على مختلف اختصاصاتهم ، واذا أردنا تطبيق هذه النظرية على القرار الاستراتيجي الاداري ، وفي مجال الاستراتيجية الادارية لقلنا :

في الامداد يجب أن تتوفر المسائل التالية :

الخصم رقم ١	الخصم رقم ٢
ـ الوسائط المادية متوفرة في الجيوش وفي التشكيلات ، وفي المستودعات .	ـ الوسائط المادية متوفرة في الجيوش وفي التشكيلات ، وفي المستودعات .
ـ الوسائط المادية مستورد جزء منها بنسبة ٤٠٪ من البلاد الحليفة والصديقة .	ـ الوسائط المادية يستورد منها بنسبة ٥٠٪ من البلاد الحليفة أو الصديقة .
ـ الوسائط المادية متوفرة جميعها ما عدا الوقود فانه متوفر ٧٥٪ .	ـ الوسائط المادية متوفرة جميعها ما عدا الذخيرة فانه متوفر فنها ٧٥٪ .
ـ الاحتياطات من الوسائط المادية ناقصة في بعض المواد .	ـ الاحتياطات من الوسائط المادية كاملة.
ـ حجوم الاحتياطات التي ستؤمنها الدول الحليفة ، أو التي سيؤمنها المستوى الاعلى هي نسبة ٧٠٪ .	ـ حجوم الاحتياطات التي ستؤمنها الدول الحليفة ، أو التي سيؤمنها المستوى الاعلى هي نسبة ٨٠٪ .
ـ حجم النقل ، وامكانيات النقل التي تبلغ ٩٠٪ وامكانيات التطابق .	ـ حجم النقل ، وامكانيات النقل التي تبلغ ٨٠٪ وامكانيات التطابق .
ـ نظام النقل من المستوى الاعلى الى الادنى ، بوسائط المستوى الادنى أم بالطريقة المختلطة .	ـ نظام النقل من المستوى الاعلى الى الادنى وبوسائط الاعلى .
ـ أفضلية النقل للانساق الاولى .	ـ أفضلية النقل للمدفعية والصواريخ.
ـ زمن النقل في الليل .	ـ زمن النقل في الليل والنهار ، وكلما دعت الضرورة .
ـ تحضير الوسائط المادية ، والنقل في فترة التحضير .	ـ تحضير الوسائط المادية ، وجزء من النقل في فترة التحضير .

وهناك العديد من المسائل التي يجب أن توضع في الميزان لكلا الطرفين المتخاصمين فيما يتعلق بالامداد ، اذا كان موضوع الامداد فقط ، واذا كان موضوع الدراسة الامداد والنقل والتأمين الطبي والفني . فان هناك عدة مسائل كثيرة وكبيرة تجري مقارنتها مع الخصم ، وعلى أساس هذه المقارنة يمكن اصدار قرار يناسب قوة العدو وقوة الصديق في هذا المجال.

ـ وهناك الوسائط المادية ودرجة توفرها ، وتشكيل الاحتياطات المختلفة منها وطريقة الامداد ، ووسائط النقل .

ـ وهناك الحركية العالية ، والسرعة العالية في الامداد .

ـ وهناك العناصر الادارية في كلا الخصمين ، وتدريبهم ، وكفاءتهم ، ومعنوياتهم ، وتجهيزاتهم ، وعقيدتهم .

ـ وهناك العديد من المسائل المقارنة بين الخصمين المتسابقين المتحاربين . فمن أجل استيراد بعض الوسائط المادية من الخارج يجب اعداد المسائل التالية :

ـ تشكيل احتياط كبير من الوسائط المادية المستوردة .

ـ تأمين الحماية والدفاع عن قوافل الامداد حتى تصل الى القواعد، أو المطارات ، أو الموانىء في الزمن المحدد .

ـ تأمين الطرقات التي تسير عليها هذه القوافل .

ـ العمل على زيادة انتاج الموارد المستوردة محليا ، والاستغناء تدريجيا ومع الزمن عن الوسائط المستوردة من الخارج .

ـ التقنين في استهلاك هذه الوسائط ، وفرض قيود حازمة على استهلاكها .

ـ تأمين استمرار الامداد طيلة فترات القتال ، وضمن المهل المحددة.

ـ تأمين وسائط النقل الكافية لنقل هذه الامدادات من الخارج الى داخل البلاد .

وبالمقابل فان العدو يمكن أن يعرقل الامدادات وذلك بعمل ما يلي :

ـ تدمير الوسائط المادية المتوفرة في القواعد ، وفي التشكيلات .

ـ تدمير وتعطيل قوافل الامـــداد .

ـ تخريب الطرقـــات ، ونصب الكمائن لهذه القوافل علـــى هـــذه الطرقـــات .

ـ تدمير الموانىء ، والمطـــارات ، والقواعـــد ، ليجعلها عاجزة عـــن استقبال ، وتحميل ، وتفريغ الامدادات .

ـ تخصيص وحدات بحرية ، أو جوية ، أو بريـــة للقيام بتنفيذ ذلك.

وعلى هذا الاساس . فمن جانب الخصم الآخر يجب أن تتخذ كافة الاجراءات الكفيلة بمنع تدمير هذه الوسائط ، أو القوافل ، أو الطرق ، أو تعطيل الامـــداد .

ـ فمن أجل تدمير الوسائط المادية المتوفرة في القواعد ، يجب أن تموه هذه الوسائط عن أنظار العدو ، وان توضع في ملاجىء لا يمكن أن يؤثر عليها العدو ، أو يصيبها بأذى .

ـ ومن أجل تدمير وتعطيل القوافل يجب أن تسلح هذه القوافل بأسلحة ضد العدو الارضي ، والجوي ، والبحري ، وأن تخصص لهـــا وحدات حماية وحراسة ، ترافق هذه القوافل .

ـ ومن أجل تخريب الطرقـــات يجب أن تخصص وحدات ومفارز للطرق لتصليحها عند الحاجة ، أو اجراء تحويلات في الممرات الاجبارية ، أو الدفاع وحماية هذه الطرق بكل الوسائل الممكنة .

ـ ومن أجل تدمير الموانىء ، أو المطـــارات ، أو القواعد تخصيص وحدات من الدفاع الجوي ، وتخصيص بعض الاسراب للتصدي للطيران المعادي في حالـــة الضرورة ، وبهـــذه الاجراءات المضادة يمكن أن يستمر الامداد من خارج البلاد الى داخلها وهكذا في بقية الحالات ، وعلى هـــذه الاسس والاحتمالات يجب أن تبنى الاجراءات المضادة ، وتتم ممارسة هذه اللعبة بشكل يربط بين امكانيات وقدرات الصديق المادية ، وبـــين امكانيات وقدرات العدو المادية ، وفي كل احتمال ، أو فعل ، أو قول من العدو ، يجب أن توضع له اجراءات مضادة مما يجبره على العمل لصالح الصديق . فانه يمكن تشبيه هذه اللعبة كالميزان ذي الكفتين ، اذا ثقلت منه كفة يجب أن تضع في المقابل ثقلا آخر يوازنه ، أو يزيد عنه ، حيث يحاول كلا الخصمين المتحاربين أن يكون الميزان لصالحه ، وان الاهميـــة

في النجاح بالنتائج ، والقياس في لعبة الحرب بالنتائج ، واذا اراد احد الخصمين أن يضمن النتائج الفعلية وضع جواب واجراء لكل احتمال ، ولكل حالة تفسير ، ولكل لعبة دحض وازالة .

وقد تقدمت الابحاث والنظريات ، واللعب بفضل « السيبرنتيك » واخترعت الآلات ، والاجهزة الالكترونية التي تساعد على وضع الحلول المناسبة ، فهي تستقيل المعلومات ، وتبرمجها ، وتقدم للقائد وثائق دقيقة، وخاصة فيما يتعلق بالقوى المادية لكل من الطرفين المتحاربين . واصبح من السهل على القائد أن يتعرف على نسبة القوى والوسائط بين الطرفين المتنازعين . فهي (الآلات) تقوم في اعداد التأمين المادي ، والنقل ، وفي حساب أنواع الوسائط المادية كالتسليح والذخيرة ، والوقود ، والتعيينات والاجهزة ، والاعتدة الاخرى الادارية . فالآلات الالكترونية جاءت لتساعد القائد ، ولتعطيه المعلومات الصحيحة في زمن قصير . وكانت أهمية هذه الآلات هو حصر الوسائط المادية ، وخاصة في الفترة التحضيرية للحرب . كما أن بعض الاجهزة تستطيع أن تقود وخاصة في وسائط النقل ، والاستطلاع والصواريخ . هذا وبعد أن قدمت الآلة كل شيء يبقى على القائد اتخاذ القرار ، وينتقي الحل المناسب من بين الحلول العديدة(1) « وقد باتت الآلات الالكترونية الحاسبة مساعدا أمينا للقادة في اتخاذ قرار مبرر في المعركة وادارة القوات ، لان القائد قبل أن يتخذ قرارا يبذل جهدا فكريا عظيما ، فهو يقدر امكانيات قواته ، وامكانيات العدو ، ويحسب حساب كل تغيير في الوضع ، ويساعد على ذلك مقر قطعته . والمقر بتسليم بلا انقطاع سيلا من شتى المعلومات من الوحدات والقطعات المجاورة ، والرؤساء ، ويقوم بدراستها وتلخيصها . وهذا العمل يستغرق وقتا طويلا . فهو لا يصلح للسرعة العصرية في ادارة العمليات الحربية ، فالى أن تصل المعلومات الى القائد تكون قد صارت قديمة ، فلا يمكن اتخاذ قرار على ضوئها . ولذلك عهد بهذا العمل الى الاجهزة « السيبرنتيك » فهي تستقبل المعلومات وتدرسها ، وتقوم في دقائق معدودات المعلومات الجاهزة التي يريدها القائد » .

ب ـ علم المعلومات (الانفورماتيك) :

هو علم يتضمن المواصفات ، والمتطلبات المحددة التي تعطى عن

(1) نظرية الاحتمالات في السياسة والحرب للعقيد الركن محمد ابراهيم الشاعر ص ٢٠٣ .

مؤسسة ، أو منشأة ، أو مصلحة الى الاجهزة الالكترونية الحاسبة بغية حل المشكلات المعقدة ، واختصار الجهد البشري ، والوقت معا لاتخاذ القرار الاستراتيجي الاداري المناسب .

العمليات الحسابية كبيرة ومعقدة في الشؤون الادارية ، وخاصة عند حساب التأمين المادي ، والنقل ، اذ تحتاج هذه الحسابات الى عديد من العمليات الرياضية ، والحسابية ، والى جهد كبير . فلهذا عكف العلماء والباحثون على ابتكار « آلات حاسبة » تقوم مقام الانسان في كثير من الاعمال الذهنية الروتينية ولقد كانت هذه الحواسب أكبر مساعد للقائد في اتخاذ قراره . وهي بتطورها من جهاز يعمل على « اللمبات » الى جهاز يعمل على « الترانزيستور » الى جهاز يعمل على « الدورة الكاملة » قد خطت خطوات واسعة في هذا المضمار ، ولقد انتشرت هذه الحواسب انتشارا واسعا في دول العالم . فمنذ ١٨٨٩ صنعت أول آلة تعمل بالتثقيب . وفي عام ١٩٤٤ صنعت جامعة « هارفارد » أول حاسبة من نوعها ، ثم بدأت تنتشر انتشارا واسعا في العالم ، وأهم البلاد التي اهتمت بهذه الصناعات ، هي بريطانيا ، وكندا ، والولايات المتحدة الامريكية . واحتلت هذه الصناعة المكانة المرموقة بين الصناعات ، واشتهرت بها بشكل ملحوظ في وقتنا الحاضر كل من اليابان ، وألمانيا الغربية .

تعتمد الشؤون الادارية اعتمادا كبيرا على الحواسب ، فهي تحصي، وتحسب ، وتبوب بما يضمن اتخاذ القرار السليم ، وقد عمت الحواسب في الجيوش للفائدة الكبيرة منها . فالولايات المتحدة الامريكية لديها في القوات المسلحة الان ما يزيد عن ــ ٥٠ ــ ألف حاسب الكتروني ، وقد صدرت الولايات المتحدة الامريكية كثيرا من هذه الحواسب الى حلفائها ، وخاصة الى اسرائيل . وهذه الحواسب لها عدة فوائد في اتخاذ القرار أهمها :

ــ في تنظيم المؤخرة : تساعد على قرار تمركز المؤخرة ، وانتشارها واختيار طرق الامداد والاخلاء ، والكفاءة الادارية في القوات المتحاربة ، وطبيعة الارض ، والظروف الجوية ، والموارد المحلية المتاحة ، والحراسة والوقاية والدفاع عن المؤخرة . كما تساعد على تحضير المؤخرة ، ومراقبة الحالة الفنية والتدريبية لها . كما تساعد على فحص الالات والاعتدة الفنية الادارية في التسليح ، والنقل ، وفي أعتدة الوقود ، والاجهزة المستخدمة .

ـ في التأمين المادي والنقل : فهي تساعد على وضع نظام لوسائط النقل (برية ، بحرية ، جوية) ، وتقوم بالمراقبة الفنية لهذه الوسائط للتأكد من سلامة الاجهزة في هذه الوسائط ، كما تتحكم في السرعة والتوجيه ، وتحدد الكفاءة الادارية للجانبين المتحاربين . كما تحدد نقاط الامداد وطرق الامداد الرئيسية والاحتياطية . كما أن هذه الحواسب تقوم بدور فعال في تسجيل المعلومات الكثيرة حول عدد الوسائط المادية ، ووسائط النقل ، وكمياتها واحجامها . كما انها تنجز الاعمال الحسابية، والمسائل المعقدة الروتينية عند حساب التأمين المادي ، في كل ما يتعلق بها ، وكذلك في المستودعات ، والتخزين .

ـ في الخدمة الطبية : فهي تساعد على وضع نظام للاخلاء الطبي ، كما تقوم أيضا بالمراقبة الفنية لوسائط الاخلاء ، ولحالة المريض ، كما تحدد نقاط الاسعاف الميدانية ، والمشافي التي يجب ان يخل اليها المصابون ، ويمكنها ايضا تحديد عدد المصابين وفرزهم (داخلي ، جراحي أمراض سارية) ، والنسبة العددية من كل نوع . كما تقوم بالاعلام عن الامراض المنتشرة ، وعن الاراضي الموبوءة ، وعدد الاصابات من هذه الامراض ، وفحص المياه ، والطعام ، والتفقد الصحي الفردي ، وغيرها من الاعمال الضرورية والمفيدة لاتخاذ القرار .

ـ في الخدمة الفنية : فهي تحدد الكفاءة الفنية في الاسلحة والمعدات والذخائر ، ووسائط النقل ، وتراقب الاجهزة الفنية المستخدمة للتأكد من سلامتها قبل استخدامها . كما يمكنها توجيه الوسائط الفنية للتأكد من وصولها الى الاهداف المحددة . كما تستطيع فنيا تحديد الاهداف الفنية أو الادارية كوسائط لاتصال اللاسلكي ، وان تزويد وسائط النقل ، والاسلحة ، والمعدات بالوسائط الفنية يساعد وسائط النقل والاسلحة ، والطيران والمعدات من الوصول الى أهدافها بكل دقة ، وخاصة في مجال الفضاء ، والصواريخ . كما يمكن لهذه الوسائط فنيا أن تتحاشى الوسائط المعادية المماثلة بفعل تفوقها الفني .

ـ في الصناعات الحربية ، فهي تحدد الكفاءة الفنية في هذه الصناعة كما تحدد كفاءة العناصر الادارية ، والانتاج ، وحصره وحساب المواد الاولية ، وحل المشاكل المعقدة ، والمراقبة الصناعية ، ومجموعة نظم الإسلحة المتكاملة ، والمعدات الحربية .

في التعبئة : فهي تقوم باحصاء الطاقة البشرية ، والطاقة الصناعية،

والزراعية ، والمعدات الفنية ، وكفاءة هذه الطاقات والمعدات . كما تحصي المعلومات عن كل طاقة على حدة ، وتحدد الانتاج الحربي والصناعي ، والمخزون من المـواد الاولية ، ومواد الامداد ، والنقـــل والمواصلات ، والدفاع المحلي .

ـ في القيادة الاستراتيجية الادارية : تحدد وتحصي كل المعلومات السابقة من تنظيم المؤخرة ، وحتى التعبئة ، كما تقوم هذه الاجهزة الالكترونية بمعرفة قوة الجانبين في كل ناحية من النواحي المتقدمة ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والاحتيـاطات الماديـة ، والنقـاط الادارية وطرق الامداد والاخلاء ، وطـرق السيطرة علـى المنشآت ، والقطعات ، والوحدات الادارية ، وكيفية ممارسة هذه السيطرة ، وان القرار السليم يأتي بعد تحديد هذه المعلومات ، وبعد تمحيصها ، ويبقى على القائد اتخاذ القرار الافضل .

بعد استخدام « الانفورماتيك » في تنظيم المؤخرة ، وفي التأمين المادي ، وفي الخدمة الطبية ، وفي الخدمة الفنية ، وبعد تحديد الهدف في كل مجالات التأمين الاداري ، وبعـد تحليل كل الفرضيات ، وبعـد تحديد الاجراءات لكل فرضية . يبقى اتخاذ القرار سهلا . فقد يكون اتخاذ القرار في تنظيم المؤخرة هو انتقاء المكان الملائم لتمركز المؤخرة دون مكان نظرا لتوفر الشروط الملائمة للمكان الاول ، وعدم توفرها في المكان الثاني . وقد يكون القرار في الامداد هو تأمين الجيش الاول قبل الجيش الثاني نظرا لان الجيش الاول يحتل مكانا رئيسيا ، ويقاتل على اتجاه رئيسي ، وقد يكون القرار في الامداد على الطريق رقم (١) و (٢) لا رقم (٣) و (٤) . وقد يكون قرار الاخلاء الطبي الى النقاط الطبية للتشكيلات المجاورة ، والى المستشفيات مباشرة ، لا الى النقاط الطبية للتشكيلات المجاورة وهكذا ...

ثانيا : القرار الاستراتيجي الاداري الحاسم :

قد يتخذ القرار الاداري في جو من الحيرة ، ومرده في ذلك الـى أسباب عديدة منها عدم المبالاة ، أو عدم التحضير الكافي ، أو أن تكون لدى القائد معلومات غير كافية ، وفي مثل هذه الحالات فانه اذا انتظر القائد حتى يتم تحضير المنشآت ، والمصانع ، والقطعات ، والوحدات الادارية ، أو اذا انتظر حتى تتكشف المعلومات وتتكامل فسوف تضيع فرصا ثمينة . ان القرار لا ينتظر التمهل ، أو التأخير . فالقرار في أوانه مع عدم تكامل المعلومات والتحضير خير من القرار الذي يكون متأخرا

وكاملا . لان الوقت لتنفيذه قد مضى . وانقضى . واذا كنا نود أن نصدر القرارات الحاسمة يجب أن تتوفر الشروط التالية :

١ ـ صفات القائد الشخصية .

٢ ـ جمع المعلومات ، والتحضيرات في وقتها .

١ ـ صفات القائد الشخصية : ان صفات القائد الشخصية لها أهمية كبرى في اتخاذ القرار ، ومن المناسب أن أذكر بعض هذه الصفات في هذا المكان :

أ ـ الشجاعة : ان الحرب مجال للمخاطر ، وبنفس الوقت مجال للاقدام الذي يدفع بالقائد الى أن يخوض غمار الحرب ، واذا أراد القائد أي قائد ان يخوض هذه الغمار . فلا بد له ان يتحلى بالشجاعة ، والشجاعة : هي الجرأة في اقتحام المخاطر ، والشجاعة نوعان : نوع طبيعي متأصل في النفس البشرية يأتي من نتيجة دفاعية عن نفسه ، وعن وجوده ، والثانية تطبعي تأتي من اعتناق العقيدة ، او حب الوطنية ، والشجاعة الحقيقية هي امتزاج بين هذين النوعين . فصمود القائد في المعركة هو شجاعة ، واذا نفذت تموينات ، وانقطع الامداد عنه وصمد ، ومحاصرة تشكيل من التشكيلات ، وفرض القيود الادارية لاستهلاك المواد التموينية ، وضرب القواعد الامدادية في مؤخرة الجيش ، وتعويضها جزئيا أو كليا ، ومتابعة الامدادات . كل هذه الاعمال من جانب القائد تعتبر شجاعة ، وقد تؤثر على شجاعة القائد أيضا طبيعة الاعتدة والاجهزة الادارية والفنية التي لا تتصف بقوة النقل وحركيته ، ولا بالسرعة الفعالة ولا بالتطوير اللازم اذ تقل مميزات هذه الاعتدة والاجهزة من النواحي الفنية ، والادارية والقتالية عن مميزات أعتدة وأجهزة العدو ، وتؤثر على شجاعة القائد أيضا الظروف المحيطة كأن تكون الارض غير مساعدة ، أو مواد التموين غير كافية ، أو وسائط النقل قليلة ، أو وسائط العبور غير متوفرة ، أو أن العناصر الادارية كانوا من المجندين أو الاحتياطيين .

ب ـ التفاؤل : هو صفة من صفات القائد العظيم ، والتفاؤل : هو الامل الذي يحدو بالقائد أن تتحسن الامور لصالحه ، أو تساعده الظروف المستقبلية المواتية . فاذا ضربت قافلة الامداد تفاءل القائد بتعويضها من المستوى الاعلى ، أو ناور لتعويضها من القطعات أو المنشآت المجاورة . واذا تدنى المستوى الاحتياطي من الوسائط المادية تفاءل بالتغلب على هذا النقص ، وظل مستمرا ، وكله ثقة وتفاؤل بالنصر .

ج ـ العلاقة بين القائد وجنوده : هذه العلاقة تنمو أثناء القتال ، فالقائد المظفر هو الذي يجعل من جنوده كتلة واحدة ، ويجعلهم يقتحمون المخاطر دون تردد ، وانهم يقبلون على القتال بكل نشاط وفعالية ، وبنفس الوقت يجب الا يكون القائد غريبا عن قواته فهو يعرف امكانياتها ومعنوياتها ، وسلاحها ، وعتادها ، وتأمينها الاداري .

د ـ الاحساس الشديد بالنبض الاداري أثناء القتال : أي أنه قادر بفضل مواهبه الادارية ، والقيادية ، وتجاربه ومعاناته الطويلة ، لمشاكل جنوده ، يستطيع أن يحس بجنوده ، ويشعر بوجودهم ، أو يحس بنقص في الامداد ، وأن يتحسس سير الامور الادارية أثناء القتال . وهذه الحساسية يمكن ان تنبئه عن كل أحوال المؤخرة أثناء التحضير وأثناء القتال ، وبعده ، وفي هذا فان القرار يكون أكثر دقة وواقعية .

هـ ـ ان تكون لدى القائد محاكمة عقلية ، يستطيع بهذه المحاكمة أن ينتقي القرار الافضل من بين القرارات الكثيرة . فالاعداد الفكري للقائد هو من أولى متلطبات القيادة ، والاعداد معناه التدريب والتعليم على أصول القيادة ، واتخاذ القرار ، ومعرفة تحليل المعلومات الواردة اليه ، وانتقاء المناسب انتقاءا واعيا مدركا ، ولهذا فان تحديد المعايير لاختيار الحل ، وتجميع المعطيات ، وتبويبها ، وتصنيفها ، وتحليلها ذلك التحليل الذي يبرز أهمية المعطيات أو عدم أهميتها ، وبعد التحليل يقوم القائد بالتركيب والبناء حيث يصل التفكير الى أعلى نقطة من الوصول الى الحل .

هذه أعمال لا بد للقائد أن يدركها ، وبعد كل هذا يمكن أن يصل الى القرار ، ومن الطبيعي أن معالجة المعلومات تأتي عن طريق الالات الالكترونية ، والاجهزة الحاسبة ، وعن طريق الاركانات المختلفة التي تساعد القائد لاتخاذ قراره ، وعليه فان القرار الحاسم يتوقف على شخصية القائد ، وعليه يتوقف نجاح المؤخرة ، أو فشلها .

ان القائد في الوقت الحاضر يحتاج لكثير من العلوم ، وخاصة العلوم الجديدة التي تتصل بالقرار ، والتي سبق أن بينا أهميتها في هذا الفصل . « (١) والقرارات الحاسمة هي من اختصاص القائد صاحب السلطة والمسؤولية ، وعليه يتوقف نجاح أو فشل العمل في الوصول

(١) مجلة الفكر العسكري ـ السنة الثانية ـ العدد الثاني ١٩٧٤ . مقال بعنوان « القائد والقرار في ظل التكنولوجيا الحديثة للعميد المهندس سهل الصوفي » ص ١٤٣ .

الى الهدف المحدد . لذا يجب أن يتوفر في القائد كل المواصفات التي ذكرت سابقا ، وفي المسائل المعقدة ذات المتغيرات المعروفة ، والحتمية ، والعشوائية ، لا بد من الاستعانة ببحوث العمليات ، وعلم المعلومات ، وعلم العمل ، والتنظيم العلمي للعمل . ان أداتهم الرئيسية « الحسابات الالكترونية » للوصول الى القرار الصائب في الزمن اللازم ، اذا فكل قائد ، ومدير ، ورئيس ، وحاكم بالاضافة لثقافته وخبرته يحتاج الى تلك العلوم اذا أراد أن يوصله الى الهدف المحدد في الزمن المناسب ، والفشل أو النجاح يتوقف على قراراته أثناء تنفيذ العمل أي على نجاحه في القيادة في الظروف المتغيرة للعمل .

و ــ الصمود والثبات : وهذا لا يتأتى الا من خلال التدريب المتواصل على العلوم الجديدة ، والعلوم الاخرى المساعدة كالنظريات ، والكتب العسكرية ، والتاريخ ، والبيانات ، ومشاريع القيادة ، والتدريب المتواصل أيضا على الرياضة التي تلائم استخدام العتاد والسلاح ، والتدريب على العطش والجوع . أي أن يكون هناك تدريب عقلي ، وتدريب بدني ، وبالاضافة الى ذلك يجب أن يكون متحليا بالصبر على كل مكروه قد يحصل أثناء القرار ، أو بعده . وان المصاعب التي يتغلب عليها القائد بفضل صموده سوف تزيده ثباتا ورسوخا ، وسوف تدفع به الى صنع المعجزات . فالقائد الذي يخسر ثلثي امكانياته ويبقى صامدا ويحاول أن يتغلب على الصعوبات لهو قائد عظيم ، والقائد الذي اقتحم المخاطر العظيمة كأن زحف بجنوده من جهات صعبة لمفاجأة العدو لهو قائد عظيم ، وعندما طارد الجيش الروسي فلول الجيش الافرنسي عام ١٨١٢ ظل يطارده خمسين يوما مسافة ٦٠٠ ــ ميل ــ على طرق غير ممهدة ودروب جانبية ، واستمر ضغط الجيش الروسي بالرغم من مصاعب التموين ، ولهذا فان الصمود يتطلب تحملا للشدائد ، والمتاعب التي قد تعترض التنفيذ ، ويبقى على القائد بفضل صموده وثباته أن يجد الحلول المناسبة لهذه الصعوبات .

ز ــ الخبرة الادارية والقتالية في الحروب :

لان الحرب مجال للارتباك والبلبلة . فاذا لم يكن القائد ذا خبرة في الحرب ، فانه قد يرتبك ، ويربك معه المرؤوسين ، والمقاتلين ، وللحد من هذا الارباك لا بد من اجراء كثير من المشاريع والبيانات ، التي تضع المنفذين كما لو كانوا في جو حربي ، وفي معارك قتالية متتالية ، وان القائد

الذي تمرس على أعمال القتال هو الذي يدرس هذا الارتباك فيعمل على ازالته ، ويقول « كلاوزفيتز » : « بينما يكون كل شيء في الحرب بسيطا، الا أنه حتى أبسط الامور يكون صعبا .

ان المشاكل تتراكم وتحدث بلبلة وارتباكا لا يمكن أن يفهما من لم يــر الحرب ، وان الارتباك هو التعبير الوحيد الذي يمكن أن يصف تماما الفرق بين الحرب الحقيقية والتدريبات ، أو المناورات » . وان الارتباك أكثر مايكون في الجيوش الاحتياطية ، وفي الجيوش المشكلة حديثا، وفي الجيوش التي لم تدخل غمار الحروب ، وأكثر ما يزيد الارتباك هي مشكلات التأمين الاداري ، لذلك فان الخبرة الادارية ، والقتالية كفيلة بالقضاء على الارباك والبلبلــة .

ح ـ الارادة القويــة :

ان الارادة القوية التي يتصف بها القائد تتغلب على كل الصعوبات التي قد تعترض القائد ، كما وأنها تقضي على الارتباك ، كما تحطم الآلة ، وكما تصنع المعجزات . قد يتاح للقائد أن يمشي على السلاسل الحديدية مئات الكيلو مترات ليحقق هدفا ما . وقد يضطر القائد في بعض الاحيان للسير على (جنب) العربات لنقل وايصال الامدادات المختلفة الى النقاط الادارية المحددة ، وقد يقاتل القائد بدباباته في ظروف صعبة تحت وابل من قذائف م/د ليشق طريقا يصل به خلف القوات المعادية ، وقد يهاجم القائــد بجنوده ، ويخسر منهم الكثير في سبيل الحصول علــى هــدف استراتيجي ، كما فعل نابليون عندما بدأ حملته الشتوية عند « ايلاو » ، ومن بين ١٨٠ ألف جندي بقي ٦٠ ألف جندي فقط ، وقد عبر الحدود الروسية في أثناء الشتاء حوالي ٦٠٠ ألف ، ولم يعد منهم سوى ٦٠ ألف، ومع ذلك فقد ظل متقدما ، وفي ملحمة موسكو جرى الهجوم المعاكس في شتاء ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ ، ولم يكن يملك الجيش السوفييتي آنذاك مــن الامكانيات ما يتيح له تحقيق أهداف حاسمة ، ومع ذلك قام بالهجــوم المعاكس ، ونجح به وقد كتب المارشال جوكوف في مذكراته قائلا(١) : « كنت أسأل دائما عــن دور « ستالين » خــلال ملحمة موسكو ، كان ستالين خلال تلك الفترة بكاملها في موسكو ينظم القوى والوسائط لتدمير العدو ، ولا بد من اعطائه استحقاقه فقد قام مترئسا لجنة الدولة للدفاع،

---

(١) مذكرات المارشال « جوكوف » ترجمة نخبة من الضباط العرب السوريين ص ٣٦٥ .

ومعتمدا على القوام القيادي لمفوضية الشعب بعمل عظيم في تنظيم الاحتياطات الاستراتيجية ، والوسائط المادية والفنية ، ويمكن القول أنه حقق بحزمه (بارادته) الصلب العجائب » .

ط ـ اتخاذ القرار في وقته المناسب :

فاذا كان قبل ، أو بعد الوقت المناسب ، فانه تضيع الفرص الذهبية في القتال . صحيح أن المعلومات قد تتأخر ، أو تكون غير كافية ، الا أن ظروف القتال تفرض على القائد أن يتخذ القرار ، وعليه أن يتخذ القرار بناءا على المعلومات المتوفرة ، ولا يدع الفرصة تفوته ، فان القتال جملة متغيرات ومفاجآت ، والقرار السريع في مثل هذه الاحوال يكون مناسبا للظروف والمتغيرات القتالية .

ان الحسم في القرار ضروري وخاصة في الاوقات الحرجة ، وفي الاوقات التي يتطلب فيها اتخاذ قرار حاسم . فالقائد الذي يكون مترددا أو متشككا في القرار ، يكون مصير المعارك التي يخوضها خاسرة ، ويكون القائد فاقدا لشخصيته القيادية ، والعسكرية ، ولقد كان «مورو» رئيس الجمهورية الفرنسية الاولى غير قادر على اجراء الحسم في قراره ، فكان يأسف ، أو يقلق ، أو يشكك بمجرد اتخاذ القرار بعكس الجنرال « ديغول » الذي كانت قراراته حاسمة ، وفي الوقت المناسب ، وكان نابليون يقول : « اني اعتدت أن افكر فيما يجب علي عمله قبل الميعاد بثلاثة أشهر أو أربعة ، كما أني أتوقع دائما أسوأ الامور » .

ان التفكير المسبق في الامور هو أحسن وقاية ممكنة ضد المواقف المجهولة ، كما أنه يساعد على اتخاذ قرار معين في لحظة معينة ، وان أعظم القرارات وأهمها تلك القرارات التي تتخذ في وسط القنابل والتدمير ، ووسط الموت ، وازيز الصواريخ ، ووسط ضجيج الدبابات ، وصوت الطائرات ، ورؤية الدماء والاشلاء المبعثرة هنا وهناك ، وأهم ما في القرار هو العزم على تنفيذه ، فلا تردد ، ولا تشكك ، والتأكيد على تنفيذه بكل الامكانيات ، والقدرات المتاحة ، ويمكن تغيير القرار بما يتلاءم مع المعلومات الجديدة ، ومع الظروف القتالية ، ومع المتغيرات .

ي ـ أن يكون القائد قادرا على التخيل والتنبؤ :

ان المعلومات المكتسبة ، والآلات الالكترونية المعقدة القادرة على تحليل

المعطيات ، والاستطلاع الكافي بوسائط الاستطلاع الحديثة القادرة على تمييز العربات ، وأنواع الاعتدة والاسلحة المختلفة ، والاستطلاع الاداري والاقتصادي بواسطة الاجهزة الاستطلاعية المنتشرة في أراضي العدو تعطي للقائد امكانية التخيل والتنبؤ . ان الفهم الواضح ، والمعلومات الصحيحة، والمحاكمة العقلية تساعد القائد في أن يتخيل ويتنبأ ، ويحس بواقعه ، وبمسرح عملياتــه ، وامكانياته الماديــة ، وبقدرة الاحتياطات الماديــة ، والوسائط الاخرى ، ويقول الميجر جنرال « هوجو بارون[1] فون فر يتياج لورنجهوفن » : « ان تحسين قوة التخيل ، وتشعباته المختلفــة هو جزء ضروري من تدريب أركان حرب العمليات ، كما أنه من المطالب الحتمية لقادة القوات الكبيرة المنتشرة على مساحات واسعة .

ان القدرة على تكوين صورة عقلية دقيقة للموقف بسرعة مهم جــدا وخصوصا اليوم نظرا لان القائد لا يمكنه ان يأمل في أن يرى جنوده رأي العــين » .

ك ــ تحمــل المسؤولية :

ان القادة العظام هم الذين يتحملون المسؤولية . فاذا اتخذ القائــد القرار بالهجوم . فهو وحده الذي يتحمل مسؤولية الهجوم ، وما يترتب على ذلك ، وتحمل « بلوخر » وهو قائد الماني ، وعلى مسؤوليته الخاصة عبور نهر الالب ، وهذا العبور مكن الحلفاء من هزيمة نابليون في «ليبزغ» وتحمل القائد العام في الجمهورية العربية السورية لوحده مسؤولية حرب الجولان بالرغم من توقف القتال في الجبهة المصرية ، وصدور أمر بوقف أطلاق النار في عام ١٩٧٣ ، وتحمل القائد العظيم خالد بن الوليد عبور الصحراء مع ما فيها من صعوبات ادارية وتموينية . وكثيرا ما يخطىء بعض القادة عند تعيين اركانات تتحمل المسؤولية بجانب قائد لا يمكنــه تحمل المسؤولية .

ان القائد هو الذي يتحمل المسؤولية ، وليست أركاناته ، بل يجب أن يكون هنالك تكاملا وتآلفا بين القائد ورئيس أركانه في تحمل المسؤولية وان شخصية القائد لا تعوضها الاركانات ، ولا يمكن أن تحل محلها ، وان

---

(١) توفي عام ١٩٢٥ من الكتاب العسكريين الالمان . من مؤلفاته :« قوانين تدريب المشاة في ضوء التاريخ العسكري » و « دراسات في قيادة الحرب » و « الحرب الحديثةوالسياسة» و « ممارسة القيادة في الحروب الاخيرة » .

قوة الشخصية للقائد تأتي من تحمل المسؤولية الكاملة ، ومن صحة القرارات السليمة .

ل ـ وهناك الصفات العديدة أيضا كقوة الروح المعنوية ، ونكران الذات ، والايمان ، وحب الوطن والوحدة كلها صفات تساعد القائد في اتخاذ قراره ، وتنفيذه على أكمل وجه ، وأحسن صورة .

٢ ـ جمع المعلومات ، واعداد التحضيرات في وقتها :

لجمع المعلومات ، وتحليلها ، وتركيبها ، وتمحيصها أهمية كبرى في اتخاذ القرار الحاسم . وقد أعدت لذلك عدة أجهزة الكترونية ، وآلات حاسبة ، واستعين في كثير من العلوم الجديدة منها : علم المعلومات ، وعلم العمل وغيره ، فاذا ما أريد جمع المعلومات ، واعدادها الاعداد الملائم لاتخاذ القرار لا بد من اتباع الاجراءات التالية ، وذلك بعد ان تم تحديد الهدف ، او تفهم المهمة :

آ ـ جمع المعلومات :

ومن أجل جمع المعلومات ، لا بد من توفر الاجهزة الفنية الالكترونية المتعددة ، والمتخصصة لتقوم بدور ايجابي بهذه المهمة ، وجمع المعلومات هذا يحتاج الى تحديد نوع هذه المعلومات ، وهذا التحديد يعكس حاجة المنشآت الادارية ، أو المؤسسات الصناعية في المؤخرة التي تحتوي على كثير من المؤسسات كالمؤسسات الادارية ، والفنية ، والطبية . حيث تقوم الحواسب بدور هام في جمع المعلومات ، وتتبع هذه الحواسب نظاما معينا في جمع المعلومات ، ومعالجتها اذ يجب أن تتضمن كل مؤسسة ادارية مواصفات ومتطلبات محددة ، ويشترك في جمع هذه المعلومات الاركانات المختلفة التي تساعد القائد بهذه المهمة ، كما يقوم الاستطلاع بدور مهم في هذه الناحية ايضا ، واذا لاحظنا في جمع المعلومات فاننا نلاحظ اشتراك الآلة الالكترونية مع الاركانات ، ومع الاستطلاع . كما نجد تنوع استخداماتها في المجالات الصناعية ، والزراعية ، والتأمين المادي ، والتأمين الطبي ، والتأمين الفني ، وفي المجالات البرية ، والبحرية ، والجوية ، وتتميز هذه المعلومات المجمعة بأنها دقيقة ، كما تتميز هذه الآلات الحاسبة بسرعتها في جمع المعلومات ، وتوفير الكثير من الجهد والوقت بحيث تبقى مسايرة للتطور السريع الذي يهيمن على اعمال المؤخرة كافة ، ولاسيما القرار الذي يجب ان يكون متلائما مع المعلومات

الجديدة المتغيرة ، ومع الظروف القتالية والادارية . وعليه فان القائد يظل على معرفة وعلم بالموقف باستمرار وبسرعة ، فيستطيع بفضل ذلك أن يعطي القرار المناسب في الوقت المناسب للمؤخرة بالكامل ، أو لجزء منها . ان الفهم الصحيح للموقف يتيح للقائد أن يعطي قرارا صحيحا .

ب ـ تحليل المعلومات :

الغاية من التحليل : تصنيف هذه المعلومات ، واعطاء المهم منها اهتماما خاصا . كما يبين التحليل العلاقة بين هذه المعلومات وتلك . ان التحليل يجب أن يتناول كافة المعلومات مهما كانت صغيرة وتافهة ، لان مجموع المعلومات الصغيرة قد تولد شيئا مهما له أثره في القرار ، وفي هذه الاحوال فان على المحللين الا يتركوا اية معلومات قد تكون في نظرهم غير مهمة ، ولكنها تحوي في داخلها الكثير من الاهمية . على المحلل ان يكون صادقا في تحليله لا تستهويه العواطف ، ولا النزعات الشخصية لان ذلك يؤثر على اتخاذ القرار العلمي ، والآلات في مثل هذه الاحوال تكون صادقة ، الا أن المحلل يجب أن يعرف مسبقا كيف يبرمج هذه المعلومات ، ويعطيها للآلة . ثم ان المحلل يجب أن يتبع الدورات المؤهلة لفهم الآلة فهما صحيحا ودقيقا ، ولقد اخترع الجيش مثل هذه الآلات وأطلق عليها اسم «سنتاك» مهمتها تحليل المعلومات الادارية من تنظيم المؤخرة حتى الامداد والخدمة الطبية ، والفنية . كما اخترع جهاز يضم كافة المهام لفروع القوات المسلحة ، ويعمل على هذا الجهاز الاختصاصيون من المؤخرة ، والاستطلاع والهندسة ، والعمليات ، والقوى الجوية والبرية والبحرية . واذا قمنا بتحليل وظيفي للحرب نجدها مؤلفة من :

ـ التخطيط الذي يتناول تعبئة وتنظيم القوى المسلحة ، والقوى الشعبية ، وتوجيه الموارد لتكون في خدمة الدفاع والتنسيق بين الفعاليات المختلفة في البلاد ، وبين الوزارات والمؤسسات ، ورسم السياسة العامة ، وتنظيم الخطط الاستراتيجية الشاملة .

ـ التنفيذ وهو النشاط الذي يتناول عمل القوى المختلفة التي خطط لها ، وهنا يظهر فن القيادة ، والسيطرة على هذه القوى جميعا ، وان بين التخطيط والتنفيذ علاقة وطيدة . فالتنفيذ لا بد له من تخطيط قوي ، والتخطيط القوي اذا لم تقم العناصر المكلفة بتنفيذه يبقى هيكلا لاقيمة له ، وان التنفيذ يظهر خطأ ، أو صواب التخطيط . فكل تخطيط محكه التنفيذ .

ـ الشؤون الادارية : وهي تخطيط وتنفيذ التأمين المادي ، والنقل ، والخدمة الفنية ، والخدمة الطبية ، وتعبئة كافة الموارد الاقتصادية والبشرية ، والصناعية ، والزراعية ، والمالية ، والبحوث العلمية وغيرها . ان الشؤون الادارية يمكن أن تحلل الى :

ـ تخطيط وتحضير الشؤون الادارية : وهي الاعداد للصناعة والزراعة ، وموارد الطاقة ، وكافة التأمينات والاخلاء ، وتجهيز وسائط النقل ، وتحضير الكوادر الادارية والعلمية ، واعداد كافة مواد التأمين لتكون جاهزة . وتنظيم المؤخرات فيما يتعلق بالطرق ، وتعيين مناطق للمؤخرة ، وتحديد الحراسة والوقاية والدفاع ، وتمركز الوسائط المادية ، والمؤسسات ، والمنشآت ، واجراء الحسابات لكافة مواد التأمين ، وتحديد نظام الامداد .

ـ تنفيذ وعمل الشؤون الادارية : وهي الامداد بكافة مواد التأمين ، والنقل بوسائط النقل المختلفة للوسائط المادية المختلفة ، وتأمين الخدمة الطبية من أدوية ، ووسائط اخلاء ، وكوادر طبية ، ومستشفيات ، ونقاط طبية ، وفتحها في مجرى الاعمال القتالية ، وتأمين الخدمة الفنية بما فيها من اصلاح ، وصيانة ، واخلاء ، ونقاط للاصلاح .

تلعب العقول الالكترونية والحواسب دورا مهما في الشؤون الادارية في تحليل المعلومات على مستوى التخطيط والتحضير ، وكذلك على مستوى التنفيذ والعمل ، ولقد أثبتت قدرتها على تحليل كافة المسائل الادارية المعقدة ، واصبحت تشكيل حجر الزاوية في تخطيط وعمل الشؤون الادارية ، واذا اردنا تحليل الشؤون الادارية حسب وظيفتها نحللها الى ما يلي :

ـ قطعات (مؤسسات) نقل وظيفتها حفظ المخزونات المتحركة من الوسائط المادية ، ونقلها واخلاء الجرحى والمرضى والعتاد المعطل والغنائم .

ـ قطعات (مؤسسات) طبية وظيفتها تقديم العون الطبي ، والاستطلاع الصحي (وقائي جرثومي ، اشعاعي ، كيميائي) وتقديم العلاجات ، والامداد بالادوية ، والمعدات الطبية ، وتدريب الافراد .

ـ المستودعات وظيفتها حفظ الاحتياطات والاعتدة ، والتجهيزات ، والذخائر ، واستلامها ، وتخزينها ، والمحاسبة ، والتسجيل والتوزيع ،

أما المخابز الميدانية فمهمتها صنع الخبـز في شروط القتـال ، وتـكون المستودعات متنوعة أهمها مستودعات (الذخيرة ، الوقود ، العتـاد المدرع والسيار ، والعتاد الفني (اشارة ، كيمياء ، هندسة) مهمات ، تعيينات

ـ قطعات (مؤسسات الاصلاح) وظيفتها اجراء الاصلاحات المختلفة لكافـة الاعتدة ، ووسائـط النقـل ، والاسلحة ، والوسائط الفنية ، والتجهيزات ، واجراء الصيانة الفنية ، وتتكون من الورشات (مركبات ، مدفعية ، أعتدة كيميائية ، اشارة ، صواريخ ، مهمات) .

ـ وحدات الخدمة : وظيفتها : تأمين الافـراد التابعين لهـذه القطعات والمؤسسات بالذخيرة ، والوقود ، وأنواع الوسائط المادية ، وتقديم الخدمات الاتصالية ، والمياه ، والتعيينات ، وغيرها .

يمكن تطبيق هذا التحليل طبقا للعلوم الحديثة ، ويمكن تصنيف هذه المعلومات الى معلومات نقل ، ومعلومات طبية ، ومستودعات ، واصلاح ، وخدمة ، وبذلك يبقى لكل اختصاص معلوماته الخاصة بها ، حيث يقوم المحللون على تحليل كل ما يتعلق بالنقل مثلا ، وبالوسائط المادية المنقولة (مدفعية ، ذخيرة ، وقود ، عتاد مدرع ، عتاد نقـل ، هندسة ، اشارة ، كيمياء ، تعيينات ، خدمات طبية ، خدمات فنية ، اصلاحات ، لوازم طبية ، لوازم اسكان ، خرائط ، أموال ، مواد أولية للصناعة ، ميـاه ، موارد بشرية ..) .

ج ـ تركيب المعلومات :

بعد مرحلة التحليل ، وبعـد قيام المحللين بتحليل الكثرة الكثيرة من المعلومات ، وبعد تصنيفها وتبويبها ، يقوم المسؤولون بتركيب هذه المعلومات المتجانسة ، فتوضع اللبنة فوق اللبنة ، والحجر فوق الحجر ، فالمعلومات التي من نوع واحد تشكل جدارا في البناء ، والمعلومات التي من نوع اخر تشكل بعد تركيبها جدارا اخر ، وهكذا حتى تقام الجدران الاربعة . ثم تقام السقوف والاعمدة ثم تطلى بمادة دهانية لتظهر هـذه الجدر ، وهذه الاعمدة وكأنها بناء واحد متماسك . فالشؤون الادارية بعد تركيب معلومات النقل على حده ، والمعلومات الامدادية على حده ، والطبية ، والاصلاح ، نرى ان الشؤون الادارية وكأنها اصبحت بناءا واحدا مؤلفا من المهمات والتعيينات ، والخدمات الطبية ، والخدمات الفنية ، واللوازم الاخرى وظيفتها امداد القوات المقاتلة ، واجـراء

الاصلاحات ، والصيانات المختلفة . فلكل عنصر من هذه لها مهمة ، وكلهم اذا اجتمعوا شكلوا المهمة الاساسية للشؤون الادارية ، وفي هـذا التركيب تعمل العقول الالكترونية عملها ، وتؤدي خدمة كبيرة للشؤون الادارية في سرعة التركيب ودقته ، وتكامل بنائه ، وان التركيب يجري للاجزاء الصغيرة فالكبيرة حتى يتم البناء الكامل .

ان تبادل المعلومات أثناء جمعها ، وتحليلها ، وتركيبها يعطي للشؤون الادارية قوة العمل ، كما يتيح للقائد ان يعطي قراره بصورة كاملةوواضحة وتبادل المعلومات يجري بين فروع واقسام الشؤون الاداريـة المتشابهة في وظيفتها ، وبين هذه الاقسام والفروع ، وبين الاقسـام والفروع للمستوى الادنى والاعلى ، وكذلك تبـادل المعلـومات بـين الشـؤون الادارية ككل ، وبين الشؤون الادارية المجاورة ، والاعلى والادنى ، وكذلك تبادل المعلومات بين الشؤون الادارية للدولة والشؤون الادارية للدول الحليفة والصديقة . وكذلك بين مؤخرات الجيوش ، ورؤساء أركان الجيوش ليكون رئيس الشؤون الادارية على علم تام بالموقف العملياتي ، والموقف الاداري ، ولتكون المعلومات التي يتلقاها من المصادر المتعددة هي معلومات تستحق أن تجمع وتحلل ، وتركب ليأتي القرار بعد هذا صحيحا ومتجاوبا مع الظروف ، ومع المتغيرات الجديدة ، ولا يكفي أن يكون تبادل المعلومات بين هذه الجهات آنيا ولمدة محدودة ، بل يجب أن يكون تبادل المعلومات مستمرا قبل القتال ، وأثناءه ، وبعده ليكـون القائد الاداري على علم مستمر في المواقف التي تفرضها ظروف القتال ، والمتغيرات ، ولتأمين تبادل هـذه المعلومات بصورة مستمرة اخترعت الاجهزة الاتصالية الحديثة التي تستطيع أن تنقل المعلومات من مسافات بعيدة في الكلام والصور ، والاشارات وغيرها . فأجهزة الفضاء علـى الارض قادرة من مسافات بعيدة أن تنقل أخبار رواد الفضاء والاقمار الصناعية ، قادرة على التقاط الصور ، والمعلومات ، وارسالها الـى الاجهزة المركزية لتقوم بتحليلها وتركيبها ، وأجهزة الاتصال اللاسلكية الحديثة قادرة على نقل المعلومات من مسافات بعيدة ، ووظيفة هـذه الاجهزة جميعا هي ربط الشؤون الادارية فيما بينها ، وربطها مع الجوار ، والمستوى الاعلى والادنى ، وربطها مع الشؤون الادارية في الدول الحليفة أو الصديقة ، وكذلك مع أركان الجيوش ، والتشكيلات المقاتلة ، وان رفع التقارير المتعلقة بدرجة التأمين الاداري ضرورية ، فترفع عبر هذه الاجهزة ، أو بواسطة الاتصال المتحركة ، وعلى كـل حـال يبقى رفـع

المعلومات ، وجمعها ، وتحليلها ، وتركيبها هو الاساس في اعطاء القرار الصحيح في الوقت المناسب .

وأخيرا فان القرار الحاسم يأتي من صفات القائد الشخصية ، وجمع المعلومات ، وتحليلها ، وتركيبها ، وفعالية ونشاط الاجهزة الالكترونية والالات الحاسبة ، ونشاط المسؤولين والقائمين على التحليل والتركيب ، وان الصورة الفعالة هو تعاون هذه الجهات ، وقدرتها على الابداع لاستخراج قرار اداري حاسم ، وذلك باتاحة الفرصة للقائد بأن يصدر قراره هذا .

ثالثا : تحليل وتطبيق القرار الاستراتيجي الاداري :

يتألف القرار حسب طبيعة العمل من المعطيات التي يجب أن تكون محددة بمقاييس ، وهذه المقاييس تسهل في تحضير القرار ، ومن تجميع المعطيات التي يقوم بتجميعها المسؤولون ، والالات الالكترونية والحاسبة ومن تحليل هذه المعطيات وعلاقتها مع بعضها ، ومن تركيب هذه المعطيات التي تشكل البناء الكامل ، ثم اختيار القرار من بين الحلول المعروضة . ويتألف القرار حسب طبيعته أيضا من المحاورة العقلية التي تحدد أيضا، وتحلل وتركب ، ثم تقوم باختيار القرار الملائم ، وان هذه المحاورة العقلية تتشابك بها المعلومات ، والاهواء ، والرغبات ، والقرار الصحيح هو ما كان مبنيا على أسس علمية ، ومحاورة عقلية سليمة . كما يتألف القرار أيضا من الهدف ، فالهدف هو الذي يحدد نوع هذه المعلومات ، ويوجه المحاورة العقلية لتتلاءم كل المعلومات مع الهدف ، وقد حلل بعض العلماء القرار الى التوجيه ، فالتنظيم ، فالقيادة . كما حلله اخرون الى معلومات ، فقائد فقرار . فالقائد هو أساس القرار ، وهو أساس المعلومات يسخرها ، ويسخر القوى الاخرى لكي يصل الى القرار الصحيح .

أما تطبيق القرار فهو يحتاج أيضا الى قائد ، والى عناصر منفذة ، والى وسائط تساعد في التنفيذ ، وهكذا نرى أن القرار له علاقة كبيرة بالقائد ، فالقائد هو المشرف على تحضير القرار ، وهو المشرف بنفس الوقت على تنفيذ القرار ، وبين القرار والقائد علاقة علمية ، وذهنية ، وتنفيذية .

الغاية من تحليل القرار هو تصنيف وتركيب المعلومات مع بعضها ليتمكن القائد من اتخاذ قرار صحيح ، والغاية من التطبيق هو تنفيذ

الاجراءات المقررة للوصول الى الهدف بأقصر وقت ، وبأقل القوى والوسائط ، وبين التحضير والتنفيذ علاقة كبيرة . فالتحضير يساعد القائد على الرؤية الصحيحة ، وعلى انتخاب القرار الملائم ، وأما التنفيذ فهو انعكاس لقوة التحضير ، وهو الذي يظهر اخطاء القرار وحسناته ، وعلى أساس التنفيذ يمكن أن يبدل القائد من قراره طبقا لمعطيات التنفيذ والظروف المحيطة به . واذا أردنا تحليل وتطبيق القرار الاستراتيجي الاداري فمن المناسب تقسيم هذا الموضوع الى :

١ ــ تحليل القرار الاستراتيجي الاداري .
٢ ــ تسلسل اتخاذ القرار الاستراتيجي الاداري .
٣ ــ تطبيق القرار الاستراتيجي الاداري .

١ ــ تحليل القرار الاستراتيجي الاداري :

قلنا ان التحليل يجري بعدة طرق منها : التحليل حسب طبيعة العمل كما قدمنا وحللنا القرار الى معطيات ، ومحاورة عقلية ، وهدف ، ومنها التحليل الذي يحلل القرار الى معلومات ، والى قائد ، غير انني سأحلل القرار الاستراتيجي الاداري بما يلي :

أ ــ الهدف :

لا يمكن اتخاذ قرار دون تحديد الهدف . فان كان الهدف هو الامداد بالوسائط المادية لمؤخرات الجيوش ، او التشكيلات . فان تحضير المؤخرة ، واعداد المصانع ، والتأمين المادي ، وتحضير الخدمة الطبية والفنية ، وكذلك وسائط النقل كلها تحضر لامداد هذه المؤخرات في المكان المعين ، وفي الزمن المعين . واذا اريد انتاج مادة من المواد جرى التحضير المتتابع من اجل انتاج هذه المادة حيث تحضر المواد الاولية ، وتحضر الاعتدة والمصانع اللازمة او تحول هذه المصانع لتكون قابلة لانتاج هذه المادة المعينة كأن تكون ذخيرة لمدفع ، او لاسلحة معينة .

ان انتاج هذه المادة هو هدف يسعى اليه القائد ، او يضمنه قراره ، وقد يكون الهدف الاداري الاخير هو الهدف الذي يحاول القائد الوصول اليه بجملة اهداف مرحلية متتابعة . وان الهدف البعيد تسبقه عادة عدة اهداف . فمن اجل امداد مؤخرة جيش ما ، او تشكيل ما في نقطة محددة ، وجب على قائد المؤخرة المركزية ، او على رئيس الشؤون الادارية للبلاد ان يتبع ما يلي :

ـ هدف تحضير الشؤون الادارية تحضيرا جيدا .

ـ هدف اعداد التأمين المادي ووسائط النقل .

ـ هدف اعداد الخدمة الطبية .

ـ هدف اعداد الخدمة الفنية .

ـ هدف تشكيل الاحتياطات .

ـ اية اهداف وسيطة مرحلية .

ان كافة الاهداف الوسيطة المتتالية والمتتابعة يجب ان يحققها القائد قبل ان يحقق الهدف النهائي في قراره ، لان هذه الاهداف هي طرق الوصول الى الهدف النهائي ، وليس من المفروض على القائد ان يلحظ في قراره كل هذه الاهداف ، وانما عليه ان يركز على الهدف النهائي ، او ان يتطرق الى ذكر الاهداف الوسيطة ، وهذا ما يعود الى توفر الوقت ، والظروف ، وحالة وامكانيات المنفذين . فاذا اخذنا الهجوم على مناطق محصنة فان الهدف النهائي هو تدمير العدو في هذه النقاط واحتلال منطقة استراتيجية ، أو خط استراتيجي معين . أما الاهداف الوسيطة فيمكن أن تكون : ـ خرق دفاع العدو ـ التقدم وتوسيع الثغرة والخرق ـ القضاء على احتياطات العدو ـ زج الانساق الثانية ـ تطوير الهجوم ـ المطاردة ـ احتلال المنطقة الاستراتيجية ، او الخط الاستراتيجي المحدد والذي يشكل الهدف الرئيسي او النهائي .

ففي مثل هذه الاحوال يكون قائد المؤخرة قد اتخذ الاهداف الوسيطة التالية : ـ تحضير المؤخرة على قاعدة الانطلاق ـ دفع الانساق الادارية الاولى خلف الانساق الاولى المقاتلة ـ زج الانساق الثانية الادارية مع زج الانساق القتالية ـ تشكيل احتياطي كبير لتطوير الهجوم ـ أخذ ترتيب معين للمطاردة ـ التمركز والتوضع عند احتلال المنطقة الاستراتيجية أو الخط الاستراتيجي ـ اعادة تجمع وتشكيل المؤسسات ، والقطعات والوحدات الادارية لتكون جاهزة للاهداف الاخرى المراد تحقيقها ، واذا صدرت الاوامر بتحقيق الاهداف المحددة فما على المرؤوسين الا أن يستعدوا لتحقيق هذه الاهداف ، وتعمل كل اقسام وفروع الشؤون الادارية (مهمات ، تعيينات ، وقود، ذخيرة ، عتاد مدرع) ، كلها بتساو وبتواز مع بعضها .

ب ـ تركيز الجهود الرئيسية : يتضمن القرار الاستراتيجي الاداري تركيز الجهود الرئيسية للشؤون الادارية على الاتجاهات الهامة ، وخلف الجيوش التي تقاتل على اتجاه رئيسي ، وتركيز الجهود أيضا أثناء زج جيش من الجيوش المقاتلة ، أو أثناء عبورها نهر ما ، عند اختراق النطاقات ، أو عند صد الضربات المعاكسة ، أو عند القيام بهجوم معاكس ، أو عند اقتحام مناطق محصنة ، وأثناء تركيز الجهود الرئيسية في الزمان والمكان المعينين ، يعين رئيس الشؤون الادارية ما يلي :

ـ تمركز القطعات والمؤسسات الادارية : النسق الاول والثاني وتسلسل عملها .

ـ القوى والوسائط اللازمة لتعزيز تركيز الجهود الرئيسية .

ـ طرق النقل والاخلاء « الرئيسي ، والتبادلي » .

ـ القطعات والمؤسسات الطبية وافضلية الاخلاء .

ـ النقل . والجيوش ، أو التشكيلات التي لها الافضليات الاولى في النقل .

ـ المناورة بالقوى والوسائط لصالح الاتجاه الرئيسي ، و المهم .

ـ مقر قيادة الشؤون الادارية الذي يتولى قيادة القوى والوسائط لهذا التركيز .

ـ أية اجراءات أخرى يراها القائدضرورية لتركيز الجهود الرئيسية

ـ وأحيانا تركز الجهود الرئيسية على انتاج مادة في المصانع ، أو على صنع مادة متفوقة على العدو في مضمار حرب التسابق والتقدم. وفي كافة الاحوال فان التركيز يجب أن يشمل كافة مجالات الشؤون الادارية الزراعية ، والصناعية ، والطاقة ، والاموال ، والمؤسسات الادارية والمالية ، لان هذا التركيز سيساعد على تنفيذ القرار المتخذ بهذا الشأن

آ ـ القوى والوسائط المستخدمة : يتضمن القرار الاستراتيجي الاداري مجموع القوى والوسائط المشتركة بكل تفاصيلها ، وأهم هذه القوى والوسائط التي يتضمنها القرار هي :

ـ قوى ووسائط قطعات الطرق العضوية والمعززة ، وقطعات الهندسة ، وقطعات المرور ، ووسائط الاتصال .

ـ قوى ووسائط قطعات النقل (ذخيرة ، وقود ، تعيينات ، وسائط مادية أخرى) والاسلحة التي ترافق هذه القوى ، وقوى ووسائط الخدمة المشتركة .

ـ قوى ووسائط الخدمة الطبية (مشافي ، وسائط اخلاء ، عتاد طبي ، أدوية) والقوى والوسائط المعززة .

ـ قوى ووسائط الصيانة والاصلاح (ورشات على كافة المستويات ولكافة الاعتدة والاسلحة ، ولوسائط النقل وغيرها) .

ـ قوى ووسائط التحميل والتفريغ .

ـ قوى ووسائط العتاد الكيميائي .

ـ قوى ووسائط المستودعات (ذخيرة ، وقود ، تعيينات ، عتاد مدرع ، عتاد فني) .

ـ قوى ووسائط الوقاية والدفاع عن الشؤون الادارية .

ـ قوى ووسائط الاتصال للشؤون الادارية فيما بين فروعها ومؤسساتها ، وبينها وبين المستوى الاعلى والادنى والجوار .

ـ القوى والوسائط الاخرى المستخدمة في العمليات القتالية .

د ـ تحديد المهام لكافة القوى والوسائط المشتركة لتنفيذ هدف ما:
تحدد المهام لكافة القوى والوسائط كل حسب اختصاصه . فاذا اخذنا مثلا القطعات ، أو المؤسسات الطبية فانه يحدد لها تمركزها ، وتنقلها ، ومحاور الاخلاء التي تسير عليها ، وتعيين المستشفيات والمؤسسات الطبية المخلى اليها ، وتعيين الزمن : يخلى الجرحي والمرضى الى المستشفى رقم كذا والمستشفى رقم كذا بوسائط الاخلاء المحددة مع ذكر نوعها واستيعابها ، ومع ذكر الوسائط المستخدمة وعائدتيها من التشكيل رقم كذا الى المستشفى رقم كذا بوسائط الجيش ، أو الفرقة ، أو .. أو .. وفي بدء القتال يتعين كذلك على الجيش أو على التشكيل أن يخلي بوسائطه ، أو وسائط القيادة الى المستشفيات المحددة ، وكذلك عند الوصول الى المهمة المباشرة ، أو المهام الاخرى ، وكيفية فتح المشافي

او النقاط الطبية ؟ وفي اي وقت تفتح ؟ واذا كان القتال في الليل فما هي المهام ، وما هي الوسائط وكيفية الاخلاء ؟. كل ذلك يتوجب على القائد الاداري أن يحدده ويحدد المهام الاخرى لكافة القوى والوسائط المشتركة في عمل الشؤون الادارية بكل وضوح ودقة .

هـ ــ تنظيم التعاون بين الشؤون الادارية ، وبين القوات المسلحة ، وكذلك تنظيم التعاونبين مختلف أفرع الشؤون الادارية فيما بينها ، وكذلك بين الشؤون الادارية والمستويات العليا والدنيا ، والدول الصديقة والمتحالفة ، وان التعاون يؤتي اكله عندما تكون للشؤون الادارية مفاهيم واحدة وطرق عمل واضحة ، فالتنظيم يقرب المفاهيم الادارية فيما بين الجهات المشتركة والمتعاونة . كما يظهر التعاون بصورة واضحة عندما لاتتوفر بعض الوسائط المادية في دولة ما ، وتتوفر في الدولة الصديقة التي تسرع لامداد تلك الدولة التي لاتتوفر فيها هذه الوسائط ، أو تتوفر لدى الشؤون الاداريةفي جيش، ولاتتوفرفيجيش أخر. فان قرارالقائدبالتعاون يعني في هذه الحالة وضع الوسائط المادية غير المتوفرة في هذا الجيش من الجيش الآخر ، كما أن هذا الجيش قد يكون أشد حاجة لهذه الوسائط ، وعندئذ يعزز بهذهالوسائط من المستوى الاعلى ، أو أن بعض الطرق تتوفر في اتجاه جيش ما ، ولاتتوفر في اتجاه الجيش الثاني فان قرار القائد في هذه الحالة هووضع بعض الطرق لصالح الجيش الذي هو بحاجةلهذه الطرق ، وتنظيم مرور عربات الجيشين على الطريق المشترك بأوقات مختلفة بحيث يؤمن هذا الطريق نقل الوسائط المادية على هذاالطريقلكلا الجيشين ، ويظر التعاون في أوجه عندما يدمر جزء من الوسائطالمادية ، أو الطبية للجيش ، ويعوض بصورة موقتة أو دائمة من جيش مجاور ، أو جيش يعمل في النسقالثاني .

و ــ تنظيم القيادة : يتضمن القرار الاستراتيجي الاداري مقر قيادة الشؤون الادارية ، وقوام هذه القيادة ، وشروط تمركز هذاالمقر ، وكيفية الخدمة في هذا المقر ، وكيفية تنقله أثناء القتال حيث توضع خطة للتنقل . كما يعينمقر تبادلي لهذا المقر أثناء الدفاع ، ويحدد فيه ماحدد للمقر الرئيسي ، كما يعين مقر قيادة متقدم لقيادة اتجاه ما مهم ،و تركز فيه القوى والوسائط اللازمة . كما ينص القرار أيضا على كيفية الاتصال السلكي واللاسلكي ، والوسائط المتحركة ، وزمن ونظام ومكان رفع التقارير اليومية والفورية .

ز ــ بعض الامور الاخرى التي يتطلبها الموقف .

٢ ـ **تسلسل اتخاذ القرار الاستراتيجي الاداري** : قد يأخذ القرار الاستراتيجي الاداري عدة اشكال من التسلسل ، وذلك حسب طبيعة العمل الاداري ، والاهداف التي يسعى اليها هذ القرار . ففي القرار الصناعي نجد أن التسلسل كالتالي :

أ ـ الفكرة : وهي كما عرفناها من قبل : عملية ذهنية ، ومحاكمة عقلية ترد الى فكر المسؤول نتيجة احتكاكه بالظروف المحيطة بالصناعة ، أو الظروف المحيطة بعمله ، أو أن هذه الفكرة ترد صدفة ، وقد تكون هذه الفكرة للانشاء ، أو للتطوير ، أو لصنع سلاح .

ب ـ التحديد الزمني : وهي : مجموع الاوقات التي توزع على الاعمال المختلفة للصناعة ، على أن يأخذ كل عمل مدة تختلف عن العمل الاخر بحسب طبيعة كل عمل ، وظروف العمل فيه ، وهي التي يوزعها القائد ويخصصها لكل عمل ، والتحديد الزمني ماهو الا عبارة عن تحديد لمراحل العمل ضمن مدة محددة ، فالتحضيرات الصناعية ، والدراسة ، ووضع التصاميم ، واجراء التجارب . كلها أعمال ومراحل تحدد بزمن لانجازها ، والتحديد يعطي القائد حرية التصرف ضمن الوقت الكامل المعطى له من المستوى الاعلى ، أو المفروض عليه من قبل العدو بأن يتم هذا العمل ضمن مدة محدودة ، وقد يكون الوقت طويلا أو قصيرا ، وبحسب مايكون الوقت يوزعه القائد على كافة الاعمال المراد انجازها ضمن المهلة المحددة ، ويلاحظ أن الوقت الذي يحدد للاعمال الصناعية هو وقت طويل ، اذا ماقيس بالتحديد الزمني للاعمال الادارية الاخرى . فقد يستغرق دراسة وتصميم مصنع عدة سنوات .

حـ ـ التحضيرات الاولية : وهي التحضيرات التي تعد للحصول على المواد الاولية ، واجراء الكشف عليها ، وفحصها ، وتحضير العتاد والاموال والطرق ، وتهيئة المستهلكين ، وايجاد اسواق للصناعة ،وتحضير وسائل النقل ، والموانىء ، وموارد الطاقة ، واليد العاملة ، وتحضير الدراسة والمختبرات ، والكادر الفني والعلمي والاداري والارضي والمباني ، وتحضير الدراسة المشابهة لهذه لصناعة في دول العالم ان كان هناك مجال لذلك ، وتهيئة الجو الملائم سياسيا واقتصاديا لهذه الصناعة .

د ـ التقدير والدراسة : تتناول هذه الفقرة كافة التقديرات (مالي ، طاقة ، يد عاملة ، طرق ، موانىء توفر المواد الاولية وغير ذلك) كما تتناول هذه الفقرة مجمل الدراسات عن هذه التقديرات دراسة مستفيضة

من كافة النواحي السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ،والعسكرية ، كما تتناول السلبيات ، والايجابيات في هذه الفكرة التي حددت الهدف من هذه الصناعة ، وبعد التقدير والدراسة يمكن الخروج باستنتاجات : أن هذه الصناعة أو التطوير يمكن تحقيقه أم لا ؟ على ضوء كل الظروف ، وكل المعطيات ، والنتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ، وهذه الدراسة ليست من السهولة ابدا فهي تتعرض لادق المسائل والتفاصيل .

يختلف اتخاذ القرار الصناعي عن اتخاذ القرار الزراعي ، عن غيره من القرارات الا ان هذا الاختلاف لايمس الجوهر ، وهناك خطوات أساسية يتقيد بها القرار الزراعي ، أو الصناعي أو الاداري ، أو القتالي، وأحب هنا أن اذكر الصفات العامة التي تتشابه بها القرارات على اختلافها في هذا المحيط من عالم القرارات . قد يبدو لي أن أرتب تسلسل اتخاذ القرار كالتالي :

آ ـ **انبثاق الفكرة وتوضيحها** : أن يكون هناك من فكرة ، أو مسألة ، أو موضوع يخطر للقائد ، او قائما في ذهنه ، أو قد تلقاه من غيره ، أو استلهمه من نفسه . وان الفكرة مجرد اشعاع ينير الطريق أمام السالكين . فلا عمل بدون فكرة ، ولا قرار بدون فكرة . فالفكرة أول ماتنشأ في ذهن القائد ، وبمجرد نشأتها عليه أن يتفهمها ويتفحصها جيدا قبل أن يظهر هذهالفكرة الى الوجود ، وهنا تلعب المحاورة العقلية دورها وأهميتها في اتخاذ القرار . ترى هل تنجح هذه الفكرة في تحقيق الهدف؟ واذا نجحت فما مدى نجاحها ؟. ماهي المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الفكرة ؟ وهل بالمستطاع التجاور ، والتغلب على هذه المعوقات ، وهل هناك امكانيات في تنفيذها ؟ واذا نفذت فما هو مدى تحقيقها للهدف المطلوب .

ويظل القائد هكذا يطرح على نفسه التساؤلات الكبيرة والكثيرة منذ ولادة الفكرة ، وحتى تنفيذها ، وهذه التساؤلات تبقى ذهنية وعقلية الى ان تأخذ مداها التطبيقي والتنفيذي ، وان الفكرة متى انبثقت ووصلت الى القائد عليه أن يحددها ، ويعرفها معرفة صحيحة ، وانه يصعب تحديد هذه الفكرة بكل مستلزماتها لانها تظل محاورة عقلية ، ولايكتشف الخطأ أو النقص الا بالممارسة والعمل . فالتنفيذ هو الذي يظهر خطأ الفكرة أو صوابها ، وهو الذي يبين مايجب عمله تجاه هذه الفكرة ، فيعمل القائد على تعديلها بالصورة التي تتلاءم مع الواقع وظروف التنفيذ .

وتحديد الفكرة وتوضيحها يعتبر من أهم المسائل واعقدها في اتخاذ القرار وتتضمن الفكرة أهم الموضوعات التالية :

ـ الهدف وطبيعته : كا حتلال هدف استراتيجي ، أو اعادة الاراضي المحتلة ، او تشييد مصنع او ابتكار سلاح متطور ، او رفع انتاج .

ان الهدف يجب ان يوضح في الفكرة ، كما يجب اذا أمكن توضيح الاهداف المتسلسلة . فمن اجل احتلال هدف استراتيجي معين يتوجب عمل عدة اجراءات منها : تجميع الجيش (الجيوش) ، وتمركز وانتشار القوات المسلحة في اماكنها المحددة ، واحتلال الخطوط للمهمات المتتالية (مباشرة لاحقة) ومن ثم الاستيلاء على الهدف الاستراتيجي ، أو اعادة الاراضي المحتلة ، ومن الواجب عند ذكر الهدف أن تذكر معه حالة القوى والوسائط لكل من الطرفين المتحاربين .

ان الهدف السياسي في الحرب هو الذي يسعى الى تطبيقه القائد في الحروب الحديثة . فالاداري يسعى الى تحقيقه من زاويته الادارية ، والصناعي من زاويته الصناعية ، والقيادة المسلحة من جانبها القتالي ، ولكنها تلتقي جميعا لتحقق الهدف الواحد ، الا وهو تحقيق هدف السياسية ، وهكذا فان الوسائل المستخدمة في القتال تتعاظم وتتكاثر في سبيل هذا الهدف ، ومن اجل ذلك يجب معرفة قوة دولتنا ، ووضعها السياسي ، والوسائل التي يمكن حشدها لصالح الهدف كما يجب معرفة الظروف المختلفة والمتباينة ، والمتغيرات الجديدة في الصناعة والزراعة ، والادارة ، والموارد التعدينية ، وموارد الطاقة ، والاسلحة المستخدمة ، والمعنويات والجيش والاموال ، وبالمقابل فانه يجب معرفة العدو بكل دقة عن قواته ، اغراضه الصناعية ، المراكز الادارية ، التحشدات الوضع المعنوي ، الوضع السياسي فاذا كان الهدف اداريا ، أو صناعيا ، أو داخليا ، على مستوى الدولة القتالي ، أو الداخلي ، أو الخارجي مهما يكن هذا الهدف اي أن يعمل من أجل تحقيقه جانب واحد ، وتحقيقه لايؤثر على الاخرين ، فان القرار حول هذا الهدف يكون حتميا ، أو غير حتمي ، أو طبيعيا أما اذا كان الهدف يؤثر على الاخرين فانه في هذه الحالة يكون القرار صعبا ، وهذا النوع من الاهداف يستخدم في القتال بين طرفين متخاصمين ، وتحسب لهذا الهدف كل الحسابات للجانبين المتخاصمين على السواء ، اذ يجب تغيير استراتيجية الاهداف تبعا لطبيعة التغيير الذي حدث في الجانب الاخر ، وحينئذ يجب انتقاء

الاستراتيجية المناسبة التي تعطي التفوق على الخصم المقابل وبالتالي قادرة على تحقيق الهدف .

ان لكل حرب هدفها ، كما أن لكل حرب وسائلها واستراتيجيتها للوصول الى هذا الهدف .

ـ توضيح مراحل العمل : ففي المرحلة الاولى مثلا يجب أن يحتل الجيش الخط المحدد ، وفي المرحلة الثانية يجب ان يحتل الجيش الخط المحدد الاخر وهكذا . وعلى المستوى الاداري يجب ان تحضر الشؤون الادارية ، وفي المرحلة الثانية يجب انتنقل الوسائط المادية الكافية ،وفي المرحلة الثالثة يجب ن يعاد تمركز قوى ووسائط الشؤون الادارية ، وعلى المستوى الصناعي ان تحضر وتنتج كافة الاسلحة والاعتدة اللازمة للقتال ، وفي المرحلة الثانية يجب تحضير وانتاج احتياجات القوات المسلحة لاستكمالها . على ان في كل مرحلة من هذه المراحل العديد من الاجراءات التي يجب ان تتم كلها ، وتجرى لها الحسابات اللازمة .

ـ التركيز في الفكرة على ناحية معينة ، أو توجيهها نحو الجهود الرئيسية : ان في كل مسألة أو موضوع أعمال رئيسية ، وأخرى ثانوية. فمن الواجب التبيه والتركيز على الاعمال الرئيسية ، وحشد كافة الامكانيات الادارية المتاحة على هذا الاتجاه ، وهناك التركيز في الاعمال الصناعية ، والتركيز في الاعمال الادارية ، والتركيز في الاعمال القتالية على قطاع خرق رئيسي . فقد تركز الصناعة على انتاج اسلحة الصواريخ المضادة ، وقد تركز الاعمال الادارية على حشد بعض القوى والوسائط المادية على اتجاه معين ، وعند التركيز يجب ان تتعاون كافة الفعاليات المشتركة في القتال نحو هذا الهدف المركز عليه ففي حالة التركيز على تدمير دبابات العدو المتفوقة ، يجب ان يركز من جانب الصناعة الى انتاج قواذف متطورة م/د ، ومن جانب الشؤون الادارية نقل وامداد القوات المقاتلة بهذا السلاح وتوابعه ، وتكوين بعض الاحتياطات منه ، ومن جانب القوات المقاتلة تدريب العناصر ، وانتقاء الامكنة المناسبة ، وتنظيم ملاك الجيوش المشتركة في القتال ليكونسلاح بعض القطعات أو الوحدات ، وهكذا فان التركيز ضروري عند انبثاق الفكرة وتوضيحها ، ويعد من المسائل الهامة التي تتضمنها الفكرة ، ويجري هذا التركيز بناءا على قوة وامكانيات الجانب الاخر ، وعلى تركيز العدو ، وعلى أوضاعه .

ـ اهمية مضمون هذه الفكرة ، والردود بين القوى والامكانيات

المتاحة : يجب ان تذكر مهام كل القوى والوسائط بالنسبة لهذه الفكرة الجديدة . أين يقع مضمون هذه الفكرة ؟ ماهي الامكانيات التي يمكن تقديمها الى هذه القوى ؟ وبالمقابل ماهي الامكانيات التي يقدمها مضمون هذه الفكرة الجديدة لهذه القوى والوسائط الموجودة ؟ هل هذا المضمون له دور رئيسي في القتال ، او في الشؤون الادارية ، أو في الصناعة ؟ وهل يحقق هذا المضمون الهدف الذي يسعى اليه الجانب الذي اوضح الفكرة؟ كلها تساؤلات الغاية منها تعيين مكان هذه الفكرة ، واهميتها الصناعية، أو الادارية ، أو القتالية .

ـ طبيعة الاشخاص الذين يعملون من أجل اخراج هذه الفكرة ، أو الوسائط المستخدمة مناجلها ، أو الارض التي يمكن أن تقاتل عليها القوات المسلحة ، وما فيها من مرتفعات ، وتلال ، أو بعض المزارع والسهول فهل تؤمن هذه الأرض انتشار القوات وتمركز القيادة ؟ هل فيها طرقات، ووسائط محلية ؟ وهل فيها مياه ؟ وفي مجال الصناعة هل الالات الموجودة قادرة على ترجمة هذه الفكرة الى واقع عملي فاذا ما اريد صناعة صاروخ ، هل هناك من الالات المتعددة اللازمة لهذه الصناعة ؟ وهل العلماء متوفرون لتصميم وتصنيع هذه الفكرة ؟ وهل هم قادرون على فهمها واخراجها الى حيز الوجود ؟. كل ذلك يعتمد على جو ملائم (علماء، باحثون ، الات ، مصانع دقيقة ، أجهزة ادارية وفنية متخصصة) .

ـ ردود الفعل المتوقعة من جانب العدو : ترى ماذا تكون ردود الفعل بالنسبة للعدو ، ففي مجال التسابق والتقدم قد يلجأ العدو في مجال الصناعة ، والحرب التسابقية الى معرفة خصائص هذه الاسلحة الجديدة ، وقد يرسل من الجواسيس والعملاء ، وقد يستخدم الاقمار الصناعية ، والالات الدقيقة ليفهم شيئا ما عن المخترعات والتطورات الجديدة . فاذا استطاع ان يكتشف شيئا مامن هذه التصاميم أو الدراسات بادر فورا الى صناعة مثل هذه الاسلحة . كانت القنبلة الذرية وقفا على الولايات المتحدة الامريكية وحدها ، ثم انتشرت الى باقي الدول .

ان العمل يتطلب ان يكون سريا كي تحقق هذه الاسلحة عدم ردود الفعل من جانب العدو ، واذا لم يرد العدو ، أمكن للخصم الاخر ان يحقق المفاجأة . فالفكرة اذا يجب انتختمر في ذهن القائد ليتصور ردود الفعل التي يتحسس بها العدو ، ويجب ان تكون هذه التصورات ، او التوقعات

منطقية وعلمية ، وان يحسب لكل شيء حسابه ، والا فقدت الفكرة أهميتها وحيويتها ونشاطها ، وفقدت عنصرا هاما منها وهو المفاجأة . ان لكل فعل ردود فعل ، والقائد الملهم هو الذي يخفي الفعل ليضمن عدم ردود الفعل من جانب العدو .

ــ الوسائط والامكانيات اللازمة لتنفيذ مضمون هذه الفكرة : وهي الاموال ، الامكانيات المادية ، الامكانيات الصناعية ، الموارد التعدينية موارد الطاقة ، الجهود الاساسية للعلماء والباحثين ، الارض يمكن ان يذكر القائد هذه الوسائط والامكانيات بصورة مختصرة ، أو مفصلة ،انما المهم في هذه النقطة بالذات توضيح القدرات جميعا ، ووضعها تحت تصرف المنفذين ، ومن الخطأ الفاحش أن تعالي في هذه الوسائط ، واذا علمنا هذه الوسائط والامكانيات فيجب أن نعلم من أين المصدر هل القدرات جميعها محلية ، أو من دولة أجنبية ؟ واذا كانت من دولة أجنبية فما هي الطرق لتحضيرها ، او لاستيرادها ؟ ثم توزيع هذه الامكانيات والوسائط على المنفذين ، وعلى مراحل العمل . فاذا كان الجيش في القتال فان القائد يقوم بتوزيع القوى والوسائط على النسق الاول والثاني بنسب مختلفة حسب اهمية الانساق ، وهكذا في الصناعة فانه يمكن توزيع القوى والوسائل والامكانيات على مرحلة التصميم والدراسة ، وعلى مرحلة الانتاج والتنفيذ بنسب مختلفة حسب اهمية المراحل .

ــ تحديد زمن التحضير وبدء الاستعداد للتنفيذ : قد تكون مدة التحضير حوالي خمسة أيام لجيش ، وقد يكون زمن التحضير لصناعة مادة من المواد ستة اشهر ، وقد يكون التحضير أقل أو أكثر ، على انه في كل الاحوال يجب ان يحدد القائد ضمن الفكرة ، وفي ذهنه المدة التي يجب أن ينهي العمل فيها ، وكلما كان الوقت قصيرا كلما احتاج تنفيذ الفكرة الى قوى وامكانيات اضافية ، وربما تنفذ الفكرة بسرعة ، الا أن المادة تكون غير دقيقة . غير ان الوقت في الحروب يلعب الدور الحاسم ، ومن المهم جدا ان تنجز الاعمال التحضيرية في موعدها المحدد ، وفي الوقت الذي يكون فيه العدو غير مستعد أو غير جاهز . اما اذا كان العدو يفرض وضعا معينا ، فان الطرف الاخر يجب ان يكون جاهزا قبل فرض هذا الوضع الصعب سواء على المستوى الاداري أو القتالي أو الصناعي . فتحديد زمن التحضيرات يجب أن يتم قبل تحضيرات الخصم الاخر .

ــ الاحتمالات والتوقعات : من الضروري أن يثير القائد عند انبثاق

الفكرة ، وعند تفهمها ، عددا من الاحتمالات والتوقعات التي يمكن ان تكون مهمة في اظهار هذه الفكرة الى حيز الوجود ، ومن الاحتمالات على المستوى الاداري أن يكون استهلاك الذخائر والوسائط المادية كبيرا عند خرق دفاعات العدو ، وعند تجهيز نطاقاته من الناحية الهندسية لذلك يجب تكديس انواع الذخائر المختلفة للخرق ، ومن الاحتمالات أيضا عند ابتكار سلاح جديد أن يسعى العدو الى سرقة التصاميم ، والى تدمير المصنع ، لذلك يجب ان تتخذ كافة الاحتياطات لهذه الاحتمالات .

تحديد المهام الرئيسية والضوابط الاساسية :

في الواقع أن هناك عدة مهام رئيسية لكل عمل منتظر ، كما أن هناك عدة ضوابط أساسية تترابط فيما بينها وتتداخل ، وتتعقد كلما كان الموضوع كبيرا وواسعا ، وان العلاقة فيما بين هذه المهمات مع بعضها ، وبين هذه الضوابط فيما بينها ، أو بين المهمات والضوابط علاقة أكيدة يقتضي تحليل هذه العلاقة ، وايجاد النظريات والقوانين والانظمة القادرة على حلها ، ومادامت العلاقة كبيرة فانه يستعان بالعقول الالكترونية والالات الحاسبة ، ومن الواضح أن ترابط الشؤون الادارية بالقوات المسلحة ترابطا كبيرا ، الا أنه من المفروض أن تكون هناك ضوابط أساسية موضوعية لتفسير هذا الربط ، ويفسر هذا الترابط عندما تنتشر القوات المسلحة وتأخذ أمكنتها للقيام بالاعمال القتالية . في هذه الحالة يفرض على الشؤون الادارية أن تنتشر أيضا كما انتشرت القوات المسلحة ، ولكنها لا تنتشر جزافا وكيفما اتفق ، بل انها تنتشر ضمن نظام وضوابط أساسية كثيرة أهمها : أن تنتشر على أنساق طبقا لانتشار القوات المسلحة ، وأن تكون خلف الانساق للقوات المسلحة ، وأن تكون مخفية عن رصد العدو ، وأن تكون في مكان لا تؤثر على أعمال القوات المسلحة ، وعلى المناورة ، وعلى الحركة ، وأن تتوفر الطرقات الكافية لنقل الوسائط المادية الى القوات المسلحة ، وان تكون وسائط النقل كافية لهذا الامداد المتواصل ، وأن تكون الخدمة الطبية والمستشفيات متمركزة في مكان يسهل عليها تقديم الخدمة الطبية والاخلاء في الوقت المناسب ، وان يكون لدى الوسائط الفنية قوة كبيرة على الحركة ، واللحاق بالقوات المسلحة . وعند زج النسق الثاني للجيش والقوات المسلحة أثناء القتال فان الشؤون الادارية أيضا تتخذ عددا من الانظمة والضوابط اهمها :

– تحضير شبكة الطرق ، واستكمال كافة أنواع الاحتياجات ،

وفتح المستشفيات ، وتعزيز الانساق المشتركة في القتال بواسائط النقل الصحي ، ووسائط الاخلاء والاصلاح ، وحشد معظم الامكانيات المادية خلف القوى الرئيسية التي تقوم بالزج ، ولا يكفي ان نحدد المهام ، أو ان نقوم بتجديد الضوابط الاساسية للشؤون الادارية ككل ، بل يجب ان نقوم بالتحديد لمصالح ومؤسسات ، وفروع الشؤون الادارية ، ففي فرع الذخائر مثلا نحدد له مهامه (تحضير ، اعداد عناصر ، وسائط نقل ، تنسيق بينها وبين الفروع المختلفة) ثم تقوم الشؤون الادارية بالامداد ، وهكذا نرى العلاقة والارتباط والتنسيق ما بين المستويات الدنيا مهما صغرت ، وما بين المستويات العليا مهما علت ، وفي مجال الاقتصاد أيضا نرى ان تحدد هذه المهام والضوابط ، وكذلك فانه تنشأ العلاقات المترابطة ، والمتناسقة ، فهناك العلاقة بين الاجور والانتاج ، وهناك العلاقة بين الامكانيات المالية ، وطاقات المؤسسة ، وهناك علاقة بين موارد الطاقة ، وبين توسيع هذه المؤسسة الصناعية ، وبين توفر الموارد الصناعية ، بين هذه الصناعة أو تلك وبين الحرب ، وبين الاقتصاد والشؤون الادارية ، وهذا ما يبرر وجود علاقة بين رأس الهرم وقاعدته ، وهذا ما يجعلنا أيضا نرجع كل العلاقات ، ونرجع الضوابط الى استراتيجية واحدة هي الاستراتيجية الشاملة التي ترتبط بعلاقات وبضوابط اساسية مع كافة الاستراتيجيات : الحربية ، والادارية ، والاقتصادية ، والاعلامية ، ولكل استراتيجية مهام ، وضوابط اساسية ، كما أن لكل فرع من هذه الاستراتيجية مهام وضوابط اساسية ،ومن مهام الشؤون الادارية ككل هي ما يلي :

- اعداد الصناعة والموارد الزراعية ، والموارد التعدينية ، وموارد الطاقة ، والاموال ، وعداد الكادر الفني والاداري ، واعداد الابحاث ، والمختبرات ، واعداد العلماء والباحثين المتخصصين .

- اعداد السكان اعدادا يتلاءم مع المهمات القتالية ، ومع المهام الادارية .

- التأمين الكامل ، وبالوقت المناسب بكافة الوسائط المادية .

- تشكيل الاحتياطات .

- تنظيم وتنفيذ النقل لكافة الوسائط المادية ، وتنظيم وتنفيذ الاخلاء .

- تقديم العون الطبي ، والتأمين الصحي ، والتأمين البيطري .

ـ تنظيم وتنفيذ الاخلاء السكاني الى الامكنة الجديدة .

ـ استلام الاسرى ، وتنظيم اخلائهم .

ـ تحضير الشؤون الادارية بالكامل لتكون بمستوى لائق .

هذه هي المهام الرئيسية ، أما الضوابط لهذه المهام فهي :

ـ بالنسبة للصناعة تلك القوانين الرياضية ، والمعادلات ، والامور العلمية لهذه الصناعة ، وكذلك للموارد الزراعية ، والتعدينية .

ـ بالنسبة لاعداد السكان فهي تلك التنظيمات الشعبية ، والعقائدية والتدريبية المعتمدة على أسس علمية .

ـ بالنسبة للتأمين الكامل ، فهي تلك الحسابات والانظمة والقوانين المادية ، وعمليات الاحصاء المختلفة للوسائط المادية كافة ، وخاصة تلك الوسائط المهمة ، وتنظيم حساب النقل لهذه الوسائط .

ـ بالنسبة لتشكيل الاحتياطات . فهو ذلك النظام الذي يشكل بموجبه الاحتياط ، ومقداره ، ونظام صرفه وما الى ذلك .

ـ وهكذا تظهر هذه الضوابط جميعا مستندة الى أسس علمية ، ونظام دقيق ، واحصاءات كاملة ، ودراسات دقيقة ، وهكذا تظهر هذه المهام والضوابط ضرورية عند انشاء القرار أي قرار ، الا أن الاختلاف يبقى في طبيعة هذه المهام والضوابط تبعا لكل موضوع . ومتى اتضحت هذه المهام ، وظروف الضوابط الاساسية هان وسهل على القائد اتخاذ القرار .

جـ ـ حساب الوقت :

ان الوقت له أهمية كبرى في تحديد زمن الجاهزية ، وانجاز كافة الاعمال ضمن الوقت المحدد ، ولهذا فان الوقت المحدد يمكن ان يوزع على الاعمال المراد انجازها ، وبصورة يختلف الوقت المحدد من عمل الى آخر . كما انالوقت يعطيالفرصة للمرؤوسينلكييكونوا علىاستعدادضمن هذا الوقت ، وقد يكون الوقت قصيرا عندئذ تنجز الاعمال الاهم فالمهمة، ويجب ان يترك القائد وقتا احتياطيا ليتمكن فيه من مراجعة حساباته وتدقيقها ، ويمكن ان يوزع الوقت في الشؤون الادارية كما يلي :

ـ انبثاق الفكرة وتوضيحها .

ـ تحديد المهام الرئيسية ، والضوابط الاساسية .

ـ اعطاء التعليمات الاولية .

ـ تقدير الموقف .

ـ الاستطلاع الشخصي .

ـ وضع الامر الاداري .

ـ تبليغ القرار .

ـ اعادة تجميع قطعات ، ومؤسسات الشؤون الادارية .

ـ الاعلام عن الجاهزية .

ـ المراقبة والمساعدة .

ويمكن أن يكون التسلسل والتوزيع مختلفا عما ورد أعلاه ، ويرجع ذلك الى طبيعة المهمة ، وحالة العدو ، والوقت المتوفر ، وطبيعة وشخصية القائد .

د ـ اعطاء التعليمات الاولية :

ان هذه التعليمات تعطى من القائد الى مرؤوسيه بصورة عاجلة ليتفقدوا أعمالهم ، ولينجزوا الاعمال التي يمكن انجازها ، ولتكون لديهم فكرة عن الاعمال المقبلة ، والتصورات التي يرونها ، والتعليمات تعطى الى كل ما له علاقة بالتنفيذ ، واعطاء التعليمات بهذه الصورة يمكن المرؤوسين من تجميع المعطيات ، والمقترحات اللازمة حول التنفيذ . فهي توجه الى رئيس الاركان ، ورؤساء المصالح المشتركة ، وتتضمن ما يجب عمله من النقل ، ومن الامداد ، ومن الوقود ، ومن الوسائط المادية المختلفة ، ومن الخدمات الطبية ، والدفاع المدني ، والتدريب المعنوي . ففي كل مصلحة من هذه المصالح أعمال تختلف بها عن المصلحة الاخرى ، وتعمل كل هذه المصالح بصورة متوازية .

هـ ـ تقدير الموقف :

ان تقدير الموقف من أعقد الامور على القائد ، وبقدر ما يكون تقدير

الموقف صحيحا كلما يكون القرار صحيحا . لذلك فان تقدير الموقف يعتمد على المعلومات الصحيحة المقدمة ، وعلى شخصية القائد العلمية والعسكرية ، وعلى درجة تجاربه وممارسته للاعمال المكلف بها ، وعلى دقة هذا التقدير . فتقدير الموقف يتناول الارض ، وما يمكن أن تقدمه . والعدو ونشاطاته وتمركزه ، وقوته الصناعية والادارية ، والعسكرية ، والسياسية والاجتماعية .. الخ . والصديق وما عنده من امكانيات وطاقات في كافة المجالات الداخلية ، والخارجية ، والدولية ، والمحلية ، والسياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والمالية والموارد الاخرى . ثم يقوم القائد بالمقارنة بين فعاليات وامكانيات الصديق والعدو . ويتناول تقدير الموقف كل ما يمكن أن يقدم لهـــذه المهمة من سلبيات وايجابيات . ويمكن أن نقدم كمثل فيما يتضمنه تقدير الموقف الاداري بصورة مختصرة :

ـ الارض وتنظيم المؤخرة : فالارض قد تكون سهلية قليلة التعاريج، أو قد تكون جبلية أو صحراوية ، أو أراضي بركانية وعره لا يمكن السير فيها لعربات النقل ، ولا لعربات الاخلاء ، والارض يمكن أن يتوفر فيها : وسائط محلية ، أو لا يتوفز ، بعد كل هذه الدراسة يمكن للقائد أن يخرج باستنتاجات أهمها : صلاحية الارض لتمركز المؤسسات ، والمنشأت ، والقطعات الادارية ، وتوفر الطرق وتطورها ، ومدى استثمار هذه الطرق على الوجه الاكمل ، وتجهيز هذه الطرق وصيانتها . وتوفر كتائب الطرق والاستفادة منها ، ومدى توفر والاستفادة من القوى والوسائط المتوفرة في وزارة المواصلات ، ومدى تأمين التحويلات حول الطرق الضعيفة والاجبارية ، ومدى تأمين تنقل قواعد الامداد بما يضمن سلامة التنقل والامداد ، والامداد بكافة الوسائط المادية اثناء مراحل القتال المختلفة ، وغير ذلك من الاستنتاجات .

التأمين المادي وتنظيم النقل :

فالقائد يقدر في هذه الفقرة توفر الوسائط المادية ، والاحتياطات الناقصة ، والحجوم ، وأماكن النقص ، كما يدرس الاستهلاك ، وحجم النقل وامكانياته في نقل الوسائط المادية ، ونظام التنقل ، وأفضلية التنقل وغيرها من الامور الكثيرة ، ثم يقوم باستنتاجات أهمها : تأمين الاحتياجات المادية للقوات المسلحة أثناء التحضير وخلال سبر العملية ، والتنسق

بين هذه الوسائط المادية يؤمن الانتشار واستمرار الامداد ، واذا راعينا حجم النقل ، وموجود وسائط النقل ، ومسافة النقل . فهل تستطيع هذه الوسائط نقل هذه الوسائط المادية ؟ أو القيام بأعمال التحميل والتفريغ ، وهل باستطاعة القوى والوسائط الموجودة أن تقوم بهذه الاعمال ؟

ــ التأمين الطبي : من المفروض أن يعلم القائد عدد المرضى قبل القتال ، وزمن ونظام الاخلاء أثناء القتال ، وهل يستطيع الجيش بوسائط اخلائه القيام بالاخلاء ؟ وما هو نظام الاخلاء ؟ وما هو مضمون التدابير الصحية ، ونظام تنفيذ الاستطلاع الصحي ؟ كل هذه الامور يجب أن يدققها القائد ليخرج باستنتاجات أهمها استطاعة الخدمة الطبية من تنفيذ مهامها في فترة التحضير ، وفي مجرى الاعمال القتالية .

ــ الطلبات : يعد رئيس الشؤون الادارية الطلبات التي يحتاجها من المستوى الاعلى ، كما يعد الصعوبات التي تعترض التنفيذ .

ــ القيادة : انتقاء أفضل مكان لقيادة الشؤون الادارية ، ونظام وزمن ومكان واتجاه مقر قيادة الشؤون الادارية .

ــ التنسيق والتعاون : مع من يجب التنسيق ؟ مع الجوار ومع المستوى الادنى والاعلى .

ومن تقدير الموقف يمكن أن نحدد الاجراءات التي يمكن اتخاذها على ضوء الامكانيات المادية والعسكرية . فاذا كانت الوسائط المادية قليلة وجب على المسؤولين زيادتها من المستوى الاعلى ، أو من الصديقة ، أو المتحالفة ، أو من الاتجاهات الثانوية ، وعند نقلها من اتجاه الى اتجاه يطلق عليها اسم المناورة بالقوى والوسائط ، ومن الطبيعي أن هذه الوسائط المادية يمكن أن تؤثر على التخطيط القتالي ، وعمل القوات المسلحة ، ولهذا فانه يجري التنسيق الكامل بين الشؤون الادارية والقوات المسلحة ، وعلى ضوء هذا التنسيق يمكن تقديم **الاجراءات الادارية الممكنة** وذلك تبعا لنقص الوسائط المادية . فاذا كان النقص يتناول الذخيرة مثلا لجأنا الى زيادة انتاج هذه الذخائر ، أو استيرادها في حال تمكننا من زيادة الانتاج ، أو اذا كان الانتاج قليلا ، أو نقلناها من اتجاه الى اتجاه (من اتجاه ثانوي الى اتجاه رئيسي) . وفي المجال الصناعي يمكن أن تتوفر المواد الاولية للصناعة بصورة لا تكفي

لسد الاحتياجات المطلوبة ، ففي هذه الحالة يقتصر الانتاج فقط على المواد الصناعية الهامة ، والضرورية للبلاد **(اجراءات ادارية ممكنة)** . وعلى مستوى الناحية المعنوية يمكن أن تنخفض الروح المعنوية لدى معمل ما فان **الاجراءات الممكنة** قبل أن تكون بزيارة الرؤساء للمرؤوسين وتشجيعهم على زيادة الانتاج ، ويمكن أن تكون بزيادة الرواتب والاجور ، وعلى مستوى الحالة المالية يمكن أن يكون مستوى الاموال ضعيفا . **فان الاجراءات الممكنة** يمكن أن تكون باجراء قروض غير مشروطه ، أو يمكن أن تكون باجراء تأميم بعض الشركات الاجنبية ، أو يمكن أن تكون اجراء التنمية الاقتصادية ، واستثمار الاموال في المجالات الاستثمارية المختلفة ، ويمكن تطبيق هذه الاجراءات على كل موضوع من مواضيع الشؤون الادارية . ان **الاجراءات الممكنة** تحدد بما يلي :

ـ انتقاء الاجراءات النظرية ، أو العملية طبقا للامكانيات المتوفرة (بشرية ، اقتصادية ، عسكرية ، سياسية) .

ـ ان هذه الاجراءات لا تكلف جهدا كبيرا فوق الطاقة ، ولا امكانيات فوق الطاقة ايضا .

ـ ينتقى الاجراء اللازم من بين الاجراءات الكثيرة بحيث تتوفر في هذا الاجراء الفعالية الكبيرة ، والكلفة القليلة ، والامكانيات المتاحة .

ـ يجب الابتعاد عن الاجراءات التي يصعب تبنيها أو عملها ، والتي تصعب على المخططين والمنفذين أعمالهم .

ـ من المفروض ان تكون الخطوات أو الاجراءات جميعها ماثلة للعين ، وللرؤيا العلمية الصحيحة ، واذا كانت الاجراءات المتعددة أو الاحتمالات ، أو الاستنتاجات ماثلة وواضحة أمكن بسهولة انتقاء الاجراء الملائم للظروف والامكانيات المتاحة .

بقي علينا أن نعلم المقياس أو المعيار الذي حددنا فيه انتقاء هذا الاجراء من بين الاجراءات المختلفة . فقد تكون المقاييس ، أو المعايير مختلفة . ففي مجال النقل مثلا هناك نظام للنقل يتضمن ثلاث طرق : الطريق الاول : هو النظام من المستوى الاعلى الى الادنى ، والثاني : نقل الوسائط المادية من المستوى الاعلى بوسائط المستوى الادنى ، والثالث : مختلط بين المستوى الاعلى والادنى . فالطريق الاول هو المفضل وذلك عندما تكون الامكانيات كبيرة وكاملة ، أما الثاني فعلى العكس عندما

تكون امكانيات الاعلى ضعيفة ، والثالث هو الذي يجمع بين النظامين ، ويستفيد من امكانيات المستوى الاعلى والادنى ، وحسب الحالة فانه يمكن تطبيق المعيار أو المقياس المناسب اي انه يمكن تطبيق الطريق الاول عندما تكون الامكانيات لدى المستوى الاعلى متوفرة ، ويمكن تطبيق الطريق الثالث عندما تكون امكانيات المستوى الاعلى والادنى متشابهة ، وعند جمع هذه الامكانيات للنقل تتيح لنا افضلية تطبيق هذا المعيار (النظام)، وقد يكون المعيار هو الارباح في المجال الاقتصادي ، وقد يكون المعيار هو الروح المعنوية في كل المجالات ، وقد يكون المعيار التأثير على العدو وقد يشترك في المعايير والمقاييس اجهزة وآلات معقدة للوصول الى المعيار الصحيح والدقيق البعيد عن الاهواء والرغبات الشخصية ، والعواطف الانسانية ، وهكذا فان كافة المسائل الادارية ، والقتالية ، والاقتصادية ، والعسكرية لها معايير ومقاييس مختلفة وقد توجد لكل حالة عدة معايير ومقاييس وكلها تعطي نفس النتيجة ، الا أن المعايير الصحيحة هي المعايير العلمية التي تعطي الحل الصحيح لكل حالة ، أو مشكلة أو عمل ، أو نظام أو ..

و ــ اعداد الوثائق والتصاميم اللازمة :

فاذا كان على مستوى الصناعة فانه يتوجب تحضير كافة الدراسات والتصاميم ، وقد تستغرق هذه التحضيرات مدة من الوقت طويلة ، وعلى المستوى القتالي يجب ان تحضر كافة الوثائق القتالية (أمر القتال ، خطط القتال ، خطط التأمين المختلفة ، خطة العمل) . وعلى مستوى الشؤون الادارية وضع الامر الاداري ، وخطة التأمين الاداري ، وخطة التأمين الطبي ، وخطة التأمين الفني ، واجراء الحسابات المختلفة التي من أهمها : حسابات التأمين المادي ، وحساب النقل ، وحساب الحراسة والوقاية والدفاع . ان اعداد هذه الوثائق في وقتها يعطي الصورة الحقيقية لمجريات الاعمال المقبلة ، وعليه فانها كالطريق التي يتلمسها القائد ، ويتحسسها ليصل الى الهدف المطلوب .

ز ــ الاستطلاع :

الغاية من الاستطلاع هو تدقيق القرار . قد يكون الاستطلاع من المسائل الهامة في اتخاذ القرار وخاصة في الاعمال القتالية ، وقد لا يجرى الاستطلاع في بعض الاحيان ، والاستطلاع يفيد في تصحيح القرار ، كما يعبر عن الواقع ، ولذلك ترى كثيرا من القادة ما يغيرون او يبدلون

بقراراتهم بعد قيامهم بالاستطلاع ، والاستطلاع يشمل الارض وما تقدمه، وما فيها من طرق ، ومصادر طبيعية كما أن الاستطلاع يفيد في معرفة تمركز القوات ، وتقدمها ، وهناك خطة للاستطلاع تجري على المستوى القتالي والشؤون الادارية تتناول كافة النقاط التي يجري استطلاعها ، والقائمين بالاستطلاع ، والقوى والوسائط اللازمة للاستطلاع ، والحراسة والاسلحة ، وينطبق الاستطلاع على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، والشؤون الادارية .

٣ ـ تطبيق القرار الاستراتيجي الاداري :

بعد اصدار القرار يبدأ المرؤوسون بتنفيذ مضمون هذا القرار ، ويصدر هذا على شكل أوامر ، أو تعليمات ، أو توجيهات ، ولا بد لي من أن أبحث مضمون هذه الاوامر ، والتعليمات ، والتوجيهات ، بشكل مختصر ، وقبل أن أبحث فيها أود أن أشير الى أن هذه الاوامر قد تختلف من قرار الى قرار . فالقرار الصناعي يختلف عن القرار القتالي ، والقرار القتالي يختلف عن القرار الاداري ، وباختلاف القرارات تختلف أيضا الاوامر والتعليمات والتوجيهات ، ويبدو لي أن أقسم هذا الموضوع الى العناوين التالية :

أ ـ مضمون الاوامر .

ب ـ مضمون التعليمات .

جـ ـ مضمون التوجيهات .

د ـ التنفيذ الجيد يعتمد على القوى والوسائط الجيدة .

هـ ـ المراقبة والمساعدة .

أ ـ مضمون الاوامر :

القرار من اختصاص القائد وحده . أما الامر فيمكن أن يضعه المعاون ، أو رئيس الاركان ، أو نائب المدير ، ويعتبر الامر الوثيقة الحقوقية والقانونية للسيطرة على المرؤوسين ، كما ان على المرؤوسين أن ينفذوا ما جاء فيه بكل دقة ، وبدون تهاون ، وتعطى الاوامر بشكل تحريري ، وبصورة مختصرة وواضحة . أما القرار فيمكن أن يكون تحريريا أو شفهيا . يطبع الامر ويرسل الى كافة المسؤولين للتنفيذ ، بالاضافة الى نسخة ترسل الى المستوى الاعلى ، ونسخة تحفظ في مصنف

القيادة . يختلف الامر حسب نـوع الاختصاص ، ففي الصناعة يختلف عن الشؤون الادارية ، وفي الشؤون الادارية يختلف عنه في القتال ، كما أن ضمن اختصاصات الصناعة والشؤون الادارية ، والقتال ، المتفرعة يمكن أن يختلف . فأمر مدير الخدمة الطبية يختلف بطبيعة الحال عن أمر الخدمة الفنية ، وأمر مدير الوقود يختلف عن أمر مدير التعيينات وهكذا ، يتضمن الامر عادة تقريرا موجزا عن الهدف ، وطبيعة العمل ، والاسباب الموجبة لهذا الامر ، ثم يذكر المهمة الاساسية للمصلحة ، أو الادارة ككل ، ثم المهمات لكافة المصالح والادارات التابعة كل على حده . واذا أردنا ان نذكر الامر الاداري في قتال الشؤون الادارية نراه يتضمن ما يلي :

ـ خطوط فصل المنطقة الادارية مـن اليمين والشمال ، ومـن الامام والخلف .

ـ تمركز وتنقـل مؤسسات وقطعـات الشؤون الاداريـة علـى مستويات الجيش (الجيوش) والمستوى الاعلى .

ـ تنسيق الشؤون الادارية مع تقدم القوات المسلحة ، وضرورة تقسيمها الى نسقين أو أكثر . فاذا كان الهجوم من الحركة فيمكن ذكر زمن ومكان تنقل هذه الانساق وعلى أي المحاور لانه عندما يقوم الهجوم بتماس مباشر مع العـدو فانه يمكن أن تذكر خطوط الفصل .

ـ الانتشار قبل بدء القتال . كيف تنتشر المؤسسات والمصانع والمنشآت ، وكيف تتقدم في مجرى الهجوم ، وما هي المؤسسات ، أو القطعات التي تقوم بذلك ، وما هو شروط الانتشار والتقدم .

ـ طرق النقل والاخلاء ، وتعيين المحاور الرئيسية والاحتياطية ، وتعيين المسؤولين عن تجهيز هذه المحاور .

ـ انشاء وتشكيل الوسائط المادية والاحتياطات ، وفي أي زمن ، وعلى أي مستوى .

ـ تحديد معدلات الاستهلاك في فترة التحضير ، وفي اليوم الاول للوسائط المادية كافة ، وخاصة الذخائر والوقود والتعيينات .

ـ النقل وأفضلياته أثناء التحضير ، وفي بدء القتال .

ـ التأمين الفني وكيفية اجراء الصيانات المختلفة .

– التأمين الطبي وكيفية الاخلاء قبل القتال أو أثناءه .

– الحراسة والوقاية والدفاع عن الشؤون الادارية .

– تحديد ساعة الجاهزية .

– مقر القيادة وتنقله ، وزمن رفع التقارير .

– الاتصالات ، ونظامها قبل القتال وأثناءه .

ب – مضمون التعليمات :

ان التعليمات توجه الى كل مصلحة ، أو ادارة ، أو مؤسسة على حدة ، وتعطى في أغلب الاحيان في مجرى الاعمال القتالية، وفي أثناءتنفيذها ومتى صدرت التعليمات على الجهة المعينة وحب أن تنفذ هذهالتعليمات بكل دقة ، وكذلك فان التعليمات تختلف من مصلحة الى مصلحة حسب طبيعة وظروف كل مصلحة ، فالتعليمات القتالية تتضمن : أوضاع العدو وحالته المعنوية ، ومدى تحقيق نجاحه ، وأين وصل مع ذكر كل ما يتعلق بـه ، وأوضاع الصديق (قوته ، معنوياته ، الامكنة) . ثم يذكر مباشرة المهمة التي يكلف بها هذا الجيش أو هذا التشكيل مع ذكر المهام بالتفصيل لكل فروع هذا الجيش ، فيذكر مثلا مهام المدفعية ، ومهام التشكيلات المعززة فالتعليمات اذا تكون موجهة الى مصلحة معينة . أما الامر فيكون عاما يخص كافة التشكيلات أو كافة القطعات ، والتعليمات التي يصدرها القائد قد تكون تعليمات قتالية تخص القطعات والتشكيلات المقاتلة ، أو ادارية تخص المؤسسات والقطعات الادارية ، وأهم ما تتضمنه التعليمات الادارية .

– توجيه هذه التعليمات الى رئيس الشؤون الادارية كأن يقـول الى رئيس شؤون ادارية الجيش الاول ، أو الثاني .

– ثم يحدد له خطوط الفصل ، والتمركز ، والتنقل ، وطرق النقل والاخلاء ، وحجوم الاحتياطات ، ومعدلات الاستهلاك .

– ثم يحدد مهام الشؤون الادارية ، ويحدد المهام التي يجب التركيز عليهـا .

– مهام الخدمة الطبية ، ومهام الخدمة الفنية .

– ثم يحدد له القوى والوسائط المعنية لمعاونة الشؤون الادارية في تنفيذ مهامها .

ـ ثم يحدد له مكان قيادة الشؤون الادارية وكيفية الاتصال .

ح ـ مضمون التوجيهات : ان التوجيهات يمكن ان تصدر الى مدراء الادارات التابعة ، أو المؤسسات التابعة ، أو الاركانات المختلفة أو القادة المرؤوسين حول وضع معين ، ويجوز أن تكون التوجيهات كتابية، أو شفهية ، وعادة ماتكون كتابية في الامور الهامة كالتوجيهات القتالية أو التوجيهات الادارية . فاذا كانت التوجيهات قتالية جمع القائد كافة المسؤولين ، أو بعضا منهم عن تنفيذ الاعمال ، وأعطاهم توجيهاته ، واذا كانت التوجيهات ادارية جمع كافة المسؤولين الاداريين (رؤساء الشؤون الادارية المرؤوسة) وأعطاهم توجيهاته حول الشؤون الادارية . كما أن رئيس الشؤون الادارية يمكن أن يعطي توجيهاته للمصالح المرتبطة به ، ولرؤساء اركان الشؤون الادارية ، والتوجيهات تكون قصيرة وواضحة ، ولها قوة الامر ، أو قوة التعليمات . وأهم ما تتضمنه هذه التوجيهات ما يلي :

ـ انبثاق الفكرة وتوضيحها ، وبكل مايتعلق بالفكرة من هدف ، وتوضيح مراحل العمل ، وأهمية هذه الفكرة والتركيز على نواحي منها وغيرها ، وقد يفصل القائد في جوانب من الفكرة ، أو يحمل في جوانب اخرى .

ـ الموقف الحاضر للقوات المسلحة ، أو المنشأة ، أو الشؤون الادارية ، والصعوبات ، أو ردود الفعل المتوقعة من الاخرين ان كانت التوجيهات تتعلق بالطرف المقابل ، أو العدو .

ـ مهمة كل مصلحة ، أو ادارة ، أو مؤسسة ، أو مهمات القوات المسلحة ، وصنوف الاسلحة .

ـ تحديد الوقت بدئه وانتهائه لكل عمل ، أو لكل مرحلة .

ـ تعطى التوجيهات خاصة الى **المعاونين ، ورؤساء الاركان أو المرؤوسين** المرتبطين مباشرة مع القائد .

ـ يمكن ان تكون التوجيهات مقتصرة ، وموجهة خاصة من قبل قائد الجيش الى رئيس الاركان وضباط العمليات ، وقادة الصفوف .

د ـ التنفيذ الجيد يعتمد على القوى والوسائط الجيدة :

ان من الامور البديهية أن التنفيذ الجيد يعتمد على القوى والوسائط الجيدة التي تتميز بما يلي : .

ـ أن تكون العناصر مدربة تدريبا جيدا على استخدام كافة الاعتدة والاسلحة المسلمة اليها ، وان يكون العنصر قد اتبع دورات تؤهله لان يقوم بعمله خير قيام ، وأن يؤدي مهامه على الوجه المطلوب .

ـ ان تكون قيادة هذه العناصر من القادة الذين كانت صفاتهم العسكرية مؤهلة لتسلم مثل هذه القيادة ، وهي كما مرت معنا أن يكون القائد متفائلا ، قادرا على المحاورة العقلية ، متصفا بالصمود والثبات ، والخبرة الادارية والقتالية في الحروب ، والارادة القوية ، وقادرا على التخيل والتنبؤ ، ومتحملا للمسؤولية الكاملة .

ـ ان تكون القيادة والعناصر المرؤوسون متحملين للتعب ، أي أن قوتهم الجسدية والعقلية قادرة على تحمل المصاعب، والمشاق التي تعترض العناصر اثناء القتال .

ـ أن تكون هذه القيادة لديها العلم الكافي بالتغيرات الجديدة ، والاساليب القتالية الحديثة ، والخبرة الكاملة بالعلوم الجديدة كعلم العلوم ، وعلم العمل ، والحاسبات الالكترونية ، وبحوث العمليات وغيرها .

ـ أن تتوفر أجهزة فنية واختصاصية لكافة الاعمال الادارية .

ـ أن يكون لدى المنفذين رغبة أكيدة ، وايمان قوي في تنفيذ القرارات المتخذة .

ـ أن تكون الاجهزة الفنية المستخدمة متطورة ، وتستوعب المتغيرات والظروف الجديدة .

ـ أن تكون الامكانيات المادية (مالية ، طاقة ، موارد تعدينية ، صناعة ، موانىء ـ مطارات ..طرق) متوفرة .

ـ أن تكون الشؤون الادارية جاهزة ، وقادرة على التزويد الفني الحديث ، وعلى الانتاجية الفنية الحديثة للوسائط المختلفة التي تحتاجها القوات المسلحة ، والشعب على السواء ، وأن تكون لديها القدرة العالية على الحركية الواسعة أي أنها تستطيع أن تلحق وتمر خلف القوات المسلحة أينما انتقلت وتحركت ، وأن يكون لديها الخاصية الوقائية ، وخاصة في الحروب الحديثة من أسلحة التدمير الشامل ،

وان تكون الشؤون الادارية سهلة لاعمال القيادة في مختلف الظروف والاحوال .

قد يجد المنفذون صعوبة ، او عدة صعوبات في التنفيذ ، وقد يصعب في بعض الاحيان تنفيذ القرار المتخذ . ففي مثل هذه الاحوال على القائد ان يكون متلائما ، ومصرا في قراره تجاه هذه الصعوبات . فهو يعدل قراره ، او يساعد المرؤوسين . ويقدم لهم المعونة اللازمة ، وفي كثير من الامور قد يصطدم القرار المتخذ مع الواقع . الا انه في كل الاحوال يجب معرفة الاسباب ، واعطاء ما يناسب من اجل حلها . فمن اجل تدمير مستشفى كان قد دمره العدو اثناء القتال يمكن ان يقرر القائد تعويض هذا المستشفى من الجيش او التشكيل المجاور ، ومن أجل تدمير طرقات الامداد والاخلاء يمكن أن يقرر ويعطي التعليمات الى قطعات الطرق بتصليحها وترميمها ، او انشاء تحويلات ان امكن ذلك حسب الوضع ، وان كان الجيش قد انتقل الى صد الهجمة المعاكسة فانه يتوجب اتخاذ القرار بتعزيز هذا الجيش بالمستشفيات الطبية ، وبالادوية ، وبوسائط الاخلاء ، وتعزيز هذا الجيش ايضا بالوسائط المادية المختلفة وخاصة الذخيرة ، وهكذا تنشا قرارات جديدة يجب على القائد اتخاذها في الزمن المناسب .

هـ ــ المراقبة والمساعدة : بعد ان اعطى القائد قراره ترك لمرؤوسيه الوقت الكافي لاتخاذ الاجراءات التي مر عليها القائد من انبثاق الفكرة حتى اعطاء القرار ، انما تكون الاجراءات في المستويات الدنيا عملية اكثر منها نظرية . اذ يتخذ العمال امكنتهم في المصانع ، واذ تحضر كافة المصانع لتحويلها او تبديلها باخرى تحقق قرار القائد في التحويل ، وكذلك فان الجنود تتخذ امكنتها في الدبابة والطيارة والمركبه . وخلف المدفع ، وفي الخنادق وتتخذ الشؤون الادارية كافة التحضيرات من نقل ، وتوظيب وتدريب . فتقوم بتحضير الطرق ، والافراد معنويا وعسكريا ، وتحضر الوسائط المادية بحيث تكون جاهزة للعمل بما يتلاءم والقرار المتخذ . انما قد تعترض هذه الاجراءات وهذه الاعمال المختلفة بعض الصعوبات قد تكون مالية او ادارية . فعلى القائد في مثل هذه الاحوال ان يقدم لمرؤوسيه المساعدة في كل عمل . كما ان المساعدة الحقيقية تكون برفع المعنويات ، ورفع المعنويات يتحقق بالزيارات الشخصية ، وبالاتصالات المختلفة ، لتقديم هذه المساعدة ، وفي نظري

تعتبر المراقبة والمساعدة أهم عمل في تنفيذ القرار لانه يؤدي الى وضع القرار في مكانه الصحيح خاليا من الشوائب والمطالعات التي يمكن ان تحدث للمسؤولين المرؤوسين عند ترجمة هذا القرار الى اعمال ، ولان المرؤوسين متى شعروا بالمراقبة والمساعدة كانت جديتهم للاعمال اكبر ، ولتحقيق القرار أسهل .

رابعا : الاستنتاج :

١ ــ اذا كانت مواردنا متفوقة على موارد العدو . (والتفوق هنا يعني : الكمية والكيفية) وكانت هذه الموارد تتصف بالصفات التالية

أ ــ لها صفات الديمومة والاستمرار ، فهذه الموارد تتوفر في المستودعات ، وفي الجيوش ، وفي التشكيلات ، ولايكفي ان تتوفر في هذه الامكنة فحسب بل يجب ان يتوفر فيها احتياط قوي قادر على تعويض المستهلك ، أو المدمر بغية استمرار المعركة .

ب ــ ان يكون مصدر هذه الموارد ، او تمركزها غير بعيد عن القوات الضاربة كأن يكون مصدر هذه الموارد في الاتحاد السوفييتي مثلا والقوات الضاربة موجودة في منطقة البحر الابيض المتوسط .

ان طول طرق الامداد يعرض قوافل الامداد للقصف والتدمير فيتأخر الامداد عن هذه القوات ، وانالمبدأ ان تكون الموارد قريبة من القوات الضاربة ، وخاصة في الحروب الحديثة التي تتطلب مئات الاطنان من الذخيرة ، والوسائط المادية الاخرى ، ويتعقد موضوع الامداد في حال أن القوات الضاربة تكون عائدة لبلد ، والموارد عائدة لبلد آخرى كما حدث تماما عند امداد القوات الضاربة الفيتنامية من مصادر الاتحاد السوفييتي وكما حدث أيضا عند امداد القوات الضاربة العائدة للقطر العربي السوري ، ولجمهورية مصر العربية ، غير أن الاتحاد السوفييتي تغلب على هذه الصعوبة بامداد جوي سريع ، ويتعقد الامداد أكثر فأكثر اذا كانت مصادر هذه الموارد بيد دولة غير صديقة ، أو حليفة فانه يمكن ان تؤخر الامداد بهذه المصادر ، او تقطعها في وقت تكون فيه القوات الضاربة بحاجة ماسة الى طن واحد من الذخيرة ، أو الوسائط المادية الاخرى .

حـ ــ ان تكون مصادر الموارد ، او الاحتياط منها بيد القوات الضاربة

فمتى احتاجت الى نوع أو عدة انواع من الوسائط المادية فانـه يتوفر لها بسرعة كبيرة ، وحسب احتياج هذه القوات ، ثم تستطيع بهـذه الطريقة ان تناور بالقوى والوسائط ، وأن تأمر بالامداد حسب الجهات ذات الاهمية ، أو الاتجاهات الرئيسية .

د ـ ان تكون هذه الموارد متنوعة بتنوع الاسلحة والعتاد المستخدم في القتال ، فالذخائر يجب ان تكون متوفرة للاسلحة المختلفة ، وبالكميات اللازمة ، والوقود كذلك ، والعتاد الفني ، وغير ذلك من الوسائط المادية المختلفة .

فاذا كانت الموارد متفوقة بهذه الصفات ، فان القائد يصدر قراره بالمجابهة المباشرة ، ويبني كل أعماله لتطبيق هذا القرار ، ويتخذ الخطوات اللازمة للتصميم على تنفيذه .

٢ ـ اذا كانت مواردنا غير متفوقة ، وكانت الاحتياطات غير متوفرة ، او غير كافية ، فان القرار الاستراتيجي الاداري في مثل هذه الاحوال يكـون اما :

آ ـ اتخاذ الحالة الدفاعية لفترة ما حتى تتوفر الاحتياطات الكافية والموارد اللازمة

ب ـ أو اتخاذ الصراع الطويل كمبدأ من مبادي القتال .

٣ ـ اذا كانت مواردنا متفوقة ، وكانت الاحتياطات غير متوفرة ، أو غير كافية فان القرار الاستراتيجي الاداري في مثـل هذه الاحوال يكون امـا :

آ ـ **تأجيل العمليات اذا كان ذلك ممكنا حتى تتاح للقوات فرصـة تشكيل الاحتياطات .**

ب ـ أو الهجوم غير المباشر الذي يوفر الوسائط المادية ، ولايتعرض للخسائر الكبيرة .

حـ ـ أو اتباع العمل السياسي الذي يكون غايته تأخير أعمال العدو حتى تكون وتشكل الاحتياطات الكافية للمجابهة المباشرة .

٤ ـ ان صفات القائد الشخصية تلعب الدور الكبير في اتخاذ القرار

الاستراتيجي الاداري السليم ، وعلى القائد يتوقف نجاح العمل أو فشله ٠

٥ ـ ان العلوم الجديدة التي دخلت المجالات العسكرية ، والادارية لها اهمية كبرى في القرار الاستراتيجي الاداري ، وخاصة في هذا العصر الذي يتطلب السرعة، والحركية العالية للقوات، والامكانية الكبيرة للتزويد المادي والفني ٠

أهـــم المراجـــع

ملاحظـــات	المؤلـف	اسم المصـدر	مسلسل
	الجنرال « ستروكوف » ترجمة العميد الركن صباح الدين الاتاسي	تاريخ فن الحرب	١
	مجموعة من القادة السوفييت ترجمة محمد عبد الحليم .	الاستراتيجية الحربية من وجهة النظر السوفيتية	٢
	« ليدل هارت » ترجمة المقدم الهيثم الايوبي	الاستراتيجية وتاريخها في العالم	٣
	الجنرال « أندريه بوفر » .	مدخل الى الاستراتيجية	٤
	أمين النفوري	استراتيجية الحرب ضد اسرائيل والعمل العربي الموحد	٥
	جمال حمدان	استراتيجية الاستعمار والتحرير	٦
	« جان فولار » ترجمة أكرم ديري	ادارة الحرب	٧
	« هانسون .و. بالدوين » ترجمة الدكتور محمد خيري بنونة ١٩٧٣	استراتيجية الغد : الاستراتيجية الامريكية في السبعينات والثمانينات وحتى سنة ٢٠٠٠ .	٨
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣	العميد اركان حرب محمد كمال الاتربي	الاستراتيجية الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة	٩
مطبوعات ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي	هيثم الكيلاني	المذهب العسكري الاسرائيلي	١٠
	مارشال الاتحاد السوفييتي ف .د سوكولوفسكي ترجمة مجموعة من الضباط العرب السوريين	الاستراتيجية العسكرية	١١
	اللواء الركن : محمود شيت خطاب	العسكرية الاسرائيلية : الايام الحاسمة قبل معركة المصير وبعدها	١٢
دار النفائس بيروت	أحمد عادل كمال	استراتيجية الفتوحات الاسلامية الطريق الى المدائن	١٣
	تعريب خيري حماد	مذكرات الجنرال ديغول	١٤

تابــع المراجــع

مسلسل	اسم المصــدر	المؤلــف	ملاحظـــات
١٥	مذكرات رومل	ترجمة ن. البعلبكي	دار الكاتب العربي بيروت
١٦	الفكر العسكري الاسرائيلي	اعداد وزارة الحربية فيج‌ع‌المتحدة	
١٧	تطور النظرية العسكريـــة والقـــوات المسلحـــة للرأسماليات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانيـــة	اعداد وزارة الحربية فيج‌ع‌المتحدة	
١٨	أهداف اسرائيل التوسعية في البلاد العربيـــة	اللواء الركن : محمود شيت خطاب	
١٩	الوحدة العسكرية العربية	اللواء الركن : محمود شيت خطاب	
٢٠	تعليم الجيش	ترجمة وزارة الحربية في ج‌ع‌المتحدة	
٢١	الحرب الطويلة المـدى	للزعيم الصيني « ماوتس تونغ »	
٢٢	الحرب في العالم الحديث من سنة ١٤١٥-١٩١٤	ترجمة وزارة الحربية في ج‌ع‌المتحدة	
٢٣	الحرب في العالم الحديت من سنة ١٩١٤-١٩٥٤	ترجمة وزارة الحربية في ج‌ع‌المتحدة	
٢٤	تاريخ وتطور هيئة اركان الحرب الالمانية من١٩٥٦-١٩٤٥	ترجمة وزارة الحربية في ج‌ع‌المتحدة	
٢٥	السبيل الى القيادة	المارشار : مونتغمري	
٢٦	كتاب علم‌النفس العسكري	« بول موكور »	
٢٧	قوة الشخصية وأثرها في الحرب	ميجر جنرال « هوجو بارون فون فريتياج لور نجهوفن » .	
٢٨	الحرب النفسية من وجهة النظـر الغربية	اعداد وزارة الحربية في ج‌ع‌المتحدة	
٢٩	خالد بن الوليد : المثـل الاعلى في القيادة	بكر موسى	
٣٠	الموارد الاقتصادية	الدكتور : نصر السيد	استاذ الجغرافيـــة الاقتصادية في‌جامعة عين شمس .
٣١	الجغرافية الاقتصادية	الدكتور : خطاب صكار العاني	استاذ الجغرافيـــة الاقتصادية في‌جامعة بغداد

تابع المراجع

مسلسل	اسم المصدر	المؤلف	ملاحظات
٣٢	الموارد : دراسة في الجغرافيا الاقتصادية	الدكتور : صلاح الدين الشامي والدكتور فؤاد محمد الصقار	جامعة القاهرة
٣٣	الوطن العربي	الدكتور صلاح الدين الشامي	جامعة القاهرة
٣٤	الاقتصاد الحربي ودوره في الصراع العربي الاسرائيلي	العميد الركن : محمد ابراهيم الشاعر	الادارة السياسية في القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة السورية
٣٥	موجز القاموس الاقتصادي	جماعة من الاساتذة السوفييت تعريب مصطفى الدباس والدكتور بدر الدين السباعي	دار الجماهير دمشق
٣٦	الوجيز في الحرب	الجنرال : « كارل فون كلاوزفيتز» ترجمة اكرم ديري، الهيثم الايوبي	
٣٧	المادية والنقد التجريبي	« لينين »	
٣٨	ابحاث في الاقتصاد السوري والعربي	الدكتور : هشام متولي	وزارة الثقافة — سوريا
٣٩	المنشأة الصناعية والعوامل المؤثرة فيها	مكتب العمل الدولي ترجمة مركز التنمية الصناعية للدول العربية	
٤٠	أصول المعرفة العسكرية	ميجر جنرال « د.ك باليت » ترجمة مصطفى الجمل	المكتبة المصرية العامة للتأليف والنشر
٤١	الحروب الكيميائية والبيولوجية والذرية	الدكتور عبد العزيز شرف .	الهيئة المصرية العامة للكتاب
٤٢	النابالم والمواد المحرقة الاخرى واحتمالات استخدامها	تقرير خاص للامم المتحدة ١٩٧٣. ترجمة العميد الطبيب شريف بقله	
٤٣	نظرية الاحتمالات في السياسة والحرب	العميد الركن : محمد ابراهيم الشاعر	منشورات الطلائع
٤٤	مذكرات غيفارا عن حرب التحرير الكوبية	ترجمة علي الطود	
٤٥	حرب العصابات	المقدم الركن : مصطفى طلاس	
٤٦	حرب العصابات ووسائل الدفاع عن الجمهورية الاندنوسية في الماضي والمستقبل	الفريق عبد الحارث ناسويتون . ترجمة عبد القادر احمد الحزد .	

تابع المراجع

مسلسل	اسم المصدر	المؤلف	ملاحظات
٤٧	المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٤	الصادرة عن المركز الاحصائي في الجمهورية العربية السورية	
٤٨	الاسس النظرية للبحث والتنقيب عن البترول والغاز	تحت اشراف البروفسور « أ. باكيروف » ترجمة الدكتور سمير رياض	
٤٩	تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي	الدكتور مصطفى خليل	منشأة المعارف بالاسكندرية
٥٠	النفط والسياسة الدولية	« بوريس راتشكوف » . تعريب خضر زكريا	دار الفارابي بيروت
٥١	النفط العربي ومكانته في العالم	مكتب الدراسات في ادارة المخابرات العامة في سوريا	
٥٢	مجلات نفط العرب	حتى عام ١٩٧٤	
٥٣	مجلات رجال الاعمال	حتى عام ١٩٧٤	
٥٤	مجلات الفكر العسكري	حتى عام ١٩٧٥	
٥٥	مذكرات المارشال «جوكوف»	ترجمة مجموعة من الضباط العرب السوريين .	

فهرس الموضوعــات

الموضوعات	الصفحة

المواضيـــع	الصفحة

الصفحة	المواضيـــع
٤٨٧	١ ــ العناصر الادارية
٤٩٢	٢ ــ قيادة الصناعة
٤٩٩	**الفصل الخامس :** الاموال وقيمتها الاستراتيجية
٤٩٩	أولا : مصادر الاموال
٥٠٠	١ ــ الموارد الزراعية
٥٠٠	٢ ــ الموارد التعدينية
٥٠٣	٣ ــ الصناعـــة
٥٠٤	ثانيا : الاستراتيجية الادارية للاموال
٥٠٥	١ ــ الاستراتيجية الادارية للدول الصناعية
٥١٠	٢ ــ الاستراتيجية الادارية للدول النفطية
٥٢٣	٣ ــ الاستراتيجية الادارية للدول النامية الاستنتاج
٥٢٦	الاستنتاج
٥٢٩	**الباب الخامس : صور الاستراتيجية الادارية**
٥٣١	**الفصل الاول :** الاستراتيجية الادارية المباشرة
٥٣٢	عناصر الاستراتيجية المباشرة
٥٣٢	التفوق بالمــوارد
٥٥٨	المجابهـــة
٥٧٨	ــ استخدام الاستراتيجية الادارية مع القوى المسلحة
٥٨٥	ــ طول زمن التنظيم والتخطيط ودقته وشموله
٥٩٦	ــ الاراضي الواسعة
٦٠٠	ــالتعاون الخلاقبين كافة قوى المؤخرة ، وبين المؤخرة والقوات المسلحة
٦٠٣	ــ التهديد المباشر باستخدام اقوى الموارد
٦٠٩	**الفصل الثاني :** الاستراتيجية الادارية غير المباشرة
٦٠٩	طبيعة الاستراتيجية الادارية غير المباشرة
٦١٠	ــ المجابهة غير المباشرة
٦٢٦	ــ الموارد القليلة
٦٢٩	خواص ومبادىء الاستراتيجية الادارية غير المباشرة
٦٣٠	ــ التعاون والتنسيق مع القوى والاسلحة الاخرى
٦٣٦	ــ الحشد الاقتصادي في القوى
٦٤٣	ــ الصراع الطويل والقتال في الاماكن الرئيسية
٦٥١	ــ التماسك الوثيق بين الجيش والشعب
٦٦٣	أسلوب تطبيق الاستراتيجية الادارية غير المباشرة
٦٦٤	ــالمفاجـأة
٦٧٢	ــ الخدعـــة

المواضيـــع	الصفحة

مطبعة كلية القيادة والاركان